

شرح التلخيص

﴿ وهي مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني ﴾
﴿ ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي ﴾
(وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبيهاء الدين السبكي)

« وفر وضع بالهامش »

كتاب الايضاح لمؤلف التلخيص جهله كما شرح له وحاشية الدسوقي على شرح السعد

« تفسير »

﴿ قد بدأنا في صلب الصفحة بشرح السعد * وثبتنا بمواهب الفتاح * وثبتنا بعروس *
﴿ الأفراح * وصدرونا الهامش بالايضاح * وبعده حاشية الدسوقي ﴾

« ملاحظة »

لما كانت هذه الشروح من أجل الشروح على تلخيص المفتاح صُرف النفس
والنفيس حتى جمعت من أقاصي البلدان وطبعت مرتبة ترتيباً بديعاً لم يسبق له نظير
حيث جمعت كلها في صفحة واحدة مفصلاً بعضها عن بعض بجدول مع اتفاق أبحاثها

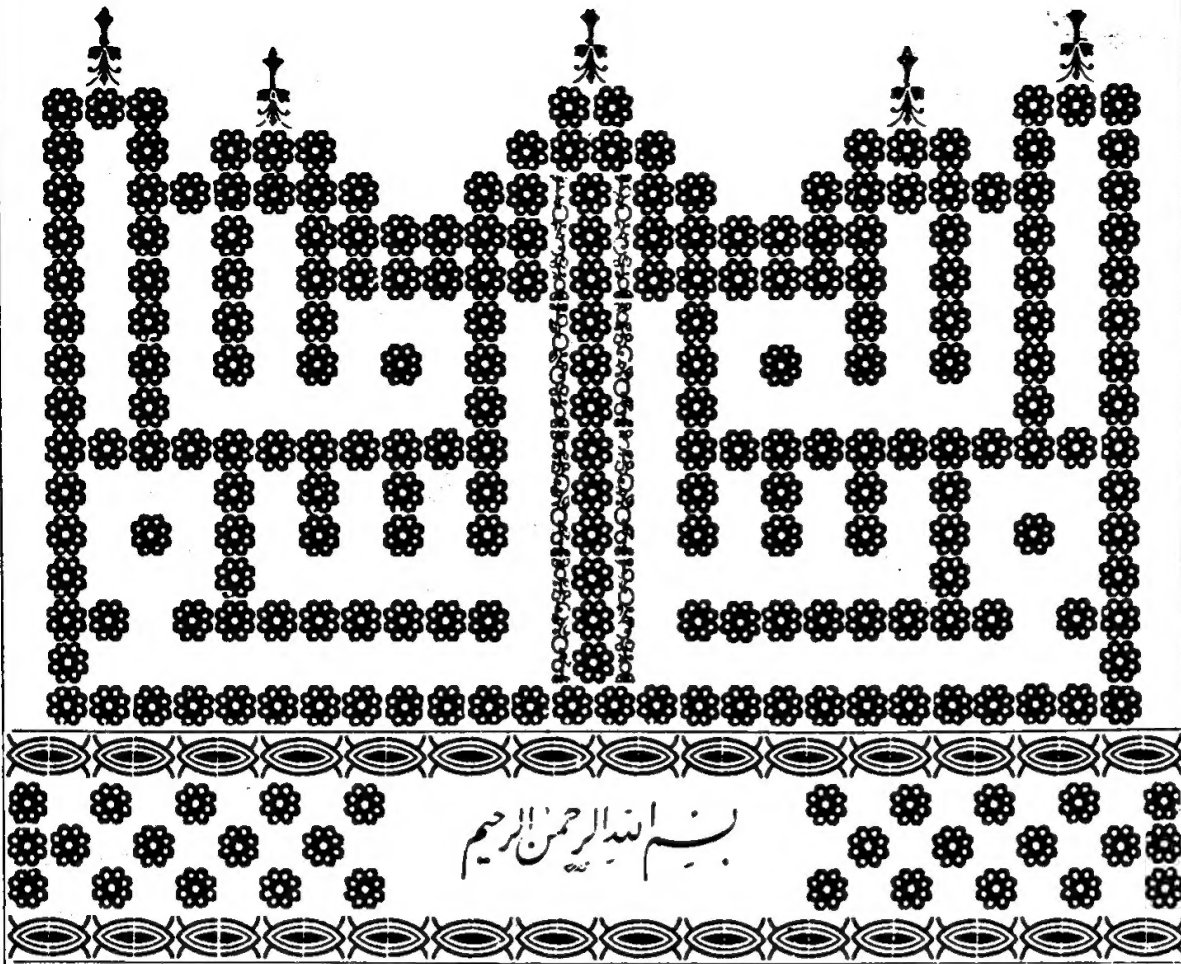
المَجْزُءُ الْأَوَّلُ

نَشْرُ أَدَبِ الْحَوْرَةِ

(بسم الله الرحمن الرحيم)
 قال الشيخ الامام العالم العلامة
 خطيب الخطباء مفتي
 المسلمين جلال الدين أبو
 عبد الله محمد بن قاضي
 القضاة سعد الدين أبي محمد
 عبد الرحمن بن امام الدين
 أبي حفص عمر القزويني
 الشافعي متع الله المسلمين
 بحياته وأحسن عقباه * الحمد
 لله رب العالمين وصلاته على
 محمد وعلى آل محمد أجمعين
 * أما بعد * فهذا كتاب في
 علم البلاغة وتوابعها ترجمته
 بالايضاح وجعلته على
 (بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله العلي الأعلى *
 موجد الاشياء بعد فناها
 فله المجد الأسنى * أحمد
 على ما ألهمناه من معاني
 البيان * وعلمنا من لوازم
 التبيان * وأشهد أن لا اله
 الا الله وحده لا شريك له
 الملك المنان * وأشهد أن
 محمدا عبده ورسوله سيد
 ولد عدنان * صلى الله
 عليه وعلى آله وأصحابه
 الذين أعجزوا ببلاغتهم
 فرسان البلغاء في كل ميدان
 * وبعد فيقول العبد الفقير
 المضطر لاحسان ربه

الفدير * محمدين محمد عرفه السوق نظر الله بعين لطفه اليه * وغفر له ولوالديه * هذه فوائد شريفة * وتقييدات
 لطيفة * على شرح العلامة الثاني * سعد الملة والدين التفتازاني * لتلخيص المفتاح * اقتطعتها من تقارير مشايخنا المحققين *
 ومن زبد أرباب الحواشي والشارحين * وإن لم أكن من فرسان هذا الميدان * لكن رجوت العفو بدعوة صالح من الاخوان *
 وبالله أستعين وعليه التكلان * في سلوك سبيل الرشاد في كل شأن * قال : نعمنا الله به * (بسم الله الرحمن الرحيم) ينبغي التمسك
 على هذه الجملة بما يتعلق بها من الفنون الثلاثة التي صنف فيها هذا الكتاب كما هو اللائق بالشارع في كل فن لما قيل ان ترك التكلم



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(حمدا) لمن أبان المعاني بأساليب البيان. وأبدع في مقتضى أحوال الموجودات لطائف أبرزت دلائل
 وحدته الى العيان . ونزهه عن الحاجة الى شرح غامض الكلام وتلخيصه . وبيده مفتاح العلوم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

قال الشيخ الامام العالم العلامة حجة الاسلام مفتي الانام وأحد الفصحاء والبلغاء شيخ النحاة والادباء
 كنز المحققين وسيف المناظرين بهاء الملة والدين أبو حامد أحمد ابن سيدنا ومولانا قاضي القضاة بقية
 المجتهدين واسان المتكاملين تقي الدين السبكي تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته : الحمد لله الذي
 فتح عن يد المعاني لسان أهل البيان . ورتق الافواه عن تفسير الثاني الى أن فتحتها بلاغة آل عدنان
 وبحق براءة كتابه العربي وأسنة دينه القوي ما خالفهما من جدال اللسان وجلاد السنان ورزق
 الهدى المحمدية من الحكمة البالغة ما مزق حكم اليونان . نحمده على نعمتي الانشاء والاعادة . ونشكره

شكرا
 الفدير * محمدين محمد عرفه السوق نظر الله بعين لطفه اليه * وغفر له ولوالديه * هذه فوائد شريفة * وتقييدات
 لطيفة * على شرح العلامة الثاني * سعد الملة والدين التفتازاني * لتلخيص المفتاح * اقتطعتها من تقارير مشايخنا المحققين *
 ومن زبد أرباب الحواشي والشارحين * وإن لم أكن من فرسان هذا الميدان * لكن رجوت العفو بدعوة صالح من الاخوان *
 وبالله أستعين وعليه التكلان * في سلوك سبيل الرشاد في كل شأن * قال : نعمنا الله به * (بسم الله الرحمن الرحيم) ينبغي التمسك
 على هذه الجملة بما يتعلق بها من الفنون الثلاثة التي صنف فيها هذا الكتاب كما هو اللائق بالشارع في كل فن لما قيل ان ترك التكلم

ترتيب مختصرى الذى سميت تلخيص المفتاح وبسطت فيه القول ليكون كالشرح له فواضحت مواضع المشكلة وفصلت معانيه الجملة وعمدت الى ماخلا عنه المختصر مما تضمنه مفتاح العلوم والى ماخلا عنه المفتاح من كلام الشيخ الامام عبد القاهر الجرجاني

عليها إما تقصير أو قصور فنقول * يتعلق بها من فن المعاني وهو الباحث عن مقتضيات الاحوال مبحثان * الاول أن مقتضى الحال تقدير المتعلق مؤخرًا لإفادة الاهتمام باسمه تعالى لان المقام مقام استعانة بالله ولا فائدة القصر والقصر إما قصر افراد وهو يخاطب به من يعتقد الشركة وقصر قلب ويخاطب به من يعتقد العكس وقصر تعيين ويخاطب به الشاك فالقصر هنا ينظر فيه لاحوال مخاطبين فهو قصر قلب إن كانوا يعتقدون أن البركة تحصل بالابتداء بغير اسم الله سبحانه (٣) وتعالى وقصر أفرادان اعتقدوا أنها تحصل

بالابتداء باسم الله واسم غيره

وقصر تعيين ان شكوا في

حصول البركة بأى لكن

هذا الثالث بعيد * المبحث

الثانى أن مقتضى الحال

قطع الصفات أغنى الرحمن

الرحيم لان المقام مقام ثناء

وقد نصوا على أن النعوت

إذا كان المقصود منها المدح

فالاولى قطعها لان في قطعها

دلالة على أن النعوت متعين

بدونها وانما أتى بها لجرد

المدح لكن لا يخفك أن

الوارد في القرآن والسنة

الاتباع وحينئذ فتكون

مخالفة مقتضى الحال لما في

الاتباع من الجرى على

الاصل اذا الاصل عدم القطع

ثم اذا قطعت تلك الصفات

على تقدير هو أو أعتنى كانت

الجملة مفصلة فيقال ما سبب

الفضل دون الوصل فيقال

سببه أنه لم يقصد

التشريك بين الجملتين

في حكم من الاحكام

المقتضى ذلك للوصل أو

لتكريم من شاء بنى الجاهالة عنه وتمحيصه والصلاة والسلام على من ظهر سعد الدين بظهوره سيدنا
ومولانا محمد الذى ببلاغة كتابه وفصاحته انبسطت على البسيطة سواطع نوره وعلى آله وصحابه
الوارثين عنه بديع المعاني والالفاظ. الذين هم لحقيقة كلامه ومجازه كفلاء بالبيان والاحتفاظ
(أما بعد) فان أمر العلم قبل هذا متضائل الحجة متضايق المحجة حين معالمة موسومة بالاندراس
ويرجع الحشاشة اليه من روحه بادية الاياس لتضاعف أهوال على معانيره تشيب النواصى. بشغل
كل عن نفسه بكثرة ما يقاسى. ولترادف فاقات كاسرة لعزماهم أشد من كسر الهام العواصى فهى
بحيث تذوب لها الجنادل الصم القوامى. حتى صار من هو منهم أهل لاقتناص أزاهره وجدير بنظم
فرائد جواهره منبؤذا بالعرا. ملزوم أفنية الورى. منقطع المدد. فى تلك المدد. لا يأوى له أحد. فقام
حزب أهل العلم فى ظلمات الافتقار. وطال عليهم ليل الالغاء والاحتقار. الى أن تداركهم نعمة من ربهم
بطاوع طالع السعادة لحزبهم وذلك بظهور الدولة الشريفة. المولوية الهاشمية الاسماعيلية. فاذا
بدور عزهم طالعة مسفرة. واذا وجوه أفرأحهم ضاحكة مستبشرة. فذهبوا حينئذ فى العلوم كل
مذهب وتسمنوا فى المدارك أعلى ما يطلب فعمت مجالس التدريس مساجدهم. وغشيت رحمة التعاطى
للفهوم معاهدهم. فصارت حجج العلم لديهم تمايل اضاحا. وشبهات الجهل فى جانبهم تتضام افتضاحا.
ولم يزلوا فى الارتقاء فى تلك المدارج. وفى التنافس فيها دائما طلبا لسلوك أعدل المناهج. الى أن بلغوا
أعلى مراتب الانشاء والتأليف. فصاروا بعد التعلّم والتعرف. وس التعلّم والتعاريف. ثم زادهم
من لا يخيب لآمل أملة. ولا يبطل لعامل مؤمن عمله. نعمة منه بأن جعل خليفته فيهم هو المنصور بالله
تعالى مولانا اسماعيل. رأس أملاك العصر وهامة القما عيل. وجعله ملاحظا لهم بعين الاجلال

شكرا ورد به الخبر المسند فنصدر عن مبتداء بمنتهى السعادة ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك
له شهادة تشتمل على جناح القلب فتسكن بماء النصر. لها يرمى بشرر كالقصر. وتنكس حصون
الشرك بملائكة السبع الطباقي لما شيد لها النفي والاثبات من القصر. وتفتح عند موازنة الاعمال
باب الغفران بعد المعاضلة. وتمحف بالجبر اذا بدت من كتاب السيئات تخارج القابله. ونشهد أن
سيدنا محمدا عبده ورسوله صاحب الفصل والوصل فى واقعه اذا وقف الصف يوم الحشر. والمسند
اليه الشفاعة اذا النفث الساق بالساق واشتد كرب ذلك الالف والنشر ﷺ وعلى آل
محمد وصحبه الذين اغتدوا باستخدامه لهم ملوكا يستعبدون معالى الصفات وارندوا ملابس
التقوى بتجريد قلوب لم يكن لها الى غيره النفث واقتدوا به فهم فى التشبيه كالنجوم لأن محاسن الامة

يقال سببه أن بين الجملتين كمال الانقطاع وذلك لان جملة أوأف باسم الله خبرية بالنظر لصدرها وجملة هو الرحمن مثلا لانشاء المدح
ومنى كان بين الجملتين كمال انقطاع تعين الفصل كما يأتى ان شاء الله تعالى * وأما ما يتعلق بها من علم البيان الباحث عن حال اللفظ من
حيث الحقيقة والمجاز والكناية فماسة مباحث * الاول الباء حقيقة الالصاق وهو حقيقى كما مسكت يزيد اذا قبضت على شئ
من جسمه أو على ما يحبسه من يد أو نحوه ومجازى نحو مررت بزيد أى ألصقت مرورى بمكان يقرب من زيد وهى هنا للاستعانة
وحيث كانت هنا كذلك فتكون استعارة تبعية وتقريرها أن يقال شبه الارتباط على وجه الاستعانة بالارتباط على وجه
الالصاق بجامع مطلق الارتباط فى كل فسرى التشبيه للجزئيات فاستعبرت الباء الموضوع للارتباط الجزئى للاستعانة الجزئية
على طريق الاستعارة التبعية ولك أن تجعلها من قبيل المجاز المرسل علاقته الاطلاق والتقيد وذلك أن الباء موضوع للارتباط

رحمه الله في كتابيه دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة والى ما ينسر النظر فيه من كلام غيرهما فاستخرجت زبدة ذلك كله وهذبته ورتبتها حتى استقر كل شيء منها في محله وأضفت الى ذلك ما أدى اليه فكري ولم أجده لغيري فجاء بحمد الله جامعاً لأشتات هذا العلم واليه

المقيد بالاصاق فأطلقت عن ذلك واستعملت في الارتباط على وجه الاستعانة فهو مجاز مرسل بمرتبين علاقته ماذ كرهذا اذا كان استعمال الباء في الاستعانة من حيث خصوصها وأما ان كان الاستعمال فيها من حيث انها جزئي من جزئيات مطلق ارتباط كان المجاز بمرتبة وهي الاطلاق على ما فيه من الخلاف ثم حيث نقلت الباء من معناه الأصلي وهو الاصاق للاستعانة فحق الاستعانة أن تكون بالذات لا بالاسم وهناك جعلها (ع) بالاسم فيكون ذلك مجازاً على مجاز أما المجاز المبني عليه فقد علمته وأما المبني فتقريره

أن يقال شبه الارتباط الواقع بين مطلق مستعان فيه واسم المستعان به بالارتباط الواقع بين مطلق مستعان فيه وذات المستعان به فسرى التشبيه للجزئيات فاستعيرت الباء الموضوعة للارتباط بين المستعان فيه ونفس المستعان به الخاصين للارتباط بين المستعان فيه واسم المستعان به الخاصين على طريق الاستعارة التبعية هذا وقد وقع خلاف في بناء المجاز على المجاز فقال بعضهم بمنعه لان فيه أخذ الشيء من غير ما له لانه الحق في اللفظ إنما هو للمعنى الحقيقي والمجازي أخذه تطفلاً وقال بعضهم بالجواز لان اللفظ لما نقل للمعنى المجازي بالعلاقة صار كأنه موضوع له خصوصاً وقد قالوا ان المجاز موضوع بالوضع النوعي وجعل من ذلك قوله تعالى ولكن لاتواعدوهن سرا فان

والتوقير. رءوفا بهم رافة الوالد بولده الصغير. خافضاً لهم جناح رحمته. حافظاً لهم من الاهانة بسطوته. ماداً عليهم سرادقات عزته. يزيد لمحسنهم في الاحسان. ويتجاوز عن مسيئتهم بالعفو والامتنان. قد كفاهم مهمات دنياهم. وأنش لنيل العالي قواهم. آمنهم من الخوف بحسن ما أظهره. وفتح لهم منافع الدين والدنيا بصفاء الضمير. خلد الله تعالى ملكه. وأدام حسن سيرته فيما ملكه. ومن قال آمين آمنه الله تعالى في العاجل والآجل. فان هذا دعاء للبرية شامل. ثم إن من بركات هذه الدولة السعيدة. ومن لطائف ميامينها العديدة. أن فتح لي في انشاء عدة من المؤلفات. في فنون وعلوم مختلفات. وذلك بعد أن تعاطيت جملة. وافرة من العلوم مع غصن دوحه هذه الدولة الانضر. ونجم أفلا كها الذي هو أبهى وأزهر. علمها المحقق. وقيد أوابدها المدقق. مولانا محمد بن اسماعيل. لازال هو وأهله مبلغين جميع المقاصد الخيرية بلا تغيير ولا تبديل. فأشار الى بالتأليف وإشارته ففتح وغنم. وامثال أمره مساعدة وحتم. فكان هذا الشرح من جملتها وما يجب الثناء به على المولى تبارك وتعالى المعين على انشائه. فهو الهادي للعبد الى مراشده الدينية والدنيوية ليشغل بها بصدق نيته واعتناؤه. وسبب ذلك مع سابق المشيئة وإشارة من ذكر أن شرف علم البيان مما لا اختلاف فيه. بحيث لا يتصور في تقريره الشبهة لما ينافيه. ثم إن من أحكم كتبه المتداولات الكتاب المسمى بتلخيص المفتاح. فان فيه من اللطائف والمعاني مالا تحيط بتحريره الحواشي والشرح. ثم ان الامام سعد الدين رحمه الله تعالى ممن صرف عنان العناية لشرح معانيه. وتصدى لاستخراج لطائف مبانيه. فوضع عليه مختصراً ومطولاً. وكان المختصر من الشرحين لم تعاطيه ملجأ ومعولاً. ولما وفقت بعون الله تعالى لقراءة ذلك الشرح مررت فيه على غوامض ربما اعتاص على بعض

منهم استعارة واليه مضافات صلاة جارية على الخطاب النصف والاسلوب الحكيم. حاوية لتام الاتصال بالصراط المستقيم. وسلم تسليماً يعلن به اللسان الطاهر. ويبطن القلب من اعتباره المناسب ما يساعده مقتضى الظاهر. ما حققت للبلاغة راية مجدى بنى غالب بن فهر. وتعلقت بأزمة الفصاحة أهل مصر. ملهم من نسب وصهر. (أما بعد) فان تلخيص المفتاح في علم البلاغة وتوابعها باجماع من وقف عليه واتفاق من صرف العناية اليه أنفع كتاب في هذا العلم صنف. وأجمع مختصر فيه على مقدار حجمه ألف. ولم أزل مشغولاً بهذا الفن وله محبا. مشغول الحاضر بالعزم على التجرد اليه وان كنت على غيره من العلوم مكبلاً. منذ أُرزنتي الارادة الى اوجود اراز الهلل. وبشرتني حال المولد بالبلوغ لهذا العلم براعة الاستهلال. وآذنتني القراءة أن حسن التخلص حينئذ انما كان كناية عن

السرد الجهر ثم أطلق على الوطاء مجازاً لأنه لا يكون غالباً الا سرا ثم استعمل اللفظ في سببه وهو العقد وحينئذ مقتضى

فاستعمل السر في العقد مجاز مبني على مجاز ثم اعلم أنه على القول بالجواز تعتبر علاقة المجاز الثاني بينه وبين المجاز الأول لا بينه وبين المعنى الحقيقي * المبحث الثاني الجار والمجرور في البسملة متعلق بمحذوف وحينئذ ففيها مجاز بالحذف بناء على قول من يقول ان الحذف مجاز مطلقاً وأما على قول من يقول ليس بمجاز مطلقاً وكذا على قول من يقول انه مجاز اذا تغير بسببه اعراب الباقي كما في قوله تعالى واسأل القرية فليس فيها مجاز وسيأتي أن المجاز بالحذف ليس من قسم المجاز المعروف بأنه الكلمة المستعملة في غير ما وصفت له الخ بل قسم آخر * المبحث الثالث اضافة اسم الى الله حقيقة ان أريد من لفظ الجلالة الذات وعليه يأتي ما مر من بناء المجاز على المجاز وأما ان أريد منه اللفظ فهي بيانية والاضافة البيانية مجاز بالاستعارة عندهم لان الاضافة البيانية مقابلة للحقيقية والاضافة نسبة جزئية بمنزلة معنى

أرغب أن يجعله نافعا لمن نظره فيه من أولى الفهم وهو حسبي ونعم الوكيل

الحرف والاستعارة في معنى الحرف تبعية فكذلكما كان بمنزلة. وتقرر بها أن تقول ان هيئة الاضافة موضوعة لتخصيص الاول بالثاني أو تعريفه به فاستعملت هنا في تبين الثاني للاول بأن شبه مطلق نسبة شئ لشيء على أن الثاني مخصص أو معرف للاول بجامع مطلق النعلاق في كل فسرى التشبيه للجزئيات فاستعمل صورة الاضافة الموضوعة للنسبة الجزئية المفيدة للتعريف والتخصيص للنسبة الجزئية المفيدة للبيان على سبيل الاستعارة (5) التصريحية التبعية * المبحث الرابع لفظ الجلالة علم على

الافهام ومحال كثيرة تفتقر لاحالة إلى مزيد من الكلام وأكثرها لا يكفي فيه ما في المطول. بل يحتاج إلى خارج عما في ذلك الشرح من بيان أو زيادة بها يتكامل. فرأيت أن أضع عليه شرحا يكون لذلك المختصر مجارا بالقصد بيان عويصه. مع زيادة فوائد وأبحاث تتعلق بالحل تكميل الحقيقة وتلخيصه. فيكون للثمن شرحا. وللشرح بسطا وفتحاً. فان وجد فيه مطالعه زيادة بسط في التعبير. أو تكرارا لبيان المعنى في أثناء التقرير والنصوير. فلا ينبغي له أن يعد من اللغو الذي لا يرجع عليه. ومن التطويل

مقتضى الحال وتعرض بالحقيقة ما سيكون من ادراك الآمال

أتاني هوها قبل أن أعرف الهوى * فصادف قلبا خاليا فتمكننا

إلى أن أعربت عن حال التميز. وبلغت ما تنازع اليه النفس من الاشتغال بمصنفاته ما بين مطلب ووجيز. فلم أطلع المتأخرين فيه على تصنيف محكم تقرر به تزييه العين ولا وقفت لهم فيه على تأليف محمل أو مفصل أشاهد صحاح معانيه فلا أطلب أرباعدين أما أهل بلادنا فهم مستغنون عن ذلك بما طبعهم الله تعالى عليه من الذوق السليم. والفهم المستقيم. والأذهان التي هي أرق من النسيم. والطف من ماء الحياة في الحيا الوسيم أ كسبهم النيل تلك الخلاوة. وأشار إليهم بأصبعه فظهرت عليهم هذه الطلاوة. فهم يدركون بطباعهم ما أفنت فيه العلماء فضلا عن الأغمار الأعمار. ويرون في مرآة قلوبهم الصقيلة ما احتجب من الاسرار خلف الاستار.

والسيف مالم يلف فيه صيقل * من طبعه لم ينتفع بصقال

فيالها غنيمه لم يوجف عليها من خيل ولا ركاب. ولم يزحف اليها بعد وعدية ولا بلحق لاحق وانسكاب سكاب. فلذلك صرفوا همهم إلى العلوم التي هي نتيجة أو مادة لعلم البيان. كاللغة والنحو والفقه والحديث وتفسير القرآن. وأما أهل بلاد المشرق الذين لهم اليد الطولى في العلوم ولا سيما العلوم العقلية والمنطق فاستوفوا همهم الشاحقة في تحصيله. واستولوا بجدهم على جملة وتفصيله. ووردوا مناهل هذا العلم فصدروا من عنها بل سجلهم. وكيف لا وقد أجليبوا عليه بنجيلهم ورجلهم. فذلك عمر وامنه كل دارس. وعبروا من حصونه المشيدة ما رقد عنه الحارس. وبلغوا عنان السماء في طلبه ولو كان الدين بالثريا لناله رجال من فارس. إلى أن خرج عنهم المفتاح فكان الباب أغلق دونهم وظهر من مشكاة بلاد الغرب المصباح فكان ما حيل بينه وبينهم وأدارت المنون على قطهم الدوائر. فتعطت بوفاته من علومه أقواه الحابر وبطون الدفاتر. وانقطعت زهراتهم الطيبة عن المقطف. وتسلط على العضد لسان من يعرف كيف تؤكل الكتف. فام نظفر بعد هؤلاء الأئمة رحمهم الله تعالى من أهل تلك البلاد بمن مخض هذا العلم فألقى للطلاب زبدته. ومخض النصيح ففشر على أعطاف العاري بردته. ولاحات

تمثيلية بأن يقال شبه حال الله مع عباده في إيصاله لهم جلائل النعم ودقائقها بحال ملك رقيق قلبه على رعيته فأوصلهم انعامه بجامع أن كلا حالة عظيم مستول على ضعفي مدلهم باحسانه واستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه * وأورد عليه أن اللفظ المستعار في التمثيلية لا بد أن يكون مركبا كما في أني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى وما هنا مفرد وأجيب بأنه يجوز أن يقتصر على بعض المفردات ويرمز به إلى المركب على أن المشترك في اللفظ منها إنما هو مطلق تركيب وهو حاصل بالرحمن الرحيم وليس يلزم أن يكون تركيب جملة واعتراض بأن المشبه به شأنه أن يكون أقوى من المشبه وجعل حال الملك أقوى من حال الله لا يتم وأجيب بأنه ليس المراد القوة بحسب الحقيقة ونفس الامر فقط بل القوة ولو بالاعتبار كما هنا فحال الملك باعتبار مشاهدتها للقاصرين أقوى واعتراض أيضا بأن استعارة اللفظ من

شيء لشيء تقتضى استعمال اللفظ في المستعار منه وقد نصوا على أن الرحمن الرحيم مختصان بالله ولم يستعمل في غيره وأجيب بأن الاستعمال في المستعار منه ليس بالازم بل يكفي (٦) الوضع للمستعار منه الذي هو المعنى الحقيقي ولذا قال الشارح بجواز وجود

مجازات لا حقائق لها *
وأما ما يتعلق بهما من البديع فاعلم أن فيها التورية وهي أن يطلق لفظه معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية فقد أطلقت الرحمة وأريد بها التفضل والاحسان الذي هو معنى بعيد لها لانه مجازي اعتمادا على قرينة خفية وهو استحالة المعنى القريب الذي هو الرقة وفيها أيضا القول بالموجب ويقال له المذهب الكلامي وهو أن يساق المعنى بدليله كما في قوله :

لولم تكن نية الجوزاء خدمته
بما رأيت عليها عقد منتطق
وكما في قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا
وبيانه هنا أن قوله بسم الله
الرحمن الرحيم في قوة قولنا
لا ابتدىء الا باسم الله لانه
الرحمن الرحيم وفيها
أيضا الاستخدام بناء
على أن المراد من اسم
الجلالة اللفظ وفي الرحمن
ضمير يعود على الله باعتبار
الذات وفيها التفات على
مذهب السكاكي لان
مقتضى الظاهر في التوجه
له تعالى الخطاب بأن يقال

الذي لا يلتفت في الشرح اليه . بل يعده من مناسبة . وما يكون مرغوا بالطالبه . لانه غير خال من حكمة اما لصعوبة المعنى فأريد اظهاره في غير ما قالب ليتضح على الوجه الاكمل أولنوقف كمال البيان على ما سبق فأريد كفاية مؤنة المراجعة لان ذلك هو السبيل الأعدل أو انه بذلك مما يدركه اللبيب . ويعده النصف من المقصد الحسن العجيب . وحيث كان هذا هو المقصود من تأسيس بنيته ناسب أن أضيف إلى ذلك أولا شرح خطبته . وعلى مطالعته نسبة صوابه الى الله تعالى الموفق له قبول القبول اليناعنهم بطاقه . ولا حصلت لامة تطلع من لهذا العلم على تلك الأبواب طاقه . ولا رأينا بعد أن انطمت تلك الشمس المشرقة . واندرست طبقة تحرى الفرقه . ولم يبق الارسوم هي من فضائلهم مسترقه . من أطلع غم من قلمه من روض الازدهان زهرة على ورقه . ولا من عاق شنه بطبقته فيقال وافق شنه طبقه بل ركدت بينهم في هذا الزمان ريحه . وخبت مصابيحهم . وناداهم الأدب سواكم أعني ورب كلمة تقول دعني

وما بهض الافامة في ديار * يهان بها الفتى الا بلاه
فعند ذلك أزمع هذا العلم الترحل وأذن بالتحول

وإذا الكريم رأى المحول نزله * في منزل فالرأى أن يتحولا
وفزع إلى مصر فأتى بها عصا التسيار . وأنشد من ناداهم من تلك الديار

أقمت بأرض مصر فلا ورائي * تحب بي الركاب ولا أمانى

ولقد وصل الينامن تلك الملاد على الدخيص شروح رحم الله مصنفها فانهم ماتوا وهم أخيار وبيض وجوههم في الآخرة كما سودهم بالمعالي في هذه الدار . لا تشرح ابعضا الصدور الضيقة . ولا تفتح عندها مغلقة . ولا ينقذح فيها زناد الفكر عن مسألة محققة . يتناولون المعنى الواحد بالطرق المختلفة ويتناوبون المشكل والواضح على أسلوب واحد كما هم قد آلفه . لا يخالف المتأخر منهم المتقدم لا بتغيير العبارة . ولا يبدله على حل ما أشكل على غيره أو استشكل ما توضح جواره . ولا يطمع أن يذوق مافي الاستدراك من اللذة . ولا تطمع نفسه لأن يقال برز على من سبقه وبذه . بل يسرى خلف من تقدمه حتى في السكامة القذة . ويسير اثره حذو القذة بالقذة . فصارى أحدهم أن يمزو أبياتا من الشواهد لقائلها . ويوسع الدائرة بما لا يقيم له وزن من تكميل ناقصها وانشاد ما قبلها وما يليها . وينشر لا راغب مفردات الالفاظ من واضح كلام العرب . ويذكر ما لا حرج على مخالفه من اصطلاحات لبعض أهل الادب . ولا يزيد في شرح عبارة المصنف على الايضاح زينا وجدفيه أم شيئا . فلو نطق التاليف بصراحتا لما جثمت به هذه بضاعتنا ردت اليها . هذا والشرح يطول . والوقت ينفق ولم يكتب اطاب البيان وصول قد استفرغوا في ذلك قوى أفكارهم واستوعبوا مدى أعمارهم فليت شعري وقد انقضت العمر متى يسبحون في اللجة . ويجنحون الى بياض المحجة . أبعداً يشيب الغراب ويرجع الشباب الحائل . أم يصيرون الى أن تعود الى الدنيا القرون الاوائل

وحتى يؤوب القارطان كلاهما * وينشر في القتلى كليب لوائل

وفي أية مدة يصلون الى تلك اللوائل . ويحصلون على تلك الحقائق التي طاف بأركان بيتها بمن له حجر سليم ومقام كريم كل طائف

لولا

باسمك اللهم فعدل عن مقتضى الظاهر وقيل بسم الله الرحمن الرحيم وفيها أيضا الادماج وهو أن

يضمن الكلام السوق لغرض آخر كما في قوله أقلب فيه أجفاني كأنى * أعد بها على الدهر الذنوبا وبيان ذلك هنا أن

الغرض الاصل من البسملة التبرك والاستعانة باسمه تعالى فبعد أن ذكر هذا الغرض منها أدهج فيها التثناء على الله بكونه رحمانا رحيمًا

(قوله 'نحمدك') أى نصفك بالجميل الذى أنت أهله لأن الحمد الثناء بالجميل ومن العلوم أن كل أوصافه جميلة فكأنه قال نصفك بكل صفة جميلة ثم إن ذكر نعمتى شرح الصدور وتنوير القلوب وإن احتمل أن يكون مجرد تعيين الحمد أو مجرد براعة الاستهلال المتبادر منه أنه لا أجل كونهما الحمد عليه والمعنى نحمدك يا من الخ لا أجل هذين الوصفين لأن الموصول مع صلته فى معنى المشتق وتعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلمية المشتق منه وحينئذ فإما يقال إن هذا الحمد محدود وشكر فلم يختار التعبير بالحمد على التعبير بالشكر وأجيب بأنه إنما اختار مادة الحمد على مادة الشكر لأمر ثلاثة * الأول الاقتداء بالقرآن الأعظم الثانى العمل بحديث كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجندم على رواية ضم الدال الثالث أن الحمد اللغوى أظهر من الشكر بغير اللسان فى أداء المقصود لحفاء الاعتقاد واحتمال عمل الجوارح لغير الحمد فهو أظهر أنواعه ولذلك روى ما شكر الله عبد لم يحمده أى ما أظهر نعمته كل الاظهار وكشف عنها عبد لم يثن عليه باللفظ وإن اعتقد وعمل فالمراد بالشكر فى الحديث اظهار النعمة ولا يرد أن زيادة النعم مترتبة على الشكر لقوله تعالى (لئن شكرتم لأزيدنكم) لأنه ليس المراد بالشكر ان يقتضى لزيادة النعم فى الآية خصوص الشكر (٧) اللفظى أعنى الشكر بخصوص لفظه بل الشكر العرفى الشامل للثناء

نحمدك

ونسبة خطئه الى مؤلفه مع عذره بأن المؤلف غالبا يقع فى تأليفه ولو مع شدة التحقق بالعلوم سقطه وزله ولما أملت أتمامه بعون الله تعالى وفضله على الوجه المشار اليه راجيا منه تعالى بلوغ المراد ومتوكلا به فى ذلك عليه ترجمته * بمواهب المتاح فى شرح تايخيص المفتاح * وهذا أو أن الشروع فى ذلك وعلى الله الاتكال فى تحقيق ما هنالك (نحمدك) أى نصفك بالوصف الجميل الذى أنت أهله

لولا القول لكان أدنى ضيغم * أدنى الى شرف من الانسان

فكم من معضلة فى الكتاب يعمرون عليها وهم عن حلاوة حلها معرضون. ومشكاة يصححون ألفاظها وهم للمعانى معرضون. وكم أوردوا أسئلة وصارخ من التوفيق يناديهم لو قبل. ما هكذا تورد يا سيد الأبل. وكم هتف بطائرهم هاتف من العقل بصوت شجى. هيهات ما هذا بعشك فادرجى. وكم عاود النظر فى شيء من هذه الشروح على سبيل التنزل مطامع. ثم ثنى طرفه وهو يقول يا خيبة المطامع. ويحاف صادقا انها لم تكن تكذب الا بأطراف الاصابع. هنالك يعلم الطالب أنه أملى له فيما أملى عليه. وأنه فى مهمه مهمل لا يجاب داعيه ولا يلتفت اليه

فلو أنشدت نعتا هناك بناته * لمات ولم يسمع لها صوت منشد

وأما أحلت ذلك كله على سوء تصرف من لسان الناقل أو يد الناسخ وأحلت أن يصدر شيء منه عن المصنفين فإنهم أر باب قدم فى العلم راسخ. والله القائل

أخا العلم لا تمجل بعيب مصنف * ولم تيقن زلة منه تعرف

فكم أفسد الراوى كلاما بعقله * وكم حرف المنقول قوم وصحفوا

وأيا المضارعية تدل على الأمرين معا أعنى الحدوث الذى تدل عليه الماضوية وعلى الاستمرار الذى تدل عليه الاسمية وحينئذ فهم أشرف منهما كذا قيل ولكن اعترض بأن الاستمرار من وظائف الاسمية فقط كما يأتى الآن يقال إن الذى تدل عليه الاسمية الاستمرار مجردا عن التجدد والذى تدل عليه الجملة المضارعية الاستمرار مع التجدد. ولما رأى بعض الاشياخ هذا الاشكال قرر أن الجملة الفعلية المضارعية تدل على الاستمرار من حيث القرائن وفيه أن الماضى كذلك يدل عليه بواسطة القرينة اللهم الا أن يقال قوة دلالة الماضى على الانقطاع تعارض القرينة فلم يعتبر فيه ذلك. بقى شيء آخر وهو أن الاستمرار التجددى لمضمون الجملة هنا محال لأن الحمد ثناء وهو عرض يزول بمجرد حصوله. وأجيب بأن هذا دوام واستمرار تخيلى لا تحققي وأما جواب بعضهم بأن الدوام باعتبار الثواب ففيه نظر لأن الدوام المدلول للجملة متعلق بمضمونها لا بالثواب فهو غير منظوره * والنون فى قوله نحمدك يحتمل أن تكون للعظم نفسه وأتى بهامع أنها تدل على العظمة المنافية لمقام التأليف وهو الذل والانكسار اظهارا للمنة ومها وهو تعظيم الله له فهو من باب التحدث بالنعمة الذى هو أولى من سلوك التواضع عند الفقهاء والمحدثين ويحتمل أنها للتكلم ومعه غيره والمراد بالغير أخوانه الحامدون أو العلماء وأدخلهم معه فى الحمد إما لكون أمر الحمد عظيما لا يقوم به الشخص الواحد فاستعان بهم عايشه ومع ذلك لم يقوموا بحقه وإما

بغير لفظه وخدمة الأركان واعتقاد الجنان فى مقابلة النعمة واختارها على مادة المدح للأميرين الأولين وتنبه على أنه تعالى فاعل مختار واختار الجملة الفعلية المضارعية على الاسمية والماضوية لافادتها لتجدد مضمونها على سبيل الدوام والاستمرار ليناسب الحمد المحمود عليه هنا وهو نعمة شرح الصدور للتخليص المذكور وتنوير القلوب المتجدد ذلك وقتا بعد وقت بخلاف الماضوية فإنها انما تدل على الحدوث فقط والاسمية تدل على الدوام فقط فلا يناسبان الحمد عليه هنا

لنعود بركة الحمد عليهم شفقة منه عليهم كما تقرأ شيئا وتهدي ثوابه الى والدك فانه يحصل لك ولهم الثواب غاية الامر انه نزل الشركة في الحمد منزلة الشركة في الثواب اقامة للسبب مقام السبب ويحتمل أن المراد بالغير أجزاء ذاته فكأنه جعل كل جارية بمنزلة شخص مستقل ادعاء لكن لا يخفى أن من جملة كل جزء موارد الحمد الثلاثة الانسان والجنان والاركان ومن المعلوم أن اسناد الفعل لآله مجاز ولفاعله حقيقة فيكون اسناد الحمد للمتكلم حقيقة والى الموارد الثلاثة المذكورة مجازا فيلزم على ذلك الجمع بين الحقيقة والمجاز كما يقال باعتبار ذلك قطع باعتبار اسناد القطع الى القاطع والى آله ولا بعد فيه على مذهب من جوز الجمع بين الحقيقة والمجاز وهذا ظاهر على جمل الجملة خبرية فان جعلت انشائية في المعنى تعين أن تكون النون للعظمة لان انشاء الحمد بهذه الجملة لم يقع الا من المصنف فلا يتأتى أن تكون لانشاء الحمد منه ومن غيره الا على سبيل التنزيل * واعلم أنه اذا جعلت الجملة خبرية لفظا ومعنى حصل بها الحمد ضمنافي ابتداء التأليف لان الاخبار عن حمد يقع منه يستلزم أن ذلك المحمود أهل لان يحمده وهذا يستلزم اتصافه بالجميل الذي هو حقيقة الحمد أو يقال هو اخبار عن حمد واقع بذلك الاخبار كما قيل (٨) في نحو أنكم انه اخبار عن تكلم حصل به * وانما عدل عن اسم الجلالة الذي

ورد التعبير به في الكتاب والسنة في مقام الحمد الى ضمير الخطاب لان اللاحق بحال الحمد أن يلاحظ المحمود في حال حمده حاضرا مشاهدا ليه كون حمده على وجه الاحسان المفسر في حديث الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه ففي التعبير بالضمير المذكور اشارة الى أن الحمد بلغ مقام المشاهدة للمحمود بحيث حمده على وجه المخاطبة والمشافهة وانما أثر تأخير المفعول مع أن تقديمه يفيد الاختصاص لان تأخيره هو الاصل وللإشارة الى استغناء هذا

يا من شرح صدور تلخيص البيان

(يا من) المشهور جواز الاطلاق لمن كما يشهد به قوله تعالى أفمن يخلق كمن لا يخلق وقوله ومن عند علم الكتاب فلفعل الخلاف المنقول عن صاحب المتوسط في غير من فليس لا يراد عبارته كبر ثمرة حينئذ (شرح) أي فتح (صدورنا) أي قلوبنا بتبهيثها (١) لم كيفية (تأخيصة) أي تنقيح وتهذيب (البيان)

وكم ناسخ أضحي لمعنى مغبرا * وجاء بشيء لم يردده المصنف فحذفنا ذلك على أن أشد جوارح الحزم. وأمدركاب الحزم. الى شرح للتأخيصة يحى من هذا العلم الرفات. ويدرك منه مافات. ويمتطى من معاليه أقصاها. ولا يفادر صغيرة ولا كبيرة من أعمال مصنفه الأحصاها. ويجمع من شتاته ما تفرق شغره. ويضم من شذوره الذهبية ما ذهب أيدي سبا وتمزق شذر مذر. ويقتض من أبقاره مامضت عليه القرون. ويفتض من ختامه ما انطوى على كل در مكنون. وينسج على منوال التفهيم تفاصيل محرره. ويحوى من القصب ما أحرز المدي وأطرب. وسكرت عن تبعه أبصار قوم لم يذوقوا حل ألوانه المسكره. ويقدم للطلاب معمولا على نمط ماقلاده من المتحلين باستعمال الادب عام ولا خاص. محشوا بتأليف حبات من القلوب تصلح مسيرا طبقات طبق لدست الخواص. مختصا بصواب من مختار القول لانه معمول ومقدم وتقديم معمول مفيد للاختصاص. ويكون واسطة بين مفتاح المشرق ومصباح المغرب، خليما من العصبية حريا بالنسبة الى مصر فانها بقعة من عند الله مباركة طيبة لاشرقية ولا غربية فسبحان فائق إصباحها عن اعتدال يكون بين الحق والباطل فيصلا وجاعل الشمس مصرا لا خفاء به * بين النهار وبين الليل قد فصلا وكيف لا يدرك الفسطاط من هذا العلم المدي ويسلك في ابراز حقائقه طرائق قددا ويستخرج من

ركابه

الاختصاص عن البيان لوضوحه (قوله يا من) أتى بيا الموضوع لتداء البعيد مع أنه تعالى أقرب

الينا من جبل الوريد اشارة الى علوم رتبة الحضرة العلية عن الحامد الملوث بالكسرات البشرية من الذنوب والآثام ولذا قال بعض الافاضل العبد عبدوان تسامى * والمولى مولى وان تنزل ولا يناقض هذا ما مر في نكتة التعبير بكاف الخطاب لان البعد الرتبى بين الحق والخلق يصاحبه قوة الاقبال والتوجه اليه تعالى * واسم من في الذات العلية مع أنها من المبهمات لو رود الاذن في اطلاقها عليه كتابا وسنة نحو سبحانه الذي أسرى أفمن يخلق كمن لا يخلق وفي الحديث يا من احسانه فوق كل احسان يا من لا يعجزه شيء فمنع اطلاقها عليه تعالى فيه نظر (قوله شرح) الشرح في الاصل الفتح والمراد به هنا التهيئة وقوله صدورنا جمع صدر بمعنى القلب من اطلاق المحل وارادة الحال وفي الحقيقة المهيأ للمعلوم انما هو النفس بمعنى الروح لا القلب بمعنى المضة الحالة في الصدر فيراد بالقلب النفس والمعنى يا من هيا أرواحنا القائمة بقلوبنا التي محلها منا الصدور ففيه مجاز بمرتبتين من اطلاق المحل على الحال فيهما. وتلخيص الكلام تنقيحه أى الاتيان به خالصا من الحشو والتطويل * والبيان هو الكلام الفصيح العرب عمافي الضمير ثم انه لا بد من حذف في الكلام والمعنى يا من هيا أرواحنا لم كيفية تأخيصة الكلام الفصيح وتنقيحه وتخليصه من الحشو والتطويل والقصور عن افهام المراد وانما احتجنا لذلك لان الذي تهيأ النفس لقبوله المعلوم والمعارف

وقوله في ايضاح المعاني يحتمل أن تكون في معنى مع على حد قوله تعالى ادخلوا في أمم أي نحمدك يا من هيأ قلوبنا للعلم بكيفية الانبياء
لكلام الفصيح منقحاً صاحباً لا يوضح المعاني أي معاني ذلك البيان وعلى هذا فالانبياء بلفظ في التي بمعنى مع إشارة إلى أن المقصود
بالذات ايضاح المعاني وأما الانبياء بالكلام الفصيح منقحاً فهو بالتبع لأن مع تدخل على المتبوع ويحتمل أن تكون بمعنى لام التعليل
متعلقة بتلخيص على حد قوله تعالى لمسكم فيما أفضتم فيه أي لاجل ما أفضتم فيه أو باقية على حالها متعلقة بمحذوف صفة لتلخيص أو
للبيان وفي الكلام حذف والمعنى التلخيص الكائن أو البيان الكائن في وقت ايضاح المعاني وحالته أو أنها بمعنى عند المعنى يا من علمنا
كيفية تلخيص البيان عند قصدنا ايضاح المعاني بذلك البيان ولا يخفى ما في كلام الشارح من الاحتراز إذ ربما يتوهم من تلخيص
البيان عدم ايضاح معانيه فدفع ذلك التوهم بقوله في ايضاح المعاني على حد قوله

فسقى ديارك غير مفسدها * صوب الربيع وديمة تهني

ويحتمل أن يراد بالبيان والمعاني خصوص العلمين وحيث في معنى مع * ولا يخفى ما في كلام الشارح من المحسنات البديعية ففي
التعبير بشرح الصدور حسن الافتتاح لأن شرح الصدور أصل لكل خير ففي افتتاح الكلام به إدخال السرور على السامع * وفيه أيضاً
براعة استهلال لأنه يشير إلى أن الكلام الآتي شرح وقوى البراعة بما ذكره بعد بقوله لتلخيص البيان وايضاح المعاني وفي ذكر
التلخيص والايضاح والبيان ودلائل الإعجاز وأسرار البلاغة التي هي أسماء كتب في هذا (٤) الفن الأولان للصنف والثالث

للطبي والآخران للشيخ عبد

القاهر التوجيه وهو أن

يوجه الكلام إلى أسماء

متلئة ولو اصطلاحاً كما في

قول علاء الدين الكندي

من أم بابك لم تبرح جوارحه

تروى أحاديث ما أويت

من من

فالعين عن قررة والكف عن

صلة * والقلب عن جابر

والسمع عن حسن

(قوله ونور قلوبنا) التنوير

ادخال النور في القلب

في ايضاح المعاني * ونور قلوبنا بلوامع التبيان

وهو المنطق الفصيح العرب عما في الضمير (في ايضاح) يتعلق بتلخيص أي نحمدك يا من علمنا كيف
تلخص البيان عند قصدنا لا يوضح (المعاني) بذلك البيان (ونور قلوبنا) هو بمعنى شرح صدرنا الآن
الاول في علم كيفية التلخيص وهذا في العلم مطلقاً (بلوامع) متعلق بنور أي نحمدك يا من أذهب
على قلوبنا الظلمة بسبب ايجاد المعاني المعلومة التي هي في قلوبنا كالنجوم اللوامع أي الظاهرة الضوء
فعل هذا تكون اضافتها إلى قوله (التبيان) من اضافة الموصوف إلى الصفة لأن المعلومات موصوفة

ركابه أفلاذلاً كباد. ويضم من جواده ما شرح في البلاد بداد. وهو قد اقتلع من تخوم خوارزم أساس
البلاغه وأخذ زهرة أصفهان وأخلى ابن داود منها باعه وزفت إليه من ثم الحريدة بالاغاني وكفل
لنيسابور اليتيمة فكان كدال عليه الخبر خير المعاني. واقطع من جيد المغرب عقده. ورشق مصنفاته
بسهم النقد فما أغنت عن ابن رشيق العمدة. ونشر فلاند عقيدته. ونثر زهر آدابه عن أفنائه. واستولى
على الذخير. واستوفى محاسن أهل الجزيره. فلذلك رجوت أن تخرج طيبته في هذا العلم كتاباً يعلى على
المغترين من العلم فيملا صدورهم ملاه. وأن يرد ما أخذته عباءة ملاه. ثم أحجمت عن سلوك هذا المسرى

(٢ - شروح التلخيص - أول)

والمراد بالقلوب النفوس واللوامع جمع لامعة وهي الذات المضيئة كالشمس والقمر
والنجوم * والتبيان هو الكلام الفصيح المقترن بدليل أو برهان فهو أخص من البيان * واطراف اللوامع للتبيان أما من قبيل اضافة
المشبه به للمشبه أي بالتبيان الذي هو كالأنجم اللوامع في الاهتداء بكل وعلى هذا فال في التبيان للاستغراق فيكون جمعا في المعنى فاللامعة
بين المشبه والمشبه به في الجمعية حاصلة وحيث فلا يقال إن فيه تشبيه المفرد بالجمع وهو ممنوع أو يقال انه قصد المبالغة في تشبيهه
بجميع اللوامع حيث جعله مقاوماً لجميعها وقولهم بالمنع محله مالم يقصد المبالغة فهما جوابان الاول بالمنع والثاني بالتسليم ويحتمل
أن تكون الاضافة على حقيقتها والمراد باللوامع المعاني المفهومة بالتبيان على طريق الاستعارة التصريحية وعلى هذا فهو من اضافة
الدلول للدال أو من اضافة الموصوف لصفته أي اللوامع المبينة من اطلاق المصدر على اسم المفعول لأن التبيان في الاصل مصدر بين
وهو بكسر التاء على غير قياس ونظيره في الكسر شذوذاً التلقاء وغيرهما بالفتح على القياس كالتذكار والتكرار وإنما عبر الشارح بالبيان
في جانب شرح الصدور والتبيان في جانب تنوير القلوب لأن التبيان أبلغ من البيان لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى غالباً فهو
بيان مع برهان وقيل مع كد خاطر واعمال قلب وتنوير القلب أقوى من شرح الصدر لأن تنوير القلب ادخال النور فيه وشرحه فتحه
والأبلغ أولى بالأقوى * وإنما قدم شرح الصدور على تنويره لأنه وسيلة له والوسيلة مقدمة على المقصود وهذا كماه بحسب الاصل والا
فالمراد بشرح الصدور وتنوير القلوب واحد وبدل ما قاله في قوله تعالى أفمن شرح الله صدره للاسلام أي قذف في قلبه نوراً ينتفع به
فإن هذا يدل لما قلنا من أن شرح الصدر عبارة عن تنويره وحيث في العبارة تفنن أي ارتكاب فنين ونوعين من التعبير كذا قال بعضهم

(قوله من مطالع المثاني) حال من التبيان أو صفته لان الجار والمجرور الواقع بعد المعرف بأل الجفنية يجوز فيه الامران ومن للسببية وهذا ترشيح للنسبية على الاحتمال الاول والمعنى ونور قلوبنا بالتبيان الشبيه باللوامع كاتنا ذلك التبيان أو الكائن بسبب تدبر مطالع المثاني وعلى الاحتمال الثاني يكون الجار والمجرور حالا أو صفة للوامع ترشيحاً للاستعارة والمعنى ونور قلوبنا بمعاني التبيان حالة كونها ناشئة من مطالع المثاني فمن للابتداء وعلى هذا فمعاني التبيان معان آخر غير معاني القرآن استفيدت من ممارسته والمثاني بالناء المثلثة كما في النسخة التي صححها الشارح القرآن لان الاحكام والقصص فيه نثيت أي كررت أو لتكررها زوله وهو جمع مثني كمفعول اسم مكان أو مثني بالتشديد من التثنية على غير قياس * والمطالع جمع مطلع وهو في الاصل اسم لحل طلوع الكواكب والمراد به هنا ألفاظ القرآن فشبهت ألفاظ القرآن بمحل طلوع الكواكب بجامع أن كلا محل لطلوع ما يهتدى به واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية وازافة مطالع للمثاني على هذا من اضافة الأجزاء للكل أو ببيانية ويحتمل أن اضافة مطالع للمثاني من اضافة المشبه به للمشبه كاجين الماء وليس في الكلام استعارة (١٥) * وبين المثاني والمثاني من المحسنات البديعية الجناس اللاحق لاختلافهما بحرفين

من مطالع المثاني ونصلي على نبيك محمد المؤيد دلالات اعجازه

بالبیان أي بيانها وظهورها (من مطالع المثاني) حال من اللوامع أي نحمدك يا من نور قلوبنا باللوامع حال كون تلك اللوامع حاصلة في قلوبنا من مطالعنا مطالع المثاني. والمثاني جمع مثني سمي به القرآن لان السور والقصص نثني فيه. ومطالع القرآن ألفاظه شتهت بمواضع طلوع الشمس لان منها تبدو المعاني وتطلع ويحتمل أن يكون نعتاً أي اللوامع الحاصلة لنا من مطالع المثاني (ونصلي على نبيك محمد) أي نطلب له منك زيادة التشريف والتعظيم (المؤيد) أي الذي أيدت أي قويت (دلالات اعجازه) أي الأمور التي حصل بها اعجازه الخلق عن معارضته في دعوى الرسالة وهي من القرآن وغيره فدل على صدقه فاضافة الدلائل الى الاعجاز من الاضافة لمجرد الملازمة لان تلك الدلائل الكائنة من القرآن كالاخبار بالغيوب والاسلوب المجيب والكائنة من غيره كانشقاق القمر دلت بواسطة اظهارها اعجاز الخلق على صدقه فالمدلول عليه هو الصدق والاعجاز ملابس لتلك الدلائل لانه

فصرت أقدم رجلاً وأؤخر أخرى لعلمي أن الباع قصير والمتاع يسير. والبضاعة مزجاء. والصناعة لا تسعف الآمل كل وقت بما رجاه. هذا موضع ضيق الوقت بأعداء ندر آباله في نحورهم. ونعوذ به من شرورهم يعرفون نعمة الله ثم يشكرون. ويمكرون. ويصدفون عما انتهى اليهم منا فتتولد ذلك من فضل الله علينا وعلى الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون

ان يسمعوا ربي طاروا بها فرحاً * مني وما سمعوا من صالح دفنوا

مثل العاصف أحلاماً ومقدرة * لو يوزنون بزف الريش ما وزنوا

صم اذا سمعوا خيراً ذكرت به * وان ذكرت بآبوء عندهم أذنوا

يتناهون من العمر الايام والليالي. ويحولون لو قدر واين القلب وما يحاوله من العاوم والمعالى. لا تصدع

متباعدين في المخرج (قوله ونصلي الخ) لعله لم يأت بالسلام خطأ اكتفاء بآنياته له لفظاً فلا يقال ان افراد الصلاة عن السلام مكروه أو أنه ترجح عنده القول بعدم كراهة الافراد (قوله على نبيك) بالهمز مأخوذ من النبأ وهو الخبر لانه مخبر عن الله بما بلغه الملك من الاحكام أو لاخباره الناس بأنه نبي فيحترم وبدون همز من النبوة وهي الرفعة لارتفاع رتبته وانما لم يقل على رسولك مع أن الرسالة أشرف لان الوصف بالنبوة أشهر استعمالاً (قوله محمد) بدل أو عطف بيان من نبيك (قوله المؤيد) من التأييد

وهو التقوية وهونعت لمحمد لآلبي لئلا يلزم تقديم غير التمتع من التواضع عليه (قوله دلالات) جمع دليل على غير قياس المواظ كوصيد ووصائد لان شرط جمع فعيل على فعال أن يكون مؤنثاً كسيد اسم امرأة والاولى أن تكون جمع دلالة بمعنى دليل ولا شذوذ ولا شيء قال في الخلاصة وفعالنا اجمع فعاله * وشبهه ذاتاء أو مزاله ثم ان دليل الشيء ما يؤدي الى معرفته وحينئذ دلالات اعجازه عليه الصلاة والسلام المعجزات التي يعرف بها اعجازه عليه السلام لمعارضيه عن المعارضة بالاثبات بمثل ما أتى به * واعترض بأن المعجزات انما يعرف بها صدقة عليه الصلاة والسلام لانه المقصود من الاثبات بها لا الاعجاز الذي هو اثبات عجز الغير وحينئذ فالاولى للشارح أن يقول المؤيد دلالات صدقه الخ وأجيب بأن الاعجاز في الأصل اثبات العجز في الغير ثم نقل لآظهار العجز فيه ثم نقل لآظهار صدق النبي عليه الصلاة والسلام في دعواه الرسالة فهو بحجاز مبني على محاز وحينئذ فالمعنى المؤيد دلالات صدقه وبأن الاضافة لادنى ملازمة وبيان ذلك أن الدلائل لما كانت ملازمة لاعجاز الخلق أي اثبات عجزهم عن الاثبات بمثلها ودلت على الصدق بواسطة أضيفت اليه * وفي كلامه من المحسنات البديعية جناس الطباق حيث جمع بين المؤيد والاعجاز وهما معنيان متقابلان

(قوله بأسرار البلاغة) أي الأسرار المعتبرة في البلاغة وهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته وأسرارها الأمور التي يقتضيها الحال كالنأ كيد عند الإنكار وتركه عند عدمه وغير ذلك مما سيأتي وسميت أسراراً لأنها لا يعرفها إلا بأربابها فشبّهت بالسر الذي بين اثنين لا يعرفه الا هما واستعير اللفظ الدال على التشبه به للمتشبه على طريق الاستعارة المصروفة * فإن قلت من جملة دلائل اعجازه انشقاق القمر وسعي الحجر وغيرهما وأسرار البلاغة ليست موجودة فيهما فامعنى كونهما مؤيدين بتلك الأسرار. وأجيب بأن المعجزات يؤيد بعضها بعضاً فالتأيد ثابت لهما بالأسرار بهذا الاعتبار وتوضح ذلك أن القرآن مؤيد بأسرار البلاغة وهو مؤيد بلبقية المعجزات لثبوتها بالتواتر وبقائه على الدوام فتسكون الأسرار مؤيدة لبقية المعجزات لأن مؤيد المؤيد لشيء مؤيد لذلك الشيء وهذا ان جعلنا إضافة دلائل الى اعجازه للاستغراق فإن جعلناها للجنس لم يرد السؤال وكذا ان جعلناها للأمر وأردنا بدلائل اعجازه السور القرآنية وكل جملة من القرآن قدر سورة ومعنى تأييد القرآن بأسرار البلاغة أن أمارات الاعجاز فيه وإن كانت كثيرة من الاخبار بالغيوب والاساليب المعجبية وغيرهما لكن أقوى تلك الامارات كمال البلاغة لما حصل بتلك الأسرار (قوله المحرزين) صفة للآل والاصحاب مأخوذة من الاحراز وهو الحوز والضم أي الذين حازوا وضموا وقوله قصب السبق القصب جمع قصبه وهي سهم صغير تغرسه الفرسان في آخر الميدان يأخذه من سبق اليه أولاً وإضافة قصب السبق من إضافة الدال للمدلول أي القصب الدال على السبق أي الدال حوزة عليه وقوله في مضمار صفة القصب أي المغروز في مضمار الفصاحة والمضمار محل تسابق الفرسان بالخيل و يقال له (١١) أيضاً ميدان وأما سمي مضمار التسابق

الفرسان فيه بالخيل المضمرة * ثم ان الفصاحة سيأتي تعريفها وأما البراعة فمصدر برع الرجل اذا فاق أقرانه فالبراعة فوقان الاقران والمراد بها هنا ما به الفوقان من الكمال والشرف * ثم لا يخفى أن كلاماً من الفصاحة والبراعة بالمعنى المراد هنا لا مضمار لهما وحينئذ في الكلام استعارة تمثيلية حيث شبه هيئة الآل والاصحاب في حوزهم

بأسرار البلاغة * وعلى آله وأصحابه المحرزين قصب السبق في مضمار الفصاحة والبراعة

بها حصل (بأسرار البلاغة) متعلق بالمؤيد أي الذي قويت دلائل صدقه عند ظهور عجز الخلق عن معارضته بأسرار البلاغة لانها ظاهرة في الاعجاز بها فقويت بها تلك الأدلة وإضافة الأسرار الى البلاغة يحتمل أن تكون من إضافة البيان أي بالأسرار التي هي مجموع جزئيات البلاغة على أن يراد بالبلاغة ما تحصل به ويحتمل أن تكون الإضافة على بابها أي بالحكم المراعاة لتحصيل البلاغة التي هي المطابقة لمقتضى الحال كمرعاة النأ كيد عند الإنكار وتركه عند عدمه (و) نصلى (على آله) أي أقاربه من بني هاشم (وصحبه) أي أصحابه وهم من لقيه وآمن به (المحرزين قصب السبق) أي الفائزين بالعلبة عند المناضلة والمبادرة (في مضامير) جمع مضمار وهو في الاصل موضع اجراء الخيل والمراد هنا مواطن المباراة والمغالبة في (الفصاحة) وهي ملكة يقتدر بها على الانيان بكلام فصيح والمراد مضامير استعمال تلك الملكة (والبراعة) وهي تفوق الانسان على أقرانه في البلاغة وغيرها

الواعظ قلوبهم فترد عليهم. ولا يسمعونهم المذكر بأيام الله ولو أسمعتهم لم يرد الله نفهمهم فما نفهمهم. هذا مع غشيان الفتنة لهم في كل عام. واثبات دائرة السوء عليهم بما ينحرمهم كالانعام. وان أحدهم منهم لا يصل

أعلى مراتب الفصاحة والبراعة عند المحاورة والتخاطب بهيئة الفرسان في حوزهم قصب السبق عند التسابق بالخيل في الميدان واستعير اللفظ الموضوع للهيئة المشبه بها للهيئة المشبهة على طريق الاستعارة التمثيلية أو استعارة مفردة مصرحة في قصب السبق بأن شبه ما اختصوا به من بديع العبارات الدال على علو مرتبتهم في الفصاحة والبراعة بقصب السبق واستعير اسم التشبه به للمتشبه والمضمار ترشيح أو مكنية في الآل والاصحاب بأن شبههم بفرسان أو في الفصاحة والبراعة بأن شبههم بالخيل الجيدة الموصلة للمراد واثبات المضمار على كل من الوجهين تخييل واحراز قصب السبق ترشيح والفصاحة والبراعة على الاول من الوجهين تجريد وأقرب من ذلك أن نقول الاحراز في الاصل هو الضم والمراد به هنا التحصيل والقصب في الاصل هي السهام الصغيرة التي تفرز في آخر الميدان بحيث يمد من أخذها أولاً سابقاً والمراد بها هنا النكات الدقيقة أي المحصلين المعاني الدقيقة الدالة على سبقهم على غيرهم وقوله في مضمار حال من الآل والاصحاب أي حال كون الآل والاصحاب تتسابق أذهانهم في مضمار والمراد به هنا الكلام البليغ من كلام الله ورسوله فسكاً أن المضمار الاصل تركض وتتسابق فيه الفرسان كذلك الكلام البليغ تركض فيه أذهان الآل والاصحاب وإضافة المضمار بمعنى الكلام البليغ للفصاحة والبراعة من حيث انه يفيد أن الركض فيه ذوق فصاحة وبراعة كذا قرر شيخنا العلامة العدوي ولا يخفى ما في كلام الشارح من التلميح وهو الإشارة لشيء من كلام الله أو كلام رسوله أو قصة أو مثل فذكر السبق إشارة لقوله تعالى والسابقون السابقون الآية وذكر البراعة إشارة لقوله عليه الصلاة والسلام لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما سوى مد أحدهم ولا نصيفه

(قوله وبعد الخ) هو ظرف زمان مبني على الضم لقطعه عن الاضافة لفظا لامعنى أى بعد البسملة والحمدلة والصلاة ودخول الفاء على توهم أما في الكلام والواو عاطفة قصة على قصة أو للاستئناف اما النحوى وهو ظاهر أو البياني فتكون الجملة واقعة في جواب سؤال مقدر أى ماذا تقول بعد البسملة والحمدلة والصلاة فأجاب بقوله وبعد فيقول الخ وعلى هذا الاحتمال أعني كون أما متوهمه والواو عاطفة أو استئنائية فالظرف معمول ليقول ويحتمل أن تكون أما مقدر في نظم الكلام والواو عوض عنها وعلى هذا الاحتمال فعامل بعد أما المحذوفة لنيتها عن فعل الشرط أو فعل الشرط المقدر بهما يكن من شئ أو جوابه وهو يقول (قوله فيقول) مقتضى الظاهر أن يعبر بأقول لكنه التفت من المتكلم في محمدك الى الغيبة توصلا للوصف بالعبودية التي هي أشرف الاوصاف ولو عبر بما يقتضيه الظاهر وأتى بذلك الوصف لكانت جملة فضلة والاتق بذلك الوصف أن تكون جملة عمدة (قوله الفقير) فعيل بمعنى مفتقر وصيغة فعيل تأتي للعبادة وصفة مشبهة وهي هنا المعنيين بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه وحينئذ فإني كثير الفقر ودائم وهذا الوصف لازم لكل أحد لا ينفك عنه قال تعالى (١٢) يا أيها الناس أتمموا الفقر الى الله وهذا معنى البطالان في قول لميد: ألا كل شئ ما خلا الله بطل *

﴿ و بعد ﴾ فيقول الفقير الى الله الغنى * مسعود بن عمر المدعو بسعد

والكلام تمثيل شبه حال المتسابقين على الخيل في الميدان الى قصب ينصب أمامهم ليفوز بالعلبة محرز به بالسبق اليه بحال الصحابة وغلبتهم لما قاواهم في الفصاحة والبلاغة في وجه الظفر بالعلو بعد المنازعة والمباراة فاستعمل كلام الاول في الثاني * ولا يخفى وجه الابتداء بالحمد والصلاة وأما التعبير بالجملة المضارعية فلا فائدة دوام التجدد المناسب لتجدد النعم المحمود عليها والنون فيهما للاشارة الى أن الحمد والصلاة مما ينفر دفيه ولا يخفى ما في ذكر البيان والفصاحة والبلاغة والبراعة فيها والمآني والاعجاز والثاني من براعة الاستهلال وما في ذكر التاخيض والايضاح والمصباح التي هي أسماء لكتب من الايهام الذي هو أن يشار باللفظ الى البعيد من معنييه (و بعد) هو ظرف مبني على الضم لقطعه عن الاضافة والاصل و بعد الحمد والصلاة وهو متعلق بأما التي قامت الواو مقامها أو بالشرط التي قامت أما مقام جملة وهو متهما يكن من شئ ولما كان هذا الشرط عاما فيفيد التأكيدي في جوابه لا فادته تحققة بكل حال أفادته أما القائمة مقامه والغرض هنا مجرد الانتقال من غرض الى آخر وإنما نقلت لهذا الغرض لان ربط الجواب بكل شئ المفاد للشرط بعد الحمد والصلاة يفيد ترتب ذلك الجواب عليهما وارتباطه ببعديتهما ولهذا رتبته فقال (فيقول العبد الفقير مسعود بن عمر المدعو) أي المسمى (سعدا) وفي بعض النسخ المدعو بسعد بزيادة الباء وحذف المضاف اليه وهو الدين لان لقبه سعد الدين اذ ذاك جائز

الى ما يتمناه. فانا حول مائدة الكرم نستبشر بقوله تعالى كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله.

وأيامنا مشهورة في عدونا * لها غرر معروفة وحجول

وأسيافنا أطفأ رب دفاعه * منيع يرد الطرف وهو كليل

(قوله الغنى) بالجر صفة لله أي المستغنى عن كل شئ فهو سبحانه منزه عن الاحتياج وبين الفقير والغنى من المحسنات البديعية جناس الطباق وفي كلامه اشارة الى أن ما عليه الحادث نقض ما عليه القديم فيصح قراءته بالرفع صفة ثانية للعبد أي المستغنى به تعالى عن كل ما سواه تعالى وعلى هذا ففيه إيهام التضاد (قوله مسعود ابن عمر) بدون تنوين لان العلم الموصوف بابن يحذف تنوينه سواء كان العلم اسما أو كنية أو لقباً وهو بدل من العبد الفقير أو عطف بيان لان نعت المعرفة اذا قدم عليها أعرب بحسب العوامل

وأعربت بدلالة أو عطف بيان وانعكس الامر فصار التابع متبوعا بخلاف نعت النكرة اذا قدم عليها فانه ينصب معودة على الحال غالبا وتبقى النكرة على ما هي عليه من الاعراب كما في قوله * لمية موحشاطلل * ومن غير الغالب قديما مل نعت النكرة معاملة نعت المعرفة كما في قولك ما مررت بمثلك أحد (قوله المدعو بسعد) أي المسمى بسعد وكما أن التسمية تتعدى للمفعول الثاني بالباء كما تتعدى بنفسها كذلك الدعاء الذي بمعناها تارة يتعدى للمفعول الثاني بالباء قال تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بها أي سموه وتارة يتعدى له بنفسه قال تعالى أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى وعلى فرض عدم تعديته بالباء يكون ضمن الدعاء معنى الاشتهار تضمينا نحو يا أو بيانيا فعده بالباء أو ضمنه معنى التسمية تضمينا بيانيا لان نحو يا لان الدعاء بمعناها وضعافلا معنى لاشتهاره معناها وعلى فرض عدم التضمين تجعل الباء زائدة للتأكيذ للتقوية لان الباء تزداد في مواضع منها المفعول كما في قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة فاندفع ما نقل عن الشارح من أن الاولى المدعو لسعد باللام لان الدعاء بمعنى التسمية انما يتعدى لمفعولي بنفسه والشائع زيادته للتقوية باللام لا الباء اه وقد يقال في رده زيادة على ما مر ان زيادة اللام للتقوية انما ثبتت في المفعول الاول لا الثاني فلا يقال زيده عط عمرا الدراهم تأمل ثم ان قوله المدعو بسعد أصله بسعد الدين حذف جزء العلم اختصارا للعلم به بواسطة الشهرة وتأديبا في كون الدين سعد به والتصرف في العلم شائع على التحقيق

(قوله التفتازاني) بالجر صفة لسعد أو بالرفع صفة لمسعود نسبة لتفتازان قرية من أعمال خراسان ولدرحمه الله تعالى سنة اثنتي عشرة وسبعمائة بتقديم السين وتوفي سنة إحدى وتسعين وسبعمائة أخذ عن القطب الرازي وعن العنيد بسمرقند (قوله هداه الله سواء الطريق) عدى الهداية للمفعول الثاني بنفسه بدون إلى أو اللام ملاحظة لما قيل إن الهداية إذا تعدت للمفعول الثاني بنفسها يراد بها معنى الإيصال وإن تعدت باللام أو إلى أريد بها معنى الدلالة قال تعالى إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم كذا في الخطابي ويكرر عليه مافي الصباح من أن لغة الحجاز بين تعديتها إلى المفعول الثاني بنفسها ولغة غيرهم تعديتها إليه بالي أو اللام ودعوى أنها عند الحجازيين دائماً بمعنى الإيصال وعند غيرهم دائماً بمعنى الدلالة بعيدة وإضافة سواء إلى الطريق من إضافة الصفة إلى الموصوف أي إلى الطريق سواء أي السوي بمعنى المستقيم أو الإضافة على معنى من أي السواء بمعنى السوي من الطريق والطريق يحتمل أن يراد بها هنا الموصله لا مقصود دنيا كان أو آخرها ويحتمل أن يراد بها الدليل القطعي على طريق الاستعارة المصروفة ومن المعلوم أن من هدى للدلائل القطعية صار عالماً محققاً (قوله وأذاقه حلاوة التحقيق) التحقيق ذكر الشيء على الوجه الحق أو إثبات المسئلة بالدليل وحينئذ فإضافة الحلاوة إليه من إضافة التشبيه به (١٣) للتشبيه والإضافة ترشيح للتشبيه أو أنه شبه التحقيق بشيء حلوكمسل

التفتازاني * هداه الله سواء الطريق * وأذاقه حلاوة التحقيق * قد كنت شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح * وأغنيته بالأصباح عن الصباح

اختصاراً (التفتازاني) نسبة لتفتازان بلد بخراسان (هداه الله سواء الطريق) أي بين له الطريق سواء وهو الذي لا عوجاج فيه ويحتمل وسط الطريق والمراد بالطريق الدليل الموصل إلى حقيقة العلم ولذلك عطف عليه نتيجة ذلك فقال (وأذاقه حلاوة التحقيق) لأن التحقيق الذي هو إثبات ما يحاول علمه في كنهه من غير أن يثبت جهلاً في غير كنهه نتيجة الدليل الواضح ولما شبه التحقيق بشيء له حلاوة كالعسل في استطابة النفوس أضمر التشبيه في النفس استعارة بالكناية ثم أضاف له الحلاوة والأذاقة اللذين هما من لوازم التشبيه تخيلاً والدعاء بالهداية أمام الشروع في تحقيق العلم لا تخفى مناسبة (قد شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح) هذا مقوله والمقصود الأخبار الآن بهذا القول لاحكامية قوله في المستقبل كما لا يخفى (وأغنيته) أي التلخيص (بالأصباح) أي بشرح ذي إصباح لانه هو في وضوحه يكون النظر فيه كالدخل في الصباح فالأصباح ملابس للشرح لا تصافه بما يشبهه (عن الصباح) أي عن شروح آخر يكون النظر فيها كالشهود بالمصباح وفي ذكر اسم المصباح الذي هو اسم كتاب لابن مالك إيهام وفي إطلاق الاصباح على شرحه إيهام إلى أنه ينبغي أن يسمى بالأصباح ولكن

معوذة نصراً من الله غالباً * يمز على من كاده ويطول
هو الصمد الفرد الذي مستجيره * عزيز وجار المعتدين ذليل
سلياً إن جهلت الناس عنا وعنهم * فليس سواء عالم وجهول

يدوقه ثم إن هذه الجملة وما قبلها معترضان بين القول ومقوله أغنى قد كنت الخ قصد بهما الدعاء لانهما خبرتان لفظاً انشائيتان معنى (قوله فيما مضى) أتى به وإن كان الماضي مستفاداً من شرحت اذ هو فعل ماض نأ كيد الدفع توهم التجوز في شرحت وأنه بمعنى أشرح أو أن شرح وإن كان للماضي محتمل للقرب والبعد بخلاف لفظة فيما مضى فانها تشعر بالبعد فأتى بها لفهام بعد من تأليف المطول ويؤيد هذا التوجيه التعبير بتم في قوله ثم رأيت الخ المفيدة للتراخي بين الفعلين (قوله تلخيص المفتاح) للعلامة محمد بن عبد الرحمن القزويني خطيب جامع دمشق (قوله أغنيته) أي صيرته غنيا والضمير في أغنيته وفي معانيه وأستاره لتلخيص المفتاح وباقي الضمائر الآتية راجعة للشرح وهذا وإن كان فيه تشبیه في مرجع الضمير لكن اتسكك الشارح في ذلك على ظهور المعنى (قوله بالأصباح) هو الدخول في وقت الصباح أريد به لازمه وهو الصبح ثم استعير للشرح الشارح بجامع اظهار ما كان خفياً في كل والأصباح هو السراج أي الفتيلة استعارة لسراج هذا المتن التي لغير الشارح بجامع اظهار ما كان خفياً في كل والمعنى حينئذ وصيرت ذلك المتن غنياً بالمطول الشبيه بالأصباح عن غيره من الشروح الشبيهة بالمصباح وإنما آثر لفظ الاصباح على لفظ الصبح لزوجة لفظ المصباح وفي ذلك إيهام إلى أنه ينبغي أن يسمى شرحه بالأصباح لكن لم يشتهر بذلك وإنما غلبت عليه التسمية بالمطول

(قوله وأودعته) أى وضعت فيه فشبّه بمرحه بامرين تودع عنده النفائس على طريق الاستعارة المكنية واختار التعبير بأودعته دون وضعت فيه للإشارة الى عزة تلك النكات لانه يفهم منه أنه ملتفت اليها وملاحظ لها كما هو شأن من يودع ولاشارة الى أن تلك النكات من مستنبطاته لان الشخص انما يودع ما كان ملكا له (قوله غرائب نكت) من اضافة الصفة للموصوف أى نكتنا غريبة مستبعدة. مستظرفة الشأن أى تلتفت اليها النفوس لان شأن النفس التفاتها للشيء الغريب بخلاف غير الغريب فانه مبتذل عند النفس والنكت جمع نكتة وهى فى الاصل البحث فى الأرض بعود ونحوه ومن لازم ذلك ظهور لون فى ذلك المكان للبحوث فيه بخلاف اللون ما أحاط به ثم استعملت النكتة فى كل لون مخالف لما أحاط به على طريق الحجاز المرسل والعلاقة للزومية ثم استعبرت للطائف المعانى لمخالفتها غيرها عند الذهن فى الحسن فاطلاقها على لطائف المعانى مجاز مبنى على مجاز ولك أن تقول ان اطلاق النكتة على المعنى الدقيق مجاز مرسل علاقته المجاورة لان الانسان اذا استعمل فكره فى المعنى الغامض ينكت فى الأرض بعود أو باصبعه بحسب العادة (قوله سمحت) بفتح السين المهملة واليم مأخوذ من السباحة وهى الجود أى جادت بها الانظار وفى تعبيره بسمحت اشارة لعزة تلك النكات لان الجود انما يقال فى مقابلة البخل والشأن أن الانسان انما يبخل بالعزير وحينئذ فالعنى جادت بها الانظار مع أنها لعزتها مما يبخل بها واسناد الالهة لانه لا انظار حجاز عقلى (١٤) اذا الحقيقة اسناد السباحة لاصحاب الانظار أو أن فى الكلام استعارة بالكنية

* وأودعته غرائب نكت سمحت بها الانظار * ووشحته بلطائف فقر سبكتها يد الافكار

لم يعثر له على هذه التسمية فقلبت عليه التسمية بالمطول (وأودعته) أى الشرح المفهوم من شرحت ويحتمل على بعد أن يعود الضمير على التلخيص أى أودعت التلخيص بواسطة الشرح (غرائب نكت) أى نكتنا غريبة تستبدع وتستظرف يقال نكت فى الأرض بعود اذا بحثت فيها ومن لازم ذلك ظهور لون فى ذلك المكان مخالف لما أحاط به ثم استعملت النكتة من هذه المادة فى كل لون مخالف لما أحاط به ثم استعير ذلك للطائف المعانى لمخالفتها غيرها (سمحت بها الانظار) أى جادت بها الانظار مع أنها للطائفها ما يبخل به وشبه النظر بانسان جاد يبخل به فى التلبس بايجاد ما يستحسن فأضمر التشبيه فى النفس استعارة بالكنية ثم أضاف اليها السباحة استعارة تخيلية (ووشحته) أى زينته الشرح (لطائف فقر) جمع فقره وهى عظم الظفر فى الاصل ثم استعير لحي يصاع على هيئته ثم استعير لكلام مخصوص سيأتى ان شاء الله تعالى وهو المراد هنا (سبكتها) أى صاغت تلك الفقر (يد الافكار)

فان رسول الله قطب رحائنا * تدور رحانا حوله وتجول

ألم الله كلامنا ومنهم توبة تضع من الاوزار عن الظهور كلا. وكفانا وايهاهم حصائد الألسنة وهل يكب الناس فى النار على وجوههم إلا. وحساد على نعم الله تعالى لافى اثنين. ولا يتربصون بنا الاحدى

حيث شبه الانظار بقوم جادوا ببخل به بجامع أن كلاما تلبس بايجاد ما يستحسن على طريق الاستعارة بالكنية واثبات السباحة تخييل وأل فى الانظار عوض عن المضاف اليه أى أنظارى والنظر هو الفكر المؤدى لعلم أو ظن والفكر حركة النفس فى المعقولات (قوله ووشحته) مأخوذ من التوشيح وهو إلباس الوشاح والوشاح شيء يتخذ من الجلد يرفع بالجواهر تلبسه المرأة ما بين عاتقها وكشحتها ويلزم من ذلك التوشيح التزين فأطلق التوشيح هنا وأريد لازمه أى وزينته ويحتمل أنه شبه الشرح بعروس على طريق الاستعارة المكنية والتوشيح تخييل (قوله بلطائف فقر) إما بالاضافة من اضافة الصفة للموصوف فلطائف مجرور بالكسرة وإما بترك الاضافة فلطائف مجرور بالفتحة وفقر بدل أو عطف بيان والفقر جمع فقره بكسر الفاء وهى فى الاصل أحد فقرار الظهر أى عظمه المتصل المسمى بسلسلته ثم استعير لحي يصاع على هيئته يسمى بالحياصة ثم استعير هنا للكلام المسجع الملقى على سبيل الاستعارة المصروفة فهو مجاز مبنى على مجاز ويصح أن يراد بالفقر هنا الحلى المسمى بذلك فعلى الاضافة يكون من اضافة المشبه الى المشبه به وان كانت قليلة بخلاف عكسها والمعنى لطائف كالفقر وعلى ترك الاضافة تكون فقر صفة للطائف على تقدير حرف التشبيه أى لطائف كالفقر وعلى هذين الوجهين فالمراد بالطائف الكلام المسجع الملقى فظهر لك مما قلناه أن هذه السجعة تضمنت مدح الشرح باعتبار ما شتمل عليه من العبارات الرائقة والجميل الفائقة والسجعة التى قبل هذه تضمنت مدحه باشماله على الماهى اللطيفة الحسنة ففاد كل منهما غير مفاد الأخرى (قوله سبكتها يد الافكار) أى صاغت واصفها واطرافها بذكر الافكار من اضافة المشبه الى المشبه أى الافكار الشبيهة باليدى بجامع ترتب المنفعة على كل وقوله سبكتها ترشيح للتشبيه اما باق على معناه أو مستعار لأخرجتها ويصح أن يكون فى الكلام استعارة بالكنية بأن شبه الفكر فى النفس بصائع على طريق الاستعارة المكنية واثبات اليد تخييل وذكر السبك ترشيح لان اليد من لوازم المشبه به والسبك من ملائحته وأل فى الافكار عوض عن المضاف اليه أى أفكارى

الحسنين

(قوله ثم رأيت) عطف على قوله شرحت وعبر بـ ثم التي للترتيب التراخي بين الفعلين ورأى يحتمل أنها علمية فتكون جملة سألوني في محل نصب مفعول ثانٍ ويحتمل أن تكون بصرية فتكون الجملة المذكورة في محل نصب على الحال (قوله من الفضلاء) جمع فضيل بمعنى فاضل ككريم وكرماء. والفاضل من اتصف بفضيلة ذكاء كانت أو صلاحاً أو علماً والمراد به هنا من كثرة علمه والجار والمجرور حال من الكثير أو صفته (قوله والجم) مأخوذ من الجموم وهو الكثرة والفقر من الفقر وهو السراى والجمع العظيم السائر لكثرة وجه الأرض أو ما وراءه. والاذكاء جمع ذكاء قيل كامل العقل وقيل سريع الفهم والقولان متقاربان لأن كمال العقل يستلزم سرعة الفهم وغيره ولا يقال إن هذه السجعة عين ما قبلها لأن الجم الغفير أبلغ في الكثرة من لفظ الكثير والاذكاء أعظم من الفضلاء بناءً على أن المراد بالفضلاء من اتصف بكثرة العلم (قوله سألوني) أي طلبوا مني وفي هذا إشارة لقوله عليه الصلاة والسلام ليس منا من لم يتعاطم بالعلم أي يعتقد أن الله عظمه بإعطائه نعمة العلم والسؤال إن كان بمعنى الطلب كما هنا نعدى للمفعولين بنفسه وإن كان بمعنى الاستفهام نعدى للثاني بمن أو ما بمعناها نحو فاسأل به خبيراً ونحو (١٥) فان تسألوني بالنساء فأنى * خبير بأدواء النساء طيب ولا يكر على هذا قوله تعالى ويسألونك ماذا ينفقون لان المراد ويسألونك عن جواب هذا الاستفهام (قوله صرف المهمة) هي لغة الإرادة وعرفاً حالة للنفس يتبعها غلبة انبعاث إلى نيل مقصود ما فإن كان عليها فهي عليه والافهى دنيسة والمراد هنا المعنى اللغوي أي سألوني أن أصرف ارادتي وفي الكلام استعارة بالكنية حيث شبه المهمة بناقبة بيد صاحبها زمامها يصرفها به إلى أي جهة يريد والصرف تخيل أما باق على حقيقته أو مستعار للتوجيه (قوله نحو اختصاره) أي إلى جهة اختصاره فشبّه الاختصار

* ثم رأيت الكثير من الفضلاء * والجم الغفير من الذاكاء * سألوني صرف المهمة نحو اختصاره * والاقتصار على بيان معانيه وكشف أستاره

ولما شبه الفكر بصواع في إيجاد ما يستفاد حسنه أضرر التشبيه في النفس استعارة بالكنية وأضاف إليه اليد والسبك تخيلاً (ثم رأيت الكثير من الفضلاء والجم) أي الكثير من الجموم وهو الكثرة (الفقر) أي السائر للأرض من كثرة فهو لزيادة المبالغة في الكثرة (من الذاكاء) أي أهل الذكاء وهو كمال العقل (سألوني صرف المهمة) أي ارسال قصدي (نحو) أي إلى جهة (اختصاره) أي اختصار الشرح وأراد بالجهة الاشتغال باختصاره وأراد بالاختصار مجرد الانيان منه ببعضه مع اسقاط بسط التعبير عن ذلك البعض بدليل قوله (والاقتصار على بيان معانيه) أي معاني التلخيص (وكشف أستاره) هو بمعنى ما قبله ولا يخفى ما فيه من تشبث الضمائر آنكل فيها على الظهور لذهن السامع وفي ذكر الرؤية ووصف السائلين بالكثرة والفضل والذكاء تأكيداً لموجب الامتثال حيث كان السؤال ممن هو بهذا الوصف مع مباشرتهم ووصولهم للمسئول ولم يكن بالمراسلة ولا من غيرهم ثم بين الحامل لهم

الحسنين. لا أقول حان حينهم. بل كفينا عينهم ومينهم. وحال الله بين مناهم وبينهم. يريدون اطفاء العلم بأفواههم. فلا يحصلون إلا على آتاع شفاههم وتسويد جباههم

وفي تعب من يحسد الشمس نورها * ويجهد أن يأتي لها بضرب

نسأل الله أن يجعلنا من قوم عرفوا نعمته فحمدوا

محسدين على ما كان من نعم * لا ينزع الله منهم ماله حسدوا

إلى ما انضم إلى ذلك من فراق لذلك الوالد استولى على الجسد فهدقواه. ورمى القلب بسهام الوجد فأصماه. وشارفه باستيفاء أفسام الحزن عاملاً على مباشرة سهمي رقيبته ومعلاه. فانصرفت آمال النفس عن

بمكان ذي جهة بجامع ارتياح النفس في كل واثبات النحو تخييل أما باق على حقيقته أو مستعار للاشتغال بالاختصار ويصح أن تكون إضافة النحو للاختصار بيانية ولا استعارة ولا شيء (قوله والاقتصار على بيان معانيه) هذا الضمير والذي بعده يرجعان للتلخيص بخلاف الضمائر الآتية بعد فأنها راجعة للشرح والاقتصار عطف على اختصاره أو على مفعول سألوني الثاني وعلى كل حال فهو تفسير للاختصار المسئول فالمراد أخذ بعض الشرح على وجه بليغ يفهم به المتن وليس المراد به أن يأتي بمعاني المطول كلها في ألفاظ قليلة إذ هذا محال عادة وقوله على بيان معانيه أي تبين مدلولات ألفاظه المطابقة والتضمنية والالتزامية (قوله وكشف أستاره) أي توضيح معانيه الصعبة وإزالة الخفاء عنها فشبّه تلك المعاني بعروس على سبيل المسكنية واثبات الستر تخييل والكشف ترشيح أو شبه الغموض والخفاء بالآستار واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة الصريحة وعطف كشف الآستار على ما قبله من عطف الخاص على العام لان كشف الآستار قاصر على تبين المعاني الصعبة الخفية ثم لا يخفى ما في ذكر الرؤية ووصف السائلين بالكثرة والفضل والذكاء من تأكيد موجب الامتثال حيث كان السؤال ممن هو بهذا الوصف ووصولهم للمسئول ولم يكن بالمراسلة

(قوله لما شاهدوا) متعلق بسألوني أى لما علموا وأعلموا فاشيا كالشاهدة ثم يحتمل أن يقرأ بالتخفيف تعليلا لسألوني وما موصول اسمى أونكرة موصوفة فالعائد محذوف ومن بيانية أو مصدرية فلا حذف ومن زائدة على مذهب من يجوز زيادته فى الإثبات ويحتمل أن يقرأ بالتشديد فتكون ظرفا لسألوني ومن وان زائدتان وإنما كان التقاصر والتقاعد عماد ذكر والتقليب والمذكوران علة لطلب الاختصار لان فى اختصاره نفع التقاصرين باعطائهم مقدورهم وقمع المتحلين باستغناء الناس بذلك المختصر عن مصنوعهم فيتركون الانتهاب والمسخ لبطلان مرجوهم من ملاحظة الناس لهم واعتنائهم بما ينتهون به (قوله المحصلين) أى المريدن للتحصيل أو الذين شأنهم تحصيل هذا الكتاب أو المحصلين بالفعل لغير هذا الكتاب من فن المعاني وليس المراد المحصلين لهذا الكتاب فاندفع ما يقال ان وصفهم بالتحصيل وتفاصيلهم فيه تناف (قوله قد تقاصرت الخ) ما نفيد صيغة التفاعل من التفعلى والكاف غير مراد أى فليس المراد أن همهم توجهت ثم أخذت فى الرجوع والكسل وإنما المراد قصرت من أول الامر ومثله يقال فى قوله الآتى وتقاعدت. وقرر شيخنا المدوى أن تفاعل يأتى للمبالغة كما هنا وحينئذ فالمعنى قصرت قصورا تاما لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى والهمم جمع همة وهى والعزيمة شئ واحد وهى الإرادة على وجه التصميم وحينئذ فى كلامه تفنن حيث عبرأولا بالهمم وثانيا بالعزائم واسناد القصور الذى هو العجز الى الهمم والقعود (١٦) الى العزائم مجاز على اذا المتصف به. حقيقة الاشخاص (قوله عن استطلاع

* لما شاهدوا من أن المحصلين قد تقاصرت همهم عن استطلاع طوابع أنواره * وتقاعدت عزائمهم عن اكتشاف خبيثات أسرارهم

على السؤال بقوله سألوني ذلك (لما شاهدوا من أن المحصلين) أى الذين حصلوا غير هذا الشرح أو من شأنهم التحصيل (قد تقاصرت) أى قصرت اذ ليس المراد أنهم قدروا لكن تقاصروا أى استعملوا القصور (همهم) أى عزائمهم (عن استطلاع طوابع) أى لم تبلغ عزائمهم أن يستطلعوا طوابع أنواره) أى علوم ذلك الشرح التى هى كالأنوار الحقيقية الطالعة فاذا كان المحصلون فى هذه الحالة بالنسبة لذلك الشرح فما ظنك بغيرهم ولا منافاة بين الاستطلاع والطوابع لان تلك الطوابع باعتبارهم غائبة فى لطافتها تحتاج الى استطلاع أى الى طلب خبوعها أو الى اطلاعها بناء على أن السين والتاء للطلب أو التعدية (وتقاعدت عزائمهم) هو بمعنى تقاصرت همهم (عن استكشاف) أى اظهار (خبيثات أسرارهم) أى لطائف علومه المخبات فى لطافتها فى حنايتها الى استكشاف فهو بمعنى استطلاع طوابع

الامانى وانحرفت عما كان يعز عليها من معالى المعانى

قد كنت أشفق من دمعى على بصرى * فالיום كل عزيز بمدهم هانا الى استغراق الزمان بذكر الدروس التى هى لغير هذا العلم موضوعه. والاخذ فى تصانيف فى الفقه وأصوله نرجو إكمالها ان شاء الله تعالى ونكمل ما شرع فيه من الخير سنة مشروعه. فليت شعرى هل

طوابع أنواره) السين والتاء إما للطلب أى عن طلب طوابع أو زائدتان لتحسين اللفظ والمعنى عن طلوع أى ادراك وفهم على طريق الاستعارة المصروفة وجعلهما للطلب أبلغ من جعلهما زائدتين لافادته أنهم عجزوا عن طلب الطوابع أى الادراك فضلا عن طلوعهم وادراكهم بالفعل والاضافة فى طوابع أنواره من اضافة الصفة للموصوف أى أنواره الطالعة بمعنى الظاهرة والمراد بأنوار الشرح معانيه استعارها

لفظ الأنوار استعارة مصروفة والطوابع ترشيح ويصح أن تكون الطوابع استعارة لمعانى الشرح والأنوار استعارة

لأنفاظه أى عن ادراك معانى ألفاظه وحينئذ فالاضافة من اضافة المدلول للدال ثم إن كون معانيه طاممة وظاهرة بالنسبة لما عند الشارح أو بالنسبة لمعانى الواقع فلا ينافى أنها بالنسبة لهم فى غاية الدقة فتحتاج الى استطلاع (قوله وتقاعدت) يقال فيه ما قيل فى تقاصرت ويقال فى السين والتاء فى استكشاف ما مر فى معنى استطلاع والكشف هو الاظهار (قوله خبيثات أسرارهم) الاضافة فيه من اضافة الصفة للموصوف أى أسرارهم المخبات أى التى شأنها أن تخبأ لعاقبة الدهر أعظمها ولشرفها. والاسرار جمع سر وهو ضد الجهر والمراد بها هنا النكات فشبه نكات المطول ومعانيه الشديدة الصعوبة بالاسرار والجامع الاحتياج لزيادة الاهتمام فى كل واستعبرت الاسرار للنكات المذكورة استعارة مصروفة ويحتمل أن تكون الاضافة حقيقية بأن أريد بالأسرار مطلق الاسرار وأراد بالخبيثات أشرف الاسرار أى أدقها والمعنى عن اظهار أدق الاسرار أى أدق الدقائق ثم إن هذه السجعة متعلقة بالمعنى الشديدة الصعوبة والدقة وما قبلها بالدقة الصعبة فقط فلا يقال ان هذه عين ما قبلها لسكن قد يقال إن الأولى الاقتصار على السجعة الأولى وحذف الثانية لانه اذا تقاصرت همهم وعجزت عن المعانى الصعبة فقصورها عن الشديدة الصعوبة بالطريق الأولى الآن يقال أنى بهذه الثانية دفعا لما يتوهم أن همهم وان تقاصرت عن ادراك المعانى الصعبة لم تقاصر عن ادراك شديدة الصعوبة لكون همهم عليه. ثم لا يخفى حسن التعبير هنا

بتقاعنت وفيما مر بتقاصرت وذلك لان طوال الانوار شأنها العلو فيناسبها التعبير بالتقاصر وشأن خبيثات الاسرار الانخفاض فيناسبها التعبير بالتقاعد (قوله وأن المنتحلين) جمع منتحل وهو ألا خذل كلام الغير وينسب لنفسه تصر يحاؤون ولو يحاؤون وان الآخذين لكلام غيرهم مظهرين أنه لهم (قوله قلبوا أحداق الاخذ) الاضافة لادنى ملابسة أى قلبوا أحداقهم الملابس ثقلها للاخذ والانتهاج لان الشأن أن الانسان وقت أخذ كلام غيره يقلب أحداقه أو شبه الاخذ والانتهاج بشخص ظالم بجامع القبح في كل على طريق الاستعارة المسكنية واثبات الاحداق تخييل والتقليب ترشيح وهذا كناية عن شدة عنايتهم باختصار المطول ونسبته لأنفسهم والانتهاج هو الأخذ قهرا فهو من عطف الخاص على العام لكن الشارح قصده التفسير فهو وتفسير مراد (قوله ومدوا أعناق المسخ) مد العنق تطويله أى وطولوا أعناقهم الملابس مدها للمسوخ فالاضافة لادنى ملابسة وهذا كناية عن كمال الميل لاختصارهم له أو في الكلام استعارة وتقريرها أن يقال شبه أخذ معاني المطول مع التعبير عنها بعبارة (١٧) أخرى بالمسخ الذي هو تبديل صورة

بصورة أدنى من الاولى ثم استعمل اسم المشبه به وهو لفظ المسخ في المشبه على طريق الاستعارة المصروفة ثم بعد ذلك شبه الاخذ المذكور أيضا بانسان مفسد تشبهامضرا في النفس على طريق الاستعارة بالكناية واثبات الاعناق تخييل والمدرشيع فقد اجتمعت المصروفة والمسكنية والتخييلية على حد ما قيل في قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف ولا يخفى ما في التعبير بالمسخ من الاشارة الى أنهم لو عبروا عن معاني المطول بعبارات أخرى لكان تعبيرهم بعبارة متسفلة جدا لما علمت أن المسخ تبديل صورة بصورة أدنى من الأولى (قوله على ذلك الكتاب)

وأن المنتحلين قد قلبوا أحداق الاخذ والانتهاج * ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب هو كنت أضرب عن هذا الخطب صفحا

أنواره (و) لما شاهدوا أيضا من (أن المنتحلين) أى الآخذين لكلام غيرهم مظهرين أنه لهم (قد قلبوا أحداق الاخذ والانتهاج) شبه الآخذ لكلام الغير ظاهرا وهو الانتهاج بانسان غاصب بجامع ملابسة التعدى فيها هو للغير فأضمر التشبيه في النفس استعارة بالكناية وذكر تقليب الاحداق تخيلا لان تقليب الحدقة من لوازم المشبه به وبالحدقة يتكامل أو يتقوم وجه الشبه اذ بالنظر يحصل التعدى في الاخذ. ويحتمل أن تكون اضافة الاحداق الى الاخذ مجرد الملابسة أى قلبوا أحداقهم للاخذ فيكون الكلام كناية عن الاعتناء بالاخذ فتقليبهم أحداق الاخذ عبارة عن اعتنائهم بذلك الاخذ (و) ان المنتحلين (مدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب) شبه أيضا أخذهم الذي هو كالمسخ وهو تبديل صورة بأقبح منها بانسان مفسد يضع الاشياء في غير مواضعها بجامع التلبس بالافساد وعبر عن الأخذ بالمسخ مجازا للاشارة الى أن المعنى المنقول بعبارةهم يكون في تلك العبارة التي هي كالصورة له أقبح منه في عبارة الكتاب ولما شبهه كذلك أضمر التشبيه في النفس كناية وأضاف اليها الاعناق تخيلا فالمسخ على هذا قد اجتمع فيه كونه مجازا حقيقة واستعارة بالكناية وهو من الغريب الذي لا يكاد يوجد له مثال وفي التعبير بمد العنق على الكتاب المضمن معنى العكوف عليه اشارة الى شدة الاشتغال به كما تقدم في تقليب الاحداق فهذه الفقرة بمعنى التي قبلها وإنما كان التقاصر وأخذ المنتحلين علة لطلب اختصار الكتاب لان في اختصاره نفع المتقاصرين باعطائهم مقدورهم وقمع المنتحلين باطراح الناس بذلك المختصر مصنوعهم فينقمعون عن الاشتغال بالاحتلال لبطلان مرجوهم من ملاحظة الناس اياهم (و) كنت أضرب عن هذا الخطب (أى عن هذا الامر وهو اختصار الكتاب يقال أضرب عن كذا بمعنى أعرض عنه (صفحا) أى

تفضل من العمر عن هذه الشواغل بقيه. وهل ذون هذه السهام القوائل من تقيه. غير أنه قد أسعفت الاطاف الالهية. وأسعدت العناية المحمدية. حتى وضعف لهذا الكتاب شر حاليس غائب الرسم فأعرفه بالحد. ولا بجانب الوسم فأصفه بما يوجب القبول أو الرد. بل هو بادي الصفحه. مدرك باللمحه. وها أنا

(٣ - شروح التلخيص - أول) متعلق بمدوا وعلى بمعنى الى وآتى باشارة البعيد اشارة لبعده مرتبة ذلك الكتاب عنهم وإنما عبر بعلى دون الى للطيفة وهي أن على تستعمل فعلا ماضيا بمعنى ارتفع ففي التعبير بها اشارة الى أنهم حين مدوا الاعناق ارتفع عنهم فلم يصلوا اليه وصح الوقف على قوله مدوا أعناق المسخ والابتداء بقوله عل ذلك الكتاب أى ارتفع ذلك الكتاب عن مد أعناقهم لأجل مسخهم فهو تحصيل لكتابه (قوله وكنت أضرب) الواو للحال والضرب يطلق بمعنى الصرف والامساك أى كنت أمسك نفسي وأصرفها عن هذا الخطب العظيم وهو اختصار الشرح وبمعنى الاعراض أى أعرض عن هذا الامر العظيم فالفعل على الأول متعد حذف مفعوله وعلى الثانى لازم وعلى كل فصفحا مفعول مطلق وقيل مفعول لأجله فان قلت ان الصفح بمعنى الاعراض وهو عين الضرب بمعنى الصرف فيلزم تعليل الشئ بنفسه وهو لا يصح والجواب أن العلة أثر الصفح ولازمه وهو جلب الراحة من القيل والقال اللذين لا يخلو منهما مؤلف ولو أبدع في المقال فيكون من باب اطلاق المزموم وارادة اللازم

(قوله وأطوى دون مرامهم كسحا) الطى ضد النشر ودون مرامهم بمعنى قدام مطلوبهم أى قبل وصولهم اليه والكسح ما بين أسفل الحاصرة الى آخر عظم الجنب فالكسح هو الوسط وطفى الكسح عبارة عن لى الجنب ومن لوازمه عدم تبليغ السائل مقصوده فأطلق هنا وأريد لازمه والمعنى ولا أبلغهم مقصودهم من اختصار ذلك الشرح. ويحتمل أن يكون الكلام تمثيلا حيث شبه حاله من الامتناع من الشيء المطلوب بحال من طوى كسحه معرضا عن شخص مثلا واستعار اللفظ الدال على المشبه به للمشبه (قوله علما منى) علة لقوله أضرب وأطوى على التنازع واعتراض هذا التعليل بأنهم لم يسألوه أن يكون ما يأتى به من اختصار المطول تستحسنه كل الطبائع فكيف يجعل عدم القدرة على ذلك علة للامتناع ويحاجب بأن فى الكلام حذف والاصل علما منى بأن الاختصار الذى طلبوه اذا فعلته لا يسلم من طعن الناس فيه ولا يخلص من اعتراضهم عليه لأن الاتيان بالامر الذى تستحسنه كل الطبائع أمر لا تسعه قدرتى فلذا آثرت الراحة (قوله بأن مستحسن) أى بأن الاتيان (١٨) بالامر الذى تستحسنه ذوو الطبائع (قوله بأسرها) أى بجميعها والاسرى فى الأصل

وأطوى دون مرامهم كسحا * علما منى بأن مستحسن الطبائع بأسرها * ومقبول الاسماع عن آخرها * أمر لا تسعه مقدرة البشر * وانما هو شأن خالق

إعراضا فيكون مفعولا مطلقا أو معرضا على أنه حال مؤكدة أو لا أعراض على أنه مفعول لاجله ولكن على هذا يجب أن يراد ما يصح علة للأعراض كشمرة الأعراض اذا لا يصح كون الشيء علة لنفسه فبرادبه مثلا هنا قطعاً للحجج القليل والقال لان التأليف لا يخلو صاحبه من ذلك ولو أبدع فيه وفى الأعراض قطع لذلك أو استجلابا للراحة لان فى الأعراض استجلاب ذلك فليتنا مسل (وأطوى دون مرامهم) أى مطلوبهم (كسحا) والكسح هو ما من أسفل الحاصرة الى الضلع الأسفل وطفه معلوم وعبر به عن لازمه عرفا وهو عدم وصول صاحبه به الى المطوى عنه ثم استعمل فى مطلق الامتناع من الشيء مجازا مرسل من التعبير بما هو اعمد الوصول لشيء مخصوص عن عدم الوصول مطلقا ويحتمل أن يكون الكلام تمثيلا وأنه شبه حاله من الامتناع من الشيء المطلوب بحال من طوى كسحه عن مائة الشيء فعبّر بلفظ الثانى عن الاول والمراد أنه ألغى النظر عن مطلوبهم ثم علل الغاء النظر بقوله (علما منى) بأن مطلوبهم وهو شرح يقع الاتفاق عليه فيترك غيره مما المنتهجين كالحال (أن مستحسن الطبائع بأسرها) أى بجميعها والاسرى فى الأصل حبل يربط به الاسير ويقال ذهب الاسير بأسره أى بحبله واذا ذهب بأسره فقد ذهب بكايته ثم كنى به عن الجميع مطلقا (ومقبول الاسماع) قبولا آتيا (عن آخرها) فيلزم عمومها لجميعها لان الاتيان عن الآخر فرع الاتيان عما قبله (أمر) خبر مستحسن أى تركت ذلك لما علمت من أن ما يستحسنه الناس جميعا أمر (لا يسمه) أى لا يقوم به (مقدور البشر) أى لا يتناوله مقدور الخلق (وانما هو) أى مستحسن جميع الناس (شأن خالق

قد أخرجه عن يدي وجعلته موقوفا فى سوق الاعتراض. مصروفا لمن يستحق منافعه وهو المبرأ من أمراض الاغراض. فمن نظر بعين الانصاف. واعتبر وهو مصاف وله بصحة الذهن انصاف. علم أهو جدير بأن ينبذ بالعراء ويهجر هجر واصل للراء. أم هو حقيق بأن تضرب له أيدي النجباء آباط النجائب. وتعقد الخناصر على مافيه من عجائب. المحاسن ومحاسن العجائب. فان تصفح الناظر فيه الغلط فليصفح ولا يكن من أناس بالأغاليط يفرحون. وليصلح ما يعبده فاسدا فان الله تعالى ذم رهطا قال فيهم

القيد الذى يشد به الاسير يقال ذهب الاسير بأسره أى بقيده ومن لوازم ذلك ذهابه بجميعه وذلك اللازم مراد هنا فقد أطلق اسم الملزوم وهو الاسير وأريد اللازم وهو الجميع وهذا تأكيد لما استفيد من ال الاستغراقية (قوله ومقبول الاسماع) أى ولعلنى بأن الاتيان بالامر الذى تقبله الاسماع أى ذوو الاسماع (قوله عن آخرها) أى الى آخرها أى من أولها الى آخرها فعن بمعنى الى الغائية وفى الكلام حذف المبتدأ وهو تأكيد لأن ال الاستغراقية فى الاسماع تفيد ذلك الشمول ويصح جعل عن باقية على حالها وهى متعلقة بمحذوف أى قبولا ناشئا عن آخرها واذا نشأ ذلك القبول عن الآخر كان ناشئا عن غيره

بالاولى فاندفع ما يقال ان نشأة القبول من آخر الاسماع لا تشمل جميع الاسماع اذ قد بقى الاول وما بين الاول يفسدون والآخر وهو الوسط فلا يصح قوله بمد ذلك أمر لا تسعه الخ وأجاب عنه بعضهم بجوابين غير مامر الاول منهما أن ذلك التعبير يستلزم عرفا نشأة القبول عن الجميع باعتبار أنه أسند القبول أولا الى الاسماع المحلى بال الاستغراقية ثم قيده بالصدور عن الآخر على سبيل التوكيد دفعا لتوهم عدم الوصول اليه والثانى منهما أن فى العبارة حذف والمعنى عن آخرها الى أولها وفى هذا الجواب ثانى نظر من وجهين الاول أن الى لانتها. فالمناسب دخولها على الآخر لا على الاول الثانى أن الى اما تقابل عن لابعن وأجيب عن الاول بأن فى الكلام قلبا والاصل عن أولها الى آخرها وعن الثانى بأن عن تأتى بمعنى من قال تعالى وهو الذى يقبل التوبة عن عباده أى منهم (قوله مقدرة البشر) بضم الدال وفتحها مصدر ميمى بمعنى قدرتهم وأما المقدرة بمعنى اليسار فبالضم لا غير

(قوله القوى) جمع قوة والقدر جمع قدرة وعطف القدر على القوى عطف خاص على عام لصدق التقوى بقوة السمع والبصر ومعلوم أن خالق ما ذكر من القوى والقدر هو الله تعالى (قوله وأن هذا الفن) عطف على قوله بأن يستحسن أي ولعلمي بأن هذا الفن الخ أي وحينئذ فالتعب فيه والاختصار ليس له كبير فائدة لاضمحلاله وقلة المشتغلين به (قوله قد نضب اليوم ماؤه) يقال نضب الماء ينضب كقعد يقعد إذا غار شبه ذهب هذا الفن بنضوب الماء وغوره بجامع عدم الانتفاع واستعير النضوب للذهب واشتق من النضوب نضب بمعنى ذهب والماء ترشيح إماما بق على حقيقة أو مستعار لمسائل هذا الفن أو شبه مسائل الفن النفيسة بناء بجمع أن كلاسبب في الحياة واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة ونضب ترشيح إماما بق على حقيقة أو مستعار للذهب على طريق التبعية أو شبه الفن بنهر تشبيها مضمرا في النفس على طريق المكنية والماء تخييل والنضوب ترشيح وهما إماما بقيان على حقيقة مالم يقصد بهما الاتقوية الاستعارة أو الماء مستعار للمسائل والنضوب (١٩) للذهب ومعنى التركيب وأن هذا العلم

قد ذهب مسائله الحسن وذهابها بذهب أهل هذا الفن ومراده باليوم زمان الشرح وما قرب منه مما قبله (قوله فصار) أي ذلك الفن جدالا أي خصومة أي صار النكاح فيه جدالا أو صار الفن محل جدال فلا بد من تقدير في الكلام ولا فالفن ليس جدالا اللهم إلا أن يكون جعله جدالا قصدا للمبالغة وقوله بلا أثر أي بلا فائدة وذلك لعدم وقوف متعاطيه على حقائق أسرارته فيتمككهمون بطواهره (قوله وذهب رواؤه) بضم الراء والمد أي منظره الحسن استعارة لاطائه على طريق المصراحة أو شبه الفن بأنسان ذي منظر حسن بجامع الرغبة في كل على

القوى والقدر * وأن هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصار جدالا بلا أثر * وذهب رواؤه فعاد خلاف بلا أثر * حتى طارت بقية آثار السلف

القوى والقدر) ولا يلزم من هذا القول بتأثير القدرة الحادثة كما يقول به من هذه عبارته في الأصل وهو الرخصى لجواز التعبير بذلك عند السنى عن الاستطاعة (و) بمعنى أيضا عن مساعدتهم علمي (أن هذا الفن قد نضب) أي غار (اليوم ماؤه) ونضوب مائه عبارة عن ذهب فائدته شبه حال الفن في انقطاع نتائجه بأصل يابس لنضوب مائه فأضمر التشبيه في النفس استعارة بالسكنية وذكر نضوب الماء تخييل (فصار) عند متعاطيه (جدالا) أي اختلافا ولغطا (بلا أثر) أي بلا فائدة لعدم وقوف متعاطيه على حقائق أسرارته فيتمككهمون بطواهره (وذهب رواؤه) بضم الراء حسن منظره أو بفتحها بمعنى عذبه وهو عبارة عن ذهب حقائقه (فعاد) أي ذلك الفن (خلاف) أي انكارا أو احتجاجا (بلا أثر) أي بلا فائدة وفيه لطف تشبيه الكلام فيه بشجر الخلاف وهي لأثر لها وهي المسماة بالصفاف (حتى طارت) أي انتهت به الأمر في الاضمحلال إلى أن طارت (بقية آثار) أي أبحاث (السلف) من العلماء

يفسدون في الأرض ولا يصلحون. وإن رآه أمثل مما فرح الطلاب بجمعه من كلام كثيرين فليمدوده بقوله تعالى قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون. وكأنى بمن لا يعرف من التحقيق قبيل من دبر. ولا هو من التدقيق في العبر ولا في النفي. ولا تملك يده من هذا العلم قطمير أو ان بسط ذراعيه بوسيد كهف العلم كأنه قطمير. يجدي كتابي هذا قواعد مخترعه. ومعاقده في بادي الرأي هاذمة لقواعد المتقدمين وأما هي عند التأمل والتحقيق من كلامهم منتزعه. وركوب لجة ماركبها السابحون. وسلك محجة مطرقها الشارحون. ولا سلكها الغادون والرائحون. أو ينظر أول كلامي دون آخره. ويقصر عن درك دقائقه حتى تمضي ساعاته حول ظواهره. فيظن أنه قد وجد ثمرة الغراب. أو أنه قد سبق المهجين الغراب

طريق المكنية واثبات الرواء تخييل إماما بق على حقيقة لم يقصد به الاتقوية الاستعارة أو استعارة لمسائله اللطيفة وأسرارته وذهابها بذهب من يعرفها لا بنسبائها (قوله فعاد) أي فصار ذلك الفن أي صار ذلك الفن محل خلاف أو في الكلام مبالغة وقوله بلا أثر أي فائدة ويحتمل أن الكلام فيه تشبيه بليغ بخذف الكاف أي فصار ذلك الفن كخلاف أي كشجر الخلاف وهو المسمى بالصفاف وهو لأثره وعلى هذا فقول بلا أثر بيان للواقع ثم إن هذه السجعة بمعنى ما قبلها لكن الخطب محل اطناب (قوله حتى طارت الخ) أي واستمر هذا الفن في الاضمحلال شيئا فشيئا إلى أن طارت حتى للاتهاء ويصح أن تكون تعليمية والسلف في الأصل من تقدمك من آبائك والمراد هنا علماء هذا الفن لأنهم آباء في التعليم والمراد ببقيّة آثارهم ما بقي من فوائدهم وعلمهم أو ما بقي من تلامذتهم المقررين لقواعد هذا الفن الناشرين لها بالافادة وفي الكلام استعارة بالسكنية حيث شبه بقية آثار أهل هذا الفن بطائر واثبات الطير ان تخييل إماما بق على حقيقة أو مستعار للذهب

(قوله أدرج الرياح) الأدرج جمع درج بفتح الدال وسكون الراء ودرج الكتاب طيه يقال درج الكتاب درجا أى طواه طيا والمراد بها الطرق أى ذهبت بقية آثار السلف في طرق الرياح ويلزم من ذلك عدم وجودها بالمرّة لأن عادة الريح أن تزيل ما مرت به في طريقها فمير بالملزوم وأراد اللزوم وعلى هذا فالأدرج منصوبة على الظرفية ويصح أن يراد بالأدرج الأحوال وحال الرياح طيرانها وذهابها بسرعة وعلى هذا فأدرج نصب على الحال على حذف مضاف أى طارت بقية آثار السلف في حال كونها مثل طيران الرياح أو على المفعولية المطلقة على حذف الموصوف والصفة أى طارت طيرانا مثل طيران الرياح فالخاص أن أدرج الرياح يجوز فيه الوجه الثلاثة النصب على الظرفية والحالية (٢٠) والمفعولية المطلقة لكن في الأول شئ وهو أن اسم المكان لا ينصب على الظرفية

أدرج الرياح * وسالت بأعناق مطايا تلك الأحاديث البطاح

(أدرج الرياح) أى اضمحلت فلم يبق منها فائدة والأدرج جمع درج وهو الطريق وهو منصوب على أنه مفعول مطلق أو ظرف أى في طريق الرياح أو طيران طريق الرياح وأراد بطريق الرياح حالها وهو سرعة ذهابها بطارت به ومن لازم ذلك تلفه وعدم وجدانه وهو المبرع عنه هنا مجازا مرسل وكثيرا ما يعبر بأدرج الرياح عن عدم وجدان فائدة الشئ بهذا الوجه ومنه قولهم ذهب دمه أدرج الرياح أى ذهب هدر ولم يترتب على دمه فائدة الأخذ بالثأر ولا غيرها (و) حتى (سالت بأعناق مطايا تلك الأحاديث البطاح) وهذه عبارة أضعافا عن اضمحلال بقية السالف ويتوجه في هذه العبارة أن يكون شبه الأحاديث في تلك الأبحاث بقوم مسرعين السير حتى غابوا في عدم الوجدان والغيبة بعد الحضور بسرعة فأضمر التشبيه في النفس كناية وذكر المطايا والبطاح والأعناق تخييل ويحتمل أن يكون الكلام تَمْثِيلًا وشبهه حال الأبحاث في ذهابها بالركب المسرعين فاستعمل تركيب الثاني للأول وعلى هذا يكون ذكر الأحاديث تجريدا وهذا مأخوذ من قوله:

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا * وسالت بأعناق المطي الأباطح

والأباطح جمع أبطح وهو المكان المنبسط فيه دقاق الحصى والمطي هي الأبل ولما كان سيرها عند كثرتها يشبه سيل الماء فيه من جهة الاتصال والسرعة والحسن شبهوا سير الأبل فيه بالسيلان ونسبوه للأعناق لأن فيها تظهر السرعة فهذا الكلام مجاز في أصله وتجوز به ثانيا بالاستعارة أو التمثيل كما قررنا

عذرت البزل إن هي خاطرتني * فما بالي وبال بني لبون

هيئات لا يدرك شأوى الضليع هذا الضالع. ولا يملك ما طمع فيه وإنما تقطع أعناق الرجال المطامع. فليعلم هذا القصير الباع البطن من مكيدته ما استطاع. أنه لم يبق وجهه بل فضح نفسه وصفه. ولأمر ما جدد قصير أنفه. وأنه لا يزال يتقلب من كده على الجمر. ويأمر من اجتناب هذا الكتاب بالفحشاء ولا يطاع لقصير أمر

وكم من عائب قولنا صحبنا * وآفته من الفهم السقيم

ولكن تأخذنا الآذان منه * على قدر القرائح والعلوم

أي حسب أن ما فقدته من كلام الشارحين صار الكتاب منه غفلا. أم يظن أن التقصير أغلق على خزائهم

باطراد إلا إذا كان مبهما
والاجر بنى وأما قوله
* كما غسل الطريق الثعاب *
أى اضطرب في الطريق
الثعاب فضرورة (قوله
وسالت) أى سارت شبه
السير بالسيلان واستعمل له
اسمه واشتق من السيلان
سالت بمعنى سارت وأما
عبر بسالت دون سارت
إشارة إلى أن السير لقوته
بمثابة سيل الماء والبطاح
جمع أبطح على غير قياس
والقياس أباطح والأبطح
هو المحل المتسع فيه دقاق
الحصى وهو فاعل لسالت
واسناد السيل لها مجاز
عقلى وأصل التركيب
وسارت المطايا بتلك
الأحاديث في البطاح لأن
السير حقه أن يسند للمطايا
فعدل عن التعبير بالسير
إلى التعبير بالسيال لما قلنا
من الإشارة وعدل عن
اسناد السير إلى المطايا

إلى اسناده للأباطح مجازا عقليا للباغة كأنه من قوة السير وسرعة سارت أمكنته التي هي الأباطح وقوله بأعناق أى

ملتبسا ذلك السير بالأعناق وإنما جعل سيلانها ملتبسا بالأعناق لأن السرعة والبطء في سير المطايا يظهران غالباً فيها وسائر الأجزاء تستند إليها في الحركة وتتبعها في النقل والحفة والمطايا في الأصل الأبل استعير العلماء هذا الفن بجامع الحمل في كل فكما أن المطايا تحمل الانتقال كذلك العلماء تحمل العلم والأعناق ترشيح والمراد بالأحاديث أسرار هذا الفن والبطاح هنا متجاوز به عن أمكنة العلماء كالمدارس وذلك لأنه في الأصل اسم للمكان المتسع فيه دقاق الحصى أريد به مطلق موضع ثم أريد به موضع العلماء على طريق المجاز المرسل وحينئذ فمعنى التركيب وسارت المدارس ملتبسة بأعناق العلماء الشبيهين بالمطايا الحاملين لأسرار هذا الفن والمقصود من هذا التركيب الأخبار بأن أسرار هذا الفن وعلماء قد ذهبوا بل ذهبت مواضعهم كذلك

(قوله واما الاخذ الخ) أما تفصيلية مقابلها محذوف دل عليه مضمون الكلام السابق أعني قوله علما الخ والواو عاطفة على ذلك المحذوف والاصل أما ما ذكرتم من تقاصر الهمم فذلك مما يرغب في الاختصار ويحمل عليه لولا أني أعلم أن مستحسن الخ وأما الاخذ والانتهاج فليس مما يحمل على الاختصار لأنه أمر يرتاح الخ والحاصل أنهم عللوا طلب الاختصار منه بأمرين تقاصر همم المحصلين والأخذ والانتهاج فأجابهم بأن ما ذكرتموه من مجموع الأمرين لا يقتضي الاختصار فوقع في ذهن السامع السؤال من ذلك النفي فأجاب بقوله أما التقاصر الخ وكثيرا ما يحذف الجمل المفصل بأما ومعاد لها ويصح جعلها مجرد التأكيد والواو للاستئناف حينئذ وسكت عن المسخ الصادر منهم لأنه غير واقع في شرحه بل في عبارتهم فلذا لم يحتج للاعتذار عنه (قوله يرتاح) أي يفرح وينبسط له اللبيب أي كامل العقل الذي وقع الأخذ من كلامه لا الآخذ وذلك لأن العاقل لا يرضى بالأخذ من كلام الغير ويرضى بكون الغير يأخذ من كلامه لما فيه من الرفعة والثواب وإذا كان أمرا يرتاح له اللبيب (٢١) فلا يطلب قطعه بالاختصار لأن لو وضعت

مختصرا لالتفت الناس اليه وأعرضوا عن تأليف المنتحلين وإذا فات المنتحلين مرجوهم من اقبال الناس على تأليفهم تركوا الانتحال (قوله فالارض الخ) هذا شطر بيت مأخوذ من قول بعضهم:

شر بنا شرابا طيبا عند طيب *
كذلك شراب الطيبين يطيب
شر بنا وأهرقنا على الارض
جرعة *
والارض من كأس
الكرام نصيب

لكن الشارح أبدل الواو بالفاء لكونه جملة علة لما قبله وفي الكلام تشبيه الشارح نفسه بالكرام ونفس المطول بالكاس والمنتحلين بالارض ففردت التركيب باقية على حقيقتها والكلام على التشبيه

وأما الاخذ والانتهاج فأمر يرتاح له اللبيب * فللارض من كأس الكرام نصيب * وكيف ينهر عن الانهار السائلون

فليفهم (وأما الاخذ والانتهاج) هذا معطوف على مقدر إذ كأنه قال أما ما ذكرتم من وضع الاختصار لعله يتفق عليه فينتفع به فذلك مما يرغب فيه ويحمل على الوضع لولا أني أعلم أن مستحسن الطباع غير ممكن من مخلوق عادة مع علمي بترك الناس لهذا الفن فصار التأليف فيه تضيقا للوقت لادم وجدان المستغلين وأما دفع الاخذ والانتهاج له فليس مما يحمل على الوضع (و) أنه (أمر يرتاح) أي يطمئن (له اللبيب) ويفرح به فلا يطلب قطعه بالاختصار لما فيه من الاجر والرفعة لأن نسبة الآخذين من ذلك الشرح مناسبة شارب وضع لفضلة من هو أعلى كما قال:

شر بنا فأهرقنا على الارض جرعة * (فالارض من كأس الكرام نصيب)

وقد جعل المصنف الفاء مكان الواو للترتيب يعني ففسبتهم مناسبة الارض من شارب ملا الكأس وبهذا يعلم أن الكلام حكاية على وجه الإشارة الى التمثيل ويحتمل أن يكون تمثيلا حقيقة وأنه شبه حاله معهم في رفعتهم ودنوتهم في أخذ النفع القليل بحال الارض مع الشارب بين فاستعمل للحال الاول والحال الثاني إذ المعنى ان لا تنفخ من ذلك لأن لهم من فضلنا ما للارض من كأس الشارب فليفهم ثم قال (وكيف ينهر) أي يطرد (عن) علومنا التي هي كـ (الانهار السائلون) نائب فاعل ينهر

دونى قفلا ولا يدري انني وردت حياضهم فرشفت صفوا وقذفت ثفلا. وجبت أنجادهم وأغوارهم فتخبرت منها ما يصلح علوا وسفلا. أولى له فأولى ان لم يهط القوس باريها. لقد كان الاخرى به والاولى أن ينظر آخر الكلام أو يرجع من كتب المتقدمين ما فيها. فلا استيعاب لاطراف الكلام الموطأ يرشده ويوقظه من سنة الكرى. والاستدكار لما أسسه السلف من تمهيد القواعد ينشده

أطرق كرا أطرق كرى * ان النعام في القرى

كأنما ضرب بينه وبين العلم بسور من الشدائد. وجعل عليه دون هذا الكتاب سدم من حديد فهو

يحذف التشبيه أو أن الكرام والكاس والارض مستعارات فالكرام مستعار للشارح والكاس للمطول والارض للمنتحلين ويصح أن يكون المركب استعارة تمثيلية حيث شبه الهيئة الحاصلة من رفعتهم عليهم وهم دونه وأخذهم من كلامه بالهيئة الحاصلة من الارض والشاربين من كأس ينزل شيء مما فيه عليها واستعمل اللفظ الدال على الهيئة المشبهة بالهيئة المشبهة (قوله وكيف ينهر) أي يطرد عن الانهار السائلون أي فكذلك أنا كيف أنهر هؤلاء المنتحلين الذين هم كالسائلين عن المطول الذي هو كالانهار ففي الكلام تشبيه ضمني أو أنه استعار الانهار للمطول واستعار السائلين للمنتحلين استعارة مصرحة ولما كان المطول محتويا على علوم كثيرة بحيث يقوم مقام كتب عدة شبهه بالانهار لا بنهر واحد ثم ان هذا الاستفهام انكارى بمعنى النفي في قوة تعليل ثان وأنه تعجبي فيكون ترفيا فيما أفاده من كونه لا ينبغي الالتفات لما طلبوه من الاختصار واختار التعبير بالانهار عن البحر لغزوتها واختار ينهر على يطرد لمجانسة الاشتقاق بين ينهر والانهار

(قوله ولمثل هذا فليعمل العاملون) هذا اقتباس من الآية لكن الإشارة في الآية للفوز العظيم من النعمة والأمن من العذاب. وأما هنا فللاخذ والانتهاز. وأفراد اسم الإشارة لانهما بمعنى واحد أو لتأويلهما بالذكور أي ويعمل العاملون لمثل هذا الاخذ أي لنيل ثواب مثل هذا الأخذ لما فيه من الرفعة الدنيوية والثواب الآخروي لا لا لاحتفاظ النفسانية وحينئذ فلا ينبغي قطعه بوضع مختصر والفاء في قوله فليعمل زائدة لا تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها أو أنها سببية واقعة في جواب شرط مقدر والتقدير مهما يكن من شيء فليعمل العاملون لمثل هذا حذف الشرط مع أداته اختصارا اعتمادا على الفاء وقدم الممول لأفادة الحصر واستشكال كل بان فاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لأن لها الصدارة والجواب أنه لا يثبت لها هذا الحكم أعني الصدارة إلا إذا وقعت في موضعها من توسطها بين جملتين لفظا فإن لم تتوسط بين (٢٢) الجملتين لم تمنع من العمل المذكور كما هنا على حد ما ذكرنا في قوله تعالى وربك فكبر

من أن الفاء واقعة في غير محلها لعدم التوسط والمجهول مقدم لأفادة الاختصاص ولم تمنع الفاء من العمل في ذلك الممول (قوله ثم مازادتهم مدافعتي الخ) عبر بتم لأفادة تراخي زيادة الشغف والغرام عن ابتداء المدافعة الذي تضمنه قوله وكنت أضرب الخ وفي التعبير بالمفاعلة إشارة لتكرار السؤال وتكرار الاعراض عنهم أي مازادتهم مدافعتي لهم المرة بعد المرة بترك أجابهم الاشغاف أي حبا شديدا في مطلوبهم الذي سألوه يدخل ذلك الحب في شغاف القلب أي جلده التي هو في داخلها والغرام الولوع (قوله وظما) هو العطش استعير للارغبة استعارة مصرحة والهاجر جمع هاجرة وهي نصف النهار عند اشتداد الحر واضافتها للطلب من اضافة

ولمثل هذا فليعمل العاملون * ثم مازادتهم مدافعتي الاشغاف وغراما * وظما في هواجر الطلب وأواما * فانتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا

(ولمثل هذا) الاخذ (فليعمل العاملون) لما فيه من رفعة صاحبه عالما ودينا ما علمنا فلاححتاج المنتحلين الى الاخذ من علومه وأما دينا فلنمكينهم بظواهره من الأخذ منه ولم يمنعه حسدهم مع صبره على نسبتهم ماله لأنفسهم يعني فلا يكون ذلك حاملا على التأليف وفي الكلام تعبير الآخذين وتقبيح لشأنهم بالنسبة الى أنفسهم ولو كان بالنسبة الى المأخوذ منه رفعة له (ثم مازادتهم مدافعتي) بترك أجابهم (الاشغاف) أي حبا شديدا (وغراما) أي ولوعا بالمطلوب (وظما) أي عطشا بمعنى رغبة في مطلوبهم (في هواجر الطلب) شبه الطلب بمن به هواجر جمع هاجرة وهي وقت اشتداد الحر بجامع كون كل منهما مظنة للاشتغال على ما يطلب دفعه فأضمر التشبيه استعارة بالكناية وذكر الهواجر تخيلا (وأواما) بضم الهمزة وهو العطش (ف) اما زابت ازدياد شغفهم رحمتهم (ف) انتصبت أي قمت وانتصبت (لشرح الكتاب) شرحا كائنا (على وفق مقترحهم) بأن يكون على الحالة التي يطلبون من الاختصار والاقتراح طاب من غير روية وهو ما يدل على كمال الرغبة (ثانيا) نعت للشرح المقدر بعد نعتة بالمجرور رأى شرحا ثانيا و يحتمل أن يكون ظرفا أي شرحا كائنا في زمن ثان باعتبار الاول ويحتمل على بعد أن يكون حالا من ضمير انتصبت ويكون بمعنى جاءلا الشرح ثانيا وفيه تجوز في تعديته ثانيا الى الشرح بتضمنه العمل المتعدي جاءلا وانما قلنا ذلك لانه انما يقال ثنيته صرت له ثانيا لاجعلت له شيئا آخر ثانيا وعلى هذا الاحتمال المستبعد يكون لفظ ثانيا في قوله

يضرب فيه بذنه الكايل الشارد. وقيل ارجع وراءك فالتمس نورا فانما أنت تضرب في حديد بارد. حتى يرجع بخفي حنين. ويمسى بحسده أشغل من ذات النحين. ولو أوتى رشده لأنف أن يسخر منه الساخر. واعترف من هذا البحر الزاخر. واعترف بأنه الذي يلتقط منه جواهر الفاخر. وترى الفلك فيه بشراع العلم مواخر. ويقول من تفرع أسماعه كم ترك الاول للآخر. وهب أنه ظفر بزلات معدوده. وعثر على هفوات ليست أمثالها عن جهابذة هذا الفن مردوده. ألم يعلم أن السعيد من

المشبه به للمشبه أي ورغبة في الطلب الشبيه بالهاجر بجامع الصعوبة على النفس في كل والمراد بالطلب طلب اختصار المطول أو أنه شبه الطلب باليوم الطويل الذي فيه هواجر بجامع الاشتغال في كل على ما يطلب دفعه على طريق السكينة والهاجر تخييل والأوام بضم الهمزة حرارة العطش فعطفه على الظما من عطف اللازم على الملزوم والمراد بالآوام هنا لازمه وهو الليل والحب (قوله فانتصبت الخ) أي فمما زادت رغبتهم ولم تمكن مدافعتهم تسبب عن ذلك اني انتصبت أي تصديت وتعرضت وتفرغت (قوله على وفق مقترحهم) الجار والمجرور رصفة لمحذوف أي انتصبا أو شرحا كائنا على وفق أي موافقة مقترحهم أي مطلوبهم من كون ذلك الشرح مقتصرافيه على بيان معاني المتن وكشف أسناره وفي التعبير بمقترحهم دون مطلوبهم أو مستو لهم إشارة الى أنهم سألو ذلك من غير روية وفكر لان الاقتراح طاب الشيء من غير روية وفكر وقوله ثانيا صفة للمصدر المقدر بعد نعتة بالجار والمجرور رأى انتصبا ثانيا أو شرحا ثانيا ويحتمل أن يكون ظرفا أي انتصبت لشرح ذلك الكتاب في زمن ثان

(قوله ولعنان العناية) كان الاولى حذف الواو فيكون ثانيا الثاني حالا من فاعل انتصبت لعدم ظهور ما يصلح لعطفه عليه لان ثانيا الاولى اما صفة لمصدر محذوف أو ظرف وعلى كل لا يصلح لعطف ثانيا الثاني عليه لان عطفه عليه يقتضي مشاركتة في اعرابه ولا يصح جعلها واو الحال لان الواو الحالية لا تدخل الاعلى الجملة ولا تدخل على المفرد وقد يجاب بانه يمكن عطف ثانيا الثاني على الاولى وجعل ثانيا الثاني صفة للمصدر المحذوف كالاول لكن على سبيل الاسناد المجازي لان ثانيا الثاني بمعنى صارفا ومرجعا وحق السرف والترجيع أن يسند للشخص فأسند لصفته وهو الانتصاب على حد جدده. ولك أن تجعل ثانيا الاولى أيضا حالا من فاعل انتصبت أي انتصبت في حال كوني جاعلا ومصدرا للشرح ثانيا وقوله ثانيا الثاني حال أخرى معطوفة على الاولى مبينة لمحيثها حالا وأورد على هذا أن الحال وصف مشتق وثان الذي من أسماء العدد ليس بمشتق وأجيب بأن ثانيا المذكور اذا كان بمعنى التصيير كان اسم فاعل حقيقة له فعل ومصدر تقول ثنيته ثنيا أي صيرته اثنين بانضمامي اليه لكن في تعدية ثان الاولى الى الشرح على وجه المفوضية مجاز مرسل لعلاقة الاطلاق والتقييد لانه انما يقال ثناه بمعنى جعله بنفسه ثانيا لا جعل له شيئا غيره (٢٣) ثانيا، ويقال ثنيته بمعنى صرت أناله ثانيا

ولعنان العناية نحو اختصار الاول ثانيا * مع جمود القريحة بصر البليات * وخمود الفطنة

(ولعنان العناية نحو اختصاره ثانيا) معطوفا على ثانيا الاول لانهما حالا من معانيثه وعلى الاحتمالين الاولين يجب اسقاط الواو لعدم ظهور ما يعطف عليه وقوله لعنان متعاقب ثانيا الثاني وهو من ثبت الفرس بالعنان صرفته به وقد شبه العناية التي هي شدة الاهتمام بالشيء في التوصل الى المرغوب بالفرس كناية فذكر صرف العنان تخيلا ونحو الاختصار جهته وأراد بالجهة اشتغاله به ثم شكاهما صاحب هذا الانتصاب بما ينافي حصول المراد فقال (مع جمود القريحة) أي الطبيعة العقلية وجمودها عدم انبساطها في المدارك وهو مستعار من جمود الماء في قلة الانتفاع الا بعد التكاف وأصل القريحة أول ما يستنبط من البئر ثم استعير لأول مستنبط من العلم للابسة كل منهما الحياة لان العلم سبب حياة الروح والماء سبب حياة الجسم ثم استعمل في نفس العقل بناء على أنه نفس العلم مجازا مرسل ثم صار حقيقة عرفية ويتوجه أنه شبه العقل بالماء كناية وذكر الجمود تخيلا (بصر البليات) والصر البرد الشديد الذي يجمد به الماء وضافته الى البليات من اضافة المشبه به الى المشبه كما لا يخفى (وخمود) أي انطفاء (الفطنة) أي العقل والذكاء بذهاب كثرة منافعه في مداركه وكأنه شبه الفطنة بالنار في انتشارها في المدارك وتحكمها فيها كانتشار النار وعدم ثقل شيء من المحترق عنها فأضرر التشبيه كناية

عدت غلطاته. وردت الى استقصاء الاحصاء سقطاته

فمن ذا الذي ترضى سجاياه كلها * كفى المرء نبلا أن تعد معايبه

ولكن لأمر ما يسود من يسود. وعسى أن يسكره الانسان من ذم الحاسد ما تسفر عقباه عن محمود السعود

فهو موضوع لتصيير مقيد
بجعل ذات الفاعل ثانية
ثم أطلق عن ذلك التقييد
ثم نقل الى تصيير مقيد
بجعل ذات المفعول ثانية
أو استعارة تبعية بأن شبه
تصيير الشارح غيره ثانيا
بتصويره نفسه ثانيا بجامع
ترتب الزوجية على كل
واستعير اللفظ الموضوع
لثاني وهو الثني بنفسه
للاول واشتق منه ثانيا
على طريق التبع أو تقدري
ثانيا الاول حالا يعطف عليها
ثانيا الثاني أي انتصبت
ثانيا مجتهدا ولعنان الخ أو
تجعل في الكلام فعلا
محذوفا معطوفا على انتصبت
فيكون ثانيا الثاني حالا من
فاعله أي واجتهدت أو

شرعت ثانيا لعنان العناية. والعناية هي المهمة أي الارادة المصاحبة للتصميم أو المراد بها الاعتناء والاهتمام شبهها بدابة تشبهها مضرا في النفس على سبيل المكنية واثبات العنان بمعنى المقود تخييل وقوله نحو ظرف لثانيا بعده معناه الجهة (قوله مع جمود القريحة) حال من فاعل انتصبت أو من شرح والجمود بالجيم عدم السيلان استعير هذا لضعف القريحة أي عدم انبساطها وعدم توغلها في المدارك بجامع قلة الانتفاع الا بعد التكاف أو أنه شبه القريحة بماء على طريق المكنية واثبات الجمود تخييل اما باق على حقيقة أو مستعار لضعف الفطنة والقريحة في الاصل اسم لاول مستنبط من ماء البئر استعير لاول ما يستنبط من العلم أو لما يستنبط منه مطلقا بجامع أن كلا منهما سبب للحياة فالماء سبب حياة الجسم والعلم سبب حياة الروح ثم أطلق على العقل لانه محل العلم أو بعضه أي بعض ضروريه على مذهب امام الحرمين مجازا مرسل علاقته الحالية أو الكلية أو استعارة ثم صار اطلاقه عليه حقيقة عرفية (قوله بصر البليات) أي بسبب البليات التي كالصرو هو برد شديد يضر بالنبات ويجمد الماء (قوله وخمود الفطنة) الجمود بالخاء المعجمة سكون لهب النار والفطنة في الاصل الفهم والمراد بها هنا الذهن بمعنى العقل إما مجازا مرسل علاقته الحالية أو حقيقة عرفية ولا يخفى ما في الكلام من الاستعارة بالكناية حيث شبه فطنته بالنار بجامع الانتشار في كل لان الفطنة تنتشر في المدارك كما أن النار تنتشر في الحرق والجمود تخييل

(قوله بصرصر النكبات) الصرصر الريح الشديدة العاصفة واضافته للنكبات بمعنى المصائب وحوادث الدهر من اضافة المشبه به للمشبه أى بالنكبات الشبيهة بالريح العاصفة المزيلة للهب النار كما أن النكبات مزيلة لانتشار الفطنة في المدارك ولا يخفى ما في جميع هذه الالفاظ أى الجود والصر والجود والصر من الاطافة لما فيه من مراعاة النظير وهو الجمع بين الشئ وما يناسبه لا بالتضاد لان البرد يناسبه الجود لان به يحصل جمود الماء والريح العاصفة تناسب الجود لانها لشدها تذهب النار وفي اضافة الجود الى القريحة والجود الى الفطنة المفضية الى تشبيه طبيعته العقلية بالماء اشارة الى جودتها واعتدالها بأخذها طرفي الحرارة والبرودة ولا يرد أن المقام للنشكى وهو لا يكون بما يمدلان الجودة باعتبار الاصل والنشكى باعتبار ما عرض من الجود والجود (قوله وتراى البلدان) أى ومع تراى أى رعى كل بلدة في الاخرى ورمى البلد له طرده إياه وهو كناية عن تكدر خاطره في ضيق المعاش وعدم استقراره في محل لتأبسه بالاسفار فهو لعدم وجود راحته في تلك (٣٤) البلاد الخارج منها صار كأن كل بلدة تطرده للاخرى وفي الكلام استعارة

بالكناية حيث شبه البلدان بالاقطار بعقلاء على طريق الاستعارة بالكناية واثبات الترامى تخييل أوفى الكلام حذف مضاف أى ترامى أهل البلدان . والاقطار جمع قطر وهو مجموع بلاد كثيرة لما كان لا يلزم من ترامى البلاد . له ترامى الاقطار عطف الاقطار على البلدان (قوله ونبو) أى ومع نبو أى بعد الاوطان عنى والاقطار أى ومع نبو الاوطان جمع وطرب معنى الحاجة ومن لوازم ذلك الفراق وعدم الفهم وإنما بعدت أوطانه وأوطاره بسبب سفره المانع من نيلهما عادة (قوله حتى طفقت) غاية لنبو الاوطان وطفقت بمعنى جعلت أى انه لما بعدت عنى الاوطان

بصرصر النكبات * وتراى البلدان بى والاقطار * ونبو الاوطان عنى والاقطار * حتى طفقت أجوب كل أغبر قائم الارزاء * وأحرر كل سطر منه في شطر من الغبراء يوما بحزوى ويوما بالعقيق وبالا * هذيب يوما ويوما بالخليصاء . ولما وفقت بعون الله للاتمام

ونسب لها ماهو من لوازم المشبه به وهو الجود (بصرصر) أى الريح الشديدة (النكبات) أى المصائب واضافته لما بعده كاضافة الصر لما بعده قيل وفي تشبيه الطبيعة العقلية بالماء والنار ما يدل على جودتها واعتدالها وأخذها من طرفي الحرارة والبرودة معا ولم تمل لاحدهما على الخصوص (و) مع (تراى البلدان بى والاقطار) للاستعارة بالاسفار الضرورية (و) مع (نبو) أى بعد (الاوطان عنى) في تلك الاسفار (و) نبو (الاوطار) أى الحوائج عنى فيها لانها سبب الاغتراب المانع عادة من نيل الاوطار (حتى) أى (طفقت) أى جعلت (أجوب) أى أقطع (كل) مكان (أغبر) أى كثير الغبرة (قائم الارزاء) أى مظلم النواحي بتلك الغبرة (و) طفقت (أحرر) أى أهذب وأنقح (كل سطر منه) أى من هذا المختصر (في شطر) أى قطعة وطرف (من الغبراء) وهى التراب المتطاير عند المشى أو غيره وصار حالى في هذه الاسفار فى انتقالى من موضع الى آخر حال القائل (يوما) أكون (بحزوى) اسم موضع (و) أكون (يوما) آخر (بالعقيق) موضع (و) أكون (يوما) آخر (بالخليصاء) موضع (ولما وفقت بعون الله تعالى) أى باعانه وتقويته (للاتمام) هذا يدل

واذا أراد الله نشر فضيلة * طويت أتاح لها لسان حسود
لولا اشتعال النار فيما جاورت * ما كان يعرف طيب عرف العود

أعاذنا الله تعالى من هوى يرمى بالحرس لسان الاعتراف . ويعمى أبصار البصائر عن جميل الاوصاف . ويصمى القلوب فلا يصل اليها نور الانصاف . ولما أوصلتنى السرى منه الى صباح قدر صدته فلاح

انتهى بي الحال الى أن جعلت أجوب أى أقطع . ويحتمل أن حتى تفرعية على وتراى الخ (قوله كل أغبر) أى كل مكان أغبر أى ذى غبرة (قوله قائم الارزاء) جمع رجا بالقصر بمعنى الناحية أى مظلم النواحي بتلك الغبرة (قوله وأحرر) أى أهذب وأخلص (قوله كل سطر منه) أى من هذا الشرح المختصر (قوله في شطر من الغبراء) أى فى قطعة من الارض فالتحريض ليس متواليا حتى يكون مستقيما وبين سطر وشرط الجنس المضارع لاختلافهما بحر فين منقار بى الخرج (قوله يوما بحزوى) أى وصار حالى فى هذه الاسفار من جهة عدم الانتظار بجامع التنقل كحال القائل يوما أكون بحزوى وأكون يوما آخر بالعقيق وأكون بالعذيب يوما وأكون يوما بالخليصاء وهذه الاربعة أسماء مواضع بالحجاز والقصد من تشبيه حاله بحال هذا الشاعر الاعتذار بانه ألف كتابه هذا فى حالة متعبة فان حصل منه هفوة فلا لوم عليه (قوله بعون الله) العون اسم مصدر بمعنى الاعانة والباء للتصوير لالسيبية لئلا يلزم سببية الشئ لنفسه اذ الاعانة جعل الله فيه قوة وهو عين التوفيق الا أن تكون متعلقة بالتمام ولا يضرت تقدم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا على ما اختاره الشارح وقوله للاتمام أى اتمام هذا المختصر وفيه اشارة الى أن الخطبة متأخرة عن تأليف هذا الشرح المختصر

(قوله وقوضت) بالقاف والواو المشددة من التقويض وهو نقض البناء من غير هدم استعير للازالة ففي قوضت استعارة تبعية أو مجاز مرسل تبعي لان تقويض البناء يلزمه ازالته (قوله خيام الاختتام) من اضافة السبب الى السبب أى الخيام المضروبة عليه بسبب اختتامه أى انتظار اتمامه ولا يخفى ما فى الكلام من تشبيه الشرح قبل ختمه بشئ نفيس كعروس مستتر فى الخيام على طريق المكنية واثبات الخيام تخييل والمراد من هذا الكلام ولما وفقت لتمامه وأظهرته للناس بعد أن كان مخيفاً قبل ذلك الاتمام كما هو عادة المؤلفين * واعلم أن هذه النسخة هي المصححة بتصحيح الشارح ولو قال خيام الختام لكان أولى لان فيه جناس التصحيف وفى بعض النسخ وقوضت عنه خيامه بالاختتام أى بسبب حصول الاختتام بالفعل لان تقويض الخيام وازالة الحفاء مسببة عن الاختتام لان الشرح قبل الاختتام كان مستورا فلما حصل الاختتام ظهر للطالبين وفى بعضها وقضت عنه ختامه بالاختتام على تشبيهه قبل الاختتام بمكتوب ختم بنحو شمع فأزيل بسبب الاختتام ختامه ليطلع عليه الطالبون (قوله بعدما كشفت الخ) متعلق بقوله وقوضت والحرائر جمع خريدة وهي الحسناء من النساء استعارها للدقائق من المسائل بجامع الحسن والاحتجاب فى كل على (٢٥) طريق الاستعارة المصرحة واللتام

وهو ما يجعل على الفم من القاب وكذلك الوجوه ترشيحان للاستعارة ثم ان اللتام يجوز أن يكون باقيا على حقيقته لم يقصده الا تقوية الاستعارة وكذلك الوجوه ويجوز أن يكون استعار اللتام للحفاء أو استعماله فى لازمه وهو الحفاء واستعار الوجوه لأعظم تلك الدقائق استعارة مصرحة وحينئذ فالمنى وأرت عن أدق وأثرف مسائله الدقيقة الحفاء وألبستها ثوب الايضاح (قوله ووضعت) أى وبعد ما وضعت كنوز فرائده الكنوز جمع كنز بمعنى مكنوز وضافته للفرائد من اضافة الصفة للموصوف

وقوضت عنه خيام الاختتام * بعدما كشفت عن وجوه خرائده اللتام * ووضعت كنوز فرائده على طرف اللتام *

على تأخير الخطبة عن التأخير (وقضت) أى أزلت وفتحت (عنه) عن الكتاب المشروح أو عن الشرح (ختامه بالاختتام) أى بختمه وتمامه أما ازالة الختام أى الطابع السائر المشروح باختتام الشرح فالمراد به ازالة الحفاء بختامه والمراد بالختام على هذا انبهاه مجازا عن الختام المحسوس وأما ازالة الختام عن الشرح فلا أنه مستور لا يشتغل به الا بعد ختامه ويحمل هذا فى المشروح أيضا لانه لا يتفهم منه الا بعد تمامه وفى بعض النسخ قوضت بالقاف ثم الواو من التقويض وهو نقض البناء من غير هدم وفى موضع الختام فى هذه النسخة الخيام بالثناة أسفل جمع خيمة وهو بمعنى ما قبله لان المراد ازالة السائر عن الاشتغال بالشرح بختامه (بعدما كشفت عن وجوه خرائده اللتام) شبه معنى الكتاب فى حسناتها واحتجابها على الافهام بالحرائر وهى الجوارى المستحسنات فاستعار لها الحرائر وذكر اللتام وهو ما يوضع على الفم والوجوه ترشيح (و) بعدما (وضعت كنوز فرائده) الى محاسن علومه التى هى كالكنوز فى خفائها والفرائد فى الاصل الجواهر المستحسنة ثم استعيرت لمحاسن العلم (على طرف اللتام) متعلق بوضعت أى وضعت تلك العلوم على حد اللتام وطريقته والتمام نبت سهل التناول وما كان على حده وطريقته فى السهولة يكون سهل التناول وبعديّة التقويض

وأسفر صبحه فأجاب من سمع من مناديه حتى على الفلاح. وشرح طائر الميمون ببطاقة بالحتم مبشرة بالقدوم يخفق بها جناح النجاح. ووصلت فيه الى اجتناء غروس ثمارها على أفتان الفنون مرتصة. وحصلت منه على اجتلاء عروس فى حلى الافراح على منصفه. حمدت الله تعالى على اتمام نعمتى الاتمام

(٤ - شروح التلخيص - أول) أى فرائده الكنوز أى التى شأنها أن تكثر وتخبأ لئلا تنزها كما هو الشأن فى الاموال العريضة والفرائد جمع فريدة وهى فى الاصل الدرة الثمينة أى ذات الثمن الكثير التى تحفظ فى ظرف على حدة ولا تخلط بغيرها من الآلى لشرفها والمراد بها هنا المسائل الدقيقة شبه المسائل الحسان الدقيقة بالفرائد واستعار الفرائد لها استعارة مصرحة (قوله على طرف اللتام) متعلق بوضعت والمراد بطرفه حده الأعلى والتمام بضم التاء وفتحها نبت لطيف سهل التناول وما كان على طرفه يكون سهل التناول والمراد من هذا الكلام أنه أتى بالفاظ سهلة يفهم منها المعنى بلا مشقة فشبّه الهيئته المنتزعة من بيان المراد بالالفاظ السهلة بالهيئة المنتزعة من حال فرائد موضوعة على طرف اللتام بجامع سهولة التناول واستعير للركب الدال على الهيئة المشبه بها للهيئة المشبهة على طريق الاستعارة التمثيلية أو الكلام كناية عن سهولة أخذها وتحصيلها وتيسر طريق الوصول اليها لانه يلزم من وضعها على طرف اللتام ما ذكر من سهولة الاخذ والتحصيل ويجوز أن يكون المراد بطرف اللتام حاله وحينئذ فيكون الظرف متعلقا بمحذوف حالا أى وضعت وألفت فرائد المكنوزة ووضعت تأليفا آتيا على حالة اللتام من سهولة التناول وعلى هذا الاحتمال فليس فى الكلام تجوز ولا استعارة

(قوله سعد الزمان) أى بظهور الخبر فيه واسناد السعد للزمان مجاز عقلى أى سعدت فى زمانى وهو جواب لما (قوله ساعد الاقبال) أى وساعدنى اقبال الناس على تحصيل أغراضى لان من أعرض الناس عنه تعسر عليه تحصيل مطلوبه ومن أقبل الناس عليه يسهل عليه تحصيل مطلوبه واسناد المساعدة للاقبال مجاز عقلى لان حق المساعدة أن تسند للناس للاقبالهم (قوله ودنا المني) أى قرب ما أتناه بظهور أمارته بعد أن كان بعيدا (قوله وأجاب الآمال) جمع أمل وهو ما يؤمله الشخص ويترجاه أى أن آماله أجابته وحصلت له بعد أن كانت ممنوعة واسناد الاجابة للآمال مجاز عقلى اذ الحقيقة أجابنى الله فى آمالى بأن حصل لى ماؤمله أو أنه شبه الآمال بشخص يجيب بعد الطلب بجامع النفع فى كل وأجاب تخييل (قوله وتبسم) عطف على سعد والمطالب فاعله وشبه المطالب بانسان مرغوب فيه العطاء لا يقابل سائله الا بالبشر والتبسم وشبه الرجاء بانسان طالب استعارة بالكناية فيهما وازدادة الوجوه الى الرجاء والتبسم الى المطالب تخييل وتبسم المطالب فى (٣٦) وجه الرجاء كناية عن اقبال المطالب بعد اليأس منها (قوله بأن توجهت) سبب للافعال

الخمسة قبله والمسبب مع سببه مرتبان على الشرط وهو التوفيق أى انى لما وفقت للاتمام سعد الزمان وساعد الاقبال ودنا المني الخ بسبب توجهى فاندفع ما يقال انه قد جعل السبب فى الافعال الخمسة التوفيق المتقدم لتعلقها به حيث قال ولما وفقت الخ سعد الزمان الخ وهنا قد جعل السبب فيها التوجه المذكور أو يجاب بأن لما هنا ليست للتعليق بل لمجرد الزمان بمعنى حين لدخولها على الماضى أو يقال انها للتعلق وجوابها سعد وما بعده وأما قوله بأن توجهت فهو سبب لقوله وتبسم الخ وحده ولا يخفى ما فى كلام الشارح من حسن التخلص (قوله لقاء مدين المآرب) أى

سعد الزمان وساعد الاقبال * وهنا المني وأجاب الآمال وتبسم فى وجه رجائى المطالب * بأن توجهت لتلقاء مدين المآرب * حضرة من أنام الانام فى ظل الامان

عن كشف أستار الكتاب انما تم اذا أريد به كما تقدم رفع الحجاب بينه وبين الناس فى تمكنهم من مطالعته ولا شك أن ذلك يكون بالاختتام الذى هو بعد تفسيره وكشف أستاره (سعد الزمان) بظهور الخبر فيه وهو جواب لما (وساعد الاقبال) أى وافقنى بعد الاباية على كل مطلوب (ودنا المني) أى قرب ما أتمنى بظهور أمارته (وأجاب الآمال) أى وافقنى فى الاتصال بها مرجوأتى بعد الاباية ونسبة السعادة الى الزمان والمساعدة للاقبال مجاز عقلى والمراد أهل ماودنو المني بدنو زمانه فهو على اسقاط المضاف وشبه الآمال بانسان يجيب بعد الطلب فى حصول المراد فى الجملة فأضمر التشبيه فى النفس كناية وذكر الاجابة تخيلا (وتبسم) عطف على سعد (فى وجوه رجائى المطالب) شبه المطالب بانسان مرغوب منه تناول متبسم وشبه الرجاء بانسان طالب استعارة بالكناية فيهما وازدافته الى الاول الوجه والى الثانى التبسم تخييل والمراد اقبال المطالب بعد بدورها ثم بين سبب سعادة الزمان واقبال المطالب بقوله (١) سبب (أن توجهت لتلقاء) أى جهة (مدين) أى مكان شبيه بمدين وهو مكان شعيب عليه السلام فى حصول المآرب فيه فهو استعارة من العلم ويأتى وجه ذلك فى باب ان شاء الله تعالى وازدافته الى (المآرب) ايماء الى وجه الشبه وهذا الكلام مقتبس من قوله تعالى فلما توجه لتلقاء مدين ثم أبدل من المكان الذى هو مدين المآرب قوله (حضرة) أى مكان (من أنام الانام) أى جعل الخلق نائمين (فى ظل الامان) أى فى الامان الذى هو كالظل فى وجود الراحة فيه وهذا تلخيص لمـدح صاحب

والافتتاح. وسميته عروس الافراح فى شرح تلخيص المفتاح * ولقد احتوى هذا الشرح بحمد الله تعالى من المباحث التى هى من بنات فكرى فلم أسبق اليها. ومن هبات ذكرى فاعثر أحد فباء علمت من أهل هذا الفن عليها. على جملة لا أعقد لها عددا حتى أفرغ من عدد النجوم. ولا أعهد لها مددا سوى الهام الحى القيوم. وكأين فيه من شاهد يرد على هذا العلم ما يدعيه عن حق ضائع. ويثبت له عرفا يحفظ

جهة مدين التى هى موضع لاجتماع المآرب أى المقاصد ثم ان مدين فى الاصل اسم لقرية شعيب على ندينا وعليه أفضل طيب الصلاة والسلام استعيرت هنا للسلك الموصوف بالاوصاف الآتية بجامع أن كلا منهما مكان لحصول المآرب فالمعنى تلقاء ملك شبيه بمدين بجامع أن كلا منهما مكان لحصول المقاصد واعترض بأن مدين علم والاعلام لا تصح استعارتها قلنا استعارتها للملك بعد تأويلها بكلى وهو موضع اجتماع المطالب كما قالوه فى حاتم ولا يخفى ما فى قوله بأن توجهت الخ من التلميح لقصة موسى مع شعيب حيث توجه له موسى ناحية مدين وحصل له المقصود فيها (قوله حضرة) بدل من مدين والحضرة فى الاصل مكان الحضور أطلقت على الملك نفسه مجازا من باب اطلاق المحل على الحال ولا شك أن ذات الملك مكان لحصول المآرب وصدورها (قوله من أنام الانام) أى الخلق أى جعلهم نائمين (قوله فى ظل الامان) أى فى الامان الشبيه بالظل فى الارتياح بكل أو أنه شبه الامان ببستان ذى ظل على طريق المسكنة واثبات الظل تخييل وأنام ترشيح أو أنه أطلق الظل وأراد به لازمه وهو الراحة لانه يقتضيه إعادة أى من صير الخلق نائمين فى راحة الامان

(قوله وأفاض) أى أنزل بكثرة من أفاض الماء في الحوض أنزله فيه حتى فاض ونزل من جوانبه استعارة لأظهر والسجل جمع سجل اسم للدلو الممتلئ ماء فان كان الدلو خاليا عن الماء قيل له غرب واذافة السجل لما بعده من اضافة المشبه به للشبه أى وأظهر فيهم العدل والاحسان الشبهين بالدلاء الممتلئة بالماء بجامع أن كلا منهما به حياة النفس لان الدلو المذكور به حياة النفس من حيث الماء الذى فيه وكذا العدل والاحسان بهما حياة النفس الكاملة لان الناس عند كثرة الظلم يكونون في حكم الاموات وان كانوا احياء وأفاض ترشيح للتشبيه مستعار لأظهر كما علمت أو أنه شبه العدل والاحسان بماء بجامع الاحياء تشبيها مضمرا في النفس على طريق الاستعارة بالكناية والسجل تخييل أو أنه شبه حال الملك مع رعيته في كثرة عدله واحسانه اليهم بحال السجل المفاض ماء ابرئوى به واستعمل المركب الدال على الثانى فى الاول على طريق الاستعارة التمثيلية (قوله بسياسته) السياسة التدبير وحسن التصرف فى أمور الرعية والفرار بكسر الفين المعجمة وبالراء المهملة بمعنى النوم والاجفان جمع جفن وهو ما يحيط بالعين من أعلى وأسفل وهذا كناية عن كثرة الامن والرفاهية فى زمنه التى يكون معها النوم وعدم القتالة بين الرعية الذى كان مفقودا قبل زمانه والحاصل أن الاجفان قبل وجوده كانت خالية عن النوم ومن لوازم ذلك حصول المشقة ولما وجد (٢٧) هذا السلطان رد النوم لاهل من لوازم ذلك حصول الراحة و يطلق الفرار أيضا على حد السيف والجفن على غمده ويصح ارادة ذلك هنا أى أنه أرجع السيوف الى أغمادها بعد ما كانت مسلوطة زمن الفتنة باطفائه نارها بحسن سياسته فى الفرار والجفن على هذا ابهام وما أحسن قول بعضهم بين السيوف وعينيه مشاكلة

وأفاض عليهم سجال العدل والاحسان * ورد بسياسته الفرار الى الاجفان * وسد بهيئته دون بأجوج الفتنة طرق المدوان * وأعاد رميم الفضائل والكلمات منشورا

مكانه ووقته (وأفاض عليهم سجال العدل والاحسان) شبه حال الملك فى نفعه العام وكثرة عدله بالسجل جمع سجل وهو الدلو فيه الماء بجامع عموم النفع للطالبين مطلقا فاستعمل فيه ما استعمل فى الاول (١) بساق مثلا وذكر العدل تجريد فى التمثيل (ورد بسياسته) وحسن تدبيره (الفرار) بكسر الفين وهو النوم (الى الاجفان) أى العيون وهذا كناية عن كثرة العافية التى يكون معها النوم المفقود فى وقت الشر السكائن قبل المدوح (وسد بهيئته) أى بمخافة غيره له (دون بأجوج الفتنة) أى دون الفتنة التى هى فى كثرتها وفسادها كى أجوج (طرق المدوان) مفعول سد وسده طرق المدوان بقره أهل المدوان فسد طرقه عبارة عن قطع أسبابه لان سد الطريق يستلزم قطع ما يأتى من قبله فهو مجاز مرسل ويحتمل غير ذلك (وأعاد رميم الفضائل منشورا) شبه الفضائل جمع فضيلة وهو ما يمدح به الانسان من الاخلاق بالموتى فى ذهابها واضمحلالها منذ أزمان كناية فنسب اليها العظام الرميمة وهى البوالى تخيلا ونسب

طيب الشئ بعرف ضائع. ويأمن من الاسقاط فأنى استخرجته بالفكره. وعدلته بتركيبى العقل والنقل عند قاض من التأمل ليست عنده فترة. وأجلسته فى مجالس العلماء فأثبتوا غفره. وأطلت البحث عنه ولم أجده فى كتاب ولم أسمع من ذى فطره * واعلم أنى مزجت قواعد هذا العلم بقواعد الاصول والعرييه. وجعلت نفع هذا الشرح مقسوما بين طالبى العلوم الثلاثة وأكاد أقول بالسويه. وأضفت اليه من اعراب الآيات الواقعة فيه ما هو محرر وان كان رفيق الحاشيه. ومن ضبط ألفاظ أحاديث النبويه ما كانت خباياه من الجامع الازهر الصحيح فى زوايه. وضمنته شيئا من القواعد

(قوله بأجوج الفتنة) من اضافة المشبه به للمشبه أى الفتنة التى هى فى فسادها وكثرتها شبيهة بأجوج وقوله طرق المدوان مفعول سد والمدوان التعدى والظلم وطرقه أسبابه والمراد بالمدوان الفتنة فهو ظاهر فى محل الاضرار أى وسد بهيئته أمام الفتنة الشبيهة بأجوج طرقها وحاصله أن الفتنة كانت قادمة ومتوجهة على الرعية فسد هذا السلطان طرق التعدى قدامها فلم تصل للرعية (قوله وأعاد رميم الفضائل) الرميم هو العظم البالى والفضائل جمع فضيلة وهى ما يمدح به الانسان من الاخلاق والكلمات جمع كمال فهو أعم من ذلك فهو ما يمدح به الانسان من الاخلاق وغيرها كالعلم فشبه الفضائل والكلمات بالموتى فى ذهابها واضمحلالها منذ أزمان على طريق الاستعارة بالكناية وأضاف اليها العظام الرميمة أى البوالى تخيلا ونسب الى المدوح أنه أعادها منشورة أى مبعوثه بعد موتها ترشيحا ويصح أن تكون الاضافة بمعنى من أى الرميم من الفضائل والكلمات وعلى هذا فيكون الرميم استعارة للمضمحل من الفضائل والكلمات من الميت المتجاوز اليه بالرميم عن العظم البالى فهو مجاز على مجاز وهذا أوفق بقوله منشورا فان النشر لليت جميعه لالعظمه فقط ويصح أن يكون من اضافة الصفة للموصوف فالرميم استعارة كما مر أو من اضافة المشبه به للمشبه وعلى هذا فالرميم حقيقة

(قوله ووقع) التوقيع في الأصل الكتابة أريد بها لازمها وهو التأثير وإضافة أقلام الى الخطيات من إضافة المشبه للمشبه أى الخطيات التي كالأقلام في التأثير بها والخطيات بضم الحاء بعدها ظاء مشالة ثم ياء مشددة جمع حظية بالتصغير سهم صغير قدر ذراع ليس فيه فصل فان كان فيه فصل قيل له حظوة بفتح الحاء وقد انضم والصفائح جمع صفيحة بتقديم الفاء سيوف أعدائه العراض وإضافة الصفائح جمع صفيحة بتقديم الحاء بمعنى الورقة الى الصفائح من إضافة المشبه للمشبه أى الصفائح التي كالصفائح بجمع أن كلا يؤثر فيه غيره وقوله لنصرة الاسلام متعلق بوقع والنشور في الأصل الكلام المكتوب أريد به لازمه وهو التأثير والمعنى أن هذا الممدوح أثر بالسهم الصغيرة الشبيهة بالأقلام في سيوف أعدائه العريضة (٢٨) الشبيهة بالأوراق تأثيرات وتكسيرات ككتابة كلام منشور واختار

الشارح التعبير بالخطيات دون الخطوات ودون السهام إشارة لقوة ذلك الملك حيث يقع الأعداء بالسهم الصغيرة التي لا تصل لها وتخصيص النشور بالذكر لانه أغلب من النظم وهذا الكلام كناية عن ابطال آلات أعدائه وإضاف قواهم وعزمهم وفيه من المبالغة في مدحه وذم أعدائه مالا يخفى حيث جعل لأضعف آلاته التأثير في أقوى آلات أعدائه فمابالك بأقوى آلاته وأضعف آلاتهم وبين الصفائح والصفائح الجناس المقلوب (قوله السلطان) من السلاطة وهي القهر (قوله الاعظم) أى لا وزيره (قوله مالك رقاب الامم) أى ذواتهم وإنما عبر بالرقاب لان أثر الملك يظهر غالباً فيها لان العبد غالباً يخضع لسيده بمنقه

ووقع بأقلام الخطيات على صفائح الصفائح لنصرة الاسلام منشورا * وهو السلطان الاعظم * مالك رقاب الامم * ملاذ سلاطين العرب والعجم * ملجأ صناديد ملوك العالم * ظل الله على بريته وخليفته في خليفته

الى الممدوح أنه أعادها منشورة أى مبعوثه بعد موتها (ووقع بأقلام الخطيات) أى كتب بالخطيات وهي الرماح التي هي في التأثير في ذى صفح كالأقلام (على صفائح الصفائح لنصرة الانام) أى كتب على الصفائح وهي السيوف العراض التي هي للتأثر بالخطيات كالصفائح القرطاسية للتأثر بالأقلام (منشورا) أى أثر تأثيراً ككتابة كلام منشور فإضافة الأقلام والصفائح لنا بعد هما من إضافة المشبه به الى المشبه وفي قوله وقع استعارة تبعية حيث أطلق التوقيع فيه وهو في العرف الكتب على تأثير الخطيات في السيوف وذكر النشور ترشيح وذلك كناية عن كثرة الجهاد ولذلك قال: نصرة أى كتب منشورا بالخطيات على السيوف لاجل نصرة الخلق أى الممدوح (وهو السلطان الاعظم) لا وزيره أو خليفته (مالك رقاب الامم) بقهره لهم (ملاذ) أى ملجأ (سلاطين العرب والعجم) لدفعه عنهم مالا يطيقون دفعه ولو كانوا بآمهم عليه (ملجأ) أى مهرب (صناديد) جمع صناديد بكسر الصاد وهو الشجاع المقدم (ملوك العالم) لان الشجاعة والقوة تنتهي اليه فيلجأون اليه فيما لا يستطيعون (ظل الله تعالى على بريته) أى خليفته ونسمة السلطان ظلاً لانه يلجأ اليه من الشدائد كما يلجأ الى الظل من الحر وإضافته الى الله تعالى لانه هو الناصر له والملك له (وخليفته في خليفته) حيث أعطاه قوة يتحكم بها في العباد وأمره فيهم

المنطقية والمقاعد الكلامية والحكمة الرياضية أو الطبيعية. وأتحفته من فوائد الوالد وتحقيقه. ومن فوائد علمه الطارف والتالد وتدقيقه. ماهو تاج على هام الكواكب. وسراج اذا ادلهمت الفياهب. وطراز على حلة الطالب. وغرة في جبهة العلوم ترفع عن عين اليقين الحاجب. وهو الذي تلقفت عنه علم البيان. وتكيفت منه بكل ما منحني الله تعالى من المواهب الحسان. وأنا أسأل الله تعالى وأنصرع اليه. وأتوسل اليه بمحمد صلى الله عليه وسلم فانه أكرم خلقه عليه. أن يسكنه وإياي وسائر ذريته في الجنة مكاناً رفوعاً. وأن يجعل المحمول على ظهورنا من مقدمات سوء المنطق وغيره من أشكال الاعمال المستجة للأصغر والأكبر من الأوزار موضوعاً * واعلم أنني لم أضع هذا

والمراد بكونه مالكاً لهم أنه أمهم اليه بالاحسان اليهم والقهر لهم والافهم أحرار والامم جمع أمة تطلق على الجماعة الشرح وعلى المفرد (قوله ملاذ) أى مفرج سلاطين العرب والعجم في دفع مالا يطيقون وبين العرب والعجم التضاد فالجمع بينهما جناس الطباق (قوله ملجأ صناديد الخ) أى مهرب الشجعان من الملوك الكائنين في العالم فهو لز زيادة شجاعته على شجاعتهم يهربون اليه عند اشتداد الامر عليهم (قوله ظل الله) تسميته ظلاً لانه يلجأ اليه كما يلجأ الى الظل من الحر ففيه استعارة مصرحة حيث شبه السلطان بظل لان كلا منهما يلجأ اليه لدفع الضرر فالسلطان يلجأ اليه في دفع حوادث الدهر والظل يلجأ اليه لدفع حر الشمس واستعرا اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة وإضافة الظل الى الله لانه الباري له واعلم أن الظل ظلمة تنشأ بخلق الله عند حجب الجرم الكثيف للنور عن الأرض والظلمة كالنور عرضان قائمان بكرة الهواء (قوله وخليفته في خليفته) الخليفة في الأصل كل من خلف غيره في أمر من الامور ثم جعل اسماً لمن خلف غيره في الملك أى أنه أعطاه الله قوة وعدلاً يحكم به في العباد فقد خلف المولى بحسب الظاهر

(قوله حافظ البلاد) أى أهل البلاد من الشرور وروى تحت دمه من الكفار (قوله ماحى ظلم الظلم) السكامة الاولى جمع ظلمة والثانية مفرد بمعنى بالظلم والمراد العباد المؤمنين والداخلين تحت دمه من الكفار (قوله ماحى ظلم الظلم) السكامة الاولى جمع ظلمة والثانية مفرد بمعنى التصرف فى ملك الغير بغير حق والاضافة من قبيل اضافة المشبه به للمشبه أى ماحى الظلم الذى كالظلم فى القبح وعدم الاهتداء وفى تشبيه الظلم بالظلم اشارة الى أن ذلك الظلم الذى محاه وأزاله كان كثيرا ويحتمل أنه شبه الظلم بالليل تشبيها مضمر فى النفس والظلم تخييل وبين الظلم والظلم الجناس المصحف شكلا وأما بين خليفته وخليفته فالجناس المصحف لفظا أو المضارع (قوله والعناد) قيل هو الليل عن الحق وعدم الانقياد اليه وقيل هو المكابرة أى انكار الحق بعد العلم به (قوله رافع منار الشريعة النخ) الشريعة هى الاحكام الشرعية شهت بمسجد على طريق المسكنية والنار تخييل أو أن رفع منار الشريعة يستلزم اظهار الشريعة فأطلق اسم المذموم وأريد الا لازم والمعنى أن الشريعة بعد أن كانت مهمة تقريرا أو عملا رافع شأنها وأظهرها بكثرة تقريرها (٢٩) وحمل الناس على العمل بها وأنه شبه أدلة الشريعة بمنار واستعار اسم المشبه به

حافظ البلاد * وناصر العباد * ماحى ظلم الظلم والعناد * رافع منار الشريعة النبوية * ناصب رايات العلوم الدينية * خافض جناح الرحمة لأهل الحق واليقين * ماسر أدق الأمن بالنصر العزيز والفتح المبين *

بالمدل الذى هو وصفه (حافظ البلاد) من الشرور بأسرها (وناصر العباد) على جميع الاعداء (ماحى ظلم الظلم والعناد) أى مذهب الظلم والعناد اللذين هما كالظلمات فى الاعتماد عندهما وعدم الوصول معهما الى رشد ونفع (رافع منار الشريعة النبوية) والنار الصومعة ورفع منار الشريعة كناية عن اظهارها لأن رفع المنار يستلزم ظهور مصاحبها وهو مافعه (ناصر) أى رافع (رايات) أى أعلام العلوم الدينية فالكلام كناية كما قبله (خافض جناح الرحمة لأهل الحق واليقين) شبه رحمته بطائرله أفرأخ يخفض الجناح ويرخيها لحفظ تلك الأفرأخ ووجه الشبه حفظ ما يخشى فساد فاضمر التشبيه فى النفس استعارة بالكناية وذكر الجناح تخييل ويحتمل غير ذلك (ماسر أدق الأمن) الحاصل (بالنصر والعز والفتح المبين) أى البين والسراقات هى أخبية الرؤساء وضافتها الى الأمن من اضافة المشبه به الى المشبه

الشرح حتى استعنت عليه بنحو من ثلثمائة تصنيف وأنه تضمن الخلاصة من مائة تصنيف فى هذا العلم منها ما وقفت عليه ومنها ما وقفت على كلام من وقف عليه وقال أنه جمع بين طرفيه وإنى اختصرت فيه أكثر من خمسين مصنف فى علم البلاغة وقفت عليها لم أترك منها إلا ما هو خارج عن هذا العلم أو قليل الجدوى فيه أو هو فى غاية الوضوح أو شواهد لا حاجة لها لكثرة أومازاغ البصر عنه أو ما إن تأملته علمت أنه فاسد لا ترتضيه فمن ذلك دلائل الاعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني والبدیع لابن المعتز واعجاز القرآن للراماني والواسطة لعلى بن عبد العزيز الجرجاني والبدیع لابن المقدوس الفصاحة لابن سنان الخفاجي والعمدة لابن رشيقي القيرواني والعدة فى اختصار العمدة للعصلى وكنایات البلغاء لأحمد بن محمد الجرجاني والنصف من حلية المحاضرة للحاتمي ومنهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم والصناعتان للعسكري ونهاية الانجاز فى الاعجاز للإمام نحر الدين الرازى والمعار

والخفص ترشيح والاول مستعار للجانب والثانى للين واطافة جناح الى الرحمة لمجرد الملاسة اذ الرحمة التى هى سبب لخفص الجناح ملاسة للجناح والمعنى خافض جناحه الملابس للرحمة لأهل الحق أى لاجلهم أو عليهم والحق على أنه مصدر مطابقة الواقع للكلام وعلى أنه صفة مشبهة للكلام الذى طابقه الواقع واليقين هو الاعتقاد الجازم عن دليل والمعنى أنه خافض جناحه الملابس للرحمة لأجل العلماء الذين كلامهم مطابق للواقع ومعتقدون ما يقولون اعتقادا جازما عن دليل وأما أهل الكبر والمعاصى فيتكبر عليهم بمعنى أنه يعرض عنهم وينكر عليهم حالهم وليس المراد أنه يعظم نفسه عليهم (قوله سرادقات) جمع سرادق وهو الحيمة التى تمد فوق صحن الدار لأجل دفع حر الشمس مثلا واطافة السرادق للأمن من اضافة المشبه به للمشبه والجامع اندفاع الضرر مع كل والمد ترشيح أو شبه الأمن بدار بجامع الحفظ واندفاع الضرر فى كل تشبيها مضمر فى النفس على طريق المسكنية والسرادق تخييل وماد ترشيح مستعار لمجرد (قوله بالنصر) أى الحاصل ذلك الأمن بالنصر على الاعداء (قوله العزيز) الذى لم يحصل نظيره لاحد من السلاطين (قوله المبين) أى البين الواضح لكل أحد وهو من أبان بمعنى بان بمعنى ظهر واتضح والمراد بالفتح فتح بلاد العدو

(قوله كهف الانام) أى ملجؤهم والكهف فى الأصل هو غار الوحش فى الجبل شبه السلطان بكهف بجامع الالتجاء الى كل فالسلطان يلجأ اليه اهل ملكته والكهف يلجأ اليه الوحش واستعير اسم المشبه به للمشبه (قوله ملاذ) أى ملجأ وفوله قاطبة بمعنى جميعا (قوله جلال الحق) أى عظمة الحق وقد مر معناه وقوله والدين أى وجلال الدين وعظمة الاحكام الشرعية مبالغة على حد زيد عدل والمراد أن الحق والدين يعظمان بسببه فى صدور الخلق وهما بدون ذلك الملك حقيران (قوله أبو المظفر) كنيته وقوله محمود اسمه وأعاد لفظ السلطان مع تقدمه فى قوله وهو السلطان الأعظم تأديبا لانه يستقبح عادة أن يثنى باسم السلطان من غير أن ياصق بجانبه وصفه بالسلطنة (قوله جاني بك خان) لقبه ومعناه بالفارسية روح كبراء السلاطين لأن جاني معناه روح وبك بفتح الباء وسكون الكاف معناه كبير وخان معناه السلطان ويراد من بك وخان الجمع كما قلنا (قوله سرادق عظمته) أى خيمة عظمته فشبّه العظمة بملك تشبيه امضمرافى النفس على طريق المكنية (٣٠) وثابت السرادق بمعنى الخيمة تخييل أو أن اضافة السرادق للعظمة من

أضافة المشبه به للمشبه أى
أدام الله عظمته وجلاله
الذين هما كالسرادق فى
الارتياح والالتجاء لكل
والجلال مرادف للعظمة
(قوله وأدام روا الخ) الروا
بالكسر والقصر بمعنى
الارتواء وقوله نعيم بمعنى
تنعم وفيه استعارة بالكناية
حيث شبهه بزرع أو انسان
يرتوى وثابت الروى تخييل
وسجل ترشيح وقوله
الآمال على حذف مضاف
أى نعيم أهل الآمال أو أن
اسناد التنعم للآمال مجاز
عقلى اذ المتنعم أهلها
وقوله من سجل متعلق
بروا وفى افضاله استعارة
بالكنية حيث شبهه بـ
بجامع الاحياء وسجل
تخييل ويصح أن تكون
اضافة الروا للنعيم من

كهف الانام ملاذ الخلق قاطبة * ظل الاله جلال الحق والدين
أبو المظفر السلطان محمود جاني بك خان * خلد الله سرادق عظمته وجلاله * وأدام روا نعيم الآمال
من سجل افضاله * حاولت بهذا الكتاب التثبت بأذيال الاقبال

وذكر المذتر شريح للتشبيه ووجه الشبه كون كل منهما ملجأ لدفع ما يكره (كهف الانام) شبه بالكهف فى
الالتجاء اليه (ملاذ) أى ملجأ (الخلق قاطبة) أى جميعا (ظل الاله) للالتجاء من حر الشدائد اليه كالظلال
(جلال الحق والدين) أى به يعظم الحق فى صدور الخلق ويعظم الدين ولا يخفى ما فى هذا الثناء من سوء
المبالغة (أبو المظفر) كنية الممدوح (السلطان محمود) اسمه (جاني بك خان) لقب أعجمى له (خلد الله
سرادق عظمته وجلاله) أى أدام الله عظمته التى هى كالسرادق فى الالتجاء اليها (وأدام روا) حسن منظر
أو عذب (نعيم الآمال) أى تنعم أرباب الآمال الكائن (من سجل افضاله) أى من افضاله لذى هو فى
فيضانه على الدوام كالسجل فى افراغها على العطاش (و) حيث كان الممدوح بهذه الصفة (حاولت)
أى رمت (بهذا الكتاب التثبت بأذيال الاقبال) شبه اقبال الممدوح بالعطاء برجل لابس شريف من
استمسك بأذياله بلغ المراد ونجا من كل جائحة فى الاستغناء به فأضمر التشبيه فى النفس كناية وأضاف

للزنجاني وقوانين البلاغة لمبد اللطيف البغدادي والمفتاح للسكاكى وشرحه للامام قطب الدين
الشيرازى وشرحه للشيخ ناصر الدين الترمذى وشرحه للشيخ شمس الدين الخطيبى الخ لخالى وشرحه
أيضا للشيخ عماد الدين الكاشى وشرحه أيضا للقاضى حسام الدين قاضى الروم وتنقيح المفتاح للشيخ
تاج الدين التبريزى وروض الاذهان للشيخ بدر الدين ابن ابن مالك والمصباح أيضا له وضوء المصباح
مختصر المصباح لابن النحوية وشرحه والافصى القريب للشيخ زين الدين محمد بن محمد بن محمد بن
عمر و التلويح والمثل السائر للصاحب ضياء الدين نصر الله بن الاثير والجامع الكبير لآخيه ومختصر
المثل السائر لابن العسال والنصف الاول من كنز البلاغة لعماد الدين اسمعيل بن الاثير ومختصر كنز
البلاغة المذكور لولد مصنفه وروضة الفصاحة لزين الدين الرازى الحنفى والفلك الدائر على المثل

السائر

إضافة المشبه به للمشبه وكذلك اضافة السجل لافضال أى ادام الله تنعم أهل

الآمال الشبيه بالارتواء من افضاله الشبيه بالسجل أى دلو الماء بجامع الفيضان فى كل ويصح أن تكون إضافة نعيم لاهل الآمال من
إضافة الصفة للوصف أى ادام الله ارتواء أهل الآمال النعمة من سجل الافضال هذا كله على كسر الراء، ن رواو قصره ويصح فتح الراء
مع اللد ومعناه الماء العذب وضم الراء مع المد أيضا ومعناه النظر الحسن وعليهما تكون إضافة رواء للنعيم بمعنى التنعم من إضافة المشبه به
للمشبه أى ادام الله تنعم أهل الآمال الشبيه بالماء العذب أو المنظر الحسن بجامع الاشتياق لكل من افضاله الشبيه بالسجل والوجه الاول
أعنى كسر الراء مع القصر أقرب للتعبير بالسجل (قوله حاولت) هذا مفرع على محذوف أى توجهت لتقاء مدين فلما وجدته بتلك الصفات
المذكورة حاولت أى رمت وقصدت بسبب هذا الكتاب التثبت أى التعلق بأذيال اقباله شبه اقبال السلطان عليه ثوب انسان من
استمسك بأذياله بلغ المراد على طريق المكنية والاذيال تخييل والتثبت ترشيح

(قوله والاستظلال) أى وحاولت الاستظلال بظلال الرأفة وهى شدة الرحمة والافضل الاحسان. وازافة الظلال الرأفة من اضافة المشبهه للمشبه أى الاستظلال برأفته ورحمته الشبهين بالظلال بجامع الالتجاء. والاستظلال ترشيح للتشبيه أو أنه شبه الرأفة والافضل يستأن على طريق الاستعارة بالكناية واثبات الظلال تخييل (قوله فجعلته) الفاء للسببية أى فبسبب هذا القصد جعلته أى هذا الشرح المختصر وقوله خدمة أى ذا خدمة أو خادما اذ الخدمة (٣١) السعاية فى مراد المخدم (قوله لسدته) هى العتبة فى الاصل والمراد

والاستظلال بظلال الرأفة والافضل * فجعلته خدمة لسدته التى هى ملتئم شفاء الاقيال * ومعول رجال الآمال * ومبوا العظمة والجلال * لازالت محط رحال الافاضل * وملاذ أرباب الفضائل * وعون الاسلام * وغوث الانام

التشبت بالاذيال اليه تخيلا (و) حاولت (الاستظلال بظلال الرأفة والافضل) أى رمت تناول افضاله ورأفته اللذين هما كالظلال فى الالتجاء فاضافه الظلال الى الرأفة من اضافة المشبهه الى المشبه وذكّر الاستظلال ترشيح للتشبيه (ف) بسبب قصدى لتلك المحاولة والدخول فى تلك الرأفة والافضل (جعلت تأليفه) أى هذا الكتاب (خدمة لسدته التى هى ملتئم شفاء الاقيال) السدة عتبة الباب والاقبال جمع قيل وهو ملك من ملوك حمير والمراد هنا الملك مطلقا وإذا وصف العتبة بكونها ملتئم أى تستلم بشفاه الملوك فمأظنك بغيرهم والسدة كناية عن المدوح أى جعلت هذا الكتاب خدمة للمدوح والخدمة فى الاصل سعاية فى مراد المخدم ولما كان هذا المدوح راغبا فى الحق والعلم فى زعم المادح كان التأليف خدمة له وفى الكلام مدح به هذا المعنى وهو كونه راغبا فى الخيرات آمرا بها (و) خدمة للسدة التى هى (معول رجاء الآمال) أى على تلك السدة يعنى مولاها يعول ويتسكل الراجون فى آمالهم وفى الكلام تشبيه الآمال بالطالبين كناية وذكّر الرجاء والتعويل تخييل (و) تلك السدة أيضا (مبوا) أى منزل (العظمة والجلال) وهذا كناية عن صاحبها (لازالت) تلك السدة (محط) أى محلات خط به (رحال الافاضل) عند انتهائهم فى أسفارهم اذ لا يرحلون الا لها لطلب افضالها (و) لازالت (ملاذ) أى ملجأ (أرباب) أى أصحاب (الفضائل) وهى ما يطلب تحصيله من الفضل (و) لازالت (عون الاسلام) يستعينون بها على جلب كل مهم (و) لازالت (غوث الانام) يستغيثون بها على دفع كل ملم

السائر لعز الدين بن أبى الحديد وقطع الدابر عن الفلك الدائر لعبد العزيز بن عيسى وتحرير التحجير لابن أبى الاصبغ ومواد البيان لآبى الحسن على بن خاف بن على بن عبد الوهاب الكاتب وبديع القرآن والتبيان لابن الزمكاكى والبرهان له والتبيان للشيخ شرف الدين الطيبي وشرحه له والايضاح للمصنف وحواشى الايضاح للجزرى شيخ والدى فى علم الكلام وشرح التلخيص للإمام الزاهدولى الله شمس الدين القونوى وشرحه أيضا للخطيب وشرحه للشيرازى وشرحه للزوزنى وشرح البديعية للصفي بن سرايا الحلى والطريق الى القضاة للشيخ الرئيس علاء الدين بن النفيس شيخ والدى فى الطب والمقدمة فى علم البيان للشيخنا شمس الدين الأصفهاني الموضوع فى أول تفسيره والمقدمة فى البيان والبديع الموضوع فى أول تفسير ابن النقيب والنظم فى علم البديع لابن معطى والفوائد انغياية للشيخ عضد الدين واذا أردت أن تعلم مقدار ما زادت القريحة من المباحث والفوائد فراجع هذه الكتب فانك تعلم أن غالب ما عندك عنها رائد وبالله تعالى أستعين وهو حسبي ونعم

العظمة) أى التى هى منزل العظمة والجلال ومحلهما والعظمة والجلال إما بمعنى التعظيم والاحلال أو باقيا على حالهما والمعنى أن تلك السدة محل أقام فيه العظمة والجلال (قوله لازالت) أى تلك السدة بمعنى ذات الملك أو المراد لازال صاحبها بناء على أن المراد بالسدة معناها الاصلى وهو العتبة (قوله محط رحال الافاضل) أى محلات الخطا رحال الافاضل عند انتهاء أسفارهم لكونها مصادم فى ارتحالهم لطلب افضالها (قوله وملاذ) أى ولازالت ملاذا وملجأ لأصحاب الفضائل أى الاخلاق الحميدة التى يمدح بها (قوله وعون الاسلام) أى ولازالت معينة لأهل الاسلام بأن تجلب لهم كل نفع (قوله وغوث الانام) أى ولازالت معيثة للانام من حوادث الدهر وفى دفع الضرر

العتبة فى الاصل والمراد بها هنا الذات فلا حاجة لتقدير صاحب فيما يأتى وأمان بقيت على معناها الاصلى فنحتاج الى تقدير صاحبها فيما يأتى وقوله ملتئم أى محل التماس والشفاء جمع شفة والاقبال جمع قيل بفتح القاف وسكون الباء وهو فى الاصل ملك حمير قبيلة باليمن والمراد به هنا مطلق ملك واذا كانت تلك السدة أى العتبة ملتئما للملوك فهى ملتئم لغيرهم بالاولى أى أن هذه العتبة شأنها أن يقبلها الملوك وغيرهم لعظم صاحبها (قوله معول) أى والناتى هى معول أى معتمد رجاء الآمال شبه الآمال بأشخاص طالبين استمارة بالكناية والرجاء تخييل أى أن ما ترجوه الآمال وتطلبه لا يعول فى تحصيله على أحد الا على هذه السدة أو الكلام على حذف مضاف أى معول رجاء أهل الآمال وحينئذ فلا استعارة (قوله ومبوا)

(قوله بالنبي) متعلق بمحذوف أى وأطلب ما ذكر حال كوني متوسلا بالنبي ومن توسل به لم يحب (قوله جاء بحمد الله) عطف على قوله سابقا فاتصبت لشرح هذا الكتاب أى جاء هذا الشرح حال كونه ملتبسا بحمد الله (قوله كما يروق) بضم الياء (٢) وسكون الراء وكسر الواو أى يعجب أى جاء حال كونه مشابها لشيء يروق وإذا كان مثل الشيء الموصوف بهذه الصفات كان متصفا بها فكأنه قال جاء على حالة تعجب النواظر (قوله صدا الأذهان) شبه الأذهان بشيء نفيس كذهب عليه صدا تشبيها مضمرا في النفس على طريق المكنية واثبات الصدا تخييل (قوله ويرهف) أى يحد البصائر وهو جمع بصيرة وهي عين في القلب وشبه البصائر بسيف غير حاد لا يقطع شيئا على طريق المكنية واثبات يرهف بمعنى يحد تخييل (قولا ويضيء) أى يهجر عقول أرباب البيان بمعنى أنه يذهب ما فيها من الاسوداد والبيان هذا يحتمل أن يراد به العلم الآتي ويحتمل أن المراد به المنطق الفصيح المعرب به عما في الضمير (قوله ومن الله التوفيق) أى والتوفيق والهداية أطلبهم من الله لا من غيره (قوله في البداية) أى في ابتداء هذا التأليف وفي انتهائه (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) هذه الجملة يصح أن تكون خبرية باعتبار صدرها وهو أولف لان التأليف لا يتوقف تحققه في الخارج على النطق بها بل يجوز حصوله خارجا ويكون ذلك اللفظ حكاية عما تحقق في الخارج كما هو شأن الخبر الصادق فان قلت ان كلام من صاحبه الاسم والاستعانة به من تنمة الخبر لانه قديم لاحظ فيه والقيد محط القصد نفيا واثباتا وحينئذ مقتضى الظاهر أن يلتفت للقيد وهو مستعينا ولا شك أن الاستعانة يتوقف حصولها على النطق به وحينئذ تكون الجملة انشائية وأجيب بأنهم ما وان كانا من تنمة الخبر لكنهما ليسا بجزأين منه بل من متعلقاته الخارجة عن (٣٣) حقيقة وقيدفيه وان توقف مضمون الخبر المطلوب شرعا عليهم إلا أن

ذلك التوقف لا يقتضى الجزئية كتوقفه على الحال في نحو قاموا كسالى وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا بعين والحاصل أن القيود وان كانت محلا للقصد لكن لا تخرج عن كونها فضلات والذي يوصف بالخبر والانشاء انما هو العمدة لانهار كننا الاسناد والمقصود بالذات انما هو المسند والمسند اليه لكن

* النبي وآله عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام * جاء بحمد الله كما يروق النواظر * ويجلو صدا الأذهان * ويرهف البصائر * ويضيء ألباب أرباب البيان * ومن الله التوفيق والهداية * وعليه التوكل في البدايه والنهايه. وهو حسبي ونعم الوكيل (بسم الله الرحمن الرحيم)

(ب) جاء (النبي) محمد (و) بجاء (آله عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام) انتهى شرح الخطبة فلنشرع بعدها في المقصود فنقول ابتداء المصنف كتابه بعد التبرك بالبسملة بجملة الحمدلة لدالتها على الدوام والثبوت وليكونها فاتحة الكتاب العزيز ولورود الأمر بالابتداء بها في الحديث الشريف مع تضمينها أداء شكر بعض ما يجب شكره من النعم التي تأليف هذا الكتاب من آثارها فقال :

الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وأفوض أمري الى الله ان الله بصير بالعباد وحسبي الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم وما شاء الله لا قوة الا بالله لا اله الا أنت سبحانك انى كنت من الظالمين صلى الله على سيدنا محمد وعلى آل محمد وصحبه وسلم ﷺ قال المصنف رحمه الله

يرد على هذا متى ضربت فانها جملة إنشائية مع أن أداة الاستفهام فضلة وحينئذ فلا يصح أن يقال ان الذي يوصف بالخبر الحمد والانشاء هو العمدة وأجيب بأن محل كون الفضلات لا ينظر اليها ما لم يكن لها تأثير ومتى أثرت في الجملة الانشاء لكونها عريضة في الاستفهام المنافي للخبر بخلاف الاستعانة مثلا فانها لا تنافي الاخبار بالتأليف وأجيب عن أصل الاشكال بجواب ثان وهو أن المأخوذ من كلام المحققين أن المعتبر في إنشائية الكلام وخبريته انما هو صدره لا عجزه وان كان عمدة كفاي زيدا ضرر به فقالوا ان هذه جملة خبرية نظرا الى الصدر مع أن اضرر به إنشاء وعمدة فكيف بالعجز هنا مع كونه غير عمدة ويحتمل أن تكون جملة البسملة انشائية نظرا للعجز وهو الاستعانة لانه لا يتوقف حصولها على النطق بها ان هذا العجز فضلة والمنظور له في الانشائية والخبرية انما هو العمدة قلت قد نظروا هنا الى أن القيود محط القصد ثم اعلم أن جعلها انشائية باعتبار العجز متوقف على جعل اضافة اسم الله ببيانته ويقال ان كل حكم ورد على اسم فهو وارد على مدلوله وأما ان جعلناها حقيقية وأن المراد بالاسم المسمى ومن الجلالة اللفظ فلا يصح أن تكون إنشائية لان الاستعانة بالذات لا تتوقف على النطق بل تحصل بمجرد توجه القلب وحينئذ فتكون خبرية باعتبار العجز أيضا وقد يقال يمكن أن يتوجه الانسان بقلبه لاسماء الله تعالى ويستعين بها فتكون خبرية حتى على جعل اضافة بيانية والأظهر أن يقال انه ان أراد الاستعانة القلبية كانت خبرية باعتبار العجز كانت اضافة بيانية أو حقيقية وان أراد الاستعانة اللفظية كانت إنشائية لافرق بين أن تكون حقيقية أو بيانية هذا ويمكن جعلها خبرية باعتبار العجز على أن اضافة بيانية بناء على أنه مخبر عن استعانة حاصلة بهذا اللفظ كما في قولك أنسكلم فانه اخبار عن كلام حاصل بهذا اللفظ ولا يقال ان الخبر ما تحقق مدلوله بدون اللفظ به وأجيب بأنه ليس المراد من ذلك أن الخبر دائما مدلوله متحقق بدون اللفظ به بل المراد أن مدلوله لا يتوقف على النطق به دائما وهذا لا ينافي انه قد يتحقق مدلوله به

(٢) قوله بضم الياء الخ كذا في الاصل والصواب فتح الياء وضم الراء والفعل ثلاثي متعدي من باب قال كما في كتب اللغة كتبه مصححه

(قوله الحمد لله) ترك العطف على كون جملة البسملة انشائية وجملة الحمد خبرية أو العكس ظاهر لان بينهما حينئذ كمال الانقطاع وأما على أنها متفقان في الخبرية أو الانشائية فنترك العطف إشارة الى أن كلامنا من الجملتين مقصود بالذات وليست احداهما تابعة للأخرى ثم ان كون هذه الجملة صيغة حمد ظاهر ان قلنا انها انشائية أى لانشاء الثناء على الله بأنه مالك لجميع المحامد الكائنة من الخلق وأما ان قلنا انها خبرية أى انها للاخبار بأن الله مالك لذلك فجعلها صيغة حمد مشكك لان الاخبار بثبوت شئ لا غير لا يستلزم حصول ذلك الشئ من الخبر فقولك القيام لا يدل على لزوم من ذلك أن يكون قائما وحينئذ فلا يلزم من الاخبار بثبوت الحمد أن يكون المصنف حامدا مع أن المطلوب منه أن يحمده الله في الابتداء وأجيب بأجوبة منها أن هذه الجملة خبرية في الاصل ثم نقلت شرعا للانشاء بمضمونها كما في صيغ العقود نحو بع وأجرت فانها اخبار في الاصل ثم نقلت شرعا لانشاء مضمونها فهو حمد شرعى يترتب عليه ما يترتب على الحمد الاغوى من الثواب والخروج عن عهد الطلب ولا يقال هذا ظاهر اذ لم يجعل الال للاستغراق اذ لا يتأتى انشاء جميع المحامد لانا نقول المستحيل انما هو انشاء جميع المحامد لغة بصيغ متعددة بعد الحمد عليه وأما انشاء الجميع بصيغة واحدة شرعا فلا استحالة فيه لانها لانشاء الثناء بمضمونها لا لانشاء مضمونها ومنها أن ذلك الاخبار مفيد للحمد لان الاخبار بأن الله مالك لجميع المحامد وصف له بحمده فيكون حمدا وعلى هذا فيحل كون الخبر بالشئ وليس آتيا بذلك الشئ مما لم يكن الاخبار فردا من أفراد الخبر عنه كما هنا وهذا ظاهر ان قلنا انها للاخبار بأن الله مالك لجميع المحامد وأما ان قلنا انها موضوع للاخبار بوقوع الحمد لله من الغير فنقول ذلك الاخبار يستلزم انصافه تعالى بالكمال فيكون اخبارا بانصافه تعالى بالكمال بواسطة فيكون حمدا بهذا الاعتبار (قوله هو الثناء) أى الحمد في اللغة واقتصر الشارح على تفسير الحمد الاغوى إشارة الى أن الحمد الذى طلبت البداءة به الحمد الاغوى لا الاصطلاحى ووجه ذلك كما قال بعض العلماء أن الحمد العرفى طارىء بعد النبى ﷺ واذا كان كذلك فيحمل الحمد الذى طلب البداءة به على ما كان موجودا في (٣٣) زمانه وهو الحمد الاغوى وقد يقال ان هذا التوجيه لا يصح الا لو كان المراد اصطلاح طائفة مخصوصة مع أن المراد العرف العام فهو امر قديم فالاولى أن يقال انما حمل على المعنى الاغوى لان خبر ما فسرته بالوارد والوارد في الحديث بالحمد لله بالرفع

(الحمد) هو الثناء باللسان

(الحمد لله) الحمد هو الثناء باللسان على قصد التعظيم والشكر فعل فيه تعظيم النعم بسبب النعمة حين لم يقيد الحمد بكونه في مقابلة النعمة صح أن يكون متعلقه النعمة وأن يكون مجرد استحقاق الكمال

(الحمد لله على ما أنعم) ش الحمد هو الثناء بالقول على جميل الصفات والافعال وبين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجه فان الشكر يكون على الافعال فقط بالقول أو الفعل أو الاعتقاد وعبرة الزمخشري وهو بالقلب واللسان والجوارح يريد التنويع لأن الشكر لا يكون الا بمجموع الثلاثة ثم استدلل على ذلك بقوله

(٥ شروح التلخيص - اول)

على الحكاية وهو يقتضى أن المراد هذا اللفظ ولو كان المراد العرفى لم يكن للاقتصار على هذا اللفظ وجه (قوله الثناء الخ) أى الذكر بخير مأخوذ من أن ثبت اذا ذكرت بخير ولو مرة لا من ثبت اذا كررت والا لزم أن الثناء مرة واحدة لا يقال له حمد وليس كذلك وضده الثناء بتقديم النون وهو الذكر بشر هذا ما عليه الجمهور وقال العز بن عبد السلام الثناء حقيقة فى الذكر بالخير والشر وممك بحديث مر بجزالة فائتوا عليها خيرا ومرباخرى فائتوا عليها شرا وأجيب بأن هذا من قبيل المشاكلة واعتراض بأن الثناء بالمعنى المذكور لا يكون الا باللسان وحينئذ فذكره مستدرك وأجيب بأن اللسان وان كان معلوما من الثناء لكنه صرح به للتنصيص على اختصاص الحمد باللسان المفيد لمقابله للشكر نسا المقتضية لظهور الفريغ لبيان النسبة بينهما أو يحاج بأنه لما كان يحتمل التجوز فى الثناء باطلاقه على ما ليس باللسان كالجنان والاركان ذكره لاخراج الثناء بغير اللسان وعلى هذا الجواب فقيد اللسان محتاج لذكره ولا بد وأما على الجواب الاول فهو غير محتاج لذكره لفهمه من الثناء وانما ذكرنا مرثم ان تفسير الثناء بما ذكره مبنى على أنه مختص باللسان وهو خلاف الراجح والراجع أنه يشمل اعتقاد القلب وعمل الجوارح وحينئذ فيفسر بأنه الاتيان بما يدل على انصاف المحمود باصفة الجميلة وعلى هذا فقوله باللسان قيد لا بد منه لاخراج الثناء بغيره كالجنان والاركان واعتراض هذا التعريف بأنه غير جامع لعدم شموله لثناء الله القديم على نفسه أو على خواص خلقه اذ المولى منزّه عن الجارحة وأجيب بأن هذا تعريف لنوع من الحمد وهو الحمد الحادث أو يقال المراد باللسان الكلام مجازا من اطلاق السبب وارادة السبب والعلاقة يكفي تحققها فى بعض الافراد فلا يقال ان كون اللسان سببا فى الكلام ظاهر فى الحمد الحادث دون القديم وأورد على الجواب الثانى أن المجاز لا يدخل التعريف قلنا ما لم يكن مشهورا وهذا قد اشتهر ان قلت ان حقيقة القديم

مباينة لحقيقة الحادث وحينئذ فلا يجوز جمعهما في تعريف واحد قلنا محل ذلك اذا أريد بيان حقيقة كل على التفصيل وأما اذا كان المراد بيانها اجمالاً فلا مانع من ذلك (قوله على قصد التعظيم) على بمعنى مع أى الثناء باللسان حال كونه مصاحباً لقصد التعظيم واعلم أنك اذا تلفظت بقولك زيد عالم مثلاً تارة تسكون قاصداً بذلك التعظيم وتارة تكون مكذباً بذلك وقاصداً به الهزل والسخرية وتارة لا تقصد شيئاً فلم تقصد شيئاً أو قصدت الاستهزاء فظاهره أنه لا يكون حمداً لغته مع أنه اذا لم تقصد شيئاً يكون حمداً لغة والجواب أن الشارح أراد أن يبين الحمد للغوى الاكمل المعتد به ولا يعتد بالحمد الا اذا وجد قصد التعظيم والا كان غيراً اكمل (قوله سواء تعلق بالنعمة) أى سواء وقع في مقابلة نعمة أو في مقابلة غيرها وهذا تعميم في المحمود عليه واعلم أن الحمد له أركان خمسة حامد ومحمود ومحمود عليه ومحمود به وصيغة فالحامد من صدر منه الثناء والمحمود هو من أتى عليه (٣٤) والمحمود عليه هو ما وقع الحمد في مقابلته أى ما كان باعثاً على الحمد

والمحمود به هو مدلول الصيغة وهي اللفظ ثم ان المحمود عليه وبه تارة يختلفان ذاتاً واعتباراً كما اذا قلت زيد عالم في مقابلة اكرامه لك وتارة يتحدان ذاتاً ويختلفان اعتباراً كقولك زيد كريم في مقابلة اكرامه لك فالكرم من حيث انه باعث على الحمد محمود عليه ومن حيث انه مدلول للصيغة محمود به ثم ان المحمود عليه يشترط أن يكون اختيارياً وان لم يكن نعمة بخلاف المحمود به فلا يشترط أن يكون اختيارياً اذا علمت هذا فيعترض على التعريف بأن فيه قصوراً من حيث انه لم يعتبر فيه أن يكون المحمود عليه جميلاً لأن غير النعمة صادق بما اذا كان غير جميل مع أنه لا بد منه وأجيب بجوابين الاول أن هذا تعريف بالاعم وهو جائز عند الادباء بل جوز دقدهاء المناطقة في

على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها

وقد قيد باللسان فلا يرد الا منه وحين لم يقيد بالشكر بكونه فعل اللسان صح وروده منه ومن سائر الأركان وقد قيد بكونه في مقابلة الاحسان فلا يكون متعلقاً بغيره فالحمد على هذا أخص مورداً اذا لزم بالامن اللسان وأعم متعلقاً بصحة كون متعلقه الاحسان وغيره والشكر أعم مورداً لوروده من اللسان وغيره وأخص متعلقاً لأنه لا يكون الا في مقابلة الاحسان فلماذا كان بينهما عموم من وجه يجتمعان في الفعل اللسان في مقابلة الانعام وينفرد الشكر فيما يكون بغير اللسان والحمد في مقابلة الاحسان وهذا أمر مشهور معلوم ﷺ والله علم على ذات واجب الوجود المستحق لكل كمال ولذلك علق به الحمد لئلا يتوهم اختصاص استحقاق الحمد لوعلى بوصف كالر زاق مثلاً بجهة ذلك الوصف فتضمن الكلام الاستحقاق الذاتي وسينبه على الاستحقاق الاحسانى بقوله بعد على ما أنعم وأل في الحمد لاجنس لأنه المتبادر عند اتفاه قرينة ارادة عموم الافراد والعهد الخارجى ومع ذلك لا ينافى الاختصاص لأن التعريف بالالف واللام الجنسية مع كون الخبر ظرفاً خاصاً بما يفيد الاختصاص كقولنا الكرم

أفادتكم النعماء منى ثلاثة * يدى ولسانى والضمير المحجبا

وفيه نظر لان البيت لا تعرض فيه بأن شيئاً من ذلك يسمى شكر افضلا عن كل واحد نعم يدل على اطلاق الشكر على أعمال الجوارح والقلوب قوله صلى الله عليه وسلم وقد رآه بلال يصلى ويبكى كيف تبكى وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر أفلا أكون عبداً شكوراً وقوله تعالى اعملوا آل داود شكراً وأما المدح فاختلف النحاة في أنه مقلوب الحمد أو لا ويعزى الاول لابن الانبارى وأما المعنى فقال الزمخشري الحمد والمدح أخوان لا يربداً بينهما متشابهان غير مترادفين كما توهمه الطيبي بل يربداً ترادفهما لانه صرح بذلك في الفائق فقال الحمد هو المدح وإليه أشار أيضاً في تفسير قوله تعالى ولكن الله حبيب اليكم الايمان وزينه في قلوبكم وبه صرح الشيخ عز الدين بن عبد السلام ولا يقدر فيه أن السكاكى في خطبة المفتاح عطف أحدهما على الآخر وفصل بين الحمد والمدح فقال حمد الله ومدحه بماله من المادح أزالا وأبدوا بما انحرف في سلكهما من الحمد متجدداً لانه في مقام اطناب يناسبه عطف الشئ على نفسه بلفظين مختلفين وانما جعل ماسماه متجدداً منخرطاً في سلك ماسماه أبدأوا غار بين اللفظين لانه جعل معنى الحمد منخرطاً في معنى المادح فيكون بينهما تباين أو عموم وخصوص وقد فرق السهيلي بينهما بأن

التعريف الناقص الثانى أن اعتبار قصد التعظيم يستلزم أن يكون المحمود عليه جميلاً لان المراد بالجميل في زعم الحامد أو الحمد في نظر المحمود زعم الحامد لا الجميل في الواقع اذ ليس بشرط وفي هذا الجواب نظراذ دلالة الالتزام متهجورة في التعريف واعتراض بأن فيه قصوراً من وجه آخر وهو أن الجميل المحمود عليه يجب أن يكون اختيارياً ولا يرد كذلك في التعريف ولم يكن فيه ما يستلزمه والجواب مامر من أنه تعريف بالاعم وهو جائز فان قلت ان الثناء على ذاته وعلى صفاته تعالى حمد ولا مجال لاعتبار الاختيار فيها قلت المراد بالاختيارى ما يشمل الاختيارى حقيقة أو حكماً فذاته تعالى لما كانت منشأً للأفعال الاختيارية عدت اختيارية حكماً بلا واسطة وأما صفاته لما كانت لا تنفك عن الذات وليست غير أعدت اختيارية حكماً بلا واسطة ملازماتها لذات أو يقال المراد بالاختيارى ما ليس باضطرارى فتدخل ذات الله وصفاته والمراد بالاختيارى ما كان منسوباً للأفعال المختار سواء كان مختاراً فيه أى مؤثراً فيه بالاختيار أم لا كذا ذكر عبد الحكم (قوله سواء تعلق) أى الثناء وليس الضمير للحمد وتعلق الثناء بالنعمة من تعلق الشئ بسببه الباعث عليه وقوله بالنعمة أى الانعام

كما لو قلت زيد عالم في مقابلة اكرامه لك وهذا هو المبرعنه بالفواضل في قول بعضهم سواء تعلق بالفواضل وقوله أو بغيرها كما لو قلت انه فاضل في مقابلة حسن الخط أو حسن الصلاة وهذا هو المبرعنه بالفضائل وكالمجد على مجرد الذات العلية ثم ان قوله سواء الخ جملة مستأنفة مصرحة بتعلق الحمد لا من جملة التعريف وذلك لان التعريف تصوير لما هيته المحدود لا بيان لعمومه لان التعميم انما هو للأفراد وتعلق في تأويل المصدر وان لم يكن هناك سابق لان السبك بدون حرف مصدرى مطرد في باب التسوية شاذ في غيرها والفعل المقدر في المعطوف في تأويل المصدر أيضا وسواء بمعنى مستو خبر مقدم والمصدر المأخوذ من الفعل مبتدأ مؤخر أى تعلقه بالنعمة أو تعلقه بغيرها مستو واعترض هذا الاعراب بأن أول أحد المتعدد والتسوية انما تكون بين المتعدد لا بين أحده وأجيب بأن أو بمعنى الواو لأجل ما يقتضيه معنى الاستواء من التعدد وفي هذا الجواب نظر لانه ينافى جمل سواء بمعنى مستو لان مستو انما يخبر به عن الواحد تقول زيد مستو مع عمرو ولا يخبر به عن متعدد فلا تقول زيد و عمرو ومستو بل مستويان وأجيب بأن الاخبار بحسب الظاهر لان سواء في الاصل مصدر بمعنى الاستواء فيصح الاخبار به عن الاثنين لان المصدر يقع على القليل والكثير (٣٥) وان أريد به هنا اسم الفاعل ويصح بقاء

أو على بابها وضح الاخبار نظرا للمعنى المراد أى أحد التعلقين مستو مع الآخر وانما جعلنا سواء خبرا والمصدر بعده مبتدأ دون العكس لان سواء نكرة من غير مسوغ والمقصود الاخبار عن المطلقين بالاستواء لا العكس ويجوز جعل سواء خبرا لمبتدأ محذوف أى الامر ان سواء والجملة دليل الجواب والجملة بعدها شرطية على جعل همزة الاستفهام المحذوفة مضمنة معنى ان الشرطية لا اشتراكها في الدلالة على عدم الجزم والتقدير ان تعلق بالنعمة أو بغيرها فلا مران سواء ويجوز ان تكون سواء بمعنى مستو مبتدأ والمصدر المأخوذ من الفعل فاعل سد مسد الخبر على مذهب

والشكر فعل

في العرب والشجاعة في فريش والطريق في افادته أن التخصيص بالجنس من حيث هو يستلزم انتفاء كل فرد منه عن غيره لوجود الجنس في ضمن ذلك الفرد والالزم عدم الاختصاص حينئذ والفرق بين افادة لام الجنس لعموم الافراد وافادتها بواسطة حصر ما هي فيه لعموم في الافراد عن الغير ظاهر وهو أن الوجه الاول فيه اشارة باللام الى الحقيقة في ضمن كل فرد بمعونة الفرائض كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر والثاني انما فيه اشارة الى الجنس في ضمن فرد واحد لكن لما افاد التعريف والتقديم الاختصاص استلزم انتفاء عامة أفراد الجنس عن غير المختص فمن قال هنا بالعموم أراد حصر أفراد الجنس في المختص لاقتضاء الاختصاص المستفاد من التعريف نفيها عن غيره ومن قال بالجنسية أراد أنها لا اشارة الى الجنس في ضمن فرد واحد والمآل في الاختصاص واحد والحصر على المذهب السني ظاهر لان الحمد اما مستحق بالذات أو بالفعل وأما على المذهب الاعتزالي فلان غير المستحق بالذات هذا المحمود هو الذي مكن من أسبابه وهو خالق تلك الأسباب وتلك القوى فعاد الكل اليه ذاتا وفعلا ولهذا صرح من الزمخشري ارتكابه مفاد الحصر في هذا المقام مع كونه اعتزاليا ممن يقول بخلق الافعال أذل الله بدعته ومحامها أبدا * ثم ان افادة الجملة لانشاء الحمد الذي هو المقصود منها اما انها نقلت من مادة الاخبار الى الانشاء عرفا كما نقلت ألفاظ العقود كبت وأعتقت من الخبر الى الانشاء واما لان المراد

الحمد يشترط صدوره عن علم لا ظن وأن تكون الصفات المحمودة صفات كمال والمدح قد يكون عن ظن وبصفة مستحسنة وان كان فيها نقص ما وقال لهدن الشرطين لا يوجد الحمد اغير الله تعالى وهو المستحق له على الاطلاق وقد يرد عليه قول عائشة رضي الله عنها في قصة الافك لا أحمد الا الله وقولها أحمد الله لا أحمدك وقوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا قال ابن عباس رضي الله عنهما بحمده فيه أهل السموات والارض ولا أدري كيف استخرج السهيلي من الشرطين الذين ذكرهما كون الحمد لا يستعمل اغير الله فان صفات النبي صلى الله عليه وسلم صفات كمال يصدر كثير من ذكرها عن علم لا ظن

من لم يشترط الاعتماد والسوغ للابتداء العمل فالأوجه في هذا التركيب ثلاثة ويجوز وجع رابع وهو جمل سواء بمعنى مستو خبرا مقدما والفعل بعده مبتدأ مؤخر لانه مجرد عن النسبة أو الزمان فحكمه حكم المصدر والهمزة مقدرة بمسواء وهي مجردة عن الاستفهام لمجرد التسوية وكأنه قيل تعلقه بالنعمة أو بغيرها مستو ويقال على هذا سؤالا وجوابا مثل ما قيل على الاول (قوله والشكر) أى لعمامة اصطلاحا فهو صرف المبدع جميع ما أنعم الله عليه به من سمع وبصر وغيرهما الى ما خلق لأجله أى صرفها بحسب الطاقة البشرية لا مطلق صرف ولذا قال تعالى وقليل من عبادي الشكور وانما عرف الشكر مع أنه لم يذكر في التن لان أخا الحمد ولم يعرف المدح كأنه مراعاة لما قال الزمخشري ان المدح والحمد شئ واحد (قوله فعل) اعترض بأن الفعل ما قبل القول والاعتقاد كما هو المتعارف وحينئذ فيكون الفعل من كلامه غير شامل للشكر الاساني والجناني لان الذي باللسان قول والذي بالجنان كيفية نفسانية وحينئذ لا يصح تعميمه في الفعل بعد ذلك بقوله سواء الخ فكان الأولى أن يعبر بأمر يشمل الواردات الثلاث ويحجب بأنه أراد بالفعل الامر والشان على اصطلاح أهل اللغة لا ما قبل القول والاعتقاد كما هو المتعارف أو المراد بالفعل ما قبل الانفعال ولا شك أن كلاما من القول والاعتقاد ليس انفعالا

(قوله يني) فيه أن الشكر الجنائي وهو الاعتقاد لا يصح انبأؤه عن التعظيم اذ لا معنى لانبائه بالنسبة للشاكر لما فيه من تحصيل الحاصل ولا بالنسبة لغيره لعدم اطلاعه عليه لكونه خفيا وعلى فرض أن يطلع عليه الشاكر بقول أو فعل فالمنبي حقيقة هو ذلك القول أو الفعل المطلع لا الاعتقاد وحينئذ فيكون تعريف الشكر غير جامع لخروج اعتقاد الجنان لعدم الانباء فيه مع أنه من أفراده ويكون قوله الآتي أو بالجنان فاسدا لعدم انبائه قلت المراد بالانباء الدلالة لا الاخبار ولا شك أن الشكر الجنائي وهو اعتقاد الشاكر أن النعم متصف بصفات الكمال دال على تعظيم النعم بالنسبة للشاكر وغيره ولا يقدر في كون الاعتقاد دالا على تعظيم النعم بالنسبة لغير الشاكر جهله به وعدم اطلاعه عليه لانه (٣٦) لو زال المانع وعلم به لم مدلوله وهو تعظيم النعم لان الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر لا ما يلزم من وجوده العلم بشئ آخر الا ترى أن الدخان دال على النار بالنسبة للاعشى لانه لو علم به لم بالنار بغير واسطة فتحصل من هذا أن اعتقاد الشاكر اتصاف النعم بصفات الكمال يدل على الشاكر وغير الشاكر ممن له اطلاع عليه بالهام أو بزوال المانع واطلاع على السرائر أو بقول أو بفعل من الشاكر على تعظيم النعم ولا يتم ان الاطلاع على ذلك الاعتقاد اذا كان بقول أو فعل من الشاكر فالمنبي عن التعظيم حينئذ انما هو ذلك القول أو الفعل لا الاعتقاد لانا نقول الموجود من الشاكر حينئذ شكران أحدهما بالجنان والآخر باللسان أو بالاركان والذي بالاركان أو باللسان دال على الجنان وكل من الجنان وغيره دال على تعظيم النعم الاول بواسطة والثاني بدونها

ينبي عن تعظيم النعم لكونه منعما

بالحمد المحمود به فتتضمن الجملة ثبوت انصاف المحمود بجميع ما يحمده به فيصح الثناء بضمون الجملة ويصح أن يراد بالحمد معناه ويفيد هذا المعنى بطريق اللزوم أيضا اذ يصبر التقدير حينئذ والثناء بكل وصف جميل يستحقه الله تعالى واذا استحق أن ينبي عليه بكل جميل فقد أثبت على ذلك الجملة بأنه قد استحق أن يتصف بكل جميل وقد ذكر لفظ الحمد على لفظ الجلالة ولو كان الوصف بالجميل لا يستفاد الا من مجموع الجزأين مع كون الجلالة أهم لشرف ذاتها لان لفظ الحمد أنسب لمقام الثناء مع كونه عبارة عن وصف مصدوق الجلالة فليس غيرها كما أنه ليس عينها في المصدوق والاهمية النسبية ولو بالمعروض تقدم في

ثم لان سلم له امتناع اطلاق الحمد لغير أهل الكمال فقد يحمده غير الانسان كقول العرب عند الصباح يحمده القوم السرى ومن أسمائه تعالى الحميد وقد قال الامام فخر الدين في تفسيره في أواخر البقرة وفي كتابه اللوامع أن حميدا يصح أن يكون بمعنى حامدا أي يحمده الافعال الحسنة (١) وبمعنى حامد وقال الشاعر

ومن يلقى خيرا يحمده الناس أمره * ومن يغفل لا يعدم على الغنى لاثما

ولا يقدر في الاستدلال به أن البيت للمعرقش الا كبر والكلام انما هو في الجواز الشرعي بل في موضوع الكلمة لغتها يعلمه من وقف على كلامه وقد يحمده من فعل خيرا كأنما كان كقول تلك المرأة بالحديبية يا أيها المادح دلوى دونكا * اني رأيت الناس يحمدونكا وهذا البيت ذكره ابن اسحق في السيرة وظاهر كلامه أنه من شعر هذه المرأة لكن قال ابن السجري في أماليه انه لرؤية وأنه في مال لافي ماء فذكر الدلو حينئذ استعارة وعلى هذا فيحمل كلام ابن اسحق على أن المرأة في الحديبية أنشدته من كلام غيرهما وقد يستأنس بأن الحمد لا يكون لغير الله تعالى بما ورد في الكتاب والسنة من أنه تعالى له الحمد وهذه صيغة اختصاص والاستغراق الذي هو ظاهر الالف واللام في قوله تعالى الحمد لله فأقول الزمخشري ان الاستغراق الذي يتوهمه كثير من الناس في الحمد وهم فقل انها نزعة اعتزال لانهم يرون أن أفعال العباد مخلوقة لهم وأنهم يحمدون عليها تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا وكان قائل هذا القول لم يطرق سمعه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وقوله صلى الله عليه وسلم عند الصباح اللهم ما أصبح بي من نعمة فمنك وحدك لا شريك لك وقيل أراد أن الالف واللام ليست للاستغراق اذا دخلت على اسم الجنس وليس كذلك بل هي للاستغراق عنده وعند الأكثرين وقيل ان أراد أن التقدير أحمد الله حمدا لانه مفسر بقوله اياك نعبد فكان المقصود به حمدا خاصا فلا تكون للاستغراق

فظهر لك أن حصر المعارض الانباء في القول الذي هو الشكر اللساني والفعل الذي هو الشكر الاركاني ممنوع بقى شئ وان آخر وهو أن الشكر الجنائي هو اعتقاد عظمة النعم وهو لا يصح انبأؤه عن تعظيم النعم لان المراد بالتعظيم المذكور التعظيم عند الشاكر لا بحسب نفس الامر وهو اعتقاد العظمة أيضا والشئ لا ينبي عن نفسه وأجيب بأن الشكر الجنائي اعتقاد اتصاف النعم بصفات الكمال وهو مغاير لاعتقاد العظمة لانه أعم منه والعام ينبي عن الخاص أي يدل عليه (١) بسبب كونه منعما متعلق بتعظيم وفيه أن هذا معلوم من قوله قبل عن تعظيم النعم لان تعليق الحكم بمشتق يؤذن بعلية مامنه الاشتقاق وأجيب بأن هذا تصريح بما علم التزام الكون دلالة الالتزام بهجورة في التعاريف وقوله بسبب كونه منعما أي على الشاكر أو غيره

(١) بسبب كونه منعما عبارة الشرح لكونه منعما والمعنى واحد (١) وبمعنى حامد الصواب وبمعنى محمود ليغير ما قبله كتبه مصححه

(قوله سواء كان) أى الفعل وقوله باللسان أى صادرا من اللسان (قوله أو بالجنان) أى أو كان ذلك الفعل صادرا من الجنان أى القلب والفعل الصادر منه هو اعتقاد انصاف النعم بصفات السكّال كما علمت واعلم أن المعتقد لا يقال له شاكر الا اذا انقاد وأذعن والا فلا يعد اعتقاده شكرا كإيمان أفاده شيخنا العلامة العدوى (قوله أو بالاركان) أى الجوارح وأل للجنس فيصدق بجراحة واحدة كالأركان كمرتنى فقبلت يدك أو وضعت يدي على صدرى لك أو قمت لك اجلا لا واعلم أن عمل الجوارح لا يقال له شكر الا اذا كان خدمة لان كان بطريق الاعانة والترحم والاجرة (قوله فمورد الخ) الفاء واقعة في جواب شرط مقدر أى اذا علمت تعريف كل من الحمد والشكر وأردت معرفة مورد كل منهما ومتعلقه فمورد الخ واعترض التعبير بالمورد لاقتضائه صدور الحمد من شيء قبل ثم ورد على اللسان بعداذ مورد الشيء ما يرد عليه ألا ترى أن الحيوان اذا أخرجته من بيتك للحوض مثلا فالحوض يقال له مورد والبيت مصدر مع أن الحمد انما صدر من اللسان فالأولى أن يقول فمصدر الحمد وأجيب بأن مراده بالمورد المصدر أى ما ورد منه الحمد لا ما ورد عليه واختار التعبير عن المصدر بالمورد لان الثناء لما كان لا يعتد به في كونه حمدا الا اذا كان مصاحبا لقصد التعظيم صار كأنه صادر من القلب ووارد على اللسان ففي التعبير بالمورد إشارة الى أنه لا يعتد بالحمد الا اذا كان صادرا من القلب بأن يكون قصده التعظيم ووارد على اللسان لا إن قصد به الهزء والسخرية أولم يقصده شيء (قوله ومتعلقه) وهو ما يكون في مقابلته ويجمل بآرائه وهو المحمود عليه (قوله وغيرها) لسكن لا بد أن يكون ذلك الغير فعلا جميلا اختياريا كحسن الخط والا كان مدحا كالثناء في مقابلة اعتدال القامة وجمال الذات ومن قول الشارح يكون النعمة وغيرها يعلم جواب سؤال وهو أن الحمد ينقسم الى مطلق ومقيّد فاعترض بأنه كيف يكون مطلقا ليس في مقابلة شيء مع أن المحمود عليه ركن من أركان الحمد والماهية تنعدم بانعدام جزئها وحاصل الجواب أن الراد بالحمد المطلق ما ليس في مقابلة نعمة وكونه ليس في مقابلة نعمة لا ينافي وقوعه في مقابلة فعل جميل اختياري غير نعمة (٣٧) فالحاصل أن الحمد ان وقع في مقابلة نعمة فهو المقيّد وان وقع في مقابلة

سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالاركان فمورد الحمد لا يكون الا اللسان ومتعلقه يكون النعمة وغيرها ومتعلق الشكر لا يكون الا النعمة ومورده يكون اللسان وغيره فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد والشكر بالعكس (له) هو اسم

باب البلاغة على الاهمية الذاتية اذ ليس المراد بالذاتية الا ما يحق عند عدم عروض مناسب للمقام ولهذا قيل في أقرأهم ربك قدم أقرأ لأن الأهم أى الأنسب لمقام القراءة اللفظ الدال عليها وانما قلنا كذلك وان أراد ذلك ففيه نظر وقال عبد اللطيف البغدادي في شرح الخطب النبائية معناها متقارب الآن في الحمد تعظيما ونظاما ليست في المدح والشكر وهو أخص بالعلاء والعظماء منهما فلذلك اطلاقه

ولأجل المناسبة بين متعلق الشكر ومورد الحمد من حيث الخصوص في كل منهما ولما بدأ بمورد الحمد ناسب أن يبدأ بمتعلق الشكر لأنه نظيره في الخصوص (قوله فالحمد الخ) اعترض بأنه لا حاجة لذلك بعدما تقدم من قوله فمورد الخ وأجيب بأن الكلام السابق مسوق لبيان مورد هما ومتعلقهما وهذا الكلام مفرع على السابق لبيان النسبة بين مفهوميهما وهى العموم والخصوص الوجهى (قوله فالحمد أعم) أى مطلقا وقوله باعتبار الباء سببية ثم أن أفعل إما على غير بابه أو على بابه نظرا الى أن متعلق الشكر فيه عموم ومثل هذا يقال في قوله أخص قرره شيخنا العدوى (قوله أخص) أى مطلقا (قوله بالعكس) أى يخالف للحمد باعتبار أنه أعم منه نظرا للمورد وأخص منه نظرا للمتعلق فالمراد بالعكس العكس العرفي وهو المخالفة ولا يصح أن يراد به المعنى اللطفي ولا اللغوي لان الاول قلب جزأى القضية مع بقاء الصدق والكيفية والسك في غير الموجبة الكلية والثاني قلب الجزأين مع بقاء ما ذكر مطلقا فعكس كل انسان حيوان على الاول بعض الحيوان انسان وعلى الثاني كل حيوان انسان لان التعريفين لا قلب فيهما على أن التعريف من قبيل التصور فلا قضية أصلا حتى يقب جزأيا (قوله هو) أى لفظ الله من لله اسم الخ والاسم يطلق على ما قبل الفعل والحرف وعلى ما قبل الكنية واللفظ وعلى ما قبل الصفة ويصح ارادة ما بدأ الاول اذ لا توهم فيه وارادة الثالث أنسب لان جعله مقابلا للصفة فيه رد على من قال كالبيضاوى انه صفة في الأصل لاعلم لان العلم ما وضع لمعين وذاته تعالى لا طريق للعلم بحقيقته فكيف يوضع لها العلم وانما كان صفة مع أنه جامد لأنه مؤول بمشتق أى معبود بحق ثم صار علما بالعلبة التقديرية وما ذكره الشارح لا يصح أن يكون تعريفا حقيقيا للفظ الجلالة لأنه يجب أن يكون مانعا من دخول الغير فيه وهذا ليس كذلك لانه يدخل فيه غير لفظ الجلالة من الألفاظ المرادفة له من اللغات الفارسية وغيرها بل هو تعريف رسمى المقصود منه بيان المعنى الموضوع له فلا يختص ذلك المعنى بلفظ ولا لغة بل كل مرادفه صح أن يعبر به عن ذلك المعنى لحصول الفرض منه وذات الشيء تقال على حقيقته الكلية وعلى هويته الخارجية والمراد هنا الثانى وتستعمل الذات استعمال النفس

واستعمال الشيء، فلذا يجوز فيها التذكير والتأنيث (قوله للذات) أورد المعرف بالإلام إشارة إلى أنه اسم للذات المعينة بالشخص فيكون علما شخصيا (قوله الواجب الوجود الخ) اعترض ذكر هذين الوصفين بأنه إن كانا لكونهما من جملة الموضوع له لزم عليه أن لفظ الجلالة كليّ المحصر في جزئي وهو باطل لانه يازم عليه عدم افادة لاله الا الله للتوحيد والعقلاء مجمعون على افادتها لذلك وإذا بطل اللازم بطل الملزوم وإن كان ذكرهما تمييز الموضوع له عن غيره فلا وجه لتخصيصهما بالذكر من بين الاوصاف المميزة وأجيب باختيار الثاني وانما خصا بالذكر لاشتهاره بهما واختصاصهما لفظا ومعنى فلا يستعمل واحد منهما في غيره وليس أحدهما في الواقع متصفا بواحد منهما غيره تعالى وقدم الأول على الثاني لان الأول أصل لغيره من صفات الكمال لان كل كمال يتفرع على وجوب الوجود بالذات لانه المفهوم عند الاطلاق فواجب الوجود من حيث هو وكذلك أكمل الموجودات وأشرفها فيجب انصافه بأشرف طرفي النقيضين من أي وصف اعتبر وأخر الوصف الثاني عن الأول لان استحقاقه لجميع المحامد فرع وجوب وجوده والمحامد جمع محمدة بمعنى الحمد أي المستحق لكل فرد من أفراد الحمد (قوله والعدول الى الجملة الاسمية الخ) هذا يفيد أن أصل هذه الجملة الاسمية الجملة الفعلية المعدول عنها وهو كذلك لأمرين أولهما أن الحمد من المصادر الدالة على الأحداث المتعلقة بمحالها من الذوات والسنائع الكثير في بيان الأحداث المنسوبة لمحالها المتعلقة بها هو الافعال لدلائها على وقوع تلك الأحداث في أزمنة مخصوصة ثانيهما أن ذلك المصدر وهو الحمد في أكثر استعماله منصوب على المفعولية المطلقة بأفعال محذوفة أن يقال حمد الله والأصل حمدت حمد الله خذف الفعل مع الفاعل وأقيم المصدر مقامه (قوله للدلالة على الدوام والثبات) أي لمضمونها والثبات هو الحصول المستمر وحينئذ فحفظه على الدوام للتفسير بخلاف الثبوت فانه أعم من الدوام لانه مطلق الحصول فيوجد مع التجدد ومع الدوام ثم إن ما ذكره الشارح من دلالة الجملة الاسمية على دوام مضمونها وثباته بخلاف الفعلية فانها تدل على تجدد مضمونها (٣٨) وحدوته أي حصوله بهدأ لم يكن هو ما ذكره صاحب الكشف وصاحب

للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والعدول الى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشف في تقديم الفعل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك على ما سيجي

لان الحاكم بالترجيح في التقديم في باب البلاغة قصد البليغ وهو نابع لما يناسب المقام وقد يزيل الذاتية بذلك قصد الأبرى أن الركن الأعظم في الاسناد وهو المبتدأ قد يزيله قصد البليغ أن يفيد على الله تعالى أكثر وقد يطلق عليه المدح قال صلى الله عليه وسلم ان الله يحب المدح ولذلك مدح نفسه ويقال مدح الانسان نفسه ولا يقال حمدها الا اذا طلب منها فضيلة فطاوعته قلت ولفظ الحديث لأحد

الفتاح وكلام الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز يقتضي أن الجملة الاسمية انما تدل على مجرد الثبوت ولا دلالة لها على الدوام حيث قال لدلالة لقولنا زيدا مطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد وجمع شارحنا بين الكلامين في

شرح المفتاح كلام الشيخ عبد القاهر بالنظر لأصل الوضع وكلام صاحب الكشف وصاحب المفتاح بالنظر أحب للقرآن كراية المقام والعدول عن الفعلية (وقوله وتقديم الحمد) أي على لفظ الجلالة وقوله باعتبار أي بسبب اعتبار وملاحظة أنه أي الحمد هنا أهم أي من اسم الله خذف المنض عليه لا علم به واعترض على الشارح بأن الأصل تقديم المبتدأ فتقديم الحمد على لفظ الجلالة آت على الأصل وما كان كذلك لا يحتاج لنكتة التقديم وأجيب بأنه لما كان أصل الحمد لله حمدت الله حمد الخذف الفعل ككتفاء بدلالة مصدره عليه فصار الله حمدا ثم أدخلت لام الجر على المفعول فصار الله حمدا ثم أدخلت أل على الحمد لافادة الاستغراق أول تعريف الجنس أو العهد ثم رفع لما ذكره الشارح من الدلالة على الدوام والثبات صار أجل الحمد التأخير عن لفظ الجلالة فلا بد من نكتة لتقديمه سلمنا أن أصله التقديم لكن قد عارض هذا الأصل عارض وهو أهمية اسم الله فقد عارضت أصالة التقديم وأهمية الله فلا بد من نكتة مرجحة لذلك التقديم (قوله نظرا الى كون المقام الخ) هذا علة لسكون الحمد أهم من اسم الله أي وانما كان الحمد هنا أهم من اسم الله تعالى نظرا الى كون المقام وهو مفتتح التأليف مقام الحمد لا مقام ذكر لاسم الله تعالى فان قلت الحمد الذي يقتضيه المقام عبارة عن الثناء على الله والثناء على الله لا يحصل الا بمجموع المبتدأ والخبر وحينئذ فالمقام انما يقتضي تقديم مجموع الجملة على ما سواه لا تقديم لفظ الحمد على لفظ الجلالة وحينئذ فتعليل أهمية الحمد على اسم الله تعالى يقتضية لتقديم الحمد بكون المقام مقام حمد لا يصح وحاصل الجواب أنا نسلم أن الحمد الذي يقتضيه المقام هو الثناء وأن الثناء لا يحصل الا بمجموع الجملة الا أن لفظ الحمد لما كان موضوعا للثناء كان تقديمه على لفظ الآخر أهم لاشعاره بما يقتضيه المقام وعلم من كلامه أن الأهم العرضي اذا اقتضاء الحال يكون أولى بالرعاية من الأهم الذاتي (قوله في تقديم الفعل في قوله تعالى اقرأ الخ) حيث قال قدم الفعل لانه أهم من اسم الله لان المقام مقام قراءة وهذا مبني على أن قوله باسم ربك متعلق باقرأ الأول وأما ان علق بالثاني ونزل الأول منزلة اللازم فلا يراد بالبحث من أصله

(قوله وان كان ذكر الله) الواو للحال وان زائدة أى والحال أن ذكر الله أى ذكر هذا اللفظ أهم من كل شئ نظرا الى ذاته لكونه ذا الاعلى الذات العلية المقدمة على غيرها وجودا ورتبة فان قلت الاهتمام باسم الله ذاتي لما علمت والاهتمام بالحمد عرضي أى عارض بالنظر لخصوص المقام والأول مقدم في الاعتبار على الثاني وعلى تقدير عدم تقديمه عليه في الاعتبار وأنهما متساويان فيه فهما متعارضان فاما أن ينساقطا ويعدل الى أمر آخر أو يرجح اعتبار أحدهما يرجح قلت المرجح لاعتبار الاهتمام العرضي الحاصل بتقديم الحمد قصد التكلم لأن الحاكم بالترجيح في التقديم في باب البلاغة قصد البليغ أو كون تقديم الحمد هو الأصل لأنه مبتدأ وساد مسد العامل بحسب الأصل وأن أهمية الله الذاتية كفت شهرتها مؤنة ما يدل (٣٩) عليها بخلاف الاهتمام بالحمد فانه عارض

فاللائق الاتيان بما يدل عليه كالتقديم لحفائه (قوله على ما أنعم) ليس متعلقا بالحمد على أن الله خبر لئلا يلزم الاخبار عن المصدر قبل تمام عمله بل هو امانة متعلق بمحذوف خبر بعد خبر أى كائن على انعامه فيكون مشيرا الى استحقيقه تعالى الحمد على صفاته كما يستحقه لذاته أو متعلق بمحذوف خبر والله صلة الحمد أو متعلق بمحذوف مستأنف أى أحمد على ما أنعم به وعلى معنى لام التعليل علة لانشاء الحمد أو أنها مصلتان للحمد والخبر محذوف أى واجب (قوله أى على انعامه) أشار بذلك الى أن ما موصول حرفي لا اسمي واختار ذلك لأمرين الأول أن الحمد على الانعام أمكن وأقوى من الحمد على النعمة لأن الحمد على الانعام حمد بلا واسطة وعلى النعمة حمد بواسطة

وان كان ذكر الله أهم نظرا الى ذاته (على ما أنعم) أى على انعامه

بحذفه إيهام أن ذكره كالعجب لوجود ما يدل عليه في المقام (على ما أنعم) أى على انعامه وهو متعلق بأحمد مقدرا وانما لم نجعله متعلقا بالحمد المصريح به لئلا يلزم الاخبار عن الموصول قبل كمال الصلة وجمالنا ما مصدرية لئلا يحوج جعلها اسما الى تقدير الضمير ولان الحمد على الانعام الذي هو وصف الحمد وادحق من الحمد على النعمة به إذ لا يصح على النعمة به الا باعتبار الانعام وحذف مفعول أنعم أيهم السامع قصور العبارة عن الاحاطة به وقلنا أيهم السامع ولم نقل لتحقق قصور العبارة ولو كان ذلك هو الواقع عند قصد الاحاطة تفصيلا لانه لا يتحقق القصور لصحة الاحاطة بالأجمال كقولنا الحمد لله على كل نعمة أولان الذي ينبغي عند قصد شكر نعم المحمود تفصيله اليقين جمال المشكور وكرمه عند ذلك يتمذر الاستيفاء فيتوهم اختصاصها بشئ دون شئ فحذف نفي ذلك التوهم الواقع بذلك التفصيل ثم لما أفاد العموم بالحذف لما ذكر خصص نوعين بالذكرة لا أهميتهما للحاجة اليهما في بقاء الانسان في عافيته وسلامته وهما نعمة البيان ونعمة تحقق العدل أما نعمة البيان وهو المنطق الفصيح العرب عما في الضمير فجلائهم المفيدة لأهمية

أحب اليه المدح من الله ولذلك مدح نفسه ومراد عبد اللطيف بقوله قد يطلق المدح على الله تعالى أنك تقول مدحت الله وما ذكره هو ما فهمه النووي وليس صريحا لاحتمال أن يكون المراد أن الله تعالى يحب أن يمدح غيره ولذلك مدح نفسه لأن المراد يحب أن يمدح غيره وقيل المدح أعم من الحمد لان المدح يحصل للعاقل وغيره والحمد لا يحصل الا للأفعال المختار قاله الامام غفر الدين الرازي ويرد عليه بما سبق وقال الراغب المدح أعم لان الحمد يكون على الصفات الاختيارية والمدح على أعم من الاختيارية والخلقية وقال سيدي في باب ما ينتصب على المدح ان الحمد لا يطلق تعظيما لغير الله تعالى وذكر في باب آخر أنه يقال حمدته اذا جزيته على حقه وهذا الكلام هو التحقيق فتلخص أن الحمد ان أريد به التعميم اختص به الله سبحانه وتعالى وان أريد به المجازاة لا يكون خاصا ولا يراد شئ مما سبق على هذا القول فان الحمد فيه على المعنى الجائز وهو المجازاة والتثناء جنس للجميع بل لا عم فانه يكون في الشروفي الحديث مر بجنابة فأنى عليها شرا بل بما يأتي الشكر في الشكر كما ذكره الشيخ عز الدين بن عبد السلام في بعض كلامه وقوله على ما أنعم أى لاجله ان كانت على التعليل وهو مذهب كوفي وان أبقيناها على معناها من الاستعلاء فلعله لاحظ فيه من البلاغة الإشارة الى تفخيم الحمد قلت وفيه نظر من وجهين أحدهما أن الحمد من جملة النعم والثاني أن ارادة الاستعلاء على النعمة محل بالبلاغة في هذا المثل ولهذا كانت النعمة في الغالب اذا

انها أثر الانعام لانه لا يصح الحمد على النعم به الا باعتبار الانعام الأمر الثاني أن جعلها موصولا اسميا يحوج الى تقدير عائد والعائد المحرور لا يحذف اطرادا الا اذا جر بمثل ما جر به الموصول وهنا الموصول محرور بعلى والعائد محرور بالباء فالحذف حينئذ قليل على أنه لا يظهر بالنسبة للعطوف لان علم أخذ مفعوله فلا يمكن أن يقدر العائد فيه ولا يجوز عطف الجملة على الصلة اذا خلت عن العائد الا اذا كان العطف بالفاء وأما قول بعضهم انه يمكن تقدير عائد في المظوف بأن يقال وعلمه ويجعل قوله ما لم نعم بدلا من الضمير أو خبرا للمبتدأ محذوف أو مفعولا للفعل محذوف تقديره أعني فتعسف وخرج عن الطريق المستقيم أما الأول فلا استلزامه الابدال من المحذوف وحذف للبدل منه غير جائز عند الجمهور في غير الانشاء وعند ابن الحاجب مطلقا وأما في الأخيرين فلا استلزامهما الحذف بلا دليل يعتد به ولأن الرفع والنصب على المدح وان كانا لطيفين في أنفسهما لسكنه لا لطف في بيان ما علم بما لم نعلم

(قوله ولم يتعرض للنعم به) أى كلاً أو بمضاف نصيلاً أو إجمالاً لأن أقسام التعرض للنعم به أربعة الأولى أن يكون بذكر جميع الجزئيات تفصيلاً بأن يقال الحمد لله على السمع والبصر إلى آخر النعم الثانى أن يكون بذكرها إجمالاً بأن يقال الحمد لله على جميع النعم الثالث أن يكون بذكر بعضها تفصيلاً بأن يقال الحمد لله على التلم الرابع أن يكون بذكر بعضها إجمالاً بأن يقال الحمد لله على بعض النعم (قوله إيهاما لقصور العبارة الخ) أى لأجل أن يتوهم السامع قصور العبارة عن الإحاطة بالنعم به على جميع الاحتمالات وإن كانت العبارة فى الواقع لا تنقص إلا عن القسم الأول ولذلك عبر بالإيهام ويصح أن يراد بالإيهام الإيقاع فى الوهم أى الذهن ولو على سبيل الجزم وليس المراد بالإيهام التوهم وهو الطرف (٤٠) المرجوح والمعنى حينئذ لأجل أن يقع فى وهم السامع وفى ذهنه أن العبارة

ولم يتعرض للنعم به إيهاما لقصور العبارة عن الإحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ (وعلم)

تخصيصها بالذكر أن الإنسان فى غاية الافتقار عادة فى مصالحه إلى مخالطة أبناء جنسه ليستعين بهم على التوصل إلى ما ربه الضرورية وغيرها وعند الاستعانة يحتاج كل منهم إلى أن يطلع صاحبه عما فى ضميره ليعينه فيه والتوصل بالإشارة مع ما فيه من مشقة البطء فى التبليغ لا يعم غير البصر والتوصل بالكتابة فيه مشقة عظيمة فكان التوصل بالعبارة غاية النعمة لعمومها وسهولتها لكونها كيفيات تعرض للنفس الضرورية وأمانعة العدل فلان المخالطة الموقوف عليها بقاء النوع الإنسانى عادة تؤدى عند قصد التوصل إلى ما يفتقر إليه كل إلى التخالف فى الشهوات فيدافع كل صاحبه عما يشتهى لنفسه فيظلم القوى الضعيف ويدفع الصالح عما يذبح له كل سخي فاحتجج إلى العدل الرافع للظلم والعدل لا يتم إلا بقضايا كليات تحيط بجميع الجزئيات ضرورة أن ما يتعلق بجزئية قد لا يتعدى إلى أخرى وتلك القوانين هى من جزئيات الشرع فأشار إلى النعمة الأولى عاطفاً لما لمزيد اهتمام كما ذكرنا فقال (وعلم)

ذكرت مع الحمد فى القرآن لم تنترن بعلى الحمد لله الذى خلق السموات الحمد لله فاطر السموات والأرض وحيث أشار إلى ذكر النعمة أتى بعلى كقوله صلى الله عليه وسلم إذا رأى ما يكره الحمد لله على كل حال إشارة إلى ستر النعمة واستعلاء الحمد عليها ولذلك جاء الحمد لله على ما أولاً لأن منه النعمة والنعمة فأريد التغطية لأجل النعمة وهو كالحمد لله على كل حال وقد ذكرنا أن البلاغة تقتضى ذكر المحمود عليه بلنظ على فى جانب النعمة واجتماعها فى جانب النعمة فليتنبه لهذه الدققة لا يقال ينتقض بقوله تعالى ولتسكبوا الله على ما هذاكم فان المقصود فى ذلك المحل استعلاء التكبير برفع الصوت والأولى أن يحمل الحمد لله جملة وعلى ما أنعم به يتعلق بمحذوف التقدير نحمده على ما أنعم به إذا يصح تعلقه بالحمد المذكور إذا جملنا الحمد لله جملة ولا بحمد مقدر ويجوز أن يكون خبراً وقوله ما هى مصدرية أى على أنعمه إلهاماً على حقيقة أو بمعنى النعم به أن يجوزنا انحلال الأداة والفعل بمصدر مجازى وهو أحد قولين وهو أولى من الموصولة لأمرين أحدهما الجملة التى بعدهما خالية من العائد فيلزم أن يكون العائد محذوفاً فيحتاج قوله ما لم يعلم إلى تقدير ما يعمل فيه أو يكون استغنى عن العائد بقوله ما لم يعلم كقولهم أبو سعيد الذى رويت عن الحارثى وهو ضعيف أو تمتنع والثانى ما يلزم عليه من استعمال غير الأكثر من تعدى أنعم إلى النعم به بنفسه فان الغالب تعديته بالباء كقولك أنعم عليه بكذا وأما لزوم ذلك لانا فنقدر العائد مجروراً لامتناع حذفه حينئذ لا يتسكف وعلى هذه اللغة التى حكاه ابن سيده قوله تعالى ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم وقوله تعالى إذ كانوا نعمت عليكم لا كما قاله أبو البقاء وغيره من أنه توسع فيه بحذف الحرف لحذف العائد بعده منصوباً ويحتمل أن يعود الضمير على المصدر كقوله تعالى لا أعذبه أحد من العالمين ص (وعلم)

قاصرة لا تحيط بالنعم به أعم من أن يكون الإيقاع على سبيل الجزم كما فى القسم الأول أولاً كما فى بقية الأقسام فاندفع ما يقال إن التعرض للنعم به كلاً على سبيل التفصيل تنقص عنه العبارة قطعاً فلا وجه للتعبير بالإيهام وحينئذ فالأولى إسقاطه (قوله ولئلا يتوهم اختصاصه) أى النعم به أى أنه لو اقتصر فى حمده على بعض النعم إجمالاً أو تفصيلاً لتوهم أن النعم به مختص بهذا البعض ويصح رجوع ضمير اختصاصه لمد الله وعلى كل حال فقوله ولئلا يتوهم الخ علة لعدم التعرض لبعضه إجمالاً وتفصيلاً ويصح أيضاً أن يكون علة لعدم التعرض للنعم به كلاً إجمالاً كما قال الخطاطى من حيث أنه يمكن أن يراد بالعموم الخصوص إذ كثر استعمال العام فى الخاص ولا يقال إن هذا يعكس علينا فى العموم المأخوذ من الحذف إذ لا فرق فلا

تم النكتة التى أبدوها لترجيح الحذف على الذكر لانا نقول الحذف لما كانت دلالة على العموم عقلية كانت قوية من فتدفع توهم الخصوص بخلاف الذكر فان التعميل فى دلالة على الالفاظ ودلالاتها ضعيفة فلا تدفع توهم الخصوص ثم بعد هذا كله يقال للشارح ان المصنف قد تعرض للنعم به إجمالاً لان عموم الانعام المستفاد من إضافة المصدر إلى الفاعل مستلزم للعموم النعم به استلزاما عقلياً وحينئذ فلا يصح قوله ولم يتعرض للنعم به إلا أن يقال المراد أنه لم يتعرض له نصريحاً ان قلت انه قد تعرض لبعض النعم به صراحة حيث قال وعلم من البيان ما لم يعلم فلا يصح نفي التعرض بالنظر لهذا القسم وأجيب بأن المراد لم يتعرض لذكر النعم به فى ابتداء

الكلام عند ذكر الانعام (قوله من عطف الخاص على العام) أي لان تعليمه سبحانه وتعالى ايانا البيان الذي لم نكن نعلمه من جملة انعامه (قوله رعاية الخ) علة لمحدوف أي وعطف هذا الخاص على العام لاجل رعاية أي ملاحظة براعة الاستهلال والبراعة مصدر برع الرجل اذا فاق أقرانه والاستهلال أول صباح المولود ثم استعمل في أول كل شيء ومنه الهلأل أول المطر ومستهل الشهر أوله وحينئذ فمعنى براعة الاستهلال بحسب الأصل أي المعنى اللغوي تفوق الابتداء أي كون الابتداء فائقا حسنا ثم سمي به في الاصطلاح ما هو سبب في تفوق الابتداء وهو كون الابتداء مناسبا للمقصود وذلك بأن يشتمل الابتداء على ما يشير الى مقصود التكلم نائرا أو ناظما بإشارة ما ولا شك ان الابتداء هنا قد اشتمل على البيان الذي هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير وهذا الكتاب في علم المعاني والبيان والبديع المتعاقبة بالبيان المذكور ففي التعبير به إشارة الى أن مراد المصنف التكلم على علمه تعلق بالبيان أي المنطق الفصيح أو أن براعة الاستهلال من حيث ان التعبير بالبيان يشير الى أن مراد المصنف التكلم في هذا الكتاب على فن البيان الآتي تعريفه لان البيانين وان اختلفا معنى فقد اشتركا في الاسم فالإشارة الى مقصوده حاصلة على كل حال * بقي شيء آخر وهو أن رعاية البراعة وملاحظتها تحصل بمجرد ذكر البيان سواء كان معطوفا أو لا كان عطفه من قبيل عطف الخاص على العام أولا وحينئذ فلا يصح تعليله العطف المذكور بالبراعة المذكورة فكان الأولى أن يقول وعلم تخصيص بعد تعميم وذكر ذلك الخاص رعاية الخ وأجيب بأنه يلزم من عطف الخاص على العام ذكر ذلك الخاص فالتعليل بالمعطوف والمعطوف عليه بالنظر لذلك اللازم ورد هذا الجواب بأنه انما يتم بالنسبة للعلة الأولى المعطوف عاينها ولا يتم بالنسبة للعلة الثانية المعطوفة وذلك لان التنبيه على فضيلة نعمة البيان انما يحصل بملاحظة العطف لا بمجرد ذكر الخاص وأجيب بأن ملاحظة العطف انما هي سبب للتنبيه على زيادة الفضيلة للتنبيه على أصل الفضيلة اذ التنبيه على أصلها يحصل بمجرد ذكر ذلك الخاص محمودا عليه سلمنا أن التنبيه على فضيلة نعمة البيان انما يحصل بملاحظة العطف فنقول لا يبعد أن يقال معنى (٤١) قوله عطف الخاص على العام ذكره

بعد العام بطريق العطف
فهنا شيان الأول ذكر
الخاص والثاني ذكره بعد
العام بطريق العطف فقوله
رعاية علة للأمر الأول وقوله
وتنبيهها علة للأمر الثاني
والاحسن ما أجاب به
العلامة عبد الحكيم عن
أصل الاشكال وهو أن

من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيهها على فضيلة نعمة البيان (من البيان) بيان
لقوله (مالم نعلم)

من البيان مالم نعلم (أي نحمده تعالى على تعليمه لنا مالم نعلم من البيان فمن البيان بيان لما قدم عليه
لرعاية السجع وزاد مالم نعلم مع كون التعليم يستلزم هذه الرعاية ولزيادة التأكيد لما فيه من الإشارة
من البيان مالم نعلم (ش) علم معطوف على أنعم لا على الحمد لله فرار من عطف الجملة الفعلية على الجملة
الاسمية ولان المعنى عليه أمكن حينئذ هذه السجعة جارية على آخر كرامة من السجعة قبلها وهي أنعم
طارحة لما قبلها وهو غير الأحسن في صناعة البديع اذ الاحسن ملاحظة الثانية للأولى حتى

(٦ - شرح التلخيص - أول) المفعول له قد يكون علة غائية مترتبة وقد يكون علة باعثة فالأول أعنى قوله رعاية الخ من الأول والثاني وهو قوله وتنبيهها من الثاني فان الرعاية مترتبة على عطف الخاص على العام باشتغال ذلك الخاص على لفظ البيان والتنبيه باعثة على العطف المذكور (قوله وتنبيهها على فضيلة نعمة البيان) أي على مزيتها وشرفها لان البيان هو المنطق الفصيح كما قال الشارح والانسان لا يتوصل الى أعظم ما ربه الا به ووجه التنبيه أن ذكر الخاص بعد العام يؤمى الى أن الخاص بلغ في الشرف والكمال مبلغا بحيث صار كأنه ليس من أفراد العام لان العطف يقتضى مغايرة المعطوف للمعطوف عليه والمغايرة تحصل ولو بالعظم على طريقة قوله :

فان تفق الانام وأنت منهم * فان المسك بعض دم الغزال

والحاصل أن العطف يشير الى أن ذلك المعطوف لعظمه أمر آخر مغاير لما عطف عليه وأنها انما افردته بالذكر ولم يكتف بدخوله تحت العام لعظمه فكانه أمر آخر غيره (قوله بيان لقوله مالم نعلم) أي بيان لما من قوله مالم نعلم لكن لما كانت الصلة والموصول كالشيء الواحد صح ما قاله (قوله مالم نعلم) أي في الزمان السابق على التعليم وتعليم ذلك البيان الذي كان غير معلوم بخلق علم ضرورى في آيينا آدم بجميع الاسماء والمسميات من كل لغة واعترض بأنه لا حاجة لذكر قوله مالم نعلم للاستغناء عنه بقوله علم لان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم فغير المعلوم لازم للتعليم وبذكر المعلوم يعلم اللازم وأجيب بأن غير المعلوم منه ما هو صعب المأخذ لا ينال بقوةنا واجتهادنا ومنه ما هو سهل المأخذ بحيث ينال بقوةنا واجتهادنا بحسب العرف والالزام للتعليم الثاني دون الأول والمراد هنا في كلام المصنف الأول فقوله مالم نعلم أي بقوى أنفسنا واجتهادنا ولو حذف قوله مالم نعلم لتوهم أن ذلك العلم أمر سهل المأخذ ينال بالاجتهاد والقوى البشرية وحينئذ فالتصريح بقوله مالم نعلم لدفع ذلك التوهم وهذا الذي ذكره الشارح مأخوذ من قوله تعالى وعامك مالم تكن تعلم وقد يقال ان هذا التوهم يدفعه قوله من البيان لانه لا ينال بالقوة والاجتهاد عرفا فلو قال وعلمنا البيان لكان في دفع ذلك التوهم فاعمل الاحسن ان يقال انما أتى بقوله

مالم نعلم رعاية السجع أول دفع توهم التجوز (٤٢) بأن يراد بالتعليم احضار للذهول عنه وتذكير للنسي وما قيل ان فائدة النصريح

قدم رعاية للسجع والبيان المنطق الفصيح العرب عما في الضمير

الى كمال النعمة حيث علمنا ما لسننا أهلا له بله بسهولة والبيان هو المنطق الفصيح للعرب عما في الضمير كما تقدم وفيه الايماء الى أن هذا العلم المقصود مما يتعلق بالبيان وهو براعة الاستهلال ثم أشار الى الحمد

يكونا كفرسى رهان وعطف علم على أنعم من عطف الاخص على الاعم ان كانت ما مصدرية ومن عطف الخاص على العام ان كانت موصولة فان ما الموصولة عامة وكلاهما خارج عن الاصل والغالب لاستدعاء الاول عطف الشيء على نفسه واستدعاء الثاني عطف بعض الشيء عليه أو أحداً أفراد السككية عليها المستدعين أيضاً لعطف الشيء على نفسه غير أن كلا منهما بلغ مستحسن كما سيأتي ان شاء الله تعالى وليتنبه لدقيقة وهي أن الأصولي يؤول ما يرد من ذلك حيث قدر على ارادة ما عدا الخاص بالعام فراراً من التأكيدي حتى ذهب بعضهم الى التزام ذلك وجعله من المخصصات أما هنا فنحن لانقر من التأكيدي بل نحافظ عليه لما فيه من البلاغة ولا سيما في المقامات الخطابيات ثم نحافظ على ادخال نعمة تعلم البيان في قوله ما أنعم لتحصل براعة الاستهلال بذكر ما يناسب المقصود كقوله

* بشرى فقد أنجز الاقبال ما وعدا به بل قد يقال انها فقط هي المرادة ويكون من العام المراد به الخصوص لا ذكرناه ويكون الاول على جهة الطرح كقولك أعجبنى علم زيد وفقهه والبيان يطاق على معان لا نطيل بذكرها والمراد هنا منها الفصاحة وهذه العلوم التي ستأتي في هذا المختصر فان الثلاثة تسمى علم البيان وقوله مالم نعلم هو نفي غير متصل بالحال بقريته أنه ما قصد الحمد على العلم الموجود حال هذا الكلام فهو كقوله تعالى علم الانسان مالم يعلم ولو قال مالم نكن نعلم كقوله تعالى وعلمك مالم تكن نعلم لسكان أوضح في هذا المراد لا شعاع كان غالباً بالانقطاع وقد نص النحاة على أن لم يجوز انفصال نفيها عن الحال هذا حظ النحوي والاصولي يجعل ذلك مجازاً من مجاز التخصيص وما استراه في آخر باب الاصل والوعيل من كلام البيانين وابن الحاجب بما يؤهم أن ذلك حقيقة لا تعويل عليه لما قررنا ثم وقد عجبت من ابن مالك وابنه حين مثلاً ذلك بقوله

وكننت اذ كنت إلهي وحدك * لم يك شيء يا إلهي قبلكا

فإن كون الشيء لم يكن قبله نفي متصل وقد اعترض عليها شيخنا أبو حيان وقد عجبت من ابن مالك ومن شيخنا أبي حيان في تمثيلهم بالانقطاع نفي لم بقوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً فان الحال هنا مقيدة بالحين التقدير لم يكن فيه شيئاً مذكوراً ولم ينقطع ذلك أصلاً كقولك لم يقم زيد أمس والتحقيق أن النفي الذي نتكلم في انقطاعه هو نفي الحدث المحكوم بنفيه وإذا كان مقيداً بظرف فإتصاله باستغراق النفي الظرف كقولك لم يقم زيد أمس فهذا نفي متصل ولو قلت لم يقم زيد أمس تريد أنه لم يقم في بكرته لسكان ذلك مجازاً وأما القيام فيما بعد أمس فلا تعرض في اللفظ اليه بنفي ولا اثبات بخلاف النفي الذي لا يتقيد بظرف فإنه يستغرق الاوقات التي لا غاية لها الا زمن النطق والعجب من شيخنا أكثر فإنه اعترض على ابن مالك في المثال الاول فيما يعترض به عليه هنا في المعنى فان قلت هلا استدلت على عدم اتصال النفي بقوله علم لان أحدهما أثبت ما نفاه الآخر قلت لان علم قد ينزع في اقتضائه لحصول العلم فان العلماء اختلفوا في أن علم هل يستدعي مطاوعة أولاً ويشهد الاول قوله تعالى من يهد الله فهو المهتد فأخبر عن كل من هداه بأنه مهتد وأما قوله تعالى وأما عمود فهديناهم فليس منه لان الهدى في تلك الآية بمعنى الدعوة بدليل فاستحبوا العمى على الهدى وقد يشهد لوجود الفعل دون مطاوعة قوله تعالى وما نرسل بالآيات الا تخويفاً وقوله ونخوفهم فما يزيدهم الا طغياناً كبيراً لان التخويف يحصل ولم يحصل للكفار خوف نافع يصرفهم الى الايمان فإنه المطاوعة لا التخويف المراد بالآية

بأنه تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ففيه بحث لان هذه الفائدة مستفادة من التعليم بلا شبهة ثم ان قوله مالم نعلم مفعول ثان لعلم والاول محذوف أي علمنا اذ ليس علم من أفعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليه وكيف وقد وقع الاقتصار عليه في قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمتنا (قوله قدم رعاية للسجع) ظاهره أن رعاية السجع لا تنأى الا بتقديم ذلك البيان مع أنه يمكن مراعاة السجع بدون تقديم له بأن يقال ومالم نعلم من البيان علم وأجيب بأن مراد الشارح قدم ذلك على البيان فقط بعد ذكر العامل في مرتبته ولا شك أن الرعاية المذكورة لا تحصل مع ذكر الدامل في مرتبته الا بذلك التقديم وأما ما أجاب به العلامة الفاسمي من انه يلزم من تأخير علم تقديم معمول الصلة عليها لان علم معطوف على أنعم الذي هو صلة لما ومالم نعلم مفعوله وذلك لا يجوز مردود لان الممنوع تقديم معمول الصلة على الموصول نحو جاء زيد الذي ضرب وأما تقديمه على الصلة وحدهم نحو جاء الذي زيد الذي ضرب فلم يمنع أحد (قوله المنطق)

أي المنطوق به والفصيح بمعنى الظاهر الذي لا يلتبس بعضه ببعض كما في الحان الطيور وليس المراد بالفصيح الخائص من الاسكفة لان المراد بالبيان هنا ما يتميز به نوع الانسان ور بما لا يكون فصيحاً بالمعنى المذكور (قوله العرب عما في الضمير) أي الظاهر له

الكرمة

بدلالات وضعية امامن الله أو من أهل اللغة على ما بين في موضعه (قوله والصلاة والسلام الخ) الظاهر أن هذه الجملة انشائية لان المقصود منها الدعاء له صلى الله عليه وسلم ويدل لذلك ما ورد كيف صلى عليك فقال قولوا اللهم صل الخ فهذا دليل على أن المراد منها الدعاء فهو من قبيل عطف الانشاء على الانشاء. أعني جملة الحمدلة أعلی أن جملة الحمد خبرية فالاول للاستئناف وقول المغني واو الاستئناف هي الداخلة على مضارع مرفوع يظهر جزمه ونصبه أغلبي أو للعطف ويقدر القول أي وأقول الصلاة الخ وإنما احتجنا لذلك لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر نعم على ما قاله بعضهم وإن كان بعيدا ان جملة الصلاة يصح أن تكون خبرية لان المقصود بها تعظيمه على الله عليه وسلم لان الاخبار بأن الله صلى عليه تعظيم له يكون العطف من قبيل عطف (٤٣) الخبرية على مثلها وإنما كان جعل جملة الصلاة

خبرية بعيدا لانه يقتضى أنه ليس المقصد منها الدعاء بل التعظيم وليس كذلك كما يدل له الحديث السابق ثم ان المقصود بالصلاة عليه طلب رحمة لم تكن حاصلة فانه مامن وقت الا ويحصل له فيه نوع من الرحمة لم يحصل له قبل فلا يقال الرحمة حاصلة فطلبها طلب لما هو حاصل (قوله على سيدنا محمد) يتنازع كل من الصلاة والسلام بناء على جواز التنازع بين العوامل الجوامد وأما ان قلنا انه لا يكون الا في المشتقات كان متعلقا بواحد وحذف من أحدهما لدلالة الآخر أو يقدر الخبر مثنى ولا حذف * والسيد هو من ساد في قومه وكان كاملا فيهم أو الذي يلجأ اليه في المهمات (قوله خير من نطق) انما اختار خير من نطق على سائر الصفات المأدحة له عليه السلام ليناسب ما ذكر في جانب

(والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وأفضل من أوتي الحكمة) هي علم الشرائع

على النعمة الثانية بالدعاء لمن ظهرت على يديه لان العدل لا يستقيم على يد كل أحد اذا لا ينفذ في كل فرد حتى يكون بحيث يكون خصوصية للزمه بها يقبل منه ولا يكون له خصوصية حتى يعلم أنه خص به مظهره من عند خالق الكل ولا يظهر ذلك الا بظهور الرسالة المدلول عليها بالمعجزات المتضمنة للشرائع الجامعة للعدل وقوانينه فأومأ الى ما ذكر بالدعاء لصاحب المعجزات كما ذكرنا فقال (والصلاة) وهي من الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم زيادة تشريف وترفع ومن الخلق طلب ذلك (والسلام) وهو الامان من كل خوف والسلامة من كل أذى أو كلام النجية والتسكريم (على سيدنا) أي ملتجئنا في المهمات وفي دفع الملمات (محمد) اسمه صلى الله عليه وسلم الدال على كثرة محامده (خير من نطق بالصواب) أي أعلى من تكلم بالصواب وهو ضد الخطأ لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى وهو نعمت لمحمد ثم عطف عليه قوله (وأفضل من أوتي) أي أعطى (الحكمة) وهي حقائق العلوم والالفاظ الدالة

الكريمة وعلى الاول تكون الفاء في قولك أخرجه فخرج للعقيب في الرتبة لافي الزمان ولا يصح أخرجه فما خرج الاجاز او على الثاني تكون الفاء للعقيب في الزمان ويكون أخرجه فما خرج حقيقة ورأيت بخط الوالد مانصه يقال علمته فما تعلم ولا يقال كسرت فما انكسر والفرق أن العلم في القلب من الله يتوقف على أمور من المتعلم ومن العلم فكان علمته موضوعا للجزء الذي من العلم فقط لعدم امكان فعل من المخلوق يحصل به للعلم ولا بد بخلاف الكسر فان أثره لا واسطة بينه وبين الانكسار اه وقد بسطت القول في هذه المسئلة في شرح مختصر ابن الحاجب ومن الغريب أن لم استعملت للنفي المنقطع والمتصل استعمالا واحدا وقد استنبطت ذلك من قوله تعالى وعلمتهم ما لم تعلموا أتم ولا آباؤكم ففني العلم عنهم منقطع وعن آباؤهم متصل والفائدة حينئذ في ذكر المفعول وهو قوله تعالى ما لم تعلموا وان كان الانسان لا يعلم الا ما لم يعلم التصريح بذلك كحالة الجهل التي انتقلوا عنها فانه أوضح في الامتنان خلافا للسهيلي اذ يرى أن نحو ما قام زيد ولا عمر ومن عطف الجمل ولان مالك حيث ادعى في نحو اسكن أنت وزوجك الجنة انه من عطف الجمل فنظيره أن يكون التقدير هنا ولم يعلم آباؤكم والذي ذهب اليه سيبويه وغيره ان الفعل الاول هو العامل وان لم يصلح تعلموا واسكن لمباشرة آباؤكم وزوجك كما تقول تقوم هندوزيد وان كان زيدا لا يصلح لمباشرة تقوم فانه من عطف المفردات كما صرح به ابن الحاجب وغيره وأما تصريح السهيلي في قوله تعالى لا تأخذه سنة ولا نوم انه من عطف الجمل فليس ذلك لاختلاف المتعاطفين بالتذكير والتأنيث بل لتكرار لا كما هو معروف عنه والاولى (١) في هذه أن تكون موصولة لاقتضاء المقام ذلك ص (والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وأفضل من أوتي الحكمة)

الحمد من التعرض لنعمة البيان واختار التعبير بالنطق على التعبير بالتكلم لانه ليس أفضل من تكلم بالصواب على الاطلاق لصدقه بالمولى سبحانه وتعالى فيحتاج الى أن يقال انه عام خص منه البعض وهو الله فغير بعبارة قاصرة على الحوادث من أول الامر وهو النطق وفي كلامه تلج الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى والصواب ضد الخطأ (قوله هي) أي الحكمة علم الشرائع لم يأت بأى التفسيرية بدل هي قيل ليفيد أن ما ذكر معنى للحكمة لا بقيد كونها الواقعة في المتن وفيه أن الاتيان بأى لا يقتضى كون ما ذكر معنى الواقعة في المتن بخصوصها فاعلم الأحسن أن يقال حكمة الاتيان بهي دون أي افادة أن الحكمة مقصورة على ما ذكره لا على غيره من المعاني التي ذكرها للحكمة من الادراكات والعلم بالشيء على ما ينبغي مع العمل به فيسكون في كلامه اشارة الى ان هذا المعنى هو الرضى من بين معانيها وإنما

كان الايتان مهي مفيدا لذلك لان الجملة حينئذ معرفة الطرفين وهي تفيد الحصر (قوله وكل كلام وافق الحق) المراد بالحق النسبة الواقعية أى كل كلام وافقت نسبته الواقعية الواقع ونفس الامر وأصله حاقى وعطف قوله وكل كلام على ما قبله من عطف العام على الخاص لان قولاك الواحد نصف الاثنين كلام وافق الحق وليس بشرية (قوله لان هذا الفعل الخ) هذا فى الحقيقة علة المحذوف وتقدير الكلام ولم يذ كر فاعل الايتاء وهو الله لتعيينه وظهوره لان هذا الفعل لا يصلح الا لله واذا كان كذلك فلا يحتاج للنص عليه قيل ان الانسب أن يكون المراد بمن نطق بالصواب الانبياء عليهم الصلاة والسلام (٤٤) ومن أوتى الحكمة وفصل الخطاب ارسل عليهم الصلاة والسلام فان النبي

وكل كلام وافق الحق وترك فاعل الايتاء لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى (وفصل الخطاب) أى الخطاب المفصول البين الذى يتبينه من مخاطبه ولا يلتبس عليه

على تلك الحقائق ويطلق كثيرا على علم الشرائع ولم يذ كر فاعل الايتاء لتعيينه للعلم بأنه ليس الا الله تعالى (وفصل الخطاب) أى وأفضل من أوتى فصل الخطاب وهو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل أو الخطاب المفصول أى التبيين الذى يفهمه سامعه ويعرف مواقع الذكر والحذف والتقديم والتأخير منه وغير ذلك فالفصل فعل بمعنى مفعول أو بمعنى فاعل وفى ذكر الحكمة الدالة على علم الشرائع وذك كر فصل الخطاب الدال على الكلام المقبول الذى لا مقال فيه ولا عيب ولا رد لأحد اشارة الى ما يحق به ذلك وهو المعجزات المثبتة للرسالة المتضمنة لقرائن العدل الذى هو أحد النعمتين المحمود عليهما وفى تعليق الدعاء للرسول الموصوف بما ذ كر على وصفه المذكور ايماء الى أن من جملة ما استحق به الدعاء ظهور تلك النعمة على يده لان تعليق الحكم بما يناسب يشعر بعليته فيتضمن الشكر لتلك النعمة كما بيناه آنفا ثم صلى

وفصل الخطاب) ش الصلاة من الله الرحمة ولها معان يطول ذكرها قد أو عينا الكلام عليها فى شرح المختصر والصلاة هذه اما من الله فتكون بمعنى الرحمة أو من العبد فتكون معناها صلاة العبد على النبي صلى الله عليه وسلم وهي قوله اللهم صل عليه وهي على التقديرين انشاء وكذلك الحمد وقوله سيدنا فيه استعمال السيد فى غير الله سبحانه وتعالى وقدروى نحوه عن ابن مسعود وابن عمر رضى الله عنهم ويشهد له قوله صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم ولا فخر. ان ابنى هذا سيد. قوموا الى سيدكم وقوله تعالى وسيدا وحصورا وقوله تعالى وألفيا سيدها لدى الباب وفى المسئلة ثلاثة أقوال حكاه ابن المنير فى المصنف أحدها أن السيد يطلق على الله وعلى غيره والثانى أنه لا يطلق على الله تعالى وعزاه للمالك والثالث أنه لا يطلق الا على الله بدليل ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قيل له يا سيدنا فقال أما السيد الله ولا أدري كيف غفل هذا القائل عما تقدم من الآيات والسنة ونقل فى الاذكار عن النحاس أنه يجوز اطلاقه على غير الله تعالى الا أن يكون بالالف واللام قال النووى والظاهر جوازه بالالف واللام لغير الله تعالى * وقوله خير من نطق ماش على مذهب أهل الحق من تفضيله صلى الله عليه وسلم على الملائكة ولما كان النطق من خواص الالفاظ التى تنزه البارى عز وجل عنها تم عموم هذا الكلام وأخرجت من الموصولة قوله تعالى هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق وأيضاً فهو نطق مجازى * والحكمة علم الشرائع وفصل الخطاب الكلام البين فهو فصل بمعنى مفصول بعضهم من بعض أو بمعنى فاصل لانه فاصل بين الخطأ والصواب وفيه تلميح لاشارة الى أن فصل الخطاب هو المقصود

هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما أو خصوصا بملاحظة معنى الانبياء عن الله وأحكامه والرسول هو الانسان المبعوث بملاحظة ارساله اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة وهذا مبنى على اتحاد النبي والرسول ذاتا وان اختلفا اعتبارا على اشتراط الكتاب مع الرسول ونوقش فيه بأن عدد الرسل يزيد على عدد الكتب فتأمل (قوله وفصل الخطاب) يحتمل أنه عطف على أوتى الحكمة بناء على أن فصل فعل ماض على وزن ضرب والخطاب مفعوله فيكون جملة فعلية ويحتمل العطف على الحكمة عطف مفرد على مفرد بناء على أن فصل مصدر وهو الذى مشى عليه الشارح وحاصل ما أشار اليه الشارح بقوله أى الخطاب المفصول أو الفاصل أن اضافة فصل للخطاب من اضافة الصفة

للموصوف وأن المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول على طريق المجاز المرسل وعلاقته الجزئية والتعلق الخاص من ذلك أن تجعل الفصل باقيا على مصدر يتهو يعتبر التجوز فى اضافته الى الخطاب على حد مجرد قطيفة وأخلاق ثياب فأصله خطاب فصل نحو رجل عدل ونحو أنا هي اقبال وادبار وهذا أوفق بما عليه أئمة المعانى حيث رجحوا التجوز العقلى على التجوز الاعرابى بحذف المضاف وعلى المجاز اللغوى وذلك لتضمن المجاز العقلى من المبالغة البليغة ما لا يتضمنه المجاز اللغوى ولا المجاز الاعرابى (قوله أى الخطاب المفصول) المراد بالخطاب الكلام المخاطب به وقوله البين تفسير للمفصول وقوله الذى يتبينه تفسير للبين أى يحجده بينا ظاهرا ويعلمه كذلك من يخاطب به وقوله ولا يلتبس عليه تفسير لقوله يتبينه فظهر لك أن التبيين هنا بمعنى العلم والفهم ولهذا عدى بنفسه وأما الذى بمعنى الظهور فهو لازم واعلم أن المراد بفصل الخطاب هنا اما الكتب المنزلة على الرسل أو ما يعمها ويعم سننهم القولية واعترض بأن فصل الخطاب

بهذا المعنى كيف يتناول القرآن وفيه من التشابهات ما لا يتبينها من مخاطبها وتلتبس عليه قات المراد بكون المخاطب يجده بينا ولا يلتبس عليه أنه لاصعوبة في فهمه ومن حيث ما نخل بالبلاغة بحيث يعرف المخاطب مواضع الحذف والاضمار والفصل والوصل وغير ذلك من الاوصاف الموجبة للبلاغة أو يجاب بأن كلام الشارح مبني على مذهب المتأخرين من أن الراسخين في العلم يعلمون تأويل التشابهات وهم المخاطبون به لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للفهم فخاطب الباري يجب أن يفهم ما خولب به وهم يتبينونها ولا تلتبس عليهم أو يجاب بأن المخاطب بها هو الرسول عليه الصلاة والسلام وهو يتبينها أو يقال ان إتياءه عليه الصلاة والسلام الكلام البين لا يقتضي أن يكون كل كلام أوتي به كذلك وحينئذ فلا ترد للتشابهات على رأى السلف (قوله أو الخطاب الفاصل) أى الكلام المميز بين الحق والباطل وشاع استعمال الحق والباطل في الاعتقادات والخطأ والسواب في الاعمال (قوله وعلى آله) فيه اضافة الآل للضمير وهو جائز على التحقيق خلافا لمن قال انه من لجن العامة لان آل انما يضاف لذى شرف والظاهر أشرف من الضمير ورد بأن الضمير يعطى حكم مرجعه في الشرف وعدمه ويدل للجواز قول عبد المطلب وانصر على آل الصليبي ب وعابديه اليوم آلك

(قوله أصله أهل) أى من قولهم فلان أهل لكذا أى مستحق له ولا شك أن الرجل مستحق لآله وآله مستحقون له فأبدلت الهاء همزة فتوالت همزتان أبدلت الثانية ألفا فان قلت ابدال الهاء همزة مشكل اذ فائدة التصريف النقل لما هو أخف والنقل هنا لما هو أثقل اذ الهمزة أثقل من الهاء وأجيب بأن هذا الثقيل لم يقصد لذاته وانما هو وسيلة للتوصل للضعيف المطلق وهو الألف ولم تقلب الهاء ألفا من أول الأمر لانه غير معهود في محل آخر حتى يقاس هذا عليه بخلاف قلبها همزة فانه قد عهد كما في أراق أصله هراق (قوله بدليل أهيل) أى بدليل تصغيره على أهيل والتصغير يرد الاشياء الى أصولها واعتراض بأن في الاستدلال بالتصغير دورا وذلك لان المصغر فرع المكبر وحينئذ فأهيل متوقف على آل فاذا استدل بأهيل على أن أصله أهل (٤٥) كان آل متوقفا على أهيل وهذا دورا ورتوقف

كل واحد على الآخر وأجيب بأن الجهة منفكة لأن توقف المكبر على المصغر من حيث العلم بأصالة الحروف وتوقف المصغر على المكبر من حيث الوجود واعتراض أيضا بأن أهيلا يمكن أن يكون تصغيرا

أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل (وعلى آله) أصله أهل بدليل أهيل خص استعماله في الاشراف وأولى الخطر (الاطهار)

على من هم المعينون للشارع في تبليغ الشرائع وتعليمها فقال (وعلى آله) أى أهله وهم المؤمنون من بنى هاشم وأصل آل أهل أبدلت الهاء همزة ثم أبدلت ألفا بدليل قولهم في التصغير أهيل والآل لا يضاف الا لما فيه شرف وخطر فلا يقال آل الحداد وآل الجزار (الاطهار) أى الطاهرين من وصم من هذا العلم وقيل هو قول أما بعد ففي ذلك توطئة لذكرها بعد ذلك ص (وعلى آله الاطهار

لاهل لآل وحينئذ فلا يصح الاستدلال وأجاب بعضهم بأن آل هذا مكبر ولا بدله من مصغر ولم يسمع الا أهيل دون أو يل حتى يكون أصله أول ولا أنيل حتى يكون أصله أول ولا أييل حتى يكون أصله أييل فدل على أن أهيل لا تصغير له وهذا لا يمنع من كونه تصغيرا لأهل أيضا لكن ما ذكره ذلك البعض من أنه لم يسمع أو يل فيه نظر ففي المطول عن الكسائي سمعت أعرابيا فصيحا يقول أهل وأهيل وآل وأويل فالأولى في الجواب أن يقال ان أهيل وان كان يحتمل أنه تصغير لاهل لكن أهل اللغة ثقات وقد قام الدليل عندهم على أنه تصغير لآل أيضا فان قلت ان آل مختص بأولى الخطر والشرف والتصغير على أهيل ينافي ذلك لدلالة التصغير على التحقيق قلت معنى قول الشارح خص استعماله الخ أنه لا يدخل إلا على من له شرف والتصغير انما اعتبر في المضاف الذي هو الآل وليس معتبرا في المضاف اليه كالشرف فلاننا في الاعتبار كل منهما في غير ما اعتبر فيه الآخر سلمنا أن كلا من التصغير والشرف معتبر في المضاف لكون الشرف سرى من المضاف اليه الى المضاف فلان سلم التنافي لان التحقيق باعتبار لا ينافي الشرف باعتبار آخر فاخصا به بأولى الشرف ولومن بعض الوجوه والتحقيق من بعض الوجوه وأما الجواب بأن تصغيره يجوز أن يكون للتعظيم فلا يمنع من اختصاصه بالاشراف فقد يناقش فيه بأن تصغير التعظيم فرع عن تصغير التحقيق كما صرحوا به (قوله خص استعماله في الاشراف الخ) يريد الشارح أن آل وقع فيه بحسب الاستعمال تخصيصا وان كان عاما باعتبار أصله وهو أهل * الأول أنه لا يضاف لغير العقلاء فلا يقال آل الاسلام ولا آل مصر وأمثالها ويقال أهل الاسلام وأهل مصر * الثاني أنه لا يضاف للعاقل الا اذا كان له شرف وخطر فلا يقال آل الجزار ويقال أهله قيل والسبب في ذلك انهم لما ارتكبوا في الآل التغيير اللفظي بتغيير الهاء ارتكبوا التخصيص الاول قصد الملاءمة بين اللفظ والمعنى ولما كانت الهاء حرفا ثقيلا بكونه من أقصى الخلق تطرق الى الكامة بسبب قلبها الى الألف الذي هو حرف خفيف نقص قوى فارتكبوا التخصيص الثاني جبر لهذا النقص (قوله في الاشراف) في القاموس الشرف محركات العلو والمكان العالي والمجد ولا يكون الا بالآباء أو علوا حسب اه اذا علمت هذا فقول الشارح وأولى الخطر أتى به لدفع توهم تخصيص الاشراف بشرف الآباء أو بملو حسب أفاده عبد الحكيم وقوله الخطر بفتح الحاء المعجمة والطاء المهملة معناه العظم أى سواء كان في أمر الدين والدنيا كآل النبي أو الدنيا فقط كآل فرعون

(قوله جمع طاهر) في القاموس الطاهر بالضم تقيض النجاسة كالطهارة وطهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهور والجمع أطهار وطهاري وطهر اذا علمت هذا تعلم أن ما ذكره الشارح هنا من أن أطهار جمع لظاهر لا يخالف ما قاله في شرح الكشف من أنه جمع لظهر بكسر الهاء كنصر وأما ما علمت أن المفرد من هذه المادة ثلاثة ألفاظ كل واحد منها يجمع على هذه الجموع الثلاثة فكون أطهار جمعا لظاهر لا ينافي أنه جمع لظهر نعم ما نقله في شرح الكشف عن الجوهرى من أن جمع فاعل على أفعال لم يثبت لا يسلم كما علمت من كلام القاموس وما قاله العلامة الفنى من الجواب عن المخالف بين كلامي الشارح هنا وفي شرح الكشف من أنه قد يقال مراد الشارح هنا أن الأطهار جمع لظاهر بحسب المعنى فلا مخالفة بين كلاميه لأحاجة إليه ويخالفه القياس بصاحب وأصحاب هذا محصل ما قاله العلامة عبد الحكيم (قوله وصحابة الأخيار) أي المختارين والصحابة في الأصل مصدر يقال صحبه صحبة وصحابة أطلق على أصحاب خير الأمام ولكنها أخص من الأصحاب لأنها القلبة استعمالها في أصحاب الرسول صارت كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابي إليها بخلاف الأصحاب فيصدق بأى أصحاب كانوا المختار عند جمهور أهل الحديث أن الصحابي كل مسلم رأى الرسول عليه الصلاة والسلام وقيل بطال صحبته وقيل وروى عنه والظاهر أن مراد المصنف هنا كل مسلم يميز صحب النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة وكان أصحابه عليه الصلاة والسلام عند وفاته مائة ألف وأربعة عشر ألفا كما هم أهل (٤٦) رواية عنه وفي قول المصنف الأطهار التاميم لقوله تعالى أنما ير بد الله أيذهب

جمع طاهر كصاحب وأصحاب (وصحابة الأخيار) جمع خير بالتشديد (أما بعد)

الشقاوة فهو جمع طاهر على غير قياس وفيه إيماء إلى قوله تعالى أنما ير بد الله أيذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا (و) على (صحابته) اسم جمع لصاحب (الأخيار) أي المختارين وهو جمع خير بالتشديد لا خير الذي هو اسم التفضيل لأنه في الأصل لا يثنى ولا يجمع والمراد بالصاحب الصحابي وهو كل من لقيه وآمن به صلى الله عليه وسلم وفيه إيماء إلى قوله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس وقد تبين بما أشير إليه من الآيتين وجه تخصيص الآل بالوصف بالأطهار والصحابة بالوصف بالأخيار (أما بعد) أي مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فكذا الخ

(وصحابة الأخيار) ش آل النبي صلى الله عليه وسلم هم بنو هاشم وبنو المطلب وقيل جميع الأمة وقيل أولاد فاطمة رضي الله عنها وكان الأحسن إضافتها إلى ظاهر لأن الصلاة على آل رويها من طرق كثيرة ليس فيها الإضافة إلى مضمرة ولأن الكسائي والنحاس والزبيدي منعوا إضافة الآل إلى المضمرة لكن يرد عليهم قوله وانصر على آل الصلوة * بوعابديه اليوم آلك وقوله الأطهار جمع طاهر ذكره ابن سيده وهو نادر كجاهل وأجهال والمراد الطهارة من الأدناس والنقاص والصحابة الأكر فيهم أفتح الصاد ويجوز كسر هاء على لغة وهم كل من رآه النبي صلى الله عليه وسلم مسلما وقيل غير ذلك مما يطول ذكره والأخيار جمع خير كميث وأموث وبين الآل والصحابة عموم وخصوص من وجه لأن التابعي الذي هو من بني هاشم وبنو المطلب من الآل وليس من الصحابة وسلمان الفارسي مثلا بالعكس فلذلك حسن عطفهم عليهم ص (أما بعد) ش هي كلمة فصيحة قيل إنها فصل

عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا كما أن في قوله الأخيار التلميح لقوله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس بناء على أن الخطاب خطاب مشافهة ولقوله عليه الصلاة والسلام خيركم قرني وقد تبين بما قلناه من التلميح للآيتين والحديث وجه تخصيص الآل بالوصف بالأطهار وتخصيص الأصحاب بالوصف بالأخيار (قوله جمع خير بالتشديد) أراد بهذا أن الأخيار صفة مشبهة واحدها هنا خير بالتشديد لا بالتخفيف لما

في القاموس من أن الخففة في الجمال والمبسم والمشددة في الدين والصالح كذا قال عبد الحكيم ومحصله أن خيرا إذا كان صفة مشبهة سواء كان مشددا أو مخففا يجمع على أخيار لكن الشارح إنما قيد بالتشديد لأنه المناسب للمقام وقال الفناري قيد بالتشديد احترازا عن خير المقصور عن أخير أفعول تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه في التقدير أفعول من وأفعول من لا يتصرف فيه لكونه مشابها لفظا ومعنى لأفعول التعجب غير المتصرف فيه كما يقرر في النحو وهذا لا ينافي أن خيرا الواقع صفة مشبهة إذا كان مخففا يجمع على أخيار كالمشدد وعلى هذا فيقال قول الشارح جمع خير بالتشديد أي في الحال أوفى الأصل فاندفع ما يقال إن ظاهر كلام الشارح يقتضي أن خيرا المخفف الواقع صفة مشبهة لا يجمع على أخيار وليس كذلك (قوله أما بعد) أما هنا لفصل أى لفصل ما بعدها عما قبلها مع التأكيد ووجه إفادتها للتوكيد أنك إذا أردت الأخبار بقيام زيد قلت زيد قائم وإذا أردت تأكيد ذلك وأنه قائم ولا محالة قلت أما زيد قائم أي مهما يكن من شيء فزيد قائم فقد علفت قيام زيد على وجود شيء في الدنيا وذلك محقق والمعلق على المحقق محقق فان قلت إن مضمون الجزء وهو كون علم البلاغة وتوابعها موصوفا بالأوصاف الآتية محقق لا إنكار له ولا شك فيه والتأكيد يكون لدفع الإنكار أو الشك قلت يكفي في صحة التأكيد الإنكار التنزيلى الادعائى على أن التأكيد يكون لجرد الاعتناء بالحكم وتقريره في النفوس كما سيأتي إن شاء الله

(قوله هو) أى لفظ بعدهما وإنما قيدنا بهما لأجل قوله المبنية والافلظ بعد في حدة ذاته قد يكون معربا (قوله من الظروف) أى الزمانية نظرا للنطق أو المكانية باعتبار الرقم لكن في الثاني بعد وقوله المبنية أى على الضم (قوله المنقطعة الخ) هذا إشارة لعل البناء والمراد لانقطاعها لفظا لا معنى والافلظ لانقطاع لا ينتج البناء لان الانقطاع قد يجامع الأعراب وحاصله انه لما حذف المضاف اليه ونوى معناه وهو النسبة الجزئية وأدى ذلك المعنى بالمضاف وهو الظرف صار مشابها للحرف في المعنى فلذلك بنى (قوله أى بعد الحمد الخ) أراد بالحمد هنا وفيما يأتي الثناء فتدخل البسملة فانها من جملة الثناء وقد أتى بها المصنف (قوله لنيايتها عن الفعل) علة لكونها عاملة في الظرف أى أن عملها ليس من ذاتها بل لنيايتها عن الفعل وهو يكن الذي هو فعل الشرط وفي هذا إشارة الى أن العامل في الظرف حقيقة الفعل وأما ما فطر يق للعروض وذلك لان الظرف من متعلقات الشرط الذي نابت عنه أما فتكون نائبة عنه معنى وعملا (قوله والاصل الخ) هذا في قوة العلة لما قبله أى لأن أصل التركيب الذي نابت عنه فيه أما نابت الفعل مهمم الخ أو أنه مستأنف جواب عن سؤال مقدر تقديره أين الفعل الذي نابت عنه أم ثم ان المراد بالاصل ما حق الكلام أن يكون عليه وليس المراد أن الكلام كان مطولا ثم اختصر واعترض بأنه لا دلالة على هذا الاصل لان الفاء غاية ما تقتضي شيئا ما لا خصوص مهما ويحاج بأن غير مهما لما كان خاصا بشئ لأن من لمن يعقل وما غيره ومتى للزمان وأين المكان والقصود هنا التعميم واذن ما مهمم عام إلا أن المناسب لمقام التوكيد مهما فلذا اختيرت لا يقال ان إن أيضا عامة قلت نعم لأنها للشك فلا تناسب المقام ثم ان مقتضى هذا الاصل الذي ذكره أن الظرف المتوسط بين أما والفاء من متعلقات الشرط المحذوف وما بعد الفاء جملة مستقلة ويرشح ذلك قوله سابقا والعامل فيه ما لنيايتها عن الفعل وهو قول بعضهم وقيل ان الواسطة بين أما والفاء من متعلقات

(٤٧)

وقدمت تلك الواسطة عليه لتكون كالعوض عن فعل الشرط الملزم حذفه بعد أما لجريه على طريقة واحدة وعليه مشى الشارح في المطول في متعلقات الفعل وقيل ان كانت الواسطة مما يصح عمل ما بعد الفاء فيها بأن كانت ظرفا فهي من متعلقات

هو من الظروف المبنية المنقطعة عن الإضافة أى بعد الحمد والصلاة والعامل فيه أما لنيايتها عن الفعل والاصل مهما يكن من شئ بعد الحمد والصلاة ومهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ويكون شرط والفاء لازمة له غالبا

فبعد ظرف مبنى لفظه عن الإضافة مع نية معنى المضاف اليه والعامل فيه أما الفعل الذي نابت عنه أما أو أما بنفسها لنيايتها عن الفعل ولما كانت أما بمعنى مهما يكن من شئ ومهما هنا اسم شرط مبتدأ والمبتدأ ملزوم الاسمية والشرط ملزوم الفاء في بعض الأحيان ألزمت أما القائمة مقامها لصوق الخطاب الذي أوتي به داود عليه السلام وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكرها في خطبه وكذلك العرب قال سبحانه:

لقد علم الحى الإيمانون أتى * اذا قلت أما بعد أتى خطيبها

الجزء وان لم يصح عمل ما بعد الفاء فيها فهي من متعلقات الشرط المحذوف والذي عليه المحققون القول الثانى لافادته تعليل الجواب على محقق وهو وجود شئ ما في الدنيا بخلافه على القول الاول فانه يكون معلقا على وجود شئ مفيد بكونه بعد الحمد وتعليل الشئ على المطلق أقرب لتحققه في الخارج من التعليق على المقيد وان كان الامر بالنظر لما في المقام سيان (١) لتحقق ما علق عليه فيهما (قوله ومهما هنا) أى في هذا التقدير الذي قدره الذى هو أصل أما وإنما قيد ابتداءية مهما بهما لأنها قد تكون في غير هذا المكان مفعولا كقولك مهما تعطينى من شئ أفيل (قوله والاسمية لازمة للمبتدأ) إنما لم يقل له مع أن المقام مقام اضمار لتلايتوهم رجوع الضمير الى خصوص هذا المبتدأ الذى هو مهما فأشار به الى أن الاسمية لازمة للمبتدأ أى مبتدأ كان (قوله ويكون شرط) أى فعل شرط وكان هنا تامة بمعنى يوجد فاعلمها ضمير يعود على مهما وهو الدال على اسميتها ومن شئ بيان لمهما في موضع الحال فان قلت لفائدة لهذا البيان لان مهما عامة فهي نفس الشئ ففيه بيان للشئ بنفسه ولا فائدة لهذا البيان قلت فائدة التنصيص على عمومها وانها غير خاصة بزمان ولا مكان ولا بغير ذلك فهي ليست واحدة بخصوصه فهذا البيان مفيد لتأكيد العموم ويحوز جعل مهما للزمان والشرط وفعل يكن من شئ على جعل من زائدة لان الشرط في حكم غير الموجب والمعنى أى زمان يوجد فيه شئ (قوله والفاء لازمة له) أى لجوابه وقوله غالبا أى في أغلب أحوال الجواب وذلك فيما اذا كان الجواب لا يصلح لمباشرة الاداة بأن يجعل شرط كما لو كان جملة اسمية أو طلبية أو فعلا جامدا أو منفي بما أولن أو مقرون بقد أو السين أو سوف وأما اذا صلح لمباشرة الاداة بأن كان ماضيا غير مقرون بقد أو مضارعا مثبتا أو منفي بالافلاي لم يلزمه الفاء بل اقترانه بها جائز وأما حذفها في حديث والاستمع بها فتندر وفي قوله:

يؤمن بفعل الحسنات الله يشكرها بضرورية (١) سيان، كذا في الاصل والصواب سيان الان تجعل كان شانية. كتبه مصححه

(قوله حين تضمنت أما الخ) المراد بالتضمن القيام والحلول محل المبتدأ وفعل الشرط يجعل الابتداء بمعنى المبتدأ وإضافة معنى إليه بيانية ويجعل الشرط بمعنى فعل الشرط أو في الكلام حذف مضاف أى معنى ملزوم الابتداء وملزوم الشرط وملزومهما هو مهمما ويمكن أعنى المبتدأ وفعل الشرط أى حين قامت أمام مقام المبتدأ وهو مهمما لزما لصوق الاسم وحين قامت مقام فعل الشرط وهو يمكن لزمتها الفاء فنى كلام الشارح لفونشر مشوش وبما ذكرنا من أن المراد بالتضمن القيام والحلول والمراد بالابتداء المبتدأ وبالشرط الفعل اندفع ما يقال أنها لو تضمنت ذلك المعنى حقيقة لكانت اسما وفعل وهو باطل (قوله لزمتها الفاء) أى لزومها عرفيا أى غالبا لعقليا فلا ينافى أنها قد تحذف قليلا في غير ضرورة كحديث ما بعد ما بال أقوام الخ وكثيرا عند تقدير القول في الجزاء كقوله تعالى فأما الذين أسودت وجوههم أ كفرتم أى فيقال لهم أ كفرتم وعند الضرورة كقول الشاعر:

فأما القتال لا قتال لديكم * ولكن سيرا في عراض المواكب

(قوله ولصوق الاسم) اعترض بأن اللازم للمبتدأ إنما هو الاسمية لا لصوق الاسم فكان الواجب أن يكون اللازم لأما الاسمية اللازمة لمهما القيام مقامها لا لصوق الاسم ويحجب بأن لصوق الاسم وإن لم يكن لازما للمبتدأ إلا أنه أعطى هنا حكم اللازم وأقيم مقامه لمقتضى وذلك أنه يلزم على جعل الاسمية لازما لخروجها عن الحرفية المتعينة لها فجعل لصوق الاسم أى وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنها إذ لا يدرك كانه لا يترك كله والحاصل أن لصوق الاسم قائم مقام لازم المبتدأ وفي حكمه فهو اسمية حكما وأجاب العلامة عبد الحكيم بأن لصوق شئ لشيء أعم من أن يكون باعتبار مفعول وهو وذلك كاصوق الاسم للمبتدأ أو باعتبار تحققه كاصوقه لا مافان الملاصق لها فرد من أفراد الاسم وحينئذ فلا اعتراض واعتراض على لزوم لصوق الاسم بقوله تعالى فأما ان كان من المقربين وأجاب في الكشف بأن التقدير فأما المتوفى ان كان الخ فالاسم ملاصق تقدير (قوله إقامة اللازم) أى الذى هو الفاء والاسمية الحكمية

حين تضمنت امام معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم إقامة اللازم مقام الملزوم وإبقاء لاثره في الجملة (فلما) هو ظرف

الاسم ووجود الفاء بعده إبقاء في الجملة لاثره المحذوف وإقامة اللازم الذى هو الاسمية والفاء مقام الملزوم الذى هو المبتدأ والشرط وهو مهمما ويحتمل أن يراعى في معنى الشرطية الفعل المطلوب لمهما وهو ظاهر وإنما قيدنا ابتدائية مهمما بهما لأنها قد تكون في غير هذا المكان مفعولا كقولنا مهمما تعطى من شئ أقبل (فلما) قيل ان لما هذه ظرف زمان بمعنى حين يليها ماض لفظا كقولنا لما جئتنى وسيأتى ذلك في آخر الكتاب والمعنى اما بعد الحمد والصلاة ص (فلما)

أعنى لصوق الاسم وقوله مقام بضم الميم أى في موضع الملزوم وهو المبتدأ والشرط وقوله إقامة الخ الظاهر ان كلاما من الإقامة والبقاء تعليل لكل من لزوم الفاء ولصوق الاسم وان قوله في الجملة راجع لكل من الإقامة والبقاء

أى لزمت أما الفاء إقامة اللازم مقام الملزوم في الجملة وإبقاء لاثره في الجملة ولزمت أما لصوق الاسم إقامة اللازم مقام الملزوم في الجملة وإبقاء لاثره في الجملة وبيان ذلك أن الفاء وان قامت مقام الشرط وهو ما قبل الجزاء إلا أنها ليست في مقامه حقيقة لان مقامه حقيقة ما قبل الظرف وهو المحل الذى فيه أما فلما كانت الفاء قريبة من أما فكأنها حلت محل ملزومها فهي حالة محله في الجملة لافى التحقيق وكذا لصوق الاسم لم يقم في مقام المبتدأ لان مقامه حقيقة هو موضع أما لانها نابت عنه ووقعت في موضعه لكن لما كان الاسم ملاصقا لها فكان الاسمية حلت محل ملزومها فهي حالة محله في الجملة لافى التحقيق وقوله وإبقاء لاثره الخ أثر مفرد مضاف يعم فكأنه قال وإبقاء لآثاره أى علاماته ولولاه في الجملة فأثار المبتدأ الاسمية والخبر والمحل بينهما فأثاره ثلاثة والاسمية أى الحكمية بعض تلك الآثار فقد بقيت آثاره في الجملة من حيث بقاء بعضها وآثار فعل الشرط الفاء والجزاء والشرط والفاء بعض تلك الآثار فبقيت آثاره في الجملة من حيث بقاء بعضها بقى شئ آخر وهو أن قوله إقامة لا يصح جملة لاثرتها لاختلافهما في الفاعل لان فاعل لزمت الفاء وفاعل إقامة الواضع وأجيب بأننا نؤول لزمت بأزمت وبهذا اتحدا في الفاعل وهو الواضع أى ألزم الواضع اما الفاء لأجل إقامته فهو على حد قوله تعالى هو الذى يريكم البرق خوفا وطمعا أى ليجمعكم خائفين (قوله هو ظرف) أى اذا وقع بعده جملتان والا كانت حرف نفي كالم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم أو بمعنى الانحوان كل نفس لما عليها حافظ وما دعه الشارح من ظرفيتها أى فيما إذا أوليها جملتان هو أحد قولين للنحويين وقال ابن هشام وابن خروف انها حرف شرط لما وقع لوقوع غيره عكس لو فانها شرط لما يقع لا تنفاه غيره واستدل ابن هشام على حرفيتها بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت الآية فقال لو كانت ظرفا لاحتاجت لعامل ولا جائز أن يكون قضينا لانها مضافة اليه على جعلها ظرفا والمضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا جائز أن يكون دل لان ما للنافية لها الصدارة وماله الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله وليس في الكلام ما يعمل فيها غيرهما وإذا اتفقت العامل انتفت الاسمية وثبتت الحرفية اذ لا قائل بغيرهما

وأجيب باختصار كون العامل قضيئاً ونمنع كونها مضافة كذا قال يس لكنه يخالف كلامهم اذ كل من قال بظرفيتها قال انها تضاف لجملة فعلية ماضوية وجواباً للاحسن في الجواب أن يقال ان العامل فيها جوابها وهو ظل والظرف يتوسع فيها مالا يتوسع في غيرها واستدل ان خروف على حرفيتها بأنه لو كان ظرفاً لما جازلما أكرمتهنى أمس أكرمتهك اليوم لأنه اذا كان ظرفاً كان عامله الجواب والواقع في اليوم لا يكون واقفاً في أمس وأجيب بأن هذا المثال مؤول والمعنى لما ثبت اليوم أكرامك لى فى الامس أكرمتهك اليوم فهو مثل قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فان الشرط لا يكون الا مستقبلاً والمعنى ان ثبت انى كنت قلته (قوله بمعنى اذ) هذا احسن من قول الشارح في الطول انها بمعنى اذا لان لما ظرف لما مضى من الزمان واذا كذلك بخلاف اذا فانها لم تستقبل فالملازمة بينهما وبين اذ أقوى وأحسن من قول أبى على الفارسي وابن جنى انها بمعنى حين ولذا سميت حينية لانه يلزم عليه أن تكون لما ظرفاً محضاً ولا تكون لازمة الاضافة للجملة كحين وليس كذلك اذ كل من قال بظرفية لما قال بوجوب اضافتها للجملة بعدها (قوله يستعمل استعمال الشرط) أى من حيث افادتها التعليق في الماضي (قوله يليه قول) أى ولو تقديره كما في قوله

أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادى عبد شمس وهاشم

فان سقاؤنا فاعل فعل محذوف ينسره وهما بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل أقول وقوله شمس أمر من شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمس (قوله ماض لفظاً) أى في اللفظ كالمواقع في التثنية وقوله أو معنى أى أو ماض في المعنى نحو لما لم يكن زيد قائماً أكرمتهك (قوله وعلم توابعها) أى والعلم الذى له تعلق بتوابعها وهى الوجوه المحسنة للكلام البايغ كالجناس والتاميح وغير ذلك وتعالى العلم بتلك الوجوه من حيث البحث فيه عنها ثم ان الشارح (٤٩) لم يرد بتقديره علم أن المضاف هنا مقدر عطفاً

على المضاف السابق أعنى علم البلاغة وان لفظ توابعها مرفوع باقامته مقام المضاف في الاعراب كما هو المشهور أو مجرور على تجويز سببويه ابقاءه على اعرابه لأن افراد الضمير في قوله اذ به يعرف لا يلائمه بل أراد أن توابعها عطف على المضاف اليه السابق أعنى

بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظاً أو معنى (كان علم البلاغة) هو علم المعاني والبيان (و) علم (توابعها) هو البديع

أكرمتهك أو معنى كقولنا لما لم تجئني أهنتك تستعمل استعمال الشرط في ربط شيء بدخولها وهو التحقيق لأن مواد استعمالها شاهدة بذلك وقيل انها حرف شرط لما وقع لوقوع غيره عكس لولا أنها لما لم يقع لانتفاء غيره والمفاد في أحد التقديرين قريب من الآخر وانما اختلف في اعرابها اما فتطلب عاملاً أو حرفاً فلا وانما قلنا لما هذه احترازاً من لما أختلم التي هي حرف جزم فليست محلاً لهذا الاختلاف (كان علم البلاغة وتوابعها

كان علم البلاغة وتوابعها

(٧ - شروح التاميم - أول) البلاغة والعلم المضاف في الاول مسلط عليه ثم انه يرد اشكال بأن علم البلاغة ان كان المراد به المعنى العلمى كان تفسير الشارح له بقوله هو علم المعاني والبيان ظاهراً الا أنه يشكل عليه العطف على جزء العلم وعود الضمير عليه وهو لا يجوز لانه ليس له معنى مستقل وان كان المراد به المعنى الاضافى أى العلم الذى له تعلق بالبلاغة فلا يصح تفسير الشارح لان العلم الذى له تعلق بالبلاغة يشمل النحو والصرف واللغة وان صح العطف ويحجب باختصار الثاني ويراد بعلم البلاغة علم له زيادة تعلق بالبلاغة بأن دون لاجلها وحينئذ فلا يشمل غير العلمين المذكورين أو يختار الاول ويقال الاعلام الاضافية قد يعامل عجزها حكم كاهها كما أن صدرها كذلك ولذا منعوا عجزها من الصرف في أبى هريرة للعلمية والتأنيث هذا وقال العلامة الخطابي يمكن أن يدعى أن العلم هو لفظ البلاغة فقط ثم أتى بعلم وأضيف اليه من اضافة العلم للخاص كعلم النحو وحينئذ فالعطف على العلم لا على جزئه واعتراض عليه بأن توابع البلاغة عبارة عن المحسنات البديعية كما مر وهى ليست تابعة للبلاغة بمعنى العلم بل توابع لها بالمعنى المصدرى وهى مطابقة الكلام لمقتضى الحال وقد يجب بأن لا مانع من أن يجعل في العبارة استخدام بحيث يقال انه ذكر البلاغة أولاً بمعنى العلم وأعاد عليها الضمير بمعنى آخر وهو المطابقة قال العلامة عبد الحكيم وهذا القول مع ما فيه من التكلف لا يتم اذ لم يثبت أن البلاغة علم لهذين العلمين وقول المصنف فيما أتى وسموها بالبلاغة المراد بالتسمية فيه الاطلاق لا الوضع بقى شيء آخر وهو أن السيد في شرح المفتاح نقل عن صاحب الكشاف أن البديع ليس علماً مستقلاً بل هو ذيل لعلمى البلاغة وكذا السكاكى فلم عده المصنف فنا رأسه وجعله مع فنى البلاغة من أجل العلوم معللاً لذلك بأن كشف الاستار عن وجوه الاعجاز بهما مع أنه لا مدخل له في الكشف المذكور ولا في معرفة دقائق اللغة العربية وأجيب بأن الحق مع المصنف في عده له علماً اذ البديع له موضوع يتميز به عن موضوع علم البلاغة بالحينية المعتبرة في موضوعات العلوم وله غاية أيضاً فجعله علماً مستقلاً من العلوم الادبية أوجه ولما كان تابعا للمعاني والبيان غلب عليه في الحكم

بالأجلية والادقية وأجرى التعاليل بناء على ذلك (قوله من أجل العلوم) أتى بمن للإشارة الى أنه ليس أجل العلوم على الإطلاق بل من الطائفة التي هي من أجل العلوم وهذا لا ينافي أن من تلك الطائفة ما هو أجل منه كعلم التوحيد وعلم الشرائع (قوله قدرا) أي منزلة ومرتبة وهو تمييز محمول عن الفاعل وهو اسم كان أي لما كان قدر علم البلاغة وسره من أجل أقدار العلوم ومن أدق أسرارها وقال عبد الحكيم إنه تمييز من نسبة الاجل الى العلوم محمول عن (٥٠) الفاعل أي فلما كان علم البلاغة من طائفة علوم أجل قدرها من العلوم وكذا قوله

سرا أي من علوم أدق سرها من العلوم ولا يلزم عمل اسم التفضيل في الظاهر فإن التقدير مجرد اعتبار لا استعمال (قوله سرا) أي نكات فأسرارها ونكاته من جملة الدقيق من أسرارها وفي الاجل والادق صنعة الطباق وفي قدرا وسرا من عيوب انفاية المطلقة الاختلاف بالتخفيف والتشديد (قوله اذبه) تعرف (الح) هذا الدليل على غير ترتيب اللف وانما يسلك ترتيب الالف ليكون الكشف عن وجوه الاعجاز متوقفا على معرفة دقائق العربية المذكور في هذا الدليل (قوله لا بغيره) اشارة الى الحصر المستفاد من تقديم المعمول وقوله من العلوم اشارة الى أن الحصر اضافي والا فقد تعرف دقائق اللغة العربية بغير علم كالهام أو سليقة كالعرب (قوله دقائق العربية) أي دقائق اللغة العربية ونكاتها (قوله وأسرارها) عطف تفسير ان كان الضمير فيه راجعا

(من أجل العلوم قدرا وأدقها سرا اذبه) أي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم كاللغة والصرف والنحو (تعرف دقائق العربية وأسرارها) فيكون من أدق العلوم سرا

من أجل العلوم قدرا) أي لما كان العلم الذي يفرق به بين الكلام البليغ وغيره وهو يشمل نوعين أحدهما علم المعاني والثاني علم البيان أي لما كان هذان العلمان مع العلم الذي تعرف به الوجوه المحسنة للكلام البليغ وهو البديع من أعلى العلوم وأرفعها قدرا ولا يلزم من كون هذه العلوم من أجل العلوم كونها أجملها جميعا فلما يلزم كونها من الطائفة التي هي أجل العلوم فيصح أن يكون من تلك الطائفة ما هو أجل منها كعلم التوحيد والشرائع (و) كان من (أدقها) أي العلوم (سرا) أي سر هذا العلم مع تابعه من أدق أسرار العلوم وأراد بسر العلم ما يدرك بذلك العلم ثم بين علة أدقية السر بقوله (اذبه) أي بهذا العلم وتوابعه لا بغيره من سائر العلوم (تعرف دقائق العربية وأسرارها) والدقائق والأسرار بمعنى وهي المعاني الدقيقة والحكم المعتبرة في تراكيب البلقاء التي تفتقر الى السليقة الكاملة العربية والفتنة المتوقدة في تعلم تلك الأسرار لا المعاني البادية في مبدأ التأمل المدركة حتى للبداء فلما كان به تعرف دقائق العربية التي هي من أدق الدقائق لاظواهرها كان

من أجل العلوم قدرا وأدقها سرا) ش علم البلاغة تارة يطبق على العلوم الثلاثة التي تضمنها هذا المختصر وتارة يطلق على علم المعاني والبيان وعلم البديع حينئذ تابع والمصنف جعل علم البلاغة مجموع العلمين وجعل علم البديع من توابع البلاغة والتابع والتبوع علما واحدا * وقوله من أجل العلوم قدرا يقع مثله في الكلام كثيرا أعني دخول من على أقل التفضيل وانما يكون ذلك في أحد موضعين * الاول أن تكون الافراد مستوية الرتبة في تميزها على غيرها فيقال عن كل منها انه الافضل لانه بعضه فيصح ما ذكره المصنف ان كانت علوما مستوية الرتبة وهيئات أن يعلم ذلك اما اذا كانت العلوم متفاوتة فلا يصح أن يقال عن أعلاها انه من خيرها بل هو خيرها ولا يقال عما يليه انه من خيرها لانه ليس شيئا منه تقول زيدا أفضل الناس ولا يقال من أفضلهم الا اذا كان له مساو * الثاني أن يكون بعض أنواع الحقيقة أفضل أنواعها فيقال حينئذ عن ذلك النوع انه خيرها فيلزم عنه أن يقال عن كل فرد من أفراد انه من خيرها أي من النوع الذي هو خيرها ومن هذا القسم قوله تعالى لقد جاءكم رسول من أنفسكم على قراءة ففتح الفاء أي من النوع الانفس ولا يكون من النوع الاول لانه ليس له من يساويه في النفاسة فلو أراد ذلك المعنى لقال أنفوسكم دون من فليتنبه لهذه الدقيقة وعبارة السكا كي ان هذا أعظم العلوم وكان المصنف أتى بمن خلافا له وقديوجه كلام السكا كي بأنه اذا كانت وجوه الاعجاز لا تدرك الا بهذا العلم كما ادعوه صدق انه أعظم العلوم لتأديته الى علم الاصول الشرعية وقوله وأدقها سرا سيأتي بيانه وأتى المصنف بالطباق لمضادة الاجل لادق ثم شرع في تحليل ذلك فقال ص (اذبه) تعرف دقائق العربية وأسرارها

الى العربية أي دقائق العربية وأسرار العربية والمراد بهما المعاني المدلول عليها بنحو اسرار التراكيب من التقديم والتأخير والتأكيد وعدمه وهي مقتضيات الاحوال وعطفه فايران كان الضمير راجعا للدقائق أي دقائق العربية وأسرار تلك الدقائق وعلى هذا فيراد بالدقائق الاحوال وبالأسرار النكات التي تقتضيها تلك الاحوال والاول كالشك وخلو الذهن والثاني كالتأكيده وعدمه (قوله فيكون من أدق العلوم سرا) أي فيكون من طائفة أدق العلوم سرا وفيه أن هذا التفريع مشكل لان دقة

ويكشف

المعلوم تستلزم دقة العلم لا أدقته فالمناسب أن يبدل أدق في التفرع بدقائق وأجيب بان قوله فيكون مفرع على محذوف في كلام المصنف والاصل ودقائق العربية من أدق الدقائق فيكون الخ وذلك لان ما يعرف به أدق الدقائق لا يكون الأدق لأن أدقية المعلوم تستلزم أدقية الطريق الموصل اليه وأجاب القرمي بأن اختصاص معرفة دقائق العربية وأسرارها مع كثرتها على ما يشعر بها صيغة الجمع بهذا الفن يوجب عدم معرفتها بما سواه وأن ماسواه وان كان لا يخلو عن افادتها إلا أنه أدنى مرتبة في إفادة معرفة تلك الدقائق وحينئذ فيكون هذا العلم من أدق العلوم سرا كما لا يخفى وتأمله ثم اعلم أن هذا الاشكال انما يرد على جعل قوله وأسرارها عطف تفسيري على الدقائق وأن ضمير أسرارها للعربية وأما على جعل الضمير للدقائق وأن المعنى أسرار الدقائق أي دقائق الدقائق فلا يرد وذلك لان دقائق الدقائق عبارة عما هو أدق وأخفى فيكون تقدير الكلام اذ به تعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي أدق ومن المعلوم أن أدقية المعلوم تستلزم أدقية الطريق الموصلة اليه وحينئذ فيكون علم البلاغة وتوابعها من أدق العلوم سرا واستقام أمر التفرع من غير احتياج لشيء مطوى في كلام المصنف (قوله ويكشف وجوه الاعجاز) أي عن أنواع البلاغة وطرفها المشتمل عليها القرآن التي هي سبب في اعجازه أي كونه معجزا بحيث لا يمكن (٥١) معارضته والانيان بمثله والمراد بتلك الطرق خواص التراكيب (قوله في نظم القرآن) حال من وجوه الاعجاز أو من الاعجاز

ويكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن أستارها) أي به يعرف أن القرآن معجز

من أدق العلوم سرائر أشار الى علة أرفعية القدر بقوله (ويكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن أستارها) أي بالعلم المذكور وتوابعه دون سائر العلوم تكشف الاستار عن وجوه الاعجاز أي عن طريق البلاغة وأنواعها التي بها يحصل اعجاز الخلق عن المعارضة للقرآن في نظمه وبلاغته التي هي غاية مطابقته لمقتضى الحال ونظم القرآن أسلو به الخاص المقتضى لتناسب دلالة كالمه افرادا وتركيبا لكونه في غاية المطابقة لمقتضى الحال فالنظم الخاص فيه مستلزم للبلاغة فيه ولا يطلق النظم في الجملة على جمع الكلمات كيفما اتفق من غير رعاية المناسبة في المعنى ومن غير رعاية المطابقة الذي وجوده في القرآن محال فلما كان هذا العلم مختصا بأدراك كون القرآن معجزا لاشتماله على الدقائق والاسرار بالبلاغة التي بالاطلاع عليها يقطع بهجز الخلق عن معارضته وذلك وسيلة للعلم برسالة نبينا صلى الله عليه وسلم والتصدق برسالته صلى الله عليه وسلم موجب للفوز في الدنيا والآخرة كان هذا العلم من أجل العلوم لان معلومه وغايته من أجل المعلومات وأجل الغايات والعلوم انما تتفاوت في

ويكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن أستارها) ش اعلم أن علم العربية على ما قال الزمخشري يرتقي الى اثني عشر علما غير أن أصولها أربعة اثنان يتعلقان بالمفردات هما اللغة والنصرف ويايهما الثالث وهو علم النحوفان المركبات هي المقصود منه وهي كالنتيجة لهما ثم يليها علم المعاني ولعلك تقول أي فائدة لعلم المعاني فان المفردات والمركبات علمت بالعلوم الثلاثة وعلم المعاني غالبه من علم النحوفان ان غاية النحوى أن ينزل المفردات على ما وضعت له ويركبها عليها ووراء ذلك مقاصد لا تتعلق بالوضع مما يتفاوت به أغراض التكامل على أوجه لا تندها هي وتلك الاسرار لا تعلم الا بعلم

التصديقية وأشار الشارح بذلك الى أن مراد المصنف بكون هذا العلم يكشف به الاستار عن وجوه الاعجاز التي في القرآن معرفة أنه معجز على طريق الكناية لانه يلزم من كشف الاستار عن وجوه الاعجاز وطرقه التي في القرآن معرفتها ويلزم من معرفتها معرفة انه معجز واعترض بأنه لا وجه لذلك الحصر لان معرفة أن القرآن معجز كما تستفاد من هذا العام تستفاد من علم الكلام وكذا معرفة أن اعجازه لكمال بلاغته فهو ان أراد بقوله أي به يعرف الخ معرفة نفس اعجاز القرآن فالحصر لا يسلم وان أراد به معرفة أن اعجاز ذلك الكمال بلاغته فكذلك لما علمت أن كلامها مستفاد من علم الكلام وأجيب بأن يقال يصح أن يراد الاول لكن المراد معرفة أن القرآن معجز على سبيل التحقيق والاثبات بالدليل ولا شك أن هذا انما يحصل بعلم البلاغة لان ذكر اعجاز القرآن في علم الكلام انما هو على سبيل التقليد والتسليم ويصح أن يراد الثاني لكن المراد معرفة اعجازه لكمال البلاغة على سبيل التفصيل والتعيين وذلك انما يحصل بعلم البلاغة اذ به يعرف أن القرآن مشتمل على الخواص والمقتضيات الخارجة عن قدرة البشر فيلزم من ذلك أن يكون في غاية درجات البلاغة فيكون معجزا وذكروا أن القرآن معجز لكمال بلاغته في علم الكلام انما هو على سبيل الاجال اذ لا يعلم منه ما وجه بلاغته فضلا عن وجه كمالها على أن معرفة الاعجاز في علم الكلام لا به اذ علم الكلام انما يعرف به الالهيات والنبوات والسمعيات واعجاز القرآن ليس منها فذكره فيها انما هو على سبيل

الاستطواد وسيلة لثبوت النبوة له عليه الصلاة والسلام بخلاف علم البلاغة فإن معرفة الاعجاز به لافيه فلا ورود للاشكال من اصله (قوله لكونه في أعلى مراتب البلاغة) علة لكونه معجزا وفيه أن القرآن كله ليس في أعلى مراتب البلاغة لأن بعضه أبلغ من بعض فيكون بعضه في أعلى مراتب البلاغة وبعضه دونه ولكن كله في مرتبة الاعجاز وظاهر الشارح خلافه وأن كله في أعلى مراتب البلاغة ويحجب بأن أعلى بمعنى أعلى وهو يصدق على الأعلى وما دون الأعلى لأن أعلى مقول بالتشكيك على سائر مراتب العلو أو أن أعلى باق على حاله ولكن المراد أنه في أعلى مراتب البلاغة بالنسبة لغيره من سائر كلام البلقاء وهذا لا ينافي أن يكون بعضه أعلى من بعض في البلاغة (قوله لاشتماله على الدقائق والاسرار) هذا علة لكون القرآن في أعلى مراتب البلاغة وعطف الاسرار على الدقائق مرادف والمراد بهما خواص التراكيب التي تقتضيها الاحوال ثم ان ما ذكره الشارح من أن اعجاز القرآن لاشتماله على الدقائق والاسرار التي ليست في طوق البشر وقدرتهم هو التحقيق عندهم وقيل ان اعجازه من جهة صرف و منع قدرة البشر عن الاتيان بمثله وقيل لاشتماله على الاخبار عن الغيبات وقيل لسلامته عن الاختلاف والتناقض وقيل لمخالفته لكلام العرب من الرسائل والخطب والاشعار في الاسلوب ولا سيما في الطالع والمقاطع (قوله وهذا) أي معرفة اعجاز القرآن وسيلة (قوله وهو) أي تصديق النبي وسيلة الى الفوز بجميع السعادات أي الدنيوية والأخروية (قوله لكون معلومه) أي ما يعلم من هذا العلم وهو كون القرآن معجزا وقوله وغايته أي وهى الفوز بالسعادات وفي الكلام حذف أي وجلالة العلم بجلالة معلومه وغايته وبهذا تم التعليل وبما ذكرناه من أن المراد بمعلوم العلم ما يعلم منه اندفع ما يقال ان معلوم العلم عبارة عن قواعد الكلية ككل حكم منكر يجب توكيده وكل فاعل مرفوع وحينئذ فيلزم تعليل (٥٢) الشيء بنفسه لان العلم نفس القواعد الكلية التي هي معلومات الفن وحاصل

الجواب أن مراده بمعلوم هذا العلم ما يعلم منه ولا شك ان اعجاز القرآن يعلم منه بواسطة انه يعرف منه أسرار القرآن ونكاته التي ليس في طوق أحد من البشر الاتيان بها وليس المراد بالمعلومات المعلومات الاصطلاحية أعني قواعد الفن ويدل لذلك قول الشارح معلومه بالافراد

لكونه في أعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار الخارجة عن طوق البشر وهذا وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم وهو وسيلة الى الفوز بجميع السعادات فيكون من أجل العلوم لكون معلومه وغايته من أجل المعلومات والغايات وتشبيه وجوه الاعجاز بالاشياء المحتجبة تحت الاستار اسعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخيلية وذكر الوجوه ايها وتشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخيلية وذكر الاستار ترشيح ونظم القرآن تأليف كلماته فوائدها وغايتها ولما كانت المحسنات البديعية مؤكدة لحسن البلاغة جعل لها مدخل في الاجلية لان التوكيد للشيء لا بأس أن يهطل حكم أصله ولا يخفى أن ما به حصلت أدقية سره هو الآيل لما حصلت به المعاني والنحو وان ذكرها فهو على وجه اجمالى يتصرف فيه البيانى تصرفا خاصا لا يصل اليه النحوى وهذا كما أن معظم أصول الفقه من علم اللغة والنحو والحديث وان كان مستقلا بنفسه

ولم يقل معلوماته بالجمع كما هو العادة (قوله وتشبيه وجوه الاعجاز) أي أنواع البلاغة واعلم وطرقها التي حصل بها الاعجاز وهى خواص التراكيب وقوله بالاشياء المحتجبة أي بجوامع الخفاء في كل الاعن القليل ممن يصلح للاطلاع على جمالها بكشف أستارها (قوله استعارة بالكناية) خبر عن تشبيه وجعل التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية بناء على مذهب المصنف وقوله واثبات الاستار تخيل أي على مذهب المصنف والجمهور (قوله وذكر الوجوه) أي والتعبير عن هذه الطرق بالوجوه ايها أي تورية وهى أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد منه المعنى البعيد أي القليل في الاستعمال اعتمادا على قرينة خفية وذلك كما هنا فان اطلاق الوجوه على الجارحة أقرب وأكثر استعمالا بخلاف اطلاقه على الطرق والانواع فانه بعيد والقرينة على ارادة هذا المعنى البعيد هنا استحالة أن يكون الاعجاز له وجوه بمعنى الجارحة (قوله وتشبيه الاعجاز بالصور الحسنة) أي بجوامع ميل النفوس وتشوقها الى كل (قوله وذكر الاستار ترشيح) أي لانه من ملائمت المشبه به وإنما لم يجعل اثبات الاستار تخيلية على هذا التقرير كالاول لان الصور المستحسنة من حيث هي ليست الاستار من لوازمها الخاصة بخلاف الاشياء المحتجبة تحت الستر كما في التقرير الاول ولا يقال ان الترشيح يجب أن يقارن لفظ المشبه به وليس في المكنية والتخييل ذكر المشبه به وحينئذ فلا ترشيح لانا نقول هذا غير لازم فقد صرح العلامة السيد بان الترشيح يكون للمكنية كما يكون للتشبيه وللجواز المرسل وتعريفه بما يقترن بلفظ المشبه به من لوازمه تعريف لترشيح المصراحة فقط (قوله تأليف كلماته) أي جمعها على الصفة التي ذكرها وحيث كان المراد من نظامه ما ذكر فيكون التعبير عنه بالنظم الذي هو ادخال الآلى في السلك استعارة مصرحة أو بالكناية بأن شبه القرآن بعقد الدرر على طريق المكنية واثبات النظم تخيل أو شبه تأليف كلمات القرآن بادخال الآلى في السلك ثم استعير لفظ النظم له

(قوله مترتبة المعاني) أي حال كون الكلمات مترتبة المعاني بحيث يكون كل معنى في مرتبته التي تليق به فإذا كان أحد المعنيين لازما أو مسببا عن المعنى الآخر أتى أولا بالمعنى المزوم أو السبب ثم بالمعنى اللازم أو السبب (٥٣) وكذا إذا أريد الحصر قدم المعمول على عامه

لأجل افادة ذلك فالمرتبة التي تليق بالمعمول حينئذ التقديم وبالعامل التأخير وإذا أريد عدم الحصر عكس الأمر (قوله متناسقة الدلالات) المراد بالدلالات الدلالات الاصطلاحية وهي المطابقة والتضمنية والالتزامية والمراد بتناسقها تشابهها وتماثلها في المطابقة لمقتضى الحال أي حال كون تلك الكلمات دلالتها متماثلة في المطابقة لمقتضى الحال فإذا كان الحال يقتضي دلالة المطابقة أتى بها وهكذا ولا يرد أن هذا المعنى هو الذي فسر به ترتيب المعاني فيما مر فيلزم عليه التكرار لأن الأول في المعاني والثاني في الدلالات وبينهما فرق (قوله على حسب ما يقتضيه العقل) أي على قدره (قوله لا تواليها في النطق) أي فلا يقال لذلك نظم القرآن والحاصل أن نظم القرآن لا يطلق على جمع كلماته كيف اتفق أي من غير رعاية المناسبة في المعنى الذي وجوده في القرآن محال (قوله وضم بعضها إلى بعض) مرادف لها

مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا تواليها في النطق وضم بعضها إلى بعض كيفما اتفق (وكان القسم الثالث)

أجليته فلا يخلو الكلام من ضرب من التفنن والتأكيذ ثم إن في كلام المصنف من جهة ما فيه من الاستعارة تمثييتين * إحداهما أن يكون المصنف قد شبه أوجه الإعجاز وهي أنواع البلاغة وطرقها التي حصل بها الإعجاز وتجميعها المطابقة لمقتضى الحال بالذكر والحذف والتعريف والتشكيك والحقيقة والحجاز والسكائية وغير ذلك مما لا ينحصر بالأشياء المحتجبة تحت الأستار لختفائها إلا عن القليل ممن يصلح للإطلاع على جمالها بكشف أستارها فأضمر التشبيه في النفس استعارة بالكناية على ما سيجي تحقيقها إن شاء الله تعالى ويكون حينئذ ذكر الأستار اللازمة للشبه باستعارة تخيلية والتعبير عن هذه الطرق بالوجوه إيهام وهو التورية وذلك بأن يطلق اللفظ الذي له معنيان على أحدهما وأقلهما استعمالا وذلك لأن استعمال الوجه في الجارحة المعلومة أقرب ومثله قوله تعالى والسماء بنيانها بأيديهم فان إطلاق اليد على القدرة إيهام وتورية لان إطلاقها على الجارحة أقرب إلى الفهم * والتشبيه الثانية أن يكون قد شبه ما وقع به الإعجاز أو نفس الإعجاز بناء على أن الإعجاز أطلق على ما وقع به أو على نفس حقيقته من إطلاق المصدر على اسم المفعول أولا بالصور المستحسنة في ميلان النفس وتشوقها لأدراكها فيكون اضمار التشبيه في النفس استعارة بالكناية أيضا ذكر الأستار ترشيح للتشبيه لانها بما يلائم المشبه به ويكون ذكر الوجوه تخيلية وانما لم تجمل الاستار تخيلا في هذه التشبيه لان الصور المستحسنة من حيث هي ليست الاستار من لازمها الخاص الذي يقوم به وجه الشبه أو يتكامل بخلاف الأشياء المحتجبة تحت الستركما في التشبيه الأولى ثم عطف على جملة كان قوله (وكان القسم الثالث)

✽ واعلم أن علمي أصول الفقه والمعاني في غاية التداخل فان الخبر والانشاء اللذين يتكلم فيهما المعاني هما موضوع غالب الأصول وإن كل ما يتكلم عليه الأصولي من كون الأمر للوجوب والنهي للتحريم ومسائل الأخبار والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد والاجمال والفصيل والتراجيح كلها ترجع إلى موضوع علم المعاني وليس في أصول الفقه ما ينفرد به كلام الشارع عن غيره إلا الحكم الشرعي والقياس وأشياء يسيرة وقوله تكشف فيه ترصيع مع قوله تعرف وفيه ترشيحان لاستعارة الوجوه ترشيح سابق وهو تكشف ولاحق وهو أستارها فهي استعارة مرشحة لافتترانها بما يلائم المستعار منه وهذه تدخل في عبارة المصنف حيث قال في الاستعارة انها تسمى مرشحة اذا افترتن والسكاكي إنما قال اذا عقت بما يلائم المستعار منه فلا يدخل فيه ترشيحها قبلها إلا بتأويل كلام السكاكي كما استراه وانما يكون ذلك استعارة ذات ترشيحين إن كان الوجوه استعارة ويحتمل أن يراد بوجوه الإعجاز ضروبه وأنواعه وقدم قوله به ليفيد الاهتمام فان قلت أين كان هذا العلم في زمن الصحابة الذين يعرفون أسرار العربية وانكشف لهم أوجه الإعجاز قلت كان مركزا في طبائهم وقوله أسرارها وأستارها فيه جناس لاحق لاختلاف السكمتين بحرف واحد والنظم ترتيب الكلمات على حسب ترتيب المعاني في النفس كما ذكره عبد القاهر ص (وكان القسم الثالث الخ) ش لا شك أن المفتاح جدير بما ذكره والمراد بالترتيب أن يجعل للشئ المتعدده هيئة بحيث يعتبر بعضها بالنسبة إلى

قبله (قوله كيفما اتفق) أي على أي وجه وأي حال اتفق سواء كان بين اللثاني ترتيب أم لا كان بين الدلالات تناسق أم لا (قوله وكان القسم الثالث) الواو عاطفة لما بعدها على قوله كان علم البلاغة للحال لا ممرين أولهما أن الأصل في العطف الواو الثاني أن الحال يقتضي أن الحامل له على التأليف كون علم البلاغة من أجل العلوم المقيد بذلك بكون القسم الثالث غير مصون عن الحشوم مع أن الحامل له أمران كون علم البلاغة من أجل العلوم الثاني كون القسم الثالث غير مصون عن الحشوم

(قوله من مفتاح العلوم) من بيانية مشوبة ببعض لا بيانية محضة إذ ليس القسم الثالث هو المفتاح بل بعضه ثم ان الجار والمجرور اما حال من القسم الثالث بناء على مذهب سيبويه من جواز مجيئها من التبتدا أو صفة له فان قلت ان جعله صفة له مشكل لأن الجار والمجرور اذا وقع صفة فاما أن يكون متعلقه نكرة هي الوصف في الحقيقة فيلزم نعت المعرفة بالنكرة واما أن يكون ذلك المتعلق معرفة أى الكائن فيلزم حذف الموصول وبعض الصلة لأن آل الداخلة على اسم الفاعل موصول وذلك لا يجوز قلت نختار الأول لكن نقول ان تعريف القسم الثالث لفظي بناء على أن آل الداخلة عليه جنسية والمعرف بأل الجنسية معرفة لفظا نكرة معنى فيجوز في الجار والمجرور بعده أن يكون صفة نظرا للمعنى وأن يكون حالا نظرا للفظ ولك أن تختار الثاني وهو جعل الجار والمجرور متعلقا بمعرفة ولا يرد ما سبق لان الوصف المحذوف صفة مشبهة لانه لم يرد به التجدد والحدوث بل الدوام وآل الداخلة على الصفة المشبهة معرفة على الصحيح (قوله السكاكي) نسبة لسكاكة قرية بالعراق أو باليمن أو بالعجم تقريرات والذي ذكره السيوطي أنه نسبة لجده كان سكاكا للذهب أو الفضة (قوله أعظم) خبر كان وقوله ما صنف فيه لا يصح أن تكون ماموصولا حرفيا لان القسم الثالث أعظم المصنفات لأعظم التصنيف فهي اما نكرة موصوفة أو اسم موصول (٥٤) واقعة على الكتب بدليل تبين المصنف لها بجمع لا على كتاب لعدم التوافق

من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي أعظم ما صنف فيه (أى فى علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) بيان لما صنف (نفعاً) تمييز من أعظم (لكونه) أى القسم الثالث (أحسنها) أى أحسن الكتب المشهورة (ترتيباً)

الكائن (من) مجموع الكتاب المسمى (مفتاح العلوم الذي صنفه) أى مفتاح العلوم (الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي) رحمه الله تعالى (أعظم ما صنف) هو خبر كان (فيه) أى فيما تقدم وهو علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) وهو بيان لما أى كان القسم الثالث أعظم المصنفات التى هى الكتب المشهورة فى ذلك الفن (نفعاً) تمييز من قوله أعظم أى نفع ذلك القسم أعظم أنفع تلك الكتب المشهورة فى هذا الفن وإنما اعتبر المشهورات لانه اذا كان أنفع المشهورات فغيرها أخرى وإنما كان أعظمها نفعاً (لكونه أحسنها ترتيباً) أى لكون ذلك القسم أحسن تلك الكتب فى ترتيب مسائله وفصوله والترتيب وضع كل شىء فى مرتبته التى تدبغى له ولما كانت كل مسألة وكل كلمة يجوز أن تكون لها مراتب تناسب أن توضع فيها و بعض تلك المراتب أحسن من بعض جاز أن يكون تأليف أحسن من آخر فى ترتيب كلماته وفصوله ومسائله و بما تكون المسائل غرراً وحساناً فى معناها ولكن لم توضع كل واحدة فيما ينبغي لها فتكون كالألى عقدان فصح فانتشرت فيفتقر كمال حسنهما الى نظمها بالترتيب ولهذا يوصف تأليف الشيخ عبد الفاهر مع بلاغة مؤلفه بالمراع فيه حسن الترتيب بأنه

بعض بالتقدم والتأخر والاصول قواعد هذا العلم والحشو ذكر ما لا حاجة لذكره وهو قريب من التطويل وستنكح عليه فى بابيه والتعقيد ما يحصل من عدم تهذيب العبارة وقوله مفتقرا الى الايضاح أى ليزول

بين البيان والمبين (قوله بيان لما صنف) أى أعظم الكتب المشهورة التى صنفت فيه وفيه أن هذا يستلزم أن يكون القسم الثالث كتاباً لأن أقفل التفضيل بعض ما يضاف اليه مع أنه جزء كتاب وأجيب بأجوبة الأول أن جملة كتابا باعتبار المعنى لاغوى إذا لكتب لغة الضم والجمع الثانى أنه أفرد بالتدوين فان بعضهم كالعلامة السيد نقل القسم الثالث بحروفه وسلخه عن القسمين وشرحه فقد خرج بالافراد المذكور عن كونه جزء كتاب الى كونه كتاباً

بالمعنى العرفى أيضاً الثالث أن القسم الثالث لما كان هو العمدة من المفتاح صار كأنه الكتاب كله (قوله تمييز من أعظم) ما أى لا أعظم أى تمييز لنسبة أعظم الى ما صنف محول على الفاعل أى أعظم نفعه ما صنف فيه ولا يقال ان فيه رفع أفعال للظاهر لانا نقول هذا مجرد تقدير لاستعمال فان قلت لا شىء جعله تمييزاً من أعظم دون المشهورة مع أنه أظهر لدلالته على أن نفع القسم الثالث مما اشتهر بين الاقوام وتقرر لدى الخاص والعام قلت لأنه لا يكون نصافى المقصود حينئذ وهو أن الأعظمية باعتبار النفع لجواز أن يكون باعتبار آخر وإنما اعتبر المصنف الوصف بالمشهورة لأنه اذا كان أعظم المشهورة نفعاً فغيرها أولى (قوله أحسنها ترتيباً) أى فترتيب الكتب المشهورة حسن وترتيب القسم الثالث أحسن لوضع مسائله فى المراتب العليا وذلك لأن كل مسألة بل كل كلمة يجوز أن يكون لها مراتب تناسب أن توضع فيها و بعض تلك المراتب أحسن من بعض ولهذا جاز أن يكون تأليف أحسن من آخر فى ترتيب كلماته وفصوله ومسائله فاندفع ما يقال إن الترتيب شىء واحد وهو جعل كل شىء فى مرتبته واذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه أقفل التفضيل أعنى أحسن لم يتصور أن يكون القسم الثالث أحسن ترتيباً ثم ان اشتغال القسم الثالث على الحشو والتطويل كما يصرح به لا يخل بحسن الترتيب لجواز أن تقع المسئلة موقعها الاثني بها جذا ونكون مع ذلك مشتملة على زيادة لاسيما اذا كان ذلك الحسن بالقياس الى كتب آخر

(قوله وضع كل شيء في مرتبته) هذا التعريف مشكل لان الضمير في مرتبته ان عاد على كل ازم أن يكون كل شيء في مرتبة كل شيء فيكون الشيء موضوعا في مرتبته ومرتبة ما سواه وهو لا يصح وان كان عائد على شيء لزم أن تكون جميع الافراد موضوعة في مرتبة شيء واحد وهو لا يصح أيضا وأجيب باننا نختار أن الضمير راجع لكل وإضافة المرتبة للعموم لانه مفرد مضاف والمراد المراتب الثلاثة بها فالمعنى وضع الاشياء في مراتبها الثلاثة بها وهو من مقابلة الجمع بالجمع فيقتضي القسمة على الآحاد فكأنه قيل وضع هذا الفرد في مرتبته الثلاثة به وهكذا هو ظاهر وأجاب العلامة عبد الحكيم بما حاصله أن الضمير راجع لشيء والعموم الاستفاد من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير مرتبته الى شيء فالمعنى وضع شيء في مرتبته أي شيء كان (قوله أتمها تحريراً) هذا يفيد أن غيره من الكتب موصوف بتام التحرير وأن القسم الثالث موصوف بزيادة التام ويرد عليه أن تمام التحرير ينافي وقوع الحشو والتطويل والتعقيد فيه وأن التام لا يقبل الزيادة لانه نهاية الشيء وحينئذ فلا يصح التفضيل على أن اسم التفضيل انما يصاغ مما يقبل الفضل والزيادة والجواب عن الامرين أن المراد بالتام الثابت لتلك الكتب القرب اليه مجازاً والقريب الى التام يقبل الزيادة فلا ينافي وقوع الامور الثلاثة ولا صوغ اسم التفضيل (قوله وتهذيب الكلام) أي تخليصه من الزوائد وكونه (٥٥) أتم بالنسبة اليها لا ينافي اشتراكه على الحشو والتطويل في نفسه

كما سيذكر وما ذكره من أن التحرير هو تهذيب الكلام فهو معنى اصطلاحى وأما في اللغة فهو تخليص العبد من الرقبة (قوله متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا) أي والاصل وأكثرها جمعا الاصول جمعا واعتراض هذا بأنه يلزم عليه عمل المصدر محذوفاً مع أنه لا يعمل محذوفاً كما لا يعمل في متقدم وأيضاً ما لا يعمل لا يفسر عاملاً ويجاب بأنه من باب حذف العامل لا من باب عمل المحذوف وقولهم ما لا يعمل لا يفسر عاملاً قاصر على باب الاستغفال وما نحن

هو وضع كل شيء في مرتبته (و) لكونه (أتمها تحريراً) هو تهذيب الكلام (وأكثرها) أي أكثر الكتب (للاصول) هو متعلق بمحذوف يفسره قوله (جمعا) لان معمول المصدر لا يتقدم عليه والحق جواز ذلك في الظروف لانها مما يكفيه رائحة الفعل

كلالى عقد انقسم (وأتمها تحريراً) عطف على أحسن أي لما كان نفع ذلك القسم أعظم لكونه أحسن من تلك الكتب ولكونه أتم منها في تحريره والتحرير والتعذيب والتنقيح بارالة موجبات التعقيد والخلل والتفاوت في تمام التحرير انما هو بالنسبة الى مراتب القرب من التمام والافيد فرض تمام التحرير فلا تفاوت فيه حتى تصح الاتمية فيه (وأكثرها للاصول جمعا) أي لما كان نفع القسم الثالث أعظم من نفع غيره لكونه كما ذكر ولكونه أيضاً أكثر تلك الكتب في جمعه لاصول الفن وذكرنا التحرير والترتيب والجمع مجرورة (١) بالباء عند النقرر لبيان المعنى بسهولة والافهى في الاعراب تميزات محولة في الاصل عن الفاعل وقوله للاصول متعلق بمحذوف عليه جمعا ولم يتعلق بالمذكور لان المصدر انما يعمل في مثل هذا بتقديره بان والفعل فهو في تأويل الموصول وصاته والموصول لا يتقدم عليه معمول صنته لكن الاصح جوازه في الظرف لان له خصوصية التوسع لمساقتقرانه كنفس الواقع فيه لشدة ارتباطه به معنى فصار لا ينفك عن عامله معنى فكأنه لم يتقدم عليه ولهذا قيل فيه ان رائحة

مانسبه اليه من التعقيد وتبعد ارادة كتابه الايضاح لانه انما صنفه وسماه بالايضاح بعد هذا المختصر وأيضاً هو يريد ذكر الحامل على التلخيص فلما أراد أن المفتاح محتاج لكتاب الايضاح لما ناسب قوله

فيه ليس منه (قوله لان معمول الخ) علة لمحذوف أي وليس متعلقاً بجمعا المذكور لان معمول الخ (قوله لا يتقدم عليه) أي لانه يؤول بالموصول الحرفي وصلته ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لانه كقديم جزء الشيء عليه فكذلك ما أول بهما لا يتقدم معموله عليه وهذا مذهب الجمهور (قوله والحق جواز ذلك) أي جواز تقديم معمول المصدر عليه في الظروف كما هنا وهذا مذهب الرضى قال لان انؤول بالشيء لا يعطى حكمه من كل وجه ولان تقدير عامل للظرف فيه تكلف وما يدل للجواز قوله تعالى فلما بلغ معه السعى وقوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة واعترض العصام بأنه ليس هنا ظرف وانما هو مفعول به زبدت فيه اللام لتقوية العمل قال يس وهو من العجب العجائب لانه اشتهر كنار على علم أن الظرف والجار والمجرور اخوان يطلق كل منهما على الآخر واهما اذا اجتمعا افترقا واذا افترقا اجتمعا كالفقير والمسكين عند الفقهاء (قوله يكفيه رائحة الفعل) أي ماله أدنى ملابسة بالفعل كالمصدر فانه يدل على الحدث وهو أحد جزأى مدلول الفعل هذا هو المراد برائحة الفعل فاندفع اعتراض ابن جماعة بأن قولهم رائحة الفعل غير صحيح لان الرائحة عرض والفعل عرض فيلزم قيام العرض بالعرض وانما كان الظرف يكفيه رائحة الفعل لان للظرف شأنه ليس لغيره لتزله من الشيء منزلة نفسه لوقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه

(قوله ولكن كان الخ) هذا استدراك على وصف القسم الثالث بالأوصاف السابقة وذلك أنه لما وصفه بالأوصاف السابقة توهم انه مصون عن الحشو والتطويل والتعقيد فرفع هذا التوهم بقوله ولكن الخ (قوله هو الزائد المستغنى عنه) أى اللفظ الزائد فى الكلام المستغنى عنه فى أداء المراد سواء كان لفائدة أم لا كان متعينا أم لا كما فى قوله كذبا ومينا (قوله والتطويل) هو مصدر بمعنى اسم المفعول لأن المراد به الكلام الزائد على أصل المراد المستغنى عنه بلا فائدة وقول الشارح وهو الزيادة المراد بها الزائد أو فى الكلام حذف مضاف أى ذو الزيادة ثم ان فى كلام الشارح احتياكا حيث حذف من كل قيدا أثبتته فى الآخر حذف من الحشو قوله على أصل المراد لذكره فى التطويل وحذف من التطويل المستغنى عنه لذكره فى الحشو (قوله وستعرف الفرق بينهما) أى الفرق المعتد به والا فالتفسير الذى ذكره يؤخذ منه فرق أيضا لانه يقتضى أن يكون بينهما العموم والخصوص المطلق وذلك لانه قيد التطويل بكونه لغیر فائدة وأطلق فى الحشو فيجزمه مان فى زائد لالفائدة وينفرد الحشوى زائد لفائدة وحاصل الفرق الآتى أن الحشو هو اللفظ الزائد المتعين زيادته كقوله

وأعلم علم اليوم والامس قبله * ولدكنى عن علم ما فى غد عمى
فلفظ قبله زائد قطعاً فهو حشو والتطويل (٥٦) هو الزائد على أصل المراد مع عدم تعينه كما فى قوله

صنفت (ولكن كان) أى القسم الثالث (غير مصون) أى غير محفوظ (عن الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه (والتطويل) وهو الزيادة على أصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما فى بحث الاطناب (والتعقيد) وهو كون الكلام مغلقاً لا يظهر معناه بسهولة (قابلاً) خبر بعد خبر أى كان قابلاً للاختصار (لما فيه من التطويل (مفتقراً) أى محتاجاً (الى الايضاح) لما فيه من التعقيد

الفعل تكفى فى عمله (ولكن) ذلك القسم الثالث مع كونه موصوفاً بما تقدم المقتضى للاستغناء به عن تأليف آخر فى معناه فيه عيوب أخرى تقتضى الحاجة الى تأليف آخر فى معناه محرر من تلك العيوب وهى أن ذلك القسم (كان غير مصون) أى غير محفوظ (من الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه مع تعينه كقوله * وأعلم علم اليوم والامس قبله * فقوله قبله يتعين لازيادة وهو غير محتاج اليه ويأتى ان شاء الله تعالى ان فيه قسمين مفسد وغير مفسد (و) من (التطويل) وهو الزائد بلا فائدة من غير أن يتعين كقوله * وألقى قولها كذبا ومينا * والكذب والمين بمعنى واحد فأيهما أسقط صح المعنى مع الآخر فلم يتعين أحدهما لازيادة فالفرق بين الحشو والتطويل المين وعدمه مع كون الحشو قد يمرض فيه لتعينه افساد المعنى وسيأتى ما فى ذلك ان شاء الله تعالى (و) من (التعقيد) والتعقيد الذى يتصف به الكلام وهو المراد هنا هو كون الكلام معقداً أى مغلقاً لا يفهم الا بتكليف وهو على ما يأتى ان شاء الله تعالى قسمان معنوى واغضى وأما الذى يتصف به التكلم فهو جعل الكلام كذلك (قابلاً للاختصار) بازالة ما فيه من التطويل (مفتقراً الى الايضاح) أى محتاجاً الى ازالة تعقيدته ليتضح معناه

مختصراً ووصف التلخيص بكونه مختصراً لا ينبغى أن يحصل به الايضاح فقد يحصل من تقصير العبارة وضوح لا يحصل بتطويلها وقوله والتجريد يعود الى الحشو وقوله الاختصار يعود الى التطويل

وقد تدل الادب لراهنية وألقى قولها كذبا ومينا فالكذب والمين بمعنى واحد فأحدهما زائد لا يعينه وهذا الفرق الآتى يقتضى أن يكون بينهما التباين وما ذكره الشارح هنا فرق بينهما بحسب اللغة وما يأتى فرق بحسب ما وقع عليه اصطلاح أهل هذا الفن (قوله وهو كون الكلام مغلقاً الخ) أشار بذلك الى أن التعقيد هنا مصدر المبنى للمفعول أى عقد الكلام لأجل أن يكون وصفاً للكتاب وأما التعقيد بمعنى جعل الكلام معقداً الذى هو مصدر المبنى للفاعل فهو وصف للفاعل ولا تحسن

ارادته هنا وأورد على الشارح أن التطويل وكذا الحشو ليسا وصفين للكتاب اذا جعلامصدرى المبنى للفاعل بل اذا جعلامصدرى المبنى للمفعول فكان ينبغى التأويل فيهما أيضاً لكونا وصفين للكتاب الا أن يقال انه ترك التأويل فيهما اتكالاً على المقايضة أو ترك ذلك استغناء بتفسيرهما السابق لانه قد فسر كلامهما باللفظ الزائد وهذا يفيد حملهما على الحشو والمطول به وان المصدر بمعنى اسم المفعول لأنه باق على مصدرية حتى يحتاج الى أن يؤولهما بما أول به التعقيد ثم ان كون الكلام مغلقاً اما بسبب خلل فى اللفظ رهو التعقيد اللفظى أو خلل فى الانتقال وهو التعقيد المعنوى أو بسبب ضعف التأليف لأن مخالفة النحو فى الكلام توجب صعوبة فهم المراد بالنسبة لمن تتبع قراءه الا عراب فالتعقيد هنا فى كلام الصنف شامل لضعف التأليف بخلافه فيما يأتى فانه خاص بالامر من الاولين بدليل عطف ضعف التأليف عليه كما أفاده الحفيد (قوله خبر بعد خبر) أى بناء على جواز تمدد خبر الناسخ وانما سككت عن جملة حالا من ضمير غير مصون لان الخبرية أظهر وأقرب لانه يؤهم أن مغايرته للمصون مشروطة بملاحظة قبوله للاختصار مع انه ليس كذلك فانه فى نفسه مغاير للمصون وان لم يلاحظ ذلك فيكون أدعى للقدم على اختصاره وما قيل فى قابلاً من الاعراب يقال فى مفتقراً واختار فى جانب الاختصار التعبير بقابلاً وفى جانب الايضاح والتجريد التمييز بمفتقراً اشارة الى أن الاهتمام

ففيه

ارادته هنا وأورد على الشارح أن التطويل وكذا الحشو ليسا وصفين للكتاب اذا جعلامصدرى المبنى

بالاختصار دون الاهتمام بالإيضاح والتجريد فالتحيز عنهما أهم من التحيز عنه (قوله عما فيه) لم يقل لما فيه على طريقة ما قبله اذ لا يعلم حينئذ أن مجرد عنه ماذا بخلاف ما قبله فلا يلزم فيه مثل ذلك ولم يرتب النشر على نمط ألف لاجل السجع (قوله ألفت مختصرا) لم يقل اختصرته مع أنه أخصر إشارة إلى أنه ليس مطمح نظره اختصار القسم الثالث لأمر دعاه إليه بل تأليف مختصر يتضمن ما فيه مما يحتاج إليه ويخلو عما يستغنى عنه وأيضا تميره باختصرته يقتضي أن ما في هذا المختصر في القسم الثالث وليس لأصنف الا مجرد الاختصار مع أن له غير الاختصار التجريد والإيضاح وبعض اجتهاداته مخالفة لمذهب السكاكي (قوله يتضمن ما فيه الخ) إشارة إلى أنه مختصر جامع ثم ان المراد يتضمن ما في القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الجدل والاستدلال وعلمى العروض والقوافي ودفع الطاعن عن القرآن لأن المباحث لواحق لعلمى المعاني والبيان (قوله وهى حكم) كان الاولى وهو حكم لان الضمير اذا وقع بين مرجع وخبر مختلفين بالتذكير والتأنيث فالاولى مراعاة الخبر لانه محط الفائدة وقوله حكم يطلق الحكم على المحكوم به وعلى النسبة الحكمية وعلى الايقاع والانتزاع (٥٧) أعنى ادراك أن النسبة واقعة أو ليست

بواقعة المسمى ذلك عند الماطقة بالتصديق والمراد هنا القضية الدالة على النسبة الحكمية من اطلاق اسم المدلول وإرادة الدال فساوى قول غيره قضية كلية ان قلت هذا مجاز وهو لا يدخل التعريف قلت هذا مجاز مشهور أو أن هذا ضابط لا تعريف على أن بعضهم ذكر أن الحكم يطلق على القضية نفسها اطلاقا حقيقيا عرفيا كاطلافة على مامر وقولهم كلية أى محكوم فيها على كل فرد من أفراد موضوعها أو المراد موضوعها كلى وقوله ينطبق الخ هذا القيد على الثانى ليس لبيان الواقع بل للاحتراز عن القضية

(و) الى (التجريد) عما فيه من الحشو (ألفت) جواب لما (مختصرا يتضمن ما فيه) أى فى القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة وهى حكم كلى ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده (ويشتمل

(و) مفتقرا الى (التجريد) بآلة ما فيه من الحشو فقوله قابلا مفتقرا خبر إن بعد خبر وقد تبين أن فى كلامه النشر الخالوط ولو أنى بالمرتبة لقال مفتقرا الى التجريد قابلا للاختصار مفتقرا الى الايضاح ولكن صنيعه أسد لان الايضاح بآلة التعقيد والتجريد بآلة الحشو يشتركان فى الافتقار اليهما لأن ضد كل منهما عيب يجب إزالته فناسب التعبير فى جانبهما بالافتقار والاختصار بآلة التطويل ليس فى منزلة الافتقار اليه اذ ليس ضده بعب يجب إزالته ولكونه أقرب من الآخرين قدمه فى الذكر كما يقدم الأيسر ليتفرغ الى الأهم وأخرهما مجموعين فيما يشتركان فيه وهو الافتقار اليهما لان ضدهما من العيوب (ألفت) كتابا (مختصرا) هذا جواب قوله لما كان علم البلاغة الخ أى لما كان علم البلاغة رفيع الرتبة والقسم الثالث أحسن مصنفاته فيما تقدم وفيه التطويل والتعقيد والحشو احتيج الى كتاب يزىل ما فيه فألفت مختصرا (يتضمن) ذلك المختصر أى يشمل على (ما فيه) أى فى القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة وهى الضابط والمراد به قضية تتضمن حكما كليا يشمل بعمومه جميع الجزئيات والمراد بالجزئيات هنا القضايا التى موضوعاتها مشمولة لموضوع القاعدة الكلية وذلك كقولنا بالنسبة الى هذا الفن كل حكم منكر يجب توكيده فان هذا يشمل الحكم الذى هو ثبوت القيام لزيد عند انكار عمر و فيثبت له حكم القاعدة وهو أنه يجب توكيده فيقال ان زيدا لقائم (ويشتمل) ذلك المختصر

فيه لف ونشر غير مرتب ص (ألفت مختصرا يتضمن ما فيه من القواعد) ويشتمل

(٨ شروح التلخيص - أول)

الطبيعية نحو الانسان نوع والحيوان جنس فان المحكوم عليه بالنوعية أو الجنسية الماهية الكلية يقطع النظر عن الانطباق على الجزئيات بخلافه على الاول فانه لبيان الواقع والاحتراز عن الطبيعية بقوله كلية والمراد بالانطباق الاشتغال واعتراض بأن الجزئيات إنما تضاف للكلى المفرد لا للقضية الكلية والذى يضاف اليها إنما هو الفروع وهى القضايا التى تحت تلك القضية الكلية بأن يحكم بمحمولها على جزئيات موضوعها وأجيب بأنه استعار الجزئيات للفروع بجامع الاندراج فى الجملة أو أن فى العبارة حذف مضاف أى على جميع جزئيات موضوعه أو أن فى العبارة استخداما فأطلق الحكم أولا بمعنى القضية وأعاد عليه الضمير بمعنى المحكوم عليه ولا شك أن المحكوم عليه وهو الموضوع أمر كلى تحته جزئيات وعلى هذا فلا حذف أصلا كذا قالوا قال العلامة عبد الحكيم وهذه تكلفات لاتليق بمقام التعريفات وان ذهب الى الجم الغفير فالاولى أن يقال قوله حكم كلى أى على كلى فان كلية الحكم بكون المحكوم عليه كليا والضمير فى ينطبق وجزئياته راجع الى الكللى ومعنى انطباقه صدقه عليه وهو احتراز عن القضية الطبيعية (قوله ليتعرف الخ) اللام للغاية والعاقبة أى ان غاية ذلك الانطباق وثمرته

تلك المعرفة وليست للتعليل لان الانطباق لا يمل بالمعرفة بل الامر بالمعكس أى أن الانطباق يكون علة للمعرفة وذلك لان الانطباق أمر ذاتي للقضية فلا يمل بشيء والمعرفة لأحكام الجزئيات من القضية أمر عارض لها وكيفية معرفة أحكام جزئيات الموضوع منها أن تأتي بقضية سهلة الحصول لكون موضوعها جزئيات من جزئيات موضوع القاعدة ومحمولها نفس موضوع القاعدة وتجعل هذه القضية السهلة الحصول صغرى وتجعل القاعدة كبرى لهذه الصغرى فينظم قياس من الشكل الاول منتج للطاوب كأن يقال ثبوت القيام لز يد حكم منكر وكل حكم منكر يجب توكيده فثبوت القيام لز يد يجب توكيده ولما كانت معرفة أحكام الجزئيات من القاعدة فيها كلفة للاحتياج الى شيء آخر (١) اليها عبر بقوله ليتعرف ولم يعبر يعرف بقي شيء آخر وهو أن القاعدة يتعرف منها أحكام الجزئيات والشاهد جزئى من جزئيات القاعدة فيكون متوقفا عليها والشاهد مثبت لها فتكون متوقفة عليه فيلزم الدور وأجاب بعضهم بمنع توقف الشاهد على القاعدة وإنما هو متوقف على الموثوق به فيقال التوكيد في جواب النكر في قوله تعالى أنا أرسلنا نوحا سمع من الموثوق به وكل ماسمع من الموثوق به فهو مستحسن في البلاغة فالتوكيد في جواب النكر في هذه الآية مستحسن في البلاغة ورد هذا الجواب بأنه مبطل للعموم في قولهم في تعريف القاعدة على جميع جزئياته (٥٨) فالاولى في الجواب أن يقال ان توقف القواعد على الشواهد بالنسبة للجهتين المستنبطين

للقواعد وتوقف الشاهد على القاعدة بالنسبة لغيرهم لأنهم هم الذين يريدون تعريف أحكام الجزئيات وحينئذ فالحكم موقوف على حاله (قوله) على ما يحتاج اليه من الأمثلة (والشواهد) أى لا على ما يستغنى عنه منها والا كان حشوا ونطويلا وفي هذا اشارة الى أن القسم الثالث فيه أمثلة وشواهد مستغنى عنها (قوله فهي أخص) أى باعتبار الصلاحية أى أن كل ما صلح أن يكون شاهدا صلح أن يكون مثالا من غير عكس وسر ذلك أن الشاهد لا بد أن يكون من كلام من يعتد بعريته بخلاف المثال فينبهها العموم والخصوص المطلق

على ما يحتاج اليه من الأمثلة (وهي الجزئيات المذكورة لا يوضح القواعد (والشواهد) وهي الجزئيات المذكورة لا تثبت القواعد فهي أخص من الأمثلة (ولم آل) من الاول وهو التقصير (جهدا)

(على ما يحتاج اليه من الأمثلة والشواهد) والفرق بين المثال والشاهد أن المثال لا يشترط فيه كونه صادرا من يستدل بكلامه والشاهد يشترط فيه كونه صادرا من يوثق بعريته ويستدل بكلامه فلماذا كان الاول أعم من الثاني وإنما افرقا بما ذكر لان الغرض من الأمثلة ايضاح القاعدة لتصور فصيح بكل كلام والغرض من الشاهد تقريرها وتثبيتها فلا يصح الا من كلام من يستشهد به ويلزم من التقرير التام الايضاح دون العكس (ولم آل) فعل مضارع مجزوم بحذف الواو اذ هو من الاول وهو التقصير فضمن معنى المنع فعناه لم أمنعك (جهدا) بضم الجيم وفتحها حذف المفعول الاول وذكر الثاني

على ما يحتاج اليه من الأمثلة (والشواهد) ش يشير الى هذا المختصر وقوله ما فيه أى مافى المفتاح ويحتاج ان كان مبذرا للفاعل فالضمير يعود على هذا المختصر أو على المفتاح والشواهد ما كان من كلام من يستدل بقوله من كتاب وسنة وقرل العرب والأمثلة أعم من ذلك وآتى بالتضمن في القواعد والاشتمال في الأمثلة والشواهد لان ما هو في ضمن الشيء كالحقير بالنسبة اليه فقصد أن يجعل أعظم مافى المفتاح وهو قواعد في ضمن كتابه وجعل ما يزيد من أمثلة وشواهد مشتملا عليه تفخيما له أيضا فان المضمن جزء من المتضمن فقصد أن القواعد متضمنة لأنها أجزاء الكتاب والأمثلة لما لم تكن ركنان موضوع الكتاب جعل مشتملا عليها فان الشيء قد يشتمل على ما هو زائد على أجزائه الأصلية ص (ولم آل جهدا)

لا باعتبار الاثبات والايضاح لأن هذا خارج عن حقيقة الأمثلة والشواهد لان الجزئى لا يلزم أن يكون مذكورا بعد القاعدة فضلا في عن كونه مثالا أو شاهدا فكونه مذكورا لا يوضح أو لا تثبت عارض مفارق لا يمكن اعتباره في حقيقتها أو حينئذ فلا ينبغي عليه أخذ النسبة بينهما ولئن سلمنا دخول ذلك في مفهوميهما لانه الجزئى من حيث أنه جزئى لا يكون الاثبات ولا الايضاح داخلين في مفهومه ومن حيث انه مثال أو شاهد يكون الاثبات والايضاح داخلين فيه فلا ينتج العموم والخصوص المطلق بل يكون بينهما امتياز الكلى لانه قد اعتبر في كل غير ما اعتبر في الآخر والتمييز الجزئى وهو العموم والخصوص الوجهى بأن يقال المثال ما قصد به الايضاح أو يدعمه الاثبات أم لا والشاهد ما قصد به الاثبات أو يدعمه الايضاح أم لا ان قلت نعم في الاول دون الثاني بأن يقال الشاهد جزئى يذ كر الاثبات ليس الا قلنا قال العلامة يس التعميم في الاول دون الثاني تحكم لانه لا دليل عليه (قوله ولم آل) عطف على ألف وت يجوز أن يكون حالا من فاعله وأصل آل ألو همزتين الاولى للتمكك والثانية فاء الكلمة فقلت همزة الثانية ألفا وفاء بقاعدة أنه اذا اجتمع همزتان في أول كلمة والثانية منها ساكنة فانها قلب مدة من جنس حركة التي قبلها وحذفت الواو للجزاز لانه محتمل وماضيه ألياألو وأصل ألو أنو كنصر تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا (قوله من الاول) بفتح الهمزة وسكون اللام كالتصير أو بضم الهمزة واللام كالعنى على مافى القاموس (قوله وهو التقصير) أى

التواني فالنقص من قصر عن الشيء ، توانى عنه لا من قصر عن الشيء ، بمعنى انتهى أو عجز عنه ثم ان تفسير الشارح الاول بالنقص بيان لمعناه في أصل اللغة وأما كونه بمعنى المنع فمحذور وأما حمل الشارح كلام المصنف على المعنى المجازى حيث قال واستعمل الاول الخ لأن آل بمعنى أقصر فعل لازم فهذا الواقع بعده ما نصب على التمييز أى من جهة الاجتهاد أو على الحال أى حال كونى مجتهدا أو على نزع الخافض أى فى اجتهادى والاول باطل اذ لا ابهام فى نسبة التقصير الى الفاعل ولا يصح جعله محولا عن الفاعل لأن الأصل فى المحول أن يكون الاسناد اليه حقيقيا وهنا مجازى وأما الثانى والثالث فبعيدان لأن محى المصدر حلا سماعى وكذلك النصب على نزع الخافض وحينئذ فجعل آل فى كلام المصنف بمعنى أقصر بعيد فلذا عدل عنه الشارح الى المعنى المجازى (قوله وقد استعمل الخ) أى على طريق التضمن فقد ضمن آل معنى أمتع المتمدى لاثنيين أو استعمل الاول بمعنى التقصير للمنع بعد تشبيهه به واشتق من الاول آل بمعنى أمتع على طريق الاستعارة التبعية فقوله وقد استعمل الخ اضراب عما تقدم الذى هو المعنى الحقيقى إشارة الى أن المراد من الاول معناه المجازى وهو المنع لما قلناه ولاشتهاره فيه والمجاز المشهور مقدم على الحقيقة الغير المشهورة عند بعض الاصوليين (قوله وحذف الخ) عطف على محذوف أى واستعمله المصنف هنا كذلك وحذف الخ والمراد بالحذف هنا لازمه وهو الترك فلا يقال إن الحذف يقتضى ذكر الشيء أولا فيقتضى أن المصنف قد ذكر المفعول الاول ثم حذفه بعد ذلك وليس كذلك وإنما حذف (٥٩) المصنف للمفعول الاول وهو الكاف لكونه غير مقصود بخصوصه حذف

أى اجتهادا وقد استعمل الاول فى قولهم لا آلوكم جهدا متعديا الى مفعولين وحذف المفعول الاول ههنا والمعنى لم أمتعك جهدا (فى تحقيقه) أى المختصر (وتهذيبه) أى تنقيحه (ورتبته) أى المختصر (ترتبا أقرب تناولا) أى أخذنا (من ترتيبه) أى من ترتيب السكاكى أو القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل أو المفعول (ولم أبلغ فى اختصار لفظه تقريبا) مفعوله

وهو جهدا ويحتمل أن يكون على بابيه فينصب جهدا بإسقاط الخافض أى لم أقصر فى جهدى أى اجتهادى وجدى وقوله (فى تحقيقه وتهذيبه) متعلق بجهدا أى لم أترك شيئا من اجتهادى فى تحقيق هذا المختصر أى تنقيحه عما لا ينبغي من الفساد معنى ولفظا (ورتبته) أى هذا المختصر (ترتبا أقرب تناولا من ترتيبه) أى وجعلت مسائله وفصوله فى رتب هى فيها أسهل أخذنا لكونها يستعان ببعضها على فهم بعض وينبنى إدراك بعضها على إدراك بعض من ترتيب السكاكى للقسم الثالث ولا شك أن الترتيب ان كان على الوجه المذكور كان المرتب أسهل أخذنا مما لم يكن كذلك (ولم أبلغ فى اختصار لفظه) أى المختصر بل ارتكبت فى الاختصار طريق الاعتدال (تقريبا)

فى تحقيقه وتهذيبه ورتبته ترتيبا أقرب تناولا من ترتيبه (ش لم آل له استعمالا أحدهما لم أقصر والثانى لم أمتع نفسى جهدا ومنه قوله عز وجل لا يألونكم خبالا وعلى الاول لا يكون جهدا مفعولا والضمير فى قوله من ترتيبه يعود على المفتاح وفيما قبله يحتمل عوده عليه وعلى هذا الكتاب وهو أقرب ص (ولم أبلغ فى اختصار لفظه تقريبا)

بل اجتهدت فيه وهذا لا يفيد أنه بذل كل الاجتهاد فى ذلك وهذا خلاف المقصود إذ المقصود أنه بذل كل الجهد فى تحقيقه وهذا إنما يفيد أنه جعل آل بمعنى أمتع تأمل (قوله لم أمتعك) الخطاب لغير معين أى لم أمتع أحدا اجتهادى فى تحقيقه بل بذلت وسعى رطافى فى ذلك (قوله فى تحقيقه) متعلق بلم آل باعتبار أن معناه بذلت وسعى لاجتهادى لعدم جزالة المعنى كذا قال بعضهم وتأمله (قوله فى تحقيقه) أى المختصر وفيه أن التحقيق هو اثبات المسئلة بالدليل والمختصر ألفاظ لا تثبت بدليل اذ الذى ثبت به إنما هو المعانى وأجيب بأن فى الكلام حذف مضاف أى فى تحقيق مدلوله فالتحقيق من أوصاف المعانى كما أن التهذيب من أوصاف اللفظ لأنه تخلص اللفظ من الحشو (قوله أى أخذنا) التناول فى الأصل مداليد لا أخذ الشيء أى يديه هنا لازمه وهو الأخذ فهو من اطلاق اسم المزموم وارادة اللازم والمراد بالآخذ هنا اختيار النفس للسائل أى ان اختيار الشخص للسائل المرتبة من هذا المختصر أقرب من اختياره لها من القسم الثالث بمعنى أنه يميل الى أخذها منه أكثر لكونه جعل مسائله وفصوله فى رتب هى منها أسهل أخذنا من مسائل القسم الثالث لكونها يستعان ببعضها على فهم بعض وينبنى إدراك بعضها على إدراك بعض أو المراد بالتناول الأخذ للمعنى من الالفاظ المرتبة أى ان أخذ الشخص للمعنى من الالفاظ المرتبة من هذا المختصر أقرب من أخذها من الالفاظ المرتبة من القسم الثالث (قوله اضافة المصدر) أى أضيف اضافة المصدر أو وهذه الاضافة اضافة المصدر فهو ما منصوب على المفعولية المطلقة أو مرفوع خبر لمحذوف وقدم اضافته الى الفاعل على

إضافته للأفعال لما تقرر في كتب النحو من أن الأول أكثر وأولى (قوله لما تضمنه) أي معمول لما تضمنه الخ أي فهو علة لذلك المتضمن بالفتح أي وليس علة للنفي لأن المفعول له هو ما فعل لا جله الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ولا للنفي وهو المبالغة لأنه ينتحل المعنى أن المبالغة في اختصار لفظه لا أجل للتقريب منتفية (٦٠) فيقتضى أن المبالغة في اختصار لفظه لغير التقريب كسهولة الحفظ حاصلة وليس

هذا المعنى بمراد لان المراد نفي المبالغة في الاختصار مطلقا وإنما كان المعنى ما ذكر على جملة متعلقا بأبأن لان النفي اذا دخل على كلام فيه قيد شأنه أن يكون النفي فيه موجها الى القيد مع بقاء أصل الفعل ثم إن ظاهره أن العمل لما تضمنه المعنى وهو الترك وليس كذلك وإنما العمل للفعل الدال عليه وهو تركت فالكلام على حذف مضاف أي معمول لدال لما تضمنه معنى لم أبأن ثم ان هذا الكلام يحتمل أن يكون إشارة الى أن العمل إنما هو لذلك الفعل وأنه اذا جعل العمل بمعنى حرف النفي وجب تأويل النفي بفعل مثبت يصلح للتعليل وهو الظاهر ويحتمل أن يكون إشارة الى أن العمل لحرف النفي باعتبار ما استفاد منه وما ذكره بيان لعمل حرف النفي وأن القيد له وتوضيح لحاصل المعنى وإنما أدرج الشارح المعنى للإشارة الى أن ترك المبالغة ليس عين معنى لم أبأن لوجوب تغير المتضمن والمتضمن ولو لم

لما تضمنه معنى لم أبأن أي تركت المبالغة في الاختصار تقريبا (لتعاطيه) أي تناوله (وطلبا لتسهيل فهمه على طالبه)

لتعاطيه) أي اتفتت معنى المبالغة في الاختصار لأجل قصد التقريب الى الافهام عند تعاطيه بالمدرسة فالتقريب علة لا لاتقاء المفهوم من قوله لم لألة لأبأن لأنه يصير المعنى حينئذ أن المبالغة الكائنة لأجل التقريب اتفتت معنى ولا ينافي ذلك وجود مبالغة كائنة لغير التقريب وليس هذا المعنى مرادا هنا (وطلبا لتسهيل فهمه على طالبه)

لتعاطيه وطلباً لتسهيل فهمه على طالبه) شريفي بذلك أن الكلام إذ بولغ في اختصاره صعب دركه واستغلقت ألفاظه فلذلك لم يبالغ في اختصاره بل جعله وسطاً بقي في كلام المصنف بحث وهو أن قوله تقريبا وطلباً لا يستقيم أن يكون معمولاً لا ببالغ مجرداً عن النفي لعدم ملائمة له فهو كقولك لم أضرب زيداً كراماله فهو مفعول له بعد تقدير دخول النفي عليه والمشهور في مثل ذلك خلافه كقوله تعالى ولأنأكلوها اسرافاً وبادراً ولوجاء على ما ذكره المصنف لقال صيانة وحفظاً وكذلك ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق فالتعويض أن يقول على هذا لم أبأن في اختصاره إيماداً له على أن الأسلوب الذي استعمله يستعمله الناس كثيراً وهو أحسن من جهة أن فيه نفي ذلك بكل تقدير بخلاف اعتبار الفعل مقطوعاً عن النفي فإنه يقتضى النفي بقيد وهذا البحث لم يزل يدور في خلدي ثم رأيت ابن الحاجب ذكره في أماليه فقال في قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون اذا قلت ما ضربته للتأديب فان أردت نفي ضرب معال فاللام متعلقة بضربت ولم تنف الاضرباً مخصوصاً وان أردت نفي الضرب مطلقاً فاللام متعلقة بالنفي والمعنى أن انتفاء الضرب كان من التأديب لان بعض الناس قد يؤدب بترك الضرب ولا يستبعد تعلق الجار بالحرف الذي فيه معنى النفي لجواز قولهم ماأكرمه لتأديبه وما أهنته للاحسان اليه وإنما يتعلق بمافي الحرف من معنى أنفي وقوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون لوعلق به لكان المراد نفي جنون من نعمة الله وهو غير مستقيم لان الجنون ليس من نعمة الله ولأنه إنما يريد نفي الجنون مطلقاً فتحقق أن المعنى انتفى عنك الجنون مطلقاً بنعمة الله وعلى هذا يحكم في التعلق فان صح تعلقه بالفعل والاعلاق بالحرف وعلى هذا قوله تعالى ليس عليكم جناح أن تتغفوا لظلم من ربكم معناه أن تتغفوا فهي متعلقة بجناح المعنى أن الجناح في ابتغاء التجارة منتف وتعلقه بليس بعيد لأنه لم يردني الجناح مطلقاً ويجعل ابتغاء التجارة ظرفاً للنفي فهذا بعيد أن يكون متعلقاً انتهى وحاصله ما قلناه وأن الأصل التعلق بالفعل من غير نظر الى النفي وقول ابن الحاجب التعلق بليس بعيد لعلة يرتبط بالتعلق المعنوي والا فالراجح أن ليس لا يتعلق بها الجار والمجرور ولفظاً وقال ابن الحاجب أيضاً في شرح خطبة الفصل في قول الزمخشري (١) لا يبعدون منابذة وزيفاً هو نصب على المفعول لأجله لما تضمنه معنى لا يبعدون كأنه قيل يقربون منهم لأجل المنابذة أو اتقى بعدهم لأجل المنابذة لا يبعدون لأنه يفسد المعنى ثم رأيت للوالد في بعض التعليقات نحو كلامه الأول وقال الذي تقتضيه صناعة العربية التعليق بالفعل الصريح ثم ذكر الاحتمال الآخر وذكر له مأخذين أحدهما ما ذكره ابن الحاجب من تعلقه بفعل دل عليه حرف النفي قال كما يفعله بعض النحاة والزمخشري في بعض المواضع والثاني أنه قد يؤخذ الفعل بقيد كونه

يذكر المعنى اصح أيضاً لأن اللفظ يتضمن معناه فيتضمن ما يتضمنه لأن متضمن المتضمن لشيء متضمن لذلك منتفياً الشيء لا يمكن يصير الكلام خالياً عن افادة أن ترك المبالغة ليس عين معنى لم أبأن متضمناً ومستلزم لا لترك لأن معنى قوله لم أبأن نفي المبالغة ويلزمه تركها (قوله وطلباً الخ) إن قلت هذا عين ما قبله فلا حاجة له

(١) عبارة المفصل لا يبعدون عن الشعوبية منابذة لاحق الأبلج وزيفاً عن سواء المنهج كتبه مصححه

قلت أما أولا فقد يمنع ذلك إذا يلزم من قرب تناوله فهمه إذ قد يقرب ما هو في غاية (٦١) الصعوبة ولا يصل إلى السهولة فإن في مجرد

والضائر للمختصر وفي وصفه وإله بأنه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض

أي انتفت المبالغة في الاختصار لما تقدم وانتفت لاجل الطلب والحرص على تسهيل فهم المختصر على الطالبين لفهمه فإن المبالغة في الاختصار مما يوجب صعوبة الفهم وصعوبة الفهم مما يوجب منافرة الكتاب فيترك تعاطيه وتداوله وقد وصف المصنف كتابه بأنه مذهب سهل المأخذ مع الاختصار وفي ذلك تعريض بأن لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما للسكاكي قال في المطول ولعمري لقد أفرط المصنف في وصف القسم الثالث بأن فيه حشوا وطويلا وتعقيدا نصريحا ولا يعني في قوله ولكن كان غير مصون الخ وتلويحا ثانيا

منتفيا قلت والذي تلخص في ذلك على التحقيق أنه إذا ورد شيء من تعليقات الفعل اللفظية أو المعنوية بعد النفي فالاصل تعلقه بالفعل المنفي لا بالنفي لأن يقوم دليل على تعلقه بالنفي فيتعلق به على أحد المأخذين السابقين والذي يترجح المأخذ الثاني الذي ذكره الوالد لما ذكره ابن الحاجب لأن عمل معاني الحروف لا يساعد عليه أكثر النحاة ثم ليتنبه إلى أن هذين الاحتمالين يأتيان في كثير من تعلقات الفعل فيأتي ذلك في المفعول له تقول ماضر به اهانة إذا أردت التعليل بال فعل الصريح وتقييد النفي وتقول ماضر به أكراما إذا أردت تعليل انتفاء الضرب مطلقا وتقول ماضر به لا كرمه وماضر به لأهينه وتقول في الحال ماضر به مصلو إذا أردت وقوع الضرب في غير حال الصلب وماضر به مكرها إذا أردت ترك الضرب وتقول في الغاية لا أضربه حتى يموت إذا أردت أنك تضربه ضربا لا يموت منه فالضرب حتى يموت منتف لا مطاق الضرب وتقول لا أضربه حتى يسي فانتهاء الضرب مطلقا قبل الاساءة حاصل وكذلك إلى أن يموت وإلى أن يسي (١) وتقول في الاستثناء لا يقوم القوم الا زيدا والمعنى أن قيام القوم غير زيد منتف إما بقيام الجمع أو بقيامه ولا يقوم القوم الا زيدا بمعنى قيامه أي انتفي قيام غير زيد وتقول ماضر به حقا إذا أردت تأكيده عدم الضرب وماضر به حقا إذا أردت نفي الضرب المؤكد وتقول في الظرف لأحب زيدا اليوم والمعنى أن انتفاء المحبة المستمرة وقع اليوم ولا أحبه اليوم بمعنى أن محبتك له في هذا اليوم هي المنتفية وتقول في المفعول معه ماسرت والنيل إذا أردت انتفاء مصاحبة النيل وتقول ماسرت والكسل إذا أردت انتفاء السير مطلقا بمصاحبة الكسل وتقول في الجار والمجرور ماضر بت زيدا عن بغضه أو كراهته إذا أردت التعليل بالصريح وان ترده قلت ماضر بت زيدا عن محبته أو من محبته وقد ظفرت من القرآن العظيم بأمثلة لذلك مع بعضها ما تصرفه قطعاً إلى الفعل ومع بعضها ما تصرفه إلى الانتفاء قال تعالى لا ظلم اليوم فاليوم ظلم للظلم وليس المعنى أن ذلك اليوم وقع فيه الحكم بانتفاء كل ظلم ذلك اليوم وغيره وعكسه قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم ليس معناه نفي تثريب ذلك اليوم فقط بل أنه وقع في ذلك اليوم انتفاء كل تثريب وقال تعالى فان طلقها فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره فلا شك أن الحل منتف من الطلاق إلى النكاح والمعنى أن انتفاء الحل إلى النكاح حاصل وليس المراد انتفاء الحل المغيا فيلزم الحل بعد الطلاق لا إلى تلك الغاية وكذلك حتى يميز الحديث من الطيب وكذلك ولا تقربوهن حتى يطهرن وكذلك حتى تعلموا ما تقولون حتى يبلغ الهدى محله نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وقد كثر في حتى دون غيرها وكذلك قوله تعالى وما قتلوه يقينا أي انتفي قتله يقينا هذا أحسن ما قيل فيه وأما الوارد على الأصل فكثير قال تعالى وما فعلته عن أمري فمن أمرى يتعلق بفعله لا بالانتفاء لأن الواقع أنه فعله وقال تعالى لا يسألون الناس الخلفا وقال تعالى وانقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقال تعالى ولا تولوا عنه وأنتم تسمعون فان قلت تجوز الأمرين يوقع في إلباس قلت سبق أن الأصل أحدهما فلا إلباس على أنه يجوز أن تقول زيد لا يقوم ويقدم زيد العطف على يقوم تارة وعلى لا يقوم أخرى وهما معنيان متنافيان قال تعالى

تقليل الصعوبة تقريبا لا يقال فكان ينبغي أن يستغنى بها عما قبله لانا نقول اغناء المتأخر عن التقدم لا يضر لأن الأول قد وقع في مركزه على أن المقام مقام خطابة وأيضا فقد يكون قصد من الأول تسهيله في نفسه وأنه مستحسن مع قطع النظر عن تحقيق الطلاب له ومن الثاني الإشارة إلى أن له طلابا وأنه راعى حالهم (قوله بأنه مختصر) أخذه من قوله ألفت مختصرا ومن قوله ولم أبالغ في اختصاره وقوله منقح أخذه من قوله في تحقيقه أو تهذيبه وقوله سهل المأخذ أخذه من قوله وطلبا الخ (قوله تعريض) هو كناية مسوقة لموصوف غير مذكور ويسمى تلويحا كقول المحتاج المحتاج إليه جئتكم لأسلم عليكم فكأنه أمل الكلام إلى عرض يدل على المقصود وإنما يسمى تلويحا لأن التسمك يلوح به لما يريد وقوله تعريض يعني ثانيا والا فهو قد عرض بالقسم الثالث أولا بقوله قابلا للاختصار مفتقر للإيضاح والتجريد كما أنه صرح بذلك أولا في قوله ولكن كان غير مصون الخ قال في المطول لعمري قد أفرط المصنف في وصف القسم الثالث بأن فيه حشوا وطويلا وتعقيدا

وتصريحا أولا وتلويحا ثانيا وتعريضا ثالثا (١) وتقول في الاستثناء الخ كذا في الأصل ولعل في العبارة شيئا فأنمل وحرر مصححه

(قوله بأنه لا تطويل فيه) أي لانه مختصر وقوله ولا حشو أي لانه مهذب وقوله ولا تعقيد أي لانه سهل المأخذ فهو نشر على ترتيب الالف (قوله المذكور من القواعد وغيرها) أي الامثلة والشواهد وأشار الشارح بذلك الى أن اسم الاشارة ليس راجعا للمختصر والاقتضى أن هذه الفوائد زائدة على المختصر ومضمومة اليه وليس كذلك وأول القواعد والشواهد والامثلة بالمذكور لأجل صحة الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره (قوله عثرت) من العثور وهو الاطلاع على الشيء من غير قصد وفي تعبير المصنف ببعض اشارة الى عزة تلك الفوائد لانها لم تكن ثابتة في كل كتب المتقدمين (قوله وزوائد الخ) قال في المطول ولقد أعجب المصنف في جعل ملقطات كتب الاثمة فوائد وفي جعل مخترعات خواطره زوائد ووجه الاعجاب أن كلامه موجه محتمل للمدح وللنم فيحتمل أن مخترعات خواطره زوائد الشأن فيها أن تطرح ولا تقبل فتسميتها زوائد (٦٣) تواضع منه ويحتمل أن يكون المراد أن مخترعات خواطره زوائد في الفضل

على الفوائد التي التقطتها من كتب الأثمة وبين فوائد وزوائد الجنس اللاحق لاختلافهما بحرفين متباعدي المخرج اتباعا مخرج الفاء من مخرج الزاي وبين اليها وعليها جناس مضارع لاختلافهما بحرفين متقاربي المخرج لان مخرج الهمزة قريب من مخرج العين ثم ان تلك الزوائد مثل اعتراضه على السكاكي ومثل مذهبه في الاستعارة بالكناية فانه لم يسبق به واعتراض بأن هذه الزوائد ان كانت غير موجودة في كلام أحد لا بطريق التصريح ولا بطريق التلويح كانت باطلة ادلا مستند اليها على أنها اذا كانت خارجة عن كلامهم فلا معنى لادخالها فيه مع كونها اجنبية عما قالوه فكيف

بأنه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث (وأضفت الى ذلك) المذكور من القواعد وغيرها (فوائد عثرت) أي اطلمت (في بعض كتب القوم عليها) أي على تلك الفوائد (وزوائد لم أظفر) أي لم أفرز (في كلام أحد بالتصريح بها) أي بتلك الزوائد (ولا الاشارة اليها) بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها (وسميته تلخيص المفتاح)

يعني في قوله قابلا للاختصار الخ وتعريضا ثالثا يعني في وصفه كتابه بضد ذلك (وأضفت) أي ضمنت (الى ذلك) الى ما تضمنه من قواعد القسم الثالث وما يحتاج اليه من الأمثلة والشواهد (فوائد) جمع الفائدة وهي ما يتجدد مما له نفع (عثرت) أي اطلمت من غير قصد طلبها بخصوصها (في بعض كتب القوم) ويعني بالقوم البيانيين (عليها) أي على تلك الفوائد (وزوائد لم أظفر) أي لم أنصل ولم أفرز (في كلام أحد بالتصريح بها) أي بتلك الزوائد (ولا الاشارة اليها) وذلك بأن يدل عليها كلام أحدهم ولو بمطلق الالتزام أو بالمفهوم والاضعف فتؤخذ منه ولو لم يقصد صاحب هذا الكلام ولا ينال في ذلك كون أصل مذكرها قواعد هذا الفن بممارستها وقواعد فن آخر لأن ما يدرك بممارسة القواعد ويحصل بها لا ينسب لأحد (وسميته) أي هذا المختصر (تلخيص المفتاح) أي تنقيحه وتهذيبه في الجملة وهذا المختصر العين تلخيص المفتاح فاذا سمى بهذا الاسم طابق باعتبار معناه الكلي هذا المعنى الجزئي أو طابق هذا الاسم باعتبار معناه الجزئي معناه الكلي

بالبينارد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون بكم نكذب ونكون بكم نكذب وهذه القاعدة بما تخرج من كلام المصنف في باب الاستفهام حيث يقول في نحو ألم تعلم انه استفهام تقرير رعاية للنفي وانكار رعاية للنفي وقد وجدت الغالب التسليق بالفعل لا بالنفي الا في حتى فاني لأستحضر في القرآن استعمال حتى بعد نفي أو نهى الا والمقصود التبعي مطلقا نعم في السنة قوله صلى الله عليه وسلم في الضيف حتى تخرجه وقوله صلى الله عليه وسلم لا نصف المرأة جارتها لزوجه حتى كأنه ينظر اليها ولا فرق في حتى فيما نحن فيه بين أن تكون جارة أو غيرها لان المقصود التعلق المعنوي وانما أطلت في ذلك لانه قاعدة مهمة يحتاج اليها في جميع العلوم ولم أر تحقيقها في كتاب والله الحمد والمنة ص (وأضفت الى ذلك فوائد عثرت في بعض كتب القوم عليها وزوائد لم أظفر في كلام أحد بالتصريح بها ولا الاشارة اليها) ش هذا الكلام ربما يخالف ما بعده ص (وسميته تلخيص المفتاح) ش هذا الاسم ان كان علما

تدخل في فهم وتضاف الى ما قالوه ويجري عليها حكمه وأجيب بأن المراد انها لا توجد في كلام أحد بالنظر لقواعد وهذا لا ينافي انها تؤخذ بالتأمل في القواعد والمأخوذ من القواعد لا يضاف اليها مستنبطه وحينئذ يصح ادراجها في الفن وأجاب العلامة يس بأن المراد بقوله في كلام أحد أي من أهل هذا الفن المتصدين لتدوينه وتقريره وهذا لا ينافي انها تؤخذ من كلام نحو مفسر وادراجها في كلامهم من حيث مناسبتها له وكونها على طريقته ومشابهتها في الفائدة (قوله بأن يكون الخ) هذا تصوير للنفي وهو الاشارة (قوله وسميته الخ) لانه تلخيص لأعظم أجزائه هذا وقد اشتهر أن أسماء الكتب من قبيل الاعلام الشخصية وأسماء العلوم من قبيل الاعلام الجنسية واعتراض بأن هذا تحكم فالاولى أن يقال ان قلنا ان الشيء يتعدد بتعدد محله كان كل من قبيل علم الجنس وان قلنا ان الشيء لا يتعدد بتعدد محله كان كل من قبيل علم الشخص وما يؤيد بذلك أن الكتاب جزء من العلم فما جرى على السكل

قصدت

يجرى على الجزء (قوله ليطلق اسمه) أى ليكون معنى اسمه العلمى وهو الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة مطابقا ومناسبا لمعناه الاصلى وهو التنقيح والتهذيب ووجه المناسبة أن هذه الالفاظ المخصوصة مشتملة على التنقيح والتهذيب فسميت هذه الالفاظ بالتلخيص لاشتغالها عليه فالاحمال المصنف على هذه التسمية تلك المناسبة نظير ما قيل فى الصلاة من انها افة الدعاء ثم جملت فى الشرع اسما للاقوال والافعال المخصوصة لتلك المناسبة لان الصلاة بالمعنى الشرعى مشتملة على الدعاء وليس المراد بقوله ليطلق اسمه معناه أن ذات الاسم مطابقة لمعناه اذ لا مناسبة بين حروف التلخيص وبين الالفاظ المخصوصة أو التنقيح (قوله قدم المسند اليه) أى ولم يكنف بالضمير المستتر المؤخر (قوله قصدا الخ) وذلك لانه لا يناسب جعل الواو للعطف عند عدم تقدمه لان من محسنات الوصل تناسب المعطوفين فى الماضوية والمضارعية ولا يصح جعلها للحال بدون التقديم لان المضارع الثابت انما يربط اذا كان حالا بالضمير لا بالواو فمعين أن يكون التقديم لأجل أن تكون الجملة اسمية مرتبطة بواو الحال والقصد من جعل هذه الجملة حالية تقييد جميع الافعال من التأليف وما عطف عليه فإن قلت يصح جعلها للعطف ومحل مراعاة المناسبة فى العطف اذا لم توجد نكتة وقد عدل هنا الى المضارعية لقصد الاستمرار التجددى لان الماضوية تفيد الانقطاع قلت هذه النكتة حاصلة مع التقديم وجعل الواو للحال فلاولى ما ذكره فرارا من عدم تلك المناسبة فان قلت لاحاجة فى جعل الجملة حالية لزيادة واو اذا الجملة الاسمية يصح أن تكون حالا بالضمير وحده قلت يلزم على حذفها توهم الاستئناف فزادها دفعا لذلك التوهم فظاهر من هذا أن التقديم انما هو من (٢٣) أجل ما ذكره من النكتة اذ لا يعرف للتقديم هنا نكتة غير ذلك وذلك لان

تقديم المسند اليه على المسند الفعلى الذى لم يل حرف النفي قد بأتى للتخصيص وقد بأتى لتقوى الحكم لتكرار الاسناد كما بأتى ولا يعرف لشيء منهما حسن هنا اذ لا حسن فى قصر السؤال عليه بل الحسن فى الشركة فى السؤال ليكون أقرب للاجابة واجتماع القلوب وأبعد عن التحجير فى الدعاء ولا حسن فى تأكيد اسناد السؤال اليه

ليطابق اسمه معناه (وأنا أسأل الله تعالى) قدم المسند اليه قصدا الى جعل الواو للحال (من فضله) حال من (أن ينفع به) أى بهذا المختصر (كما نفع بأصله) وهو المفتاح أو القسم الثالث منه (انه) أى الله تعالى (ولى ذلك) النفع (وهو حسبي)

(وأنا أسأل الله تعالى) أى سميته والحال أى أسأل الله تعالى (من فضله أن ينفع به) كل طالب (كما نفع بأصله) أى أسأل الله تعالى النفع به حال كون ذلك النفع كأننا من فضله وجوده لا لعمل ثقة باخلاصه ولا لسمي ثقة باتمامه بل بمجرد الفضل والكرم كما نفع بأصله وهو المفتاح وكونه أصلا لأنه تلخيص للقسم الثالث منه وما كان جزؤه أصلا لغيره فهو أصل لذلك الغير وصح ور ودالحال من أن ينفع مع تنكيره لتقدمه وخص السؤال بوقت الذمحية بعد التمام المشورة بمدح المسمى دفعا لما يخشى من عجب التمدح بالعمل للوجوب لنقصان بر كته ونفعه (أنه ولى ذلك) أى سألته تعالى لأنه متولى أمر ذلك النفع حصولا ونفعا كما أنه المتولى لكل شىء ولا شريك له فى شىء مما البتة (وهو) أى الله تعالى حسبي

قصدت مناسبة أو وصفا فى هذه التسمية نظر من وجوه منها أنه ليس تلخيصا للمفتاح بل للقسم الثالث منه وكأنه أحاله على ما سبق من التصريح بذلك ومنها أن التلخيص يؤذن بالافتتاح والموافقة

اذ لا انكار ولا تردد فيه من السامع قال بعضهم يمكن أن يكون التقديم هنا لافتادة الحصر أو التقوى ويوجه الاول بأن المصنف من تواضعه رأى أن كتابه لا يلتفت اليه غيره فضلا عن كونه يسأل النفع به واذا كان كذلك فلا يسأل النفع به الا هو فكأنه قال وأنا أسأل النفع به دون غيرى فالقصر حقيقى أو أنه اضافى باعتبار الحاسدين له من أهل عصره أى وأنا أسأل الله لا غيرى من الحاسدين ورد الوجه الاول بأن جعله قصر حقيقيا ينابى ما أسلفه من مدح مختصره وترجيحه على القسم الثالث فان ذلك المدح ينابى أنه يرى أن غيره لا يعتد به ورد الوجه الثانى بأن القصر المذكور انما يكون لارد على معتقد الشركة وليس هنا من يعتقد أن أهل عصره الحساد يشاركون فى السؤال حتى يرد عليه وكونه يدعى أن هنا معتقدا للشركة أمر بعيد ويوجه الثانى بأن تقوى الحكم وتأكيد تكرار الاسناد ليس يلزم أن يكون لارد على منكر بل قد يكون لمجرد الاعتناء بالحكم واظهار الرغبة فيه أو لاستبعاد الحكم فلتقديم هنا للاعتناء بالسؤال والاهتمام به أو لظهور الرغبة فيه فتوجه الى الله يتضرع فى الاجابة مجتهدا بأقصى وسعه مشيرا الى أنه لا يعتمد على ما بلغ به فى وصف مؤلفه بل يسأل الله النفع به أو لاستبداده السؤال ولذا علمه بقوله انه ولى النفع به فتأمل ذلك (قوله حال من أن ينفع به) أى حال من المصدر الاول الواقع مفعولا أى أسأل الله النفع به حال كونه كأنما من فضل فهو من تقديم الحال على صاحبها وليس من فضله من معمولات أن ينفع به حتى يلزم تقديم معمول الصلاة على الموصول أو تقديم معمول المصدر عليه وكلاهما ممنوع (قوله وهو المفتاح أو القسم الثالث) جعل القسم الثالث أصلا له ظاهر وأما جعل جملة المفتاح أصلا فيه نظر لان القسمين الاولين منه لا تعاق للمختصر بهما حتى يحملا سلاله محاب بأن ما كان جزؤه أصلا لغيره فالشكل أصل لذلك الغير بهذا الاعتبار (قوله أنه ولى) بفتح الهمزة على حذف لام الجرعة

لقوله أسأل وبكسرهما على الاستثناف البياني جوابا عما يقال لاى شئ سألته دون غيره وقوله ولى ذلك ولى فعل بمعنى فاعل أى متولى ذلك النفع ومعطيه فله أن يتصرف فيه كيف يشاء (قوله أى محسبى) يشير الى أن حسب بمعنى محسب فهو اسم فاعل لا اسم فعل كما هو الصحيح وحاصل ما فى المقام أن حسب فى الأصل اسم مصدر بمعنى الكفاية ولذا يخبر به عن الواحد وعن المتعدد فيقال زيد وعمر وحسبك ثم استعمل اسم فاعل بمعنى محسب وكاف وله حينئذ استعمالان فتارة تستعمل الصفات فتكون نعتا لنكرة بكررت برجل حسبك من رجل وتارة تستعمل الاسماء الجامدة غير تابعة لموصوف نحو حسبهم جهنم فان حسبك الله بحسبك درهم وهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل فان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الافعال باتفاق وأما قول صاحب الصحاح حسبك درهم أى كفاك فهو بيان للمعنى بالآل لان مآل المعنيين واحدا لبيان لانه اسم فعل (قوله وكافى) عطفه على ما قبله عطفاً تفسيرا ثم يحتمل أن المراد كافى فى جميع المهمات حتى فى اجابة هذا (٦٤) السؤال ويحتمل الكفاية فى ذلك وعليه فتكون الجملة منتظمة (قوله عطفاً الخ) انما جعل

الواو عاطفة لان الأصل فيها العطف ولم يدم صحة جعلها للحال لان الجملة الحالية لا تكون انشائية ولا يصح جعلها اعتراضية لان الاعتراض لا يكون فى آخر الكلام ولعدم تضمنه نسكته جزيلة (قوله اما على جملة وهو محسبى وإما على محسبى) انما انحصر العطف فى هذين لان المتقدم ثلاث جمل لا يصح العطف على الاولى منها لعدم الجامع واسكونها حالا والانشائية لانكون حالا ولا على الثانية لانها معللة وهذه لا تصلح للتعليل فتعين الثالثة فاما أن يكون العطف عليها بتمامها أو على جزئها (قوله والمحصوص) أى بالمدح محذوف والأصل ونعم الوكيل الله وعلى هذا فى جعل

أى محسبى وكافى (ونعم الوكيل) عطفاً إما على جملة وهو محسبى والمحصوص محذوف وإما على محسبى أى وهو نعم الوكيل فالمحصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره فى نحو زيد نعم الرجل وعلى كل تقدير قد عطف الانشاء على الاخبار والله أعلم

أى كافى عن غيره فى كل شئ فلا يطلب مرادى من غيره (ونعم الوكيل) يحتمل أن يعطف على جملة هو محسبى فيكون المحصوص بالمدح محذوفاً أى ونعم الوكيل المفوض اليه فى جميع الامور هو أى الله تعالى ويحتمل أن يعطف على الخبر وهو لفظ محسبى لانه فى تأويل النمل فيكون فى تأويل الجملة بفاعله اذ التقدير وهو يحسبني أى يكفيني فيكون المحصوص هو الضمير الذى اقتضى العطف وجوده مقدما وكون المحصوص مقدما فيه خلاف قيل يجوز وقيل المقدم دليل المحصوص المؤخر ومن نص على الاول صاحب المفتاح واذا كانت جملة وهو محسبى خبرا وكانت جملة نعم الوكيل انشاء لم يزل سواء عطفت على خبر الاولى بالتأويل المتقدم أو على جملتها عطفاً لانشاء على الاخبار وهو ممنوع لان بين الانشاء والاخبار كمال الانقطاع على ما يأتى وقد يجاب بجمل الاولى لانشاء التناء على الله تعالى بأنه الكافى فى جميع المهمات ولو كان التناء بالجملة الاسمية قليلا لان ارتكابه أخف من ارتكاب العطف مع كمال الانقطاع أو بجمل الثانية معطوفة على خبر الاولى بتقدير القول فتكون الجملتان خبريتين إلا أن

وهو قد خالفه كثيرا وزاد عليه كما سبق وعده به ومنها أنه جعله فيما سبق مختصرا والاختصار والتلخيص متنافيان فلاختصار تقليل اللفظ وتكثير المعنى مأخوذ من الخصر وهو المجتمع فوق الوركين ومنه الخصر فان الجوهرى ذكره فى مادة خصر فيكون وزنه فعل لـكن ابن سيدة ذكره فى المحكم فى الرباعى فيكون وزنه فعل كز برج والمبسوط هو المختصر منه والاختصار حاصل فى كل منهما ويتعدى الفعل الى واحد منهما أيهما كان بنفسه الى الآخر بحرف مختلف فنقول اختصرت المبسوط فى اللطيف واختصرت اللطيف من المبسوط وعند الإطلاق لا يقع الاعلى المبسوط فنقول اختصرت المبسوط واسم المفعول وهو المختصر حقيقة فى كل منهما بقيد وعند الإطلاق اشتهر على اللطيف ومنه

المحصوص اما مبتدأ والجملة قبله خبر أو خبره محذوف أو بجمل خبر المحذوف (قوله وإما على محسبى) أى وان لزم عليه تسمية عطفاً بالجملة على المفرد لانه يجوز اذا تضمن المفرد معنى الفعل كما هنا لان محسبى فى معنى يحسبني (قوله فالمحصوص هو الضمير) أى الواقع مبتدأ لان ونعم الوكيل عطفاً على الخبر (قوله على ما صرح الخ) انما صرح بهذا العزو لان تقدم المحصوص خلاف الشائع اذ الشائع أن المحصوص يذكر بعد الجملة قبله خبرا وخبره محذوف أو بجمل خبر المحذوف وهنا قد وقع مبتدأ مقدما فلما كان هذا الوجه خلاف الشائع قال الشارح على سبيل التبرى منه على ما صرح به صاحب المفتاح (قوله وعلى كل تقدير) أى من التقديرين أعنى عطفاً جملة ونعم الوكيل على جملة وهو محسبى أو عطفاً على محسبى وحده (قوله قد عطف الانشاء على الاخبار) هذا ظاهر على التقدير الاول لاعلى الثانى لان محسبى بالمعنى الذى ذكره الشارح وهو محسبى مفرد لا يفيد اخبارا الا أن يقال انه فى تأويل يحسبني ويكفيني ثم ان قول الشارح وعلى كل تقدير قد عطف الانشاء على الاخبار يحتمل أن المراد هو جائز كما صرح به الشارح فى غير هذا المحل وقال للصغار فالقصد بذكر هذا الكلام تحقيق المقام ويحتمل أن المراد هو غير جائز كما ذهب اليه البيانون وجمهور النحاة وحينئذ فالقصد الاعتراض

﴿مقدمة﴾ في الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة وانحصر علم البلاغة في علم المعاني والبيان في تفسير الفصاحة والبلاغة

على التأن وعلى هذا الاحتمال فيجاء باختيار التقدير الاول أعني عطف الجملة على الجملة لئلا يتنع كونه من عطف الانشاء على الاخبار بل من عطف الانشاء على الانشاء لأن الجملة الاولى لانشاء المدح بالكفاية والثانية لانشاء المدح العام أو أن قوله ونعم الوكيل ليس عطفا بل معمول الخبر مبتدأ محذوفين والاصل وهو مقول في حقه نعم الوكيل فالعطف جملة خبرية اسمية متعاق خبرها جملة انشائية فعلية فيكون من عطف الاخبار على الاخبار ونختار التقدير الثاني وهو عطف الجملة على الخبر لئلا يتنع أن فيه عطف الانشاء على الاخبار لان الجملة عطف على حسي بدون اعتبار تأويله بحسبني فهو من عطف الانشاء على المفرد لا على الاخبار سلمنا أنها عطف على حسي وأنه مؤول بما مر لكن عطف الانشاء على الاخبار لا يتنع هنا لان عطف الانشاء على الاخبار جائز اذا كان العطف عليه محل من الاعراب كما هنا فان قوله حسي خبر عن الضمير ورد الجواب الاول بأن جعل الجملة الاسمية لانشاء أقل من القليل فلا ينبغي حمل الكلام عليه ورد الجواب الثاني بأن فيه تقدير أمور ثلاثة لادليل عليها وهي مقول في حقه والابتداء الذي وقع الاخبار عنه مقول فالانصاف أنه لا يفهم من قولنا ونعم الوكيل معنى القول ولا الاخبار بل مجرد انشاء المدح ورد الجواب (٦٥) الثالث بأن شرط عطف الفعل على الاسم أن يكون الاسم في معنى الفعل كما في قوله تعالى فائق

(مقدمة) رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون

الثانية مشتملة على انشاء محكي فيكون التقدير وهو حسي وهو المقول فيه نعم الوكيل هو وارنكاب هذا أيضا مع ما فيه من التقدير المخرج عن الظاهر أقرب من عطف الانشاء على الاخبار * ثم شرع في أجزاء المقصود بالذكر من التأليف وهي أربعة مقدمة وثلاثة فنون لان ما يذكر في التأليف إما أن يكون من المقاصد في الفن أو لا فان لم يكن من المقاصد بل مما يستعان به على المقصود فهو المقدمة والا بأن كان من المقاصد فان كان الغرض منه ادراك الاحوال التي يطابق بها مقتضى الحال ليحترز بذلك عن الخطأ في تأدية المعنى الذي يراد ان ادعى أصل المراد فهو الفن الاول المسمى بالمعاني وان لم يكن الغرض مذكرا بل شيء آخر فان كان ذلك الشيء الآخر الالم بالاحوال التي بها يحترز عن التعميد المعنوي فهو الفن الثاني المسمى بالبيان وان لم يكن الغرض مذكرا فهو الفن الثالث والاعتماد في الحصر على الاستقراء والخاتمة داخلية في الفن الثالث عند المصنف لانه نص في غير هذا الكتاب على أنها من الفن الثالث لانها راجعة الى المحسنات اللفظية فلا يحتاج الى جعلها جزءا من المقصود كما قيل فبدأ بالمقدمة منها أولا فقال هذه (مقدمة) في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وبيان انحصار العلم في الفنون الثلاثة وغير

تسمية المصنف هذا مختصرا باعتبار اختصاره من المفتاح غير أنه قد زاد ونقص وليس ذلك شأن الاختصار وأما التلخيص فهو الشرح كما قال الجوهري فهو عكس الاختصار ومادته كلها ترجع الى البسط فلذلك لا يجتمع مع الاختصار الا أن يقال انه لم يرد اختصاره من المفتاح بل انه مختصر في نفسه وكأنه أراد ما سبق من ازالة التطويل والحشو ثم لا يخفى أن في اطلاق التلخيص على المختصر استعمال المصدر بمعنى المفعول مجازا ص (مقدمة) ش المقدمة مأخوذة من التقديم وفيها الفتح وهو الاشهر بمعنى أن الانسان يقدمها ومنه مقدمة الرحل والكسر بمعنى أنها تقدم الانسان لمقصوده ومنه مقدمة

(٦٦ - شروح التلخيص - أول)

الله لا من كلام الصحابة الذين حكى الله كلامهم أي وقالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل لا نناقول هذا قابل للبحث يجوز أن يقدر في العطف فعل بقرينة ذكره في العطف عليه أي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل أو مبتدأ أي قالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل فمع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين اللذين يكون عليهما العطف في الآية من عطف الخبر على الخبر كيف تكون الآية شاهدا للجواز الا ان يقال ان التقدير خلاف الظاهر (قوله مقدمة) الاظهر أنه خبر محذوف أي هذه مقدمة ويحتمل انها مبتدأ والخبر محذوف أي مقدمة أذكرها في كون أيهما أولى خلاف ويصح قراءته بالنصب على أنها مفعول لفعل محذوف أي أذكر لك مقدمة أو على نزع الحافض لكنه سماعي ويصح الجر بحرف محذوف الا أنه شاذ ويحتمل أن تكون مبتدأ وما بعدها خبر أو خبر وما بعدها مبتدأ لتأويله بالمشروع فيه ويحتمل أن تكون موقوفة لعدم تركبها مع عامل كأسماء العدد ثم هي اما اسم لالفاظ المعاني أو النقوش أو الثلاثة أو الاثنين منها احتمالات والأقرب انها اسم لالفاظ الخصوصية الدالة على المعاني الخصوصية (قوله رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون) اعترض بأن هذا لا يتم وذلك لان الخطبة من جملة المختصر فكان على

أقوال مختلفة لم أجد فيما بلغت منها ما يصلح لتعريفهما ولا ما يشير إلى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما

الشارح أن يزيد بها وأجيب بأن المراد رتب ما هو المقصود من المختصر في الجملة أي سواء كان مقصودا بالذات كالفنون الثلاثة وما يتعلق بهما من الأمثلة والشواهد واعتراضات المصنف على السكاكي أو مقصودا بالتبع كالمقدمة فانها مقصودة تبعاً للعلم الذي ألف فيه المختصر لا لتفادع بهافيه وحينئذ خرجت الخطبة لانها ليست واحداً منهما (قوله على مقدمة) اعتراض بأن الترتيب وضع كل شيء في مرتبته وهو لا يتعدى إلى وأجيب بأنه ضمن الترتيب معنى الاشتغال تضييماً نحوياً أي جعل المختصر مشتملاً على مقدمة فالظرف على هذا فهو متعلق برتب أو أنه ضمن الترتيب معنى الاشتغال تضييماً بيانياً وهو جعل اسم فاعل الفعل المتروك حالاً من معمول الفعل المذكور فمضى هذا ليكون الظرف مستقراً متعلقاً بحذف حال (٦٦) أي رتب المصنف أجزاء المختصر أي جعلها مرتبة بحيث يطلق عليها اسم

لان المذكور فيه اما أن يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن أولا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ

ذلك مما ينساق إليه الكلام ولم يعرف المقدمة لعدم تقدم ما يشعر بها فكان المقام مقام تنكيرها وأصل التنكير إفادة الأفراد لان المفرد أقل ما ينطلق عليه المنكر وذلك كافٍ في الغرض أما كون تنوينها للتعظيم أو التقليل فلا يتعلق به الغرض لان نسبة مقدمة كل فن وكل كتاب إليه لا تتفاوت غالباً حتى يكون مقامها بالنسبة إليه تارة يوجب كونها عظيمة وتارة يوجب كونها حقيرة فلا ينشوف إلا لوجودها لا لكونها عظيمة أو قليلة ولهذا لم يستعمل هذه مقدمة عظيمة لهذا الفن أو قليلة له ولو كان يمكن بالتكلف وصفها بالعظمة أو القلة على خلاف المعتاد من المؤلفين ولأجل برودة هذا المعنى فيها كان الخلاف فيها مما لا ينبغي أن يقع بين المحصلين وأما الفنون فلما انجر الكلام في آخر هذه المقدمة إلى ذكرها في قوله وما يحترز به عن الخطأ الخ ناسب ذكرها بطريق التعريف لئلا يتركب بها باسم الفن وإنما ذكر مصدوقه لئلا يتركب بها كالمعهد كما يكفي فيه الذكر التضمني وهو ظاهر غير أن أخباره عن الفن بأنه علم كذا أخبار بمعلوم لتقدمه في آخر التقسيم وقد أجيب عنه بأن الأخبار في الثاني والثالث جوزه بعد العهد وفي الأول تبعية ما بعده وهو هنا بحث وهو أن مقدمة العلم يتوقف عليها ادراك ذلك الفن وهذه الأمور المذكورة هنا لا يتوقف عليها الفن فان صاحب المفتاح ذكرها بعد الفنون وأيضاً مقدمة العلم كما قيل هي حد العلم وبيان غايته وموضوعه وهذه الأشياء لم يذكر فيها الموضوع بالتصريح ولا الغاية والجواب أن المراد بالمقدمة هنا مقدمة الكتاب وهي طائفة من كلامه تتقدم أمام المطالب لارتباط معناها به وانتفاع بذلك المعنى فيه ولا شك أن المقدمة إذا أريدت لهذا المعنى صدقت على هذه الطائفة المذكورة أمام المطالب لارتباط معناها به الذي هو تفسير البلاغة والفصاحة اللتين قصد معرفتهما من وضع هذا الفن إذ هما منشأ غايته التي هي معرفة إعجاز القرآن وبيان انحصار العلم في الثلاثة التي يتوقف على معاني الفنون في الجملة ولا يخفى ارتباط ما ذكر بالمقصود وأما مقدمة العلم وهي المعاني التي يتوقف عليها الفن فقد تكون نفس الجيش لانها تقدمه أي تجسره على التقدم أو من قدم بمعنى تقدم قال تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ومقدمة الشيء تارة تكون منه فلاضافة فيها على معنى من ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الرجل ومقدمة البرهان التي هي أحد أجزائه وتارة تكون خارجة عنه كالذريعة فلاضافة فيها على معنى اللام وأما

الواحد حال كونه مشتملاً على مقدمة ثم ان ترتيب المختصر واشتماله على هذه الامور الاربعة من ترتيب واشتمال الكل على أجزائه لان المختصر ألفاظ وكذلك المقدمة والفنون الثلاثة لان كلا منها اسم للقضايا الكلية التي هي القواعد والضوابط ومعلوم أنها ألفاظ لما مر أن القاعدة قضية كلية (قوله لان المذكور فيه) من ظرفية الأجزاء في الكل لان المذكور فيه قضايا وقواعد وهي ألفاظ (قوله اما أن يكون الخ) خبر ان بحذف مضاف امام مع الاسم أي لان حال المذكور أو مع الخبر أي لان المذكور فيه اما ذو أن يكون أو يقل فرق بين المصدر الصريح والمؤول كما ذكره في نحو هذا (قوله

الجيش لانها تقدمه أي تجسره على التقدم أو من قدم بمعنى تقدم قال تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ومقدمة الشيء تارة تكون منه فلاضافة فيها على معنى من ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الرجل ومقدمة البرهان التي هي أحد أجزائه وتارة تكون خارجة عنه كالذريعة فلاضافة فيها على معنى اللام وأما

من قبيل المقاصد أي بالذات والافاق مقدمة مقصودة في الفن لكن تبعاً وأقبح لفظ قبيل لادراج الأمثلة والشواهد في الفنون الثلاثة ولو قال اما أن يكون من المقاصد لخرج ما ذكر لان المقاصد عبارة عن القواعد فقط والحاصل أن الأمثلة والشواهد والاعتراضات ليست من المقاصد وإنما هي مكملة لها وحينئذ فهي من قبيلها ومن ناحيتها أقبح لفظ قبيل لادخالها في المقاصد ولعل في الكلام حذفاً والاصل اما أن يكون من المقاصد أو من قبيلها تأمل ثم لن قوله لان المذكور فيه اما أن يكون الخ هذا دليل عقلي على ما دأب عنه من الحصر لان التردد بين النفي والاثبات عقلي وهذا الدليل العقلي مؤيد بالاستقراء (قوله في هذا الفن) أي المعهود وهو فن البلاغة رتبوا بها (قوله الثاني المقدمة) قدم الثاني لقصر الكلام عليه ولان مفهومه عديم وهو مقدم على الوجود ثم ان حمل الثاني على خصوص المقدمة جاء من الاستقراء فاندفع ما يقال لم لا يجوز أن يكون شيئاً آخر وحاصل الدفع أننا تتبعنا مقصود الكتاب فلم نجد غير

المتكلم فالأولى أن نفتصر على تلخيص القول فيهما بالاعتبارين

المقدمة والفنون الثلاثة وما قيل هنالقال في الثالث (قوله في تأدية المعنى المراد) أي للبالغ والمعاد بالمعنى المراد للبالغ ما زاد على أصل المعنى من الأحوال التي يقصدها البليغ كالانكار وخلو ذهن فلو كان المخاطب ينكر قيام زيد وأورد المتكلم له الكلام غير مؤكد بأن قال زيد قائم فقد أخطأ في نفس تأدية المعنى المراد لتركه الواجب وهو التأكد الدال على حال المخاطب وهو الانكار الذي هو معنى مراد للبالغ وهذا الخطأ يحترز عنه بالفن الأول وقوله عن التعقيد المعنوي أي بأن تكون العبارة التي عبر بها يعسر الانتقال منها إلى المعنى المراد فإذا اقتضى الحال الجواز وأورده المتكلم لكن مع التعقيد المعنوي بأن أتى بعبارة صعبة خفية اللوازم كما لو قلت رأيت أبحر في الحمام مردياً به رجلاً شجاعاً بجامع مشابهته للأسد في ذلك فقد أصبت في أصل تأدية المعنى المراد لكونه مطابقاً لمقتضى الحال ولكن أخطأت في كيفية التأدية لكونك أتيت بالعبارة الخفية اللوازم وهذا الخطأ يحترز عنه بالفن الثاني فلو عبرت عن المقصود برأيت أسداً في الحمام بجامع الجراءة لم يكن هناك خطأ في كيفية التأدية لسهولة الانتقال (قوله والاف هو الفن الثالث) أي والابأن كان الغرض ليس الاحتراز أصلاً بل إنما هو مجرد تحسين اللفظ وتزيينه فهو الثالث (قوله وجعل الخاتمة الخ) هذا جواب عما يقال حصر ترتيب المختصر في الفنون الثلاثة والمقدمة غير حاصراً من جملة أجزاء الكتاب الخاتمة فكان على الشارح ذكرها (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط والمراد به الخطأ لأن الغلط إنما يستعمل في خطأ اللسان وخطأ ذهن كما هنالقال فيه غلط بل خطأ (قوله كما سنبين) أي في أول الخاتمة نقلاً عن المصنف في الإيضاح أن الخاتمة من الفن الثالث قال الشارح هناك ومما يدل على ذلك أن المصنف حصر في آخر

(٩٧)

المقدمة أجزاء الكتاب في الفنون الثلاثة ولم يلتفت لذكر الخاتمة (قوله إلى انحصار المقصود) أي بالذات (قوله بطريق التعريف العهدي) أي الذي ذكرى أن قلت أن ال التي لتعريف العهد الذي ذكرى ضابطها أن يتقدم ذكر مدخولها وما هذا ليس كذلك إذ لم يسبق على العنوان في التراجم تعبير بعنوان فن أول وفن

في تأدية المعنى المراد فهو الفن الأول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والاف هو الفن الثالث وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وهم كما سنبين أن شاء الله تعالى ولما انجز كلامه في آخر هذه المقدمة إلى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة ناسب ذكرها بطريق التعريف العهدي بخلاف المقدمة

مدلول الالفاظ المتقدمة التي هي في مقدمة الكتاب وقد يكون غير هام مدلولها على أنا لانسلم اشتراط التوقف الحقيقي بل المراد التوقف الكلي ولا نسلم اشتراط كونها ذكر الموضوع والغاية والحد فقط فلا يرد البحث أصلاً فتحصل في الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب أن الأولى مرجعها إلى المعنى المتوقف عليه كمالاً أو حقيقة والثانية مرجعها إلى الالفاظ الدالة على المعاني التي لها ربط بالمقصود فينتجه حينئذ أن يقال إن بين مدلول مقدمة الكتاب ومقدمة العلم عمومًا ومن وجبه أو يقال إن بين الدال على مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عمومًا من وجه وهذا الفرق مما خفي على كثير من الناس وفي هذا المقال مجال للبحث قول المصنف مقدمة فان أراد أنها مقدمة الكتاب فهي جزء منه وان أراد أنها مقدمة العلوم فهي ذريعة

ثان وفن ثالث وإنما الذي ذكره في آخر المقدمة ما يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو علم المعاني وما يحترز به عن التعقيد المعنوي فهو علم البيان وما يعرف به وجوه تحسين الكلام فهو علم البديع ولا شك أن هذا العنوان غير عنوان الفن الأول والفن الثاني والفن الثالث وحينئذ فلا يصح جعلها للعهد الذي ذكرى وأجيب بأن ال التي للعهد الذي ذكرى يكفي بتقدم ذكر مدخولها تقديرًا كما هنا وتوضيح ذلك أن المصنف لما أخبر في آخر المقدمة أن علم البلاغة منحصر في علم المعاني والبيان والبديع وذكر أن واحداً يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وواحداً يحترز به عن التعقيد المعنوي وواحداً يعرف به وجوه محسنات الكلام علم أنها فنون أي ضروب مختلفة ومعلوم مما تقدم من قوله لما كان علم البلاغة وتوابعها إلى قوله الفت مختصراً أن مقصود الكتاب منحصر في علم البلاغة وتوابعها فحصل لنا مقدمتان مقصود الكتاب منحصر في علم البلاغة وتوابعها وعلم البلاغة منحصر في فنون ثلاثة ينتج مقصود الكتاب منحصر في فنون ثلاثة ومعلوم أن الفنون الثلاثة المذكورة في الكتاب يكون واحداً منها أول وواحد ثان وواحد ثالث فعلم أن مقصود الكتاب فنون ثلاثة موصوفة بالأولية والثانية والثالثة وأنها علم المعاني والبيان والبديع إلا أن النسبة بينها مجهولة إذ لا يعلم أن الفن الأول هو علم المعاني أو البيان أو البديع فيقال لأفادة النسبة الفن الأول أي من الفنون التي علم انحصار مقصود الكتاب فيها علم المعاني والفن الثاني علم البيان والفن الثالث علم البديع فهذه التراكيب الثلاثة من قبيل قولنا المنطلق زيد من جهة أن كلاماً من طرف الجملة معلوم والجهول الانتساب فتدبر ذلك أفاد ذلك العلامة عبد الحكيم والفناري وأجاب الحفيد وغيره بما أحاط به أن ال التي للعهد الذي ذكرى هي التي تقدم مصحوبها صريحاً أو كناية كما يأتي وما هنان من قبيل الثاني لأن الفن الأول والثاني والثالث قد ذكرت سابقاً بعنوان ما يحترز

به عن الخطأ في تادية المعنى المراد وما يحترز به عن الخطأ في التعقيد المعنوي وما يعرف به وجوه التحسين فان هذه الأمور مشهورة الانصاف بال عنوان المذكور أى الفن الأول والفن الثانى والفن الثالث إذ مدلول الفن الأول القواعد المخصوصة وكذا مدلول الفن الثانى والثالث فيكون من التقديم الكنائى على حد قوله تعالى وليس الذ كر كالأثنى فانه اشارة لما سبق ذكره كناية في قوله ربانى نذرت لك ما فى بطنى محررا فان انظ ما وان كان يعم الذ كور والاناث لكن التحريز وهو أن يعنى الولد الخدمة ببيت المقدس انما كان للذ كور دون الاناث وكذلك الفن الأول اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله وما يحترز به عن الخطأ الخ فان ما وان كانت نعم الفن الأول وغيره ولكن الاحتراز عن الخطأ المذكور انما هو بالفن الأول وكذا يقال فى الفن الثانى والثالث (قوله فانه لا مقتضى الخ) أى فنذكر هالان الأصل فى الأسماء التنكير ولا مقتضى للمدول عنه الى التعريف (قوله للتعظيم) أى كما قال الزوزنى نظرا لكون ما فيها من المعانى عظما وقوله أو التقليل أى كما قال غيره نظرا لقلة ألفاظها وهذا الخلاف لا طائل تحته على أنه يصح اعتبارهما معا بالاعتبارين المذكورين بقى شيء آخر وهو أن المقابلة فى كلامه لا تحسن لأن الذى يقابل التعظيم انما هو التحقير لا التقليل كما أن الذى يقابل التقليل التنكير لا التعظيم فكان الأولى أن يقول للتعظيم أو التحقير أو للتنكير أو التقليل وأجيب بأن فى العبارة احتبا كما حذف من الأول التنكير بدليل ما أثبت فى الثانى ومن الثانى التحقير بدليل ما أثبت فى الأول أو يقال انه أراد بالتقليل التحقير تسمعا (قوله مما لا ينبغي) أى لانه لا يتعلق به غرض لان نسبة مقدمة كل فن وكل كتاب اليه لا تتفاوت بحيث يكون مقامها بالنسبة اليه تارة عظما وتارة حقيرا فلا يتشوف الا لوجودها لالكونها عظيمة أو حقيرة وكتب بعضهم قوله مما لا ينبغي أن يقع بين المحصلين أى لمهمات العلوم مهمهم عن الاشتغال بمحققاتها وكلامه صالح للتعريض فتدبر (قوله والمقدمة الخ) اعلم أن قدم تارة يستعمل لازما وتارة متعديا واسم الفاعل من الأول مقدمة بمعنى ذات متقدمة أى ثبت لها التقدم ثم نقل ذلك اللفظ من الوصفية وجعل اسما للجماعة المتقدمة من الجيش وحينئذ فالتاء فيها للدلالة على النقل من الوصفية للاسمية ووجه ذلك أن التاء تدل على التأنيث والمؤنث (٦٨) فرع الذكر وكذلك الاسمية هنا فرع الوصفية فأتى بالتاء لتدل على ذلك

فان قلت ان التاء موجودة حال الوصفية قلت يقدر زوالها والاتيان بغيرها ثم انها نقلت منها على سبيل الحقيقة العرفية ان هجر المعنى الاصلى أو على سبيل الاستعارة المصروفة ان لم

فانه لا مقتضى لارادها بلفظ المعرفة فى هذا المقام والخلاف فى أن تنوينها للتعظيم أو التقليل مما لا ينبغي أن يقع بين المحصلين والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم وما ذكر كاف فيه * ثم مهد لتعريف الفصاحة والبلاغة تمهيدا بأن بين اختلاف كل منهما باختلاف الموصوفات ليتأتى تعريف كل على حدة إذ لا يمكن جمع الأشياء المختلفة فى المعنى فى تعريف واحد ولو البها بدليل أنه سيذكر هذه العلوم مستقلة ويجوز أن تكون جزءا لكل من الثلاثة فلذلك قدمها عليها

فراجع

يهجر وجعلت اسما لكل متقدم ويتعين بالاضافة فيقال مقدمة علم ومقدمة كتاب ومقدمة الدليل ومقدمة القياس فهذا وضع ثالث اذا علمت هذا فقول الشارح والمقدمة أى ولفظ المقدمة من حيث هى لا بقيد كونها مقدمة هذا المختصر ولذلك أظهر مع أن المقام للضمير وقوله مأخوذة أى منقولة من مقدمة الجيش أى من لفظ مقدمة الذى مدلوله الجماعة المتقدمة من الجيش أو مستعارة منها وقوله للجماعة أى الموضوع للجماعة المتقدمة منها أى من الجيش والمناسب منه ولكنه أنت باعتبار أن الجيش طائفة وقوله من قدم اللازم اما خبر لمبتدأ محذوف أى وهى أى مقدمة الجيش مأخوذة أى منقولة من قدم اللازم أى من اسم فاعل قدم اللازم لما علمت أن مقدمة الجيش منقولة من مقدمة الوصف المأخوذة من قدم اللازم وأنها حال أى حال كون مقدمة الجيش مأخوذة من قدم اللازم أى منقولة من اسم فاعل قدم اللازم فى كلام الشارح اشارة لمراتب النقل على هذين الاحتمالين أو أنه خبر ثان للمقدمة أى والمقدمة مأخوذة أى منقولة من مقدمة الجيش ومشتقة من قدم اللازم أى من مصدره وهذا باعتبار الأصل الاصيل وهو الوصف لان الاشتقاق انما هو معتبر فيه كذا قرر شيخنا العلامة العدوى وذكر العلامة عبد الحكيم أن قوله المقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش لم يرد به أنها منقولة أو مستعارة من مقدمة الجيش لانه لا معنى لنقل اللفظ المفرد عن المضاف واستعارته منه إذ لا بد من اتحاد اللفظ فيهما أى فى المنقول عنه واليه ولائهم لبيان معنى لفظ المقدمة حتى يقال انها بذلك المعنى منقولة أو مستعارة بل مراده أن لفظ المقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش بقطع النظر عن الاضافة وحينئذ فعناها المتقدمة وانما لم يقل من أول الأمر والمقدمة مأخوذة من قدم بمعنى تقدم لان التحقيق أن استعمال المشتق منه لا يكفي فى أخذ المشتق مالم يرد الاستعمال به واطلاق المقدمة على الجماعة المتقدمة من الجيش باعتبار معناها الوضعى ويدل عليه ارادها فى الأساس فى الحقيقة حيث قال قدمته (١) فتقدم بمعنى تقدم ومنه مقدمة الجيش انتهى كلامه (قوله بمعنى تقدم) أى فهمى من قدم اللازم لان تقدم لازم وأما قولهم زيد تقدمه عمرو فهو من الحذف والايصال أى تقدم عليه وهذا أى أخذها من قدم بمعنى تقدم بناء على قراءتها بالكسر وأما على قراءتها بالفتح فيتعين أنها من قدم المتعدي لأن اسم المفعول انما يؤخذ من المتعدي فان قلت على قراءتها بالكسر لم تجعل مأخوذة من قدم المتعدي قلنا لان المباحث المذكورة متقدمة لا مقدمة شيئا آخر

(١) قدمته الخ كذا فى الأصل وعبرة الأساس وقدمته وأقدمته فتقدم وقدم بمعنى تقدم ومنه الخ وبهذا لم ماسقط هنا كتبه مصححه.

ولانه لو كان كذلك لأضيفت الى مفعولها بأن يقال مقدمة الطالب الذي عرفها على من لم يعرفها من الشارحين لان الصفة المتعدية للمفعول الظاهر اضافتها اليه لا لما له بهانوع تعلق فلما لم تضاف اليه وأضيفت للكتاب مع أنه غير المفعول علم أنها من اللازم وإنما كان الكتاب غير المفعول لان المقدم في الحقيقة الطالب الذي عرفها لا الكتاب نفسه (قوله يقال مقدمة العلم) أى يقال هذا اللفظ أو يقال هذه الكلمة اذ من المعلوم أن الكلمة إذا أريد لفظها فافانها تحكى بالقول نحو يقال له ابراهيم ويصح أن يجعل القول بمعنى الاطلاق أى أن المقدمة اذا أضيفت للعلم تطلق على ما يتوقف عليه الشروع في مسائله فاللام في قوله لما بمعنى على والطرف افو متعلق بيقل على التقديرين وما في قوله لما انكرة موصوفة واقمة على معان أى معان تتوقف الخ وهى المبادئ العشرة وظاهره كانت متقدمة أولا بأن كانت في الاثناء ان قلت أصل الشروع في مسائل العلم انما يتوقف على تصور العلم بوجه وذلك يحس بالرسم فيقتضى أن مقدمة العلم اسم للرسم خاصة وهذا ينافى ما ذكره العلامة السيد في شرح المفتاح من أن مقدمة العلم اسم لما يتوقف عليه تصور العلم بوجه وذلك كالرسم أو تصويره بالذات والحقيقة وذلك كالحدا والشروع فيه على بصيرة وذلك كالموضوع والفائدة والغاية وغيرها من بقية المبادئ العشرة المشهورة قلت المراد بالشروع الشروع من حيث هو فيشمل أصل الشروع والشروع على بصيرة فتشمل المقدمة جميع المبادئ وحاصل ما في المقام أن العلم لغة الادراك ثم نقل في العرف الى معلومات تصورية أو تصديقية هى مسائل كثيرة مضبوطة بجهة واحدة ولا شك أن الشروع في تحصيل تلك المعلومات موقوف على تصورها بوجه وهو التصور الاجمالى لامتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق فيمتنع الشروع فيها بدون الشروع فيها على بصيرة يتوقف على تصورها بتلك الجهة ويتوقف أيضا على معان أخر خارجة عن تلك المعلومات كعرفة الغاية والموضوع والفائدة وغير ذلك من بقية المبادئ العشرة فسموا هذه مقدمة العلم لتوقف أصل الشروع والشروع على وجه البصيرة عليها (قوله ومقدمة الكتاب) عطف على مقدمة العلم وقوله لطائفة أى لجماعة عطف على قوله لما يتوقف من عطف المفردات أى أن لفظ مقدمة اذا أضيفت للكتاب تطلق الخ وقوله (٦٩) من كلامه أى من كلام الكتاب واطافة

كلام للضمير من اضافة العام للخاص فهى للبيان والمعنى لطائفة منه وانما لم يقل هكذا لان ذكر العام أولا ثم بيانه بالخاص بعد ذلك أوقع في النفس (قوله

يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسائله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه

اتحد الالفاظ لعدم اشتراكها في الفصل الذى تتميز به عما سواها ويعمها دون غيرها والالم بتحقيق اختلافها في فالراجع انها جزء على التقديرين خلافا لقول الخطيبى انها ذريعة

قدمت أمام المقصود) أى جعلت أمامه فلا بد من التجريد في قدمت عن بعض معناه والا كان فيه ركة لتكرار قوله أمام المقصود معه (قوله لارتباط له بها) أى لارتباط للمقصود بها أى بتلك الطائفة أى بمعانيها أو يقال ان طريق الافادة والاستفادة لما كانت هى الالفاظ لم يحتاج لتقدير كما أفاده الفنى وانما اعتبر الارتباط في جانب المقصود دون المقدمة نظرا الى أنه موقوف عليها والموقوف هو المرتبط وقوله لارتباط له بها أى سواء توقف الشروع في مسائل الفن على معناها بأن كان مدلولها مقدمة علم أم لا (قوله وانتفاع الخ) عطف سبب على مسبب وعلم بما ذكر أن مقدمة العلم ومقدمة الكتاب ألفاظ ولا يقال ان هذه التفرقة تحكم لمرجع لها لانا نقول ان مقدمة العلم لما كانت منضبطة غير مختلفة التفت في جانبها للمانى ولما كانت معانى مقدمة الكتب مختلفة التفت في جانبها للالفاظ التى هى غير منضبطة واعتراض السيد على الشارح بأن المتبادر من قوله يقال مقدمة الكتاب لكذا أن اطلاق مقدمة الكتاب في مقابلة مقدمة العلم اصطلاح بين القوم لامن الشارح ونيس كذلك اذ الوجود في كلام القوم مقدمة العلم وقد يطلقون مقدمة الكتاب على الالفاظ الدالة على مقدمة العلم مجازا مرسلات لعلاقة الدالية والدلالية ولا يطلقونها على الالفاظ مطلقا أعم من أن يكون مدلولها مقدمة علم أم لا على ما زعمه الشارح وأجيب بأن علة التسمية بمقدمة هو التقدم وحينئذ فلا وجه لجعل اطلاقها على الالفاظ مجازا عن اطلاقها على المعانى مع وجود العلة فقوله ولا يطلقونها على الالفاظ مطلقا ممنوع ما علمت من وجود العلة والحاصل أن السبب في اطلاق لفظ مقدمة على الالفاظ المتقدمة على المقصود لارتباطه بها هو التقدم والاولية لا الارتباط الواقع بين الالفاظ والمعنى كالدالية وحينئذ فلا وجه لاختصاصها في كلامهم بمقدمة العلم ولا يختص اطلاقها على الالفاظ الدالة على مقدمة العلم فقوله ولم يطلقوا المقدمة على الالفاظ مطلقا ممنوع واعلم أن النسبة بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب التباين لان الأولى اسم للمعنى والثانية اسم للالفاظ وأما بين مقدمة العلم ومدلول مقدمة الكتاب فالعموم والخصوص الوجهى كما أن دال مقدمة العلم ونفس مقدمة الكتاب كذلك أى بينهما العموم والخصوص الوجهى يجتمعان فيما يتوقف عليه الشروع اذا ذكر أمام المقصود وتنفرد مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع في المسائل اذا ذكر أمام المقصود وتنفرد مقدمة العلم فيما يتوقف عليه الشروع اذا ذكر في الاثناء خلافا لمن قال ان النسبة العموم والخصوص المطلق بين الامرين بناء على اعتبار التقدم في مفهوم مقدمة العلم وقد علمت من تعريف الشارح لها عدم اعتباره فيها وأما النسبة بين دال مقدمة العلم ومدلول مقدمة الكتاب فالتباين كالاولى

فنقول كل واحدة منهما تقع صفة لمعنيين أحدهما الكلام كما في قولك قصيدة فصيحة أو بليغة ورسالة فصيحة أو بليغة

(قوله وهى) أى المقدمة ههنا أى فى ذلك الكتاب (قوله لبيان) أى مذكورة لبيان (قوله وانحصار) عطف على معنى الفصاحة وقوله علم البلاغة أى العلم المتعلق بها (قوله وما يلائم ذلك) عطف على معنى الفصاحة أى وبيان ما يلائم ذلك أى معنى الفصاحة والبلاغة والمراد بذلك الملائم النسبة بين الفصاحة والبلاغة ومرجع البلاغة (قوله ارتباط المقاصد بذلك) أى بما ذكر مما احتوت عليه المقدمة أو بالبيان المذكور وأشار بهذا إلى أن المقدمة المذكورة هنا مقدمة كتاب لا مقدمة علم لأن مقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع فى مسائله كالحد والموضوع والغاية الخ والمصنف لم يذكرها كلها فيها وإن كان قد ذكر فيها أغايات العلوم الثلاثة حيث قال فى آخرها وما يحتز به الخ ويصح جعلها مقدمة علم أيضا بهذا الاعتبار (قوله والفرق الخ) قد علمت محصله وهو أن مقدمة الكتاب اسم لمجموع الطائفة من الكلام اللفظى التى يقدمها المصنف أمام المقصود لارتباط له بها لما لم يقدمه وإن حصل به الارتباط والارتفاع لا يصدق عليه التعريف ومقدمة العلم معان مخصوصة يتوقف عليها الشروع فيه (قوله فى الاصل) أى فى اللغة الخ لما كان الواقع فى كتب اللغة ذكر معان متعددة للفصاحة وكلها يدل على الظهور ولما لم يتحقق الشارح من تلك المعانى الحقيقية من المجازى لما وقع فى ذلك من الاختلاف والاشتباه أتى فى بيانها أى الفصاحة بما يجمع معانيها الحقيقية والمجازية وهو الانباء عن الظهور والابانة فهذا نكتة قول الشارح تنبى عن الظهور والابانة دون أن يقول هى الظهور والابانة وتوضيح ذلك أن الفصاحة تطلق فى اللغة على معان كثيرة فتطلق على نزع الرغبة وذهاب اللبأس من اللبى يقال سقاهم لبنا فصيحاً أخذت رغبته ونزعت منه أذهب لبؤه وخلص منه قال فى الأساس ان هذين المعنيين حقيقيان ثم قال ومن المجاز سر يناحتى أفصح (٧٠) الصبح أى بداضوه وحتى بدا الصبح المفتح أى الذى لا ظلمة فيه وهذا يوم مفصح

وفصح لا غيم ولا قر وجاء
فصح النصارى أى عيدهم
وهذا مفصحهم أى مكان
بروزهم وافصحوا عيدهوا
وأفصح العجمى تكلم بالعربية
وفصح انطلق لسانه
وخلصت لفته عن اللسنة
وأفصح الصبى فى منطقته
فهم ما يقول فى أول ما
يتكلم وأفصح ان كنت
صادقا أى بين اه فقد

وهى ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة فى علمى البيان والمعانى وما يلائم ذلك ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب بما خفى على كثير من الناس (الفصاحة) وهى فى الاصل تنبى عن الظهور والابانة (يوصف بها المفرد) مثل كلمة فصيحة (والكلام) مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة

الفصول فان العين الباصرة والنقد والماء الجارى لا يمكن تعريفها باعتبار هذه المعانى تعريفا واحدا فقال (الفصاحة) وهى فى اللغة لا تخلو عن معنى الظهور فيكون فعلها لازما كقولهم فصيح اللبى اذا ظهر من رغبته أو عن معنى الابانة فيكون فعلها فى المعنى متعديا كأفصح الأعجمى أبان مراد من نقلت عرفا الى وصف فى السكامة والكلام والمتكلم لا يخلو ذلك الوصف من ملابسة وضوح وظهور فهى حقيقة عرفية (يوصف بها المفرد والكلام) فيقال فى المفرد كلمة فصيحة وفى الكلام هذا كلام فصيح ص (الفصاحة يوصف بها المفرد) شاعلم أن الفصاحة هى صفة اللبى الذى تؤخذ عنه الرغبة ومنه

جعل ما سوى ذهاب الرغبة واللبأس معنى مجازية ولا شك أن تلك المعانى كلها انوار للظهور بالاستئزام لأنها هوفذلك الفصيح عبر بنبى أى تدل ولم يقل معناها الظهور لانه لم يوجد لها معنى هو الظهور كما يفيد كلام المصباح فقوله تنبى يشير الى أن معناها ليس هو الظهور بل شئ مبنى عنه ويدل عليه ومن هذا علم أن مراد الشارح بالاصل اللغة سواء كان المعنى حقيقيا أو مجازيا لا الحقيقي فقط وعلى هذا فالمراد بكون اللغة أصلا باعتبار المعنى الاصطلاحى لا باعتبار أنه حقيقة وعام أن المراد بالانباء الدلالة الالتزامية لا المطابقة لان لفظ الفصاحة لم يوضع للظهور حتى تكون دلالة عليه مطابقة ولا التضمنية لان لفظ فصاحة لم يوجد فى كتب اللغة أنه موضوع للظهور وغيره حتى تكون دلالة عليه تضمنية ثم ان الفصاحة نقلت عرفا الى وصف فى السكامة والكلام والمتكلم ولا يخلو ذلك الوصف من ملابسة وضوح وظهور وانما لم يقتصر الشارح على المعنى الاصطلاحى الآتى فى المتن للإشارة الى أن بين المعنى اللغوى والاصطلاحى مناسبة والمناسبة تحصل ولو بحسب المال (قوله والابانة) عطف مرادف ان جعلت الابانة مصدر أبان بمعنى بان أى ظهر وحينئذ فالابانة بمعنى البيان وعطف لازم ان جعلت مصدر أبان بمعنى أظهر وحينئذ فتكون الابانة بمعنى الاظهار (قوله مثل كلمة فصيحة) أى مخبرا بذلك عن جز معين من جزئيات المفرد كقائم فيقال هذه كلمة فصيحة ويصح أن يراد بالكلمة لفظ كلمة اذهو يوصف بالفصاحة وكذا يقال فى قوله كلام فصيح ور ما يقال ان قوله بعد والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح دون أن يهول مثل متكلم فصيح مع أن قياس سابقه يعين الاول وأشار بالمثالين فى قوله مثل كلام الخ الى أنه لا فرق فى الوصف بالفصاحة بين المنظوم وغيره والقصيدة مأخوذة من اقتصدت الكلام بمعنى اقتطعت قيل لا تسمى الايات قصيدة حتى تكون عشرة فما فوقها وقيل حتى تجاوز

سبعة ومادون ذلك يسمى قطعة (قوله قيل المراد الخ) حاصل ايضاح ما في المقام أن المصنف اعترض عليه بأنه قد بقي شيء ليس بكلمة ولا كلام مثل المركبات الناقصة فانها ليست بمفردة لان المفرد ما قابل المركب ولا كلاما لانه المركب التام والمركب المذكور ناقص فسكوته عنها يقتضي أن لا تكون صحيحة ولا بليغة مع أنها توصف بالفصاحة قطعاً فيقال مركب فصيح وحينئذ في كلام المصنف قصور وأجاب الخاخي والزوزني بأنها داخل في الكلام في كلام المصنف اذ المراد بالكلام فيه المركب مطلقاً على طريق المجاز المرسل من باب اطلاق الخاص وارادة العام فشمّل المركب التام والناقص وحينئذ فلا قصور في كلامه ورد شارحنا هذا الجواب بأنه لا يتم الا لو كان العرب أطلقوا على المركب المذكور كلاماً فصيحاً مع أنهم لم يقولوا فيه ذلك ووصفهم له بالفصاحة في قولهم مركب فصيح يجوز أن يكون من حيث مفرداته لا من حيث ذاته سلمنا أنه يوصف بالفصاحة من حيث ذاته وان الاعتراض بالقصور وارد على المصنف فالاولى ادخال المركب المذكور في المفرد لافي الكلام بان يراد بالمفرد ما قابل الكلام وذلك لانه لم يبعد اطلاق الكلام على ما قابل المفرد بل المجهود اطلاقه على المركب التام كما هو المعنى العرفي عند النحاة أو على اللفظ مطلقاً الشامل للمفرد وهو المعنى اللغوي وأما اطلاقه على ما قابل المفرد أعني المركب مطلقاً الشامل للتام والناقص فهذا مجاز مرسل كما علمت علاقته بخلاف اطلاق المفرد على ما ليس بكلام فانه حقيقة عرفية (قوله ما ليس بكلمة) الانسب ما ليس بمفرد أي وهو المركب مطلقاً (قوله وغيره) أي وهو المركب الناقص (قوله فانه قد يكون) الفاء للتعليل والضمير للحال والشأن وهذا على ما علمت (٧١) مع علمته وقوله قد يكون بيت الخ أي كما في قوله

اذا ما الغانيات برزن يوما
وزججن الحواجب والعيونا
فان هذا البيت غير مفيد
لعدم ذكر جواب الشرط مع
انه فصيح باجماع ضرورة
فصاحة كلامه (قوله وفيه
نظر) أي في ادخال المركب
الناقص في الكلام نظر
(قوله لانه انما يصح ذلك) أي
دخول المركب الناقص في
الكلام (قوله لو أطلقوا)
أي العرب (قوله ولم ينقل
ذلك عنهم) أي والمنقول عنهم
انما هو وصفه بالفصاحة
دون وصفه بأنه كلام حيث
قالوا مركب فصيح ووصفه

قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الاسنادي وغيره فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه مع أنه متصف بالفصاحة وفيه نظر انما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب انه كلام فصيح ولم ينقل ذلك عنهم واتصافه بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات على أن الحق أنه داخل في المفرد لانه يقال على ما يقابل المركب

امادخول المركب في الاسناد المفيد في الكلام فلا اشكال فيه وكذا دخول الكلمة الواحدة في المفرد وأما المركب غير المفيد فقل داخل في الكلام لانه ربما يكون بيت غير مشتمل على الافادة ومع ذلك فهو يوصف بالفصاحة فيدخل في الكلام وربما كان وصفه بالفصاحة لا يستلزم تسميته كلاماً حتى يدخل في مسماه وانما المقتضى لدخول المركب الغير المفيد في الكلام أن يقال فيه مثلاً هذا كلام فصيح لا وصفه بالفصاحة فقط لان الوصف بالفصاحة أعم من التسمية بالكلام والاعم لا يستلزم الاخص فيجوز أن

الفصيح وهو هذا البيت وفصح اذا اخذت عنه الرغبة قال الشاعر * وتحت الرغبة الابن الفصيح * كذا قال الجوهري وفي الاستشهاد نظر فان كلامه يقتضي أن فصاحة الابن اخذ الرغبة عنه وانه انما سمي فصيحاً عند ذلك والبيت يدل على أنه فصيح قبل نزع الرغبة بل ظاهره ان بقاء الرغبة شرط حتى لا يسمى فصيحاً بعد أخذها لانه ليس حينئذ تحت الرغبة الا أن يقال أراد بقوله أخذت عنه الرغبة انها استعملت

بالفصاحة لا يستلزم تسميته كلاماً حتى يدخل في مسماه لان الوصف بالفصاحة أعم من التسمية بالكلام والاعم لا يستلزم الاخص فيجوز أن يكون وصفه بالفصاحة لكونه كلاماً فصيحاً لا لكونه كلاماً مركباً فبطل هذا التأويل وهو ادخال المركب الناقص في الكلام (قوله واتصافه الخ) لما بطل جواب الخاخي وبقي الاعتراض بالقصور وارد على المصنف أشار الشارح لدفعه بأنه غير وارد بالكلية بقوله واتصافه بالفصاحة أي في قولهم مركب فصيح الخ (قوله باعتبار فصاحة المفردات) أي باعتبار أن مفرداته متصفة بالفصاحة لا باعتبار أنه مركب واذا كان كذلك فهو داخل في المفرد من غير تأويل في المفرد سلمنا أن اتصافه بالفصاحة لذاته أي باعتبار أنه مركب فيحتاج للتأويل لكن الحق في التأويل خلاف ما قلت يا خاخي (قوله باعتبار الخ) أي فيكون وصفه بالفصاحة من باب وصف الشيء بوصف أجزائه فوصفه بها عرضي لا ذاتي (قوله على أن الحق الخ) على الاستدراك بمعنى لکن فلا تعلق بشيء فكانه قال لكن الحق انه داخل الخ فبعد أن أجاب بأن وصف المركب الناقص بالفصاحة على طريق العرضية ظهر له بعد ذلك أنه يوصف بها بالنظر لذاته وانه لا يضمن التأويل في كلام المصنف ليشمله والا كان قاصراً لكن لا يؤول بما أول به الخاخي بحيث أنه يدخل هذا المركب في الكلام بل يدخل في المفرد بقريته بمقابلته للكلام وفي هذا الجواب بحث اذ لو كان داخل فيه لم يتم قوله أولاً يقال كلمة فصيحة الا أن تحمل الكلمة على ما يعم المركب الناقص (قوله لانه) أي المفرد يقل أي يحمل على ما يقابل المركب وذلك القول في باب الكلام

(قوله وعلى مايقابل المثني) أى ويقال على مايقابل المثني أو المجموع أى والمحقق بهما وهو الاسماء الستة الشامل للمضاف وذلك القول فى باب الاعراب أى ويقال على مايقابل المضاف والتشبيه به الشامل للمثنى والمجموع وذلك فى باب النادى واسم لا ويقال على ما ليس جملة ولا شبيهها بها وذلك فى باب المبتدأ والخبر (قوله وعلى مايقابل الكلام) أى الشامل للمركب الناقص وهو المراد هنا واعلم أن اطلاق المفرد على هذه الأمور كلها اطلاقات حقيقية وإذا كان كذلك فدخل المركب الناقص فيه لا يلزم عليه تجوز بخلاف دخول المركب الناقص فى الكلام بحيث يراد بالكلام المركب مطلقا فإنه يلزم عليه التجوز (قوله ومقابلته الخ) جواب عما يقال أن المشترك لا يفهم منه معنى معين بدون قرينة فما القرينة هنا على أن المراد بالمفرد هنا مايقابل الكلام فأجاب بقوله ومقابلته الخ لا يقال قد يعكس فيقال مقابلة الكلام بالمفرد تدل على أن المراد بالكلام ما ليس بمفرد لا نأقول اطلاق الكلام على ما ليس بمفرد مجاز مخالف لاصطلاح النحاة واللغويين بخلاف اطلاق المفرد على ما ليس بكلام فإنه اصطلاح والتبادر من الالفاظ حملها على معانيها بحسب الاصطلاح هذا واعلم أنه يلزم على مآله الشارح من أن المراد بالمفرد هنا مايقابل الكلام أمور ثلاثة * الاول أن يكون المركب الناقص الخالى عما يخل بفصاحة المفرد من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس فصيحا من اشتغاله على ما يخل بفصاحة الكلام من تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد نحو أن كان قرب قبر حبر قبر وإن ضرب غلامها هند أو أن تسكب عيناي الدموع لنجمدا لانه صدق عليه انه خالص من الغرابة وتنافر الحروف ومخالفة القياس والتزام فصاحة ما ذكر لا يليق بحال عاقل وإذالم يكن فصيحا لزم أن يكون تعريف فصاحة المفرد غير مانع فيجب أن يزاد فيه الخلوص عن هذه الأمور ليسكون مانعا * الامر الثانى انه يلزمه صيرورة ما هو فصيح غير فصيح بضم كلمة فصيحة اليه وبيانه انه على تقدير تسليم فصاحة ما ذكر من المركبات الثلاثة يلزمه خروجها عن الفصاحة بضم كلمة فصيحة الى كل واحد منها كقولك فى المثال الاول رحم وفى المثال الثانى أساء وفى المثال الثالث بلغت المني لانه قبل الضم من قبيل المفرد ولم يشترط فى فصاحته الخلوص مما ذكر وبعد الضم من قبيل الكلام (٧٢) وهو قد اشترط فى فصاحته الخلوص مما ذكر والحال انه لم يخلص ولا شك

وعلى مايقابل المثني والمجموع وعلى مايقابل الكلام ومقابلته بالكلام ههنا قرينة دالة على أنه أريد به المعنى الأخير أعنى ما ليس بكلام

يكون وصفه بالفصاحة لكون كلماته فصيحة لا لكونه كلاما مركبا مع فصاحة الكلمات وقيل داخل فى المفرد لمقابلته بالكلام والكلام إذا أطلق ينصرف عرفا للمفيد فيكون مقابله ما ليس كذلك فيدخل عليه بعد أن كانت منبثقة فى أجزائه لكونه بعد عبارة ابن سيده فإنه قال اذا ذهب عنه الرغبة وعبرة

أن صيرورة ما هو فصيح غير فصيح بضم كلمة فصيحة اليه بعيد جدا * الامر الثالث انه يلزمه ان يخرج عن الفصاحة باعتبار مجرد الاسناد فيه من غير ضم الكلمة ولا نقصها

نحو زيد الذى ضرب غلامه عمر اى داره فان جعل الذى وصفا لزيد كان مركبا ناقصا فيكون فصيحاً لدخوله فى المفرد الرابع وان جعل الذى خبرا عن زيد كان كلاما فيكون غير فصيح لعدم خلوصه من ضعف التأليف وهذا أشنع مما قبله * واعترض ما اختاره الخللخالى أيضا من التأويل فى الكلام وادخل المركب الناقص فيه بأنه يقتضى اتصاف المركب الناقص بالبلاغة حقيقة لقول المصنف بعد والبلاغة يوصف بها الاخير ان فقط وهو باطل اذ لم يدونوا عوارضه التى بطابق بهام مقتضى الحال كتدوينهم عوارض المركب التام وله أن يجيب عن هذا بأن فى الكلام شبه استخدام حيث ذكر أولا الكلام بمعنى المركب وذكره ثانيا بمعنى المركب التام وفيه بعدو بأن المفرد يتناول الاعلام المشتغلة على تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد نحو أمدحه أمدحو زان نوره الشجر وتسكب عيناي الدموع لتجمدا اذا جعلت اعلاما لان المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وهذه كذلك ولا يرد أن ضعف التأليف لا يتأتى فى العلم لانه يكون بمخالفة الاعراب والملم بمجرد لا اعراب له لان الاعراب ثابت له باعتبار المنقول عنه فيلزم أن تكون هذه الاعلام فصيحة لخلوها عما يخل بفصاحة المفرد مع اشتغالها على ما يخل بفصاحة الكلام والتزامه لا يليق بحال عاقل وحينئذ فتعريف فصاحة المفرد غير مانع فالواجب أن يزاد فيه الخلوص عن هذه الأمور ولا يكون مانعا وهذا الالتزام كما يرد على الخللخالى يرد أيضا على الشارح بالنظر للجواب الثانى أعنى قوله على أن الحق الخللخالى ان المفرد عندهم مالفظ به بلفظ واحد فى العرف أو مأعرب باعراب واحد والعلم المذكور مشتمل على لفظين فأكثر ومعرب باعرابين فأكثر بحسب الاصل لان نظرهم فى اللفظ من حيث الاعراب والبناء وان كانت تلك الاعلام من قبيل المفرد عند المناطق لان نظرهم فى المعانى اصالة وهذا التعريف لفصاحة المفرد عند النحاة لا عند المناطق وأنت خبير بأن هذا الجواب انما ينفع الخللخالى دون الشارح وبما علمت من بطلان مآله الشارح والخللخالى لبطلان الاوازم لها يظهر لك أن المفرد والكلام فى كلام المصنف محمولان على معنهما الحقيقي المتبادر منهما وهو أن المراد بالمفرد ما ليس بمركب وبالكلام المركب التام والمركب الناقص خارج عنهما لعدم اتصافه بالفصاحة والبلاغة بالنظر لذاته واتصافه بالفصاحة فى قولهم مركب فصيح انما هو باعتبار اتصاف مفرداته بها كما أفاده

العلامة عبد الحكيم (قوله والمتكلم أيضا) انما زاد هنا ليعادون ما تقدم لان الكلام والمفرد من ودا واحد فهما كالشيء الواحد وأيضا لا يوثق بها الابن شيبين (قوله يقال كاتب فصيح الخ) المناسب لما مر أن يقول (٧٣) مثل كاتب فصيح والمراد بالكاتب الناثر أي المتكلم

بكلام منشور وليس المراد به المتصف بالكتابة بدليل مقابلته بشاعر والحاصل أن الشخص متى كانت فيه الملكة انصف بالفصاحة تكلم بنظم أو سجع أو غيرهما كالنثر بل ولم يتكلم أصلا إلا أن الملكة لا يعرف قيامها به إلا بالكلام (قوله تنبي عن الوصول الخ) قال في القاموس بلغ الرجل بلاغة إذا كان يبلغ بعبارة كنهه مراده مع إيجاز بلا إخلال أو إطالة بلا أمال وحينئذ فهي في اللغة تنبي عن الوصول

والانتهاء لكونها وصولا مخصوصا وهي الوصول بالعبارة إلى المراد من غير إخلال والإطالة ملة وأما في الاصطلاح فهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمناسبة بين المعنيين ظاهرة لان الكلام إذا طابق مقتضى الحال يصل للطلب عند البلغاء ولم يتعل وهو في الأصل اكتفاء بما ذكره سابقا وقيل لم يقل في الأصل لان معناها لغة واصطلاحاً واحد وفيه أنه مع كونه خلاف الواقع

(و) يوصف بها (المتكلم) أيضا يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح (والبلاغة) وهي تنبي عن الوصول والانتها (يوصف بها الاخيران فقط) أي الكلام والمتكلم دون المفرد

في المفرد المركب الغير المفيد وانما جعلنا مقابلته بالكلام دليلا على ما ذكر لأن المفرد يذكرفي مقابلته الثني فيراد به ما ليس بمثنى وفي مقابلته المركب فيراد به ما ليس بمركب وفي مقابلته الكلام وقد تقدم أن الكلام على الإطلاق ينصرف إلى المفيد فيراد به ما ليس بكلام مفيد يدخل فيه المركب الغير المفيد ولكن يتوقف على تسليم هذه المقابلة والمشهور في المقابلة مقابلته بالجملة وهي أعم من المفيد ويرد عليه أيضا لزوم دخول غير الفصيح مع المركب الغير المفيد في تعريف فصاحة المفرد فيما سيأتي لانه قال فيه فالفصاحة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف الخ ولا شك أنه يصدق على مثل قوله في المثال الآتي ان شاء الله تعالى وليس قرب قبر حرب أنه خلص من تنافر الحروف إلى آخر القيود اذ الموجود فيه تنافر الكلمات لا تنافر الحروف فيكون مفردا فصيحاً وليس كذلك إلا أن يقال تنافر الكلمات يرجع إلى تنافر مجموع حروفها ثم على تقدير تحمل الجواب في هذا يدخل في التعريف ما لم يخلص من التعميد اللفظي تأمله (و) يوصف بالفصاحة (المتكلم) أيضا اذ يقال هذا شاعر فصيح وكاتب فصيح (والبلاغة) التي هي غير خالية عن معنى الانتهاء والوصول لبااعتبار اللغة ولا باعتبار ما نقلت اليه لانها نقلت إلى بلوغ الكلام إلى المرتبة التي يجب مراعاتها في المطابقة (يوصف بها الاخيران) وهما الكلام والمتكلم (فقط) هو اسم فعل بمعنى انت فكذا يقول فاذا وصفت بها الاخيرين فانت عن وصف الكلمة بها

الراغب فانه قال اذا تعرى من الرغوة أفصح اللبن اذا زال عنه اللب أو أفصح المعجم اذا خلا من اللبنة وفصح الرجل جادت لغته وأفصح تكلم بالعربية وقيل بالعكس قل الراغب والاول أصح وقيل الفصيح الذي ينطق وأنكر النضر أفصح كما نقله ابن عباد في المحيط وفي التنزيل وأخي هرون هو أفصح مني لسانا وهو دليل على أنه من الثلاثي وأفصح الصبح اذا طلع وأفصح النصراني جاء في فصحه وفي الاصطلاح اختلاف فيها عباراتهم والمصنف عدل عن حد الفصاحة باعتبار الحقيقة الصادقة على أعم من فصاحة المفرد والكلام والمتكلم وأفرد فصاحة المفرد عن فصاحة الكلام برسم وقد تقدمه لذلك الحفاجي في كتاب سر الفصاحة * وقوله المفرد إما يعني به اللفظ بكلمة واحدة كما يقتضيه ما فسر به فصاحة المفرد بعد ذلك فيخرج عنه نحو عبد الله علما كان أم لم يكن وذلك يوصف بالفصاحة لا محالة أو يعني ما وضع لمعنى ولا جزله يدل فيه فيخرج عنه أيضا الثاني أو يعني ما يقابل الجملة فيخرج عنه الجملة الموصولة بها كقولك رأيت الذي ضربته فانها ليست بكلام فلا تدخل حينئذ في المفرد ولا في الكلام وكذلك كل واحدة من جملتي الشرط وجوابه وهذه الامور اذا خرجت عن المفرد ولم تدخل في الكلام لانها ليست بكلام ففي أين يشرح فصاحتها ولو قال المفرد والمركب لكان أحسن وقوله والمتكلم سيأتي عليه ان شاء الله تعالى ص (والبلاغة يوصف بها الاخيران فقط) ش اعلم أن البلاغة في اللغة من قولهم بلغ بالضم اذا انتهى ولا يوصف بها الكلمة انما يوصف بها الكلام والمتكلم وسيأتي ما على ذلك ان شاء الله تعالى وقدم الفصاحة لانها أكثر مجالا من البلاغة ولا يكون الفصاحة

والفصاحة خاصة تقع صفة للمفرد فيقال كلمة فصيحة ولا يقال كلمة بليغة

(قوله اذ لم يسمع كلمة بليغة) فيه أنه أدخل المركب الناقص في المفرد وحينئذ فلا ينتهض الدليل على الدعوى لأن منفي الدليل أخص من منفي المدعى أي أن الذي نفيت عنه البلاغة في الدليل وهو الكلمة أخص من الذي نفيت عنه في المدعى وهو المفرد الشامل للكلمة والمركب الناقص ويلزم من هذا أن يكون الدليل أخص من المدعى وحينئذ فلا ينتج أن نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم فلا يلزم من عدم سماع انصاف الكلمة بها عدم سماع انصاف المركب المذكور بها فالدليل المساوي للدعوى أن يقال اذ لم يسمع كلمة بليغة ولا مركب بليغ الآن يراد بالكلمة ما ليس بكلام فتشمل المركب الناقص لكن في اطلاق الكلمة على هذا المعنى من البعد ما ليس في اطلاق المفرد عليه بلاخفاء وإن أدخل المركب (٧٤) الناقص في الكلام كما هو رأي الخليل فلا اشكال في التعليل أصلاً (قوله

والتعليل) أي لعدم وصف المفرد بالبلاغة (قوله وهي) أي المطابقة المذكورة (قوله لا تتحقق في المفرد) أي لأن المطابقة المذكورة إنما تحصل بمراعاة الاعتبارات الزائدة على أصل المعنى المراد وهذا لا يتحقق إلا في ذي الاسناد المفيد (قوله لأن ذلك) أي اعتبار المطابقة المذكور (قوله في بلاغة الكلام والتكلم) أي فيجوز أن يكون هناك بلاغة أخرى يصح وجودها في الكلمة لا يوصف بالمطابقة وإن لم نطلع عليها كما وجد ذلك في الفصاحة فان قال ذلك الممثل انه لا معنى للبلاغة في كلام العرب الا هذا المعنى وهو محال في الكلمة عاد الى انتفاء السماع وهو الذي علمنا به (قوله وانما قسم الخ) هذا توجيه لمبادرة

اذ لم يسمع كلمة بليغة والتعليل بأن البلاغة انما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لا تتحقق في المفرد وهم لأن ذلك انما هو في بلاغة الكلام والتكلم وانما قسم كلام من الفصاحة والبلاغة أولاً لتعذر جمع المعاني المختلفة الغير المشتركة

اذ لم يسمع كلمة بليغة وقيل ان العلة في عدم وصف الكلمة بها أن معناها المطابقة لمقتضى الحال والمطابقة المذكورة انما تحصل برعاية الاعتبارات الزائدة على أصل المراد كما يأتي فلا تتحقق إلا في ذي الاسناد المفيد وذلك منتف عن الكلمة ورد بأن ذلك انما يتم ان سلم أن لبلاغة الاما ذكر فتخص بذي الافادة فاذا جاز أن تكون ثم بلاغة أخرى يصح وجودها في الكلمة كما تعقل ذلك في الفصاحة لم يكن ذلك علة في عدم وصف الكلمة بالبلاغة فان قال هذا المعال لا معنى للبلاغة في كلام العرب الا هذا المعنى وهو محال في الكلمة عاد الى انتفاء السماع وهو الذي علمنا به ثم لما بين محال الفصاحة والبلاغة ليتحقق اختلاف معاني كل منهما باعتبار تلك المحال أفرد كل منهما بتعريف فتعدد باعتبار تلك المحال لتعذر جمع المعاني المختلفة في تعريف واحد اذ لا تشارك المختلفات في فصل والام تخالف وقد تقدمت

كالشرط للبلاغة على ما ستره وقال بعض الشارحين لكونها أعم من البلاغة وليس بجيد لما سيأتي وقال الخطيب الشارح فلا يقال كلمة بليغة فكل ما يوصف بالبلاغة يوصف بالفصاحة من غير عكس وهذا بحسب الاصطلاح الذي ذكره ابن الاثير وتابعه المؤلف وبعضهم يقول الفصاحة والبلاغة مترادفان فعلى هذا كل فصيح بليغ أيضاً اه قلت قوله كل ما يوصف بالبلاغة يوصف بالفصاحة صحيح لأن شرط البليغ أن يكون فصيحاً كما سيأتي وقوله وغيره يقول مترادفان هو ما صرح به الجوهرى حيث قال البلاغة الفصاحة والظاهر أنه يقصد بذلك أن البلاغة تكون في الكلمة كما تكون في الكلام وذلك لا يوجب ترادفاً بل يوجب أن كل محل صلح للفصاحة صلح للبلاغة وإن اختلف معناها وقد صرح جماعة بأن بين البلاغة والفصاحة تغايراً وأن كل ما صلح لاحدهما من كلام ومتكلم وكلمة صلح للآخرى وقوله بعد ذلك فعلى هذا كل فصيح بليغ أيضاً أي سواء كان كلمة أم كلاماً أم متكلماً ثم قال بعضهم البلاغة لا توجد في الكلمة فكانت أخص من الفصاحة فبذا قدمت الفصاحة عليها لنقدم العام على الخاص لأن الخاص عام مع شيء آخر يثقل فيه نظر وليس بين حقيقتي الفصاحة والبلاغة عموم وخصوص بل هما كل جزء فالْبلاغة كل ذو أجزاء مترتبة والفصاحة جزء غير محمول كما ستره وعبارة الخطيب التي قدمناها قريبة من هذا الكلام وقال ابن الاثير البلاغة

شاملة

المصنف بالتقسيم أولاً وتعريف كل على كل حدة بعد ذلك مع أن الأصل أن يذكر التعريف أولاً ثم التقسيم ثانياً

فقول الشارح وانما قسم كلام من الفصاحة والبلاغة أولاً أي ولم يأت من أول الامر بتعريف واحد شامل لأقسام الفصاحة وكذلك البلاغة ثم قسمها بعد ذلك كما هو الشأن وقوله قسم أي ضمنا لا صراحة حيث قال فالْفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والتكلم والبلاغة يوصف بها الاخيران فقط فان هذا يستلزم انقسام الفصاحة الى فصاحة مفرد وفصاحة كلام وفصاحة متكلم وانقسام البلاغة الى بلاغة كلام وبلاغة متكلم (قوله لتعذر جمع المعاني المختلفة) كنفصاحة المفرد وفصاحة التكلم وفصاحة الكلام وكبلاغة التكلم وبلاغة الكلام وقوله الغير المشتركة الخ تفسير للمختلفة وأدخل أن على غير لتأوله بالمغايرة فلا يقال انه أدخل أن على المضاف الذي لم يشابه بفعل وهو لا يجوز

(قوله في أمر يعمها) متعلق بالمشاركة أي في حقيقة نوعيته تصدق عليها وتصلح لتعريفها فلا يتأتى أن يؤتى لفصاحة بتعريف يعم أقسامها الثلاثة ويخرج غيرها وكذا البلاغة لا يتأتى أن يؤتى لها بتعريف يعم قسميها ويخرج غيرها وهذا بخلاف الكلمة فإنها لما اشتركت أقسامها في أمر يعمها صالح لتعريف الكلمة بحيث تتميز عن الكلام والكلام عرفت أولا بأنها قول مفرد ثم قسمت بمد ذلك إلى اسم وفعل وحرف وكذلك الإنسان لما اشتركت أقسامه من زنج وروم وغيرها في أمر يعمها صالح لتعريف الإنسان بحيث يتميز عن الفرس والحمار وغيرها من الأنواع عرفت أولا بأنه حيوان ناطق ثم قسم بمد ذلك لتلك الأصناف والحاصل أنه لما تعذر هنا اشتراك أقسام الفصاحة في أمر يعمها صالح لتعريف الفصاحة بحيث يميزها عما عداها وكذلك البلاغة قسم كلامهما ثم عرفت تلك الأقسام وأما الاشتراك في الأمر العام مطلقا فحصل اذ لا شك في وجود المفهومات العامة الكلية كشيء وموجود ومستحسن وأقسام الفصاحة وكذلك قسم البلاغة مشتركة في هذه المفهومات ولكن لا يصلح شيء منها لتعريف كل من الفصاحة والبلاغة لعدم حصول التميز المذكور وهذا اندفع ما يقال على الشارح منطوقا لأن سلم عدم اشتراكها في أمر يعمها اذ لا شك في وجود المفهومات العامة الكلية التي تشترك فيها وأعمها كشيء وموجود ومستحسن وما يقال عليه من حيث المفهوم (٧٥) أن كلامه يفيد أن مطلق الاشتراك

في الأمر العام يكفي في جميع الأمور المنفردة في تعريف وليس كذلك (قوله في تعريف واحد) أي يبين حقيقة كل تفصيلا والا فلا تعذر كأن تعرف الإنسان والفرس بالجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة أو بالحيوان فإنه يميزها في الجملة ولكن لا يبين حقيقة كل واحد تفصيلا (قوله وهذا) أي الصنيع من التقسيم أولا ثم التعريف ثانيا كما قسم أي كتقسيم ابن الحاجب الخ فإن تقسيمه قبل التعريف لعدم

في أمر يعمها في تعريف واحد وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى إلى متصل ومنقطع ثم عرف كلا منهما على حدة (فالفصاحة في المفرد)

الإشارة إلى هذا المعنى ونظير ذلك تقسيم الاستثناء إلى متصل ومنقطع ثم تعريف كل منهما على أن الاستثناء من يمكن جمعهما في التعريف بالوقوع بعد الافتيمزان عما عداهما من الفضلات فليس كما هنا في التعذر فقال مقدا لتعريف الفصاحة على البلاغة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وفصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقف وجودهما على وجودها ان أردت معرفة كل منهما باعتبار محالهما (فالفصاحة) الكائنة (في المفرد) هي

شاملة للألفاظ والمعاني فهي أخص من الفصاحة كالإنسان مع الحيوان فلذلك تقول كل كلام بليغ فصيح وليس كل كلام فصيح بليغا قلت هذا الكلام أيضا ظاهر الفساد وليست الفصاحة أعم من البلاغة ولا العكس بل الفصاحة جزء البلاغة وإنما هو سمي المركب تركيبا غير محلي أخص والمفرد أعم وجعل الفصاحة عامة والبلاغة خاصة لاشتغالها على الأمرين ثم عبر عن ذلك بالعام والخاص وإنما هو كل وجزء فليس ذلك اصطلاح القوم ثم دخول الفصاحة في الكلام سترى ما فيه وقال حازم في منهاج البلغاء الفصاحة أخص من البلاغة (تنبيه) مما يوصف به الكلام والكلمة أيضا البراعة وأهلها الجمهور وقد ذكرها القاضي أبو بكر في الانتصار مع الفصاحة والبلاغة وحدها بما يقرب من حد البلاغة ص (فالفصاحة في المفرد)

الاشتراك المذكور وأورد على ذلك أن القسمين اشتركا في أمر يعمها صالح لتعريف المستثنى وهو المذكور بعد الاو واخوانها وفيه نظر بأن هذا لا يصلح تعريف للمستثنى لأنه يدخل فيه ما بعد الواقعة صفة نحو لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا مع أنه ليس مستثنى (قوله فالفصاحة) أي اذا أردت بيان كل من أقسام الفصاحة والبلاغة فأقول لك الفصاحة الخ فالفاء الفصيحة ويقال لها فاء الفصيحة بالصاد والصاد والاضاد والاضافة في ذلك من اضافة الموصوف لصفته أي الفاء المفصحة أو المفضحة (١) سميت بذلك لأنها أفصححت عن شرط مقدر أول كونها أفصححت وأظهرته وقيل فاء الفصيحة هي ما أفصححت عن مقدر مطلق أي سواء كان شرطا أو غيره كما في قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أي فضرب فانفجرت (قوله في المفرد) يصح أن يكون صفة للفصاحة كان المتعلق نكرة أو معرفة ولا يلزم على تقديره نكرة وصف المعرفة بالنكرة وهو لا يجوز لأن ال في الفصاحة جنسية ومدخولها في حكم النكرة ولا يلزم على تقديره معرفة حذف الموصول وبعض الصلة وهو لا يجوز لأن الكائن المقدر يراد منه الثبوت والدوام فهو صفة مشبهة وأل الداخلة عليها معرفة لا موصولة على التحقيق ولا يصح أن يكون ذلك الظرف حالا منها على مذهب سيبويه القائل بجواز مجيء الحال من المبتدأ لأن الحال مقيدة للعامل مطلقا لفظيا أو معنويا ولا معنى للتقييد هنا لأن التقييد دائما هو لشيء يختلف حاله كالحجي في قولنا جاء زيد راكبا والابتداء واحد لا يختلف أحواله

خلوصه من تنافر الحروف والغرابية ومخالفة القياس اللغوي

وأيضاً المقصود تفسير الفصاحة بوصف كونها في المفرد لا بقيد تحققها في المفرد إذ ليس المعنى على التقييد وإن كان المآل واحداً لكن فرق بين التقديرين كما لا يخفى وذلك لأن التقييد يقتضي أن الفصاحة مشتركة اشتراكاً معنوياً لا أنه يفيد أن الفصاحة أمر كلي يختلف أحواله نارة يكون في المفرد ونارة يكون في غيره والذي حققه الشارح أنها من قبيل المشترك اللفظي وجعل المجرور صفة لا يخالف ذلك تأمل ويصح أن يكون الظرف لغواً متعلقاً بالنسبة التي اشتملت عليها الجملة والمعنى انتساب الخلوص المذكور للفصاحة في المفرد أو الفصاحة التي هي الخلوص منسوبة للمفرد وقضية هذا أن الظرف معمول للنسبة المذكورة وهو معنى قابل للتقييد وهذا يراد على حصر النحاة العامل الغنوي في الابتداء والتجرد (قوله قدم الفصاحة) أي قدم تعريف أقسامها على تعريف أقسام البلاغة مع أن اللف والنشر المشوش أولى (قوله لتوقف معرفة البلاغة) أي ادراكها ونصورها من حيث المفهوم سواء كانت بلاغة متكاملة أو كلام وقوله على معرفة الفصاحة أي على تصورها في الجملة وإنما قلنا في الجملة لأن بلاغة الكلام لا تتوقف على فصاحة المتكلم بل على فصاحة الكلام والمفرد وكذلك بلاغة المتكلم لا تتوقف على فصاحته (٧٦) من حيث المفهوم بل على فصاحة الكلام والمفرد إذ لم تؤخذ الملكية التي

يقتدر بها على تأليف فصيح لا في بلاغة الكلام ولا في بلاغة المتكلم نعم تتوقف عليها بلاغة المتكلم بحسب التحقق إذ لا يقتدر على تأليف كلام بليغ إلا من يقدر على تأليف كلام فصيح (قوله لتوقفها عليها) أما توقف فصاحة الكلام على فصاحة المفرد فبلاواسطة لكونها مأخوذة في تعريفه وأما توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد فبلاواسطة أخذ فصاحة الكلام

قدم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريفها ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفها عليها (خلوصه) أي خلوص المفرد (من تنافر الحروف والغرابية ومخالفة القياس اللغوي) أي المستنبط من استقرار اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص

(خلوصه من تنافر الحروف و) خلوصه من (الغرابية و) خلوصه من (مخالفة القياس اللغوي) أي الضابط المتقرر من استقرار استعمال اللغوي كقولنا كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها قلبا ألفا ويجرى مجرى ما دخل في القياس ماثب عن الواضع التزامه ولو كان مخالفاً للقياس كأبدال الهاء همزة في ماء مثلاً ثم إن الجاري على لسان بعضهم أن الفصاحة هي كون الكلمة جارية على استعمال المشهور المتقرر عمن يوثق بعريتهم وعليه يكون تفسيرها بالخلوص عن هذه الأمور الذي هو عدم تلك الأمور تفسيراً بالخاصة العدمية على وجه التسامح ولو قيل بأنها نفس الخلوص عما ذكر لم يبعد لأن هذه الأمور أسماء اصطلاحية لا حجب فيها ولما كان هذا التفسير مرجعه إلى التفسير

خلوصه من تنافر الحروف والغرابية ومخالفة القياس) ش كان الأحسن اجتناب لفظ الخلوص لغاية استعماله في الانقياد عن الشيء بعد الكون فيه وليس المراد هنا كذلك ولهذا عيب على من حذاه بتدأ بأنه المنجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة فإن المبتدأ لم يكن له عامل يجرد عنه وكذلك قولهم ما عرى من

عامل

المتوقف عليها في فصاحة المتكلم والمتوقف على التوقف على الشيء ومتوقف

على ذلك الشيء كذا قال يس وقد يقال المصنف لم يأخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم بل اللفظ الشامل للمفرد كما نبه عليه الشارح فيكون توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد بلاواسطة أيضاً (قوله خلوصه من تنافر الحروف) قيل وجه حصر مخلات فصاحة المفرد في الثلاثة أن المفرد له مادة وهي حروفه وصورة وهي صيغته ودلالة على معناه وحينئذ فعيبه إما في مادته وهو التنافر أو في صورته وهي مخالفة القياس الصرفي أو في دلالة على معناه وهو الغرابية ويمكن إجراء ذلك أيضاً في الكلام فعيبه في مادته تنافر الكلمات وفي صورته أي التأليف العارض على الكلمات ضعف التأليف وفي دلالة على معناه التقييد (قوله خلوصه من تنافر الحروف) المراد من الخلوص لازمه وهو عدم الانصاف وليس المراد أنه كان متصفاً بها أولاً ثم خاص ثم إن كلام المصنف من باب السلب الكلي وهو المسمى بعموم السلب لا من قبيل رفع الإيجاب الكلي وهو المسمى بسلب العموم فالعنى حينئذ عدم انصافه بكل واحد من الثلاثة حينئذ وجد واحد من الثلاثة في الكلمة كانت غير فصيحة ولا جل كون المراد من كلام المصنف السلب الكلي كان الأولى له الاتيان بمن في الغرابية ومخالفة القياس لاجل أن يكون كلامه ظاهراً في ذلك المعنى المراد إذ كلامه بدون ذلك يوهم أن المراد الخلوص من المجموع وعليه فلا يضر في فصاحة الكلمة وجود واحد أو اثنين من الثلاثة وهو باطل (قوله القياس) أي الضابط المتقرر من استقرار استعمال العرب كقولنا كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً (قوله أي المستنبط الخ) أشار بذلك إلى أنه ليس المراد حقيقة القياس في اللغة الذي هو الحاق شيء بشيء بجامع بينهما كالحاق النبذ بالحرف في التحريم بجامع الاسكار بل المراد القياس الذي مشؤ واستقرأ اللغة أي تتبع الكلمات اللغوية وهو القياس الصرفي كقولنا كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً وإنما

فالتنافر منه ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل على اللسان وعسر النطق بها كما روى أن أعرابيا سئل عن ناقته فقال تركتها
ترعى المهنخ

لم يقل الشارح الصرف في بدل اللغوى مع أنه المراد للإشارة إلى أن منشأ هذا القياس الصرفي استقراء اللغة (قوله لا يخلو عن تسامح) أى
لأمرين الأول أن الفصاحة هي ككون الكلمة جارية على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسبة الحروف كثيرة
الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق بعريبتهم ويلزم من السكون المذكور الخلو عن كرفليس الخلو عن نفس السكون المذكور
ولا صادق عليه وحينئذ فلا يصح حمل على الفصاحة بحيث يقال الفصاحة الخلو عن أدنى درجاة التعريف أن يكون صادقة على
المعرف وأنصح أن يقال الفصيح الخالص لأن صدق المشتق على المشتق لا يستلزم صدق المأخذ عن لأخذ كالناطق والكتاب والنطق
والكتابة الأمر الثاني أن الفصاحة وجودية لأن معناها السكون المذكور والخلو عن عدمى لأن معناه عدم الأمور المذكورة والعدمى
غير الوجودى فلا يصح حمل على الفصاحة وإنما قال لا يخلو عن تسامح ولم يقل باطل لا مكان الجواب عن كل من الأمرين أما الجواب عن الأول
فخالصه أن الادباء يجوزون الاخبار عن الشيء بمبانيه إذا كان بينهما تلازم قصدا للمبالغة وادعاء أنه هو ولا يقال إن التعريف بالمباني
منوع ودعوى الادعاء وقصد المبالغة لا تنفع لانا نقول هذا عند علماء النطق (٧٧) وأما الادباء فيكتفون بمجرد كون المعرف يستلزم
تصوره تصور المعرف

لا يخلو عن تسامح (فالتنافر) وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها (نحو)
مستشزرات في قول امرئ القيس

بالعدم المضاف وهو أنما يفهم بمعرفة ما يضاف إليه شرع في بيان هذه الأمور المضاف إليها الخلو فقال
إن أردت معرفة هذه الأشياء (فالتنافر) منها معنى في حروفها يوجب عسر النطق بها (نحو)
مستشزرات من قوله

عامل لفظي ثم يرد عليه أن الخلو من هذه الأمور عبارة عن عدمها فهو تعريف بالأمور العدمية
وأنما يكون التعريف بالذاتيات أو الخواص الوجودية فكان ينبغي أن يقول الفصاحة التمام الحروف
وكثرة الاستعمال وموافقة القياس لأن هذا عدم مضاف فالأمر فيه سهل والمراد بالاستعمال استعمال
العرب وبالقياس قياس التصريف (تنبيه) اعلم أن مقصود المصنف خلوص المفرد من كل واحد من
الثلاثة المذكورة لا من مجموعها وعبارة لا تدل على ذلك فأنك إذا قلت خلصت من زيد وعمرو وبكر كان
معناه أنك خلصت من مجموع الثلاثة وذلك صادق بخلوصك من أحدهم بخلاف قولك خلصت من زيد
ومن عمرو ومن بكر فإن تكرار حرف الجر مثله يؤذن بذلك كما أن قولك مررت بزيد وعمرو يقتضى
مرورا واحدا ويزيد وعمرو يقتضى مرورين وإنما جاء هذا في مادة الخلو لأن معنى النفي فإن
المعنى أن لا يكون مشتملا على الأمور الثلاثة وأنت لو قلت الفصيح مالم يشتمل على الثلاثة لما اقتضى
زوال كل منها فليتأمل ونظير ما يقتضيه تكرار حرف الجر في مررت بزيد وعمرو وفيما سبق من تكرار
الفعل ما يقتضيه تكرار الحرف هنا من تعدد المفعول الذى حصل الخلو منه ص (فالتنافر نحو

والغرابية ومخالفة القياس وأما أن أريد بالوجودى ما لا يدخل العدم في مفهومه وبالعدمى ما يدخل العدم في مفهومه فلا شك في صحة
حمل العدمى على الوجودى بهذا المعنى بدليل حمل القضايا المدولة المحمول على الأمر الوجودى نحو زيد هو لا كاتب والبياض هو
لا سواد فالمحمول عدمى أى دخل العدم في مفهومه أى زيد شئ ثبت له عدم الكتابة والبياض شئ ثبت له عدم السواد ومن المعلوم أن قوله
الفصاحة خلوص الخ من باب القضية المدولة لأنه في قوة قولنا الفصاحة عدم الأمور المذكورة أى الفصاحة شئ ثبت له عدم الأمور
المذكورة (قوله يوجب ثقلها على اللسان) الثقل بكسر التاء وفتح القاف بوزن صغر مصدر ثقل الشئ بالضم خلاف الخفة وأما بكسر التاء
وسكون القاف بوزن علم فهو الشئ الثقيل والأول أنسب من جهة اللفظ للتشاكل بين المتعاطفين لأن العسر مصدر أيضا والثاني أنسب
من جهة المعنى بحسب المقام لأنه يشير إلى أن التنافر لا يخل بالفصاحة إلا إذا كان شديدا بحيث يصير على اللسان كالحمل الثقيل وأما أصل
التنافر فلا يخل بالفصاحة ولا شك أن مراعاة التناسب المعنوى أولى وعلى هذا فالمعنى يوجب شيئا عظيما كالثقل أى الحمل (قوله وعسر
النطق بها) يحتمل أنه عطف تفسير ويحتمل أنه عطف مسبب على سبب نظرا إلى أن الثقل في الكلمة سبب لعسر النطق بها فيلاحظ
الثقل وصافياها أوجب عسر النطق بها (قوله نحو مستشزرات) أى نحو وصف هذه الكلمة

ومنه ما هو دون ذلك كلفظ مستنزر في قول امرئ القيس * غداثه مستنزرات الى العلى *

(قوله غداثه الخ) هذا البيت من معلقة امرئ القيس المشهورة التي مطلعها:

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فومل

وقبل هذا البيت

تصد وتبدي عن أسيل وتقي * بناظرة من وحش وجرة مطفل

وجيد كجيد الريم ليس بفاحش * اذا هي نصسته ولا بمعطل

وفرع يزين المتن أسود فاحسم * أثبت كقنؤ النخلة المتشكل

غداثه الخ (قوله أي ذوائبه) جمع ذؤابة بالهمز أبدلت الهزة الاولى واوا في الجمع لاستثقالهم ألف الجمع بين هزتين وفي الأساس الذؤابة الشعر المنسدل من الرأس الى الظهر أي الذي شأنه الانسدال فلا ينافي أنه قد يكون فوق وسط الرأس كما هنا وانما سمي ذلك الشعر غديرة لانه غودر وترك حتى طال (قوله في البيت السابق) وهو قوله وفرع يزين المتن أسود فاحسم الخ وفرع بالجر عطف على أسيل أو على جيد في الأبيات السابقة والفرع هو الشعر مطلقا أي كلا أو بعضا كما في المذهب فيصدق على الغداث والمثنى وعلى المرسل فيقال الغداث فرع أي شعر والمثنى فرع الخ (٧٨) وعلى هذا فإضافة الغداث لضميره من إضافة الجزئي للكل وفي الصحاح أن الفرع هو

الشعر الزام أي الشعر بتامه وعلى هذا فإضافة الغداث لضميره من إضافة الجزء للكل والمتن الظهر والفاحم الذي كالفحم في السواد والأثبت الكثير والقنؤ بالكسر سباطة النخل والمتشكل بكسر الكاف وفتحها كثير العنا كل أي الشاربخ أي العيدان التي عليها البسر في البيت مبالغة من حيث تشبيه الشعر بالقنؤ المذكور في الكثرة ولا نفسر المتشكل بذي العنا كليل لثلاث نفوت

(غداثه) أي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق (مستنزرات) أي مرتفعات أو مرفوعات يقال استنزره أي رفعه واستنزرأي ارتفع (الى العلى) تفضل العقاص في مثنى تفضل أي تغيب العقاص جمع عقيصة

(غداثه مستنزرات الى العلى) تفضل العقاص في مثنى ومرسل يعني أن غداث الشعر أي ذوائبه مستنزرات أي مرفوعات ان روى بفتح الزاي أو مرتفعات ان روى بكسرها يقال استنزره أي رفعه واستنزرارتفع الى العلى أي الى جهة السماء ثم وصف الشعر بما يؤكده الكثرة فقال تفضل أي تغيب العقاص جمع عقيصة

غداثه مستنزرات الى العلى) قسم في الايضاح التنافر الى ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الشغل وعسر النطق بها كما روى أن اعرابيا سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى المجمع وروى عن الخليل أنها قال سمعنا كلمة شنعاء وهي المجمع ما ذكرنا تأليفها نقله الخفاجي والهاء والامين لا يكادوا احدهما يأتلف مع الآخر من غير فصل وشذ من ذلك قولهم مع يمع اذا فاء والظاهر أنه المجمع وهو ثبت قال الصغاني في العباب ابن دريد المجمع مثال هدهد ضرب من النبت وقال ابن شميل المجمع شجرة وقال أبو الدقيش هي كلمة معاينة لأصل لها وقال ابن سيده المجمع ضرب من النبت حكاه أبو زيد وليس ثبت وقال عبد اللطيف البغدادي في قوانين البلاغة وشذ قولهم المجمع وقيل إنما هو المجمع اه وقال الصغاني في كتابه المسمى

الصحاح

المبالغة وما ذكره الشارح من أن الضمير راجع للفرع وكذا ما قلناه في الإضافة فهو بناء على أن

الغداث بمعنى الذوائب الفسرة بامر عن الأساس وهو الذي يناسبه ما أتى للشارح في معنى البيت وأما على أن المراد بالغداث الشعر مطلقا على ما في المذهب فيجب أن يكون الضمير راجعا للحيبة وذكرة باعتبار الشخص أو الممدوح ولا يصح أن يكون عائدا على الفرع لثلاث يلزم إضافة الشيء الى نفسه لان كلاما من الغداث والفرع مطلق الشعر اللهم الا أن يقال ان الإضافة بيانية والحق أنها تجري في الضمير خلافا للناصر اللقاني أو يقال ان الفرع اسم للشعر مطلقا سواء كان للرجال أو النساء والغداث الشعر مطلقا بغير كونه للنساء وعلى هذا يصح كون الضمير راجعا للفرع ويكون من إضافة الجزئي للكل (قوله يقال استنزره الخ) أشار الشارح بهذا الى أن هذا الوصف مأخوذ إما من فعل متعد أو من فعل لازم وينبغي على ذلك كونه اسم فاعل أو اسم مفعول فان كان مأخوذا من المتعدي صح كونه اسم مفعول فيقرأ بفتح الزاي المعجمة وان كان مأخوذا من الفعل اللازم فهو اسم فاعل فيقرأ بكسر الزاي (قوله الى العلى) أي الى جهة السماء والعلی جمع العلى بضم العين تأنيث الاعلى أي مرتفعات للجهات العليا (قوله أي تغيب) إشارة الى أن تفضل من الضلال بمعنى الغياب وتفضل فعل مضارع والعقاص فاعله وانما جمع العقاص دون المثنى والمرسل إشارة الى أن العقاص مع كثرتها تغيب في مثنى واحد وفي مرسل واحد لكثرة شعرها

(قوله وهي الحصلة المجموعة) أي التي تجمعها المرأة وتلويها وتربطها بخيوط وتجملها في وسط رأسها كالرمانة ليصير مجمدا وهي المسماة بالغديرة والعقيقة والذؤابة ثم إن عادة نساء العرب بعد أن تعقص جانبا من الشعر على الكيفية التي قلناها ترسل فوقه المثني والمرسل خلف الظهر فيصير المثني والمرسل مرميين على ظهرها وتحتهما العقاص المجموع كالرمانة غائبا ومخبأ لا يظهر فظهر لك من هذا أن الغدائر والعقاص بمعنى واحد وحينئذ فقوله تضل العقاص اظهاري في محل الاضمار وأن الأصل تضل هي أي الغدائر وإنما أظهر في محل الاضمار للإشارة إلى أن تلك الغدائر تسمى عقاصا ومن هذا تعلم أن جملة تضل العقاص خبر ثان عن غدائره والرابط للمبتدأ بالجملة الواقعة خبرا إعادة المبتدأ بمعناه وأنت خير بأن جعل العقيقة والغديرة شيئا واحدا بناء على ما سمن أن الغديرة هي الذؤابة المفسرة بما مر عن الأساس وأما على ما ذكر عن المذهب من أن الغدائر الشعر مطلقا (٧٩) فلأن يكون العقيقة هي الغديرة فتأمل أفاده

شيخنا العلامة العدوي

(قوله والمثني المفتول)

لأخذه من المثني وأما المرسل

فمعناه المرسل عن العقص

والمثني أي الخالي عنهما

وليس المراد بالمرسل المسبل

لأن المثني مسبل أيضا على

العقيقة مثله وقد يقال

كونه مسبلا لا ينافي كون

المثني مسبلا أيضا وإنما

وصف هذا القسم بهذا

الوصف لأنه لم يتصف بغيره

بخلاف المثني فقد تعلق به

المثني والارسل تأمل (قوله

يعني أن ذوائبه) أي

الفرع والمراد بها العقائص

(قوله يعني أن ذوائبه الخ)

أشار إلى تفسير الغدائر

بالذوائب وأن الضمير في

غدائره للفرع كما أسلفه

وقوله وأن شعره عطف على

ذوائبه فالضمير للفرع أيضا

والقول بأنه للرأس فيه

تشبیه للضمير ويؤول

لارجوع للفرع إذ المقصود

تسكيلة وهي الحصلة المجموعة من الشعر والمثني المفتول يعني أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وأن شعره ينقسم إلى عقاص ومثني ومرسل والأول يغيب في الأخيرين والغرض بيان كثرة الشعر

وهي الحصلة من الشعر في المثني وهو المفتول وفي المرسل وهو ضد المفتول ولما كان الغرض بيان كثرة الشعر بين أن غدائره أي أجزاءه المشدودة بالخيوط وهي الذوائب كثيرة أوجب تراكمها ارتفاعها إلى العلى ثم إن مجموع الشعر قسمه إلى العقاص الغير الطويلة وهي المرتفعة المشدودة وإلى المثني والمرسل وأن تلك العقاص تغيب من كثرة الشعر في جنس المثني والمرسل وبه يعلم أن العقاص من وضع الظاهر موضع المضمرة وأن القسمة ثلاثية لأربعة وهذا التنافر متفاوت وقد سمع ما هو أعظم من مستشزرات كقولهم الممعخ وهو نبت ترعاه الأبل والمحكم في التنافر الذوق لأن كل ما يحاول أن يضبط به من قرب

الصحيح على ما نقل عنه أنه الممعخ بضم العينين المهملتين حكاه عن الليث قال قال وسألنا الثقات فأنكروا أن يكون هذا الاسم في كلام العرب وقال القدم منهم هي شجرة يتداوى بها وبورقها وقال ابن الأعرابي إنما هو الخمع بخاءين معجمتين مضمومتين وعينين مهملتين قال الليث هذا موافق لقياس العربية والتأليف وفي نهاية الإيجاز للإمام غفر الدين أيضاً رعى الممعخ فتخلص في هذه الكلمة حينئذ أربعة أقول أحدها أنه الخمع والثاني الممعخ وهو فيه ما بضم الماء والخاء كما رأيت مضبوطا بخط عبداللطيف والثالث أنه لأصل لها والرابح أنه الممعخ وهذا فيه الغرابة أيضا ومنه ما هو دون ذلك كلفظ مستشزرات واستغنى المصنف بذكره هنا عن الأول لأنه يدل عليه بطريق أولى ولم يفعل ذلك في الغرابة كما سيأتي وإنما كان الثقل في مستشزرات لنوسط الشين وهي مهموسة رخوة بين التاء وهي مهموسة شديدة والزاي وهي مجهورة وقد استعمل ذلك في قول عثمان لسعد وعمار ميماد كما يوم كذا حتى أنشزني أي أستعدو ذكره في الفائق وقول سليمان بن صرد رضي الله عنه بلغني عن أمير المؤمنين قول تشزن لي به والإشارة بقوله غدائره إلى قول امرئ القيس :

وفرع يزين التين أسود فاحم * أثبت كقنؤ النخلة المتعشك

غدائره مستشزرات إلى العلى * تضل المداري في مثني ومرسل

الفرع الشعر والأثبت الكثير والقنؤ العنقود والمتعشك التراكم والغدائر الذوائب والمستشزرات روي بفتح الزاي أي مرفوعات وبكسرهما أي مرتفعات ويقال استشزر الشعر واستشزره صاحبه لازما ومتعديا حكاهما ابن سيده وغيره وروي العقاص جمع عقصة أو عقيقة وفيه زحاف بالقبض

تقسيم مطلق الشعر فلا وهم في رجوعه للفرع كما لا يخفى وفي كلامه إشعار بأن العقاص هي الغدائر بعد أن شددت لا غيرها (قوله مشدودة على الرأس) أي في وسطها بخيوط ومجموعة كالرمانة وأخذ الشد بخيوط من قوله في البيت مستشزرات خصوصا إذا قرئ على صيغة اسم المفعول ومن العقاص لأن العقيقة شعر ذو عقاص وهو الحيط الذي يربط به أطراف الذوائب كما في الجملة (قوله إلى عقاص) أي وهي الغدائر وحينئذ فالشعر منقسم إلى أقسام ثلاثة لأربعة خلافا لما يرومه ظاهر البيت من أن القسمة رباعية غدائر وعقائص ومثني ومرسل لكن قد علمت أن الغدائر والعقائص والذوائب بمعنى واحد كما أفاده شيخنا العلامة العدوي وفي حواشي الطول كلام آخر غير هذا (قوله والغرض الخ) أي فليس المراد بهذا الكلام مجرد الأخبار فهو إما تعريض إن استعمل في حقيقته وهو الأخبار ملوحاه لهذا الغرض أعني بيان كثرة الشعر أو كناية إن أريد اللازم

(قوله والضابط ههنا) أى انتفاخر الحروف وحاصله أن الضابط المعول عليه في ضبط تنافر الحروف الذوق وهو قوة يدرك بها اطائف الكلام ووجوه تحسينه فكل ماعده الذوق ثقيلًا متعسر النطق به كان ثقيلاً ومالافلاً خلافاً لمن قال الضابط المعول عليه في ضبط التنافر بعد المخارج ولمن قال قربها لأن كلامهما لا يطرد لانا نجد عدم التنافر مع قرب المخرج كالجيش والشجى ومع بعده كعلم بخلاف ملح أى أسرع فقرب المخارج وبعدها كل منهما غير مطرد فلا يكون واحد منهما ضابطاً معولاً عليه ولا يقال إن عدم الثقل في علم وإن كانت المخارج فيه متباعدة بخلاف ملح أن الإخراج من الحلق إلى الشفة أيسر من الإدخال من الشفة إلى الحلق لأننا نقول هذا لا يتم لما نجده من حسن حلم وملح وغلب وبلغ (قوله أن كل ما يعمده الذوق الصحيح) أى من الحروف وقوله متعسر النطق به لازم لما قبله وقوله سواء كان أى ثقله (قوله أو غير ذلك) أى كوقوع حرف بين حرفين مضاد لكل واحد منهما بصفة كوقوع الشين بين التاء والزاي كما أتى بيانه (قوله في المثل السائر) (٨٠) هو اسم كتاب في اللغة (قوله وزعم بعضهم) هو الخلل الخالي كما قاله الفهرى

(قوله أن منشأ الثقل في مستشزرات الخ) أى وأما على الأول فمنشأ الثقل فيها اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم بنقلها الذوق (قوله التى هى من المهموسة الخ) اعلم أن الحروف بالنسبة للجهر والهمس تنقسم إلى قسمين مهموسة ومجهورة وبالنسبة إلى الشدة والرخاوة تنقسم إلى ثلاثة أقسام شديدة ورخوة ومتوسطة بينهما فالحروف المهموسة عشرة بجمعها قولك غنة شخص سكت سميت بذلك لأن الهمس لغة الخفاء والنفس يخفى مع هذه الحروف لجريانه معها لضعف الاعتماد عليها في مخارجها والحروف

والضابط ههنا أن كل ما يعمده الذوق الصحيح ثقيلًا متعسر النطق به فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك على ما صرح به ابن الأثير في المثل السائر وزعم بعضهم أن منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التى هى من المهموسة الرخوة بين التاء التى هى من المهموسة الشديدة والزاي المعجمة التى هى من المجهورة

المخارج أو تباعدها أو توسط مهموس رخو بين شديد ورخو مجهور كما قيل في مستشزرات فإن الشين فيه توسطت بالوجه المذكور بين ما ذكر وغير ذلك فقد نقض أما التوسط بما ذكر فلو كان موجبا للتنافر لأوجب في مستشزرات لوجود ما ذكر فيه ولاتنافر فيه قطعاً وأما التبعاد فهو كثير مع الفصاحة كبلغ وأما التقارب فقد نبى بعضهم على إخلاله بالفصاحة لأجل التنافر فيه والتزم انتفاء الفصاحة عن كلمة ألم أعهد في التنزيل واحتاج إلى الاعتذار بأن اشتمال الكلام الطويل على كلمة غير فصيحة لا يوجب كون ذلك الكلام غير فصيح إذ حاصله وصف الكل بوصف، اتقى عن جزئه وهو صحيح فإن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية لا يوجب عدم وصفه بكونه عربياً ففاس الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة على الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية في صحة وصف كل منهما بوصف ليس في جزئه بجامع الطول ووجود الوصف في الجمل ورد بأن القياس من شرطه وجود الحكم في الأصل والحكم الذى هو صحة وصف الشيء بما ليس وصف الجزئه لم يوجد في الكلام العربى الذى هو الأصل المقيس عليه وما يتوهم من كون بعض الكلام ليست عربية كالفسطاط والمشكاة في الآية الكريمة لانسائه بل هى عربية مما تواطأت فيه العربية مع غيرها أو المراد بوصف الكل الموجود في الكلام العربى ما يعم جميع الأجزاء وهو كونه عربى النظم فالقياس فاسد لعدم وجود الحكم في الأصل ورد أيضاً بعد تسليم وجود الحكم في الأصل بوجود الفارق وهو أن الكلام الفصيح

وتضل المقاص أى تخفى تحت الشعر وفى البيتين شاهد للوصف بالجملة قبل الوصف بالمفرد كقوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك ولا يحتتمل القطع في البيت كما يحتتمل في الآية لأن الصفات في البيت غير

مرفوعة

المجهورة ماعدا هذه الحروف سميت بمجهورة لأن الجهر لغة الاظهار والذوق يتمنع أن يجرى معها

لقوة الاعتماد عليها في مخارجها والشديدة حروف ثمانية بجمعها قولك أجذقط بكت سميت بذلك لمنعها النفس أن يجرى معها لقوتها في مخارجها والرخوة ثلاثة عشر حرفاً هى ماعدا هذه الحروف وماعدا حروف لن عمروهى المتوسطة بين الرخاوة والشدة وإنما سميت الأولى رخوة لان الرخاوة لغة اللين والنفس يجرى معها حتى لانت عند النطق وإنما سميت الثانية متوسطة لأن النفس لا ينجس معها انحباس الشديدة ولم يجرم معها جريانه مع الرخوة اذا علمت هذا فاعلم أن الشين انصفت بالهمس والرخاوة والتاء قبلها انصفت بالهمس والشدة فقد اشتركا في الهمس واختلفا في الشدة والرخاوة والضرر جاء من اختلافهما وكذلك شاركت الشين الزاي في الرخاوة واختلفا في الهمس والجهر والضرر جاء من اختلافهما فالحاصل أن الشين انصفت بصفتين ضاربت باحدهما ما قبلها وضاربت بالأخرى ماعدها وبهذا ظهر أنه لا حاجة لوصف الشارح انتاء بالهمس فكان الأولى الاقتصار على الشدة لأن الضرر بها كما اقتصر في الزاي على الوصف الذى به الضرر وهو الجهر وترك الرخاوة

(قوله ولو قال مستشرف) الأولى مستشرفات لأن البيت لا يتزن إلا به على تقدير ابدال مستشرفات به إلا أن يقال إن ذلك القائل إنما التفت لأصل المادة (قوله وفيه نظر) أي في هذا الزعم نظر فهو رد للكلام من أصله لا لقوله ولو قال الخ وحاصله أن علة الثقل التي ذكرتها وهي مضاربة الحرف المتوسط بين حرفين لما قبله ولما بعده في الصفة موجودة في مستشرف أيضا فيجب أن يكون متنافرا أيضا وأنت لا تقول أنه ثقیل لأنك قلت ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل (قوله لأن الراء المهملة أيضا من المجهورة) أي فهي كالزاي وإن كانت الزاي رخوة والراء المهملة متوسطة بين الرخوة والشديدة فالشيين كما ضاربت الزاي المعجمة بالجهرية تضارب الراء المهملة بذلك الوصف أيضا لأن كلامهما مجهور والشيين مهموسة وأجاب بعضهم عن هذا النظر بأن مراده هذا القائل أن الثقل ناشئ من اجتماع الشيين مع التاء والزاي بمعنى أن منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم بذلك الثقل هو الذوق ويرشدك لهذا قوله ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل لا تنفاه هذه الحروف المخصوصة فهو قائل بما قبله ابن الأثير وفي هذا الجواب نظر إذ لو كان مراد هذا الزاعم ما ذكر لكان توصيفه للحروف ببيان أنواعها الفواصر فلا فائدة (٨١) فيه كما لا يخفى على الذوق السليم وإنما استفاد من كلام هذا الزاعم هو ما

ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه نظر لأن الراء المهملة أيضا من المجهورة وقيل إن قرب الخارج سبب للثقل الخلل بالفصاحة وإن في قوله تعالى ألم أعهد إليكم ثقلا قريبا من المتناهي فيخل بفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل الشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة

من شرطه فصاحة الكلمات وليس المقبس عليه الذي هو الكلام العربي من شرطه عربية كلماته جميعا فملى هذا لا يتصور كلام فصيح وبعض كلماته غير فصيحة طال أو قصر لأن شرط فصاحة الكلام فصاحة كل كلمة منه بل يمكن أن يتأنس بوجود ما يسمى كلاما في الجملة من غير شرط فصاحة كلماته جميعا وهو المركب الغير المفيد على مذهب من يفسر الكلام هنا بالمفيد لأن شرط فصاحة الكلمات حينئذ إنما هو في المفيد وأما على مذهب هذا القائل فلم يكن له ما يتأنس به من مسمى كلام لا يشترط فيه فصاحة كلماته إذ لا يوجد كلام في الجملة لا يشترط فيه فصاحة الكلمات على مذهبه لأنه يفسر الكلام بما ليس بكلمة فيدخل المفيد وغيره فعموم الاشتراط على مذهبه ألزم لكن مقتضى هذا أن صاحب المذهب الأول يكون غير المفيد عنده فصيحاً ولو اشتمل على كلمات غير فصيحة ولا أظنه يقول به ولو كان هو

مرفوعة إنما يحتملان معا أن تكون المقدمة حالا ﴿ تنبيه ﴾ قالوا التنافر يكون إما لتباعد الحروف جدا أو لتقاربها فأنها كالطفرة والمشي في القيد ونقله الخفاجي عن الخليل بن أحمد ورأى أنه لا تنافر في القرب وإن أفرط ويشهد له أن لنا ألفاظا متقاربة حسنة كلفظ الشجر والجيش والفم ومتباعدة قبيحة مثل ملح إذا أسرع ويرد على من جعل القرب والبعد موجبين للتنافر أن نحو الفم حسن مع تقارب حروفه وقد يوجد البعد ولا تنافر مثل علم ومثل البعد فإن الباء من الشفتين والعين من الحلق وهو حسن وأو غير متنافرة مع أن الواو بعيدة من الهمزة وكذلك ألم متباعدة وكذلك أمر ولا تنافر والحق في الجواب عن ذلك أن المدعى إنما هو العلية كما هو شأن العلامات لا اللازم ويشبه استواء تقارب الحروف وتباعدها في تحصيل التنافر استواء المثنيين اللذين هما في غاية الوفاق والذين هما في

كلام هذا الزاعم هو ما ذكره الشارح المحقق نعم يمكن الجواب عن هذا القائل بأن يقال إن الراء المهملة في مستشرف وإن كانت من المجهورة إلا أن مجاورة الفاء التي هي من حروف الذلاقة أزالت الثقل الحاصل من توسط الشيين بين ما ذكر فتأمل (قوله وقيل إن قرب الخارج الخ) فإنه العلامة الزوزني (قوله إن قرب الخارج سبب للثقل) أي ولا شك أن حروف مستشرفات متقاربة الخارج فلذا كانت ثقيلة (قوله وإن في قوله تعالى الخ) بالكسر عطفاء على أن قرب الخارج فهو من جملة مقول القول (قوله ثقلا) أي لما فيها من قرب الخارج

(١١ - شروح التلخيص - أول) وقوله قريبا من المتناهي أي من الثقل المتناهي أي وأما المتناهي فتدحوا المعجم بكسر الهاء وسكون العين المهملة وكسر الحاء المعجمة وفتحها في قول أعرابي سئل عن ناقته تركتها ترعى المعجم أي نمتا أسود وإنما كان أعهد ثقله قريبا من المتناهي ونقل المعجم متناهي لأن الأول جمع فيه بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو الهمزة والهاء وما يخرج من وسطه وهو العين والثاني جمع فيه بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو الهاء وما يخرج من وسطه وهو العين وما يخرج من أدناه وهو الحاء ثم إن هذا الذي قاله الزوزني لا يخالف ما قلناه سابقا من أن التنافر لا يخل بالفصاحة إلا إذا كان شديدا بحيث يصير الكلمة على اللسان كالحل وأما أصل التنافر فلا يخل وذلك لأن كلام الزوزني يقتضي أنه لا بد أن يكون التنافر متناهيًا أو قريبا منه كما في ألم أعهد فيعلم منه أنه لا بد أن يكون شديدا بحيث يصير الكلمة كالحل على اللسان وأما أصل التنافر فلا يخل بالفصاحة وهذا هو عين ما قلناه (قوله لكن الكلام الخ) هذا جواب منه عما يقال يلزم على هذا أعني كون ألم أعهد غير فصيحة أن سورة من القرآن وهي سورة يس غير فصيحة وهذا باطل وقوله الكلام الطويل أي كالسورة والقرآن (قوله لا يخرج عن الفصاحة) أي بل هو متصف بها

(قوله كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربياً) وذلك كالقرآن فإنه عربي قال تعالى انا أنزلناه قرآناً عربياً وقد اشتمل على كلمات غير عربية كالقسطاس فإنها كلمة رومية اسم للوزان وكالسجل فإنه كلمة فارسية اسم للصحيفة وكالمشكاة فإنها كلمة هندية اسم للطاقة التي لا تنفذ كسبلة القنديل ومع اشتماله على تلك الكلمات الغير العربية لم يخرج عن كونه عربياً كما تشهد له الآية (قوله وفيه نظر) أي في ذلك القيل نظر من حيث ما اشتمل عليه من الدعوة المشار إليها بقوله لكن الكلام الطويل الخ والقياس المشار إليه بقوله كما لا يخرج الخ وحاصل ما ذكره من رد الدعوة التي أجاب بها عن السؤال المقدّر أن ما ادعيت من أن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن كونه فصيحاً لا يسلم بل هو خارج عن كونه فصيحاً لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير فيلزم من انتفاء الأولى انتفاء الثانية وحينئذ فقد بطلت الدعوة القائلة لكن الكلام الطويل الخ (قوله على أن هذا القائل) أي بأن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة وهو الزوذي قد فسر الكلام أي في قول المصنف سابقاً يوصف بهما المفرد والكلام بما ليس بكلمة أي وحينئذ فالقول بوجود كلمة غير فصيحة في كلام فصيح على تفسيره أكثر فساداً من ذلك القول على تفسير (٨٢) الشارح فالفساد لازم له في شئين المركب التام والمركب الناقص إذا

اشتمل كل منهما على كلمة غير فصيحة لأن فصاحة الكلمات شرط في فصاحة الكلام اتفاقاً وهو قد أدخل المركب الناقص في الكلام بخلاف القول المذكور على تفسير الشارح الكلام بالمركب التام فإن الفساد إنما يوجد في المركب التام المشتمل على كلمة غير فصيحة وأما المركب الناقص فلا يوجد فيه هذا الفساد لأنه لم يشترط في فصاحته فصاحة كلماته فإذا اشتمل على كلمة غير فصيحة صح أن يقال عليه أنه فصيح فقد وجد على هذا التفسير كلام في الجملة فصيح بدون فصاحة الكلمات بخلافه على الأول

كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربياً وفيه نظر لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة

اللازم لتفسيره تأمل ورد أيضاً بأن التزام وجود كلام غير فصيح ولو لم يطل في التنزيل بل وجود كلمة غير فصيحة مما يقود إلى نسبة ما يليق بجلاله تعالى إليه من الجهل أو العجز إذ لا موجب لترك الفصيح إلى غيره عادة إلا أحدهذين فالواجب الجزم بعدم التنافر بتقارب المخرج كما يشهد به الذوق والله أعلم

غاية الخلاف في كون كل من الضدين والمثلين لا يجتمع مع الآخر فلا يجتمع المثلان لشدة تقاربهما وكما يقال العداوة في الأقارب ولا الضدان لشدة تباعدهما وحيث دار الحال بين الحروف المتباعدة والمتقاربة فالتباعدة أخف حتى جعل جماعة تباعد مخرج الحروف من صفات الحسن ونقله ابن الأثير في كنز البلاغة عن علماء البيان وقال الحفاجي أنه شرط للفصاحة ورد عليه في المثل السائر بآنا نعلم الفصاحة قبل العلم بالخارج وهو ضعيف لأنه لم يجعل العلة العلم بتباعد الخارج بل نفس التباعد وذلك مدرك لكل سامع ثم قالوا إن كلام العرب ثلاثة أقسام أغلبه ما تركب من الحروف المتباعدة ويليه تضعيف الحرف نفسه وأقله المركب من الحروف المتجاورة فهو بين مهمل وقليل جداً وإنما كان أقل من المثلين وإن كان فيهما ما في المتعارين وزيادة لأن المثلين يخفان بالادغام قال ابن جني في آخر سر الصناعة التأليف ثلاثة أضرب أحدها تأليف الحروف المتباعدة وهو الأحسن الثاني تضعيف الحرف نفسه وهو يلي الأول في الحسن وتليهما الحروف المتقاربة فإما رفض وإما قل استعماله ولذلك لما أرادت بنو تميم اسكان عين معهم كرهوا ذلك فأبدلوا الحرفين حاءين فقالوا محم فرأوا ذلك أسهل من

فانه لا يوجد ذلك أصلاً (قوله والقياس على الكلام الخ) حاصله أن هذا القائل قاس وقوع كلمة غير فصيحة في كلام فصيح الحرفين على وقوع كلمة غير عربية في القرآن العربي لقوله تعالى انا أنزلناه قرآناً عربياً وورد عليه بأن هذا القياس فاسد لأن القرآن لم يشتمل على كلمات غير عربية والكلمات القرآنية التي قيل فيها انها رومية أو فارسية أو هندية توافقت فيها اللغات كالصابون والتنور ولو سلم أنها غير عربية فلان سلم أن القرآن كله عربي والضمير في قوله انا أنزلناه عائد على القرآن بمعنى السورة وإطلاق القرآن على البعض شائع كقول الفقهاء يحرم على الجنب قراءة القرآن سلمنا أن الضمير راجع للقرآن بتمامه فلان سلم أنه عربي باعتبار غالب الأجزاء كما زعم هذا القائل بل عربيته باعتبار الأسلوب والتركيب من تقديم المضاف على المضاف إليه وتقديم الموصوف على الصفة سلمنا أن عربيته باعتبار غالب الأجزاء كما قال هذا القائل فلان سلم صحة القياس لأنه قياس مع الفارق لأنه اشترط في فصاحة الكلام فصاحة الكلمات ولم يشترط في عربية الكلام عربية الكلمات بل يكفي في نسبة المجموع إلى العرب كون أكثره على لسانهم (قوله ولو سلم الخ) هذا تسليم للدعوى أي سلمنا ما ادعيت من أن السورة لا تخرج عن الفصاحة مع اشتمالها على كلمة غير فصيحة لكن يلزمك شيء آخر وهو وقوع شيء غير فصيح في القرآن وهو باطل إذا شتمال القرآن على شيء غير فصيح مما يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله اسكن نسبتهما إلى الله باطلاً فبطل اشتماله

والغربة أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها فيحتاج في معرفته إلى أن ينقر عنها في كتب اللغة البسطة كما روى عن عيسى بن عمر النحوي أنه سقط عن حمار فاجتمع عليه الناس فقال ما لكم نكأ كأتهم على نكأ كؤكم على ذي جنة أفرنقوا عنى اجتماعهم تنحوا

على ما ذكر فبطل ما قاله ذلك القائل من قوله لكن اشتغال الخ (قوله فمجرد اشتغال القرآن على كلام غير فصيح) أي وإن لم يخرج ذلك الاشتغال عن الفصاحة على هذا التقدير وقد يقال إن الخصم لا يقول إن القرآن مشتمل على كلام غير فصيح وقد يجاب بأن مراده بالكلام الكلمات أو مجرد اللفظ على ما عليه أهل اللغة وقوله بعد ذلك بل على كلمة هذا ترق من العام إلى الخاص لا يقال الخصم لم يقل أيضا باشتغاله على كلمات متعددة لانا نقول تجوز اشتغال الكلام الطويل على كلمة فصيحة يستلزم تجوز اشتغال القرآن على كلمات عديدة في مواضع مختلفة فكم كلام طويل في القرآن * واعلم أن القرآن إنما يكون مجردا عن الكلام الغير الفصيح إذا لم يعتبر الضمير في أعهد وأما على اعتباره فيكون قد وقع فيه كلام غير فصيح على قول هذا القائل ويكون قول الشارح فمجرد اشتغال القرآن على كلام غير فصيح الخ ظاهرا لا غبار عليه (قوله لما يقود) أي يجري إلى نسبة الجهل بأن المذكور غير فصيح أو بأن الأولى إيراد الفصيح أو إلى نسبة المعجز عن إيراد الفصيح بدل هذا اللفظ غير الفصيح وبيان ذلك أن اشتغال القرآن على غير الفصيح إما لعدم علمه تعالى بأنه غير فصيح أو لعدم علمه بأن الفصيح أولى من غير الفصيح فيلزم الجهل وإما لعدم قدرته على إبدال غير الفصيح بالفصيح فيلزم المعجز فان قلت يمكن أنه أورد غير الفصيح مع علمه بذلك وقدرته على الإتيان بالفصيح بدله وإنما أورد غير الفصيح لكونه أوضح دلالة على المعنى المراد من الفصيح أو الحكمة لا تنصل اليها عقولنا وحينئذ فلا محذور في اشتغال (٨٣) القرآن على غير فصيح قلت المقصود من القرآن إنما هو الإعجاز بكلام

فمجرد اشتغال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود إلى نسبة الجهل أو المعجز إلى الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (والغربة) كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال (والغربة) هي كون الكلمة وحشية أي غير مأنوسة الاستعمال ويلزم كونها غير ظاهرة المعنى بالنسبة لمن تلك الكلمة وحشية لديه والوحشية قسبان قبيحة مستكرهة ذو قالمدم تداولها في أمة خلص العرب وهم أهل البادية دون المولدين وهي مخلة بالفصاحة مطلقا كجحيش للفريد أي المستبد بأمره الذي لا يشار إلى رأيه وحسنة وهي غير مخلة بالفصاحة بالنسبة إلى العرب الخلص إذ ليست بالنسبة إليهم غير ظاهرة المعنى ومنها غريب القرآن والحديث فغربة المستحسنة إخلالها بالفصاحة الحرفين المتقاربين ثم قال والتضعيف واحتمال الحروف المسكروحة والاعتلال بأواخر الحروف أولى منها بأوله (قوله والغربة) ينبغي أن يحمل على الغربة بالنسبة إلى العرب العرباء بالنسبة إلى استعمال الناس ولو أراد الثاني لكان جميع ما في كتب الغريب غير فصيح والقطع بخلافه والمراد

تعد سفها وخروجها عن الحكمة وهو لا يليق بحال الحكيم وحينئذ فيكون الإتيان بغير الفصيح مع العلم به والقدرة على تبديله مستلزم للجهل بأنه سفهاة الحكيم إنما يضع الأشياء في محلها فظهر لك من هذا أن الإتيان بالسفهاة نديجة للجهل بأنه سفهاة فتكون نسبة السفهاة داخل تحت نسبة الجهل فاندفع ما يقال إن الاحتمالات ثلاثة فكان الأولى للشارح أن يقول بما يقود إلى نسبة الجهل أو السفهاة والمعجز إلى الله هذا وإنما عبر بيقود دون يسوق لانه أبلغ في التشنيع على ذلك القائل لأن القود هو الأخذ من أمام والسوق من خلف فإذا حصل الخذور من أمام الذي هو أقوى في إدراك الشيء عادة كان أبلغ في التشنيع فتأمل (قوله غير ظاهرة المعنى) أي الموضوع له فلا يرد التشابه والمجمل فانهما في القرآن فيلزم أن فيه الغريب لانهما غير ظاهري الدلالة على المراد لله وأما بالنسبة لمعانيها (١) الموضوع لها فهي ظاهرة المعنى لسهولة انتقال الذهن منها اليها أن قوله غير ظاهرة المعنى تفسير لكونها وحشية والمراد بعدم ظهور معناها أن لا ينتقل الذهن منها لمعناها الموضوع له بسهولة (قوله ولا مأنوسة الاستعمال) أي ولا مألوفة الاستعمال في عرف الأعراب الخلص وذلك لأن العبرة بعدم ظهور المعنى وعدم مأنوسة الاستعمال بالنسبة للعرب العرباء سكان البادية بالنسبة للمولدين والآخر كثير من قصائد العرب بل جلها عن الفصاحة فانها الآن لعلية الجهل باللغة على أكثر علماء هذه الأزمان فضلا عن عداهم لا يعرفون مفرداتها فضلا عن مركباتها وقوله ولا مأنوسة الاستعمال عطف سبب على مسبب ولفظة غير في قوله غير ظاهرة المعنى مستعملة في النفي بمعنى لا بقرينة عطف ولا مأنوسة الاستعمال عليه لا أنها مستعملة في معناها الأصلية وهو كونها اسما بمعنى مغاير وإنما أعاد النفي المستفاد من غير كقوله تعالى غير المقضوب عليهم ولا الضالين تنبيه على أن النفي يتعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو ثم اعلم أن الغريب قسبان أحدهما ما تتوقف معرفة معناه على البحث والتفتيش في كتب اللغة البسطة لعدم تداوله في أمة خلص

(١) لمعانيها كان الأنسب بالسياق ثنية الضمائر لكنه أنشأ باعتبار الكلمات التشابه والجملة تأمل كتبه مصححه

أى يخرج لها وجه بعيد كما فى قول المعجاج * وفاحما ومرسنا مسرجا * فانه لم يعرف ما أراد بقوله مسرجا حتى اختلف فى تخريجه فقيل هو من قولهم للسيوف سريجية منسوبة الى قين يقال له سريج

العرب كتبوا كاتم وافرقتوا فان مثل هذه لعدم تداولها فى لغة العرب الخالص لا يذكرها من اللغويين فى كتابه الا من قل ومنه ما لا يرجع فى معرفة معناه الى كتب اللغة لكونه غير مستعمل عند العرب فيحتاج الى أن يخرج على وجه بعيد وذلك كمسرج كما سيأتى بيانه والمصنف انما مثل الثانى وقول الشارح غير ظاهرة الخ صادق بالقسمين ثم اعلم أن القسم الاول من الغريب يكون فى الجوامد والمصادر والمشتقات باعتبار مبادئها أى أصلها المشتقة منه كالتكأ كؤ والقسم الثانى يكون فى المشتقات باعتبار هيئاتها ووجه انحصار الغريب فى القسمين أن اللفظ بجوهره وهيئته يدل على المعنى فعدم ظهور دلالة اما باعتبار جوهره فيحتاج الى التنقيب والتفتيش واما باعتبار هيئته فيحتاج الى التخريج (قوله نحو مسرج) أى نحو غرابة مسرج (قوله فى قول المعجاج) هو رؤية عبد الله البصرى أبو محمد بن المعجاج التميمى السعدي هو وأبوه راجزان مشهوران لكل واحد منهما ديوان رجليس فيه سوى الاراجيز سمع عن أبيه المعجاج وأبوه سمع أباه ريرة رضى الله عنه وهذا البيت من قصيدة طويلة مطلعها :
ما هاج أشجانا وشجوا قد شجأ * من طلل كالا تحمى أنهجا * أمسى لها فى الرامسات مدرجا * واتخذته الزائحات مناجا
منازل هيجن من تهيجا * من آل ليلي قد عفون حججا * والسيخ قطاع رجاء من رجا * أزمان أبدت واضحا مفلجا
أغر براقا وطرفا أبرجا * ومقلة وحاجبا مزججا * وفاحما الخ (٨٤)

(نحو) مسرج فى قول المعجاج * ومقلة وحاجبا مزججا * أى مدققا مطولا (وفاحما) أى شعرا أسود كالفتحم (ومرسنا) أنفا (مسرجا)
نسبى يكون باعتبار قوم وهم المولدون دون قوم وهم الخالص (نحو) مسرج من قوله * ومقلة وحاجبا مزججا * أى مدققا مطولا وقيل زجج الحاجب دقته واستقواسه أى صيرورته كالقوس (وفاحما) أى وشعرا أسود كالفتحم (ومرسنا) أى أنفا (مسرجا) أى منسوب بالسراج أول السريجي وهو السيف المنسوب لقين يسمى سريجا ونظيره قولهم تمتمه فهو متمم أى نسبته لتيم لكن المعلوم فى أخذ فعل بتشديد العين للنسبة كونه لاعلى طريق التشبيه وكونه من الثلاثى كفسقته نسبته للفسق ولهذا كان غريبا لعدم جريانه على النظر فافتقر الى تكاف موجب لصعوبة الفهم ولخفائه اختلفوا فى تخريجه وأما كونه على طريقة فعل بمعنى صار كذا كقوس صار كالقوس فلا يصح إذ الواجب أن يقال حينئذ قلة استعمالها لذلك المعنى لغيره ومثل المصنف الغرابة بقوله (وفاحما ومرسنا مسرجا) مشيرا الى قول المعجاج أيام أبدت واضحا مفلجا * أغر براقا وطرفا أبرجا ومقلة وحاجبا مزججا * وفاحما ومرسنا مسرجا

أزمان (١) اسم امرأة وأبدت أظهرت وواضحا أى سنا واضحا والفلج تباعد ما بين الاسنان والاغر الابيض والعرب تتمدح ببياض السن والهنود يتمدحون بسواده والبريق اللامعان والطرف العين والابرج بين البرج بالتحريك وهو عظم العين وحسنها من باطن أى وطرفا عظيما حسنا والمقلة بياض العين مع سوادها وقد تستعمل فى الحديقة

وقوله ومقلة عطف على واضحا فى البيت السابق (قوله مدققا مطولا) اشارة الى تفسير مزججا وهذا التفسير موافق لما فى الصحاح والذى فى الاساس أن الزجج التدقيق مع الاستقواس وربما يؤيد ذلك قول حسان رضى الله عنه فى مدح الرسول صلى الله عليه وسلم بعينين دعجاوين من تحت حاجب * أزج كمشق النون من خط كاتب فان التشبيه بالنون المشوقة انما يحسن باعتبار الاستقواس وأنت خير بأن هذا التأييد انما يتم اذا جعل قوله كمشق النون صفة كاشفة لا مقيدة لأزج ولا صفة للحاجب (قوله أى شعرا أسود كالفتحم) أى فاحما للنسبة كلابن وتامر والنسبة فيه تشبيهية من نسبة المشبه للمشبه به وهو وجه بعيد فيكون فيه غرابة واعلم أن النسبة قسمان تارة تكون تشبيهية وتارة لا فاذا قيل زيد سلطاني أى منسوب للسلطان من حيث انه من جنده فهذه غير تشبيهية وان أردت بقولك زيد سلطاني انه منسوب للسلطان بمعنى أنه يشبهه كانت النسبة تشبيهية وهو وجه بعيد (قوله أى أنفا) هو محجاز مرسل لان المرسل اسم محل الرسن وهو أنف البعير فأطلق عن قيده وأريد به الأنف (١) قول الدسوقي أزمان اسم امرأة تبع فى ذلك صاحب التجريد وهو غلط فان أزمان ظرف مضاف للجمله بعده ويشهد له رواية أيام بدل أزمان كما فى عروس الافراح واسم المرأة ليلي كما صرح به فى البيت قبله من هذا الرجز كتبه مصححه

يريد أنه في الاستواء والدقة كالسيف السريجي وقيل من السراج يريد أنه في البريق كالسراج وهذا يقرب من قولهم سرج وجهه بكسر الراء أى حسن وسرج الله وجهه أى بهجه وحسنه

(قوله أى كالسيف السريجي أو كالسراج) التفسير الأول لابن دريد والثاني لابن سيده وهذا بيان لحاصل المعنى وحاصل ما قيل في بيان وجه الغرابة في هذه الكلمة أعني سراج أنه اسم مفعول مشتق وكل مشتق لابد له من أصل يرجع إليه باشتقاقه منه ففتش في كتب اللغة فلم يوجد فيها تسريج وإنما وجد من هذه المادة سريجي وسراج وحمل هذه الكلمة على الخطأ لا يصح لو قوعها من عربي عارف باللغة فاحتيج إلى تخرج هذه الكلمة على وجه تسلم به من الخطأ وإن كان بعيدا فاختلقوا في تخرجها وحاصل ما أشار إليه المصنف أن فعل في كلام الشاعر للنسبة مثل كرمته نسبه للكرم وفسقته نسبه للفسق إلا أن فعل تأتي النسبة الشيء لأصله ولما لم يوجد التسريج الذي حق النسبة أن تكون إليه جعلنا مسرجا منسوباً للسراج أو السريجي نسبة تشبيهية فالمعنى حينئذ ومرسنا منسوباً للسراج من حيث أنه شبيهه في البريق واللمعان أو منسوباً بالسريجي من حيث أنه شبيهه في الدقة والاستواء فاسم المفعول في الأصل معناه ذات وقع عليها الفعل وكونه بمعنى ذات شبيهة بذات أخرى كما هنا يخالف لقاعدتهم (٨٥) هذا وجه التخرج ووجه البعد أن مجرد النسبة لا يدل على التشبيه فجعلها للتشبيه بعيد كذا قرره شيخنا

أى كالسيف السريجي في الدقة والاستواء) وسريج اسم قين تنسب إليه السيوف (أو كالسراج في البريق) واللمعان فإن قلت لم يجعلوه اسم مفعول من سرج الله وجهه أى بهجه

مسرجا بكسر الراء لعدم تعديه والرواية بالفتح ثم فسر مسرجا على الاحتمالين بقوله (أى كالسيف السريجي في الدقة والاستواء أو كالسراج في البريق واللمعان) ولا يخفى ما في تشبيه الأنف بالسيف أو السراج من البرودة ومن خلاف المعتاد في تراكيب اللفظ واعتباراتهم حتى لو صرح بالتشبيه لمج فكيف يكون الحال من الرمز إلى التشبيه وورد في كتب اللغة تفسير سرج بهج وحسن يقال سرج الله أمر كأي بهجه وحسنه فتوجه في مسرجا الذي عدوه غريبا أن يقال لم يجعلوه من سرج الدال على الحسن فيخرج عن الغرابة وأجيب بأنه جعله اسم مفعول من سرج بمعنى حسن لا يعين كونه غير غريب ووجوده في بعض كتب اللغة لا يدل على عدم غرابته لاحتمال تقرير غرابته بهذا المعنى الذي هو

(قوله أى كالسيف السريجي في الدقة والاستواء أو كالسراج في البريق) يشير إلى أنه لم يعلم ما أراد بقوله مسرجا حتى اختلف في تخرجها فقليل من قولهم للسيوف سريجية أى منسوبة إلى قين يقال له سريج يريد أنه في الاستواء والدقة كالسيف السريجي قاله ابن دريد (١) غير أنه يوهم أن البيت في مذكر وإنما هو في مؤنث بدليل أيام أبدت وقيل من السراج يريد في البريق من قولهم سرج الله وجهه أى حسنه قاله ابن سيده فإن قلت لا يصح أنه كالسراج في البريق لأن اسم الذات لا يشتق منه أسماء الفاعلين أو المفعولين ثم البيت ليس فيه أداة تشبيه قلت أم جعله تشبيها من غير أداة التشبيه فالمراد تشبيهه في المعنى أو تشبيهه محذوف الأداة كما ستراه منقولاً عن جماعة في قوله

بأن مسرجا ليس اسم مفعول بل مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل أى المسرج بكسر الراء أى الصائر كالسراج أو السريجي وفي هذا الجواب نظر لأن مجيء المصدر على صيغة اسم المفعول فرع صحة بناء اسم المفعول والفعل هنا لا يصاغ منه اسم المفعول فلا يصاغ منه مصدر على صيغته وخرجه بعضهم على أن فعل بمعنى صيرورة فاعله أصله أو بمعنى صيرورة فاعله ذا أصله فالاول نحو عجزت المرأة صارت عجوزا والثاني نحو ورق الشجر أى صار ذات ورق فسر سرج على الاول بمعنى صار اسراجا وسريجيا على معنى التشبيه أى مثل أحدهما وعلى الثاني الصائر ذا سراج ويرد على هذا المحجب بأن سرج بهذا المعنى لازم لا يتأتى منه اسم المفعول فلا يتم هذا الجواب إلا لو كانت الرواية مسرجا بكسر الراء مع أنها بالفتح (قوله وسريج) أى الذي نسب إليه السيف السريجي وقوله اسم قين أى حداد تنسب إليه السيوف أى السريجية وهذا مقابل لما يأتي في كلام المرزوقي (قوله فإن قلت الخ) حاصله أنا نجعل مسرجا اسم مفعول من سرج الله وجهه أى نوره فمعنى مسرجا منورا وحينئذ فليس فيه نسبة تشبيهية فيكون مسرجا خاليا عن الغرابة فيكون فصيحاً

(١) قوله غير أنه يوهم كذا في الأصل وليس في كلام الخطيب ولا كلام ابن دريد إيهام فأنظر أين هو كتبه مصححه

(قوله وحسنه) عطف تفسير (قوله قلت هو) أي سرج بمعنى حسن من هذا القبيل أي غريب لكونه لم يوجد في الكتب المشهورة فهو من الغريب الذي يحتاج للتفتيش عليه وإذا كان سرج غريبا فليكن مسرجا غريبا والحاصل أن مسرجا إذا جعل اسم مفعول من سرج الله وجهه بمعنى حسنه وان لم يكن غريبا بالمعنى المتقدم وهو ما يحتاج لتخرج بعيد إلا أنه غريب بالمعنى الثاني وهو ما يحتاج الى تفتيش عليه في كتب اللغة البسطة لعدم وجوده في الكتب المشهورة واعترض بأن سرج الله وجهه بهذا المعنى ورد في الديوان والتاج وغيرهما من كتب اللغة فيكون مشهورا فلا يكون غريبا وأجيب بأن اشتغاره في كتب اللغة من المتأخرين بمد الحكم من قدماء أهل المعاني بفرابة مسرج وحينئذ فذلك الاشتغال لا يخرج مسرجا عن الفرابة بالنسبة للتقدمين لاحتياجهم الى التفتيش عليه في الكتب البسطة لعدم عثورهم واطلاعهم عليه في غير البسطة والحاصل أن قدماء أهل المعاني الجامعين مسرجا غريبا لم يعثروا ولم يطلعوا على استعمال سرج بمعنى حسن وان كان متحققا في كلام العرب العرباء فالحكم بالفرابة إنما هو لعدم وجدانه في الاستعمال اذ لا طريق للحكم بعدم وجوده الا لعدم وجدانه فيكون غريبا عند من لم يجد وان لم يكن غريبا عند الواحد (قوله أو مأخوذ من السراج) أي أو هو مأخوذ من السراج فهو عطف على قوله من هذا القبيل أي انه يحتمل أن يكون سرج مولدا ومستحدثا من السراج أي انه لفظ أحدثه المولدون وأخذوه من السراج واستعملوه بمعنى حسن ولم يكن ذلك اللفظ واقفا في لغة العرب أصلا وحينئذ فلا يمكن جعل مسرجا في كلام العجاج الذي هو من شعراء (٨٦) العرب اسم مفعول مأخوذ منه لاستحالة أخذ السابق من اللاحق فظهر لك

وحسنه قلت هو أيضا من هذا القبيل أو مأخوذ من السراج على ما صرح به الامام الرزوقي حيث قال السريجي منسوب الى السراج ويجوز أن يكون وصفه بذلك

الحسن ثم فسره بعض من اطلع على معناه مع غرابته اذ لا يمنع تفسير الغريب بعد الاطلاع عليه ولا يجب العلم بكونه غريبا ولا التنبيه على غرابته عند تفسيره وما يدل على غرابته مطلقا تمثيل أئمة النقل به للغريب فاذا كان لا يتحقق خروجه عن الفرابة بالوجه المذكور لم تكن فائدة لاجرائه دون غيره مما يحقق غرابته لكن يرد حينئذ أن الاولى تركه لمثال تعيين غرابته ولا يحتمل غيرها الا أن هذا بحث في

فأمطرت أولوا من نرجس وسقت * وردا وعضت على العناب بالبرد
الا ان المصنف ليراه فيصح له الجواب الاول فلهذا أطلق المسرج وهو السيف على المرسل لمشايعته له ولا مانع من تسمية السيف السريجي مسرجا من التسريج وهو التحسين بحيث صار يشبه السراج فقوله كالسراج في البريق تفسير معنى ألا ترى الى قوله في الايضاح وهذا يقرب من قولهم سرج وجهه وسرج الله وجهه وفيما قاله نظر لانه تقدير ثالث من غير مراعاة السراج الا أن يقال انه يقرب منه من حيث المعنى (١) وعبارة المحكم أي كالسراج وقولهم سرج الله وجهه * والمرسل بفتح الميم مع فتح السين وكسر هاء كاهما بن سيدة وقال الجوهرى انه بكسر الميم وهو وهم واعلم أن السكاكي ذكر المرسل في

ما قلناه أنهما جوابان وحاصل الاول أن سرج لفظ متأصل لكنه يحتاج للتفتيش عليه في الكتب البسطة وحينئذ فهو غريب وحاصل الثاني أنه لفظ مستحدث مأخوذ من السراج وحينئذ فلا يتصف بالفرابة إلا أنه لا يصح أخذ مسرجا في البيت منه فبطل السؤال (قوله أو مأخوذ من السراج) أي لا على وجه النسبة التشبيهية حتى يكون معنى

سرج الله وجهه نسبة للسراج بالمشابهة لان سرج الله وجهه لا يقصد به هذا المعنى لان الصادر منه باب

تعالى ليس النسبة بل ايجاد وجهه على تلك الصفة بل على معنى أن سرج الله وجهه جعله ذا سراج بالمشابهة اه سم وبهذا علم الفرق بين هذا الوجه والذي أشار له المصنف بقوله أو كالسراج الخ فان المعنى فيه على النسبة بخلاف هذا (قوله على ما صرح به الخ) راجع لقوله مأخوذ من السراج والشاهد من نقل كلام الرزوقي في قوله ومنه ما قيل الخ أي ومن السراج ما قيل الخ فان هذا يدل على أن سرج بمعنى حسن مأخوذ من السراج لكن لدلالة على كون هذا الاخذ على وجه التوليد والاستحداث فلعل الشارح فهمه من قول الرزوقي ما قيل أو من غيره (قوله السريجي) أي السيف السريجي منسوب الى السراج في نسخة منسوب الى سريج وعليها يكون قوله ويجوز الخ بيانا لوجه آخر في النسبة والوجه الاول موافق لقول الشارح سابقا وسريج أي الذي ينسب اليه السيف السريجي اسم قين وفي نسخة السريجي منسوب الى السراج وعلى تلك النسخة يكون قوله ويجوز الخ بيانا لوجه النسبة لكن كان الاولى على هذه النسخة حذف قوله ويجوز اذ لا حاجة له فكان الاولى أن يقول منسوب للسراج ووصفه بذلك أي ونسبه لذلك أي السراج الخ ثم انه على هذه النسخة الاخيرة نسبة السريجي للسراج غير قياسية اذ حق النسبة للسراج أن يقال سراجي (قوله ويجوز أن يكون وصفه) أي السريجي بمعنى الذات وقوله بذلك أي بلفظ سريجي هذا على نسخة السريجي منسوب الى سريج

(١) وعبارة المحكم الخ هكذا في أصله ولعل في الكلام نقصا فخره كتبه مصححه

لكثرة مائه ووروقه حتى كان فيه سراجا ومنه ما قيل سراج الله أمر لك أي حسنه ونوره

المثال وأجيب أيضا بأن سراج بمعنى حسن يحتمل أن يكون مستحدثا مولدا من السراج ويكون مسرجا قديما فيكون الحكم بغيرا به مسرجا سابقا على استحداث سراج ويمتنع أخذه منه لامتناع أخذ السابق من اللاحق ثم لو سلم أخذه منه على تقدير هذا الاستحداث وتقدير تأخر مسرجا عن سراج فيكون غريبا أيضا فيعود إلى الوجه الأول لأن المولد غريب بالنسبة إلى العربية المشهورة التي وضعت لها كتب التفسير في الأصل وقد صرح بعض الأئمة بما يقتضي استحداث سراج من السراج حيث قال السريجي نسبة إلى السراج يعني على غير قياس والنسبة على طريق التشبيه بالسراج في الروق حتى كأنه فيه سراجا أو كأنه صار سراجا قال ومنه سراج الله أمره أي بهجه وحسنه وهو يحتمل وجهين متقاربان بين أحدهما أن يكون المعنى من وصف الشيء بالسريجي لكثرة مائه فكأنه السراج قولهم سراج الله أمره أي صبره كالسريجي أي كالمشبه بالسراج فهو بهذا المعنى التشبيهي بمعنى جعله شبيهها لا بمعنى أن الله تعالى شبهه به أو نسبة إلى السراج كما لا يخفى والآخر أن يكون المعنى من الأخذ من السراج سراج الله وجهه وبكل تقدير فلا يخلو من الحاجة إلى تكلف التخرج الذي أوجبه الاستحداث من السراج لكن الحق أن كلامه لا يدل على الاستحداث وهو أهم من التوليد الموجب قطعاً للفرابة لأن الاستحداث يوجد من أهل اللغة لكن إذا خرج المستحدث عن الأصل وصار لا يفهم إلا بتكاف صار غريبا بخللا بالفصاحة فهذا التصريح يدل على الغرابة لولم يدل على التوليد فيعود في الحقيقة لثقل ما في المتن تأمل والله الموفق فإن قلت إذا كانت الغرابة فيها مستحسن ومنه غريب القرآن ومعلوم أن الغرابة تخل بالفصاحة في الجملة وحيث يُلزم أن يشتمل القرآن على غير الفصيح قلت لا نسلم لزومه أما إذا بنينا على ما تقدم من أن الغرابة فيه باعتبار المولدين فظاهر لأن فصاحة القرآن باعتبار الخلق من العرب إذ بلغتهم نزل وعلى تقدير تسليم أن الغرابة فيه باعتبار بعض الخلق دون بعض بأن يكون الوحشي هو ما لم تتداوله عرب فظاهر أيضا لأن القرآن مشتمل على أنواع من لغات العرب فعربيه فصيح بالنسبة للعرب في الجملة إذ العرب

(قوله لكثرة مائه أي صفاته)

باب المجازوذكر ما لا يوافق عليه وسيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى واعلم أن المصنف فسر الغرابة في الإيضاح بما ذكره وفيه نظر لأن هذا غرابة بمعنى لا غرابة كلمة وفسرها أيضا بكون الكلمة لا يعرف معناها إلا بالبحث في كتب اللغة البسيطة وهذا النوع من الغرابة أخف من الذي قبله فكان ينبغي للمصنف أن يذكره ليستدل به على أشد منه كما فعل في التنافر وقد مثل في الإيضاح هذا بما روى عن عيسى بن عمر النجوى أنه سقط عن حمار فاجتمع الناس عليه فقال مالك تكا كاتم على تكا كوكم على ذي جنة افرقةموا عني فان تكا كاتم بمعنى اجتمعتم وافرقةموا بمعنى تفرقوا لا يكاد يطاع عليه من غير بحث قلت وكذلك حكاه الجوهري وقد حكاه الرخشي عن أبي علقمة عند قوله تعالى حتى إذا فرغ من قولهم وكذلك حكاه عنه الخواجي وقال إن هذا التركيب أخرجه عن الفصاحة أمران ضعف التأليف في تكا كأون ونقله بصيغة المضارع والغرابة في افرقةموا ويعني بقوله ضعف التأليف تنافر الحروف وقال الرخشي افرقةموا مأخوذ من حروف الفارقة مع زيادة العين وفيه نظر لأن العين ليست من حروف الزيادة وجهه الجوهري مشتقا من فرقة الأصابع فوزنه على هذا افعلوا وعلى الأول افعلوا وحكى ابن الجوزي في كتاب الحقيق هذه عن أبي عبيدة وقال مالك تكا كأون ثم قال فقال الناس تكلم بالعبرانية فصروا حلقه إلى أن استغاثوا لي أن لا ينحو على الجهل وقد اعترض على المصنف في تفسير الغرابة بما ذكرنا من الغرابة قلة الاستعمال كما يقتضيه كلام المفتاح وغيره وكون الكلمة ثقيلة نوع آخر مما يخل بالفصاحة ولوسمى هذا باسم التعميد

الكلام يقتضى أن مخالفة
الكلمة للقانون التصريفي

يخل بفصاحتها ولو كانت

موافقة لما ثبت عن الواضع

مع أنها إذا وافقت ما ثبت

عن الواضع كانت فصيحة

ولو خالفت القانون المذكور

بين الشارح المراد من

مخالفة القياس بقوله

أعنى على خلاف الخ فعلى

هذا المراد بالقانون هنا ما

ثبت عن الواضع سواء

اقتضاه القانون التصريفي

أولا لا خصوص القانون

التصريفي فالحاصل أن

الموافقة للقياس أن تكون

الكلمة على وفق ما ثبت عن

الواضع سواء كانت موافقة

للقانون التصريفي المستنبط

من تتبع لغة العرب كقيام

بالاعلال ومد بالادغام

أو مخالفة ما لوكن ثبتت

من الواضع كذلك كما

فان الهاء لا تقلب همزة في

القانون التصريفي ولكن

ثبتت عن الواضع كذلك

فصارت في تقرر حكمها عن

الواضع بالاستعمال الكثير

كالاستثناء من القانون

المذكور ومخالفة للقياس

مخالفة ما ثبت عن الواضع

ولا يلزم منه مخالفة

القانون التصريفي ألا ترى

(والمخالفة) أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعة أعنى على خلاف ما ثبت
عن الواضع (نحو) الاجل بلفك الادغام في قوله

بلسانهم في الجملة نزل القرآن العظيم وان كان غالبه قرشيا وغاية ما فيه أن غريبه لا يكون كغيره في
الفصاحة وهو مسلم لان القرآن متفاوت في نفسه في البلاغة والفصاحة فتحصل من هذا أن الغرابة المحلة
بالفصاحة هي الغرابة المطلقة لا المقيدة ور بما يراد هنا أن الغريب المستقبح هو المتوعر المشتمل على
الثقل ذو قاف وفيه بحث لان الثقل بذلك يرجع الى المتنافر أو الوحشي على الاطلاق كما أشرنا اليه وهو
الغريب عند جميع العرب مولدهم وغيره فلا يستقل الا احدهما فلا حاجة لزيادة قوله ذو قاف امل في هذا
المقام (والمخالفة) التي هي كون الكلمة غير جارية على القانون الذي يتقرر به حكم المفردات اللغوية
والمفردات اللغوية يتقرر حكمها بالقانون التصريفي فاذا اقتضى قلب الياء ألفا مثلا فوردت الكلمة
بمخالفة ذلك فقد خرجت عن القانون فتكون غير فصيحة ويتقرر أيضا بثبوت الاستعمال الكثير ولو
كان على خلاف القياس اذ ذلك كاستثناء من القانون كقلب الهمزة من الهاء في لفظ ماء وكقلب الواو
من الهاء ثم قلب الواو ألفا في آل وكقلب الالف من الهمزة في يأبي مضارع أبي وكتصحيح الواو مع
تحركها وانفتاح ما قبلها في عور يعور فان هذه تجري على القياس لسكنها ثبتت عن الواضع حكمها
واستعمالها هكذا فصارت في تقرر حكمها عن الواضع بالاستعمال الكثير كالدخول في القانون وكفتح
عين الكلمة أو ضمها أو كسرهما أو سكونها الثابت نقله لغة بخلافه يخل بالفصاحة ولذلك كانت العبارة

لكان حسنا وقوله (والمخالفة نحو الحمد لله العلى الأجل) يشير الى قول أبي النجم

الحمد لله العلى الأجل * أعطى فلم يبخل ولم يبخل

لان قياس التصريف الاجل لاجتماع التلين وتحرك الثاني وذلك يوجب الادغام وأمثال ذلك كثيرة

جدا وأنشد سيبويه مهلا أعدل قد جربت من يخلق * أتى أجود لأقوام وان ضنوا

وقد يرد على المصنف ما خالف القياس وكثر استعماله فورد في القرآن فانه فصيح مثل استحوذ قال الخطيب

أما اذا كانت مخالفة الاستعمال للدليل فلا تخرج عن كونه فصيحاً كما في سرر يريد أن قياس سرير أن

يجمع على أفعلة وفعلان مثل أرغفة ورغفان قلت ان عني بالدليل ورود السماع فذلك شرط لجواز

الاستعمال اللغوي لا للفصاحة وان عني دليلا يصير فصيحاً وان كان مخالفا للقياس فلا دليل في سرر على

الفصاحة الا وروده في القرآن فيذبح حينئذ أن يقال ان مخالفة القياس انما تخل بالفصاحة حيث لم تقع

في القرآن الكريم ولقائل أن يقول حينئذ لا يسلم أن مخالفة القياس تخل بالفصاحة ويسند هذا المنع

بكثرة ما ورد منه في القرآن بل مخالفة القياس مع قلة الاستعمال مجموعهما هو الخلل وان أراد الخطيب

أن سررا خالف القياس لعدم الادغام فليس بصحيح فانه ليس قياس الادغام وليس كل مثليين يدغم

أحدهما في الآخر * ثم اعلم أن ما ذكره المصنف ظاهره يقتضى بأن كل ضرورة ارتكبتها شاعر فقد أخرج

الكلمة عن الفصاحة * قال حازم في المنهاج الضرائر السائغة منها المستقبح وغيره وهو مالا

تستوحش منه النفس كصرف مالا ينصرف وقد تستوحش منه النفس في البعض كالاسماء المعدولة

وأشدها تستوحش النفس تنوين أفعل من ومالا يستقبح قصر الجمع المدود ومدا الجمع المقصور ويستقبح

أن أبي يأتى بكسر الباء مخالفا لما ثبت عن الواضع وموافق للقانون التصريفي كما يأتى بيانه (قوله نحو الاجل) منه

أى نحو مخالفة الاجل واعتراض وصف الاجل بعدم الفصاحة بأنه ليس كلمة اذ هو غير موضوع والموضوع الاجل بالادغام وأجيب

بأن تصريحهم بأن أصل الاجل الاجل يقتضى أنه موضوع غاية الامر أنه انتسخ استعماله فيكون وضعاً غير مستقر

كما في قول الشاعر * الحمد لله العلى الأجل * فان القياس الأجل بالادغام وقيل هي خلوصه مما ذكره من الكراهة في السمع بأن
تمج الكلمة ويتبرأ من سماعها كما يتبرأ من سماع الأصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الأصوات والأصوات منها ما تستلذ النفس
سماعه ومنها ما تنكره سماعه

(قوله الحمد لله العلى الأجل) قاله الفضل بن قدامة بن عبيد الله العجلى المكنى بأبي النجم وقبل هذا الشطر

* أنت ملك الناس ربا فاقبل * الحمد لله الخ وبعده الواهب الفضل الوهب المجزل * أعطى فلم يدخل ولم يدخل

وربما نادى بمضاف لياه التكملة المنقلبة ألفا حذف منه حرف النداء والأصل ياربي على حديا حـ تا وجملة الحمد لله مفعول أقبل من
القبول فهو بفتح الباء كذا في الأطول وفي كلام غيره أن رباً ممنون حال من الضمير (٨٩) في ذلك (قوله والقياس الأجل) وأورد عليه

أن عدم الادغام لم لا يجوز أن

يكون لضرورة الشعر

وحينئذ فلا تكون مخالفة

القياس مخرجة له عن

الفصاحة قلت ان غاية

ما اقتضته الضرورة

الشعرية الجواز والجواز

لا ينافي انتفاء الفصاحة

لان انتفاء الفصاحة لازم

لكون الكلمة غير كثيرة

الدور على السنة العرب

العرباء لالعدم جواز ما

ارتكبه الشاعر ألا ترى

أن الجرشي جائز قطعا الا

أنه محل بالفصاحة فكذلك

الأجل جائز في الشعر كما

ذكره سيبويه إلا أن العرب

الخلص يتحاشون من

استعماله كما يتحاشون من

استعمال تكأ كآتم

وافرنقعو (قوله فمحوأل)

هذا تفرع على قوله أعني

على خلاف ما ثبت عن

الواضع وذلك لأن أصل

آل أهل وأصل ماء موه

(الحمد لله العلى الأجل) والقياس الأجل فنحو آل وماء وأني يأني وعور يعور فصيح لانه ثبت عن الواضع
كذلك (قيل) فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر (ومن الكراهة في السمع)

الجامعة أن يقل المخالفة كون الكلمة على خلاف ما ثبت فيها عن الواضع بالاستعمال الكثير فان قيل
استعمال العرب وضع فلا تصور المخالفة بالنسبة اليهم والمخالفة بالنسبة الى غيرهم لا تضاد الفصاحة
فهى لغو لا ينبغي الاحتراز عنها لان كلام غيرهم لا يوصف بالفصاحة ولا يدممها قلت لان سلم أن مطلق
استعمال العرب كالوضع بل الكثير المعتبر فتصور المخالفة باعتبارهم كما أشرنا اليه في التقرير ولا نسلم أن
كلام المنسب بالعرب المولد لا يوصف بالفصاحة ولا يدممها ولا يخفى تصور المخالفة باعتباره نحو الأجل
فان الثابت عن الواضع الأجل بالادغام هكذا فكذلك مخالفة في قوله (الحمد لله العلى الأجل) الواحد
المفرد القديم الأول (قيل) فصاحة المفرد هي الخلو من الأمور المتقدمة (و) خلوصه (من
الكراهة في السمع) بأن يمج طبعاً عند سماعه وذلك

منه ما أدى الى التباس جمع بجمع مثل ردمطاعم الى مطاعم وأورد مطاعم الى مطاعم فانه يؤدي الى التباس
مطعم بمطعم وأصبح ضرائر الزيادة المؤدية لما ليس أصلا في كلامهم كقوله
* من حوتما نظروا أدنو فانظور * أى أنظر أو الزيادة المؤدية لما يقل في الكلام كقول امرئ القيس
في بعض الروايات * طأطأت شبلى * أراد شملى وكذلك يستقبح النقص المجحف كقول لبيد
* درس لنا بماتع فأبان * أراد للنازل وكذلك يستقبح النقص المجحف كقول لبيد
فيها الزجاج وفيها كل سائفة * جدلاء محكمة من نسج سلام
أراد سلمان عليه السلام * قلت وما ذكره تفصيل حسن ينبغي اعتباره إلا أن الضرائر المتعلقة
بحركة أعراب الكلمة لا ينبغي أن ينظر اليها المتكلم في فصاحة الكلمة لان الحركة زائدة على وضع
الكلمة تحدث عند التركيب وقد قسم النحاة الضرائر الى المستقبح وغيره وانما ذكرت كلام حازم
لما فيه من الزيادة وأطلق الحفاجي أن صرف المنصرف وعكسه في الضرورة محل بالفصاحة فتلخص
في ذلك قولان وصرح الحفاجي أيضاً بأن فصاحة الكلمة يعتبر فيها أعراب الكلمة ورد على من عساه
يمنع ذلك وفيه نظر كما سبق نعم اعتبار حركة الأعراب في فصاحة الكلام سأذكره في موضعه ان شاء الله
تعالى (قوله قيل ومن الكراهة في السمع)

(٦٢) شروح التلخيص - أول)

أبدلت الهاء فيهما همزة وابدال الهمزة من الهاء وان كان على خلاف

القياس الا أنه ثبت عن الواضع (قوله وأني يأني) أى بفتح الباء في المضارع والقياس كسر هاء فيه لان فعل بفتح العين لا يأتي مضارعه على

يفعل بالفتح الا اذا كانت عين ماضيه أو لامة حرف خلق كسأل ونفع فجاء المضارع بالفتح على خلاف القياس الا أن الفتح ثبت عن

الواضع (قوله وعور يعور) أى فالقياس فيهما عار يعار بقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كزال يزال فتصحیح الواو خلاف

القياس الا أنه ثبت عن الواضع فقول الشارح لأنه ثبت عن الواضع كذلك راجع للجميع أى وان كان مخالفا للقياس (قوله قيل الخ)

قائله بعض معاصري المصنف مدعيا وجوب زيادة قيد على التعريف الذى استخرجه المصنف من اعتبار انهم واطلاقاتهم (قوله في

السمع) المراد به هنا القوة السامعة لا المعنى المصدري

كلفظ الجرشي في قول أبي الطيب * كريم الجرشي شريف النسب * أي كريم النفس وفيه نظر * ثم علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمال العرب الموثوق بعريتهم لها كثيراً أكثر من استعمالهم ما يجمعها

(قوله بأن تكون اللفظة بحيث) أي ملتبسة بحالة هي مع السمع لها (قوله ويتبرأ من سماعها) عطف تفسير على ما قبله (قوله في قول أبي الطيب) أي في مدح الأمبر على سيف الدولة بن حمدان صاحب حلب لأرسله كتاباً يطلب منه الكوفة بأمان وسأله المسير إليه فأجاب به هذه القصيدة التي منها البيت المذكور وهي من التقارب وعروضها وضربها محذوفان ومطامها

فهمت الكتاب أبر الكتب * فسمعا لأمر أمير العرب وطوعا له وابتهاجا به * وان قصر الفعل عما وجب وما عاقني غير خوف الوشاة * وأن الوشاة طريق الكذب وتكثير قوم وتقليلهم * وتقريبهم بيننا والحب وقد كان ينصرهم سمعه * وينصرني سمعه والحبس وماقت للبدرا أنت اللجين * ولاقت للشمس أنت الذهب فيقلق منه البعيد الأني * ويفض منه البطيء الضب وملاقتي بعدكم بلدة * ولا اعتضت من رب نعماء رب ومن ركب الثور بعد الجوا * د أنبكر اظلافه والغيب وان قست كل ملوك البلاد * فدع ذكر بعض بمن في حلب ولو كنت سميتهم باسمه * لكان الحديد وكانوا الحشب أفي الرأي يشبه أم في السخا * أم في الشجاعة أم في الأدب مبارك الاسم أغر الأقب * كريم الجرشي شريف النسب اذله حاز مالا فقد حازه * فتي لا يسر بما لا يهب وأبو الطيب المذكور اسمه أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكندي الكوفي المتني وإنما قيل له المتني لأنه ادعى النبوة في بادية سماوة وتبعه خلق كثير من بني كلب وغيرهم (٩٠) فخرج اليهم لؤلؤ أمير حمير نائب كافور الأخشيدي فأسرهم وتفرق أصحابه

وحبسه طويلاً ثم استتابه وأطلقه (قوله مبارك الاسم) أي أن اسم هذا المدوح وهو على مبارك لموافقته لاسم أمير المؤمنين سيدنا علي بن أبي طالب ولا شماره بالملوك ولا بعد أن نجعل البركة لموافقته اسم الله تعالى وقوله أغر الأقب أي مشهوره لاشتهاره بسيف الدولة فإن قلت الاسم أيضا

بأن تكون اللفظة بحيث يجمعها السمع ويتبرأ من سماعها (نحو) الجرشي في قول أبي الطيب مبارك الاسم أغر الأقب (كريم الجرشي) أي النفس (شريف النسب) والأغر من الخيل الأبيض الجبهة ثم استعبر لكل واضح معروف (وفيه نظر)

(نحو) الجرشي في قول أبي الطيب * مبارك الاسم أغر الأقب * أي مشهور الاسم والأغر في الأصل هو الأبيض الجبهة من الخيل ثم نقل لكل مشهور معروف لاستلزام الفترة للظهور والشهرة بين ما ليس كذلك (كريم الجرشي) أي كريم النفس (شريف النسب وفيه) أي وفيما ذكر هذا التناقل (نظر) نحو كريم الجرشي شريف النسب) يشير إلى قول المتني مبارك الاسم أغر الأقب * كريم الجرشي شريف النسب

فان السمع يجمع الجرشي والمراد بها النفس ويرى بجمع السامع الكلمة وتبرأ منها كما يتبرأ من مباع الصوت المتكرر بما استلذ بسماع بعض الألفاظ (قوله وفيه نظر) يريد أن الكراهة من جهة الصوت أغرقت لو سلم فالأقب أكثر شهرة لأن الملوك يشار إليها بألقابها دون أسمائها تعظيماً لها وإجلالاً وقوله شريف النسب لأنه من بني الميادين (قوله والأغر من الخيل الأبيض الجبهة) اعلم أن الأغر يطلق لغة على معنيين على الأبيض مطلقاً من غير تعيين الجبهة ولا بكونه من الخيل وعلى الأبيض الجبهة من الخيل وهذا هو المشهور وإذا علمت هذا فقول الشارح الأغر من الخيل الخ يقتضي أن الأغر لا يخص الخيل لأن الجار والجارور حال من الأغر وأوصفه له فيكون الشارح جارياً على خلاف المشهور لما علمت أن المشهور أن الأغر حقيقة لا يكون إلا من الخيل وقد يحجب بأن قوله من الخيل حال من ضمير الأبيض لأن الأغر ومن تعيضية وجعلها بيانية لا يصح لأمرين الأول أن البيانية يكون ما بعدها مساوياً لما قبلها كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الأوثان وما بعدها هنا أعم مما قبلها أعني الأبيض الجبهة إذا الخيل منها هو الأبيض الجبهة ومنها ما ليس كذلك الثاني أن البيان لا يتقدم للضرورة شعراً ورعاية سجع كما تقدم في قول المتن وعلم من البيان ما لم نعلم (قوله استعبر) يعني نقل على طريق الاستعارة أو على طريق المجاز الرسل لعلاقة الإطلاق لأنه نقل من واضح مقيد بكونه أبيض الجبهة إلى مطلق واضح والأقب فرد من أفراد ذلك المطلق (قوله وفيه نظر) أي في اشتراط الخلو من الكراهة في السمع في الفصاحة نظر وحاصل ما في المقام أن شارحنا بين وجه النظر في كلام المصنف بشيء وغيره بينه بشيء وحاصل ما قاله شارحنا أن الكراهة في السمع لا سبب لها إلا الغرابة وقد اشترطنا الخلو من الغرابة فاشتراط ذلك يعني عن اشتراط الخلو من الكراهة لأنه إذا اتفقت السبب المساوي اتفقت السبب وحاصل ما وجه به غيره النظر أن الكراهة في السمع وعدمها ليست إلا من قبض الصوت وعدم قبضه لأن ذات اللفظ حينئذ فلا حرج فيها كخرج كثير من الكلمات المتفق على فصاحتها بسبب نطق قبض الصوت بها ورد شارحنا هذا التوجيه بما حصله أنا لأنسلم أن الكراهة في السمع وعدمها إنما يرجعان لقبض الصوت وحسنه لأنفس اللفظ اذ لو كان كذلك لزم أن يكون الجرشي غير مكروه في السمع إلا إذا سمع من قبض الصوت وليس كذلك للقطع بكراهته دون مرادفه وإن نطق به بحسن

لان الكراهية في السمع انما هي من جهة الغرابة

لان استئغال الطبع للمسموع لا يتصور عادة الا بكونه وحشياً تنكره الامعاء وتستغله الطباع على ما تقدم في تفسير

الصوت وحينئذ فيحصر الكراهية في السمع على قبح النغم باطل فتعين ما قاله الشارح من أن الكراهية انما هي من جهة الغرابة (قوله لان الكراهية في السمع انما هي من جهة الغرابة) أي لان الغرابة سبب فيها فالخلاص من الغرابة يستلزم الخلاص من الكراهية فان قات الخلاص من الغرابة كما يستلزم الخلاص من الكراهية في السمع يستلزم الخلاص من التنافر ومخالفة القياس ولا حاجة الى ذكرهما أيضاً فالتزام الاستلزام ممنوع لان مستشرزا وأجلال ليسا بغيريين لادم احتياجهما الى التنقيح والتخريج على وجه بعيد مع تنافرها على أن هذا الاعتراض غير متوجه لان الأصل ذكر جميع أسباب الاخلال صريحاً ولو كان بعضها مستلزماً لبعض وترك التصريح ببعضها يحتاج الى توجيه

لاتعلق لها بالفصاحة لان السمع قد يستلذ بغير الفصيح بحسن الصوت وبالعكس فان كان كراهية الجرشي لاستغرابه فقد دخل فيما سبق قال الخطيبى هذا على ما بناء من أن الكراهية في السمع راجعة الى النغم ويجوز أن تكون راجعة الى اشتغال اللفظ على تركيب ينفر الطبع عنه فتكون الكراهية في السمع حينئذ راجعة الى نفس اللفظ قلت هذا القسم الذي فرضه لا يوجد الا في الكلام فان نقرة الطبع عن تركيب الكلمة انما تكون لتنافر حروفها وقد تقدم الاحتراز عنه وهو انما يتكلم الآن في فصاحة المفرد على أن نغم الكراهية في لفظ الجرشي وقد ذكر حازم كراهية لفظ الجرشي وعلمه بتذاع الكسرات وتمائل الحروف وكونها حوشية (تنبيه) قد ذكر العلماء أموراً بعضها يمكن أن يقال ان الخلاص منه شرط لفصاحة المفرد وبعضها لا يمكن ادعاء ذلك فيه لوروده في القرآن الكريم وما قاله الزوزنى في شروح التلخيص من أن الكلمة غير الفصيحة قد تقع في القرآن الكريم زلة قدم وكذلك ما وقع في كلام الطيبى في سورة الانعام وفي كلام ابن عصفور مما يوهم ذلك منها أن تكون متوسطة بين قلة الحروف وكثرتها والمتوسطة ثلاثة أحرف فان كانت الكلمة على حرف واحد مثل قه فدل أمر في الوصل قبحت وان كانت على حرفين لم تقبح الا بأن يليها مثلهما ذكره حازم قال حازم المفرط في القصر ما كان على مقطع مقصور والذي لم يفرط ما كان على سبب والمتوسط ما كان على وتداو على سبب ومقطع مقصور أو على سببين والذي لم يفرط في الطول ما كان على وتداو على سبب والمفرط في الطول ما كان على وتدين أو على وتداو وسببين اه وفيه مخالفة لكلام غيره وقال حازم أيضاً ان الطول نارة يكون باصل الوضع ونارة تكون الكلمة متوسطة قنبطلها الصلة وغيرها كقول المتنبي

خلت البلاد في الغزاة ليلها * فأعاضهاك الله كي لا تحزنا

وقول أبي تمام * ورفعت للمستنشدن لوائى * اه فان قلت زيادة الحروف لزيادة المعنى كما في اخشوشن بمعنى خشن واقتدر في قوله تعالى فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر وقوله تعالى فككبوا فيها هم والغاؤون وغير ذلك فكيف جعلتم كثرة الحروف مخالفاً للفصاحة مع كثرة المعنى فيه قلت لا مانع من أن تكون إحدى الكلمتين أقل معنى من الأخرى وهى أفصح منها اذا لامور الثلاثة التي يشترط الخلاص عنها لاتعلق لها بالمعنى ثم كون زيادة الحروف دائماً لزيادة المعنى المراد به أن يكونا معنى واحداً ومادة واحدة فخرج بالاول نحو علم واستعلم وكبروا وكسروا والثاني المادتان المستقلتان فلا تفاضل بينهما ومن الغريب أن التنوخي نقل عن بعض الناس ان صيغة فاعل أبلغ من فعليل لكثرة استعملها وذكره ابن الاثير في المثل السائر وأخوه في الجامع وقال لان اسم الفاعل لا يكون الا بمعنى الفاعل والفاعل قوى وفعليل يكون بمعنى الفاعل والمفعول فهو دائر بين قوى وضعيف وما يختص بقوى أبلغ مما دار بين قوى وضعيف ولان فاعل أشمل لشموله التعدى والقاصر ورده التنوخي بأن المفاضلة انما تكون بين كلمتين ومادة واحدة لا بين الاوزان ثم قد يرد على هذه القاعدة أمور منها أن ياء التصغير تنقص المعنى وتحقره غالباً ويمكن الجواب عنه بأنه انما يكثر المعنى بزيادة حرف لا معنى أما الحرف المراد لمعنى فانه لا يتجاوز معناه كما أن حرف المضارعة لا يزيد المعنى في يضرب على ضرب بل يغير الزمان فقط أو يقال ان ياء التصغير زادت المعنى لان مداول الاسم قبل التصغير مطلق الحقيقة وبعده الحقيقة بقيد الحفارة أو التحبيب ونحو ذلك من أسباب التصغير وبعد ان ذكرت ذلك بختار آيت علاء الدين بن

المفسرة بالوحشية مثل تكأ كأتهم وافرئعوا ونحو ذلك

الوحشى فيدخل في الغرابة المحترز عنها وذلك كقوله تكأ كأتهم على تكأ كؤكم على ذى جنة افرئعوا
عنى أى اجتمعتم على اجتماعكم على المجنون تفرقوا عنى فالتكأ كؤو والافرئع مكرهان في السمع
لهذا المعنى وأصل هذا الكلام أن رجلا سقط من حمار فاجتمع الناس عليه فخطبهم بهذا الكلام وأما
توجيه النظر بأن السكراهة في السمع ليست الامن فبجح الصوت فلواحترز عنها خرج كثير من الكلمات

النفيس قد سبقني اليه في كتابه طريق الفصاحة فقال التصغير وان دل على الاحتقار والنقص فذلك لا
محالة زيادة في المعنى اهـ ولكن فيه نظر لما سيأتى به ومنها قولهم لمن مات ميت بالاسكان ولمن قارب الموت
مات وان كان مات يطلق أيضا على من مات فان قيل انهما لمعنيين مختلفين لجوابه ان المعنى الذى في
القارب للموت بعينه موجود في الميت حقيقة وزيادة عليه ومنها ان جموع القلة أقلها حروفاً وأفعال وفعله
وهما أكثر حروفاً من أشياء من جموع الكثرة مثل فعل وفعل وفعل بل غالب جموع الكثرة لا يتجاوز
خمسة أحرف وكذلك أفعال وأفعلة وهما جمعا فلة وجموع السلامة كلها للقلة وأقلها خمسة أحرف فنحن
نجد في كثير من السواد جمع قلة حروفاً أكثر من نظيره من تلك المسادة وهو جمع كثرة به ومنها أن
اسم الفاعل من الثلاثى على أربعة فاعل فاذا أردت المبالغة بساغ لك أن تحوله الى مثله عدداً
وهو فاعيل أو أقل وهو فعل وقد يجاب عن فاعيل بأنهم ندع ان العلامة مطردة منعكسة ولا قلنا ان عدم
زيادة الحروف يدل على عدم زيادة المعنى وينجذب عن فعل بأنه حصل فيه معارض وهو أنه على وزن
أفعال السجاياف كان أبلغ من جهة أخرى والجواب السابق أيضاً فان فاعل لم يزد حروفاً على فعل حتى يلزم
أن يكون أبلغ بل فعل نقصت حروفه عن فاعل فان فاعلاً هو الاصل والمسمى ان اللفظ اذا حول الى
أكثر حروفاً منه كان أبلغ وأما اذا حول الى أنقص فلا يلزم أن ينقص المعنى بل قد يقترن بما يجعله أبلغ
ونقل الزمخشري هذه القاعدة بعد ان قال قيل رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا قال ابن المنير حاصله أن
الرحمة المستفادة من رحمن أعم من الرحمة المستفادة من رحيم والدلالة للعموم على قصور المبالغة
أولى كما أن ضارباً أعم من ضارب أبلغ منه بخصوصه واستحسنه صاحب الانصاف قلت فيه
نظر من وجود الاول انهم ما بنوا على أن مراد الزمخشري رحمن الدنيا والآخرة أنه يراد به ما هو أعم من
كل منهما وهو ممنوع لجواز أن يراد ان الرحمن يراد به مجموع الرحمتين فيكون مدلول الرحيم بعض
مدلول الرحمن ولا يكونان أعم وأخص بل كل وجزء فيتم ما قاله حينئذ * الثاني ان قوله والدلالة بالعموم
على قصور المبالغة أولى فيه نظراً لاننا نقول سلمنا أن الأخص أكثر معنى من الأعم لانه يدل على الأعم
وزيادة ولكن الزمخشري لا يعنى بزيادة المعنى هنا ذلك بل المبالغة في المعنى في غير انضمام معنى اليه زائد
ولامنافاة بين كون الأخص أزيد معنى والأعم أبلغ منه في الدلالة على أصل المعنى فان معنى الانسان
أكثر من معنى الحيوان والظاهر أن دلالة الحيوان على معناه أبلغ من دلالة الانسان على الحيوان لان
الاولى بالمطابقة والثانية بالتضمن واذا صح لنا هذا في ذلك فلننقله الى مقصودنا وهو أعم وأخص من
مادة واحدة * الثالث ان ضارباً ليس أحدهما عند التحقيق أعم من الآخر لان ضارباً لا يتميز
عنه بوصف ذاتي بل ضارب عبارة عن ذى ضروب كثيرة أو ذى ضرب يوصف بالقوة وذلك لا يوجب
له حقيقة الأخص لما نقرر في علم المنطق وليس عندي في الجواب عن ذلك كله الا أن هذه علامات
لا يشترط اطرافها فان قلت قد اشتمل القرآن على كثير من الرباعى والخماسى فليكن فصيحاً قلت لم
يدعوا أن غير الثلاثى غير فصيح بل الثلاثى أفصح ومع هذا فمن شرط ذلك أن تكون كلمتان بمعنى واحد
إحداً ثلاثية والاخرى رباعية ولا يكون ثم مرجح لاحدهما على الاخرى فيكون العدول الى

(قوله المفسرة بالوحشية)
أى يكون الكلمة وحشية
(قوله مثل تكأ كأتهم)
هو وما بعده من كلام
عيسى بن عمر النحوى حين
سقط من على حمار فاجتمع
الناس عليه فقال لهم
مالك تكأ كأتهم على
تكأ كؤكم على ذى جنة
افرئعوا كما قال الجوهري
وقال الزمخشري في الفائق
انه من كلام أبى علقمة
حين مر ببعض طرق
البصرة وهاجت به مرة
فأقبل الناس عليه يعصرون
ابهامهم ويؤذنون في أذنه
فأقلت نفسه منهم وقال
ذلك فقال بعضهم دعوه
فان شيطانهم يتكلم بالهندية
ومعنى تكأ كأتهم اجتمعتم
ومعنى افرئعوا تنحوا
(قوله ونحو ذلك) أى مثل
قولهم اطلنم الليل بمعنى
أظلم ولا حاجة له لاغناء
مثل عنه

أما راجعه للنغم أو الى نفس
اللفظ لغرابته أو الى نفس
اللفظ لاشتماله على تركيب
ينفر الطبع منه فعلى
الاولين من رجوع
الكرهه الى النغم أو الى
الغرابه ذكر الخلوص من
الكرهه مستغنى عنه
وأما على الاول فلان الكلام
فى أوصاف اللفظ والكرهه
فى السمع من أوصاف
الصوت على أن ذكره
لا يصح لانه يخرج الفصيح
إذا أتى بصوت قبيح ويدخل
غير الفصيح إذا أتى بصوت
حسن وأما على الثانى
فلان الغرابه تغنى عنها
كما سبق وأما على الاخير من
أنها ترجع لنفس اللفظ
لاشتماله على تركيب ينفر
الطبع منه فلا بد من
ذكر الكرهه فى تعريف
الفصاحة لاخلالها
بالفصاحة جزما فلو كان
مراد الشارح الرد على
ذلك القول لم يتم مقاله من
النظر لانه أراد بالنظر
أن الكرهه تكون بالنغم
وغيره فالخالد الى معترف به
أضاف كيف يعترض عليه
بشئ يعترف به وان أراد
أنه لا دخل للنغم فى الكرهه
أصلا فهو مشكل لان

المتفق على فصاحتها بسبب نطق خشن الصوت بها فهو مردود بأنه لو كان المراد كذلك لزم كون الجرشي غير مكرره في السمع الا عند نطق خشن الصوت وليس كذلك فانا قطع بكونه دون مرادفه الذي هو النفس وان نطق به جميل الصوت فحصر الكراهة في السمع في قبح النغم ليرد بما ذكر باطل فحمل كلام المصنف على غير ذلك أحق هذا تقرير كلام المعترض لكن هذا الاعتراض ان كان عنى به الخلل الخالي فهو

الرابعة عدولاً عن الافصح وأين يوجد هذا في القرآن * وما يجب ضبطه لينتفع به في هذا الكتاب كله أنه ليس لكل معنى كلمتان فصيحة وغيره فربما لا يكون للمعنى الا كلمة فصيحة أو غير فصيحة ويضطر الى استعمالها * ومنها أن تجذب الحركة الثقيلة على بعض الحروف كالضمة على الجيم وأن تجتنب الاسباب الخفيفة المتوالية كقولهم القتل أنى للقتل ويرد عليه وروده في القرآن قال تعالى ولا تمنن تستكثر وقال تعالى قل أو أنتم تعلمون وقد يقال ان هذا كله يتعلق بفصاحة الكلام لان الاسباب لم تجتمع في كلمة واحدة ومنها أن لا تجتمع الأفعال المتوالية كقول المتنبي (١)

النعم اذا كان خيئنا كان اللفظ مكر وهاءى السمع لاحالة نعم ماذ كره الخللخالى فى وجه النظر باطل اذ لصاحب القيل أن يلتزم ذكر الكراهة فى تعريف الفصاحة لاخراج المكروه فى بعض الصور وهو ما كراهته للاشتغال على تركيب غل منفرد للطبع ولا ينفر الخللخالى اعترافه بوجود الكراهة فى الجملة بالغرابة كما هو ظاهر (١) هذا البيت جمع أربعة وعشرين فعل أمر كتبه مصححه

يرجعان الى طيب النغم وعدم الطيب لالى نفس اللفظ

لا يحصر الكراهة فيما ذكر حتى يتجه عليه النظر بما ذكر بل يجعل الكراهة قد تنشأ من ترتيب ينفر منه الطبع ويستقبله من غير تنافر في الحروف فعليه يحتاج الى الاحتراز عن الكراهة وقد تنشأ عن قببح النغمة أو الغرابة فلا يحتاج الى الاحتراز عنها ثم على فهم الخلخال لا يتجه تنظير المصنف في قول القائل يشترط انتفاء الكراهة لانه يكفي في الحاجة الى الاشتراط كون ذى الترتيب المنفر للطبع لا يخرج الابد كرها

لم يحز ذلك الا لغرض الابهام وان وجدت القرينة فهو فصيح لو روده في القرآن الكريم وقد يقال هذا يتعلق بفصاحة الكلام لا الكامة وأن تكون الحروف لذيدة عذبة وقد يقال ان غالب ذلك راجع الى التنافر فدخل في كلام المصنف وجعل من الاخلال بالفصاحة أيضاً أن يجمع بين ثلاث حركات متوالية وليس بصحيح لو روده في القرآن ولو صح فهو من التنافر وأيضاً فهو في الكامة الواحدة أما الكلمات فقد تجتمع فيها الحركات المتوالية وتصل الى ثمانية قال تعالى اني رأيت أحد عشر كوكبا وجعل حازم في المنهاج من المستقبح تنابع الكسرات وحروف العلة نحو الكباء (تنبيه) ليس من شرط الكامة أن تكون قابلة لهذه الامور الثلاثة فقد لا تقبلها كالكمة التي على حرف واحد فلا تنافر فيها بل الحروف كلها ليس فيها تنافر حروف (تنبيه) قال في الايضاح ثم علامة كون الكامة فصيحة أن يكون استعمال العرب الموثوق بعينهم لها كثيراً أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها قلت قوله أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها فيه نظر لا استلزامه أن مراتب الفصاحة لا تتفاوت لانه اذا كان استعمالهم لها أكثر من غيرها وجعلناه دلائل الفصاحة فلا يكون غيرهما فصيحاً بحال لا يقال قوله كثيراً ارفع هذا الوهم لانه انما يقصد بقوله أن يكون استعمالهم لها كثيراً كون الكامة ليس لها مرادف فكثرة استعمالها دليل فصاحتها أما اذا كان كلمتان مترادفتان فقد شرط في فصاحة إحداهما الا كثرية ولا شك أن رتب الفصاحة متفاوتة ولو كان مراده الكثرة من كلمة لها مرادف لما قل أو أكثر لان الاكثر كثيراً (تنبيه) قال ابن النفيس في كتاب الطريق الى الفصاحة قد تنقل الكامة من صيغة لاخرى أو من وزن لاخر أو من مضى لاستقبال وبالعكس فتحسن بعد أن كانت قبيحة وبالعكس فمن ذلك خود بمعنى أسرع قبيحة فاذا جعلت اسما خودا وهي المرأة الناعمة قل قبحها وكذلك ودع يقبح بصيغة الماضي لانه لا يستعمل ودع الا قليلا ويحسن فعل امر أو فعلا مضارعا واءظ الاب بمعنى العقل يقبح مفردا ولا يقبح مجموعا كقوله تعالى لاؤلى الاباب قال ولم يرد لفظ الاب مفردا الا مضافا كقوله صلى الله عليه وسلم ما رأيت من ناقصات عقل ودين اذهب للب الحازم من احدا كن أو مضافا اليها كقول جرير

يصر عن ذا الاب حتى لا حراك به * وهن أضعف خلق الله أركاناً

وكذلك الارجاء تحسن مجموعة كقوله تعالى والملك على أرجائها ولا تحسن مفردة الامضافة كقولنا رجال البئر وكذلك الاصواف تحسن مجموعة نحو قوله تعالى ومن أصوافها ولا تحسن مفردة كقول أبي تمام * فكأنما لبس الزمان الصوفا * وما يحسن مفردا ويقبح مجموعا المصادر كلها وكذلك طيف وطيوف وبقعة وبقاع وانما يحسن جمعها مضافا مثل بقاع الارض (تنبيه) رتب الفصاحة متقاربة وان الكامة تخف وتثقل بحسب الانتقال من حرف الى حرف لا بلائمه قربا أو بعدا فان كانت الكامة ثلاثية فترا كيبها اثنا عشر الاول الانحدار من المخرج الاعلى الى الاوسط الى الادنى نحو ع د ب الثاني الانتقال من الاعلى الى الادنى الى الاوسط نحو ع م د الثالث من الاعلى الى الادنى الى الاعلى نحو ع م ه الرابع من الاعلى الى الاوسط الى الاعلى نحو ع ل ه الخامس من الادنى الى الاوسط الى الاعلى نحو م ل ع السادس من الادنى الى الاعلى الى الاوسط نحو ب ع د

(قوله يرجعان الى طيب النغم) النغم بفتحين جمع نغمة وهي الصوت يقال فلان حسن النغمة اذا كان حسن الصوت في القراءة كذا في الصحاح هذا ما في الفري وكتب بعضهم أن النغم بفتحين مصدر نغم الرجل من باب فرح وبكسر ثم فتح جمع نغمة وهو حسن الصوت في نحو القراءة وهذا أنسب بالمقام لان النغمة التي هي المرة من النغم وصف للكلمة وأما النغم بالفتح فهو وصف للشخص لا للكامة اه كلامه فان كان ما قاله منقولاً قبل والاعين المصير لما نقله الفري عن الصحاح

* وأما فصاحة الكلام فهي خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها

(قوله وفيه نظر) أي في هذا التلميل المحكي بقيل نظر (قوله وفي الكلام) أشار الشارح بتقدير الفصاحة إلى أن العطف في كلام المصنف من باب عطف الجمل للمفردات ولا لزوم عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين لأن في الكلام عطف على المفرد والعامل فيه الكائنة المذووفة أو النسبة على مامر وقوله خلوصه عطف على خلوصه الأول (٩٥) والعامل فيه المبتدأ وهو الفصاحة

وفيه خلاف أصح الجواز أن كان أحد العاملين جارياً متقدماً نحو في الدار زيد

والحجرة عمرو وما هنا ليس من ذلك القبيل (قوله وتنافر الكلمات الخ) كان الأولى أن يأتي بمن هنا وفي قوله والتعقيد للإشارة إلى أنه لا بد في فصاحة الكلام من الخلو من كل واحد وأنه من السلب الكلي وعدم الاتيان بها يوهم أنه من سلب العموم أعني رفع الإيجاب الكلي فيقتضي أن اندarf في فصاحة الكلام على الخلو من المجموع وهو يصدق بالخلوص من واحد أو من اثنين مع أنه في هذه الحالة لا يكون فصيحاً

✱ واعلم أن الخلو من ضعف التأليف يحصل بوزن الكلام جارياً على القانون النحوي المشهور بين النحاة ويحصل الخلو من التعقيد بظهور الدلالة على المعنى المراد لا تتفاء الخلل الواقع في اللفظ أو في الانتقال ويحصل الخلو من تنافر الكلمات بعدم ثقل اجتماعها على اللسان فإذا لم تثقل الكلمات ولكن

وفيه نظر للقطع باستكراه الجرشي دون النفس مع قطع النظر عن النغم (و) الفصاحة (في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها)

وأما على التفسير الأول للتنظير فظاهر غير أنه لا مانع من أن يدعى أنه لا حصر في الكراهة في السمع في الغرابة الوحشية بل يجوز استقباح الكامة طبعاً من غير غرابة كما أوماً إليه الخلل الخالي فيحتاج إلى الاحتراز عن ذلك الاستقباح تأمل في هذا المقام (و) الفصاحة (في الكلام خلوصه من ضعف التأليف) ويحصل هذا الخلو بكون الكلام جارياً على القانون المشهور (و) خلوصه من (تنافر الكلمات) وذلك بأن لا يثقل في اللسان اجتماع كلماته وأما أن لا تثقل الكلمات ولكن معانيها غير متناسبة كسطل ونعل وسيف إذا عطف ذلك على البلاغة لا بالفصاحة وسيعلم أن شاء الله تعالى في الفصل والوصل (و) خلوصه من (التعقيد) وذلك بأن لا يضاف فهم المعنى من الكلام بوجه يرجع إلى اللفظ ولا بوجه يرجع إلى المعنى ثم يشترط في الخلو عن هذه الأمور الثلاثة في فصاحة الكلام أن يكون ذلك الخلو (مع فصاحتها) أي فصاحة الكلمات وأما أن خلص الكلام من هذه الثلاثة لكن مع عدم فصاحة بعض كلماته لم يكن فصيحاً كقولنا شعره مستشزر وزيد أجل وأنفه مسرج وقد علم من قولنا ثم

السابع من الأدنى إلى الأعلى إلى الأسفل نحو ف ع م الثامن من الأدنى إلى الأوسط إلى الأدنى نحو ف د م التاسع من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى نحو د ع م العاشر من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى نحو د م ع الحادي عشر من الأوسط إلى الأعلى إلى الأوسط نحو ع ل ✱ الثاني عشر من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط نحو م ل إذا تقرر هذا فاعلم أن أحسن هذه التراكيب وأكثرها استعمالاً ما انحدر فيه من الأعلى إلى الأوسط إلى الأسفل ثم ما انتقل فيه من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى ثم من الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط وما انتقل فيه من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى فهما سيان في الاستعمال وإن كان القياس يقتضي أن يكون أرجحهما ما انتقل فيه من الأوسط إلى الأعلى وأقل الجميع استعمالاً ما انتقل فيه من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط هذا إذا لم ترجع إلى ما انتقلت عنه فإن رجعت فإن كان الانتقال من الحرف الأول إلى الثاني في انحدار من غير طفرة والطفرة الانتقال من الأعلى إلى الأدنى أو عكسه كان التركيب أخف وأكثر وإن فقدنا بأن يكون النقل من الأول في ارتفاع مع طفرة كان أثقل وأقل استعمالاً وأحسن التراكيب ما تقدمت فيه نقلة الانحدار من غير طفرة بأن ينتقل من الأعلى إلى الأوسط إلى الأعلى أو من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط ودون هذين ما تقدمت فيه نقلة الارتفاع من غير طفرة ✱ وأما الرباعي والخامسي فعلى نحو ما سبق في الثلاثي ويختص ما فوق الثلاثة بكثرة استعماله على حروف الدلالة لتجبر خفتها ما فيه من الثقل وأكثر ما تقع الحروف الثقيلة فيما فوق الثلاثي مفصولاً بينهما بحرف خفيف وأكثر ما تقع أولاً وآخره ويرى ما قصد به تشجيع الكامة لزم أو غيره ص (وفي الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها) ش أي الفصاحة

كانت معانيها غير متناسبة كسطل وقفل وسيف إذا عطفت كان ذلك مخلاً بالبلاغة لا بالفصاحة كما سيعلم ذلك إن شاء الله من مبحث الفصل والوصل (قوله مع فصاحتها) اعلم أن مع تأتي عند إضافتها لثلاث معانٍ كان الاجتماع نحو جلست مع زيد وزمانه نحو جلست مع زيد وبمعنى عند نحو جلست مع الدار وتصح الثلاثة هنا ويراد بالموضع التركيب

(قوله حال من الضمير الخ) أى فيكون مبينا لهيئة صاحبه وقيدا لنفس الخلوص بمعنى عدم السكون فهو هنا تقييد للنفي لانفي للتقييد
 وحينئذ فالمعنى والفصاحة في الكلام انتفاء ضعف تأليفه وتنافر كلماته وتعتيقه حالة كون فصاحة كلماته تقارن ذلك الانتفاء فالنفي
 معتبر أولا ثم قيد بالظرف فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه كان العامل فيه الخلوص لان العامل في الحال وصاحبها
 واحد فيكون ظرفا لغوا مع أنهم صرحوا بأن الظرف اللغوي لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة وأجيب بأن اطلاق الحال على نفس الظرف
 مسامحة من قبيل اطلاق اسم السكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقة معه والعامل في متعلقة هو العامل في صاحب الحال فصدق
 أنه ظرف مستقر وأن العامل في الحال وصاحبها واحد فان قلت أنه يلزم على جعل الظرف حالا من الضمير أن يكون زيدا أجل فصيحاً
 فانه يصدق على هذا التركيب في هذه الحالة أى حالة الفك أنه خالص من هذه الامور في حالة فصاحة الكلمات أى حالة الادغام فهو كلام
 واحد له حالتان الفك والادغام وصدق عليه في حالة الفك أنه خالص من الامور الثلاثة في حالة الادغام والقول بفصاحة زيدا أجل
 مخالف للاجماع وأجيب بأن هذا لا يرد الا لو كان زيدا أجل وزيدا أجل كلاما واحدا له حالان وليس كذلك بل هما كلامان لا أحدهما
 حال يخالف حال الآخر فلا يصدق على أحدهما أنه كذا في حال يكون للكلام الآخر لانها ليست حالا له بل حال لذلك الآخر مثلا
 لا يصدق على زيدا أجل أنه خالص من تلك الامور في حال فصاحة الكلمات لان تلك الحالة ليست حالا له بل زيدا أجل ويصح جعل
 الظرف صفة لمصدر محذوف أى خلوصا كائنا مع فصاحتها وأن يكون ظرفا للخلوص ومع بمعنى بعد كما في قوله تعالى ان مع العسر يسرا
 ولا يصح أن يكون ظرفا لغوا للخلوص (٩٦) ومع المصاحبة لانه يقتضى تعلق معنى الخلوص بفصاحة الكلمات ومعيتها إمام مع

الفاعل أو مع المجرور بمن
 فيصير المعنى على الاول
 خلوص الكلام مع فصاحة
 الكلمات مما ذكره يصبر
 المعنى على الثاني خلوص
 الكلام مما ذكر ومن
 فصاحة الكلمات وكلا
 المعنيين باطل أما الاول
 فلان فصاحة الكلمات
 لا يتأتى خلوصها مما ذكره
 وأما الثاني فلان فصاحة
 الكلمات أمر لا بد منه في

هو حال من الضمير في خلوصه واحتترز به عن أجل وشعره مستشزر وأنفه مسرج وقيل هو
 حال من الكلمات ولو ذكره بجنبها السلم من الفصل بين الحال وذاتها بالاجنبي وفيه نظر لانه حينئذ يكون
 قيدا للتنافر لا للخلوص ويلزم أن يكون الكلام المشتغل على تنافر الكلمات

يشترط الخ ان قوله مع فصاحتها متعلق بقوله خلوصه الخ وليس حالا من الكلمات المعمول لتنافر كما قيل
 والا كان المعنى يشترط في الكلام خلوصه من تنافر الكلمات الموصوفة بالفصاحة فيقتضى أن تنافر
 الكلمات الموصوفة بعد الفصاحة لا يشترط الخلوص منه فيلزم أن الكلام الذي تكون كلماته
 متنافرة الا أنها غير فصيحة يكون ذلك الكلام فصيحاً وهو فاسد لان المتنافر الكلمات مع عدم فصاحتها

في الكلام خلوصه من ذلك مع فصاحة الكلمات وعليه من السؤال ما تقدم في فصاحة الكلمة من
 اقتضاء كلامه الخلوص من المجموع فقط وغير ذلك ثم قوله تنافر الكلمات فيه نظر لان الكلام قد
 يكون كلمتين فقط ويعنى بقوله تنافر الكلمات منافرة كل واحدة للأخرى لا تنافرا أجزاء كلمة واحدة فان

فصاحة الكلام فلا يشترط الخلوص منها ثم اعلم أن مدخول مع مفعول معه في المعنى وفي ذلك

اشتراط صحة اسناد الفعل للمفعول معه كما في جاء الأمير والجيش فانه يصح أن يقال جاء الجيش وعدم اشتراط ذلك قولان الاول للاخفش
 والثاني للجمهور والنحويين فقولنا اذا جعل ظرفا لغوا يقتضى تعلق الخلوص بفصاحة الكلمات ومعيتها مع الفاعل مبني على مذهب
 الجمهور وقولنا يقتضى معيتها مع المجرور بمن معنى على قول الاخفش تأمل (قوله واحتترز به عن مثل زيدا أجل وشعره مستشزر وأنفه
 مسرج) أى فان كل واحد من هذه الثلاثة وان كان كلاما خاليا عن ضعف التأليف ومن تنافر الكلمات ومن التعتيق الا أن كلماته غير
 فصيحة لان الكلام الاول فيه كلمة غير فصيحة وهي أجل المخالفتها للقياس الصرفي والكلام الثاني فيه كلمة غير فصيحة وهي مستشزر لان
 حروفها متنافرة والكلام الثالث فيه كلمة غير فصيحة وهي مسرج اكونها غير بية (قوله ولو ذكره) أى الحال وقوله بجنبها أى الكلمات
 وهذه من جملة القيل (قوله وذاتها) أى صاحبها وازدادة لى للضمير شاذة لانها انما تضاف لاسم جنس ظاهر وأما قولهم لا يعرف الفضل
 الا ذووه فشاذ وقوله بالاجنبي أى وهو التعتيق لانه ليس معمولا لعامل الحال وهو التنافر بل معمول للخلوص (قوله لانه حينئذ) أى لان
 الظرف حين اذ جعل حالا من الكلمات يكون قيدا للتنافر الداخل تحت النفي وهو الخلوص فيكون النفي داخلا على المقيد بالمقيد
 المذكور والقاعدة أن النفي اذا دخل على مقيد بقيد توجه للمقيد فقط فيكون المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع
 وجود التنافر وهذا عكس المقصود اذ المقصود انتفاء التنافر مع وجود فصاحة الكلمات وحينئذ فيلزم ذلك القائل أن يدخل في الفصيح
 ما ليس بفصيح فيكون التعريف غير مانع بل يلزمه عدم صدق التعريف على شئ من أفراد المعرف فقول الشارح ويلزم الخ الاولى
 التفريع بالفاء ثم اعلم أن هذه القاعدة المذكورة كاية عند الشارح والذي يفهم الكشف أنها أغلبية وأنه لا يجب في النفي اذا

دخل على مقيد بقيد أن يتوجه للقيد فقط وهو الغالب وتارة يتوجه للمقيد فقط وتارة للقيد والمقيد معا فلي هذا المفهوم من الكشف اذا جعلنا الطرف حالا من الكلمات لا يصح أن يكون النفي متوجها للقيد والالزام فساد التعريف على ما قاله الشارح ولا يصح أيضا أن يكون منصبا على القيد والمقيد معا لاقتضائه أن المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء كل من التنافر وفصاحة الكلمات وحينئذ فيكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة الغير المتنافرة فصيحاً ويلزم هذا ما لمز الاحتمال الذي قبله من فساد التعريف منعا وجمعا ويصح أن يكون النفي منصبا على المقيد فقط لاقتضائه أن المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء التنافر ووجود فصاحة الكلمات وهذا هو المطلوب الا أن المعنى وان كان صحيحا على هذا الاحتمال لكنه يعترض على التعريف من حيث أنه أتى فيه بعبارة محتملة لوجوه ثلاثة يلزم الفساد على اثنين منها والحاصل أن انتفاء التنافر المقيد بفصاحة الكلمات اما بانتفاء التنافر مع وجود قيده بأن تكون الكلمات فصيحة غير متنافرة أو بانتفاء كليهما بأن تكون متنافرة ولا فصيحة فاذا جعل الطرف حالا من الكلمات لصدق الحد على الأمور الثلاثة مع أن الحدود لا يصدق الا على أولها وذو كرها هو محتمل لخلاف المقصود الموجب للايهام والالباس لا يجوز في التعريف فهذا القائل ان الطرف حال من الكلمات يقال له اما أن تلزم أن القاعدة المتقدمة كلية أو أغلبية فان قال بكليتها لزمه فساد التعريف (٩٧) بأنه غير مانع بل لا يصدق على شيء

من أفراد العرف وان قال بأنها أغلبية فان قال ان النفي متوجه للقيد فقط أوله وللمقيد معا لزمه الفساد المتقدم وان قال انه متوجه للمقيد فقط لزمه فساد التعريف من جهة ما فيه من الالباس والايهام لاحتمال العبارة المراد ولغيره وأشار الشارح بقوله فافهم لما قلناه من أنه يجوز أن يكون هذا القائل راعى أن

الغير الفصيحة فصيحاً لا أنه يصدق عليه أنه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم (فالضعف) أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور بين الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى وحكما

أولى بالخروج عن الكلام الفصيح المتنافر الكلمات مع فصاحتها فليفهم ولما كان هذا التعريف كما تقدم في فصاحة المفرد حاصله التعريف بانتفاء أشياء مخصوصة والعدم المضاف انما يعرف بادراك المضاف اليه شرع في بيان تلك الأشياء المنفية في فصاحة الكلام فقال (فالضعف) منها أن يكون الكلام جارياً في تركيبه على خلاف القانون المشهور عند جمهور النحويين وان كان بعضهم يجوز ذلك التركيب وذلك كالاضمار قبل أن يذكر لفظ المعاد حقيقة أو تقديرًا أو يذكر ما يقتضي معناه ولولم يذكر لفظه أو يكون في حكم المذكور ولولم يذكر لفظه ولا معناه فاذ لم يذكر معاد الضمير بأحد هذه الوجوه كان

ذلك من فصاحة الكلمة (قوله فالضعف

(١٣ - شروح التلخيص - أول) القاعدة أغلبية وأن النفي منصب على المقيد فقط وحينئذ لا يتوجه عليه ما ذكر من النظر لصحة المعنى لكن قد علمت أنه وان لم يرد عليه النظر السابق يرد عليه اعتراض آخر وهو الفساد من حيث الايهام والالباس (قوله الغير الفصيحة) أي كلا أو بعضا (قوله المشهور بين الجمهور) فلا يدفع الضعف تجويز التأليف على مقابل المشهور وذلك كالاضمار قبل الذكر في نحو ضرب غلامه زيدا فهو ضعيف التأليف كما قال المصنف وان كان بعضهم كالأخفش وابن جني جوزه لان قولهم مقابل للمشهور فان قلت ضعف التأليف كما يكون بمخالفة القانون المشهور بين الجمهور يكون بمخالفة القانون المجمع عليه كتقديم المسند المحصور فيه بآء في قولك انما فاقم زيد فان تأخيرها واجب بالإجماع وكنصب الفاعل أو جره وحينئذ فلا وجه للتقيد بالمشهور وأجيب بأن الكلام المخالف للقانون المجمع عليه غير معتبر اذ هو فاسد لا ضعيف والكلام في تركيبه صحة واعتبار عند بعض أولى النظر أو يقال الكلام المخالف للقانون المجمع عليه مصلوم بالطريق الأولى أو يقال ان المشهور بين الجمهور يتناول المجمع عليه لانه أشهر وأجلى من المختلف فيه فشهرته عند كل الناس ومن جملتهم الجمهور فقوله المشهور بين الجمهور أي سواء كان متفقا عليه أولا (قوله) كالاضمار قبل الذكر أي قبل ذكر مرجعه وقوله لفظاً ومعنى وحكما هذه أقسام للأغلبية أي كتقديم الضمير على مرجعه لفظاً ومعنى وحكما وهذا مثال لمخالفة القانون المشهور ومفهوم كلامه أنه لو تقدم المرجع على الضمير لفظاً أو معنى أو حكماً فلا يكون الكلام ضعيف التأليف فالتقدم اللفظي أن يتقدم المرجع على الضمير لفظاً أو تسمية أو لفظاً فقط فالأول نحو ضرب زيد غلامه والثاني نحو ضرب زيد غلامه والتقدم المعنوي أن لا يتقدم المرجع على الضمير لفظاً لكن هناك ما يدل على تقدمه معنى كالفاعل المتقدم الدال على المرجع فضمنا نحو اعدوا هو أقرب للتقوى وكسياق الكلام المستلزم له استلزاماً قريباً كقوله تعالى ولا تبويه أي المورث لان الكلام السابق

ضرب غلامه زيدا فان رجوع الضمير الى المفعول المتأخر لفظا ممتنع عند الجمهور لئلا يلزم رجوعه الى ما هو متأخر لفظا ورتبة وقيل يجوز لقول الشاعر
جزى ربه عنى عدى بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
وأجيب عنه بأن الضمير لمصدر جزى أى رب الجزاء كما في قوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى أى العدل

ليبين الارث أو بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب فضمير توارت للشهس المدلول عليها بذكر العشى أولا وكون المرجع فاعلا المقتضى لتقدمه على المفعول أو مبتدأ المقتضى لتقدمه على الخبر أو مفعولا أول في باب أعطى فانه فاعل في المعنى فالأول نحو خاف ربه عمر والثاني نحو في داره زيد والثالث نحو أعطيت درهمه زيدا والتقدم الحكمي هو أن يتأخر المرجع عن الضمير لفظا وليس هناك ما يقتضى ذكره قبله الاحكم الواضع بأن المرجع يجب تقدمه لكن خولاف حكم الواضع لأغراض تأتي ان شاء الله في وضع المضمير موضع المظهر فالمرجع المتأخر لغرض متقدم حكما كما أن المحذوف لاملة كالنائب والممتنع انما هو تأخيرها لا لغرض ومثال التقدم الحكمي نعم رجلا زيدور به رجلا وضمير الشأن نحو قل هو الله أحد فالمرجع وهو الشأن مذكور قبل حكما من حيث ان الأصل تقدم المرجع لكن خولاف هذا النكتة الاجمال والنفصيل وكذا توجيه نعم رجلا زيدور به رجلا فظهر لك من هذا أن الفرق بين الاضمار قبل الذكر الموجب للضعف والاضمار قبل الذكر الذي (٩٨) جعل من قبيل تقدم المرجع حكما وجود النكتة وعدمها وقد وجدت هذه

(نحو ضرب غلامه زيدا)

الآليف ضعيفا (نحو ضرب غلامه زيدا) فإذا كان الغلام هو الضارب وعاد منه الضمير على زيد فقد ذكر ضمير زيد قبل ذكر لفظ زيد بحقيقة وتقديره لانه في رتبة التأخير لكونه مفعولا وقبل ذكر معناه ومع ذلك فليس في حكم المذكور فهذا التأليف ضعيف يخل بالفصاحة وأما ان كان الاضمار بعد الذ كر لفظا بحقيقة كجاء في رجل فأكرمه أو تقديرا كضرب غلامه زيد على أن زيدا فاعل لانه في تقدير التقديم أو كان الاضمار بعد ذكر ما يتضمن معناه كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فان الضمير عائد الى العدل المفهوم من اعدلوا أو كان للمعاد في حكم المذكور وذلك بأن لا يتقدم ما يدل على معناه ولا يتقدم لفظا صريحا أو تقديرا ولكن المعاد مؤخر مع وجود نكتة في الاضمار أولا كالا بهام ثم البيان

(نحو ضرب غلامه زيدا) فان فيه رجوع الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وقد اختلف في جواز ذلك فالجمهور على منعه وجوزه أبو الحسن والطوال وابن جني وابن مالك مستدلين بقوله
جزى ربه عنى عدى بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
وأجيب عنه بأن الضمير لمصدر جزى وكذلك قوله

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر * وحسن فعل كما يجزى سمار
وأجيب عنه بجواز أن يكون الضمير متقدما في بيت سابق * واعلم أن المصنف والشرح قالوا انما كان ضعيفا لان ذلك ممتنع عند الجمهور ولا يجتمع القول بضعفه وكونه غير فصيح مع القول بامتناعه

النكتة في المواضع الستة التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة المجموعة في قول بعضهم
ومرجع الضمير قد تأخرا لفظا ورتبة وهذا حصرا في باب نعم وتنازع العمل ومضمير الشأن ورب والبدل ومبتدأ مفسر بالخبر وباب فاعل بخلف فاخبر قال الفنيمي ويؤخذ مما ذكرناه من الفرق أن تلك النكتة اذا لم تقصد في المواضع الستة المتقدمة كانت غير فصيحة وأنها ان قصدت في مثال المصنف ونحوه كان فصيحاً ولا مانع

فان

منه اهـ لكن الشأن قصدها في المواضع المذكورة دون مثال المصنف (قوله نحو ضرب

غلامه زيدا) هذا مثال للضعف بالنظر للثن وللاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما فالضمير هنا قد تقدم على مرجعه لفظا وهو ظاهر ومتقدم عليه أيضا معنى لانه لم يتقدم في الكلام ما يدل عليه ومتقدم عليه أيضا حكما لان المرجع لم يتأخر لغرض حتى يكون متقدما حكما فهو متأخر بالنظر للحكم واذا كان المرجع هنا متأخرا حكما كان الضمير العائد عليه متقدما حكما فان قلت ان الفاعل والمفعول به متساويان في اقتضاء الفعل لهما لدخول النسبة اليهما في مفهومه فكما جاز الاضمار قبل الذكر في صورة تقدم المفعول المتصل به ضمير الفاعل المتأخر نحو خاف ربه عمر يجوز في صورة تقدم الفاعل المتصل به ضمير المفعول المتأخر نحو ضرب غلامه زيدا والجواب أنهما وان تساويا في اقتضاء الفعل اياهما الآن اقتضاءهما للفعل مقدم في الملاحظة العقلية على اقتضاء المفعول لان نسبة الوقوع تلاحظ بعد نسبة المصدر فكان الفاعل مقدما في الرتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بخلاف صورة المفعول وأما قيل من أن اقتضاء الفعل المتعدي للفاعل أشد من اقتضائه للمفعول فلم يظهر وجهه أفاده العلامة عبد الحكيم

(والتنافر) أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وإن كان كل منها فصيحاً (كقوله وليس قرب قبر حرب) هو اسم رجل (قبر) وصدر البيت * وقبر حرب بمكان قفر * أى خال عن الماء والكلام

ليتمكن في ذهن السامع عند اقتضاء المقام ذلك كضمير الشأن في نحو هو زيد قائم وضمير رب في قوله ربه فتية دعوت إلى ما * يورث الحمد دائماً فأجابوا

فلا ضعف في كل ذلك وقد فهم من قولنا مع نكتة أن الفرق بين الأضمار الموجب للضعف والأضمار الحكمي وجود النكتة وعدمها وإنما جمل متقدماً حكماً لأن أصل المعاد التقديم ولما لم يمنع من التقديم إلا وجود النكتة في التأخر صار في حكم المذكر أو لا فافهم (والتنافر) منها الذي هو كون النطق بالكلمات ثقيلة على اللسان إما نقلاً أو جبه التقاء مجموع كل كلمة من مجموع الأخرى (كقوله) أى جنى صاح على حرب بن أمية فمات في فلاة ويسمى نوع هذا الجنى هاتفاً

وقبر حرب بمكان قفر * (وليس قرب قبر حرب قبر)

ولا يخفى ما فيه من التناهي في الثقل وإما نقلاً أو جبه اجتماع بعض حروف كل كلمة مع حروف من

فإن أرادوا أنه جائز ولا سبب لضعفه إلا كثر على امتناعه فلا يلزم من القول بجواز ما منه الجمهور الاعتراف بضعفه فربما ذهب ذاهب إلى جواز شيء وفصاحته مع ذهاب غيره إلى امتناعه فليتنبه لذلك وقد وقع في عبارة الخفاجي أن التصرف في الفاسد يخل بالفصاحة فإن أراد ما ليس بكلام ففيه نظر لأن الفصاحة من صفات الكلمة والكلام فما ليس بكلام لا يسمى غير فصيح إذ لا تسلب الصفة عن غير القابل ولو خيلنا وعبارة التلخيص لا أخذنا منها جواز ذلك كما اختاره ابن مالك وعليه اعتراض ثان وهو أن هذا على تقدير جوازه وضعفه ليس مثلاً صحيحاً لأن هذا ليس بضعف في الكلام فإن الكلام هنا هو الفعل وفاعله الضعف إنما جاء هنا من إضافة الغلام أو من تأخر المفعول بعد تقديم ضميره وذلك أمر دائر بين الفاعل وما أضيف إليه أو بين المفعول وغيره لا من الكلام أو نقول الضعف في استعمال هذا الضمير محل بفصاحة الكلمة لا الكلام وهذا بعض ما قدمت الوعد به وبه تبين أن مراده بالكلام ما زاد على كلمة من الجملة وما يتعلق أو يتصل بها ثم ذلك الضعف بما كان في النثر دون الشعر لأن ضرورة الشعر كما تجوز ما ليس بجائز فقد تقوى ما هو ضعيف فملى البياني أن يعتبر ذلك فربما كان الشيء فصيحاً في الشعر غير فصيح في النثر ولذلك جوز جماعة ضرب غلامه زيدا في الشعر فقط وابن مالك الجوز لهذا في النثر لا ندرى هل يوافق على ضعفه في الشعر أو لا فإن قلت الضعف في ضرب غلامه زيدا إنما حصل من الحركة الاعرابية لا من مادة الكلمة وقد قدمت أن ضعف حركة الأعراب لضرورة أو غيرها لا يقدح في الفصاحة قلت ذاك بالنسبة إلى فصاحة الكلمة المفردة فضعف حركة أعرابها لا يخل بفصاحتها لكنه قد يخل بفصاحة مجموع الكلام الذي فيه تلك الكلمة إذا أوجب تعقيداً كما نحن فيه وقد لا يخل بفصاحة الكلام إذا لم تتعاق تلك الضرورة بالمعنى كصرف المنصرف وعكسه فإن الإفادة التي هي مقصودة من الكلام لا تختل بذلك فليتنامل وقد تلخص من ذلك أن ضرورة حركة الأعراب لا تخل بفصاحة الكلمة أبداً وتخل بفصاحة الكلام تارة دون أخرى (قوله والتنافر كقوله وليس) يشير إلى قول الشاعر

وقبر حرب بمكان قفر * وليس (قرب قبر حرب قبر)

وبخط عبد اللطيف البغدادي * وما بقرب قبر حرب قبر * قال السكرماني ذكروا أنه من شعر الجن وأنه لا يتهيأ لأحد أن ينشده ثلاث مرار فلا يتقنعها وفيه إقواء لأن البيت مصرع أو هما بيتان من مشطور الرجز وحركة الأول الخفض والثاني الرفع ولا يمكن أن يكون مصرعاً ويكون بيتاً واحداً فإن قوله بمكان

والتنافر منه ما تكون الكلمات بسببه متناهية في الثقل على اللسان وعسر النطق بها متتابعة كما في البيت الذي أنشده الجاحظ وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر

(قوله وليس قرب حرب الخ)

يحمل أن تكون الواو للحال

ويحتمل أن تكون عاطفة

ثم إن القرب بمعنى المقارب

والإضافة لفظية وكون

إضافة المصدر معنوية فيما

إذا كان باقياً على معناه

الحقيقي أو نقول قرب ظرف

لجبر ليس أي ليس قبر كائناً

قرب قبر حرب وحينئذ فلا

يلزم ما اتفق على عدم وقوعه

في كلام العرب من كون

المسند أعني قبر ليس معرفة

لإضافته إلى المضاف لأنه

وهو حرب والمسند إليه

أعني اسمها نكرة ثم إن ظاهر

البيت الإخبار والمراد

منه التأسف والتحزن على

كون قبره كذلك ووضع

المظهر موضع المضمرة في

قوله وليس قرب قبر حرب

مع أن المظهر أن يقول

وليس قرب قبره لزيادة

التأكيد حيث اعتنى بذكره

(قوله قفر) قيل نعم مقطوع

ومنه مادون ذلك كما في قول أبي تمام
فان في قوله أمدحه نقلا لما بين الحاء والهاء من التنافر
كريم متى أمدحه أمدحه والورى * معى واذا مالته لته وحدى

وفيه أن محل صحة قطع النعت اذا تعين المنعوت بدون ذلك النعت وهنالك وأجاب الشيخ بس بأن هذا ضرورة ويمكن أن يقال
إن فخر قبر وقوله بمكان أى مع مكانه ومحله فانه أيضا فخر لا القبر فقط (قوله ذكر) أى المصنف فى كتابه عجائب المخلوقات (قوله صاح
واحد الخ) سبب صياحه عليه أنه داس بنعله على واحد منهم فى صورة حية فقتله وذكر أبو عبيدة وأبو عمرو الشيباني أن
حرب بن أمية لما انصرف من حرب عكاظ هو واخوته مروا بغيسة وأشجار ملتفة فقال له مرداس السلمى وكان صاحبه أمانى يا حرب
هذا الموضع قال بلى نعم المزدرع فقال له فهل لك أن نكون شريكين فيه ونحرق هذه الغيسة ثم نزرعها بعد ذلك فقال نعم فأضرم النار
فى تلك الغيسة فلما استطارت وعلاهها (١٠٠) سمع من الغيسة أنين وضجيج كثير ثم ظهر منها حيات بيض تطير حتى قطعها

ذكر فى عجائب المخلوقات أن من الجنى نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن أمية فمات
فقال ذلك الجنى هذا البيت (وكقوله كريم متى أمدحه أمدحه والورى * معى واذا مالته لته وحدى)
والواو فى والورى واو الحال وهو مبتدأ خبره قوله معى وانما مثل بمثابة لأن الاول متناه فى الثقل والثانى
دونه ولأن منشأ الثقل فى الاول نفس اجتماع الكلمات

الآخرى (و) ذلك (كقوله كريم متى أمدحه أمدحه والورى) أى الخلاق (معى) أى اذا
مدحته مدحته والحال أن الورى معى وساعدنى الناس جميعا فيه لعموم احسانه فيهم (واذا مالته)
وعبر بالواو فى مقابلة المدح مع أنه انما يقابل بالذم ناديا مع المدح ولا لئلا ياء الى أن ذمه انما هو لوم وعتاب
على نحو تفضيل الغير على الذات والافلا ذم (لته وحدى) أى اذا لته لم أجد مساعدا وعبر باذا التى
تستعمل فى التحقيق ايها ما لوجود تحقق الدعوى وهو وجود اللوم مع عدم مساعدا ولا شك أن تكرار
أمدحه أوجب ثقلا من جهة تكرار الحاء والهاء وأما نفس اجتماع الحاء والهاء بدون تكرار فلا
يوجب ثقلا يخل بالفصاحة فانه قد وجد فى التنزيل المنزه عما يخل بالفصاحة كقوله تعالى فسبحه

قفر لا يصلح أن يكون عروضا انما هو ضرب لما تقرر فى علم العروض فلا بد من جعله يبتا مشطورا أو
نصفا مصرعا فان التصريح يلحق العروض بالضرب وجعل بعض الشراح ذلك من تنافر الحروف
وليس كذلك لأن كل كلمة على انفرادها لا تنافر فيها وكل ما حصل فيه تكرار الحروف فان فيه هذا التنافر
ولا يرد قوله تعالى وعلى أمم ممن معك لان فى مخرجى اليم والنون وهما طرف اللسان والشفة وذلاقتها
وتوسطهما بين الضمف والقوة ما أزال ثقل التكرار وجعل الحفاجى ثقل هذا البيت لتقارب الحروف
المتماثلة وتكررها أيضا ومن التكرار القبيح على ما ذكره ابن الاثير فى الجامع
وازور من كان له زائر * وعف عانى العرف عرفانه

(وكقوله كريم متى أمدحه) قد جعل فى الايضاح التنافر منقسما الى أعلى وهو ما سبق ودونه وهو قول
أبى تمام كريم متى أمدحه أمدحه والورى * معى واذا مالته لته وحدى
قال فى الايضاح لان فى قوله أمدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من التنافر فانها حرفان متنافران
لتقاربهما فان التقارب قد يكون سببا للتنافر ولذلك حكم على الكلمات التى تكررت فيها الحروف المتماثلة

وخرجت منها فلما احترقت
الغيسة سمعوا هائلا يقول
ويل لحرب فارسا
مطاعنا محالبا
ويل لحرب فارسا

اذ لبسوا القوانسا
فلم يلبث حرب ومرداس
أن ماتا (قوله وقوله كريم
الخ) أى قول أبى تمام حبيب
ابن أوس الطائى من قصيدة
يعتذر فيها لممدوحه أى
الغيث موسى بن ابراهيم
الرافعى لما بلغه أنه هجاه
فعاتبه فى ذلك فقال أبو تمام
القصيدة معتذرا ومتبرئا
بما نسب اليه وقبل البيت
المدكور

أتانى مع الركبان ظن ظنفته
نسكت له رأسى حياه من
المجد

وهتكت (١) بالقول الحنا
حرمة الملا * وأسلسكت

حر الشعر فى مسلك العبد

نسيت إذا كم من يد لك شاكات * يد القرب أعدت مستهما على البعد
وانك أحكمت الذى بين فكرتى * وبين القوافى من زمام ومن عهد
وأصلت شعري فاعتلى رونق الضحى * ولولاك لم يظهر زمانا من الغمد
أعيزك بالرحمن أن تطرد الكرى * بعثبك عن عين امرى صادق الود
ألبس هجر القول من لو هجرته * اذا لهجاني عنه معروفه عندى

ومعنى البيت هو كريم اذا مدحته وافقنى الناس على مدحه ويمدحونه معى لاسداء احسانه اليهم كاسدائه الى واذا مالته لا يوافقنى أحد على
لومه لعدم وجود المقضى للوم فيه (قوله والواو فى والورى واو الحال) اختار جعل الواو للحال على جعلها عاطفة مع أن العطف هو

(١) قوله وهتكت الخ نسقط قبل هذا البيت ما يحسن عطفه عليه من كلام أبى تمام فارجع الى معاهد التنصيص كتبه مصححه

الأصل في الواو لانه المتسابق لفهم ولو وقع في مقابلة وحدي فانه حال ولا خلوص مما يلزم على العطف من توقف مدح الوري على مدحه وفيه قصور في مقام المدح ومن اتحاد الشرط والجزاء وبيان لزوم هذين الامرين للعطف ان العطف عليه اما جملة أمده والعطف جملة الوري معي فيكون من عطف الجمل أو العطف عليه الضمير المستتر في أمده والعطف الوري لو جود شرط العطف وهو هنا الفصل بالمفعول على حد يدخلونها ومن صلح ومعى حال من الوري فيكون من عطف المفردات ولا يرد أن المضارع المبدوء بالهاء زلة لا يرفع الظاهر لانه تابع ويقتضي في التابع ما لا يقتضي في غيره فان كان من عطف الجمل كان قوله والوري معي جملة مستقلة لان العطف على الجزء جزء وجملة أمده جزء الشرط وجزاء الشرط يتوقف على الشرط وهو هنا بمعنى الشرط فيلزم الامر ان السابق وان كان من عطف المفرد كان الوري غير مستقل بل متعلق بالجملة الاولى فلم يتحد الجزء والشرط اذا الشرط مدحه فقط والجزاء مدحه مع مدح غيره من الوري ولكن يلزم توقف مدح غيره من الوري على مدحه لان مدح الوري من جملة الجزء المتعلق على الشرط والحاصل أنه يلزم على الاحتمال الاول أعني جعله من عطف الجمل توقف مدح الوري على مدحه واتحاد الشرط والجزاء و يلزم على الاحتمال الثاني أعني جعله من عطف المفردات توقف مدح الوري على مدحه ولا يلزم عليه اتحاد الشرط والجزاء بخلاف جمل الواو لانه لا يلزمه شيء اذا التقى برمتي أمده أمده في حال مشاركة الوري لي في المدح فالجزاء في مدحه في هذه الحالة وهذا لا يناقض مدحهم له قبل ذلك كذا قيل وقد يقال لان لم أنه يلزم على جعله من عطف الجمل اتحاد الشرط والجزاء بل اللازم انما هو للتوقف فقط اللازم على جعل العطف من قبيل عطف المفردات وذلك لانه يمكن أن يراد بالجزاء المدح الكامل على حد شعري شعري أو يعتبر (١٠١) العطف قبل الجزائية ويجعل المجموع جزء فالجزاء مجموع مدح الوري

وفي الثاني حروف منها وهو في تكرير أمده دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء

وهذا المثال أحسن مما قبله في التنافر فقول من أنشد هذا بين يديه ان في تكرار أمده هجعة خارجة عن حد الاعتدال ومنافرة كاية ليس المراد بذلك كونه في نهاية عسر النطق بل زيادته على التنافر

بالثقل كما تقدم ثم فيما قاله من ثقل أمده نظر فان اجتماع الحاء والهاء فصيح لوروده في القرآن قال الله تعالى ومن الليل فسبحه وانما جاء الثقل هنا من تكرار أمده وسيأتي في التكرار والتصریح من كلام حازم في المنهاج بأن ماله يعزى لهذا البيت من الثقل انما هو من التكرار في أمده وفي لمتوه به جزم الحفاجي في سر الفصاحة وقيل انما حصل الثقل من اجتماع الحاء والهاء بعد الفتحة وليس ذلك في الآية السكرية وقيل الثقل من الهاء والحاء والهمزة واعتصر أيضا بأن الكلام انما هو في تنافر الكلمات وهذا من تنافر الحروف قلت ليس كذلك بل التنافر على هذا التقدير بين الكلمات لأن الهاء كلمة وحدها نعم يرد على المصنف في هذا وفي الذي قبله أن التنافر فيها ليس في الكلام بل فيه مع متعلقاته الا أن يراد بالكلام جزأ الاسناد وما يتعلق بها كما سبق وكما سيأتي في الإيجاز وذكر الخطيبي

من معنى المشاركة والحاصل أن اللازم على العطف أمور متعددة كلها خلاف الظاهر الاول أنه خلاف التساق لفهم والثاني توقف مدح الوري على مدحه وذلك قصور في مقام المدح سواء جعلته من عطف الجمل أو المفردات والثالث اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزائية للتلايتحد الشرط والجزاء اذا جعل من عطف الجمل والرابع حمل معي على الاجتماع زمانا لان المشاركة في المدح مستفادة من العطف كما قلنا (قوله وفي الثاني) أي ومنشأ الثقل في المثال الثاني حروف أي اجتماع حروف من الكلمات والمراد كلمتين فأطلق الجمع على ما فوق الواحد ومجموع الحروف التي في الكلمتين التي حصل الثقل باجتماعها أربعة الحامين والهاء من وجعل الحامين حروفا ظاهرا دون الهامين لانهما ضميران فهما اسمان الا أن يقال جعلهما حروفا تجاوزا لكونهما على صورة الحرف (قوله وهو) أي ما ذكر من مجموع الحروف التي حصل الثقل باجتماعها حاصل ومتحقق مع تكرير أمده ففي معنى مع أو والثقل في الثاني الخلل بفصاحة حاصل بتكرير أمده ففي معنى الباء ولو قال الشارح وفي الثاني تكرير حروف منها كان أخصر وأوضح (قوله دون مجرد الجمع) أي دون ثقل مجرد الجمع بين الحاء والهاء والحاصل أن مجرد الجمع بين الحاء والهاء وان كان فيه ثقل الا أنه لا يؤدي للاخلال بالفصاحة كيف وقد وقع في القرآن نحو فسبحه والقول باشتغال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يتجاوزى عليه مؤمن بل ذات كرت الكلمة التي اجتمعا فيها زاد الثقل فيخرج الكلام بذلك عن الفصاحة فقول المصنف في الايضاح موجه للماني البيت من تنافر الكلمات فان في أمده ثقل لما بين الحاء والهاء من القرب مراده أن فيه شيئا من الثقل والتنافر فاذا انضم اليه أمده الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر الخلل بالفصاحة وليس مراده أن مجرد الجمع بين الحاء والهاء موجب للتنافر الخلل بالفصاحة لوروده في القرآن

ومدح الشاعر والشرط مدح الشاعر فقط فان قلت يرد على هذا الاخير وهو اعتبار العطف قبل الجزائية أن مشاركة مدحه مدح الوري مأخوذ من العطف فلا حاجة لقوله معي وبحاج بأن المراد بمشاركة مدحه لمدح الوري المشاركة في الزمان بحيث لا يتراخي مدحهم عن مدحه ويكون قوله معي تأكيذا لما يستفاد

(قوله لوقوعه) أى مجرد الجمع (قوله فلا يصح القول الخ) أى لانه لا يلزم عليه اشتغال القرآن على غير فصيح (قوله بأن مثل هذا الثقل) أى بأن هذا الثقل الحاصل بمجرد الجمع بين الحاء والهاء وما مثله نحو أعهد ولا تزغ قلوبنا فهذا وإن كان فيه ثقل لكن لا يخل بالفصاحة (قوله ذكر صاحب) ساق الشارح هذه الحكاية تأييداً لكون هذا التكرير ثقيلاً مخرجاً عن الفصاحة والصاحب اسماعيل صاحب ابن العميد في مدة وزارته وتولى بعده الوزارة لفخر الدولة ابن بويه وإغلب بالصاحب لأن صاحب غلب على كل من صاحب السلطان (قوله بحضرة الاستاذ ابن العميد) هو الشيخ اسماعيل بن عباد الذي هو شيخ الشيخ عبد القاهر الجرجاني مدون هذا الفن (قوله من الهجنة) بضم الهاء وسكون الجيم أى العيب (قوله غير هذا أريد) أى لأن هذه الهجنة يمكن الجواب عن الشاعر بالنسبة اليه بأن يقال أشار الشاعر بتلك المقابلة إلى أن ذمه الذي هو المقابل الحقيقي لا ينبغي أن يخطر بالبال لعلو مقامه ولو على سبيل التعليق فلو دأب فاعلاً يفرض لومه دون ذمه ويؤيد ذلك أن أورد في جانب اللوم إذا التى للاهمال والمهملة في قوة الجزئية فتصدق بحصول اللوم مرة واحدة وأورد في جانب المدح متى التي هي سور (١٠٢) الحكاية الدالة على صدور المدح منه في جميع الأزمان وكان الأولى للشاعر أن يأتي بان

والمضارع الدالين على عدم تحقق الحصول لأن ان للشك دون اذا والماضى الدالين على تحقق الوقوع وفيه شائبة تقصير في مقام المدح وما قيل في الجواب انه إنما عبر باذا والفعل الماضى لتسكنة تشعر بالادب في حق المدوح وهى كونه وجود اللوم مع عدم المساعد محققاً لأن اذا تستعمل في التحقيق دون ان فانها تستعمل في الشك ففيه نظر لانه لا يتم الا لو كان قوله وحيداً في الشرط لان اذا انما تدل على تحقق مدخولها مع أنه قيد في الجواب (قوله هذا

لوقوعه في التزليل مثل فسبحه فلا يصح القول بأن مثل هذا الثقل يخل بالفصاحة ذكر صاحب اسمعيل ابن عباد أنه أشد هذه الفصيحة بحضرة الاستاذ ابن العميد فلما بلغ هذا البيت قال له الاستاذ هل تعرف فيه شيئاً من الهجنة قال نعم مقابلة المدح باللوم وإنما يقابل بالذم أو الهجاء فقال الاستاذ غير هذا أريد فقال لأدري غير ذلك فقال الاستاذ هذا التكرير في أمده أمده مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الخلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر فأثنى عليه صاحب (والتعقيد) أى كون الكلام معقداً

المقتفر لوجود ما هو أعسر منه كالبيت السابق (والتعقيد) منها الذى هو هنا مصدر موافق للمبنى للمفعول أى كون الكلام معقداً لاجتماع معقداً الذى هو وصف الفاعل وقد تقدمت الإشارة الى هذا

أنواعاً من ذلك لا حاجة لذكرها اذ هي داخلية في كلام المصنف (فائدة) يثبت أنى تمام المذكور معناه واضح غير أن فيه نقداً وهو الاتيان في المدح بمتى وفي اللوم اذ هو المعنى على العكس فان اذا دالة على ما تحقق أو رجح وجوده ومتى لا تدل على ذلك غير ان الذى دعاه الى متى احتياجه لجزم الفعل بعدها وأما اذا فكان مستغنياً بان يقول ومتى مالمته وكان أولى لموافقة الاول لفظاً ومعنى وعدم اقتضائه مالا يليق من نسبة توقع اللوم الى نفسه وقد اعترض بأن المدح لا يقابله اللوم بل الذم قلت الاتيان باللوم أحسن لانه ينفي الذم من باب أولى على أنه روى ذمته وحده يقال ذامه يذمه أى عابه على أن الحبيب سلفاً في مقابلة المدح باللوم قال

ومن يلقى خيراً يحمد الناس أمره ✳️ ومن يغفل لا يعدم على الفنى لا ثما

قوله (والتعقيد)

التكرير) مبتدأ وقوله خارج الخ خبر والمراد بكونه نافراً كل النافر أنه نافر تنافراً قوياً أن كاملاً وفيه أن هذا يناقياً ما سبق للشارح من أن المثال الاول متناهى في الثقل وهذا الثانى دونه وقد يجاب بأن التنافر الكامل مقول بالتشكيك فلا يناقياً أن هناك ما هو أكمل من هذا (قوله أى كون الكلام معقداً) أشار به الى أن التعقيد مصدر المبنى للمفعول لا مصدر المبنى للفاعل وهذا جواب عما يقال التعقيد فعل المتكلم فهو من صفاته يقال عقد زيد كلامه فهو معقد وحينئذ فلا يصح حمل قوله أن لا يكون الخ عليه لان عدم ظهور الدلالة على المعنى المراد من صفات الكلام ففسر التعقيد بذلك ليصير صفة للكلام بخلاف بفصاحته معتبراً خلوته عنه كما أن كونه غير ظاهر الدلالة صفته وأما الاعتراض بأن ما ذكره المصنف تفسيراً للتعقيد لا للتعقيد فغير مندفع لانه على تقدير كونه مصدر المبنى للمفعول يكون معناه المعقدية وهى عبارة عن مجعولية الكلام غير ظاهر الدلالة لا كونه غير ظاهر الدلالة فاما أن يقال ان المراد بالمصدر المبنى للمفعول الحاصل بالمصدر أعنى الهيئة المترتبة عليه أو يقال هذا مبنى على التسامح بناء على ظهور أن المراد جعله غير ظاهر الدلالة والاولى والأحسن أن يقال قول المصنف أن لا يكون الخ هذا تفسيراً للتعقيد الاصطلاحى لا اللغوى فلا يحتاج الى جعله مصدر المبنى للمفعول ولا الى تكلف في صحة الحمل

ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد به وله سببان أحدهما ما يرجع الى اللفظ وهو أن يختل نظم الكلام ولا يدري السامع كيف يتوصل منه الى معناه

(قوله أن لا يكون الخ) ان قلت يلزم على هذا التفسير أن يكون اللفظ والمعنى غير فصيحين مع أنهما من الحسنات وهي لا تعتبر الا بعد البلاغة التي لا توجد الا بعد الفصاحة وهذا الاعتراض لطيب اليمين ولما بلغ المصنف ذلك أجاب عنه بأن اللفظ والمعنى غير فصيحين مطلقا وعدهما من الحسنات ممنوع بدليل أن صاحب المفتاح لم يذكرهما من الحسنات وفي هذا الجواب نظر لان صاحب المفتاح لم يذكر جميع الحسنات فيلزم أن كل ما لم يذكره ليس فصيحاً ولا قائل به والاحسن في الجواب أن يقال ان الدلالة في اللفظ والمعنى ان كانت واضحة عند الفطن بعد العلم بالاصطلاح فهما فصيحان والافلاو يجري هذا التفصيل في كونهما من الحسنات واللفظ والمعنى عند أهل البديع بمعنى وهو قول يدل ظاهره على خلاف المراد الا أن اللفظ يكون على طريق السؤال كقول الحريري في الميل

وما ناكح أختين سرا وجهرة * وليس عليه في النكاح سبيل

وكقول بعضهم في كمن يأبىها العطار عبرتنا * عن اسم شيء قل في سومك (١٠٣)

تنظره بالعين في يقظة *

كما يرى بالقلب في نومك

واعترض على المصنف

بأن التعقيد أمر وجودي

وأن لا يكون عدني وحمل

العدني على الوجودي

لا يصح وأجيب بأنه قد

تقرر أن النفي في باب كان

يتوجه الى الخبر فمضى ما كان

زيد منطلقا كان زيد غير

منطلق فالتقدير هنا كون

الكلام على وجه لا يظهر

دلالته فهي قضية معدولة

الحمول وانظر ما حكمة

العدول الى هذا التعبير دون

أن يقول أن يكون الكلام

خفي الدلالة اذ لا واسطة بين

الظهور والخفاء هذا

(أن لا يكون) الكلام (ظاهر الدلالة على المراد الخلل) واقع (إما في النظم)

هو (أن لا يكون) الكلام (ظاهر الدلالة على) المعنى (المراد) للتركيب فيلزم أن يكون المعنى غير ظاهر المدلولية عند السامع وعدم ظهور المراد من الكلام يكون (الخلل) حاصل (إما في النظم) والتركيب لذلك الكلام بأن تكون ألفاظه على خلاف ترتيب المعاني بالتقديم والتأخير مثلاً أو نقص منها بال حذف الموجب للفساد أو غير ذلك مما يوجب صعوبة الفهم كالعطف على النورهم والجر بالمجاورة

أن لا يكون ظاهر الدلالة على المراد للخلل إما في النظم) يعني في اللفظ وهو أن يختل على السمع نظم الكلام فلا يدري كيف يصل الى معناه كقول الفرزدق يمدح ابراهيم بن هشام بن اسمعيل الخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان هذا هو الصواب وفي المذهب للشيخ أبي اسحق يمدح هشام بن ابراهيم بن اسمعيل بن الوليد بن المغيرة فوضع هشام موضع ابراهيم ووضع ابراهيم موضع هشام فان الممدوح ابراهيم بن هشام لا هشام بن ابراهيم واعلم أن الشيخ محي الدين النووي توسع أن الشيخ وهم بأن جعل الممدوح هشاماً وانما هو ولده ابراهيم وليس كذلك بل الشيخ علم الممدوح وأباه ولكن وهم في تسمية كل منها باسم الآخر فقد اشتبه عليه الاسم لا المسمى ثم أوجب هذا الوهم للشيخ محي الدين أنه أبقى ابراهيم قبل هشام كما هو في عبارة الشيخ أبي اسحق لتوهمه أن ابراهيم الذي ذكر الشيخ أنه ولده هشام غير ابراهيم الذي هو ابنه فقال ان الممدوح ابراهيم بن هشام بن ابراهيم وانما هو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل ثم ان الشيخ محي الدين لما جعل ابراهيم والده هشام أسقط ذكر أبيه اسمعيل ثم انه جعل جد هشام هو المغيرة وانما المغيرة هو جد جده فانه هشام بن اسمعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة وقد حررت نسبته

وانما عرف المصنف التعقيد دون نظائره لان له سببين الخلل في النظم والخلل في الانتقال ولواقتصر على مجرد التمثيل لم يعلم المراد (قوله) المراد) أي للتركيب وبهذا التقيد يمتاز التعقيد عن الغرابة لانها كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على المعنى الموضوع له (قوله للخلل الخ) هذا من جملة التعريف لاخراج التشابه والمجمل والمشكل فان عدم ظهور دلالتها على المعنى المراد ليس للخلل النظم والخلل الانتقال بل لارادة المتكلم اخفاء المراد منها لحكم ومصالح على ما تقرر في محله (قوله إما في النظم) أي التركيب سواء كان نظماً أو نثراً وهذا هو التعقيد الانطى وأما التعقيد للخلل في الانتقال فهو التعقيد المعنوي وكلة إما لمنع الخلو فتجوز الجمع كذا في عبد الحكيم والظاهر أنها لمنع الخلو والجمع معا وما يدل له ما ذكره هو في وجه انحصار التعقيد في الخللين وهو أن اللفظ ان أريد معناه المطابق وكان غير ظاهر الدلالة عليه فلا يكون التعقيد الا للخلل في النظم لان فهم المعنى المطابق بعد العلم بوضع المفردات وهيئة التركيب يكون ظاهراً وان أريد غيره فاما أن لا يكون بين المعنى المطابق وذلك المعنى المراد لزوم بحيث لا يفهم ذلك المعنى المراد من اللفظ أصلاً فيكون فاسداً لا معقداً لانه عبارة عن عدم ظهور الدلالة لا عن عدم الدلالة وإما أن يكون بين المعنى المطابق والمعنى المراد لزوم ظاهر بأن كانت القرينة على عدم ارادة المعنى المطابق ظاهرة فلا تعقيد أصلاً وان كانت خفية أو يكون الزوم خفياً في نفسه محتاجاً الى واسطة حصل التعقيد للخلل في الانتقال

كقول الفرزدق

ومماثلة في الناس الاممكا * أبو أمه حتى أبوه يقاربه

كان حقه أن يقول ومماثلة في الناس حتى يقار به الاممكا أبو أمه أبو أمه فانه مدح ابراهيم بن هشام بن اسمعيل الخزومي خال هشام بن عبد الملك ابن مروان فقال ومماثلة يعني ابراهيم المدوح في الناس حتى يقار به أي أحديشبهه في الفضائل الاممكا يعني هشاما أبو أمه أي أبو أم هشام أبو أمه أي أبو المدوح فالضمير في أمه للملك وفي أبوه للمدوح ففصل بين أبو أمه وهو مبتدأ وأبوه وهو خبره بحى وهو أجنبي

(قوله تقديم أو تأخير) يحتمل أن المراد تقديم اللفظ عن محله الأصلي وقوله أو تأخير أي تأخير لغير ذلك اللفظ في محل الأول فعلى هذا بينهما تلازم اذ يلزم من تقديم الشيء عن محله الأصلي تأخير غيره في ذلك المحل وبالعكس وأما تقديم الشيء عن محله وتأخير غيره عن ذلك المحل فلا يجتمعان فضلا عن تلازمهما والا كان الشيء الواحد مقدما مؤخرا في تركيب واحد وهو لا يعقل وإنما لم يقتصر على أحدهما مع استلزام كل منهما الآخر اشعارا بكفاية ملاحظة أحدهما في الحال وان لم يلاحظ الآخر ويحتمل أن المراد بسبب تقديم اللفظ عن محله الأصلي الذي يقتضيه ترتيب المعاني أو تأخير عنه ذلك (١٠٤) المحل وهما لا يجتمعان قطا فعلى هذا ليس أحدهما مغنيا عن الآخر فالجمع بينهما ظاهر (قوله أو حذف

أي بلا قرينة واضحة فان وجدت القرينة على المحذوف لم يحصل التعقيد لان المحذوف مع القرينة كالثابت نحو حذف في جواب كيف زيد (قوله أو غير ذلك) أي كالفصل بين الشئيين المتلازمين بأجنبي كالفصل بين المبتدأ والخبر وبين الصفة والموصوف وبين البدل والمبدل منه وقما جتمعت هذه الفصول الثلاثة مع التقديم والتأخير في بيت الفرزدق الآتي ثم اعلم ان الحلل في التركيب لا بد فيه ان يكون ترتيب الالفاظ على غير ترتيب المعاني كما ذكره في المطول حيث قال للحلل

بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد (كقول الفرزدق في خال هشام) ابن عبد الملك بن مروان وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل الخزومي (ومماثلة في الناس الاممكا * أبو أمه حتى أبوه يقار به أي ليس مثله) في الناس (حتى يقار به) أي أحديشبهه في الفضائل (الاممكا) أي رجل أعطى الملك والمال يعني هشاما (أبو أمه) أي أم ذلك الملك (أبوه) أي أبو ابراهيم المدوح أي لا يماثله أحد

مثلا ويسمى التعقيد الذي أوجبه خلل تركيب اللفظ تعقيدا لفظيا وذلك (كقول الفرزدق في) مدح (خل هشام) بن عبد الملك أحمد ملوك بني أمية وخاله المدوح ابراهيم بن هشام بن اسمعيل الخزومي (ومماثلة في الناس الاممكا * أبو أمه حتى أبوه يقار به أي لم يوجد) لهذا المدوح مثل هو (حتى يقار به) أي أحد يشبهه في الفضائل كائن ذلك الحى المقارب في الناس (إلا رجلا) (اممكا) أي أعطى الملك وهو هشام المذكور (أبو أمه) أي أبو أم ذلك الملك هو (أبوه) أي أبو هذا المدوح وإنما أخبر بأن أبا المدوح أبو أم الملك لان كونه خال الملك مما يزيد في مدحه وحاصله الاخبار بأن

كذلك من أنساب القرشيين للشيخ شرف الدين الدمياطي بخطه ومن مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر اختصار الذهبي بخطه ثم اجتمع الشيخ أبو اسحق والنووي على اسقاط هشام والد اسماعيل فاصله ان الشيخ أبو اسحق وهم في أمرين والشيخ يحيى الدين وهم في أربعة أمور اشتركوا فيها وهم واحد فاجتمع في كلامهم خمسة أو هام اذا تحرر ذلك فبيت الفرزدق المذكور

ومماثلة في الناس الاممكا * أبو أمه حتى أبوه يقار به

يريد ومماثل ابراهيم المدوح في الناس حتى يقار به الاممكا وهو هشام أبو أمه والضمير في أمه للملك وهو هشام وفي أبوه للمدوح ففصل بين أبو أمه وهو مبتدأ وأبوه وهو خبر بحى الأجنبي وفصل

بين

إما في العظم بأن لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو اضمار

أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد اذا علمت ذلك تعلم أن التعقيد اللفظي لا يحصل بالعطف على المحل بلا قرينة ولا بالجر على الجوار أو التوهم وذلك لان ترتيب الالفاظ فيها على وفق ترتيب المعاني فالاول نحو مررت بعلامك وزيد بعطف زيد على محل الكاف والثاني نحو هذا جحر ضب خرب والثالث نحو ليس زيد قائما ولا قاعد (قوله مما يوجب صعوبة فهم المراد) أي المعنى المراد للتركيب (قوله الفرزدق) هو في الأصل جمع فرزدقة وهي القطعة من العجين لقب به همام بن غالب بن صعصعة التميمي صاحب جرير لتقطع وجهه بالجرى قطعا كقطع العجين وكان أبوه غالب من أجلة قومه ومن سرانهم وكنيته أبو الاخطل ولد كان له اسمه الاخطل وهو شاعر أيضا وهو غير الاخطل التغلبي النصراني الشاعر المشهور وجده صعصعة صحابي وأم الفرزدق ليلى بنت حابس أخت الاقرع بن حابس روى الفرزدق عن علي بن أبي طالب وعن أبي هريرة وعن الحسين وعن ابن عمر وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عن الجميع (قوله ابن مروان) بسكون الزاء و ابراهيم المدوح كان عاملا على المدينة من طرف ابن أخته هشام بن عبد الملك (قوله ابن اسمعيل الخزومي) نسبة لبني مخزوم قبيلة من قبائل العرب ويلقب اسمعيل المذكور بالنعجة وحينئذ فلا تنافي بين قول الشارح هشام بن اسمعيل وقول المفتاح

وكذا فصل بين حي ويقار به وهونف حي بأبوه وهو أجنبي وقدم المستثنى على المستثنى منه فهو كما تراه في غاية التعقيد فالكلام الخالي

هشام بن المغيرة كذا ذكر بعض الحواشي والذي ذكره ابن حزم في الجمهرة أن هشام بن اسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة القرشي الخزومي كان عاملا على المدينة من طرف عبد الملك بن مروان وأن جد هشام المذكور وهو هشام بن الوليد أسلم يوم فتح مكة وهو أخو خالد بن الوليد وكان لهشام العامل المذكور بنت تزوجها عبد الملك فولدت له هشام بن عبد الملك المشهور وهو الذي مدحه الفرزدق ومدح معه خاله إبراهيم بن هشام بقصيدة منها قوله ومماثلة في الناس البيت (قوله الابن أخته) أي فمماثلة الملك للمدح انما جاءت من قبله بحكم الحلال تتبع الحال (قوله وتقديم المستثنى الخ) أي ويكرمه تأخير المستثنى منه عن المستثنى لكن الشارح لاحظ التقديم وجعل التأخير حاصلًا غير مقصود ولو عكس الأمر لصح (قوله والمبدل منه وهو (١٠٥) مثله) انما أورد ذلك البديل توطئة لإفادة

في المقاربة الذي هو أعم بمدني المماثلة (قوله مثله اسم ما وفي الناس خبر) أي خبرها وهذا الأعراب مبني على القول بجواز نطق

الشاعر بغير اغتسه والا

فالفرزدق تميمي وهم يملون

ما وجعل بعضهم وهو

الشيرازي في شرح المفتاح

مثله مبتدأ وحي خبره وما

غير عاملة على اللغة التيممية

أو أن مثله خبر وحي مبتدأ

و بطل عمل ما لتقدم الخبر

وكلا الوجهين فيه قلق

واضطراب في المعنى يظهر

ذلك بالتأمل في قولنا ليس

مماثلة في الناس حيا يقار به

أوليس حي يقار به مماثلة

له في الناس ووجه

الاضطراب أن المقصود

نفي أن مماثلة ويقار به أحد

والتوجيه الأول يفيد

نفي المقاربة عن المماثل

والتوجيه الثاني يفيد نفي

الابن أخته وهو هشام ففيه فصل بين المبتدأ والخبر أي أبوأمه أبوه بالأجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة أعني حي يقار به بالأجنبي الذي هو أبوه وتقديم المستثنى أعني ملكا على المستثنى منه أعني حي وفصل كثير بين البديل وهو حي والمبدل منه وهو مثله فقوله مثله اسم ما وفي الناس خبر والا ملكا منصوب لتقدمه على المستثنى منه

المدح لا مثله في الناس الا ابن أخته الذي هو الملك وانما أبدل من المثل حي يقار به ايماء الى أن المنفي مقاربة في المماثلة لا المماثلة في نفسها ففي هذا الكلام من التعقيد ما لا يخفى بسبب الفصل بين المبتدأ والخبر وهو أبوأمه أبوه بالأجنبي وهو حي والفصل بين الموصوف وهو حي والصفة وهي جملة يقار به بأجنبي وهو أبوه والفصل الكثير بين البديل وهو حي وبين المبدل منه وهو مثله وفيه أيضا تقديم المستثنى وهو ملكا على المستثنى منه وهو حي لانه ولو كان جائزا خلاف المطبوع فهو مما يزداد به التعقيد القابل للشدة والضعف فقوله مثله اسم ما وخبره في الناس وحي بدل من اسمها ولا يصح غيره

بين المبتدأ والخبر وهما مثله وحي بقوله في الناس الا ملكا أبوأمه وفصل بين حي وهو موصوف يقار به بأبوه وهو أجنبي وقدم المستثنى على المستثنى منه فلذلك كان ضعيفا ذات تعقيد فالخالي من التعقيد مالا يكون فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو اضرار أو غير ذلك إلا بقرينة ظاهرة لفظا أو معنى مع نكتة وهذا البيت أنشده سيبويه في الكتاب ونسبه الى الفرزدق قال الصغاني ولم أره في شعره وأنا أيضا نظرت كثيرا من شعره فلم أجده واعترض الخطيب بأن التعقيد اللفظي يمكن أن يستغنى عنه بضعف التأليف وعكسه ولا شك أن التأليف قد يؤدي الى التعقيد كما في ضرب غلامه زيدا لانه يؤهم عوده على غير زيد وقد لا يؤدي لذلك والتعقيد قد يكون لاعن ضعف تأليف فبينهما عموم وخصوص من وجه وفي البيت أعراب منها أن ملكا بدل من حي قدم فانتصب وقيل مثله اسم ما ولا يصح لانه يلزم نصب الخبر ثم الفرزدق تميمي لا يعمل ما ولوا أعمالها هنا لا عمل مع انتقاض النفي الا أن يكون تبع لغة غيره كما عملها في قوله

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذ هم فريش واذ ما مثلهم بشر
وأحسن من ذلك كله أن يجعل مثله في الناس مبتدأ وخبرا والاملكا في موضعه وحي خبر ثان وهذا

(١٤ - شروح التلخيص - أول)

عدمه وهذا تدافع وتناقض كذا في عبد الحكيم هذا ويمكن أن يخرج البيت على وجه لا تعقيد فيه بأن يجعل إلاملكا مستثنى من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبر ما وقوله أبوأمه مبتدأ خبره حي وأبوه خبر بعد خبر والجملة صفة لملككا وكذلك جملة يقار به أي الا ملكا موصوفا بالصفة المذكورة وموصوفا بأنه يقار به أي يشبهه في الفضائل وعلى هذا فالمراد بالحياة في قوله حي الشبوية لان نسبة الشبوية للهرم كنسبة الحياة الى الموت ومناسبة ذكر الشباب هنا إفادة أن هذا الملك حصلت له السيادة والحال أن جده شاب وحينئذ فتكون السيادة ثبتت له في صغره لأنها حصلت له في آخر عمره كما هو الغالب وغاية ما يلزم على هذا الوجه أن فيه نصب ملككا مع أن المختار رفعه لتأخر المستثنى عن المستثنى منه بعد النفي (قوله لتقدمه على المستثنى منه) أي ولو كان مؤخرا عنه لكان المختار فيه الرفع على البدلية من المستثنى منه ولهذا أتى به المصنف مرفوعا في تفسير المعنى المراد

من التعقيد اللفظي ما سلم نظمه من الخلل فلم يكن فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو إضمار أو غير ذلك الا وقد قامت عليه قرينة (قوله يعني عن ذكر التعقيد اللفظي) أي لان التعقيد اللفظي لا يكون ناشئا الا عن ضعف التأليف فالخلاص عن الضعف يوجب الخلاص منه (قوله وفيه نظر) أي في هذا القيل نظر وحاصله منع أن التعقيد اللفظي لا يكون إلا عن ضعف التأليف بل يجوز أن يكون من غيره مع انتفاء ضعف التأليف ثم اعلم أن (١٠٦) مراد الشارح الاشارة الى رد قول آخر غير ما ذكره الخليلي وهو اغناء ضعف

التأليف عن التعقيد وان لم يكن ذلك القول مشهورا بين أرباب الفن لأن الشارح مطلع ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وليس مراد الشارح الرد على الخليلي وذلك لانه قال ان ذكر أحد الأمرين من الضعف والتعقيد اللفظي يعني عن الآخر أما اغناء الضعف فلما سبق وأما اغناء التعقيد فلانه لازم للضعف لان التأليف اذا لم يوافق القانون أوجب صعوبة في الفهم لا محالة والخلوص عن اللازم يوجب الخلاص عن المزموم فلو كان مراد الشارح بما ذكره دفع اعتراض الخليلي المذكور والرد عليه لم يحسن منه الاقتصار على بعض السؤال ولا يحسن ما ذكره في الجواب لان ما ذكره فيه لا يدفع السؤال بتمامه وانما يدفع اغناء ذكر الضعف عن ذكر التعقيد ولا يدفع العكس ودفعه أن يقال لانسلم ان كل ضعف يوجب تعقيدا فان مثل

قيل ذكر ضعف التأليف يعني عن ذكر التعقيد اللفظي وفيه نظر لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها جارا على قانون النحو

دون قلق يظهر ذلك بالتأمل ولما كانت صعوبة الفهم هي مناط التعقيد جاز حصوله بمجموع أشياء كلها جائزة لكن لكونها غير مطبوعة كتقديم المستثنى وتقديم المفعول وتأخير المبتدأ مثلا اذا اجتمعت أوجبت تلك الصعوبة فاعلم من هذا أنه لا يستغنى عن التعقيد اللفظي بذكر ضعف التأليف لجواز حصوله بأشياء كلها جارية على القانون إلا أنها خلاف المطبوع السهل كما لا يستغنى بالتعقيد عن الضعف لجواز حصوله بدون التعقيد كقولنا زيد أحسن من غيره بتنوين أحسن فما يقال من الاستغناء بأحدهما عن الآخر غير صحيح وكذا ما يقال من أن ذكر تقديم المستثنى في موجبات التعقيد لا يصح لجر يانه على القانون النحوي لان ذلك مبني على أن ضعف التأليف يلزم من نفيه نفي التعقيد اللفظي وقد تقدم عدم الاستلزام بأن تقديم المستثنى يمايز يد التعقيد فيصح ذكره في موجباته

البيت فيه اعتراض لان المماثلة والمقاربة لا يجتمعان ولا يعترض على ذلك بأنك اذا قلت زيد مثل عمرو فالمشبه دون المشبه به فقد اجتمعت المماثلة والمقاربة لما سيأتي ولان المقاربة حينئذ امرافضة التشبيه ليس مقصودا للتكلم اما قصد الاخبار بالتمثلية وبالمقاربة فلا يجتمعان والمعنى على أن حي مبتدأ ومثله هو الخبر ويسهل ذلك وصف حي وعدم تمحض اضافة مثله وأعرب الغربي يقار به صفة ثانية لمملكا فسلم من الفصل بين الصفة والموصوف الا أن يقال ان حي لما فصل بين أجزاء الصفة الاسمية فقد فصل بين الصفة والموصوف وفيه نقض معنوي لتصريحه بمقاربة هشام بن الملك له المقتضى لعدم المماثلة وذلك ذم لهشام وهو غير مقصوده وهذا السؤال وان تقدم ايراده على كل تقدير فهو هنا أصرح وأقوى وأنشد ابن الطراوة أبياتا في التعقيد في باب ما يحتمل الشعر من الكلام على أبيات سيبويه منها قوله (١) لها مقلتا عيناء طل خميلة * من الوحش ما تنفك ترعى عرارها

أي لها مقلتا عيناء من الوحش ما تنفك ترعى خميلة طل عرارها ومثله قول القلاخ

فما من فتى كنا من الناس واحدا * به نبتغى منهم عديلا نبادله

وقول الآخر وما كنت أخشى الدهر إحلاس مسلم * من الناس ذنبا جاءه وهو مسلما
أي ما كنت أخشى الدهر إحلاس مسلم مسا من الناس ذنبا جاءه وهو أي جاءه معا وأنشد السكاكي لأبي تمام
كائنين في كبد السماء ولم يكن * كائنين ثان إذ هما في الغار
قال ابن النفيس في كتاب الطريق الى الفصاحة ومنه قول الفرزدق

الى ملك ما أمه من محارب * أبوه ولا كانت كايب ناصاره

جاءني أحمد بالتنوين مشتمل على الضعف دون التعقيد (قوله لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة

لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها جارا على قانون النحو) وذلك كتقديم المفعول والمستثنى وتأخير المبتدأ وذلك نحو الاعمران الناس ضارب زيد فهذا ليس فيه ضعف تأليف وانما فيه تعقيد وينفرد الضعف في جاء أحمد بالتنوين فانه لا تعقيد فيه وتأليفه ضعيف ويجتمع الضعف والتعقيد في بيت الفرزدق المذكور واذا علمت أن بينهما باعتبار التحقق عموما وخصوصا وجهيا نعلم أن قول القائل

(١) لها مقلتا الخ كذا في الأصل ولم نجد هذا البيت في موضع آخر موثوق به وقوله في بيت أبي تمام كائنين في كبد السماء الذي في المفتاح ثانيه في كبد السماء الخ فخر ركتبه مصححه

ظاهرة لفظية أو معنوية كما سيأتي تفصيل ذلك كما وأمثلة الثلاثة به * والثاني ما يرجع الى المعنى وهو أن لا يكون انتقال الذهن من المعنى الاول الى المعنى الثاني الذي هو لازمه والمراد به ظاهرا

ان ضعف التأليف يعني عن التعقيد لان التعقيد لازم للضعف لا يتم (قوله وبهذا الخ) أى بما ذكر من قوله لجواز أن يحصل الخ مع قوله وان كان كل منها الخ وقوله لان ذلك الخ علة لقوله لاحاجة الخ وقوله اذ لا يخفى علة للعلية أى وانما ظهر فساد ما قيل بسبب هذا لانه لا يخفى أن تقديم المستثنى على المستثنى منه يوجب زيادة التعقيد أى وزيادة التعقيد تعقيد (قوله وهو مما يقبل الخ) علة لمخدوف تقديره وجعلنا التعقيد مما يزيد صحيح لانه مما يقبل الخ والحاصل أن تقديم المستثنى على المستثنى منه وان كان جائزا شائعا لكنه يوجب التعقيد فان حصل التعقيد بغيره كان موجبا لزيادته لان التعقيد مما يقبل الشدة والضعف (قوله أى لا يكون ظاهرا للدلالة) الضمير فى يكون للكلام وقوله لخلل واقع فى انتقال الذهن اعترض بأنه إما أن يراد بالخلل الواقع للتمسك فى انتقال ذهنه أو للسامع فان كان المراد الاول فلا يصح تعليل الخلل بإيراد الوازم البعيدة بل الامر بالعكس أى أن إيراد الوازم البعيدة يعلل بالخلل فى انتقال الذهن لان التمسك اذا اختل انتقال ذهنه أو رد الوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة وان كان المراد الثانى فلا يصح تعليل عدم ظهور الدلالة بالخلل بل الامر بالعكس أى انما يعلل خال انتقال الذهن بعدم ظهور الدلالة لان الخلل الذى يحصل للسامع فى انتقال ذهنه انما هو عدم ظهور دلالة اللفظ على المعنى المراد للتمسك وأجيب بأننا نختار (١٠٧) الشق الثانى وهو أن المراد بالذهن ذهن السامع ولا يرد ما ذكر لان

المراد بالذهن النفس والمراد بانتقالها من المعنى الاصل الى المعنى المراد توجهها من المعنى الاول الى الثانى لعلاقة بينهما والمراد بالخلل فى الانتقال ببطء الانتقال من المعنى الاصل الى المعنى المراد والمراد بعدم ظهور دلالة اللفظ ببطء ان فهم المراد منه عند الاطلاق بالنسبة للعالم بوضعه لاصل المعنى لاختفاء المراد السابق

وبهذا يظهر فساد ما قيل من أنه لاحاجة فى بيان التعقيد فى البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه بل لا وجه له لان ذلك جائز باتفاق النحاة اذ لا يخفى أنه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف (وإما فى الانتقال) عطف على قوله إما فى النظم أى لا يكون ظاهر الدلالة على المراد بالخلل واقع فى انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى المعنى الثانى المقصود وذلك

(وإما فى الانتقال) أى يحصل التعقيد بصعوبة فهم المراد لخلل واقع فى تأليف اللفظ أو لخلل واقع فى الانتقال أى فى انتقال الذهن من معنى اللفظ الاصل الى معنى آخر ملابس للأصلى قد استعمل اللفظ ليفهم منه ذلك الملابس على وجه الكناية أو المجاز فان شرط فصاحة الكناية والمجاز أن يكون الفهم سريعا لكون المعنى الثانى المراد كناية أو مجازا فربما يفهمه من الاصل فى تركيب الاستعمال العرفى وأما ان لم يكن كذلك بأن كان فهم الملابس بعيدا عن الفهم عرفيا بحيث يفتقر فى فهمه الى معناه الى ملك أبوه ما أمه من محارب أى ما أمه منهم (قوله وإما فى الانتقال) يعنى أن يكون التعقيد راجعا الى خلل معنوى وهو أن لا يكون انتقال الذهن من المعنى الذى هو ظاهر اللفظ الى المراد ظاهرا فان قلت هذا الذى قبله يرجع الى المعنى فلم جعل الاول لفظيا والثانى معنويا قلت لان الاول أوقع

ولا شك أن خلل انتقال الذى هو بطؤه سبب لعدم ظهور الدلالة بالمعنى المذكور وبيان ذلك أن سرعة انتقال الذهن من المعنى الاصل الى المعنى المراد سبب فى سرعة ان فهم المراد من اللفظ مساو له اذ لا سبب لها سواها ولا شك انه يلزم من انتفاء السبب المساوى انتفاء السبب فبالضرورة تنتفى سرعة ان فهم المراد بانتفاء سرعة الانتقال فيكون ببطء الان فهم الذى هو عدم ظهور الدلالة ببطء الانتقال الذى هو الخلل ولا شك أن ذلك الخلل بسبب إيراد التمسك اللازم البعيد مع خفاء الفهم الدالة على المراد فصح تعليل عدم ظهور الدلالة بالخلل وتعليل الخلل بإيراد الوازم البعيدة اذا علمت هذا فقول الشارح لخلل واقع فى انتقال الذهن أى لاجل ببطء نفس السامع فى انتقالها من المعنى الاول أى المعنى الاصل الحقيقى وقوله الى المعنى الثانى أى الذى له نوع ملابسة بالمعنى الاول وهو المعنى الكنائى أو المجازى فالمعنى الاول كالاخبار بكثرة الرماذ فى قولك فى مقام المدح زيد كثير الرماذ والمعنى الثانى الاخبار بكرمه وحاصل ما فى المقام أن شرط فصاحة الكلام الكنائى أو المجازى أن يكون المعنى الثانى وهو الكنائى أو المجازى قريبا ففهمه من الاصل فان لم يكن كذلك بأن كان للمعنى للملابس بعيدا ففهمه من الاصل عرفيا بحيث يفتقر فى فهمه الى وسائط مع خفاء القرينة لم يكن الكلام الكنائى أو المجازى فصيحاً لحصول التعقيد واعلم أن المدار فى صعوبة الفهم على خفاء القرائن كثرت الوسائط أولا لاعلى كثرة الوسائط فقط فانها قد تكثر ولم يكن هناك صعوبة فى فهم المعنى الثانى من الاول كما فى قولهم فلان كثير الرماذ كناية عن كرمه فان الوسائط فيه كثيرة مع أنه لا تعقيد فيه وخفاء القرائن وعدم خفاءها بواسطة جريان الكلام على أسلوب البقاء واستعمالهم وعدم جريانه على أسلوبهم واستعمالهم (قوله وذلك) أى الخلل والبطء

(قوله بسبب اراد اللوازم) أى المعانى اللوازم أى ارادها بلفظ اللزومات وانما قلنا ذلك لان مذهب المصنف فى الكناية والمجاز ان الانتقال فيهما من اللزوم الى اللازم والفرق باشتراط القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي في المجاز دون الكناية فليس مراد الشارح اراد المعانى اللوازم بلفظها والا كان غيرأت على طريقة المصنف فى الكناية والمجاز ولو قال بسبب اراد اللزومات البعيدة لكان أوضح هذا وقال العلامة عبد الحكيم انما لم يقل اراد اللزومات ويكون المراد اللازم فى الذهن كما ذهب اليه المصنف ليشمل جميع صور الانتقال من اللزوم الى اللازم ومن اللازم الى اللزوم لان اللازم مالم يكن ملزوما فى الذهن لا يمكن الانتقال منه واعلم ان المراد باللوازم ما اصطلاح عليه علماء البيان وهو كل شئ وجوده على سبيل النبعية لآخر وان كان أخص منه كما فى شرح المفتاح للعلامة السيد (قوله البعيدة) أى من اللزومات وقوله المفتقرة بيان لكونها بعيدة فهو وصف كاشف لها ثم ان ظاهر الشارح يقتضى أن الخلل المذكور يتوقف على ثلاثة لوازم وثلاث وسائط فأكثر وليس كذلك بل يتحقق ذلك بلازم واحد واسطة واحدة وأجيب عنه بأجوبة ثلاثة * الجواب الاول أن الـ فى اللوازم والوسائط للجنس وألـ الجنسية اذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية وفى ذلك الجواب نظر لان ذلك ينافى وصف الوسائط بالكثرة * الجواب الثانى ان الجمع باعتبار المواد لان مواد الخلل متعددة وفى كل مادة لازم واحد واسطة واحدة وفى هذا الجواب نظر من وجهين الاول أنه ينافى الوصف بالكثرة لانه يقتضى ان فى كل مادة أكثر من واسطة واحدة الثانى انه يفيد انه لا توجد اللوازم المتعددة والوسائط (١٠٨) كذلك فى مادة واحدة وليس كذلك وقد يجاب عن الاول بأن الوصف بالكثرة

باعتبار بعض المواد وعن الثانى بأن قولنا الجمع باعتبار المواد بالنظر للاقل ولا شك ان اقل ما يحصل به الخلل لازم واحد واسطة واحدة * الجواب الثالث ان المراد بالجمع ما فوق الواحد وانما اعتبر ذلك مع ان الخلل يتحقق بلازم واحد وواسطة واحدة لانه الغالب اذا الغالب ان الخلل يتحقق بتعدد اللوازم والوسائط كذا ذكر

بسبب اراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود (كقول الآخر)

وسائط التفكرات الكثيرة فلحاجة الى كثرة الترددات فى الفكر هى الموجبة لعدم سرعة الفهم فالمراد بكثرة الوسائط كثرة التفكرات المحتاجة فى الفهم ويحتمل أن يكون مراد من قال ان سبب الصعوبة الوسائط الكثيرة الوسائط الحسية وخصها بالذكر لان غالب الصعوبة معها وفيه ضعف لان مناط الصعوبة ما تقدم كما سنبينه الآن ويلزم من بعد الفهم خفاء القرائن وقد علم من قولنا بعيدا عن الفهم عرفاً أن المناط فى الصعوبة عدم الجريان على ما يتعاطاه أهل الذوق السليم لا كثرة الوسائط الحسية فانها قد تكثر من غير صعوبة كما يأتى فى قولهم فلان كثير الرماذ كناية عن المضيق فان الوسائط كثيرة فيه ولكن لا تعقيد ولما كانت الصعوبة مظنة اضطراب الفكر والفكر هى المؤدية الى الفهم صح جعلها وسائط ووصفها بالكثرة ثم مثل للخلل الموجود فى الانتقال بقوله (كقول الآخر) ولم يقل كقوله لئلا يتوهم أنه الفرزدق

فى الجهل اليسيط وهو عدم الفهم والثانى أوقع فى الجهل المركب وهو فهم الشئ على غير ما هو عليه

ومثله

العلامة الغنيمى وفى الذرى يجوز أن يكون الجمع باقيا على معناه ويراد بمقابلة الجمع بالجمع

انقسام الآحاد على الآحاد فان جوز أن لا يكون ذلك الانقسام على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دوابهم يكون المراد منه أن كل واحد منهم باع ماله من الدواب سواء كانت واحدة أو متعددة وهو الظاهر فكلام الشارح سالم عن المحذور بلا شبهة اذا لا يلزم توحيد اللازم والواسطة فى كل مادة وان لم يجز كون ذلك الانقسام ليس على السواء فكذلك لا محذور ولا شبهة لانه حينئذ يكون أخذ بالاقول لانه اذا علم من البيان المذكور وجود الخلل بايراد لازم واحد مفتقرة الى واسطة واحدة مع خفاء القرينة فلا يوجد فى اراد أكثر من ذلك مع خفائها بالطريق الاولى (قوله الى الوسائط) أى بينها وبين اللزومات (قوله مع خفاء القرائن) أى بعدم الجريان على أسلوب الباطل فلو كانت القرينة ظاهرة فلا خلل سواء تعدت الوسائط كما فى قولك فلان كثير الرماذ مریدا الاخبار بكرمه أولم تعدد كقولك فلان طويل النجاد مریدا الاخبار بطول قامته فلو كان اللازم قريبا لاسطة بينه وبين اللزوم لكن القرينة خفية كان مضرا ويحصل به الخلل والتعقيد خلافا لما يفيد كلام الشارح حيث قيد اللوازم بالبعيدة وانما يتعرض الشارح لذلك لندرة وقوعه لان اللازم القريب فلما يخفى لزومه ولذا ذهب الامام الرازى الى أن كل لازم قريب فهو بين وان كان لم يسلم له فى ذلك ولكون المثال الذى ذكره المصنف اللازم فيه بعيد مفتقر لوسائط عدة كما يأتى بيانه يظهر لك أن الاقسام أربعة يحصل الخلل فى صورتين أعنى ما اذا كانت القرينة خفية سواء تعدت الوسائط كما يأتى فى قوله وتسكب عيناى الدموع لتجمدا أولم تعدد ولا خلل فى صورتين وهما ما اذا كانت

كقول العباس بن الاحنف سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب عيناى الدموع لتجمدا
كنى بسكب الدموع عما يوجب الفراق من الحزن وأصاب لان من شأن البكاء أن يكون كناية عنه كقولهم أبكاني وأضحكنى أى أساءنى
وسرنى كما قال الحماسى أبكاني الدهر وياربما * أضحكنى الدهر بما يرضى

القرينة غير خفية تعددت الوسائل كما في قولك فلان كثير الرماذ أولم تعدد كما في قولك فلان كثير النجاد (قوله عباس بن الاحنف) هو
من بنى خنيفة كان رقيق الحاشية لطيف الطباع من ندماء هارون الرشيد (قوله سأطلب الخ) عبر بالسين الموضوعة للاستقبال للإشارة
الى أن بعد الديار وان كان لفرض صحيح وهو قرب الاحباب حقيق بأن يسوف به ولا يطلبه في الحال لكون البدن في ذاته أردى من الردى
والحاصل أن البعد وان كان وسيلة للقرب الذي هو المقصد الاقصى للعشاق الا أنه من حيث انه بعد في نفسه حقيق بأن يسوف عليه
ولكون البعد زديثا أضافه الشاعر لداره لانه لا ذاته لان العاشق لا يطلب بعد ذاته وأضاف القرب لذات المحبوبين فان قلت هذا الكلام
يقتضى أن السين أصلية وقول الشارح ومعنى البيت أنى اليوم أطلب الخ يقتضى زيادتها لجرد التوكيد قلت ان ما قلناه بالنظر لاصل
وضعها وما ذكره الشارح بالنظر للمعنى المراد من البيت والحاصل أن ايثاره التعبير بالعبارة الدالة على التسويف في الجملة يشير لذلك المعنى
وان كانت للتأكيد أفاده القرمي (قوله عنكم) متعلق ببعد لا بالدار والالقال لكم والمعنى بعد دارى عنكم وفيه إشارة الى أنه لا يرضى بنسبة
طلب البعد الى دار المحبوب فضلا عن نفسه (قوله بالرفع) أى عطف على مجموع سأطلب وقرر بعضهم أنه بالرفع عطف على أطلب فلامنى
وستسكب الخ وفي هذا الثانى نظر فان البكاء شعار المحبين لانه ينبنى عن شدة (١٠٩) الشوق فلا ينبغي التسويف به الا أن يقال ان
التسويف به لا بهذا الاعتبار بل باعتبار ما فيه من المشاق وتكدير عيش العشاق

وهو عباس بن الاحنف ولم يقل كقوله لتلايتوهم عود الضمير الى الفرزدق (سأطلب بعد الدار عنكم
لتقربوا وتسكب) بالرفع وهو الصحيح والنصب وهم (عيناى الدموع لتجمدا) جعل سكب الدموع
كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن وأصاب

(سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب عيناى الدموع لتجمدا)
فقد عبر بسكب الدموع لينتقل من معناه الى لازمه الذى هو وجود الحزن الذى يحصل كثيرا عن

ومثله بقول العباس بن الاحنف

(سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب عيناى الدموع لتجمدا)
المعنى أن من عادة الدهر معا كسة المقاصد قال فى الايضاح كنى بسكب الدموع عما يوجب الفراق من
الحزن وأصاب لان البكاء يبنى به كقول الحماسى
أبكاني الدهر وياربما * أضحكنى الدهر بما يرضى

وهو لا يحسن لان سكب الدموع حينئذ يدخل تحت الطلب ولا يخفى أن البكاء والحزن شعار العاشق المهجور غير منفكين عنه فى حال
من الاحوال وحينئذ فلامنى لطلبها للزوم طلب الحاصل الا أن يقال المطلوب استمرار السكب لأصله واما عطف على قوله لتقربوا
وهو لا يصح ذلك لان تعليل طلب بعد الديار بالقرب يدل على أن المقصود من طلب البعد قرب الاحبة المقتضى للفرح والسرور فكيف
يعمله بعد ذلك بالحزن الذى هو المراد من سكب الدموع اذ تعليله به يقتضى أن المقصود من طلب بعد الديار حصول الحزن والكآبة له
لاقرب الاحبة فالتعليل الثانى يفيد تقيض ما أفاده الاول والتناقض الذى هو باطل ما جاء الامن جعله عطف على لتقربوا فبطل عطفه
على بعد وعلى لتقربوا وحينئذ فتعين الرفع (قوله جعل سكب الدموع كناية الخ) أى فليس المراد للشاعر الاخبار بسكب عينيه للدموع
بل المقصد الاخبار بلازمه وهو الكآبة والحزن فكانه قال وأوطن نفسى على مقاساة الاحزان والكآبة وقوله عما يلزم أى عن لازم
يلزم فراق الاحبة أى كما يلزم سكب العين للدموع فالحزن لازم لفراق الاحبة وسكب العين للدموع ولو قال عما يلزمه من الكآبة
والحزن لكان أحسن لان الكناية اطلاق للزوم واردة اللازم لا التعبير عن اللازم لشيء بشيء آخر (قوله من الكآبة) بفتح الهمزة
وسكونها يقال كتب الرجل يكأب كعالم كآبة وكآبة مثل رآفة ورأفة وهى سوء الحال والانكسار من أجل الحزن فعطفه عليها من
عطف السبب على السبب (قوله وأصاب) أى فى ذلك الجمل لسرعة فهم الحزن من سكب الدموع عرفا ولهذا يقال أبكاه الدهر
كناية عن كونه أحزنه وأضحكه كناية عن كونه أسره قال الشاعر

أزلى الدهر على حكمه * من شامخ عال الى خفض أبكاني الدهر وياربما * أضحكنى الدهر بما يرضى

ثم طرد ذلك في نقيضه فأراد أن يكنى عما يوجب دوام التلاقي من السرور بالجمود لظنه أن الجمود خلو العين من البكاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر وأخطأ لأن الجمود خلو العين من البكاء في حال ارادة البكاء منها فلا يكون كناية عن السرة وإنما يكون كناية عن البخل كما قال الشاعر

ألا إن عينا لم تجديوم واسط * عليك بحارى دمعها لجمود
أى أبكاني الدهر بما يسخطني وقلماسرني بما رضى (قوله لكنه أخطأ في جعل الخ) أى لمدم فهم ذلك اللازم بسرعة من جمود العين وقوله أخطأ أى في نظر البلاء، لأنه مخالف لموارد استعمالهم وذلك لأن الجارى على استعمالهم إنما هو الانتقال من جمود العين أعنى يبسها الى بخلها بالدموع وقت طلبه منها وهو وقت الحزن على مفارقة الاحباب فهو الذى يفهم من جمودها بسرعة لادوام الفرح والسرور كما قصد الشاعر قال الشاعر

أى لبخيلة بالدموع ولهذا لا يصح في الدعاء للمخاطب أن يقال لازالت عينك جامدة لانه دعاء عليه بالحزن فالعنى الذى أراده الشاعر لا يفهم من العبارة بسرعة حينئذ فيكون الكلام (١١٠) مقداماً ومن المعلوم أن الكلام المقدم يصاحبه مخطئان فأت انه لا

ملازمة بين جمود العين ودوام الفرح والسرور فكيف ينتقل الشاعر منه اليهما قلت استعمال جمود العين الذى هو يبسها في خلوها من الدموع وقت الحزن مجازاً مرسلًا والعلاقة بالزومية ثم استعماله في خلوها مطلقاً من الدموع مجازاً مرسلًا من باب استعمال المقييد في المطلق ثم كنى به عن دوام الفرح والسرور لكونه لازماً لذلك عادة وهذا وإن كان يكنى في صحة الكلام واستقامته لكن يخرج من التعقيد المعنوي لظهور أن ذهن السامع العارف بصناعة الكلام

لكنه أخطأ في جعل جمود العين كناية عما يوجب التلاقي من الفرح والسرور (فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع) حال ارادة البكاء

فراق الاحبة وهذا أمر سريع الادراك عرفاً ولهذا يقال أبكاه الدهر كناية عن أحزنه وأضحكه كناية عن سره وأصاب في هذه الكناية ولكن أخطأ في تمييزه عن مراده بقوله لتجمدا أى العين وهو الفرح أو السرور بدوام لقاء الاحبة (فان الانتقال) عرفاً إنما هو (من جمود العين الى بخلها بالدموع) عند طلبه منها ومعلوم أنه إنما يطلب منها عند شدة الحزن لأن المقام مقامه حينئذ وذلك كقوله

الا إن عينا لم تجديوم واسط * عليك بحارى دمعها لجمود

قلت لاجابة الى الكناية بالبكاء وجاز أن يكون أراد حقيقة والمراد أنه انتقل عن المعنى الظاهر وهو جمود العين الى السرور بالاجتماع قال وأراد أن يكنى عما يوجب التلاقي من السرور بجمود العين لظنه أن الجمود خلو العين من البكاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر وأخطأ اذا الجمود خلو العين من البكاء حال ارادة البكاء منها فلا يكون كناية عن السرة بل كناية عن البخل كقول الشاعر وهو أبو عطاء يرثى ابن هبيرة

الا إن عينا لم تجديوم واسط * عليك بحارى جمعها لجمود

ويمتنع أن يراد بالجمود هنا عدم البكاء مع عظم الحزن لانه يتحد معناه مع قوله لم تجد فكأنه قال ان عينا لم تجد لم تجد وأيضا المعنى على أنه يريد أن كل أحد حزين وبعض العيون بخلت فهو أمدح من قوله ان من الناس من لم يحزن ولو كان الجمود عدم البكاء مطلقاً لجاز أن يدعى به فيقال لازالت عينك جامدة كما يقال لأبكي الله عينك وهو باطل * قلت وفيه لطيفة لأن الجمود بالحقيقة إنما يكون للمائع ووصف العين بالجمود إما على ارادة دمعها أو ارادتها على سبيل الاستعارة عن الدمع فلا بد أن يتخيل أن الدمع

لا ينتقل اليه بسهولة بعد ذلك اللازم مع خفاء القرينة بسبب عدم هذا الاستعمال على موارد البلاء ومن المعلوم أن ما يوجب صعوبة فهم المعنى المراد بمراحيل من البلاغة بحيث يعد صاحبه عند البلاء من المخطئين فالخاطأ في استعمال الجمود فيما قصده الشاعر من دوام الفرح والسرور ليس لاشتراط النقل في آحاد الجاز بل لكون تعارف البلاء على خلافه والاستعمال الجارى على خلاف استعمال البلاء يمنع التفات الاذهان لما التفتوا اليه في استعمالهم أما إذا لم يعلم تعارف البلاء فيجوز الانتقال عن المزوم لوجود العلاقة المصححة الى أى لازم كان (قوله من الفرح والسرور) الفرح مصدر الفعل اللازم والسرور مصدر متعدى يقال سررتني رؤيتك وحينئذ فلا مشاكاة بينهما وقد يجاب بأن السرور اما مصدر المبني للفعل فيكون لازماً أيضاً ومصدر المبني للفاعل وهو قد يكون لازماً يقال سر زيد أى حصل له سرور فلمشاكاة حاصلة على كل حال (قوله فان الانتقال الخ) علة لجعل البيت مثالا للخلل في الانتقال أى وإنما كان في البيت تعقيد للخلل في الانتقال لان الانتقال أى لان الصواب في الانتقال من جمود العين وهو يبسها إنما هو الى بخلها بالدموع عند طلبه منها ومعلوم أنه لا يطلب ذلك منها الا عند شدة الحزن ويصح أن يكون علة لمحو أى وقد أخطأ الشاعر في جعله جمود العين كناية عن الفرح والسرور لان الانتقال الخ ويمكن أن الشارح أشار الى ذلك بقوله لكنه أخطأ الخ

ولو كان الجود يصلح أن يراد به عدم البكاء في حال المسرة لجاز أن يدعى به للرجل فيقال لازالت عينك جامدة كما يقال لا أبكي الله عينك وذلك مما لا يشك في بطلانه وعلى ذلك قول أهل اللغة سنة جمادى مطرفها وناقعة جمادى لابن لها فكما لا تجمل السنة والناقعة جمادى الا على معنى أن السنة بخيلة بالقطر والناقعة لا تسخو بالدر لا تجمل العين جمودا الا وهناك ما يقتضى ارادة البكاء منها وما يجملها اذا بكت محسنة موصوفة بأنها قد جادت واذا لم تبك مسيئة موصوفة بأنها قد ضنت فالكلام الحالى عن التعقيد المعنوى ما كان الانتقال من معناه الاول الى معناه الثانى الذى هو المراد به ظاهر احتى يخيّل الى السامع أنه فهمه من سياق اللفظ كما سيأتى من الامثلة المختارة للاستعارة

(قوله وهى) أى حالة ارادة البكاء حالة الحزن (قوله لا الى ما قصده) أى الشاعر من السرور الخ لظهور أن الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة لانه يحتاج فى الانتقال لما قصده الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرينة وهذا بخلاف الاليهام الذى عد من المحسنات للكلام البليغ لانه انما يمدح محسنا عند وضوح القرينة على المراد وهو مفقود فى البيت لان الصراع الاول وان دل على أن المراد بالجود السرور لكن شهرة استعماله فى الحزن تمارضها كما سبق تحقيقه والاعتراض بأن سهولة الانتقال ليست بشرط فى قبول الكنايات والالزام خروج كثير من الكنايات المعبرة عند القوم عن حيز الاعتبار مردود لان صعوبة الانتقال فى تلك الكنايات المعبرة ان أدت الى التعقيد فلان سلم اعتبارها عندهم (قوله أنى اليوم أطيّب نفسا الخ) هذا يشير الى (١١١) أن السين فى قوله سأطلب زائدة للتوكيد لأنها

للاستقبال لان اليوم دال صريحا على أن طلب البعد انما هو فى الحال فهو على حد قوله سنكتب ما قالوا وهى وان كانت فى الأصل للاستقبال والتوكيد الا أنها جردت عن بعض معناها وتجرى بالكلمة عن بعض معناها شائع عندهم ولا يقال ان الظاهر من كلام الشارح جمل طلب البعد مجازا عن طيب النفس به اللازم له وجعل سكب الدموع مجازا عن سببه وهو الحزن لانا نقول بل مرده تقرير معنى البيت وبيان

وهى حالة الحزن (لا الى ما قصده من السرور) الحاصل بالملاقاة ومعنى البيت أنى اليوم أطيّب نفسا بالبعد والفرار وأوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق وأن تجرع غصصها وأن تحمل لاجلها حزننا فيبض الدموع من عيني لأنسب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ولكل بداية نهاية

أى بخيلة ولهذا لا يقال حمد الله عينك أى أسرها (لا الى ما قصده من السرور) ولو أراد الانتقال بسرعة على مقتضى المرف الى ما قصده من السرور لقال لاضحك لان الضحك يكفى به عن السرور كما تقدم كثيرا وفى معنى البيت وجهان أحدهما أن الزمان والاحبة من عاداتهم عكس المراد فأطلب خلاف المراد لعلى أغالطهم فيأتون بالمراد وهذا يحسنه اظهار أن القائل يطالب مغالطة الزمان على وجه الظرافة والتلميح والافلا يخفى أن الاحبة والزمان على تقدير تسليم هذا انما يأتون بخلاف المراد فى نفس الامر لا بخلافه فى الظاهر ولهذا قيل ان هذا الكلام فاسد وقد علمت أنه يحسن باظهار قصد المغالطة

موجود فى العين ولا يمكن حصوله جمود منه من الانسكاب وذلك لا يتأتى فى حال السرور لان المعلوم لا يوصف بالجود * واعلم أن هذا الاعتراض فيه نظر لان استعمال الجود فى هذا البخل ان لم يكن جازا فليس هذا كلاما غير فصيح بل هو غير عربى وان كان يسعمل فمن أين جاء التعقيد ثم عليه من الاعتراض من كون الاخلال بالفصاحة هنا ليس فى الكلام ما سبق واعلم أن المبرد فى الكامل فسر هذا البيت بغير هذا فقال هذا رجل فقير يبعد عن أهله ويسافر ليحصل ما يوجب لهم القرب وتسكب عيناه الدموع فى

سبب السكب ولا حاجة الى ارتكاب التجوز وأطيّب يصح أن يكون بالتخفيف من طاب بدليل تنكير نفسا على التمييز اذ لو كان بالتشديد لقال نفسى بالنصب على المفعولية و يصح أن يكون بالتشديد من طيب بدليل عطف وأوطنها عليه لكن الاول أحسن لان الثانى يؤهم أن المراد طيب النفس ولو غير نفس التكامل كما يؤخذ من التنكير ومراعاة جانب المعنى أولى (قوله وأوطنها) أى أصبرها على مقاساة الخ هذا راجع الى قوله وتسكب عيناه الدموع بيان لحاصل معناه وقوله الى وصل يدوم راجع لقوله لتقر بوا وقوله ومسرة الخ راجع لقوله لتجمد بيان للمعنى المراد منه (قوله والاشواق) أخذ الاشواق بطريق اللازم لانه يلزم من الحزن على بعد الحبيب الاشتياق اليه (قوله وأن تجرع غصصها) أى الاشواق وفيه استعارة بالكناية وتخيل حيث شبه الاشواق بمشروب مر والتجرع تخيل (قوله لاجلها) علة للتحمل أى وأنحمل لاجل تلك الاشواق حزنا فاضميرا للاشواق أو راجع للنفس على حذف مضاف أى وأنحمل حزنا لاجل راحة نفسى ولا يصح رجوعه للاحزان لما فيه من الركة (قوله يفيض) أى ذلك الحزن الدموع وفيه أنه قد جعل الحزن سببا فى سكب الدموع وهذا ينافى ما تقدم له من أن سكب الدموع كناية عن الحزن فان مقتضى ذلك أن سكب الدموع ملازم والحزن لازم واللازم مسبب لاسبب الا أن يقال انهما متلازمان لزوما مساويا فكل منهما لازم للآخر فيصح فى كل أن يعتبر لازما أو ملازما وسببا أو مسببا (قوله فان الصبر الخ) التفت الشارح لذلك لاسكون الزمان والاخوان من عاداتهم معاملة الانسان بنقيض مطلوبه

(قوله ومع كل عسر) عطف على خبر إن ويسر اعطف على اسمها (قوله وللقوم ههنا كلام فاسد الخ) أى فى معنى البيت وحاصله أن بعضهم ذكر أن السنين للاستقبال وأن المعنى أنى من سالف الزمان الى اليوم كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل لى الا الحزن والفراق فأنا بعد هذا الآن اطلب البعد عنكم والفراق لاجل أن يحصل القرب والوصال واطلب حصول الاحزان والبكاء لاجل أن يحصل لى الفرح والسرور لان عادة الزمان والاخوان المعاملة بنقيض المقصود فالشاعر طلب خلاف مراده ليفايط الزمان والاخوان فيأتون بالمراد ووجه الفساد أمور * الاول أن الاحبة والزمان انما يأتون بخلاف المراد فى الواقع لافى الظاهر والذى طلبه الشاعر مرادفى الظاهر لافى الواقع وقد يقال ان من تصرفات الشعراء أنهم يظهرون طلب أمر ويكون مرادهم خلافه قصد الى حصول نقيض ما طلبوا الذى هو مرادهم بناء على ذلك الأمر التخيلي وهو اتيان الزمان بخلاف المطلوب فلا معنى لذلك الاعتراض بالفساد قل أبو الحسن الباخري

(١١٢) ولم يمتد الفراق مغالطا * واحتلت فى استئثار غرس وداوى

وطعمت منها بالوصال لانها * تبنى الامور على خلاف مرادى

وقد يجاب بان الاطلاع على مراد الشاعر يتوقف على انكشاف حاله فان كان الشاعر متعلقا بالارتحال بقرينة حال او مقال فالمعنى على مقاله البعض ويكون قصده الاعتذار لاجبته فى التشعر للسفر وان كان الشاعر من الحكماء التكلمين بالحكم والحقائق فالانطباق حمله على المعنى الذى ذكره فى دلائل الاعجاز وان كان من الطرفاء المستظرفين للنوادر والغرائب فالمعنى على مقال البعض وحينئذ فالقول بأن مراد الشاعر هو ما ذكره ذلك البعض

ومع كل عسر يسرا والى هذا أشار عبد القاهر فى دلائل الاعجاز وللقوم ههنا كلام فاسد أوردناه فى الشرح (قيل) فصاحة الكلام خلاصه مما ذكر (ومن كثرة التكرار

على وجه الظرافة * والوجه الثانى أن المراد بالطلب ارتكاب فعل الطالب باظهار عدم الضجر الحاصل بالصبر وتوطين النفس على المكروه المؤدى الى افاضة الدموع ليحصل عن ذلك دوام السرور بدوام التلاقى فان الصبر مفتاح الفرج (قيل) فصاحة الكلام هي خلاصه مما تقدم (و) خلاصه أيضا (من كثرة التكرار) والمراد بالكثرة ههنا ما فوق الواحدة فذكر الشئ أيضا ثانيا تكرر وذكروا ثانيا كثره

سواء كان المذكور ضميرا أو غيره

بعده عنهم لتجمد عند وصوله لهم وأنشد

تقول سليمى لو أقيمت بأرضنا * ولم تدر أنى لل مقام أطوف

(نبيه) يجوز فى قوله وتسكب النصب عطفا على بعد من باب * للبس عبادة وتقر عيني * أحب ويؤيده أمور أحدها تصريح جماعة كالخطيبى فى مغنى اللبيب بأنه أراد طلب سكب الدموع الثانى أنه المطابق للنصف الاول الثالث أنه لا يحسن ان يقول ستسكب عيناى الدموع والفرض أنها ساكبة كما أن الدار بعيدة وانما تجدد طلبه لهما * بقى هنا فائدة وهو أن هذا البيت على كثرة المستحسنين له قد يقال فاسد المعنى لانه اذا كان الدهر ينادى كده فكيف يخاص من ذلك بأن يطلب بعد الدار ليقترب والطلب هنا هو النفسى فان كان مستمر على طلب القرب لم يقترب ابدا ولا يمكن حينئذ جعل طلب البعد وسيلة له وجوابه انه الآن يقول سأطلبها لتقربوا وهو حال طلب البعد لا يطلبه للقرب فقوله لتقربوا علة لقوله سأطلب لا لأطلب او يجعل متعلقا بعد والمعنى ما سبق ثم نقول من أين لنا انه لم يرد حقيقة الجمود ص (قيل ومن كثرة التكرار

على الاجال بدون اطلاع على حاله لا يخفى تعسفه افاده القرى * الامر الثانى أن طلبه للبعد والفراق إما فى حال الفراق وتتابع أوفى فى حال الوصال فالاول تحصيل الحاصل والثانى طلب قطع الوصال لتحصيل الوصال ولا يخفى أنه شنيع جدا وقد يجاب باختيار الأول وهو أنه طلب فى حالة البعد دوام البعد لأجل حصول دوام القرب او يختار الثانى وهو أنه اختار البعد حالة القرب لكونه قريبا محققا زواله فيصيب البعد لأجل ان يحصل قرب غيره دائم وفى ذلك تعسف (قوله فصاحة الكلام الخ) أشار الشارح بذلك الى ان قول المصنف ومن كثرة الخ عطف على مقدر فى كلام هذا القائل والمجموع مقول القول (قوله مما ذكر) أى من الامور الثلاثة السابقة فى كلام المصنف (قوله التكرار) بالفتح لانه ليس من بناء تفعال بالكسر الاتقاء وتبيان (قوله ومن كثرة التكرار) أى للفظ الواحد اسما كان أو فعلا أو حرفا كان الاسم ظاهرا أو ضميرا وانما شرط هذا القائل الكثرة لان التكرار بلا كثرة لا يخل بالفصاحة والا لقبح التوكيد اللفظى

(قوله وتتابع الاضافات) أى ومن تتابع الاضافات فهو عطف على كثرة لاعلى التكرار وحينئذ فيكون صاحب هذا القيل مشروطا في فصاحة الكلام خلوصه من تتابع الاضافات وان لم تكثر وبما يشرح ذلك قول الشارح فيما يأتى وتتابع الاضافات مثل قوله ولم يقل وكثرة تتابع الاضافات مثل قوله (قوله الاضافات) المراد بالجمع ما فوق الواحد نحو * ياءلى بن حمزة بن عمار (قوله كقوله) أى قول أبي الطيب أحمد المنبى من قصيدة يمدح بها سيف الدولة بن حمدان وأولها :

عواذل ذات الحال فى حواسد * وان ضجيع الخود منى لماجد
يرد يدا عن نوبها وهو قادر * ويصى الهوى فى طيفها وهوراقد
متى يشتفى من لاءج الشوق فى الحشا * محب لها فى قربه متباعد
ألم على السقم حتى ألقته * ومثل طيبي جانبي والعوائد
أهم بشىء واللىالى كأنها * تطاردنى عن كونه وأطارد
وحيد من الخلان فى كل بلدة * اذا عظم المطالب قل المساعد

وتسعدنى الخ

(قوله وتسعدنى) من الاسعاد وهو الالعانة والتخليص قيل ان المعنى هنا على المضى أى أسعدتنى لانه أراد الاخبار عما صدر منها فى بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضارا للصورة الغريبة أى صورة الاسعاد ولكن الاقرب أن يراد الاستمرار التجددى بقرينة المقام (قوله فى غمرة) أى من غمرة والغمرة ما يغمرك من الماء والمراد هنا الشدة فهو (١٣) من ذكر المزموم وارادة الا لازم (قوله أى فرس)

أشار الشارح الى أن سبوحا صفة لمحدوف وانما لم يقل سبوحه مع أن الموصوف مؤنث ولذا أنت الفعل له

وتتابع الاضافات كقوله) وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة (سبوح) أى فرس حسن الجرى لاتعتبر اكبرها كأنها تجري فى الماء (لها) صفة سبوح (منها) حال من شواهد (عليها) متعلق بشواهد (شواهد)

(و) خلوصه أيضا من (تتابع الاضافات) وسواء كانت متداخلة أولا فكثر التكرار (كقوله) وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة * (سبوح لها منها عليها شواهد)

أى وتسعدنى بالفوز بالغنائم والنجاة فى شدة بعد شدة فرس سبوح أى حسنة العدو لاتعتبر اكبرها

وتتابع الاضافات) ش أى من الناس من شرط فى فصاحة الكلام أن يكون خاليا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات وأنشد على الأول قول أبي الطيب

وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة * (سبوح لها منها عليها شواهد)

(٩٥ شروح التلخيص - أول)

الضمير عليها مؤنثا والنعت هنا حقيقى يجب أن يتبع منعونه فى أربعة من عشرة من جملتها التأنيث فكان الواجب أن يقول حسنة الجرى وأجيب بانه ذكر الوصف لتأويل الفرس بالركوب أولتاو يلها بالخيول وهو اسم جنس افرادى يقع على المذكور والمؤنث وعلى القليل والكثير سميت بذلك لاختيالها فى مشيها ولا يرد أن اسم الجنس يفرق بينه وبين واحده بالتاء لاننا نقول هذا فى اسم الجنس الجمعى وما ذكرناه من أن الخيل اسم جنس افرادى هو الحق خلافا لمن قال انه اسم جمع واعتراض بأنه يقع على ثلاثة فأكثر والمقصود هنا فرس واحد وحينئذ فلا يناسب تأويل الفرس بالخيول ونوقش فى قوله حسن الجرى بأن المناسب لقوله وتسعدنى الخ أن يقول شديدة الجرى لان شدته هو الذى يترتب عليه الانتقاد من العدو وأجيب بأن المراد حسن الجرى لقوة جريها وسهولته لالسهولته فقط (قوله كأنها تجري الخ) فيه اشارة الى أن استعمال سبوح فى الفرس مجاز لان السبوح فى الأصل كثير السبح أى العوم فى الماء واستعمله الشاعر فى كثير الجرى على سبيل الاستعارة المصروفة التبعية حيث شبه الجرى الكثير بالسبح أى العوم فى الماء واستعير اسم المشبهه للمشبه واشتق من السبح سبوح بمعنى جارية جريها شديدا (قوله صفة سبوح) أى مع فاعله لأن لها هو الصفة وحده (قوله حال من شواهد) أى لانه كان فى الأصل نعتا لها ونعت النكرة اذا قدم عليها أعرب حالا (قوله متعلق بشواهد) أى الذى هو بمعنى الدلائل كما أشار له الشارح بالناية فأنها تشير الى أن المراد بالشواهد العلامات الدالة وأن فى الكلام حذف مضاف وهو النجاة ويجعل الشواهد بمعنى العلامات الدالة يندفع ما يقال ان الشهادة المعداة بعلى لم ترد الا للضرورة والقصد هنا المنفعة وهو الشهادة بنجاة الفرس أو يقال ان الشهادة على حالها وعلى معنى اللام أو أن هذه الشهادة لما كان يترتب عليها الدخول فى الحروب والوقوع فى الهلكات عبر بعلى اذ ليس على الفرس أضرم من الشاهد الذى يشهد لها بالنجاة

(قوله فاعل الظرف) أي لاعتماده على الموصوف وهو سبوح وانما لم يجعل الظرف خبرا مقديما وشواهد مبتدأ مؤخرا مع جواز ذلك لاحتياجه لنكتة لتقدم الخبر وليس هنا نكتة لتقدمه (قوله من نفسها) من هذه ابتدائية (قوله قيل الخ) قائله الشيخ الزوزني وحاصله أن التكرار ذكر الشيء مرتين فهو عبارة عن مجموع الذكريين ولا يتحقق تعدده الا بالتربيع ولا يتكرر التكرار الا بالتسديس وحينئذ فلا يصح التمثيل بهذا البيت لكثرة التكرار اذ لم يحصل فيه تعدد للتكرار فضلا عن الكثرة اذ الضمائر فيه ثلاثة فقط (قوله بذكره ثالثا) أي بل الكثرة لا نحصل الا بستة لان أصل التكرار يحصل باثنين وتعدده بأربعة والكثرة باثنين آخرين (قوله وفيه نظر) حاصله أنا لانسلم أن التكرار اسم لمجموع الذكريين (١١٤) بل هو الذاكر الثاني المسبوق بآخر والمراد بالكثرة ما زاد على الواحد وحينئذ فالكثرة

تحصل بالذكر ثلاثا كما في البيت أو يقال ان الاضافة في كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب أي كثرة الذكر الحاصلة من التكرار ولا شك في حصول كثرة الذكر بتثنيته كذا في الفري (قوله ما يقابل الوحدة) أي والمراد بالتكرار الذكر الثاني المسبوق بآخر فالتكرار اسم للذكر الأخير والكثرة تحصل بما زاد عليه وحينئذ فيحصل التكرار وكثيرته بتثنيته الذكر فقوله ما يقابل الوحدة أي التي أوجبت التكرار وهو الذكر الثاني ولا شك أن الثالث مقابل للثاني فال الأمر الى أن الكثرة هي تعدد التكرار المقابل لوحدة التكرار لأن الكثرة هي المقابلة للتعدد فصح التمثيل

فاعل الظرف أعني لها يعني أن لها من نفسها علامات دالة على نجابتها قيل التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى ولا يخفى أنه لا يحصل كثرة بذكره ثالثا وفيه نظر لان المراد بالكثرة ههنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا (و) تنابع الاضافات مثل (قوله * حمامة جرجا حومة الجندل اسجعي) فأنت بمراي من سعاد ومسمع * ففيه اضافة حمامة الى جرجا وحومة الى حومة وحومة الى الجندل والجرجاء تأنيث الأجرع قصرها للضرورة وهي أرض ذات رمل لا تنبت شيئا والحومة معظم الشيء والجندل أرض ذات حجارة

فكأنها تسبح على الماء ويوصف بسبوح المذكور والوث ثم وصف الفرس بدلائل نجابتها بقوله لها منها عليها شواهد أي لتلك الفرس شواهد عليها أي تشهد على نجابتها حال كون تلك الشواهد كائنة منها لان علامة نجابة الفرس توجد في خلقها غالبا فشواهد فاعل بلها أو مبتدأ ولها خبره وعليها متعلق بشواهد ومنها حال من شواهد (و) تنابع الاضافات (كقوله

حمامة جرجا حومة الجندل اسجعي) * فأنت بمراي من سعاد ومسمع

لحمامة مضافة الى جرجا وهو تأنيث الأجرع وهو المكان ذو الحجارة السوداء ومكان الرمل الذي لا تنبت شيئا وجرجا مضاف الى حومة وهي معظم الشيء وحومة مضاف الى الجندل بسكون النون وهو الحجر والمراد به هنا مكان الحجارة فهو بمعنى الجندل بفتح النون وكسر الدال وقوله فأنت بمراي من سعاد ومسمع أي أنت حيث تراك سعاد وتسمع كلامك كذا نقل عن الصحاح فلا يصح كما قيل أن يكون المعنى فأنت بحيث ترين سعاد وتسمعين كلامها لهذا الدليل النقلي وكذا لا يصح من جهة التصرف العقلي أيضا وهو أن الأمر بالسجع الذي هو هنا هدير الحام وشبه لما نزلت الحمامة فيه بالنداء والأمر به منزلة العاقل المأمور بالتغني كان الغرض منه اسماع الغير لاسماع المأمور للغير كذا قيل وفيه أن هذا التامية تنجبه في مقام يكون الغرض فيه ترويح السامع وتنزيهه لما يسمع من السجع مثلا وأما ان كان المقام مقام اظهار أن المأمور في موضع النشاط والطرب برؤية المحبوب وسماع كلامه كان المناسب اسجعي اهتزازا وطربا (١)

وفي التمثيل بهذا البيت نظرياتي وعلى الثاني قول ابن بابك

(حمامة جرجا حومة الجندل اسجعي) * فأنت بمراي من سعاد ومسمع

بالبيت (قوله مثل قوله) أي قول عبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك (قوله حمامة جرجا) حمامة منادى منصوب لضافته لما بعده والمعنى يا حمامة الأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا التي هي معظم الأرض التي فيها الحجارة اسجعي (قوله أرض ذات حجارة الخ) كذا في الأساس والدي في الصحاح أن الجندل بسكون النون الحجارة وأما الأرض ذات الحجارة فيقال لها جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال فعلى هذا يكون تفسير الشارح ليس تفسير الغويا بل تفسير امرادا وفي الكلام تجوز من اطلاق اسم الحال وارادة المحل أو يقال انه ثبت عند الشارح قراءته بكسر الدال وتكون النون حينئذ مسكنة للضرورة والداعي لما ذكر من أحد الأمرين اضافة الجرجاء الى الحومة والحومة للجندل لان الاضافة الاولى بيانية والثانية على معنى في أي يا حمامة الأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا التي هي معظم الأرض التي فيها الحجارة لا معظم الحجارة كما لا يخفى

وفيه نظر لان ذلك ان أقصى اللفظ الى الثقل على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بما تقدم والا فلا يخل بالفصاحة

(قوله والسجع هدير الحمام ونحوه) اعلم أن السجع تصويت الحمام والناقة على ما في الاساس فهو حقيقة فيهما يقال سجعت الحمامة اذا طربت في صوتها وسجعت الناقة إذا مدت حنيتها على جهة واحدة وأما الهدير فهو حقيقة في صوت الحمام مجاز في صوت الناقة والحمام ما كان ذا طوق من الفواخت والقمارى ونحوهما اذا علمت هذا فقول الشارح ونحوه ان كان مرفوعا عطفا على الهدير أى السجع هدير الحمام ونحوه هدير وهو حنين الناقة فالامر ظاهر وان كان مجرورا عطفا على الحمام أى السجع هدير الحمام وهدير نحوه من الناقة ففيه نظر لما علمت أن اطلاق الهدير على صوت الناقة مجاز الا أن يقال ان الهدير من باب عموم المجاز وهو استعمال الخاص في العام فيراد بالهدير الذى هو تصويت الحمام خاصة مطلق تصويت الشامل لتصويت الحمام والناقة أو من استعمال السكامة في حقيقةها ومجازها أو يقال يراد بالحمام نوع مخصوص منه وهو ما يطرب بصوته أو ما يالف البيوت ويقيد بها ويراد بنحوه غير ذلك النوع من الحمام (قوله أى بحيث تراك) أى فى مكان تراك فيه سعاد وتسمعك منه حيث ظرف مكان والباء بمعنى فى (قوله كذا فى الصحاح) أى فكلام الصحاح يفيد أن المجرور بمن بعد رأى ومسمع هو فاعل الرؤية والسمع (قوله فساد ما قيل) أى ما قاله الشارح الزوزنى (قوله يشهد به العقل والنقل) أما النقل فما ذكره عن الصحاح فانه يفيد أن

(١١٥)

يفتضى أن المجرور بمن هو المفعول وأما العقل فلان الحمامة إذا كانت تسمع صوت المحبوبة فلا يحسن في نظر العقل طلب تصويتها لانه يفوت سماعها بل اللائق طلب الاصغاء فكان الواجب على الشاعر أن يقول اسمعى أو اسكنى أو انصتى فقبلت الشهادة ان فان قلت شهادة العقل لا تقبل الاول كان الغرض بسجعتها سماع تصويتها

والسجع هدير الحمام ونحوه وقوله فانت برأى أى بحيث تراك سعادة وتسمع صوتك يقال فلان برأى منى ومسمع أى بحيث أراه وأسمع قوله كذا فى الصحاح فظهر فساد ما قيل ان معناه أنت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل (وفيه نظر) لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتناثر والا فلا يخل بالفصاحة

من شهود سعاد وسماع كلامها (وفيه) أى وفيما قاله هذا الفائل من أن الخلوص من تتابع الاضافات وكثرة التكرار يحتاج الى زيادة فى الحد (نظر) لان كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان أوجبنا ثقل لساننا

قال فى الايضاح (وفيه نظر) لان ذلك ان أقصى اللفظ الى الثقل فى اللسان فقد حصل الاحتراز عنه والا فلا يخل بالفصاحة وقال عبد القاهر لاشك فى ثقل ذلك فى الاكثر انما هو قد يحسن اذا سلم من الاستكراه قال وما حسن فيه قوله ابن المعتز

فظلت تدير الراح أيدى جاذر * عتاق دنابر الوجوه ملاح

ويمكن أن يكون الغرض بسجعتها اظهار نشاطها وطر بها برؤية المحبوبة وسماع كلامها كما يحصل للبلابل عند رؤية الازهار وسماع الاوتار فهى شهادة مجروحة وقد وجد فى البيت ما يدل على ان الغرض من التصويت ما ذكر وهو ضم الرؤية الى السماع وجعلهما من أسباب الامر بالتصويت أيضا ولا شك ان الرؤية لسعاد لا تصلح سببا لسجع الحمامة وانما تصلح سببا لظهور النشاط فالعقل شاهد عليه لاله والمعنى اسجعى أيتها الحمامة فان الدواعى للنشاط والطرب موجودة وهى مشاهدة تلك المحبوبة التى تفوق الازهار فى النظارة وسماع صوتها الذى يعلو على صوت الاوتار وأجيب بأن معنى شهادة العقل بفساده أنه يحكم بفساد توجيه مخالف للنقل وعنه مندوحة على أن ضم الرؤية الى السماع يصلح لأن يكون سببا فى الامر بسجع الحمامة لاجل سماع صوتها لأن السماع مع الرؤية ألد وأتم من السماع بدون الرؤية فقول للمعتز وقد وجد فى البيت الخ ممنوع تأمل (قوله وفيه نظر الخ) حاصله أن ذلك القائل يدعى أن كثرة التكرار وتتابع الاضافات محل بالفصاحة مطلقا فلا بد من الخلوص منها وحاصل الرد عليه اننا لا نسلم ذلك الاطلاق بل الحق التفصيل وهو ان حصل للفظ ثقل بسبب ما ذكر من الامرين كانا مغلين بالفصاحة لكن الاحتراز عنهما حصل بالاحتراز عن التناثر لما تقدم ان تناثر السكامة عبارة عن كونها ثقيلة على اللسان عند اجتماعها وان كانت فصيحة وان لم يحصل للفظ ثقل بسببها فلا يخلل بالفصاحة وذلك لان اخلالها انما هو من جهة ما يحصل بهما من الثقل فاذا اتفقت ذلك اتفقت الاخلال لانه يلزم من نفي السبب المساوى نفي السبب وحيث كانا لا يخللان فلا يصح الاحتراز عنهما

كيف وقد وقع في التنزيل

فقد وقع الاحتراز منهما بالخلوص من التنافر وان لم يوجباه فلا يحتز منهما بدليل وجودهما في القرآن العزيز من غير اخلاهما بالفصاحة اجماعا لعدم الثقل فتتابع الاضافات في قوله تعالى

قلت وأين الاضافات هنا فضلا عن تتابعها وانما هنا إضافتان * وقد اعترض على المصنف في قوله ان أدى الى الثقل على اللسان فقد احتز عنه بأنه انما تقدم ما يحتز به عن تنافر الكلمات وهذا ليس كذلك قلت والحق التفصيل فالتنافر الحاصل من التكرار تقدم الاحتراز عنه لان الكلمات المتماثلة متنافرة ألا ترى أن التنافر في وقبر حرب البيت انما هو تكرار التماثلات والتنافر الحاصل من الاضافات لم يتقدم ما يحتز به عنه وادعى بعضهم التعقيد في تكرار هذه الضمائر وفيه نظر لأن رجوعها الى شيء واحد واضح فان فرض ذلك حيث تختلف الضمائر اختلافا لا يظهر معه المعنى كان عدم الفصاحة للتعقيد لا للتكرار ثم قال في الايضاح وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم وهذا الحديث رواه ابن حبان في صحيحه في النوع الرابع من القسم الثالث وليس كما ذكره المصنف بل فيه ذكر الكريم اربع مرات ونصه الكريم ابن الكريم ابن الكريم بن يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قلت هذا لا يتعلق له بالاضافات فان قصد ان يستشهد به لعدم كراهية التكرار ففيه نظر لان كل اسم لمعنى غير الآخر بخلاف الضمائر في بيت المنبي فانها ترجع لشيء واحد ثم نقل عن صاحب بن عباد انه كره الاضافات المتداخلة وانها لا تستعمل الا في الهجاء كقوله

يا على ابن حمزة بن عماره * أنت والله تلجة في خياره

قلت وقد جعل المصنف نحو هذا البيت من انواع البديع كما ستره وسماه بالاطراد ولعل الجمع بين كلاميه أنه نوعان ثم نقل المصنف ان عبد القاهر قال لاشك في ثقله في الاكثر إلا اذا لطف فاما قاله نظر وأين تتابع الاضافات هنا وأحسن ما يستدل به على فصاحة تتابع الاضافات قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا وقد ينزع فيه فيقال ان الاضافات ههنا ترجع الى اضافتين أو اضافة فان ذكر الرحمة رحمة ورحة الله صفته ويؤيد ذلك قول النحاة انه يراد الحال من المضاف له اذا كان المضاف جزاء أو كجزئه لانه يصير وجود الاضافة كعدمها ثم المضاف اليه ضمير ومثله ايضا في تتابع الاضافات قوله تعالى فقدموا بين يدي نجواكم صدقة وقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى وقوله تعالى أو يأتى بعض آيات ربك يوم يأتى بعض آيات ربك وقوله تعالى مثل دأب قوم نوح وكذلك قوله تعالى كدأب آل فرعون ان جعلنا الكاف اسما وقوله تعالى فبأى آلاء ربك انك تكذبان والحديث قاب قوس أو حدك وموضع سوط أحدكم في الجنة خبر من الدنيا وما فيها واذا اعتبرنا الاضافة المعنوية كان في يوم يأتى خمس اضافات لان تقديره يوم اتيان بعض آيات ربك وقوله صلى الله عليه وسلم فيما يحكى عن ربه أنا عند ظن عبدي بي وقد يستشهد لتتابع التكرار بقوله تعالى ربنا وآتنا ما وعدتنا وقوله تعالى واعف عنا واغفر لنا وارحمنا ويمكن الجواب بأن ذلك في جملة والآيات في جملة لكن يرد حينئذ نحو قوله تعالى ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها وقوله تعالى قل إن كان آباؤكم الآية وقوله تعالى التائبون العابدون الى آخره (تنبيه) قوله تتابع الاضافات لم يتبين مقصوده فيه وذكره لبيت ابن المعتز دليل انه يكتفى في ذلك باضافتين وفيه نظر لان في القرآن والسنة ما لا يكاد يحصى من ذلك واذا أردت تحرير العبارة قلت قد يكره تتابع الاضافات بشروط أن تكون ثلاثا فأكثر وان لا يكون فيها اضافة في علم واحد منها جزءا أو كالجزم وأن لا يكون المضاف اليه الاخير ضميرا وان لا يكون فيها اضافة في علم

وقد قال النبي ﷺ
الكريم ابن الكريم
ابن الكريم ابن الكريم
يوسف بن يعقوب بن اسحق
ابن ابراهيم قال الشيخ
عبد القاهر قال صاحب
إياك والاضافات المتداخلة
فانها لا تحسن وذكر أنها
تستعمل في الهجاء كقوله
القائل

يا على بن حمزة بن عماره
أنت والله تلجة في خياره

(قوله كيف الخ) هذا
استفهام تعجبي أى كيف
يصح القول بأنهما يخلان
بالفصاحة مطلقا وقد وقع
أى كل منهما في التنزيل

ثم قال الشيخ ولا شك في ثقل ذلك في الاكثرية لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح (١١٧) ولطف ومما حسن فيه قول ابن المعتز أيضا

وظلت تدبر الراح أيدي جاذر
عتاق دنانير الوجوه ملاح
ومما جاء فيه حسنا جميلا
قول الخالدي يصف غلامه
ويعرف الشعر مثل معرفتي
وهو على أن يزيد مجتهد
وصيرني القريض وزان
دينار المعاني الدقاق منتقد
✽ وأما فصاحة التكلم
فهي ملكة

(قوله مثل دأب) خبر
لحذف أي وذلك مثل الخ
أو بدل من الضمير المستتر في
وقع العائد على كل من
كثرة التكرار وتتابع
الاضافات بدل بعض من
كل أفعال بوقع أي وقع
هذا اللفظ حينئذ فالفتحة
للحكاية وهذا وما بعده
مثال لتتابع الاضافات
وأما قوله ونفس ومساوها
فهو مثال لكثرة التكرار
وكان الاولى أن يمثل بالسورة
بتأملها كما مثل ابن
يعقوب لما فيه من زيادة
الردالا أن يقال أنه اقصر
على هذه الآية لما فيها من
التأنيح بأن هذا القائل ألهم
الفجور أي خلاف الصواب
وقد اشتمل على كثرة التكرار
وتتابع الاضافات قوله
عليه الصلاة والسلام في
وصف يوسف الصديق
الكريم ابن الكريم ابن
الكريم ابن الكريم يوسف

مثل دأب قوم نوح وذكر رحمة ربك عبده ونفس ومساوها فألهمها فجورها وتقواها (و) الفصاحة
(في التكلم ملكة)

مثل دأب قوم نوح وكثرة التكرار في قوله تعالى والشهس وضحاها إلى آخر السورة وفي الحديث في وصف
يوسف علي نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف
ابن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم وهذا الحديث الشريف اشتمل على كثرة التكرار وعلى تتابع الاضافات
لان الاضافات تشمل كما تقدم المتداخلة بأن يكون الأول مضافا للثاني والثاني للثالث كمثل المصنف وغير
المتداخلة كالحديث (و) الفصاحة الكائنة (في التكلم) هي (ملكة)

كقول أبي سفيان لقد أمر امرأ ابن أبي كبشة فليس في مثل ذلك استكراه وإذا اعتبرت هذه الشروط
حصل الجواب عن الآيات السابقة ✽ تنبيه ✽ إذا تأملت ما ذكره المصنف علمت أن كل هذه
الأمور غير محذرة بالفصاحة في الكلام بل في الكلمات المتعددة التي لا اسناد بينها وبه تبين أن مراده
بالكلام ما زاد عن الكلمة ✽ تنبيه ✽ ذكر غير المصنف أمورا تعتبر في فصاحة الكلام ✽ منها عدم
تتابع الأفعال وليس من ذلك قوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم
واقعدوا لهم لتوسط الواو وتعلق كل بمفعول مع زيادات في الابتداء والانهاء ✽ ومنها تتابع الصفات
الترادفة ✽ ومنها كثرة اللفاظ المصغرة وكثرة التجنيس أو الطباق كما ذكره الخفاجي والتنوخي
وان كان القليل من كل من هذه الأمور حسنا ✽ بقي على المصنف أسئلة الأول ان قوله الخلوص
من كثرة التكرار وتتابع الاضافات موضوعه الخلوص منها معا ومقصوده من كل منهما كما
سبق الثاني أن التكرار أقل ما يصدق عليه الاسم منه ذكر الشيء مرتين فكثرة التكرار لا تصدق
بذكره ثالثا فلا كثرة تكرار في نحو لها منها عليها وقد يمنع ذلك فان الزائد عن الأقل وهو ثلاثة يصدق
عليه اسم الكثرة الثالث أن المصنف ذكر في باب القصر أن التكرار من عيوب الكلام وكلام
السكاكي أيضا يشعر به وذكر المصنف في الايضاح هنا أنه ليس بعيب وكذلك في باب الاطناب بل جعله
حسنا فانه أحد أنواع الاطناب وجعله في باب الایجاز عيبا والجمع بين الجميع أن منه الحسن ومنه القبيح
ونقل حازم عن جماعة أن التكرار يحسن في مواضع الشوق والمدح والهجاء ويرد بأن هذه المواضع
وغيرها سواء في اختلاف ذلك باختلاف المقام والحال وذكر من المستحسن قول أبي تمام

كريم متى أمدحه أمدحه والورى ✽ معى وإذا ملته ملته وحدى

قال فانه لا سبيل الى التعبير عن هذا المعنى إلا بالتكرار وقال وكذلك كل ما لا يمكن التعبير عنه إلا
بالتكرار فهو حسن قال فهذايت تكررت فيه حروف الخلق وتكررت فيه ألفاظ وهو يحسن قلت
ومنه يعلم أن ماله يتخيل فيه من الثقل انما هو للتكرار لا لاجتماع الحاء والهاء كما سبق الأثرى الى قوله
تكررت فيه حروف الخلق ولم يقل تعددت قال ومما لا يمكن التعبير عنه إلا بالتكرار حسن وإن خالف
فيه بعضهم قول المتنبي

و حمدان حمدون و حمدون حارث ✽ وحارث لقمان ولقمان راشد

فلعل بمدوحه كان له قصد في ذكره الأسماء على هذا الترتيب اه وقال الخفاجي أيضا في سر الصناعة
انه حسن لانه لا يتم ذكر أجداد المدوح الابن وبالغ ابن رشيق في ذمه وقد وقع في هذا البيت فائدة
سأذكرها في باب الاطراد من البديع وشرط الخفاجي أيضا في قبح التكرار عدم فصل كلمة بينهما كما قولك
له به عناية فلو قلت له عناية به لم يقبح ونقل عن قدامة انه أنكر قبح تكرار الراءات يعني الضمائر مثل
✽ سبوح لها منها عليها شواهد ✽ ص (وفي التكلم) ش أي الفصاحة في التكلم (ملكة)

ابن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم فهذا الحديث اشتمل على كثرة التكرار وعلى تتابع الاضافات لان الاضافات تشمل المتداخلة
بأن يكون الأول مضافا للثاني والثاني مضافا للثالث كمثل المصنف وغير المتداخلة كما في الحديث وكثرة التكرار تحصل بذكر الشيء ثالثا سواء

كان المذكور ضميرا كمثل المصنف أو غير ضمير كما في الحديث (قوله وهي كيفية الخ) اعلم أن المتكلمين حصروا الموجودات الحادثة في الجوهر والعرض وقسم الحكماء العرض إلى أقسام تسعة وهي الكم والكيف والاضافة والمثلي والابن والوضع والملك والفعل والانفعال وسموا هذه التسعة مع الجوهر المقولات العشرة أي المحمولات العشرة فقولات جمع مقول بمعنى محمول فكل شيء حمل على شيء لا بد أن يكون واحدا من هذه العشرة لأنهم جعلوا هذه المقولات الأجناس العالية للموجودات الممكنة ثم قسموها إلى قسمين نسبية وغير نسبية فغير النسبية الجوهر والكم والكيف وما عدا هذه الثلاثة فهو نسبية يتوقف تعقلها أي تصورها على تعقل الغير وتصوره فالجوهر ما قام بنفسه أو تقول ما شغل قدر من الفراغ والكم عرض يقبل القسمة لذاته وهو ما متصل كالمقادير من الخط والسطح والجسم التعليمية العارضة للطبيعة كالزمان وإما منفصل كالكم القائم بالعدد والزمان والكيف عرفه الشارح بقوله عرض الخ والاضافة هي النسبة العارضة لشيء بالقياس إلى نسبة أخرى كالأبوة والبنوة ومالكية زيد لكذا ومالوكية كذا لزيد ولما كان التوقف عليه في الاضافة النسبية دون بقية الاعراض النسبية خصت باسم الاضافة وإن كانت كلها اضافات والمثلي هو حصول الشيء في الزمان أي كونه حاصل فيه والابن حصوله في المكان أي كونه حاصل فيه ككون الصوم حاصلًا في شهر رمضان وكون زيد في الدار والوضع هيئة تعرض للشيء باعتبار نسبة أجزائه بعضها لبعض كالاتكاء والاضطجاع أو باعتبار نسبتها إلى أمر آخر كالقيام والانتكاس فإنه يتوقف على كون رجله إلى أعلى ورأسه إلى أسفل في الانتكاس وبالعكس في القيام والملك هيئة تعرض للجسم باعتبار ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتقمص والتعمم أي كون الإنسان لا بسالقميص أو العمامة والفعل كون الشيء مؤثرا في غيره مادام مؤثرا ككون المسخن يسخن غيره مادام يسخن وكون القاطع يقطع غيره مادام قاطعا وكون الضارب يضرب مادام ضاربا والانفعال هو تأثير الشيء عن غيره مادام يتأثر مثل كون الماء مسخنا مادام متسخنا وكون زيد مضروبا مادام الضرب نازلا عليه وكون الثوب مقطوعا مادام يتقطع فلاضافات والنسب عندهم أمور وجودية وأما مذهب المتكلمين فيقولون أنها أمور اعتبارية لا وجود لها فلذلك يقولون الموجودات الحادثة إما جواهر أو أعراض والعرض هو الكيف فقط وأما الكم والأمور (١١٨) الاضافية فليست عندهم من العرض لأن العرض موجود في الخارج وهذه

ليست كذلك وقد جمع بعضهم أسماء المقولات

وهي كيفية راسخة في النفس والكيفية عرض

لا يتوقف

عد المقولات في عشر سائر نظمها * في بيت شعر عراقي رتبة نقلا

الجوهر الكم كيف والمضاف متى * أين ووضع له أن يفعل فعلا

وقد أشار بعضهم إلى أمثلتها فقال

زيد الطويل الأزرق ابن مالك * في بيته بالأمس كان متكى
ثم اعلم أن الصفة الحاصلة للنفس في أول حصولها تسمى حالا لان المتصف بها يقدر على ازالتها في الزمن الحال أو أنها من التحول والانتقال لقدرته على التحول والانتقال عنها فان ثبتت في محلها وتقررت بحيث لا يمكن للانصاف بها ازالتها سميت ملكة أما الملك صاحبها لها يصرفها في المدارك كيف شاء أولانها هي تملك من قامت به لكونها تمكنت منه وتسمى أيضا كيفية لانها تقع في جواب كيف وذلك كالكتابة فانها في ابتدائها تسمى حالا فاذا تقررت ورسخت صارت ملكة (قوله وهي كيفية) أي صفة وجودية وأشار الشارح بذلك حيث لم يقل صفة إلى أن الملكة من مقولة الكيف وانها من أحد أقسام الكيف الأربعة وهي الكيفيات المحسوسة وهي ما يتعلق بها الإدراك وهي إما راسخة كحلاوة العسل وحرارة النار وصفرة الذهب أو غير راسخة كحمرية الحجل وكيفيات الكميات كالزوجية والفردية والاستقامة والانحناء والكيفيات النفسانية أي المختصة بذوات الأنفس وهي الحيوانات دون الجمادات والنبات كالحياة والإدراكات والجهالات والعلوم والذات والآلام والكيفيات الاستعدادية أي المقترضية استعدادا وتهيؤا لقبول أثرها إما بسهولة كاللبن وأما بصعوبة كالصلابة هذا وكان الأسب للشارح في هذا المقام الالتفات للمعنى العرفي للملكة والكيفية لانه أقرب للافهام فالكيفية عرفا صفة وجودية والملكة عرفا صفة وجودية راسخة في النفس لان ما ذكره من التعريف لا يتعلق به علم البلاغة وانما هو من دقائق الحكماء ولعل الشارح ارتكب ذلك تشجيذا للذهن (قوله راسخة) أي فان لم ترسخ كالفرح واللذة والالم كانت حالا واعترض بأن الرسوخ معناه الدوام والبقاء والكيف عرض وهو لا يبق زمانين وأجيب بأن القول بأنه لا يبق زمانين قول ضعيف وألحق بقاؤه أو يقال المراد رسوخها برسوخ أمثالها أي تواليها فردا بعد فرد (قوله في النفس) أي لا في الجسم كالبياض والا فلا تسمى ملكة والحاصل ان الكيفية اذا استقرت وثبتت في النفس قيل لها ملكة وان اختصت بالجسم عبر عنها بالكيفية وبالعرض (قوله والكيفية عرض الخ) أتى بالاسم الظاهر مع ان المحل للضمير إشارة إلى أن التعريف لمطلق كيفية سواء كانت راسخة أو لا ولو أتى بالضمير لتوهم عوده على

الكيفية الموصوفة بالروح التي هي الملكة (قوله عرض) هو عند المتكلمين ما لا يقوم بنفسه بل يكون تابعا لغيره في التحيز أي الحصول في الجيز والمكن ومعنى تبعيته لغيره في التحيز هو أن يكون وجوده في نفسه هو وجوده في الموضوع بحيث تكون الإشارة لاحدهما إشارة إلى الآخر وعند الفلاسفة ما لا يقوم بذاته بل بغيره بأن يكون مختصا بالغير اختصاصا بالمتنوع ومعنى اختصاص الناعت الخ أن يكون بحيث يصير الأول نعتا والثاني منعوتا به وأعلم أن هذا التعريف الذي ذكره الشارح مشتمل على جنس وعلى أربعة فصول فقوله عرض شامل لأنواع العرض التسعة المذكورة سابقا عند الحكماء والفصل الأول وهو قوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير مخرج للأعراض النسبية التي يتوقف تعقلها على تعقل الغير وهي سبعة كما مر الإضافة والتمييز والوحد والملك والفعل والانفعال وأخرها بهذا القيد إنما يظهر على مذهب الحكماء من أنها وجودية وإنما من جزئيات العرض وأما على ما قاله المتكلمون من أنها أمور اعتبارية لا وجود لها في الخارج وإنما ليست من جزئيات العرض بل مباينة له فلا يظهر آخرها بهذا القيد لأنها تدخل في الجنس الذي هو العرض حتى تخرج بالفصل لكن هذا التعريف للحكماء القائلين أن النسب أعراض وأورده الشارح تشجيذا للاذهان والفصل الثاني وهو قوله ولا يقتضي القسمة مخرج للعرض الذي يقبل القسمة لذاته وهو الكم كالعدد وهو الكم القائم بالعدد وكم المقدار من الخط والسطح والجسم فإن الأول يقتضي القسمة طولا والثاني يقتضي القسمة طولا وعرضا والثالث يقتضي القسمة طولا وعرضا وعمقا والحاصل أن الخط مقدار ينقسم في جهة الطول والسطح مقدار ينقسم طولا وعرضا والجسم مقدار ينقسم طولا وعرضا وعمقا ويسمى الجسم التعليمي والثلاثة أعراض من قبيل الكم وأما الجسم الطبيعي فهو الجوهر المعروض للامتدادات الثلاثة الطول والعرض والعمق التي جملتها الجسم التعليمي فالطبيعي جوهر والتعليمي عرض عارض له وكون الخط والجسم والسطح أعراضا هو مذهب الحكماء وأما عند أهل السنة فهي من الجواهر فالنقطة عندهم جوهر فرد والخط جوهر ينقسم طولا والسطح جوهر ينقسم طولا وعرضا والجسم جوهر ينقسم طولا وعرضا وعمقا والفصل الثالث وهو قوله والقسمة أي عدم القسمة مخرج للنقطة والوحدة والنقطة هي نهاية الخط أي انتهاءه والوحدة كون الشيء لا ينقسم وكل منهما عرض يقتضي عدم القسمة لكن إخراج النقطة والوحدة بهذا القيد مبني على أنها أمران وجوديان وإنما ليسا من المقولات المشرية كما هو مذهب الحكماء فانهم (١١٩) يقولون إن النقطة والوحدة أمران وجوديان وليسا

لا يتوقف تعقله على تعقل الغير

جنسين شيء وحصرهم
الوجودات في العشرة

مرادهم الموجودات من الاجناس وأما عند المتكلمين فالنقطة أمر اعتباري لا وجود له والوحدة أمر عددي وحينئذ فلا يظهر آخرها بهذا القيد لعدم دخولها تحت الجنس والفصل الرابع وهو قوله اقتضاء أوليا قيد لعدم الاقتضاء مطلقا وهو بمعنى قول غيره من المتقدمين لذاته أي لا يقتضي قسمة ولا عدمها لذاته وأما بالنظر لمتعلقه فقد يقتضي القسمة وقد يقتضي عدمها ولذا كان هذا القيد مدخلا للعلم المتعلق بالمعلومات فإنه عرض لا يتوقف تعقله على الغير ولا يقتضي القسمة ولا عدم القسمة اقتضاء أوليا أي بالنظر لذاته وأما بالنظر للمعلوم فتارة يقتضي القسمة وتارة يقتضي عدمها فالعلم المتعلق بشيء واحد بسيط يقتضي عدم القسمة لكن لذاته بل باعتبار المتعلق والعلم المتعلق بشيئين يستلزم القسمة لكن لذاته بل باعتبار المتعلق والحاصل أن العلم لا يصدق عليه التعريف بدون ذلك القيد لأنه إن تعلق بمعلوم واحد فإنه لعروض الوحدة له يقتضي عدم القسمة وإن تعلق بمتعدد اقتضى القسمة لعروض التعدد وقد قال في التعريف إن الكيف لا يقتضي القسمة ولا عدمها فلما زيد ذلك القيد في التعريف دخل فيه العلم لأنه في حد ذاته لا يستلزم القسمة ولا عدمها وإنما الانقسام وعدمه بالنظر للمعلوم فإن كان للمعلوم متعددا أو مركبا كان العلم مقتضيا للقسمة اقتضاء ثانويا أي عرضيا وإن كان للمعلوم واحدا بسيطا كان العلم مقتضيا لعدم القسمة اقتضاء عرضيا فالقيد الرابع للدخال لا لإخراج وإدخال العلم بالمعلومات بهذا القيد بناء على أن العلم من قبيل الكيفيات وأنه عبارة عن الصورة الحاصلة في النفس وأما إن قلنا إنه انتقال أي انتقال الصورة في النفس أو أنه فعل أي نقش صورة الشيء في النفس وإرتسامها فيها فلا وجه لإدخاله في التعريف (قوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير) اعترض بأنه غير جامع لعدم شموله للكيفية المركبة كطعم الرمان فإنه مركب من الحلاوة والحموضة ولا شك أن المركب يتوقف تعقله على تعقل أجزائه وحاصل الجواب أن المراد بالغير ما كان منفكاً عن الشيء وأجزاء الشيء غير منفك عنه واعتراض أيضا بأنه غير جامع لعدم شموله للكيفية النظرية فإن تعقلها يتوقف على الغير وهو النظر أعني القول الشارح والحجة وذلك كعنى الإنسان وحدوث العالم وأجيب بأن المراد بالتوقف الذاتي التوقف الذي لا يمكن الانفكاك عنه كالابوة والبنوة وأما الكيفيات النظرية فتعقلها قد يحصل بدون نظر كالحام أو كشف واعتراض بأن العرض هو ما قام بغيره فهو متوقف في تعقله على الغير وقد أخذ في تعريف الكيف فيكون الكيف متوقفا على الغير إذا التوقف على التوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء وحينئذ فلا يصح قولهم لا يتوقف تصور الخ وأجيب بأن التوقف على تصور الغير مفهوم العرض والمأخوذ في تعريف الكيف هو ما صدق العرض لأن قولنا الكيف عرض أي فرد

يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح فالملكة قسم من مقولة الكيف التي هي هيئة قارة لا يقتضي قسمة ولا نسبة وهو مختص بذوات الانفس رأسا في موضوعه * وقيل ملكة ولم يقل صفة ليشعر بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لا يكون للعبير عن

من أفراد العرض ولا يلزم من توقف المفهوم توقف ماصدق عليه وانما يلزم ذلك لو كان ذاتيا للماصدق ومن الجائز أن يكون ذلك المفهوم عارضا للماصدق وخارجا عن ذاته فلا يلزم من توقفه توقفه (قوله ولا يقتضي القسمة) للراد بالاقضاء هنا الاستلزام أي لا يستلزم القسمة ولا يستلزم عدمها بل تارة يكون منقسما كحمره الحجل وتارة يكون غير منقسم كالعلم بالبسيط وليس المراد بالاقضاء القبول والالزام خلو الشيء عن النقيضين مع أنها لا يجتمعان ولا يرتفعان (قوله في محله) حال من الضمير في يقتضي ويكون هذا لبيان الواقع لان العرض لا يقبل القسمة ولا عدمها الا وهو في محله اذ لا وجود له الا في محله والمراد بمحله الذات التي قام بها العرض وما قيل انه متعلق بالقسمة من قوله يقتضي القسمة واللاقسمة على سبيل التنازع أو من باب الحذف من أحدهما لدلالة الآخر أي أنه لا يقتضي القسمة ولا عدمها لمحله أي لمتعلقه فردودلا نه يلزم عليه أن يكون قوله اقتضاء أوليا أي ذاتيا لافائدة فيه لدخول العلم في التعريف مما قبله وتكون النقطة والوحدة غير خارجين من التعريف (١٢٠) (قوله ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات) أي المتعلق بجنس المعلومات فيشمل

ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء أوليا فخرج بالقيد الاول الاعراض النسبية مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك وبقولنا ولا يقتضي القسمة الكميات وبقولنا واللاقسمة النقطة والوحدة وبقولنا أوليا ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللاقسمة فقوله ملكة اشعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحاً في الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخاً فيه وقوله (يقتدر بها على التعبير عن المقصود) دون أن يقول يعبر

يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح) فالملكة جنس في الحد فلا يفهم الا بفهمها وهي عرض لا يتوقف تعقله على تعقل غيره ولا يقتضي القسمة ولا عدمها في محله اقتضاء أوليا فخرج بقولنا لا يتوقف تعقله على تعقل غيره الاعراض النسبية كالأبوة والبنوة والفعل وهو ككون الشيء مؤثراً في غيره مادام مؤثراً والانفعال وهو ككون الشيء متأثراً لغيره مادام متأثراً ونحو ذلك كالابن وهو حصول الشيء في المكان والتي وهو حصول الشيء في الزمان وغير ذلك وخرج بقولنا ولا يقتضي القسمة ما يقتضي القسمة لذاته كالكليات مثل العدد والمقدار من الطول والعرض والعمق وخرج بقولنا ولا عدم القسمة ما يقتضي عدمها كالنقطة التي هي مبدأ الخط وهو مقدار لا يقبل القسمة الا في جهة واحدة ومبدؤه وهو النقطة لا تقبل القسمة لذاتها والوحدة ككون الشيء لا يقبل القسمة بوجه ففهوم ككون الشيء لا يقبل القسمة الذي هو الوحدة هو ما لا يقبلها لذاته أيضاً وبقولنا في محله تصوير أي لا يقبل

يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح) وانما قال ملكة ليشير الى أنها صفة راسخة فيه فلم يذم لم يقل صفة فان الملكة كيفية نفسانية راسخة وقال يقتدر بها ولم يقل يعبر عنه لانه لا يشترط النطق بالفعل

المعلوم الواحد والاكثر فالعلم المتعلق بمعلوم واحد يقتضي عدم القسمة باعتبار متعلقه والمتعلق بأكثر يقتضي القسمة باعتبار المذكور (قوله المقتضية للقسمة) أي ان كان المعلوم مركباً أو متعدداً وقوله واللاقسمة أي اذا كان المعلوم واحداً بسيطاً وكان الاولى للشارح أن يقول المقتضي أي العلم لانه المحدث عنه أي فهو لا يستلزم بالنظر لذاته قسمة ولا عدمها وأما بالنظر للمعلوم فتارة يستلزم القسمة في ذلك المعلوم وتارة لا يستلزمها (قوله فقوله ملكة) أي دون أن يقول

صفة وهذا نفي على قوله أولاً في تعريف الملكة أو هي كيفية راسخة في النفس (قوله ما لم يكن ذلك) أي ما ذكر من الملكة وقوله بمعنى الصفة (قوله اشعار) أي مشعراً وذواشعاراً بخلاف التعبير بصفة فانه لا يشعر بذلك ان قلت ان في التعريف لفظاً آخر صريحاً يخرج التسكك عن كونه فصيحاً وهو كون اللام في المقصود للاستغراق قلت لان سلم أنه صريح في ذلك لان اللام في حد ذاتها تحتل الجنس بل هو الاصل وانما حملت هنا على الاستغراق لقربينة المقام وقد تخفى هذه القرينة فيكون لفظ الملكة أقوى اشعاراً (قوله عن المقصود) أي عن جنس مقصوده لا كما اذ لا تحقق للتعبير عن الشكل بدون الرسوخ (قوله يقتدر بها) عبر بيقدر دون يقدر اشارة الى أنه لا بد من القدرة التامة لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ويحتمل أنه اشارة الى أنه يكفي وجود ملكة القدرة ولو كانت القدرة بتكلف فتأمل وقوله يقتدر بها يعني اقتداراً قريباً فخرج العلم والحياة فانه يقتدر بهما على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح لكن الاقتدار ليس بالمباشرة بل بواسطة سليقة عربية أو تعلم أو ممارسة (قوله على التعبير عن المقصود) أخرج الملكة التي يقتدر بها على استحضار المعاني كالعلم بفن وآل في المقصود للاستغراق أي كل ما وقع عليه قصد التسكك وارادته فان قلت أي حاجة لمل اللام على الاستغراق مع أن لفظ الملكة يعني عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز أن يحصل لشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعاني كالمدح أو الذم أو غيرها ولو سلم في الحمل على الاستغراق اشعار صريح بان الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون التسكك فصيحاً

معموده بلفظ فصيح فصيحاً الا اذا كانت الصفة التي اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راحة فيه وقيل يقتدر بها ولم يقل
يعبر بها ليشمل حالتى النطق وعدمه وقيل بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب

(قوله اشعار الخ) بيان ذلك أن يقال لو قال يعبر دون يقتدر لزم أن لا يسمى من (١٢١) له ملكة التعبير عن مقاصده فصيحاً حال السكوت

لفقد التعبير في تلك الحالة
اذلا دلالة لقوله يعبر بها
الا على أنه يوجد من
صاحبها التعبير ومعنى
التعريف حين ذكر يقتدر
ملكه توجد من صاحبها
القدرة على التعبير وهو
صادق على الملكة التي يعبر
بها صاحبها عن مقاصده في
حال سكوته فلو قال يعبر
دون يقتدر لكان ظاهره
مشعراً بأنه لا بد في أن
يعبر الشخص فصيحاً من
التعبير بالفعل عن كل
مقصود قصده وهذا
التوجيه ظاهر ووجه
بعضهم الاشعار بأن المضارع
حقيقة في الحال فتقييد

الملكة به ر بما يشعر بأن
الفصاحة الملكة في حال
التعبير دون السكوت
بخلاف الاقتدار (قوله
سواء وجد التعبير) أى
عن المقصود أى جميعه أولم
يوجد ذلك التعبير عن جميع
المقصود بأن لم يوجد التعبير
عنه بالكلية أو وجد
التعبير عن بعضه (قوله
ليعم المفرد الخ) أى وقوله
بلفظ دون كلام ليعم الخ
وهذا جواب عما يقال لم لم

اشعار بأنه يسمى فصيحاً اذا وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير أو لم يوجد وقوله (بلفظ فصيح)
ليعم المفرد والمركب أما المركب فظاهر وأما المفرد فكما تقول عند التعداد دار غلام جارية ثوب
بساط الى غير ذلك

العرض القسمة ولا عدمها في محله لكن هذا يخالف قولهم ان المقدار يقبلها من غير اعتبار محله فهذا القيد
لا فائدة له على هذا لان الفاعل في المحل قابل لذاته والافلاو يحتمل أن يراد بالمحل الذات وعلى هذا يحتج به
عن الذى يقتضيها لكن باعتبار مملوغة وعلى هذا يكون مغنيا عن قولنا اقتضاء أوليا لانه انما زيد اقتضاء
أوليا ليدخل في الكيفية نحو العلم بالمعلومات والارادة للمرادات فان العلم باعتبار نفسه لا يقتضى قسمة
ولا عدمها وباعتبار مملوغة المتعددة يقتضى القسمة وباعتبار اتحاد مملوغة يقتضى عدمها فاقضاءه
للقسمة أو عدمها لا أى بالذات بل ثانياً أى بالعرض وما ينبغي التنبيه له هنا أن ما وصف به العرض
من اقتضاء القسمة وعدمها ودخول النسب والاضافات فيه وانقسام العلم باعتبار العرض اصطلاح
فيلسوفى والا فالعلم في العرض اختصاصه بالموجود والنسب والاضافات اعتبارات والمعلوم
في العرض مطلقاً أنه لا يقبل القسمة ومنه العلم ثم ان انقسامه على مذهبه أيضاً انما هو بناء على صحة
تعلقه بمتعدد وأما ان قلنا ان كل علم يتعلق بغير منقسم لم يتصور ما ذكر وكان ينبغي تفسير الكيفية
بما يفهم عرفاً وهو أنها صفة وجودية فان اختصت بذوات النفوس الناطقية فهي نفسانية ثم ان
رسخت برسوخ أمثالها أى بتواليها فهي ملكة فان هذا أقرب وار تكبت تفسيرها السابق لما فيه من
تشديد القرائح بدقته وهذا كلام عرض في البين فان رجعت لتتميم حد المصنف لفصاحة المتكلم فقوله
يقتدر بها الى التعبير خرج به ملكة يقتدر بها على استحضار المعاني كالم لم يفن من الفنون وقال يقتدر

وقوله (بلفظ فصيح) يشمل المفرد والمركب وقد اعترض على المصنف بأنه يلزم أن لا يكون المتكلم هو
الفصيح وبأنه يلزم أن لا يسمى فصيحاً حقيقة لاحال النطق وجوابهما أن الملكة من فعل المتكلم وهو
كالفاعل لها نطق أم سكت فان يلزم عدم اطلاق الفصيح على من تكلم بكلام فصيح ولا ملكة عنده
قلت والامر كذلك فان قلت كل محل قام به معنى وجب أن يشتق له منه اسم قلت المعنى هو الملكة
ولم يقم واعترض بأن ذكر فصاحتى الكلام والكلمة يغنى عن ذكر فصاحة المتكلم اغناء حد العلم
عن حد العالم وليس كذلك فاننا لم نجد الفصيح بل حددنا فصاحته وفصاحته غير فصاحة كلامه وكامته
نعم قد يورد على المصنف أمور أحدها أنه ذكر لفظ الفصيح في حد فصاحة المتكلم والحد لا يذكر فيه
شئ مشتق من المحدود ولعل جوابه أن فصيحاً المذكور في حد فصاحة المتكلم مشتق من فصاحة
الكلام التي عرفت لامن فصاحة المتكلم التي هو يحددها والثاني أنه يحد فصاحة المتكلم والملكة
لا تتوقف على التكلم بل هو يقصد حدها سواء أُنطق أم لا كما سبق والثالث أنه يلزم أن من له ملكة
على التكلم بالكلمة المفردة الفصيحة ولا ملكة له على الكلام الفصيح لا يسمى فصيحاً وهذا ان فرض
وجوده قد يلزمه فان قلت التعبير عن المقصود لا يكون الا بالمركب لنظراً أو تقدير فلا يمكن بكلمة
قلت بل يمكن اذا كان المقصود التصور كقولك في حد الانه ان ناطق **(تنبيه)** اعلم أن أكثر الناس

(١٦ - شروح التلخيص - أول) يقل بكلام فصيح وحاصل الجواب أنه انما يقل بكلام بل قال بلفظ لئلا يتوهم أنه يجب في فصاحة
المتكلم القدرة على التعبير عن كل مقصوده بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا أردت أن تاتي
على الحاسب أجناساً مختلفة ليرفع حسابها أى ليذكر عددها فتقول دار الخ فغير بلفظ ليعم المفرد والمركب (قوله فظاهر) أى لكثرة
أفراده بخلاف المفرد فانه ليس له الا صورة واحدة فلذا مثل لها بقوله فكما تقول الخ

* وأما بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته

(قوله مطابقته لمقتضى الحال) أى فى الجملة أى مطابقته لآى مقتضى من المقتضيات التى يقتضيهما الحال لا المطابقة التامة وهى مطابقته لسائر المقتضيات اذ لا يشترط ذلك فاذا اقتضى الحال شيئين كالتأكيذ والتعريف مثلاً فرعى أحدهما دون الآخر كان الكلام بليغاً من هذا الوجه وان لم يكن بليغاً مطلقاً وحينئذ فتتحقق البلاغة بمراعاة أحدهما فقط لكن مراعاتهما أزيد بلاغة لأنها أزيد مطابقته لمقتضى الحال كذا فى الفنى وفى عبد الحكيم أى مطابقته لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة كما صرح به فى التلويح وفيه أنه يخرج عن التعريف بلاغة كلام البارى تعالى لان قدرته لا تنفد عند حد فهمى صالحة لأز يدما وجدنى كلامه من المقتضيات الآن يراد بقدر طاقة التكلم أو المخاطب اه كلامه ان قلت ان هذا التعريف غير مانع لصدقه على الكلام المشتمل على التأكيذ الذى يقتضيه الحال مثلاً ولا فصل لقائله مع أنه ليس بليغ لتصريحهم بوجوب القصد الى الخصوصية فى الكلام البليغ قلت الاضافة فى قوله مطابقته الكلام للكامل أى المطابقة الكاملة وهى المقصودة فقوله لمقتضى الحال أى لمناسب الحال لا موجه الذى يمتنع تخلفه عنه وانما أطلق عليه مقتضى لان المستحسن كالمقتضى فى نظر البلغاء والمراد بمناسب الحال الخصوصية التى يبحث عنها فى علم المعانى كما يدل عليه كلام الشارح دون كيفيات دلالة اللفظ التى يتكفل (١٢٢) بها علم البيان اذ قد تتحقق البلاغة فى الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة بأن

(والبلاغة فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته) أى فصاحة الكلام والحال هو الامر الداعى للتكلم

ولم يقل بمباشرة الى أن من فيه الاقتدار على التعبير فهو فصيح ولو لم يعبر أصلاً والمراد بالقدرة القريبة لتأليف العلم والحياة يقتدر بهما على التعبير لان الاقتدار بهما ليس بالمباشرة بل بتوسط سليقة عربية أو تعلم وممارسة وقوله بلفظ فصيح انما لم يقل بكلام فصيح لتأليفهم اختصاص المقصود المعبر عنه بالمعنى الاسنادى فالنوعير عن المقصود الاسنادى هو الاخبار عن قيام زيد بقولنا زيد قائم وهو ظاهر والتعبير عن المقصود الذى ليس باسنادى كأن يتعلق الغرض بمعرفة الناطق أو السامع عدد أشياء مختلفة وأسماءها فيقال بساط ثوب فرس سيف الى آخرها فالغرض من ذكرها معرفة عددها وأسمائها ولا يحتاج الى تمحل تقدير مبتدأ وخبر لها ليلزم كون المقصود تركيباً اسنادياً دائماً وان كان هو مقتضى الصناعة النحوية لان الغرض حاصل بمجرد استقصاء أسمائها مفردة وهو أن يعرف عددها السامع أو الناطق وأسماءها فاذا استقصيت مصحوبة بعددها فقد عرف عددها وأسماءها ثم عرف البلاغة وقد تقدم أنها تختص بالكلام والتكلم فقال (والبلاغة فى الكلام) هى (مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته) بمعنى أن الحال الذى هو أمر يقتضى أن يؤتى بالكلام على صفة مخصوصة

ذكر الفصاحة حيث كانت حداً واحداً وذكر واحدودا كثيرة ترجع الى ما ذكره المصنف فى فصاحة المتكلم لم أر التطويل بذكرها ص (والبلاغة فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته الخ)

يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤدياً للمعنى بدلالات وضعية أى مطابقة غير مختلفة بالوضوح والخفاء نعم اذا أدى المعنى بدلالات عقلية مختلفة فى الوضوح والخفاء لا بد فى بلاغة الكلام من رعاية كيفية الدلالة أيضاً كما ستعرفه فما قيل ليس مقتضى الحال مخصوصاً بما يبحث عنه فى علم المعانى بل أعم من الخصوصيات التى يطلع عليها فى علم المعانى وكيفيات دلالة اللفظ التى يتكفل بها علم البيان فانه

لا بد فى البلاغة من رعايتها ليس بشئ كيف وانهم لا يطلقون مقتضى الحال على كيفيات

دلالة اللفظ كذا فى عبد الحكيم (قوله مع فصاحته) حال من الضمير المجزوء فى مطابقته الذى هو فاعل المصدر وانما اشترط المصنف هذا الشرط الاخير مع أنه لم يذكره غيره كصاحب المفتاح لان البلاغة عنده لا تتحقق الا بتحقق الامر من وظاهره أن الفصاحة لا بد منها مطلقاً سواء كانت معنوية وهى الخلوص عن التنعيد المعنوى أو لفظية وهى خلوص اللفظ من التنافر والغرابه وضعف التأليف ومخالفة القياس وهو كذلك على التحقيق (قوله والحال هو الامر الخ) هذا شروع فى بيان معنى المضاف اليه ثم بعد ذلك بين معنى المضاف وهو المقتضى * واعلم أن المركب الاضافى يحتاج فيه الى معرفة الاضافة لانها بمنزلة الجزء الصورى والى معرفة المضاف والمضاف اليه لانهما بمنزلة الجزء المادى لكن جرت عادتهم بأنهم لا يتعرضون لتعريف الاضافة للعلم بأن معنى اضافة المشتق وما فى معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه مثلاً مقتضى الحال معناه ما يختص بالحال باعتبار كونه مقتضى لها ويقدمون تعريف المضاف اليه لان معرفة المضاف من حيث انه كذلك تتوقف على معرفة المضاف اليه فان قلت معرفة المضاف اليه من حيث انه كذلك تتوقف على معرفة المضاف فلم تعتبر هذه الحيثية قلت لان الاضافة لتقييد المضاف لا المضاف اليه (قوله هو الامر الداعى المتكلم الخ) أى سواء كان ذلك الامر داعياً له فى نفس الامر أو غير داعٍ له فى نفس الامر فالاول كالمخاطب منكر اقيام زيد بحقيقة فان الانكار أمر داعٍ فى نفس الامر الى اعتبار المتكلم فى الكلام الذى يؤدى به أصل المراد خصوصية والثانى كالمؤثر للمخاطب غير المنكر منزلة المنكر فان ذلك الانكار التنزيل

أمرداع إلى اعتبار المتكلم الخصوصية في الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى المراد إلا أنه داع بالنسبة للمتكلم الذي حصل منه التزيل لأنه داع بالنسبة لما في نفس الأمر إذ لا انكار في نفس الأمر فظهر لك أن الحال هو الأمر الداعي للمتكلم مطلقاً وهذا بخلاف ظاهر الحال فإنه الأمر الداعي في نفس الأمر لا اعتبار المتكلم الخصوصية فهو أخص من الحال (قوله إلى أن يعتبر) أي يلاحظ ويقصد وأشار الشارح بهذا إلى أنه لا بد في بلاغة الكلام من كون النكات والخصوصيات مقصودة للمتكلم ولا يكفي في البلاغة حصولها من غير قصد فإن وجدت من غير قصد لم تكن مقتضى حال ولا يقال للكلام حينئذ أنه مطابق لمقتضى الحال (قوله مع الكلام) إن قلت إن الخصوصية في الكلام ومشتمل عليها فالأولى أن يقول في الكلام لأن مع مقتضى أن الخصوصية خارجة عن الكلام ومصاحبة فقط قلت إنما عبر به لانه قيد الكلام بالمفيد لأصل المعنى ولا شك أن الخصوصية خارجة عن الكلام بهذا المعنى منضمة معه وإنما قيد الكلام بهذا القيد المحوج إلى إثارة مع على في إشارة إلى أن مقتضى الحال يجب أن يكون زائداً على أصل المعنى المراد إن قلت إن الحال قد يقتضي إيراد الكلام مقتصر فيه على أصل المعنى كما إذا كان المخاطب بليداً أو خالي الذهن فأين الزيادة على أصل المعنى قلت لاقتصار على أصل المعنى والتجريد هنا خصوصية زائدة على أصل المعنى لأن أصل المعنى يؤدي مع التجريد والاقتصار ويؤدي مع عدمه فالتجريد حينئذ خصوصية زائدة تفهم السامع بلادة المخاطب أو عدم انكاره والحاصل أن الخصوصية لا يجب أن تكون من قبيل اللفظ كعدم التأكيد وكالاتفاق ولهذا أورد الشارح كلمة مع دون في الموهمة للجزئية (قوله خصوصية) مفعول (١٢٣) يعتبر أن قرئ بالبناء للفاعل ونائب فاعله

أن قرئ بالبناء للفاعل وما لنا كيد العموم والخصوصية بضم الحاء لأن المراد بها النسبة والمزية المختصة بالمقام والخصوص بالضم مصدر خص كالعموم مصدر عم فألحقت به ياء النسب والمصدر إذا ألحق به ياء النسب صار وصفاً وأما الخصوص بالفتح فهو صفة كضروب والصفة إذا ألحقها بياء النسب صارت مصدراً كالضاربة والمضروبية

إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلاً كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم والتأكيد مقتضى الحال وقولك له إن زيداً في الدار مؤكداً بان كلام مطابق لمقتضى الحال

تناسبه كالانكار مثلاً إذا اقتضى أن يورد الكلام مع صاحب ذلك الانكار مؤكداً للكلام الموصوف بالتأكد كيد مقتضاه وهو كل يصدق على قول القائل إن زيداً قائم أو زيد والله أنه قائم أو ما أشبه ذلك فإذا قيل في حال الانكار إن زيداً قائم فهذا كلام جزئي مطابق لذلك الكلام الكلي لكونه من مفرداته وكما صح أن يقال الكلي يطابق الجزئي يصح عكسه وهو أن الجزئي يطابق الكلي لأن المطابقة نسبة لا تعقل إلا بين شيئين فمطابقة هذا الجزئي لذلك الكلي الذي هو مقتضى الحال فإن كلاماً من جزئياته

ش هو غنى عن الشرح وللمتقدمين في البلاغة رسوم وأهية قيل لمحة دالة وقيل معرفة الوصل من الفصل نقلوه عن ابن جني ونقله في مواد البيان عن الفارسي وقيل لا يجاز من غير عجز والاطناب من غير خطل وقيل اختيار الكلام وتصحيح الأقسام وقيل قليل يفهم وكثير لا يسأم وقيل الإشارة إلى

فآل الأمر إلى أن الخصوصية بالضم صفة وبالفتح مصدر والمناسب هنا الصفة (قوله وهو مقتضى الحال) ليس هذا جزءاً من تعريف الحال حتى يلزم الدور من حيث أخذ المعرف جزءاً في التعريف بل هو تفسير للمضاف بعد تفسير المضاف إليه ثم إن الضمير راجع للخصوصية وتذكيره باعتبار الخبر لأن الضمير إذا وقع بين مذكرو مؤنث جازتذكيره وتأنثه والأولى مراعاة الخبر ويؤيده قوله بعد وإنما كيد مقتضى الحال إذ لو كان عائداً على الاعتبار لقال واعتبار التأكيد مقتضى الحال أو راجع للاعتبار المأخوذ من يعتبر وعلى هذا الجمل الاعتبار مقتضى الحال مبالغة على حد زيد عدل وذلك لأن مقتضى الحال هو الخصوصية المعتبرة لأنفس اعتبارها لكونها لما كان اعتبارها أمراً لا بد منه في البلاغة بولغ فيه حتى أنه جعل مقتضى الحال (قوله مثلاً) مفعول مطلق إن أراده التمثيل وعامله محذوف أي أمثل لك مثلاً أي تمثيلاً ومفعول به إن أراده المثال أي أمثل لك مثلاً أي مثلاً (قوله كون المخاطب الخ) الأولى إنكار المخاطب للحكم (قوله يقتضي تأكيد كيد الحكم) إنما أظهر في محل الاضمار ولم يقل يقتضي تأكيد كيد خوف من عود الضمير على الحال وقوله وإنما كيد مقتضى الحال لم يقل وهو مقتضى الحال مع أن المحل للضمير لتقدم التأكيد خوفاً من عود الضمير على الحكم (قوله والتأكيد) المناسب للتفريع بالفاء أي فالتأكيد الذي يقتضيه الانكار مقتضى الحال لأنه فرد من أفراد الخصوصية المذكورة في قوله خصوصية ما (قوله وقولك له) أي للمخاطب المنكر (قوله مؤكداً بان) حال من قولك (قوله مطابق لمقتضى الحال) بمعنى أنه مشتمل عليه إذ لا شك أن قولك إن زيداً في الدار يشتمل على التأكيد وليس المراد بكونه مطابقاً لمقتضى الحال أنه من جزئياته إذ لا يصدق عليه أي لا يحمل عليه ضرورة أن مقتضى الحال هو التأكيد وهو لا يحمل على قولك إن زيداً في الدار فلا يقال إن زيداً في الدارنا كيد فقد علمت أن المراد بالمطابقة على ما ذكره هنا الاشتمال

لامصطلح الناطقة الذي هو الصدق بخلافه على التحقيق الآتي فان معناها الصدق كما سيصرح به (قوله وتحقيق ذلك) أى المطابقة ومقتضى الحال أى بيانه على الوجه الحق وفي هذا اشارة الى أن ما ذكره أولا كلام ظاهري وحاصل الفرق بين هذا ومانقدم أن مقتضى الحال على مانقدم الخصوصية وأن معنى مطابقة الكلام لذلك المقتضى اشتاله على تلك الخصوصية وأما على هذا التحقيق فمقتضى الحال هو الكلام الكلى المشتمل على الخصوصية ومعنى مطابقة الكلام لذلك المقتضى كون الكلام الجزئى الصادر من التكلم الذى يلقيه المخاطب المشتمل على الخصوصية من أفراد ذلك الكلام الكلى الذى يقتضيه الحال فان ذلك المقتضى صادق عليه فمعنى المطابقة والمقتضى على هذا التحقيق مغاير لمعناهما على ما قبله وأما معنى الحال فلم يختلف فيه بل هو على كليهما الأمر الداعى للتكلم الى أن يعتبر الخ (قوله أنه) أى المثال المذكور أعنى قولك ان زيدا فى الدار (قوله الذى يقتضيه الحال) أى لان الحال المذكور أعنى الانكار يقتضى كلاما مؤكدا بطلاق تأكيده لا بتأكيده بخصوص كان ومن جزئيات ذلك ان زيدا فى الدار ولزيد فى الدار (قوله وهذا) أى المثال المذكور أعنى الكلام الجزئى وهو قولك ان زيدا فى الدار (قوله مطابق له) أى للكلام المؤكد بأى مؤكداً كان وهو الذى يقتضيه الحال أعنى الانكار (قوله بمعنى أنه) أى الكلام الكلى المؤكد الذى هو مقتضى الحال وقوله صادق عليه أى على هذا الجزئى أى محمول عليه أى يصح حمله عليه لكونه جزئيا من جزئياته والحاصل أن (١٢٤) مطابقة هذا الجزئى لذلك الكلى بمعنى كونه جزئيا من جزئياته هى البلاغة

فعلى هذا قول المصنف مطابقة الكلام الخ أى كون الكلام جزئيا من جزئيات مقتضى الحال بحيث يصح حمل مقتضى الحال عليه (قوله على عكس الخ) متعلق بمحذوف أى وقولنا هذا أى الجزئى مطابق له جار على عكس ما يقال أى على عكس ما يقوله أهل العقول ان الكلى مطابق للجزئيات وذلك لانه هنا أسند المطابقة الى الجزئى وجعل المطابق بالفتح هو الكلى وأما أهل

وتحقيق ذلك أنه جزئى من جزئيات ذلك الكلام الذى يقتضيه الحال فان الانكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا وهذا مطابق له بمعنى أنه صادق عليه على عكس ما يقال ان الكلى مطابق للجزئيات وان أردت تحقيق هذا الكلام فارجع الى ما ذكرنا فى الشرح فى تعريف علم المعانى (وهو) أى مقتضى الحال (مختلف)

مكيف خارجا بما تكيف به كايه ذهنا من التأكيده مثلا هى البلاغة وقد يطلق مقتضى الحال على كيفية الكلام التى هى نفس التأكيده مثلا المناسبة لذلك الحال والخطب فى ذلك سهل وهذا المعنى الذى به يندفع مايتوهم من أن قولهم ان خصوصية هذا الكلام مطابقة لمقتضى الحال مع قولهم ان التأكيده مثلا مقتضى الحال يلزم منه مطابقة الشيء لنفسه هو المقرر فى المطول فى تفسير علم المعانى ولا يخفى أن اعتبار الكلية والجزئية بين المطابق والمطابق بفتح الباء ينتفى به هذا التوهم سواء اعتبر ذلك فى الخصوصية أو فى الكلام تأمله ثم مهد لبيان مقتضيات الأحوال وتحقيقها على وجه الاجمال الموجب للتدويع الى الوقوف عليها تفصيلا كما يأتى بعد قوله (وهو) أى مقتضى الحال المناسب لخصوصية فيه أو تلك الخصوصية بعينها (مختلف) باختلاف الأحوال المقتضية له

المعنى بالمرحمة تدل عليه وقيل لا يجاز مع الافهام والتصرف من غير اضجار وقيل ادراك المطالب واقناع

المعقول حيث قالوا الكلى مطابق للجزئى فقد أسندوا المطابقة للكلى وجعلوا المطابق بالفتح هو الجزئى ثم ان هذا العكس انما هو بالنظر للفظ وأما بالنظر للمعنى فلا عكس لاستواء التعبيرين فى أن المراد بالمطابقة صدق الكلى على الجزئى وحمله عليه بأن تقول ان زيدا فى الدار كلام مؤكدا كدور يد انسان وكأن الحامل للشارح على تلك المخالفة اللفظية ظاهر قول المصنف مطابقتها لمقتضى الحال فحمل الكلام الجزئى مطابقة اسم فاعل ومقتضى الحال مطابقة اسم مفعول (قوله فى الشرح فى تعريف الخ) لا يقال ان فيه تدلى حرقى جرم متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد لان أحدهما متعلق بإرجع والآخر متعلق بما ذكرنا أو أن أحدهما متعلق بذكرنا مطلقا والآخر متعلق به وهو مقيد وحينئذ فلم يتعلق بعامل واحد لان الشيء الواحد يختلف بالاطلاق والتقييد أو يقال ان قوله فى تعريف الخ يدل من قوله فى الشرح يدل بعض من كل وحينئذ فهو متعلق بذكرنا آخر غير المذكور لان البدل على نية تكرار العامل وبعدها كاه فالذى حققه الشارح فى كبره أن مقتضى الحال هو الخصوصية وأن المراد بالمطابقة الاشتال لمصطلح الناطقة الذى هو الصدق فالذى حققه هنا خلاف ما حققه هناك (قوله وهو مختلف) هذا تمهيد لضبط مقتضيات الأحوال وتحقيقها على وجه الاجمال الموجب للتشويق الى الوقوف عليها تفصيلا كما يأتى بعد وحاصل ما ذكره أن مقتضيات الأحوال بالفتح مختلفة لان مقتضياتها بالكسر التى هى الأحوال المعبر عنها بالمقامات مختلفة فالحال والمقام متحدان ذاتا وانما يختلفان اعتبارا كما سيذكره الشارح وانما عبر فى العلة بالمقامات اشارة الى أنهما متحدان ذاتا وبهذا ظهر إنتاج العلة للعول

(قوله فان مقامات الكلام) أى الامور المقتضية لاعتبار خصوصية ما فى الكلام (قوله متفاوتة) أى مختلفة واذا اختلفت المقامات لزم اختلاف مقتضيات الاحوال لان اختلاف الاسباب فى الاقتضاء يوجب اختلاف السببات فان قلت ان تعليل المصنف المذكور يقتضى أنه يلزم من اختلاف المقامات اختلاف المقتضى مع أنه قد يختلف المقامات ويتحد المقتضى وذلك كالتعظيم والتحقير فان كلامهما مقام يغير الآخر بالذات ومقتضاهما واحد وهو الحذف فان حذف المسند اليه يكون لايهام صونه عن لسانك تعظيما له أو إيهام صون لسانك عنه تحقيرا له كما يأتى قلت ليس المراد باختلاف المقامات اختلافها (١) لهما من حيث ذاتها وتعددتها وإنما المراد اختلاف المقامات باختلاف الاقتضاء بأن يقتضى أحدهما خلاف ما يقتضيه الآخر ولا شك أن اختلاف الاقتضاء يوجب اختلاف المقتضى والتعظيم والتحقير لم يختلفا بحسب الاقتضاء بل بحسب ذاتهما وحينئذ فلا يتوجه النقص (قوله لان الاعتبار) المراد به الشيء المعتبر وهو الخصوصية وهو علة للعلة أى وإنما أوجب اختلاف المقامات اختلاف مقتضيات الاحوال لان الاعتبار الخ أى لان الامر المعتبر أى لان الخصوصية المعتبرة اللاحقة بهذا المقام فى نفس الامر تغاير الخ فالتأكيده المعتبر اللاحق بمقام الانكار يغير عدم التأكيده المعتبر اللاحق بمقام خلو الذهن فالتأكيده عدمه وهما مقتضى الحال متغايران والمقام وهو الانكار وخلو الذهن متغايران أيضا وليس علة للعلة التى هى اختلاف المقامات لثلاثين الدور (قوله وهذا) أى مغايرة هذا الاعتبار اللاحق بهذا المقام لذلك الاعتبار اللاحق بمقام آخر (قوله عين تفاوت الخ) لوقال عين اختلاف الخ لكان أنسب بعبارة المصنف (قوله لان التغاير الخ) علة لقوله وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال وفى هذه العلة اشارة الى دفع ما يرد على ظاهر المصنف من أن الدليل لم يطابق المدعى ولم تحصل المطابقة الاول قال لان الاحوال متفاوتة وحاصل الجواب أنهم ما متحدان بالذات (١٢٥) لان كلامهما عبارة عن الامر الداعى الى اراد الكلام

مكيفا بكيفية مخصوصة ويختلفان بالاعتبار والتوهم فباعتبارهما ذاتا حصل التطابق بين الدليل والمدعى (قوله إنما هو بحسب الاعتبار) أى التوهم أى بحسب اعتبار المعتبر وتوهمه وأما بحسب الذات فهما واحد فاذا

فان مقامات الكلام متفاوتة) لان الاعتبار اللاحق بهذا المقام يغير الاعتبار اللاحق بذلك وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال لان التغاير بين الحال والمقام إنما هو بحسب الاعتبار وهو أنه يتوهم فى الحال كونه زمانا لورود الكلام فيه وفى المقام كونه محالا .

(فان مقامات الكلام) أى الاحوال المقتضية لخصوصيات فيه (متفاوتة) فى مقتضاها كما اختلفت فى حقائقها وذلك أن تبين الاسباب فى الاقتضاء يؤذن بتباين المسببات فان الاعتبار الذى هو الشيء

السامع (٢) وقيل تصحيح الاقسام واختيار الكلام وقيل وضوح الدلالة واتهاز الفرصة وحسن الاشارة نقل أكثر ذلك فى موارد البيان وقال محمد بن الحنفية قول تضرع العقول الى فهمه بأيسر العبارة

كانت مقتضيات المقامات مختلفة كانت مقتضيات الاحوال كذلك لان مقتضيات الاحوال عين مقتضيات المقامات لكون المقامات والاحوال واحدا بالذات (قوله وهو) أى الاعتبار وقوله أنه أى الحال والشأن يتوهم الخ وحاصله أن الامر الداعى لاراد الكلام ملتبس بخصوصية ما ذاتوهم فيه كونه زمانا لذلك الكلام يسمى حالا واذا توهم فيه كونه محالا يسمى مقاما وإنما عبر الشارح بالتوهم لان المقام والحال أعنى الامر الداعى لورود الكلام ملتبس بخصوصية ما لا انكار الذى هو سبب لورود الكلام مؤكدا ليس فى الحقيقة زمانا ولا مكانا وإنما ذلك أمر توهمى تخيلى ووجه توهم كون ذلك الامر الداعى للخصوصية زمانا أو مكانا أنه لا بد لذلك الامر من زمان ومكان يقع فيها وهو مطابق للزمان الذى يقع فيه وللمكان الذى يقع فيه أى أنه بقدرها لا يزيد عليها ولا ينقص عنها فباعتبار مطابقتها للزمان يتوهم أنه زمان فىسمى حالا وباعتبار مطابقتها للمكان يتوهم أنه مكان فىسمى مقاما وإنما اختير لفظ المقام دون غيره من أسماء الامكنة كالمجاس والضجع وانظر الحال دون غيره من أسماء الزمان كالمستقبل والماضى لان البقاء كانوا يتكلمون بالكلام البليغ من خطب وأشعار وهم قائمون فأطلق المقام على الامر الداعى لانهم يلاحظونه فى محل قيامهم ولان هذا الكلام إنما يؤدى فى حال الانكار مثلالا قبله ولا يمدد أو أنهم خصوا الحال من بين الازمنة الثلاثة لانها أوسطها وخير الامور الوسط فناسب أن يعبر عن ذلك الامر الذى تتوقف عليه البلاغة به كذا قرر بعض الافاضل فى وجه اختيار هذين اللفظين وهو يفيد أن المراد بالحال الزمان وأن المقام اسم مكان وقال غيره الحال فى الاصل ما عليه الانسان من الصفات والمقام بمعنى الرتبة وليس الحال أحد الازمنة الثلاثة وليس المراد بالمقام اسم مكان وإنماسمى الامر الداعى كالانكار بالحال لانه مما لا يتغير ويتبدل كالحال الذى عليه الانسان من غضب أو رضا أو لانه صفة وخال من أحوال الانسان وسمى بالمقام لان مراتب الكلام تتفاوت بالاحوال كما أن مراتب

فمقام التنكير بيان مقام التعريف ومقام الاطلاق بيان مقام التقييد ومقام التقديم بيان مقام التأخير ومقام الذكر بيان مقام الحذف ومقام القصر بيان مقام خلافة

الرجال ودرجاتهم تتفاوت بالمقامات (وقوله وفي هذا الكلام) أغنى قول المصنف الآتي فمقام الخ فاسم الاشارة راجع لما يأتي كما يدل له كلام الشارح في الطول حيث قال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية لضبط مقتضيات الاحوال اه أو يقال ان الاشارة لما سبق باعتبار أنه وسيلة وتعميد لما يأتي تأمل (قوله اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال) المراد بضبطها حصرها وعددها وذلك لأن المصنف حصر مقتضيات الاحوال في اقسام ثلاثة ما يتعلق بأجزاء الجملة وما يتعلق بالملتين فصاعدا وما يختص بشيء من ذلك بل يتعلق بهما معا مرتبا لهذه الاقسام على هذا الترتيب فأشار الى القسم الاول بقوله فمقام كل الخ والى الثاني بقوله ومقام الفصل بيان مقام الوصل والى الثالث بقوله ومقام اليجاز الى قوله ولكل كلمة مع صاحبها مقام وانما كان كلام المصنف مشيرا لضبط للمقتضيات وليس صريحا في ذلك لان مدلوله المطابق لضبط المقامات المضافة الى مقتضيات الاحوال التي هي التنكير والاطلاق وما معه وضبط المضافات الى أمور يستتبع ضبط تلك الأمور المضاف اليها وانما كانت تلك الاشارة اجمالية لانه لم يبين محال تلك المقتضيات مثلا التنكير من المقتضيات ولم يبين المصنف هل محله السند (١٢٦) اليه أو السند وكذلك الاطلاق لم يبين محله هل هو الحكم أو السند اليه أو السند أو متعلقه وكذا

وقال في الباقي فما هنا كلام اجمالى يفصله ما يأتي في علم المعاني (قوله وتحقيق

لمقتضى الحال) عطف على اشارة أى وفيه تحقيق أى تبين وتعيين له حيث قال فيما يأتي لمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال وقول الشارح لمقتضى الحال اظهر في محل الاضرار خوفا من توهم رجوع الضمير للاحوال لو قال لها (قوله فمقام كل من التنكير الخ) صرح بالتنكير وما بعده لانه الاصل والفاء

وقال بعض أهل الهند هي النظر بالحجة والعرفه بمواقع الفرصة وقيل اجاعة اللفظ باشباع المعنى وقيل معان كثيرة في ألفاظ قليلة وهي اصابة المعنى وحسن اليجاز وقال الخليل كلمة تكشف عن البغية وقيل ابلاغ المتكلم حاجته بحسن افهام السامع وقيل أن منهم المخاطب بقدر فهمه من غير تعب عليك

في قوله فمقام للتفصيل أو للتعليل (قوله بيان مقام خلافة) أى فلا يكون مقام يناسيه

التنكير ومقابله ولا مقام يناسبه الاطلاق ومقابله وهكذا (قوله أى خلاف كل منها) فيه اشارة الى أن ضمير خلافة عائد الى كل لكن اعترض بأن هذا التفسير يقتضى أن مقام كل واحد من التنكير ومما معه بيان مقام خلاف كل واحد من المذكورات فيكون مبيانا للمقام خلاف نفسه وخلاف غيره مما معه وهذا باطل لانه انما بيان مقام خلاف نفسه فقط ولا يبين مقام خلاف غيره لان من جملة خلاف غيره نفسه فيلزم مبيانية الشيء لنفسه وهو باطل فكان الاولى في التفسير أن يقول أى خلاف نفسه ويكون الضمير عائدا الى الواحد مما ذكر في ضمن كل اذ التنوين عوض عن المضاف اليه أو يقول أى ماخالفه وأجيب بأن المراد بخلاف كل منها الخلاف الموصوف بوصف التقابل والتضاد وحينئذ فيصح الكلام لان كلا من التنكير ومما معه مقامه بيان خلاف مقام كل واحد مما يقابل نفسه وأما خلاف كل مما لا يقابل نفسه فلا يباينه وأجيب بحجوب آخر وحاصله أن الضمير في قول الشارح أى خلاف كل منها راجع للاربعة المذكورة وهو من مقابلة الجمع بالجمع وفيه توزيع فكانه قال أى مقامات هذه المذكورات تبين مقامات خلافاتها ومقابلة الجمع بالجمع تقتضى القسمة على الاحاد على حد ركب القوم دواهم أى كل واحد ركب دابته فيؤول الامر الى قولنا مقام التنكير بيان مقام خلافة من التعريف وهكذا والى هذا أشار الشارح بالعناية كذا أجاب بعضهم ورد عبد الحكيم بأن التوزيع لا يصح في الكل الافرادى وانما

وقيل

يصح ذلك في الكل المجموع إلا أن يقدره مضاف إليه للفظ كل جمعا معر فأي مقام كل الامور المذكورة يبين مقام خلاف كلها فيصح التوزيع ويكون التعيين موكولا الى السامع والاحسن في الجواب عن ذلك الاشكال أن يقال ان كلمة كل دخلت على شيئين بعد ثبوت التخالف بينهما فالاصل مقام التنكير والاطلاق والذكر والحذف كل واحد يبين مقام خلافة (قوله الذي يناسبه تنكير الخ) هذا تفسير لوجه اضافة المقام الى التنكير وأنه بأي معنى هو اذ الاضافة لا بد فيها من مناسبة بين المتضامين ولم يفسر المقام ولا التنكير مثلا لعدم احتياجهما وقوله تنكير المسند اليه أو المسند نحو رجل في الدار قائم وزيد قائم ونحو جاء رجل وجاء زيد (قوله الذي يناسب التعريف) أي تعريف المسند اليه أو المسند نحو زيد قائم (قوله ومقام اطلاق الحكم) أي النسبة الحاصلة بين المسندين والمراد باطلاقه خلوه من المقيدات نحو زيد قائم أي يبين مقام تقييده بئو كد نحو ان زيد قائم أو بأداة قصر نحو ما زيد الا قائم أو انما زيد قائم (قوله أو التعلق) أي والمقام الذي يناسب اطلاق التعلق أي تعلق المسند بمفعوله كتعلق الفعل بالمفعول نحو ضربت زيدا أي يبين مقام تقييده بئو كد أو أداة قصر نحو لا ضربت زيدا أو والله ضربت زيدا أو تريد بالقسم تأ كيد تعلق الضرب بعمر ولا تأ كيد وقوع الضرب من زيد ولا كان تأ كيد الاحكام ونحو ما ضربت زيدا لا عمر اقصا الضرب الصادر من زيد على عمرو وظهرك أن كتعلق غير الحكم لان المراد بالحكم الاسناد أعني تعلق المحكوم به بالمحكوم عليه والمراد بالتعلق تعلق المحكوم به بمفعوله غير المحكوم عليه كتعلق الفعل بمفعوله ولاجل كونه غيره صح عطفه عليه بأو (قوله أو المسند اليه أو المسند) أي والمقام الذي يناسبه اطلاق المسند اليه أو اطلاق المسند أي خلوه عن التقييد بتابع مثلا نحو زيد قائم يبين مقام خلاف (١٢٧) وهو مقام تقييد المسند اليه بتابع نحو زيد

الطويل قائم ومقام تقييد المسند بتابع نحو زيد رجل طويل (قوله أو متعلقه) أي والمقام الذي يناسبه اطلاق متعلق المسند أي اطلاق معموله وخلوه عن التقييد بتابع يبين مقام تقييد التعلق بتابع فالاول نحو زيد ضارب رجلا والثاني نحو زيد ضارب رجلا طويلا (قوله تقييده

يعني أن المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه أو المسند يبين المقام الذي يناسبه التعريف ومقام اطلاق الحكم أو التعلق أو المسند اليه أو المسند أو متعلقه يبين مقام تقييده بئو كد أو أداة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما يشبه ذلك

يبيان مقام تعريف كل منهما كقولنا زيد قائم ومقام اطلاق الحكم بين المسندين يبين مقام تقييده بئو كد كان زيد قائم أو أداة قصر كما زيد الا قائم وكذا مقام اطلاق تعلق المسند ان كان فملا بقاءه أو مفعوله مثلا يبين مقام تقييد ذلك التعلق بأداة قصر كما قام الا زيد وما ضربت الا عمر أو كذا مقام اطلاق المسند اليه أو المسند يبين مقام تقييد كل منهما بتابع كزيد الطويل رجل صالح وكذا مقام اطلاق متعلق المسند ان كان فملا أو مشتقا يبين مقام تقييد ذلك التعلق بتابع أو المسند المتعلق به بشرط أو مفعول كقولنا في تقييد المتعلق بالتابع أنا ضارب أو ضربت زيدا الطويل وفي تقييد المسند المتعلق به

وقيل حسن العبارة مع صحة الدلالة وقيل دلالة أول الكلام على آخره وارتباط آخره بأوله وقيل القوة على البيان مع حسن النظام وعن الخليل أيضا البلاغة ما قرب طرفاه وبعد منتهاه وقال ارسطاطليس

بئو كد أو أداة قصر) راجع لكل من اطلاق الحكم والتعلق وقوله أو تابع راجع لاطلاق المسند اليه. والمسند ومتعلقه (قوله أو شرط) هذا راجع للمسند فقط أي ان مقام اطلاق المسند وخلوه عن التقييد بالشرط نحو زيد قائم يبين مقام تقييده به نحو زيد قائم ان قام عمرو ولا يرد أنه يعقل في جانب المسند اليه أيضا التقييد بالشرط نحو القائم ان يقوم زيد عمرو لان ذلك راجع لتقييد المسند لان المسند اليه ال الموصولة والمقيد الصلة وهي مسندة اضير ال (قوله أو مفعول) راجع للثلاثة الاخيرة وهي المسند اليه والمسند ومتعلقه أي أن المقام الذي يناسب اطلاق المسند اليه أي خلوه عن التقييد بمفعول نحو جاء الضارب يبين مقام تقييده بمفعول نحو جاء الضارب زيدا والمقام الذي يناسب اطلاق المسند نحو زيد ضارب يبين مقام تقييده بمفعول نحو زيد ضارب عمر أو المقام الذي يناسب اطلاق متعلق المسند نحو رأيت ضارب يبين مقام تقييده بمفعول نحو رأيت ضارب عمر (قوله أو ما يشبه ذلك) أي كالحال والتمييز وهذا راجع للمسند اليه ولتعلق المسند أي أن مقام اطلاق المسند اليه يبين مقام تقييده بحال أو تمييز نحو جاء زيد راكبا وطاب محمد نفسا ومقام اطلاق متعلق المسند يبين مقام تقييده بحال أو تمييز نحو ركبت الفرس مسرجا واشترت عشرين غلاما فظهر لك من هذا أن الضمير في قول الشارح يبين مقام تقييده راجع لاحد المذكورات الصادق على كل منها لكونه مبهما لكان على سبيل التوزيع كما قلت بحيث يكون الاحد بالنسبة الى الاول من المقيدات غيره بالنسبة الى الثاني منها وهكذا ولا يصح عود الضمير الى مجموع ما ذكر بتأويله بل انذ كور لان المجموع لا يقيد بواحد من المذكورات ولا الى أحد المذكورات معينا لان المقيدات لا يتأتى التقييد بهما في واحد من المذكورات فتعين الاول

ومقام الفصل يبين مقام الوصل ومقام الایجاز یبین مقام الاطناب والمساواة وكذا خطاب الذكي يبين خطاب الغبي

(قوله ومقام تقديم المسند اليه أو المسند أومتعلقاته) نحوز بدقائم وقام زيدوز يدا ضربت وضاحكا جئت (قوله وكذا مقام ذكره) أي ذكر أحد الثلاثة وهي المسند اليه والمسند ومتعلقه (قوله يبين مقام حذفه) أي حذف ذلك الاحد نحو مريض جوابا لمن قال كيف حاله ونحو زيد جوابا لمن قال من في الدار وإنما فصل بكذا ولم يقل ومقام ذكره الخ لئلا يتوهم عطف مقام ذكره على مقام تأخيره ان قلت هذا التوهم يدفعه قوله يبين مقام حذفه قلت المراد دفع التوهم من أول الامر (قوله شامل لما ذكرنا) أي صالح وقابل لذلك وهو المراد لا ما يفهمه ظاهر اللفظ والمراد بما ذكره كون مبيانة مقام التنكير لمقام التعريف وكون مبيانة مقام الاطلاق لمقام التقييد وهكذا (قوله وإنما فصل قوله الخ) أي ولم يذكر الفصل مع ما تقدم ويستغنى عن ذكر الوصل تنبيها الخ أي ولان هذا في الاحوال المختصة بأكثر من جملة بخلاف ما مر فانه خاص بأجزاء الجملة الواحدة (قوله ومقام الفصل) أي والمقام الذي يناسبه الفصل الذي هو ترك عطف بعض الجمل على بعض (قوله ١٢٨) يبين مقام الوصل أي التام الذي يناسبه الوصل الذي هو عطف بعض

الجمل على بعض (قوله على عظم شأن هذا الباب) أي مبحث الفصل والوصل لما قيل انه معظم البلاغة (قوله وإنما لم يقل الخ) أي ليوافق السوابق أعني قوله مقام كل الخ والحاصل أن الاصل في الشيء أن يذكر صريحا فترك ذلك الاصل في السوابق خوفا من التطويل وخالف هنا السوابق لما ذكره من الاختصارية والظهور لكن ما ذكره من الاختصارية فيه نظر لانه ان نظر الى عدد الكلمات كان كل منهما كلمتين لان خلافة مضاف ومضاف اليه والوصل كلمتان أل المعرفة

ومقام تقديم المسند اليه أو المسند أومتعلقاته يبين مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يبين مقام حذفه فقوله خلافة شامل لما ذكرنا وإنما فصل قوله (ومقام الفصل يبين مقام الوصل) تنبيها على عظم شأن هذا الباب وإنما لم يقل مقام خلافة لانه أخصر وأظهر لان خلاف الفصل إنما هو الوصل وللتنبية على عظم الشأن فصل قوله (ومقام الایجاز يبين مقام خلافة) أي الاطناب والمساواة (وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي) فان مقام الاول يبين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة

بشرط أنا كرم زيد ان جاء وفي تقييده بمفعول ان اضرب ضارب باز يدا وكذا مقام تقديم المسند اليه كزيد قائم أومتعلقاته المسند كقولنا زيد اضرب وضاحكا جئت مثالا يبين مقام التأخير في ذلك وكذا مقام ذكر أحد المسندين يبين مقام حذفه وهو ظاهر ولا يخفى أن هذه الاشياء تتعلق بأجزاء الجملة ثم أشار الى ما يتعلق بالكلامين فأكثر فاصلا عما قبله لانه شأنه وهو الفصل والوصل فقال (ومقام الفصل) الذي هو ترك عطف بعض الجمل على بعض (يبين مقام الوصل) الذي هو عطف بعضها على بعض ولم يقل خلافة بدلا عن الوصل كما قال فيما قبله لان الوصل نفس الخلاف وهو أوضح منه ولانه أيضا أخصر منه أما كونه أوضح فظاهر وأما كونه أخصر فلان خلافة فيه كلمتان والوصل كلمة واحدة وحرف التعريف منه كالجزء ثم أشار الى ما يتعلق بهما معا فاصلا لهظم الشأن أيضا فقال (ومقام الایجاز) وهو إقلال اللفظ مع كثرة المعنى (يبين مقام خلافة) وهو الاطناب الذي هو أن يزداد في الكلام على أصل المراد لفائدة والمساواة التي هي أن لا يزداد عليه ولا ينقص ولا يخفى أن هذه الثلاثة تجري في الأجزاء وفي الجمل (وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي) فان مقام الذكاء يناسبه من اللطائف والدقائق الحفية الحاصلة في

البلاغة حسن الاستعارة وقال خالد بن صفوان البلاغة إصابة المعنى وقصد الحجة وقال ابراهيم الامام هي الجزالة والاطالة وقيل تقصير الطويل وتطويل القصير وقال ابن المتهزهي بلوغ المعنى ولما يظل

ومدخلها وان نظر لعدد الحروف فكل منهما خمسة

سفر
أحرف وحاصل الجواب أنا ملتفت لعدد الحروف ولان سلم أن الوصل حروفه خمسة يلزم أربعة لان همزته وصلية تسقط في الدرج أو نلتفت لعدد الكلمات ولان سلم أن الوصل كلمتان بل كلمة واحدة لان حرف التعريف منه كالجزء (قوله لان خلاف الخ) علة لاظهرية وبيان ذلك أن خلاف الفصل لما كان في الواقع منحصرا في الوصل كان ذكر الخلاف بلفظ الوصل معينه بحيث لا احتمال معه بخلاف لفظ الخلاف فانه يتوهم أن حذف الفصل أهم من الوصل (قوله وللتنبية على عظم الشأن) أي عظم شأن مبحث الایجاز ومما معه فصل الخ أي أنه عالم ذكر الایجاز مع ما قبله بل فصله لاجل التنبيه على عظم شأنه أي ولكونه ليس خاصا بأحوال أجزاء الجملة ولا بالجمل بخلاف ما قبله (قوله ومقام الایجاز) أي واتمام الذي يناسبه الایجاز أي إقلال اللفظ (قوله أي الاطناب) هو الزيادة على أصل المراد لفائدة (قوله والمساواة) هي التعبير عن المعنى المراد بلفظ غير زائد عليه ولا ناقص عنه (قوله وكذا خطاب الذكي الخ) أي مثل الایجاز وخلافه في كونهما متباينين للمقام خطاب الذكي مع خطاب الغبي في كونهما متباينين للمقام فاسم الإشارة راجع للامور المذكورة التي لها تلك المقامات المتقدمة ووجه الشبه التباين في المقامات ويحتمل أن المعنى ومثل مقام الایجاز ومقام خلافة في

وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام الى غير ذلك كما سيأتي تفصيل الجميع

التبيان مقام خطاب الذكي مع مقام خطاب الغبي فاصله تشبيهه المقامين بالمقامين في التبيان وعلى هذا فلفظ مقام مقدر في كلام المصنف وقد أشار الشارح الى ذلك الاحتمال بقوله فان مقام الاول الخ وعلى كلا الاحتمالين فاضافة خطاب الذكي والغبي من اضافة المصدر لمفعوله والمراد بالخطاب ما خوطب به سواء أريد به الخصوصيات أو الكلام المشتغل عليها والمقام الداعي لذلك هو الذكاء والغباء وإنما فصل هذا عما قبله بكذا ولم يقل ومقام خطاب الذكي ببيان مقام خطاب الغبي مع أن هذا كالذي قبله لا يختص بأجزاء الجملة ولا بالجمتين فصاعدا اختصارا لان كذا ولفظ مع أخصر من مقام مرتين ولفظ يبين وعلم من هذا ان مقام خطاب الذكي ومقام خطاب الغبي مثل ما قبلهما في أنهما من متعلقات علم المعاني لان المقامات انما يبحث عن مقتضياتها فيه وقول بعضهم انما فصل بكذا لان الاول من متعلقات علم المعاني والثاني من متعلقات علم البيان لان الغبي انما يخاطب بالحقائق والذكي بالمجازات ففيه نظر لان الذي هو من متعلقات علم البيان كيفية دلالة اللفظ على المعنى المراد من كونه مجازا أو كناية بقطع النظر عن اقتضاء الحال والمقام لذلك والكلام هنا فهمان حيث اقتضاء الحال لهما وما يدل على بطلان ذلك القيل قول المصنف بعد ذلك كلمة الخ فان هذا من تعلقات علم المعاني والاصل جريان الكلام على وتيرة واحدة ثم انه كان الاولى للمصنف أن يذكر مع الغبي الفطن بأن يقول وكذا خطاب الفطن مع خطاب الغبي وذلك لان القوة المعدة لا كتساب الا راء السهامة بالذهن إما سرية أو لا فسرعتها ذكاء وصاحبها ذكي وعدم سرعتها بلادة وصاحبها بليد ثم ان السرية تارة يكون لها جودة وحسن في تهيئتها لحصول ما يرد عليها من الغير وتارة لا يكون لها ذلك فان كان الاول فهي فطنة وصاحبها فطن أيضا وان كان الثاني فغباء وصاحبها غبي فلم أن الغباء تجمع الذكاء وحينئذ فلا يحسن المقابلة وأجيب عن المصنف بأنه أطلق العام وهو الذكي وأراد الخاص وهو الفطن (١٣٩) بقرينة المقابلة بالغبي واعلم أن هذا الإراد مبني على اصطلاح اللغويين في الذكاء والفطنة من تغيرهما لا على المعنى العرفي من اتحادهما (قوله والمعاني الدقيقة) عطف مرادف لان المراد بالاعتبارات المتعبرات (قوله ولكل كلمة) أي كالفعل وقوله

والمعاني الدقيقة الخفية مالا يناسب الغبي (ولكل كلمة مع صاحبها) أي كلمة أخرى مصاحبة لها (مقام) ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة

نفس المعاني المرادة أو بالتلطف في التعبير بالمجازات والكنيات والايجازات مالا يناسب مقام الغباء من المعاني البادية لظهورها في نفسها أو بالايضاح بالعبارات الحقيقية المتداولة (و) كذا (لكل كلمة) ركبت (مع صاحبها مقام) يناسب ذلك التركيب ليس لتلك الكلمة مع صاحبة لها أخرى عما

سفر الكلام وقال ابن الاعرابي التقرب من البغية ودلالة قليل على كثير وقيل إهداء المعنى الى القلب في أحسن صورة من اللفظ وقيل ما صعب على التعاطي وسهل على الفطنة وقيل سد الكلام ومعانيه

(١٧ - شروح التلخيص - أول) مع صاحبها أي مع الكلمة المصاحبة لها أي التي ذكرت وجمعت معها في كلام واحد وذلك كان الشرطية قال الشارح في شرح المفتاح ولفظ مع متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدا عليه أعني لكل كلمة أو يضاف محذوف أي ولوضع كل كلمة مع صاحبها اه قال عبد الحكيم وإنما لم يجعله صفة لكلمة أو حالا منها لان المقام ليس للكلمة الكائنة مع صاحبها أو حال كينوتها معها بل كائن الكلمة وصاحبها فتدبره فانه دقيق (قوله ليس لتلك الكلمة) أي ليس ذلك المقام ثابتا لتلك الكلمة المصاحبة بالفتح وهي الفعل وقوله مع ما أي مع كلمة مثل اذا تشارك تلك الكلمة المصاحبة بالكسر وهي ان في أصل المعنى وهذا الحصر الذي أشار له الشارح بقوله ليس المستفاد من تقديم المصنف للخبر فكأنه قيل المقام مقصور على الكلمة مع صاحبها لا يتجاوزها الى الكلمة مع غير صاحبها وحاصل كلامه أن الفعل الذي قصد اقترانه بأداة الشرط له مع إن مقام ليس ذلك المقام ثابتا له مع إذا فله مع ان مقام وهو الشك وله مع إذا مقام وهو الجزم والتحقيق ويوضح لك هذا قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يطبروا بموسى ومن معه والمراد بالحسنة الخصب والرخاء والمراد بالسيئة الجذب والبلاء ولما كان مجيء الحسنة مجزوما بحصوله لان المراد مطلق حسنة بدليل التعريف بأل الجنسية جى في جانبه باذاولا كان وقوع السيئة مشكوكا فيه لكونه نادرا بالنسبة للحسنة المطلقة والنادر مما يشك فيه لكونه غير مقطوع به في الغالب جى في جانبه بان والحاصل أن إن واذا اشتركا في أصل المعنى وهو الشرط والتعليق وللعمل مع الاولى مقام ليس ثابتا له مع الثانية فان قلت كما أن للفعل مع ان مقاما ليس له مع اذا كذلك أداة الشرط لها مع الفعل الماضي مثلا مقام ليس لها مع الفعل المضارع فكان على المصنف أن يقول ولصاحبها أيضا معها مقام ليس ثابتا للكلمة مع ما يشارك الكلمة الاولى في أصل المعنى المراد وأجيب بأن المصنف ترك ذلك لعلمه بالمقايسة أو يقال ان كلام المصنف صادق بذلك لان الكلمة لم تعين بكونها الاولى أو الثانية فكل منهما صادق عليه أنه كلمة مع صاحبها

(قوله في أصل المعنى) أى لاني جميعه فيكون بين الكلمتين تغاير في المعنى في الجملة كان وإذا فانهما اشتركا في أصل المعنى وهو الشرط واختلغا في أن الاولى للشك والثانية للتحقق وكذا الماضي والمضارع فانهما اشتركا في الدلالة على الحدث والزمن واختلغا في أن الاول للزمان الماضي والثاني للحال أو الاستقبال وانما قيد بالمشاركة في أصل المعنى ليخرج المترادفين كما لو اشتركا في جميع المعنى كما ومهما كان كلامهما لا يعقل فمقام الفعل مع ما هو عين مقامه معهما (قوله اقترانه بالشرط) أى بأداة الشرط فهو على حذف مضاف فاندفع ما يقال ان الفعل في نحو ان ضربت نفس الشرط فيلزم اقتران الشيء بنفسه أو يقال لا حذف وأر بدمن المشترك أحد معانيه لان الشرط يقال بالاشتراك على فعل الشرط وأداته وعلى التعليق ولك أن تقدر فعل الشرط أى والفعل الذي قصد اقترانه بفعل الشرط و براد بذلك الفعل الذي قصد اقترانه الجزاء ولا شك كال أفاد عبد الحكيم (قوله فله مع ان) خبر الفعل الواقع مبتدأ وانما قرن الخبر بالفاء مع أن المبتدأ ليس عاملا وصفه بالعام وهو الموصول (قوله وكذا لـ كل الخ) ما تقدم بيان لمقام الفعل مع الاداة وهذا بيان لمقام الاداة مع الفعل وقوله مع الماضي مقام هو اظهر ارجلة (١٣٠) وقوعه وأما مقام الشرط مع المضارع فهو اظهر الاستمرار التجددي (قوله وعلى

هذا القياس) مبتدأ وخبر
أو القياس مفعول محذوف
أى وأجر القياس على هذا
بحيث تقول للفعل مع هل
الاستفهامية مقام ليس له مع
غيرها من أدوات الاستفهام
وللمسند اليه مع المسند
الفعل كز يدقام أبوه مقام
ليس له مع المسند الاسمي
كز يد أبوه قائم لان مقامه
حينئذ افادة الثبوت
ومقامه مع الاول افادة
التجدد وكذلك المسند اليه
له مقام مع المسند اذا كان
جملة فعلية أو اسمية أو
شرطية أو ظرفية ليس مع
المسند اذا كان مفردا وله
أيضاً مع المسند السببي نحو

في أصل المعنى مثلاً الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع ان مقام ليس له مع اذا وكذا لكل من أدوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وعلى هذا القياس (وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول

هي من جنس صاحبة الاولى مثلاً الفعل مع ان من أدوات الشروط التي هي في الاصل للشك في مدخلها له مقام معها يبين مقامه مع اذا التي الاصل فيها الجزم بوقوع الشرط وكذا أداة الشرط التي هي ان مثلاً لها مقام مع الماضي يبين مقامها مع المضارع وكذا المسند اليه مع المسند الفعلي مقام يبين مقامه مع المسند الاسمي وهكذا كل كلمة مع غيرها لها مقام معها لا يكون لها مع غيرها مما يشارك تلك في أصل المعنى ثم أشار الى ما يعرف به اتحاد مقتضى الحال والاعتبار المناسب وان من عبر بأحدهما فلا يريد غير المعنى الآخر كما قد يتوهم بقوله (وارتفاع شأن الكلام) الفصيح لان غير الفصيح لارفعة له ولا حسن (في الحسن) الذاتي وهو الحاصل بالبلاغة اذا عبرة بحسن المحسنات البديعية الذي هو العرض بدون الذاتي (والقبول) عند البلغاء

وان قصر وحسن التأليف وان طال والظاهر أن أكثر هذه العبارات انما قصدوا بهاذ كراوصاف للبلاغة ولم يقصدوا حقيقة الحدولا الرسم وانما أفرد قوله ومقام وما بعده لزيادة الاعتناء بذلك لكونه أهم من غيره والكلام فيه أكثر ومثال مقام التنكير والتعريف قوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ومثال مقامى الاطلاق والتقييد والله يدعو الى دار السلام ويهدي من يشاء لعموم الدعوة وخصوص الهداية على بحث فيه يذكر في غير هذا الموضع والتقديم لافيهما غول (قوله وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول

مطابقته

زيد مقام أبوه مقام غير المقام الذي له مع المسند الفعلي نحو زيد قام فان قلت كيف هذا القياس مع

أنه قد قيد بالمشاركة في أصل المعنى ولا مشاركة بين المسند الفعلي والاسمي مثلاً قلت انما قيد بالمشاركة لغرابة صورتها واحتياجها للبيان وانفهام حال ماسواها منها وذلك لانه يغيب عن ذلك القيد الطريق الاولى أنه ليس للكلمة هذا المقام مع ما لم تشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى أفاده العلامة السمرقندي والقري في حاشيتهما على المطول بقى شيء آخر وهو أن قول المصنف ولكل كلمة مع صاحبها مقام صادق بما ذكره الشارح من الصورتين وبما ذكرناه بالقياس عليهما إذ المراد بالمصاحبة الكلمة الحقيقية أو ما في حكمها كالجملة وحينئذ فيرد عليه أن قوله ولكل كلمة مع صاحبها الخ قد علم من قوله سابقاً فمقام كل من التنكير والخ وذلك لافادته أن للكلمة المصاحبة للتنكير مقاما يبين مقامها اذا كانت مصاحبة للتعريف وكذا الباقي وحينئذ فما الفائدة في التكرار وحاصل الجواب أن ما تقدم بيان لما يفيد الزايا والخواص لا بمجرد اوضع وهذا بيان لما يفيد بالوضع فلا تكرر (قوله وارتفاع شأن الكلام) أى حاله وهو عطف على قوله وهو مختلف من عطف الجملة والغرض منهما بيان تعدد مراتب البلاغة وكون بعضها أعلى من بعض ثم تعيين أعلاها وأسفلها وقوله في الحسن أى بالنظر لحسنه الذاتي وقوله والقبول أى بالنظر للسامع من البلغاء وهو عطف لازم على ملزوم واحترز بقوله في الحسن على ارتفاعه في غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب فان ارتفاعه فيه بكثرة التأثير وقلته

(قوله بمطابقته للاعتبار المناسب) أى باشتماله على الامر المعتبر المناسب لحال المخاطب فكما كان الاشتمال أتم وكان المشتمل عليه أليق بحال المخاطب كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه والقبول عند البلغاء أرفع وأعلى وكلما كان أنقص كان أشد انحطاطا وأدنى درجة وأقل حسنا وقبولا فالقبول عند البلغاء بقدر المطابقة للاعتبار المناسب والانحطاط بقدر عدم المطابقة فالطرف الاسفل من البلاغة ارتفاعه على الكلام الذى تحته وهو المتحقق بأصوات الحيوانات وحصول أصل الحسن له بقدر مطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه والتحاقه بالأصوات بعدم ذلك القدر (قوله والمراد بالاعتبار الخ) أشار بذلك الى أن المصنف أطلق المصدر وأراد اسم المفعول واختار هذه العبارة للتنبيه على أن الاعتبار للزومه لذلك الامر المناسب صار الامر المناسب كأنه نفس الاعتبار والمراد بالامر المعتبر الخصوصيات كالتأ كيد مثلا وعليه معنى المطابقة للاشتمال وقوله اعتبره المتكلم مناسبا أى لحال المخاطب (قوله بحسب السليقة) أى الطبيعة وهذا اذا كان المتكلم من العرب العرباء وهو متعلق باعتباره (قوله أو بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء) أى اذا كان المتكلم من غيرهم سواء كان التتبع بواسطة أو بغير واسطة فالاول كالاخذ من القواعد المدونة فان تلك القواعد مأخوذة من التتبع والاخذ منها أخذ بواسطة والثانى كمتتبعها حال كونها غير مدونة (قوله يقال اعتبرت الخ) هذا دليل من اللغة لقوله والمراد بالاعتبار الخ وقوله اعتبرت الشئ أى كالتأ كيد وقوله اذا نظرت اليه أى بأن أتيت به في الكلام (قوله وراعى حاله) أى الامر الداعى اليه وهو الانكار مثلا وعطف هذا على ما قبله من عطف السبب على المسبب لان مراعاة الحال كالانكار سبب للانيان بالتأ كيد مثلا (قوله وأراد الخ) هذا جواب عما أورد على كل من المقدمتين في قول المصنف وارتفاع الخ وحاصل (١٣١) ما أورد على الاولى أن ارتفاع شأن الكلام

في الحسن والقبول إنما هو بكامل المطابقة وزيادتها لا بأصل المطابقة كما هو ظاهره لان الحاصل بأصل المطابقة إنما هو الحسن لا الارتفاع فيه وحاصل ما أورد على الثانية أن الانحطاط في الحسن يكون بعدم كمال المطابقة لا بعدم أصلها كما هو ظاهره لان الانحطاط في الحسن يقتضى ثبوت أصل الحسن وهو إنما يكون

بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه أى انحطاط شأنه (بعدمها) أى بعدم مطابقته للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذى اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة أو بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشئ اذا نظرت اليه وراعى حاله وأراد بالكلام الكلام الفصيح وبالحسن الحسن الذاتى

وقوله (بمطابقته) أى الكلام الفصيح هو خبر ارتفاع (للاعتبار) أى للامر المعتبر (المناسب) للمقام الذى هو الحال يقال اعتبرت الشئ مراعىته ونظرت لحاله مهتابة لاملغيا له (وانحطاطه) أى انحطاط شأنه (بعدمها) أى بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب واعتبار المناسبة يوجد بحقيقته ويحصل كما ينبغي من البليغ بالسليقة أى الطبيعة العربية أو بالممارسة لتراكيب البلغاء والتتبع لخواصها ويؤكد ذلك ممارسة هذا الفن وازدادة الارتفاع وهو مصدر الى معرفة حال كونه مبتدأ مما يفيد الحصر كقولك ضربى

بمطابقته للاعتبار المناسب) يعنى كما اذا كان المقام يستدعى تأكيذا أو تأكيدين أو أكثر

بالمطابقة واذا انتفت المطابقة انتفى الحسن بالكيفية فلا يتم قوله والانحطاط في الحسن بعدم المطابقة وحاصل ما أجاب به الشارح أن المراد بالكلام في قوله وارتفاع شأن الكلام الخ الكلام الفصيح فأصل الحسن ثبت له بالفصاحة فارتفاع ذلك الحسن يكون بالمطابقة وانحطاطه بعدمها لكن هذا الجواب لا يوافق كلام المصنف الآتى من أن الكلام الغير المطابق للاعتبار المناسب منتهى بأصوات الحيوانات إلا أن يقال التحاقه بهام من حيث عدم مراعاة الخواص وهذا لا ينافى بقاء حسنه من حيث الفصاحة ويمكن أن يراد بالكلام في كلام المصنف الكلام البليغ وتجعل الاضافة في المطابقة للجنس ولا شك أن ارتفاع الكلام البليغ في الحسن بجنس المطابقة الموجود في النوع الكامل كما أن أصل الحسن الموجود في الفرد الناقص بذلك الجنس الموجود في النوع الغير الكامل وكذلك اضافة عدم للجنس والمعنى والانحطاط بجنس عدم المطابقة الصادق بالمراد وهو عدم كمال المطابقة ويمكن الجواب أيضا بأن الاضافة للكمال أى ارتفاع الكلام البليغ بالمطابقة الكاملة وانحطاطه بعدم تلك المطابقة الكاملة (قوله وبالحسن الحسن الذاتى) جواب عما يقال ان قوله وارتفاع شأن الكلام في الحسن بمطابقته الخ لا يتم لان ارتفاع شأنه في الحسن إنما هو لا اشتماله على المحسنات البديعية لا بالمطابقة المذكورة وحاصل الجواب أن المراد بالحسن الحسن الذاتى الحاصل بالبلاغة ولا شك أن ارتفاعه إنما هو بالمطابقة المذكورة لا الحسن العرضى الذى يحصل بالمحسنات البديعية. واعلم أن المحسنات البديعية إنما يكون تحسينها عرضيا اذا اعتبرت من حيث انها محسنة وهى من هذه الجهة يبحث عنها في علم البديع وأما اذا اعتبرت من حيث انها مطابقة لمقتضى الحال لكون الحال اقتضاها كانت موجبة للحسن الذاتى ومن هذه الجهة يبحث عنها في علم المعاني ولهذا ذكر المصنف فيه الالتفات الذى هو من المحسنات البديعية

فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب وهذا أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول
النظم تأخى معاني النحوف بما بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام

(قوله الداخل في البلاغة) أى في بابها فيشمل الحسن الناشئ من الفصاحة والناشئ من البلاغة فلا ينافى قوله الداخل في البلاغة ثبوت أصل الحسن للذات بالفصاحة كما يفيد جواب الشارح عن الاعتراض على مقدمتى المصنف كما مر (قوله هو الاعتبار المناسب) هو ضمير فصل مفيد للحصر أى هو الاعتبار المناسب لا غير وقوله الاعتبار المناسب للحال والمقام أى كالتأكيذ والتسكير والاطلاق والذكر والحذف الخ أو الكلام الكلى المكيف بما ذكر في الذهن بناء على ما مر للشارح من التقريرين والاول هو صريح كلام الفتح (قوله يعنى الخ) في هذه العناية اشارة لشئين الاول منهما أن الفاء للتفريع على ما سبق في قوله وارتفاع الخ وعلى مقدمة معلومة فيما بينهم وليست معلومة من كلام المصنف فحذفها للعلم بها وانما لم يجعلها للتعليل بحيث يكون ما بعدها علة لما قبلها لا مبرين الاول أن مجيئها للتفريع أكثر من مجيئها للتعليل الامر الثاني أن المناسب حينئذ قلب العبارة بأن يقول فالاعتبار المناسب هو مقتضى الحال فيجعل الاعتبار المناسب هو المحكوم عليه ومقتضى الحال هو المحكوم به لان الاعتبار المناسب هو المحدث عنه ولا أجل أن تكون هذه العلة ردًا لما ورد على المقدمة الاولى أعني قوله (١٣٣) وارتفاع شأن الكلام الخ من أنه مخالف لما ذكره القوم من أن الارتفاع

الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لحصوله بالمحسنات البديعية (فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) للحال والمقام يعنى اذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح في الحسن الذاتى الا بمطابقته للاعتبار المناسب على ما تفيدده اضافة المصدر

زيد في الدار فيفيد هذا الكلام أن لا ارتفاع لشأن الكلام في الحسن الذاتى الا بمطابقته للاعتبار المناسب وقد علم انه لا يرتفع الا بالبلاغة التي هي المطابقة لمقتضى الحال فلما انحصر الارتفاع في مطابقة الاعتبار وقد حصر في مطابقة المقتضى لزم اتحادهما أو تساويهما اذ لو تبينا لم يصح أحد الحصرين اذ لو قيل لا يكرم زيدا الا عمرو ولا يكرمه الا خالد بطل الحصران معا وكذا ان كان بينهما عموم ما يبطل أحدهما اذ لو قيل مثلاً لا يحصل التنفس الا بالانسانية ولا يحصل الا بمطلق الحيوانية بطل الحصر الاول لصحة حصول التنفس على مقتضى الحصر الثاني العام بحيوانية لا انسانية معها والحصران في الارتفاع صدقاً معاً فوجب كون الاعتبار المناسب ومقتضى الحال متحدين أو متساويين بحيث

يصدق أحدهما على الآخر والابطال أحد الحصرين وهذا معنى قوله (فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) أى فلا يتوهم أنهما شيان وهو ظاهر وقد تبين بما ذكر من كون ارتفاع الكلام بدلالته على الاعتبار المناسب أن البلاغة يوصف بها اللفظ باعتبار المعنى فأشار الى ترتيب ذلك على ما تقدم لدفع ما يتوهم من التناقض في كلام صاحب دلائل الاعجاز لانه تارة يصف البلاغة باللفظ وتارة يصف

بالمطابقة لمقتضى الحال
في الشئ الثاني أن قوله
فمقتضى الحال نتيجة لقياس
من الشكل الثالث مركب
من مقدمتين صغريهما
معلومة من كلام القوم
تركها المصنف للعلم بها
وكبراهما مذكورة في
كلامه وتقريره أن يقال
ارتفاع شأن الكلام
بمطابقته لمقتضى الحال
وارتفاع شأن الكلام
بمطابقته للاعتبار المناسب
ينتج المطابقة لمقتضى الحال
هي المطابقة للاعتبار
المناسب كذا قيل لكون

هذا لا ينتج عين المدعى وان كان يستلزمه وهو أن مقتضى الحال هو عين الاعتبار المناسب والذي ينبغي أن يجعل معلوم كلام الشارح اشارة الى قياس من الشكل الاول أشير الى صغراه بالمقدمة المعلومة لأنها عينها والى كبراه بما قاله المصنف لأنه عينها ونظمه مقتضى الحال شئ يرتفع بمطابقته الكلام وكل شئ يرتفع بمطابقته الكلام اعتبار مناسب للحال ينتج مقتضى الحال وهو الاعتبار المناسب وفائدة هذا التفريع التنبيه على أن مقتضى الحال معناه مناسب للحال لا موجب الذي يمنع أن يتخلف عنه كما يقتضيه لفظ مقتضى وانما أطلق عليه لفظ مقتضى للتنبيه على أن المناسب للمقام في نظر البلغاء كالمقتضى الذي يمنع انفكاكه (قوله على ما تفيدده) أى بناء على ما تفيدده وهذا جواب عما يقال الحصر المذكور غير معلوم من كلام المصنف بل المعلوم منه أن الارتفاع يحصل بالمطابقة وأما حصوله بغيرها وعدم حصوله فهو مسكوت عنه وحاصل الجواب أنا لانسلم أنه غير معلوم من كلامه بل هو معلوم منه من اضافة المصدر وهو ارتفاع لما أبدته وذلك لانه مفرد مضاف لمعرفة فيعم والعموم في هذا المقام يستلزم الحصر لان المعنى كل ارتفاع فهو بالمطابقة واذا كان كل ارتفاع حاصلًا بالمطابقة فلا يمكن ارتفاع يدونها اذ لو حصل ارتفاع بغيرها لما صدق أن كل ارتفاع حاصل بها ثم اعلم أن افادة العموم للحصر هنا لا تظهر الا اذا كانت الباء في قوله وارتفاع شأن الكلام بمطابقته للسببية القريبة بأن يكون مدخولها سببًا تاما ليس معه سبب آخر لان السبب القريب لا يعتمد وأما لو كانت لمطلق السببية بأن يكون هناك سبب آخر فإن كان الحصر حقيقيا بمعنى أن الارتفاع يحصل بهذا السبب لا بغيره أصلا فاستلزام العموم للحصر باطل لان الفرض أن الباء لمطلق السببية المقتضى لوجود سبب آخر وان كان

الحصر اضافياً بمعنى أن الارتفاع يحصل بهذا السبب الذي هو المطابقة لا بعده أي عند اتفائه فلا ينافي (١) أنها تحصل بسبب آخر صح استلزام العموم للحصر ولكن لا يستلزم الاتحاد ولا المساواة بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب بل يصح الحصران مع التباين بين السببين من غير تناقض (قوله ومعلوم) أي من كلامهم من خارج وهذه صغرى القياس التي حذفها المصنف للعلم بها وقوله فقد علم جواب إذا أي فقد علم من هاتين المقدمتين المعلومة من كلامهم وهي ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال والتي ذكرها المصنف وهي ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب فالتفريع عليهما وهذا التفريع هو عين نتيجة القياس كما تقدم ثم إن قول الشارح فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد يحتمل أن المراد اتحادهما في الماصدق وفي المفهوم ففهوم كل منهما الخصوصية أو الكلام الكلي المكيف في الذهن بالخصوصيات وحينئذ فيكونان مترادفين كالإنسان والبشر ويحتمل أن المراد اتحادهما في الماصدق فقط وحينئذ فيكونان متساويين كالإنسان والكاتب وعلى كل من الاحتمالين يصدق الحصران نظير قولك لا ناطق إلا الإنسان ولا ناطق إلا البشر فالحصران صحيحان لوجود الترادف بين الإنسان والبشر وكذلك إذا قلت لا ناطق إلا الإنسان ولا ناطق إلا الكاتب فالحصران صحيحان لوجود التساوي بين الإنسان والكاتب فالحاصل أن صدق المقدمتين يحصل بأحد الأمرين اتحاد الاعتبار المناسب ومقتضى الحال أو تساويهما فحمل الاتحاد على تعيين واحد ليس بلازم (قوله والا لما صدق الخ) في قوة قوله والا لما صدق الحصران أي والابان لم يكن بينهما اتحاد بل كان بينهما تباين كلي كالإنسان والفرس أو تباين جزئي وهو العموم والخصوص الوجهي كالإنسان والأبيض، أو عموم وخصوص مطلق كالإنسان والحيوان لما صدق الحصران أي قولنا لا ارتفاع إلا بالمطابقة لمقتضى الحال وقولنا لا ارتفاع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب بل لابد من كذب أحدهما على تقدير العموم والخصوص المطابق لأنه يكون الحصر في الأخص فاسداً والحصر في الأعم صادقا بيان ذلك أن كل حصر محتو على جزأين إيجابى وسلبى والأول ينحل إلى قضية موجبة والثاني لقضية سالبة والجزء الإيجابى في كل حصر مقرر عند القوم لأنه المعتبر أولاً في الحكم والمنظور له ابتداء والمرض لا بطلان هو الجزء السلبى فإذا كان بين الحصرين عموم وخصوص مطلق كان الجزء الإيجابى للحصر في الأعم (١٣٣) منافياً للجزء السلبى للحصر في الأخص والجزء

الإيجابى للحصر في الأخص لا ينافي الجزء السلبى للحصر في الأعم حتى يتطرق للحصر في الأعم البطلان فلذلك

ومعلوم أنه إنما يرتفع بالبلاغة التي هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد والا لما صدق أنه لا يرتفع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب ولا يرتفع إلا بالمطابقة لمقتضى الحال فليتأمل

كان الباطل الحصر في الأخص على تقدير أن يكون بين الحصرين العموم والخصوص المطابق بوضح ذلك قولك لا يباع إلا الحيوان فهذه قضية كلية عامة ولا يباع إلا الإنسان فهو في قوة كل فرد فرد من أفراد الإنسان يباع ولا يباع غيره ولا شك أن هذه السالبة أعني لا يباع غيره تكذبها القضية الكلية العامة القائلة كل فرد من أفراد الحيوان يباع لا فادتها يبيع غير الإنسان من الحيوان كالفرس والموجبة المذكورة معلومة الصديق فما خالفها يكون كاذباً وما استلزم الكاذب من حصر الأخص فهو كاذب ويكذب الحصران معا إذا كان بينهما تباين كلي لأن القضية الموجبة المأخوذة من أحدهما تنافض السالبة المأخوذة من الآخر مثلاً إذا قلت لا يباع إلا الحمار هذا في قوة كل فرد فرد من أفراد الحمار يباع ولا يباع الفرس ولا غيره وإذا قلت لا يباع إلا الفرس فهو في قوة كل فرد من أفراد الفرس يباع ولا يباع الحمار ولا غيره فالموجبة من كل تنافي السالبة من الأخرى وما نافي الصادق كاذب فما تضمنه واستلزمه من الحصر كاذب وكذا يكذب الحصران معا إذا كان بينهما تباين جزئي فإن الأخص ينافي الأعم وكل منهما أخص من جهة فإن قلت لا يباع إلا الحيوان كان في قوة كل فرد من أفراد الحيوان يباع ولا يباع غيره ولو كان أبيض وإذا قلت لا يباع إلا الأبيض كان في قوة كل فرد من أفراد الأبيض يباع ولو غير حيوان ولا يباع غيره ولو حيواناً فسالبة الأول تنافي موجبة الثاني وكذلك العكس وما نافي الصادق كاذب فكذلك ما استلزمه من الحصر أفاد ذلك شيخنا العلامة العدوى عليه صاحب الرحمة والرضوان (قوله لما صدق الحصران) أي لكن التالي باطل لأن الغرض صدقهما فبطل المقدم وهو عدم ثبوت اتحادهما فثبت نقيضه وهو ثبوت اتحادهما وهو المطلوب وفي كلام الشارح تسمع حيث أدخل اللام في جوابان وهي إنما تدخل على جواب لو فكأنه أعطى أن حكم لو لأنها أختها في التعليق وقد وقع له ذلك كثير وغيره من المصنفين (قوله فليتأمل) أمر بالتأمل لا مكان أن يقال إن قوله والا لما صدق الحصران فيه نظر بل قد يصدق الحصران مع عدم اتحادهما كما لو كان بينهما عموم وخصوص مطلق لأن الحصر في العام لا يستلزم ثبوت الحكم لجميع الأفراد بل غاية ما يفيد أن هذا الحكم لا يخرج عن هذا العام وعدم خروج الحكم عن العام لا يقتضي عموم الحكم لجميع الأفراد مثلاً إذا قيل لا يباع إلا الحيوان يمكن أن يراد بالحيوان الجنس المتحقق في الإنسان ولا يراد كل فرد من أفراد الحيوان وحينئذ فلا يكون هذا

منافيا لقولنا لا يباع الا الانسان وكذلك لو كان بينهما تباين جزئي قد يصدق الحصران لانه لا يلزم عموم الحكم لجميع الافراد في الحصر فيجوز أن يتحقق الحصران في فرد هو محل الاجتماع بأن يراد من الحيوان في قولنا لا يباع إلا الحيوان انسان أبيض ويراد بالأبيض في قولنا لا يباع إلا الأبيض انسان أبيض وليس يلزم أن يراد بالحيوان وبالأبيض جميع أفرادهما وقد يجاب بأن الملحوظ في الحصرين وهما لارتفاع شأن الكلام إلا بالمطابقة لمقتضى الحال ولا ارتفاع له إلا بمطابقته للاعتبار المناسب ثبوت الحكم لكل فرد وأن المعنى كل فرد من أفراد الارتفاع لا يكون إلا بالمطابقة المذكورة لا أن الملحوظ عدم خروج الحكم عن العام وحينئذ لم يتحدد الحصران يبطل أحدهما أو كلاهما وإنما كان الملحوظ فيهما ثبوت الحكم لكل فرد من أفراد العام لما علمت سابقا من أن اسم الجنس المفرد اذا أضيف لمعرفة ولم تقم قرينة على تخصيصه ببعض ما يصدق عليه كان لاستغراق أفراد الجنس ولا شك أن كلاما من الحصرين محتو على مصدرين الارتفاع والمطابقة مضافين فيكون المعنى أن كلاما من الارتفاعين لا يحصل الا بكل من المطابقة للاعتبار والمقتضى (قوله فالبلغة راجعة إلخ) هذا تفریع على تعريف البلغة السابق أى اذا علمت ما تقدم لك من التعريف ظهر لك أن البلغة صفة راجعة للفظ لانها على ما علم من التعريف مطابقة الكلام لمقتضى الحال وظاهر أن المطابقة صفة المطابق فتكون المطابقة راجعة للكلام من رجوع الصفة للموصوف لكن رجوعها له ليس مع قطع النظر عن معناه بل رجوعها له باعتبار افادته المعنى الحاصل بسبب التركيب وهو المعنى الثانى الذى يعتبره البلغاء (١٣٤) ويقصدونه وهى الخصوصيات التى يقتضيها الحال الزائدة على أصل المراد

(فالبلغة) صفة (راجعة الى اللفظ) يعنى انه يقال كلام بليغ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى أى الغرض المصوغ له الكلام

بها المعنى وتارة ينفيها عن اللفظ وتارة ينفيها عن المعنى فقال (فالبلغة راجعة الى اللفظ) فيصح وصفه بها فيقال هذا اللفظ بليغ ولكن وصفه لا باعتبار كونه لفظا مجرد صوت ولا باعتبار أنه دل على المعنى الأول الذى هو مجرد افادة النسبة بين الطرفين على أى وجه كانت تلك النسبة فان هذا المعنى مطروح فى الطريق يتناول الأعرابى والأعجمى والبدوى والقروى فلا يوصف اللفظ من أجل الدلالة عليه بالبلغة وإنما يوصف بها (باعتبار افادته) أى اللفظ (المعنى) الثانى وهو الخصوصية التى تناسب المقام ويتعلق بها الغرض لا قضاها المقام كالتأكيده بالنسبة لانكار وكالايجاز فى الضجرو كالاطناب

ص (فالبلغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى

لانه لو كانت البلغة صفة راجعة له مع قطع النظر عن المعنى المقصود افادته الذى هو المعنى الثانى وهو مقتضى الحال لتصور معنى البلغة بدون اعتبار مقتضى الحال وهو محال وغرض المصنف بهذا التفریع دفع ما يتوهم من التناقض فى كلام الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز لانه تارة يصف اللفظ

بالبلغة وتارة يصف المعنى بها وتارة ينفيها عن اللفظ وتارة ينفيها عن المعنى وحاصل دفع التناقض أن وصفه بالمعنى بها مراده المعنى الثانى باعتبار أن المقصود من اللفظ افادته ووصفه اللفظ بها باعتبار افادته ذلك المعنى المقصود ونفيها عن اللفظ مراده اللفظ المجرد عن المعنى والخصوصيات ونفيها عن المعنى مراده المعنى الأول للفظ الذى هو مجرد ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه وحينئذ فلا تناقض فى كلام الشيخ (قوله يعنى أنه يقال إلخ) حمل الشارح كونها صفة للفظ على معنى كونها محمولة عليه حمل اشتقاق ولم يحمله على معنى كونها قائمة به لانها مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمطابقة قائمة بالمطابق لان الحمل على ذلك المعنى لا يناسب قول المصنف باعتبار إلخ لانه لا حاجة مع قولنا ان المطابقة لمقتضى الحال معنى قائم بالكلام الى كون قيامه به باعتبار ما ذكر فتأمل (قوله لا من حيث انه لفظ) أى ولا من حيث افادته المعنى الأول الذى هو مجرد النسبة بين الطرفين على أى وجه كان فان هذا المعنى مطروح فى الطريق يتناول الأعرابى والأعجمى والبدوى والقروى فلا ينظر اليه البليغ وحينئذ فلا يوصف اللفظ من أجل الدلالة عليه بالبلغة بل إنما يوصف بها باعتبار افادته المعنى الثانى وهو الخصوصية التى تناسب المقام ويتعلق بها الغرض لا قضاها المقام لها كالتأكيده بالنسبة لانكار وكالايجاز بالنسبة للضجرو والاطناب بالنسبة للحجوبية وكاطلاق الحكم بالنسبة لخلو الذهن وغير ذلك من الاعتبارات الزائدة على أصل المراد (قوله وصوت) عطف عام على خاص فاللفظ أخص لانه صوت معتمد على مخرج (قوله باعتبار) متعلق براجعة والباء للسببية وقوله افادته المعنى أى المعنى الثانى (قوله أى الغرض المصوغ له الكلام) أى الغرض الذى يصيغ الكلام أى ذكر لا جل افادته وهو الخصوصيات التى يقتضيها الحال وهذا تفسير للمعنى الثانى وأماسمى ذلك الغرض معنى ثانيا لان البلغاء ينظرون اليه ويعنونه ويقصدونه ثانيا بعد المعنى المراد

(قوله بالتركيب) بيان للواقع لا للاحتراز عن شيء لاستحالة إفادة معنى يحسن السكوت عليه بدون التركيب (قوله متعلق بإفادته) أى باعتبار إفادته بالتركيب المعنى الثانى (قوله وذلك) أى وبيان ذلك أى كون البلاغة صفة راجعة للفظ باعتبار إفادة المعنى بالتركيب فقوله لأن البلاغة علة راجعة للفظ وقوله وظاهر الخ علة لقوله باعتبار المعنى (قوله عبارة عن مطابقة الكلام) أى فقد أضيفت المطابقة التى هى البلاغة الى الكلام الذى هو اللفظ فثبت أنها راجعة للفظ (قوله وظاهر أن اعتبار المطابقة الخ) أما المطابقة فظاهر وأما عدمها فلأنه لا يسلب شيء عن شيء إلا إذا كان الشيء المسلوب يصح أن يتصف به المسلوب عنه اذ لا يقال فى الحائظاتها لا تبصر فظهر أن الكلام لا يتصف بكونه غير مطابق إلا باعتبار المعانى (قوله وعدمها) أى وأن عدمها فهو عطف على اعتبار والضمير راجع لا اعتبار المطابقة وحينئذ فكان الظاهر أن يقول وعدمه بتذكير الضمير لأن يقال انه اكتسب النأيت من المضاف اليه مع صحة حذفه ويصح أن يكون عطفا على المطابقة فالنأيت حينئذ ظاهر (قوله باعتبار المعانى) (١٣٥) أى الثانوية وعطف الأغراض على

ما قبله مرادف والمراد
بالأغراض التى يصاغ
الكلام لها مقتضيات
الأحوال وهى الخصوصيات
الزائدة على أصل المراد
وقوله باعتبار المعانى أى
وجودا وعدمها ليطلق قوله
اعتبار المطابقة وعدمها
(قوله المفردة) أى عن
اعتبار إفادة المعانى وليس
المراد الغير المركبة لأن
المطابقة ليست من حيث
ذات اللفظ مطلقا مفردا كان
أو مركبا وقوله المفردة أى
عن اعتبار المعنى الثانى
الزائد على أصل المراد وهذا
لا ينافى دلالتها على المعانى
الأولية وحاصل كلامه أن
الكلام من حيث انه ألفاظ

(بالتركيب) متعلق بإفادته وذلك لأن البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها إنما يكون باعتبار المعانى والأغراض التى يصاغ لها الكلام لا باعتبار الألفاظ المفردة والكلام المجردة

فى المحبوبة وغير ذلك من الاعتبارات والخصوصيات الزائدة على أصل المراد وقوله (بالتركيب) تصوير لا لأخراج شيء ضرورة استحالة إفادة معنى يحسن السكوت عليه بدون التركيب الذى هو المراد هنا وهو متعلق بإفادته ونبه به على أن البلاغة لما كانت هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال الذى هو خصوصية زائدة على أصل المراد تعين أن وجودها فرع وجود التركيب المفيد فان وجود الأخص وهو الاعتبار الزائد على أصل المراد فرع وجود الأعم الذى هو أصل المراد وأصل المراد لا يكون إلا بالتركيب المفيد فكذا الزائد عليه فالكلمات المفردة والألفاظ المجردة عن المعنى الزائد لا توصف بالبلاغة فقول الشيخ عبد القاهر أن البلاغة ترجع الى المعنى لا الى اللفظ يعنى الى المعنى الثانى الخاص لا الى اللفظ يعنى باعتبار إفادته المعنى الاول المطروح فى الطريق وقوله ترجع الى اللفظ يعنى باعتبار إفادته المعنى الخاص فلا تناقض فى كلامه

(بالتركيب) ش قد اختلف الناس فى البلاغة والفصاحة من صفات اللفظ والمعنى وهل هما مترادفان أولا على ما سبق قال حازم نغلا عن أفلاطون الفصاحة لا تكون إلا لموجود والبلاغة تكون لموجود ومفرد ونقل فى الإيضاح عن عبد القاهر كلاما فى ذلك يختلف الظاهر وإن حاصل مجموع كلامه أن الفصاحة ليست من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب وميل الامام نغلا الدين الى أن الفصاحة راجعة الى الألفاظ والمعانى واستدل عليه بما يطول ذكره قال الشيخ تقي الدين

مفردة أى مجردة عن إفادة المعنى الثانوى الحاصل عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا لمقتضى الحال ولا بعدم المطابقة وأما من حيث اعتبار إفادته لذلك المعنى فيتصف بكونه مطابقا وغير مطابق فقول الشارح وظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها أى وظاهر أن اعتبار المطابقة وأن اعتبار عدم المطابقة إنما يكون الخ أى فان اعتبرناه والتفتنا له من حيث إفادته للمعنى والخصوصيات صح وصفه بكونه مطابقا أو غير مطابق وقوله لا اعتبار الخ أى وأما إذا نظرنا اليه من حيث كونه اللفظا ولم نلتفت له من حيث إفادته لا لخصوصيات فلا يوصف بالمطابقة ولا بعدمها إن قلت يلزم حينئذ ارتفاع النقيضين أعنى ارتفاع المطابقة وعدمها وهو محال قلت المراد أنه لا يوصف بالمطابقة ولا بعدمها عما من شأنه ذلك وليس المراد بعدم المطابقة مطلقا ثم اعلم ان ما ذكرناه من أن المعنى الاول هو ثبوت المحكوم للمحكوم عليه وأن المعنى الثانى الذى يكون الكلام باعتبار بليغ أو يصاغ لاجله هو مقتضى الحال أعنى الخصوصيات والمزايا هو ما أفاده ابن قاسم وابن يعقوب والشيخ يس وكذلك هو فى تجرب يد شيخنا الحنفى وقرره استاذنا المدوى والذى ذكره عبد الحكيم وبعض حواشى المطول أن المعنى الاول هو ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من تعريف وتكبير وتقديم وتأخير وحذف وإضمار والمعنى الثانى للأغراض التى يقصدها المتكلم ويصوغ الكلام لاجل إفادتها وهى أحوال الخاطب التى يورد المتكلم الخصوصيات لاجلها من إشارة لمهود وتعظيم وتحقير وضجرو محبوبة واتكأ وشك وغير ذلك هذا بالنسبة للمعنى الثانى وأما بالنسبة للمعنى الاول هى

الدلولات المطابقة مع رعاية مقتضى الحال والمعاني الثواني هي المعاني المجازية أو الكنائية وذكروا أن دلالة اللفظ على المعنى الاول قد تكون وضعية وقد تكون عقلية ودلالته على المعنى الثانى عقلية قطعا وذلك لان اللفظ دال على المقتضيات والخصوصيات وهى آثار للاغراض والآثار تدل على المؤثر دلالة عقلية وبالعرف والمادة فالدال على المعنى الثانى هو اللفظ لكن بتوسط دلالة المعنى الاول وهذا هو المأخوذ من كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز كما بسطه فى المطول ويمكن أن يقرر كلام شارحنا بذلك فيقال قوله بل باعتبار افادته المعنى أى الثانوى وقوله أى الغرض المصوغ له الكلام أى وهى أحوال الخاطب من إشارة لمعهود وتعظيم وانكار وشك وقوله بعد انما يكون باعتبار المعانى والاغراض مراده بالمعاني والخصوصيات ومراده بالأغراض الاحوال وقوله انما يكون الخ أى لانه ينسب عن الاحوال الخصوصيات المتوقف عليها المطابقة وقوله بعد ذلك المفردة والمجردة أى عن افادة المعنى الثانى وهى الاغراض السابقة الحاصلة عند التركيب (قوله نصب) (١٣٦) أى هو منصوب أو ذو نصب أو يقرأ فعلا مبنيا للمفعول (قوله على الظرفية) أى

(وكثيرا ما) نصب على الظرفية لانه من صفة الاحيان ومالتأ كيد معنى الكثرة والعامل فيه قوله (يسمى ذلك) الوصف المذكور

ثم أشار الى أن اطلاق لفظ الفصاحة على معنى البلاغة واقع فى السنة أهل الفن كثيرا ومن ذلك قولهم ان اعجاز القرآن من جهة كونه فى أعلى مراتب الفصاحة وينون بالفصاحة هذا المعنى فقال (وكثيرا ما يسمى ذلك) المعنى الذى هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال

القشيري ان خصت الفصاحة بالالفاظ وردت أسئلة الامام فخر الدين أو لازم تسمية المعنى فصيحاً وهو غير مألوف والذي أراه أن الفصيح لفظ حسن مألوف له معنى حسن صحيح وبهذا القيد تندفع أسئلة الامام والناس فى ذلك كلام يطول ذكره (قلت) وأنت اذا تأملت عبارة المصنف فى حدود الفصاحة علمت أن فصاحة المفرد كلها لفظية لاتعاق لها بالمعنى البتة والغرابية لفظية فانها تتعلق بسمع اللفظ وفصاحة الكلام تنقسم الى معنوى وهو الخلوص من التعقيد والضعف واللفظى وهو الخلوص من التنافر والتعقيد اللفظى وفصاحة المتكلم معنوية وبما أحسن عبارة عبد اللطيف البغدادي حيث قال فى قوانين البلاغة البلاغة شئ يبتدىء من المعنى وينتهى الى اللفظ والفصاحة شئ يبتدىء من اللفظ وينتهى الى المعنى فان فيها جمعا بين ما افترق من كلام الناس وهى الحق ان شاء الله تعالى فان قلت اذا كانت الفصاحة أو البلاغة راجعة الى اللفظ فكلام الله تعالى ليس بلفظ وهو محتو على أعظمها قلت المراد اللفظ الدال على ذلك الكلام القديم النفسانى

لاجل الظرفية أى لاجل كونه ظرفا والمراد زمانيا (قوله لانه) أى هنا من صفة الاحيان أى الازمان وكما أن اسم الزمن ينصب على الظرفية فكذا صفته ثم لا يخفى عليك أنه ليس المراد أن موصوفه الاحيان مقدرا أى أحيانا كثيرا لان التأنيت حينئذ واجب بل المراد أنه كان فى الاصل صفة للاحيان ثم أقيم مقامها بعد حذفها وصار بمعناها ونصب نصبها فمعنى وكثيرا وأحيانا كثيرة وكان الظاهر أن يقول من صفة الحين وعلى هذا

ص (لها

فيكون الحين الموصوف مقدرا وتذكر الوصف حينئذ ظاهر والمعنى

وزمنا كثيرا أى ويسمى ذلك الوصف فصاحة فى زمن كثير فهو مثل قوله تعالى قليلا ما تشكرون أى تشكرون فى زمن قليل ثم ان قوله لانه من صفة الخ ان أراد الاستدلال على مجرد صحة النصب على الظرفية فسلم وان أراد الاستدلال على وجوبه فممنوع لانه يمكن أن يكون كثيرا نصبا على المفعولية المطلقة أى وتسميته كثيرا ان قلت ان التسمية وضع الاسم على المسمى وهو شئ واحد لا تعدد فيه ولا تكثر وحينئذ فلا يصح وصفها بالكثرة أجيب بأنه على هذا الوجه يراد بالتسمية الاطلاق والاستعمال وهو يتعدد فصيح الوصف بالكثرة ان قلت على هذا كان مقتضى الظاهر أن يقول كثيرة فالجواب أن صفة المصدر لا يجب تأنيثها لتأنيثه لانه مؤول بأن والفعل أوما والفعل لا يؤنث أو أن التسمية لما كانت بمعنى الاطلاق ذكر الصفة نظرا لذلك ولعل الشارح انما ترك التنبيه على ذلك الو- لانه لما ورد عليه ما علمت أو أن الاتصاف على الوصفية فى مثله معروف لا يحتاج الى تعرض فلهذا أشار الى وجه آخر من الاعراب (قوله لتأ كيد معنى الكثرة) أى فهى زائدة للتأ كيد (قوله والعامل فيه) أى فى الظرف (قوله ذلك الوصف المذكور) أى وهو المطابقة لمقتضى الحال

فصاحة أيضا وهو مراد الشيخ عبد القاهر بما يكرره في دلائل الاعجاز من أن الفصاحة صفة راجعة إلى المعنى دون اللفظ كقوله في أثناء فصل منه علمت أن الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجري في طريقهما أوصاف راجعة إلى المعاني وإلى ما يدل عليه بالالفاظ دون الالفاظ أنفسها وإنما قلنا مراده ذلك لأنه صرح في مواضع من دلائل الاعجاز بأن فضيلة الكلام للفظ لا للمعناه منها أنه حكى قول من ذهب إلى عكس ذلك فقال فأنت تراه لا يقدم شعرا حتى يكون قد أودع حكمة أو أدبا أو اشتغل على تشبيه غريب ومعنى نادر ثم قال والامر بالاضدادا جئنا إلى الحقائق وما عليه المصلون لأننا نرى متقدما في علم البلاغة مبرزا في شأوها لا وهو ينكر هذا الرأي ثم نقل عن الجاحظ في ذلك كلاما منه قوله والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخفيف اللفظ وسهولة المخرج وصحة الطبع وكثرة الماء وجودة السبك ثم قال ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير فيه كالفضة والذهب يصاغ منها خاتم أو سوار فكما أنه محال إذا أردت النظر في صوغ الخاتم وجودة العمل وردائه أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة أو الذهب الذي وقع فيه ذلك العمل كذلك محال إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والزينة في الكلام أن تنظر في مجرد معناه وكما لو فضلنا خاتما على خاتم بأن تكون فضة هذا أجودا وفصحى أنفس لم يكن ذلك تفضيلا من حيث هو خاتم كذلك ينبغي إذا فضلنا بيتا على بيت من أجل معناده أن لا يكون ذلك تفضيلا من حيث هو شعر وكلام هذا لفظه وهو صريح في أن الكلام من حيث هو كلام لا يوصف بالفضيلة باعتبار شرف معناه ولا شك أن الفصاحة من صفاته الفاضلة فلا تكون راجعة إلى المعنى وقد صرح فيما سبق بأنها راجعة إلى المعنى دون اللفظ فالجمع بينهما بما قدمناه يحمل كلامه حيث نفى أنها من صفات اللفظ على نفي أنها من صفات المفردات من (١٣٧) غير اعتبار التركيب وحيث أثبت أنها من صفاته على أنها من صفاته باعتبار افادته المعنى عند التركيب * وللبلاغة طرفان أعلى إليه تنهى وهو حد الاعجاز

(فصاحة أيضا) كما يسمى بلاغة حيث يقال إن إعجاز القرآن من جهة كونه في أعلى طبقات الفصاحة يراد به هذا المعنى (ولها) أي لبلاغة الكلام (طرفان أعلى وهو حد الاعجاز) وهو أن يرتقي الكلام في بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر

(فصاحة أيضا) ونصب كثيرا أمامي المفعولية المطلقة على أن يضمن يسمى معنى يطلق ذلك إطلاقا كثيرا وأمامي الظرفية أي زمانا كثيرا يسمى ذلك فصاحة وزيادة مالتا كيد الكثرة ثم أشار إلى تفاوت البلاغة باعتبار تمام المراعاة للخصائص المناسبة في كل مقام وعدم تمامها وأنه في ذلك ثلاث مراتب بقوله (ولها) أي وللبلاغة الكلام (طرفان) طرف (أعلى وهو حد الاعجاز) أي القدر الذي إذا روعي في الكلام

ص (ولها طرفان أعلى وهو حد الاعجاز

(قوله هذا المعنى) أي المطابقة لمقتضى الحال ولا يرد على هذا أن بعض الآيات أعلى طبقات من بعض لأن أعلى طبقات البلاغة أيضا متفاوت (قوله ولها

(١٨) شروح التلخيص - أول) طرفان) هذا إشارة إلى أن البلاغة متفاوت باعتبار مراعاة تمام الخصائص المناسبة في كل مقام وعدم مراعاة تمامها وأن لها بهذا الاعتبار مراتب ثلاثة فقوله ولها طرفان أي مرتبتان أحدهما في غاية السكال والاخرى في غاية النقصان ويتزم من ذلك أن يكون هناك مرتبة متوسطة بينهما والحاصل أن البلاغة أمر كلي لها ثلاث مراتب مرتبة عليا ولها فردان وسفلى وهي فرد واحد وسفلى ولها أفراد وتعبير المصنف بالطرفين لتشبهها بشئ ممتد له طرفان استعارة بالكناية وقوله طرفان تخييل فلم أنه ليس المراد حقيقة الطرفين والالزام أن لا يكون الإنسان بليغا إلا بالانسان بالطرفين مع أن ذلك لا يمكن لما يلزم عليه من التناقض (قوله وهو حد الاعجاز) أي مرتبته وضافته للبين ولا بد في الكلام من تقدير مضاف أي وهو ذو الاعجاز لأن الأعلى فرد من البلاغة التي هي المطابقة لا الاعجاز (قوله وهو) أي الاعجاز عند علماء البلاغة ارتقاء الكلام في بلاغته الخ وإنما قلنا عند علماء البلاغة لأن الاعجاز عند غيرهم ارتفاع الكلام بالبلاغة أو غيرها إلى أن يخرج عن طوق البشر (قوله أن يرتقي الكلام) أي يرتفع شأنه وقوله في بلاغته أي بسبب بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر أي طاقته وقدرتهم لا بأخباره عن المغيبات ولا بأسلوبه الغريب ولا بصرف العقول عن معارضته ويصح أن تكون في باقية على حالها ويكون شبه ما راعى في البلاغة من الخصوصيات بدارج يرتقي فيها الكلام فإذا بلغ الحد الأعلى في تلك المداير كان إعجازا على طريق المسكنة والارتقاء تخييل والمعنى وهو أن يرتقي الكلام في الخصوصيات التي تراعى في بلاغته إلى أن يخرج عن طاقة البشر وقدرتهم

وذكر البشر لانهم المشتهرون بالبلاغة ولتصدون للمعارضة والا فالعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس والملائكة (قوله ويعجزهم عن معارضته) أي يصيرهم عاجزين عن معارضته فالهزمة في الاعجاز للتصيير وهو عطف لازم على ملزوم فان قيل ماذا كرموه من أن الكلام يرتقي ببلاغته الى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم ممنوع اذ ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة والعلم الذي له مزيد اختصاص بالبلاغة أعنى المعاني والبيان متكفل بالاتيان بهذين الامرين على وجه التمام لان علم المعاني كافل للمطابقة وعلم البيان كافل للخلاص من التعقيد الغنوي وحينئذ فمن أتقن هذين العلمين وأحاط بهما لم لا يجوز أن يراعى هذين الامرين حق الرعاية فيأتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بقدر أقصر سورة من القرآن فكيف يمكن ارتقاء الكلام الى أن يخرج عن طوق البشر بسبب بلاغته وأجيب بأن تكفل علم البلاغة بهذين الامرين ممنوع إذ لا يعرف بهذا العلم الا أن هذا الحال يقتضى ذلك الاعتبار مثلا وأما الاطلاع على كمية الاحوال أى معرفة عددها وكيفيتها في الشدة والضعف ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات التي يتوقف عليها الاتيان بكلام هو في الطرف الاعلى فأمر آخر لا يتعلق بعلم البلاغة ولا يستفاد منه سلمنا أن علم البلاغة متكفل بالاطلاع المذكور فلا نسلم أن من أتقن علم البلاغة يحيط به لأن الاحاطة بهذا العلم اغير علام الغيوب ممنوعة سلمنا الاحاطة به فلا نسلم أن من أتقن علم البلاغة وأحاط به يجوز أن يراعى هذين الامرين حق الرعاية اذ كثير من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى كالقرآن (قوله عطف على قوله هو) أي من عطف المفردات (قوله مع ما يقرب منه) جعل الواو بمعنى مع وهو حل معنى لا حل اعراب والانافي كونها عاطفة وفي اراد كلمة مع موقع الواو اشارة الى اعتبار العطف مقدما على الاخبار ايصير المحكوم عليه بمحد الاعجاز كايهما لا كل واحد منهما لأن المقصود تعيين مرتبة الاعجاز في نفسه لا بيان ما يصدق عليه (قوله كلاهما حد الاعجاز) اتي بقوله كلاهما جوابا (١٣٨) عما يقال ان حد مفرد فلا يصح الاخبار به عن الاعلى وما يقرب منه

وحاصل الجواب أن قوله حد الاعجاز خبر عن محذوف تقديره كلاهما والجملة خبر عن الاعلى وما يقرب منه (قوله وهذا) أي الاعراب هو الموافق لما في المفتاح من أن

ويعجزهم عن معارضته (وما يقرب منه) عطف على قوله هو والضمير في منه عائد الى اعلى يعني أن الاعلى مع ما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح

خرج عن طوق البشر ووقع به الاعجاز وسماه حداً اعلى لأنه توهم ما يراعى في البلاغة كمدارج يرتقي فيها الكلام فاذا بلغ الحد الاعلى من تلك المداارج كان اعجازا وقوله (وما يقرب منه) يحتمل أن يكون

وما يقرب منه) ش ظاهره أن حد الاعجاز لا يتفاوت وليس كذلك بل هو لانهايته وما وقع في كلام

البلاغة تزايد الى أن تبلغ الى حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه أي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما بعض حد الاعجاز لاهو وحده كذا في شرحه وموافق أيضا لما في نهاية الاعجاز للرازي من أن الطرف الاعلى وما يقرب منه هو المعجز ولا ينبغي أن بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا في امتناع معارضته ولا شك أن هذا تصريح بما ذكره الشارح من الاعراب الذي ألهمه بين النوم واليقظة كما في الطول واعترض على هذا الاعراب من جهة اللفظ ومن جهة المعنى أما الاعتراض من جهة اللفظ فبأنه يلزم عليه توسط المعمول بين أجزاء عامله اذ الصحيح أن المبتدأ عامل في خبره والمبتدأ هنا هو مجموع هو وما يقرب منه والخبر هو حد الاعجاز وقد تقدم وهو وتأخر ما يقرب منه وهو جزء أيضا وتوسط المعمول وهو حد الاعجاز ويلزم على هذا عند تحمل الخبر للضمير عود ضمير واحد على متقدم ومتأخر في آن واحد وذلك محل نظر فالأقرب أن يحمل قوله وما يقرب منه مبتدأ والخبر محذوف أي كذلك أي هو الاعجاز والجملة عطف على الجملة قبلها وحذف الخبر بعد قيام القرينة عليه شائع ذائع وأجاب عن هذا الذنوشري بأنه لا مانع من تقديم المعمول على بعض عامله اذ هو أهون من تقديمه على عامله بأسره وسهل ذلك كون العامل كلمتين أو كلمات متفصلة وأما عود ضمير واحد على متقدم ومتأخر فهو أسهل من عوده على متأخر لاسيما وهذا الجزء المتأخر في نية التقديم وأما الاعتراض من جهة المعنى فخالصه أنه على هذا الاعراب يفوت المقصود من تعريف الاعلى فان سوق الكلام يدل على أن مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان للطرف الاعلى كما أن قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا غير الخ وبيان الطرف الاسفل وعلى كلام الشارح يفوت هذا المقصود لأنه انما يفيد أن حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه وأجيب بأن المراد بالطرف الاعلى الجزئي الاعلى حقيقة وهذا لا يحتاج لبيان لأنه انتهاء الحقيقة والمقصود تعيين حد الاعجاز ومرتبته في نفسه بخلاف الطرف الأسفل فانه يحتاج للبيان والحاصل أن المراد على اعراب الشارح بالا على الاعلى الحقيقي وبحد الاعجاز مرتبته والاضافة بيانية وأما على زعم بعضهم الآتي فالمراد بالا على النوع

الذي يحصل به الإعجاز وان كان نظير الشارح فيه مننا على أن نردابه في كلام هذا البعض الأعلى الحقيقي أي الفرد الذي لا فرد فوقه وبحد الإعجاز نهايته والاضافة لامية (قوله وزعم بعضهم) هو انعكاس الأول لان الأول يفيد أن حد الإعجاز نوع له فردان الأعلى وما يقرب منه وهذا يفيد أن الطرف الأعلى نوع تحته فردان حد الإعجاز وما يقرب منه وهذا الزعم أبهض شراح الايضاح حيث قال ان قوله وما يقرب منه عطف على حد الإعجاز والمراد بحد الإعجاز البلاغة في أقصر سورة وما يقرب منه البلاغة في مقدار آية أو آيتين فكأنه قال ولها طرفان أعلى وهو البلاغة القرآنية أو المراد بحد الإعجاز كلام يعجز البشر عن الاتيان بمثله كالقرآن والقريب من حد الإعجاز أن لا يعجز الكلام البشر ولكن يعجزهم مقدار أقصر سورة عن الاتيان بمثله (قوله لا يكون - الطرف الأعلى) أي الذي تنتهي اليه البلاغة وذلك لان ما يقرب من حد الإعجاز من المراتب العليا فقط ولا وجه لجعل تلك المراتب العلية من الطرف الأعلى الذي تنتهي اليه البلاغة لانه فرد جزئي على أنه حيث كان الطرف الأعلى أمرا واحدا شخصا لا انقسام له في جهة كما هو الأصل في الطرف وذلك كالقطة التي هي طرف الخط فانها لا انقسام لها في جهة لو كان ما يقرب من حد الإعجاز من ذلك الأعلى لزم عليه انقسام ما يقبل القسمة والاخبار عن الواحد بمتعدد وكلاهما باطل فان قلت يعتبر الطرف الأعلى واحدا نوعيا من أنواع البلاغة متعدد الافراد ومن جملة أفراد ذلك النوع حد الإعجاز وما يقرب منه وحينئذ فيصح أن يكون القريب من حد الإعجاز من الطرف الأعلى قلنا هذا لا يصح لأمرين الأول أنه لا بد من وجه تتحقق به نوعيته الشاملة لأفراده وبه صار جميع الأفراد أعلى والنوعية بالا عجز تخرج ما يقرب من حد الإعجاز فلا يصح الاخبار حينئذ والنوعية بغيره لم تتبين * الأمر الثاني أن التعبير عن النوع انما يصح بجميع الأفراد لا ببعضها وهذا الفردان أعني حد الإعجاز وما يقرب منه بعض أفراد النوع اذ الطرف الأعلى هو مرتبة الإعجاز وحده نهايته والقريب من نهايته انما يتناول ما هو أقرب من غيره لتلك النهاية فلا يتناول مبدأ الإعجاز أي أول مرتبته (١٣٩) ووسط تلك المرتبة مع شمول ذلك النوع الذي هو الأعلى لها لان المراد منه

وزعم بعضهم أنه عطف على الإعجاز والضمير في منه عائدا اليه يعني أن الطرف الأعلى هو حد الإعجاز وما يقرب من حد الإعجاز وفيه نظر لان القريب من حد الإعجاز لا يكون من الطرف الأعلى وقد أوضحنا ذلك في الشرح

معطوفا على حد وهو الأقرب الى اللفظ فيكون خبرا عن الأعلى ويرد عليه أن ما يقرب من الأعلى ليس بأعلى قطعا لأننا أردنا بالطرف الأعلى الشخص فلا يصح الاخبار عنه بما يقرب منه لانه خلافه وان

بعض شراح المفتاح مما يوههم خلاف ذلك لاعتباره به ثم يرد عليه أن ما يقرب من حد الإعجاز ليس أعلى لنقصانه عن حد الإعجاز

من النهاية الذي هو بعض أفراد الوسط لا يتناول جميعها وانما يتناول بعضها كالحامس والسادس فقوله أعلى هذا اشارة للنوع الذي هو طبيعة الإعجاز وقوله حد الإعجاز اشارة للفرد الأعلى وقوله وما يقرب منه اشارة للفرد الخامس والسادس فقط فيكون قد عبر عن النوع ببعض أفراده لا بجميعها وهذا لا يصح ورد هذا العلامة اليه بقوله لك أن تقول ان نوع الأعلى يشمل نوعين حد الإعجاز وما يقرب منه وحينئذ فيكون تعبرا عن النوع بجميع أفرادها فلاخبار صحيح كما يقال الانسان زنجي وغيره وما قاله ذلك العلامة مبني على أن المراد بالحد في كلام المصنف المرتبة وأن الاضافة بيانية أي مرتبة هي الإعجاز كما مر فعلى هذا ما يقرب منه ليس معجزا فيجمل الإعجاز بسائر مراتبه مع ما يقرب منه نفس ذلك النوع وأما قلناه من لزوم التعبير عن الجنس ببعض أفراده فمبني على أن الاضافة حقيقية وأن المراد بحد الإعجاز نهايته أي المرتبة العليا من مراتبه لا المرتبة التاسعة الشاملة لعدة مراتب * الأمر الثالث أن التعبير بالأفراد عن النوع لا يصح هنا ولو سلمنا أن هنا تعبرا عن الجنس بجميع أفراده لان الطرفية من الأحكام الخاصة بالطبيعة التي هي الماهية لان الطرفية انما تثبت لطبيعة الإعجاز من حيث هي لان الوحدة لازمة للطرف وهي انما تثبت لطبيعته من حيث هي اذ عند ملاحظة الافراد يثبت التعدد لا الطرفية نظير ذلك النوعية الخاصة بماهية الانسان فكما أنه لا يصح أن يقال النوع زيد وعمر وغيرهما من الافراد لا يصح أن يقال هنا الطرف الأعلى حد الإعجاز وما يقرب منه وهذا بخلاف الجسمية الثابتة للانسان فانها ليست من أحكام الطبيعة بل من أحكام أفرادها فيصح حمل الافراد عليها فيقال الجسم زيد وعمر وغيرهما وذلك لان الأحكام الثابتة للطبيعة قسما الاول ما ثبت لها في ضمن الافراد ويسمى ذلك أحكام الافراد كالجسمية الثابتة للانسان فهذا القسم يصدق على الطبيعة والافراد جميعا والثاني ما ثبت لها في نفسها لا في ضمن الافراد كالنوعية للانسانية ويسمى أحكام الطبيعة وهذا القسم انما يصدق على الطبيعة

وأسفل منه بتدبيري وهو ما اذا غير الكلام عنه الى ما هو دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات وان كان صحيح الاعراب وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة * واذا قدرت معنى البلاغة في الكلام وأقسامها ومرتبتها

والطرفية من القسم الثاني لاستلزامها الوحدة ومنافاتها الكثرة اللازمة للأفراد فلا يصح ثبوت الطرفية لأفراد الطرف فتحصل من هذا كله أن جعل الطرف واحدا بالنوع الترتب عليه صحة هذا الزعم لم يتم فعطل ذلك الزعم (قوله وأسفل) أي وطرف أسفل أي ومرتبة سفلى في غاية النقصان (قوله وهو ما) أي وهو مرتبة اذا غير الكلام أي انحط ونزل عنها بأن لم تراع تلك المرتبة في الكلام فضمن غير معنى نزل أو انحط فلذا عدها بمن (قوله الى مادونه) أي الى مرتبة أنزل من تلك المرتبة السفلى وهي الخبز من الخصوصيات (قوله التحق) أي ذلك الكلام المغير عن تلك المرتبة السفلى بأصوات الخبز وأورد على هذا التعريف أنه غير مانع لانه شامل للطرف الأعلى والوسط فان كل واحد منهما يصدق عليه أنه مرتبة اذا غير الكلام عنها الى مادونها التحق بأصوات الحيوانات لان ما كان دون الأسفل وأنزل منه يصدق عليه أنه دون بالنسبة للأعلى والوسط وأجيب بأن هذا اليراد يدفعه ما في معنى العموم لان المعنى وهو ما اذا غير الى أي مرتبة دونه التحق الخ تخرج الأعلى والوسط (١٤٦) فانهم ليسوا كذلك اذ هن جملة دون الأعلى والوسط والأسفل ومن جملة ما دون الاوسط

(وأسفل وهو ما اذا غير) الكلام (عنه الى مادونه) أي الى مرتبة هي أدنى منه وأنزل (التحق) الكلام وان كان صحيح الاعراب (عند البلغاء بأصوات الحيوانات) التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد (وبينهما) أي بين الطرفين (مراتب كثيرة) متفاوتة بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات

أردنا النوع فلا بد من وجه تتحقق به نوعيته الشاملة لأفراده وبه صار الجميع أعلى والنوعية بالا عجزا تخرج ما يقرب من حد الاعجاز فلا يصح الاخبار والنوعية بغيره لم تتبين وبهذا رد في الشرح على هذا الاعراب وأوضحه فيه ولك أن تقول لم لا يراد أن نوع الأعلى يشمل نوعين حد الاعجاز وما يقرب منه فيصح الاخبار عن نوع الأعلى بنوعيه كما يقال الانسان زنجي وغيره تأمله ويحتمل أن يكون معطوفا على هو ويكون حد الاعجاز خبرا عنهما فيكون التقدير وهو أي الأعلى وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز وهو صحيح فان التنزيل فيه ما هو معناه في البلاغة وما هو دون ذلك وكلاهما وقع به الاعجاز (و) طرف (أسفل وهو ما) أي القدر الذي (اذا) لم يراع في الكلام بأن (غير الكلام عنه) أي عن ذلك القدر (الى ما) أي الى قدر هو (دونه) أي دون ذلك القدر الأسفل (التحق) ذلك الكلام المغير عن مراعاة ذلك القدر وان كان فصيحاً (عند البلغاء بأصوات الحيوانات) أي نزل منزلتها في عدم مراعاة اللطائف المناسبة للمقامات والخصوصيات الزائدة على أصل المراد لدورها عن الناطق بها على وجه الاتفاق بلا مراعاة تناسب (وبينهما) أي بين الطرفين الأعلى والأسفل (مراتب كثيرة) فكل مقام وحال فيه مراتب كثيرة بحسب الاعتبارات المناسبة له فممن شئ يراعى

(قوله وأسفل وهو ما اذا غير عنه الى مادونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات) يعنى البهائم

الأسفل وتغيره الى واحد منها لا يلحقه بأصوات الحيوانات ثم ان هذا الاعتراض انما يرد بناء على أن المراد بالدون ما كان أنزل ولو بواسطة وأما لو أردنا به ما كان تحته ملاصقا له فلا يرد تأمل وعرف الحيوانات اشارة الى أن المراد بها غير الانسان (قوله) وان كان صحيح الاعراب) لو قال وان كان فصيحاً لكان أحسن ليعلم منه ما ذكره بالطريق الاولى لانه اذا التحق بأصوات الحيوانات مع الفصاحة فأحرى أن يلتحق بها عند عدم الفصاحة مع صحة الاعراب بخلاف ما ذكره

فانه بما يؤهم أنه اذا كان فصيحاً لا يلتحق بأصوات الحيوانات لان الفصاحة أرقى ان قلت انه انما ذكر ذلك ليلام (قوله) قوله فيما سبق له في قول المصنف وارتفاع شأن الكلام الخ حيث قال وأراد بالكلام الكلام الفصيح فانه يقتضى أن فيه حسناً فلا يلتحق بأصوات الحيوانات قلت المراد هنا بالتحاق الكلام بتلك الأصوات من جهة عدم مراعاة اللطائف والخصوصيات وهذا صادق مع ثبوت الحسن بالفصاحة فتأمل (قوله التي تصدر عن محالها) أي أصحابها وهي الحيوانات (قوله بحسب ما يتفق) مامصدرية وقوله بحسب متعلق بتصدر أي التي تصدر من أصحابها بحسب اتفاق الأصوات وحصولها بلا علة مقتضية لها أو موصولة أي بحسب ما يتفق معها من الأمور التي لا تقتضيها وقوله من غير اعتبار اللطائف بيان لاصدور بحسب الاتفاق فهو على حذف أي التفسيرية وعطف الخواص على ما قبله مرادف وليس من ذلك أي من الكلام الملحق بأصوات الحيوانات ترك مراعاة اللطائف في مخاطبة البليد الذي لا يفهمها بل ذلك التترك مما يجب على البليغ مراعاته لان ترك اللطائف حينئذ من اللطائف (قوله متفاوتة) أي في البلاغة (قوله بعضها أعلى من بعض) بيان للتفاوت وقوله بحسب متعلق بمتفاوتة ثم ان تفاوت المقامات يتناول التفاوت بحسب الكم أي العدد كما اذا كان لشخص أحوال عشرة وآخراً حوال تسعة وآخراً حوال ثمانية وهكذا وكل حال يقتضى خصوصية فالبيان للأول بعشر

فاعلم أنه يتبعها وجوه كثيرة غير راجعة الى مطابقة مقتضى الحال ولا الى الفصاحة تورث الكلام حسنا وقبولا

خصوصيات طرف أعلى والانيان للاخير بخصوصية طرف أسفل وما بينهما مراتب متوسطة متفاوتة بحسب تفاوت الاحوال في السكم وكذا يتناول التفاوت بحسب الكيف والمقدار كما اذا كان لشخص انكار شديد القوة ولآخر انكار قوى غير شديد القوة ولآخر انكار ضعيف فالمقامات متفاوتة بحسب الكيف فقط فالانيان للاول بثلاث مؤكدات طرف أعلى وللآخر بمؤكد طرف أسفل وللثاني بمؤكدين مرتبة وسطى فقد صدق أن مراتب البلاغة متفاوتة بحسب تفاوت المقامات في الكيف (قوله ورعاية الاعتبار) أى قصد الخصوصيات المعبرات فرعاية خصوصيتين أعلى من رعاية خصوصية ورعاية ثلاث أعلى من رعاية اثنتين لمقام واحد وفيه اشكال لانه اذا اعتبرت خصوصية واحدة مثلا فان كان رعاية الاكثر يقتضيه الحال فالبلاغة لا توجد بدونه وان كان لا يقتضيه الحال فالبلاغة لا تتوقف عليه ولا تحصل باعتباره فراعته لا تقتضى زيادة البلاغة لانها مطابقة الكلام لجميع مقتضى الحال وهذا ليس مقتضى حال فكيف تتفاوت البلاغة بحسب رعاية الاعتبار وأجاب السيد عيسى الصفوى بأن هذا الاراد مبنى على أن البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال وهو ممنوع بل هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال في الجملة فاذا اقتضى الحال شيئين فروعى أحدهما دون الآخر كان الكلام بليغا من هذا الوجه وان لم يكن بليغا (١٤١) مطاقا وحينئذ فاذا اقتضى الحال شيئين تحققت

ورعاية الاعتبار والبعد من أسباب الاخلال بالفصاحة (ويتبعها) أى بلاغة الكلام (وجوه آخر) سوى المطابقة والفصاحة (تورث الكلام حسنا) وفي قوله يتبعها اشارة الى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضى

في الخصوصيات المناسبة الا وهي مرتبة في ذلك المقام مثلا مقام الانكار التام اذا أكد فيه بتأكيد واحد فهذا الاعتبار مرتبة واذا أكد فيه بتأكيدين فهذا الاعتبار مرتبة هي فوق الاولى واذا بواغ في التأكيد فهذا الاعتبار مرتبة هي أعلى مما قبلها فتفاوت الرتب والاعتبارات في المقام الواحد وتفاوت الرتب في المقامات من جهة أن ما راعى مثلا في مقام هو أعلى وأصعب مما راعى في مقام آخر كمقام الحقيقة مع مقام المجاز فرعاية اعتبارات المجاز أعلى ولذلك كان التفاوت بتفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات وذلك بالبعد عن أسباب الخلل في الفصاحة في كل مقام (ويتبعها) أى وتتبع بلاغة الكلام (وجوه آخر) أى أحوال عارضة للكلام سوى الفصاحة والمطابقة لمقتضى الحال (تورث) تلك الوجوه (الكلام حسنا) زائدا على الحسن الذاتي الحاصل بالبلاغة ونبيه بقوله تتبع على أن حسن الكلام بهذا الوجه لا يعتبر حتى يحصل متبوعه الذي هو حسن البلاغة ولما كانت

(قوله وتتبعها وجوه آخر تورث الكلام حسنا) قد يقال على أحد أقولين السابقين ان هذه الوجوه من البلاغة فلا حاجة لذكرها فان قلت هذا يقتضى أن كل كلام بليغ لانه ليس شئ من الكلام ملتحقا بأصوات البهائم قلت انما يريد هاهما لو غير مادونه التحق بأصوات البهائم مع كونه كلاما والتحق به ليس

البلاغة بمراعاة أحدهما فقط لكن مراعاتهما أزيد بلاغة وأعلى قاله يس لكن قد تقدم لنا عن عبد الحكيم أن الحق أن البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال لكن بقدر الطاقة وحينئذ فاذا كان المقام يقتضى عشر خصوصيات وأتى بواحدة لكونه لم يطلع الاعليها أى لم يعلم أن المناسب للحال الا تلك الخصوصية كان هذا مرتبة أو اطلع على خصوصيتين كان ذلك مرتبة ثانية وهكذا وكل مرتبة أعلى من الاخرى برعاية الاعتبار أو كان حال

المخاطب يقتضى ثلاث خصوصيات مثلا وهذا خاطبه بخصوصية لكونه لم يطلع الاعليها وآخر خاطبه بخصوصيتين لكونه اطلع عليهما وآخر خاطبه بثلاث خصوصيات لكونه اطلع عليها والحاصل أن التفاوت بحسب رعاية الاعتبار اما باعتبار تفاوت الكلامين في الاشتغال على مقتضيات في القلة والكثرة واما باعتبار تفاوت اقتدار المتكلم في الرعاية فتأمل ذلك وقوله ورعاية الاعتبار ليس هذا لازما لاقبله لانه لا يلزم من تفاوت المقامات رعاية الاعتبار فان المقام قد يقتضى ثلاث مؤكدات ويؤتى له بمؤكدين كدعهم هو عطف مسبب على سبب وأتى بذلك اشارة الى أن تفاوت درجات البلاغة ليس بتفاوت المقامات بل بتفاوت رعاية الاعتبار (قوله والبعد الخ) عطف على تفاوت كما لو كان كلام مطابق لمقتضى الحال وانتفى عنه الثقل بالسكينة وهناك كلام آخر مطابق لكن فيه شئ يسير من الثقل لا يخرج عن الفصاحة فالاول أعلى بلاغة من الثاني (قوله ويتبعها) أى في التحسين وقوله وجوه آخر أى وهى المحسنات البدعية وقوله تورث الكلام حسنا أى حسنا عرضيا زائدا على الحسن الذاتي الحاصل بالفصاحة والمطابقة (قوله سوى المطابقة والفصاحة) هو غير متعارف بالاضافة ولذا وقع صفة للوجوه وفي هذا التفسير اشارة الى أن آخرية تلك الوجوه وهى غيرتها بالنظر للمطابقة والفصاحة فان قلت قول المصنف آخر المفسر بما ذكره الشارح مستغنى عنه ولا فائدة فيه لان المطابقة مع الفصاحة هى البلاغة ويلزم من كون هذه الوجوه تابعة للبلاغة أن تكون سواها لان التابع غير المنبوع على أنه يوهى أن المطابقة والفصاحة يتبعان البلاغة مع أنها هما

* وأما بلاغة التكلم فهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ وقد علم بما ذكرنا أمران أحدهما أن كل بليغ كلاما كان أو متكلما

أجيب بأن المطابقة مع الفصاحة ليستا عين البلاغة بل هما أعم منها من حيث التحقق لانهما يوجدان بدون البلاغة فيما اذا لم تراعى الخصوصية فالبلاغة عبارة عن المطابقة والفصاحة واعتبار الخصوصيات وحينئذ فلا يعلم من كون تلك الوجوه تابعة للبلاغة كونها غير هذين الأمرين لانهما تابعان لها أيضا باعتبار أنهما من جملتها فاحتاج الى افادة أنها غيرهما فيكون في قوله أخر فائدة وهي أن تلك الوجوه ليست لازمة للبلاغة لكونها سوى البلاغة بل اعتبار تلك الوجوه في الكلام إنما يكون بعد البلاغة (قوله خارج عن حد البلاغة) هذا تفسير لقوله عرضي والمراد بجدها أصلها وحينئذ فلاضافة بيانية (قوله والفصاحة) أي وبعد الفصاحة فهو عطف على رعاية فحسن الكلام بهذه الأوجه لا يعتبر حتى يحصل متبوعه الذي هو البلاغة ولا تحصل البلاغة الا اذا حصلت الفصاحة وروعت المطابقة لمقتضى الحال (قوله وجعلها) أي تلك الوجوه وقوله لانها أي تلك الوجوه (قوله متصفا بصفة) أي فهي مناسبة لبلاغة الكلام لانها لا تجعل التكلم متصفا بصفة وانما تجعل الكلام متصفا بصفة بخلاف بلاغة التكلم فانها تجعل التكلم متصفا بصفة فيقال له بليغ فلما كانت تلك الوجوه مناسبة لبلاغة الكلام جعلت تابعة لها فان قلت كما يجعل التكلم موصوفا بالبلاغة بحيث يقال له متكلم بليغ باعبر ما قام به من (١٤٣) ملكة الاقتدار على ذلك لانهم صرحوا بأن من قام به وصف يجب أن

يشتق له منه اسم وحينئذ فلا يتم قول الشارح لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة أجيب بأن المراد أنها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة معهودة في العرف اذ لا يقال عرفا لمن يتكلم بما فيه تجنيس مجنس ولا لمن يتكلم بما فيه تطبيق أو ترصيع تطبق أو مرصع كما يقال عرفا بليغ وفصيح للتكلم بالكلام البليغ أو الفصيح وهذا لا ينافي أنه يوصف بكونه مجنسا أو مرصعا لغة

خارج عن حد البلاغة والى أن هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون التكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة (و) البلاغة (في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم) مما تقدم (أن كل بليغ) كلاما كان أو متكلما

هذه الأوجه لا توجب للتكلم تسمية اصطلاحية فان التجنيس والترصيع مثلا لا يوجبان عرفا لموجودهما في الكلام تسميته مجنسا ومرصعا ولو جاز ذلك لغة وانما توجب التسمية للكلام عرفا فيقال هذا الكلام مرصع أو مجنس جعل تبعيتها حاصلة لبلاغة الكلام دون التكلم (والبلاغة) الكائنة (في التكلم) هي (ملكه) أي كيفية راسخة في النفس (يقتدر بها) أي بتلك الملكة (على تأليف كلام بليغ) متى شاء وانما زادنا متى شاء لئلا يقال ان الحد صادق على من له ملكة على تأليف الكلام البليغ مرة واحدة والبليغ لا بد أن يكون بحيث يؤلف الكلام البليغ الداخل تحت قصده متى أراد وربما أشعر بهذه الزيادة قوله ملكة لان القدرة على التأليف مرة منشؤها أمر عارض لا ملكة راسخة (فعلم) من أخذ الفصاحة في تعريف البلاغة (أن كل بليغ) سواء كان ذلك البليغ متكلما أو كلاما

في كونه غير مفيد بل في عرائه عن الحسن ص (وفي التكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ) ش عليه من الايراد ما على حد فصاحة التكلم (قوله فعلم أن كل بليغ

فتحصل أن المانع من جعلها تابعة لبلاغة التكلم كونها لانها لا تجعل التكلم متصفا بصفة معهودة في العرف كبلاغة الكلام وهناك مانع آخر وهو أن هذه الوجوه محسنة للكلام لا للتكلم فلذا جعلت تابعة لبلاغة الكلام دون التكلم (قوله على تأليف كلام بليغ) اعترض بأن كلام نكرة في سياق الاثبات فلا تعم عمومها شموليا بل عمومها بديليا فيصدق التعريف بما اذا قدر على تأليف كلام بليغ في نوع واحد من المعاني كالمسح دون آخر كالذم والشكر والشكايه والنصرع والنهي أو على اثنين مثلا دون البقية مع أنه لا يقال له بليغ وحينئذ فالتعريف غير مانع وأجاب الملامه عبد الحكيم بأن النكرة هنا وان كانت في سياق الاثبات الا أنها موصوفة وهي تفيد العموم نحواً كرم رجل عالما أي رجل عالم وحينئذ فالعنى هنا يقتدر بها على تأليف أي كلام بليغ يقصده فيخرج عن التعريف ملكة الاقتدار على تأليف كلام خاص وما ذكره من أن النكرة الموصوفة تفيد العموم صرح به الحنفية في أصولهم أو يجاب بأن اضافة المصدر تفيد العموم أو أن المتبادر من الملكة هو الكامل منها وهو ما ذكرناه والتعريف يحمل على المتبادر فان قلت ان العموم مضر لانه يلزم على اعتباره في التعريف أن لا توجد البلاغة في أحد من البشر بل ولا في غيرهم وذلك لان من جملة الكلام البليغ القرآن فلا يكون الشخص بليغا الا اذا كان فيه ملكة يقتدر بها على التعبير بمثلها اذ قصد ذلك مع أن الاتيان بمثل القرآن ليس في قدرة أحد قلت المراد بالعموم هنا العموم العرفي لا الحقيقي وحينئذ فلا يرد ذلك (قوله مما تقدم) أي من تعريف البلاغة والفصاحة

(قوله بناء على استعمال المشترك الخ) أى بناء على جواز استعمال المشترك فى معنييه فان البليغ موضوع للكلام والتكلم بوضعين مختلفين فلفظ بليغ من قبيل المشترك اللفظى الذى تعدد فيه الوضع فقوله استعمال المشترك أى اللفظى (قوله أو على تأويل كل الخ) الاضافة بيانىه أى أو على تأويل هو كل الخ أو على تأويل البليغ بما يطلق عليه لفظ البليغ فالبليغ على هذا أمر كائى تحتفردان فهو من قبيل السكى المتواطىء وهو المشترك المعنوى وهذان الاحتمالان يجريان فى قوله ليس كل فصيح (قوله مطلقا) أى كانت بلاغة كلام أو متكلم لكن أخذها فى بلاغة الكلام بطريق الصراحة وأما أخذها فى بلاغة التكلم فبواسطة وذلك لانه أخذنى بلاغة التكلم قوله على تأليف كلام بليغ وقد أخذ الفصاحة فى تعريف الكلام البليغ (قوله ولا عكس بالمعنى اللغوى) أى وهو عكس الموجبة السكايه موجبة كايه أى لا عكس بالمعنى اللغوى صحيح وليس المراد ولا عكس ممكن لانه ممكن أن يقال كل فصيح بليغ وان كان غير صحيح أو المراد ولا عكس بالمعنى اللغوى ثابت فى الواقع واحترز بقوله بالمعنى اللغوى من العكس بالمعنى الاصطلاحى وهو عكس الموجبة السكايه موجبة جزئية فانه صحيح بأن يقال بعض النصيح بليغ (قوله أى ليس كل فصيح بليغا) يحتمل أن يكون علة لقوله ولا عكس بالمعنى اللغوى أى لانه ليس كل فصيح بليغا ويحتمل أن يكون تفسيره افسر النفى (١٤٣) وهو لا بليس وفسر النفى وهو العكس

اللغوى بما بعد ليس وقوله أى ليس كل فصيح بليغا بالفعل بل نارة يكون بليغا ونارة لا ولذا صح التعليل بقوله لجواز الخ وليس المراد أنه ليس كل فصيح بليغا بالامكان أو الضرورة والافسد التعليل (قوله لجواز الخ) هذا بيان لانفراد فصاحة الكلام عن البلاغة وذلك كما اذا قيل لمنكر قيام زيدز يدقائم من غير تأكيد وقوله كذا يجوز الخ بيان لانفراد فصاحة المنكلم عن البلاغة وذلك بأن يكون لانسان ملكة يقتدر بها على كلام

بناء على استعمال المشترك فى معنييه أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ (فصيح) لان الفصاحة مأخوذة فى تعريف البلاغة مطلقا (ولا عكس) بالمعنى اللغوى أى ليس كل فصيح بليغا لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا يجوز أن يكون لاحد ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال (و) علم أيضا

(فصيح) لان البلاغة أخص من الفصاحة وكما وجد الأخص وجد الاعم (ولا عكس) كايه أى لا يصدق كل فصيح بليغ وهذا هو المعنى بالعكس اللغوى وذلك لان الفصاحة أعم ولا يلزم من صدق الاعم صدق الاخص فيجوز وجود كلام فصيح غير بليغ ووجود ملكة الفصاحة دون ملكة البلاغة وعميم لفظ البليغ للكلام والمتكلم إما لكونه من باب المشترك المستعمل فى معنييه وكذا الفصيح واما بتأويل أن المراد ما يصدق عليه لفظ البليغ فيكون من باب التواطؤ لاشتراك المنكلم والكلام فى كون كل منهما مصدوق البليغ ومثل هذا الاعتبار يجرى فى لفظ النصيح فيكون المعنى كل مصدوق للبليغ مصدوق للفصيح (و) علم أيضا

فصيح (ولا عكس) يعنى سواء كان كلاما أم متكلم لان البلاغة لا بد فيها من فصاحة الكلام والكلمات قال الخطيبى معناه ان البلاغة أخص من الفصاحة لان الفصاحة مأخوذة فى حد البلاغة كالنصل فكانت كالحىوان للانسان قلت اذا تأملت ماسبق علمت أن ليس بينهما عموم وخصوص وليست كالفصل بل البلاغة كل ذو أجزاء مترتبة والفصاحة جزء

فصيح مثل ز يدقائم الملقى لانكر من غير أن يقتدر بها على مراعاة الخواص المناسبة للحال (قوله وعلم أيضا) أى من تعريف الفصاحة والبلاغة أن مرجع البلاغة الخ وحاصل ما فى المقام أن الفصاحة والبلاغة يتوقفان على أمور الاحتراز عن تنافر الحروف وعن الغرابة وعن مخالفة القياس وعن تنافر الكلمات وعن ضعف التأليف وعن التعقيد اللفظى وعن التعقيد المعنوى وتزبد البلاغة بتوقفها على الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد ففى فقد الاحتراز عن واحد من الامور السبعة الاولى انتفت الفصاحة فتنتفى البلاغة لتوقفها عليها ومتى فقد الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد كما لو كان الكلام غير مطابق لمقتضى الحال كان الكلام غير بليغ ولو كان فصيحاً والاحتراز عن الغرابة يكون بعلم اللغة والاحتراز عن مخالفة القياس يكون بعلم الصرف والاحتراز عن ضعف التأليف وعن التعقيد اللفظى يكون بعلم النحو والاحتراز عن تنافر الحروف وعن تنافر الكلمات يكون بالذوق السليم والاحتراز عن التعقيد المعنوى يكون بعلم البيان والاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد يكون بعلم المعانى وأما الوجوه التى تورث الكلام حسنا زائدا فتعرف بعلم البديع اذا علمت ذلك تعلم أن مراجع البلاغة أى الامور التى يتوقف عليها حصول البلاغة شيان الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد والاحتراز عن الأسباب الخلة بالفصاحة وهذا الثانى يندرج تحت الاحتراز عن الامور السبعة المذكورة وقصد المصنف بهذا الكلام التمهيد لبيان وجه الحاجة الى هذين العلمين لانه اذا علم ما يحتاج اليه فى حصول البلاغة وعلم أن بعضه يدرك بعلم

الثاني أن البلاغة في الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد

أخرو بعضه بالحسن وبعضه بهذين العلمين علم أن الحاجة ماسة إليهما (قوله أن البلاغة في الكلام) كذا قيد في الإيضاح وتبعه الشارح فان قلت كما أن بلاغة الكلام ترجع إلى هذين الأمرين وتتوقف عليهما كذلك بلاغة التكلم فالاحسن ترك التقييد ليعم البلاغة في الكلام وفي التكلم قلت إنما قيد بالكلام للإشارة إلى أن رجوع بلاغة التكلم للأمرين إنما هو بالتبع لرجوع بلاغة الكلام لهما فتوقف بلاغة التكلم عليهما باعتبار توقف بلاغة الكلام عليهما لأن بلاغة التكلم متوقفة على بلاغة الكلام لاخذها في مفهومها فإذا كانت بلاغة الكلام موقوفة عليهما كانت بلاغة التكلم كذلك لأن المتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء فلو أطلق الشارح في البلاغة وترك التقييد بحيث يكون كلام الصنف متناولا للبلاغتين أو صرح بهما لم يعلم ذلك لجواز أن يكون توقف بلاغة التكلم عليهما لا لاجل توقف بلاغة الكلام عليهما بل لاجل أمر آخر (قوله أي ما يجب أن يحصل) أي شيء يعني احترازاً وتمييزاً يجب أن يحصل أو الشيء الذي يجب أن يحصل وهو بتشديد الصاد وحينئذ فالمراد بالمرجع الأمر الذي يتوقف حصولها على حصوله وهذا التفسير يدل على أن المرجع اسم مكان أي ومكان رجوعها الاحتراز والتمييز ويكون جملتها مكاناً للبلاغة مجازاً باعتبار أن توقفها عليهما كتوقف الحاصل في المكان عليه وأنه مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول أي والأمر المرجوع إليه في البلاغة الاحتراز والتمييز ففيه على هذا الاحتمال حذف وإيصال فالاصل (١٤٤) المرجوع إليه هي أي البلاغة أي التي رجعت إليه البلاغة حذف الجار

(أن البلاغة في الكلام (مرجعها) أي ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود إلى الغنى (إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد)

(أن البلاغة في الكلام (مرجعها) أي رجوعها (إلى) وجود (الاحتراز عن الخطأ) الذي يكون (في) تأدية المعنى المراد) زائد على أصل المراد ومعنى رجوع البلاغة إلى الاحتراز المذكور أن الاحتراز هو الذي يجب حصوله لتحصل البلاغة اذ لو اتفقت الاحتراز وأتى بالكلام اتفاقاً أمكن أن لا يطابق فتتفق البلاغة بل الغالب حينئذ وجود ذلك الاتساق ومثل هذا المعنى ما يقال مرجع الجود إلى الغنى أي الغنى هو الذي يجب حصوله ليتمكن الجود وليس بالكلام على معنى قولهم مرجع كذا إلى كذا بمعنى مآله إليه الذي هو الغالب في الاستعمال كقولنا مرجع الجدل إلى فساد القلوب أي مآله لأن الاحتراز يجب سبقة البلاغة وليس علة غائية له

قوله وأن البلاغة مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد) هو واضح مما سبق لانه اذا كانت البلاغة المطابقة فالذي يحترز عنه الخطأ وقوله في تأدية المعنى المراد جوز فيه أن يكون المعنى الخطأ الواقع في تأدية المعنى وأن يكون حالاً عنه أي عن الخطأ حال وقوعه في تأدية المعنى فأت لا يصحان لأن الخطأ الآن ليس في تأدية المعنى بل في عدمها والذي يظهر أنه متعلق بالاحتراز

فاتصل الضمير المحرور واستتر واتصل بالمصدر ضمير البلاغة مضافاً إليه المصدر فعندنا ضمير ان أحدهما المستتر عند الحذف والإيصال هو الراجع لأن الموصولة والثانية عند التقدير وثانيهما البارز وهو راجع للبلاغة فان قلت جمل المرجع اسم مكان مفعول أو اسم ينافيه اتيان المصنف بلفظ إلى فانه يقتضي أن المرجع مصدر ميمي بمعنى معنى الرجوع اذ لو حمل المرجع على مامر

ص (والى

لكن المعنى مكان رجوع البلاغة منته إلى الاحتراز والتمييز أو الأمر الذي ترجع إليه البلاغة منته إلى

الاحتراز والتمييز وهذا فاسد لازوم انتهاء الشيء إلى نفسه لأن المرجع هو نفس الاحتراز والتمييز أوجب بانه لا مانع من جملة اسم مكان أو اسم مفعول ومعنى انتهائه إلى الاحتراز والتمييز تحققة فيه ما من تحقق العام في الخاص أفاده عبد الحكيم وذكر العلامة الحفيد أن هذا التفسير الذي ذكره الشارح بيان لمجموع الكلام بحسب المآل لا مجرد المرجع وذلك لأن ما لرجوع البلاغة إلى الاحتراز والتمييز أنه لا بد من حصولهما في تحقق البلاغة وهذا لا ينافي أن مرجع في كلام المصنف مصدر ميمي بمعنى الرجوع بدليل تعبيره بالي (قوله حتى يمكن حصولها) المراد هنا بالامكان الامكان الوقوعي وهو الحصول بالفعل لا الامكان الذاتي وهو الجواز العقلي فكأنه قال لاجل أن تحصل بالفعل وحينئذ فلا يرد أن الامكان للممكن لا يتوقف على شيء لأن ذلك إنما هو في الامكان الذاتي (قوله مرجع الجود إلى الغنى) أي ما يجب أن يحصل حتى يحصل الجود هو الغنى بمعنى أنه لا يحصل الجود الا اذا كان الغنى حاصلًا بالفعل وأورد على هذا قول الشاعر

ليس العطاء مع الفضول سباحة * حتى تجود وما لديك قليل

فقد سمي الاعطاء مع قلة المال جوداً وقلة المال ليست غنى وحاصل الجواب أن مراد الشارح بالغنى وجود الشيء الذي يجود منه مطلقاً وان كان قليلاً (قوله إلى الاحتراز) أي التباعد عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فإذا قلت لمنكر قيام زيد زيد قائم فقد أخطأت في تأدية المعنى المراد عند البلقاء فلا يكون الكلام بليغاً ولا تكون التأدية للمعنى صحيحة عندهم الا اذا كان الكلام مطابقاً لمقتضى الحال فإذا

كان مطابقا كان مؤديا للمعنى المراد عند البلغاء ولم يكن فيه خطأ والمعنى المراد هو الزائد على أصل المراد كالتخصيصات الزائدة على ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه ولو قال المصنف ما يحترز به عن الخطأ في تطبيق اللفظ على مقتضى الحال لكان أوضح (قوله والالربما) فيه أن إن شرطية ولا نافية والنفي اما للاحتراز وإما لكون الاحتراز مرجعا للبلاغة والمعنى على الاول وإن لا يحترز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فلا يكون الكلام بليغا لأنه بما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وهذا لا يكون بليغا ويعترض على هذا بأنه متى نفي الاحتراز عن الخطأ تعين أن يكون أداء المعنى المراد بلفظ غير مطابق لمقتضى الحال لأنه يصح أن يؤدي المعنى المراد بلفظ غير مطابق ويصح أدائه بلفظ مطابق كما يقتضيه قوله ربما وحينئذ فالاولى إسقاطها والمعنى على الثاني وإن لا يمكن مرجعها للاحتراز بل إلى شيء آخر فلا يصح لأنه ربما الخ واعتراض على هذا بعدم صحة التفریع أعني قوله فلا يكون بليغا لأن الاحتراز إذا لم يكن مرجعا للبلاغة لم تكن متوقفة عليه بل على غيره فإذا أدى المعنى بلفظ فصيح غير مطابق كان بليغا فالمناسب في التفریع أن يقول فيكون بليغا يعني والالزم وهو كونه بليغا باطل فبطل المزوم وهو عدم كون الاحتراز مرجعا فالحاصل أن كلام الشارح لازم له الفساد إما في صدره أو في عجزه وأجيب باختیار الاول أعني رجوع النفي للاحتراز وتجعل ربما للتحقيق على ما قاله ابن الحاجب في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين أي أنهم يودون ذلك تحقيقا وهنا كذلك (١٤٥) وليست للتقليل ولا للتكثير وحينئذ فالمعنى هنا

وإن لا يجعل الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد كان المعنى المراد مؤدي بلفظ غير مطابق تحقيقا فلا يكون بليغا أو نختار الثاني (٢) وهو كون الاحتراز مرجعا للبلاغة ونجعل ربما للنفي مجازا للنسبة بين النفي والقله ويكون ذلك النفي منصبا على التفریع أعني قوله فلا يكون بليغا ونفي النفي اثبات فكأنه قال فيكون بليغا وتقدير الكلام على

والالربما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا (والى تمييز) الكلام (الفصيح من غيره)

(و) علم أيضا ما تقدم أن مرجع البلاغة (الى تمييز) الكلام (الفصيح من غيره) وفي ضمن تمييز الكلام الفصيح تمييز الكلمات الفصيحة لاشتراط فصاحتها في الكلام وذلك لأن الفصاحة شرط في البلاغة فلا بد من حصول الشرط ليحصل المشروط فإذا لم يميز الفصيح وأنى بالكلام انفاقيا أمكن أن يوثق به غير فصيح فلا تحصل البلاغة وان اتفقت مطابقة ذلك الكلام لمقتضى الحال بل الغالب عند عدم التمييز عدم الفصاحة ثم إن بيان أن مرجع البلاغة إلى الاحتراز والتمييز المذكورين تمهيد لبيان وجه الحاجة إلى هذا العلم لأنه إذا علم ما يحتاج إليه في حصول البلاغة وعلم أن بهض ما يحتاج إليه مدرك بما هو أخرى وبهض بالحس والنظر افتقر فيما لم يدرك إلى علم يحقق به فيكون ذلك العلم قد مست الحاجة إليه وهو هذا الفن بقسميه وإلى هذا أشار بقوله

ص (والى تمييز الفصيح من غيره الخ) ش هو واضح لا يقال ينبغي أن يقول وإلى الاحتراز عن غير الفصيح لأن السامع ليس عنده غير التمييز والمتكلم لا يسهل ترك (١) غير الفصيح فهو يفعل ما يقتضيه المقام والحال

(١٩ شروح التاخيص أول) هذا وإن لا يمكن الاحتراز مرجعا لم يؤد المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق فلا يكون بليغا ومحصله وإن لا يمكن الاحتراز مرجعا أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق وكان بليغا أى مع أنه ليس بليغا وعبرة عبد الحكيم قوله والالربما أدى الخ أى وإن لا يمكن مرجع البلاغة للاحتراز المذكور لجواز حصول البلاغة بدون الاحتراز أى مع الخطأ في التأدية وحينئذ فلا يكون مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون بليغا هذا خلف فتدبر (قوله والى تمييز الفصيح الخ) كان الاحسن في المقابلة أن يقول وإلى الاحتراز عن أسباب الخلل في الفصاحة لأنه أنسب بالمقابل لفظا ومعنى أما الاول فلأن المقابل لفظ الاحتراز وأما الثاني فلأن التمييز يشمل التمييز في الذهن فقط بأن يعلم الفصيح من غيره من غير تكلم بالفصيح وليس بمراد لأنه لا يلزم من العلم والتمييز بين الفصيح وغيره الاتيان بالفصيح والبلاغة إنما تتوقف على الاتيان بالفصيح بالفعل بخلاف الاحتراز عن الأسباب الخلة بالفصاحة فإنه خاص بالاناني ويمكن الجواب عن عدم المناسبة المعنوية بأن المراد التمييز بحسب الوجود الخارجي بأن يؤتى بالكلام فصيحاً لا بحسب العلم أو يقال قوله والى تمييز الفصيح أى فيؤتى به وقوله من غيره أى فلا يؤتى به فأطلق المصنف التمييز وأراد به ما يترتب عليه بحسب العادة

(١) ترك غير الفصيح كذا في النسخة ولعل لفظه غير من زيادة الناسخ أو أسقط لفظ الاقبل ترك وبالجملة فليس في يدنا إلا هذه النسخة السقيمة العارية عن الصحة والله المستعان كتبه مصححه (٢) قوله وهو كون الاحتراز الخ الاولى والاصوب أن يقول وهو رجوع النفي لكون الاحتراز الخ كما يعلم من كلامه سابقا ولاحقا تأمل كتبه مصححه

فالامر الى قولنا ان مرجعها الكلام الفصيح التميز أي المعروف (قوله والار بما الخ) أورد عليه ما تقدم ايرادا وجوابا أي وان لا يوجد تمييز فلا يكون بليغا لانهر بما أورد الخ أو والا يكن مرجعها للتمييز فلا يصح لانهر بما الخ ويرد على الاول هنا ما ورد على الاول سابقا وكذا رد على الثاني هنا ما ورد على الثاني سابقا وعبارة بعضهم أي وان لم يحصل التمييز بأن لم يميز الفصيح من غيره وأنى الكلام اتفاهيا أمكن أن يؤتى به غير فصيح فتنسب البلاغة بل الغالب ذلك وعبر هنا بالاراد لان اورد من صفات الالفاظ وفيما تقدم بأدى لان التادية من صفات المعاني (قوله بلفظ غير فصيح) أي كما قيل أنفك مسرج وشعرك مستشزر فهذا مطابق الا أنه غير فصيح (قوله ويدخل الخ) انما احتاج لذلك الاعتذار لكونه قيد التمييز بالكلام حيث جعل الفصيح صفة له ولو لم يقيد بذلك وجعل الفصيح صفة للفظ لم يحتج الى هذا الاعتذار وكان الاولى اسقاط ذلك القيد لعدم الاحوج لذلك الاعتذار لكن العذر للشارح حيث تبع المصنف في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا المتن فانه قيد فيه بذلك القيد اشارة الى أن البلاغة متوقفة على فصاحة الكلام أولا وبالذات وعلى فصاحة الكلمات ثانيا وبالعرض وأيضا قد سبق أن فصاحة المفرد والكلام حقيقتان مختلفتان فلو قدر الموصوف ما تناول الكلام والمفرد كاللفظ الفصيح لكان كالجمع بين معني المشترك بلا (١٤٦) ضرورة وهذا أعنى قول الشارح ويدخل الخ جواب عما يقال ان كلامه

يقتضى أن البلاغة انما تتوقف على تمييز الكلام الفصيح دون تمييز الكلمات مع أنها تتوقف على تمييزها أيضا (قوله لتوقفه عليها) أي لان فصاحتها جزء من فصاحته (قوله أي تمييز الفصيح من غيره) هو بحسب التفصيل خمس تميزات بعدد الخلات بالفصاحة وهي تمييز الغريب من غيره وتمييز المخالف للقياس من غيره وتمييز المتنافر من غيره وتمييز ما فيه تعقيد من غيره وتمييز ضعف التأليف من غيره (قوله منه) ظاهره أنه خبر مقدم لقوله ما يبين

والا لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال بلفظ غير فصيح فلا يكون بليغا لوجوب وجود الفصاحة في البلاغة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها (والثاني) أي تمييز الفصيح من غيره (منه) أي به (ما يبين) أي يوضح (في علم متن اللغة)

(والثاني) من مرجى البلاغة وهو تمييز الفصيح من غيره (منه ما يبين في علم متن اللغة) يعني أن تمييز الفصيح من غيره لما كان موقوفا على معرفة الامور المنافية للفصاحة احتيج الى ما يتوصل به الى معرفة تلك الامور فمن تلك الامور ما يبين في العلم المسمى بعلم متن اللغة أي معرفة أوضاع المفردات اللغوية ويسمى هذا العلم علم المتن لأن المتن هو ظهر الشيء ووسطه وقوته وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه والعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم كالنحو مثلا تعلق بالالفاظ لا من حيث المعنى الموضوع له اللفظ وما تعلق بالمعنى أقوى لأن الناس الى ادراك المعنى أحوج والمتبين في هذا الفن دون غيره مما ينافي الفصاحة فيحصل بادراكه تمييز الفصيح من غيره هو الغرابة لا يقال لا يذكرك في هذا الفن أن هذا اللفظ غريب وهذا ليس بغريب فلا تدرك الغرابة في علم متن اللغة لأننا نقول معنى الادراك أن من أحاط علما بما في الكتب المتداولة ومارس مادون فيها من الالفاظ المأنوسة الاستعمال بعد أن تقرر عنده أن ما يوجد في هذه الكتب وأمثالها هو المأنوس المشهور وانتقل ذهنه الى أن غير ما وجد هنا مما يفتقر الى التنقيح والتفتيش عنه في الكتب المطولة المبسوطة التي لم تختص بالمشهور

قوله (والثاني منه ما يبين في علم متن اللغة)

كالغرابة

وفيه أن كون ما يبين في العلوم المذكورة من ذلك التمييز أمر معلوم بخلاف كون بعض

التمييز يبين في العلوم المذكورة فأمر مجهول والانصب هو الاخبار بالمجهول لا بالمعلوم فالأقدم من حيث المعنى أن تجعل من مبتدأ لكونها اسما بمعنى بعض وانما بنيت لكونها على صورة الحرف وما يبين خبر والمعنى والثاني بعض التمييز الذي يبين متعلقه في علم اللغة أو الصرف الى هذا يشير الشارح بوجه ما حيث قال أي به وما قلناه من أن من اسم لانها بمعنى بعض أحسن مما ذكره هنا بعض الحواشي من أنه ليس لفظ من مبتدأ بل حالة محل المبتدأ وقائمة مقامه وهو بعض اذهذا خلاف المعروف عندهم اذا معروف أن لفظ من اذا كان بمعنى بعض كان اسما لاستقلاله معناه بالمفهومية اذ هو غير التبعية الجزئية ومن صرح باسميتها القطب والطبي في قوله تعالى فأخرج به من الثمرات رزقا لكم (قوله ما يبين) أي تميزات يبين متعلقة بما في علم الخ فصح الحمل في قوله منه ما يبين بتقدير ذلك المضاف ولك أن تقدره بعد من أي والثاني من متعلقه ما يبين الخ ولك أن تقدر تمييز قبل ما أي والثاني منه تمييز ما يبين (قوله متن اللغة) يطلق المتن على امور منها الاصل كما هنا والاضافة بيانية ويطلق على الظاهر كما في قوله

وقفت على الديار فكل متنى * فلا والله ما نطقت بحرف

وعلى الشديد القوى (قوله كالغربة) ظاهره أنه مثال لما يبين وهو تمييز فينحل المعنى وتميز الفصح من غيره بعضه وهو الغربة يبين في علم متن اللغة مع أن الغربة ليست بعض التميز والجواب أن في كلام المصنف حذفاً والأصل كتمييز ذى الغربة من غيره أى كتمييز غير السالم من الغربة من غيره وكذا يقال في قوله كخالفه القياس وما بعده أو يقال أنه تمثيل للمتلقي المفسر سابقاً والكاف في قوله كالغربة استقصائية إذ ليس شيء من متعلقات تمييز الفصح يبين في اللغة غيرها أو يقال أنها لا تدخل الأفراد الذهنية وكذا يقال في ضعف التأليف ومخالفة القياس (قوله وإنما قال في علم متن اللغة) أى ولم يسقط لفظ متن ويقول في علم اللغة (قوله أى معرفة) هذا تفسير لقوله علم وهذا أحد اطلاقاته الثانى المسائل والثالث للمكات ولو حمل الشارح العلم هنا على المسائل وقال أى مسائل أوضاع المفردات لكان أنسب بقول المصنف يبين في علم الخ وقوله أوضاع المفردات هذا بيان لمتن اللغة وهو من إضافة الصفة للموصوف أى معرفة المفردات الموضوعة لمعانيها وإنما سمى ذلك العلم الباحث عن معانى المفردات الموضوعة بعلم المتن لأن المتن ظهر الشيء ووسطه وقوته وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه والعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم كالنحو مثلاً تعلق بالانفاظ لا من حيث المعنى الذى وضع له اللفظ وما تعلق بالمعنى أقوى لأن الناس إلى ادراك المعنى أحوج (قوله أعم من ذلك) أى أعم من متن اللغة لأن علم اللغة قد يطلق على غير معرفة أوضاع المفردات من معرفة أحوال اللفظ العارضة له من صحة وإعلال وأعراب وبناء وغير ذلك وذلك لأنه يشمل اثني عشر علماً نظمها بعضهم بقوله

لغات المعاني نحو صرف اشتقاقهم * بيان قوافل عروض وقرضهم
وانشاء تاريخ وخط وأسقطوا * بديعاً ووضعاً فزت بالعلم بعدهم

وعدا الناظم التاريخ من علم اللغة تبع فيه الزخشرى والحق أنه (١٤٧) ليس منه لأن التاريخ ليس خاصاً بلغة

العرب فلاولى إبداله بعلم
التجويد وهذه الاثنا عشر
علماً كما تسمى بعلم اللغة
تسمى بعلم العربية أى
وإذا كان علم اللغة أعم من
متن اللغة فلو عبر به لاقتضى
أن ذا الغربة يوضح ويبين

كالغربة وإنما قال في علم متن اللغة أى معرفة أوضاع المفردات لأن اللغة أعم من ذلك يعنى به يعرف تمييز السالم من الغربة عن غيره بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعانى المفردات المأنوسة علم أن ما عداها ما يفتقر إلى تنقيب أو تخريج فهو غير سالم من الغربة وبهذا يتبين فساد ما قيل أنه ليس في علم متن اللغة

كتسكاً كأنهم وافرنقوا أو إلى تخريج غير مأنوس كسرج فهو غير سالم من الغربة لأن بأضدادها تنبئ الأشياء ومعلوم أن كل مخرج على غير ما يشتهر يفتقر إلى التنقيب عنه في الكتب البسطة وأما المخرج

في الاثنى عشر علماً (قوله لأن اللغة أعم) أى لأن علم اللغة أعم فهو على حذف مضاف فأن دفع ما يقال أن اللغة هى الانفاظ الموضوعة لمعانيها وهى لا تشمل ما ذكر من العلوم فأين العموم والحاصل أن الذى يشمل هذه الاثنى عشر علماً علم اللغة لا اللغة فلا بد من هذا التقدير (قوله يعنى به) أى بعلم متن اللغة أى أن مراد المصنف بكون الغربة تبين في علم متن اللغة أن بذلك العلم يعرف اللفظ السالم من الغربة من غيره وهذا يخص علم اللغة بل يجري فيه والصرف والنحو ولعل الشارح ترك التنبيه على ذلك ففهم ما علمه بالمقايسة وأتى الشارح بهذه العناية جواباً عما قال أن ظاهر كلام المصنف يقتضى أن علم متن اللغة يبين فيسه أن هذا اللفظ مثل نكأ كأنهم غريب يحتاج في بيان معناه إلى البحث في الكتب البسطة في اللغة ومثل مسرج غريب يحتاج إلى تخريج على وجه بعيد وإن هذا اللفظ مثل اجتماعهم ليس بغريب مع أنه لم يذكر ذلك في علم اللغة أصلاً وحاصل ما أجابه الشارح أن مراد المصنف بكون الغربة تبين في متن اللغة أن بهذا العلم يعرف السالم من الغربة من غير السالم بمعنى أن من تتبع إلى آخر ما قال وأنت تخيير بأن المناسب لهذا التقرير أن يقول المصنف منه ما استفاد من علم متن اللغة الخ كما لا يخفى (قوله يعرف تمييز الخ) أن أريد التمييز ذهناً وهو معرفة السالم من غيره احتيج لتقدير مضاف أى يعرف متعلق تمييز والا كان المعنى به يعرف معرفة السالم ولا يخفى تهافت به وإن أريد التمييز خارجاً وهو التكلم بالسالم وترك التكلم بغير السالم فالأمر ظاهر (قوله علم أن ما عداها الخ) أى لأن الأشياء تبين بأضدادها (قوله إلى تنقيب) أى زيادة بحث وتفتيش لعدم وجوده في الكتب المتداولة كالتقاموس والأساس والمصباح والمختار (قوله أو تخريج) أى على وجه بعيد فالأول مثل نكأ كأنهم وافرنقوا والثانى مثل مسرج (قوله وهذا) أى بما ذكر من قوله بمعنى أن من تتبع الخ (قوله ما قيل) أى اعتراضاً من بعض الشراح وهو الزوزنى على المصنف ومنشأ ذلك الاعتراض النظر لظاهر كلام المصنف لأن قوله منه ما يبين في علم متن اللغة كالغربة يقتضى أنه يذكر في كتب علم اللغة أن بعض الكلمات الغريبة مثل نكأ كأنهم يحتاج في معرفة معناها إلى البحث في الكتب البسطة في اللغة لأنها من ماصدقات الغربة التى حكم المصنف عليها بأنها تبين في علم اللغة مع أنه لم يقع ذلك في كتاب من كتب اللغة أصلاً

(قوله أن بعض الألفاظ) أى لا يقال فى بعض معين من الألفاظ انه يحتاج إلخ أى فكيف يقول ان تميز السالم من غيره يبين فى علم متن اللغة (قوله الى أن يبحث عنه) أى أو يخرج على وجه بعيد (قوله أو فى علم التصريف) ظاهره أن هذه صلات متعددة لموصول واحد مع اختلاف الموصول هنا اذ الذى يبين فى متن اللغة مغاير لما يبين فى التصريف والجواب أن أول التقسيم والمراد بما يبين متعلقه نوع كل المعنى أن هذا النوع ينقسم الى أقسام قسم يبين متعلقه فى علم متن اللغة وقسم يبين متعلقه فى التصريف إلخ واعتراض بأن الخل بالفصاحة هو مخالفة ثابتة عن الواضع وهذا لا يعلم من الصرف وأجيب بأنهم يذكرون الألفاظ الشواذ الثابتة فى اللغة ويقولون انها شاذة فيعلم منه أن ما عدا هذه الألفاظ خلاف ما ثبت (١٤٨) عن الواضع (قوله اذ به يعرف إلخ) أى لان من قواعدهم أن اللين اذا

اجتمع فى كلمة وكان الثانى منهما متحركا ولم يكن زائدا تعرض وجب الادغام (قوله كضعف التأليف) أى مثل الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما (قوله والتعقيد اللفظى) يرد عليه أن التعقيد اللفظى قد يكون سببه اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذم يجب أن يكون لمخالفة القانون النحوى فكيف يبين فى علم النحو وأجيب بأن سبب التعقيد اللفظى عن اجتماع تلك الأمور انما هو لمخالفة الاصل فيها من تقديم وتأخير مثلا ومخالفة الاصل وان جازت توجب عسر الدلالة والتعقيد والنحو يبين فيه ماهو الاصل وما هو خلاف الاصل ويبين فيه أن الاصل تقديم الفاعل على المفعول

ان بعض الألفاظ يحتاج فى معرفته الى أن يبحث عنه فى الكتب المبسطة فى اللغة (أو) فى علم (التصريف) كمخالفة القياس اذ به يعرف أن الاجال مخالف للقياس دون الاجل (أو) فى علم (النحو) كضعف التأليف والتعقيد اللفظى (أو يدرك بالحس)

على المجهود فهو يوجد غالبا فى الكتب المتداولة فذكر الحاجة الى التنقيب المذكور يغنى عن ذكر التخريج المذكور الا أن ذكره أبين ولا ينحصر البيان فى التنصيص على الغرابة مثلا أو ما ينزل منزلة التنصيص كأن يقال هذا مما يبحث عنه فى الكتب المبسطة حتى يرد البحث فليتأمل (أوالتصريف) أى ومن تلك الأمور المناهية للفصاحة التى يتوقف تمييز الفصيح من غيره على ادراكها ما يبين فى علم التصريف كمخالفة القياس فى بنية الكلمة اذ به يعرف أن الاجال بفك الادغام مخالف للقياس وانما القياس فيه الادغام (أوالنحو) أى ومن تلك الأمور ما يعرف بعلم النحو كضعف التأليف فى نحو ضرب غلامه زيدا على أن زيد مفعول فان الاضمار قبل الذكر ههنا ضعيف كما تقدم وكالتعقيد اللفظى كما تقدم فى قوله ومما مثله فى الناس الامم كالخ كذا قيل وفيه نظر لان الأمور الموجبة للتعقيد اللفظى ان كان اجتماعها يوجب ضعف التأليف فذكر ضعف التأليف يغنى عن ذكر التعقيد اللفظى وقد تقدم عند هذا القائل أنه لا يستغنى به عنه وان لم يوجب اجتماعها ضعف التأليف لم يعرف التعقيد بالنحو اذ غاية ما يدرك بالنحو جريان هذا التركيب مثلا على القانون المشهور أو عدم جريانه وقد يجاب عن هذا بأن ما يدرك بالنحو كون هذا أصلا كتقديم الفاعل على المفعول وكون هذا خلافا له كالعكس فيكون ذلك ذريعة الى أن اجتماع أمور هى خلافات الاصل ولو كانت كلها جائزة مما يوجب صعوبة الفهم لان الخروج عن الاصل من أوجه كثيرة غير مطبوع فى وجوب صعوبة الفهم وهو التعقيد اللفظى لكن العلم بهذا من النحو قد يدعى خفاؤه فلا يغنى عن غيره فيه (أو يدرك بالحس) أى ومن تلك الأمور ما يدرك بالحس أى بالطبع النطقى والاستئصال اللفظى اذ بذلك يعرف تنافر حروف مستشترات

(أوالتصريف أوالنحو) الثانى مبتدا ومنه ما يبين جملة خبرية ويجوز أن يكون منه خبرا عن الثانى وما يبين فاعله كقوله سبحانه أولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا وقوله متن اللغة أى العلم الذى يعلم به معانى المفردات يحترز بقوله متن عن النحو والتصريف فانهما من اللغة وليس موضعهما متنها والمراد بالثانى هو تمييز الفصيح من غيره (قوله أو يدرك بالحس)

وأن تقديم المفعول على الفاعل خلاف الاصل وأن الاصل تقديم المستثنى منه على المستثنى وأن عكس ذلك خلاف وهو الاصل وحينئذ فالنحو يعرف به التعقيد اللفظى الحاصل بكثرة مخالفة الاصل (قوله أو يدرك بالحس) عطف على قوله يبين أى ومنه تمييز يدرك متعلقه وهو التنافر بالحس كما يدل عليه قوله اذ به يعرف إلخ والمراد بالحس الباطنى وهو القوة المدركة للطائف الكلام ووجوه تحسينه المعبر عنها فيما مر بالدوق لاجل أن يوافق ما مر من أن ادراك التنافر انما هو بالدوق الصحيح فمأخذه الذوق ثقيل متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب الخارج أو بعيدا أو غير ذلك على ما صرح به ابن الاثير وليس المراد بالحس حس السمع والاخالف ما مر وان كان وصول ذلك للحس الباطنى بواسطة السمع

وهو ماعدا التعقيد المعنوي * وما يحتز به عن الاول أعنى الخطأ

(قوله كالتنافر) أى سواء كان تنافر حروف أو كلمات (قوله ان مستشزرا) هذا فى تنافر الحروف (قوله وكذا تنافر الكلمات) كقوله وليس قرب قبر حرب قبر (قوله أى ما بين) أى التمييز الذى بين متعلقه (قوله أو يدرك بالحس) بـهـرنا بأو مشا كلة للصنف والافالظاهر الواو لان الضمير راجع لما المينة بالجميع أعنى بين ويدرك (قوله فقدسها الخ) أى لان قضيته أن كل ماعدا التعقيد المعنوي يدرك بالحس وليس كذلك بل المدرك بالحس بعض ماعداه لاجمعه ويحتمل أن وجه السهو أنه يوهم أن التعقيد المعنوي يدرك بالعلوم المذكورة لانه قال ماعدا التعقيد المعنوي يدرك (قوله أى أو ما هو فلا يدرك بالحس) وهو محتمل لادراكه

(١٤٩)

كالتنافر اذ به يعرف أن مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات (وهو) أى ما بين فى العلوم المذكورة أو يدرك بالحس فالضمير عائدا الى ما ومن زعم أنه عائدا الى ما يدرك بالحس فقد سهوا ظاهرا (ماعدا التعقيد المعنوي) اذ لا يعرف بتلك العلوم والحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي من غيره فعلم أن مرجع البلاغة بعضه مبين فى العلوم المذكورة وبعضه مدرك بالحس وبقى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوي فمست الحاجة الى علمين مفيدين لذلك فوضعوا علم المعانى للاول وعلم البيان للثانى واليه أشار بقوله (وما يحتز به عن الاول أى عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد

وكلمات قوله فيما تقدم وليس قرب قبر حرب قبر (وهو ماعدا التعقيد المعنوي) يعنى أن كل ما يخل بالفصاحة مما سوى التعقيد المعنوي يدرك بأحد تلك العلوم أو يدرك بالحس وأما التعقيد المعنوي وهو مما يخل بالفصاحة فلا يدرك بتلك العلوم ولا بالحس فمست الحاجة الى فن يعرف به التعقيد المعنوي ليكمل العلم بأحد مرجعى البلاغة وهو تمييز الفصيح عن غيره وأما المرجع الآخر وهو الاحتراز عن الخطأ فلم يدرك منه شئ بالعلوم ولا بالحس فمست الحاجة الى فن ثان يعرف منه ما يحتز به عن الخطأ فى التأدية وانما مست الحاجة الى ما نكمل به معرفة البلاغة لان معرفتها وسيلة لمعرفة أن القرآن معجز فى بلاغته وادراك اعجاز القرآن القوي للايمان نهاية الامل وغاية ما يستعمل فيه الانسان الكد فى العمل فالضمير فى قوله وهو ماعدا الخ عائدا على ما يدرك بأحد تلك العلوم أو يدرك بالحس وليس عائدا على ما يدرك بالحس فقط لان ذلك يقتضى أن ماعدا التعقيد المعنوي مما يخل بالفصاحة مدرك بالحس وذلك يقتضى أن تلك العلوم لا يحتاج اليها فى ادراك شئ ماعدا التعقيد المعنوي وان الحس كاف فيه وهو مناقض لما قبله الا أن يقدر أن المعنى ماعدا التعقيد مما لا يدرك بتلك العلوم وهو تكاف ولهذا قيل انه سهو ظاهر * ثم أشار الى تسمية الفنين اللذين أتت مع ما تقدم مس الحاجة اليهما فى تكميل ادراك مرجعى البلاغة فقال (وما يحتز به عن الاول) أى والعلم الذى به يدرك ما يحتز به عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد

وهو ماعدا التعقيد المعنوي) أى من تنافر الحروف والتألف (١) وضعف التأليف وقوته لا يقال ضعف التأليف انما يعلم من النحول اننا نقول المعنى يتعقد بعد الضمير على متأخر لفظا ورتبة الا أنه يرد عليه حينئذ أن ذلك من النحو وأنه ليس بحس لفظي لان الدعى ان ضرب غلامه زبدا تعقيد لفظي لامعنوي ففيه نظر وقوله (وما يحتز به عن الاول) أى عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد

الذى هو المرجع الاول بتمامه وقوله والاحتراز عن التعقيد المعنوي أى الذى هو بعض المرجع الثانى (قوله فمست الحاجة) أى دعت وحملت (قوله مفيدين لذلك) أى لمعرفة ذلك المذكور من الاحترازين (قوله واليه) أى الى كونهم وضوءا علمين مفيدين لما ذكر من الاحترازين أشار بقوله والمراد بالاشارة الذكر والا فهو مصرح لامتير (قوله وما يحتز به عن الاول) فيه أن الاول هو الاحتراز عن الخطأ وعلم المعانى لا يحتز به عن الاحتراز المذكور بل عن الخطأ والجواب أن فى كلام المصنف حذف مضاف أى عن متعلق الاول فقول الشارح أى عن الخطأ تفسير لذلك المقدر

(١) قوله وضعف التأليف الخ هذه عبارة لاتخلو من خال فتأمل وحرر كتبه مصححه

هو علم المعاني وما يختز به عن الثاني أعني التعقيد للمعنوي هو علم البيان وما يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته هو علم البديع

(قوله علم المعاني) ان أريد به القواعد فالمر ظاهر وان أريد به الملائكة أو الأدراك احتيج الى تقدير مضاف أى فوضوا متعلق علم المعاني وكذا يقال فيما بعده (قوله لمكان) مصدر من الكينونة وهى التحقق والوجود والمزيد مصدر بمعنى الزيادة والمراد بالاختصاص يتعلق أى لوجود زيادة تعلق لها بالبلاغة وانما فسرنا الاختصاص بالتعلق لان الاختصاص شئ واحد لا يزيد ولا ينقص بخلاف التعلق وأورد على هذا التعليل أن مرجع البلاغة كما مر شيان الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وتمييز الفصيح من غيره والشئ الاول انما يكون بعلم المعاني ولا يشارك فيه غيره من العلوم فلا يظهر بالنسبة اليه التعبير بمزيد والشئ الثاني كما يتوقف على علم البيان يتوقف على اللغة والصرف والنحو فلا زيادة له عن غيره وأجيب عن الاول بأن المراد بقوله مزبدا اختصاص لهما أى لمجموعهما لا لكل منهما وعن الثاني بأن علم البيان المقصود منه بالذات التمييز المذكور (١٥٠) بخلاف النحو مثلا فإنه ليس المقصود منه بالذات ذلك التمييز بل ذلك حاصل

منه تبعاً والمقصود بالذات منه معرفة حال اللفظ اعراباً وبناء وحاصل ما ذكره الشارح أن البلاغة مرجعها لأمرين الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والاحتراز عن الأسباب الخلة بالفصاحة والاول موقوف على علم المعاني والثاني موقوف على اللغة والصرف والنحو والبيان وحينئذ فالبلاغة متعلق بها علوم خمسة وهذا بيان لكون التعلق مشتركاً الا أن تعلق مجموع علم المعاني والبيان بها أن يدمن تعلق غيرهما وذلك لأن علم المعاني يعرف ما به يطابق الكلام مقتضى الحال والبلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال

علم المعاني وما يختز به عن التعقيد للمعنوي علم البيان) وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزبدا اختصاص لهما بالبلاغة وان كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضوا لذلك علم البديع واليه أشار بقوله (وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع) ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر

هو (علم المعاني) وسمى علم المعاني لان ما يدرك به معان مختلفة زائدة على أصل المراد (وما يختز به عن التعقيد للمعنوي) أى والعلم الذى يدرك به ما يقع به الاحتراز عن التعقيد للمعنوي هو (علم البيان) وسمى علم البيان لان له مزيد تعلق بالوضوح والبيان من حيث ان علم البيان به يعرف اختلاف طرق الدلالة في الوضوح والبيان على ما يأتى في تعريفه ويسمى العلمان علمى البلاغة لان لهما مزبدا اختصاص بالبلاغة أما في المعاني فواضح لان به يعرف ما يطابق به الكلام مقتضى الحال من حيث هو كذلك على ما يأتى والبلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال وأما في البيان فلانه وان كان مفاده وثمرته معرفة ما يزول به التعقيد للمعنوي وهو مما يتوقف عليه البلاغة كتوقفها على مفاد النحو مثلاً الذى هو ما يزال به ضعف التأليف لما كان الحامل على وضعه تكميل ما يتوقف عليه البلاغة كان أمس بها بخلاف النحو فالحامل تصحيح ما يؤولى به أصل المراد وهو مقصود مستقل عند غير البلغاء بخلاف ازالة التعقيد للمعنوي لا يتعرض له الا من له طموح للبلاغة وأيضاً الاحوال المقدره فيه من فوائد هالاه كثرية جمعها لمطابقة مقتضى الحال كالجواز والحقيقة والكنايه ولولم تذكر فيه على ذلك الوجه بخلاف الاحوال المذكورة في النحو وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع أشار به الى أنهم قد احتاجوا الى ما يعرف

علم المعاني وما يختز به عن التعقيد للمعنوي علم البيان وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع) مناسبة هذه الاصطلاحات واضحة إلا أن في اطلاق لفظ البديع على غير الله تعالى نظراً لان الراغب قال في كتاب الذريعة الى محاسن الشريعة ان لفظ الابداع لا يستعمل لغير الله تعالى لاحقيقة ولا مجازاً وقد يحدس فيه قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها

وأما في البيان فإنه وان كان مفاده وثمرته معرفة ما يزول به التعقيد للمعنوي وهو مما يتوقف عليه البلاغة كتوقفها على مفاد النحو والصرف واللغة فإنه يزول بالاول ضعف التأليف وبالثاني مخالفة القياس وبالثالث القرابة لسكن المقصود بالذات من البيان تمييز السالم من التعقيد للمعنوي من المشتمل عليه الذى يتوقف عليه البلاغة بخلاف النحو والصرف فان المقصود بالذات من الاول البحث عن اللفظ من حيث الاعراب والبناء وأما تمييز السالم من ضعف التأليف والتعقيد اللفظي من المشتمل عليها فما هذا ليس مقصوداً بالذات من النحو بل هو أمر عارض له وكذلك المقصود بالذات من الصرف البحث عن اللفظ من حيث الصحة والاعلال وأما تمييز الموافق للقياس من المخالف له فهو أمر عارض له فلما كان المقصود بالذات من البيان يتوقف عليه البلاغة دون المقصود بالذات من غيره كان البيان أشد تعلقاً بها من غيره (قوله وان كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم) أى من حيث رجوعها الى تمييز الفصيح من غيره وانما كان لهما مزبدا اختصاص بالبلاغة مع توقفهما من هذه الحيثية على عدة علوم لان هذين العلمين لا يبعثان الاعلى ما يتعلق بالبلاغة (قوله لمعرفة البلاغة) اللام للتعليل مقدمة على العلول لاصلة الاحتياج وقوله الى علم آخر صلة لاحتاجوا أى ثم احتاجوا لعلم آخر لاجل معرفة الح (قوله فوضوا لذلك) أى لما ذكر من المعرفة (قوله وجوه التحسين) أى الطرق والامور التى يحصل بها تحصيل الكلام

وكثير من الناس يسمى الجميع علم البيان وبعضهم سمي الاول علم المعاني والثالث علم البيان والثلاثة علم البديع

﴿ الفن الاول علم المعاني ﴾

(قوله مقصوده) أى مقصود مؤلفه أو أن فيه استعارة بالكناية وتخبيلا (قوله والثلاثة علم البديع) من تنمة الطريقة الثالثة والحاصل أن الطريقة الاولى تسمى الفن الاول بعلم المعاني والثاني بالبيان والثالث بالبديع والطريقة الثانية تسمى الثلاثة بعلم البيان والطريقة الثالثة تسمى الاول بالمعاني والاخيرين بالبيان وتسمى الثلاثة بالبديع وهذا هو ظاهر المصنف وكتب بعضهم قوله والثلاثة أى وبعضهم يسمى الثلاثة علم البديع (قوله ولا تخفى وجوه المناسبة) أما وجه مناسبة تسمية الاول بعلم المعاني فلا أنه يعرف به المعاني التى يصاغ لها الكلام وهى المدلولات العقلية المسماة بخواص التراكيب (١٥١) وأما وجه تسمية الثاني بعلم البيان فلا أنه يعرف به

بيان إيراد المعنى الواحد

بطرق مختلفة فى وضوح

الدلالات وخفائها وأما

وجه تسمية الثالث بالبديع

إما لبداعة ما اشتمل عليه

من الوجوه أى حسناتها وإما

لأنه لما لم يكن له مدخل فى

تأدية المعنى المراد الموضوع

له أساس الكلام صار أمرا

مبتدعا أى زائدا وأما وجه

تسمية الجميع بعلم البيان

فلا أن البيان هو المنطق

الفصيح العرب عما فى

الضمير ولا شك أن العلوم

الثلاثة لها تعلق بالكلام

الفصيح المذكور تصحيحا

وتحسينا وأما على الطريقة

الثالثة فوجه تسمية الاول

بالمعاني يعلم مما تقدم ووجه

تسمية الاخيرين بالبيان

فلنعلقهما بالبيان أى

المنطق الفصيح أو غلب اسم

الثاني على الثالث وأما

مقصوده فى ثلاثة فنون (وكثير) من الناس من (يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الاول علم المعاني و) يسمى (الاخيرين) يعنى البيان والبديع (علم البيان والثلاثة علم البديع) ولا تخفى وجوه المناسبة

﴿ الفن الأول علم المعاني ﴾

به أوجه تزيد حسننا لحسن البلاغة فوضعوا لذلك علما سموه علم البديع لان مفاده بديع الحسن ظريف الاستعمال وفى هذا الكلام ما يفهم منه ما انحصر فيه مقصود الكتاب وهو ثلاثة فنون لان وضع الكتاب فى علم البلاغة وتوابعها ومجموع ذلك ثلاثة فنون فانحصر فيها مقصود الكتاب (وكثير يسمى الجميع علم البيان) أى والكثير من أهل الفن يسمى جميع الفنون علم البيان لتمامها جميعا بالبيان وهو المنطق الفصيح العرب عما فى الضمير (وبعضهم) أى وبعض الناس (يسمى الاخيرين) وهما البيان والبديع (علم البيان) تعليلها للبيان المتبوع على البديع التام (و) بعضهم (يسمى) العلوم (الثلاثة) من المعاني والبيان والبديع علم (البديع) لان البديع هو الشيء الذى يستحسن لظرافته وغرابته وعدم وجود مثاله من جنسه وهذه العلوم كذلك فهذه أوجه التسمية وهى لا تخفى على التأمل ولما ذكر مصادق الفنون الثلاثة وأسماءها ناسب ذكرها فى التراجم بطريق العهد لان العهد يكفى فيه الذكر الضمنى كما تقدم فأشار الى الاول منها فقال

﴿ الفن الاول علم المعاني ﴾

والاخبار عنه بأنه علم المعاني ولو كان معلوما مما قبله ليناسب الفنين بعده والاخبار عنها صحيح لطول العهد وقدمه على علم البيان لان ثمرة علم المعاني رعاية المطابقة لمقتضى الحال وثمره البيان هى الاحتراز

(ومنهم من يسمى الجميع علم البيان) لما فى كل من معناه اللغوى وهو الظهور (ومنهم من يسمى الاخيرين علم البيان) وهذا يقع كثيرا فى كلام الزخشرى فى الكشف (والثلاثة علم البديع) وعلى ذلك قول الزخشرى عند قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى انه من الصنع البديعية ص ﴿ (الفن الاول علم المعاني) ﴾

وجه تسمية الجميع بالبديع فلبداعة مباحثها أى حسناتها لان البديع هو الشيء المستحسن لظرافته وغرابته وعدم وجود مثاله من جنسه ومباحث هذه العلوم كذلك أولانه يعرف بها أمور مبتدعة بالنسبة الى تأدية أصل المراد الذى يعرفه الخاص والعام وتلك الامور كالتخصيصات والمجاز والكناية والجناس والترصيع وغير ذلك

﴿ الفن الاول علم المعاني ﴾

(قوله الفن الاول علم المعاني) أورد عليه أن هذا إخبار بمعلوم فلا فائدة فيه وذلك لانه قال أولا وما يحترز به عن الاول أى الخطأ فى تأدية المعنى المراد علم المعاني وما يحترز به عن التعقيد اللغوى فهو علم البيان وما يعرف به وجوه التحسين فهو علم البديع فقد علم من هذا أن الفن الاول علم المعاني بعد ذلك الفن الاول علم المعاني إخبار بمعلوم فلا فائدة فيه وأجاب بعضهم بأنه لما طال العهد بالنسبة للعلمين

الاخيرين أو وقع الحمل هناك وأجرى ما هنا عليه لتكون التراجم الثلاثة على نسق واحد والأحسن ما قاله بعضهم أنه ليس المراد بالاول هنا الاول في قوله سابقا وما يحتز به عن الاول الخ بل المراد بقوله اثنين الاول أى الواقع في المرتبة الاولى من الكتاب وكذا يقال في الثانى والثالث ولما كان مظنة أن يقع اشتباه في أن الفن الاول والثاني والثالث أى شئ هو حمل علم المعانى على الفن الاول وعلم البيان على الفن الثانى وعلم البديع على الفن الثالث ازالة لذلك الاشتباه فظهر لك أن الحمل مفيد واندفع ما سبق الى بعض الاوهام من عدم صحة الحمل وأنه ينبغي أن يعكس بحيث يحمل الفن الاول على علم المعانى لان علم المعانى قد علم من قوله قريبا وما يحتز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد علم المعانى والمعلوم بحمل محكوما عليه ولا يقال ان المعارف عدم كون المسند أعرف من المسند اليه فما ذكرته من جعل علم المعانى خبرا لخلاف المتعارف لان الفن الاول من قبيل الخلقى بال وعلم المعانى معرفة بالعلمية والعلم أعرف منه لاننا نقول المسند اليه هنا مساو للمسند في التعريف لان مدخول الالمهيدية في حكم علم الشخص ولا يصح أن يحمل الفن الاول خبرا مقدما وعلم المعانى مبتدأ مؤخر لان الخبر هنا واجب التأخير لاستواء الجزأين في التعريف من غير قرينة كما أشار اليه في الخلاصة بقوله

فإنه حين يستوى الجزآن عرفاً ونكراً عادى بيان

ثم ان الفن عبارة عن الالفاظ أى القضايا الكمية لانه جزء من المختصر الذى هو اسم الالفاظ المخصوصة على ما سبق في قوله رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون والعلم يحتمل أن يراد به الملكة ويحتمل أن يراد به القواعد كما سيأتى ذلك قريبا للشارح فعلى أن المراد بالعلم بالقواعد والاصول التى هي قضايا كمية فالحمل صحيح لانه من حمل الالفاظ على الالفاظ وعلى أن المراد بالعلم الملكة فالحمل غير صحيح لان الخبر غير المبتدأ وقد يجاب بأن الحمل من باب الاسناد المجازى لما بين الالفاظ أى القضايا الكمية التى هي الفن والملكة من العلاقة الشديدة لحصولها بمزاوتها ولا يرد أن الاسناد المجازى عند المصنف خاص باسناد الفعل أو ما فى معناه فغير ما هو له نخرج اسناد الخبر الجامد لغير ما هو له فلا يكون مجازا عقليا لان الصحيح خلافه كما يأتى (١٥٢) وما ذكره العلامة الحفيد وتبعه الفنيحي من أن العلم عبارة عن المعانى

قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب

عن التعقيد المعنوى وذلك بسبب معرفة ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة مع معرفة المقبول منها بالترك غير وثمرة العلم الثانى انما تعتبر بعد حصول ثمرة الاول فصار الاول باعتبار مرجعه وثمرته كالجزء للثنائى باعتبار مرجعه وفائدته في عدم وجود الثانية بدون الاولى كما لا يوجد الكل بدون الجزء كذا يستفاد من كلامهم وفيه نظر لان اعتبار المطابقة أيضا لا عبرة بها في باب البلاغة بدون انتفاء التعقيد المعنوى

والحمل غير صحيح وأجاب بأن الاسناد مجازى أو يجاب كما ذكره غيرهما بتقدير مضاف اما فى الأول أى ما اول الفن الاول علم المعانى أو فى الاخير أى الفن الاول دال علم المعانى فهذا ينبوعه حمل

الشارح العلم على الملكة أو على الاصول والقواعد وقوله بعد ذلك ينحصر في ثمانية أبواب من انحصار الكل في أجزائه اذن المعلوم أن الابواب الثمانية ألفاظ فاذا كانت الاجزاء ألفاظا وقضايا كان الكل وهو علم المعانى كذلك فتأمل ذلك (قوله قدمه على البيان) لم يقل على علم البيان مع أنه أنسب بكلام المتن حيث قال سابقا وما يحتز به عن التعقيد المعنوى علم البيان اشارة الى أن العلم المعانى والبيان وازافة العلم فى مثل ذلك لما بعده من اضافة العلم الى الخاص فقد عدل عن مراعاة النكتة اللفظية وهى المجانسة اللفظية لمراعاة تلك النكتة المعنوية (قوله لكونه منه الخ) حاصله أن ثمرة علم المعانى وهى رعاية المطابقة لمقتضى الحال يتوقف عليها ثمرة علم البيان وهى ايراد المعنى الواحد بطرق متعددة مختلفة الدلالات فى الوضوح والخفاء من حيث انه لا يعتمد بذلك الايراد الا اذا حصلت الرعاية لمقتضى الحال كما يشعر به تعريف البيان بأنه علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فلما كانت ثمرة البيان متوقفة على ثمرة المعانى وعلم البيان متوقف على ثمرته وهو الايراد المذكور صار علم البيان متوقفا على شئين ثمرة علم المعانى التى توقف عليها ثمرته لان التوقف على التوقف على شئ متوقف على ذلك الشئ وحيث كان علم البيان متوقفا على شئين وعلم المعانى متوقفا على واحد منهما صار علم المعانى بمنزلة الجزء من علم البيان والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم علم المعانى لذلك وضاوا الحاصل أن ثمرة علم المعانى التى هي رعاية المطابقة شديدة الارتباط به لانها المقصودة منه حتى كأنها هو وهى تشبه الجزء من علم البيان لتوقفه عليها من حيث اعتبار ثمرته والاعتداد بها ويتوقف على غيرها أيضا كما يرد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء وما يتوقف عليه الشئ يشبه جزأه بجماع التوقف عليه فى الجملة فتلك الرعاية وذلك الايراد يشبهان أجزاء علم البيان لنوقعه عليهما فكأن علم المعانى بمنزلة الجزء لكون ثمرة المقصودة منه كالجزء وانما قلنا انها تشبه الجزء لانها ليست جزءا حقيقة للبيان لانه ليس عبارة عنهما مع شئ آخر وانما قلنا من حيث اعتبار ثمرته والاعتداد بها لان تحققه وحصوله لا يتوقف على رعاية المطابقة لانه يمكن تحقق حكمة يقتدر بها على ايراد المعنى الواحد بالطرق المذكورة من غير رعاية للمطابقة ولا شك أن هذه الملكة تسمى علم البيان اذا علمت

هذا فنون الشارح لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب كلمة من في الموضعين ابتدائية الا أن الابتداء باعتبار الاتصال لأنها ابتدائية محضة لان مجرورها ليس مبدأ ومنشأ لنفس ما قبلها بل متصل به والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشئاً من البيان أى متصلاً به بمنزلة المفرد حال كونه ناشئاً من المركب أى متصلاً به وملخصه أن اتصال المعاني بالبيان ونسبته اليه كاتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه من جهة التوقف على كل وان كان توقف المركب على المفرد من جهة كونه جزءاً له بخلاف توقف البيان على المعاني ويصح أن تكون كلمة من متعلقة بمحذوف أى لكون قرب المعاني من البيان بمنزلة قرب المفرد من المركب كما ذكر في قوله عليه الصلاة والسلام أنت منى بمنزلة هرون من موسى (قوله لان رعاية الخ) علة لكون اتصال المعاني بالبيان بمنزلة اتصال المفرد بالمركب وقوله لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال أى التى هى ثمرة المعاني لأن المعاني كما قال المصنف علم يعرف به أحوال اللفظ العربى الخ وثمره ذلك العلم رعاية المطابقة لمقتضى الحال (قوله وهو مرجع الخ) الضمير للرعاية وذكر الضمير باعتبار الخبر والمراد بالمرجع هنا الفائدة والثمرة لا ما يتوقف حصول الشيء عليه كما مر في قول المصنف فعلم أن مرجع البلاغة الخ وذلك لما علمت أن تحقق علم المعاني وحصوله لا يتوقف على تحقق الرعاية المذكورة اذ يمكن أن يوجد في شخص ملكة يعرف بها أحوال اللفظ العربى من حيث (١٥٣) ان بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ولا يحصل من ذلك الشخص رعاية

لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعاني معتبرة في علم البيان مع زيادة شيء آخر وهو ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة (وهو علم) أى ملكة يقتدر بها

الذى انما ينتفى بمعرفة الايراد على الوجه المقبول وان أراد وجود حاصل الفنين من غير مراعاة باب البلاغة صح وجود كل منهما بدون الآخر بل المتبادر أن البيان هو الذى يكون للمعاني كالأجزاء لان مفاده جزء من أجزاء الفصاحة التى هى شرط في البلاغة التى هى المطابقة لمقتضى الحال وعلم المعاني أمس بالمطابقة من غيره نعم معرفة ايراد المعنى الواحد بالطرق المختلفة بعد انتفاء التعقيد المعنوى عن جملة تلك الطرق اذا اعتبرت بالقبول أى من حيث معرفة ما يناسب المقام منها فيعتبر وما لا فلا تستلزم في باب البلاغة معرفة المطابقة في الجملة لمقتضى الحال كاستلزام الكل الجزء ولا تستلزم معرفة المطابقة معرفة هذا الايراد وهذا كاف في مناسبة التقديم لكن هذا اذا قطع النظر عن معرفة نفي التعقيد المعنوى والا فهو ملازم لمعرفة الايراد المذكور ومعرفة المطابقة في باب البلاغة لا تتم الا بذلك فيعود الاول تأمل ثم لما كان الطالب لمسائل ينبغي له علمها بجهة تجمعها ليأمن من تضيق وقتها فيما لا يمينه قدم التعريف الجامع لمسائل الفن فقال (وهو علم) أى ملكة يقتدر بها على ادراك أمور جزئية وتحقيق ذلك أن القواعد المقررة في الفن توجب ممارستها وكثرة تصفحها

وهو علم

(٢٠ - شروح التلخيص - أول) ما يشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائدة فان رعاية المطابقة أمر خارج عن البيان ليست جزأ منه ولا فائدة له وانما هى شرط للاعتداد بفائدته فاعتبرت فيه من تلك الحثية وأما الشيء الآخر الذى هو ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فهو فائدة لعلم البيان ومقصود منه فاعتباره فيه من تلك الحثية (قوله المعنى الواحد) أى كشبوت الجود لزيد فانك تعبر عنه تارة بقولك زيد سخي وتارة بقولك زيد جبان السكب وتارة بقولك زيد كثير الرماد وتارة بقولك زيد هزيل الفصيل وتارة بقولك رأيت بحراً في الحمام يعطى والحال أن المرتى في الحمام زيد (قوله في طرق) أى بطرق (قوله ملكة) أى كيفية راسخة وانما قيدنا بالرسوخ لان الكيفية النفسانية كما مر لا تسمى ملكة إلا بعد الرسوخ اذ في ابتداء حصولها نسمى حالاً (قوله يقتدر بها) على ادراكات أى على استحضار ادراكات واستحصاها والحاصل أن الملكة لا يقال لها علم كما اختار صاحب المواقف وغيره من المحققين إلا اذا كان يستحضر بها ما كان مخزونا عنده في الحافظة ومعلومه من الجزئيات ويحصل بها ما ليس عنده منها مثلاً واضع هذا الفن وضع عدة أصول مستنبطة من ترايب البلقاء يحصل من ادراكها وممارستها قوة للنفس يتمكن الانسان بتلك القوة من استحضار جزئيات تلك الأصول التى عنده متى أراد ويتمكن أيضاً من استحصاها ما كان مجهولاً له من جزئياتها وذكراً لامة عبد الحكيم أن المعتبر في العلم بمعنى الملكة هو ملكة الاستحضار الحاصلة بعد تكرار المشاهدة وأما التمكن من استحصاها ما بقى فليس بمعتبر

فيها والى هذا يشير كلام الشارح في الطول (قوله على ادراكات جزئية) ان قلت الادراك لا يوصف بالكلية ولا بالجزئية والذي يتصف بهما انما هو المدرك كالانسان وزيد وحيدئذ قلنا سبب أن يقال يقتدر بها على ادراك الجزئيات وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أى يقتدر بها على ادراك مدركات جزئية كذا قيل وقد يقال انه لاحاجة لذلك لان ادراك الجزئى جزئى حقيقى لان جزئية المدرك بالفتح تستلزم جزئية الادراك ثم ان الراد بالادراكات الجزئية الادراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة من المسائل أى القواعد الكلية مثلاً قولنا كل كلام يلقى الى المنكر يجب توكيده أصل كل يستحضر بالملكة وفرعه الاستفادة بالملكة هذا الكلام الملقى لهذا المنكر يجب توكيده وكذلك كل كلام يلقى الى المحبوب يجب فيه الاطناب وكل كلام يلقى الى المريض يجب فيه الايجاز وفرعهما الكلام الملقى لهذا المحبوب يجب فيه الاطناب الكلام الملقى لهذا المريض يجب فيه الايجاز وهكذا فالجزئيات المستخرجة من القواعد بالملكة هي القضايا التي موضوعاتها جزئية وهي مغايرة لأحوال اللفظ العربى كالتأكيدها الواقع في هذا الكلام والايجاز الواقع في هذا الكلام والاطناب الواقع في هذا الكلام وهكذا فقول المصنف يعرف به أحوال اللفظ العربى يقتضى أن المعروف بالملكة جزئيات الأحوال وكلام الشارح يقتضى أن المعروف بها جزئيات القواعد وقد علمت التغير بينهما وقد يجب بأن هذه الملكة يعرف بها جزئيات الأحوال (١٥٤) بواسطة معرفة فروع القواعد بها لان معرفتها وسيلة الى التصديق بأحوال اللفظ

فيلزم من التصديق بأن هذا الكلام الملقى الى هذا المنكر يجب توكيده ليطابق مقتضى حاله التصديق بأن هذا التأكيده مناسب لانكار هذا الشخص الذى هو حاله ومعرفة الجزئيات تتناول تصورهما والتصديق بحالهما فالتصديق بأن هذا التأكيده مناسب لانكار هذا المخاطب معرفة له فصح القول بأن الملكة يعرف بها أحوال اللفظ بهذا الاعتبار

على ادراكات جزئية ويجوز أن يريد به نفس الأصول والقواعد المعلومة ولاستعمالهم المعرفة في الجزئيات قل

قوة يصح لمن قامت به أن يدرك بها ما يدخل تحت القصد مما يرد عليه من جزئيات ذلك الفن مثلاً نعرف بممارسة هذا الفن أن هذا المقام المخصوص يناسبه هذا التأكيده وهذا الذكر أو هذا الحذف ونعرف في فن الفقه أن هذا الفعل محرم أو مكروه أو مباح أو غير ذلك ثم لا يجب أن تكون تلك الجزئيات حاصلة بعد ممارسة الفن بمجرد الالتفات ولا بمجرد التذكر لكونها حاصلة ثم غابت بل يجوز أن يكون حصولها بتكسب حاصل عن استعمال مقتضى تلك القواعد بنفسها أو ما ينسب وينضاف إليها وظاهر هذا أن تلك الملكة وتلك القوة لا تسمى باعتبار احضار تلك القواعد بدون جزئياتها علماً بذلك الفن لانها بالنسبة إليها ليست جهة ادراكها بل جهة استحضارها فلا تسمى تلك الملكة باعتبار احضار تلك القواعد علماً لان العلم يقال فيه هو جهة ادراك ولذلك يشبه العلم بالحياة والملكة باعتبار الجزئيات جهة ادراك فهمى علم باعتبارها ولو قيل بأنها علم باعتبار القواعد أيضاً ما عدل هو الواجب لانها جهة ادراك الاستحضار ويجوز أن يراد بالعلم القواعد اذ بها تدرك جزئياتها واذ علم أن المراد بحصول

(قوله ويجوز الخ) قد تحصل من كلامه أن العلم مشترك ولا يضر وقوعه هنا في التعريف لصحة ارادة كل من معانيه يعرف ومحل المنع اذ لم يصح ارادة ذلك ثم ان تصدير الشارح بالمعنى الأول وتصدير هذا بيجوز يقتضى أن هذا مرجوح والراجح الأول مع أن الأمر ليس كذلك اذ الراجح انما هو هذا الثانى لان الكثير في استعمالهم اطلاق العلم على الأصول واطلاقهم له على الملكة قليل وأيضاً المناسب لقوله الآتى وينحصر في ثمانية أبواب المعنى الثانى لان المنحصر في الأبواب انما هو الأصول لا الملكة ولا يقال هذا يوجب ارادة المعنى الثانى لانا نقول يمكن أن يراد بالمعنى الأول ويرتكب في قوله وينحصر الخ الاستخدام أو يجعل في الكلام حذف مضاف أى وينحصر متعلقه وهي المدركات في ثمانية أبواب كذا في التفسير والحفيد والذى ذكره العلامة عبد الحكيم أن اطلاق العلم بمعنى الملكة أكثر في العرف من اطلاقه بمعنى الأصول كما صرح به في التلويح فحمل اللفظ عليه أولى ولهذا قال الشارح ويجوز ولان حمل العلم على الأصول يحوج الى تقدير مضاف في قوله يعرف به أى بعلمه لان العلم بمعنى الأصول لا يصير سبباً في المعرفة إلا بعد حصول الملكة فالحمل عليه بعيد بالنسبة الى الملكة ولم يذكر الشارح جواز حمل العلم على الادراك مع أنه يطلق عليه أيضاً لفساد المعنى لان الادراك لا يدرك به (قوله والقواعد) عطف تفسير (قوله المعلومة) وصف القواعد بكونها معلومة اشارة الى أن وجه اطلاق العلم عليها تعلقه بها وأنه من باب اطلاق اسم المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح على حد هذا خلق الله أى مخلوقه وذلك لان العلم فى الأصل مصدر بمعنى الادراك وهو غير القواعد فهمى معلومة وأشار الشارح بما ذكره لوجه العلاقة (قوله واستعمالهم المعرفة في الجزئيات) أى والعلم في الكلليات وهذا جواب عما يقال لماذا عبر بالمعرفة في قوله يعرف به الخ ولم يعبر بالعلم وهو علة مقدمة على المعاول وهو قوله قال يعرف أى ولم يقل يعلم لاستعمالهم الخ في الجزئيات أى وأحوال اللفظ العربى كالتأكيدها هذا الكلام وتقديم المسند فيه وتأخير جزئيات فينا سبب المعرفة لا العلم (قوله في الجزئيات) أى في ادراكها تصورهما أو تصديقاً بحالهما أى واستعمالهم العلم في ادراك الكلليات تصورهما أو تصديقاً بحالهما

يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال قيل يعرف دون علم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات كما قال صاحب القانون في تعريف الطب الطب علم يعرف به أحوال بدن الانسان وكما قال الشيخ

(قوله يعرف به أحوال اللفظ العربي) اعترض بأن في التعريف دورا وذلك لأن أحوال اللفظ العربي أخذت في تعريف علم المعاني فصار متوقفا عليها وهي لا تعرف إلا منه فهي متوقفة عليه ويحجب بأن الجهة منفكة لأن العلم متوقف عليها من حيث تصور ماهيته وهي متوقفة عليه من حيث حصولها في الخارج فلا تحصل معرفتها بدونه وذلك لأن المراد بمعرفة الأحوال التصديق بأن هذه الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال كالتصديق بأن هذا التأكيده مثلا في قولك ان زيدا قائم به يطابق هذا الكلام مقتضى الحال ولا شك أن التصديق المذكور لا يحصل بدون علم المعاني لأنه هو الذي يبحث عن أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال وقوله أحوال اللفظ أعم من أن تكون أحوال مفرد كالسند اليه أو أحوال جملة كالفصل والوصل والايجاز والاطناب والمساواة فانها قد تكون أحوالا للجملة واحترز باضافة الأحوال للفظ عن علم الحكمة فانه لا يعرف به أحوال اللفظ بل أحوال الموجودات وعن المنطق فانه يعرف به حال المعنى وعن الفقه فانه يعرف به أحوال فعل المكاف وهكذا (قوله يستنبط منه) أى يستخرج منه والتعبير يستنبط منه مشكل على تفسير العلم بالملكة لا على تفسيره بالقواعد وذلك لأن الملكة يستنبط بها العلم اللهم إلا أن تجعل لفظة من للسببية أى يستخرج بسببه وعلى تفسير العلم بالقواعد تجعل من للتعدية (قوله كل فرد فرد) قيل الاولى (١٥٥) حذف فردا ثانيا لاستفادة الاستغراق من قوله كل فرد ورد بأن هذا الاستعمال شائع في كلام العرب فيكررون الشيء مرتين اشارة لاستيعاب جميع أفراد فالمجموع بمنزلة شيء واحد يقصد بهما افادة التعميم أو أنه على حذف الفاء العاطفة أى كل فرد فرد أى كل فرد يعقبه آخر وهكذا الى غير النهاية كما يشهد بذلك الذوق السليم أفاده السيرامى

(يعرف به أحوال اللفظ العربي) أى هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الأحوال المذكورة بمعنى أن أى فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم وقوله (التي بها يطابق) اللفظ (مقتضى الحال) احتراز عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة

العلم حصول قوة يصح معها صحة قريبة من الفعل ادراك ما يدخل تحت القصد من الجزئيات الواردة لم يرد ما يقال من أن العلم بجميع جزئيات المسائل محال لغير علم الغيوب والعلم ببعضها مطلقا لا يكفي في تسمية صاحب العلم عالما به والا كان من عرف بعض مسائل الفقه فقيها مثلا ولا يقال ان اشتراط علم كل مسألة في التعريف لا يصح واشتراط البعض المعين لادليل عليه والبعض المبهم احاطة على جهالة لانا نقول ليس المراد واحدا من هذه بل المراد حصول قوة يتأتى بها ما ذكر فليتأمل (يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق) ذلك اللفظ (مقتضى الحال) وعبر بيعرف لان المصادر كما يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال) ش انما قدم هذا على علم البيان والبرع

وفي كلام الحفيد أن فردا ثانيا بمعنى منفرد لاول أى كل فرد منفرد عن الآخر أى معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد لاعلى سبيل الاقتران وأما ما في الفنى من أن الثانى توكيد لفظى لاول ففيه أن التوكيد اللفظى لا بد أن يكون الثانى عين الاول والثانى هنا غير الاول لان المراد فرد آخر (قوله بمعنى أن أى فرد يوجد منها) أى حاولنا ايجاده منها أمكننا الخ وليس المراد أن أى فرد وجد بالفعل اذ لا يلائم التعبير بالامكان كذا قرر بعض الاشياخ ويصح أن يكون المراد بمعنى أن كل فرد يرد علينا من هذه الأحوال يمكن معرفته بذلك العلم (قوله بمعنى أن أى فرد الخ) أتى بهذا اشارة الى أن الاستغراق عرفى وأن المراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل كما هو ظاهر العبارة والحاصل أن المراد من كون علم المعاني يعرف به أحوال اللفظ العربي أن أى فرد من الأحوال حاولنا ايجاده أمكننا معرفته بذلك العلم وليس المراد أن الأحوال بتمامها توجد في تركيب واحد بالفعل وتعرف بذلك العلم لان أحوال اللفظ لانهاية لها ويستحيل وجود مالا نهاية له ومعرفته ولا أنها غير موجودة بالفعل في تركيب ولكن يعرف جميعها بهذا العلم لاستحالة معرفة جميع مالا نهاية له وبهذا المراد اندفع ما قال اعتراضا على المصنف قوله يعرف به أحوال اللفظ العربي جمع مضاف وحكمه حكم الجمع المعروف في احتمالاته الاربعة فاما أن يراد به الجنس مجازا وهو ظاهر البطلان لانه يلزم أن يكون من له ملكة يعرف بها حالا واحدا عالما بالمعاني واما أن يراد به الاستغراق فيلزم أن لا يكون أحدا عالما بالمعاني لان أحوال اللفظ لانهاية لها ومالا يتناهى يستحيل وجوده فيستحيل معرفته واما أن يريد البعض المطلق فيلزم ما لزم على تقدير ارادة الجنس واما أن يريد بعضا معينيا نفسه بنصف أو ثلث أو غير ذلك من الكسور غير معين في الذكر فيلزم التعريف بالجهول واما أن يريد البعض المعين في الذكر كالتعريف والتنكير والتأكيده والتجريد وكأحوال الاسناد أو المسند اليه أو غيرهما فلا دلالة للفظ عليه وحاصل الجواب أننا نختار الاستغراق لكن المراد العرفى به لا الحقيقى [وزيد بالمعرفة المعرفة بحسب الامكان لا بالفعل كما مر (قوله بذلك العلم) أى بتلك الملكة أو بالاصول والقواعد (قوله يطابق اللفظ) فيه

أبو عمرو رحمه الله التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلام * وقال السكاكي علم للمعاني هو تتبع خواص تراكيب
 إشارة إلى أن الصلة جرت على غير من هي له وكان الواجب الإبراز الآن يقال أنه جرى على المذهب الكوفي وكان الأولى للشارح أن
 يقول أي اللفظ ليكون تفسيراً للضمير المستتر والافظا هو المصنف حذف الفاعل مع أنه لا يجوز حذفه إلا في مواضع معلومة ليس
 هذا منها (قوله مثل الاعلال والادغام) إن قلت هذا يقتضي أنهما يتوقف عليهما أصل المعنى مع أنه ليس كذلك ألا ترى أن أصل المعنى
 يستفاد عند الفلك أيضاً كما في قوله الحمد لله على الأجل وحينئذ فالأولى إسقاطهما وقد يقال المراد بالمعنى في قوله مما لا بد منه في تأدية أصل
 المعنى المعنى المأخوذ من اللفظ الجاري على طريقة الوضع والقانون الأصلي والمعنى المستفاد عند الفلك ليس مأخوذاً من اللفظ
 الجاري على طريقة الوضع وكذا يقال في الاعلال (قوله وما أشبه ذلك لا بد الخ) أي وذلك كالجمع والتصغير والنسبة فإن هذه الأحوال
 إنما تعرف من التصريف أو من النحو واعتراض بأن هذا يتناول أحوال اسم الإشارة من كونه للقريب تارة ولغيره أخرى مع
 أن هذه إذا اقتضاه الحال كانت من علم المعاني ويحجب بأن المراد مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى من حيث أنه يؤدي به أصل المعنى فعلم
 اللغة يبحث عنها أي عن أحوال اسم الإشارة من حيث أنه يؤدي بها أصل المعنى وعلم المعاني يبحث عنها من حيث أنها مطابقة لمقتضى
 الحال فإذا أشار المتكلم بهذا الموضوعه للقريب استغنى عن التكلم قصد القرب لاقتضاء الحال إياه وإذا أشار بذلك إلى البعيد استغنى عن
 المتكلم قصد البعد لاقتضاء الحال إياه فالبحث عن هذه الأحوال التي لاسم الإشارة من حيث اقتضاها أن المتكلم يقصدها لاقتضاء الحال
 إياها من علم المعاني وكان ينبغي للشارح (١٥٦) أن يقيد بهذه الحيثية ليندفع ما ذكره الآن يقال هي مرادة له

مثل الاعلال والادغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى وكذا المحسنات
 البديعية من التحنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة والمراد أنه علم يعرف به هذه
 الأحوال من حيث أنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني
 التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك

تقدم بالملكة الجزئيات والمناسب بما يتعلق بالجزئي المعرفة وإنما كان متعلقاً جزئياً لأن المراد
 بالجزئي ههنا الجزئي الإضافي والجزئي الإضافي هو ما ندرج تحت كل شيء سواء كان حقيقياً أولاً وخرج
 بقوله أحوال اللفظ العربي أحوال المعجمي لأن الصناعة لم توضع له وخرج بقوله التي بها يطابق الخ
 ما لا تحصل المطابقة به أصلاً كالأعلال والتصحيح والأعراب ونحو ذلك مما يفتقر إليه في تأدية أصل

لأنه منهما كالأصل للفرع قال الخطيب علم المعاني يبحث عما يعرف منه كيفية تأدية المعنى باللفظ وعلم
 البيان يبحث عما يعلم منه كيفية إيراد ذلك المعنى في أفضل الطرق دلالة عقلية فنسبة علم المعاني إلى

والمراد يدفع الإرادة على
 ما فيه من خلاف (قوله
 وكذا المحسنات البديعية)
 أي إذا لم يقتضها الحال والا
 فلا تخرج من التعريف
 بل تكون داخله فيه
 بالحيثية المرادة لأنها من
 أفراد المعرفة (قوله
 والمراد الخ) هذا جواب
 عما يقال إن قول المصنف
 يعرف به حال اللفظ العربي

يتبادر منه أن المراد بالمعرفة المعرفة التصورية لأنه أسند المعرفة للأفراد وهي الأحوال

فيمقتضى أن علم المعاني ملكة أو قواعد يتصور بها أحوال اللفظ كالتعريف والتشكيك والتأخير وعدمه والتقديم والتأخير وغير ذلك
 مع أن علم المعاني لا يتصور به شيء من تلك الأحوال وحاصل الجواب أن المراد بالمعرفة المعرفة التصديقية وحينئذ فمعنى كلام المصنف أنه
 علم يصدق ويحكم بسببه بأن هذه الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال هذا محصل كلام الشارح كما يرشد إليه ما بعد لكنه لو عبر
 بالتصديق لكان أصرح في مقصوده فقوله والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث الخ أي يحكم بسببه على هذه الأحوال أي على
 جزئياتها بأن بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فهذا تصديق موضوعه الأحوال ومحمله الحيثية أفاد ذلك شيخنا العدوي (قوله من حيث
 الخ) هذه الحيثية مأخوذة من قول المصنف التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وذلك للقاعدة من أن تعليق الحكم على مشتق يؤذن
 بعلية ما منه الاشتقاق فكأنه قال يعرف به أحوال اللفظ من حيث أن بها يطابق اللفظ الخ لأنه يعرف به أحوال اللفظ من حيث ذاتها
 بأن تتصور به فقط فهذه الحيثية للتقييد فإن قلت إن الحكم هنا هو المعرفة غير معلقة بالمشتق حتى يقال ما ذكر بل معلقة بأحوال اللفظ
 قلت الموصول والصفة كالشيء الواحد وهما في تأويل مشتق والصفة والموصوف كالشيء الواحد (قوله ليس علم المعاني عبارة الخ) أي
 كما هو المتبادر من كلام المصنف لكن فيه أن اللازم على كون المراد بالمعرفة المعرفة التصورية الذي هو متبادر من المصنف أن يكون
 علم المعاني ملكة يتصور بهما أي التعريف وغيره من الأحوال لأن يكون نفس تصور المعاني المذكورة واجباً بأن في الكلام حذف
 مضاف أي عبارة عن ذي تصور أو عن ملكة تصور الخ وإضافة معاني للتعريف للبيان والتعريف كون اللفظ معرفة والتشكيك كون

علم

الكلام في الافادة وما يتصل بهما من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليهما عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره وفيه نظر لاذ التمتع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به ثم قال وأعني بالتراكيب تراكيب البلغاء ولا شك أن معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حداله اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فإن أراد بالتراكيب في حد البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وإن أراد غيرها فلم يبينه على أن قوله وغيره مبهم لم يبين مراده به

اللفظ نكرة وكذا الباقي (قوله وبهذا) أي بما ذكر من الحثية (قوله من هذه الحثية) أي بل البحث فيه عن أحوال اللفظ من جهة كونه حقيقة أو مجازا والحاصل أن علم البيان وإن كان يعرف به أحوال اللفظ من حيث كونه حقيقة أو مجازا لكنه لا يعلم به أحواله من حيث أن بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وحينئذ فلا يكون من علم المعاني (قوله ومقتضى الحال الخ) حاصله أن الحال هو الاشكال مثلا ومقتضاه هو الكلام السكلي المؤكد واللفظ هو الكلام المخصوص المحتوي على التأكيذ المخصوص وعلى هذا فالمطابقة ظاهرة لأن اللفظ المخصوص بسبب ما احتوى عليه من التأكيذ المخصوص طابق الكلام السكلي بمعنى أنه صار فردا من أفرادها وعلى هذا فمعنى كلام المصنف أنه علم يعرف به أحوال اللفظ من حيث أن بها يصير اللفظ (١٥٧) مطابقا أي فردا من أفراد مقتضى الحال (قوله المنكيف أي المتصف

وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحثية والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ومقتضى الحال في التحقيق الكلام السكلي المنكيف بكيفية مخصوصة على ما أشير إليه في المفتح وصرح به في شرحه لا نفس الكيفيات من التقديم والتأخير

المعنى بالتراكيب العربية وكالحسنات البديعية لأنه إنما يؤثر بها بمد حصول المطابقة غيرها وخارج بقوله أيضا يطابق بها مقتضى الحال علم البيان لأن الأمور المذكورة فيه من تحقيق المجاز بأنواعه والحقيقة والكناية وما يتعلق بذلك لم تذكر فيه من حيث أنه يطابق بهما مقتضى الحال وإذا اعتبرت من تلك الحثية كانت من هذا الفن وإنما ذكرت من حيث ما يقبل منها لا ما لا يقبل ومن حيث تحقيق تفاصيلها وأصول شروط المجاز منها ليحترز بذلك عن التعقيد المعنوي وإنما خرج بما ذكره لأن المراد

علم البيان نسبة المفرد إلى المركب ولذلك قدم عليه قلت فيه نظر لجواز أن يكون العلم بذلك الجزء وتطبيق الكلام شرط له وسيأتي تحقيق هذا الموضع وما عليه أول علم البيان وقوله عام جنس وليس المراد منه هنا الصفة الموجبة لتمييز لا يحتمل التقيض بل المراد منه أمور اصطلاحية وأوضاع يتوصل بها إلى معرفة غيرها ويشهد له قوله فيما بعده وينحصر في ثمانية أبواب فإن المنحصر بالعلوم لا العلم وقوله يعرف به أحوال اللفظ أي كلها وإنما قال يعرف ولم يقل يعلم لأن الأحوال التي ينسب العرفان

هو الكلام لا الحذف والتقديم والتأخير وغيرها من الكيفيات وأورد عليه أن الذي يذكر إنما هو الكلام الجزئي لا السكلي فهو كالكيفيات لا يذكر ومدعى الشارح أن مقتضى الحال هو الكلام السكلي وأجيب بأنه شاع وصف السكلي بوصف جزئياته كقولهم الماهيات موجودة فإن الموجود إنما هو أفراد الماهيات لكن لما كانت الماهية متجوذة في ضمن أفرادها وصفت بوصف أفرادها وهو الوجود وكقولهم وجه الشبه قد يكون حسيا وحسي إنما هو جزئيات وجه الشبه الموجودة في هذا المشبه وهذا المشبه به لكن لما كانت الماهية موجودة في ضمن الأفراد وصفت بوصف أفرادها وهي الحسوسية ولم يشع وصف الكيفيات بوصف محلاتها من أفراد الكلام كالمذكورية والسموعية فإنها من أوصاف الكلام فلم يقل الكيفيات مذكورة أو مسموعة بهذا الاعتبار فلماذا جعل كلام المفتح إشارة لما ذكر وقد تقدم أن التحقيق أن مقتضى الحال نفس الكيفيات المخصوصة خلافا للشارح (قوله وصرح به في شرحه) فقد قل العلامة الشيرازي في شرح قول صاحب المفتح وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول وأنحطاطه في ذلك بحسب مصادفة المقام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال إن المراد بما يليق به الكلام الذي يليق بذلك المقام والكلام الذي يليق به هو مقتضى الحال

(قوله والتذكير) أى وغير ذلك وإنما تركه انكالا على ظهور ارادته وعلى المقايسة على ماسبق (قوله على ماهو) راجع للنفي وقوله ظاهر عبارة المفتاح أى في غير تعريفه لعلم المعاني كقوله في بعض المواضع الحال مقتضية للتأكيـد للذكر للحذف للتعريف للتذكير الى غير ذلك فان هذا ظاهر في أن مقتضى الحال نفس تلك الكيفيات وإنما كان ظاهره ذلك لاصريحه لاحتمال الكلام حذف المضاف أى المقتضية لذى التأكيـد وإذا علمت أن كلام السكاكي في مواضع متعددة غير تعريفه لعلم المعاني ظاهر في أن مقتضى الحال الكيفيات فيقال أن قوله في تعريف علم المعاني على ما تقتضى الحال ذكره يحتمل أن المراد به ذكر الوجه المقتضى بالفتح على معنى ما يقتضى الحال إيراد في الكلام وأن يراد به ذكر الكلام فيحمل على الاول لأن المحتمل يحتمل على الظاهر قال بعضهم ويدل لكون مقتضى الحال الكيفيات لا الكلام السكاكي أن الباعث على اعتبار الخوض في الكلام قد يكون غير الباعث المقتضى لافادة أصل المعنى كما اذا كان المخاطب بليدا فان بلادته حال يقتضى كلاما مفيدا لأصل المعنى فاذا كان هناك انكار فانه يقتضى تأكيـدا فان لم يتجدد الا ذلك التأكيـد فذلك المنجدد وهو مقتضى الحال الثاني فلو اقتضى الحال الثاني كلاما أيضا لزم اتحاد الحالين لاتحاد المقتضيين مع أنهم ممتايران فبطل كون مقتضى الحال الكلام السكاكي كذا قيل وفيه نظر اذ يمكن أن يقال مقتضى الحال الاول الكلام السكاكي المقتصر فيه على أصل المعنى ومقتضى الحال الثاني السكاكي المكيف (١٥٨) بالتأكيـد (قوله والا لماصح) أى وان لا نرد بمقتضى الحال الكلام السكاكي

بل أردنا به الكيفيات كما هو ظاهر المفتاح لما صح القول بأنها أى تلك الكيفيات أحوال (قوله لأنها عين مقتضى الحال) أى وحينئذ فيلزم اتحاد المطابق بالفتح وهو مقتضى الحال والمطابق بسببه وهو أحوال اللفظ وأما المطابق بالكسر فهو اللفظ فقولاك مثلا ان زيدا قائم للمسكر طابق بسبب ما فيه من التأكيـد مقتضى الحال وهو التأكيـد أى واتحادهما باطل وقد يقال ان المراد

والنعر يف والتذكير على ماهو ظاهر عبارة المفتاح وغيره والا لماصح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لأنها عين مقتضى الحال وقد حققنا ذلك في الشرح وأحوال الاسناد أيضا من أحوال اللفظ باعتبار أن التأكيـد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة الى نفس الجملة وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح

ان هذه الاحوال تعرف في هذا الفن من حيث انها يطابق بها مقتضى الحال اذ لم تذكر (١) فيها مجرد تصور معانيها فان معاني التعريف والتذكير والتقديم والتأخير والحذف والذكر وغير ذلك قد عرفت في فن آخر وانما ذكرت هنا من هذه الحديثية لخرج بذلك علم البيان كما قررنا ثم انه ينبغي أن يفهم الكلام على معنى أن هذه الاحوال بها يطابق الكلام الموجودة هي فيه جزئيات كلام كلي هو مقتضى الحال مكيفا بتلك الكيفية وقد تقدم أن مقتضى الحال كلام كلي مكيف بكيفية كلية ومطابقة

هنا اليها جزئية والعرفان تختص به الجزئيات لكونها تشبه البسيط والعلم يشمل الكليات لشبهها بالمركبات والعلم يتعلق بالنسب والمعرفة تتعلق بالذوات وقد وافق المصنف ابن سينا في حده للطلب بأنه علم يعرف به الخ واشتهر أن المعرفة تستدعي تقدم جهل فلا يوصف بها الباري عز وجل بخلاف العلم وصرح القاضي أبو بكر في النقر بوالارشاد بأن المعرفة تستدعي تقدم جهل وقيل المعرفة تستدعي تدقيقا وتأملادون العلم فيقال عرف فلان الله ولا يقال علمه ويقال عام الله ولا يقال عرف نقله الرافي

بأحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالتأكيـد المخصوص بان مثلاً في إن زيدا قائم ومقتضى الحال الخصوصيات الكلية في كتأكيـد الكلام مطلقا ولا مانع من أن يقال ان زيدا قائم قد طابق ووافق بالتأكيـد المخصوص مطلق التأكيـد من حيث اشتماله على فرد من أفراد عدم اتحاد المطابق بالفتح والمطابق به (قوله وأحوال الاسناد الخ) هذا جواب عما يقال قول المصنف يعرف به أحوال اللفظ العربي غير شامل لأحوال الاسناد كالتأكيـد وعدمه والقصر والحجاز والحقيقة العقلية فان هذه ليست من أحوال اللفظ بل من أحوال الاسناد وهو غير لفظ فيقتضى أن هذه الاحوال لا تعرف بعلم المعاني وأن البحث عن تلك الاحوال ليس من مسائل ذلك الفن مع أنه منها وحاصل الجواب أن هذه المذكورات وان كانت أحوالا وأوصافا للاسناد الآن الاسناد جزء للجملة فتكون المذكورات أحوالا للجملة بواسطة كالبياض القائم باليد فانه وصف للذات بتمامها بواسطة كون اليد جزءا من الذات ومن هذا يعلم أن قول المصنف يعرف به أحوال اللفظ أى مباشرة أو بواسطة (قوله الراجعة الى نفس الجملة) أى لأنه يصدق على أحوال الجزء أنها أحوال نفس الكل (قوله تخصيص اللفظ) أى المبحوث عن أحواله في هذا الفن باللفظ العربي والباء داخل على المقصور عليه (قوله مجرد اصطلاح) أى اصطلاح من علماء الفن مجرد عن الموجب ولا يصح أن يكون تخصيص اللفظ بالعربي لخراج غير العربي لأن أحوال اللفظ غير العربي أيضا بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وبها يرتفع شأنه لكن في كون التخصيص اصطلاحاً نظر لأن الاصطلاح اتفاق طائفة على أمر مهور بينهم في لفظ بحيث اذا أطلق انصرف اليه ولم يوجد اصطلاح على أن اللفظ اذا أطلق

(١) فيها كذا في الأصل ولعل المناسب فيه أى هذا الفن كما هو ظاهر كتبه مصححه

كلام جزئي مكيف بكيفية جزئية فطابق هذا الجزئي ذلك الكلي لصدق الكلي عليه عكس ما يقال ان الكلي يطابق جزئيه وقد تقدم تحقيقه وأما من قال ان مقتضى الحال هو تلك الكيفيات ومعلوم أن بها يطابق الكلام مقتضى الحال فيلزم عليه مطابقة تلك الكيفيات لنفسها لأنه اذا كانت تلك الكيفيات نفس المقتضى وبها يحصل التطابق لزم ما ذكر كذا قيل وفيه نظر لانا كما جعلنا وجه اختلاف الكلامين المتطابقين كون أحدهما كليا والآخر جزئيا ونفينا بذلك مطابقة الشيء لنفسه صحت ذلك الاعتبار بعينه في الكيفية بأن تميز احدهما كلية والاخرى جزئية فيصح التطابق بينهما تأمله وقد تقدم ما يفيد ثم من جملة أحوال اللفظ أحوال الاسناد لان الاسناد لما كان متعلقا بطرف الجملة

في التذنيب وذكر الآمدى في أ بكر الافكار نحوه وقال الراغب أيضا المعرفة تتعلق باليسيط والعلم بالمركب ولذلك يقال عرفت الله لاعلمته اه وهذه العبارة توهم اطلاق اسم اليسيط عليه عز وجل وليس كذلك فكان من حقه أن يقول العلم يتعلق بالمركب والمعرفة بغيره بسيطا كان أم غيره وقوله يعرف به أحوال اللفظ أخرجه ما يعرف به أحوال غير اللفظ من أحوال المعنى فقط وغيره واللفظ نفسه لا يقال علم المعاني يعرف به أيضا أحوال المعنى كالاسناد فنه معنى لان الرجوع في ذلك انما هو الى اللفظ وقوله العربي ليس يخرج غيره فانه انما يتكلم في قواعد اللغة العربية وان كانت هذه المعاني يمكن تنزيلها في كل لغة على قواعد تلك اللغة ولم يذكر هذا القيد في علم البيان وفي كتاب أفصى القرب لقاضى التنوخي ما يقتضى أن النصاحة لا تكون الا في كلام العرب والبلاغة تكون في جميع اللغات كما سبق وفيه نظر لان كل لغة فيها تنافر الحروف والغرابة ومخالفة قياسها فاذا أخذت الكلمة الاعجمية من ذلك صدق عليها حد نصاحة الكلمة وقوله التي بها يطابق مقتضى الحال قال الخطيب يخرج علم البيان والبديع قال وفيه نظر لان الصنف فسر مقتضى الحال بالاعتبار المناسب ولا شك أن العلوم الثلاثة داخله في ذلك (قلت) يخرجها قوله يطابق فانه قدم المعلوم فأفاده الاختصاص والاحوال التي لا يطابق مقتضى الحال إلا بها هي التي في علم المعاني وما في العلمين بعده يحصل المطابقة به وبدونه ثم أقول يحترز بقوله التي بها يطابق عن علم التصريف والنحو وغيرهما وقيل ان المنطق خرج بقوله اللفظ لان المنطق وان بحث فيه عن اللفظ لكن معظم النظر فيه في المعنى وقيل انه لا يخرج واليه يشير كلام الشيرازي في شرح المفتاح وهو علم أن المصنف عدل عن حد المفتاح وهو قوله تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل به من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره وأورد عليه أن التتبع ليس بعلم وانه قال أعني بالتراكيب تراكيب الباء ومعرفة البليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد حدها بقوله هي بلوغ التكلم في تأدية المعنى حداله اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها فان أراد بالتراكيب في هذا الحد تراكيب الباء فقد جاء الدور فانا لا نعرف حد المعاني حتى نعرف تراكيب الباء ولا نعرف تراكيب الباء حتى نعرف البلاغة واذا علمنا البلاغة فقد وصلنا الى حد نعرف به توفية خواص التراكيب حقها وان لم يكن أرادها فالحد غير مفيد قلت أما قوله التتبع ليس بعلم فصحيح فان العلم من مقولة الانفعال لانه انفعال النفس والتتبع من مقولة الفعل فهم مات غاير ان ضرورة انما التتبع من غير واضع العلم ثمرة العلم وأجيب عنه بأنه أراد بالتتبع العلم فاطلاقه عليه من اطلاق السبب على السبب ويشهد له قول السكاكي في آخر علم البيان واذا قد تحققت أن المعاني والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام لكن ليس هذا جيدا لانه استعمال مجاز في الحد لم تقم عليه قرينة واضحة ولذلك أخذ ابن مالك في روض الاذهان هذا الحد وأبدل لفظ المعرفة

انصرف للعربي على أنه لو وجد ذلك الاصطلاح لاستغنى عن التقييد كذا بحث الحفيد وأجيب بأن معنى كونه اصطلاحاً أنهم توافقوا على التعرض للبحث عن أحوال اللفظ العربي دون غيره (قوله لان الصناعة الخ) الاولى ولان الصناعة أى القواعد المسماة بهذا العلم فهو خير ثان وقوله انما وضعت لذلك أى انما أسست للبحث عن ذلك أى عن اللفظ العربي أى عن أحواله لان مقصود مدون هذا الفن انما هو معرفة اسرار القرآن وهو عربي وكون الصناعة وضعت لذلك لا ينافي جريانها في كل لغة

وهي لفظ كانت أحواله من التأكيذ وغيره مثلاً متعلقة بهذا الاعتبار بالجملة التي طرفاها من جنس اللفظ بواسطة أن المتعلق بطرف الشيء متعلق بذلك الشيء فلا يرد ما يقال من أن الاسناد معنى فأحواله أحوال المعنى لأحوال اللفظ المذكورة في تعريف الفن فتخرج عن تعريف الفن وهي منهم أشار إلى أن المقصود من الفن منحصر في ثمانية أبواب ليقف طالبه على معانيه من تسمية الأبواب في الجملة فان ذلك مما يزيد الحرص فيه والبصيرة في أموره ولم يعتبر التشبيه ولا تعريف الفن لعدم كونهما من المقاصد

بالتبعية قال بعضهم المراد بالتبعية انتقال للذهن فيكون حداً للعلم وفيه نظر فان الانتقال أيضاً ليس علماً وسؤال الدور لا يرد فلو ورد لدور مثله على المصنف في حد الفصاحة والبلاغة بل الجواب عن هذا الحد هو الجواب عن المصنف كما سبق وهو أن بلاغة الكلام غير بلاغة التكلم فلا يتوقف العلم بالبليغ انتكامل على العلم ببلاغة الكلام والتحديد المأثور واقع في بلاغة الكلام فلا يمنع أخذ البليغ في الحد من هذا السؤال إنما يرد على هذا الحد وان كان حد الفصاحة لا البلاغة لان الفصاحة جزء من البلاغة فلا يذكر في حدها كلمة مشتقة من البلاغة التي هي مركبة من الفصاحة وغيرها وإنما يجيء الإيراد على السكاكي والمصنف من جهة اشتغال الحد على لفظ مشترك أو مجاز وذلك نقص في الحدود كما تقرر في علم المنطق الآن يجاب عن هذا الحد وعن الذي قبله ان هذا ليس بحد حقيقي أو يقال يجوز استعمال المشترك والمجاز في الحد إذا دل على معناهما دليل كما ذكره الفزاري في المستصفي وغيره وأورد عليه أيضاً أن قوله وغيره مبهم فلا يجوز استعماله في الحد وجوابه أنه مبهم اللفظ علم بقرينة ذكر الاستحسان أن المراد الاستهجان ثم عليه أن غيره محمول على الخواص المستهجنة وهي لا تلحق بتركيب البلاء والحداد على أنها تلحقها وأجيب عنه بأن الاستهجان قد يلحق بتركيب البلاء وأنه أمر نفسي فقد يكون التركيب مستحسنًا مستهجنًا باعتبارين وبأن الاستهجان وأن لم يلحق بالبليغ فبواسطة الاستحسان يعرف مقابله وهو الاستهجان لا يقال ان لفظ البلاء لم يصرح به فلا دور لانه مطوى كالمندقوق به وقوله يطابق يصح أن يقرأ بكسر الباء والضمير للفظ وفيها للأحوال ويجوز أن يقرأ الباء بالفتح أي يطابق بها بقي على المصنف سؤال رأيته بخط الوالد وهو أن التعريف إمّا يذكر جنس المعرفة وفصله أو يذكر فصله أو يختصه مع الجنس أو دونه أو بشرح اسمه ويقصد بشرح الاسم معرفة المذكور وبغيره تصور الحقيقة والتعريف الذي ذكره ليس فيه تعريف الحقيقة ولا مدلول الاسم لكن ما ينشأ عن تلك الحقيقة مع بقاء الحقيقة على جهالتها فالعلم في كلامه مجهول ولو كان المعرفة به معلوماً فان ذلك لا ينفي جهالته فان أراد أن العلم المعرفة كان خلاف مذهب القوم وان أراد أنه علم بمعلوم يحصل به المعرفة لم يحصل تعريف ذلك المعلوم الكلي ومثل هذا السؤال وارد على ابن الحاجب في حده النصريف بقوله علم بأصول يعرف بها أحوال ابنية الكلام وقول ابن سينا قبله الطب علم يعرف به أحوال بدن الانسان وكذلك قول ابن عصفور النحو علم مستخرج فانه لم يعرف العلم المستخرج بل ذكر ما هو مستخرج منه (١) وما هو مستخرج وإذا أردنا تصحيح كلامهم لم نجعل ذلك تعريفًا بل إخبارًا بما يحصل بهذا العلم من النفع من معرفة تلك الأشياء تنبيهية قال بعضهم قد يعرف الشيء بأحدى العلل الأربع إمّا بالعلّة الهادية كما يقال الكوز إناء خزفي أو بالصورية كقولنا الكوز إناء شكله كذا أو الفاعلية كقولنا إناء يصنعه الخزاف أو الغائية كقولنا إناء يشرب فيه الماء والاحسن في ذلك ما أشير فيه إلى علته الأربع ووحده السكاكي لما في مستعمل على الأربع لان التبعية وهو المعرفة إشارة إلى الفاعلية أعني العارف وخواص تراكيب الكلام إشارة إلى الهادية وفي الافادة إشارة إلى الصورية وليحتررا إشارة إلى الغائية ونظيره تعريف علم البيان بأنه معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق

(١) قوله وما هو مستخرج
هكذا في الأصل ولعل في
العبارة سقطاً غرر كتبه
مصححه

(قوله المقصود) بدل من الضمير في ينحصر العائد على علم المعاني لأنه الفاعل حتى يلزم المصنف حذف الفاعل وزاد الشارح ذلك لخراج التعريف وبيان الانحصار والتنبيه فانها من العلم وليست من المقصود منه فلم يزد المقصود لفساد الحصر اكون هذه الامور الثلاثة ليست من الابواب الثمانية والحاصل أن المراد بعلم المعاني هنا ما يشمل مسائله وتعريفه وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتي وبالمقصود منه مسائله التي اشتملت عليها هذه الأبواب الثمانية (قوله من علم المعاني) اعترض بأنه لا يصح جعل من تبيينية لانه يلزم على كون المقصود بعض علم المعاني أن انحصار المقصود في الأبواب الثمانية من حصر الكل في جزئياته لا من حصر الكل في أجزائه كما قال الشارح لأن المنحصر الذي هو المقصود بعض علم المعاني وكل باب من الابواب الثمانية بعض منه فحمل المقصود المنحصر على كل واحد من الامور المحصور فيها صحيح وهذا ضابط حصر الكل في جزئياته ولا يصح جعلها للبيان لانه يضع عليه ثمرة تقدر المقصود لان المقصود اذا كان هو نفس علم المعاني والامور الثلاثة داخلة على كل حال ذكر المقصود ولم يذكر فيلزم فساد الحصر مع أنه انما زيد لخراج الامور الثلاثة ليستقيم الحصر ولا يصح جعلها صلة للمقصود (١٦٦) لان المقصود من الشيء غير ذلك الشيء

اذا المقصود من الشيء ثمرته المترتبة عليه كالجلوس على السرير وهو غيره وحينئذ فيلزم أن الابواب الثمانية ليست علم المعاني مع أنها هو وقد يجاب باختيار الاول ونمنع لزوم كون الحصر من حصر الكل في جزئياته وبيان ذلك أن علم المعاني عبارة عن مجموع أمور أربعة التعريف ووجه الحصر والتنبيه وجملة المسائل المذكورة في الابواب الثمانية والمقصود من هذه الامور الاربعة جملة المسائل فيجعل العلم متساوياً للثلاثة الاول صح جعل من للتبعية ويجعل المقصود جملة المسائل صح

فقال (وينحصر) المقصود من علم المعاني (في ثمانية أبواب)

(وينحصر) المقصود من هذا الفن وهو فن المعاني (في ثمانية أبواب) ولما كان الفن لا يصدق على الباب الواحد من هذه الابواب كان حصره في الابواب من باب حصر الكل في الأجزاء لان الكل لا يصدق على

مختلفة ونظيره حد النظر بأنه تركيب أمور حاصلة في الذهن يتوصل بها الى تحصيل ما ليس حاصلًا فاشير بالامور للعلة المادية وبالترتيب الى الصورية وبالمرتبة المدلول عليه بلفظ الترتيب الى الفاعلية وبالتوصل الى الغائية ونظيره تعريف الطب بأنه علم يعرف به أحوال بدن الانسان من جهة ما يصح ويحول عنها لتحفظ الصحة ويسترد زائله فيعرف اشارة الى الفاعلية وهي العارف وأحوال اشارة الى المادية ومن جهة هي الصورية وتحفظ هذه الغائية (قلت) ولا شك أن التعريف بالعلة المادية واضح لانه تعريف بالذاتيات واما بالعلة الغائية والفاعلية والصورية فكيف يمكن الاذافرض أن ذلك الفاعل وتلك الغاية وتلك الصورة خاصة لازمة غير موجودة بغير المحدود فيكون ذلك تعريفًا رسميًا وهو علم أن الترمذي قال ان علم العرب انما خرج بقوله ليحترز بها الخ لان علمهم بطبعهم وكل ما يكون كذلك لا يكون لغرض لان الاغراض انما تكون في الافعال الاختيارية لافي الافعال التي بسبب الطبيعة وفيه نظر لان الافعال التي لا لغرض هي أفعال الطبيعة المذكورة في علم الحكمة وهي مبدأ الافعال الذاتية للاجساد من غير شعور كالقوة للحجر والمراد بالطبيعة هنا هي الفطرة التي جبلت العرب عليها من التمكن من الكلام من غير احتياج الى تفكير وتدقيق نظر وتعلم ص (وينحصر الخ) ش عبارة الايضاح وينحصر المقصود منه وهما متقاربتان في المعنى وهذا العلم ينحصر في ثمانية أبواب قالوا

(٢١ - شروح التلخيص - أول) جعل الحصر من قبيل حصر الكل في الاجزاء فلا يصح أن يقال الاستناد الخبري المقصود من علم المعاني لان هذا الباب بعض المسائل والمقصود جميعها فالحاصل أن المترض فهم أن المراد من المقصود الجنس المتحقق في كل فرد ونحن نقول المراد بالمقصود الهيئة الاجتماعية من المسائل وحينئذ فبعض تلك الهيئة الاجتماعية ليس هو المقصود وقد يختار الثاني وهو جعل من بيانية لكن على جعل صلة المقصود محذوفة والمعنى وينحصر المقصود من الفن الاول الذي هو علم المعاني فقوله من علم المعاني بيان للمقصود ويراد بالفن الاول الالفاظ المفيدة لعلم المعاني الذي هو المسائل وللأمور الثلاثة المتقدمة عليه من التعريف ووجه الحصر والتنبيه والمقصود من جعلها انما هو العلم وهو المسائل خاصة فالامور الثلاثة داخلة في الفن دون المقصود الذي هو علم المعاني فصح الحصر لكن هذا يمنع من الاخبار في قوله أولا الفن الاول علم المعاني الا أن يقال انه لما كان المقصود بالذات من الفن علم المعاني صار كأنه هو أو في الكلام حذف مضاف أي بعض الفن الاول علم المعاني وقد يختار الثالث وهو جعلها صلة للمقصود لكن نريد بالمقصود ما يقصد بالذات ويلاحظ قدس من العلم لا ما قصد لاجله وهو الثمرة وحاصله أن العلم شامل للمسائل وللأمور الثلاثة السابقة لتعلقها بها لكن المقصود بالذات من العلم انما هو المسائل وهي المحصورة في الابواب الثمانية وانما عدت الامور الثلاثة الاول من جملة العلم ومندرجة فيه تغليباً لشدة اتصالها به حيث دونت معه فهي متصودة تبعاً بالذات والافعال علم اما اسم للمسائل وحدها أو للملكة كما مر

* أولها أحوال الاسناد
الخبرى * وثانيها أحوال
المسند اليه * وثالثها
أحوال المسند

انحصار الكل في الاجزاء لا الكل في الجزئيات (أحوال الاسناد الخبري) و (أحوال المسند اليه)
و (أحوال المسند)

كل جزء كحصر السرير في الحشب والسامر مع الهيئة لا من باب حصر الكل في الجزئيات كحصر
الكلمة في الاسم والفعل والحرف لان الكل صادق على كل جزئي ثم بين الابواب فقال أول الابواب
(أحوال الاسناد الخبري) وثانيها (أحوال المسند اليه) وثالثها (أحوال المسند)

ودليل الحصر أن الكلام إما خبراً وإنشاءً لما سيأتي والخبر لا بد له من اسناد ومسند ومسند اليه فهذه
ثلاثة أبواب والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً مثل ضرب أو مافى معناه كاسم الفاعل
كقولك أضرب زيد وهذا الباب الرابع ثم كل من التعلق والاسناد إما بقصر أو بغير قصر وهذا
الخامس والانشاء هو الباب السادس ثم الجملة إذا قرئت بأخرى فالثانية إما معطوفة على الأولى أو غير
معطوفة وهما الفصل والوصل فهذا الباب السابع ثم لفظ الكلام البانيخ إما زائد على أصل المراد
لإفادة أولاً ويدخل قوله أولاً قسمان الناقص والمساوي وهذا الثامن فانحصر في ثمانية أبواب
على ما سبق وقوله ينحصر عائد الى العلم وانحصاره في ذلك لا يصح الاستدلال عليه بغير الاستقراء
وانما ذكرت التقسيم السابق جرياً على عادتهم ثم يحتمل أن يكون من حصر الكل في أجزائه بأن يكون
علم (١) البيان عبارة عن مجموع هذه الأبواب واحتمل أن يكون من حصر الكل في جزئياته بأن
يكون من علم باباً منها صدق عليه أنه علم المعاني والظاهر الأول بقي هنا شك وهو أن حصر الكل
في أجزائه لا يمكن لان الحصر جعل الشيء في محل محيط به فالحيط حاصر والمحاط محصور وظروف
وشأن الكل مع أجزائه على العكس لان الكل محيط بالأجزاء من حيث المعنى فلا أجزاء منه حصرة في
الكل فكيف يجعل الكل محصوراً فيها وهذا بخلاف التقسيم فان الكل يقسم الى أجزائه كما يقسم
الكل الى جزئياته وقد قررنا هذا البحث في أول شرح المختصر وقد أورد على الحصر أنه يخرج عنه
الاعتبارات الراجعة الى الخبر نفسه من حيث هو هو فان المجموع المركب مغاير لكل من الاسناد
والمسند والمسند اليه وأجيب بأن الاعتبارات الراجعة اليه هي الراجعة الى الاسناد لانه جزء خبر
يستدعي جميع الاجزاء وفيه نظر لجواز أن يختص المجموع بحال لان يكون لشيء من أجزائه ثم
لو اعتبرنا ذلك لكان ذكر أحوال الاسناد مغنياً عن ذكر أحوال طرفيه ثم من أحوال الخبر استعماله
بمعنى الانشاء وليس ذلك شيئاً من الابواب الثلاثة * وقوله أحوال الاسناد الخ لا يصح أن يقرأ بالجر
بدلاً مما قبله ولا بالرفع على القطع بتقدير هي لأن هذه المذكورات ليست الابواب لان أحوال
الاسناد مثلاً ليست باباً كما أن قولنا الطهارة والصلاة والزكاة معان في أنفسها ليست باب الطهارة
والصلاة والزكاة فلا يصح أن يقال الباب أحوال الاسناد فتعين حينئذ أن يقدر مضاف محذوف
أو يقدر له ما يناسبه والاحسن أن يقدر تراجعها الآن يقال ان أبواب العلم قطع متفرقة منه فيكون
أحوال الاسناد مثلاً باباً وقدم المسند اليه على المسند تقديماً للموضوع على المحمول وقوله والاسناد
الخبري يحترز عن الانشائي فانه مذكور في باب الانشاء لانه أمانة كما همنا في الاسناد الدائرين المبتدأ
والخبر مثل أنت طالق (قات) هما نسبتان فليتا مل احداً هادئة بين المبتدأ والخبر والاخرى نسبة
معنوية مدلول عليها بقوله مثلاً طالق وحمل طالق على أنت غير مدلول طالق فان قلت فقد ذكر في
أحوال الاسناد الخبري الانشاء كقوله تعالى حكاية عن فرعون يا هامان ابن لي صرحاً وكذلك السكاكي
قات على سبيل الاستطراد وليس مقصوداً له (قوله وأحوال المسند اليه) انما لم يقيد المسند اليه ولا
المسند بكونه خبرياً لان أحوال كل منهما في الانشاء كأحوالهما في الخبر غالباً بخلاف الاسناد نفسه

(قوله انحصار الكل في
الاجزاء) أي لأن المقصود
من العلم جملة المسائل التي
في الأبواب الثمانية لا كل
واحد منها (قوله لا الكل
في الجزئيات) أي والا
لصدق المقصود من علم
المعاني على كل باب وهو
لا يصح لأن كل باب بعض
المقصود وهذا يشعر بأن
العلم المنحصر في الابواب
الثمانية القواعد بمعنى
القضايا الكلية لان الابواب
المنحصر فيها ألفاظ ضرورة
أنها تراجم والمنحصر في
الالفاظ حصر الكل في
الاجزاء يجب أن يكون
ألفاظاً إذا أريد بالعلم فيها
مراد المسألة فيقدر هنامضاف
أي وينحصر متعلق علم
المعاني ومتعلق العلم بمعنى
المسألة هو القواعد بمعنى
القضايا الكلية أو يرتكب
هنالاستخدام بأن يجعل
الضمير في ينحصر راجعاً
للعلم بمعنى القواعد (قوله
أحوال الاسناد الخبري)
هو بالرفع خبر المحذوف أي
أولها أحوال ثانياً كذا
ثالثها كذا ويدل له تعبيره
في الايضاح الذي هو
كالشرح لهذا المتن والجل
كلها مذكورة

* ورابعها أحوال متعلقات الفعل * وخامسها القصر * وسادسها الانشاء * وسابعها الفصل والوصل * وثامنها الایجاز والاطناب والمساواة * ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو انشاء لانه

على سبيل التعداد أو بالنصب على أنه مفعول المحذوف تقديره أعني أحوال الخ وبالجر على أنه بدل بعض من ثمانية أبواب والرابط المحذوف أي أحوال الاسناد الخبري من جملتها وعلى هذين الوجهين في كلام المصنف حذف العاطف وهو جائز اختياراً عند بعضهم وحسن حذفه دفع توهم صيرورة الثمانية أحد عشر ويصح أن تكون مبنية للشبه الالهالي على حذو ما قيل في الاسماء قبل دخول العوامل عليها ذكرها على سبيل التعداد ليرفع الحساب حسابها كما هو طريقة معرفة مرتبة المعدود بقى شيء وهو أن الامور المذكورة في مقام التعداد مبنية على السكون فكيف يتكلم بأحوال الاسناد الخبري (١٦٣) وكذا الامر ان بعده هل يسكن الاول

وتقطع همزة الثاني أو يفتح

الاول بنقل حركة همزة

الثاني اليه أو يكسر الاول

قال العصام وفي ظني أنه

يتكلم بكسر اللام في الاحوال

لاجل التخلص من التقاء

الساكنين لام أحوال ولام

التعريف بعدها نعم ان وقف

على الاول اضطراراً سكن

وبهذا يعلم أنه ينبغي اسكان

ماليس بمضاف كالقصر أو

كان مضافاً لما أوله متحرك

كأحوال متعلقات الفعل

واضافة الاول واعراب

الثاني لا ينافي ببناء الاول اذ

لم يركب مع عامله كما صرح

بذلك شراح الكافية وهذا

الوجه الاخير مشكل اذ

لا يظهر عليه وجه لعطف

الوصل على النسل ولا

عطف الاطناب والمساواة

على الایجاز وقد يقال

و (أحوال متعلقات الفعل) و (القصر) و (الانشاء) و (الفصل والوصل) و (الایجاز والاطناب والمساواة) وانما انحصر فيها (لأن الكلام إما خبر أو انشاء لانه) لاحالة يشتمل

ورابعها (أحوال متعلقات الفعل) وخامسها (القصر) وسادسها (الانشاء) وسابعها (الفصل والوصل) وثامنها (الایجاز والاطناب والمساواة) ثم أشار الى وجه الحصر وهو استقرائي فقال (لانه) أي الكلام

فان أحواله اذا كان خبرياً تغلب فيها المخالفة لأحواله اذا كان انشائياً * ثم ليعلم أن المراد بأحوال المسند اليه وأحوال المسند أحوالهما من حيث كونهما مسنداً اليه ومسنداً والافـ كل ما سيأتي من عام البيان من استعارة وكناية وغيرهما من أحوال المسند اليه والمسند وان كانا ليست من أحواله من حيث كونهما كذلك وانما كررنا نظراً لأحوال في الثلاثة لانه لو قال والمسند اليه فاما أن يكون من غير تقدير أحوال مضافة محذوفة أولاً فان كان من غير تقديرها لزم أن يكون الباب في نفس المسند اليه لافي أحواله وذلك وظيفة النحوي ثم لو أراد ذلك لقال الاسناد ولم يقل أحوال الاسناد وان كان مع تقدير المضاف المحذوف أو هم العطف على الاسناد ولا يصح لأنه يلزم أن تكون أحوال الاسناد والمسند والمسند اليه واحدة * وقوله القصر هو وما بعده معطوف على أحوال في رفعه أو جره ولا يصح عطفه بالجر على اسناد ولا على متعلقات ولا على الفعل لان المصنف عند ذكره يقول القصر ويقول الانشاء ولا يقول أحوال القصر كما سيفعل في أحوال الاسناد ويدل عليه أيضاً ذكره الاحوال في الثلاثة دون ما بعدها ولو أراد هذا لكررهما في الجميع أو تركها في غير الاول وأيضاً القصر نفسه حال من أحوال اللفظ فلم يحتاج أن يقول حال القصر وكذلك ما بعده * وقوله وأحوال متعلقات الفعل هي بكسر اللام لان المفعول متعلق بالفعل لا متعلقه وهذا من جهة اللفظ والتركيب أما من جهة التعقل فالفعل متعلق بمفعوله والمفعول متعلقه لأعني من حيث المعلولية بل من حيث الذات فمن هذه الحيثية يصح أن يقرأ متعلقات بالفتح ويعني الفعل وما في معناه كما ذكره بعد في الايضاح اذا كان فعلاً أو متصلاً به أو ما

لا اشكال لان الذي قصد عده مجموع المعطوف والمعطوف عليه لانه صار كلمة واحدة وجعل اسمها جملة من المسائل (قوله متعلقات الفعل) أي أو ما في معناه وانما اقتصر عليه لانه الاصل (قوله القصر) انما لم يقل أحوال القصر وكذا ما بعده لانها في نفسها أحوال فلو عبر بالأحوال لزم اضافة الشيء الى نفسه وهي ممنوعة عند البصريين كذا قيل وهو منتقض بالانشاء (قوله الفصل والوصل) انما أتى بالواو هنا وفيما بعده إشارة الى أنه باب واحد وانما تركها فيما تقدم لثلاثتهم أنها أحد عشر وكذا يقال فيما اذا تركها من الكل (قوله وانما انحصر الخ) انما قدر ذلك إشارة الى أن قول المصنف لان الكلام الخ علة المحذوف معلوم مما سبق (قوله أو انشاء) أي فيسكون لأحواله المختصة به باب (قوله لانه) أي الكلام وقوله لاحالة مصدر ميمي بمعنى التحول وهو اسم لا وخبرها محذوف والجملة معترضة بين اسم أن وخبرها وهو يشتمل مفيدة لتأكيده الحكم أي لان الكلام يشتمل على نسبة ولا تحول عن ذلك، وجود أي لا بد من ذلك واشتمال الكلام على النسبة من اشتمال الكل على الجزء لان النسبة جزء من الكلام لان أجزاءه ثلاثة المسند اليه والمسند

والاسناد وهو النسبة (قوله على نسبة تامة) خرجت النسبة الناقصة كالتقييدية والتوصيفية كغلام زيد والحيوان الناطق فلا يشمل عليها الكلام ولا يدل عليها (قوله قائمة بنفس التسكلم) اعلم أن النسب ثلاثة كلامية وذهنية وخارجية فالاولى تعلق أحد الطرفين بالآخر المفهوم من الكلام وتصورها وحضورها في ذهن التسكلم هو النسبة الذهنية وتعلق أحد الطرفين بالآخر في الخارج خارجية فاذا قلت زيد قائم فثبوت القيام لزيد يقال له نسبة كلامية باعتبار فهمه من الكلام وذهنية باعتبار ارتسامه في الذهن وحضوره فيه ونسبة خارجية باعتبار حصوله في نفس الامر فالاولى والثانية قائمة بأحد الطرفين والثالثة قائمة بذهن التسكلم اذا علمت هذا فقول الشارح قائمة الخ فيه نظرا لقضائه قيام الكلامية بنفس التسكلم أي ذهنه مع أنه ليس كذلك كما علمت وقد يجب أن المراد بقيام النسبة الكلامية بنفس التسكلم ادراكها لها لأنها صفة لها متحققة في فهمه وقيام علم وادراك لا قيام تحقق كقيام البياض بزيد مثلا وبهذا اندفع أيضا ما يترامى من التناقض بين قوله قائمة بنفس التسكلم المقتضى لقيامها بنفسه وقوله وهي تعلق الخ المقتضى لقيامها بأحد الطرفين كذا قرر شيخنا العدوي وهو محصل ما في الحفيد والذي نقله الفري عن الشارح أن قيام النسبة التي يشتمل عليها الكلام بالذهن من قيام العرض بمحل كقيام العلم والارادة بمحلهما وهو النفس فالقائم بالذهن هو نفس النسبة الكلامية لاعتبارها هي صفة موجودة في ذهن التسكلم وجودا متصلا كصفات النفس كالعلم والارادة وهذا محمول على أن المراد بالنسبة الكلامية في الخبر ايقاع التعلق أي ادراك أن ذلك التعلق مطابق للواقع وانزاع أي ادراك أنه غير مطابق للواقع وأما في الانشاء فالمراد بها الطلب ولا شك أن الايقاع والانزاع والطلب أمور موجودة في النفس قائمة بها على أنها صفات لها لا على أنها معقولة لها حاصلة صورتها فيها لا قطع بأنه لا يحتاج في التصديق الى تصور الايقاع والانزاع وبأن الموجود في نفس من قال اضرب طلب ايجاد الضرب لا مجرد تصوره وهذا لا ينافي ما قرره شيخنا لأن مراد شيخنا بالنسبة الكلامية انقائهم بالذهن صورتها وظلها التعلق ومراد الشارح بالنسبة الكلامية القائمة بالنفس بذاتها لا ظلها الطلب والايقاع والانزاع وهو (١٦٤) المسمى بالتصديق عند الحكماء وعلى ما نقل عن الشارح فلا بد من تأويل

كلامه هنا أعني قوله وهي تعلق أحد الشئيين بالآخر بأن يقال وهي ذو تعلق الخ ثم ان دلالة الكلام على

على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس التسكلم وهي تعلق أحد الشئيين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان إيجابا أو سلبا أو غيرها كما في الانشائيات وتفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة في الكلام الانشائي

فلا

النسبة القائمة بالنفس على ما نقل عن الشارح لا يقتضي قيامها بها

في الواقع لان الدلالة المذكورة وضعية يجوز تخلفها فلا يرد أن كلام الشاك والمجنون ومن يتقن خلاف ما يتكلم به كلها أخبار مع عدم قيام النسبة بأنفسهم (قوله وهي) أي النسبة التامة التي يشتمل عليها الكلام تعلق أحد الشئيين أي أحد الطرفين وهما المسند اليه والمسند بالآخر والمراد بالتعلق هنا ما يشمل النسبة الحكمية أعني ثبوت المحمول للموضوع وما يشمل النسبة الانشائية كما سيدكره الشارح وليس المراد بها خصوص النسبة الحكمية اذ ليس في الانشاء ثبوت المحمول للموضوع لان النسبة في اضرب يازيد عمرا تعلق الضرب بزيد على وجه طلبه منه وفي هل قام زيد تعلق القيام بزيد على وجه الاستفهام عن صدوره منه فان قلت قوله تعلق أحد الطرفين بالآخر يقتضي أنها وصف لأحد الطرفين وهذا لا يلائم قوله سابقا بين الطرفين قلت لا مانع من أن يراد بتعلق أحد الطرفين بالآخر التعلق والارتباط بين الطرفين بمعنى مدلولهما (قوله عليه) أي التعلق (قوله سواء كان) أي ذلك التعلق ايجابا يجوز بدقائم أو سلبا يجوز بدليس بقائم وهذا انما يكون في الخبر بخلاف الانشاء لانه لا يتصف بايجاب ولا بسلب لان الايجاب والسلب من أنواع الحكم والانشاء ليس بحكم بل هو ايجاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود (قوله ايجابا أو سلبا) أي متعلق ايجابا أو متعلق سلبا أو اذا ايجاب أو اذا سلب وانما احتجنا لذلك لان التعلق المذكور ليس ايجابا ولا سلبا لان الايجاب ادراك الثبوت أي ادراك أنه مطابق للواقع أو غير مطابق له والسلب ادراك الانتفاء أي ادراك أنه مطابق أو غير مطابق للواقع ومثلهما الايقاع والانزاع فالإيقاع ادراك الوقوع والانزاع ادراك اللاوقوع (قوله كما في الانشائيات) الكاف استقصائية أي فانه لا ايجاب ولا سلب فيها بحسب معناها الوضعي وان لزمه الايجاب والسلب فان اضرب مثلاً أمر معناه طلب الضرب من المخاطب ويلزمه أن الضرب مطلوب وهو ايجاب أي ذو ايجاب على مامر والحاصل أنك اذا قلت اضرب زيدا فنسبته طلب ضرب زيد من المخاطب وليس هذا متعلقا بالايجاب ولا للسلب بحسب ذاته وان كان يلزمه أن الضرب مطلوب وهذا ايجاب (قوله بايقاع المحكوم به) أي المحكوم بوقوع المحكوم به على المحكوم عليه أي ادراك أن النسبة التي بينهما واقعة أي مطابقة للواقع وقوله أو سلبه أي ادراك أن النسبة ليست بواقعة أي ليست مطابقة للواقع (قوله في هذا المقام) أي مقام تقسيم الكلام الى خبر وانشاء (قوله لانه) أي هذا التفسير لا يشمل الخ أي لان نسبة الانشاء لا تنافي فيها ايقاع أي

إما أن يكون لغيبته خارج تطابقه أو لا تطابقه أو لا يكون لها خارج الاول الخبر

ادراك أنها مطابقة للواقع أو ليست مطابقة للواقع لان هذا لا يتأتى الا في نسبة الخبر كما سيأتي (قوله فلا يصح) تفرع على النفي وقوله التقسيم أى تقسيم الكلام باعتبار نسبته الى الخبر والانشاء وانما لم يصح التقسيم حيثئذ لانعدام النسبة بهذا التفسير من الانشاء فلم يوجد فيه ما للتقسيم باعتباره (قوله فالكلام) أى مطلقا كان خبرا أو انشاء (قوله لنسبته) أى للنسبة المفهومة منه الحاصلة في الذهن (قوله خارج) أى نسبة خارجية حاصلة بين الطرفين في الخارج أى في الواقع ونفس الامر مع قطع النظر عما يفهم من الكلام وذلك كما في قولك زيد قائم فان ثبوت القيام لا يدعى له نسبة كلامية باعتبار فهمه من الكلام وذنية باعتبار انسامه في الذهن وخارجية باعتبار الحصول في نفس الامر والخارجية لا بد منها سواء كان هناك كلامية تحكمها أولا لأنه لا بد في الواقع من أن يكون زيد قائما أو غير قائم وانما سمي المصنف النسبة الخارجية خارجا لوقوعها في الخارج بمعنى نفس الامر والواقع (قوله في أحد) أى واقع ذلك الخارج بمعنى النسبة الخارجية في أحد الازمنة الثلاثة وأفاد الشارح بهذا دفع ما يتوهم من أن الأخبار الموجبة المستقبلية نحو سيقوم زيد كلها كاذبة اذ لا نسبة لها خارجية في الحال تطابقها وأن الأخبار السلبية المستقبلية كالها صادقة لموافقة نسبتها المفهومة منها للخارجية وحاصل ما ذكره الشارح من الدفع أن المعتبر (١٦٥) ثبوت النسبة الخارجية في أحد

الازمنة الثلاثة على حسب اعتبار النسبة الكلامية فان كانت ماضوية اعتبر ثبوت الخارجية في الماضي وان كانت حالية اعتبر ثبوتها في الحال وان كانت مستقبلية اعتبر ثبوتها في المستقبل فالتسوية الخارجية تعتبر بحسب اعتبار النسبة الكلامية (قوله أى يكون بين الطرفين في الخارج) المراد بالخارج هنا الواقع ونفس

فلا يصح التقسيم فالكلام (ان كان لنسبته خارج) في أحد الازمنة الثلاثة أى يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية (تطابقه) أى تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بأن يكونا ثبوتين أو سلبيتين (أو لا تطابقه) بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية أو بالعكس (خبر)

(ان كان لنسبته) التي هي تعاقب أحد الطرفين وهما المسند والمسند اليه بالآخر على وجه التمام وذلك بأن يكون يحسن الشكوت عليه معنى (خارج) فاعل لسكان والمعنى الخارج هو نسبة بين الطرفين تتحقق في الخارج في أحد الازمنة الثلاثة من حال ومضى واستقبال (تطابقه) أى تطابق تلك النسبة الخارجية النسبة المفهومة من الكلام بأن تكون في الخارج كما دل عليها اللفظ (أو لا تطابقه) بأن تكون على خلاف ما دل عليه الكلام (خبر) أى فذلك الكلام الذي له تلك النسبة خبر وذلك كقولنا زيد قائم فهذا كلام له نسبة مفهومة هي انصاف زيد بالقيام في الخارج ثم القيام بالنسبة الى ذات زيد خارجا في معناه فقوله أو ما في معناه يريد كاسم الفاعل كما سبق وقوله أو متصلا بالفعل لا أدري ما يريد به إلا أن يريد عمل المصدر وسماه متصلا بالفعل لأنه أشد تعلقا به لانه جزؤه فليست الا أن الزمخشري في المفصل سمي

الامر فهو غير الخارج في كلام المصنف لأن المراد بالنسبة الخارجية كما علمت وأشار الشارح بهذا التفسير الى أن المصنف أطلق الخارج وأراد به الواقع فيه وهو النسبة الخارجية وقوله أى يكون تفسيرا لقول المصنف ان كان لنسبته الخ وحيدة فذلك كان الاولى أن يقول أى يكن لانه تفسير للجزوم محلا أو يقول أى كان (قوله أى تطابق تلك النسبة) أى المفهومة من الكلام وقولا ذلك الخارج وهو النسبة الخارجية و اعلم أنه يلزم من مطابقة النسبة الكلامية للخارجية مطابقة النسبة الكلامية لان المطابقة لا تتحقق الا بين أمرين فكل منهما مطابق للآخر الا أن الاولى أن يحمل الاصل مطابقا بالفتح فإذا أسند المطابقة للكلامية وجعل الخارجية مطابقة بالفتح لكونها الاصل (قوله بأن يكونا ثبوتين) نحو زيد قائم وكان زيد قائما في الواقع وقوله أو سلبيتين أى نحوليس زيد قائما والحال أنه غير قائم في الواقع (قوله بأن تكون النسبة الخ) أى نحو زيد قائم والحال أنه غير قائم في الواقع (قوله أو بالعكس) أى كقولك ليس زيد قائما وكان زيد في الواقع قائما وقد علم من كلام الشارح أن النسبة الكلامية في القضية الموجبة ثبوتية شئ في السالبة انتفاء شئ عن شئ وهذا مذهب المتقدمين من الناطقة والذي عليه المحققون من المتأخرين أن النسبة بين الطرفين دائما ثبوتية بمعنى أنها دائما تعاقب أحد الطرفين بالآخر ولا تكون عدم التعلق قالوا وهذا لا ينافي أنها تكون سلبية لانه ليس معنى كونها سلبية أنها سلب شئ عن شئ كما يقول المتقدمون بل بمعنى أنها تسلط عليها السلب كما في النفي المحصل نحوليس زيد بقائم أو دخل السلب في مفهومها كما في النفي المعدول نحو زيد هو ليس بقائم والاولى أن يحمل قول الشارح أو سلبية على هذا المعنى ليوافق ما عليه المحققون من المتأخرين وليوافق قوله سابقا وهي تعلق أحد الشئتين بالآخر فان ظاهره أنها لا تكون عدم التعلق

(قوله قال كلام خبر) أى من حيث احتماله للصدق والكذب لما تقرر أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى خبرا من حيث احتماله لهما ومن حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث افادته الحكم اخبارا ومن حيث كونه جزءا من الدليل يسمى مقدمة ومن حيث كونه يطلب بالدليل مطلوبا ومن حيث كونه يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث انه يقع في العلم ويستل عنه مسئلة فالذات واحدة واختلاف العبارات بحسب الاعتبار وانما قدر الشارح قال كلام لان جواب الشرط لا يكون الاجملة (قوله أى وان لم يكن لنسبته خارج كذلك) أى تطابقه تلك النسبة أولا تطابقه فهو انشاء * اعلم أن الكلام النفي اذا كان فيه قيداً وقيداً كان النفي متوجها للقيد أو القيود في الغالب ومن غير الغالب قد يتوجه للقيد وللقيود معا اذا علمت هذا فاعلم أن في كلام المصنف مقيداً وهو النسبة وقيداً وهو الخارج والمطابقة وعدمها فان جعلت النفي منصبا على المقيد والقيدين اقتضى ذلك أن الانشاء لنسبة له ولا خارج يطابق أو لا يطابق وهذا لا يصح لان الانشاء له نسبة قطعاً لأنها غير حكمية كما تقدم لك ذلك عن قرب وان جعلت النفي منصبا على القيدين دون المقيد كما هو الغالب اقتضى أن الانشاء له نسبة ولا خارج له أصلاً يطابق أو لا يطابق وهذا خلاف التحقيق والتحقيق كما قال الشارح ان الانشاء له نسبة كلامية ونسبة خارجية نارية تطابقان ولا يتطابقان نارة اخرى فنحو هل زيد قائم وقم النسبة الكلامية للاول طلب الفهم من المخاطب وللثاني طلب القيام منه والنسبة الخارجية لهما الطلب النفسى للفهم في الاول والقيام في الثاني فان كان الطلب النفسى ثابتاً للتكلم في الواقع كان الخارج مطابقا للنسبة الكلامية وان كان الطلب النفسى ليس ثابتاً للتكلم في الواقع كان الخارج غير مطابق ونحو بيت الانشائي (١٦٦) نسبه الكلامية ايجاد البيع المفهوم من اللائظ والخارجية ايجاد القائم

بنفس التكلم فان كان ايجاد ثابتاً للتكلم في الواقع كان مطابقاً والافلا وما يدل على ان الانشاء له نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه أن النسبة بين كل أمرين في الواقع إما ثبوتية أو سلبية على طريق الحصر العقلي والالزام ارتفاع النقيضين أو اجتماعهما والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والنسبة بين

أى قال كلام خبر (والا) أى وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء

إما أن ينتسب له على وجه الاتصاف به فتكون النسبة مطابقة لما فهم من اللفظ ويكون الكلام صدقاً أو تكون النسبة بين القيام وزيد نسبته الاتصاف بأن لا يتصف زيد بالقيام فيكون الكلام كذباً فقد ظهر أن هذا الكلام له نسبة دل على وقوعها خارجاً وفي نفس الامر نسبة أيضاً أى معنى في الخارج يطابق فيصدق الكلام أو لا يطابق فيكذب فهذا الكلام حينئذ خبر (والا) يكن لتلك النسبة المفهومة من الكلام معنى خارج في أحد الأزمنة الثلاثة بأن لا يقصد بالكلام حصول نسبة خارجية بل قصده كون نسبته توجد باللفظ (فانشاء) أى قال كلام الموصوف بما ذكر انشاء كقولك بيت عند قصد

اسم الفاعل مثلاً بالفعل فعلى هذا يحتمل أن يراد بما هو في معنى الفعل المصدر العامل لمشاركة الفعل له في معناه الذي هو الحدث ويكون اسم الفاعل متصلاً لكونه فرع الفعل بخلاف المصدر فإنه أصله لكن الصحيح أن كلا من الفعل واسم الفاعل مشتق من المصدر

الامر في الواقع نسبة خارجية وهي اما مطابقة للنسبة المفهومة من الكلام أولاً فعلم من هذا أن النسبة الكلامية انشاء والخارجية والمطابقة وعدمها أمور لابد منها في الخبر والانشاء والمارق بينهما انما هو القصد وعدم القصد فالخبر لا بد فيه من قصد المطابقة أو قصد عدمها والانشاء ليس فيه قصد للمطابقة ولا لعدمها وهذا محصل ما أشار له الشارح بقوله وتحقيق ذلك الخ ويمكن تمشية كلام المصنف عليه بأن يجعل في قوله في جانب الخبر ان كان لنسبته خارج تطابقه أى تقصد مطابقتها له أو يقصد عدم مطابقتها له والخبر وقوله والا فانشاء أى والا يكن لنسبته خارج تقصد مطابقتها أو عدم مطابقتها فانشاء ويجعل النفي منصبا على القيد الاخير أعني تقصد مطابقتها فكانه قيل وان كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه لكن لم يقصد فانشاء وفيه بحث لانه لا خبر يقصد به عدم مطابقة نسبته لان الخبر وضع للمطابقة وأما عدمها وهو الكذب فلا دلالة للفظ عليه وانما هو احتمال عقلي كما يأتي بقي شيء آخر وهو أن المراد بقصد مطابقة النسبة الكلامية للخارجية أن يقصد التكلم بالكلام حكاية معنى حاصل في الخارج بدون مؤدى الحكاية هو مؤدى المطابقة فقولنا زيد قائم قصدنا به حكاية ثبوت القيام لزيد في الواقع بمعنى أن في الواقع شيئاً هو قيام زيد بحكيته بقولك زيد قائم بخلاف اضرب ونحوه من صيغ الانشاء فإنه لم يقصد به حكاية شيء بل المقصود به أحداث مدلوله وهو طلب الضرب وايجاده بذلك اللفظ بحيث لا يحصل ذلك المعنى بدون اللفظ فان قصدت بصيغة الانشاء المطابقة أى حكاية ما في الواقع وهو النسبة الخارجية وهو الطلب القائم بالنفس مثلاً كان خبراً مجازاً وصار معنى اضرب أنا طاب للضرب والحاصل أن النسبة التي لها خارج هي التي تكون حكاية عن نسبة أى حالة بين الطرفين في نفس الامر ونسب الانشاء ليست حكاية بل محضرة ليرتب عليها وجود أو عدم أو معرفة أو تحسر أو نحو ذلك وحينئذ فالنسب

الانشائية لا خارج لها ولهذا اختار أرباب حواشي المظلول كالقنارى والقرمى وعبد الحكيم رجوع النفي في كلام المصنف للقيدين كما هو المتبادر منه وأن النسبة لاحالة موجودة في الانشاء دون الخارج ودون قيده واستدلوا على أنه لو كان له خارج لزم أن يتصور فيه الصدق والكنب لانهما من لوازم الخارجية واللازم باطل فكذلك للزوم (قوله وتحقيق ذلك) أى الفرق بين الانشاء والخبر وقوله أن الكلام يعنى مطلقا وحاصله أن للانشاء أيضا نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه والفرق بينه وبين الخبر قصد المطابقة واللا مطابقة في الخبر وعدم قصد ذلك في الانشاء وفي قوله وتحقيق الخ اشارة الى أن ما يقتضيه ظاهر المتن من أن الفرق بينهما أن الخبر له خارج ولا انشاء له كلام ظاهري خلاف التحقيق وقد علمت ما في ذلك التحقيق وأن الحق خلافه (قوله بحيث تحصل) الباء للابسة أى ملتبسة بحالة وهى أن تحصل من اللفظ أى تفهم منه فالعطف مغاير أو توجد فالعطف تفسيري ومعنى ايجاد اللفظ لها أن لا تحصل بدونه فاذا قلت اضرب زيدا فذنبه المفهومة منه طلب الضرب ولا شك أن ذلك لا يحصل الا بهذا اللفظ ولم يقصد بذلك اللفظ حكاية شيء حاصل في الواقع كالطلب القائم بالنفس ثم لا يخفى أن الفعل المتعدى للمفعول فيه النسبتان نسبة الفعل للفاعل ونسبته للمفعول فقول الشارح اما أن تكون نسبته الخ يصح أن يراد بها كل منهما لان كلا منهما يحصل باللفظ بحيث يكون موجدا لها (قوله من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع) هذا لا ينافي أن الانشاء له نسبة خارجية لان نفي القصد الى كونه دالا على النسبة الواقعية لا يستلزم نفي حصول تلك النسبة ثم ان الاولى للشارح أن يقول من غير قصد الى كونها مطابقة لنسبة في الواقع وهو الانشاء وذلك لان ظاهره يقتضى أن الفرق بين الانشاء والخبر قصد الدلالة على نسبة في الواقع بين شيئين وعدم قصد تلك الدلالة مع أن (١٦٧) الفرق قصد المطابقة بين النسبتين

وعدم قصد ذلك وان كان يمكن أن يقال انه يلزم من عدم قصد الدلالة على نسبة حاصلة في الواقع عدم قصد المطابقة (قوله بحيث يقصد) المناسب أن يقول أو يكون نسبة تقصد مطابقتها للنسبة الخارجية أو عدم مطابقتها لها (قوله

وتحقيق ذلك أن الكلام اما أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدا لها من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين وهو الانشاء أو تكون نسبته بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه وهو الخبر لان النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لا بد أن تكون بين الشيئين ومع قطع النظر عن الذهن لا بد وأن يكون بين هذين الشيئين في الواقع

انشاء البيع وقم مثلا فان نسبة البيع الى الفاعل انما وجدت باللفظ وكذا نسبة القيام للمخاطب على وجه الامر انما وجدت بنفس التلفظ من غير قصد الى أن إحدى النسبتين حاصلة الآن أو في الماضي أو المستقبل وفسرنا النسبة بالتعلق الخ ليعم الاخبار سواء كان ايجابيا أو سلبا شرطيا كان أو حمليا وليعم الانشاء مطلقا أو ما تفسيرا بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه فلا يصح لان ذلك

لأن النسبة المفهومة الخ) علة لما تضمنه قوله أو تكون نسبته بحيث الخ من أن في الخبر نسبتيين لا أنه متعلق بجميع التحقيق على أنه علة لما تضمنه من أن في الكلام مطلقا نسبتيين لانه وان كان صحيحا لما تقرر من أن في الانشاء أيضا خارجا لا أنه لا يناسب قوله فانك اذا قلت الخ لانه لا تعرض فيه للانشاء وقد يقال ان قوله المفهومة من الكلام دون أن يقول من الخبر ربما يؤثر الاحتمال الثاني وتمثيل الشارح بما اذا قلت زيد قائم لا يخصص نعم قول الشارح بأن يكون هذا ذاك وقوله بأن لا يكون هذا ذاك يعينان الاحتمال الاول لان كون هذا عين ذاك أو غيره يختص بالخبر إذ النسبة في الضرب متعلقة بالمخاطب على وجه طلبه منه وحاصله ما أفاده هذا التعليل أن هناك نسبة مفهومة من الكلام حاصلة في الذهن بقطع النظر عن الخارج ونسبة في الخارج بقطع النظر عن الذهن (قوله الحاصلة في الذهن) أشار به الى أن النسبة الكلامية والذهنية متحدتان بالذات مختلفتان بالاعتبار فمن حيث دلالة الكلام عليها يقال لها نسبة كلامية ومن حيث ادراكها في الذهن وتصورها فيه يقال لها ذهنية وقوله الحاصلة في الذهن يشهد الكواذب عمدا لان الذهن يتصور النسبة الكاذبة ولو كانت مستحيلة (قوله لا بد أن تكون بين الشيئين) هما الموضوع والمحمول أى لانها من المعاني الجزئية فلا تتعلل بالاعتقال هذين شيئين وقوله لا بد خبر أن (قوله ومع قطع النظر عن الذهن لا بد الخ) لا بد عطف على لا بد السابقة وفي الكلام تقديم وتأخير والاصل ولا بد مع قطع النظر عن الذهن أن يكون الخ والواو في قوله وأن يكون زائدة في متعلق اسم لا والاصل لا بد أن يكون أى لا بد من أن يكون أى لا غنى عن أن يكون فالواو هنا كهي في قول الشاعر

لما بال من أسعى لأجبر كسره * حفاظا وبنوى من سفاهته كسرى

فان الواو في قوله وبنوى زائدة دخولها في الكلام كخروجها وخبر لا محذوف أى حاصل ومصب التعليل قوله ولا بد أن يكون بين هذين الشيئين الخ بقى شيء آخر وهو أن في كلام الشارح أمور منها أن كون النسبة المفهومة من الكلام لا بد أن تكون بين شيئين هذا أمر معلوم لا يتوهم انكاره فلافائدة في الاخبار به فالاولى أن يقول لان النسبة المفهومة من الكلام حاصلة في الذهن قطعا ومع قطع النظر

عن الذهن نجد نسبة بين جزأى الكلام حاصله في الخارج فقد تحقق وجود النسبتين في الكلام وتحقق الفرق بينهما وذلك لان الكلامية طرفها الذهن والخارجية طرفها الخارج أفاده شيعنا العدوى ومنها أن قوله ولا بد مع قطع النظر عن الذهن أن يكون الخ ظاهره اختصاص النسبة الخارجية بالقضايا الخارجية التي حكم فيها على أفراد الموضوع المحققة الوجود في الخارج كقولنا الانسان حيوان فان الحيوانية ثابتة لأفراد الانسان في الخارج مع قطع النظر عن الذهن دون الذهنية التي حكم فيها على أفراد الموضوع التي لا تحقق لها في الخارج بأن كانت كالأذهنية أو بعضها ذهني وبعضها خارجي فالأولى كقولنا شريك الباري بمنع والثانية كقولنا ما سوى الواجب تعالى يمكن لان أفراد ما سوى الواجب يشمل المستحيل المعادى كبحر من زئبق ولا وجود له الا في الذهن لان القضايا الذهنية لا يصح فيها قطع النظر عن الذهن اذ لا وجود لها الا فيه ولا وجود لها في خارج الاعيان مع أن القضايا مطلقا لها نسبة خارجية وقد يجاب بأن المراد بقطع النظر عن (١٦٨) الذهن قطع النظر عن فهم الذهن النسبة الكلامية من الكلام وبالواقع نفس

الامر لا خارج الاعيان فدخلت تلك القضايا المذكورة أو يقال ان قوله ومع قطع النظر الخ في معنى المبالغة وكأنه قال ولا بد أن يكون بين هذين الشئيين نسبة في الواقع حتى ولو قطع النظر عن الذهن أى هذا اذ لم يقطع النظر عن الذهن بل نظر اليه كما في القضايا الذهنية بل وقطع النظر عنه كما في القضايا الخارجية وليس قوله مع قطع النظر شرطا لوجود النسبة الخارجية وحينئذ فاشتمل كلامه على القسمين المذكورين (قوله نسبة ثبوتية) أى وهي النسبة الخارجية وقوله بأن يكون هذا أى الموضوع ذاك أى المحمول كما في زيد قائم

نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذاك أو سلبية بأن لا يكون هذا ذاك ألا ترى أنك اذا قلت زيد قائم فان القيام حاصل لزيد قطعا سواء قلنا ان النسبة

التفسير يوجب تخصيصها بالخبر الحلي دون الانشاء والخبر الشرطي والمقصود أعم من ذلك وما يزد يدك تحقيقا في انقسام الكلام الى الخبر الذي يوصف بالصدق والكذب والى الانشاء أن الكلام الذي يحسن السكوت عليه لا محالة يتضمن نسبة السند الى السند اليه فان كان القصد منه الدلالة على أن تلك النسبة المفهومة من الكلام حصلت في الواقع ووقفت في الخارج بين معنى السند والسند اليه فذلك الكلام خبر وان كان القصد الدلالة على أن اللفظ وجد به تلك النسبة فالكلام انشاء فنسبة الخبر المفهومة من اللفظ يدل اللفظ على أنها كذلك فيما بين معنى السند اليه والسند خارجا لكن لما كانت الدلالة وضعية أمكن تخلفها بأن لا تكون كذلك فيما بين المعنيين في نفس الامر فيكون الكلام كذبا وأن تكون كذلك فيكون الكلام صدقا فاذا قلنا زيد قائم فالمفهوم منه ثبوت القيام لزيد في الخارج فاذا أردت تحقق المطابقة أو عدمها فاقطع النظر عما يدل عليه اللفظ وفهم بالذهن وانظر نسبة القيام لزيد خارجا فلا محالة تجد بينهما إمانسبة الثبوت بأن يكون هذا ذاك أعني بأن يكون زيدا قائما وإما نسبة السلب بأن لا يكون هذا ذاك فان كان الاول حصل الطابق بين المفهوم وما وقع في نفس الامر فيثبت الصدق وان كان الثاني لم يحصل الطابق فيثبت الكذب وانما تأتي هذه المطابقة عند قطع النظر عن المفهوم فينسب الواقع اليه لانها حينئذ شيان فيحصل الطابق بينهما وأما ان نظرت الى المفهوم وهو حصول النسبة في الخارج فلا تعدد للنسبة فلا يطابق اذ لا يطابق الشئ نفسه لان ما في الخارج باعتبار دلالة اللفظ عليه هو هو وأما احتمال الكذب فهو عقلي لا مفهوم للفظ ثم قد سمعت في تحقيق المطابقة أنها تكون بتحقيق وقوع تلك النسبة المفهومة من اللفظ خارجا فربما توهم أن ذلك يناقض القول المشهور وهو أن النسبة بين الموضوع والمحمول من الاعتبار التي لا وجود لها خارجا فيجب أن تعلم أن ذلك لا يناقضه لان المعنى بالتحقق خارجا حصول تلك النسبة في

الخارج

فان المراد من القائم نفس زيد وقوله بأن لا يكون هذا أى الموضوع ذاك أى المحمول كما في زيد ليس بقائم فانه يدل على أن زيدا غير القائم في الواقع وقوله بأن يكون هذا ذاك أى مثلا لاجل دخول القضايا الشرطية فان النسبة فيها اللزوم لا أن هذا ذاك اذ هذا انما يظهر في الحلية (قوله ألا ترى الخ) هذا استدلال على النسبة الخارجية (قوله فان القيام حاصل لزيد) يحتمل أن المراد حاصل له في الواقع اذا كان الكلام صادقا وفي الكلام حذف شئ يتم به البيان والتقدير حاصل لزيد قطعا أو ليس بحاصل له قطعا وحصوله وعدم حصوله في الواقع هو النسبة الخارجية التي تعتبر المطابقة بينها وبين النسبة المفهومة من الكلام وقوله قطعا أى وان قطعت النظر عن ادراك الذهن فليس القطع بمعنى الجزم وهذا الاحتمال هو المناسب لسياق الكلام ويحتمل أن المراد فان القيام حاصل لزيد أى بمقتضى دلالة الكلام لا بالنظر للواقع من كونه صادقا أو كاذبا لان الكلام يدل على تحقق النسبة وحصولها في الخارج وأما احتمال الكذب فهو عقلي لا مفهوم للفظ (قوله سواء قلنا الخ) هذا تعميم في قوله فان القيام حاصل لزيد قطعا وهذا التعميم زيادة فائدة ولا دخل له في الاستدلال المشار له بقوله ألا ترى الخ

(قوله من الأمور الخارجية) أي بناء على مذهب الحكماء من أن الأعراض النسبية لها وجود أي تحقق في الخارج أي خارج الأعيان يمكن رؤيتها وقوله أولست منها أي من الأمور الخارجية بل من الأمور الاعتبارية كما يقوله أهل السنة فأنهم يقولون إن الأعراض النسبية أمور اعتبارية لا تحقق لها في خارج الأعيان بل في خارج الأذهان لأن لها تحققاً في نفسها لكنها لم تصل لمرتبة المشاهدة بالبصر بل ذكر بعضهم أنه لا ثبوت لها في نفسها بل في الذهن فقط فإن قلت حيث كانت الأمور الاعتبارية لا وجود لها في خارج الأعيان بل ولا في خارج الأذهان على هذا القول فما الفرق بين الصادق منها والكاذب قلت الفرق أن الاعتبار الكاذب لا مستند له بل هو أمر ينزعه الذهن كبخل الكريم وكرم البخيل والاعتبار الصادق يستند للأشياء الخارجية كأبوة زيد وعمرو فان قلت

(١٦٩)

من الأمور الخارجية أولست منها وهذا معنى وجود النسبة الخارجية

الخارج عن العقل واتصاف الموضوع بها لا كونها من الأمور الوجودية التي تحقق وجودها خارجاً في العيان ولفرق بين قولنا هذا الامكان أو هذه النسبة حاصلة في الخارج عن الذهن بمعنى الاتصاف بذلك في نفس الأمر فانه صحيح لصحة اتصاف الوجوديات بالاعتبارات كالامكان وعدم الوجوب وبين قولنا هذا أمر محقق وجوده في الخارج والعيان كبياض الجسم مثلاً فالمراد بالوقوع في الخارج الاتصاف بالشيء فيه وهذا المعنى صحيح على كلا القولين أعني القول بأن النسبة وجودية خارجية وهو ضعيف أو اعتبارية فيه وهو الحق ألا ترى أنك إذا قلت زيد قائم وصدق هذا القول لزم أن زيدا اتصف بالقيام وحصل له في الواقع على كل حال ولا يسع أحداً إنكاره بعد ثبوت الصدق والا كان كذبا سواء قلنا إن النسبة وجودية أو اعتبارية وهذا المعنى الذي هو وقوع الاتصاف الجارى على كل قول هو الذي نعني بوجود النسبة أي حصولها خارجاً فيجري على كل قول لا كونها من الأمور الوجودية خارجاً حتى يختص بالقول بأنها من الأمور المحققة الوجود خارجاً كالبياض مثلاً تأمله فاني قد أطلت فيه مع ضرب من التكرار لاستصعاب الناس فهمه من بعض الشروح * ثم إنك قد سمعت أيضاً أن الانشاء هو الكلام الموجد لنسبته فيجب أن يعلم أن نسبة المسند إلى المسند إليه لا يوجد بها الكلام إذ لا يوجب الكلام اتصاف أحد بصفة حقيقية كالقيام أو القعود في قم أو أقعد مثلاً أو البيع الذي هو الإبدال المخصوص في بيعت مثلاً وإنما الذي يوجب به الكلام ويقضيه أن تلك النسبة دل على تكيفها بكيفية عائدة في حصولها إلى اللفظ فيوجب قم واقعد مثلاً نسبة القيام والقعود للمخاطب مكيفين بكونهما مأموراً بهما وكون الشيء مأموراً به كيفية يرجع في وجودها إلى وجود صيغة الكلام وكذا البيع الذي هو الإبدال يفيد بعث نسبته إلى الفاعل مكيفاً بكونه وجدت صيغة انشاء بها اعتباره شرعاً لدلالاتها على الرضا به فتأمل فانه من دقائق هذا المحل والله الوفي بمنه فإذا تحقق أن الكلام إما خبر أو إنشاء احتيج إلى وضع باب للانشاء وهو كاف فيه من حيث هو وأما الخبر فله باعتبار ما يعرض لجلته أو أجزائه أبواب أغنى عن ذكر ما يصح اعتباره منها في الانشاء ذكره فيها إلى أبواب الاخبار أشار بقوله

إذا كانت النسبة أمراً اعتبارياً على ما يقوله أهل السنة فما معنى نسبتها للخارج وقولهم خارجية ووصفهم لها بالوجود في قولهم إنها موجودة في الخارج وهل هذا إلا تناف قلت المراد بوجودها ثبوتها وتحقيقها والمراد بالخارج الذي نسبت له خارج الأذهان وهو نفس الأمر لا خارج الأعيان وإلى هذا أشار الشارح بقوله وهذا معنى الخ (قوله وهذا معنى الخ) أي وما ذكرناه من ثبوت النسبة في الواقع بين الشئين المذكورين مع قطع النظر عن الذهن معنى وجود الخ فاسم الإشارة راجع لوجود النسبة في الواقع بين الشئين المذكورين مع قطع النظر عن الحاصل في الذهن أي أن معنى وجود النسبة

(٢٤ - شروح التلخيص - أول)

الخارجية تحققها في الواقع أي تحققها في ذاتها بين الشئين بقطع النظر عن

اعتبار معتبر وفرض فإرض وليس المراد بوجودها تحققها في خارج الأعيان بحيث يمكن رؤيتها كبياض الجسم فمعنى الخارج الذي نسبت إليه النسبة خارج الذهن وهو الواقع ونفس الأمر وليس المراد به خارج الأعيان لأن الخارج يطلق بمعنى الواقع ونفس الأمر أي نفس الشيء وبمعنى الأعيان أي الأشياء المعينة المشاهدة ومعنى وجود الشيء فيها أنه فرد من أفرادها ومعدود منها إذا علمت هذا فقولهم النسبة موجودة في نفس الأمر معناه أنها متحققة في نفسها بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض فهو ظاهر في محل الاضمار وإذا قيل زيد موجود في خارج الأعيان فمعناه أنه من جملة الأمور المعينة المشاهدة التي يمكن رؤيتها * واعلم أن الموجود أي المتحقق في خارج الأذهان أعم من الموجود أي المتحقق في خارج الأعيان لأن الأول إما أن يصل لمرتبة المشاهدة فيكون موجوداً في خارج الأعيان أيضاً أو لا فيكون موجوداً في خارج الأذهان فقط فزيد يصدق عليه أنه موجود في خارج الأذهان والأعيان والنسبة

ثم الخبر لا بدله من اسناد ومسند اليه ومسند وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة الأولى ثم المسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو متصلا به أو في معناه كاسم الفاعل ونحوه وهذا هو الباب الرابع

الخارجية يصدق عليها أنها موجودة في خارج الأذهان لافي خارج الأعيان لان لها تحققا في نفسها لكن لم تصل لمرتبة المشاهدة وأن الاعتباريات قسمان قسم لا تحقق له في نفسه بل هو أمر توهم محض يحصل بمجرد اعتبار المعتبر وفرض الفارض وهذا لا تحقق له لافي خارج الأذهان ولا في خارج الأعيان ومنها ما لا تحقق في نفسه بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض وهذا الثاني هو الموجود من الاعتباريات خارج الأذهان قرر ذلك كله شيخنا العلامة المدوني عليه صاحب الرحمة والرضوان (قوله لا بد من مسند اليه ومسند واسناد) أي وحينئذ فلا بد له من أبواب ثلاثة تبين أحوالها فاذا ضمنت هذه الثلاثة لباب الانشاء المبين لأحواله كانت الأبواب أربعة وكان الأولى للمصنف أن يقول من اسناد ومسند اليه ومسند ليوافق ما مر من قوله وينحصر في ثمانية أبواب أحوال الاسناد الخ وما يأتي في ترتيب الأبواب وليتصل المسند بما يتعلق به الا أن يقال أنه لاحظ أن الاسناد رابطة بين شيئين لا يعقل الا بعد تعقلمهما فترتبته التأخير لكن فيه ما يأتي (قوله والمسند قد يكون الخ) وذلك نحو ضرب زيد عمر فاحتيج لباب خامس يبين أحواله وقضية كلامه أن المسند اليه لا يكون له متعلق وليس كذلك اذ المسند اليه قد يكون له متعلقات حيث كان مشتقا نحو النطق يوم الجمعة زيد والضارب زيد اقام ومعلم زيد عمر شاخصا حاضر ويحجب بأن (١٧٠) المسند اليه في الأولين في الحقيقة انما هو الـ والمتعلق المذكور للصلة

للمسند اليه وأما في الثالث فالمنصوب فيه ليس بفضلة وانما هو عمدة بدليل الاضمار في التنازع أو يحجب بأن المصنف انما اقتصر على المسند لان الغالب في المسند أن يكون له متعلق دون المسند اليه وانما كان الغالب في المسند أن يكون له متعلقات دون المسند اليه لان المسند في الغالب يكون مشتقا والمسند اليه

(والخبر لا بدله من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو في معناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما أشبه ذلك ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر

(والخبر لا بدله من مسند اليه ومسند) فاحتيج الى ما بين الجمع أحواله ما (و) لا بدله من (اسناد) فاحتيج الى باب يشتمل على أحواله (والمسند قد يكون له متعلقات) كالمفعول والحال والجور والظرف وانما تكون له متعلقات (اذا كان فعلا أو) ما (في معناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما أشبه ذلك كالصفة المشبهة واسم التفضيل فاحتيج الى وضع باب لمتعلقات الفعل وهذا الكلام يوهم اختصاص أحوال المسند اليه والمسند الى آخرها بالخبر وليس كذلك ضرورة وجودها في الانشاء غير أن غالب لطائف هذه الأحوال انما هو في الخبر نخص بذكرها فيه وما يوجد في الانشاء من الاعتبار الراجعة لهذه الأشياء يستغاد من ذكرها في الخبر

(قوله والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو في معناه) ظاهره أن الفعل لا يلزم أن يكون له متعلقات وليس كذلك فان لكل فعل وما أشبهه متعلقات من المفعول به ان كان متعديا ومن مفعوله

المتعلق

جامد وما كان الغالب عليه أن يكون مشتقا يكون له

متعلقات أكثر بقى شيء آخر وهو أن المسند اذا كان فعلا أو بمعناه فلا بد له من متعلقات لانه وان لم يلزم أن يكون متعديا لكن لا بد له من مفعول مطلق ومفعول فيه نعم قد يحذف وكلام المصنف أهم من الذكر والحذف بدليل أنه سيقول أما حذفه فلا كذا وظاهر قول المصنف هنا والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أنه لا تلزمه المتعلقات اذا كان فعلا أو بمعناه وليس كذلك كما علمت والجواب أن في كلام المصنف حذف والتقدير قد يكون له متعلقات وقد لا يكون له ذلك أي كما اذا كان جامدا نحو زيد أخوك وانما يكون له ذلك اذا كان فعلا الخ (قوله أو في معناه) أي أو كان في معناه أي ملتبسا بمعناه التضني من التباس الدال بالمدلول بأن كان اسما دالا على الحدث (قوله كالمصدر الخ) التمثيل بالمصدر ومأمعه لما هو في معنى الفعل انما يستقيم على تقدير أن يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي فيكون ما فيه معنى الفعل أعم مما تضمن حروفه كالمصدر والوصف أولا كحروف التنبيه وأسماء الإشارة ونحوها واما على تقدير أن يراد بالفعل الفعل الحقيقي أعم من أن يعبر عنه بالمصدر وغيره مما يتضمن حروفه فيكون المراد بما في معناه ما لا يتضمن حروفه كالظرف واسم الفعل واسم الإشارة ونحوها (قوله ولا وجه لتخصيص الخ) أي لان الانشاء لا بد له أيضا مما ذكر فكان على المصنف أن يقول وكل من الخبر والانشاء لا بد له من مسند الخ وقد يحجب بأنه انما يخص الخبر بالذكر لكونه أعظم شأنًا وأكثر فائدة واشتمالا على النكات والخصوصيات البديعة التي بها التفاضل ولكونه أصلا في الكلام لحصول الانشائية إما بنقل كما في بعث أو زيادة أداة كما في تضرب ولا تضرب أو حذف كما في اضرب فان أصله تضرب وبالجمله فالخبر هو الجزء الأعظم فلذا أفرد المصنف الأبحاث عن أحوال أجزائه من مسند

ثم الاسناد والتعلق كل واحد منهما ما يكون إما بقصر أو بغير قصر وهذا هو الباب الخامس والانشاء هو الباب السادس ثم الجملة اذا قرنت بأخرى فتكون الثانية إما معطوفة على الاولى أو غير معطوفة وهذا هو الباب السابع ولفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة

إليه ومسند واسناد بالتدوين وجعل للبحث عن حال كل واحد منهما بابا على حدة وأحال معرفة أحوال أجزاء ما عداه عليه فيما يأتي حيث يقول في آخر أحوال المسند تنبيه ما تقدم من الاعتبارات في أحوال المسند إليه أو المسند أو الاسناد كما تجرى في الخبر تجرى في الانشاء (قوله الاسناد) أي بين المسند والمسند إليه اما بقصر نحو ما زيد لا قائم أو بدونه نحو زيد قائم وقوله والتعلق أي بين المسند والفضلات المشار إليها بقوله قد يكون له متعلقا اما بقصر نحو زيد ما ضرب الاعمر (١٧١) وقد يكون بدون قصر نحو زيد ضرب عمرا (قوله اما بقصر الخ) أي وحينئذ فلا بد من باب سادس للبحث عن القصص وأدوانه (قوله إمام معطوفة) أي تلك الجملة

(وكل من الاسناد والتعلق إما بقصر أو بغير قصر وكل جملة قرنت بأخرى اما معطوفة عليها أو غير معطوفة والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة) احتراز به عن التطويل على أنه لا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ

المقرونة وهو المسمى بالوصل وقوله أو غير معطوفة أي تلك الجملة المقرونة وهو المسمى بالفصل فلا بد من باب سابع يبين فيه ذلك لان هذا حال للكلام بالقياس لكلام آخر ثم ان المراد بقوله وكل جملة قرنت بأخرى أي بما قبل العطف في أداء أصل المعنى وحينئذ فلا يتناول الجمل الحالية المتداخلة نحو جاء زيد يركب يسرع فاندفع ما يقال انها داخلية في قوله أو غير معطوفة مع أنها ليست من الفصل والوصل بل من متعلقات الفعل وانما ذكر المصنف التذنيب في باب الفصل والوصل لمزيد مناسبة له ولو قال بدل قوله أو غير معطوفة أو متروكة العطف كان أولى لان الترك يشعر

(وكل من الاسناد والتعلق إما أن يكون (بقصر) لاحد السندين وأحد المتعلقين على الآخر (أو) يكون (بغير قصر) لأحدهما على الآخر فاحتيج لباب الفصل ولا يخفى أن القصر من أحوال أحد السندين وأحد المتعلقين ولم يستفد من الكلام وجه افراده بالباب حتى لم يجعل في أحوال السندين ومتعلقات الفعل والوجه في الافراد صعوبة أمره بكثرة مباحثه بخلاف نحو التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير مثلا (وكل جملة قرنت بأخرى إمام معطوفة عليها أو غير معطوفة) فاحتيج الى باب الفصل والوصل ولا يخفى أيضا أن الفصل والوصل من أحوال الجمل ولم يبين وجه افراده بالباب ولا وجه افراد الاسناد مع أن المناسب لكونهما من أحوال الجملة جمعهما والوجه الصعوبة فيهما وكثرة المباحث كما تقدم في القصر وكذا الانشاء فانه من أحوال الجملة أيضا ووجه افراده ما ذكر (والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة

المطلق وظرفه لأنها تارة تذكر وتارة تحذف كما في بئس منه قوله في الكلام على متعلقات الفعل أما حذف المفعول به وأما ذكره فالفعل المتعدي له مفعول به يتعلق به حذف أم ذكر وكل فعل فله مصدر وظرف زمان ومكان يذكر تارة ويترك أخرى وان كنا نسمى ترك المفعول به حذفاً ولا نسمى ترك المصدر والظرف مثلاً حذفاً على بحث سند كره في باب الإيجاز ان شاء الله تعالى ثم قول المصنف أحوال متعلقات الفعل يقتضي أن لكل فعل متعلقات فانما دل كلامه على أن المسند قد يكون له متعلقات وقد لا يكون فالحالة التي يكون له فيها متعلقات هي اذا كان فعلاً أو في معناه والحالة التي لا يكون له فيها متعلقات اذا كان اسماً نحو زيد أخوك قلت لا يصح ذلك لأنك ان جعلت اذا شرطية فتقديره اذا كان فعلاً فقد يكون له متعلقات لان الجواب طبق مفسره السابق ولا يصح أن يراد المتعلقات المذكورة وقد لا يكون للفعل متعلقات مذكورة لانه انما يتكلم على المتعلقات مطلقاً لانه سيقول أما حذفه وأما ذكره وان جعلتها ظرفية ولفظ يكون عاملاً فيها فمعناه قد يكون له في هذا الوقت متعلقات وقد لا يكون فصار كقولك قد يقدم زيد غدداً فلا يصح ذلك الابتعاد عامل في اذا التقدير ذلك اذا كان فعلاً أو في معناه وقوله والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة

بقبول المتروك العطف (قوله إما زائد على أصل المراد) أي وهو الاطناب وقوله أو غير زائد صادق بأن لا يكون ناقصاً أيضاً وهو المساواة أو كان ناقصاً وهو الايجاز أي وحينئذ فلا بد من باب ثامن يبين فيه ذلك وهو باب الإيجاز والاطناب والمساواة (قوله احتراز به) أي بقوله لفائدة عن التطويل وهو الزيادة على أصل المراد لفائدة وكذا احتراز به عن الحشو فانه أيضاً زيادة على أصل المراد لفائدة لكن في الثاني متينة دون الاول على ما يأتي (قوله على أنه لا حاجة إليه) على الاستدراك أي لكن لا حاجة إليه أي الى ذلك القيد وهو قوله لفائدة وذلك لان الكلام البليغ هو المطابق لمقتضى الحال ومتى كان مطابقاً لمقتضى الحال فلا بد فيه من فائدة ومتى كان زائداً لفائدة فلا يكون بليغاً هذا كلامه وفيه أن هذا لا يتم الا لو قلنا ان كل كلمة من الكلام البليغ لا بد أن يكون يقتضيها الحال فاذا كانت فيه

كلمة لا يقتضيها الحال بأن كانت زائدة كان الكلام غير بليغ كما اذا قلت لحالي الذهن زيد قائم في الدار فان قولك في الدار غير محتاج اليه والحق أنه يقال له بليغ ولا يشترط ذلك الشرط وأن القيد محتاج اليه لخراج ما ذكرنا من أن قيد البليغ يغني عن قوله لفائدة فيقال ان قصد المصنف تحقيق معنى الاطناب وايضا هو بيان أن الزيادة لفائدة مأخوذة فيه ولو لم يقيد الزيادة بالفائدة لربما توهم أن الاطناب هو الزيادة مطلقا لا لاطلاقها عن قيد الفائدة مع أنه مقيد بها في الواقع (قوله أو غير زائد) المتبادر منه أن المراد أو غير زائد على أصل المراد لفائدة فيدخل فيه التطويل والحشولان غير الزائد لفائدة صادق بغير الزائد أصلا وبالزائد لا لفائدة فكان الأولى أن يقول أو غير زائد على أصل المراد أصل الاطناب ويقيد بكونه لفائدة لان عدم الزيادة في الإيجاز والمساواة لا بد أن يكون لفائدة (قوله هذا كالمخالج) اعلم أن التقديم والتأخير والذكر والحذف مثلا من أحوال كل من المسند اليه والمسند والمتعلقات المسند فلذا ذكرت في كل من باب أحوال المسند اليه وأحوال المسند وأحوال المتعلقات ومثل التقديم والتأخير والذكر والحذف في أنها أحوال الثلاثة القصير فهو تارة يتعلق بالمسند اليه وتارة بالمسند وتارة بالمتعلقات فكان المناسب أن لا يخص بباب بل يذكر في باب المسند اليه والمسند والمتعلقات مثل التقديم والتأخير والذكر والحذف والفصل والوصل (١٧٣) من أحوال الجملة الخبرية فالمناسب أن يذكر في أحوال الاسناد كالنأ كيد

والحقيقة العقلية والمجاز العقلي ولا يخصهما بباب وكل واحد من الإيجاز والاطناب والمساواة تارة يتعلق بالجملة وتارة يتعلق بالمسند اليه وتارة يتعلق بالمسند فالمناسب ذكر هذه الثلاثة في باب الاسناد وفي باب المسند اليه والمسند ولا يخصها بباب اذا علمت هذا فيقال كان الأولى للمصنف أن لا يلتفت لبيان الحصر لانه معلوم بالاستقراء بل الأولى له أن يلتفت لتخصيص كل من هذه الامور الثلاثة بباب على حدته والى هذا أشار

(أو غير زائد) هذا كظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصير والفصل والوصل والإيجاز ومقابليه انما هو من أحوال الجملة أو المسند اليه أو المسند مثل التأ كيد والتقديم والتأخير وغير ذلك فالواجب في هذا المقام بيان سبب إفرادها

أو غير زائد) يعني لفائدة ايضا فاحتيج الى باب الاطناب الذي هو أن يزداد الكلام على أصل المراد لفائدة والإيجاز الذي هو تقليل اللفظ لفائدة والمساواة التي هي عدم الزيادة والتقليل لفائدة ومتى لم تكن الزيادة لفائدة كان تطويلا ولم يكن الكلام بليغا فالبلغة تستلزم الفائدة ولكن زادها بعد ذكر بليغ لزيادة البيان وكذا الإيجاز والمساواة متى لم يكن اسقاط الزيادة فيهما لفائدة خرجا عن معنى البلغة

أو غير زائد دخل في غير الزائد الناقص والمساوي والمراد أو غير زائد لفائدة وانما قدم الخبر لانه أكثر بحثا ولان كثير من الانشاء فرع عن الخبر كجملة التي يدخل عليها ليتوكل والاستفهام فذكر المصنف الاسناد والمسند اليه والمسند ثم المتعلقات ثم القصير الذي يعم الاسناد والتعلق ثم ذكر الانشاء وكان ينبغي تأخير القصير عنه لان القصير يدخل في الانشاء كما يدخل في الخبر ثم ذكر الفصل والوصل لان اعتبار العطف بعد تكميل أجزاء الجملة ثم ذكر الإيجاز والاطناب والمساواة لانها تشمل جميع ما سبق وذكر المصنف حصر الكلام في الخبر والانشاء وهو كذلك الا أن منهم من يخص الانشاء بما لا يطلب فيه ويقسمه الى خبر وطلب وانشاء ومنهم من يجعله ثلاثة أقسام خبر وانشاء وهو ما دل على الطلب دلالة أولية وتنبيه ويدخل فيه الاستفهام والتمني والترجي والقسم والنداء وهو اصطلاح الامام غير الدين

(قلت)

الشارح بقوله وهذا أي دليل الحصر أعني قول المصنف لان الكلام إما خبر أو انشاء الى آخر ما ذكره في دليل الحصر (قوله لكن لا طائل تحته) أي لا ثمرة له (قوله لان جميع الخ) علة لمحذوف أي والأولى الالتفات لما تحته طائل وهو بيان تخصيص بعض الاحوال كالقصير والفصل والوصل والاطناب ومقابليه بأبواب وذلك لان الخ (قوله ومقابليه) أي الإيجاز والمساواة (قوله انما هو) أي جميع ما ذكر (قوله من أحوال الجملة) هذا بالنظر للفصل والوصل والإيجاز والاطناب والمساواة اذا تعلق بجملة وقوله أو المسند اليه أو المسند هذا بالنظر للقصير والاطناب ومقابليه اذا تعلق بمفرد وكان عليه أن يزداد والمتعلق (قوله مثل التأ كيد) هو من أحوال الجملة فهو يناسب الفصل والوصل والإيجاز ومقابليه اذا تعلق بجملة وقوله والتقديم والتأخير هما من أحوال الطرفين فهو مناسب للقصير والإيجاز ومقابليه اذا تعلق بمفرد فظهر لك مما قلناه أن قول الشارح لان جميع الخ علة لمحذوف وأن في كلام الشارح توزيعا (قوله في هذا المقام) أي مقام حصر المقصود من علم المعاني في الابواب الثمانية (قوله بيان سبب إفرادها) أي عن غير هامن الاحوال وعدم ذكرها معها في باب أحوال الاسناد الخبري والمسنداليه والمسند والمتعلقات

﴿تنبيه﴾ اختلاف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب فذهب الجمهور الى أنه منحصر فيهما

(قوله وجعلها أبواباً) تفسير لما قبله والحاصل أن الثمرة في بيان وجه افراد هذه الثلاثة بأبواب وعدم ذكرها مع غيرها من الاحوال في باب الاسناد الخبري بالنسبة لافصل والوصل وكذا بالنسبة للايجاز ومقابلية وفي باب المسند اليه والمسند والمتعلقات بالنسبة للقصر وكذا بالنسبة للايجاز ومقابلية وأما مجرد تعدادها وبيان الحصر فيها فهذا لا طائل تحته لان هذا معلوم باستقراء كلامه (قوله وقد لحصنا ذلك) أي بيان السبب في افرادها أي ذكرنا السبب بمباراة ملخصة وحاصل ما ذكره الشارح في كبره أنه انما افرد بها أبواب الكثرة تشعبها وصعوبة أمرها بكثرة مباحثها بخلاف غيرها من الاحوال كالتعريف والتذكير والتقديم والتأخير وغيرها من الاحوال فلذا لم تفرد بأبواب فتأمل (قوله تنبيه) هو خبر لحذوف أي هذا تنبيه وهو لغة الايقاظ واصطلاحاً اسم لكلام مفصل لاحق يفهم منه اجمالاً من الكلام السابق (قوله على تفسير) متعلق بتنبيه ان أراد منه المعنى اللغوي لانه مصدر وان أراد به المعنى الاصطلاحي فهو كغيره من التراجم جامد ليس فيه معنى الفعل فيجعل على معنى في متعلقة بمحذوف أي كأن في تفسير أو على حالها متعلقة بمشتمل أي مشتمل على مفسرهما كذا قيل وقديقال انه يتعين الثاني لانه وان كان في الاصل (١٧٣) 'مصدر الا أنه انسلخ عن المصدرية وجعل اسماً للالفاظ المخصوصة

وجعلها أبواباً برأسها وقد لحصنا ذلك في الشرح ﴿تنبيه﴾ على تفسير الصدق والكذب الذي قد سبق اشارة ماله في قوله تطابقه أولاً وتطابقه

ولذلك نبهنا على التقييد بها فيهما ومعلوم أيضاً أن هذه الثلاثة تتعلق بالمفردات أو بالجل فهي من أحوالها ولم يبين وجه الحالة الى افرادها عن أحوال كل من المفردات والجل والوجه ما تقدم من كثرة المباحث ولما كان حاصل هذا الكلام حصر الابواب من غير بيان وجه افراد بعض الاحوال بالتبويت عن بعض وحصر الابواب استقرائي لم يفد الا ما يفيد عدها وقد تقدم كان لا طائل تحته مع ظهوره وقد أشرنا الى وجه الافراد وذلك هو الاهم ولما ذكرنا خبره من وصفه المشهور الصدق والكذب مع الاشارة الى معناهما بقوله تطابقه أولاً وتطابقه وفي ذلك ذكر الصدق والكذب اجمالاً وضع لذكرهما تفصيلاً تنبيهاً فقال هذا ﴿تنبيه﴾ في تفسير الصدق والكذب وفي ذكر ما يتعلق بهما من الاستدلال

(قلت) ومنهم من يجعل الكلام خبراً وطلباً وهو ابن مالك في الكافية ومنهم من يربع الاقسام فيقول خبر واستخبار وطلب وانشاء واستدل المصنف على الحصر بأن الكلام إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه أو لا يكون له خارج فالأول والثاني الخبر والثالث الانشاء وقد يقال يرد على ظاهر عبارتهم الاخبار عن المستقبلات نحو سيقوم زيد فانه عندنا نطق به ليس له خارج بطابقه أولاً يطابقه فلا يمكن وصفه بذلك ولا بصدق ولا بكذب وعند وجود الخبر به ليس الخبر موجوداً حتى نصفه

اسمياً ولذا كانت تلك الاشارة خفية وأشار الشارح بقوله الذي قد سبق الى وجه تسمية هذا البحث تنبيهاً لان التنبيه ألفاظ يترجم بها عما أشر اليه في الكلام السابق فان قلت الكلام السابق فيه الاشارة الى مسند هذا الخبر الذي ذكره في التنبيه اذ لم يعلم منه الا التطابق وعدمها وأما المسند اليه وهو صدق الخبر وكذبه والنسبة بينهما فلم يعلم ما سبق والمتعارف جعل التنبيه عنواناً لتفصيل شيء علم من الكلام بداهة أو قريبان البداهة ولا يكون الخبر المذكور معلوماً مما سبق كذلك الا اذا علم سائر أجزائه ولم يعلم هنا الا المسند فقط وحينئذ فلا يصح تسمية هذا البحث بالتنبيه قلت قد أجيب بأن المتعارف استعمال التنبيه في مقامين الاول ما سبق وهو الانطاز التي يعنون بها عن تفصيل شيء علم اجمالاً من الكلام السابق بداهة أو قريبان البداهة الثاني أن يكون البحث اللاحق معلوماً من الكلام السابق اجمالاً ولو نظرياً وما ذكرهنا من هذا القبيل فان قلت ان الذي عرف مما تقدم انما هو مذهب الجمهور وأما مذهب الجاهل والنظام ودليل كل واحد منهما والرد عليه فلم يعلم مما تقدم لاجمالاً ولا تفصيلاً وحينئذ فجميع ما ذكره في هذا البحث لم يعلم مما تقدم فلا وجه لتسميته تنبيهاً وأجيب بأن مسمى التنبيه تفسير الصدق والكذب على مذهب الجمهور الذي هو معلوم مما مر وأما ما ذكره معه فهو مذكور استطراداً زيادة على الترجمة وهي لا تضر والى هذا الجواب يشير قول الشارح تنبيه على تفسير الصدق والكذب فانه يشير الى خروج الادلة والاعتراضات عليها عن مسمى التنبيه

(قوله الذي قد سبق اشارة ما اليه) مازائدة لتأكيد التقليل أي الذي قد سبقت الاشارة اليه اشارة خفية ووجه تلك الاشارة أنه قال أولاً تطابقه أولاً تطابقه فأناد أن الكلام الخبري إما أن توجد فيه المطابقة أولاً ولا شك أن المطابقة هي الصدق وعدمها هو الكذب فقد علم مما تقدم ذاته الصدق وذات الكذب وان لم يعلم تسمية هاتين الذاتين بهذين الاسمين فقد سبق ذكرهما في الجملة أي باعتبار ذاتيهما لا باعتبار اسميهما

اختلف القائلون بانحصار الخبر في الصدق والكذب في تفسيرهما

والرد والخلاف والتنبيه اصطلاحاً اسم لتفصيل ما تقدم اجمالاً وهو محتمل أن يراد به المعنى أو اللفظ الدال على ذلك المعنى لا يقال حينئذ لا يصح اطلاق التنبيه الاصطلاحى على هذا البحث لان المذكور فيما تقدم اجمالاً بعد التحمل السابق انما هو مجرد الصدق والكذب لا الخلاف في التفسير والاستدلال والرد والواسطة لانا نقول لا يجب الاقتصار في الترجمة على مداولها بل يجوز أن يضاف اليه ما يناسبه وقد اختلف الناس في الخبر فقليل ينحصر في الصدق والكذب وقيل لا ينحصر بل منه ما ليس بصدق

بصدق ولا شك أن الاخبار عن المستقبلات يوصف بالصدق والكذب قال تعالى ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه وانهم لكاذبون فلهذا ينبغي أن يقال ان كان محكوماً فيه بنسبة خارجية فهو الخبر كما فعل ابن الحاجب ولا فرق في ورود ذلك عليهم بين أن يكون الخبر به محقق الوقوع مثل ستطلع الشمس غداً أو لا فليؤول كلامهم على أن مورد التقسيم ما له مخرج بالقوة أو الفعل وقيل الكلام لا يخلو إما أن يمكن أن يحصل للمخاطب من غير أن يستفاد من المتكلم مثل زيد منطلق فإنه يمكن علمه بالمشاهدة أولاً يمكن أن يحصل الا بالاستفادة من المتكلم نحو اضرب أو لا تضرب فالاول والخبر والثاني الانشاء وهو فاسد لان الكلام ليس هو الذي يقال فيه يمكن حصوله أولاً بل النسبة التي تضمنها الكلام هي المنسمة لذلك وأيضا رد عليه نحو أردت القيام فإنها لا تعلم الا من المتكلم فإن قلت يرد على عبارة المصنف أيضاً فإنه ليس له مخرج قلت المعنى بالمخرج ما كان خارجاً عن كلام النفس كما ذكره ابن الحاجب وغيره ويمكن الجواب بأن المراد الامكان العقلي ونحو أردت القيام يمكن عقلاً أن يطعم عليه من غير استفادته من المتكلم ويمكن عادة بالقرائن وخلق العلم الضروري وغير ذلك بخلاف اضرب زيدا والظاهر أن مرادهم إما أن يحصل في الوجود بالكلام أو غيره فالاول الانشاء والثاني الخبر وقد خرج من تقسيم المصنف حد الانشاء والخبر على رأيه فالانشاء ما يمكن نسبته خارج تطابقه والخبر ما لنسبته خارج تطابقه أولاً تطابقه وقد اختلف الناس في حد الخبر فقليل لا يحد لعصره وقيل لانه ضروري لان قولنا زيد موجود مثلاً ضروري وإذا كان الاخص ضرورياً فالاعم كذلك لان الانسان يفرق بين الانشاء والخبر ضرورة وأجيب بأن الحصول غير التصور ولنا في هذين الوجهين مباحث ذكرناها في شرح المختصر وذهب الاكثرون الى أنه يحد فقال القاضي أبو بكر والمعتزلة الخبر الكلام الذي يدخله الصدق والكذب فأورد عليه أنه يستلزم اجتماعهما في كل خبر وخبر الله تعالى لا يكون الا صادقاً وأن كل خبر لا يجتمع عليه الصدق والكذب وأجاب عنه القاضي بأنه صح دخوله لغة وأورد عليه أنه دور لان الصدق هو الموافق للخبر والكذب نقيضه فتعريفه به دور وقيل الذي يدخله التصديق أو التكذيب فورد عليه سؤال الدور واستعمال أو في الحدود وجواب الثاني أن الترديد في أقسام الحدود لا في الحدود قال السكاكي ان صاحب هذا الحد ما زاد على أن وسع الدائرة قلت بل زاد لانه سلم عن السؤال الاول وقال أبو الحسين البصري كلام يفيد بنفسه نسبة وقال بنفسه ليخرج نحو قائم فإن الكلمة عنده كلام وهي تفيد نسبة مع الموضوع وأورد عليه نحو قائم فإنه يدخل في الحد لان القيام منسوب والطلب منسوب وقيل الكلام المفيد بنفسه اضافة أمر من الامور الى أمر من الامور نفياً أو اثباتاً بعد أن قال هذا القائل ان الكلام المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة فورد عليه نحو قولنا غلام زيد فإنه كلام عنده وهو يقتضى اضافة أمر الى أمر وهذا قريب من حد أبي الحسين وقيل القول يقتضى بصريحه نسبة معلوم الى معلوم بالنفي أو الاثبات وأورد عليه السكاكي نحو قولنا لا يعلم بوجه من الوجوه لا يثبت ولا ينفي فإنه يلزم أن لا يكون خبراً قلت وجوابه أن غير المعلوم بوجه من الوجوه معلوم ببعض الوجوه

(قوله اختلف القائلون الخ) حاصله أن العلماء اختلفوا في الخبر هل ينحصر في الصادق والكاذب أو لا ينحصر في الجمهور والنظام أو لا ينحصر بل منه ما ليس بصادق ولا كاذب وبه قال الجاحظ والقائلون بالانحصار اختلفوا في تفسير الصدق والكذب فالجمهور فسروهما بتفسير والنظام فسرها بتفسير (قوله في الصدق) أى في ذى الصدق وذى الكذب وهو الصادق والكاذب وانما قدرنا ذلك لان الخبر ينقسم للصادق والكاذب لا للصدق والكذب لانهما من أوصافه

ثم اختلفوا فقال الأكثر منهم صدقه مطابقة حكمه للواقع وكذبه ع.م مطابقة حكمه له هذا هو المشهور وعليه التعويل

(قوله صدق الخبر بمطابقته للواقع) لم يذكّر المصنف دليلاً كما صنع في القولين بعده إيهاماً لكثرة أدلته واشتبارها بحيث لا يحتاج لذكرها ولأنه بلغ من الظهور إلى حالة بحيث لا يحتاج إلى الدليل (قوله أي مطابقة حكمه) أشار الشارح بذلك إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف والحامل له على ذلك أن الخبر عبارة عن اللفظ وهو لا يوصف بالمطابقة للخارج حقيقة والذي يوصف بها إنما هو النسبة الكلامية المفهومة منه وهي ثبوت المحكوم للمحكوم عليه وانتفاؤه عنه وهي المعبر عنها بالوقوع أو اللاوقوع في كلامهم وهي المرادة بالحكم في كلام الشارح وليس المراد به الإيقاع والانتزاع (قوله للواقع) اللام زائدة للتقوية لأن مادة المطابقة تنعدي بنفسها والمراد بالواقع النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين في الخارج أي في الواقع ونفس الأمر بقطع النظر عن الكلام وليس المراد بالواقع هنا نفس الأمر وحاصل كلامه أن صدق الخبر بمطابقة نسبته الكلامية النسبة الخارجية سواء طابقت الاعتقاد أيضاً كما لو قال السني عالم حادث أو لم تطابق الاعتقاد كما لو قال ذلك الفيلسوف (قوله وهو الخارج الذي يكون الخ) أضاف الخارج إلى نسبة الكلام الخبري لأنه متحد معها بالذات إن كان هناك مطابقة ونقيضها إن لم يكن مطابقة وأشار الشارح بهذا إلى أن الواقع هنا ليس بمعنى نفس الأمر بل المراد به الخارج المذكور في قول المصنف سابقاً إن كان لنسبته خارج أي نسبة خارجية وإنما حمل الواقع على الخارج بمعنى النسبة الخارجية لا على نفس الأمر لأن المطابقة ليست بين حكم الخبر ونفس الأمر

(١٧٥) بل بين حكم الخبر وما في نفس الأمر

فَقِيلَ (صَدَقَ الْخَبْرُ مُطَابَقَتَهُ) أَيْ مُطَابَقَةَ حُكْمِهِ (لِلْوَاقِعِ) وَهُوَ الْخَارِجُ الَّذِي يَكُونُ لِنِسْبَةِ الْكَلَامِ الْخَبْرِيُّ (وَكَذَبَهُ) أَيْ كَذَبَ الْخَبْرُ (عَدَمَهَا) أَيْ عَدَمَ مُطَابَقَتَهُ لِلْوَاقِعِ بِمَعْنَى أَنَّ الشَّيْئَيْنِ اللَّذَيْنِ أَوْفَعَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةً فِي الْخَبَرِ لَا يَدَّ وَأَنَّ يَكُونُ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ فِي الْوَاقِعِ أَيْ مَعَ قَطْعِ الْظَرِّ

ولا كذب به وهو الواصفة ثم القائلون بالاخصار اختلفوا في تفسير الصدق والكذب اللذين انحصر الكلام فيهما فقال الجمهور (صدق الخبر مطابقة) نسبة (هـ) الايقاعية أو الانتزاعية (ا) للنسبة الكائنة بين الطرفين في (الواقع) وما في نفس الامر وذلك أنك ان قطعت النظر عما يفهم من اللفظ من النسبة الحكمية فانك تجد بين الطرفين في الخارج وفي نفس الامر نسبة ثبوت أحدهما للآخر أو نسبة السلب فان كانت تلك النسبة مطابقة لما يفهم من اللفظ فمطابقة تلك النسبة الخارجية المفهومة من اللفظ صدق وهو معنى قوله الصدق مطابقة الخبر للواقع وعدم مطابقة تلك النسبة للواقع كذب واليه أشار بقوله (وكذبه) أي وكذب الخبر (عدمها) أي عدم مطابقة تلك النسبة للواقع وانما قدرنا نسبة

وهو ما وقع به جملة محكمو ما عليه في هذه القضية وأورد عليه أيضا ما ورد على الاول فيلزم أن يكون خبرا وليس كذلك ص ﴿﴾ (تنبيه صدق الخبر الى آخره) ش اعترض الخطيبي عليه بأن التنبيه

التعريف لا يخرج خبر الشاك عن الصادق والكاذب لان مدلوله اعنى النسبة بمعنى الوفوع أو اللاوقوع ان طابقت الواقع فهو صادق والافكاذب فهو لا يخرج عنهم ا على هذا التفسير بخلافه على التفسير الثانى (قوله يعنى الخ) هذا از ياده توضيح للكلام السابق وقرر شيخنا العدوى أنه انما أتى بالناية لان المنبأ من المصنف أن المطابقة معتبرة بين ذات الخبر ونفس الامر مع أنها انما تعتبر أولا وبالذات بين حكم الخبر وما فى نفس الامر لكن أنت خبر بأن هذه العناية لا يحتاج اليها بعد تقدير الشارح حكم وتفسيره الواقع بالخارج بمعنى النسبة الخارجية والمراد بالشيئين المحكوم عليه والمحكوم به كريد والقيام (قوله وأن يكون) الواو زائدة أى لا بد من أن يكون ومعنى لا بد لا فرار وبداسم لا والجار المحذوف باطراد مع مجروره متعلق باسم لا وخبرها محذوف (قوله فى الواقع) أى فى نفس الامر ولما كان هذا يخرج مالا ثبت له فى الواقع قال أى مع قطع النظر عما فى الذهن فيذبغى أن يكون هذا تفسيراً لقوله فى الواقع تفسير مراد لا تقييدا له ولما كان هذا أى قوله مع قطع النظر عما فى الذهن قد يخرج نسب القضايا الذهنية المحضة التى لا ثبت لها الا فى الذهن لا فى الخارج كقولنا اجتماع الضدين ثابت فان هذه لا يتأتى قطع النظر فيها عن الذهن لأنه لا تحقق لها الا فى الذهن لا فى الخارج قال وعما يدل عليه الكلام اشارة الى أن الراد بقطع النظر عما فى الذهن قطع النظر عما يدل عليه الكلام لا مطلقا وحينئذ فتدخل الذهنيات المحضة فكأن الشارح قال أى مع قطع النظر عما فى الذهن من حيث يدل عليه الكلام ولا شك أنه اذا قطع النظر عما فى الذهن من تلك الحيثية كان صادقا بما اذا كانت النسبة فى الذهن أو فى الخارج كما فى القضايا الخارجية وقرر شيخنا العدوى أن قوله أى مع قطع النظر يجوز أن يكون

في معنى المبالغة أى أن النسبة الخارجية لا بد منها حتى ولو قطع النظر عما في الذهن أى هذا إذا لم يقطع النظر عما في الذهن بل نظر إليه كما في القضايا الذهنية التي لا تبوت لها خارجا بل ولو قطع النظر عما في الذهن كما في القضايا الخارجية نحو زبد قائم وعلى كل حال ليس قوله أى مع قطع النظر الخ قيد الوجود الخارجية وعلى هذا التقرير فقول به بعد ذلك وعماديل عليه الكلام عطف تفسير أى أن المراد بما في الذهن هو ما يدل عليه الكلام (قوله عما في الذهن) أى النسبة الذهنية وقوله وعماديل عليه الكلام أى النسبة الكلامية وهما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا لانه ان اعتبر تقريرها في الذهن قبل النطق بها فهي ذهنية وان اعتبر فهمها من الكلام بعد النطق به فكلامية (قوله فطابقة الخ) فيه اشارة الى أن المراد بالحكم في قوله مطابقة حكمه النسبة الكلامية وبالواقع في قول المتن للواقع النسبة الخارجية وقد علم من هذا أن المنظور له في الصدق والكذب على هذا القول النسبة الكلامية والخارجية فقط بخلاف قول النظام الآتي فإنه ينظر للكلامية والذهنية وبخلاف الجاحظ فإنه ينظر فيهما للنسب الثلاث كما يأتي بيانه (قوله بأن تكونا) أى مصورة بأن تكونا ثبوتيتين كما في زيد قائم وقد حصل القيام له في الواقع وقوله أو سلبيتين كما في قولك زيد ليس بقائم وكان لم يحصل له قيام في الواقع ثم ان هذا الكلام أعنى قوله بأن تكونا الخ يشير الى تفسير المطابقة وعدمها فالمطابقة هي الموافقة في الكيف وعدمها المخالفة في الكيف وأنه ليس المراد بهما الموافقة من سائر الوجوه وهذا بناء على أن المراد بالنسبة المفهومة من الكلام الايقاع والانتزاع والتي في الخارج الوقوع وعدم الوقوع كما هو مذهب العلامة السيد وأما إذا قلنا (١٧٦) المراد بنسبة الكلام المفهومة منه الوقوع وعدمه كما أن الخارجية كذلك كما

هو مختار الشارح فالمطابقة هي الموافقة بينهما من حيث ذاتهما من سائر الوجوه ويكتفي في التغير بين المطابق بالسكر والمطابق بالفتح اختلافهما بالاعتبار فارتباط أحد الشئيين بالآخر من حيث فهمه من الكلام ودلالة الكلام عليه غير نفسه

عما في الذهن وعماديل عليه الكلام فطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق وعدمها بأن تكون احدهما ثبوتية والآخرى سلبية كذب (وقيل)

لان الخبر لا مطابقة فيه باعتبار كونه انظا ولا باعتبار مفرداته وانما تتحقق فيه المطابقة أو عدمها باعتبار النسبة التضمنة له وقد تقدم هذا المعنى في الفرق بين الخبر والانشاء (وقيل)

في الاصطلاح ما اشتمل على حكم يكفي في اثباته تجريد المسند والمسند اليه من الواحق أو النظر فيما سبقه من الكلام وهنالم يسبقه شيء يكون النظر فيه كافي في اثبات الاحكام التي ذكرها وليس جميع ما ذكر يكفي في اثباته تجريد المسندين فيحتمل أن يشير بالتنبيه الى معناه اللغوي (قلت) وقوله ان التنبيه

في الاصطلاح

من حيث حصوله في الخارج بقطع النظر

عن فهمه من الكلام فلا يقال ان في مطابقة احدي النسبتين للآخرى مطابقة الشيء لنفسه (قوله بأن تكون احدهما ثبوتية الخ) أى كما اذا قيل زيد قائم ولم يحصل له قيام في الواقع أو قلت زيد ليس بقائم وقد حصل له القيام في الواقع فالكذب صورتان كما أن للصدق صورتين بقي شيء آخر وهو أن تعريف الصدق بما ذكر معترض بلزوم الدور وذلك لانه قد أخذ الخبر في تعريف الصدق فيكون صدق الخبر موقوفا على تصور الخبر وقد عرفوا الخبر بأنه ما احتمل الصدق والكذب لذاته فقد أخذ في تعريف الخبر فيكون تصور الخبر موقوفا على تصورهما وهذا دور وأجيب بأن الصدق والكذب المأخوذ في تعريف الخبر هما صفتا التكامل وهما الاعلام بالشيء على ما هو عليه أو على خلافه والصدق والكذب المأخوذ في تعريفهما الخبر صفتا الخبر على أنه ليس بلازم بناء التعريف بعضها على بعض فالذي يعرف الصدق بما ذكر لا يعرف الخبر بما احتمل الصدق والكذب بل بما لا يتوقف مدلوله على الدقيق به أو بما حصل مدلوله في الخارج بدون وكان حكاية عنه وأورد على التعريف أيضا المبالغات كجئت اليوم ألف مرة فإنه يصدق عليه حد الكذب دون حد الصدق وليس بكذب حد الصدق غير جامع وحد الكذب غير مانع وأجيب بأن المبالغ إن قصد ظاهر الكلام فهو كذب وان قصد معنى مجازيا كالكثر في المثال فهو صدق لمطابقة النسبة الكلامية بحسب المعنى المراد للواقع فالمراد بمطابقة النسبة الكلامية بحسب المعنى المراد لا المعنى (قوله وقيل) قائله النظام وهو من المعتزلة وقد أشار المصنف الى كمال سخافة هذا المذهب بحذف قائله وتحقيره بجهوليته مع العلم بأنه النظام والى رجحان مذهب الجاحظ عليه بذكر قائله ووجه كمال سخافته ما يلزم عليه من تصديق اليهودي اذا قال الاسلام باطل وتكذيبه اذا قال الاسلام حق واجماع المسلمين ينادي على ذلك بالبطلان والفساد وطلان الا لازم يقتضى بطلان المزوم وانما قدم المصنف هذا المذهب على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الأول حيث اتفقا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب

صدقه مطابقة حكمه لاعتقاد الخبر صوابا كان أو خطأ وكذبه عدم مطابقة حكمه له واحتج له بوجهين أحدهما أن من اعتقد أمرا فأخبر به ثم ظهر خبره بخلاف الواقع يقال ما كذب ولكنه أخطأ كما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت فيمن شأنه كذلك ما كذب ولكنه زعم وهم ورد بأن المتنى تعمد الكذب لا الكذب بدليل

(قوله مطابقته) أى مطابقة حكمه وقوله لاعتقاد الخبر لعل المراد لما فى اعتقاد الخبر أو لاعتقاده باعتبار ما فيه أو لمعتقد الخبر وحاصله أن الصدق عنده مطابقة النسبة الكلامية للنسبة المعتقدة للخبر وهى التى فى ذهنه (قوله ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ) (الاول للعطف على محذوف أى سواء كان ذلك الاعتقاد غير خطأ بل ولو كان خطأ أو أن لولمبالغة أى هذا إذا كان الاعتقاد صوابا بل ولو كان خطأ فما قبل للمبالغة أولى بالحكم وذلك لكون كل من النسبة الكلامية والاعتقاد صوابا كما فى قولك السماء فوقنا حال كونك معتقدا ذلك وما بعد للمبالغة كقولك السماء تحتنا معتقدا ذلك فان النسبة الكلامية وافقت الاعتقاد والاعتقاد خطأ (قوله غير مطابق) تفسير ان قوله خطأ فكان المناسب التعبير بأى التفسيرية (قوله أى عدم مطابقة) نسبة المفهومة منه (قوله ولو كان خطأ) أى هذا إذا كان الاعتقاد غير خطأ بل ولو كان خطأ وأخذ الشارح ذلك من رجوع الضمير فى قول المصنف عدمها للمطابقة المفيدة بالمبالغة فهو غير زائد على المصنف (قوله معتقدا ذلك) أى ما ذكر من الناحية (١٧٧) (قوله غير معتقدا ذلك) أى ما ذكر من الفوقية والاولى أن يقول معتقدا

صدق الخبر (مطابقته لاعتقاد الخبر ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطأ) غير مطابق للواقع (و) كذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقته لاعتقاد الخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح فيهم العلم والظن وهذا يشكل بخبر الشاك اعدم الاعتقاد فيه فيلزم الوساطة ولا يتحقق الانحصار اللهم الا أن يقال انه كاذب لانه اذا اتبنى الاعتقاد

صدق الخبر هو (مطابقته) أى مطابقة نسبته المدبولة له (لاعتقاد الخبر) أى النسبة المعتقدة للخبر (واو) كان ذلك الاعتقاد (خطأ) وجه لا لم يطابق الواقع (وكذبه) أى وكذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقته للنسبة المعتقدة سواء كانت تلك النسبة كذلك فى نفس الامر أو لا فإذا أخبر الانسان بما يبادر كل أحد الى تكذيبه فيه للعلم بخلافه ضرورة وفرضنا اعتقاد مطابقته كان خبره صدقا كقوله السماء تحتنا معتقدا لظاهره وإذا أخبر بما ظاهره صدق حتى عند الصبيان والبله معتقدا خلاف ظاهره فغيره كذب كقوله السماء فوقنا ولا ينحصر الاعتقاد فى هذا الباب فى الجزم بل يشمل الظن وهذا التفسير للصدق والكذب يقتضى وجود الوساطة وهو خبر الشاك اذا اعتقده حتى يطابقه حكم الخبر أو لا يطابقه والقائل به ممن يقول بالانحصار ولكن انما يرد عليه ان كان يسمى كلام الشاك خبرا باعتبار أن له نسبة مفهومة كذا فى الاخبار وأما ان كان لا يسميه خبرا باعتبار أن له نسبة له فى الاعتقاد لم يلزم ثبوت الوساطة وقد يجاب الاصطلاح ذلك ان أراد به اصطلاح أهل المعاني فممنوع وان أراد غيرهم فلا علينا اذا لم نسله حكمه ثم الذى

(٢٣ - شروح التلخيص - أول) قال عبد الحكيم وقال الفنى قوله غير معتقد ذلك محمول على اعتقاد خلافه لان موضوع المسألة أن المتكلم عنده اعتقاد إما النسبة الخبر أو خلافها وأما اذا اتبنى الاعتقاد كما فى الشاك فلا خبر أصلا أو هو كذب على ماسياتى (قوله والمراد الخ) لما كان الاعتقاد يطلق عند الأصليين بمعنى الادراك الجازم لا لدليل فيخرج اليقين أعنى العلم وهو الادراك الجازم لدليل والظن وهو الادراك غير الجازم بين أن المراد به هنا ما يشمل الادراكين لا ما يقابلهما (قوله الحكم الذهني الخ) أى النسبة المعتقدة اعتقادا جازما أو راجحا وقوله فيعلم العلم والظن نشر على ترتيب اللف (قوله وهذا) أى تفسير الصدق والكذب الذى حكاه المصنف عن النظام بقوله وقيل الخ (قوله لعدم الاعتقاد فيه) هذا بيان لوجه الاشكال وحاصله أن الشاك فى قيام زيد وعدم قيامه اذا قال قام زيد لا يصدق على خبره هذا أنه صادق لعدم صدق تعريف الصدق عليه ولا كاذب لعدم صدق تعريف الكذب عليه وذلك لانه لا اعتقاد له حتى يطابقه حكم الخبر أولا يطابقه فيلزم على هذا التفسير ثبوت الوساطة بين الصدق والكذب مع أن النظام المفسر بهذا التفسير لا يقول بالوساطة بينهما بل يقول بمحصر الخبر فى الصادق والكاذب (قوله اللهم الا أن يقال الخ) قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما فى ثبوته ضعف وكأنه يستعان فى اثباته بالله تعالى ووجه الضعف ههنا أنه خلاف المتبادر وأنه موهم لجرىبان الكذب فى الانشآت وهو مخالف للاجماع كذا فى الفنى وقال عبد الحكيم وجه الضعف أن المتبادر من تعميم الاعتقاد بقولك ولو خطأ وجود الاعتقاد (قوله انه) خبر الشاك كاذب (قوله لانه اذا اتبنى الاعتقاد) أى فى خبر الشاك

تكذيب الكافر كاليهودى اذا قال الاسلام باطل وتصديقه اذا قال الاسلام حق فقولها ما كذب متأول بما كذب عمدا الثانى قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون

(قوله صدق عدم مطابقتها للاعتقاد) أى لان السالبة تصدق مع نفي الموضوع فعدم قيام زيد يصدق مع عدم زيد فقول المصنف والكذب عدم مطابقتها للاعتقاد فى معنى قولك ليس الاعتقاد مطابقا لحكم الخبر وهو سالبة صادق بأن يكون اعتقاد ولا يكون حكم الكلام مطابقا له وبأن لا يكون اعتقاد أصلا حينئذ تعرف الكذب شامل لخبر الشاك (قوله والكلام الخ) أشار بهذا الى أن هذا الاشكال مبنى على أن كلام الشاك يقال له خبر باعتبار أن له نسبة مفهومة كسائر الأخبار مطابقة لما فى الواقع أو غير مطابقة له ولا يشترط أن تكون نسبة كائنة فى ذهن المتكلم ولا نه دال على حكم وهو ادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها وان لم يكن ذلك الحكم قائما بالمكلام فى الواقع وغاية ما فيه تخلف المدلول عن الدليل وتخلفه جاز فى الدلالة الوضعية كما فى الخبر الكاذب بخلاف الدلالة العقلية فلا يجوز فيها تخلف المدلول عن الدليل كما فى التعبير الدال على حدوث العالم وهذا القول هو التحقيق لانه اذا كان كلام التعمد للكذب يقال له خبر بالاعتبار المذكور فأولى الشاك (١٧٨) وقيل انه لا يقال له خبر باعتبار أنه لا نسبة له فى الاعتقاد وحينئذ

فهو خارج من المقسم وهو الخبر فلا يرد الاشكال أصلا (قوله ثمة) يوقف عليه بالهاء (قوله بدليل الخ) متعلق بمحذوف أى وتمسك فى اثبات مذهب اليه من تفسير الصدق والكذب بدليل قوله تعالى أى بدليل هو قوله تعالى فالإضافة للبيان لان القول بالصدق نفس الدليل واعتراض بأن هذا تفسير وتعريف وقد تقرر فى موضعه أن الحدود لا يتوجه عليها منع ولا تقام عليها البراهين لان مرجع المنع لطلب الدليل واقامة الدليل ممتنعة اذا التعاريف

صدق عدم مطابقتها للاعتقاد والكلام فى أن الشكوك خبر أو ليس بخبر مذكور فى الشرح فليطالع ثمة (بدليل) قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد (ان المنافقون لكاذبون)

عنه بأن الشاك لما كان لا معتقده صدق على خبره أنه لم يطابق معتقده إذ لا معتقده يطابق فنفي الاعتقاد يستلزم عدم مطابقة النسبة للمعتقد لأن المطابقة للمعتقد فرع وجود اعتقاده فاذا تنفى الاعتقاد انتفت مطابقتها وهذا الجواب محل وتقدير عقلى لا مفهوم من الاستعمال عرفا وفى تسمية كلام الشاك خبرا احتمالا لان تقدم توجيههما وأظهرهما لغة وعرفا التسمية لانه اذا كان كلام معتقده الباطل يسمى خبرا فأحرى كلام الشاك والقائل بأن صدق الخبر مطابقتها للاعتقاد وكذبه عدمها وهما النظام من المعتزلة انما قال ذلك (بدليل) قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد (ان المنافقين لكاذبون) فقد كذبهم الله تعالى فى قولهم انك لرسول الله وهو خبر مطابق للواقع ومفهومه حق فالتكذيب لعدم مطابقتها لاعتقادهم الفاسد فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقتها للاعتقاد فاذا كان الخبر قد جعل كذبا لعدم مطابقتها للاعتقاد مع مطابقتها للواقع فأحرى اذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معالنه بالكذب أجدر واذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق مقابله لعدم الوساطة بالاتفاق من الخصم فيكون الصدق هو تلك المطابقة فلا يرد أن يقال بعد

اصطلح على ذلك كما قال الامام نحر الدين هو ابن سينا فى الاشارات ولعل الخطيبى انما أخذ هذا من كلامه * وقوله صدق الخبر مطابقتها للواقع أى فى الخارج وكذبه عدمها أى عدم مطابقتها للواقع فى الخارج فلم بذلك أن الخبر ينحصر فى الصادق والكاذب ولا واسطة بينهما وهذا مذهب الجمهور وفى المسئلة

أقوال

من قبيل التصورات والمعرف مصور بمنزلة النقاش ينفش

لك فى ذهنك صورة مفهوم وليس بين الحد والحدود حكم يمنع أو يستدل عليه وبالجملة فامتناع اقامة الدليل على الحدود مما الاشبهه فيه على ما هو مقرر فكيف يتمسك هنا على اثبات هذا التعريف بدليل وأجيب بأن محل امتناع اقامة الدليل على التعريف اذا لم يكن ما له للتصديق بأن حاولوا به افادة تصور وذلك فيما اذا كان التعريف غير لفظى فان كان التعريف ما له الى التصديق بأن كان المقصود منه افادة أن هذا المعنى مدلول لذلك اللفظ أو اصطلاحا وذلك فيما اذا كان التعريف انظما كما هنا فلا يمنع فى اقامة الدليل عليه ظرا لما يؤول اليه من التصديق الحاصل من حمل التعريف على المعرف اذ كأنه قيل الصدق موضوع لمطابقة الخبر للاعتقاد كذا ذكر أرباب الحواشى وقال عبد الحكيم ان الدليل الذى تمسك به النظام على الحكم الذى يتضمنه التعريف وهو أنه صحيح (قوله والله يعلم انك لرسوله) الظاهر أن هذا ليس من كلامهم بل من كلام المولى قدم إيجراسا إذ لو قيل قالوا نشهد انك لرسول الله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لتوهم أن قولهم هذا كذب غير مطابق للواقع فوسط بينهما قوله والله يعلم انك لرسوله ليحبط ذلك الايهام (قوله والله يشهد ان المنافقين) أى يعلم ذلك وعبر عن العلم بالشهادة مشاكلة

كذبهم في قولهم انك لرسول الله وان كان مطابقا للواقع لانهم لم يعتقدوه وأجيب عنه بوجوه أحدها أن المعنى نشهد شهادة واطات فيها قلوبنا ألسنتنا كما يترجم عنه ان واللام وكون الجملة اسمية في قولهم انك لرسول الله فالتكذيب في قولهم نشهدوا دعائهم فيه المواطأة لا في قولهم انك لرسول الله

(قوله فانه تعالى الخ) هذا توجيه لكون الآية دليلا وحاصله أن المولى وصف المنافقين بأنهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع أن نسبة ذلك الكلام هو ثبوت الرسالة مطابقة للواقع لكنها لم تطابق ما في اعتقادهم من كونه غير رسول الله فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقة للاعتقاد وإذا كان الخبر قد جعل كذبا لعدم مطابقته للاعتقاد مع مطابقته للواقع فأحرى إذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معا لانه بالكذب أجدر وإذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق المقابل له لعدم الواسطة - وهذا الخصم هو تلك المطابقة فلا يرد أن يقال بعد تسليم أن الكذب ماذكر لا يلزم منه أن الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولا أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد لاحتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لانه هو (١٧٩) الموجود في الدليل (قوله ورد هذا الاستدلال)

حاصله جوابان أحدهما بالمنع وله سندان والثاني بالتسليم * وتقرير الاول لا نسلم أن الكذب في الشهود به لم لا يجوز أن يكون التكذيب راجعا للشهادة باعتبار ما تضمنته من الكلام الخبري وهو أن شهادتنا هذه صادرة من صميم القلب أو راجعا لتسمية خبرهم شهادة لان الشهادة إنما تكون على وفق الاعتقاد وكلامهم هذا ليس على وفق اعتقادهم فلا يسمى شهادة ومن المعلوم أن الدليل اذا طرقة الاحتمال سقط به

فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله لعدم مطابقته لاعتقادهم وان كان مطابقا للواقع (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى لكاذبون في الشهادة) وفي ادعائهم المواطأة فالتكذيب راجع الى الشهادة باعتبار تضمينها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع وهو أن هذه الشهادة

تسليم أن الكذب ماذكر لا يلزم منه أن الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولا أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد لاحتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لانه هو الموجود في الدليل وهذا الاستدلال ليس من باب اقامة الدليل على التصور الذي هو انتقاش معنى التعريف في القلب لان هذا لا يقام عليه الدليل بل هو من باب أن هذا المعنى يسمى في اللغة أو يعرف بكذا وهو من التصديق لامن التصور (ورد) الاستدلال المذكور بالمنع وهو أن لا نسلم أن التكذيب راجع لقولهم انك لرسول الله بل الى خبر استلزمته الشهادة ولو كانت انشاء وذلك (ب) تأويل (أن المعنى لكاذبون في الشهادة) باعتبار ذلك الخبر المتضمن للشهادة ووجه التضمن أن الشهادة هي اظهار الالفاظ الدال على علم الشاهد بضمون الشهود به علما كالشهود بالعين فاذا قال القائل أشهد أن زيد الصالح فقد أظهر بهذه الشهادة اللفظية أنه عالم بصالح زيد علما كالشهود ويؤكد ذلك انيانه بالجملة التي أظهر العلم بضمونها مؤكدة بان واللام ومن لازم مظهر الشهادة بالوجه المذكور عرفا أنها حاصلة عن صميم اعتقاد ذلك الشهود به واطأ ما في القلب ما في اللفظ لان ذلك هو الغرض المتبادر للسامع من ذلك الاظهار ولما كان من لازم الشهادة هذا المعنى وهو أن صدورهما من صميم الاعتقاد وهذا المعنى يصح الاخبار به فربما نزل صحة الاخبار به منزلة وقوع ذلك الاخبار فيعود

أقوال أحدها أنه لا واسطة بينهما أيضا ولكن صدق الخبر مطابقته للخارج مع اعتقاد الخبر ذلك فان لم تكن فكاذب فدخل في الكذب ما كان غير مطابق والتسليم يعتقد عدم المطابقة أو غير مطابق وهو يعتقد المطابقة أو غير مطابق وهو لا يعتقد شيئا أو مطابقا وهو يعتقد عدم المطابقة أو مطابقا وهو

الاستدلال * وتقرير الثاني سلمنا أن التكذيب راجع للشهود به كما قلت لكن التكذيب راجع له

باعتبار الواقع في زعمهم لا باعتبار الواقع في نفسه وإذا كان راجعا باعتبار الواقع في زعمهم صدق أن الكذب عدم مطابقة حكم الخبر للواقع وهو المطلوب لان المراد بقولنا الكذب عدم مطابقة حكم الخبر للواقع أعني من أن يكون ذلك الواقع باعتبار الزعم أو باعتباره في نفسه (قوله وفي ادعائهم المواطأة) عطف على في الشهادة من عطف اللازم على الملزوم وذلك لان الشهادة هي الاخبار بالشيء عند مواطأة القلب للسان أي موافقة له فالشهادة مستلزمة للمواطأة فاذا كذبوا في الشهادة كانوا كاذبين في دعوى المواطأة وانما ذكر الشارح ذلك اللازم لبيان أن ذلك اللازم هو مرجع التكذيب (قوله راجع الى الشهادة) أي المذكورة في قوله نشهدوا وانما لم نجعله راجعا للخبر الذي تضمنه قولهم انك لرسول الله فانه يتضمن بواسطة التأكيد أنه من صميم القلب لانه معمول نشهد فهو في حكم المفرد فلم يحسن عده خبرا قاله سم (قوله باعتبار تضمينها الخ) لما ورد عليه أن الشهادة انشاء فلا توصف بالكذب لان الصدق والكذب من أوصاف الخبر أجب بقوله باعتبار تضمينها الخ أي انه راجع اليها لا باعتبار نفسها بل باعتبار ما تضمنته وهو ألسنتنا وافقت قلوبنا أو شهادتنا هذه صادرة من صميم القلب فكأنه قيل لهم دعواكم أن هذه الشهادة من صميم القلب كذب لانها لم تكن من صميم القلب أو دعواكم أن ألسنتكم وافقت

✳ وثانيها أن التكذيب في تسميتهم اخبارهم شهادة لان الاخبار اذا خلا عن المواطأة لم يكن شهادة في الحقيقة

قوله بكم كذب لانه لا موافقة (قوله من صميم القلب) صميم الشيء خالصه وازافة صميم للقلب من اضافة الصفة للموصوف أي هذه الشهادة صادرة من قلبنا الخ لص وقوله وخلص الاعتقاد كذلك من اضافة الصفة للموصوف وهو تفسير مراد لما قبله (قوله بشهادة ان واللام الخ) أي وانما كانت شهادتهم هذه من صميم القلب بشهادة ان واللام والجملة الاسمية المفيدة للتأكيد ومعلوم أن تأكيد الشيء يدل على اعتقاده ان قلت ان هذه التأكيدات انما هي في المشهود به وهو أنه رسول الله لا في لفظ الشهادة الذي هو قوله نشهد حتى يقال تأكيد كيد الشهادة يفيد أنهم من صميم القلب وأجيب بأن الشهادة والمشهود به كالشيء الواحد فالتأكيد في أحدهما تأكيد في الآخر اذا الشهادة لا تراد لذاتها بل انما تراد للمشهود به فمعنى التأكيد في الآية المشهود به أمر متيقن وهذا يستلزم كون الشهادة عن اعتقاد وتحقيق أو يقال ان هذه التأكيدات بالنظر للآلة اللازمة وهو علمهم بأنه رسول الله لما سيأتي أن الخبر يجوز تأكيد كيد بالضرورة اللازمة الفائدة اذا كان المخاطب عالما بالحكم ومنكر اعلى الخبر علمه به واذا كان الخبر مؤكدا بالنظر لما ذكر رجوع قولهم نشهد انك لرسول الله الى قولنا علمنا بانك رسول الله ثابت تحقيقا فتكون الشهادة بذلك من صميم القلب فتأمل (قوله أو في تسميتها الخ) حاصله أنا لانسلم أن التكذيب راجع للمشهود به لم لا يجوز (١٨٠) أن يكون راجعا لتسمية ذلك الخبر الحالى عن موافقة الاعتقاد

شهادة وفيه أن التسمية وضع الاسم وهو لا يوصف بصدق ولا كذب لان تسمية شيء بشيء ليست من باب الاخبار وحيدئذ فيكون مثل هذا غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا وأجيب بأن تسميتهم بذلك الخبر شهادة تتضمن دعوى قائلة خبرنا هذا يسمى شهادة التكذيب راجع الى التسمية باعتبار ما تضمنته تلك التسمية من دعواهم أن خبرهم هذا يسمى شهادة فكأنهم قالوا خبرنا هذا يسمى شهادة فقليل لهم

من صميم القلب وخلص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية (أو) المعنى لكاذبون (في تسميتها) أي في تسمية هذا الاخبار شهادة لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد فقوله تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثاني

التكذيب له ولهذا يقال الشهادة تتضمن الاخبار وعليه يكون المعنى في الآية الكريمة لكاذبون في الشهادة باعتبار استلزام حال الناطق بها عرفا أنها عن خلوص الاعتقاد وصميم القلب فالكذب فيه هو هذا المعنى لا في قولهم انك لرسول الله وانما كذبوا فيه لانهم منافقون يقولون بأفواههم ويظهرون من حالهم ما ليس في قلوبهم (أو) بتأويل أن المعنى لكاذبون (في تسميتها) أي تسمية هذا الاظهار لهذا الاخبار شهادة وانما ألزموا تسمية هذا الاظهار شهادة لان من وقع منه معنى لزم صحة الاخبار عنه بأنه يسمى باسمه فيصح ان كان ذلك المعنى على غير ظاهره أو نزل منزلة ما هو على غير ظاهره أن يكذب الواقع منه ذلك المعنى في تلك التسمية اللازمة ويحتمل أن يكون المعنى لكاذبون في تسمية متعلق بنشهد وهو الخبر المشهود بضمونه شهادة أي مشهودا به لان من شهد بأن أظهر اللفظ الدال على أن المشهود به محقق فقد لزم من ذلك صحة الاخبار عن ذلك المشهود به أنه يسمى شهادة لانه قام به معنى كونه مشهودا به فيصح

لا يعتد لشك أو غيره وهذا القول هو الذي أراد ابن الحاجب بقوله وقيل ان كان معتقدا فصدق والا فكذب على ما فهم الشراح كما هم وان كان ظاهرا عبارته فيه لا يقتضى اشتراط المطابقة ✳ الثاني أن الصدق مطابقة الخبر لاعتقاد الخبر ولو كان خطأ أي ولو كان غير مطابق لما في الخارج وكذبه عدما

ولو

كذبتهم ليس خبركم هذا يسمى شهادة لان الشهادة انما تكون

على وفق الاعتقاد فظهر لك مما قررناه الفرق بين الوجه الاول والثاني وذلك لان التكذيب في الوجه الاول راجع للشهادة باعتبار ما تضمنته من الكلام الخبرى وهو أن شهادتنا هذه من صميم القلب فكأنه قيل لهم دعواكم أن هذه الشهادة من صميم القلب كذب فانها لم تكن من صميم القلب والتكذيب في الوجه الثاني راجع لتسمية خبرهم شهادة باعتبار ما تضمنته تلك التسمية من دعواهم أن اخبارهم هذا مما يطلق عليه شهادة فكأنه قيل لهم كذبتهم في تلك الدعوى ليس خبركم هذا مما يطلق عليه شهادة لان شرط ما يطلق عليه الشهادة أن يكون موافقا للاعتقاد وهذا ليس كذلك (قوله أي في تسمية هذا الاخبار) أي الحالى عن موافقة الاعتقاد شهادة قال سم فان قلت كونه اخبارا ينافي كونه شهادة لان الشهادة انشاء على التحقيق عندهم قلت لا منافاة لان الاخبار أيضا انشاء فالمنافي للشهادة انما هو الخبر لا الاخبار (قوله لان الشهادة انما تكون على وفق الاعتقاد) اعترض بأن اشتراط الموافقة للاعتقاد في مطلق الشهادة ممنوع بدليل قولهم شهادة الزور وأجيب بأن اطلاق الشهادة على الزور مجاز اذا حقيقة الشهادة أن تكون عن علم بالمشهود به واعتراف به ولك أن تقول هذا الاعتراض غير وارد لان الكلام على سبيل النع وحاصله لانسلم أن التكذيب راجع لقولهم انك لرسول الله لم لا يجوز أن يكون راجعا الى تسمية هذا الاخبار شهادة وتكون الشهادة معتبرا فيها موافقة الاعتقاد والمانع يكفيه الاحتمال

• وثالثها أن المعنى لكاذبون في قولهم انك لرسول الله عند أنفسهم لا اعتقادهم أنه خبر على خلاف ما عليه حال الخبر عنه

والنوع لا يمنع (قوله والأول محذوف) أي مع الفاعل أيضا والأصل أوفى تسميتهم هذا الاخبار شهادة (قوله أول المعنى انهم لكاذبون في للشهود به الخ) حاصله أنا نسلم أن التكذيب راجع للشهود به لكن لا نسلم أن كذب هذا الخبر لعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم لم لا يجوز أن يكون كذبه لعدم مطابقة للواقع بحسب اعتقادهم وإن كان مطابقا للواقع في نفس الأمر وتوضيح ذلك أن قولهم انك لرسول الله نسبته الكلامية ثبوت الرسالة له عليه السلام وهم يزعمون أن الواقع أنه ليس برسول فهذا الخبر لم يطابق الواقع بحسب زعمهم وإن طابق الواقع في نفسه فالنظام يقول إن هذا الخبر وهو قولهم انك لرسول الله كذب لانه لم يطابق الاعتقاد فيقال له هذا الخبر وإن لم يطابق الاعتقاد لم يطابق الواقع في زعمهم واعتقادهم فلانسلم أن كذبه لعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم لا يجوز أن يكون لعدم مطابقة للواقع في زعمهم واعتقادهم وحينئذ فمعنى واقع يشهد أن النافقين لكاذبون أي يعلم أن خبرهم غير مطابق للواقع بحسب ما عندهم فليس الكذب إلا باعتبار عدم المطابقة للواقع (قوله لكن لا في الواقع) أي لكن (١٨١) كذبهم ليس لخالفته للواقع يعني في نفس الأمر

(قوله بل في زعمهم) أي بن كذبه لخالفته للواقع بحسب زعمهم أي اعتقادهم (قوله واعتقادهم الباطل) عطف تفسير (قوله لانهم يعتقدون أنه) أي ذلك الخبر وهو انك لرسول الله غير مطابق للواقع لان الواقع بالنظر لا اعتقادهم أنه غير رسول الله لانهم أي النافقين من مشركي العرب والذي يعرف نبوته أهل الكتاب كما يدل عليه القرآن (قوله فيكون كاذبا باعتقادهم) أي فيكون ذلك الخبر كاذبا بالنظر لا اعتقادهم أنه في الواقع غير رسول الله لعدم المطابقة لذلك الواقع (قوله وإن كان صادق الخ) (الواو للاحال أي والحال أن ذلك الخبر صادق لمطابقته للواقع في

والأول محذوف (أو) المعنى انهم لكاذبون (في الشهود به) أعني قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل (في زعمهم) الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وإن كان صادقا في نفس الأمر فكأنه قيل انهم يزعمون أنهم كاذبون في هذا الخبر الصادق وحينئذ لا يكون الكذب إلا بمعنى عدم المطابقة للواقع فليتأمل لئلا يتوهم أن هذا اعتراف بكون الصدق والكذب

تسميته شهادة بمعنى أنه مشهود به فكذبوا باعتبار هذه التسمية اللازمة لكن التكذيب في ادعاء وجود معنى الشهادة الحقيقية وسرها الباطني وهو التأويل الأول يستلزم التكذيب في وجود التسمية الحقيقية المدعاة باقتضاء الحال لها فالتأويل الأول يعني عن هذا على أنا لا نسلم أن التسمية تتوقف على كون الشهادة مطابقة فتصح مع غير المطابقة فلا يصح التكذيب في التسمية وحمله على التكذيب في التسمية الحقيقية كما تقدم تأويل في ضمن تأويل وذلك بما يضعف ذلك التأويل وقيل المعنى لكاذبون في قولهم نشهد لانه اخبار عن الحال وهو ضعيف لان الشهادة على الصحيح انشاء (أو) نسلم أن التكذيب عائد للمشهود به ولا يدل على المدعى وذلك بتأويل أن المعنى لكاذبون (في الشهود به) وهو قولهم انك لرسول الله لكن لا بمعنى أنهم كاذبون فيه لعدم مطابقة الاعتقاد بل بمعنى لكاذبون فيه باعتبار الواقع لكن لا باعتبار الواقع في نفسه وحقيقته لانه باعتبار نفسه وحقيقته صدق بل باعتبار الواقع (في زعمهم) الفاسد ووجههم الكاسد بمعنى أنهم صبروا بزعمهم واعتقادهم هذا الكلام الصدق كذبا في الواقع ولو كان غير اعتبار زعمهم صدقا في الواقع فكأنه قيل انهم يزعمون انهم يكذبون في هذا الكلام الصدق أي

ولو صوابا وهذه العبارة ظاهرة في أنه لا واسطة بينهما أيضا لانه يدخل في قوله عدمها الخبر الذي لا اعتقاد معه أو معه اعتقاد عدم وكلام المصنف في الايضاح أظهر في عدم الواسطة على هذا القول وعلى هذا خبر الشاك كذب ولم أر من صرح بهذا القول غير المصنف وهو ظاهر عبارة ابن الحاجب غير أن الشراح حملوه على غيرها كما سبق في الثالث وهو الذي نسب المصنف للاحاظ

نفس الأمر في ذاته لان الواقع في نفس الأمر في ذاته أنه رسول (قوله فكأنه قيل الخ) أي فكأن الله قال انهم يزعمون أي يعتقدون أنهم كاذبون في هذا الخبر لكونه لم يطابق الواقع في اعتقادهم مع أنه خبر صادق لكونه مطابقا للواقع في نفس الأمر (قوله وحينئذ) أي وحينئذ كان المشهود به كاذبا لعدم مطابقة للواقع في زعمهم (قوله لا يكون الكذب) أي المذكور في هذه الآية (قوله لا بمعنى عدم المطابقة للواقع) أي بحسب زعمهم واعتقادهم (قوله لئلا يتوهم أن هذا) أي قول المصنف في زعمهم اعتراف الخ وهذا علة للتأمل أي تأمل كلام المصنف واعرف حقيقة هذا الرد الثالث خوفا من أن تتوهم أن هذا الثالث تأييد لصاحب ذلك القول المردود عليه فتعترض على المصنف بأن القصد الرد عليه لا لتأييده ومنشأ ذلك التوهم قول المصنف أول المعنى لكاذبون في الشهود به في زعمهم فانه يوهم أن الكذب لعدم المطابقة لزعمهم واعتقادهم وحاصل الجواب أن المراد أن الكذب لعدم المطابقة للواقع لكن بحسب زعمهم واعتقادهم فذلك الخبر غير مطابق لا اعتقادهم وغير مطابق للواقع بحسب اعتقادهم فكذبه انما هو لخالفته للواقع في اعتقادهم لا لخالفته لا اعتقادهم كما يقوله النظام وفرق

* وأنكر الجاحظ انحصار الخبر في القسمين وزعم أنه ثلاثة أقسام صادق وكاذب وغير صادق ولا كاذب لان الحكم إماما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له أو عدمه وإما غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه فالأول أى المطابق مع الاعتقاد هو الصادق

بين مخالفة الاعتقاد ومخالفة الواقع بحسب الاعتقاد وحينئذ فكل كلام المصنف رد عليه لا تأييد له (قوله راجعين الى الاعتقاد) أى فيكون كلام المصنف هذا مؤيدا لكلام النظام مع أنه بصدد الرد عليه (قوله الجاحظ) هذا لقبه واسمه عمرو بن بحر الاصفهاني وكنيته أبو عثمان وأما لقب الجاحظ لان عينيه كانتا جاحظتين أى بارزتين وهو أحد شيوخ المعتزلة وتلميذ النظام وله التصانيف في كل فن وكان قبيح الشكل جدا فلذا لما أحضره المتوكل ليعلن أولاده استبشع منظره فأمر به بعشرة آلاف درهم وصرفه وقال بعضهم فيه لو يمسح الخنزير مسخا ثانيا * ما كان الا دون مسخ الجاحظ رجل ينوب عن الجحيم بوجهه * وهو الفذ في عين كل ملاحظ من جملة شعره
أترجوان تكون وأنت شيخ * كما قد كنت أيام الشباب
لقد كذبتك نفسك أى نوب * خلع كالجميد من الشباب

وكان موته بوقوع مجلدات العلم عليه وهو ضعيف بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين وقد جاوز السبعين (قوله أنكر الخ) أشار بهذا الى أن الجاحظ مبتدأ خبره محذوف وأما عمله فأعلا للفعل محذوف فلا يصح لان هذا الموضع ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل وهى أربعة أن يقع الفعل في جواب نفي أو استفهام (١٨٢) كقولك زيد جوال من قال من جاء وبعد اذا وان الشرطيتين نحو اذا

السماء انشقت وان أحد من المشركين استجارك وبعد فعل يستلزمه نحو ليبيك يز يد ضارع لخصومة أى يبيكه ضارع لكن الحذف في الثالث واجب وفيما عداه جائز واعلم أنه كما يحذف الفعل في مواضع أربعة كذا يحذف الفاعل في مواضع أربعة وقد نظم الجميع بعض الأفاضل
عند النياحة مصدر وتعجب ومفرغ ينقاس حذف الفاعل

راجعين الى الاعتقاد (الجاحظ) أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب وأثبت الواسطة وزعم أن صدق الخبر (مطابقته) للواقع (مع الاعتقاد) بأنه مطابق

يزعمون أن هذا الكلام لم يطابق الواقع فقد ظهر أن الكذب هنا أطلق على عدم مطابقة الواقع بواسطة الزعم وكثيرا ما يقال هذا الكلام المطابق للواقع في زعم فلان انه كذب أى لم يطابق الواقع فمعنى الكاذبون على هذا الزاعمون أنهم كذبوا في هذا الخبر الصدق وإطلاق الكذب على زعم أن الخبر كذب شائع عرفا فقد اتضح هذا التأويل وأنه ليس اعترافا أن الكذب هنا إنما هو باعتبار عدم مطابقة الزعم والاعتقاد وذلك للفرق الظاهر بين قولنا هذا الكلام لم يطابق زعم فلان وهذا الكلام لم يطابق الواقع في زعم فلان لان الأول يصدق في الكلام الذى لم ينطق به فلان قط ولا شعر به والثانى لا يصدق الا في الكلام المشعور به واعتقد أنه ليس كذلك وفي المعنى الأول المطابقة فيه تنسب وتعتبر بالقياس الى الاعتقاد وفى الثانى تعتبر بالقياس الى الواقع ولكن نفي المطابقة بالزعم لا بما في نفس الامر مع معناه وقد أطنبت في تقرير هذا المحل لصعوبته على بعض الأذهان ثم أشار الى تفسير الصدق والكذب على مذهب من ثبت الواسطة فقال (الجاحظ) من المعتزلة ممن ثبت الواسطة قال في تفسير الصدق والكذب والواسطة صدق الخبر (مطابقة) نسبة (هـ) للنسبة الخارجية (مع الاعتقاد)

وقوله الجاحظ أى قال الجاحظ ان صدق الخبر مطابقته أى للخارج

والفعل بعد اذا وان مستلزم * وجواب نفي أو جواب السائل

فان قلت من المقرر أن حذف المفرد أسهل من حذف الجملة فهلا جعل قوله الجاحظ فاعلا محذوف قلت هذا إنما يظهر اذا كان الموضع مما يطرديه حذف رافع الفاعل كأن يكون من الأما كن الأربعة المذكورة وأما في غيرها فلا يجوز حذف رافع الفاعل في سعة الكلام عند البصريين (قوله وأثبت الواسطة) عطف مسبب على سبب أول لازم على ملزوم (قوله وزعم أن صدق الخبر الخ) فلما هره أن قول المصنف مطابقته خبر لان المحذوفة مع اسمها وفيه أنهم لم ينصوا على جواز ذلك اللهم الا أن يقال هذا محل معنى لاحل اعراب فلا ينافى ما يأتي من أنه خبر لمحذوف وهو المحدث عنه أول التنبيه (قوله مطابقته) خبر لمبتدأ محذوف وهو المحدث عنه أول التنبيه أى صدق الخبر مطابقته وهو من إضافة المصدر لفاعله وفي الكلام حذف مضاف أى مطابقة حكمه أى نسبته المفهومة منه ومفعوله محذوف أى مطابقة حكم الخبر الواقع أى النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين في نفس الامر وأدخل الشارح الامام على المفعول لتقوية العامل (قوله مطابقته للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق) كما اذا قلت الله واحد مع اعتقادك أنه مطابق للواقع وقوله وكذبه عدم مطابقته للواقع أى عدم مطابقة نسبته المفهومة منه للنسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين في نفس الامر مع اعتقاد عدم المطابقة كأن تقول السماء تحتنا مع اعتقادك أنه غير مطابق فلا اعتقاد للمعتبر في الصدق اعتقاد متعاق بالمطابقة والاعتقاد المعتبر في الكذب

والثالث أى غير المطابق مع الاعتقاد هو الكاذب والثانى والرابع أى للمطابق مع عدم الاعتقاد وغير المطابق مع عدم الاعتقاد كل منهما اعتقاد متعلق بعدم المطابقة (قوله مع الاعتقاد بأنه مطابق) الظرف مستقر وقع حالا من ضمير مطابقتها أى صدق الخبر مطابقتها للواقع حال كون الخبر مصاحبا للاعتقاد المطابقة وليس حالا من المطابقة (١٨٣) لتلازم وقوع الحال من خبر المبتدأ والجمهور

يمنعونه وفى كلام الشارح إشارة الى أن متعلق الاعتقاد محذوف بقرينة المقام لان اللام فيه للعهد والمراد منه اعتقاد أنه مطابق كذا فى عبد الحكيم وقال غيره قوله مع الاعتقاد حال من المطابقة وهو قيد وقوله بأنه مطابق قيد آخر نخرج بالاول المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا كخبر الشاك وبالثانى المطابقة مع اعتقاد عدمها وهاتان صورتان من صور

(و) كذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقتها للواقع (معه) أى مع اعتقاد أنه غير مطابق (وغيرها) أى غير هذين القسمين

أى مع اعتقاد أن مدلوله كذلك فى نفس الامر فقد شرط فى الصدق أمرين المطابقة والاعتقاد معا (و) كذب الخبر (عدمها معه) أى انتفاء المطابقة لما فى نفس الامر مع اعتقاد أنه غير مطابق لما فى نفس الامر فقد اعتبر فى الكذب والصدق معا الاعتقاد الا أن الاعتقاد فى الصدق يتعلق بالمطابقة للواقع وفى الكذب يتعلق بعدمها والاقسام المتصورة ههنا فى المطابقة وعدمها ستة لان مطابقة الكلام للواقع اما مع وجود اعتقاد موافق أو مع وجود اعتقاد مخالف أو بدون وجود اعتقاد أصلا وعدم مطابقتها للواقع اما مع وجود اعتقاد موافق للكلام أو مع وجود مخالف له أو بدون اعتقاد أصلا فهذه ستة ثلاثة فى وجود مطابقة الكلام للواقع وثلاثة فى عدم وجود تلك المطابقة وقد اشترط فى الصدق وجود المطابقة مع اعتقادها وهو الاول من ثلاثة أقسام المطابقة وفى الكذب عدم المطابقة مع اعتقاد ذلك العدم وهو الاول من ثلاثة أقسام عدم المطابقة وبقيت أربعة اثنان من أقسام المطابقة واثنان من أقسام عدمها وهى الواسطة والى ذلك أشار بقوله (وغيرها) أى وغير هذين القسمين وهى الأربعة السابقة

مع اعتقاد مطابقتها وعدمها أى وكذب عدم مطابقتها مع اعتقاد الخبر عدم مطابقتها وعبارة المصنف لا تمطى ذلك بل تخالفه لانه قال وعدمها معه وظاهره أنه عدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة وليس هذا المراد بل المراد مع اعتقاد ذلك وهو عدم المطابقة * قال وغيرهما ليس صدقا ولا كذبا فدخل فيه ما إذا كان مطابقا وهو غير معتقد لشيء أو مطابقا وهو يعتقد عدم المطابقة أو غير مطابق وهو يعتقد المطابقة أو غير مطابق ولا يعتقد شيئا فالاربعة لا صدق ولا كذب * الرابع أن الصدق المطابقة للخارج والاعتقاد معافان فقد لم يكن صدقا فقط بل قد لا يكون صدقا وقد يوصف بالصدق والكذب بنظرين مختلفين اذا كان مطابقا للخارج غير مطابق للاعتقاد مثل قول الكفار نشهد انك لرسول الله قاله الراغب * الخامس وهو الذى قدمه المصنف وهو الصحيح وعليه الجمهور أن الصدق المطابقة للخارج سواء كان معتقدا أم لا والكذب عدمها وقد علم من هذه الأقوال أن قولنا الخبر إما صدق أو كذب منفصلة حقيقة على قول وممانعة الخلوف فقط على قول وممانعة الجمع فقط على قول وقد أهمل المصنف دلائل المختار لكثرة أدلته فمنها الاجماع على أن من قال محمد ليس بنبي كاذب ومن قال الاسلام حق صادق وبقول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي سفيان كذب سعد حين قال سعد لأبي سفيان اليوم تستحل الكعبة وقول ابن عباس كذب نوف حين قال نوف البكالى ليس صاحب الخضر موسى بنى اسرائيل (قلت) وفيه رد على من جعل الصدق تابعا للاعتقاد فقط أولهما ويقول بينهما واسطة ولاردفيه على من جعله تابعا لهما معا ويدل له أيضا قوله صلى الله عليه وسلم من كذب على متعمدا لدلالة على انقسام الكذب الى متعمد وغيره وقد استنبطت من القرآن الكريم دليلا أصرح من الجميع وهو قوله تعالى وليعلم الذين كفروا أنهم كانوا كاذبين وقد ذكر المصنف شبهة القائل بأن العبرة بالاعتقاد فقط ولا نظر الى المطابقة الخارجية وهو قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فلو كانت العبرة بالمطابقة لكانوا صادقين لانهم يشهدون أنه رسول الله * قال ورد بثلاثة أمور أحدها أن المعنى لكاذبون فى الشهادة لانها تتضمن التصديق بالقلب

الراجع والمرجع ويمكن أن يجعل من باب الاستخدام بأن يجعل الضمير فى معه راجعا للاعتقاد بدون قيد اضافته الى المطابقة بل بقيد اضافته الى عدم المطابقة وأجاب عبد الحكيم بجواب آخر وحاصله أن الضمير فى معه راجع لمطلق الاعتقاد المذكور وكون

ليس بصادق ولا كاذب فالصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده والكذب عدم مطابقته مع اعتقاده وغيرهما ضرر بان مطابقته مع عدم اعتقاده وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده

متعلقة في جانب الصدق مطابقة الواقع وفي جانب الكذب عدم مطابقته بموثة المقام اه (قوله وهي) أي الغير وإنما أنت الضمير مراعاة للخبر (قوله أعني المطابقة مع اعتقاد الخ) هذا (١٨٤) وما بعده محترز قوله مع الاعتقاد بأنه مطابق وقوله وعدم المطابقة مع اعتقاد الخ هذا وما بعده

محترز قوله معه في جانب الكذب (قوله بتفسيره) أي الجاحظ وقوله أخص منه أي من نفسه وقوله لأنه أي الجاحظ (قوله بالتفسيرين السابقين) أي تفسير الجمهور وتفسير النظام (قوله والاعتقاد) أي ومطابقة الاعتقاد (قوله بناء) أي واعتباره هذين الأمرين بناء الخ وهذا جواب عما يقال ان الجاحظ إنما اعتبر في الصدق المطابقة للواقع واعتقاد المطابقة كما قال المصنف لا مطابقة الاعتقاد كما قال الشارح وكذلك الكذب إنما اعتبر فيه على ما قال المصنف عدم المطابقة للواقع واعتقاد عدم المطابقة لعدم المطابقة للاعتقاد كما قال الشارح فكان الأولى للشارح أن يبدل مطابقة الاعتقاد في جانب الصدق باعتقاد المطابقة ويبدل عدم مطابقة الاعتقاد في جانب الكذب باعتقاد عدم المطابقة ليكون كلامه موافقا

وهي أربعة أعني المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا وعدم المطابقة مع اعتقاد انطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا (ليس بصادق ولا كاذب) فكل من الصدق والكذب بتفسيره أخص منه بالتفسيرين السابقين لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتهما جميعا بناء على أن اعتقاد انطابقة يستلزم

(ليس بصادق ولا كاذب) بل هو واسطة فتبين بهذا أن تفسير الجاحظ للصدق أخص من تفسير الجمهور لان مقتضى تفسيره أن الصدق لا بد فيه من مطابقة الواقع والاعتقاد معا والجمهور قد اعتبروا مطابقة الواقع لا غير وإنما قلنا ان مقتضى تفسيره ما ذكرناه لم يقل مطابقته الواقع والاعتقاد معا لكان قوله مع اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد فإن من اعتقد أن ما فهم من الكلام صحيح وهو كون مدلوله كذلك في نفس الامر فقد مطابق مفهوم الكلام اعتقاده ولو لم يكن كذلك في نفس الامر فأحرى اذا اتحد الواقع والاعتقاد وأيضا اذا اتحد الواقع والاعتقاد فمطابقته لاحدهما تستلزم مطابقة الآخر وان تفسيره الكذب أيضا أخص من تفسيرهم لأنه اعتبر عدم المطابقة للواقع والاعتقاد معا وهم اعتبروا عدم المطابقة للواقع لا غير وإنما قلنا كذلك لأنه ولو لم يصرح بالتفسير كذلك لكان لازم من كلامه أن ما ذكر من اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد الذي ذكرنا وذلك لأن الواقع حينئذ والاعتقاد متحدان فمفهوم اللفظ اذا لم يطابق أحدهما فيلزم أن لا يطابق الآخر

فهو إخبار عن اعتقادهم وهو غير موجود فهو تكذيب لقولهم انك لرسول الله بالنسبة الى ما تضمنه الاعتقاد القلبي وعلم من تصديرهم بالجملة الاسمية ومن تصديرها بلفظ الشهادة ومن التأكيد بان واللام الثاني أنه عائد الى تسمية ذلك شهادة لان الاخبار اذا اخلا عن المواطأة لم يكن ذلك حقيقة وهذا الجواب مخالف للاول في الصورة لافي المعنى لأنه يرجع الى التكذيب في ادعاء مواطأة القلب اللسان المدلول عليها بتشهد والاول يرجع الى مواطأة القلب اللسان المدلول عليها بالجملة الاسمية وان واللام فان قلت اذا كان ذلك بالنسبة الى التسمية وقد تجوزوا بقولهم نشهد والحجاز ليس بكذب قلت إنما يكون مجازا حيث قصد اطلاق الشهادة على القول وهم لم يطبقوا ذلك إنما أرادوا حقيقة الشهادة على سبيل الكذب * الثالث أن الكذب بالنسبة الى زعمهم أي هذا الخبر وان كان صادقا لكنه عندهم كاذب ويخمدش في هذا أمران أحدهما أن فيه تجوزا لا يخفى والثاني أن المناقذين كانوا يعلمون نبوة النبي صلى الله عليه وسلم إنما ينكرونها بالسنتهم وهذا وارد على الوجه الثلاثي وإذا علم أن هذه الشبهة تصلح أن تكون من هذا القول كما فعل المصنف وأن تكون من القائل ان الصدق راجع الى الاعتقاد والمطابقة معا ولا واسطة بينهما كما فعل ابن الحاجب على ما نسبته اليه الشراح وان كان ظاهر عبارته وعبارة المصنف واحدا ولا أدري من أين للشارحين حملة على ما حملوه عليه * وقوله في زعمهم أي اعتقادهم الفاسد والزم في الغالب قول قام الدليل على بطلانه أولم يتم الدليل عليه وسيأتي تحقيق معناه في باب الفصل

لما قاله المصنف وحاصل الجواب الذي ذكره الشارح أن اعتقاد المطابقة الذي ذكره المصنف في جانب الصدق يستلزم والوصل مطابقة الاعتقاد الذي حكمنا عليه هنا بأن الجاحظ يعتبره وذلك لان الخبر اذا طابق الواقع واعتقد الخبر مطابقته فقد توافق الواقع والاعتقاد فمطابق أحدهما مطابق للآخر وكذلك اعتقاد عدم المطابقة للواقع الذي ذكره المصنف في جانب الكذب يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد للواقع الذي حكمنا عليه هنا بأن الجاحظ يعتبره وذلك لان الخبر اذا كان غير مطابق للواقع واعتقد الخبر عدم مطابقته فقد توافق الواقع والاعتقاد فالخبر اذا كان غير مطابق لاحدهما كان غير مطابق للآخر وحينئذ فلا مخالفة بين ما نسب المصنف للجاحظ وما نسبناه اليه

لتلازمهما فإن قلت لاجابة في اثبات الاختصية الى اثبات أنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتها جميعا باثبات أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ لانه يكفي في اثبات الاختصية أنه اعتبر مع مطابقته للواقع اعتقاد المطابقة ولا يخفى أن المطابقة للواقع مع اعتقاد المطابقة أخص من مجرد المطابقة للواقع أوللاعتقاد وأن عدم المطابقة للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة أخص من مجرد عدم المطابقة للواقع أوللاعتقاد فلما الحامل للشارح على ما فعله أنه هو للنقول عن الجاحظ لكن تفسير المصنف يستلزمه فلا يعترض عليه بالخالفه لما نقل عنه (قوله مطابقة الاعتقاد) أي مطابقة الخبر للاعتقاد توضيحه أنك اذا قلت العالم حادث كان الخبر مطابقا للواقع فاذا اعتقدت مطابقته له كان الواقع والاعتقاد متوافقين وحينئذ فيكون ذلك الخبر المطابق للواقع مطابقا للاعتقاد أيضا واذا قلت العالم قديم فالخبر غير مطابق للواقع فاذا اعتقدت عدم مطابقته للواقع كان الواقع والاعتقاد متوافقين وحينئذ فيكون ذلك الخبر الغير المطابق للواقع غير مطابق للاعتقاد أيضا (قوله ضرورة توافق الخ) مفعول لأجله علة لقوله يستلزم أي لضرورة توافق الخ أي لتوافق الواقع والاعتقاد حينئذ ضرورة وقوله حينئذ أي حين اذا اعتقد مطابقته أي الخبر للواقع والحال أن الخبر مطابق للواقع والحال أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة أو مخالفة لان العاقل لا يعتقد مطابقة الحكم للواقع الا بعد أن يعتقد ذلك الحكم الذي يعتقد أنه مطابق للواقع سواء طابق الواقع أم لا فالأول كأن يخبر شخص بأن السماء فوقنا معتقدا ذلك فبين الواقع والاعتقاد هنا موافقة واعتقاده مطابقة الخبر للواقع يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد وهذا ظاهر والثاني كأن يخبر شخص فلسفي بأن العالم قديم وهو يعتقد ذلك فاعتقاده مطابقة ذلك الخبر للواقع يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد (١٨٥) وان كان ليس بين الواقع واعتقاده توافق لان الواقع

أن العالم حادث واعتقاده أنه قديم وظاهر قول الشارح ضرورة توافق الخ يقتضي أن استلزام اعتقاد مطابقة الخبر للواقع لمطابقة الخبر للاعتقاد متوقف على موافقة الواقع والاعتقاد

مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد وقد اقتصر في التفسيرين السابقين على أحدهما (بدليل أفترى على الله كذبا

وأثبت الجاحظ الوسطة في الجملة (بدليل) قوله تعالى حكاية عن الكفار اذا مر قمم كل عزم انكم لبي خلق جديد (أفترى على الله كذبا

والوصل * وذكر المصنف شبهة الجاحظ وهي قوله تعالى أفترى على الله كذبا

(٢٤ - شروح التناخيص - أول) وقد علمت أن الأمر ليس كذلك ومثل ما قيل في جانب الصدق يقال في جانب الكذب فيقال اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة أو مخالفة لان الماقل اذا اعتقد أن الحكم غير مطابق للواقع اعتقد خلافه سواء كان الخبر مطابقا للواقع أولا فالأول كأن يخبر شخص بأن السماء تحتنا غير معتقد ذلك فبين الواقع والاعتقاد هنا موافقة واعتقاده عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الخبر للاعتقاد وهو ظاهر والثاني كأن يخبر الفلسفي بأن العالم حادث غير معتقد ذلك فبين الواقع والاعتقاد هنا مخالفة واعتقاده عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الخبر للاعتقاد أيضا فظهر لك من هذا أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم المطابقة للاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد مطابقة أولا وحينئذ فلا وجه لقول الشارح ضرورة توافق الواقع والاعتقاد المقتضى توقف الاستلزام على التوافق وأجيب بأن التعليل الذي ذكره الشارح انما هو بالنظر لما نحن بصدده وهو صورة الصدق عند الجاحظ والخبر فيها مطابق للواقع اذا لا بد في الصدق من المطابقة للواقع عنده ولا شك أنه اذا اعتقد المطابقة في تلك الحالة كان الاعتقاد مطابقا للواقع وهذا لا ينافي أن استلزام اعتقاد المطابقة لمطابقة الاعتقاد حاصل مطلقا أي كان بين الواقع والاعتقاد موافقة أو مخالفة بقطع النظر عما نحن بصدده (قوله وقد اختصر الخ) عطف على قوله اعتبر الخ أو أن الجملة حال من ضمير اعتبر (قوله على أحدهما) فالجمهور اقتصر في تفسيرهم على اعتبار المطابقة للواقع والنظام اقتصر في تفسيره على اعتبار المطابقة للاعتقاد وحينئذ فقد ظهرت الاختصية لان الأخص ما كان أزيد قيذا (قوله بدليل أفترى) الاضافة بيانية وهو متعلق بحال محذوفه أي الجاحظ أنكر انحصار الخ مستدلا بدليل هو قوله أفترى وأصله أفترى مثل أشترى بهزتين الأولى استفهامية والثانية لاوصل خذفت الثانية استغناء عنها بهمزة الاستفهام ومعنى أفترى أ كذب فقوله كذبا مفعول مطلق وعامله من معناه وهو أفترى أو من لفظه محذوف أي وكذب كذبا

أم به جنة فانهم حصروا دعوى النبي صلى الله عليه وسلم الرسالة في الافتراء والاخبار حال الجنون بمعنى امتناع الحلو

(قوله أم به جنة) أم متصلة بدليل سبق همزة الاستفهام عليها ولا يقال ان شرط المتصلة أن تقع بين جملتين متساويتين في الفعلية أو الاسمية وهنا ليس كذلك لانا نقول أم به جنة في تأويل أم لم يفتر أو أم أخبر حال كونه به جنة ويجوز أن يكون جنة مرفوعا بفعل محذوف أى حصل فابعد أم جملة فعلية بالفعل على هذا أو مؤول بهاء على الأول على أنه صرح ابن مالك ومن تبعه بجواز وقوع المتصلة بين غير المتساويتين في الاسمية أو الفعلية (قوله لان الكفار الخ) علة لكون ما ذكر دليلا على المدعى وهو عدم انحصار الخبر في الصادق والكاذب وثبوت الوساطة بينهما وإيراد ههنا بالكفار كفار قریش وقوله بالحشر متعلق بالخبر فالحضور في الافتراء والاخبار حال الجنة انما هو اخباره بالحشر والنشر لانهم لما استبعدوا النشر الذي هو الاحياء بعد الموت والحشر الذي هو سوق الخلق للحساب ثم لمفرهم حصروا اخبار النبي بهما في الافتراء والاخبار حال الجنون لاجميع اخباره ولا اخباره بغير ذلك كالرسالة كما يدل لذلك الآية فقوله على ما يدل متعلق بخبره بالحشر والنشر فان قلت اثبات الوساطة بالدليل المذكور على تقدير عدم الحصر أظهر لكثرة أفراد الاخبار واحتمال أن ماعدا هذين الفردين من الوساطة فكثرة الأفراد أنفع للمستدل القائل بالوساطة فالأولى للشارح أن يقول زعموا أن اخباره بالحشر الخ بدل قوله وأجيب بأن (١٨٦) تعبير الشارح بحصروا لموافقة الآية المستدل بها لا لتوقف الاستدلال

أم به جنة) لان الكفار حصروا إخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر على ما يدل عليه قوله تعالى اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الحلو

أم به جنة) فانهم حصروا إخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر كما دل عليه ما قيل أفترى في الافتراء وهو الكذب وفي الاخبار حالة الجنون وانما قلنا في الاخبار حال الجنون لاني أم به جنة لان الانصاف بوجود الجنون الذي هو مدلول به جنة لا يصدق عليه الاخبار حتى ينحصر فيه وفي مقابله مثلا بل نقول هو انشاء باعتبار الأصل اذ المعنى هل افترى على كذبا أم هل به جنون فأخبر حال الجنون فان روعي الأصل لم يصح وصفه بأوصاف الخبر من الصدق أو غيره وان روعي أن المعنى إما أنه مفتر وإما أن به جنونا لم يصح صدق الخبر عليه بهذا المعنى أيضا حتى يوصف بأوصافه فتعين ارادة لازمه وهو الاخبار حال الجنون وهو الموصوف بالصدق أو غيره فالمراد أن أمره دائر بين كونه افترى

أم به جنة فانهم حصروا دعوى النبي صلى الله عليه وسلم الرسالة في الافتراء والاخبار حال الجنون بمعنى أنه لا يخلو الحال عن أحدهما وليس الاخبار حال الجنون كذبا لانه جعل قسيمه ولا صدقا لانهم لا يعتقدونه فثبت الوساطة قلت وهذا لا يدل لهذا القول فقط بل يدل لان المطابقة ليست هي معيار الصدق ووراء هذا أمران اما اشتراط الأمرين وثبوت الوساطة كما ذكرنا واشتراط الاعتقاد فقط في كل من الطرفين ليكون خبر غير المعتقد واسطة لكن هذا القول لم يثبت عن أحد انما هو احتمال ذكره الخطيب في كلام المصنف * وأجاب المصنف بأن المعنى أفترى أم لم يفتر وعبر عن الثاني بالجنة لان

على الحصر ووجه الحصر في الآية التعداد في مقام البيان فانه يفيد الحصر (قوله في الافتراء) متعلق بحصروا كما أن قوله على سبيل ذلك متعلق به (قوله على سبيل منع الحلو) فيه أن المقصود اثبات الوساطة وممانعة الحلو تجوز الجمع فلو كان الخبر حال الجنة كذبا لم تثبت الوساطة مع أن اثباتها هو المراد فكان الأولى أن يقول على سبيل منع الحلو والجمع الا أن يقال ان في الكلام اكتفاء وحيثئذ فقولهم أفترى على الله

الجنون

كذبا أم به جنة منفصلة حقيقة مائة جمع وخالو كقولك العدد اما زوج

أوفرد أو يقال انه أراد منع الحلو بالمعنى الأعم انتناول لان انفصال الحقيقي لا بالمعنى الخاص وتوضيح ذلك أن منع الحلو بالمعنى الخاص الحكم بالتنافي في الكذب فقط أى في حال كذب الطرفين وارتفاعهما فقط كقولنا لا زيد في البحر واما أن لا يفرق وهذا المعنى هو المشهور ومنع الحلو بالمعنى الأعم هو الحكم بالتنافي في الكذب مطلقا سواء حكم بالتنافي في حال صدق الطرفين واجتماعهما أيضا أو حكم بعده أو لم يحكم بشيء وهو بهذا المعنى يشمل الانفصال الحقيقي بخلافه بالمعنى الخاص فلا يشمله فاذا أراد منع الحلو بالمعنى الأعم صح وجود الوساطة لان من صور منع الحلو عدم جواز الاجتماع فلا يجتمع الكذب والخبر حال الجنة وهم من أهل اللسان فتعين أن يكون الخبر حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه وغير الصدق لانهم يعتقدون عدم صدقه فتوجد الوساطة وحيث وجدت فلا يصح أن يكون الصدق عبارة عن مطابقة الواقع أو الاعتقاد والكذب عدم مطابقة الواقع أو الاعتقاد والا لا تنفك الوساطة فتعين أن يكون الصدق عبارة عن المطابقة له مامعا والكذب عدم المطابقة له مامعا وهو المطلوب فان قلت لم عبر بقوله على سبيل منع الحلو ولم يقل على سبيل الانفصال الحقيقي مع أن القضية من قبيله في نفس الامر قلت انما عبر بمنع الحلو لانه لا غرض لهم في منع الاجتماع بين الأمرين وانما

وليس اخباره حال الجنون كذبا لجلهم الافتراء في مقابلته ولا صدقا لانهم لم يعتقدوا صدقه

مطمح نظرهم منع الخلو فتأمل (قوله ولا شك أن المراد) أي مراد الكفار (قوله أي الاخبار الخ) أي المذكور في قوله أم به جنة لان المعنى أم أخبر حالة كونه به جنة (قوله لا قوله أم به جنة) أي الواقع في الآية وذلك لانه استفهام لا يوصف بالصدق ولا بالكذب لانه تصور ونفي الشيء فرع عن صحة ثبوته (قوله لأنه قسميه) أي مقابله وكان الاولى أن يعبر بذلك لان التقسيم من باب التصورات وكلامنا هنا في التصديقات لان قولهم أفترى على الله كذبا أم به جنة قضية لا مفرد وكلام المصنف اشارة لقياس من الشكل الاول وتقريره الاخبار حال الجنة قسم الكذب وكل ما كان قسما لشيء فهو غيره ينتج الاخبار حال الجنة غير الكذب (قوله اذ المعنى الخ) فيه اشارة الى أن أم في الآية متصلة (قوله يجب أن يكون غيره) أي في التحقق (١٨٧) فيجب أن يكون خبره حال الجنون غير الكذب

فتصح المقابلة على سبيل الانفصال الحقيقي (قوله وغير الصدق) عطف على قوله غير الكذب أي ولا شك أن مرادهم بالثاني وهو الاخبار حال الجنة غير الصدق لانهم لم يعتقدوا صدقه صلى الله عليه وسلم لكونه عدوا لهم وحينئذ فلا يصح أن يريدوا بالثاني صدقه واعترض على المصنف بأن قولهم لانهم لم يعتقدوه لا يصح أن يكون دليلا للدعي وهو أن المراد بالثاني غير الصدق وبيان ذلك أن عدم اعتقادهم الصدق صادق باعتقادهم عدم صدقه وبتجويزهم لصدقه وبخلو ذهنهم عن ذلك وحينئذ فيصح أن يراد بالثاني الصدق بناء على

ولا شك أن (المراد الثاني) أي الاخبار حال الجنة لا قوله أم به جنة على ما سبق الى بعض الاوهام (غير الكذب لانه قسميه) أي لان الثاني قسم الكذب اذ المعنى أ كذب أم أخبر حال الجنة وقسم الشيء يجب أن يكون غيره (وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه) أي لان الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه

أو أخبر حال الجنون فصورته صورة استفهام لطلب التعيين لاعتقاد أن الواقع أحدهما والمراد الحصر على وجه منع الخلو والاجتماع معا وانما دل هذا الكلام على ثبوت الواسطة (لان المراد بالثاني) وهو الاخبار حال الجنون (غير الكذب) وانما كان المراد غير الكذب (لانه) أي لان الثاني (قسميه) أي قسم الافتراء الذي هو الكذب وقسم الشيء على وجه منع الجمع لا يصدق عليه بهذا المعنى أن الحصر على وجه منع الجمع والخلو معا (و) المراد بالثاني أيضا وهو الاخبار حال الجنون (غير الصدق) وانما قلنا مرادهم به غير الصدق أيضا (لانهم لم يعتقدوه) أي لم يعتقدوا الصدق في اخبار النبي صلى الله عليه وسلم لانهم كفار أعداء لا يعتقدون الصدق أصلا بل هو غاية البعد عن اعتقادهم لكفرهم لا يقال عدم اعتقاد الصدق بعدم الاعتقاد أصلا فيتصور منهم التسليم بأن يكون غير معتقدين صدقا ولا عدمه فيصح أن يكون الحاصل في نفس الامر عندهم الصدق لا نأقول انهم أعداء كفار معتقدون لعدم الصدق فغير المصنف عن اعتقاد عدم الصدق بعدم اعتقاد الصدق لانهم بعنادهم ولو عبر

الجنون لا افتراء له وحاصله أن الافتراء ليس مطلق الكذب بل الكذب عن عمد ويكون خبر الجنون كذبا لا عمدا فيه أولا يكون صدقا ولا كذبا لا باعتبار أن ثم واسطة بل باعتبار أن ما ينطق به ليس مقصودا فليس بكلام وهذا جوابان ذكرهما ابن الحاجب في المختصر ولك فيهما طريقان أحدهما أن يكون الجنون أر يده لازمه مجاز والثاني أن يكون أر يده معناه كناية فمذهر أر يده أجوبة واستدل للجاحظ أيضا بقول عائشة رضي الله عنها ما كذب ولكنه وهم وأجاب بتأويل ما كذب عمد او هو مجاز تخصيصه وعلم أن قوله تعالى والله يشهد إن المنافقين لكاذبون قد يراد على الجاحظ فانه تعالى سمي قولهم كذبا مع أنه لم تحصل عدم المطابقة بل عدم الاعتقاد لكن لا يراد عليه على الجواب السابق لانهم أخبروا أنهم

تجويزهم صدقه وحينئذ فلا يصح الدليل فكان الاولى أن يقول لانهم يعتقدون عدم صدقه وذلك لان اعتقاد عدم الصدق لا يصدق على تجويزه بل إنما يصدق بنفيه وحينئذ فلا تصح ارادته لان العاقل إنما يريد ما يعتقده أو يجوز له الدليل الصحيح اعتقادهم عدم صدقه وأجيب بأن المراد بعدم اعتقادهم صدقه أنهم يبعدون عن تصديقه غاية البعد بحيث لا يجوزونه أصلا ولا يخطر ببالهم كما أشاره الشارح بقوله الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولا معنى لكونه بعيدا عن اعتقادهم غاية البعد الا اعتقاد عدمه فقد رجع ذلك الى قولنا لا اعتقادهم عدم صدقه ولا مكان الجواب عن المصنف بما ذكر قال الشارح أظهر (قوله فلا يريدون الخ) من عطف للعلول على العلة وقوله في هذا المقام أي مقام الإنكار عليه (قوله الذي هو بمراحل الخ) في معنى التعليل لقوله فلا يريدون الخ لان للوصول وصلت في حكم المشتق المؤذن لتعلق الحكم بالعلية وفي هذا التعليل اشارة الى أن المراد بقوله لانهم لم يعتقدوه نفي اعتقادهم الصدق على الوجه الابطل فيقدم عدم تجويزهم لصدقه وعدم خطو صدقه ببالهم

(قوله لكان أظهر) أى فى الدلالة على المدعى وهو أن المراد بالثانى غير الصدق وهذا يفيد أن هذا أظهر مما ذكره المصنف وما ذكره المصنف ظاهر أيضاً ما الأول فيبانه أن اعتقاد عدم الصدق مستلزم لذلك المدعى من غير واسطة لان اعتقاد عدم الصدق إنما يصدق بنفى الصدق ولا يصدق بتجويزه وحينئذ فيوجب أن يراد بالثانى غير الصدق بخلاف ما ذكره المصنف وهو عدم اعتقاد الصدق فانه صادق باعتقاد عدمه وتجويزه وحينئذ فلا يوجب أن يراد بالثانى غير الصدق اصحة ارادة الصدق بناء على تجويزه كما مر وأما الثانى فلما علمت أن مراد المصنف بقوله لعدم اعتقادهم صدقه أن الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يجوزونه وحيةئذ فلا يصح أن يراد بالثانى من شق التردد الصدق فكلام المصنف وان أفاد المدعى بهذه المعونة الا أن الذى قاله الشارح أظهر فى إفادة المدعى لان أخذ هذا المعنى الذى قلناه من عبارة المصنف فيه نوع خفاء قال العلامة عبد الحكيم لك أن تقول ان قول المصنف لانهم لم يعتقدوه قضية معدولة أى انهم موصوفون بعدم اعتقاد صدقه لا اعتقادهم عدمه وحينئذ فيؤول الى الاظهر الذى قاله الشارح وان كان المنبادر منه السالبة (قوله فرادهم الخ) هذا حاصل كلام المصنف السابق (قوله وهم عقلاء الخ) جواب عما يقال انما ألزمت الواسطة من قول هؤلاء وهم كفار فلا اعتبار بهم فأجاب بأن الموعول فى مثل هذا على اللسان واللغة لا على الاخبار وهؤلاء من أهل اللسان واللغة فيعول عليهم فى مثله لانهم لا يخطئون فيه (قوله اللسان) أى اللغة (١٨٨) فقوله عارفون باللغة تفسير لما قبله (قوله فيجب الخ) هذا تفريع

على قوله فرادهم الخ (قوله حتى يكون الخ) حتى تعليلية وقوله هذا أى الاخبار حال الجنة وقوله منه أى مالمس بصادق ولا كاذب وقوله بزعمهم أى وان كانت جميع أخباره صلى الله عليه وسلم صادقة فى نفس الامر ولا جنة وقد يقال هذا الدليل وان نفى الحصر وأثبت الواسطة الا أنه انما أثبت قسمًا واحدًا من أقسام الواسطة الأربعة وحينئذ فلا يكون منتجًا لتمام المدعى وقد يجاب بأن مراد الجاحظ

لكان أظهر فرادهم بكونه أخبر حال الجنة غير الصدق وغير الكذب بهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة فيجب أن يكون من الخبر مالمس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم وعلى هذا لا يتوجه ما قيل انه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق وعدم الصدق

به كان أظهر فاذا كان الاخبار حال الجنون لم يريدوا به صدقًا ولا كذبًا لما ذكره فقد أرادوا بذلك غيرها وهم عرب يستدل باطلاقهم وارادتهم لزوم أن مرادهم بالاخبار حال الجنون ما هو واسطة فقد جعل عدم اعتقادهم للصدق المتضمن لاعتقادهم عدم الصدق دليلًا على ارادة غير الصدق وهو غير الكذب أيضا لما ذكره فى الدليل ولم يجعل عدم الاعتقاد للصدق دليلا على عدم وجود الصدق حتى يرد أن عدم اعتقاد الصدق لا يستلزم عدم وجوده وهو ظاهر وأنت خير بأن هذا بعد تسليمه لا ينتج الاثبات

معتقدون لذلك واخبارهم غير مطابق ولا هم معتقدون (تنبيه) قد يطلق الكذب على عدم المطابقة والصدق فى المطابقة فى غير الخبر كقوله ﷺ وكذب بطن أخيك وقول الانصار انا بالصدق عند اللقاء وقوله تعالى لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق وقال تعالى فى مقعد صدق وقال تعالى أن لهم قدم صدق قال الراغب يبرعن كل فعل فاضل ظاهرا كان أم باطنا بالصدق اه ومنه صدق الظن وربما وقع الكذب فى عدم المطابقة فى الانشاء وذلك فى قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار فقالوا يا ليتنا نرد ولا نكذب الى قوله وانهم لكاذبون أى فى قولهم ولان كذب وذلك يجوز أن يكون انشاء لانه يجوز أن يكون معطوفا على خبر ليت كما قاله الزمخشري وأجاب عن دخول الكذب فى التثنية بأنه تضمن معنى

ابطال مذهب غيره واثبات مذهبه فى الجملة (قوله وعلى هذا) أى ولاجل هذا الذى قررناه بعد قول المصنف وغير العدة الصدق الخ وهو قوله فلا يريدون فى هذا المقام الصدق الخ وقوله بمد ذلك فرادهم بكونه أخبر حال الجنة غير الصدق وغير الكذب فان هذا يقتضى أن قول المصنف لانهم لم يعتقدوه علة لكون المراد بالثانى غير الصدق وأن قول المصنف وغير الصدق عطف على قوله غير الكذب فينحل المعنى ولا شك أن مراد الكفار بالثانى غير الكذب ومرادهم به أيضا غير الصدق وانما كان مرادهم بالثانى غير الصدق لانهم لم يعتقدوه (قوله لا يتوجه ما قيل) أى ما قاله الحاخالى اعتراضا على المصنف وحاصله أنه فهم أن قول المصنف وغير الصدق خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وهو أى الثانى غير الصدق فى الواقع وانما كان الثانى غير الصدق لانهم لم يعتقدوا صدقه فجعل عدم اعتقاد الصدق علة لكون الثانى غير الصدق واعتراض بأنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق الذى قاله المصنف عدم الصدق فى الواقع لجواز أن يثبت الصدق مع عدم اعتقاد الصدق ألا ترى أن الكفار لا يعتقدون صدق النبى وهو صادق فى نفس الامر وحينئذ فلا يتم هذا التعليل وحاصل الرد عليه أن هذا الاعتراض لا يتوجه على المصنف الا لو كان جعل قوله لانهم لم يعتقدوه علة لعدم الصدق أى لكون الثانى غير الصدق والمصنف انما جعله علة لعدم ارادتهم بالثانى الصدق والحاصل أن الاعتراض مبنى على أن المعلق عدم الصدق ونحن نجعل المعلق عدم ارادة الصدق ولا شك أنه يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم ارادة الصدق فتم التعليل فأد ذلك شيخنا العلامة المدعى

ثبت أن من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب * وأجيب عنه بأن الافتراء هو الكذب عن عمد فهو نوع من الكذب فلا يمتنع أن يكون الاخبار حال الجنون كذبا أيضا لجواز أن يكون نوعا آخر من الكذب وهو الكذب لا عن عمد فيكون التقسيم للخبر الكاذب لا للخبر مطلقا والمعنى أفترى أولم يفتر وعبر عن الثاني بقوله أم بهجنة لان الجنون لا افتراء له * فتنبيه آخر * وهو مما يجب أن يكون على ذكر الطالب لهذا العلم قال السكاكي ليس من الواجب في صناعة وان كان المرجع في أصولها وتفاريعها إلى مجرد العقل أن يكون الدخيل فيها كالناشئ عليها في استفادة الذوق منها فكيف اذا كانت الصناعة مستندة الى تحكيمات وضعية واعتبارات إلفية فلا على الدخيل في صناعة علم المعاني أن يقلد صاحبها في بعض فتاواه ان فاته الذوق هناك الى أن يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق * وكثيرا ما يشير الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز الى هذا كما ذكر في موضع ما تلخيصه هذا اعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقفا من السامع ولا يجد لديه قبولا حتى يكون من أهل الذوق والعرفه ومن تحدته نفسه بأن لما توىء اليه من الحسن أصلا فيختلف الحال عليه عنه تأمل الكلام فيجد أرى بحية تارة ويرى منها أخرى واذا عجبته تعجب واذا نبتته لموضع لازية انتبه فأما من كانت الحالات عنده على سواء وكان لا يتفقد من أمر النظم الا الصحة المطلقة والاعرابا ظاهرا فليكن عندك بمنزلة من عدم الطبع الذي يدرك به وزن الشعر ويميز به مزاحفه من سألته في أنك لا تصدى لتعريفه لعلك أنه قد عدم الأداة التي بها يعرف * واعلم أن هؤلاء وان كانوا هم الآفة العظمى في هذا الباب فان من الآفة أيضا من زعم أنه لا سبيل الى معرفة (١٨٩) العلة في شيء مما تعرف لازية فيه ولا يعلم إلا أن له

موقفا من النفس وحظا من القبول فهذا بتوانيه في حكم القائل الاول * واعلم أنه ليس اذا لم يمكن معرفة الكل وجب ترك النظر في الكل ولأن تعريف العلة في بعض الأمور فتجمله شأنا في غيره أخرى من أن تسد باب المعرفة على نفسك وتعودها الكسل واللهوينا * قال الجاحظ وكلام كثير جرى على ألسنة الناس وله مضرة (قوله لانه) أي للمصنف لم يجعله أي لم يجعل قوله

لانه لم يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم ارادة الصدق فلي تأمل (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى) أي معنى أم بهجنة (أم يفتر فعبر عنه) أي عن عدم الافتراء (بالجنة لان الجنون لا افتراء له) لانه الكذب عن عمد ولا عمد للجنون فالثاني ليس قسما للكذب بل لما هو أخص منه أعني الافتراء

الواسطة في الجملة لاثبوتها على الوجه المذكور عند الجاحظ (ورد) هذا الاستدلال (بأن للمعنى) أي معنى قولهم أم بهجنة (أم يفتر) فيكون مرادهم لعنة الله عليهم أن أخباره ليست من الله تعالى على كل حال بل إما أنه اختلق ذلك بالقصد أو وقع بلا قصد فعبر بالافتراء الذي هو الاختلاق عن قصد عن معناه وعبر عن مقابله وهو عدم الافتراء بوجود الجنة لاستلزامه عدم الافتراء على وجه الكناية وهو معنى قوله (فعبر عنه) أي عن عدم الافتراء (بالجنة لان الجنون لا افتراء له) فلي هذا يكون حصر الاخبار في الافتراء وعدمه من حصر الكذب في نوعيه وهما الكذب عمد او هو الافتراء والكذب لا عمد او هو المراد بعدم الافتراء وهذا ظاهر ان سلم أن الافتراء هو الكذب عن عمد وهو الأظهر في أكثر

العدة وظاهر عبارته أنه مع ذلك باق على الانشاء وسند ذكر ذلك في باب التمني ان شاء الله وقديف في الآية غير ذلك مما يطول ذكره وأنشد في دخول التكذيب في التمني وقد كذبتك نفسك فاكذبها * لما منتك تعريرا قطام

لانهم لم يعتقدوه دليلا على عدم الصدق أي كما فهم المعترض (قوله فلي تأمل) أمر بالتأمل للإشارة الى أنه يمكن أن يقال ان عدم الاعتقاد أي الجزم لا يستلزم عدم الارادة لأن الشاك المتردد ليس عنده اعتقاد وجزم وعنده ارادة للامر للشكوك فيه المتردد بينه وبين غيره وحينئذ فلا يصح جعل عدم اعتقاد الصدق دليلا لعدم الارادة والجواب أن المراد بقوله لانهم لم يعتقدوه نفي اعتقادهم صدقه من حيث ذاته وامكانه والشاك معتقد لامكان الشيء وان كان غير معتقده من حيث ذاته (قوله ورد) حاصله على ما يشير اليه الشارح منع أن المراد بالثاني غير الكذب ومنع أنه قسم للكذب وبيانه أنا نختار أن المراد بالثاني الكذب وقوله أنه قسمه ان أراد أنه قسم مطلق الكذب كما هو المتبادر فمنوع بل هو قسم الكذب العمدة خاصة وان أراد أنه قسم الكذب عن عمد فسلم ولكن لا يلزم منه أن يكون المراد من الثاني غير الكذب اذ لا يلزم من كون الشيء قسما للاخص أن يكون قسما للاعم (قوله فعبر عنه الخ) أي على طريق المجاز المرسل من اطلاق اسم المزوم على اللازم لان من لوازم الاخبار حال الجنة عدم الافتراء وحاصل هذا الرد أنا لان لم أن الاخبار حال الجنة واسطة بل المراد منه عدم الافتراء وهو من أفراد الكذب فقصدهم حصر خبر النبي الكاذب بزعمهم في نوعيه الافتراء وعدمه وليس قصدهم حصر خبره من حيث هو في الكذب وغيره (قوله فعبر عنه الخ) أي حاصل المعنى على هذا الجواب أقصد الكذب على الله أم لم يقصده لكونه حصل منه ذلك حال الجنون المنافي للقصد فمرادهم لعنة الله عليهم أن أخباره ليست من الله على كل حال بل إما أنه اختلق ذلك بالقصد أو وقع منه ذلك بلا قصد (قوله فالثاني) أي وهو الاخبار حال الجنة (قوله ليس قسما للكذب) أي لمطلق الكذب (قوله بل لما هو الخ) أي بل هو قسم لما هو أخص من الكذب وهو الافتراء وذلك لان الافتراء هو الكذب عن عمد وهو أخص من مطلق كذب

شديدة وثمرة فمن أضر ذلك قولهم لم يدع الأول للآخر شيئا فلو أن علماء كل عصر مذجرت هذه الكلمة في أسماعهم تركوا الاستنباط لما لم ينته اليهم ممن قبلهم لرأيت العلم مختلا (قوله فيكون حصر الخ) وحينئذ فالثاني كذب أيضا فلا واسطة

﴿ أحوال الاسناد الخبري ﴾

خبر لمبتدأ محذوف أي الباب الأول أحوال (١٩٠) الاسناد الخبري وفيه أن أحوال الاسناد عبارة عن الأمور العارضة له من التأكيده وعدمه وكونه حقيقة عقلية أو مجازا عقليا وهذه غير الباب الأول لأنه ألفاظ وحينئذ فالحمل غير صحيح لعدم المطابقة بين المبتدأ والخبر والجواب أن في الكلام حذف مضاف أي مباحث أو عبارات أحوال الاسناد وأورد على المصنف أن الأمور العارضة للاسناد المسماة بأحواله من الحقيقة العقلية والمجاز العقلي والتأكيد وعدمه يمكن إجراؤها في الانشاء كما اد قلت لشخص ابن لي قصرا فان كان ذلك الشخص أهلا

﴿ أحوال الاسناد الخبري ﴾

وهو ضم كلمة

ومن وقوع التكذيب في الانشاء لفظا لكنه خبر في المعنى قوله تعالى ولا تجعل خطاياكم إلى وانهم الكاذبون

ص ﴿ أحوال الاسناد الخبري ﴾

ش استغنى بقوله فيما سبق أنها ثمانية أبواب عن أن يسمى هذا بابا وإنما ذكر في هذا الباب ما هو اسناد انشائي وهو قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لانه قد نبه على أن ذلك انشاء وذكره على سبيل الاستطراد

للبناء بنفسه فلا اسناد حقيقة عقلية والا فمجاز عقلي كما سيأتي من أن المجاز العقلي لا يختص بالخبر وإذا كان المخاطب قريب الامتثال قيل له اضرب من غيرنا كيدوان كان شديد البعد عن

والإلحاق

الامتثال قيل له اضرب بالنأ كيد بالنون المشددة وإذا كان غير شديد البعد قيل له اضرب بالنون الخفيفة وحينئذ فلا وجه لتقييد الاسناد بالخبري وأجيب بأن وجه التقييد أن الخبر أصل للانشاء إما باشتقاق كالامر فانه مشتق من الماضي عند الكوفيين وكذلك المضارع أو بنقل كصيغ العقود ونعم وبئس أو بزيادة كالاستقبال والتثنية والترجي وكما في المضرب ولا تضرب ولأن الزايات والخواص المعتبرة عند البلغاء حصولها فيه أكثر من الانشاء وبالجملة فالخبر هو المقصود الأعظم في نظر البلغاء فلذا قيد به وهذا لا ينافي أن أحوال العارضة للاسناد الذي فيه تمرض للاسناد الذي في الانشاء ثم إن الاسناد من أوصاف الشخص لانه مصدر فيؤول بالاسناد الذي هو وصف للطرفين أعني انضمام أحدهما للآخر (قوله وهو ضم كلمة) أي انضمام كلمة فأطلق المصدر وأراد الأثر التائى عنه وهو الانضمام لانه الذي يتصف به اللفظ كذا في خسرو والمراد بالكلمة المسند

(قوله أو ما يجري مجراها) أى كالجملة الحالة محل مفرد نحو زيد قائم أبوه والركبات الإضافية والتقييدية (قوله إلى أخرى) لم يقل أو ما يجري مجراها فظاهره أن المسند إليه دائماً لا يكون إلا كلمة مفردة وينقض هذا بمثل هذا شائع أو يقال إنما لم يزد ذلك لقلة وقوعه في المسند إليه تعالى أو لم يكفهم أنا أنزلنا الآن يقال حذفه من الثاني لدلالة الأول ومثل هذا شائع أو يقال إنما لم يزد ذلك لقلة وقوعه في المسند إليه كذا قيل وقد يقال لا حاجة لذلك كالأنالكمة في قوله ضم كلمة شاملة للمسند والمسند إليه فالمسند قسيمان كلمة وما جرى مجراها والمسند إليه كذلك فالأقسام أربعة فمثال المسند والمسند إليه إذا كانا كلمتين زيد قائم (١٩١) ومثال المسند إليه الجارى مجرى الكلمة

قوله تسمع بالمعدي خير من أن تراه ومثال المسند الجارى مجراها زيد قام أبوه ومثال ما إذا كان كل منهما جارياً مجرى الكلمة لاله إلا الله ينجو قائلها من النار ولا يأتي ورود الاعتراض على الشارح إلا لو قال ضم كلمة مسندة أو ما جرى مجراها إلى أخرى (قوله بحيث الخ) الباء للملابسة متعلقة بمحذوف وفاعل يفيد ضمير يعود على الضم أى ضما ملتبساً بحالة وهي أن يفيد ذلك الضم الحكم بأن الخ أى يدل على أن التسكك حكم بأن الخ وعلى هذا فالمراد بالحكم الحكم بالمعنى اللغوي وهو القضاء وهذا القيد مخرج لضم اسم الفاعل لعماله ويصح أن يراد به الوقوع أو الارتفاع وعلى هذا فقوله بأن الخ متعلق بالحكم على أنه تفسير له فالباء للتصوير والمعنى ضما ملتبساً بحالة وهي أن

أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه أو ما يجري مجراها إلى أخرى على وجه يفيد أن مفهوم أحدهما ثابت لمصدق أو مفهوم الأخرى وإنما فسرناه بضم كلمة لا بآب ثابت مفهوم لمفهوم كما قيل للأفظم بأن الاسناد من عوارض الألفاظ لا من عوارض معانيها والمراد بما يجري مجرى الكلمة ما يؤثر به ولو كان جملة في نفسه كقولنا زيد أبوه واللاحق فإن قيل ما باله ذكر الاسناد الخبرى وما يتعلق بالمسند والمسند إليه ولم يذكر الاسناد الانشائي بل اقتصر على قوله في آخر باب الانشاء ان الانشاء كالحبر في كثير مما في الابواب الخمسة قلت قد ذكر الخطيبى ما لا طائفة تحتها والذي عندي في ذلك أن حقيقة الاسناد في الانشاء كالفرع للاسناد في الخبر بل الاسناد في الانشاء لا يتحقق الا بتوسع وذلك لان الاسناد نسبة دائرة بين المتنسبين وهي تنقسم الى طلب وغيره فالطلب مثل اضرب المسند فيه هو الضرب والمسند اليه المخاطب والمتحقق الآن هو طلب هذا المسند أما اسناد الضرب حقيقة فلم يوجد فالتحقق إنما هو طلب المسند وكلامنا إنما هو في الاسناد المعنوي أما الاسناد الذى اصطلح عليه النحاة فهو تعليق خبر بمخبر عنه أو طاب بمطلوب منه فهو منطبق على ما نحن فيه وأما غير الطلب فالترجى والتثنى كقولك لعلى زيد قائم ليت زيدا قائم المسند فيه هو قائم والكلام فيه كالسكلام فيما قبله والاستفهام كذلك وأما نحو أقسمت وأنادى المقدرين مع الله وياز بدو طافت مثلاً فالاسناد فيها وقع من المتكلم ومن شرط الاسناد تقدم المتنسبين والطلاق أو القسم أو النداء المسند مثلاً لم يكن له تحقق قبل نطقك به وإنما صح اسناده لتقدم طرفي الاسناد في العقل والاسناد الحقيقي لا بداه من خارجى حقيقى يستعقب الاسناد وفى ذلك ما يشرح صدرك لتخلص الكلام في الاسناد الخبرى فطرح التبويب للاسناد الانشائي والذي يحتاج اليه في الاسناد الانشائي يعلم من أصله وهو الاسناد الخبرى فلذلك قال المصنف ان كثير من الاسناد الخبرى ومن أبوابه يجري في الانشاء فان قلت هلا قدم الكلام على المسند والمسند إليه على الاسناد وهما متقدمان قلت طرفا الاسناد من حيث هما طرفاء لا يتصور تقدمهما عليه ولا تأخرهما عنه فلما كانا معاً في زمن واحد كان الاسناد أجدر بالتقديم لانه محل الفائدة ولان مدار الصدق والكذب المتقدمين عليه ولانهم امشتقان عليه من الاسناد وقولهم النسبة تستدعى تقدم منسبها صحيح باعتبار تقدم ذاتيها لانها متقدمتان من حيث النسبة فان حقيقة الضارب والضروب لا تتقدم عن الضرب ولا تتأخر عنه وبهذا يعلم أن نحو قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً حقيقة وأن ما ذكره من لأحصى عدداً من الأئمة أنه يسمى قتيلاً باعتبار مشاركة القتل لا تحقيق له وأن معنى قولهم اسم الفاعل واسم المفعول حقيقة في الحال إنما يعنون به حال التلبس بالحدث لا حال النطق فليتأمل والله أعلم

يفيد ذلك الضم الحكم النصور بثبوت مفهوم أحدهما لمفهوم الأخرى وذلك في القضية الموجبة وقوله أو منفي عنه أى أو منفي عنه وذلك في القضية السالبة فان الحكم به فيها الانتفاء ولا يصح أن يراد بالحكم الايقاع والانتزاع لان ذلك الضم لا يدل على أن التسكك أدرك أن ثبوت مفهوم أحدهما لمفهوم الأخرى مطابق أو غير مطابق ولو قل الشارح وهو ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد ثبوت مفهوم أحدهما للأخرى كان أوضح (قوله مفهوم أحدهما) أعني المحكوم به والمراد بالمفهوم المطابق أو التضمني للقطع بأن الثابت في ضرب زيد أو زيد ضارب إنما هو الحدث الذى هو جزء المفهوم والثابت في قولك الانسان حيوان ناطق المفهوم المطابق (قوله لمفهوم الأخرى) أعني المسند اليه واعتراض بأن الأولى أن يقول الماصدق لاخرى لان الموضوع يراد منه الماصدق والمحمول يراد

منه المفهوم أعني الوصف الكلي وأجيب بأن ما عر به أولى لأنه لو عبر بالمصادق لخرجت القضايا الطبيعية فان المراد من الموضوع فيها للمفهوم الكلي أعني الحقيقة فمراد الشارح بالمفهوم ما فهم من اللفظ كان حقيقة أو أفرادا وليس المراد بالمفهوم ما قابل الذات والمصادق حتى يرد الاعتراض ثم ان ما ذكره الشارح من أن الاسناد عبارة عن الضم المذكور طريقة ليهضم قال السكاكي الاسناد هو الحكم أعني النسبة ولذا عرفه بقوله الحكم بثبوت مفهوم ومفهوم أو انتفائه عنه وكل من الطرفين صحيح وذلك لان الأمور المعبرة في الاسناد من التأكيد والتجريد عنه والحقيقة العقلية والمجاز العقلي كما يوصف بها الحكم يوصف بها ضم إحدى الكلمتين للأخرى على وجه يفيد الحكم بلا ترجيح إلا أنهم يختلفان من جهة أنه اذا أطلق الاسناد على الحكم كان المسند والمسند اليه من صفات المعاني ويوصف بهما الالفاظ الدالة على تلك المعاني تبعا واذا أطلق الاسناد على الضم المذكور كان الإمرا بالعكس كذا ذكره القرمي نعم تعريف الاسناد بما قاله الشارح أولى مما عرف به السكاكي من جهة أن المسند والمسند اليه في عرفهم من أوصاف الالفاظ لان الاحوال المبحوث عنها إنما تعرض للالفاظ كالد كروا وحذف وكونه معرفة ضميرا أو اسم إشارة أو علما أو نكرة وكذلك كون المسند اسما أو فعلا أو جملة اسمية أو فعلية أو ظرفية وقولهم الفصل لتخصيص المسند اليه بالمسند من باب اجراء المدلول على الدال فالمراد بالمسند اليه والمسند هو اللفظ وقول السكاكي في التعريف الحكم بثبوت مفهوم لمفهوم يقتضي أن المسند والمسند اليه من أوصاف المعاني ولا يقال ان الخواص والمزايا انما تسمى أولاف المعاني فاللائق باصطلاح أهل المعاني أن يعتبر المسند اليه والمسند من أوصاف المعاني لانا نقول هذا لا يتم لاستلزامه أن لا يكون علم المعاني (١٩٢) باحثا عن أحوال اللفظ فتأمل (قوله وانما قدم بحث الخبر) أي المذكور في هذا الباب

وانما قدم بحث الخبر لانه شأنه وكثرة مباحثه ثم قدم أحوال الاسناد على أحوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لان البحث في علم المعاني انما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه أو مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها (لا شك أن قصد الخبر)

قام وعمر وضحك صاحبه ثم مهد لتفصيل أحوال الاسناد الخبري قوله (لا شك أن قصد الخبر)

ص (لا شك أن قصد الخبر)

والابواب الاربعة بعده على بحث الانشاء مع أن تلك الابحاث لا تختص بالخبر (قوله لم يظم شأنه) أي شرعا لان الاعتقادات كلها أخبار ولغة فان أكثر المحاورات أخبار (قوله وكثرة مباحثه) عطف مسبب على سبب

وانما كثرت مباحثه بسبب أن المزايا والخواص المعبرة عند الباغاء أكثر وقوعها فيه (قوله ثم قدم أحوال الاسناد) بخبره أي ثم قدم من مباحث الخبر أحوال الاسناد وشم للترتيب الاخباري (قوله مع تأخر النسبة) أي التي هي مرادة بالاسناد على ما مر من الطرفين وفيه أن المحل للضمير فكان المناسب أن يقول مع تأخره أي الاسناد الآن يقال أظهر في محل الاضمار إشارة الى أن مراد المصنف بالاسناد النسبة كذا قرر بعضهم لكن أنت خير بأن هذا الكلام انما يتم على طريقة السكاكي من أن المراد بالاسناد الحكم لا على طريقة الشارح من أن الاسناد ضم كلمة لاخرى اذ الضم غير النسبة فالأولى للشارح أن يقول مع تأخر الاسناد لان الكلام فيه لا في النسبة اللهم الا أن يقال انه أراد بالنسبة الاسناد من اطلاق اسم اللازم على المزموم أو يقدره ضاف في قوله سابقا ضم كلمة الخ أي أثر ضم الخ أو لازم ضم والأثر هو النسبة وكذلك اللازم ويراد بالحكم في قوله بحيث يفيد الحكم الخ الحكم اللغوي وهو القضاء وحينئذ فيكون كلام الشارح موافقا للسكاكي في أن الاسناد هو النسبة الكلامية قرر ذلك شيخنا المدوني (قوله لان البحث في علم المعاني انما هو الخ) انما هنا الجرد التوكيد أو يقال ان الحصر اضافي أي ان البحث في علم المعاني انما هو عن الطرفين من حيث يصفها بالمسند اليه والمسند لا من حيث ذاتهما وحينئذ فلا ينافي أنه يبحث في علم المعاني عن متعلقات الفعل وعن القصر وعن الفصل والوصل (قوله الموصوف الخ) أي فالبحث عنه من حيث وصفه بالاسناد (قوله وهذا الوصف) أي كونه مسندا اليه أو مسندا (قوله وهذا الوصف انما يتحقق) أي يتعقل في الذهن (قوله بعد تحقق الاسناد) أي لانه مالم يسند أحد الطرفين لا آخر لم يصرا أحدهما مسندا اليه والآخر مسندا والحاصل أن المعتراض يلاحظ ذات الطرفين ويقول ان الاسناد متأخر عنهما في الوجود طبعيا فالمناسب تأخير الكلام على احواله وضاو حاصل الرد عليه أنه ليس المنظور له ذات الطرفين حتى يرد ما قلت بل المنظور له وصفها بالاسناد ولا يعقل الوصف الا بعد وجود الاسناد فهو تقدم طبعيا وحينئذ فينبغي أن يقدم الكلام على احواله وضما ليوافق الطبع (قوله لا شك الخ) من هنا لقوله فينبغي الخ تمهيد لبيان أحوال الاسناد (قوله ان قصد الخ) أي مقصود وفي الكرم حذف حرف الجر أي في أن المقصود

(قوله أى من يكون بصدد الاخبار) أى من يكون قاصدا للاخبار والاعلام لا الآتى بالجملة الخبرية مطلقا بدليل قوله والافاجلة الخ وهذا اشارة للجواب عن اعتراض خطيب البين على المصنف حين ألف هذا الكتاب ورآه الخطيب المذكور فقال معترض عليه قوله لاشك الخ في حصر قصد الخبر فيما ذكر نظر اذ يرد عليه قول أم مريم ربانى وضعها أنثى فانه ليس قصدها اعلام الله بافائدة ولا بلازمها اذ للمولى عالم بانها وضعت أنثى وعالم بانها تعلم أنها وضعت أنثى وحاصل الجواب أن قول المصنف ان قصد الخبر بكسر الباء من الاخبار وهوله معنيان لغوي واصطلاحى فالاول الاعلام والثانى التلطف بالجملة الخبرية مرادابها افادة معناها وان لم يحصل بها العلم ولذا يعتق كل العبيد فيما ذ قال كل من أخبرنى بقدم زيد فهو حر فأخبروه على التعاقب والخبر هنا بالمعنى اللغوي أى العلم بقول الشارح والاعلام عطف تفسير لا بالمعنى العرفى أى الآتى بالجملة الخبرية لأنه ليس المراد بالخبر العلم، اسمل والاماصح التزديد الآتى بقوله فان كان المخاطب خالى الذهن استغنى عن التوكيدات لانه حينما علمه بالفعل كيف يكون خالى الذهن فتعين أن يكون المراد بالخبر من كان بصدد الاخبار والاعلام (قوله والافاجلة الخ) أى والانقل المراد بالخبر من ذكر بل المراد به الآتى بالجملة الخبرية مرادابها معناها فلا يصح حصر مقصوده فى الامرين اللذين ذكرهما المصنف لان الجملة الخبرية الخ (قوله مثل النحسر) مما دخل تحت مثل اظهار الضعف كما فى قوله تعالى حكاية عن نبيه زكريا ربانى وهن العظم منى (١٩٣) واظهار الفرح كما فى قولك قرأت الدرس وحضرنى الافاضل وتذكر

أى من يكون بصدد الاخبار والاعلام والافاجلة الخبرية كثيرا ما تورد لأغراض أخر غير افادة الحكم أولازمه مثل النحسر والتحزن فى قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران ربانى وضعها أنثى وما أشبه ذلك (بخبره) متعلق بقصد

أى العلم بضمون الخبر لا من يلقى الجملة الخبرية ويتلفظ بها فى الجملة فلا يتعين أن يكون قصده ما ذكر لانه قد يلقى الجملة الخبرية لمجرد التحسر والتحزن كما قال تعالى حكاية عن امرأة عمران ربانى وضعها أنثى فمرادها اظهار التحزن على ما فات من رجائها وهو كون مافى بطنها ذكرا ولا غير ذلك كقوله تعالى حكاية عن زكريا على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام ربانى وهن العظم منى وليس مراده الافادة وإنما مراده التخضع واظهار الضعف ومثل هذا كثير (بخبره) أى مقصود بخبره فهو متعلق بقصد

بخبره الخ) ش تقدم على شرح كلام المصنف قواعد * إحداهن أن المقصود من الكلام انما هو افادة المعانى فانه انما وضع للافهام وليس الغرض من وضع الالفاظ المفردة افادة معانيها بل ولا يجوز لانها

(٢٥ - شروح التلخيص - اول) بين الرتبين من التفاوت العظيم لاجل أن يتباعد ائعا دوير رفع نفسه عن انحطاط مرتبته (قوله فى قوله تعالى حكاية الخ) أى فان اللفظ مستعمل فى معناه لكن لا الاعلام بالحكم أولازمه لان المخاطب وهو المولى عالم بكل منهما بل لاظهار التحسر على خيبة رجائها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر أنها تلد ذكرا فأخبرت أنها ولدت أنثى ولا شك أن اظهار خلاف ما يرجوه الانسان يلزمه التحسر فظهر لك من هذا أن استفادة التحسر من الآية بطريق الاشارة والتلويح على ما هو مفاد عبد الحكيم وأما قول بعضهم استعمال الكلام فى اظهار التحسر والتحزن والضعف مجاز مركب وتحقيقه أن الهيئة التركيبية فى مثله موضوع للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب فى غير ما وضع له فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والافجاز مرسل والآية من قبيل الثانى لان الانسان اذا أخبر عن نفسه بوقوع ضماير رجوه يلزمه اظهار التحسر فهو من قبيل ذكر المألوم وإرادة اللازم اه كلامه ففيه نظر اذ يلزم عليه أن الآية انشاء منى وحينئذ لا تصلح شاهد الا شارح اذ هو بصدد التمثيل لما اذا كان خبر المخبر لم يفد المخاطب الحكم ولا لازمه (قوله وما أشبه ذلك) أى من أفراد أمثلة التحسر كقوله

هو اى مع الركب اليمانيين مصاد * جنيب وثمانى بمكة موثق

وكما فى قوله خطا بالامرأة اسمها أميمة تلومه على عدم الانتقام والأخذ بشأ أخيه

قومى هم قتلوا أميم أخى * فاذا رميت يصيبنى سهمى

فلئن عفوت لأعفون جلالا * ولئن سطوت لأوهن عظمى

أى قومى يا أميمة هم الذين فجمونى بقتل أخى فلو حاولت الانتقام منهم عاد ذلك على بالمضرة لان عز الرجل بعشيرته فان عفوت عنهم بالصفح والتجاوز عفوت عن أمر عظيم وخطب جزيل وأظهرت الاحسان الكامل لهم وان قهرتهم بالانتقام عاد الامر الى توهين حالى فلذا

افادة المخاطب امانفس الحكم كقوله زيد قائم لمن لا يعلم انه قائم ويسمى هذا فائدة الخبر وإما كون الخبر علما بالحكم كقولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك زيد عندك

تركت الانتقام فأميمة المخاطبة عالمة بأن القاتلين لآخيه قومه وتعلم بأنه عالم بذلك وحينئذ فالقصد اظهار التفجع والتعزن على موت أخيه فقوله وما أشبه ذلك ليس مستدركا مع قوله أولا مثل التحسر لان الاتيان بمثل لادخال الانواع كالضف والفرح وقوله وما أشبه ذلك لادخال أفراد أمثلة التحسر كما علمت (قوله افادة المخاطب) لوقال افادة اما الحكم وحذف المخاطب لكان أخصر وشاملا لما اذا وجه الكلام الى شخص وأريد افادة غيره (قوله اما الحكم) أى سواء كان مدلوله للاحقيقيا للخبر أو مجازيا أو كناية (قوله مفعول الافادة) أى الثانى والاوّل قوله المخاطب والفاعل محذوف أى (١٩٤) افادة المخاطب إما الحكم (قوله أو كونه الخ) أو رد على المصنف أن

(افادة المخاطب) خبر أن (إما الحكم) مفعول الافادة (أو كونه) أى كون الخبر (علما به) أى بالحكم

(افادة المخاطب) خبر أن أى افادة الخبر المخاطب أحد أمرين (إما الحكم) وهو وقوع النسبة أولا وقوعها لايقاعها أو انتزاعها والالم يتطرق اليه الانكار والتكذيب وانما كان المقصود ما ذكرناه مدلول الكلام وكونه مدلول الكلام مع قصدا فادته لا يقتضى وقوعه جزما لان الدلالة وضعية يصح تخلفها ومن قال الكلام لا يدل على وقوع النسبة أراد أنه لا يقتضى وقوعها جزما كما قلنا لا أنه لا يفهم الوقوع منه فان ذلك هو مفهوم الكلام قطعا ولا يصح انكاره فاننا اذا قلنا زيد قائم فمفهومه ومدلوله ثبوت القيام زيد وأما احتمال عدم الثبوت فليس مدلول اللفظ أصلا بل احتمال عقلى من جهة صحة تخلف الدلالة لكونها وضعية وقد تقدم التنبيه على هذا (أو كونه) أى الخبر (علما بالحكم) لان أصل الاخبار اعتقاد الخبر لمعنى ما أخبر به فلا يرد أن يقال خبر الشاك لا علم معه فلا يفيد

تكون حينئذ معلومة فيلزم الدور هذا ما ذكره فى المحصول وخالفه غيره محتجا بأنه لا يلزم من حصول أمر تصويره وفيه نظر لان الحصول دون التصور ليس كافيا فى توجه القصد الى الوضع للمعنى ولا يرد الدور الذى قاله الامام فى المركبات لان الوضع لها ان كانت موضوعة لا يتوقف على العلم بها * الثانية مدلول الخبر الحكم بالنسبة لاثبوتها قاله الامام فيخر الدين وعلل ذلك بقوله والالم يكن الكذب خبرا واعترض عليه بأنه يوهم أن يكون الكذب متحققا ولا نصفه بالخبرية والواقع على هذا التقدير انتفاء الكذب وتوهم جماعة أن هذا انقلب على الامام وغيره فى التحصيل فقال وان لم يكن الخبر كذبا وهى أيضا عبارة فاسدة لما توهم من أن كل خبر كذب والصواب فى العبارة أن تقول والالم يكن شىء من الخبر كذبا هذا ما ذكره الامام وفيما قاله نظر أما الدليل الذى ذكره فقد قل لا يلزم لان اللفظ دليل على وجود النسبة وقد لا تكون موجودة لان الخبر دليل بمعنى المعرف وقد تتأخر المعرفة عن المعرف لا مرمما ثم ما قاله قد يعكس فيقال لو كان مدلول النسبة الحكم لم يكن خبر كذبا لان كل من قال قام زيد فقد حكم بقيامه فيكون خبره مطابقا سواء كان فى الخارج أم لا ولا سيما والامام قائل ان اللفاظ وضعت بازاء المعانى الذهنية ثم تقول لو كان المدلول الحكم بالنسبة لكان الخبر انشاء ولمالم يكن له خارج يطابقه والمسئلة متجاذبة ولننظر فيها محال * الثالثة مورد الصدق أو الكذب المحكوم به على ما ذكره

افادة الحكم ملزوم وافادة كون الخبر علما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما لا حقيقيا ولا مانع جمع وهو ظاهر ولا مانع خلو لانهم صرحوا بأن نقيض كل من الطرفين فى مانعة الخلو يجب أن يستلزم عين الآخر ونقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت أداة الانفصال داخلة على نفس القصد كأن يقال الثابت فى الخبر إما قصد افادة الحكم أو قصد افادة لازمه لم يرد ذلك اذ لا تلازم بين انقصدتين ولا يجوز انتفاؤهما من يكون بصدد الاخبار وأجيب بأن ما ذكر من وجوب الاستلزام المذكور فى مانعة الخلو اذا كانت القضية منفصلة لزومية

أهل

والقضية فيما نحن فيه اتفاقية فلا يشترط فيها ما ذكر فالعامل أن القضية هنا اتفاقية مانعة خلو فيجوز الجمع

(قوله أى كون الخبر علما به) المراد بالعلم هنا التصديق بالنسبة جزما أو ظنا لا مجرد التصور ان قلت الكون المذكور حكم من الأحكام اللازمة للحكم الأصلى الذى هو الوقوع أو الالاقوع المنهومة من القضية بطريق المجاز لان دلالة اللفظ على لازم معناه مجاز وهذه الاحكام اللازمة كثيرة ككون التسكك حيا أو موجودا فواجه تخصيص هذا الحكم اللازم بالذ كر دون غيره من الاحكام اللازمة قلت لما كان هذا الحكم اللازم مقصودا للخبر لان الخبر يقصد ايقاعه فى بعض الاحيان وذلك فيما اذا كان المخاطب علما بأصل الحكم دون غيره من الاحكام اللازمة خص بالذ كر لأنه لا يوجد هذا المعنى فى غير ذلك اللازم وان قصد ذلك الغير كما اذا قال شخص توهمه المخاطب ميتا السماء فوقنا ليفيد حياته فهو نادر ولا ينافى هذا أن المقصود هو الحكم الذى هو الوقوع أو الالاقوع لانه المقصود الأصلى

(قوله والمراد بالحكم هنا) أى فى كلام المصنف اعلم أنه قد تقرر أن الحكم يطلق على النسبة الكلامية أى المفهومة من الكلام وهى ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه أو انتفاءه عنه فى الواقع وهو التعارف بين أمرين العربيتين وهذا المعنى هو المعنى بوقوع النسبة أولا ووقوعها أى النسبة الواقعة أى المتحققة فى الخارج أو غير المتحققة فيه ويطلق على المحكوم به ويطلق على اذعان النسبة أى ادراك أنها واقعة أو ليست بواقعة وهو للعبر عنه فيما بين أمرين باب العقول بالإيقاع والانتزاع ويطلق على خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء والتخيير على ما هو عرف الأصوليين وعلى ما ثبت بالخطاب كالوجوب ونحوه على ما هو عرف الفقهاء ولا يخفى أن المقصود بالاعلام هو افادة وقوع النسبة أى تحققها أولا ووقوعها فى الخارج فإذا قال لك شخص قام زيد كان قصده افادتك أن ثبوت القيام لزيد حصل وتحقق فى الخارج وليس قصده افادتك أنه أدرك أن ثبوت القيام مطابق للواقع وحيث كان المقصود بالاعلام انما هو افادة وقوع النسبة فيكون هو المراد بالحكم هنا فقول الشارح وقوع النسبة أى النسبة الواقعة أى المتحققة فى الواقع والخارج وهذا فى القضية الموجبة وقوله أولا ووقوعها أى والنسبة الغير الواقعة أى الغير المتحققة فى الواقع وهذا فى القضية السالبة قال الشارح فى المطول ولا يصح أن يراد بالحكم هنا الإيقاع والانتزاع لظهور أنه ليس قصد الخبر افادة أنه أوقع النسبة أى أدرك أنها مطابقة للواقع أولا ولأنه عالم بأنه أوقعها وأيضا الإدراك من أوصاف الشخص فلأريد لنا كان لانكار الحكم معنى اذ لا يصح أن يقول المخاطب للمتكلم أنت لم توقع النسبة فإن قلت جعل المقصود الأصل من الخبر افادة المخاطب وقوع النسبة أولا ووقوعها لا الإيقاع والانتزاع هذا انما يظهر على القول بأن مدلول الخبر النسبة لا الاذعان بها وهذا خلاف ما عليه الأكثر اذ الذى عليه الأكثر كلاما للرازي وابن السبكي والعلامة السيد وغيرهم أن مدلول الخبر اذعان النسبة أعنى الإيقاع والانتزاع قلت أجاب العلامة عبد الحكيم (١٩٥) بأن الإيقاع والانتزاع وان كان مدلول

للخبر على قول الآخر أكثر لأنه ليس مقصودا بالافادة بل وسيلة لما قصد افادته بالخبر وهو وقوع النسبة أولا وقوعها وذلك لان المخاطب يستفيد الإيقاع والانتزاع من الخبر ثم ينتقل منه الى متعلقه الذى هو المقصود بالاعلام وهو وقوع النسبة أولا ووقوعها ويدل لذلك ما هو الحق عندهم

والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة أولا ووقوعها وكونه مقصودا بالخبر بخبره لا يستلزم تحققه فى الواقع وهذا مراد من قال ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه والا فلا يخفى أن مدلول قولنا زيد قائم ومفهومه أن القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلى لمدلول ولا مفهوم للفظ فليفهم

الخبر علم الخبر لان افادة العلم بالبناء على الأغلب ويحتمل أن يراد بالعلم تصور النسبة فلا ينفعك عنهما

أهل هذا العلم هو النسبة التى تضمنها الخبر فاذا قلت زيد بن عمر وقائم فالصدق والكذب راجعان الى القيام لا الى بنوة زيد واليه أشار فى المفتاح قلت ويرد عليهم ما جاء فى البخارى مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم يقال للنصارى يوم القيامة ما كنتم تعبدون فيقولون كنا نعبد المسيح ابن الله فيقال كذبتم ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد وستنكم على هذه الآية فى باب الحال آخر باب الفصل والوصل وكذلك استدلل على صحة أنكحة الكفار بقوله تعالى وقالت امرأة فرعون وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة

من أن الألفاظ لا دلالة لها فى نفسها على ما فى الخارج بل دلالتها على الصور الذهنية أولا وبالذات وبواسطة على ما فى الخارج لما بينه ما من الارتباط فظهر لك أن كون الخبر مدلوله الإيقاع والانتزاع لا ينافى أن المقصود بالاعلام افادة وقوع النسبة أولا ووقوعها فتأمل ذلك (قوله وكونه) أى الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا ووقوعها مقصود للخبر بخبره الخ وهذا نوطته لقوله وهذا مراد الخ (قوله لا يستلزم) أى ذلك الكون تحققه أو ثبوته فى الواقع وضمير تحققه للحكم بمعنى النسبة وحاصله أن قصد الخبر بخبره افادة وقوع النسبة أى كون النسبة واقعة لا يستلزم تحققها فى الواقع لان دلالة الألفاظ على معانيها وضعية يجوز تخلفها وليست عقلية تقتضى استلزام الدليل للمدلول استلزاما عقليا كدلالة الأثر على المؤثر فاذا قلت زيد قائم دل على ثبوت القيام لزيد فى الواقع ودلالته على ذلك لا تستلزم أن يكون ثبوت القيام متحققا فى الواقع لجواز أن يكون كذبا والخبر كذبا (قوله وهذا) أى كونه لا يستلزم تحققه فى الواقع (قوله مراد من قال ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى) أى الحكم أو انتفائه أى فليس مراد ذلك القائل نفي دلالة الخبر على ثبوت الحكم كالقيام أو انتفائه كما هو ظاهره بل مراده أنه لا يستلزم تحققه واثبوته فى الواقع لجواز أن يكون كذبا والحاصل أن الخبر يدل على ثبوت المعنى أى الحكم أو انتفائه فى الواقع قطعا فكيف يقول هذا القائل ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه فى الواقع فأجاب الشارح بأن مراده بنفى الدلالة على الثبوت أو الانتفاء أنه لا يستلزم تحققه فى الواقع أو انتفاءه فيه وهذا لا ينافى أنه يقول بدلالة الخبر على ثبوت المعنى الذى هو الحكم أو انتفائه فى الواقع (قوله والا فلا يخفى الخ) أى والاقتضاء هذا مراده بل بهذا الكلام أن الخبر لا يدل على أصل ثبوت المعنى ولا على انتفائه فلا يصح كلامه لانه لا يخفى الخ (قوله ان مدلول قولنا الخ) أى مدلوله الوضعى (قوله ومفهومه) عطف على مدلول مرادفه وقوله أن القيام ثابت لزيد لا نسب ثبوت القيام لزيد فى الواقع (قوله وعدم ثبوته له) أى فى الواقع وقوله احتمال عقلى نشأ من كون دلالة الخبر وضعية يجوز فيها

ويسمى هذا لازم فائدة الخبر * قال السكاكي والأولى بدون هذه تمتنع وهذه بدون الأولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول للمساواة أي يمتنع أن لا يحصل العلم الثاني من الخبر نفسه عند حصول الأول منه لا تمتنع حصول الثاني قبل حصول الأول مع أن سماع الخبر من الخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع أن لا يحصل الأول من الخبر نفسه عند حصول الثاني منه لجواز حصول الأول قبل حصول الثاني وامتناع حصول الحاصل

تخلف المدلول عن الدال (قوله ويسمى الأول فائدة الخبر) أشار بلفظ التسمية إلى أنه اصطلاح لأهل الفن ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يراد عليه أن فائدة الشيء ما يترتب عليه والترتب على الخبر علم المخاطب بالحكم لانفس الحكم (قوله أي الحكم) أي لا افادة الحكم وقوله الذي يقصد بالخبر أي الذي يقصد المتكلم افادته للمخاطب بالخبر فلا ينافي أنه قد لا يقصد افادته كما في صورة قصد افادة اللازم (قوله لانه) أي الحال والشأن وهذا دليل على كون الثاني لازما للفائدة (قوله كل ما أفاد) أي كل خبر أفاد المخاطب الحكم أفاد أنه أي المخبر عالم به أي بذلك الحكم وأشار الشارح بهذا إلى أن اللزوم ليس باعتبار ذات العلم وذات الحكم لانه لا تلازم بينهما اذ قد يتحقق الحكم ولا يعتقد المتكلم بل باعتبار الافادة بمعنى ان (١٩٦) افادة الأول لازمة لافادة الثاني لامن حيث ذاتهما إذ لا تلازم بينهما

وأورد على هذه السكاية أنها منقوضة بخبر الله تعالى فإنه يفيد الحكم ولا يفيد أنه عالم به لان كونه عالما معلوم لنا قبل الخبر فلم نستفده من الخبر وجوابه ان المعلوم لنا قبل الخبر هو العلم الذي يسمى مثله عندنا تصورا وليس هو المقصود بل المقصود افادته بالخبر العلم الذي يسمى نظيره عندنا تصديقا ولا يستفاد الا من الخبر لانه تعالى لا يعلم جميع الأشياء على الوجه الذي نسميه تصديقا بدليل الكواذب فإنه يعلمها وليست على هذا الوجه قطعا فعلمه بالشيء على وجه نسميه تصديقا لانه علمه الا من خبره

(ويسمى الأول) أي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته (فائدة الخبر والثاني) أي كون الخبر عالما به (لازمها) أي لازم فائدة الخبر لانه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به وليس كل ما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الاخبار كما في قولنا لمن حفظ التوراة قد حفظت التوراة

(ويسمى الأول) وهو الحكم (فائدة الخبر) لانه مدلول اللفظ ومن شأنه أن يقصد افادته لوضع اللفظ له لان من شأن وضع اللفظ افادة ما وضع له فلا يضر في تسميته فائدة كونه قد يعلم أولا (و) (يسمى الثاني) وهو كون المخبر عالما بالحكم (لازمها) أي لازم فائدة الخبر لان افادة تلك الفائدة التي هي الحكم تستلزم افادة كون المخبر عالما فانه اذا قال القائل زيد عالم بالنحو فقد أفاد السامع وصف زيد بعلمه النحو

فرعون والحق أن الدلالة على نسبة المحمول للموضوع بالمطابقة وعلى غيره بالاتزام وينبغي أن يستثنى من ذلك ما كانت صفة السند اليه فيه مقصودة بالحكم بأن يكون المحكوم عليه في المعنى الهيئة الحاصلة من السند اليه وصفته كدولة عليه الصلاة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم بن يوسف ابن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم فانه لا يخفى عن الذوق السليم أن المراد ان الذي جمع كرم نفسه وآبائه هو يوسف وليس المراد الاخبار عن الكريم الذي اتفق له صفة الكرم كما في قولنا زيد العالم قائم وكذلك الصفات الواقعة في الحدود كقولك الانسان حيوان ناطق فان المقصود الصفة والموصوف معا ولو قصدت الاخبار بالموصوف فقط لفسد الحد ومن هنا يتنبه لقاعدة كلية وهي أن الصفات المذكورة في الحدود لا يجوز أن تعرب أخبارا ثواني بل يتعين اعرابها صفة لما يلزم على الأول من استقلال كل خبر بالحدود من هنا منع جماعة أن يكون حالو حامض خبرين وأوجب الأخفش أن يعرب حامض صفة والجمهور القائلون ان كلامهما خبر لا يلزمهم القول بمثله في نحو الانسان حيوان ناطق لان حالو حامض ضدان فالعقل يصرف عن توهم أن يكونا مقصودين بالذات وأن يكون كل منهما قصد معناه فلا يوقع

بشيء آخر وهو انه قد يمتنع اللزوم مطلقا لان المخاطب قد يغفل عن كون المتكلم عالما أو يخبر بالحكم وهو شاك في أوجه فلم تكن افادة أنه عالم لازمة لافادة نفس الحكم والجواب أن المراد للزوم في الجملة أي أن ذلك اللزوم بالنظر للغالب والجاري على العرف لانه عند سماع الخبر الشأن حصوله فهو في حكم المعلوم بالضرورة (قوله وليس كل ما أفاد الخ) أي ليس كل خبر أفاد أن المتكلم عالم بالحكم وفي هذا إشارة إلى أن اللزوم ليس من الجانبين وحينئذ فهو لازم أعم كازوم الضوء للشمس فيلزم من وجود اللزوم وجوده ولا يلزم من وجوده وجود اللزوم وهذا بخلاف اللازم المساوي كقبول العلم وصنعة الكتابة (قوله لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الاخبار) أي فالخبر حينئذ إنما أفاد لازم الفائدة ولم يفد الفائدة ان قلت ان الفائدة تحضر في ذهن المخاطب حال افادة اللازم فافادة اللازم تستلزم افادة الفائدة أيضا أجب بأن حضورها حال افادة اللازم المجهول ليس بعلم جديد بل هو تذكار فلا يعتبر (قوله كما في قولنا لمن حفظ التوراة) أي والحال أنه يعلم أن ما حفظه هو التوراة فلا بد من هذا لصحة التمثيل بهذا المثال والاف يمكن أن يحفظها من لا يعلم أنها التوراة ولعل الشارح لم يقيد بقوله لمن علم أن ما حفظه هو التوراة اشعارا بأن حفظها لا ينفك عادة عن العلم بها من حيث انه توراة وان

وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه

واستفادة العلم من الخبر إنما هو بتقييد الخبر غالباً وعند الشك بكونه هل هو عالم أولاً يلزم العلم أن الخبر عالم أى متعلق لمضمون الكلام ولذلك يقال من أين علمت هذا فيقال من خبر زيد ولو قيل له حينئذ وما علم زيد بما أخبر عدد ذلك من باب التعنيت وانكار ضرورات المشهورات فالمراد بكونه لازم الفائدة أن ذلك هو الغالب والجاري على العرف وأنه عند السماع من شأنه حصوله فهو في حكم المعلوم بالضرورة فلا يرد أنه يجوز أن يسمع الكلام ويفعل عن كون مخبره عالماً ولأن يقال قد يخبر بالكلام شاك أو جاهل وقد تقدم التنبيه على هذا فليتأمل بخلاف إفادة هذا اللازم فلا يستلزم إفادة الفائدة لأنها قد

في الغلط بخلاف الانسان حيوان ناطق ليس في اللفظ ولا العقل اذا كانا خبرين ما يصرف كلامهما عن الاستقلال ولأمر آخر وهو أن الجزء الأول من حاو حاض كالجزء الثاني ليس له حكم بالكلية حتى نقل عن الفارسي أنه لا يتحمل ضمير أو ما شأنه ذلك لا يدخل في الحدود لأن كل واحد من حيوان وناطق مثلاً مقصود وحده ألا ترى أنك تقول دخل بالجنس كذا ثم خرج بالفصل الأول كذا ثم بالفصل الثاني كذا فقد جعلت لكل معنى مستقلاً وليس ذلك شأن حاو حاض فلم يبق إلا أن يكونا خبرين مستقلين فيفسد الحد أو يكون الثاني صفة وهو المدعى فليتأمل ثم لا ينبغي أن يؤخذ هذا على إطلاقه بل يقال مضمون الخبر هو النسبة بما له من قيود الحكم فإن قولك زيد ضرب عمر الم يحكم فيه بالضرب فقط بل بضرب على عمر وحتى لو كان أنما ضرب بكر كان الخبر كذا وان كان الخبر وهو ضرب زيد صدقاً وكذلك الحال في نحو جاء زيد راكباً وسيأتي الكلام عليه في كونه خبراً مقيداً لا خبرين وذلك لا ينافي ما قلناه وكذلك الظرف والمفعول من أجله فقولك ضربته تأديباً في معنى خبرين قال الزمخشري في قوله تعالى وأمرت لأن أكرن أول المسلمين إذا لم تجعل الأدم زائدة الأمر بالإخلاص والأمر به كذا شيئان وإذا اختلفت جهة الشيء وصفاته ينزل منزلة شيئين فلم بهذه القاعدة أن ما ذكرناه إنما يأتى في نحو الصفات في نحو زيد بن عمرو جاء ونحو زيد الم جاء وسيأتي تحقيق ذلك عند الكلام على الحال في آخر باب الفصل والوصل ١١ الرابعة الإسناد هو الحكم وهو نسبة أمر إلى أمر بالاثبات أو النفي والمسند إليه المحكوم عليه وهو المسمى عند النحويين مبتدأ وعند المنطقيين موضوعاً وأصغر المسند المحكوم به وهو المسمى عند النحاة خبراً وعند المنطقيين محمولاً واكبر إذا تقررت هذه القواعد عدنا إلى كلام المصنف فقال لا شك أن قصد الخبر بخبره أحد أمرين إما الحكم ويعنى به النسبة المحكوم بهما من إطلاق المصدر على المفعول مجازاً بدليل قوله أو كونه عالماً به ولتمثيله بعد ذلك في لازم الخبر ولو أراد حقيقة حكم التكلم لاستحال اتسماه إلى ما مخاطب عالم به أو جاهل وهذا الذي ذكرناه من أن المراد بالحكم المحكوم به هو مقتضى عبارة الإيضاح أيضاً ومقتضى عبارة السكاكي هنا لكنه قال عند الكلام على الحالة التي تقتضى تعريف المسند إليه ما يقتضى إرادة نفس الحكم حيث قال فائدة الخبر هو الحكم أو لازمه كما عرفت وعلم التكلم ليس هو لازم النسبة المحكوم به بل لازم الحكم الذي هو المصدر وفي شرح الخطابي هنا في الكلام على الفتح كلام غير محرر فليتأمل ثم ملخص كره المصنف غير ما شاع على ما ذكره الامام من أن مدلول الخبر الحكم بالنسبة لانه جعل فائدة الخبر هو ثبوت النسبة وقد يمكن تأويله عليه بأن يقال ان الفائدة غير المدلول فمدلول الخبر الحكم بالنسبة وفائدة ذلك اعتقاد ثبوتها فالمدلول يقصد بحكمه أن يعتقد وجدان النسبة التي حكم بها وقال المصنف ان هذا يسمى فائدة الخبر كقولك ان لا يعلم قيام زيد بكذا ففائدة الخبر تحصيل العلم بالمخاطب بقيامه ومن هنا يعلم أن المراد بالحكم المستفاد هو ما تضمنه المحمول لا ما استفاد من تعلقات الموضوع وتعلقات المحمول كما تقدم في الأمر الثاني

جاز في المحقرات الانفكاك (قوله وتسمية الخ) حيث قيل لازم فائدة الخبر وقوله مثل هذا الحكم أى تسمية هذا الحكم وما مثله والمراد بهذا الحكم الحكم بحفظ الخطاب التوراة والمراد بما مثله كل حكم يكون معلوماً قبل الاخبار وأشار بهذا للإجابة عما يقال ان حفظ التوراة معلوم للمخاطب لم يستفد من الخبر ولم يقصد به فكيف يسمى فائدة وحاصل الجواب أنه ليس المراد بالفائدة ما استفاد من الخبر بالفعل بل شأنه أن يستفاد منه

والمراد بكونه عالما بالحكم

تكون معلومة قبل كقولنا لرجل حفظ القرآن أنت حفظت القرآن لانه عالم بحفظه وانما الغرض إفادته أنا عالمون بحفظه وأما حضور الفائدة حالة افادة اللازم المجهول بعد العلم فليس بعلم جديد بل هو تذكر فلا يعتبر حتى يقال اللازم يستلزم الفائدة أيضا فليفهم فإذا كان الحكم يلزم من العلم به العلم بكون الخبر به عالما بدون العكس تقرر بينهما ما يقرر بين اللازم والمزوم فناسب أن يسمى كون الخبر عالما لازما وهو ظاهر ثم لما بين المصنف أن مدلول الكلام يسمى فائدته ويسمى علم الخبر بذلك المدلول لازما ومعلوم أن العالم بهما لا يستفيد ههما من الكلام والكلام الذي لا يستفاد منه ما يقصده ليس من شأن العقلاء الخطاب به بين أنه قد يلحق الكلام للعالم بهما لتنزيله منزلة الجاهل ولا يكون إيراد الكلام حينئذ

هو ما يسمى لازم فائدة الخبر وهو ما يستفاد منه كون الخبر عالما بالحكم كقولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك زبد عندك وسمى لازما لانه يلزم من استفادة الجاهل بالحكم من الخبر أن يستفيد علم الخبر به قال السكاكي والاولى بدون هذه تمتنع وهذه بدون الاولى لا تمتنع وبيانه أن العلم بالحكم من الخبر يلزم منه العلم بعلم الخبر به فمن وجد اللازم وهو استفادة الحكم من الخبر وجد اللازم وهو استفادة علم الخبر به لانه يلزم من وجود المزوم وجود اللازم ومتى وجد اللازم وهو علم المخاطب بعلم الخبر لا يلزم وجود المزوم وهو استفادة المخاطب بالحكم كما اذا كان المخاطب عالما به فهو علم أن التلازم انما هو بين العلم بالحكم والعلم بعلم الخبر أما الحكم وعلم الخبر أعني به مجرد الاعتقاد فلا تلازم بينهما وهو واضح وكذلك قصد افادة الحكم وقصد العلم بعلم الخبر فلا تلازم بينهما بل لما منع أن يمنع ويقول لا يلزم من استفادة العلم بالحكم استفادة علم التكلم به وان كان لازما في نفس الامر وانما علم التكلم لازم باخباره لالعلم المخاطب بذلك بل لقائل أن يقول فربما يخبر الانسان بالشيء خبرا محصلا للعلم ولا يكون معتقدا صحة ما أخبر به بأن ينصب معه دليلا يقتضي صحة ما أخبر به وهو لا يعتقد صحته فان قلت هذا التقسيم انما هو للخبر الصادق قلت بل والكاذب لان قصد الاعلام موجود فيه سنتكلم عليه فان قلت انما يقصد في الكاذب اعتقاد الحكم على غير ما هو عليه وذلك جهل قلت السؤال صحيح ولستكنهم سموه علما على ما يتوقعه المتكلم من اعتقاد المخاطب ثم الظاهر أن مرادهم بالعلم ما هو أعم من الظن والاورد عليه أن غالب الأخبار انما يقصد بها الظن وفي الايضاح تعقيد في هذا المحل لاحاجة اليه وهو كلام صحيح في نفسه ولا يرد على السكاكي ما قال من أنه لا يلزم امتناع حصول شيء قبل شيء كون الممتنع حصوله قبل لازما ولا يلزم من امتناع حصول الثاني قبل الاول ان يكون لازما لانه لم يتمسك بذلك فقط وانما جاءه هذا من خصوص هذه المادة لان الثاني اذا امتنع أن يحصل قبل والخبر كاف في حصول الثاني فلا تتخلف استفادته عنه ويلزم من ذلك أن لا تتخلف استفادة الثاني عن استفادة الأول وأورد أنه هلا كتنفى لازم الفائدة عنها وجوابه أنه نظر الى قصد المتكلم وقصد الفائدة ولا يقصد اللازم وان كان يلزم من وجود الفائدة وجود لازمها ولكن لا يلزم من قصد ما قصد فائدتها وقدير دعيه أنه ينبغي أن يقول أو قصد ما وجب به أن قصد كل واحد منهما أعم من قصد الآخر فيدخل قصدهما في عموم الصورتين **﴿ تنبيه ﴾** قول سنف قصد الخبر المصدر فيه بمعنى المفعول وقوله أو كون التكلم على حذف مضاف تقديره أو افادة كون التكلم اذ لا يريد أن التكلم يقصد افادة أيهما كان وقوله افادة خبر أن أي لاشك أن مقصود المتكلم افادة المخاطب والحكم مفعول افادة وقوله ويسمى الأول المراد بالاول هو افادة المخاطب وذكره لان المعنى المقصود الأول ويوجد في بعض النسخ الاولى وهو أحسن لعوده على مؤنث ورجحه ابن الحاجب والثاني لازما أي يسمى الثاني وهو افادة علم المخبر لازم فائدة الخبر وقوله

(قوله والمراد بكونه) أي المخبر المذكور في قوله كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به ولو قال والمراد بعلمه كان أنسب بقوله حصول صورة الخ وهذا جواب عن المنع الوارد على الملازمة في قوله كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به وتقرير المنع لا نسلم الملازمة أي لا نسلم أنه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به لجواز ان يكون المخبر أخبر بشيء عالما بخلافه أو شاكا فيه مترددا أو ظاننا له أو متوهمها وحاصل الجواب ان هذا المنع لا يرد الا اذا قلنا المراد بالعلم الاعتقاد الجازم المطابق وایس كذلك بل المراد بالعلم حصول صورة هذا الحكم في ذهن المخبر وهذا ضروري في كل عاقل تصدى الاخبار سواء كان معتقدا له اعتقاد اجازما أو غير جازم أو غير معتقد أصلا أو معتقدا بخلافه فكل مخبر بخبر تحصل صورة الحكم في ذهنه وان كانت تلك الصورة قد لا تطابق الواقع وهذه الصورة تسمى علما واطلاق العلم عليها اصطلاح الحكماء ومشتهر بين الناس (قوله والمراد بكونه عالما) أي في قولنا كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم بالحكم

وقد ينزل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم فيبقى اليه الخبر كما ياتي الى الجاهل بأحد هـما * قال السكاكي وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسبي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم ونظيره في النفي والاثبات

(قوله حصول صورة الحكم) أي صورة الحكم الحاصلة في ذهنه وحينئذ قلنا من كل خبر أفاد الحكم أفاد أن صورة ذلك الحكم حاصلة في ذهن الخبر فعلم أن المراد بالعلم هنا العلم بالمعنى المصطلح عليه عند الناطقة وهو الصورة الحاصلة في الذهن سواء كانت موافقة للواقع أولا كانت متقدمة للمتكلم اعتقادا جازما أو غير مجازم أو غير معتقدة لا الاعتقاد الجازم المطابق للواقع كما هو المعنى المصطلح عليه عند الأصوليين والمتكلمين وعلى الأول فالعلم عين المعلوم وغيره على الثاني وإنما قال الشارح حصول صورة الحكم ولم يقل الصورة الحاصلة ليفيد أن العلم هو الصورة من حيث حصولها في الذهن (قوله سمعنا بها في الشرح) (١٩٩) أي جدينا بها فيه والمراد ذكرناها فيه

ولا يخفى ما في الكلام من الاستعارة التبعية (قوله وقد ينزل الخ) أي وقد ينزل المتكلم المخاطب العالم بهما منزلة الجاهل لعدم جري المخاطب على مقتضى علمه واعتراض على المصنف بأن هذا تخريج للكلام على خلاف مقتضى الظاهر والكلام هنا في إخراج الكلام على مقتضى الظاهر وحينئذ فالأولى عدم ذكر ذلك هنا وذكره فيما يأتي في الكلام على إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر المشار له بقوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه وأجيب بأنه إنما ذكره هنا جوابا عن سؤال وارد على الكلام السابق وحاصله أنه لو كان قصد المخبر منحصر في الأمرين لم يصح اللقاء الخبر للعالم بهما فأجاب

حصول صورة الحكم في ذهنه وههنا أبحاث شريفة سمعنا بها في الشرح (وقد ينزل) المخاطب (العالم بهما) أي بفائدة الخبر ولازمها (منزلة الجاهل) فيبقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدين (لعدم جريه على موجب العلم) فان من لا يجري على موجب علمه

خاليا عن الفائدة المقصودة للعلاء فقال (وقد ينزل العالم) أي وقد ينزل المتكلم مخاطبه العالم (بهما) أي بفائدة الخبر التي هي مدلوله ولازمها الذي هو كون المتكلم عالما بتلك الفائدة (منزلة الجاهل) بهما فيبقى اليه الكلام كما يلقى للجاهل الاستفيدة تنبيهها على أنه هو والجاهل سواء (لعدم جريه على موجب العلم) بالفائدين فان فائدة العلم العمل بمقتضاه وبذلك تكون له مزية على الجهل فيكون ذلك الالتقاء كصرح التعبير والتوبيخ على عدم العمل بموجب العلم فيقال مثلا لتارك الصلاة الصلاة واجبة يا هذا وان كان عالما بوجوبها إيماء إلى أنه لا يتصور تركها إلا من الجاهل بالوجوب وإشارة إلى أنه هو والجاهل سواء ففي ذلك من التوبيخ ما لا يخفى هذا في تنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بهما وهو الأكثر استعمالا وقد ينزل العالم باللازم منزلة الجاهل كما إذا آذاك إنسان إذ ترى أنه لا يباشر به الأمن يمتد مؤذيه كفره ولا يعلم الله ورسوله فتقول تنزيلا له منزلة من اعتقد جهلك بالله ورسوله الله ربنا ومحمد صلى الله عليه وسلم رسولنا لعدم جريه على موجب علمه بألك عالم أن الله رب العالمين ومحمدا صلى

المخاطب فيه نظر وينبغي أن يقول السامع لانه أعم ص (وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم) ش قد يراد الخبر كثيرا إلا الواحدة من هاتين فأراد أن يعتذر عنه فقل قد ينزل العالم منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم وهو العمل به فتقول لمن يعلم أن زيدا أبوه وأنت تعلم ذلك زيد أبوك فأحسن اليه معناه أنك تعامله معاملة من يجمل أبوته فالفائدة هنا ترجع إلى استفادة الحكم وقد علم من قوله العالم بهما أنه ينزل العالم بأحدهما أيضا كذلك فيقول السلطان لمن أهان أباه وهو لا يعلم أن السلطان يعلم أنه أبوه فلان أبوك يقصد بذلك اظهار اعلامه بذلك تنزيلا له منزلة الجاهل به ويحصل بذلك اعلامه أن السلطان يعلم ذلك ولا يتصور العكس لما تقدم من اللازم * تنبيه * قل السكاكي وان شئت فعليك بكلام رب العزة سبحانه وتعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من

بما ذكر وحاصله انه إنما صح اللقاء الخبر للعالم بهما لتنزيله منزلة الجاهل فإولا قرر الأصل ودفع ما يرد عليه ثم تكلم بعد ذلك على الفرع أعني التخريج على خلاف مقتضى الظاهر (قوله العلم بهما) اعلم أن التنزيل المذكور يكون فيما إذا علم المخاطب الفائدة ولازمها معاً واحداً وكلام المصنف ظاهر في الأول ويمكن تأويله بحيث يكون محتملاً للوجوه الثلاثة علم الفائدة وعلم اللازم وعلم الفائدة واللازم بأن يرجع الضمير في قوله بهما لجموع الأمرين وهو يصدق بالبهض والجميع فالأول كقولك لتارك الصلاة العالم بوجوبها الصلاة واجبة والثاني وهو المخاطب العالم باللازم قولك ضربت زيدا لمن يعلم أنك تعرف أنه ضرب زيدا لكنه يناجي غيرك بضربه عندك كأنه يخفى منك والثالث كقولك لإنسان مؤمن يعلم أنك تعلم أنه مؤمن إلا أنه آذاك أذية لا يباشر بها الأمن يمتد مؤذيه كفره ولا يعلم الله ورسوله الله ربنا ومحمد رسولنا (قوله وان كان عالماً) الواو للحال وقوله بالفائدين فيه تغليب (قوله على موجب) بفتح الجيم أي على مقتضى

هو والجاهل سواء كما يقال العالم التارك للصلاة

الله عليه وسلم رسوله ولو قلت في هذا المقام أنا مسلم كان مثالا لتزليل العالم بالفائدة منزلة الجاهل كما لا يخفى وقد ورد كثير انزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به ولو لم يكن ذلك الشئ فائدة الخبر ولا لازمه الاعتبار خطابية مرجعها الى التسوية بينه وبين الجاهل تميراه وتقييحا لحاله وذلك كقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ففي هذا الكلام اثبات العلم لأهل الكتاب بأن لا ثواب لمن اشتراه ولما ارتكبه نزول منزلة من جهل فبني عنهم العلة مطلقا أو علمهم المخصوص في قوله تعالى ولبئس ما شرؤا به أنفسهم لو كانوا يعلمون تعبيراً لهم وليس في هذا الخطاب القاء كلامهم منه أن لا ثواب لمشتريه الى من لم يعمل بموجب علمه أو الى من لم يعمل بموجب علمه بعلم المخاطب بكسر الطاء به حتى يكون من باب انقاء الكلام لفائدة الخبر أو لالازمها تنويلاً للعالم بهما منزلة الجاهل بل لما نزل علمهم منزلة الجاهل في عنه العلم لانه والجاهل سواء فرجع الى أنه من باب تنزيل الشئ منزلة عدمه فينبغي لا من باب تنزيل علم الفائدة أو لالازمها منزلة الجهل بهما فيبقى لذلك المنزل كلام يفيدهما وتحقيق ذلك أن الخطاب لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه ليس هنالك ما يقتضي عدم علمهم بموجب علمهم به مع أنه لا دليل على علمهم بمضمون الخطاب حال توجههم لهم فتعين كونه من تنزيل الشئ منزلة عدمه في الجملة ومثل هذا التنزيل الأخير أعني تنزيل الشئ منزلة عدمه فينبغي قوله تعالى وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى صلى الله عليه وسلم المشركين بقبضة الحصى يوم بدر بما ترتب عليه من الأمر الغريب وهو وقوع الحصى في عين كل واحد من الكفرة منزلة عدمه لانه بالنسبة لما ترتب عليه كعدمه إعلاما بأنه من خصائص القادر المختار تذكير اللعنة وتنبيه على الخصوصية الكائنة بالقدرة وإشارة الى أن هذا الواقع بمحض القدرة

وما رميت إذ رميت وقوله تعالى وان نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر انهم لا إيمان لهم لعلمهم ينتهون به هذا انظر وفيه إيهام أن الآية الأولى من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل بهما وليست منها بل هي من أمثلة تنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به لمجرى به على موجب العلم والفرق بينهما ظاهر (قوله والجاهل سواء) أي كالمستويين من حيث ان الثمرة والمقصود بالذات من العلم وهو العمل به قد اتفقت عنهما معاً وإنما جاز تنزيل العالم منزلة الجاهل عند انتفاء جريه على موجب العلم تميراً له وتقييحا لحاله لانه اذا كان عالماً بوجوب الصلاة وكان تاركاً لها وقيل له الصلاة واجبة كان القاء الخبر اليه إشارة الى أنه هو والجاهل سواء لانه لا يتصور تركها الا من الجاهل وفي هذا من التوبيخ ما لا يخفى (قوله كما يقال للعالم أي بفائدة الخبر

خلاف ولبئس ما شرؤا به أنفسهم لو كانوا يعلمون كيف نجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بهما ونظيره في النفي والاثبات وما رميت إذ رميت وقوله وان نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر انهم لا إيمان لهم قال في الايضاح وفيه إيهام أن الآية الأولى من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل بهما وليست منها بل هي من أمثلة تنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به (قلت) ويمكن جوابه بأن يقال هذا تمثيل تنزيل العالم منزلة الجاهل مطلقاً تعدياً الى مانع فيه لان مانع فيه فرد من أفراد ذلك واذا نزل العالم بالشئ منزلة الجاهل به صح تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل بهما يدل لهذا تمثيله بقوله تعالى وما رميت إذ رميت وليس فيه الا تنزيل الوجود منزلة عدمه ويمكن أن يقال هو مثال لما نحن فيه لان قوله تعالى لمن اشتراه ماله في الآخرة خبر لم يقصد به اعلام الكفار بضمونه ولا علمهم أن الله تعالى عالم به لانهم يعلمون الأمرين أما الاول فلقوله تعالى ولقد علموا وأما الثاني فواضح وإنما نزلوا منزلة الجاهل ورشح هذا التنزيل بقوله لو كانوا يعلمون لكن يرد عليه أن الخطاب مع النبي صلى الله عليه وسلم وقد يكون انما علم علمهم من هذه الآية فان الخبر به في لمن اشتراه هو أيضاً علمهم لان علموا معلقة عن الجملة الآن يقال لما كان الكلام يتعلق بهم فكان الخطاب معهم وعلى هذا التأويل الأخير يجب اجتناب لفظ الجاهل تأدياً كما فعل السكاكي في علم البديع ﴿تنبيه﴾ تمثيلهم بقوله تعالى وان نكثوا أيمانهم فيه نظر لان المذكور من تعلقات فعل الشرط لا يكون مخبراً بوقوعه كالمذكور في حيز النفي فاذا قلت لا ينبغي زيداً بآيمانه لا يكون فيه اخبار بأن له آيمانا لانها سلبية محصلة وكذلك اذا قلت ان نكثوا أيمانهم ليس فيه اثبات آيمان لهم لان الفعل بعد ان غير محقق الوقوع فتعلقاته كذلك وكذلك المذكور في حيز الجواب فان مدلول الجملة الشرطية انما هو الارتباط فلي تأمل ﴿تنبيه﴾ قد يخرج عن هاتين

وإذا كان غرض الخبر بخبره افادة المخاطب أحد الأمرين

(قوله الصلاة واجبة) أى فانه لما ترك الصلاة مع علمه بوجوبها نزل منزلة الجاهل الخالى الذهن فأنق له الخطاب من غير تأكيد (قوله وتنزيل العالم بالشئ) أى سواء كان حكما أو لازمه أو غيرهما فهو أعم مما قبله فهذا ترق عماد ذكره المصنف لان ذلك فى تنزيل العالم بفائدة الخبر أو لازمها منزلة الجاهل بها وهذا فى تنزيل العالم مطلقا وان كان علمه بغير فائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل كما فى الآية على ما باتى بيانه (قوله لاعتبارات خطابية) أى لأجل أمور اقناعية يعتبرها المتكلم حال مخاطبته تفيد ظن غير المخاطب أن المخاطب غير عالم كعدم الجرى على مقتضى العلم كذا قرر شيخنا العدوى (قوله ولقد علموا الخ) اللام فى لقدموطة للقسم أى انها واقعة فى جواب قسم محذوف والضمير فى علموا لليهود واللام فى لمن اشتراه ابتدائية وضمير اشتراه عائدة على كتاب السحر والشعوذة والمراد بالشراء الاستبدال والاختيار أى اختياره على كتاب الله وهو النوراة ومن مبتدأ وجملة اشتراه صلة وقوله ماله فى الآخرة من خلاق جملة مركبة من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر من ومن فى قوله من خلاق لتأكيد النفي وجملة من اشتراه الخ فى محل نصب سادة مسددة فعلى علموا لتعليقه بلام الابتداء وجملة وليس الخ معطوفة إمام على جملة القسم والجواب فيقدر فيها قسم وتكون لأم لبئس موطئة له وإمام معطوفة على جملة الجواب وحدها فلا يقدر فيها قسم وتكون اللام موطئة للقسم الأول (٣٠١) كاللام الأولى ولو شرطية ومفعول يعلمون محذوف أو أنه منزل منزلة اللازم أى لو كانوا يعلمون مذمومة الشراء ورداءته أو لو كانوا

الصلاة واجبة وتنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية كثير فى الكلام منه قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون

سببه بالنسبة اليه كعدم ادلايقاومه وأما جملة على معنى وما ربيت حقيقة بل الله رى فليس من التنزيل فى شئ لان النفي كون الرى بالتأثير وعلى الحقيقة وهو صحيح على ظاهره ولما بين الغرض الاصل فى الكلام ومعلوم أن الزيادة على المحتاج فى كل شئ مما لا ينبغي رتب على ذلك أنه ينبغي أن يتصر من الكلام

الفائدتين أمور منها الخبر الكاذب كما سبق لا يقال ان قصد افادة العلم بالحكم فيه موجود لان الموجود فيه انما هو قصد الاعتقاد الفاسد لا قصد العلم الا أن يقال الكاذب أفاد اعتقاد السامع علم التكلم الا أنه اعتقاد فاسد ومنها كلام العباد مع الله تعالى لا يقبل شيئا منها لانه عالم بجميع الكائنات وجوابه أنه ليس من شرط الافادة أن تكون لمن الخطاب معه بل تكون لغيره كذا قيل وله جواب بتحقيق يضيق المجال عن ذكره ومن ذلك قوله تعالى رب انى ظلمت نفسى وجوابه جواب ما بعده ونحو * الهى عبدك العاصى أنا كما * وقوله تعالى قالت رب انى وضعتها أنثى وقوله تعالى وانى سميتها مريم وقوله تعالى حكاية عن موسى صلى الله عليه وسلم انى لما أنزلت الى من خير فقير وقد يجاب بأن فيه قصد الانشاء فى انى وضعتها أنثى معنى تقبلها منى وكذلك الجميع وقيل غير ذلك ومنها أن الشخص قد يقصد اغاظة السامع بذلك الخبر وجوابه أنه يرجع الى لازم الفائدة

(٣٦ - شروح التلخيص - أول) كانوا يعلمون برداءة ذلك الشراء لامتنعوا منه وحل الشاهد من الآية قوله لو كانوا يعلمون فان العلم الواقع بعد لومنى بمقتضاها لانها حرف امتناع لامتناع وقد أثبت ذلك العلم لهم فى صدر الآية وهذا تناف والجواب أنهم لما يعملوا بمقتضى العلم نزل ذلك العلم منزلة عدمه فصاروا بمنزلة الجاهلين فانبات العلم لهم أولا هو الموافق للواقع ونفيه عنهم نازا مظهر لتزليلهم منزلة الجاهلين بذلك الشئ لعدم جريهم على موجب علمهم ثم ان المقصود من الآية التنظير لانها ليست من قبيل تنزيل العالم باحدى الفائدتين منزلة الجاهل لعدم جريانه على مقتضى العلم فيلحق له الخبر لان اليهود غير مخاطبين بالآية ولم يقصد اعلامهم بها حتى تكون خبرا ملقى لهم ومقصودا اعلامهم بمضمونه وهم يعلمونه ونزلوا منزلة الجاهلين اذا مخاطب بالآية انما هو النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وليسوا عالمين بفائدة هذا الخبر والحاصل أن المقصود بالآية التنظير لان فيها تنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به كما أن فى البحث المذكور قبلها كذلك وان افرقا من جهة أن العالم بالنزل منزلة الجاهل فى الآية ليس مخاطبا وليس عالما بفائدة الخبر بخلاف البحث السابق فان قلت هذا التكلف فى الآية بتجملها نظيرا انما يحتاج اليه اذا كان العلم المنفى بلو متعلقا بما تعلق به العلم المثبت وهو عدم الخلاق والثواب لانه يلزم على ذلك التناقض فى الآية وانما يدفع بذلك التكلف وأما لو كان العلم المنفى متعلقا بالذم المأخوذ من بئس والعلم المثبت متعلقا بعدم الخلاق وهما متعايران لوجود عدم الخلاق فى الأمر المباح بخلاف الذم فلا تناقض لان شرطه اتحاد الموضوع والمحمول والموضوع هنا قد اختلف واذا احتملت الآية هذين الأمرين سقط بها الاستشهاد عن التنظير أيضا فلا يصح أن تكون

شاهدا لما ادعاه المصنف لما قلناه سابقا ولا شاهدا على النظر للاحتمال السابق والدليل اذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال قلت هذا الاحتمال مناف لسياق الآية لان سوق الآية يدل على اتحاد الذم وانتفاء الحلاق ماصدقا في الآية على ما ذكره المفسرون وذلك لان اختيار ما لانفع ولا ثواب فيه في الآخرة كالسحر على النافع من كل الوجوه وهو كتاب الله ردى ومذموم فلا آية على هذا الاحتمال بناء على الاتحاد المذكور ترجع الى الاحتمال الأول فالتناقض باق بحاله وعلى تقدير عدم الاتحاد بين الأمرين يجب أن يكون العلم المنفي متعلقا بما تعاقبه مثبت وهو عدم الحلاق فيرجع قوله لو كانوا يعلمون الى صدر الآية لانه الأنسب ببلاغة القرآن من جهة أن فيه اشارة الى أن علمهم بعدم الثواب كاف في الامتناع فكيف العلم بالذم وحمل الآيات على الأبلغ واجب (قوله بل تنزيل الخ) هذا ترق آخر وهو تنزيل وجود الشيء أعم من أن يكون علما أو غيره منزلة عدمه كما في الآية فان وجود الرمي المنزل منزلة عدمه ليس بعلم والحاصل أن الآية السابقة نزل فيها مطلق العلم أى أعم من كونه متعلقا بفائدة الخبر أو غيره منزلة عدمه وما هنا نزل وجود الشيء مطلقا كان علما أو غيره منزلة عدمه (قوله وما رميت إذ رميت) اذ ظرف لرميت الأول أول النفي المأخوذ من ما ونفى الرمي عنه عليه الصلاة والسلام باعتبار أنه بالنسبة لما ترتب عليه من الآثار العجيبة كاصابة جميع الكفار بالتراب في أعينهم كالعدم والحاصل أنه لما ترتب على رميه آثار عجيبة لم ترتب على فعل غيره من البشر عادة نزل ذلك الرمي منزلة العدم لقلته بالنسبة لما ترتب عليه واثبات الرمي له ثانيا نظرا لظاهر فلا تناقض في الآية وهذا الحمل أحسن من قول بعضهم ان نفي الرمي من جهة الحقيقة أو التأثير والاثبات من جهة الصورة الظاهرية والكسب وذلك لانه لا تنزيل في الآية حينئذ (قوله فينبغي) أى يجب صناعة فلو لم يقتصر على قدر الحاجة عد مخطئا (قوله أى اذا كان قصدا للخبر الخ) هذا اشارة (٢٠٢) الى أن الفاء في قوله فينبغي للتفريع وقوله حذرا عن اللغو اشارة الى

وجه التفريع وانظر لم ترك الشارح الفاء عند اعادة فينبغي وتوضيح المعنى أن قصدا للخبر اذا كان افادة المخاطب أحد الأمرين فينبغي له أن يقتصر من التركيب على قدر ما تحصل به افادته لا أنقص منه ولا

بل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه كثير منه قوله تعالى وما رميت إذ رميت (فينبغي) أى اذا كان قصد الخبر بخبره افادة المخاطب فينبغي (أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة)

على ما يفيد ذلك القدر فقال (فينبغي) اذا كان الغرض الأصلي من الكلام ما تقدم (أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة) أى أن يقتصر من ألفاظ التركيب على ما يفيد الغرض المذكور اذ هو المقدار المحتاج حيث لا يتعلق الغرض بالزائد في المقام والا كان المزيد لغوا واللغو باطل محل بالبلاغة

ص (فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة

أزيد حذرا من اللغو فانه اذا كان غير مفيد أصلا كان لغوا محضا وان كان ناقصا عن افادة ما قصد به كان في حكم اللغو واذا كان زائدا عليها كان مشتملا على اللغو وبهذا ظهر لك تفرع هذا الكلام أعني قوله فينبغي الخ على ما قبله ولم يحتج لما أورده بعضهم بقوله ان جواب الشرط مسبب عنه وهذا المذكور المأخوذ من أول البحث أعني قوله فينبغي الخ لا يظهر كونه مسببا عن الشرط المحذوف الذي قدره الشارح بقوله أى اذا كان الخ بل ما ذكره المصنف قاعدة مستقلة بنفسها لا تتفرع على ما سبق والذي يظهر كونه مسببا عما سبق قوله بعد ذلك فان كان المخاطب الخ وأجاب عن ذلك بأن قوله فينبغي الخ كلام مجمل يفصله قوله فان كان الخ والجمل والمفصل شيء واحد وان اختلفا بالاعتبار وقد حكمنا بأن ذلك المفصل يظهر كونه مسببا عن الشرط فيصح أن يكون مجمله كذلك فالحاصل أنه لا شك في صحة تفرع قوله فينبغي الخ على ما تقدم من أن قصدا للخبر الخ ولا يحتاج في توجيه التفريع الى أن يقال ان ما ذكره من الاقتصار حكم مجمل قد فصل بقوله فان كان المخاطب الخ بقى شيء آخر وهو أن اعتبار هذه الأحوال أعني خلو الذهن والتردد والانسكار ظاهر بالنسبة الى فائدة الخبر يعنى الحكم وأما بالنسبة الى لازمها فيمكن اعتبار الخلو والتجريد عن المؤكدات وأما اعتبار التردد والانسكار فلا يصح لان التردد في علم المخاطب أو انكاره يقتضى تأكيده لانا كيد الحكم فاذا أكد وقيل انى عالم بقيام زيد مثلا انقلب اللازم فائدة لان المقصود حينئذ اثبات العلم بالقيام لاثبات القيام والكلام في لازم الفائدة لا فيها فلا يتصور اعتبار التردد أو الانسكار في اللازم مع بقائه على حاله على أنه لا يتصور ولولم يبق على حاله ان أراد بعلم التكلم حصول صورة الحكم لان الفاء الخبر للمخاطب يستلزم افادته المخاطب أنه عالم بالحكم كما تقدم بيانه أما ان أراد بالحكم التصديق مطلقا أو بقيد الجزم وحده أو به مع المطابقة لتصور فيه التردد والانسكار بعد الفاء الخبر لاحتمال أن يكون الخبر شاكا أو واهما فيصح التأكيده حينئذ أفاده السبرامى (قوله من التركيب) من بمعنى فى أو المعنى فيقتصر على قدر الحاجة من المركبات (قوله على قدر الحاجة) أى على مقدار حاجة الخبر فى افادة الحكم ولازمه أو حاجة المخاطب فى استفادتهما فلا يزيد ولا ينقص عن مقدارها

فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردد فيه

(قوله حذرا عن اللغو) أي لأجل التباعد عنه وهو علة يقتصر لاقوله فينبغي لاختلافهما في الفاعل لان فاعل ينبغي أن يقتصر أي الاقتصار وفاعل الحذر هو المتكلم ان قلت اللغو هو الكلام الزائد الذي لا فائدة فيه فالتعليل حينئذ قاصر على عدم الزيادة وليس شاملا لعدم النقصان مع أن المدعى الشمول لهما لان قوله على قدر الحاجة أي بحيث لا يزيد ولا ينقص فالتعليل فيه قصور أجيب بأنه ترك تعليل عدم النقص لعله بطريق المقايسة وكأنه قال حذرا من اللغو ومن القصور أو المراد باللغو ما يشمل اللغو حقيقة وهو الزائد على قدر الحاجة وحكاؤه الكلام الناقص عن قدر الحاجة لان الكلام اذا نقص عن قدر الحاجة كان غير مفيد فيكون في حكم اللغو لعدم الاعتداد به لكونه غير مفيد للمقصود وهذا الجواب قد أشرنا اليه سابقا (قوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم الخ) مقتضاه أنه اذا كان خالي الذهن من لازم الحكم وقصد التكلم افادته أنه يؤكده وليس كذلك بل هو مثل خالي الذهن من الحكم وله ترك العلم به بالمقايسة وقد علمت الكلام في ذلك والمراد بالحكم الاعتقاد ولو غير جازم كما يأتي بيانه (قوله أي لا يكون الخ) تفسير لقوله خالي الذهن وقوله علما بوقوع النسبة أولا وقوعها تفسير للحكم فالمراد بالحكم هنا العلم بوقوع النسبة أولا وقوعها أي ادراك أنها واقعة أو ليست بواقعة وهو المسمى بالتصديق وبالإيقاع والانتزاع وبالأذعان (قوله ولا مترددا في أن النسبة الخ) أشار به إلى أن الضمير في قوله والتردد فيه للحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها ففي الكلام استخدام لان التردد ليس في الحكم بمعنى التصديق بل في الحكم بمعنى الوقوع أولا والا ووقوع فذكر الحكم أولا بمعنى التصديق وأعاد الضمير عليه بمعنى الوقوع (٣٠٣) أولا والا ووقوع وهو المعبر عنه بالنسبة الكلامية

ويجوز أن يراد بالحكم في
الموضعين الوقوع أولا والوقوع
ويقدر مضاف قبل الحكم
أي من ادراك الحكم
فيكون الخلو عن الحكم
بمعنى الخلو عن ادراكه وهذا
الاحتمال يرجع للاول
ولكنها يختلفان بالاستخدام
وتقدير المضاف والاولى
كما قال عبد الحكيم أن يراد
بالحكم وقوع النسبة أولا
وقوعها بدليل سابق الكلام

حذرا عن اللغو (فان كان) المخاطب (خالي الذهن من الحكم والتردد فيه) أي لا يكون علما بوقوع
النسبة أولا وقوعها ولا مترددا في النسبة هل هي واقعة أم لا

(ف) حين وجب الاقتصار على القدر المحتاج (ان كان) الملقى اليه الكلام (خالي الذهن من الحكم) والمراد
بالحكم الاعتقاد ولو كان غير جازم وهو الظن (و) كان مع ذلك خالي الذهن من (التردد فيه) أي الحكم
بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها فهو شبه باب عندي درهم ونصفه ومعنى الخلو من الاعتقاد والتردد أنه
لم يخطر بالحكم ببالله على وجه التردد ولا خطر على وجه الاعتقاد ومعلوم أن التردد والاعتقاد متنافيان
فلا يلزم من نفي أحدهما نفي الآخر حتى يستغنى بذلك الآخر كما قيل نعم لو أريد بالعلم بالحكم
تصوره لزم من نفي تصويره نفي التردد فيه وليس ذلك هو المراد هنا لان الذي ياتي اليه الكلام على الوجه
الآتي لا يشترط فيه عدم التصور أصلا بل عدم الاعتقاد وعدم التردد الكائنين بعد التصور

فان كان خالي الذهن من الحكم والتردد فيه

ولاحقه أعني قوله أولا ولا شك أن قصد الخبر بخبره إعادة المخاطب اما الحكم الخ فان المراد به وقوع النسبة أولا وقوعها وكذا قوله والتردد فيه
فان التردد والانكار انما هو في الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها ومعنى خلو الذهن عنه أن لا يكون حاصلا فيه وحصوله فيه انما هو
الاذعان به فيكون المعنى خاليا عن الاذعان به والخلو عن الاذعان به لا يستلزم الخلو عن التردد لان الاذعان والتردد متنافيان فلا يستلزم
الخلو عن أحدهما الخلو عن الآخر ولما كان الخلو عن الاول لا يستلزم الخلو عن الثاني عطفه المصنف عليه فقال والتردد فيه فليس قوله
والتردد فيه مستغنى عنه كما قيل اه كلامه وقول الشارح لا يكون علما الخ لا يخالف هذا لان نفي العلم مأخوذ من خلو الذهن عن
الحكم وقوله بوقوع النسبة أولا وقوعها هذا بيان للحكم فتأمل (قوله هل هي واقعة أم لا) قد تكررت في كتب النحو امتناع أن يؤتى
هل بمادل لانها مختصة بطلب التصديق والاثبات لها بمادل يقتضي خروجها عن ذلك اطلب التصور كما سيأتي ذلك ان شاء الله في أوائل
الانشاء فهذا التركيب من الشارح إمام بناء على ما ذهب اليه ابن مالك من أن هل تقع موقع المحزنة فيؤتى لها بمادل مثلها مستدلا بقوله
عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا أم ثيبا أو يقال ان أم هانم نقطة بمعنى بل التي لا تضرب لامتصلا فان السائل إذا قال هل زيد
عندك أم لا كان المعنى هل زيد عندك بل أليس عندك فهو انتقال من استفهام إلى استفهام آخر غير الاول فالسائل ظن أولا أن زيدا
عند المخاطب فاستفهم عنه ثم أدركه ظن آخر أنه ليس عنده فاستفهم عنه وأم النقطة يجوز استعمالها مع هل ومع غيرها من أدوات
الاستفهام

استغنى عن مؤكدات الحكم كقولك جاء زيد وعمر وذهب فيمكن في ذهنه لمصادفته اياه خاليا

(قوله وبهذا) أى التقرير الذى ذكرناه من أن المراد بخلو الذهن عن الحكم والتردد فيه أن لا يكون عالما بوقوع الغيبة الخ (قوله يتبين فساد ما قيل) أى اعتراضا على المصنف وذلك القائل هو العلامة علاء الدين بن حسام الدين أستاذ الشارح وحاصل ما قاله أنه يستغنى عن قوله والتردد فيه بما قبله لان خلو الذهن عن الحكم يستلزم عدم التردد فيه وهذا الاعتراض بناء على ما فهمه من أن المراد بالحكم أولا وثانيا وقوع النسبة أولا وقوعها والمراد بخلو الذهن عن ذلك عدمه وانتفاؤه وبيان ذلك أن خلو الذهن عن النسبة الواقعة أو غير الواقعة يتناول باطلافه عدم التصديق بها وعدم تصوره لها ومن المعلوم أنه اذا كان خالى الذهن عن التصور لها فلا يتأتى التردد فيها لان التردد فى وقوعها وعدمه فرع عن تصورها وحصولها فى الذهن وحاصل الرد عليه أن المراد بالحكم الاذعان والتصديق بوقوع النسبة والمراد بخلو الذهن عن ذلك عدم الاذعان والتصديق به ولا شك أن خلو الذهن عما ذكر لا يستلزم خلوه عن التردد فيه فقد يوجد التردد فى الشيء مع خلو الذهن عن التصديق به لتصوره (قوله يستلزم الخلو عن التردد فيه) أى ضرورة أن التردد فى الحكم يوجب حصول الحكم التصورى (قوله فلا حاجة الى ذكره) أى التردد (قوله بل التحقيق الخ) أى وحيد الخلو عن الحكم لا يستلزم الخلو عن التردد فيه لان الخلو عن أحد المتنافيين لا يستلزم الخلو عن الآخر وهذا الاضراب للانتقال والترقى من افساد ما قيل بارتكاب الاستخدام أو تقدير المضاف أو تحقيق معنى الخلو (٢٠٤) عن الحكم على اختلاف التقادير السابقة الى افساده بوجه آخر وهو

تنافى الحكم والتردد فيه من غير احتياج الى استخدام أو تقدير مضاف أو ملاحظة معنى الخلو عن الحكم وفيه أى ذلك الاضراب اشارة الى أن ما اقتضاه ما قيل من عدم تنافيهما غير تحقيق (قوله متنافيان) أى لا يجتمعان - حصولا فقط (قوله على لفظ المبني للمفعول) أى والفعل مسند الى ضمير المصدر بالتأويل المشهور أى حصل الاستغناء أو أن

وبهذا يتبين فساد ما قيل ان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه فلا حاجة الى ذكره بل التحقيق أن الحكم والتردد فيه متنافيان (استغنى) على لفظ المبني للمفعول (عن مؤكدات الحكم) لتتمكن الحكم فى الذهن حيث وجده خاليا

(استغنى) جواب ان (عن مؤكدات الحكم) لحصول الغرض وهو قبول معنى الخبر بلا مؤكد لان الذهن الخالى يتمكن منه الحكم بلا مؤكد كما قيل فوجد قلبا خاليا فتمكن

استغنى عن مؤكدات الحكم) شى يبنى اذا كان قصد المتكلم المخبر أحدهذين الامرين فببغنى أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة فان كان المخاطب خالى الذهن عن الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردد فيه استغنى عن مؤكدات الحكم كقولك زيد قائم لمن هو خالى الذهن عن ذلك لئتممكن من ذهنه بمصادفته خاليا وذلك لان خلو الذهن عن الشيء يوجب استقراره فيه وأنشدوا فى هذا أنا نأى هواها قبل أن أعرف الهوى * فصادف قلبا خاليا فتمكننا

وفيه نظر لان موقع البيت أنه كان خالى الذهن من هواها وهوى غيرها لان المراد بالهوى الثانى الجنس لا الاول على ما يظهر وان كانا معرفتين وستأتى هذه القاعدة قريبا ان شاء الله تعالى فنظيره مما نحن فيه أن يكون المخاطب خالى الذهن من مطلق القيام بالنسبة الى زيد وغيره فتقول له زيد قائم وليس هو المقصود

هنا

نائب الفاعل الجار والمجرور أعنى قوله عن مؤكدات الحكم ثم ما ذكره الشارح من أن الفعل مبنى

للمفعول مبنى على أنه الرواية ولكونه المناسب لقوله بعد حسن تقويته حيث لم يتعرض فيه للمتكلم وللالام مخاطب والافالبناء للفاعل فيه وفى قوله أن يقتصر جائزا وقوله استغنى أى وجوبا كما نقله بعضهم عن الشارح (قوله عن مؤكدات الحكم) احترازا عن مؤكدات الطرفين كالنا كيد اللفظى والمعنوى فانها جائزة مع الخلو نحو زيد قائم وزيد نفسه قائم وجاء القوم كاهم ان قلت ان الاحتياط أمر مستحسن عند البلغاء اعتبروه فى مواضع كالتأكييد لاحتمال سهو أو نسيان أو عدم فهم فهلا جوزوا بل استحسنا التأكييد لخالى الذهن من الحكم لدفع احتمال تردد أو انكار عنده أجيب بأن احتمال ذلك أمر ضئيل لا يعارض مناسبة عقلية * واعلم أن مؤكدات الحكم إن المكسورة المهمزة والقسم ونونا التوكيد ولا م الابتداء واسمية الجملة وتكريرها ولو حكما وأما الشرطية وحروف التنبيه وحروف الزيادة على ما فصل فى النحو وضمير النصل وتقديم الفاعل المعنوى لتقوية الحكم والسبب اذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه لانها تفيد الوعد أو الوعيد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد يقتضى لتوكيده وتثبيت معناه وقدالتى للتحقيق وكأنه لا يمكن وانما وليت ولعل وتكرير النفي ولم يعدوا أن المفتوحة لان ما بعد هاءى حكم الفرد لكن عدما ابن هشام من مؤكدات النسبة فانظر مع ذلك (قوله حيث وجده خاليا) أى لوجود الحكم الذهن خاليا فالحثية هنا للتعليل

وان كان متصوراً لطرفيه متردداً في اسناد أحدهما الى الآخر طالبا له حسن تقويته بمؤكد كقولك لز يد عارف أو ان زيد عارف وان كان حاكماً بخلافه وجب توكيده بحسب الانكار فتقول اني صادق لمن ينكر صدقك ولا يبالغ في انكاره واني اصادق لمن يبالغ في انكاره

(قوله وان كان متردداً فيه) أي في الحكم بمعنى وقوع النسبة أولاً ووقوعها وقوله طالبا له أي للحكم بمعنى العلم بوقوع النسبة أولاً ووقوعها أي التصديق بذلك ففيه استخدام كذا قال سم وانظر هل ذكر الضمير أولاً بمعنى وذكروه ثانياً بمعنى آخر يسمى استخداماً كما قال سم أو من قبيل شبه استخدام والظاهر الثاني وتأمل في ذلك (قوله طالبا له) أي بلسان الحال أو المقال وهذا لازم للتردد فيه لأنه محترز به عن شيء لان الموافق للطبع أن الانسان اذا تردد في شيء صار متشوقاً اليه وطالبا للاطلاع على شأنه والا كان منسياً غير متردد فيه وسكت المصنف عما اذا كان المخاطب عالماً بالحكم أو ظاناً له أو متوهمه (٢٠٥) والظاهر أن الاولين لا ياتي اليهما الخبر الا بعد النزول السابق وأن الثالث كالتردد

(وان كان) المخاطب (متردداً فيه) أي في الحكم (طالبا له) بأن حضر في ذهنه طرفا الحكم وتحير في أن الحكم بينهما وقوع النسبة أولاً ووقوعها (حسن تقويته) أي تقوية الحكم (بمؤكد) ليزيل ذلك المؤكد تردده ويتمكن الحكم لكن في دلائل الاعجاز أنه انما يحسن التأكيده اذا كان للمخاطب ظن على خلاف حكمك (وان كان) المخاطب (منكراً) للحكم (وجب توكيده) أي توكيد الحكم (بحسب الانكار) أي بقدره قوة وضعفاً

(وان كان) الملقى اليه الكلام (متردداً فيه) أي في الحكم بمعنى أنه تردد في النسبة بعد تصور الموضوع والمحمول هل تلك النسبة تحققت في الواقع بين الطرفين أم لا (طالبا له) أي لذلك الحكم متشوقاً لحاله في نفس الامر ولم يحترز بالطلب عن شيء لان الجاري طبعاً أن المتردد في الشيء متشوقاً له طالب للاطلاع على شأنه والا كان ملغى منسياً غير متردد فيه (حسن تقويته بمؤكد) أي ان كان السامع طالباً للحكم حسن في باب البلاغة تقويته بمؤكد دفوا لاستقراء أحد الترددتين وانما قال حسن لان من لم يؤكد والحالة هذه لا يكون في درجة النزول عن البلاغة كحال من لم يؤكد في الانكار بل حال من لم يؤكد في الانكار نزل وان كان كل منهما قد فاته ما راعى في باب البلاغة وهذا الذي ذكر المصنف من أن التأكيده يحسن عند التردد والطلب يلزم منه حسنة عند وجود الظن في خلاف الحكم المؤكد من باب أخرى لكن يخالف كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه انما يحسن التأكيده اذا كان المخاطب له ظن في خلاف الحكم المؤكد لا عند الطلب قل والالزام أن لا يحسن قولنا فرح مثلاً جواباً لقول السائل كيف زيد بل يقال على مقتضى حسن التأكيده عند الطلب انه فرح (وان كان) الذي أريد خطابه بحكم (منكراً) لذلك الحكم (وجب توكيده) أي تأكيده بذلك الحكم ويتفاوت التأكيده حينئذ (بحسب) تفاوت (الانكار) قوة وضعفاً فان وقع الانكار في الجملة كفي فيه تأكيده يقاومه في ازالته وان بولغ في

هنا بل المقصود أن يكون خالي الذهن من قيام زيد سواء كان مستحضراً لقيام غيره أم لا ويرد على المصنف أنه ينبغي أن يقول من الحكم ومن التردد لان هذه العبارة هي العطية لمقصوده من خاو الذهن من كل منهما لامن مجموعهما فليتأمل ص (وان كان متردداً الخ) شأى اذا كان المخاطب متردداً في الخبر به حسن أن بقوى بمؤكد واحد كقولك لز يد قائم أو انه قائم وان كان منكراً وجب تأكيده بحسب الانكار فتقول لمن ينكر صدقك ولا يبالغ في انكاره واني اصادق لمن يصدقك واني اصادق لمن يصدقك

حقيقة عرفية فلا يقال ان المؤكد هو المتكلم (قوله ويتمكن الحكم) أي من ذهنه وهذا عطف لازم (قوله لكن المذكور في دلائل الاعجاز الخ) أي فيكون المذكور فيها منافياً لما ذكره القوم لان ما في دلائل الاعجاز يقتضي أن التأكيده للتردد لا يجوز كخالي الذهن وكلام القوم يقتضي أن التأكيده لجائز بل هو مستحسن وجمع بعضهم بين كلام القوم وما في دلائل الاعجاز بأن الظن في كلام الشيخ عبد القاهر شرط في التأكيده بان خاصة لانها كالم في التأكيده بخلاف غيرها فلا يشترط في التأكيده به ظن الخلاف وعليه يحمل كلام القوم وحينئذ فلا تنافي وردها الجمع بقوله تعالى انهم مغفون فانه مؤكده بان مع أن نوحاً لم يكن ظاناً لعدم غرقهم بل متردداً فالحق أنها طريقتان متقابلتان (قوله منكراً للحكم) أي وقوع النسبة

بالمتردداً كان تردده مستويا أو راجعية أحد الطرفين أو مرجوحيته ويراد بالراجعية الراجعية غير القوية جداً وعلم من هذا أن خالي الذهن أقرب للامتثال من الشاك وهو المتردد ومن التوهم ومن الظان ظناً ضعيفاً (قوله بأن حضر الخ) تصوير لقوله متردداً فيه (قوله طرفاً الحكم) أي الوقوع أو اللا وقوع وطرفاه الحكم به والحكموم عليه (قوله أي تقويته الحكم) المتردد فيه بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها (قوله بمؤكد) أي واحد فلو زاد أو لم يؤكده لم يستحسن أي حسن تقويته بأداة توكيد وتسميتها مؤكداً

وعليه قوله تعالى واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية اذ جاءها المرسلون اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا ما انا انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان اتمم الا تكذبون قالوا ربنا يعلم انا اليكم مرسلون حيث قال في المرة الاولى انا اليكم مرسلون وفي الثانية انا اليكم مرسلون ويؤيد ما ذكرناه جواب أبي العباس لا سكندى عن قوله انى أجدي كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم وان عبد الله قائم وان عبد الله قائم والمعنى واحد بأن قال بل المعاني مخلفة فعبد الله قائم اخبار عن قيامه وان عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وان عبد الله قائم جواب عن انكار منكر

(قوله يعنى يجب الخ) أشار بذلك الى أن قول المصنف بحسب متعلق بمحذوف أى وجب زيادة التوكيد بحسب الخ وليس متعلقاً بوجوب لان الوجوب لا يتفاوت بتفاوت الانكار والمتفاوت بتفاوته انما هو الزيادة لكن قد يقال ان تعلقه بالزيادة المحذوفة يقتضى أن أصل التأكيدي غير واجب والواجب انما هو الزائد فاعل الاحسن تعلقه بالتأكيدي لان يقال وجوب أصل التأكيدي مستفاد من أصل الانكار أو يقال وجوب أصل التوكيد (٢٠٦) مستفاد من وجوب زيادته لانه يلزم من وجوب زيادته وجوب أصله

بقي شيء آخر وهو ما الفرق بين التأكيد الواجب والمستحسن مع أن المستحسن عند الباطن واجب إلا أن يقال ان ترك المستحسن يلام عليه لوما أخف من اللوم على ترك الواجب فرره شيخنا العدوى (قوله قوة وضعفا) أى لا عدا فقد يطلب للانكار الواحد تأكيديان مثلاً لقوته وللانكارين ثلاث مثلاً لقوتهما وللثلاث أربع لقوة الثلاث كما في الآية الآتية فان التأكيديات فيها أربع والانكارات ثلاث لقوتها (قوله كما قال الله تعالى الخ) هذا تمثيل للقسم الثالث ثم انه يحتمل أن ما موصول حرفى أى كقول الله تعالى وعلى هذا فلا بد من تقدير أى كالتأكيدي في قول الله تعالى ويحتمل أنها موصولة والعائد محذوف أى كالتأكيدي الذي قاله تعالى ثم انهم ان أراد التمثيل كما هو للتبادر فهو ظاهر وان أراد الاستدلال على الوجوب ففيه أنه لا دلالة في الآية على وجوب التأكيدي وعلى وجوب كونه بقدر الانكار بل يحتمل أن كلا من التأكيدي كونه بقدر الانكار استحسناني (قوله عن رسل عيسى الخ) أى وهم يواش بفتح الموحدة وسكون الواو وفتح اللام وبعدها شين معجمة ويحيى وشمعون وهوالنات الذي عززها بعد تكذيبهم ما هذا هو الاصح وما قيل انهم يحيى وشمعون والثالث الذي عززها يواش أو حبيب النجار فغير موثوق به (قوله اذ كذبوا) ظرف للمفعول محذوف أى حكاية عن الرسل قولهم اذ كذبوا أو ظرف لمضاف محذوف أى حكاية عن قول الرسل اذ كذبوا أو خبر محذوف والجملة مستأنفة أى وهذا المحكى صادر اذ كذبوا ولا يصح أن يكون ظرفاً لقال أو لحكاية لان القول والحكاية ليسا وقت التكذيب بل متأخران عنه (قوله مؤكداً بان واسمية الجملة) أى كونها اسمية لاصيرورتها اسمية لانه لا يشترط في التأكيدي بها

يعنى يجب زيادة التأكيدي بحسب ازدياد الانكار ازالة (كما قال تعالى حكاية عن رسل عيسى) على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون وفي المرة الثانية ربننا يعلم (انا اليكم مرسلون) ولا شك أن التأكيدي في قول الاثنين الاولين في المرة الاولى انا اليكم مرسلون أدنى من التأكيدي في قول الثلاثة في التكذيب الثاني ربننا يعلم انا اليكم مرسلون لان الاول ليس فيه الا التأكيدي بان والجملة الاسمية لعدم مبالغة المرسل اليهم في الانكار والثاني فيه التأكيدي بالقسم المتضمن للجملة ربننا يعلم لانها في تأويل تقسيم يعلم ربننا العليم وبان واللام والجملة الاسمية لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انا انتم الا بشر مثلنا ففي هذا الكلام انكار الرسالة بطريق الكناية التي هي أبلغ من الحقيقة لان البشرية في زعمهم تستلزم في الرسالة وقالوا ما انزل الرحمن من شيء ان اتمم الا تكذبون فبالغ المرسلون في التأكيدي اذ ازالة لهذا الانكار البليغ فلا يلزم كون التأكيدي على قدر الانكار في العدد بل أن يقوى قوته ويضعف بضعفه فلا يرد أن يقال هنا زاد التأكيدي على عدد الانكار والمرسل الاول فيها الاوه وكذا واحد وقد مثل به الخطاب المتعدد فيلزم استواءهما قلت لكن المؤكداً الواحد في الصورة الاولى حسن وفي الثانية واجب الا أنه يلزم استواء الابتدائي والطلبي حيث ترك أسلوب الحسن وعلى هذا الموضع سؤال وله بقية تحقيق يذكر في باب الوصل والاضل * قال وتقول لمن يبالغ في الانكار انى لصديق ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه الصلاة والسلام حين أرسلهم الى أهل انطاكية اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون وفي الثانية لما تكررت منهم الانكار ربننا يعلم انا اليكم مرسلون ونقل المصنف هذا الترتيب عن المبرد

ويسمى
فلا بد من تقدير أى كالتأكيدي في قول الله تعالى ويحتمل أنها موصولة والعائد محذوف أى كالتأكيدي الذي قاله تعالى ثم انهم ان أراد التمثيل كما هو للتبادر فهو ظاهر وان أراد الاستدلال على الوجوب ففيه أنه لا دلالة في الآية على وجوب التأكيدي وعلى وجوب كونه بقدر الانكار بل يحتمل أن كلا من التأكيدي كونه بقدر الانكار استحسناني (قوله عن رسل عيسى الخ) أى وهم يواش بفتح الموحدة وسكون الواو وفتح اللام وبعدها شين معجمة ويحيى وشمعون وهوالنات الذي عززها بعد تكذيبهم ما هذا هو الاصح وما قيل انهم يحيى وشمعون والثالث الذي عززها يواش أو حبيب النجار فغير موثوق به (قوله اذ كذبوا) ظرف للمفعول محذوف أى حكاية عن الرسل قولهم اذ كذبوا أو ظرف لمضاف محذوف أى حكاية عن قول الرسل اذ كذبوا أو خبر محذوف والجملة مستأنفة أى وهذا المحكى صادر اذ كذبوا ولا يصح أن يكون ظرفاً لقال أو لحكاية لان القول والحكاية ليسا وقت التكذيب بل متأخران عنه (قوله مؤكداً بان واسمية الجملة) أى كونها اسمية لاصيرورتها اسمية لانه لا يشترط في التأكيدي بها

كونها مدولة عن الفعلية كما وهم كذا في عبد الحكيم (قوله مؤكّد بالقسم) أي وهو ربنا يعلم فقد ذكر في الكشف أن ربنا يعلم جار مجرى القسم في التأكيّد كشهد الله فاندفع ما يقال أنه لا قسم هنا أو يقال مراده بالقسم القسم الحكمي لأن قولهم ربنا يعلم في قوة قسم يعلم ربنا أو ربنا العليم (قوله حيث قالوا الخ) فيه أن هذه ثلاث إنكارات فكيف يوكلها بأربع تأكيدات مع أنه يجب أن يكون التأكيّد بقدر الإنكار والجواب أن المراد أنه يجب أن يكون التأكيّد بقدر الإنكار في القوة والضعف لأن العدد كما قال المفسر هذه الإنكارات الثلاثة الواقعة منهم مساوية في القوة للتأكيّدات الأربع أو أن الحصر في الموضعين بمنزلة إنكار رابع كما قاله سم أرا أن قوله وما أنزل الرحمن من شيء يتضمن إنكارين أحدهما ترجيح وهو نفي نزول شيء من الرحمن والآخر استلزامي وهو نفي الرسالة أفاده السيرامي (قوله ما أنتم إلا بشر مثلنا) إن قلت قول المنكرين ذلك إنكار للرسالة من الله لأنها هي التي يرون منافاتها للبشرية مع أن الرسل من عند عيسى لا من عند الله وحيد فلا يكون قولهم ما أنتم إلا بشيئ مثلنا إنكار للشيء أجيب بأن المعنى ما مرسلكم إلا بشر مثلنا والمرسل لا يكون بشرا ويحتمل أنهم فهموا أن الرسل من عند الله أو يقال إنهم لمادعوهم إلى رسالة رسول الله باذن الله نزلوا رسالة رسول الرسول كرسالة الرسول لأن التصديق بهذه تصديق بتلك (٧٠٧) فخطبوا الأصل بواسطة الفرع بما يقتضي نفي

مؤكّد بالقسم وإن واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم لا تكذبون وقوله اذ كذبوا مبني على أن تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة والألف المكذب أولان (ويسمى الضرب الأول ابتدائيا والثاني طلبيا)

اثنان لكن الاثنين تكذيب للثلاثة لأن المرسل والمرسل به واحد فأنكاره مع الاثنين كأنكاره مع الثلاثة ولهذا صح ضمير الجمع في قوله كذبوا والقريه انطاكية والمرسلان الأولان شمعون ويحيى عليهما السلام والثالث المعز به أي المقوى به الاثنان قيل بولس عليه السلام وقيل حبيب النجار رضي الله عنه فان قيل إن قول المنكرين ما أنتم إلا بشر مثلنا إنكار للرسالة من الله تعالى لأنها هي التي يرون منافاتها للبشرية والواقع أن الرسالة من عيسى عليه السلام ورسل عيسى لا ينكر المرسل اليهم مجامعة رسالتهم من غيره للبشرية فماتوا ويل هذا الكلام فالجواب أنهم لمادعوهم إلى رسالة رسول الله باذن الله نزلوا رسالة رسول الرسول كرسالة الرسول لأن التصديق بهذه تصديق بتلك فخطبوا الأصل بواسطة خطاب الفرع بما يقتضي أصل الرسالة في زعمهم تأمله (ويسمى الفرع الأول) وهو خلو الكلام عن عدم مؤكّد عند عدم الإنكار (ابتدائيا) لأنه هو الواقع في الابتداء اذ الأصل خلو الذهن (و) يسمى (الثاني) وهو كونه مؤكّدا استحسانا مع المتردد الطالب (طلبيا) لأنه لا طالب

ويسمى الأول من الخبر ابتدائيا لكونه وقع ابتداء والثاني طلبيا

أصل الرسالة في زعمهم (قوله وقوله) أي المصنف اذ كذبوا بصيغة الجمع ولم يقل اذ كذبا بصيغة التثنية مع أن المكذب في المرة الأولى اثنان فقط (قوله مبني على أن تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة) أي لأن ما جاء به الثالث عين ما جاء به الاثنان فالحكم على ما جاء به الاثنان بأنه كذب حكم على ما جاء به الثالث أيضا بأنه كذب لأنه عينه (قوله والا فالمكذب الخ) أي والا فذلك فلا يصح لأن المكذب أولان فكيف يعبر المصنف بضمير الجمع

بقوله اذ كذبوا ولك أن تقول المراد بقوله اذ كذبوا أي مجموع الثلاثة من حيث هو مجموع ولا شك أن الثلاثة المركبة من اثنين قد كذبا وواحد لم يكذب يصدق على مجموعها أنه قد كذب لأن المركب من مكذب وغيره مكذب ثم إن هذا التأويل مبني على أن قوله في المرة الأولى متعلق بكذبوا كما هو الظاهر وتعلق اذ كذبوا بمقدركا مروان المعنى قال الله تعالى حكاية عن الرسل اذ كذبوا في المرة الأولى وأما الوجه متعلقا بقول كما يدل عليه الايضاح أو بحكاية فلا يرد ذلك لأن المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن قول الرسل في المرة الأولى كذا وفي المرة الثانية كذا ولا شك أن هذا المعنى لا دلالة له على أن الثلاثة كذبوا في المرة الأولى (قوله فالمكذب أولان) أي وهما المرسلان أولاهما بولس ويحيى عليهما السلام والثالث المعز به الاثنان شمعون (قوله ويسمى الضرب الأول) أي الخلو عن التأكيّد كما كان هذا أولاد كره في كلام المصنف أولا ضمنا والثاني هو التأكيّد استحسانا والثالث هو التأكيّد وجوبا (قوله ابتدائيا) أي ضربا ابتدائيا لكونه غير مسبوق بطلب ولا إنكار (قوله والثاني) وهو التأكيّد استحسانا عند التردد والطلب للحكم وإنما كان هذا الضرب ثانيا لذكره ضمنا في كلام المصنف (قوله طلبيا) أي ضربا طلبيا لأنه مسبوق بالطلب أو لكون المخاطب طالبا له

والثالث انكار يا واخراج الكلام على هذه الوجوه اخراجا على مقتضى الظاهر

(قوله والثالث) أى ويسمى الضرب الثالث أى المذكور فى المتن ضمنا ثالثا وهو التأكيد وجوبا عن الانكار (قوله انكاريا) أى ضربا انكاريا لانه مسبوق بالانكار أو لكون المخاطب بالكلام الشتمل عليه منكرا فالتمسية بالنظر لحاله أو لحال المخاطب (قوله واخراج الكلام عليها) أى تطبيق الكلام عليها بمعنى اتيانه به متكيفا بتلك الأوجه ومشتملا عليها ومتصفا بها (قوله على الوجوه المذكورة) الأنسب أن يقول على الضروب المذكورة إلا أن يقال عبرنا بالوجوه اشارة الى أن المراد بالضروب فى كلام المصنف الوجوه (قوله فى الأول) أى فى الالتقاء الأول لان اللقاء الكلام خاليا عن التأكيد يقال له اللقاء أول بالنسبة لالتقاء مؤكدا بحسب الترتيب الطبيعى وليس المراد فى الضرب (٢٠٨) الأول لئلا يلزم ظرفية الشيء فى نفسه لان الضرب الأول نفس الخلو عن التأكيد

وكذا يقال فى قوله فى الثانى وفى قوله فى الثالث إلا أن تجعل فى معنى الباء أى بالنسبة للضرب الأول وكذا يقال فيما بعده (قوله والتقوية) مؤكدا (الح) الأولي أن يقول والتأكيد استحضانا والتأكيد وجوبا لتظهر المبالغة لان المقابل للخلو على التأكيد نفس التأكيد استحضانا أو وجوبا لا التقوية به (قوله اخراجا على مقتضى الظاهر) أى اللقاء جاريا على مقتضى الظاهر أو اللقاء لأجل مقتضى ظاهر الحال * واعلم أن الحال هو الأمر الداعى الى ايراد الكلام مكيفا بكيفية ما سواء كان ذلك الأمر الداعى ثابتا فى الواقع أو كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم كتزويل المخاطب غير السائل منزلة السائل

والثالث انكار يا (سمى اخراج الكلام عليها) أى على الوجوه المذكورة وهى الخلو عن التأكيد فى الأول والتقوية بمؤكد استحضانا فى الثانى ووجوب التأكيد بحسب الانكار فى الثالث (خراجا على مقتضى الظاهر) وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال

(و) يسمى (الثالث) وهو كون الكلام مؤكدا وجوبا مع المنكر (انكاريا) لوقوعه فى مقابلة الانكار (و) يسمى (اخراج الكلام عليها) أى على هذه الوجوه وهو الخلو عن التأكيد فى الالتقاء الأول والانصاف بتأكيد الاستحسان فى الالتقاء الثانى وبناء كيد الوجوب فى الالتقاء الثالث (خراجا على مقتضى الظاهر) فصفة الكلام باعتبار تلك المقامات تسمى بالتسامى الأول والانيان به باعتبار انصافه بما يقتضى تلك المقامات يسمى اخراجا على مقتضى الظاهر أى مقتضى ظاهر الحال واحترز به عن ارجاعه على مقتضى تنزيل غير المنكر كالمكر فيؤكدا أو المنكر كغيره فلا يؤكدا فان هذا اخراج على مقتضى الحال لا على مقتضى ظاهر الحال فمقتضى ظاهر الحال أخص من مقتضى الحال لان مقتضى

والثالث انكار يا وفى عبار المصنف تسامح حيث قال عن الرسل انهم كذبوا فى المرة الاولى وانما كذب فيها اثنان واعلم بريد أن القائلين انا اليكم مرسلون ثلاثة فالتكذيب الذى واجهوا به اثنان فى الأول تكذيب فى المعنى لثالث فكان الثلاثة كذبوا ففألوا انا اليكم مرسلون والتكذيب الثانى كان أبلغ لكونه تكذيبا لثلاثة بالصريح ولكونه تكذيبا ثانيا ولكونه تكذيبا بعد إقامة الدليل لكونه وقع بعد تكرار الانذار وكان ينبغي أن يقول المصنف ان فى ربنا يعلم تأكيذا أيضا لانه فى معنى القسم كقوله هو ولقد علمت لتأنيب منبئى ففلم الله أجدر بذلك ونص عليه سيئويه مع تأكيدهم واللام فيها حينئذ ثلاث تأكيدهات قال الزمخشري ان الأول ابتداء خبر ولذلك لم يؤكدا لان وقد يعترض عليه فيه فيقال ان التكذيب وقع صريحا لقوله تعالى كذبوهما ويمكن جوابه بأمرين * أحدهما أن يقال تكذيب الثلاثة لم يقع قبل ذلك وانما وقع تكذيب اثنان فى الثانى أن يقال انه لم يكن أن الخطاب ابتدائي بل بريد أنه خبر أول لذلك لم يحتاج لكثرة التأكيد ولا شك أنه أول خبر صدر من الثلاثة ص (واخراج الكلام عليها اخراجا على مقتضى الظاهر) ش أى ويسمى اخراجا على مقتضى الظاهر ويعنى بمقتضى الظاهر ما يقتضيه المقام وهو أخص من مقتضى الحال لان الحال قد يقتضى الاخراج على خلاف الظاهر كذا قيل وفيه نظر فان الظاهر أن بين مقتضى الحال ومقتضى الظاهر عمومًا وخصوصًا

وظاهر الحال هو الأمر الداعى الى ايراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة بشرط أن يكون ذلك الأمر الداعى ثابتا فى الواقع من فلذا كان ظاهر الحال أخص من الأول مطلقا فالتطبيق على الثانى اخراجا للكلام على مقتضى ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال وعلى الأول اخراجا على خلاف ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال ثم ان تلك الكيفية هى مقتضى الحال أو ظاهره فكل كيفية اقتضاها ظاهر الحال اقتضاها الحال وليس كل كيفية اقتضاها الحال اقتضاها ظاهره فعموم مقتضى بالكسر يقتضى عموم مقتضى (قوله لان معناه) أى معنى مقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال أى مقتضى الحال الظاهر فالحال تحته فردان ظاهر وخفى فالظاهر ما كان ثابتا فى نفس الأمر والخفى ما كان ثابتا باعتبار ما عند المتكلم واذا كان تحته فردان كان ظاهر الحال أخص من مطلق الحال (قوله لان معناه الح) أى وليس المراد به مقتضى ظاهر الأمر أى الأمر الظاهر كان حالا أو غيره والا كان بينه وبين مقتضى الحال العموم والخصوص الوجهى لاجتماعهما فيما

إذا كان الداعي هو الأمر الظاهر أى الثابت فى الواقع وانفراد مقتضى الأمر الظاهر دون مقتضى الحال فيما إذا كان الكلام على وفق الظاهر أى الثابت فى الواقع دون الحال الذى عند التسام كالموزل المنكر كغير المنكر وأكدت الكلام نظرا للظاهر وانفراد مقتضى الحال بدون مقتضى الأمر الظاهر فيما إذا كان الكلام على وفق مقتضى الحال الغير الظاهر بأن كان الحال غير ثابت فى الواقع كما فى تنزيل غير المنكر منزلة المنكر وتأيد الكلام له أفاده عبد الحكيم (قوله من غير عكس) أى لغوى وأما العكس المنطقي فنابت وهو بعض مقتضى الحال مقتضى ظاهر الحال (قوله كما فى صور اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر) أى المذكورة فى قول المصنف وكثيرا ما الخ وذلك كالموزل غير السائل منزلة السائل فأتى الى الكلام مؤكداً كيد مقتضى الحال الذى هو السؤال تنزيله لا لكنه خلاف مقتضى ظاهر الحال الذى هو عدم السؤال حقيقة (قوله وكثيرا) نصب على الظرفية أو المصدرية وما زائدة لتأكيد الكثرة أى ويخرج الكلام تخريجا كثيرا أوحينا كثيرا والمراد أن تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كثير فى نفسه لا بالإضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا أو يقال انه كثير بالنسبة الى مقابله قليل (٢٠٩) بالنسبة اليه باعتبار أن أنواع خلاف مقتضى الظاهر أكثر من

فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما فى صور اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فإنه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر (وكثيرا ما يخرج) الكلام (على خلافه) أى على خلاف مقتضى الظاهر (فيجعل غير السائل كالسائل

الحال فى الجملة يصدق بنوعين مقتضى ظاهره بأن لا يكون ثم تنزيل شئ كغيره ومقتضى باطنه بأن يكون ثم تنزيل حال كغيره فظهر أن مقتضى الحال أعم مطلقا من مقتضى الظاهر فلو فرض تنزيل غير المنكر بالمنكر ومع ذلك ترك التأكيده لم يكن من مقتضى الحال فى شئ لانه بعد التنزيل زال اعتبار الظاهر فلا يكون ترك التأكيده من مقتضى الحال أصلا وبهذا يعلم أن ظاهر الحال مقتضى إنما يكون مقتضى الحال ان لم يكن ثم تنزيل وأما ان كان ثم تنزيل لم تكن موافقة الظاهر مقتضى الحال اذ لا يعرف ذلك التنزيل الا بآراء الكلام على مقتضاه فتحقق بهذا العموم بالاطلاق بين مقتضى الظاهر والحال كما تقدم والى هذا التنزيل أشار بقوله (وكثيرا ما) أى وزمانا كثيرا (يخرج) الكلام (على خلافه) أى خلاف مقتضى ظاهر الحال (فيجعل غير السائل كالسائل) فيؤكد الكلام معه

من وجه ثم ان مقتضى الظاهر قد يكون باعتبار أحد هذه الأساليب وقد يكون باعتبار غيرها من اعتبارات المعانى ص (وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه الخ) شىء بنى خلاف الظاهر (فيجعل غير السائل) يعنى خالى الذهن (كالسائل

مقتضى الظاهر أكثر من أنواع مقتضى الظاهر اذ أنواع الأول نسمة وأنواع الثانى ثلاثة كما يأتى بيانه ويخرج فى كلام المصنف بتشديد الراء كما هو الرواية ومصدره التخريج لكن المناسب لقوله سابقا ويسمى اخراج الكلام عليها الخ عدم تشديد الراء ومصدره الاخراج هذا وذكر بعضهم أن تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر من باب الكناية لان الخبر اذا أورد فى مقام لا يناسبه بحسب الظاهر دل على أن المتكلم

(٢٧ - شروح التاخيص - أول) نزل هذا المقام الغير المناسب منزلة المقام المناسب الذى يطابقه ظاهر الكلام واعتبر فيه الاعتبارات اللاتقة بذلك المقام مثلا الخبر المجرد عن التأكيده كيد يدل على خلو الذهن بالدلالة الخطابية فاذا ألقى الى المنكر والمتردد دل على تنزيه منزلة خالى الذهن ضرورة بحسب عرف البلغاء تعويلا على ما يزيل الانكار من الأدلة التى معها اذا تأمل فيها ويكون ذلك كناية لانه ذكر الالزام الذى هو مدلول الكلام المشتمل على الخصوصية وهو المقام الذى لا يناسبه بحسب الظاهر مع قرينة غير ممانعة من ارادته واستعمل اللفظ فيه وقصد منه الى ملزومه الذى هو تنزيل المقام الغير المناسب منزلة المقام المناسب وهذا التنزيل هو المقصود الاصل وقس على ذلك القاء الخبر المذكور بتأكيده قوى الى غير المنكر فإنه لما كان فيه دلالة خطابية على انكار المخاطب ولم يوجد الانكار فى المخاطب دل ضرورة على تنزيه منزلة المنكر تعويلا على ما يلزمه لزوما عرفيا وهو أن يكون المخاطب ملابسا لشيء من الانكار ويكون ذلك كناية كما بينا وهكذا وقيل انه من قبيل الاستعارة بالكناية والتخييل والحق أنه لا يقال فيه شئ من ذلك لان المجاز والكناية انما هو باعتبار المعانى التى يوضع لها اللفظ وهذا بخلاف ذلك اذ لم يستعمل اللفظ فيه لانها معان عرضية (قوله فيجعل غير السائل) أى كخالى الذهن وقوله كالسائل هو المتردد فى الحكم الطالب له التقدم فى قول المصنف وان كان مترددا الخ وهو القسم الثانى وتقدم أنه يؤكد كدله استحضانا ثم أن المتبادر أن القاء فى قوله فيجعل الخ للتفريع على قوله يخرج الكلام وأنه واقع عقبه مع أن الجمل المذكور ليس واقعا عقب التخريج بل مصاحب له بل اذا نظرت للتحقيق تجد التقدم انما هو جعل غير السائل كالسائل أى تنزيه منزله ثم يخرج الكلام على خلاف

إذا قدم اليه ما يلوح له بحكم الخبر فيستشرفه

مقتضى الظاهر بعد ذلك بأن يؤكد والجواب أن الفاء هنا للعطف المجرد عن السببية أو أنها للتفريع ومعنى قوله وكثيرا ما يخرج أي يقصد التخريج ولا شك أن التنزيل يعقب قصد التخريج أو أن قوله فيجعل الخ تفصيل لما أجمله في قوله وكثيرا ما يخرج وأعلم أن حال المخاطب بالجملة الخبرية منحصر في العلم بالحكم والحلو منه والسؤال له والانكار له فالعالم لا يتصور معه اخراج الكلام على مقتضى الظاهر لأن مقتضاه أن لا يخاطب بما يعلمه خطابه به إنما يكون بعد تنزيله منزلة غيره من الثلاثة ويكون الكلام حينئذ مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر وكل من الخالي والسائل والمنكر يتصور معه الوجهان فإذا نظر في خطابه إلى حال نفسه القائم به كان القاء الخبر إليه اخراجا على مقتضى الظاهر وإن نزل في ذلك منزلة أحد الآخرين إذ لا معنى لتنزيله في الخطاب منزلة العالم كان اخراجا على خلاف مقتضاه فانه محصور اخراج الكلام في اثني عشر قسما ثلاثة منها في اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وتسعة في اخراجه على خلافه ثلاثة منها في العالم وستة في غيره وإذا ضربت هذه الاثني عشر في الاثبات والنفي صارت أربعة وعشرين إذا علمت هذا فقول المصنف فيجعل غير السائل يتناول خالي الذهن والمنكر والعالم الآن المقصود الأول لأن تقديم الملوحة لجنس الخبر إنما يعتبر بالنسبة للخالي وقديقل هذا لا ينافي التناول لأن قوله إذا قدم الخ هذا بالنسبة لخالي الذهن فلا يرد أن المصنف أهمل بقية الأقسام بقى شيء آخر وهو أن اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر قد يلتبس باخراجه على مقتضى الظاهر فلا تظهر الفائدة وذلك كجعل السائل كالحالي لأن ترك التأكيد للسائل جائز ولا يخل بالبلاغة فلا يعلم به تنزيله منزلة الخالي وأجيب بأنه عند الالتباس يحتاج إلى قرينة تعين المقصود أو ترجعه فان لم توجد قرينة صح الكلام على كل من الأمرين وكذا بعض صور اخراج الكلام على مقتضى الظاهر قد يلتبس ببعض كما في التأكيد مع السائل فإنه يلتبس بالتأكيد مع المنكر (٢١٠) إذ الوجوب والاستحسان لا يفهمان من اللفظ وكذا بعض صور اخراجه على

خلافه يلتبس ببعض كما في جعل الخالي بمنزلة السائل فإنه يلتبس بجملة كالمنكر فان كان هناك قرينة عمل بها وإلا صح الحمل على كل أفاده يس تقلا عن شرح الفوائد (قوله إذا قدم اليه) ظرف لي جعل فيقتضى أن جعل غير السائل بمنزلة السائل مقيد بالتقديم المذكور مع

إذا قدم اليه) أي إلى غير السائل (ما يلوح) أي يشير (له) أي لغير السائل (بالخبر فيستشرف) غير السائل (له) أي للخبر يعني ينظر إليه يقال استشرف الشيء إذا رفع رأسه ينظر إليه وبسط كفه فوق الحاجب كالاستظل من الشمس

استحسانا وإنما يخرج الكلام معه كذلك بتنزيله كالسائل (إذا قدم اليه) أي إلى غير السائل (ما يلوح) أي يشير (له) أي لجنس (الخبر) وذلك بأن يذكر له شيء من شأن صاحب الذكاء والفتنة التسارع منه إلى فهم جنس الكلام أو نوعه فان تسارع إليه وتردد فيه بالفعل خرج عن التنزيل والالف هو بحيث (يستشرفه)

إذا قدم له ما يلوح بالخبر فيستشرفه) أي يتطلع له مأخوذ من المستشرف وهو الواقف بالشرف وهو المكان العالي وقوله ينزل غير السائل يقتضى أن الخبر الطلبي من شرطه السؤال وليس كذلك الآن

أنه قد ينزل منزلته لأغراض أخر كالأهتمام بشأن الخبر لكونه مستبعدا والتنبيه على غفلة السامع وأجيب بأن هذا التقييد يراد بالنظر لما هو شائهم في الاستعمال كذا في عبد الحكيم (قوله ما يلوح له بالخبر) أي بجذبه وذلك بأن يذكر له كلام يشير إلى جنس الخبر بحيث يكاد صاحب الفتنة والذكاء أن يتردد في الخبر ويطلبه من حيث أنه فرد من أفراد ذلك الجنس الذي دل عليه الكلام المتقدم كقوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظهروا فإنه كلام قدم ملوح لجنس الخبر وهو أنهم مستحقون للعذاب والشأن أن صاحب الفتنة إذا سمعه ترد في عين الخبر وهو هؤلاء القوم محكوم عليهم بالاغراق أو غيره كالأحراق أو الهدم أو الخسف فان كان ذلك الكلام المتقدم بفهم منه شخص الخبر أو جنسه وتردد فيه بالفعل خرج عن التنزيل (قوله بالخبر) أي بجنس الخبر أي ما يشير إلى جنس الخبر الذي سيذكر (قوله فيستشرفه) أي فيكاد أن يستشرفه لا أنه يصير مستشرفا وطالبا له بالفعل والالكان الكلام معه مؤكدا على مقتضى الظاهر ولا تنزيل وأورد على المصنف أن استشرف يتعدى بنفسه كما يشير له قول الشارح يقال استشرف الشيء الخ والمصنف قد عده باللام ولا يصح جعل اللام لتقوية الفعل لأنه يجب تقديم اللام لتقوية الفعل عليه كما في قوله تعالى ان كنتم لا رؤيا تعبرون قلت اللام أما زائدة مثلها في قوله تعالى رد لكم أي رد فككم أو أن الفعل منزل منزلة اللازم والنزل المنزل منزلة اللازم يتعدى باللام أي فيقع منه الاستشراف والطلب له أو ضمن يستشرف معنى فعل يتعدى باللام وهو يتها أو ينظر ويلتفت ثم إن الاعتراض مبني على رجوع ضمير له للخبر كما قال الشارح ولو جعل ضميره للملوحة ومفعول يستشرف محذوف والتقدير فيستشرف الخبر لأجل الملوحة لم يرد شيء (قوله يعني ينظر إليه) عبر بـ يعني إشارة إلى أن معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط بل هو مجموع أمور ثلاثة رفع الرأس والنظر وبسط الكف فوق الحاجب فجرد عن اثنين منها وأريد به النظر ثم بعد ذلك استعمل النظر هنا في لازمه العرفي وهو التأمل (قوله كالاستظل من الشمس)

استشراف المتردد الطالب كقوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون وقوله وما أبرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وقول بعض العيب فغنها وهي لك الفداء * ان غناء الابل الحداء

وسلوك هذه الطريقة شعبة من البلاغة فيها ذقة وغموض * روى عن الاصمعي أنه قال كان أبو عمرو بن العلاء وخلف الأحمر يأتیان بشارا فيسلمان عليه بغاية الاعظام ثم يقولان يا أبا معاذ ما أحدثت فيخبرهما ويشد هما ويكتمان عنه متواضعين له حتى يأتي وقت الزوال ثم ينصرفان فأتياه يومافق الاما هذه القصيدة التي أحدثتها في ابن قتيبة قال هي التي بلغت كما قالوا بلغنا ذلك أ. كثرت فيها من الغريب قال نعم ان ابن قتيبة يتباصر بالغريب فأحببت أن أورد عليه ما لا يعرف قالوا فأنشدنا ها يا أبا معاذ فأنشدنا بكرة صاحبي قبل المهجير * ان ذلك النجاح في التنبير

أى من شعاعها أى كالمثني لشعاعها (قوله استشراف الطالب المتردد) أى استشرافا كاستشراف الطالب المتردد وأتى المصنف بذلك إشارة الى أن غير السائل المنزل منزلة السائل ليس عنده تردد ولا طلب بالفعل والا كان تخريج الكلام ليس على خلاف مقتضى الظاهر بل المراد انه من حيث الكلام الذى أتى اليه بمظنة التردد والطلب (قوله أى لا تدعى) أشار بذلك الى أن المراد بالنهي عن الخطاب في شأنهم النهي عن الدعاء والشفاعة لهم من قبيل إطلاق العام وإرادة الخاص فهو مجاز مرسل (٢١١) أو من إطلاق المزوم وإرادة اللازم لانه يلزم من النهي عن العام النهي عن الخاص على طريق السكاية او المجاز المرسل (قوله في شأن قومك) يشير الى أن في الآية حذف

(استشراف الطالب المتردد نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا) أى لا تدعى يانوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر تلو يحامو يشعر بأنهم قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام ان يتردد الخطاب في هل انهم صاروا محكوما عليهم بالاغراق أم لا فقل (انهم مغرقون) مؤكدا أى محكوما عليهم بالاغراق

استشراف المتردد الطالب) والاستشراف الى الشيء أن ينظر اليه الانسان رافعا رأسه باسطا كفه على عينه كالمثني لشعاع الشمس وذلك نحو قوله تعالى (ولا تخاطبني في الذين ظلموا) والخطاب لنوح أى لا نكلمني يانوح في شأن قومك ولا تشفع في دفع العذاب عنهم وقد تقدم قوله أيضا واصنع الفلك بأعيننا فكان المقام مقام التردد في ان القوم هل حكم عليهم بالاغراق أم لا فقل (انهم مغرقون) بأن الجملة التسمية وقد علم من قوائمه ان المقام مقام التردد ان المراد بقوله يستشرف

يراد بالسؤال السؤال المعنوي الملازم في المعنى للتردد والذي يلوح بالخبر هو كقوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا فانه يلوح باهلاكم وفي عبارته تسامح فانه يلوح بأعم من الخبر وحاصله أنه لما حصل التلويح بقوله تعالى ولا تخاطبني صار الخطاب بقوله انهم مغرقون طلبيا فأكده فان قلت التلويح هو تقديم ما يدل على الشيء والأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم لا يترددون في خبر الله تعالى المدلول عليه بالتلويح قلت أجيب عنه بأن التلويح ليس دليلا ولا يبدل يفهم انه قد يكون المراد ذلك وفيه بعد

فهذا) أى قوله ولا تخاطبني الخ واعلم أن قوله ولا تخاطبني الخ يشير الى جنس الخبر وأنه عذاب وأما قوله واصنع الفلك الخ فانه يشير الى خصوصية انه الفرق فقول الشارح يلوح بالخبر أى يشير الى جنسه وهو كونهم محكوما عليهم بالعذاب وقوله ويشمر الخ عطف علة على معلول وليس في قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا اشعار بخصوص الخبر نعم يشعر به مع ضمنية قوله قبل واصنع الفلك لكن المصنف والشارح لم ينظرا لذلك أصلا وقوله فصار المقام أى بسبب الملوحة الى جنس الخبر مقام أن يتردد أى صار مظنة للتردد والطلب وان لم يتردد الخطاب ولم يطلب بالفعل وذلك لانه تكاد نفس الذكي اذا قدم لها ما يشير الى جنس الخبر أن تتردد في شخص الخبر وتطلبه من حيث انها تعلم أن الجنس لا يوجد الا في فرد من أفرادها فيسكن ناظرا اليه بخصوصه كأنه متردد فيه كمنظر السائل وما ذكرنا اندفع ما يقال ان سبق الملوحة الى جنس الخبر فاستشرافه يقتضى تأكيده لا تأكيده الخبر المخصوص كذا قرر شيخنا العدوي وقرر بعضهم كلام الشارح بوجه آخر وحاصله ان قوله فهذا كلام أى قوله لا تخاطبني في الذين ظلموا مع ضمنية قوله واصنع الفلك وقوله يلوح بالخبر أى بشخصه وجنسه وقوله قد حق عليهم العذاب الاولى الفرق وقوله بل صاروا محكوما عليهم بالاغراق أى كما يشعر به الملوحة أو المحكوم به عليهم غيره (قوله في انهم الخ) أى في جواب انهم الخ (قوله محكوما عليهم) أى مقدار عليهم الفرق وقوله ام لا أى او انقدر عليهم غيره من أنواع العذاب وليس المراد انهم مغرقون بالفعل لان اغراقهم متأخر ولم يكن حاصل وقت خطاب نوح ونهيهم عن الدعاء والشفاعة لهم

حتى فرغ منها فقال له خلف لو قلت يا أبا معاذ بئرا فالنجاح في التبكير * كان أحسن فقال بشار إنما بنيتها اعرابية وحشية فقلت ان ذاك النجاح كما يقول الاعراب البدويون ولو قلت بئرا فالنجاح كان هذا من كلام المولدين ولا يشبه ذلك الكلام ولا يدخل في معنى القصيدة قال فقام خلف فقبل بين عيني فهل كان ماجري بين خلف و بشار بمحضر من أبي عمرو بن العلاء وهم من فحولة هذا الفن الا للطف المعنى في ذلك وخفائه * وكذلك ينزل غير المنكر منزلة المنكر اذا ظهر عليه شيء من امارات الانكار كقوله

(قوله ويجعل غير المنكر) أي خالي الذهن والسائل والعالم وان كان المثال من تنزيل العالم منزلة المنكر فان قلت أي ثمرة لتنزيل السائل منزلة المنكر سريانه يؤكده من غير (٢١٢) تنزيل قلت فائدة التنزيل زيادة التأكيذ فان السائل يؤتى في الكلام الملقى اليه

بتأكيذ واحد والمنكر يوتى في الكلام الملقى اليه بأكثر وهذا أحسن مما اجاب به بعضهم من ان فائدة التنزيل صيرورة التأكيذ واجبا بعد ان كان مستحسننا لان هذا امر خفي لا اطلاع عليه (قوله كالمنكر) أي فيلقى اليه الكلام مؤكدا على طريق الوجوب بتأكيذ قوي أو ضعيف على حسب ما يقتضيه الحال اذا راعاه المتكلم (قوله اذا لاح الخ) أي وان كان الحكم بعيدا والمخاطب سيئ الظن بالمنكح أو يعرف منه انه لا يقبله (قوله نحو جاء شقيق) أي نحو قول حجل بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم (١) ابن نضلة بفتح النون وبالضاد المعجمة اسم امه وحجل لقبه واسمه أحمد ابن عمرو بن عبد القيس بن

(و) يجعل (غير المنكر كالمنكر اذا لاح) أي ظهر (عليه) أي على غير المنكر (شيء من امارات الانكار نحو جاء شقيق) اسم رجل (عارضارحه) لى واضعاه على العرض

كون المقام مقام الاستشراف كما قررنا لا وقوع الاستشراف بالفعل والا كان المقام ظاهريا لا تنزليا وعلم من قولنا جنسه ونوعه أنه يجب أن يكون بحيث يتروى في شخص الخبر ونوعه سواء كانت نوعية الخبر أو شخصيته باعتبار ذاته أو باعتبار الخبر عنه بل يكفي كونه بحيث يتردد في الجنس في صحة الجواب بالشخص مؤكدا ضمنه للجنس كقوله تعالى يا أيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم فان خطاب الناس بأمرهم بتقوى ربهم يشعر بأن ذلك الامر مخوف فكان المقام مقام التردد هل أمامهم شيء عظيم يقع لهم ان لم يتقوا من غير تعيين ذلك الشيء ففيل ان زلزلة الساعة شيء عظيم مؤكدا مع تعيين شخص الخبر عنه تأمله (و) يجعل (غير المنكر) ودخل فيه خالي الذهن والطالب (كالمنكر) فيلقى اليه الكلام مؤكدا على سبيل الوجوب اما دخول الخالي فواضح وأما الطالب فلان التأكيذ في حقه لا يجب فيزداد درجة الوجوب بجعله كالمنكر والمراد بالوجوب شدة التأكيذ وإنما يجعل غير المنكر كالمنكر (اذا لاح) أي بان (عليه شيء من امارات الانكار) والمراد بأمارات الانكار ههنا ما يناسب باعتبار حال من ظهرت تلك الامارات عليه كونه منكرا في زعم المتكلم لا الامارات الموجهة لظن الانكار والا كان تأكيذ الكلام ظاهريا لا تنزليا وذلك (نحو) قوله

لان هذا تلويح قوي يقارب الصراحة ولا يحسن الجواب بأن التردد في ان ذلك مما يدعى بزواله فيزول أولا لانا اذا جعلناه خبرا بهلا كهم فخير الله لا يخلف وعيدا كان أم غيره على رأي جمهور أهل السنة ومن عني عنه من العصاة لم يدخل في عموم الوعيد ولا يحسن الجواب بأنه جوز أنهم يسلمون كذلك أيضا فتعين أن يقال ولا تخاطبني دل على مطلق الاهلاك فحصل التردد في كيفيته من اهلاك وغيره فجاء الخطاب طلبيا ومن ذلك وما أبرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وقول الشاعر:

فغنمها وهي لك الفداء * ان غناء الابل الحذاء

ومنه بيت بشار بكر اصاحبي قبل الهجير * ان ذاك النجاح في التبكير

وقد قال له خلف الاحمر لو قلت * بئرا فالنجاح في التبكير * نمرجع اليه وذلك بمحضر من أبي عمرو بن العلاء ص (وغير المنكر كالمنكر اذا لاح عليه شيء من امارات الانكار) ش. يعني ان فعل ماجرت العادة انه انما يصدر مع الانكار ينزل منزلة الانكار كقوله

معن فهو غير حجل بن عبد المطلب عم النبي ﷺ خلافا لما ذكره عبد الحكيم فان ذاك اسمه المغيرة وأمه هالة بنت وهيب وبه البيت المذكور والشاعر المذكور أحد أولاد عم شقيق الذي جاء لحار بتهم وقوله هل أحدث الدهر لنا نكبة أي بحيث اتنا بعنا أسلحتنا حتى ان شقيقا يأتي للحرب عارضارحه وقوله أم هل رقت أم شقيق سلاح أي سلاحنا بحيث صار ذلك السلاح لا يقطع شيئا لما قرأته أم شقيق عليه من الرقية (قوله جاء شقيق) أي لا حرب (قوله اسم رجل) أي وليس المراد به شقيق النعمان الذي هو نوع من أنواع الرياحين (قوله على المرض) أي على عرض الرمح بأن جعله وهو راكب على فخذه بحيث يكون عرض الرمح في جهة الاعداء ولا شك أن الوضع على هذه الهيئة

(١) وسكون الجيم : يؤخذ من القاموس فتحها وان ساكنها حجل عم النبي صلى الله عليه وسلم كتبه مصححه

جاء شقيق عارضا ربحه * إن بني عمك فيهم رباح

فإن مجيئه هكذا مدلا بشجاعته قد وضع ربحه عرضا دليلا على إعجاب شديد منه واعتقاد أنه لا يقوم اليه من بني عمه أحد كأنهم كلهم عزل ليس مع أحد منهم ربح

علامة على انكار وجود السلاح معهم وأما وضع الرمح على طوله بحيث يكون سنانه جهة الأعداء فهو علامة على التصدي للمحاربة الناشئ ذلك من الاعتراف بوجود السلاح معهم (قوله فهو لا ينكر الخ) أي بل هو عالم بذلك لكونهم متلبسين بالحرب فهو من تنزيل العالم منزلة المنكر لأن تنزيل الخالي منزلة المنكر كما قال بعضهم إذ ليس من شأن العاقل أن لا يعلم بوجود السلاح مع أعدائه حال القتال مع شيوع ذلك في العرب ولأن المناسب لسياق الكلام للتوبيخ جعله من تنزيل العالم منزلة المنكر (قوله لكن مجيئه) أي للحرب (قوله من غير النفات) أي لبني عمه وقوله وتهبؤ أي ومن غير تهويلهم بالحرب (قوله أمانة أنه يعتقد) أي علامة على اعتقاده أنه لا ربح فيهم لأنه على عادة من ليس متهيئا للحرب أن فلت يجوز أن يكون (٢١٣) شقيق فعل ذلك لاعتقاده أنه

ليس فيهم من يقاومه وإن علم أن فيهم رباحا فحينئذ فلا يكون ذلك الفعل الواقع منه علامة

على الاعتقاد المذكور حتى ينزل منزلة المنكر قلت حيث علم بأن فيهم سلاحا فلا ينبغي له أن يفعل ذلك الفعل الحاصل منه ولو علم أنه ليس في أعدائه من يقاومه لأن شأن العاقل أن لا يأمن إذا علم بوجود السلاح لاختمال الضرر وإذا كان كذلك كان فعله دالا على اعتقاده أنه لا ربح فيهم (قوله لا سلاح معهم) تفسيرا لقوله عزل وهو بالعين المهملة والزاي المعجمة جمع أعزل وهو

فهو لا ينكر أن في بني عمه رباحا لكن مجيئه واضحا للربح على العرض من غير النفات وتهبؤ أمانة أنه يعتقد أن لا ربح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب النفات بقوله (إن بني عمك فيهم رباح)

(جاء شقيق عارضا ربحه * إن بني عمك فيهم رباح) فإن مسمى شقيق لما جاء وقد وضع ربحه على عرض أي جانب يقال عرض السيف على فخذيه وعرض العود على أناه إذا وضع كلا منهما فيما ذكر على جانب ولم يجي على هيئة التهيؤ لمجرد الفرار أو للدفاع مع الفرار خوفا من بني عمه لأن جنبه وقلة فائدته وضعف بنيته في زعم الشاعر يقتضي له هيئة الدفاع مع الفرار لا هيئة من لا يبالى بأعدائه من بني عمه حتى يضع ربحه على تلك الهيئة نزل منزلة من أنكر أن في أعدائه من بني عمه رباحا جمع ربح على أن تكون في بمعنى عند أو جمع رباح ولما نزل منزلة المنكر لا لتباسبه بما يناسب الانكار باعتبار جنبه وضعفه وهو عرض ربحه خوطب على وجه التأكيد بقوله إن بني عمك فيهم رباح وهو لا ينكر أن في بني عمه رباحا وفي الكلام النفات من الغيبة إلى الخطاب لأن شقيقا اسم ظاهر علم وهو من قبيل الغيبة والكاف في بني عمك خطاب ثم إن قال ذلك في حضرة شقيق ففيه النفات من خطابه إلى الغيبة التي في الاسم الظاهر

جاء شقيق عارضا ربحه * إن بني عمك فيهم رباح

يعني بقوله عارضا مظهرا أو حامله عرضا على كتفه من قوله عليه الصلاة والسلام ولو أن تعرضوا عليه عودا يعني أن هذه حالة من يدعى الشجاعة وأن خصمه ليس عنده ما يقابل به ربحه وأنه غير ملتفت له وقوله فيهم رباح الذي ذكره أنه جمع ربح ولو قيل أنه صدر استمارة من ربح الدابة برجلها لكان أليق بقوله فيهم من الجمع قلت * وفيما قاله المصنف نظر لأن هذا الخبر ليس فيه إلا مؤكد

الذي لا سلاح له وأما الأغزل بالعين المعجمة والراء المهملة فهو الذي بقلفته ومن ذلك قوله في الحديث يحشر الناس يوم القيامة غرلا (قوله وخوطب خطاب النفات) أي خطاب ملتفت من الغيبة إلى الخطاب لأن الاسم الظاهر من قبيل الغيبة وفيه النفات آخر على مذهب السكاكي من الخطاب إلى الغيبة في قوله جاء شقيق إن كان شقيق حاضرا وقت انقضاء هذا الكلام إذ مقتضى الظاهر أن يقول جئت إن قلت الالتفات لابد فيه من الارتباط بين التعبيرين بنحو عطف ولا ارتباط هنا بين الجملتين وحينئذ فلا نفات أصلا أجيب بأن جملة إن بني عمك معمولة للحدوف معطوف على الجملة الأولى والتقدير فقلت له إن بني عمك الخ وقد يقال لا حاجة لتقدير القول لأنه قد جعل الشخص بذكر أوصافه حاضر مخاطبا لأن ترى إلى قوله تعالى إياك نعبد وإياك نستعين فيحصل الارتباط لذكر الأوصاف (قوله فيهم رباح) بسكون الحاء لأنه من السريع الموقوف بالضرب وعروضه مطوية كالضرب ومكشوفة فالعروض مطوية مكشوفة والضرب مطوي موقوف والرباح جمع ربح فتي بمعنى عند ويحتمل أنه جمع رباح وأن في باقية على حالها لكن المناسب لقول الشارح أمانة أنه يعتقد أنه لا ربح فيهم الاحتمال الأول

(قوله مؤكدا) حال من خطاب ولم يقل واسمية الجملة لما استعرفه من أنها انما تكون مؤكدة عند قصد التأكيدها ولم يتحقق هذا ذلك (قوله وفي البيت) أي في عجزه وقوله تهكم أي من الشاعر بشقيق واستهزاء به وذلك لان مثل هذه العبارة أعني قوله ان بني عمك الخ انما يقال لمن يستهزؤ به لكونه لا قدر له على الحرب بل عند سماعه به يخاف ولا يقدر على حمل الرماح ولا غيرها من آلا انه لجبنه وضعفه واعترض على الشارح بان التهكم بشقيق يقتضي أنه لا يعترف بأن فيهم رماحا فينفي التنزيل المذكور اذ لو اعترف بذلك لما صح التهكم به لافادته قيام الضعف ببني عمه وأجيب بأن التهكم بالنظر للواقع من الاعتراف بان فيهم رماحا وبالنظر للتنزيل المذكور أيضا بناء على أن ذلك التهكم من باب السكينة (٢١٤) أطلق للزوم وأريد اللزوم وبيان ذلك انه وان علم أن فيهم رماحا الا أن وضعه الرمح

على عرضه أماره على الانكار لما فيه من الجبن بزعم الشاعر ويلزم من ذلك التهكم به (قوله كأنه يرميه) أي كأن الشاعر ينسبه وكأن للتحقيق أي لانه ومن في قوله من الضعف بمعنى الباء (قوله والجبن) عطف تفسير (قوله بحيث الخ) بدل اشتمال مما قبله (قوله لما التفت) أي انصرف وقوله قبل بكسر اللام معناه الجانب وانصبه بنزع الحافض والكفاح المقاتلة والمحاربة أي لما انصرف الى جهة القتال أي لما ذهب اليه (قوله على طريقة) متعلق بمحذوف صفة للتهكم أي في البيت تهكم أت على طريقة قوله أي على طريقة التهكم في قوله أي قول أبي

مؤكدا بان وفي البيت على ما أشار اليه الامام المرزوقي تهكم واستهزاء كأنه يرميه من الضعف والجبن بحيث لو علم ان فيهم رماحا لما التفت لفت الكفاح ولم تقوبده على حمل الرماح على طريقة قوله فقلت لحرز لما التقينا * تنكب لا يقطرك الزحام يرميه بأنه لم يباشر الشدائد ولم يدفع الى مضايق المجامع كأنه يخاف عليه أن يدس بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء لقلة غنائه وضعف بنائه (و) يجعل (النكر)

فيكون في الكلام الفتانان وفي البيت التهكم بشقيق وأنه لو علم رماحا في بني عمه لم يكن الا بصدد التهويل للفرار عند النزول والتبري من أمارات الشجاعة وأمارات قلة المبالاة بالكفاح في مجامع الرجال ويحتمل أن يكون المعنى أنه لو علم أن في بني عمه رماحا ما قويت بده على حمل الرماح لجبنه وضعفه ولكن المناسب حينئذ جاء شقيق برحمة لان المراد أنه لا يناسبه استصحاب الرمح أصلا كما مرأه ويحتمل أنه عبر بوضع الرمح على استصحابه وهذا التهكم في شقيق جار على طريقة قوله فقلت لحرز لما التقينا * تنكب لا يقطرك الزحام

يرميه بالضعف وقلة الفائد وعدم حضوره مجامع الحروب بحيث يخشى عليه أن يداس أي يوطأ بالاقدام ويقطر أي يلقى على قفاه عند الزحام فالتأكيده الذي كان الاصل فيه عرفا أن يدل على الانكار حيث استعمل في غير النكر ينتقل منه الى تنزيله منزلة للنكر كالانتقال من اللزوم الى اللازم ولذلك قيل ان الدلالة هنا من باب السكينة التي هي أن يستعمل اللزوم لينتقل منه الى اللازم ولما كان وضع الرمح عرضا انما جعل أماره على الانكار من جهة كون شقيق مرميا بالجبن في زعم الشاعر كان من لطيفة هذا التنزيل اظهار التهكم والاستهزاء كما ذكرنا فحسن بذلك الكلام وبلغ فيه المرام ولولا رمية بالجبن كان وضع الرمح كذلك أماره على قلة المبالاة الدالة على الشجاعة تأمله (و) يجعل (النكر)

واحدا فمن أين لنا أنه انكارى جاز أن يكون طلبيا ويكون من القسم السابق ويكون هذا التأكيده الواحد فيه استحسانا لا واجبا (و) والنكر

كبير

ثمالة البراء بن عازب الانصارى (قوله لحرز) هو اسم رجل من بني ضبة وهو في الاصل الذي يجعل

الناس في حمايته وعطفه (قوله لما التقينا) أي في حال المحاربة (قوله تنكب) مفعوله محذوف تقديره تنكب القتال مثلا أي تجنبه وتنجح وانصرف عنه ولا تقف في هذا المحل (قوله لا يقطرك الزحام) يحزم بقطر في جواب الامر والتقطير الالتقاء على الارض على البطن أو على احد الجانبين والمراد هنا الالتقاء عليها أي على أي حال والزحام مصدر بمعنى المزاحمة أي مزاحمة الجيوش بحيلها عند القتال (قوله يرميه) أي ينسبه الشاعر الى عدم مباشرة الشدائد (قوله ولم يدفع الى مضايق المجامع) جمع مجمع بمعنى محل الاجتماع أي ولم يدفع الى المواضع الضيقة التي يجتمع فيها الناس كمواضع الحروب وهذا لازم لما قبله (قوله أن يدس) بتشديد السين من غير ألف مأخوذ من الدس وهو الاخفاء تحت التراب وفي بعض النسخ أن يداس بالألف مأخوذ من الدوس وهو جعل الشيء تحت الاقدام وهذه النسخة أنسب بقوله بالقوائم (قوله لقلة غنائه) بفتح الغين المعجمة أي نفعه (قوله بنائه) بفتح الواو (١) أي بنيته وذاته وفي بعض النسخ ثباته (قوله ويجعل (النكر) أي ينزل وكذلك الطالب المتردد

منزلة غير المنكر اذا كان معه ما ان تأمله ارتدع عن الانكار كما يقال لمنكر الاسلام الاسلام حق

(قوله كغير المنكر) هو وان صدق بخالي الذهن والعالم بالحكم والمتردد فيه الا ان المراد خصوص الاول فاذا نزل المنكر او المتردد منزلته أتى الخبر لهما غير مؤكد ولا يدخل فيه المتردد الطالب اذ لا ثمرة لجعل المنكر مثله لان كلا منهما يلقي اليه الخبر مؤكدا وحمله على معنى جعل المنكر كالتطالب فيستحسن التأكيده فقط بعد أن كان واجبا في غاية البعد اذ الوجوب وعدمه أمر خفي لا اطلاع عليه الا أن يقال تظهر ثمرة التنزيل بالنسبة لقلة التأكيده بعد ان كان كثيرا ولا يدخل أيضا العالم بالحكم اذ لا معنى لتنزيل المنكر منزلة العالم في القاء الخبر اليه لان تنزيله منزلة العالم يقتضي عدم خطابه (قوله ان تأمله) أي تأمل فيه لان التأمل النظر في الشيء (قوله أي شيء من الدلائل) أي ولو واحدا منها (قوله والشواهد) تفسير لما قبله وكان نكتة التفسير الاشارة الى (٢١٥) أن المراد بالدلائل ما يشمل القرائن ونحوها

وليس المراد بها خصوص الأدلة الاصطلاحية فانها تخص بغير القرائن فتأمل (قوله ان تأمل المنكر ذلك)

كغير المنكر اذا كان معه) أي مع المنكر (ما ان تأمله) أي شيء من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشيء (ارتدع) عن انكاره ومعنى كونه معه أن يكون معلوما له مشاهدا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيده لان مع ذلك المنكر

ويجري مجراه المتردد الطالب (كغير المنكر) وهو الخالي الذهن ولا يدخل فيه الطالب اذ لا معنى لقولنا يجعل كالتطالب فلا يؤكده الكلام بل الطالب أيضا ينزل منزلة الخالي الذهن فلا يؤكده معه وحمله على معنى جعل المنكر كالتطالب فيستحسن التأكيده ولا يجب في غاية البعد اذ الوجوب وعدمه أمر خفي ليس مما يكنى عنه بعوارض اللفظ وقد تقدم أن التنزيل دلالة من السكينة ففهم وانما ينزل المنكر كغيره (اذا كان معه) أي مع المنكر (ما) أي دلائل وشواهد (ان تأمله) أي ان تفكر في تلك الدلائل معه (ارتدع) أي رجع عن انكاره والمراد بوجود الدلائل معه تصورها وشهودها بالحس الظاهر أو الباطن لا وجودها في نفس الأمر ولو غابت عن علمه لان ذلك لا يكنى في التنزيل على ما سنقرره وما واقعة على الدلائل كما قررنا لا على العقل كما قيل والا كان المناسب أن يقول ان تأمل به وان أراد القائل بالعقل الدلائل المعقولة عاد للشواهد وأيضا الفرض من هذا التنزيل بيان وضوح تلك الدلائل وقيام الحجة بها وان الجحود معها كالعدم لا يقوم به الاعتذار صاحبه ومجرد وجود العقل لا يكنى في الفرض حتى تحضر الدلائل فوجب الحمل على ما ذكر وذلك كقواك لجاحد حقيقة الاسلام دين الاسلام حق إيماء الى أن جحوده قد تناهت الأدلة المزيلة في الوضوح والظهور على أن الجحود معها كالعدم فلا يلتفت الى مقتضاه وفي ذلك من توهين حجة الخصم ما لا يخفى وذلك من لطائف هذا التنزيل

كغير المنكر الخ) ش اشارة الى أن هذا الذي أنكره واضح الأدلة لا يحتاج الى تأكيده كقوله تعالى لا ريب فيه وفي المثال نظر لأن هذا في وسفردة بالكلام بل ينبغي أن يمثل بقول الانسان الاسلام

وهذا بالنظر للأدلة الحسية ثم ان تفسير الشارح المعية بالمعومية والمحسوسية وتفسيرها ما الموصوفة بالدليل يصير المعنى عليه اذا كان عالما بالدليل الذي اذا تأمله ارتدع فيتوجه عليه اشكال وحاصله أن الانسان متى علم بالدليل علم المدلول وحينئذ فلا يتوقف الارتداع على التأمل وحاصل الجواب أنه ليس المراد بالدلائل الدلائل المنطقية وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر حتى يرد ما ذكر بل المراد به الاصولي وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري والمراد بالتأمل فيه أن يستنبط مقدمات صحيحة من وجه صحيح من أوجه الدليل توصله الى الارتداع (قوله كما تقول) ما مصدرية أي قولك أي كالتنزيل الذي في قولك في الكلام حذف لان المقصود التمثيل للتنزيل المذكور في المتن وقوله الاسلام حق مقول القول (قوله من غير تأكيده) اعترض بأن اسمية الجملة تفيد التأكيده وأجيب بأنها انما تفيد اذا اعتبر تحويلها عن الفعلية لان بناء مؤكديتها على افادة الثبات والدوام وهي انما تدل على ذلك في مقام اعتبار فيه التحويل المذكور أو انها انما تفيد اذا انضمت لغيرها من المؤكديات والأحسن في الجواب أن يقال مرادهم بقولهم اسمية الجملة من المؤكديات انها مما يصح أن يقصد بها التأكيده عند مناسبة المقام فليست للتأكيده مطلقا بل اذا اعتبرت مؤكدة هذا ما ارضاء الصفوى في شرح الفوائد ورد الجواب الاول من الجوابين لاند كورين بأنه بمنزل عن التحقيق لان كلا من مقدمتي دليله ممنوع وبمد التسلیم لاما من أن يقصد من العدول الدوام دون التأكيده فلا يلزم افادة التأكيده في مقام العدول مطلقا كما هو ظاهر كلام المحب اه وقد

وعليه قوله تعالى في حق القرآن لا ريب فيه وما يتفرع على هذين الاعتبارين قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك لميتون ثم انكم يوم القيامة تبعثون كد اثبات الموت تأكيدين وان كان مما لا ينكر لتزليل المخاطبين منزلة من يبالغ في انكار الموت لتماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده ولهذا قيل ميتون دون تموتون كما سيأتي الفرق بينهما كد اثبات البعث تأكيذا واحدا وان كان مما ينكر لانه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديرا بأن لا ينكر بل إيمان يعترف به أو يتردد فيه فنزل المخاطبون منزلة المترددين تنبيهاً لهم على ظهور أدلته وحثاً على النظر فيها ولهذا جاء تبعثون على الاصل

أسلفنا عن عبد الحكيم انه لا يشترط في كون الجملة الاسمية مؤكدة عدولها عن الفعلية ورد الجواب الثاني أيضاً بمخالفته لتصريح الايضاح بأن في قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك لميتون تأكيدين ولتمثيلهم الكلام الطلبي بان زيدا قائم وانه مؤكداً كيدا واحداً وانصرح الفاضل الابهرى وغيره بان في قوله تعالى ثم انكم يوم القيامة تبعثون تأكيذا واحداً (قوله دلالة على حقيقة الاسلام) أى كاعجاز القرآن وغيره الدال ذلك على صدق النبي فيما جاء به (قوله وقيل الخ) هذا محجج ثان في معنى معه وقوله بعد وقيل معنى ما الخ وجه ثان في معنى ما فالحاصل أن في معه (٢١٦) وجهين وفي ما وجهين (قوله لان مجرد وجوده) أى في نفس الامر وقوله لا يكفي

في الارتداد الاولى أن يقول لا يكفي في التنزيل لأن الارتداد مرتب على التأمل لا على مجرد الوجود ويمكن تصليح عبارته بأن يقال مراده ان مجرد الوجود لا يكفي في الارتداد بل لابد فيه من التأمل والتأمل انما يكون في معلوم فلا بد أن يكون ما يقع فيه التأمل معلوماً له وقد يرد هذا النظر بعد تصليحه بما قلنا بأن مراد المصنف فرض التأمل وتقديره لا التأمل بالفعل ولا شك ان مجرد الوجود

دلالة على حقيقة الاسلام وقيل معنى كونه معه أن يكون موجوداً في نفس الامر وفيه نظر لان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد ما لم يكن حاصله عنده وقيل معنى ما ان تأمله شيء من العقل وفيه نظر لان المناسب حينئذ ان يقال ما ان تأمل به لانه لا يتأمل العقل بل يتأمل به (نحو لا ريب فيه) ظاهر هذا الكلام انه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التأكيد كذلك

وقوله (نحو لا ريب فيه) تنظير لتنزيل الشيء منزلة عدمه فينبغي كما نزل الانكار منزلة عدمه فنبغي مقتضاه وهو التأكيد كيدوا بما قلنا تنظير لا تمثيل لوجهين أحدهما أن ظاهره بدون التنزيل لا ريب منزلة عدمه فينبغي لا يصح لوقوع الريب من الكفرة وانما يكون مثالا ان كان المخاطب منكر السلب الريب

حق لمن ينكره كما مثل في الايضاح ثم قال وعليه قوله تعالى لا ريب فيه وعلى هذين الاعتبارين قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك لميتون كد تأكيدين وان لم ينكره أحد لتنزيل المخاطبين لتماديهم في الغفلة تنزيل من ينكر الموت أو كد اثبات البعث تأكيذا واحداً وان كان كثيراً لانه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديراً بأن لا ينكر ويتردد فيه فنزل المخاطبون منزلة المترددين فيه حثاً لهم على النظر في أدلته الواضحة (تنبيه) اعلم أن أقسام هذا الفصل متعددة وقد حاول الكاتب والخطيب في شرح المفتاح تعدادها فذكرها على وجه قاصروها أما ذكرها على التحريير ان شاء الله تعالى فاقول المخاطب إما عالم بفائدة الخبر ولازمها معاً أو خال منهما أو طالب لهما أو منكر لهما أو عالم بالهائنة

خال

في نفس الامر كاف في ذلك فقول المعترض والتأمل انما يكون في معلوم مسلم في التأمل بالفعل لكن

ليس الكلام فيه فلا يرد هذا الاعتراض على هذا القبيل والحاصل انه على كلام الشارح لا بد في التنزيل من علم الدلائل بالفعل وعلى هذا القيل يكفي فيه وجودها في نفس الامر وان لم تكن معلومة (قوله لان المناسب حينئذ) أى حين إذ فسر ما بشيء من العقل لا بالدلالة كما هو القول الاول وفي قوله لان المناسب إشارة الى صحة هذا القيل بالحمل على الحذف والايصال والاصل تأمل به حذف الباء ووصل الضمير بالفعل أو يقال مراده بالفعل الأدلة العقلية وحينئذ فيرجع لما قاله الشارح أولاً تأمل (قوله ظاهر هذا الكلام انه مثال الخ) أى لا تنظير ووجه كون ذلك ظاهراً من الكلام أن المتبادر من ذكر ذلك بعد القاعدة أعني جمل المنكر كغير المنكر وتعبيره بنحو أنه مثال لها (قوله وترك التأكيدين) أى لذلك الجمل وكان مقتضى الظاهر ان يقال انه لا ريب فيه واعتراض بأن لا نسلم أن لا ريب فيه خال عن التأكيدين لان التأكيدين الجنس للتأكد وكذلك اسمية الجملة كما صرحوا بذلك وأجيب بأن لا النافية لتأكيد المحكوم عليه لانها تفيد استغراق النفي وهو راجع للمحكوم عليه بمعنى انه لا يخرج شيء من أفراد وليس الكلام فيه إذ كلامنا في تأكيد الحكم وهي لا تفيد ذلك وبأن اسمية الجملة ليست للتأكد كيداً مطلقاً بل اذا اعتبرت مؤكداً بأن قصد التأكيدين كيداً ولم يتحقق ذلك هنا وان تأكيدها ليس على سبيل الاستقلال بل على سبيل التبعية فان كان هناك مؤكداً آخر جعلت اسمية الجملة من المؤكدات وإلا فلا

هذا كله اعتبارات الاثبات وفس عليها اعتبارات النفي كقولك ليس زيداً وماز يد منطلقاً ووا الله ليس زيداً وماز يد منطلقاً وبنطلق

كونه من عند الله وأيسر المجموع دليلا واحدا حتى يرد ما ذكر (قوله والاحسن أن يقال الخ) اعلم أن حاصل الأول أن النفي ليس نفس الريب بل كون القرآن محلا للريب ومظنة له خطا بالنكرى ذلك وحاصل الثانى أن النفي نفس الريب على سبيل الاستغراق من غير مخاطبة وكان هذا أحسن لوجهين الأول أن (٢١٨) جعله مثالا لا بد فيه من التأويل الذى قاله الشارح حتى يصح التمثيل بخلاف

والأحسن أن يقال أنه نظير لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود مايزيله فانه نزل ريب
المرتابين منزلة عدمه فهو لا على وجود مايزيله حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق كما نزل
الانكار منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك التأكيـد (وهكذا) أي مثل اعتبارات الاثبات (اعتبارات النفي)

فيه لاننا كيد فيه لان بناء لامع اسمها يفيدنا كيد النفي وقد يجاب عن هذا بأن الذي فيه تحقق عموم
النفي لاننا كيد وقوع نفس النفي ويؤيد ما قيل أن لاريب فيه بمنزلة التأ كيد اللفظي لذلك الكتاب
فكأنه قيل ذلك الكتب ذلك الكتاب وعليه يكون تابعا لما قبله كسائر التأ كيد اللفظي فيتترك فيه
التأ كيد كما قبله بالوجه الذي ترك عما قبله لان المراد كما في كونه ليس محلا للرب لظهور أمره
وهذا معنى لاريب فيه ولكن قد يقال في هذا أن السكالم في نفي محمية الرب يتضمن تأ كيد نفي الرب
وأيا الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولا انكار لهم اللهم الآن يراعى حال السامعين من
الكفرة ولهذا كله كان الأحسن جملة تنظيرا لامتثالا (وهكذا) أي مثل اعتبارات الاثبات
(اعتبارات النفي) فيقال في خالي الذهن في النفي ما زيد قائم بلانا كيدوهو الابتدائي وفي المتردد الطالب

لهما أو علما بالفائدة خاليان من اللازم أو علما بالفائدة طالبا لللازم أو علما بالفائدة منكر اللازم أو خاليا
من اللازم طالبا للفائدة أو خاليا من اللازم منكرا للفائدة أو وطالبا للفائدة منكر اللازم فهذه تسعة ثم
نأخذ العاشر خاليا منهما في التسعة كذلك صارت ثمانية عشر ثم نأخذ طالبا لهما في تسعة كذلك
صارت سبعة وعشرين ثم نأخذ المنكر لهما كذلك ثم العالم بالفائدة الخالي من اللازم كذلك ثم العالم
بها الطالب لللازم كذلك ثم العالم بها المنكر لللازم كذلك ثم الخالي من اللازم الطالب للفائدة
كذلك ثم الخالي من اللازم المنكر للفائدة كذلك ثم الطالب للفائدة المنكر لللازم كذلك ثم العالم
باللازم الطالب للفائدة كذلك ثم العالم باللازم المنكر للفائدة كذلك ثم المنكر للفائدة الطالب
لللازم كذلك صارت مائة وسبعة عشر قسما * تنبيه * تمثيل المصنف بقوله تعالى انهم مغرقون
وهو مثال أخص من الممثل والمثال الذي ذكره لتنزيل خالي الذهن منزلة المنكر من بيت شقيق يصلح
أن يكون مثالا له وللقسم الذي سيأتي ان شاء الله تعالى ومن تنزيل السائل منزلة خالي الذهن قوله تعالى
ويسألونك عن الجبال فقل ينسفها ربي نسفا كذا قيل وقد يعترض عليه بأن تأكيد الطلبي غير لازم
فلا حاجة الى التنزيل ويحاجب بأنه مستحسن فالعدل عنه انما يكون للتنزيل وذلك كثير وتنزيل
السائل منزلة المنكر لبعده المسؤول عنه عن الافهام كقوله صلى الله عليه وسلم انكم لترون ربي في
جواب هل يرى ربنا وتنزيل المنكر منزلة خالي الذهن مثل لاريب فيه وتنزيل المنكر منزلة السائل
التردد نحو ثم انكم يوم القيامة تبعثون وقد يقال ان ما تقدم من أدلة البعث يقتضي جعل المنكر
كالعترف لا كالتردد وقوله جعل كالتردد حثا له على النظر في الأدلة يأتي بعينه في لاريب فيه
ص (وهكذا اعتبارات النبي الخ) ش يعني أنه يكون كالاثبات في التأكيده وعدمه لأن ينزل على غيره

جعله تنظيرا فانه لا يحتاج
للتأويل الذي صح الوجه
الأول به ولا لغیره وما لا يحتاج
أحسن مما يحتاج ثانيهما
انه على تقدير تأويله بما
يصحح جعله مثالا لتنزيل
المنكر منزلة غيره ينافيه أو
يعكر عليه قوله بعد وهكذا
اعتبارات النفي فانه يدل
على انه لم يمثل فيما تقدم
بالنفي وأن ما تقدم متمحض
للاثبات وقد يحاب عن
هذا بأن المراد وهكذا باقي
اعتبارات النفي فتأمل
(قوله نظير) أى لامثال
لجعل المنكر كغيره وقوله
لتنزيل وجود الشيء منزلة
عدمه اعترض بأن نظير
الشيء يجب أن يكون خارجا
عن سائر أفراده مع أن
تنزيل ريب المرأتين بمنزلة
العدم من أفراد تنزيل
وجود الشيء منزلة عدمه
فالأولى أن يقول انه نظير
لتنزيل الانكار منزلة عدمه
وأجيب بأن هذا الايراد
انما جاء من توهم أن اللام
صلة لنظير ونحن نقول ان
اللام لام الأجل وصلة

الظهير محذوفة والتقدير نظير لتزويل انكار منزلة عدمه لاجل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه في كل منهما فالمقصود من
التعطيل بيان وجه الشبه بين الظهريين و يصح جعل الالام بمعنى في أي نظير المبحث المتقدم في تنزيل الخ (قوله على وجود مايز يله) أي من
الدليل الذي لو تأمل فيه زال ذلك الشيء الموجود (قوله على سبيل الاستغراق) أي المفهوم من وقوع النكرة في سياق النفي وهو لا لأن النكرة
في سياق النفي نعم عمومها شموليا (قوله كما نزل الانكار) أي للشار له بالمبحث المتقدم وقوله لذلك أي للعنوين على وجود مايز يل انكارهم لو
تأملوه (قوله وهكذا اعتبارات النفي) عطف على محذوف دل عليه السياق أي هذا الذي ذكر أمثلة اعتبارات الاسناد في الاثبات وهكذا الخ
أي وهكذا أمثلة اعتبارات الاسناد في النفي وافراد اسم الاشارة مع أنه عادة على الاعتبارات باعتبار ما ذكر (قوله أي مثل اعتبارات الخ)

من التجريد عن المؤكيدات في الابتدائي وتقويته بمؤكيد استحسانا في الطلب وجوب التأكيد بحسب
الانكار في الانكاري تقول الحالى الذهن ماز يدقائما أو ليس زيد قائما وللطالب ماز يدقائما

ماز يدقائما بالتأكيد المستحسن وهو الطلبى وفي المنكر والله ماز يدقائما بالتأكيد الواجب وهو

كاسبق في الابتدائي تقول ماز يدقائما أو قائما وليس زيد قائما أو ما ينطلق زيد وفي الطلبى والانكاري
تأني بمؤكيد استحسانا في الأول وجوب فى الثانى فتقول ماز يدقائما أو ليس بقائم ولا رجل فى الدار
بالبناء فهو أكيد من لارجل بالرفع أو والله ليس زيد منطلقا أو ما إن ينطلق أو ما كان زيد ينطلق لان
كان تعطى تأكيدا ولنفي المستقبل والله إن ينطلق زيد ولا ينطق زيد إن قلنا لالنفي المستقبل فقط
كما هو مذهب سيبويه وتقول إن يبلغ فى الانكار والله ماز يدقائما أو ما إن ينطق زيد أو ما هو
ينطلق وما كان زيد لينطلق إن لم تجعل المراد مريدا لينطلق فإن جعلنا المراد ذلك فهدمنا معنى آخر على أن
فيها أيضا تأكيد الانفى إرادة الفعل أبلغ من نفيه ﴿فوائد احداهن﴾ اعلم أن المراد بالتأكيد
هنا تأكيد لمضمون الخبر وهو الحكم بالنسبة أو بوجهها على ما سبق لنا كيد المسند وحده ولا المسند اليه
فلو قلت زيد هو القائم أو زيد ضروب أو زيد نفع قائم فليس بمأنحن فيه فى شيء لانه لا يلزم من تأكيد
واحد من طرفي الاسناد تأكيد النسبة وكذلك لو أنيت بما يفيد الاختصاص كقوله تعالى ثم انكم
يوم القيامة تبعثون وهذه الفائدة يتبين لك الحكمة فى عدم تعرضهم للتأكيد بأن المفتوحة فان
لقائل أن يقول يأتي فيها الخطاب ابتدائيا وطلبيا وانكاريا تقول فى الابتدائي علمت زيدا قائما وفى
الطلبى علمت أن زيدا قائم وفى الانكاري علمت أن زيدا قائم والله جوابه أن أن المفتوحة تنحل مع
ما بعدها مفردا للتأكيد لذلك المصدر المنحل للنسبة والكلام الآن انما هو فأن كيد الاسناد لافى
تأكيدا حذرفيه علم أن التنوخي فى أقصى القرب لما ذكر ألقاظ التأكيد ذكر أن المفتوحة
والكسورة والتحقى ما قلناه واذا ثبت ذلك اتجه لك منع فى حصول التأكيد لمضمون الجملة فى كثير
مناسبق من صيغ النفي فان التأكيد فى لارجل بالبناء انما هو للمحكوم عليه وتقوية العموم والتأكيد
فى ماز يدقائما الظاهر انه لا انطلاق للنفي للمضمون الجملة وما ذكرناه يعلم أنه ليس من هذا الباب
الحال المؤكدة ولا المصدر المؤكدة نفسه أو لغيره فانها انما يؤكدان الفعل ﴿الثانية﴾ ذكر النجاة
من ألقاظ التأكيد لكن وينبغي أن يلحق بمأنحن فيه فيكون الخطاب بها طلبيا وانكاريا وكذلك
عندها أيضا التنوخي لكنه يحتاج الى زيادة تحقيق لان من قال من النجاة انما للتأكيد مع الاستدراك
انما أراد تأكيد الجملة قبلها فينبغى أن يقال لكن حرف تأكيد يكون الخطاب بما قبلها طلبيا وانكاريا
لا الخطاب بما دخلت عليه أو يقال هي تأكيد للجملة التى بعدها لاستلزامها حكم ما قبلها لان الغالب
ان ما بعدها ضد ما قبلها فأن كيد وجودها تأكيد لعدم ما قبلها لان الضدين لا يجتمعان فهو تأكيد لما
بعدها فى الصورة وتأن كيد ما قبلها فى المعنى نعم اذا قلنا انها مركبة من لكن وأن كما هو قول الفراء أو
انها مركبة من لا ولن كما هو رأى الكوفيين أو انها مركبة من لا وكاف التشبيه وان قلنا كيد فيها
ان ثبت للجملة متين مع لان لا كدت ما قبلها وان كدت ما بعدها ومن ألقاظ التأكيد كان كعادها
التنوخي وهو صحيح لانها ان كانت بسيطة فهي لنا كيد النسبة وان كانت مركبة فهي متضمنة لان
فالخطاب بها طلبى كاسبق وسيأتى تحقيق معناها فى علم البيان ومن ألقاظ التأكيد كما ذكره التنوخي
ليت ولعل ومن ألقاظ التأكيد لمن لكن تأكيدها للأفرد لانها لغة تميم وهم يبدلون همزة أن المفتوحة
عينا فحكمها حكم أن المفتوحة كاسبق ﴿الثالثة﴾ الذى يظهر ولا ينازع فيه منصف أن تأكيد

وما ينطلق أو ما إن ينطلق
زيد وما كان زيد ينطلق
وما كان زيد لينطلق ولا
ينطلق زيد وإن ينطلق زيد
والله ما ينطلق أو ما إن
ينطلق زيد

أى مثل أمثلة الاعتبارات
الواقعة فى الاسناد فى
الاثبات أى فى الكلام
المثبت من ترك التأكيد
مع الحالى والتأكيد
استحسانا مع التردد
وجوبا بقدر الانكار مع
المنكر (قوله اعتبارات
النفي) أى أمثلة الاعتبارات
الواقعة فى الاسناد فى
الكلام المنفى

الانكارى وقد يزل غير المنكر كالمنكر أيضا فيؤكده مع النفي فيقال فيمن ظهرت عليه أماره انكار

الجملة يكون لأغراض كثيرة من جملتها الانكار وغيره فربما كان الشخص خالي الذهن وأكده بان واللام وربما كان منكرا ولم يؤكده لغرض ما أو أكده لغير ذلك فان كان ما ذكره من التأكيد للطلب والمنكر بأن واللام على سبيل امثال حسن وان كانوا يحصرون التأكيد في خطابهما ويحصران خطابهما في صيغة التأكيد فهو في غاية البعد ويحتاج الى تأويل غالب الاستعمالات ولا ينتهض له دليل ولا اعتقاد المبرد أراد ذلك أصلا فانه يحجبه واسع الرابعة بهذه التأكيدات التي ذكرها انما هي للجملة الاسمية وأعرضوا عن تأكيد الجملة الفعلية وعن ذكر التفاوت بين الخطاب بالانشائية والفعلية وكان ينبغي ذكر كل منهما ثم جعلوا الخطاب بنحو زيد قائم خاليا عن التأكيد وكان يمكن أن يقال انه يتضمن التأكيد لضمينه الدلالة على الثبوت والاستقرار ولم يزل ذلك في نفسى الى أن وقفت على كلام التنوخي فوجدته قال في أقصى القرب اذا قصدوا مجرد الخبر أتوا بالجملة الفعلية فان أكدها بالاسمية ثم بان ثم بها باللام وقد تأكد الفعلية بقصد وان احتيج لا كثر أتى بالقسم مع كل من الجملتين وقد تنوكت بالاسمية باللام فقط نحو لزيد قائم وقد تنجى قدم الفعلية مضمرة بعد اللام قال امرؤ القيس * لأموا فمأين من حديث ولا صالى * اهـ ومقتضاه أن الخطاب على درجات قام زيد ثم لقد قام ثم والله لقد قام فانه جعل الفعلية كلها دون الاسمية ثم قال انها تؤكد بالقسم وبقد فعلنا انها بجميع درجاتها دون الفعلية (١) ثم ان زيدا قائم ولزيد قائم ولم يتبين من كلامه أيهما أكد ويظهر أن التأكيد بان أقوى لوضعها لذلك ثم ان زيدا قائم ثم والله لزيد قائم والله ان زيدا قائم ثم والله ان زيدا قائم وقد يقال عليه ان قوله اذا أرادوا مجرد الخبر أتوا بالجملة فيه نظر لان الفعلية يقصد بها التجدد وتعيين الزمان لا مجرد الخبر الا أن يريد مجرد الاخبار بالنسبة للتجدة في وقتها من غير قصد زيادة التأكيد وان قوله ان الجملة الاسمية للتأكيد فيه نظر فان الاسم وان دل على الثبوت والاستقرار فاما يدل على استقرار مصدره الذي اشتق منه فالتأكيد في زيد قائم للقائم المفرد للجملة التي كلامنا الآن فيما يؤكد كما تقدم في التأكيد بأن الفتوحة فان تم هذا الجواب ظهر عذر البيانين في كونهم لم يعدوا الجملة الاسمية خطبا طائيا ولا انكاريا ومن الغريب أن ابن النفيس قال في طريق الفصاحة الجملة الاسمية كقولنا زيد قائم يدل على ثبوت القيام بالمطابقة فهي أدل من الفعلية مثل قام زيد اذ قام يدل على القيام بالتضمن فلذلك كانت الاسمية أقوى من الفعلية قلت وهذا غلط سري اليه من قول النحاة ان الفعل يدل على الحدث بالتضمن ولم يعلم أن دلالة الفعل على كل من حدثه وزمانه وان كان بالتضمن لكن دلالة جملة الكلام على كل من حدث الفعل وزمانه بالمطابقة فقام زيد يدل على وقوع القيام في زمان ماض بالمطابقة الخامسة لم يتعرضوا لتأكيد الجملة الانشائية لان هذا الباب معقود للاسناد الخبرى وسنتكلم عليه في باب الانشاء ان شاء الله تعالى السادسة من موكدات الجملة أيضا ضمير الفصل فانه تأكيد كاسيا تي وليس تأكيد للمسند فقط ولا للمسند اليه فقط كاسيا تي تقريره في موضعه ومن المؤكدات أيضا للجملة تقديم الفاعل المعنوي نحو زيد يقوم وأنت لا تكذب وأنا قلت اذا لم يجعلها للاختصاص فانها لتأكيد الحكم لالتأكيد المحكوم عليه كما صرح به الجرجاني وغيره أما ان قلت اذا جعلناه للاختصاص وقلنا انه مقدم من تأخير على أن أصله يدل فيحتمل أن يقال انما يفيد الاختصاص فلا يفيد تقوية الحكم ويحتمل أن يقال يفيد مع الاختصاص التقوية كما قالوا بمثله في تقديم الممول وعلى هذا فيحتمل أن يقال يفيد تقوية الحكم كمواد لم نجعله للاختصاص ويحتمل أن يقال انما يفيد تقوية المحكوم عليه رعاية لحاله قبل التقديم حين كان بدلا فان البدل انما يؤكد المبدل

(١) دون الفعلية: كذا في الأصل، ولعل الصواب دون الاسمية كما هو ظاهر كلامه سابقا ولا حقا فتأمل كتبه رحمه

عدم خلوا البلد من أعدائه بني فلان مثلاً لحيث بهيئة الآمن والله ما خلا البلد من بني فلان والمنكر كغيره إذا كان معه ما ان تأمله ارتدع فيبقى اليه الكلام خلوا من التنا كيد كقولك لمنكر كون دين

منه وهو في هذا المثال هو المسند اليه وعلى كل تقدير فلا شك أن نحو ز يد يقوم وأنت لا تكذب وأنا قمت حيث كانت لا تفيد الاختصاص للنفوية والتنا كيد ولعلمهم أن ما لم يذكره هنا لان المسند اليه وان كان مؤكداً للجملة لكنه جزء من جملة الكلام وانما يتكلمون هنا في التنا كيد بما ليس من أجزاء الكلام كما سيأتي تنبيه المصنف عليه والخبر في هذه الامثلة وان كان جملة فهو في حكم المفرد ومن مؤكدات الجملة أيضاً ما فاهما من ألفاظ التنا كيد قال الزمخشري في قوله تعالى فأما الذين آمنوا فعملون أنه الخلق من ربهم فائدة أضافي الكلام أن تعطيه فضل تو كيد تقول ز يد ذاهب فإذا قصدت تو كيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت أما ز يد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فز يد ذاهب وهذا التفسير مدلل بفائدتين بيان كونه تناً كيداً وأنه في معنى الشرط اه كلامه ومن مؤكدات الجملة الألفي هي حرف استفتاح فانها للتنا كيد كما صرح به الزمخشري في قوله تعالى الا انهم هم المفسدون ويدل عليه قولهم انهم للتحقيق أي تحقيق الجملة بعدها وهذا معنى التنا كيد قال الزمخشري وانكونها بهذا المنصب من التحقيق لانكاد الجملة تقع بعدها الامصدر بنحو ما يلتقي به القسم نحو ألان أولياء الله لا خوف عليهم ومنها السين التي للتنفيس على رأي الزمخشري فانه قال في قوله تعالى أولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد في قولك سأنتقم منك يوم أنفي انك لا تفوتني وان تباطأ ذلك ونحوه سيجعل لهم الرحمن وداء لسوف يعطيك ربك فترضى سوف يؤتيهم أجورهم اه وقال في قوله تعالى وسوف يعطيك ربك فان قلت ما معنى الجمع بين حرفي التنا كيد والتنا خبر قلت معناه ان العطاء كائن لا محالة وان تأخر اه ير يد أن حرف التنا كيد اللام وحرف التناخير السين وان كون العطاء واقعاً لا محالة مستفاد من اللام وان التناخير مستفاد من السين وظاهره يخالف ما ذكره في سورة التوبة ونقل الطيبي عن صاحب التقرير ان ما قاله الزمخشري فيه نظر وهو جدير بالنظر لانه كالمفرد به ثم اجاب الطيبي عنه بان انقصود بالتنا كيد أن السين في الاثبات مقابلة لن في النفي وليس كما قال لانه لو أراد ذلك لم يقل السين تو كيد للوعد بل كانت حينئذ تو كيداً للوعد وبه كما ان لن لانفيذ بادة عن لافي تا كيد الجملة بل تفيداً كيد المنفي بها ولعل الزمخشري يريد ان السين يحصل بها تربية الفائدة لانها تفيد أمرين أحدهما الوعد والثاني الاخبار بظرفه وانه مترآخ فهو كالأخبار بالكسب مرتين ولا شك أن الاخبار بالشئ وتعيين ظرفه مؤذن بتحقيقه عند الخبر به لكن لو تم له ذلك وجب أن كل فعل ذكر معه ظرف فيه تناً كيد ومن مؤكدات الجملة الفعلية قد فاتها حرف تحقيق وهو معنى التنا كيد واليه أشار الزمخشري بقوله في قوله تعالى ومن يعتصم بالله فقد هدي الى صراط مستقيم معناه هدى لا محالة (السابعة) لا فرق في كون ان لتنا كيد الجملة بين أن تلحقها ما أولاً فقولك انما زيد قائم يفيد مع الحصر التحقيق كما صرح به القاضي عبد الوهاب المالكي وهو حق (الثامنة) من فوائد الودرحم الله وعي زيد قائم فيه ثلاث تصورات زيد وقائم والنسبة وفيها اذا حكمت أمر رابع وهو ايقاع تلك النسبة اثباتاً أو نفيًا فعلم ان نحو زيد قائم ليس فيه اثبات ولا نفي بل هو محتمل له ما على السواء فاذا حكمت فقلت زيد قائم فالاثبات مستفاد منه مع تجر يدك اياه عن حرف النفي فاذا قلت ان ز يد قائم كان آ ك في الاثبات لان دلالة ان أقوى من دلالة التجرد ولا تقول انها دخلت عليها وأكدها لان

(قوله ما زيد بقائم أي
قالباء الزائدة في خبر ليس
من المؤكدات للحكم واعلم
أنه لا يحصل تا كيد النفي
الا اذا سبق المؤكد ما يدل
على أصل النفي من الحروف
أو الافعال الموضوعة للنفي
بخلاف تناً كيد الاثبات
لان الجملة دالة عليه إما
بالوضع أو بالتجرد وعلى هذا
فيكفي في أصل التنا كيد
دخول حرف واحد فبأنمل

وعلى هذا القياس

المجوسية ليس بحق ما دين المجوسية حقاً لمنكران لاحق في أحكام اليهودية أو النصرانية أو الاعتزال
ما في أحكام اليهودية أو النصرانية أو الاعتزال حق

التجريد مع الحرف لا يجتمعان وإنما المعنى أنه دخلت على زيد قائم المحتمل للنفي والاثبات فرجحت طرف
الاثبات وأفادته أقوى من إرادة التجريد لأنها وجودية والتجريد عدمي ثم تؤكدها كيداً أقوى باللام
وبالقسم والدلالات الثلاثة كل منها أقوى من التجريد وإنما دل التجريد على الاثبات ولم يدل على النفي
وان كانا بالنسبة إلى اللفظ على السواء لأن حكم الذهن توجه إلى المذكور وهو وجود ذلك الشيء
لعدمه هذا في طرف الاثبات أما النفي فلا حظ له في التجريد فلا بد من شيء يدل عليه فوضعت له حروف
أدناها ما ونحوه فهي في طرف النفي كالتجريد في طرف الاثبات لأنها أقوى قليلاً لأن دلالتها اللفظية
مستقلة مقصودة وكذلك ليس وفوقهما لا فهي لنا كيد النفي بمعنى أنها النفي مؤكداً أو بمعنى أنها
ترجع طرف النفي المحتمل في أصل القضية رجحاناً قوياً أكثر من ترجيح ما وليس يدل عليه بناء
الاسم معها ليفيد نسبة العموم وبهذا يتذكر عن قول ابن مالك أن لائناً كيد النفي كما أن إن لنا كيد
الاثبات فإن جماعة استكروا قولهم هذا من جهة أن إن داخل على اثبات كدوه ولا لم تدخل
على نفي قلت هذه القاعدة ذكرها الوالد رحمه الله بحثاً رأيته كذا في بعض التعليقات يوافق لا أدري
من كلام من هو فاحسبت أن أذكره بلفظه وهذا نصه ﴿بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى وصلى الله
على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آل محمد وسلم تسليماً﴾ فإنه كان قد جرى بحث في شيء
ضاق الوقت عن تحقيقه في ذلك المجلس فاحسبت أن أعلق فيه كلاماً بسيطاً مضبوطاً ليكون ذلك
الضبط مبعداً عن إنكار سامعيه والبسط مقرراً لما نية على الناظر فيه وذلك أني كنت ذكرت في أثناء
كلام أن قول القائل زيد قائم وقام زيد ونحو ذلك من الجمل إذا نظر إلى أصل وضعها فليست موضوعة
لتدل على الاثبات من حيث هي والذي يدل على الاثبات تجردها من علامة النفي وغيره من المعاني
التي تضاد الاثبات وإنما هي موضوعة للنسبة الذهنية مطابقاً من غير تعرض لكون النسبة ثابتة
أو منفية أو مستفهما عنها أو مشروطة أو غير ذلك فإذا قلت ضرب زيد فلو قلت ضرب معنى معقول
عند إفراذه ولو قلت زيد معنى فإذا أسندت ضرب إلى زيد حدث بالاسناد معنى ثالث معقول وهو نسبة
مدلول ضرب إلى مدلول زيد بهذا المعنى الذي هو نسبة الضرب إلى زيد معقول مفهوم وإن لم يحكم
بثبوت ولا بنفيه كما أن معنى ضرب ومعنى زيد لكل واحد منهما معقول من قبل أن يحصل بينهما نسبة
ثم حدثت النسبة وكذلك النسبة معقولة مفهومة وإن لم يحكم عليها بنفي أو اثبات ثم بعد تعقل معنى
النسبة يحكم بالثبوت والوقوع تارة وبالنفي أخرى ويستفهم عنها مرة ويتمنى أخرى ويرجى
ويشترط إلى غير ذلك من الأحوال التي ترض لها والذي يدل على ما ذكرناه وجوه (الأول) أن
قول القائل ما ضرب زيد عمر أو قوله هل ضرب زيد عمر اشتركا في شيء واختلفا في شيء فالذي اشتركا فيه
نسبة الضرب إلى زيد وعمرو بجتهى الفاعلية والمفعولية والذي اختلفا فيه أن الجملة الأولى أفادت نفي
تلك النسبة والثانية أفادت الاستفهام عن تلك النسبة وطلب العلم بثبوتها أو انتفاءها فالقدر الذي
اشتركا فيه غير ما اختلفا فيه ولولا أن القدر الذي اشتركا فيه معنى معقول موجود في الموضعين لما كان
النفي هو المستفهم عنه وإذا علم أن النسبة متحققة مع النفي والاستفهام دل على أنها ليست ثبوتاً فإن
ثبوت الشيء لا يكون حاصلاً مع نفيه والمستفهم عن الشيء لا يكون مثبتاً له نعم لما كانت هذه النسبة

(قوله وعلى هذا القياس)
بالرفع مبتدأ وخبر وبالجر
بدل من اسم الإشارة وللجار
متعلق بمحذوف أي واجر
على هذا القياس وبالنصب
مفعول لمحذوف أي واجر
على هذا أعني القياس
وأشار بذلك إلى أنه قد ينزل
غير المنكر منزلة المنكر
فيؤكد منه النفي فيقال
لمن ظهرت عليه أمارات
إنكار عدم خلواً بالبدن
أعدائه بنى فلان لمجيئته
على هيئة الآمن والله
ما خلا البدن بنى فلان
وينزل المنكر كغيره إذا
كان معه ما نأمله ارتدع
فيلقى إليه الكلام خلواً
من لنا كيد كقولك لمنكر
كون دين المجوسية ليس
بحق ما دين المجوسية حقاً
والحاصل أن الصور الاثنى
عشرة الجارية في تخريج
الكلام على مقتضى
الظاهر وعلى خلافه في
الاثبات تجري في النفي

تعرض لها أحوال مختلفة جعل الواضع الحكم لكل واحدة من تلك الأحوال دلالة تدل عليها فجعل للنفي حرفا والاستفهام حرفا وكذلك للتمني والشرط والرجاء والتنبيه وغيرها من المعاني الآتية تعرض لهذه النسبة إلا الإثبات فإنه لما كان أكثر هذه المعاني وقوعا في الاستعمال وقد جعل لكل واحد منهما علامة وجودية جعل علامة الإثبات عدم تلك العلامات قصدا للتخفيف عند كثرة الاستعمال وتنبيهها على أنه كالأصل الأول وسائر تلك المعاني كالفرع له ونظير ذلك في كلام العرب في الضمائر أنهم جعلوا لكل واحد من المتكلم والمخاطب والمثنى والمجموع إذا اتصل بالفعل الماضي علامة لفظية كقولك ضربت وضربت وضربوا وضربن وضربنا وضربتم ونحوها وقلوا في المفرد اذكر الغائب زيد ضرب فلم يتوافيه بعلامة لفظية بل كان تجرده عن تلك العلامات كإحدى دلالاته على كونه للمفرد المذكر الغائب لما لم يشارك في ذلك التجرد واحد منها وحال الحرف مع الاسم والفعل في مثل ذلك معلومة نفى عن الإطالة والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿الوجه الثاني﴾ أن قول القائل ضرب زيد لو كان بلفظه دالا على الإثبات ولم يكن لتجريدته عن أدوات الشرط وغيره مدخل في الدلالة لكان حينئذ دالا على الإثبات تجردا ولم يتجرد وإذا كان كذلك كان دالا على الإثبات في قولك ما ضرب زيد وهو محال لأنه يلزم أن يكون قد أثبت الضرب ونفاذ في حال واحدة والذي يوضح ذلك أن إن لما كانت دالا على الإثبات وما دالة على النفي امتنع دخول ما على أن فلا يجوز ما أن زيد أقام فلو كان اللفظ من غير تجرد يدل على الإثبات لتزل قولك ما زيد أقام منزلة قولك ما أن زيد أقام وهذا واضح وكذلك ليس زيد أقام لما كان دالا بلفظه على النفي امتنع دخول حرف الإثبات عليه فلا يجوز والله ليس زيد أقام فكما يمتنع دخول الإثبات على النفي يمتنع دخول النفي على الإثبات لاستحالة أن يكون الشيء مثبتا منفيًا في حالة واحدة فإن قلت فقد أدخلوا إن على ما في قولهم إنما أنا بشر ونحوه قلت ليست ما هنا هي النافية والا كان المعنى إثبات نفى البشرية والمراد إثباتها لانفيها وهذا المحال الذي ألزمناه إنما لزم من تقدير اللفظ دالا على الإثبات بنفسه فعلم أن ذلك باطل لكنه دال على مجرد النسبة من غير تعرض لنفيها ولا إثباتها فإن أردت النفي جئت بحرف النفي وأردت الإثبات جردته من علامة النفي وغيره وكان التجريد دالا على الإثبات وإذا دخل حرف النفي زال التجريد الدال على الإثبات فلم يجتمع النفي والإثبات فإن قلت لم لا يجوز أن يكون اللفظ نفسه دالا على الإثبات وشرط دلالاته عليه تجرده من علامة غيره قلت الجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن هذا تسليم للحكم الذي ادعينا من منازعة في العبارة فإذا كان اللفظ لا يدل على الإثبات إلا إذا جرد فكأن الواضع قال متى جردت هذا اللفظ فاعلموا أنني أردت الإثبات ومتى لم أجرده فاعلموا أنني لم أرد الإثبات فقد جعل التجريد علامة على الإثبات فتسميه أنت شرطاً أو ما شئت فالمشاحة في التسمية * الوجه الثاني هو أن دلالة اللفظ على المعنى ليست لمناسبة بينهما بل لأنه جعل علامة عليه ومعرفة بطريق الوضع فإذا كان التعريف مشروطاً بشيء غير اللفظ بعدم بعده ويوجد بوجوده لم يكن اللفظ هو المعرف إنما المعرف ذلك الشيء ولا سيما وقد رأينا للفظ مفيداً لشيء آخر غير الإثبات وهو النسبة الذهنية التي هو مفيد لها في الإثبات وفي غيره والتجريد لا يفيد معنى آخر سوى الإثبات ورأينا التجريد لا ينفك عن إفادة الإثبات واللفظ ينفك عن إفادة الإثبات فالحكم بان الإثبات مستفاد من التجريد الذي لا يحصل بدونه ولا ينفك عن إفادته وله فائدة غيره أولى من الحكم بأنه مستفاد من اللفظ الذي ينفك عن إفادته وله فائدة غيره ﴿الوجه الثالث﴾ أما رأيناهم كما جعلوا في غير القسم النفي محتاجاً إلى حرف والإثبات غنياً عن الحرف عكسوا في باب القسم فلم يحيزوا إذا كان القسم عليه متبداً أن يخلو من حرف الإثبات فلا يقولون والله زيد أقام ولا والله يقوم زيد وهم يريدون الإثبات بل لا بد من حرف الإثبات وإذا كان القسم عليه منفيًا وهو فعل مستقبل

(قوله ثم الاسناد) ثم الاستئناف النحوي أو أنها لترتيب الذكري فهي لعطف الجمل (قوله مطلقا سواء كان النسخ) أي ولاجل هذا التعميم أتى المصنف بالاسم الظاهر دون الضمير وإن كان المحل له لئلا يتوهم عوده على الاسناد المقيد بالخبري وارتكاب الاستخدام في الكلام خلاف الأصل ولا يرد أن المعرفة إذا أعيدت بلفظ المعرفة كانت عين الأولى فما لازم على الاتيان بالضمير لازم للاتيان بالاسم الظاهر لأننا نقول ليس هذا كذا بل مقيد بما إذا خلا عن قرينة الغائبة كما نص عليه في التلويح وما يدل على أن المراد الاسناد مطلقا الأمثلة الآتية نحو يا هاهنا ابن لي (٢٢٤) صرحا وليس المراد خصوص الخبري كما قد يتوهم من كون البحث في الخبري

(قوله انشائيا أو اخباريا) هذا يقتضي اختصاص الحقيقة العقلية والمجاز العقلي بالاسناد التام لأن الانشاء والاخبار وصفان له مع أن الحقيقة والمجاز لا يختصان بالاسناد التام بل يكونان في الاسناد الناقص كما في اسناد المصدر للفعول تقول أعجبنى ضرب زيد وجرى النهر وأعجبنى انبات الله البقل وأعجبنى انبات الربيع البقل وأجاب الحفيد بأن المراد بالانشائي والاخباري ما في الجملة الانشائية والاخبارية سواء كان تاما أو ناقصا فيتناول ما ذكر (قوله لم يقل إما حقيقة النسخ) كلامه يشعر بأنه لو قال كذلك لافاد الحصر في القسمين فلذا قال منه ومنه لافادة عدم الحصر وفيه نظر إذ لو عبر بقوله إما حقيقة وإما مجاز

(ثم الاسناد) مطلقا سواء كان انشائيا أو اخباريا (منه حقيقة عقلية) لم يقل إما حقيقة وإما مجاز لأن بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا الحيوان جسم والانسان حيوان وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الاسناد

ثم أشار إلى تفصيل في الاسناد وان منه الحقيقي والمجازي فقال (ثم الاسناد) سواء كان انشائيا أو خبريا ولم يقل ثم منه حقيقة الخ لئلا يتوهم اختصاص هذا الكلام بالاسناد الخبري (منه حقيقة عقلية) ولم يقل ثم الكلام منه حقيقة عقلية لأن من جعل الكلام هو الموصوف بكونه حقيقة عقلية إنما جعله

جوزوا أن يكون بغير حرف فقالوا تالله فتتو تذكر يوسف وتالله يبقى على الأيام وتالله أبرح قائما فذهبوا بصنعهم في هذا الفصل ضد ما صنعوه في عموم الاحوال على أن كل واحد من النفي والاثبات محتاج إلى علامة وانهم تارة يجعلون علامة هذا وجودية وعلامة الآخر عدمية وتارة يعكسون الامر والا فلو كان قولك زيد قائم دالا على الاثبات بنفسه اذا لم يكن قسم فالقسم لا يزيد الاتا كيدا فلا شيء معنى اشترط فيه الاتيان بحرف الاثبات ولو كان قولك يقوم زيد في غير القسم دالا على الاثبات بنفسه لكان اذا حذف حرف النفي في باب القسم اثباتا لكونه دالا بنفسه وليس هناك ما يمارضه ولا ما يمنع دلالة فان قلت لانسلم انه ليس هناك ما يعارضه فان حرف النفي محذوف مراد قلت الاصل عدم الحذف والتقدير الوجه الرابع ان قولك ضرب زيد لو كان دالا على الاثبات بنفسه لكانت تلك الدلالة مستفادة من مردية أو من أحدهما أو من النسبة بينهما أو من المجموع وكل واحد منها موجود مع حرف النفي وحرف الاستفهام وهو غير دال لاثبات معهما فان قلت الحرف مانع من دلالة على الاثبات قلت لو كان الحرف مانعا لكان شرط الدلالة حريذا وقد قدمنا في الوجه الثاني أن كون النجريد علامة أولى من كونه شرطاً والله سبحانه وتعالى أعلم (التاسعة) قد يكون الخطأ ابتداءيا وطلبيا وانكاريا بأن تقول لمن لا يستحضر قيام زيد ويتردد في قيام عمرو وينكر قيام بكر زيد وعمرو وبكر قائمون فماذا تصنع ولم يبق الا التغليب والذي يظهر أن تعامل الجميع معاملة الانكارى فان تأكيد الابتدائي لا بدع فيه بخلاف ترك تأكيد الانكارى فانه لا يجوز ص (ثم الاسناد الخ) ش أنما جعل ذلك في علم المعاني وجعله السكاكي في علم البيان لأن السكاكي كان ينكر هذه الحقيقة وهذا المجاز

فلذلك

لاحتتمل أن تكون القضية مانعة جمع فتجوز الخلو وحينئذ تثبت الواسطة فاعزل عنه مساو لما عبر به وأجيب بأن هذا المقام مقام تقسيم والتبادر في مثله الانفصال المانع من الخلو سواء كان مع منم الجمع أو بدونه لأنه هو الذي يضبط الاقسام وينم الخلو عنها على أنه يكفي في العدول توهم منع الخلو ولا يجب أن تكون إمانصافيه (قوله لأن بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز) أعني نسبة الخبر للبتدا لاسيما اذا كان الخبر جامدا كما في مثال الشارح ويدل له ما سيأتي في كلام المصنف من أن اسناد الفعل أو ما في معناه إلى الفاعل أو نائبه حقيقة دون غيرهما فاسناد قائم إلى زيد في قولك زيد قائم ليس حقيقة ولا مجاز أو ما اسناده إلى ضميره فهو حقيقة وقوله عنده أي وأما عند السكاكي فلا اسناد منه حصر في الحقيقة والمجاز ولذا قل الحقيقة هي اسناد الشيء إلى ما هو له عند التكلم في الظاهر والمجاز اسناد الشيء إلى غير ما هو له عند التكلم في الظاهر بتأول والشيء أعم من أن يكون فعلا أو معناه أو خبرا جامدا أو مشتقا (قوله صفتي الاسناد) مراده الوصف العنوي لأن الخبر وصف في المعنى للبتدا

(قوله دون الكلام) أى كفى المفتاح حيث قال ثم الكلام منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلى (قوله لأن اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الاسناد) حاصله أن التصف بالحقيقة والمجاز فى الواقع هو ما تسلط عليه التصرف العقلى وهو الاسناد واتصاف الكلام بهما باعتبار ما شتمل عليه من الاسناد فاتصاف الكلام بالحقيقة العقلية والمجاز العقلى بالتبعية لا لمر العقلى وهو الاسناد واتصاف الاسناد بهما بطريق الاصلة فجعله معروضا لهما كما فعل المصنف أولى لكون (٢٢٥) ذلك بالاصالة من جعل الكلام معروضا لهما لأن

دون الكلام لأن اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الاسناد وأورد ههنا فى علم المعانى لانهما من أحوال اللفظ فيدخلان فى علم المعانى (وهى) أى الحقيقة العقلية (اسناد الفعل أو معناه)

كذلك باعتبار اشتماله على ما تسلط عليه التصرف العقلى منه وهو الاسناد لأن من أدرك الأوضاع الفردية أمكنه بالعقل نسبة أحد مدلولى اللفظ لمدلول الآخر من غير توقف على أمر موضوع لذلك فكان اتصاف الكلام بالحقيقة العقلية والمجازية العقلية بالتبعية لا لمر العقلى وهو الاسناد واتصاف الاسناد بهما هو بالاصالة فجعله معروضا لهما أولى لكون ذلك بالاصالة من جعل الكلام معروضا لهما لأن ذلك بالتبعية * ولم يأت بصيغة الحصر بأن يقول اما حقيقة واما مجاز لأن الاسناد لا يندحصر فيهما عند المصنف لأن نسبة المبتدأ الى الخبر عنده ليس بحقيقة ولا مجاز وهو جازم بذلك لاسيما ان كان الخبر جامدا كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع * ثم ان المجاز العقلى والحقيقة العقلية أورد ههنا غير المصنف فى علم البيان الموضوع لبيان ما يعرف به كيفية ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة لأن اختلاف الطرق يكون بالحقيقة والمجازية فى الجملة وأورد ههنا المصنف فى علم المعانى لانهما من أحوال الكلام المفيد باعتبار عروضهما لاسناده الذى به صار مفيدا والكلام المفيد فيه تراعى المعانى الزائدة على أصل المراد ليطابق بها الكلام مقتضى الحال بخلاف الحقيقة والمجاز اللغويين فليس من أحوال الكلام المفيد بل من أحوال أجزاءه والمفيد من حيث انه مفيد بالاسناد هو العروض للمعانى الزائدة على أصل المعنى المراد ليطابق بها مقتضى الحال كما تقدم لكن يرد على هذا أنها إنما يكونان من علم المعانى ان ذكر افيه من حيث للطابقة لمقتضى الحال ولم يذكر افيه من تلك الحثية بل من حيث تفسيرهما وذكر اقسامهما وقد يجاب عن هذا بأن تصور حقيقةهما يدرك معه بسهولة مما يذكر فى علم المعانى كيفية الاستعمال للطابقة لمقتضى الحال لانه اذا علم أن المجاز يفيد تأكيد الملازمة علم ان لا يعدل اليه الاعتداف قضاء المقام لذلك التأكيد مثلاً فكأنه ذكر ولولم يصرح به لوضوحه (وهى) أى الاسناد المسمى بالحقيقة العقلية ولذلك أنت الضمير (اسناد الفعل أو معناه) يعنى اسناد لفظ الفعل أو اسناد لفظ دال على معنى الفعل الاصلى وهو الحدث لانه هو الذى دل

فان ذلك ذكرهما ثم منبها على عدمهما وقوله ثم أى ثم نقول وقسم المصنف الاسناد الى حقيقة ومجاز * واعلم ان لفظى الحقيقة والمجاز تارة يقصد بهما الالفاظ وذلك سياقى فى علم البيان وهو معناه الاصطلاحى وتارة يستعملان فى المعانى وعليه عبارة من يقول فى المجاز المفرد هو استعمال اللفظ فى غير موضوعه ولا يقول اللفظ المستعمل غير ان كثير من الاصوليين أطلق أن المجاز استعمال اللفظ فى غير موضوعه واراد المجاز اللفظى وهى عبارة مدخولة ومراد المصنف هنا الحقيقة والمجاز فى الاسناد نفسه وهو عقلى فلذلك جعلها حقيقة ومجازا عقليين وجعل الحقيقة اسناد الفعل أو معناه من اسم الفاعل ونحوه لا يقبل الاسناد الى ما هو له عند التكلم فى الظاهر فدخل فى ذلك أقسام أحدها اسناده

ذلك بطريق التبعية (قوله) وأورد ههنا فى علم المعانى (وهى) أى ولم يورد ههنا فى علم البيان (قوله) من أحوال اللفظ أى بواسطة انهما من أحوال الاسناد كما مر ان قات لا يلزم من كونهما من أحوال اللفظ ذكرهما فى علم المعانى اذ ليس كل ما كان من أحوال اللفظ يذكر فى علم المعانى لانه لا يبحث عن جميع أحوال اللفظ بل عن بعضها اعنى الاحوال التى بها يطابق اللفظ لمقتضى الحال وأما الاحوال التى ايدت كذلك كالادغام والاببدال فلا يبحث عنها فيه أجيب بأن اضافة احوال للفظ لا يهد أى من أحوال اللفظ المعهودة فى هذا الفن اعنى الاحوال التى بها يطابق اللفظ لمقتضى الحال كذا أجاب بعضهم ورد بأنهما لو كانا من الاحوال المعهودة لذكر المصنف الحال التى تقتضى الحقيقة والمجاز كما ذكر فى غيره من المباحث الآتية فالحق ان المصنف

(٢٩ - شروح التلخيص - أول) إنما ذكر الحقيقة والمجاز ههنا على طريق الاستطراد (قوله اسناد الفعل)

أى لفظ الفعل الاصطلاحى والمراد من الاسناد النسبة الحاصلة من ضمه لما هو له كانت النسبة انشائية أو خبرية (قوله أو معناه) أى أو اسناد دال معناه والمراد معناه التضمنى وهو الحدث لا الطابقى لأن ما ذكر من المصدر وما معه إنما يدل على جزء معنى الفعل لا على تمام معناه والا كانت أفعالا ثم ان التعريف شامل لما فيه سلب لانه يقدر فيه أن الاثبات كان قبل التنى فيصدق على قولنا ما زيد قائم أن فيه اسناد القيام فى التقدير لمن هو له وهو زيد

(قوله كالمصدر الخ) ان ادخلنا أمثلة (٢٢٦) المبالغة في اسم الفاعل والجار والمجرور في الظرف وهو الاظهر كانت الكاف لادخال

اسم الفعل والنسب في نحو آتبعني أبوك على ما في الأول والا كانت لادخال الاربعة والظرف انما يكون فيه معنى الفعل اذا كان مستقرا لاستقرار معنى العامل فيه لان كان لغوا (قوله أى الى شىء) أى الى لفظ (قوله هوله) أى لمعنى ذلك اللفظ أى ان مدلول الفعل ومدلول اللفظ الدال عاين معنى الفعل ثابت لمدلول ذلك اللفظ (قوله أى الفعل أو معناه) ظاهره حيث لم يؤول افراد الضمير بما ذكر مع كون الضمير عائدا على متعدد انه مع العطف بأو لا يحتاج لذلك سواء كانت للاهم أو للتنويع كما هنا وذلك لان أو لاحد الشئين أو الاشياء والاحد مفرد لكن صرح في المعنى بأن الابدى نص على ان حكم أوالتى للتنويع حكم الواو في وجوب المطابقة قال وهو الحق وحينئذ فكان الأولى للشارح ان يقول هو أى ما ذكر من الفعل أو معناه (قوله كالفعل الخ) تمثيل للشئ والكاف استقصائية لان الشئ المسند اليه الذى ثبت له الفعل أو معناه منحصر في الفاعل والمفعول

كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف (الى ما) أى الى شىء (هو) أى الفعل أو معناه (له) أى لذلك الشئ كالفعل فيما بنى له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول

عليه جوهر اللفظ دون الزمان وذلك كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف والجار والمجرور وانما قلنا اسناد لفظ لان معروض الاسناد كما تقدم هو اللفظ لا المعنى لا التوسع (الى ما هوله) أى الى شئ ذلك الفعل أو معناه لذلك الشئ معنى ان اسناد لفظ الفعل أو لفظ دل على معناه الى لفظ له أى لمعنى ذلك اللفظ مدلول ذلك الفعل أو مدلول ذلك اللفظ الدال على معنى الفعل هو الحقيقة بالشرط الآتى فاذا قلنا ضربت زيدا فقد أسندنا الى الفاعل لفظ ضرب الدال على المعنى الذى هو وصف الفاعل فيكون حقيقة وكذا اذا قلنا ضرب عمرو بكسر الراء على أن عمرا مضروب فقد أسندنا الى المفعول لفظ الفعل الذى هو ضرب الدال على وصف المفعول فيكون حقيقة وظاهر عموم ما أن المبتدأ داخل اذا أسند اليه ممدلوله وصف مدلول المبتدأ كقوله انما هى أى الناقة اقبال وادبار لان الاقبال والادبار وصف الناقة فيكون حقيقة وقد نصوا على أن صدق الاقبال والادبار على الناقة هنا مجاز اذ ليس المراد تشبيهها بالاقبال حتى يكون تشبيهها بليغا ولا المراد ذات اقبال وادبار ولو كان صحيح المعنى لانه يفيت المبالغة المقصودة للشاعر وهى كونها السكرة وقوع الاقبال والادبار منها صارت نفس كل منهما وهذا النوع من المجاز المرسل يفيد المبالغة في كثرة الانصاف ولولم يكن على طريق التشبيه ولا يجاب بأن الاسناد الى المبتدأ عند المصنف سواء كان فيه اطلاق المسند على المسند اليه بتأويل أو لا يسمى مجازا عقليا ولا حقيقة عقلية لان التماثل لا يتكلم فيها على أمر خارج عنها بل الجواب اننا لانسلم أن اسناد الاقبال والادبار هنا لما هوله لاقطع بان اسناد الخبر الى المبتدأ انما يكون اسنادا لما هوله ان كان على معنى انه من ممدوقاته ومن مسمياته الاصلية ومعلوم أن الناقة ليست من مسميات الاقبال والادبار في الاصل ولو كانا وصفين لها اذ لا يحملان عليها بالمواطأة بل بالاستقفاق فلا يكون اطلاقهما عليها حقيقة الا ان كان أصليا لا تأويل فيه ولا يصح ذلك فيهما الا بتأويل فيكون اطلاقهما واسنادهما مجازا لكن برد على هذا أن المصنف يدخل في تعريفه الآتى في المجاز ما يراد خارجا عنه وهو الاسناد الى المبتدأ فتأمل والمراد بكون المسند للمسند اليه كونه وصفاته وحقه أن ينسب اليه بالاتصاف سواء كان صادرا عنه بالاختيار كضرب أو غير صادر عنه كذلك كجات وسواء كان مما يطلق عليه عرفا انه فعل لله تعالى كالحياة أو يطلق عليه عرفا انه فعل لغيره كالضرب ولو كان كل فعل لله تعالى في نفس الامر ولما كان المتبادر من كون الشئ لما هوله كونه له في الواقع وفي نفس الامر وذلك يخرج نحو قول الجاهل أنبت

أى ما هوله عند المتكلم وفي الخارج كقول المؤمن أنبت الله البقل الثانى ما هوله عند المتكلم كقول الكافر أنبت الربيع البقل ومنه قول الكفار وما يهلكنا الا الدهر ولا يكون مجازا لانه تعالى قال ان هم الا يظنون الثالث ما هوله في الخارج فقط كقول المعتزلى الله تعالى خالق الافعال كلها يريد اظهار خلاف ما عده ظاهرا انه يفترى الكذب الربيع اسناده الى ما ليس له عند المتكلم ولا في الخارج ولكن السامع يتوهم انه عنده كذلك وعلم بذلك ان قوله اسناد الفعل أو معناه جنس وقوله لما هوله خرج به المجاز العقلي مثل وأخرجت الارض أثقالها وضمير هو يعود على الفعل أو معناه وفي له يعود على ما ودخل القسم الأولان في قوله عند المتكلم والآخرا في بقوله في الظاهر فان السامع يتوهم أنه له عند المتكلم وخرج اخبار الانسان بخلاف ما في ذهنه والسامع يعلم ذلك وفيه نظر لانه اسناد عقلى

به عند المصنف ولا يصح أن تكون مدخلة للمبتدأ كما في انما هى اقبال وادبار لما نقرر ان الاسناد اليه من الواسطة عند المصنف لكنه

عند التسكّم في الظاهر والمراد بمعنى الفعل نحو المصدر واسم الفاعل وقولنا في الظاهر ليشمل ما لا يطابق اعتقاده مما يطابق الواقع وما لا يطابقه فهي أربعة أضرب * أحدها ما يطابق الواقع واعتقاده

(قوله فيما بني له) أي في فعل بني له أي كالفاعل المصاحب للفعل الذي بني أي صيغ وأسند له في معنى مع وكذا يقال فيما بعد (قوله فان الضاربة) أي وإنما كان الاسناد للفاعل في المثال الاول وللفعول في المثال الثاني حقيقة لان الضاربة الخ وقوله لزيد أي ثابتة لزيد فهو خبر ان أي بخلاف نهارة صائم فان الصوم ليس ثابتا للنهار وانما هو ثابت للشخص فلذا كان الاسناد فيه مجازا لكونه لغير من هو له (قوله متعلق بقوله له) أي متعلق بعامله المستتر الذي هو استقر فلا مرد أن الظرف لا يتعلق بمثله كذا قيل وقد يقال لا مانع من تعلقه به حيث كان مستقرا لاستقرار معنى العامل فيه عند حذف لفظه تأمل (قوله في الظاهر) أي في ظاهر حال التسكّم كما أشار له الشارح (قوله وهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد) أي سواء طابق (٢٢٧) الواقع أم لا بأن كان غير مطابق لواحد منهما

وتوضيح المقام أن قوله ما هو له يتبادر منه الى ما هو له بحسب الواقع فيتناول ما يطابق الواقع أو الاعتقاد معا وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيئا منهما فاذا أريد قوله عند المتكلم دخل ما يطابق الاعتقاد فقط وكان المطابق لهما باقيا على حاله داخل في الحد ويخرج به ما يطابق الواقع فقط بعد أن كان داخلًا فاذا زيد في الظاهر دخل به في الحد ما يطابق الواقع ولم يطابق الاعتقاد ودخل أيضا ما لم يطابق شيئا منهما وصار التعريف متناولا للاقسام الأربعة ما يطابق الواقع والاعتقاد وما لم يطابق شيئا منهما وما طابق الواقع دون الاعتقاد وما طابق الاعتقاد دون

فما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربة لزيد والضرورية لعمر (عند التسكّم) متعلق بقوله وهذا يدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع (في الظاهر) هو أيضا متعلق بقوله وهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد والمعنى اسناد الفعل أو معناه الى ما يكون هو له عند التسكّم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك بأن لا ينصب قرينة على أنه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له أن معناه قائم به

الربيع البقل كما سيأتي زاد قوله (عند التسكّم) لادخاله ولما كان قوله عند التسكّم يتبادر منه أن المراد عنده في اعتقاده لان قول القائل هذا الذي عند فلان إنما يتبادر منه أن المعنى هذا في اعتقاده وذلك يخرج قول القائل جاز يدوهو يعلم أنه لم يجيء حيث لم ينصب القرينة لان يصدق عليه أنه ليس في اعتقاد المتكلم وسيأتي أنه حقيقة زاد قوله (في الظاهر) لادخاله لأنه هو له عند المتكلم فيما يظهر من حاله فلم يخرج عن التعريف الا ما فيه اسناد لغير ما هو له عند المتكلم غيرا بحسب الظاهر لا غيرا في نفس الأمر ولا في الاعتقاد وانما يكون غيرا عند المتكلم بحسب الظاهر ان نصب المتكلم قرينة على ارادة غير الظاهر كما يأتي في تعريف المجاز فدخل في الحقيقة وهو ما لم تصحبه القرينة

لكنه كذب وليس فيه اسناد مجازي فتعين أن يكون اسنادا حقيقيا كذا وقد يجاب عنه بأنه لم يخرج فان كلام الكاذب فيه اسناد الفعل لما هو له عند المتكلم في الظاهر بحسب وضع اللغة لانه كلام من شأنه أن يدل ظاهره على ذلك وان تخلفت الدلالة هنا لما منع اعتقاد الكذب (تنبيه) قول المصنف (١) خرج بقولنا اسناد الفعل أو معناه اسناد غيرهما الى شيء فليس حقيقة ولا مجازا مثل الانسان جسم وليس كما قال بل كل خبر ففيه الاسناد وما ذكره يؤدي الى نفي الاسناد لان من أثبت الحقيقة والمجاز العقلين فنقسمه الاسناد اليهما منفصلة حقيقة مانعة الجمع والخلو فكل اسناد ليس حقيقة ولا مجازا لا وجود له ومن وقف على حدى الاسناد الحقيقي والمجازي عرف ذلك ثم نقول الانسان جسم فيه معنى الفعل باعتبار رجوعه الى الاسناد المعنوي وقد قدروا في زيد أسدز يدجري وكذلك يقدر في الجميع ولا يلزم من ذلك أن يتحمل ضمير ابل هذا تأويل معنوي لالفظي ولولم يقل بتأويله بمشتق فلا شك في حصول الاسناد كما هو ظاهر عبارة الشيخ عبد القاهر والسكاكي (تنبيه) هذا التقسيم مبني على ثبوت الحقيقة والمجاز العقلين وقد أنكره ابن الحاجب نصر يحافى اماليه ومختصره الكبير

الواقع (قوله او معناه) أي أو ما يدل على معناه (قوله ذلك) أي الفهم من ظاهر حاله حاصل بسبب أن لا ينصب قرينة أي بسبب أن لا يلاحظ قرينة على أنه غير ما هو له فان لاحظها كان مجازا فأراد بنصبها ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول مثل قرائن الاحوال فاندفع ما يقال الاولى أن يقول بأن لا يلاحظ قرينة لان القرينة في المجاز العقلي ليست خاصة بالمقالية بل تكون حالية وتعبيره بالنصب يشعر بتخصيصها بالمقالية وتفسير النصب بالملاحظة أحسن من قول بعضهم بأن لا يكون هناك قرينة لانه يفيد أن المجاز يتحقق بوجود القرينة من غير ملاحظة دلالتها على المراد وليس كذلك إذ هو في هذه الحالة يكون الاسناد حقيقة فمدار الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم للقرينة وملاحظته إياها وعدم ذلك الا أنه لما كانت الملاحظة أمرا خفيا أدير الأمر بوجودها فاذا عبرتارة بنصب القرينة وتارة بوجودها كما سيأتي في قوله لوجود القرينة

(قوله ووصفه) تفسير لما قبله فالمراد بقيامه به مطلق اتصافه به وانتسابه اليه وليس المراد القيام الحقيقي حتى يكون قاصرا على المعنى الموجود ولا يشمل الاعتباري (قوله وحقه أن يسند اليه) عطف مسبب على سبب والمراد بإسناده اليه نسبته اليه وسواء صلح حمله عليه أم لا وأتى به دفعا لمسايتهم من أن المراد من كونه قائما به ووصفه أنه لا بد أن يحمل عليه حمل موافاة أي حمل هو هو فلا يشمل ما إذا كان المسند مصدرا لأنه لا يحمل كذلك (قوله سواء كان مخلوقا الخ) أي سواء كان معنى ذلك الفعل مخلوقا لله نحو جن زيد (قوله أولغيره) أي غير الله أي على طريق الكسب فأراد بالخلق ما يشمل الكسب وذلك نحو ضرب زيد عمرا أو يقال قوله سواء كان مخلوقا لله يعني على قول أهل السنة وقوله أولغيره (٢٢٨) يعني على قول المعتزلة فاندفع ما يقال ان هذه العبارة أصلها للمعتزلة

ووصفه وحقه أن يسند اليه سواء كان مخلوقا لله أو غيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب أولا كمرض ومات فاقسام الحقيقة العقلية على ما يشملها التعريف أربعة الأول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا (كقول المؤمن أنبت الله البقل)

أربعة أقسام أولها ما يطابق الواقع والاعتقاد معا (كقول المؤمن أنبت الله البقل) فان انبت البقل في الواقع لله تعالى وهو كذلك في اعتقاد المؤمن

واستبعادا في مختصره الصغير في الأصول وسيأتي الكلام عليه في المجاز الاسنادي ان شاء الله تعالى ﴿تذنيه﴾ اعلم أن الاسناد الحقيقي ليس باعتبار التأثير بل لأعم من ذلك كقولك خلق الله السماء وقام زيد فزيد غير مؤثر القيام بل هو واقع بخلق الله تعالى ولكن نسبة القيام اليه حقيقة بمعنى أن العرب انما وضعت قام لفعل العبد الواقع بخلق الله تعالى فان قلت اذا كان الله تعالى هو الفاعل فالعبد غير فاعل حقيقة قلت الحقيقة تطلق على الامر الحق المقابل للعدم وائس كلامنا فيه ونطلق على ما هو محل الأوضاع اللغوية وكلامنا فيه فالعرب لم تلاحظ في قام زيد غير نسبة القيام اليه وان كان الله تعالى خاتما ولذلك لا يصح سلبه عنه فلا نقول ما قام زيد بمعنى أن الله تعالى هو الفاعل وأما قوله صلى الله عليه وسلم حين حلف أنه لا يحمل قوما ثم حملهم ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم فهو نفي مجازي مثل وما رميت فان قيل فهل يصح نفيه عن الله تعالى أعني فعل العبد قلت أما شرب عافلا وأما لغة فنعلم وكيف لا وقد لاحظت العرب في ذلك ما لا ينسب الا الى العبد من الحركات بل لا يسوغ شرعا اسناد الفعل الى الله سبحانه وتعالى اذا كان غير لائق وان كان خالقا له كالقيام والفعود منا والأفعال المحرمة وحاصله أن الاسناد الحقيقي أقسام الأول ما يراى وقوعه من فاعله حقيقة بمعنى التأثير وذلك يختص بالله تعالى كقولنا خلق الله ورزق الله الثاني ما يراى وقوعه حكما مثل قام زيد الثالث ما يراى بحد ذاته مجرد الاتصاف مثل مرض زيد وكل ما لا كسب فيه مثل برد الماء واذا اتضح ذلك فقد ظهر أن قول المصنف ما هو له معناه لغة ومن الغريب أن ابن قتيبة قل فيما نقله عن ابن رشيقي في العمدة وصاحب مواد البيان لو كان المجاز كذبا لكان أكثر كلامنا باطلا لا نناقول نبت البقل وطالت الشجرة وأينعت النمرة وأقام الجبل ورخص السعر وكان الفعل في وقت كذا وهو لم يكن وإنما يكون فيه اه ولا يخفى ما فيه من النظر الآن يريد بكون هذه الامور مجازا انه ليس في واحد منها فعل محقق الوجود من فاعله ومن الغريب أيضا أن الرغب قال في كتاب التريمة الى محاسن التريمة أكثر الأسباب التي يحتاج الفعل في وجوده اليها عشرة أشياء فاعل يصدر عنه

وقعت من الشارح سهوا (قوله وسواء كان) أي ذلك الفعل بمعنى مدلوله صادرا عنه أي عن غير الله (قوله أولا) أي ولا يكون صادرا عنه باختياره (قوله كمرض ومات) ظاهره أن المرض والموت صادران عن غير الله بغير اختياره مع أنهما ليسا صادرين عن غير الله أصلا فالأولى أن يمثل بنحو تحريك المرتعش وأجيب بأن قوله أولا معناه أوليس صادرا عن غير الله باختياره وهذا صادق بصورتين الأولى أن يكون صادرا عنه بغير اختياره كحركة المرتعش والثانية أن يكون غير صادر عنه أصلا كالمرض والموت لانها سالبة تصدق بنفي الموضوع والمثال الذي ذكره الشارح للصورة الثانية أو ان المراد بالصدر عنه الظهور منه لا الوقوع وحينئذ فيتحقق الصدور

بهذا المعنى في المرض والموت (قوله أنبت الله البقل) أي فان انبت البقل في الواقع لله وهو كذلك في اعتقاد المؤمن

لكن محل كون الاسناد في المثال المذكور حقيقة اذا كان المخاطب يعتقد ايمان التكلم وانه ينسب الآثار كلها لله وعلم التكلم بذلك الاعتقاد سواء كان المخاطب مؤمنا أو كافرا لان الفهم من حال التكلم في هذه الحالة كون الاسناد لما هو له وأما لو كان المخاطب مؤمنا أو كافرا أو كان يعتقد أن التكلم بمن يضيف الانبات للربيع وعلم التكلم بذلك الاعتقاد كان الاسناد مجازيا لان اعتقاد المخاطب يجعل قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له وانظر لو كان المخاطب مترددا في اعتقاد التكلم هل هو بمن يضيف الانبات لله أو لغيره وعلم التكلم بتدريده هل يكون الاسناد حقيقة أو مجازا والظاهر أن يقال انه حقيقة إذ ليس هناك قرينة صارفة عن كون الاسناد لغيره من هو له

كالنجار

* والثاني ما يطابق الواقع دون اعتقاده كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خالق الأفعال كلها هو الله تعالى * والثالث ما يطابق اعتقاده دون الواقع كقول الجاهل شفي الطبيب المريض معتقدا شفاء المريض من الطبيب ومنه قوله تعالى حكاية عن بعض الكفار وما يهلكنا إلا الدهر ولا يجوز أن يكون مجازا والانكار عليهم من جهة ظاهر اللفظ لما فيه من إيهام الخطأ بدليل قوله تعالى عقيبهم وماله من ذلك من علم انهم لا يظنون والتجاوز الخطي في العبارة لا يوصف بالظن وإنما الظان من يعتقد أن الأمر على ما قاله

وظاهر حاله أن الاسناد لمن هو له فتأمل اه سم (قوله وقول الجاهل) المراد به الكافر الذي يعتقد نسبة التأثير إلى الربيع كما يؤخذ من مقابله بالموثوم فالمراد الجاهل بالموثر القادر وهو الكافر (قوله أنبت الربيع البقل) أي فإن أنبت البقل في الواقع لله تعالى وفي اعتقاد الجاهل للربيع لكن محل كون هذا الاسناد حقيقيا إذا كان المخاطب يعلم حاله وأنه ينسب الآثار لغير الله والمتكلم عالم بذلك الاعتقاد سواء كان المخاطب مؤمنا أو كافرا مثله أمالو كان المخاطب يعتقد خلاف حال المتكلم بأن اعتقاده أنه مؤمن وأنه ممن يضيف الانبئات لله وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد كان الاسناد مجازيا لان اعتقاد (٢٢٩) المخاطب يجعل قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له فان تردد المخاطب في اعتقاد المتكلم ففيه ما تقدم وقوله أنبت الربيع

يحتمل أن يراد منه المطر وأن يراد منه زمن الربيع وهو المتبادر (قوله فقط) أي لا الاعتقاد لكن يكون مطابقا في الظاهر كما يشهد له آخر كلامه اه عبد الحكيم (قوله لمن لا يعرف حاله) أي للمخاطب لا يعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعتزلي وهو أي المعتزلي يخفيها منه أي ممن أمالو عرف المخاطب حال المتكلم وكان المتكلم يعلم أن المخاطب عارف بحاله كان الاسناد حينئذ مجازا عقليا من الاسناد إلى السبب

(و) الثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو (قول الجاهل أنبت الربيع البقل) والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله الأفعال كلها وهذا المثال

(و) ثانيها ما يطابق الاعتقاد دون الواقع (كقول الجاهل) وهو من يعتقد نسبة التأثير إلى الزمان بواسطة الأمطار (أنبت الربيع البقل) فإن أنبت البقل في الواقع لله تعالى وفي اعتقاد الجاهل للربيع ويحتمل أن يراد بالربيع المطر وثالثها ما يطابق الواقع دون الاعتقاد كقول المعتزلي خلق الله أفعال العبد الاختيارية إذا لم يعرف أنه يعتقد خلافه فقد تطابق هذا الاسناد الواقع لان خلق الأفعال كلها لله تعالى ولم يطابق اعتقاد المعتزلي لاعتقاده أن خالق الأفعال الاختيارية هو العبد ولما ينصب القرينة صدق عليه أنه اسناد لمن هو له بحسب ظاهر حال المتكلم فهو من الحقيقة ولم يمثل المصنف

كالنجار وعنصر يعمل فيه كالخشب وعمل كالنجار ومكان وزمان يعمل فيهما وإلى آلة يعمل بها كالنجار وإلى غرض قريب كإيجاد النجار الباب وإلى غرض بعيد كتخصيص البيت به وإلى مثال يعمل عليه ويمتد به وإلى مرشد يرشده وكل ذلك قد ينسب الفعل إليه فتقول أعطاني زيدا وأعطاني الله قال تعالى الله يتوفى الأنفس حين موتها وقال تعالى قل يتوفاكم ملك الموت الذي وكل بكم فأسنده إلى الأمر وإلى المباشر وقال الشاعر * وألبسني الهالكى * وقال * كساهم محرق * فنسب الفعل لعاملها في الثاني مستعملها وقيل يداك أو كتافوك نفخ فنسب إلى الآلة كما يقال سيف قاطع ويقال ضرب فيصل فنسب إلى الحدث وعيشة راضية فنسب إلى المفعول وقال تعالى حرما آمنا فنسب إلى المكان وقيل يوم صائم وليل ساهر فلما كانت أفعالنا كذلك صح في الفعل الواحد أن يثبت لأحد الأسباب مرة وينتفي أخرى بنظرين مختلفين وعليه قول الشاعر

وهو الله في زعمه لان تلك المعرفة قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له (قوله وهو يخفيها) أي تلك الحالة منه وأمالو قال خلق الله الأفعال كلها لمن يظهر له حاله كان الاسناد مجازا لان الاظهار قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له بل للسبب وهو الله تعالى في زعمه وأورد عليه أن القيد الثاني يكفي في كون الكلام انذار حقيقة لان المعتزلي إذا أخفى حاله من المخاطب وقال خلق الله الأفعال لم ينصب قرينة على عدم ارادته الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب حال المتكلم في نفس الأمر أم لا وحينئذ فالأولى الاقتصار على القيد الثاني إذا لاجابة لا دلالة إلا أن يقال مراد الشارح بقوله لمن لا يعرف حاله أي في اعتقاده وليس المراد لمن لا يعرف حاله في نفس الأمر قاله الفري وقال العلامة عبد الحكي ان بين عدم العرفان والاختفاء عموما من وجه اذ عدم عرفان المخاطب يجمع اظهار المتكلم واختفاء المتكلم يجمع عرفان المخاطب فأحد القيدين لا ينفي عن الآخر كما توهم بقى شيء آخر وهو ما إذا قال المعتزلي ذلك لمن يعرف حاله ولمن لا يعرفها فيلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة ولا مانع منه بالنظر لشخصين (قوله خلق الله الأفعال كلها) أي الاختيارية والاضطرارية فقد تطابق هذا الاسناد الواقع لان خلق الأفعال كلها لله تعالى ولم يطابق اعتقاد المعتزلي لاعتقاده أن خالق الأفعال

* والرابع ما لا يطابق شيئاً منها كالأقوال الكاذبة التي يكون القائل عالماً بحالها دون المخاطب

الاختيارية هو العبد (قوله متروك) أي غير مذكور في المتن أي في مقام التمثيل لقلة وجوده ولا توهم من عدم ذكره أن الحقيقة العقلية منحصرة في الأقسام الثلاثة لكون المقام مقام البيان فإن المصنف صرح في الإيضاح بأن الحقيقة العقلية أربعة أضرب وأورد الأمثلة الأربعة المذكورة هنا وإنما قلنا أي في مقام التمثيل لصدق التعريف المذكور في المتن بهذا المثال قل العلامة عبد الحكيم وعندئذ أن هذا المثال مندرج في المثال الثالث بأن يكون المراد من قوله وأنت تعلم أنه لم يحجى أنت اعتقد أنه لم يحجى سواء كان ذلك الاعتقاد مطابقاً للواقع أو لا فيكون مثلاً للقسمين ما لا يطابق شيئاً منها وما يطابق الواقع دون الاعتقاد والشارح تبع الإيضاح حيث صرح فيه بأن الرابع الأقوال الكاذبة التي يعلم حالها المتكلم دون المخاطب وأنت تعلم أن اللائق بالمتن الاختصار والادراج (قوله وأنت تعلم أنه لم يحجى) أي فذلك الاسناد من الحقيقة (٢٣٠) ولولم يطابق واحداً منهما لأنه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم ولا ينافي

ذلك كونه كذباً لأن الكذب لا ينافي الحقيقة (قوله خاصة) أخذه من تقديم المسند إليه على المسند العلى لأنه يفيد الاختصاص نحو أنا سعت في حاجتك (قوله اذ لو علمه المخاطب) أي وكان المتكلم يعلم أن المخاطب يعلم بذلك والالم يحز أن يكون مجاز العدم تأتي جعل المتكلم علم السامع قرينة والضير في علمه راجع لعدم المجيء وقوله أيضاً أي كما علمه المتكلم (قوله لجواز أن يكون الخ) أي فيكون مجازاً عقلياً أن كان الاسناد إلى زيد في هذا المثال للملازمة كأن كان زيد هذا سبباً في مجيء الجاني حقيقة أي ويجوز أن للمتكلم لم يجعل علم السامع قرينة على أنه لم يرد ظاهره فيكون في الحقيقة العقلية

متروك في المتن (و) الرابع ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد نحو (قولك جاء زيد وأنت) أي والحال أنك خاصة (تعلم أنه لم يحجى) دون المخاطب اذ لو علمه المخاطب أيضاً لما تعين كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يحجى قرينة على أنه لم يرد ظاهره

في المتن لهذا القسم لقلة وجوده (و) رابعها ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد (قولك جاء زيد وأنت تعلم) فقط دون المخاطب (أنه لم يحجى) إما على وجه الكذب أو المداواة فهو من الحقيقة ولولم يطابق واحداً منهما لأنه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم وإنما قل وأنت تعلم يعني دون المخاطب كما قررنا لأنه لو علم المخاطب أيضاً جاز أن ينصب علمه قرينة على إرادة غير الظاهر لعلاقة فلا يتعين كونه حقيقة لكن يرد على هذا التقدير أنه لا يمنع أيضاً أن ينصب المتكلم قرينة غير علم المخاطب على أنه أراد غير ظاهره ولو اختص بالعلم وإن أريد نفي العلم عن المخاطب حالاً وما لا وذلك بعدم القرينة مطلقاً لم يتأت كونه مجازاً لفرض أن لا قرينة وذلك باطل ثم أنه على ذلك التقدير أن يكون نصب علمه قرينة إذا علم المتكلم علم المخاطب بعدم المجيء والافلا فرق بين علم المخاطب وعدمه في أن ظاهره الحقيقة سواء كان على وجه الكذب المحض أو المداواة لأن الكذب من باب الحقيقة أن كان مروجاً وأما أن علم كل يعلم الآخر ولا علاقة ولا قرينة فهو هذان لا ينبغي أن يعد من الحقيقة ولو كانت هي الأصل فيه ولا من المجاز ويدخل في الحقيقة ما فيه سلب لأنه يقدر فيه أن الانبات كان قبل النفي فيصدق في قولنا ما زيد

أعطيت من لم تعطه ولو انقضى * حسن اللقاء حرمت من لم تحرم

فأثبت له الفعل ونفاه بنظرين وتقول هذا الحشب قطمته أنا لا السكين وقطمته السكين لأننا * واعلم أنه من أجل ما قدمناه قال قوم من المصلين لا شيء من الأفعال فاعله واحد على الحقيقة إلا الله تعالى لاستغناء فعله عن الزمان والمكان والمادة والآلة وغيرها ولهذا لا يصح أن ينسب الإبداع إلى غيره تعالى لاحقيقة ولا مجازاً اه وظاهر كلامه أن هذه الاطلاقات ونسبة النفس لجميع ما سبق حقيقة وهو وما سبق عن ابن قتيبة قولاً غير بيان آخذان بطرفي الإفراط والتفريط والحق بينهما أن شاء الله تعالى ولا يخفى ما في كلام الراغب من الاعتراك * تنبيه * الحقيقة والحجرات التركيبان هل هما لغويان أو لا

وذلك

الكاذبة كما في صورة عدم علم المخاطب بأن زيد لم يحجى لان وجود القرينة بدون

ملاحظتها لا يكفي في المجاز ويجوز أن يكون المتكلم جعله قرينة وليس ثم ملازمة فهو ما لا يعتد به ولا يعد من الحقيقة لهذا الجمل ولا من المجاز لعدم العلاقة ثم إن ظاهر قول المصنف وأنت تعلم أنه لم يحجى يقتضي أنه إذا فقد علم المخاطب بعدم المجيء تعين أن يكون الاسناد في المثال حقيقة وليس كذلك بل هو محتمل كما لو كان عالماً وذلك لأن المخاطب إذا لم يكن عالماً بأنه لم يحجى يجوز أن يكون عالماً بأن المتكلم اعتقد أنه لم يحجى * وحينئذ فإن لاحظ المتكلم اعتقاد المخاطب قرينة على أنه لم يرد ظاهره كان مجازاً وإن لم يلاحظ ذلك كان حقيقة فظهر لك أن القرينة لا تتوقف على موافقة المخاطب للمتكلم على اعتقاد عدم المجيء كما يفهم من كلام المصنف والشارح بل تتحقق القرينة بكون المتكلم عالماً بعدم المجيء والمخاطب عالم باعتقاد المتكلم ذلك وظهر ذلك الاعتقاد عند المتكلم ولو كان المخاطب عالماً بالمجيء الآن يقال هذه الصورة نادرة فلا تقدر في تعين الحقيقة *

• وأما المجاز فهو اسناد الفعل أو معناه الى ملابس له

(قوله فلا يكون الاسناد الخ) أى وحينئذ فيكون مجازا إن كان الاسناد للابسة (قوله مجاز) أصله مجوز من جاز المسكان اذا امتداه لان الاسناد تمدى مكانه الاصلى نقلت حركة الواو للساكن قبلها فقلبت ألفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها بحسب الآن (قوله عقى) نسبة للعقل لان التجوز والتصرف فيه فى أمر معقول يدرك بالعقل وهو الاسناد بخلاف المجاز اللغوى فان التصرف فيه فى أمر نقلى وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى ولا يقال مقتضى هذا التوجيه أنه كان يسمى مجازا معقوليا لا عقليا لان النسبة تأتى لأدنى ملابس (قوله مجازا حكما) أى منسوب بالحكم بمعنى الادراك لمتعلقه به فهو من نسبة المتعلق بالفتح للمتعلق بالكسر أو أنه نسبة للحكم بمعنى النسبة والاسناد لمتعلقه بها فان قلت ان المجاز هو عين الاسناد والنسبة وحينئذ فيلزم تعلق الشئ بنفسه ونسبة الشئ لنفسه قلت المراد بالحكم المنسوب والمتعلق بكسر اللام خصوص النسبة الاسنادية والمراد بالحكم المنسوب اليه والمتعلق به مطلق نسبة سواء كانت اسنادية أو اضافية أو ايقاعية وحينئذ فهو من نسبة الخاص للعام أو من تعلق الخاص للعام وهذا الجواب اندفع ما يقال ان المجاز العقلى كما يكون فى الحكم وهو النسبة التامة يكون فى النسبة الاضافية كسكر الليل والايقاعية كنوم الليل أى وقعت النوم عليه وحينئذ فلا وجه لتلك التسمية انقتضية أنه انما يكون متعلقا بالحكم (٣٣١) أعنى النسبة التامة وحاصل الدفع انه ليس المراد بالحكم الذى تعلق به المجاز خصوص النسبة التامة بل مطلق نسبة وحينئذ فالمجاز اذا كان فى الاضافية أو الايقاعية يصدق عليه انه متعلق بالحكم بمعنى مطلق نسبة من تعلق الخاص للعام وعلى تقدير ان المراد بالحكم الذى تعلق به المجاز النسبة التامة فالتمية المذكورة باعتبار أن كل مجاز عقلى يرجع للحكم بمعنى النسبة التامة والاسناد اما ظاهر أو مقدر أو باعتبار أن المجاز وان كان فى الاضافية والايقاعية

فلا يكون الاسناد الى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر (ومنه) أى ومن الاسناد (مجاز عقلى) ويسمى مجازا حكما ومجازا فى الاثبات واسنادا مجازيا (وهو اسناده) أى اسناد الفعل أو معناه (الى ملابس له) أى للفعل أو معناه

قائم أن فيه اسناد القيام فى التقدير الى زيد على انه هو له وهذا فيه التكلف وجود الحفا فى التعريف لكن الحمل عليه لا يدخل ما فيه النفي من الحقيقة أولى من الحمل على معنى ان المراد بالاسناد الحقيقى الاتصاف بالاثبات أو السلب على وجه الاصل والحقيقة لا يدخل قولنا ما صام نهارك لأن سلب الصيام عن النهار حقيقى ثابت فى نفس الامر مع انه مجاز قطعا (ومنه) أى ومن الاسناد مطلقا (مجاز عقلى) لان حصوله بالتصرف العقلى ويسمى مجازا حكما لوقوعه فى الحكم بالسند على السند اليه ويسمى أيضا مجازا فى الاثبات لحصوله فى اثبات أحد الطرفين للآخر والسلب حقيقته ومجازه تابعة لما يحق فى الاثبات كما تقدم ويسمى أيضا اسنادا مجازيا بالنسبة الى المجاز بمعنى المصدر لان الاسناد جاوز به التكلم حقيقته وأصله الى غير ذلك (وهو) أى المجاز العقلى (اسناده) أى الفعل أو معناه على نسق ما تقدم فى الحقيقة (الى ملابس) بفتح الباء (له) أى للفعل أو معناه

وذلك مبنى على أن المركبات موضوعة أولا لان قلنا بالاول فنعم والا فلا وقد أوعيت الكلام على هذه المباحث فى شرح المختصر فليطلب منه ص (ومنه مجز عقلى وهو اسناده الى ملابس له

لكن الحكم أشرف منهم ما فاعتر الاشراف فى التسمية وهذا لا ينافى أنه قد يكون فى غير الحكم كالاضافية والايقاعية (قوله ومجازا فى الاثبات) ان قلت التقييد بالاثبات يقتضى عدم جريانه فى النفي وليس كذلك ألا ترى الى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم أجيب بأن التقييد بالاثبات لأشرفيته أولا لانه الاصل لان المجاز فى النفي فرع المجاز فى الاثبات بمعنى أن النفي لا يكون مجازا الا اذا كان الاثبات كذلك أو أن النفي يرجع للاثبات بالملزمة فقرله تعالى فما ربحت تجارتهم جعل من قبيل المجاز لكون اسناد الربح فى التجارة اسنادا الى غير ما هو له وأن ما ربحت تجارتهم بمعنى خسرت أو أن المراد بالاثبات الانساب والاتصاف فيشميل الايجاب والنفي إذ فى كل منهما انساب واتصاف (قوله واسنادا مجازيا) أى اسنادا منسوبا الى المجاز واعترض بأن فيه نسبة الشئ الى نفسه لان المجاز هو الاسناد وأجيب بأنه من نسبة الخاص للعام لان المجاز يشمل اللغوى أيضا أى انه يسمى اسنادا منسوبا لمطلق مجاز من حيث انه فرد من أفراد أو أن المراد بالمجاز المنسوب اليه المصدر أعنى التجوز والمجازة وحينئذ فالمعنى يسمى اسنادا منسوبا للمجاز لان ذلك الاسناد جاوز به التكلم أصله وحقيقته وأوصله الى غيره فان قلت ان هذا المجاز على ما يأتى لا يختص بالاسناد أعنى النسبة التامة بل يجرى فى الاضافية والايقاعية واقتصارهم على الاسناد يوهم الاختصاص أجيب بأن اقتصارهم فى التسمية على الاسناد لأشرفيته أو أن المراد بالاسناد مطلق النسبة من اطلاق الخاص وارادة العام (قوله الى ملابس له) أى الى شئ بينه وبينه ملابس وارتباط وتعلق ثم انه يصح فتح الباء وكسر هاءى

قول المصنف ملابس لأن الملابس مفاعلة من الطرفين فكل واحد من الفعل وما أسند اليه ملابس بالكسر وملابس بالفتح الان المناسب لقوله يلبس الفاعل أن يقرأ بفتح الباء هنا وكذا في قوله الآتي وله ملابس شتى (قوله غير ماهوله) بالجر على الصفة أو بالنصب على الحال ولا يقال على الاول فيه وصف النكرة بالمعرفة لان غير لا تعرف بالاضافة (قوله مبني له) أي مسند له حقيقة (قوله يعني غير الفاعل الخ) حاصل ذلك انه اذا أسند الفعل أو مادل على معناه للفاعل النحوي فان كان مدلول ذلك الفاعل النحوي الذي أسند اليه الفعل أو معناه هو الفاعل الحقيقي كان الاسناد حقيقة والا كان مجازا كما اذا كان الفاعل النحوي مصدرا أو ظرفا أو سببا أو مفعولا نحو عيشة راضية وكذلك اذا أسند الفعل أو مادل على معناه لنائب الفاعل فان كان ذلك النائب النحوي مدلوله هو المفعول الحقيقي كان ذلك الاسناد حقيقة والا كان مجازا كما لو كان نائب الفاعل مصدرا أو ظرفا أو فاعلا نحو قولك أفعم السيل فان السيل هو الفاعل الحقيقي لا فاعل لانه هو الذي يملأ الارض فقوله غير الفاعل أي الحقيقي وقوله في المبني للفاعل أي النحوي وقوله وغير المفعول به أي في الواقع وقوله في المبني للمفعول به أي النحوي وذلك لما قرر من أن ماهوله في المبني للمعلوم هو الفاعل لكون النسبة بطريق القيام مأخوذة في مفهومه وان ماهوله في المبني للمجهول هو المفعول به لكون النسبة بطريق الوقوع عليه مأخوذة في مفهومه ثم اعلم أن ظاهر المصنف فسد وذلك لان الضمير المجرور في قوله (٢٣٢) وهو اسناده الى ملابس له وكذا قوله غير ماهوله راجع للفعل أو معناه أي لاحد

الامر ين كما هو قضية أو فامني حينئذ اسناد أحد الامر ين الى ملابس لاحدهما وذلك الملابس غير الملابس الذي أحد الامر ين له وهذا صادق على الاسناد في ضرب زيد بالبناء للفاعل اذ يصدق عليه أنه أسند أحد الامر ين وهو الفعل الى ملابس لأحد الامر ين وهو زيد

(غير ماهوله) أي غير الملابس الذي ذلك الفعل أو معناه مبني له يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول به سواء كان ذلك الغير غير في الواقع أو عند المتكلم في الظاهر وبهذا سقط ما قيل انه ان أراد غير ماهوله عند المتكلم في الظاهر

(غير ما) أي غير الملابس الذي (هو) أي الفعل أو معناه (-) أي لذلك الملابس يعني أن الفعل المبني للفاعل حقه أن يسند الى الفاعل فاذا أسند الى غير الفاعل من مفعول أو مصدر أو ظرف مطلقا لكونه ملابس له فصار ذلك الغير في تلبسه به كالفاعل في مطلق التلبس يكون اسناد ذلك الفعل لذلك الغير للملابسة مجازا وكذا الفعل المبني للمفعول حقه أن يسند للمفعول وما يجري مجراه فاذا أسند لغير ذلك كان فاعل لشبهه به في الملابس يكون اسناده له مجازا وقوله الشبهه في الموضوعين ليس المراد بذلك التشبيه

غير ماهوله

بتأول

غير الملابس الذي له أحد الامر ين وهو معنى الفعل في قولنا أمضرب عمرو فيلزم

أن يكون مجازا ولا قائل بذلك وأشار الشارح الى الجواب بقوله يعني الخ وحاصله أن كلام المصنف فيه اجمال وتفصيله أن يقال المراد اسناد أحد الامر ين الى ملابس لذلك الاحد غير الملابس الذي له ذلك الاحد فخرج ضرب زيد فان ضرب أسند لملابس له وهو زيد وذلك الملابس هو الذي له ذلك الفعل ولما كان في كلام المصنف خفاء وإبهام قال الشارح يعني الخ (قوله سواء كان الخ) أشار بذلك الى أن الأقسام الأربعة التي مرت في الحقيقة تأتي هنا في المجاز لشمول التعريف لها أعني مطابق الواقع والاعتقاد معا ومطابق الواقع فقط ومطابق الاعتقاد فقط ومالم يطابق واحدا منهما أو الأمثلة السابقة للحقيقة العقلية تصلح بعينها أمثلة لأقسام المجاز العقلي باعتبار حال المخاطب فمثال مطابق الواقع والاعتقاد معاقول المؤمن أنبت الله البقل لمخاطب يعتقد أن التكلم يضيف الانبات للربيع وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد فيكون مجازا لان علمه باعتقاد المخاطب قرينة صارفة للاسناد عن ظاهره ومثال الثاني أعني مطابق الواقع فقط قول المعتزلي خاق الله الافعال كلها لمن يعرف حاله وهو يعتقد أن المخاطب عالم بحاله فيكون ذلك قرينة صارفة للاسناد عن ظاهره ومثال الثالث أعني مطابق الاعتقاد فقط قول الجاهل أنبت الربيع البقل لمن يعتقد أن ذلك القائل يضيف الانبات لله وعلم ذلك القائل باعتقاده ومثال الرابع أعني مالم يطابق واحدا منهما قولك جاء زيد وأنت تعلم أنه لم يجي وأظهرت للمخاطب الكذب ونصبت قرينة على ارادة الكذب (قوله وبهذا) أي التعميم في قوله غير ماهوله المستفاد من قوله سواء الخ (قوله سقط ما قيل) أي اعتراضا على المصنف ووجه السقوط انه حينئذ عمنافى ذلك الغير بأن أريد به ما يعم الغير في الواقع والغير عند المتكلم في الظاهر صار قوله بتأول أي قرينة محتاجا اليه بالنسبة الى بعض الافراد وهو الغير في الواقع ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور بما كان المسند اليه فيه غير عند المتكلم في الظاهر

(قوله فلاحاجة الى قوله بتأول) أى لانه لايسند لغير ماهوله في الظاهر الا اذا كان هناك قرينة تدل على أن ذلك المسند اليه غير فقوله الى غير ماهوله يتضمن اعتبار القرينة (قوله وهو) أى عدم الاحتياج ظاهر لكن قد يقال يمكن اختيار الشق الاول ولا نسلم عدم الاحتياج لإذ دلالة الالتزام مهجورة في التعاريف (قوله خرج عنه مثل قول الجاهل الخ) أى لانه لعين ماهوله وحيث خرج عنه ذلك فيكون التعريف غير جامع (قوله مجازا) حال من قول (قوله باعتبار الاسناد الى السبب) أى لان الله سبب في الانبات عند الجاهل والمنبت حقيقة عندهم هو الربيع (قوله بتأول) الباء لامصاحبة أى اسناده اسنادا مصاحبا لتأول ويصح أن تكون الباء للملابسة أو السببية أى اسنادا ملابسا للتأول أو اسناده للملابس بسبب التأول والتأول تفعل من آل الى كذا رجع اليه فمعناه تطلب المآل الذي هو حقيقة الكلام التي يؤل المجاز اليها أو الموضع الناشئ من العقل والمراد بتطلبهما الالتفات اليهما لينصب قرينة على ارادة خلاف الظاهر * واعلم أن المجاز العقلي عند الشيخ عبد القاهر تارة يكون له حقيقة أى فاعل يكون الاسناد له حقيقة نحو أنبت الربيع البقل فان حقيقة أنبت الله البقل وتارة لا يكون له حقيقة أى فاعل حقيقي نحو أقدمنى بلدك (٣٣٣) حقلى على فلان فالأقدام ليس له فاعل حقيقي يكون الاسناد

فلاحاجة الى قوله بتأول وهو ظاهر وان أراد غير ماهوله في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل أنبت الله البقل مجازا باعتبار الاسناد الى السبب (بتأول) متعلق باسناده ومعنى التأول تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة

الذي أصله أن يكون بالكاف فيكون هذا مجازا لاستعارة على ما سيجىء بل المراد أن ذلك هو المعتبر في تحقق علاقة التجوز في الاسناد من غير مراعاة شروط أصل التشبيه لافي تقدير التركيب قبل التجوز ولا في حصول محسنات التشبيه في أصل المعنى واذا لم يراع ذلك لم يقدر نقل لفظ المسند اليه لغير معناه فلا يكون استعارة فتأمل لثلاثا يكون هذا مذهب السكاكي المردود فيما يأتي ان شاء الله تعالى وقوله غير ماهوله صادق بكونه غير افي الواقع فقط وغيره عند المتكلم فيما يظهر من حاله فأخرج الأول بقوله (بتأول) والتأول التفعل من آل الى كذا رجع اليه ومعناه تطلب المآل وهو الموضع الذي يؤول اليه الكلام من حقيقته الأصلية وذلك التطلب يكون من جهة العقل ومعلوم أن تطلب العقل لشيء إنما يكون بالدليل والامارة وذلك بنصب القرينة على أن المراد غير الظاهر فعاد حاصل معنى التأول الى الحمل

بتأول) ش قوله اسناد جنس والضمير لأحد أمرين الفعل أو معناه وقوله الى ملابس له أى الفعل أو معناه وضميره هو كذلك أى غير ما للفعل له أو معناه وقوله بتأول يتعلق باسناد وخرج به قول الجاهل أنبت

(٣٥ - شروح التلخيص - أول) ينتقل من الحقيقة اليه بواسطة العلاقة فهو من رجوع الفرع لأصله مثلا المؤمن الذي يضيف الانبات لله تقف نفسه عن اسناد الانبات للربيع وتلتفت الى حقيقة الكلام وتطلبها فاذا علمت حقيقة ذلك وان الأصل أنبت الله البقل بالر بيع وان الربيع سبب عادى فانها تسند الانبات اليه وتنصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر وكذلك اذا سمع المؤمن أنبت الربيع البقل فانه تقف نفسه ولا ترضى بذلك فاذا علمت الحقيقة بعد تطلبها رضى بذلك فقوله تطلب أى طلب التكلم أو مخاطب الحقيقة التي يرجع اليها المجاز وانما عبر بالتطلب دون الطلب للاشعار بأن الطلب لا يلزم أن يكون واقعا بل مجرد الالتفات لدلالته على التكلف وقوله أو الموضع اشارة للقسم الثاني وهو عطف على ما وقوله من العقل من فيه لا ابتداء حال من الموضع والمعنى أو تطلب الموضع الذي يرجع المجاز اليه حال كون ذلك الموضع ناشئا من جهة العقل محضا وان لم يكن لذلك الموضع تحقق في نفس الأمر بأن يكون ذلك الموضع قريبا من لفظ الفعل الذي لا فاعل له حقيقى ويلاحظ العقل أنه أصل له كأن يلاحظ العقل أن الاقدام راجع للقدم وانه أصل له وان لم يكن ذلك ثابتا في الواقع فمصدق الموضع في المثال المذكور قدمت وتوضيح ذلك أن المجاز الذي لا حقيقة له كما في أقدمنى بلدك حقلى على فلان اذا سمعت النفس ذلك لا ترضى بالاسناد لسكون الحق ليس فاعلا للاقدام لانه أمر متوهم لا فاعل له فتطلب النفس الحقيقة فيلاحظ العقل أن القدم أصل للاقدام وان الأصل قدمت لحقلى على فلان وان لم يكن ذلك ثابتا في الواقع فالأقدام له محل من جهة العقل وهو القدم هذا ويصح أن يكون قوله من العقل لا ابتداء الطلب والمعنى حيث تطلب الموضع الذي يرجع المجاز اليه حال كون ذلك الطلب مبتدأ من العقل فالطلب فعل ممتد ومسافة لها ابتداء هو العقل

فان له فاعلا حقيقيا لان القدوم أمر موجود فلا بد له من موجد تقول قدمت بلدك لأجل حقلى على فلان فقول الشارح من الحقيقة اشارة للقسم الاول وهو بيان لما يؤول وفاعل يؤول ضمير يعود الى الاسناد أى طلب الحقيقة وملاحظتها التي يؤل أى يرجع المجاز اليها ومعنى رجوع المجاز اليها انه يتفرع عنها بأن

(قوله أو الموضع) أي أو تطلب الموضع الذي الخ والمراد بالموضع المعنى المناسب لما أسنده مجازي الذي يؤل الاسناد المجازي اليه من جهة العقل أي يرجع اليه ويكون هو المقصود منه كالقدوم المناسب لا قدم في قولك أقدمني بلك حق لي على زيد وهكذا كل اسناد مجازي لا حقيقة له لعدم تحقق الفاعل أي لعدم تحقق استعماله وقصده على ماسيأتي قريباً (قوله وحاصله الخ) عطف على قوله ومضى الخ أي أن معنى التأويل الحقيقي ما ذكر وحاصل معناه نصب قرينة وفيه أن نصب القرينة ليس حاصلًا لذلك المعنى الذي ذكره إذ تطلب الحقيقة أو الموضع وملاحظته ليس هو نصب القرينة والجواب أن المراد حاصله باعتبار لازمه أي أن نصب القرينة لازم لما ذكره فالمصنف أطلق اسم اللزوم وهو التأويل (٢٣٤) أعني طلب الحقيقة أو الموضع وأراد اللازم وهو نصب القرينة على طريق

السكينة ان قلت لان سلم أن نصب القرينة لازمة للملاحظة الحقيقة أو الموضع لجواز أن يلاحظ الحقيقة أو الموضع ولا ينصب قرينة قلت المراد ملاحظة الحقيقة أو الموضع ملاحظة يعتد بها وهي انما تكون مع القرينة وبيان ذلك أن التطلب من جهة العقل ومعلوم ان تطلب العقل لشيء انما يكون كاملاً اذا كان بالدليل والامارة وذلك هو نصب القرينة على أن المراد غير الظاهر فان قلت حيث حمل التأويل على نصب القرينة لم يكن لقول المصنف الآتي ولا بد للمجاز من قرينة فائدة له من هنا ويكون قوله فيما مر لغير ما هو له مستغنى عنه إذ لا قرينة

أو الموضع الذي يؤل اليه من العقل وحاصله أن ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الاسناد الى ما هو له (وله) أي للعل

بنصب القرينة على خلاف الظاهر وينبغي أن يتنبه لكون التأويل الذي هو التطلب المذكور يحتمل أن يكون من المتكلم فيكون معنى التطلب في حقه أنه تطلب لمجازه قبل النطق به ما يتحقق به ذلك المجاز من شرطه وهو العلاقة والقرينة إذ المجاز بلا شرطه باطل وعلى هذا فمن لم يذكر العلاقة فللإستغناء عنها بالقرينة وعليه تكون من في قولنا من الحقيقة ابتدائية ويكون معنى التطلب لمصحح المجاز ودليله لا تطلب الحقيقة بالدليل ويحتمل أن يكون مع السامع فيكون معناه أنه أسند الى الغير مع كون المسند صاحب الكونية تطلب السامع فيه حقيقة لظهور القرينة الدالة على خلافها وهو الموافق لما ذكرنا أولاً وتفسير الغير بما يعبر في الواقع فقط والغير في ظاهر الحال فقط والغير في الاعتقاد فقط والغير في الواقع وظاهر الحال أو الاعتقاد والغير في الاعتقاد والظاهر وذلك بأن يراد بذلك مطلق الغير فيكون ذكر الغير أولاً كفصل الجنس ويكون ذكره بتأويل الذي يعبر في ظاهر الحال كفصل النوع يرد القول بأنه ان أراد الغير في الواقع خرج قول الجاهل أنبت الربيع البقل عند قصده الاسناد الى السبب في زعمه وان أراد الغير في الظاهر لم يحتج الى قوله بتأويل وذلك لأن الغير اذا فسر بالقدر المشترك بين الغيرين وغيرهما أي لا دليل على التعيين احتج الى بيان المراد من ذلك بخاصته على أن هذا الاعتراض فيه التخصص بالواقع وظاهر الحال بلا تخصص وقد يجب أن يخصص أنا ان قطعنا النظر عن القرينة فالمتبادر الغير في الواقع وان نظر الى القرينة فهم منها الغير بحسب الظاهر لانه هو المذكور في تعريف الحقيقة فلم يخصص التريدين بهما ولكن لا يخفى أن التفسير بالعموم يحتاج الى التقييد لانه انما يتجه ان سلم أن أحد الاحتمالات السابقة لا يتبادر منه وأما ان ادعى أن المتبادر من غير ما هو له انما هو الغير عند المتكلم فيما يظهر من حاله أو الغير في الواقع فقط أو الغير في الاعتقاد فقط أو فيهما لم يتجه ولم يتم تأمل ثم أشار الى تحقيق وتفصيل في التعريفين فقال (وله) أي وللعل أو معناه

الربيع البقل كما سيأتي فقد تكمل اخراج أقسام الحقيقة بمجموع الفصلين ص (وله)

لما هو له وأجيب بأن فائدة قوله الآتي ولا بد الخ التوطئة الى تقسيم القرينة الى لفظية ومعنوية ولم يكتف بقوله بتأويل عن قوله لغير ما هو له لان دلالاته على المعنى المذكور التزامية وهي هجورة في التعريف فان قلت ان من لوازم المجاز العلاقة كما أن القرينة من لوازمه وحينئذ كان الأولى للشارح ادراجها في التأويل بأن يقول وحاصله أن يعتبر علاقة وينصب قرينة صارفة الخ بل الاقتصار على العلاقة أولى لان المصنف تعرض لقرينة فيما بعد بقوله ولا بد له من قرينة قلت انما لم يدرج الشارح العلاقة في التأويل لتقدم الاشارة اليها في قول المصنف ملابس وذكره القرينة فيما بعد انما هو لأجل التوطئة لتقسيمها الى لفظية وغير لفظية (قوله صارفة الخ) ليس المراد بكون القرينة صارفة عن الحقيقة أن الاسناد لما هو له وجود والقرينة صرفت ذلك بل المراد ان ظاهر الكلام مع قطع النظر عنها يفيد ان الاسناد في اللفظ ثابت لما هو له وبالنظر اليها يفيد أنه غير ما هو له (قوله أي للعل) أي أو معناه ففيه اكتفاء وانما اقتصر على الفعل مع ان الأمثلة الآتية بعضها للفعل نحو بنى الأمير المدينة وبعضها لما في معناه نحو عيشة راضية لانه الاصل وبعده أن يكون المصنف أراد بالفعل اللغوي وهو الحدث الخ لفته لما مر من قوله اسناد الفعل أو معناه لانه صريح

ملاسات

في أن المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي والا لزم استدراك قوله أو معناه فان قلت ان المصنف عد من جملة الملابس المصدر والمفعول به ومن جملة معنى الفعل المصدر والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف فيلزم ملابس المصدر للمصدر وهو باطل لانه ملابس الشيء لنفسه ويلزم عليه ملابس الصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف للمفعول به وهو باطل لانها لا تنصبه قلت ذلك لالزام ممنوع لجواز أن يكون الكلام على النوزيع فقوله والمصدر أى في غير المصدر وقوله والمفعول به أى في غير الصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف فالخاص أنه لا يلزم من القول بملابس الفعل ومعناه للامور المذكورة ملابس كل منها لكل واحد منها بل التفضيل فيه موكول الى السامع العالم بالقواعد على أنه لا يلزم من ملابس المصدر للمصدر ملابس الشيء لنفسه (٢٣٥) لجواز أن يكونا متغايرين وان كانا

مصدرين كما في أعجبني قتل
الضرب فان القتل ملابس
للضرب لكونه سببا فيه إذ
لا بد من الملابس بين العامل
ومعموله (قوله وهذا) أى
قول المصنف وله ملابس
(قوله اشارة) أى ذو اشارة
أو مشير (قوله الى تفصيل)
أى تعيين (قوله وتحقيق)
المراد به الذكر على الوجه
الحق فهو مغاير لما قبله
والتحقيق من قوله بعد
فاسناده للفاعل الخ (قوله
للتعريفين) أى تعريف
الحقيقة العقلية وتعريف
الحجاز العقلي لذكره في الاول
الملابس الذى له وفي الثاني
الملابس الذى ليس هو له
(قوله أى مختلفة) هذا
تفسير باللازم اذ الشئ
معناه التفرق كما يشهد له
قول الشاعر

وهذا اشارة الى تفصيل وتحقيق للتعريفين (ملابسات شتى) أى مختلفة جمع شئت كريض ومرضى
(يلبس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان

(ملابسات شتى) جمع شئت كريض ومرضى بمعنى مفترقة مختلفة ثم أشار الى تسمية تلك الملابس
فقال (يلبس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان

ملابسات شتى الخ) ش أى للفعل أو معناه ملابسات متعددة فهو يلبس الفاعل والمفعول به ويلبس
المصدر وظرفى الزمان والمكان والسبب * واعلم أن الاسناد هنا ما أن يراد به الحكم الدائرين المسند
والمسند اليه أو مجرد النسبة الصادقة على نسبة المفعول أو غيره من متعلقات الفعل * أما الاول فاعلم أن
الاسناد لا بد له من مسند اليه كما سبق وذلك المسند اليه إما فاعل أو ماهو فى حكم الفاعل مثل
الابتداء واسمى كان وان وغير ذلك من المحكوم عليه * وهذا فى كل اسناد مجازيا كان أو حقيقة فاقول اذا
وقع الاسناد فالحكم على ما أن يكون هو الفاعل فى نفس الأمر أو المصدر أو الزمان أو المكان أو
المفعول أو السبب * فالاول وهو اسناد الفعل الى فاعله لا يكون إلا حقيقة ونعنى فاعله الذى هو له مثل قام
زيد فقد أسند الفعل لفظا ومعنى الى فاعله هذا مضمون كلامهم الثانى اسناده الى المفعول معناه أن يجعل
ما هو له فى المعنى مفعول فاعلا وفى حكم الفاعل فالفعل كقوله تعالى فهو فى عيشة راضية فان راضية
مسندة الى ضمير العيشة فقد جعلت العيشة فاعلا وانما هى مفعول فى المعنى لانها مرضى بها وكذلك ماء
دافق فقد جعل المرضى به راضيا والمدفوق دافقا ومنه سر كاتم أى مكتوم حكاه ابن السكيت والذى
فى حكم الفاعل سيل مفعول لأن المفعول هو المملوء والسيل فى الحقيقة مالى * لا وادى لا مملوء فقد أسند الفعل
الى الفاعل معناه انه جعل ما هو الفاعل فى المعنى أى فى الاصل وهو السيل نائبا عن الفاعل لفظا والنائب
عن الفاعل لفظا مفعولا معنى فقد أسند الافعال فى المعنى الى الوادى الذى كان مفعولا فصار السيل
مفعولا فبنى الفعل له ونظر (١) المصنف فى الايضاح فانه فى عيشة راضية جعل المفعول معنى فاعلا لفظا
وفى سيل مفعول جعل الفاعل معنى نائبا عن الفاعل وهو المفعول فى الاصل فقال ان هذا عكس الذى قبله
وليس كذلك بل سيل مفعول مثل عيشة راضية فان العيشة كانت مفعولا جعلت فاعلا والوادى كان

وقل لجديد الثوب لا بد من بلا * وقل لاجتماع الشمل لا بد من شت

أى لا بد من تفرق واختلاف لازم للتفرق (قوله جمع شئت) أى فطابقت الصفة الموصوف (قوله يلبس الفاعل) هذا مستأنف استثنافا
بيانيا أتى به لتفصيل الملابس وقوله يلبس الفاعل أى الحقيقى لصدور رده منه أو قيامه به والمراد أنه يلبسه مطاقا سواء كان بلا واسطة أو
بواسطة الحرف نحو كفى بالله (قوله والمفعول به) أى لوقوعه عليه والمراد انه يلبسه مطلقا سواء كان بلا واسطة أو بواسطة حرف نحو مررت
بزيد وضربت فى الدار وفى يوم الجمعة ولأجل التأديب ولا يقال لهذه مفعول فيه ولا مفعول له لانهما انما يطلقان على المنسوب بتقدير فى واللام
على القول المشهور خلافا لابن الحاجب وبما ذكر من التعميم ظهر وجه ترك المصنف للجار والمجرور (قوله والمصدر) لكونه جزء
مفهوما فيلبسه بدلالته عليه ضمنا وكذا يقال فى الزمان وان ملابسته للزمان لكونه لازما لوجوده

(١) قوله ونظر: حرر هذه الكامة فان الاصل الذى بيدنا سقيم كتبه صححه

والمكان والسبب فاسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له حقيقة

(قوله والمكان) أى بسبب دلالة عليه التزاما باعتبار أنه لا بد له من محل يقع فيه (قوله والسبب) أى لحصوله به وسواء كان السبب مفعولا له أولا كما فى بنى الامير المدينة (قوله ولم يتعرض للمفعول معه) نحو جاء الامير والجيش (قوله والحال) نحو جاء زيدا (قوله ونحوهما) أى كالتمييز نحو طاب زيد نفسا والمستثنى نحو قام القوم الا زيدا (قوله لا يسند اليها) أى بخلاف ما ذكره فان الفعل يسند اليه فان قلت هذه الامور يسند اليها (٢٣٦) أيضا فيصح أن يقال فى جاء الامير والجيش جاء الجيش وفى الحال جاء الراكب

الح قلت المراد ان هذه الامور لا يصح اسناد الفعل اليها مع بقائها على معانيها المقسودة منها كالمصاحبة فى المفعول معه والتقييد فى الحال والبيان فى التمييز فان هذه المعانى لا تفهم فيما اذا رفع الاسم وأسند اليه الفعل (قوله فاسناده الى الفاعل) أى الحقيقى لا الاصطلاحى فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقى وهو ما حق الاسناد ان يكون اليه وهو ما يقوم به الفعل حقيقة عند المنكلم فى الظاهر وقوله اذا كان مبنيا له أى للفاعل النحوى وحينئذ فى الكلام استخدام وكذا يقال فى المفعول به وانما قلنا المراد بالفاعل الفاعل الحقيقى لاجل اخراج قول المؤمن أنبت الربيع البقل من الحقيقة لانه وان أسند الفعل المبني للفاعل له ولكن ذلك

والمكان والسبب) ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها (فاسناده الى الفاعل أو المفعول به اذا كان مبنيا له) أى للفاعل أو المفعول به يعنى ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل والى المفعول به اذا كان مبنيا للمفعول به (حقيقة

والمكان والسبب) سواء كان عقليا أو عاديا أو شرعيا أو غير ما ذكر من متعلقات الفعل فلا يسند لها الفعل ولو كان ملابسا له بالعلق كالمفعول معه والحال والتمييز فلم يتعرض لها لان المراد الملا بسات التى يسند الفعل لها (فاسناده) أى الفعل (للفاعل) اذا كان مبنيا له كقولنا قام زيد حقيقة (و) اسناده (للمفعول به اذا كان مبنيا له) كقولنا ضرب بكسر الراء زيد (حقيقة) أيضا

مفعولا صار فاعلا ولذلك انقلب السيل الذى كان فاعلا مفعولا فبنى له الفعل فقبل مفعول وكذلك لو بنيت المفعول من عيشة راضية لقلت عيشة مرضية * الثالث اسناده الى المصدر وهو أن تجعل ما هو فى المعنى مصدر فاعلا لفظيا أو فى حكمه مثل شعر شاعر فان شاعرا أسند الى ضمير الشعر قلت وليس مثلا صحيحا لان شعرنا فى قولنا شعر شاعر المراد به المشعور وهو نفس المنظوم لا الشعر الذى هو المصدر والمثال الصحيح

سيد كرى قولى اذا جد جدهم * وفى الليلة الظلماء يفتقد البدر

وكذلك قوله تعالى فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة * الرابع اسناده الى اسم الزمان مثل نهاره صائم فقد أسند صائم الى النهار معناه انما يجعل اسم الزمان فاعلا فاسند الصوم اليه وينبغى تقييد ذلك بارادة هذا المعنى فانه يصح أن تقول نهاره صائم حقيقة أى قائم الظهيرة يقال صام النهار اذا قام قائم الظهيرة ولا بد من ارادة الحقيقة الشرعية فان الصوم فى اللغة مطلق الامساك فيصح اسناده للنهار حقيقة ومن هذا الباب قولهم ولد له ثلاثون عاما وصيد عليه يومان وليلة مطرة وليل ساهر وقوله تعالى والنهار مبصرا * الخامس اسم المكان مثل نهر جار وهو كظرف الزمان وهذا المثال انما يصح اذا كان النهر اسما للشق فان كان اسما للماء وحده فهو حقيقة ولاهل اللغة فى ذلك عبارات مختلفة تشهد لكل من الاحتمالين * السادس السبب وهو أن تجعل ما هو سبب الفعل فى المعنى فاعلا أو فى حكمه مثل بنى الامير المدينة لكونه سبب فى بناءها قال الخطيبى يريدون بنيت المدينة للامير و بعضهم يجعل هذا المثال لا سبب وكلاهما صحيح * قلت * ليس معناه ما ذكره وانما يكون معناه بنيت للامير بتقدير أن يكون للسبب فيكون من القسم الذى ذكره بعد وقوله وكلاهما صحيح فيه نظر لانه على المسببية يرجع فى المعنى الى المفعول من

أجله

الفاعل الذى أسند له الفاعل النحوى لا الحقيقى وكذا يخرج قول الجاهل المعلوم جهله أنبت الله البقل عن الحقيقة لان الفعل المبني للفاعل لم يسند للفاعل الحقيقى عنده فى الظاهر فهو وما قبله داخل فى المجاز لكونه اسنادا الى غير الفاعل الحقيقى لاجل الملا بسة (قوله أى للفاعل أو المفعول به) أى فالضمير راجع لهما وأفرد الضمير لان العطف بأو (قوله يعنى ان اسناد الخ) لما كان ظاهر كلام المصنف فاسدا لانه يفيد أن الفعل اذا كان مبنيا للفاعل وأسند للفاعل أو المفعول به يكون حقيقة واذا كان مبنيا للمفعول وأسند للفاعل أو المفعول به يكون كذلك لانه اذا كان مبنيا للفاعل وأسند للمفعول يكون مجازا كما فى عيشة راضية وكذا اذا كان مبنيا للمفعول وأسند للفاعل يكون مجازا كما فى سيل مفعول أشار الشارح بالعناية الى أن فى كلام المصنف توزيعا وان الأصل واسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له واسناده الى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة

كأمر وكذا إلى المفعول إذا كان مبنياً وقولنا مأهولة يشملهما واسناده إلى غيرهما المضاهاته لماهولة في ملابسة الفعل

(قوله كما من الأمثلة) أي للحقيقة لا للاسناد إلى الفاعل أو للمفعول حتى يرد عليه أنه لم يذكر سابقاً مثلاً لا اسناد المبنى للمفعول إلى المفعول (قوله وإلى غيرهما الخ) قد ذكر المصنف أمثلة المجاز لا اسناد الفعل المبنى للفاعل ولم يذكر من أمثلة المجاز لا اسناد الفعل المبنى للمفعول إلا واحداً أغنى سيل مفعم فإنه أسند فيه معنى الفعل المبنى للمفعول إلى الفاعل فنقول اسناده إلى المصدر لا يكون إلا مجازاً نحو ضرب ضرب شديد واسناده إلى المكان والزمان أن كان بتوسط في ملفوظة أو مقدرة فهو حقيقة نحو ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وإن كان على الانساع باجرائهما مجرى المفعول به في اعتبار وقوع الفعل عليهما كان مجازاً نحو ضرب يوم الجمعة وضرب الدار والمفعول له لا يسند إليه الفعل المجهول مالم يجز باللام نحو ضرب للتأديب والا كان مثل جلس في الدار واسناده إلى السبب الغير المفعول له مجاز ولا جل إخراج اسناد المجهول إلى المكان والزمان بتوسط في قيد قوله وإلى غيرهما (٢٣٧) بقوله للملابسة لأن الاسناد لهما ليس

لأجل الملابسة بالمعنى المذكور هنا ولم يتعرض الشارح لدخول ذلك في الحقيقة لظهوره على أنه قد يقال إن في صورة الاسناد بتوسط في ملفوظة أو مقدرة الاسناد إلى مصدر الفعل حقيقة فإن معنى قولنا ضرب في يوم الجمعة أو في الدار أو وقع الضرب فيه (قوله أي غير الفاعل) أي من المفعول والأربعة بعده وقوله وغير المفعول به أي من الفاعل والأربعة الأخيرة فصور المجاز عشرة مثل المصنف ستة منها (قوله يعني غير الفاعل في المبنى للفاعل الخ) اعلم أن ظاهر كلام المصنف أن الفعل المبنى للفاعل إذا أسند لغير الفاعل والمفعول

كأمر من الأمثلة (و) اسناده (إلى غيرهما) أي غير الفاعل أو للمفعول به يعني غير الفاعل في المبنى للفاعل وغير المفعول به في المبنى للمفعول به (للملابسة)

(كأمر) من الأمثلة في قولنا أنبت الله البقل إلى آخرها وهذا في أمثلة الفاعل وأمثلة الاسناد للمفعول به أو شبهه ظاهرة وقد تقدم بعضها في الشرح (و) اسناده (إلى غيرهما) أي إلى غير الفاعل في المبنى له ويدخل في الغير المفعول به وإلى غير المفعول به في المبنى له ويدخل في الغير الفاعل كما يدخل في المفعول المجزور والظرف (للملابسة) أي اسناد الفعل لغير ما بنى له لأجل مشابهة ما بنى له بغيره في ملابسة الفعل لهما

أجله فيمكن دخوله في قسم عيشة راضية لأن مرادهم بالمفعول في عيشة راضية المفعول به فقط هذا كله على تقدير أن المراد بالاسناد ذلك فقولك بنيت المدينة لا يطلق على بنائها للأمر ولا يفهم منه لا حقيقة ولا مجازاً وأما قولك للأمر فليس مسنداً إليه وأما على التقدير الآخر أن المراد بالاسناد النسبة ولا تتبعه فسيأتي عن سيبويه والسكاكي مثله في الكلام على أسباب العلمية فالحكم على ما سبق واضح لأنه يكون تعلق الصفة بالموصوف كراضية بعيشة وغيره مجازاً من غير نظر إلى ضميره المستتر فيه ويكون في ضرب زيد عمراً اسناد باعتبار الفاعلية واسناد باعتبار المفعولية وبعد أن تحررت هذه القاعدة على التحقيق فنقول الاسناد إلى الفاعل المعنوي قد يكون والفعل مبنى له لفظاً مثل قام زيد فزيد فاعل لفظاً ومعنى حقيقة ولا يكون إلى نائبه لأنك إذا قلت ضرب زيد لم تسند الضرب باعتبار الفاعلية إلى أحدنا أسندته باعتبار المفعولية فالفاعل المعنوي ليس المفعول الذي هو نائبه نائباً في المعنى بل في اللفظ فقط والاسناد إلى المفعول به المعنوي قد يكون مع البناء للفاعل كما يقول رضى العيشة وإن بنيت للمفعول ليس بالحقيقة كقولك رضى العيشة بضم الراء وعلى هذا القياس إلا أنه قد يقال لا يلزم من جعل المفعول فاعلاً أن يجعل كذلك الفاعل مفعولاً بل يستعمل منه القاصر

به يكون مجازاً وأما إذا أسند إليهما يكون حقيقة وكذلك الفعل المبنى للمفعول إذا أسند لغير الفاعل والمفعول به يكون مجازاً وإذا أسند إليهما يكون حقيقة وليس كذلك بل المبنى للفاعل إذا أسند للمفعول به يكون مجازاً نحو عيشة راضية كما أن المبنى للمفعول إذا أسند للفاعل يكون كذلك نحو سيل مفعم فلما كان ظاهر كلام المصنف فاسداً أتى الشارح بالعناية تبييناً للمراد وإشارة إلى أن في كلام المصنف توزيعاً (قوله للملابسة) أي ملاحظتها كما أشار إليه الشارح بقوله لأجل الخ واعلم أن هذا المجاز لا بد له من علاقة كما أن اللغوى كذلك وظاهر كلام المصنف أن العلاقة المعتبرة هنا هي الملابسة فقط وأنه لا بد منها في كل مجاز عقلى من حيث أنه جملة علة دون غيرها بدليل الاختصار عليها في مقام البيان قال الشيخ يس لكن يبقى هنا شيء وهو أنه هل يكفي في جميع أفراد هذا المجاز كون العلاقة للملابسة أو لا بد أن نبين جهتها بأن يقال العلاقة ملابسة الفعل لذلك الفاعل المجازى من جهة وقوعه عليه أو فيه أو به كما قالوا في المجاز اللغوى أنه لا يكفي أن يجعل اللزوم أو التعلق علاقة بل فرد منه لأن ذلك قدر مشترك بين جميع أفراد فلا بد أن يبين أنه من أي وجه وسيأتي في كلام بعض الفضلاء إشارة إلى هذا الثاني

مجاز كقولهم في المفعول به عيشة راضية وماء دافق وفي عكسه سيل مفعم

(قوله يعني لأجل الخ) لما كان ظاهر المصنف هنا أن العلاقة هي الملازمة بمعنى التعلق والارتباط بين الفعل والمسند اليه المجازي وكذا على ما هو المتبادر من التعريف ومن قوله وله ملاسبات شتى وكان هذا غير مراد وإنما المراد أن العلاقة هي المشابهة بين المسند اليه الحقيقي والمسند اليه المجازي في الملازمة أي في تعلق الفعل بكل منهما وإن كانت جهة التعلق مختلفة أي الشارح بالناية إشارة إلى أنه ليس المراد بالملازمة في كلام المصنف التعلق بين الفعل والمسند اليه المجازي كما مر بل المراد بها هنا المشابهة والمحاكاة والمناظرة بين المسند اليه المجازي والحقيقي في التعلق بقول الشارح يعني لأجل أن ذلك الغير أي المسند اليه المجازي كالنهر في قولك جرى النهر يشابه ماهوله أي يشابه المسند اليه الحقيقي كالماء في قولك جرى الماء وقوله في ملاسبه الفعل أي وهو الجري فالجري يلبس الماء من جهة قيامه به ويلبس النهر من جهة كونه واقفا فيه ولا يقال حيث كانت علاقة هذا المجاز المشابهة كان من الاستعارة لأننا نقول الاستعارة لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والاسناد ليس بلفظ وما وقع في تسميته استعارة فليس المراد منه الاستعارة الاصطلاحية بل ذلك على سبيل النقل والاشتراك اللفظي والحاصل أن العلاقة في هذا المجاز المشابهة بين المسند اليه المجازي والمسند اليه الحقيقي في تعلق الفعل بكل لأجل صحة اسناده لذلك المجازي والعلاقة في الاستعارة المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي لأجل صحة نقل اللفظ من المعنى الحقيقي (٢٣٨) للمعنى المجازي قال الفري أن قلت لا شيء حول الشارح العبارة وفسر الملازمة

بمشابهة ذلك الغير لما هو له ولم يفسرها بارتباط الفعل بالمسند اليه الذي ليس هو له مع أن ذلك كاف في اسناد الفعل اليه قلت الباعث له على اختيار ذلك أن ملاحظة المشابهة المذكورة أدخل وأتم في صرف الاسناد الذي هو حق ماهو له إلى غيره وإن كفي فيه مجرد الملازمة المذكورة (قوله كقولهم أي

يعني لأجل أن ذلك الغير يشابه ماهوله في ملازمة الفعل (مجاز كقولهم عيشة راضية) فيما بني للفاعل وأسند إلى المفعول به إذ العيشة مرضية (وسيل مفعم) في عكسه أي فيما بني للمفعول وأسند إلى الفاعل لأن السيل هو الذي يفعم أي يملأ

(مجاز كقولهم) فيما بني للفاعل وأسند للمفعول مجازا (عيشة راضية) فإن العيشة مرضية وإنما الراضى صاحبها (و) كقولهم فيما بني للمفعول وأسند للفاعل مجازا (سيل مفعم) فإن السيل مفعم

فإن دفع في الأصل متعدي فلما أسندناه إلى الماء قديقال أنه صار قاصرا بمعنى مندفع وفيه نظر وقد يقال هو متعدي أي دافق نفسه والظاهر أنا إذا جعلنا المفعول فاعلا انقلب الفاعل مفعولا ويوضحه ما تقدم في سيل مفعم لأننا قلنا مفعم بالبناء للمفعول لأننا قدرنا أن المفعول هو الفاعل فقلنا ملاء الوادي السيل فلذلك صح بناء الفعل للسيل فقلنا أفعم السيل فتبعه قولنا سيل مفعم ونرجع حينئذ إلى عبارة المصنف فقوله اسناده إلى الفاعل حقيقة لا ير يد الفاعل اللفظي والأورد عليه أن الاسناد المجازي أيضا لا يكون

كالاسناد في قولهم (قوله عيشة راضية) في حاشية شيخنا الحنفى أصله رضى المؤمن عيشته ثم أقيم عيشة مقام

المؤمن للمشابهة بينهما في تعلق الفعل وهو الرضى بكل فصار رضى عيشة وهو فعل مبني للفاعل فاشتق اسم الفاعل منه وأسند إلى ضمير المفعول وهو عيشة بعد تقديمه وجعله مبتدأ ثم حذف المضاف إليه اكتفاء بالمبتدأ في مثل قوله عيشة زيدر راضية وقرر شيخنا العدوى أن أصل هذا التركيب عيشة رضىها صاحبها فالرضا كان بحسب الأصل مسندا للفاعل الحقيقي وهو صاحب ثم حذف الفاعل وأسند الرضا إلى ضمير العيشة وقيل عيشة رضىت لما بين صاحب والعيشة من المشابهة في تعلق الرضا بكل وإن اختلفت جهة التعلق لأن تعلقه بالصاحب من حيث الحصول منه وبالعيشة من حيث وقوعه عليها فصار ضمير العيشة فاعلا نحويا لاحقيقيا ثم اشتق من رضىت راضية ففيه معنى الفعل وأسند إلى المفعول قال الفري مذهب الحليل أنه لا مجاز في هذا التركيب بل الراضية بمعنى ذات رضا حتى تكون بمعنى مرضية فهو نظير لابن وتامر وهو مشكل بدخول التاء لأن هذا البناء يستوي فيه المذكور والمؤنث ويمكن الجواب بجواز جعلها للبناء لالتأنيث كعلامة (قوله فيما بني للفاعل وأسند إلى المفعول به) أشار بذلك إلى أن الشاهد في اسناد راضية للضمير المستتر أعني ضمير العيشة لأن الشاهد في اسناد راضية إلى العيشة لأن الاسناد إلى المبتدأ واسطة عند المصنف بين الحقيقة والمجاز وكذا يقال فيما بعد من الأمثلة وقوله فيما بني للفاعل حال من قولهم المذكور على حذف والتقدير كأننا فيما بني مسنده للفاعل على أن الظرفية من ظرفية الخاص في العام وقوله وأسند إلى المفعول به أي الحقيقي والافالمسند اليه هنا فاعل نحوى (قوله وسيل مفعم) أصله كما قال السيرامى أفعم السيل الوادي بمعنى ملأه ثم بني أفعم للمفعول واشتق منه اسم المفعول وأسند لضمير الفاعل الحقيقي وهو السيل بعد تقديمه وجعله مبتدأ فقوله الشارح وأسند إلى الفاعل أي الحقيقي والافالمسند اليه هنا نائب فاعل

وفي المصدر شعر شاعر وفي الزمان نهاره صائم وليس له قائم وفي المكان طريق سائر ونهر جار وفي السبب بنى الأمير المدينة وقال
 * اذا ردعنا في القدر من يستعيرها *

(قوله من أفعمت الاناء) راجع لقوله ففعم قال الحفيد الاولي أن يقول من أفعم الماء الاناء بدليل قول الشارح لان السيل هو الذي يفعم
 والنسيل والماء بمعنى وأجيب بأن الحامل له على ذلك أن ذلك التعبير هو الشائع في عباراتهم وقال عبد الحكيم لم يقل من أفعم الماء
 الاناء لان الماء ليس بمفعم للاناء بل آلة للافعام بخلاف السيل فإنه مفعم للوادي (قوله وشعر شاعر) أي فقد أسند ما هو بمعنى الفعل
 أعنى شاعر الى ضمير المصدر وحقه أن يسند للفاعل أعنى الشخص لانه الفاعل الحقيقي بحيث يبقا شعر شاعر صاحبه لكن لما كان
 الشعر شبيها بالفاعل من جهة تعلق الفعل بكل منهما صح الاسناد اليه مجازا (قوله في المصدر) أي فيما بنى للفاعل وأسند للمصدر وكذا
 يقال فيما أتى (قوله جد جده) أي جدا جهاده وأصله جذز يدجد أي اجتهد الآن (٢٣٩) حق الجدان يسند للفاعل الحقيقي وهو

الشخص لا للجده نفسه
 لكن أسند اليه لمشايعته
 له في تعلق الفعل بكل منهما
 لان ذلك الفعل صادر من
 الشخص والمصدر جزء
 معنى ذلك الفعل (قوله
 لان الشعر هنا) أي الذي
 هو صدوق الضمير في
 شاعر بمعنى المفعول أي
 الكلام المؤلف أي وحيد
 فهو من باب عيشة راضية
 أي من قبيل المبنى للفاعل
 المسند للمفعول وليس من
 قبيل ما بنى للفاعل وأسند
 للمصدر الذي كلامنا فيه
 بخلاف جد جده فإنه من
 ذلك القبيل ان قلت حيث
 كان كذلك فالتمثيل بجده
 جده هو الصواب لا الاولي
 فقط قلت ان الشعر يحتمل

من أفعمت الاناء ملائته (وشعر شاعر) في المصدر والاولى التمثيل بنحو جد جده لان الشعر هنا
 بمعنى المفعول (ونهاره صائم) في الزمان (ونهر جار) في المكان لان الشخص صائم في النهار والماء
 جار في النهر (وبنى الأمير المدينة) في السبب

بكسر العين أي مالى لا مفعم بالفتح أي ملأه يقال أفعمت الاناء ملائته ماء (و) كقولهم فيما بنى للفاعل
 وأسند للمصدر مجازا (شعر شاعر) فان الشاعر صاحب الشعر لا الشعر الا أنه يحتمل أن يراد بالشعر
 المشعور به لا المصدر الذي هو نفس الشعر فيكون من باب عيشة راضية فالاولى التمثيل بنحو جد جده
 لأن الجدمصدر وأسند اليه فعل الفاعل (و) كقولهم فيما بنى للفاعل وأسند للزمان مجازا (نهاره صائم)
 فان النهار مصوم فيه وانما الصائم الانسان فيه (و) كقولهم فيما بنى للفاعل وأسند للمكان مجازا
 (نهر جار) فان الجارى هو الماء لا النهر الذي هو مكان جريه (و) قولهم فيما بنى للفاعل وأسند
 للسبب مجازا (بنى الأمير المدينة) فان الباني حقيقة هو العملة والامير سبب أمره وكذا السبب المالى يسند
 اليه أيضا مجازا كقوله تعالى يوم يقوم الحساب فان القيام في الحقيقة لاهل الحساب ولكن لاجله
 فكان الحساب علة غائية وسببا مآليا وقد فهم من ذكره في تفصيل الاسناد أن المسند يكون فعلا
 او معناه مسندا لغير ما يبنى له من فاعل أو مفعول أو ما يحجرى مجرى المفعول في كون الفعل يحق للفاعل
 وعدله عن الفاعل اليه للملازمة وان الملازمات هي ما ذكر وأن الاسناد ليس على طريق ما يكون الى

الفاعل لفظي كما استراه في الجميع وانما أراد المنوي ويعنى به ما هو له عند المتكلم في الظاهر ولا يريد
 لما هو له حقيقة أو بتأويل لان كل اسناد كذلك وقوله أو المفعول اذا كان مبنيا له يعنى اسناد الفعل
 في نحو ضرب زيد عمرا الى الفاعل الحقيقي اذا كان الفعل أو معناه مبنيا له أو الى المفعول اذا كان
 الفعل أو معناه مبنيا له وفيدناه بالحقيقي احتراز عن اسناد الفعل لما جعلناه مفعولا به مجازا فان الاسناد

أن يكون باقيا على مصدره بمعنى تأليف الكلام فيكون من ذلك القبيل فالخاصل ان جد جده من قبيل المبنى للفاعل المسند المصدر
 قطما واما شعر شاعر فيحتمل أن يكون من ذلك القبيل ويحتمل أن يكون من باب عيشة راضية وما لا احتمال فيه أولى مما فيه احتمال ومن
 هذا تعلم أن قول الشارح لان الشعر هنا بمعنى المفعول أي بحسب المتبادر للفهم وان جاز أن يكون بمعنى التأليف (قوله في الزمان) أي
 فيما بنى للفاعل وأسند للزمان لمشايعته للفاعل الحقيقي في ملازمة الفعل لكل منهما (قوله في المكان) أي فيما بنى للفاعل وأسند
 للمكان (قوله جار في النهر) أي في الحفرة التي يكون الماء فيها (قوله في السبب) أي فيما بنى للفاعل وأسند للسبب الأمر ونحو
 ضرب التأديب فيما أسند للسبب الغائي لان السبب نوعان واعلم أن القرينة في جميع ما ذكر من الامثلة الاستحالة العقلية الا في
 الاسناد الى السبب الآمر فانها الاستحالة العادية والعلاقة في الجميع الملازمة بمعنى مشابهة الفاعل المجازي للفاعل الحقيقي في تعلق
 الفعل بكل منهما وان اختلفت جهة التعلق لان تعلقه بالفاعل الحقيقي تعلق صدور منه وتعلقه بالفاعل المجازي من جهة وقوعه عليه
 أو فيه أو من جهة كونه جزءا الى آخر ما مرو من هذا يؤخذ أنه لا بد في المجاز العقل من تعيين جهة الملازمة بين الفاعل الحقيقي والمجازي
 كما ذكره بعضهم

(قوله وينبغي أن يعلم الخ) القصد من هذا الكلام الاعتراض على المصنف بان تعريفه للمجاز غير جامع وتقرر الاعتراض أن نقول ان المصنف جعل الجنس في تعريف المجاز الاسناد والنسب الاضافية والايقاعية ليست من الاسناد لانه عبارة عن النسبة التامة وحينئذ فلا يشملها التعريف مع أن المجاز المسمى العقلى يجرى فيهما أيضا وحينئذ فالتعريف غير جامع وأشار بقوله اللهم الخ للجواب عنه (قوله ان المجاز العقلى) أى وكذلك الحقيقة العقلية تجرى في الاضافة كقولك أعجبنى جرى الماء في النهر وفي الايقاعية نحو نومت ابني في الليل فلا تختص الحقيقة ولا المجاز بالنسبة الاسنادية كما توهمه كلام المصنف وحينئذ فكل من تعريف الحقيقة والمجاز غير جامع وجواب الشارح الآتي بالنظر لتعريف المجاز ويعلم منه الجواب عن تعريف الحقيقة بطريق القياس (قوله أيضا) أى كما يجرى في الاسنادية وقوله من الاضافة بيان للغير والمراد بالاضافية النسبة الواقعة بين المضاف والمضاف اليه والايقاعية هي نسبة الفعل للمفعول فان الفعل المتعدي واقع على المفعول أى متعلق به ثم ان ظاهر الشارح يقتضى أن الايقاعية غير تامة مع أن نسبة الفعل للمفعول إنما تعتبر بعد التمام فكان الأولى الاقتصار على (٢٤٠) الاضافة الا أنه يقال انه التفت الى نسبة الفعل للمفعول في حد ذاته بقطع النظر

عن نسبته للفاعل ولا شك أنها غير تامة (قوله نحو أعجبنى الخ) مثال للاضافة وقوله ونحو نومت الخ مثال للايقاعية ولذا فصل بنحو (قوله وجرى الانهار) جعل هذا وما بعده من المثالين من المجاز في النسبة الاضافية اذا جمعت الاضافة بمعنى اللام وأما لو جعلت بمعنى فى فلا يكون مجازا بل حقيقة والحاصل أنه لا بد من النظر لقصد المتكلم ونفس الامر فان كان ما قصده مناسباً بحسب نفس الامر حقيقة والامجاز مجرد مناسبة نوع من الاضافة لا يقتضى أن تكون حقيقة ما لم يقصده (قوله شقاق بينهما) السقاق هو النزاع

وينبغي أن يعلم أن الاسناد العقلى يجرى في النسبة الغير الاسنادية ايضا من الاضافة والايقاعية نحو أعجبنى انبات الربيع البقل وجرى الانهار قال الله تعالى وان خفتم شقاق بينهما ومكر الليل والنهار ونحو نومت الليل وأجريت النهر قال الله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين والتعريف المذكور انما هو للاسنادى اللهم الا أن يراد بالاسناد مطلق النسبة

المبتدأ فما تقدم في قوله * انما هي اقبال وادبار * ليس من المجاز كما أنه ليس من الحقيقة وقد تقدم ان التعريف يدخله وان الانكسار في الاخراج عن التعريف على ما ذكرنا من جاعته لا ينبغي وما ينبغي ادخاله في المفعول ليكون اسنادا هو للفاعل له مجازا ما لا يتوصل اليه ذلك المسند لا يحرف فيكون المراد بالمفعول ما يتوصل اليه فعل الفاعل بنفسه أو يحرف فنحو قولهم اسلوب حكيم ما أسند فيه الى المفعول بواسطة الحرف اذ الاصل ان الشخص حكيم في أسلوبه وكذا الضلال البعيد اذ الاصل ان الكافر بعيد في ضلاله ثم ان ظاهر كلام المصنف ان المجاز العقلى لا يجرى في الاسناد ولا يجرى في تعلق الفعل بان يعدل به عن التعلق بالمفعول به الى جعله متعلقا بغيره ولا في اضافة ما ينبغي للفاعل لغيره وليس كذلك بل نصوا على ان قول القائل نومت الليل وأجريت النهر من المجاز لان فيه ايقاع الفعل كما يوقع على المفعول به على ما ليس بمفعول به فكان مجازا ومنه قوله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين لان الطاعة في الاصل انما تقع على المسرفين لان المسرفين هو المفعول به فكان ايقاعها على أمرهم مجازا وكذا قولنا

فيه مجازى كما سبق في سبيل فعم ولا يصح اطلاق أن الاسناد الى المفعول والفعل مبنى له حقيقة فتصحح الكلام أن يقال اسناد الفعل الى مفعوله الحقيقي والفعل مبنى له حقيقة مثل ضرب زيد وكذلك اسناده الى الفاعل الحقيقي والفعل مبنى له مثل ضرب زيد عمرا فالاول اسناد الضاربة والثانى اسناد المضروبة ولا يكون الاسناد في هذين الاحقيقة والاقسام الآتية وان صح بناؤها للمفعول فالمفعول

والخلاف وأصل الكلام وان خفتم شقاق الزوجين في الحالة الواقعة بينهما ومكر الناس في الليل والنهار الذى فأضيف المصدر في الاول للكان لان البين اسم مكان وفي الثانى للزمان فهو من اضافة المصدر لفاعله السكاني في الاول والزمانى في الثانى (قوله نومت الليل) أى أوقعت التنويم على الليل والاصل نومت الشخص في الليل (قوله وأجريت النهر) أى أوقعت الاجراء عليه والاصل أجريت الماء في النهر (قوله ولا تطيعوا أمر المسرفين) أى فقد أوقع الطاعة على الامر وحققا الايقاع على ذى الامر لانه هو المفعول به حقيقة فالاصل ولا تطيعوا المسرفين في أمرهم فقد حذف في هذه الامثلة ما حق الفعل أن يوقع عليه وأوقع على غيره تأمل (قوله والتعريف المذكور انما هو للاسنادى) هذا مصب الاعتراض أى وحينئذ فالتعريف غير جامع (قوله اللهم الا أن يراد الخ) أى فيكون مجازا مرسل من باب اطلاق المقيد على المطاق كاطلاق المرسن على الانف فان الاسناد هو النسبة التامة واستعمل في مطلق النسبة سواء كانت النسبة تامة كالاسنادية أو غير تامة كالاضافية والايقاعية وعبر بقوله اللهم اشارة الى استبعاد هذا الجواب اذ المعنى أترجى من الله أن يكون هذا جوابا ووجه بعده ما يرد عليه ان اطلاق المقيد على المطلق مجاز وهو لا يدخل التعاريف اللهم الا ان يدعى ان هذا المجاز مشهور فيما بينهم وأجاب في المطول عن أصل الاعتراض بأن المراد بالاسناد أعم من أن يكون صريحا بأن

* قولنا بتأول يخرج نحو قول الجاهل شفى الطبيب المريض فان اسناده الشفاء الى الطبيب ليس بتأول

يدل عليه الكلام بصريحه أو مستلزما بأن يكون الكلام مستلزما له فالجوازات المذكورة (٢٤١) وان لم تكن اسنادات صريحة لكنها

مستلزما لها فقوله شفاق

بينهما مستلزم لقولنا البين

مشافق ومكر الليل والنهار

يستلزم الليل والنهار ما كان

وقوله لا تطيعوا أمر

المسرفين يستلزم الأمر

مطاع (قوله وشحنا الخ)

من التوشيح وهو الباس

الوشاح أريد لازمه وهو

الترين أى زيناه بها (قوله

وقولنا الخ) اعترض بأن

هذا بيان لفائدة قيود الحد

وحيث أنه فكان الواجب

عدم فصله عن الحد وتقديمه

على قوله وله ملابسات الخ

ففي صنعه سوء ترتيب

وأجيب بأن قوله وله

ملابسات الخ تبين للحد

وتحقيق المعناه فينبغي أن

لا يتدخل بينه وبين الحد

كلام آخر فلو لم يؤخر ذكر

فائدة قيود الحد لحصل سوء

الترتيب (قوله الجاهل)

أى بالمؤثر القادر (قوله

رائيا) أى معتقدا وهذا

بيان لكونه جاهلا لأنه

قدر زائد عليه (قوله لكن

لا تأول فيه) أى لأنه لم

ينصب قرينة صارفة عن

كون الاسناد لما هو له

وحيث أنه حقيقة لا مجاز

(قوله لأنه) أى الاسناد

وهنا ما بحث شريفة وشحناء الشرح (وقولنا) في التعريف (بتأول يخرج) نحو (ما من من قول الجاهل)

أثبت الربيع البقل رائيا أن الانبات من الربيع فان هذا الاسناد وان كان الى غير ماهوله في الواقع

لكن لا تأول فيه لانه مراده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك فقوله بتأول يخرج ذلك

أعجبني انبات الربيع لان اضافة الانبات الى الربيع انما هي طريقة الاضافة الى المعامل وليس فاعلا

حقيقة ومنه قوله تعالى شقاق بينهما اذ ليس البين فاعلا وكذا قوله تعالى مكر الليل والنهار ولا يمكن انما يتم

هذا ان نوى بالاضافة الوجه المذكور وأما ان أريد إنها مطلق الملابس كانت حقيقة لان البين يلبس

الشقاق بالطرفية والليل يلبس السكر كذلك والاضافة تكون بأدنى سبب فكلام المصنف لا يشمل

ما ذكره الا بتأويل الاسناد بمطابق النسبة الشاملة للايقاع والاضافة والاسناد وهو بعيد وانما جعلت

النسبة الايقاعية والاضافية مجازية لانه تجوز بها عما ينبغي لها من كون الوقوع على المفعول به

الحقيقي في الاولى وكون الاضافة الى الفاعل الحقيقي في الثانية الى غيرهما كما تجوز بالاسناد عما

ينبغي له الى غيره فكانت النسبة فيما ذكر مجازية الا أنها قد تكون مع ذلك كناية عن المجاز الاسنادى

كقولهم سل المهموم فان ايقاع التسلية على المهموم مجاز لانها للشخص المهموم ثم فيه الكناية عن

كون المهموم حزينة اذ لا يسلى الا الحزين ففي هذه الايقاعية كناية عن نسبة مالفاعل للمفعول

المتوصل اليه بواسطة الحرف اذ يقال حزن فلان في همومه أو لهومومه كما تقدم وبهذا يعلم أن هذا

المجاز لا يجب أن يكون بالصراحة بل يجوز حصوله بالكناية كهذا (وقولنا) أى في تعريف المجاز

(بتأول يخرج ما من من) نحو (قول الجاهل) بالمؤثر القادر أثبت الربيع البقل معتقدا

الذى بنى الفعل له فيها ليس مفعولا حقيقيا وقوله الى غيرهما للملابسة مجاز أى سواء كان مبنيا للفاعل

مثل عيشة راضية أو للمفعول مثل سيل مفعم على أنه قيل في عيشة راضية غير ذلك فقال البصريون هو

على ارادة النسب أى عيشة ذات رضا وفيها ضمير الفاعل كما هو في قولك رجل هندي وقال الكوفيون

أصله مرضية فأقيم راضية مقام مرضية قال الفارسي فعلى هذا ليس الضمير المستتر فاعلا بل هو قائم

مقامه فعلى الوجهين هو مجاز أفرادى لا عقلى وقيل الاصل راض صاحبها فحذف المضاف وأقيم

المضاف اليه مقامه فارفع مستترا وأنت لاسناده مؤنث وقيل راضية معناه كاملة وقوله وسيل مفعم

الكلام فيه كعيشة راضية فتطرقه هذه الاقوال وكذلك الجميع وقوله شعر شاعر تقدم الكلام عليه

﴿تنبيه﴾ عرف بما سبق أن الاسناد الى الفاعل والمفعول أقسام أربعة أحدها أن يسند الى

الفاعل والفعل مبنى له مثل قام زيد والثاني أن يسند الى الفاعل والفعل مبنى للمفعول مثل رضى

صاحب العيشة الثالث أن يسند الى المفعول والفعل مبنى للفاعل مثل عيشة راضية الرابع أن

يسند الى المفعول وهو مبنى له مثل ضرب زيد ﴿تنبيه﴾ المراد بقولنا الاسناد الى المفعول وما معه هو

الذى كان مفعولا وكذلك في الجميع ولا نعني انا نسند اليه حال كونه مفعولا فلا نقول ان راضية بمعنى

مرضية والضمير للفاعل ولو قلنا ذلك لتهاوت بل الصيغة فاعل لفظا صناعيا ومعنى مجازيا ﴿تنبيه﴾

لك أن تقول الملابس لا تختص بالسببية بل جميع العلاقات المذكورات في المجاز اللفظي ينبغي

أن تأتي في المجاز الاسنادى (قوله وقولنا بتأول يخرج ما من من قول الجاهل) يعنى قوله أثبت الربيع

(٣١ شروح التلخيص - أول) للربيع (قوله ومعتقده) عطف على معلول (قوله وكذا شفى الخ) بيان لنحو ما من

أى وكذا قول الجاهل شفى الخ (قوله ونحو ذلك) أى بمطابق الاعتقاد دون الواقع كما في اسناد الفعل للأسباب العادية اذا كان

يعتقد تأثيرها نحو أحرقت النار الحطب وخرق السمار الثوب وقطع السكين الحبل فالاسناد في الجميع اذا صدر من الجاهل حقيقة

عقلية لا انتفاء الناول فيها كما بينه الشارح (قوله يخرج ذلك) أى يخرج قول الجاهل أثبت الربيع البقل ونحو ذلك انقول

(قوله كما يخرج الأقوال الكاذبة) أي كقولك جاء زيد وأنت تعلم أنه لم يحيى فإن اسناد الفعل فيه وإن كان غير ماهوله لـكن لا تأول فيه أي أنه لم ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الاسناد إلى ماهوله ثم إن ظاهر الشارح أن قول الجاهل المذكور ليس من الأقوال الكاذبة مع أنه منها وأجيب بأن المراد بالأقوال الكاذبة (٢٤٢) التي يعتقد التسام كذبها قاصداً وترويحاً بقدر الامكان وقول الجاهل ليس منها

كما يخرج الأقوال الكاذبة وهذا تعرض بالسكاكي حيث جعل التأول لإخراج الأقوال الكاذبة فقط والتنبيه على هذا تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد مع أنه ليس ذلك من دأبه في هذا الكتاب واقتصر على بيان إخراجها لنحو قول الجاهل مع أنه يخرج الأقوال الكاذبة أيضاً (ولهذا) أي ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لا لشرط التأول فيه (لم يحمل نحو قوله :

أشاب الصغير وأفنى الكبير * كره الغداة ومر العشي

إن الانبات حقيقة الربيع فإن هذا الاسناد يصدق عليه أنه غير من هوله لأن الذي هوله إنما هو الله تعالى وقد تقدم أن هذا الاسناد من الجاهل حقيقة فلولا زيادة التأول الذي حاصله نصب القرينة على إرادة خلاف الظاهر لدخل في تعريف المجاز مع أنه من الحقيقة فيبطل به طرد التعريف وإنما دخل قول الجاهل لأن المجاز لا بد فيه من القرينة وقول الجاهل لا قرينة فيه لاعتقاده ظاهره ومتى أظهر القرينة على إرادة خلاف الظاهر عاد مجازاً وليس موصوفاً حينئذ بأنه قول الجاهل لأنه في الظاهر قول المؤمن وكما خرج قول الجاهل يخرج كل ما يصدق عليه أنه غير من هوله لـكن لا بحسب القرينة بل بحسب الواقع والاعتقاد معاً كالأقوال الكاذبة التي مقصود صاحبها ترويحاً ظاهراً بحسب الاعتقاد دون مافي نفس الامر حيث لا ينصب القرينة كقول المعتزلي لمن لا يعلم حاله وهو يخفيها عنه إن الله خالق الأفعال كلها وإنما خص المصنف المخرج الأول وهو ما يطابق الاعتقاد دون الواقع بلا قرينة لأن السكاكي ذكر أن الخارج بالتأول الأقوال الكاذبة فنصب المصنف على إخراج هذا القسم أيضاً على قول الجاهل حيث لا ينصب القرينة ولم ينصبه على خروج ما يطابق الواقع دون الاعتقاد كما تقدم في قول المعتزلي الخفي لحاله ولا على خروج الأقوال الكاذبة لتسليم الثاني من هذين القسمين بالصراحة والأول منهما بطريق الأخرى والظهور ولهذا أيضاً نبه على الإخراج بقيد التعريف مع أنه ليس من دأبه (ولهذا) أي ولأجل أن ما لا يطابق الواقع لا يكون مجازاً إلا بالتأول الحاصل بنصب القرينة كما مر في قول الجاهل الغير الناصب للقرينة (لم يحمل نحو قوله أشاب الصغير) أي أوجد الشيب في الصغير (وأفنى الكبير) أي أوجد الفناء في الكبير (كره الغداة) فاعل أشاب وأفنى وكره الغداة رجوعها بعد ذهابها بالامس (ومر العشي) معطوف على الفاعل ومر العشي ذهابها بعد حضورها

البقول ويعني الجاهل بالله تعالى وهو الكافر ﴿ قوله ولهذا لم يحمل على المجاز قول الصلتان العبدى

وقيل السعدى أشاب الصغير وأفنى الكبير * كره الغداة ومر العشي

نروح ونغدو لحاجتنا * وحاجة من عاش لا تنقض

هذا الاعتبار لأنه يعتقد صدقها (قوله وهذا) أي قول المصنف وقولنا الخ (قوله للتنبيه على هذا) أي التعريض وهو علة لقوله تعرض الخ مقدمة على المعلول (قوله واقتصر الخ) عطف على قوله تعرض فمتمهما واحدة (قوله أي ولأن مثل الخ) أي ولاجل أن قول الجاهل وما مثله خارج عن المجاز أي ودخل في الحقيقة لم يحمل الخ وقوله لا شرط التأول فيه أي في المجاز ولا تأول في قول الجاهل ولا فيما مثله (قوله نحوقوله) أي الصلتان العبدى الحماسي كما في المطول نسبة لعبد القيس ونسب الجاحظ في كتاب الحيوان هذه الأبيات للصلتان الضبي وقال هو غير الصلتان العبدى والصلتان الفهمى والصلتان في الأصل الماضي في أمره وشأنه ومنه سيف صلتاني والصلتان العبدى اسمه قثم

إن حبيبة بن عبد القيس والبيت المذكور من المتقارب محذوف العروض والضرب فالعشي بتخفيف الياء ساكنة لتوافق ضرب باقي الأبيات وهو مدور نصفه الياء من الكبير وبعده

إذا ليلة أهرمت يومها * أتى بعد ذلك يوم فتى

نروح ونغدو لحاجتنا * وحاجة من عاش لا تنقض

تموت مع المرء حاجاته * وتبقى له حاجة ما بقي

ومعنى البيت أن كرور الأيام ومرار الليالي تجعل الصغير كبيراً والطفل شاعراً والشيخ فانياً

على المجاز ما لم يعلم أو يظن أن قائله لم يرد ظاهره

(قوله على المجاز) أى بل يحمل على الحقيقة التى هى الأصل فى الكلام وان كانت كاذبة (قوله أى على أن اسناد الخ) فيه إشارة الى أن الكلام محمول على الحذف أى لم يحمل اسناد نحو قوله أو أن قوله على المجاز أى على الاسناد المجازى أو على النجوز من اجراء وصف الجزء على الكل (قوله مادام الخ) زيادة لفظه دام غير ضرورية لان المصدرية الظرفية يصح وصلها بالمضارع النفي ويمكن أن يقال إنما زادها لان فهم كونها مصدرية ظرفية مع دام أقرب منه مع غيرها قاله سم لكن قد يقال ان حذف الأفعال الناقضة لا يجوز سوى كان سببا حذف الصلة فالأولى ما ذكره عبد الحكيم من أن الشارح ليس مراده أن لفظه دام مقدر بل مراده بيان حاصل المعنى بجعل ما مصدرية نائبة عن ظرف الزمان المضاف للمصدر المؤول صلتها به أى لم يحمل على المجاز مدة انتفاء العلم والظن حتى انه اذا تحقق أحدهما حمل على المجاز (قوله ما لم يعلم أو يظن الخ) أى انه ينتفى الحمل على المجاز مدة انتفاء العلم والظن باعتقاده قائله خلاف الظاهر بأن علم أن قائله يعتقد الظاهر أو ظن ذلك أو شك فيه فى الأحوال الثلاثة يحمل على الحقيقة لأنها الأصل وقول الشارح لاحتمال الخ تعليل قاصر على صورة الشك ولعله ترك تعليل صورة العلم والظن لظهورهما وخرج بقوله ما لم يعلم أو يظن ما اذا علم أنه لا يعتقد الظاهر أو ظن ذلك لانه فى هاتين الحالتين يحمل على المجاز ويكون حاله المعلوم أو المظنون قرينة صارفة للاسناد عن ظاهره والحاصل أن صور الحقيقة ثلاث علم أو ظن اعتقاد المتكلم للظاهر والثالثة الشك فى ذلك وصور المجاز اثنتان ما اذا علم عدم اعتقاده للظاهر أو ظن ذلك فمنطوق القيد فى كلام المصنف صور الحقيقة الثلاث ومفهومه صورنا للمجاز (قوله أو يظن) اذا قوبل العلم بالظن (٢٤٣) يراد بالظن ما عدا العلم فيشمل الجزم الغير الراسخ بأن قائله يعتقد

على المجاز) أى على أن اسناد أشاب وأفى الى كره الغداة ومر العشي مجاز (ما) دام (لم يعلم أو) لم (يظن أن قائله) أى قائل هذا القول (لم يعتقد ظاهره) أى ظاهر الاسناد

وهذا عبارة عن تعاقب الأزمان (على المجاز) أى لم يحمل اسناد أشاب وأفى الى كره الغداة ومر العشي على أنه مجاز لاحتمال أن قائله دهرى يعتقد تأثير الزمان فيكون الاسناد عنده حقيقيا كما تقدم فى قول الجاهل (ما لم يعلم أو يظن أن قائله لم يعتقد ظاهره) أى لا يحمل على المجاز مادام لم يعلم أو يظن أن قائله مؤمن لا يعتقد الظاهر ولو أسقط لم يعلم كان أخصر لان الظن كاف عن العلم فان كان مؤمنا كان ظهور إيمانه قرينة على ارادة خلاف الظاهر فيكون مجازا والا كان حقيقة لعدم التأويل

تموت مع المره حاجاته * وتبقى له حاجة مابق

يعنى كل مجاز اسنادى لا يحمل على المجاز حتى يظن أن قائله لم يرد ظاهره فان شك فالأصل الحقيقة وعلى

أحسن هذا ولم يعد المصنف حرف النفي فى يظن إشارة الى أن التركيب من قبيل عطف النفي على النفي لامن قبيل العطف على النفي اذ المعنى على عموم النفي للعلم والظن وهذا العموم إنما يتحقق بذلك لان أوالتى لاحد الشئتين واقعة فى حيز النفي فيستفاد العموم الذى هو المقصود لان انتفاء الاحد الدائر لا يتحقق الا بانتفاء الأمرين جميعا ولو أعاد المصنف حرف النفي لربما توهم أن مجموع الجازم والمجزوم عطف على مثله وأن المعنى على أحد النفيين وان انتفاء أحدهما يكفى فى الحمل على المجاز مع أنه لا بد فيه من كلا الانتفاءين ومتى وجد أحدهما بدون الآخر تعين الحمل على الحقيقة وأعاد الشارح حرف النفي تبيننا لمراد المصنف وهو أن يظن معطوف على نفس المجزوم لامرفوع عطفا على مجموع الجازم والمجزوم ولا منصوب بأن مضرة على حد حديث البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اختر قال العلامة الفرى ويصح أن تكون أو فى قوله أو يظن بمعنى الا كما فى لأقتلن الكافرا أو يسلم أو بمعنى الى كما فى لازمتك أو تقضىنى حتى والمعنى حينئذ أن الحمل على المجاز منتف مادام انتفاء العلم الا أن يتحقق الظن أو الى أن يتحقق الظن بأن قائله لم يرد ظاهره فان الحمل على المجاز يوجد حينئذ (قوله لم يعتقد ظاهره) الأولى لم يرد ظاهره لان عدم الاعتقاد فى نفس الأمر لا يكفى فى الحمل على المجاز بل لا بد من عدم الارادة بنصب القرينة والحاصل انه لا بد فى الحمل على المجاز من العلم والظن بعدم ارادة الظاهر بنصب القرينة (قوله أى ظاهر الاسناد) هو مع قوله أى قائل هذا القول يقتضى تشيت الضمائر فكان الأولى أن يرجع ضمير ظاهره للقول كما يرجع اليه ضمير قائله قال شيخنا العدوى ويمكن أن يقال ان الحامل للشارح على ترجيع الضمير الثانى للاسناد كون الحقيقة والمجاز صفتين للاسناد لا للقول كما مر أو التنصيص على عدم اعتقاد ظاهر الاسناد اذ لو رجع الضمير الثانى أيضا للقول لم يكن فيه تعرض نصا للاسناد لجواز ارادة ظاهر هذا القول دون اسناده فيفوت المقصود كما أفاده سم

كما استدل على أن اسناد ميز إلى جذب الليالي في قول أبي النجم قد أصبحت أم الحيار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع

(قوله لا تتفاء التأول) أي لا تتفاء نصب القرينة الصارفة عن كون الاسناد لما هو المشروط في تعريف المجاز وهذا علة لعلية قوله ولهذا أي وإنما كان علة لا تتفاء التأول وقوله حينئذ أي حين اذ عدم العلم أو الظن باعتقاد قائله خلاف الظاهر (قوله لا احتمال أن يكون الخ) علة لا تتفاء التأول فهو علة للعلة واعتراض سم هذا التعليل بأن اتفاء التأول لا يترتب على هذا الاحتمال لأن التأول نصب القرينة ومع نصبها يحتمل أن يكون ذلك القائل معتقدا لظاهر لأن نصب القرينة ليس دليلا قطعيا على ارادة خلاف الظاهر حتى ينتفي الاحتمال سامنا أن نصب القرينة الصارفة عن كون الاسناد لما هو له دليل قطعي على ارادة خلاف الظاهر فتقول ان اتفاء التأول لا ينحصر في هذا الاحتمال بل يمكن مع احتمال عدم اعتقاد الظاهر لأنه قد لا يعتقد الظاهر ولا ينصب قرينة وأجيب عن الأول بأن المراد احتمال ذلك احتمالا معتبرا ومع نصب القرينة لا اعتبار بالاحتمال أو المراد احتمال ذلك من اللفظ لا في حد ذاته بل مع ملاحظة الأمور الخارجية وما نعلمه من أحوال التكلم ولا يكون ذلك الا عند اتفاء القرينة وأجيب عن الثاني بأن المعتبر أنما هو الاعتقاد بحسب ظاهر الحال لأنفس الأمر فلا أثر لذلك الاحتمال (قوله يعني ما لم يعلم ولم يستدل) فيه نظر لأنه يقتضي أنه متى فقد العلم كان مجازا ولو وجد الظن بأن قائله يعتقد ظاهره مع أنه لا بد في مجازيته من انتفاءهما كما مر فكان الأولى أن يزيد أو يظن كما مر والجواب أن المراد بالعلم هنا مطلق الإدراك فيتناول الظن أو في الكلام اكتفاء بقى شيء آخر وهو أن الصلتان قد ذكر بعد عدة أبيات كلاما يدل على أنه لم يرد ظاهر الاسناد وأنه موحد من جملة ألم تر لقمان أوصى بنيه * وأوصيت عمر أوصى الوصي ومراده بوصاية لقمان قوله يا بني لا تشرك (٢٤٤) بالله الخ ومن جملة فمئتنا انا المسلمون * على دين صديقنا والنبي

فان هذا كله صريح في أنه موحد بل دلالة على ذلك أظهر من دلالة قول أبي النجم أفناء قيل الله الخ لأن النجمين يقولون كما في الحفيد على المطول ان الله خلق الكواكب وهي مؤثرة في العالم السفلى واذا كان في كلامه ما يدل

لا تتفاء التأول حينئذ لا احتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل أثبت الربيع البقل (كما استدل) يعني ما لم يعلم ولم يستدل بشيء على أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال (على أن اسناد ميز) إلى جذب الليالي (في قول أبي النجم

(كما استدل) أي مادام لم يعلم بالاستدلال أن المراد خلاف الظاهر مثل ما استدل (على أن اسناد ميز) إلى جذب الليالي (في قول أبي النجم) لما رأته رأسي كراس الأضلع

المصنف في هذا المثال اعتراض سيأتي وقوله كما استدل مثال لما اذا ظن أن قائله لم يرد ظاهره فان أبا النجم لو اقتصر على قوله

ميز عنه فزعا عن قزح * جذب الليالي أبطى أو اسرعى

على أنه موحد وأنه لم يرد ظاهر الاسناد فكيف يقول المصنف ما لم يعلم الخ الآن يقال ليس في كلام المصنف ما يقتضي أنه قاطع بعدم علمه بأن الصلتان غير موحد وإنما غرضه أنه ما لم يعلم أو يظن أنه لم يرد ظاهره لا يحمل على المجاز وهذا لا ينافي العلم بأنه لم يرد ظاهره (قوله ولم يستدل) من عطف اللازم على المألوم لأنه يلزم من نفي العلم والظن نفي الاستدلال وأتى الشارح بذلك اللازم للإشارة إلى أن التشبيه باعتباره لا أجل أن يلتزم التشبيه لاتفاق الشبه والمشبه به حينئذ وظاهر المتن تشبيه العلم والظن المتن كل منهما بالاستدلال وهو غير مناسب لعدم الالتئام بينهما وعبر الشارح بالعناية لعدم ذلك اللازم في كلام المصنف والحاصل ان قوله كما استدل تشبيهه باتفاء العلم والظن باعتبار ما يلزمهما من نفي الاستدلال والنسبة بين المشبه والمشبه به حاصلة نظرا لذلك اللازم كذا ذكر العلامة يس وحصل ما أفاده العلامة عبد الحكيم أن الشارح أتى بتلك العناية إشارة إلى أن في كلام المصنف حذف المشبه والأصل ما لم يعلم أو يظن أن قائله لم يعتقد ظاهره ولم يستدل بشيء على ذلك استدلالا كاستدلال الخ فقوله كما استدل مفعول مطلق لفعل محذوف دل عليه لم يعلم وعلى هذا فيكون التشبيه أظهر لكون المشبه والمشبه به متحدين لفظا ومعنى لكن هذا الاحتمال فيه تكلف لا حاجة إليه على أنه يوجب أن يتوقف الحمل على المجاز على الاستدلال مع أنه كثيرا ما يحمل على المجاز لظهور استحالة قيام المسند بالمسند إليه عقلا الا أن يقال أنه لا يلزم من توقف الحمل على الاستدلال فيما ذكر توقفه عليه مطلقا أو يقال المراد بالاستدلال المعنى اللغوي لا الاصطلاحي المقابل للبديهة فلا يرد حينئذ أن عدم ارادة الظاهر قد يكون بديهة كاستحالة قيام المسند بالمسند إليه والجواب الأول للعلامة يس والثاني لعبد الحكيم هذا ويصح بقطع النظر عما قاله الشارح جعل قول المصنف كما استدل الخ مشبهه باتفاء العلم والظن بدون اعتبار لازمه من عدم الاستدلال كما هو ظاهر المتن وذلك لأن كلام الاستفاء المذكور والاستدلال مصحح للتجاوز وعلى هذا فالمي لم يحمل على المجاز ما لم يحصل العلم المصحح للتجاوز كما حصل في قول أبي النجم الاستدلال المصحح للتجاوز وعلى هذا فقوله كما استدل

من أن رأيت رأسي كراش الأضلع * ميز عنه قزعا عن قزح * جذب الليالي أبطنى أو أسرى مجاز بقوله عقبيه

متعلق بانتفاء العلم ولك أن تجعله متعلقا بعدم الحمل والمعنى ولكون التأول يخرج الاسناد الى المجاز تحقق عدم حمل الاسناد فيما ذكر على المجاز لعدم ظهور التأول كالأستدلال في شعر أبي النجم إذ لا اشتراط التأول لم يستدل على مجازيته وإذا علمت صحة التشبيه في كلام المصنف بدون اعتبار الاستدلال الذي ذكره الشارح تعلم أن اعتباره كما قال الشارح ليس ضروريا بل لحسن التشبيه فقط لأنه يصبر المشبه والمشبّه به الاستدلال (قوله ميز عنه) أي فصل في الرأس قزعا عن قزح بسبب ذهاب ما بينهما من الأولى بمعنى في ويحتمل أن المعنى أزال عن الرأس قزعا بعد قزح فعن الثانية بمعنى بعد كما في قوله تعالى لتركن طبقات طبق فلا يترك مطلق حرف جر متعدي اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله أي عن الرأس) أي المتقدم في قوله (٢٤٥) قد أصبحت أم الحيات تدعى * على ذنبا كله لم أضنع

من أن رأيت رأسي كراش الأضلع * ميز الخ وقوله ذنبا بمعنى ذنوب بادل التأكيد بكل فهو من إقامة المفرد مقام الجمع أو المراد الجنس مستحق في متعدد وحينئذ فالتنوين فيه للتكثير والمعنى أن هذه المرأة أصبحت تدعى على ذنوبها لم ترتكب شيئا منها لرؤيتها رأسي خالية من الشعر كراش الأضلع فإن النساء يبغضن الشيب ويطلبن الشباب وجملة ميز عنه الخ مفسرة لرؤية رأسه كراش الأضلع مبينة لوجه الشبه (قوله قزعا) بضم القاف وسكون النون وضم الزاي أو فتحها لفتان (قوله جذب الليالي) الجذب لغة المد ومضى إلا كثيرا يقال جذب الشعر إذا مضى أكثره والمراد هنا

ميز عنه) أي عن الرأس (قزعا عن قزح) هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس (جذب الليالي) أي مضيتها واختلافها (أبطنى أو أسرى) حال من الليالي على تقدير القول أي مقولا فيها ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر (مجاز) خبر أن استدل على أن اسناد ميز الى جذب الليالي مجاز (بقوله) متعلق باستدل أي قول أبي النجم (عقبه) أي عقب قوله * ميز عنه قزعا عن قزح

(ميز عنه) أي عن رأس أبي النجم (قزعا عن قزح) والقزح كالقزح هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس مع تخلل بياض جلد الرأس بين تلك النواحي (جذب الليالي) فاعل ميز وجذب الليالي عبارة عن مضيتها واختلافها ذهابا وإيابا يقال جذب الليل ذهب عامته وذهب الكل متضمن لذهاب العامة وقوله (أبطنى أو أسرى) يحتمل أن يكون حالا على تقدير القول أي مقولا فيها حال جذبها وذهابها أبطنى أو أسرى أي تجعل في جذبها بطيئة أو سريعة ويحتمل أن يكون حالا بتأويل أن صيغة الانشاء بمعنى الخبر أي جذب الليالي حال كونها بطيئة أو سريعة ويحتمل أن يكون من كلام أبي النجم فيكون منقطعا عما قبله ويكون المعنى أبطنى أيها الليالي أو أسرى فلا أبالي بعد فنائي وهرمي كيف كنت (مجاز) أي كما استدل على أن اسناد ميز الى الجذب مجاز فهو خبر أن (بقوله) أي كما استدل على ما ذكر بقوله أي أبي النجم (عقبه) أي بأثر قوله ميز الخ

لما علمنا أنه مجاز إلى أن قال * أفناه قيل الله للشمس اطلعي * وعكسه قولهم وما يهلكنا إلا الدهر استدل على إرادة الحقيقة بقوله تعالى انهم لا يظنون * تنبيه * أنشد في الإيضاح للابسة السبب قول عوف بن الأحوص فلا نسألني وأسألي عن خليقتي * إذا رد عافى القدر من يستعيرها أراد أنه أطلق عافى القدر على الرق الذي يتأخر فيها وانما هي حقيقة في المستعير لأن عافى القدر هو المستعير أراد (قلت) كذا قال الجوهري يقال عفوت القدر إذا تركت فيها شيئا لکن قال ابن سيده في المحكم عافى القدر ما يبقيه فيها المستعير من الرق وأنشد البيت * تنبيه * عرف صاحب المفتاح

الثاني وأراد بالليالي مطلق الزمان الشامل للأيام فلا يقال أنه لا وجه للتقييد بالليالي بل مطلق الزمان أي مضى أكثر العمر وانما عبر عن أيام العمر بالليالي تنبيها على شدتها لأنها محل توارده الموم فهي لشدها سوداء كالليالي أولان من عادة العرب تاريج الشهور بالليالي لأن غرة الشهر من وقت رؤية الهلال (قوله أي مضى أكثرها) (قوله واختلافها) أي تعاقبها لأن بعضها يخلف بعضها ويأتي عقبه (قوله على تقدير القول) أي لأن الجملة الطلبية إذا وقعت حالا لا بد فيها من تقدير القول لأنها وصف في المعنى وحينئذ فالمعنى مقولا في حقها من الناس حين اليسر والرفاهية أبطنى وحين العسر والنديق أسرى أو من الشاعر لأنه لا يبالى بها بعد التمييز للذكور كيف كانت فأوعى الأول للتنويع وعلى الثاني للتخيير (قوله ويجوز أن يكون المراح) أي مع كونه حالا والمعنى حال كونها تبطنى أو تسرع وانما عبر بصيغة الأمر للدلالة على أن الليالي في سرعتها وبطئها أمور بأمرة تعالى مسخرات بكلمة كن وعلى هذا المعنى يتحقق دليل آخر على كونه موحدا قاله عبد الحكيم هذا ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر والجملة معنائة استثناء فإياها على وجه الالتفات كأن الزمان قال له ما تقول فيما حدث لك فأجابته بأنه راض بما يفعل أسرع أو أبطأ أي لا يبالى بعد فنائه وهرمه بالليالي كيف كانت (قوله عقبه) هو بالياء

أفناه قيل الله للشمس اطلعي * حتى اذا وارك أفق فارجمي

وسمى الاسناد في هذين القسمين من الكلام عقليا لاستناده الى العقل دون الوضع لان اسناد الكلمة الى الكلمة شيء يحصل بقصد التكلم دون وضع اللغة فلا يصير ضرب خبرا عن زيد بوضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى وضع اللغة ان ضرب لاثبات الضرب لاثبات الخروج وانه لاثباته في زمان ماض وليس لاثباته في زمان مستقبل فاما تعيين من ثبت له فاما يتعلق بمن أراد ذلك من المخبرين ولو كان لغويا لكان حكمنا بأنه مجاز في مثل قولنا خط أحسن مما وثى الربيع من جهة أن الفعل لا يصح الا من الحى القادر حكما بأن اللغة هي التي أوجبت أن يختص الفعل بالحى القادر دون الجماد وذلك مما لا يشك في بطلانه * وقال السكاكي الحقيقة العقلية هي الكلام المقاديه ما عند المتكلم من الحكم فيه قال وانما قلت ما عند المتكلم دون أن أقول ما عند العقل ليتناول كلام الجاهل اذا قال شفى الطبيب المريض رائيا شفاء المريض من الطبيب حيث عدمه حقيقة مع أنه غير مفيد لما في العقل من الحكم فيه وفيه نظر لانه غير مطرد لصدقه على ما لم يكن المسند فيه فعلا ولا متصلا به كقولنا الانسان حيوان مع أنه لا يسمى حقيقة ولا مجازا ولا منمكس لخروج ما يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم وما لا يطابق شيئا منهما مع كونهما حقيقتين عقليتين كما سبق وقال المجاز

لغة قليلة والأكثر عقه بدون ياء (قوله أفناه) أى جعله فانيا والضمير يعود على أبى النجم المعبر عنه بضمير المتكلم في قوله أولا على ذنبا فيكون فيه التفات من التكلم الى الغيبة (٢٤٦) وعلى هذا فلا بد في الكلام من تقدير مضاف أى أفنى شباب أبى النجم أو المراد بفنائه

(أفناه) أى أبى النجم أو شعر رأسه (قيل الله) أى أمره وأرادته (للمشمس اطلعي) فانه يدل على أنه فعل الله
(أفناه) أى شعر أبى النجم أو أبى النجم لان فناء الشعر مستلزم لفناء شباب أبى النجم (قيل الله) فاعل أفنى بمعنى إرادته وأمره (للمشمس اطلعي) * حتى اذا وارك أفق فارجمي * وانما لم يقتصر على تفسير القول بالارادة ولو كان هو الظاهر ويكون ما بعده في تأويل الخبر على معنى إرادة الله طلوع الشمس الحقيقة العقلية بقوله هو الكلام المقاديه ما عند المتكلم من الحكم فيه وعرف المجاز العقلي بقوله هو الكلام المقاديه خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت ما عند المتكلم من الحكم دون أن أقول ما عند العقل وفي الثاني خلاف ما عند المتكلم دون أن أقول خلاف ما عند العقل ليتناول الأول كلام الجاهل حيث عدمه حقيقة مع أنه غير مفيد لما في العقل من الحكم فيه ولا يدخل هذا الكلام في الثاني فانه لا يسمى كلام ذلك مجازا وان كان بخلاف العقل في نفس الأمر ولئلا يمتنع عكس الثاني بمثل كسا الخليفة السكبة فانه لا يمتنع أن يكسو الخليفة نفسه السكبة ولا يقدح ذلك في كونه من المجاز العقلي قال المصنف في كلامه هذا نظر أما في الأول

جعله مشر فاعلى الفناء أى العدم وحينئذ فلا يقال انه حال النطق بهذا الكلام لم يكن فانيا أى معدوما ويصح عود ضمير أفناه على شعر الرأس المفهوم من معنى الكلام السابق وأشار الشارح لكل من الوجهين بقوله أى أبى النجم أو شعر رأسه (قوله قيل الله) أى أفناه الله بقبيله ففيه مجاز عقلي (قوله أى أمره وأرادته) فسر القيل أولا بالأمر لقوله اطلعي

فانه مفعول بقيل ان كان القيل مصدرا أو هو بدل منه أو عطف بيان له ان كان القيل اسما بمعنى الصيغة ان كان المراد بالقيل المقول اسما بمعنى المقول فكذلك الأمر يحتمل أن يكون مصدرا ان كان القيل مصدرا وأن يكون اسما بمعنى الصيغة ان كان المراد بالقيل المقول ثم لما كان الأمر الذى هو طلب الفعل أو الصيغة ليس بمراد لعدم الأمر بإيجاد الشيء حقيقة عند المحققين القائمين إن قوله تعالى انما أمرنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن هنا تمثيل لحصول الشيء بسرعة وليس هناك أمر أصلا عطف الارادة عليه عطف تفسير فعلم من هذا أن المراد بقيل الله إرادته وانما لم يقل أى إرادته من أول الأمر لان المتبادر من القيل الأمر كما علمت وأما عند القائمين بخطاب كن حقيقة بعد الارادة فالأمر بمعناه الحقيقي لان اطلعي بمعنى كوني طالعة وعلى كل حال فالمراد بالأمر الأمر التكويني لا الأمر بمعنى الحكم إذ لا معنى له هنا واعتراض على الشارح بأن الارادة من صفات الذات لا تؤثر وانما تخصص والذى يتوقف عليه الفعل القدرة فلاولى تفسير الأمر بالقدرة أو بالتكوين وقد يقال بصحة كلامه من جهة أن التخصيص مقدمة للتأثير وبعد قوله اطلعي * حتى إذا وارك أفق فارجمي * وحتى فيه تفرعية بمعنى الفاء والمفرع عليه محذوف أى اطلعي وتحركي فاذا وارك الخ (قوله فانه يدل) أى فان اسناد الافنا الى إرادته تعالى يدل على أن التمييز فعل الله ووجه الدلالة أن هذا الاسناد شأن الموحدين كان هذا الاسناد ايضا مجازا كما علمت فان قلت أى سرفى الاسناد الأول عن ظاهره وجعله مجازا وجعل الاسناد الثانى أعنى اسناد الافناء لقيل الله قرينة ولم يعكس بحيث يجعل اسناد ميز حقيقة واسناد أفناه مجازا مع أن الشخص الواحد اذا صدر منه كلامان وأحدهما يدل على خلاف ما يدل عليه

فلا نه

العقل هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول افادة للخلاف لا بوساطة وضع كقولك أنبت الربيع البقل وشفي الطيب المريض وكذا الخليفة السكبة قال وإنما قلت خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه دون أن أقول خلاف ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بما إذا قال الدهري عن اعتقاد جهل أو جاهل غيره أنبت الربيع البقل رأيا أنبأته من الربيع فإنه لا يسمى كلامه ذلك مجازا وإن كان بخلاف العقل في نفس الامر واحتج بيت الحماسة وقول أبي النجم على ما تقدم ثم قال ولئلا يمتنع عكسه بمثل كسا الخليفة السكبة وهزم الامير الجند فليس في العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه السكبة ولأن يهزم الامير وحده الجند ولا يقدح ذلك في كونهما من المجاز العقلي وإنما قلت لضرب من التأول ليحترز به عن الكذب فإنه لا يسمى مجازا مع كونه كلاما مفيدا خلاف ما عند المتكلم وإنما قلت افادة للخلاف لا بوساطة وضع ليحترز به عن المجاز اللغوي في صورة وهي إذا ادعى أن أنبت موضوع لاستعماله في القادر المختار أو وضع لذلك وفيه نظر لانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرب من التأول ولا بطلان عكسه بما ذكر كراذ المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر وفي كلام الشيخ عبد القاهر اشارة الى ذلك حيث عرف الحقيقة العقلية بقوله كل جملة وضعها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فان قوله واقع موقعه معناه في نفس الامر وهو بيان لما قبله وكذا في كلام الزمخشري حيث عرف المجاز العقلي بقوله أن يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة فان قوله في الحقيقة معناه في نفس الامر ونحو كسا الخليفة السكبة اذا كان الاسناد فيه مجازا كذلك ثم القول بأن الفعل موضوع لاستعماله في القادر ضعيف وهو معترف بضعفه وقدره في كتابه بوجوده منها ان وضع الفعل لاستعماله في القادر قيد لم ينقل عن واحد من رواة اللغة وترك القيد دليل في العرف على الاطلاق فقوله افادة للخلاف لا بوساطة وضع لا حاجة اليه (٢٤٧) وان ذكر فينبغي أن لا يذكر الابدع ذكر الحد

على المذهب المختار على ان تمثيله بقول الجاهل انبت الربيع البقل ينافي هذا الاحتراز * تنبيه * قد تبين بما ذكرنا ان المسمى بالحقيقة العقلية والمجاز العقلي على ما ذكره السكاكي هو الكلام لا الاسناد وهذا يوافق ظاهر كلام الشيخ عبد القاهر في مواضع من

وانه المبدى والعيد والمشيء والفنى فيكون الاسناد الى جذب الليالى بتأويل بناء على أنه زمان

لاحتمال أن يكون ثم امر للشمس بالطولوع بمعنى امر خزنة الملائكة القائمين بها ووجه الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالى مجاز أنه نسب آخر إفاء الشعر الى الارادة فدل على أن القائل لا يعتقد التأثير في الشعر للزمان ومضيه فان قيل متعلق الارادة في كلامه انما هو طولوع الشمس والدليل مبنى على جعل متعلقها الفناء فاعله يكون الاسناد الاخير عنده هو المجاز بدليل ما ذكر من جعل الارادة

فلانه غير مطرد اصدقه على ما لم يكن المسند فيه فعلا ولا متصلا به ممثل الانسان حيوان مع كونه لا يسمى حقيقة ولا مجازا ولا منعكس لخروج ما يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم وما لا يطابق شيئا منهما مع كونها حقيقتين عقليتين (قلت) اما السؤال الاول فممنوع ولا شك ان الاسناد في زيد حيوان حقيقة

دلالت الاعجاز وعلى ما ذكرنا هو الاسناد لا الكلام وهذا ظاهر ما نقله الشيخ أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله عن الشيخ عبد القاهر وهو قول الزمخشري في الكشف وقول غيره وإنما اخترناه لان نسبة المسمى حقيقة أو مجازا الى العقل على هذا لنفسه بلا وساطة شيء وعلى الاول لاشتماله على ما ينتسب الى العقل أعنى الاسناد

الآخر ولم يعلم حال القائل صح جعل كل منهما قرينة على صرف الآخر أجيب بأن صدق أحد الكلامين ومطابقته للواقع مرجح وقرينة قائمة على صرف الآخر على أن جملة أفناه قبل الله مبينة لغوله ميز عنه وحينئذ فلا يجوز أن يكون اسناد أفناه مجازا واسناد ميز حقيقة (قوله وأنه المبدى الخ) فيه ان الاسناد المذكور انما يدل على أنه تعالى هو المبنى ولا دلالة له على أنه المعيد والمبدى الا ان يقال الدلالة على ذلك من جهة انه لا قائل بالغرق أو من جهة ان طلوع الشمس بالفعل يستلزم طلوع النهار وهو ابداء وانشاء له أو يقال وجه الدلالة ان من قال بأمر الله وارادته وان طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بأمره يكون مسلما والمسلم قائل بان الابداء والاعادة والانشاء والفناء من الله تعالى وهذا كما اذا جعل ضمير قوله فإنه يدل على اسناد الافناء لقليل الله أما ان جعل الضمير راجعا للبيت فتكون الدلالة على أنه تعالى مبدى ومعيد من قوله * حتى اذا وارك افاق فارجمي * فإنه يدل على الاعادة ومن كان يفعل الاعادة يفعل ضدها وهو البداية فالبدية مأخوذة من الاعادة لزوما كما ان الانشاء مأخوذ من الاعادة لزوما والدلالة على أنه مفق فمأخوذة من قوله أفناه الخ كذا قرر بعض لكن يقال عليه المناسب للشارح حينئذ تقديم المبنى على ما قبله الا ان يقال انه لا حظ ان الفناء بعد الانشاء (قوله بناء على انه زمان) فيه أنه اذا كان المسند اليه جذب الليالى لا يكون زمانا لان الجذب بمعنى الخصى وهو ليس زمانا والجواب أنه من اضافة الصفة الى الموصوف والتقدير الليالى الجاذبة فالمسند اليه في الحقيقة الليالى وهي زمان

(قوله أو سبب) أى عادى أى بناء على أن الاضافة حقيقة (قوله أى أقسام المجاز العقلي الخ) اعلم أنه لا اختصاص للمجاز العقلي بهذه الأقسام الأربعة بل الحقيقة العقلية كذلك تنقسم لهذه الأقسام الأربعة وأمثلتها هي تلك الأمثلة التي مثل بها المصنف للمجاز بعينها لكن يختلف الحال بالنظر لمن صدرت منه من كونه مؤمنا أو جاهلا وانما ترك المصنف بيان أقسام الحقيقة لعلها بالمقايضة وقللة الاهتمام بمحالمها وما ذكره المصنف من تقسيم المجاز العقلي لهذه الأقسام مبنى على مذهب الجمهور من عدم رد المجاز العقلي للاستعارة السكنية وأما على مذهب السكاكي من رده لها فطرفاه حينئذ لا يكونان إلا مجازين ان كان التخيل مجازا أو مجازا وحقيقة ان كان التخيل حقيقة فان قلت حيث (٢٤٨) كانت الامثلة الآتية يصح أن تكون أمثلة للحقيقة أيضا فجعل الضمير في قول المصنف

أو سبب (وأقسامه) أى أقسام المجاز العقلي باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما (أربعة لان طرفيه) وهما السند اليه والسند (إما حقيقتان) لغويتان

متعلقة بطول الشمس فيكون اسناد الفناء الى الإرادة من الاسناد الى السبب وهو مجاز قلنا يؤخذ من نسبة الافناء الى ارادته ولو تعلق في كلامه بطول الشمس أنه تعالى يوصف باسمه المفنى لان الافناء للذات ولو كان حصوله بالصفة ويؤخذ من قوله أيضا حتى اذا وراك أفق فارجى * ان رجوع الشمس بارادته واعادتها بقوته فيستفاد منه وصفه باسمه المعيد فاذا كان في اعتقاد المتكلم بهذا الكلام ان الله تعالى هو المفنى والمعيد ومن يعترف بالاعادة يعترف بالابتداء والانشاء فيكون هو المبدى والمنشئ في اعتقاده لم يكن من الدهر بين الذين ينسبون التأثير الى الزمان بدءا وفناء والحق ان هذا الجواب تكلف والمتبادر من كلام أبى النجم هو مقتضى السؤال تأمله ثم أشار الى تقسيم المجاز العقلي باعتبار طرفيه فقال (وأقسامه) أى المجاز العقلي (أربعة) باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما أو أحدهما وذلك (لان طرفيه) وهما السند والسند اليه (إما حقيقتان) باعتبار الوضع اللغوي

بخلاف ما قاله المصنف وهو مقتضى كلام عبد القاهر حيث حدها بما يقتضى دخول مثل ذلك كما تقدم والثاني صحيح الا أن يحمل على ان مراده بما عند المتكلم ما يدل لفظه عليه مع عدم القرينة الصارفة عنه وقد ذكر في الايضاح اعتراضات على هذا الحد لم أطل بذكرها وقد تبين بما ذكرناه ان المسمى بالحقيقة والمجاز العقلي عند المصنف هو الاسناد نفسه وعليه عبارة ابن الحاجب في النقل عن عبد القاهر وقول الزمخشري في الكشف وغيره وعلى عبارة السكاكي يكون المجاز نفس الكلام قال المصنف وانما اخترنا هذا لان نسبة المسمى حقيقة أو مجازا الى هذا لنفسه بلا واسطة شيء وعلى الاول لاشتراكه على ما ينسب الى العقل قلت بل لا يصح من جهة المعنى الا ذلك والسكاكي في جميع الباب يقول اسناد حقيقة واسناد مجاز كما قال غيره ص (وأقسامه أربعة لان طرفيه الى قوله وغير مختص) ش أى أقسام المجاز العقلي أربعة لأن له طرفين هما السند والسند اليه فاما أن يكونا حقيقتين أى كل منهما حقيقة لغوية مثل

وأقسامه راجعا لما ذكر من الحقيقة والمجاز لا للمجاز فقط كما صنع الشارح قلت يمنع من ذلك أمران الأول نصريحه في الايضاح الذى هو كالشرح لهذا الثمن بقوله وأقسام المجاز أربعة الامر الثانى قوله فيما يأتى وهو فى القرآن كثير فان الضمير راجع للمجاز فينبى أن يكون الضمير فى أقسامه راجعا للمجاز أيضا ليكون الكلام على وتيرة واحدة (قوله باعتبار حقيقة الطرفين) أى كلا أو بعضا وقوله ومجازيتهما أى كلا وليس المراد باعتبار حقيقتيهما معا ومجازيتهما معا وبهذا اندفع ما يقال هذا التقسيم بالاعتبار المذكور لا يشمل ما أحسد طرفيه حقيقة

والآخر مجاز بل ما طرفاه حقيقتان أو مجازان وحينئذ فلا تكون الأقسام أربعة أو يقال المراد انه يلاحظ أنبت فى التقسيم المذكور اعتبار حقيقة مجموع الطرفين واعتبار مجازية مجموعهما سواء وجد تمام الجزأين من الاعتبار الأول بأن كان الطرفان حقيقتين وهو القسم الأول أو كان تمام الجزأين من الاعتبار الثانى بأن كان الطرفان مجازين وهو القسم الثانى أو كان بعض الجزأين من الاعتبار الأول وبعضهما من الاعتبار الثانى وهو القسم الثالث والرابع وقصد الشارح بهذا أعنى قوله باعتبار الخ دفع ما يرد على المصنف من أن السكناية عنده ليست حقيقة ولا مجازا واذا التفت اليها كانت الأقسام أكثر من ثمانية وحينئذ فلا يصح حصره الاقسام فى أربعة وحاصل ما أشار له الشارح من الجواب أن حصره الاقسام فى الاربعة انما هو بالنظر لهذا الاعتبار فلا ينافى بزيادة الاقسام بزيادة الاعتبار المذكور وهذا الاعتراض لا يرد على السكاكي لأن السكناية عنده من قبيل الحقيقة (قوله لغويتان) أى كلتان مستعملتان فيما وضعته لفة فى اصطلاح التخاطب وقيد بقوله لغويتان مع أن كلا من السند والسند اليه قد يكون حقيقة غير لغوية بل شرعية أو أحدهما حقيقة لغوية والآخر شرعية نحو صلى زيد الظهر ونحو أدخلته الصلاة الجنة لان

كقولنا أنبت الربيع البقل وعليه قوله * فنام ليلى وتجلى همى * وقوله * وشيب أيام الفراق مفارقة * وقوله * ونمت وماليل المطى بنائم * وأما مجاز ان كقولنا أحيا الأرض شباب الزمان

الحقيقة الشرعية مجاز لغوى فلو اعتبر مطلق الحقيقة لزم تداخل الأقسام إذ يصدق على نحو أدخلته الصلاة الجنة قسم كون الطرفين حقيقتين إذ الصلاة بمعنى الأقوال والأفعال حقيقة شرعية كما أن الإدخال حقيقة لغوية ويصدق عليه أيضا قسم كونهما حقيقة ومجازا فان الصلاة بذلك المعنى مجاز لغوى بقى شيء آخر وهو أنه يجوز أن يكون الطرفان حقيقتين عقليتين نحو خلق الله فصل الربيع ومجازين عقليين نحو أجرى النهر اطاعة أمر فلان ومختلفين نحو أجرى النهر اطاعة فلان وأجرى الماء اطاعة أمره ففي كل من الأمثلة الثلاثة الأخيرة مجاز في النسبة الإيقاعية أو الإضافية أو فيها والتوجيه السابق للتقييد باللغويتين لا يتأتى هنا فتقييد الشارح باللغويتين لا يظهر بالنسبة لما ذكره إلا أن يقال انما قيد بذلك لكون الأمثلة التي (٢٤٩) ذكرها المصنف من هذا القبيل كذا

أجاب الفنى قال سم وفي هذا الجواب نظر لان كون الأمثلة التي ذكرها المصنف من هذا القبيل لا يقتضى التقييد به بل التعميم فتأمله (قوله نحو أنبت الربيع البقل) أى فكل من الطرفين مستعمل فيما وضع له ولا مجازا فى الاسناد اذا صدر من الواحد (قوله أو مجازان لغويان) أى كائنان مستعملتان فى غير موضوعهما الاصل (قوله فان المراد) أى لا تتكلم (قوله تهيج القوى) مصدر مضاف للمفعول أى تهيج الله القوى وقوله النامية الاولى أن يقول النامية لغيرها من النباتات لانها التى فى الارض وقوله فيها متعلق بتهيج أى أن يهيج

(نحو أنبت الربيع البقل أو مجازان) لغويان (نحو أحيا الأرض شباب الزمان) فان المراد بأحيا الأرض تهيج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بأنواع النبات والاحياء فى الحقيقة اعطاء الحياة وهى صفة تقتضى الحس والحركة الارادية

(نحو أنبت الربيع البقل) فانبت البقل الذى هو المسند حقيقى لاستعماله فى معناه اللغوى والربيع الذى هو المسند اليه معناه كذلك فهما حقيقتان (أو مجازان) لغويان (نحو أحيا الأرض شباب الزمان) فالاحياء الذى هو إيجاد الحياة قد استعمل فى غير معناه وهو إيجاد نضارة الأرض واحداث خضرتها وذلك ان فى الأرض أصولا ذوات القوى بمعنى أن لها قوة هى قبولها النمو وحدوث زهرتها بتهيج تلك الأصول وتحريكها باحداث زهرتها وخضرتها ونضارتها هى المراد بالاحياء فقوله أحيا استعارة تبعية وذلك انه شبه إيجاد الخضرة وأنواع الأزهار باعطاء الحياة وإيجادها ووجه الشبه كون كل منهما احداث ما هو منشأ النافع والمحسن اذ لا منفعة ولا حسن فى الموت وكذا الشباب الذى هو المسند اليه معناه الاصل كون الحيوان فى زمن ازدياد قوته وانما سمي هذا المعنى شبابا لان الحرارة الفريزية حينئذ تكون مشبوبة مشتعلة من شب النار أوقدها وقد استعير لكون الزمان فى ابتداء حرارته الملائمة له وفى ابتداء ازدياد قواه أى الأصول ذوات القوى النباتية لانها انما يتقوى نموها فيه ووجه الشبه كون كل من الابتداءين مستحسنا لما يترتب عليه من نشأة الافراح والمحسن عكس الهرم الذى يكون فى آخر زمان الحيوان وآخر زمان الأزهار والنبات بخمود تلك المحسن واضمحلالها فقد ظهر أن الطرفين مجازان لغويان والاسناد مع ذلك مجاز عقلى ولا منافاة بينهما

أنبت الربيع البقل فالانبات والبقل حقيقتان لاستعمالهما فى موضوعهما ومنه * وشيب أيام الفراق مفارقة * وكذلك قول الشاعر * ونمت وماليل المطى بنائم * أو مجازين مثل أحيا الأرض شباب الزمان فان الاحياء والشباب مستعملان مجازا فى الانبات والربيع

(٣٣ - شروح التلخيص - أول) الله فيها القوى النامية للنبات (قوله واحداث) عطف على تهيج عطف لازم على ملزوم فالاحياء مجموع الأمرين لكن مصب القصد هو هذا الثانى فهو المستعار له لانه يهيج القوى وحينئذ فكان الاولى الاقتصار عليه بأن يقول والمراد بأحيا الأرض احداث النضارة والخضرة فيها الناشئة عن تهيج القوى النامية فيها كذا قرر مشيخنا العدوى (قوله والاحياء فى الحقيقة) أى فى اللغة اعطاء الحياة أى إيجاد الحياة فهو مصدر مضاف للمفعول أى واذا كان الاحياء فى اللغة إيجاد الحياة وكان مراد المتكلم بأحيا الأرض احداث النضارة والخضرة فيها فيكون فى قوله أحيا الأرض استعارة نصريحية تبعية ونفريها أن تقول شبه احداث الخضرة وأنواع الأزهار بإيجاد الحياة بجامع أن كلا منهما احداث لما هو منشأ النافع والمحسن واستعير اسم الشبه به للشبه واشتق من الاحياء أحيا بمعنى أحدث الخضرة (قوله وهى) أى الحياة الحادثة (قوله تقتضى الحس) أى الاحساس بمعنى الادراك بالحواس الخمس الظاهرة وقوله والحركة الارادية عطف لازم على ملزوم قال العلامة الناصر اللقانى والحق عندهم ان الروح ليست شرطا للحياة بل للفاعل المختار أن يوجد الحياة فى أى جسم أراد سواء كان فيه روح أولا وسواء كان فى صورة الانسان

واما مختلفان كقولنا أثبت البقل شباب الزمان وكقولنا أحيا الارض الربيع وعليه قول الرجل: ما حبه أحييتني رؤيتك أي آنستني
وسرتني فقد جعل الحاصل بالرؤية من الأنس والمسرة حياة ثم جعل الرؤية فاعلة له ومثله قول أبي الطيب:
وتحبي له المال الصوارم والقنا * ويقتل ما تحبي التبسم والجدا
جعل الزيادة والوفور حياة للمال وتفريقه
في العطاء قبل له ثم أثبت الأحياء فعلا للصوارم والقتل فعلا للتبسم مع أن الفعل لا يصح منها ونحوه قولهم أهلك الناس الدينار والدرهم
جعلت الفتنة أهلا كما ثم أثبت الأهلاك فعلا للدينار والدرهم

أولا كما وقع في الجذع الذي حن للنبي صلى الله عليه وسلم قال بعض تلامذته ولك أن تقول يجوز أن الله تعالى أوجد الروح في الجذع
ثم انصف بالحياة وتأمله (قوله وكذا المراد) حاصله أن الثبوت الذي هو المسند اليه معناه الأصلي كون الحيوان في زمن ازدياد
قوته وأما معنى هذا المعنى شبابا لأن الحرارة الغريزية حينئذ تكون مشبوبة أي مشتعلة وقد استعير لكون الزمان في ابتداء
حرارته الملازمة له وفي ابتداء ازدياد قواه بجامع الحسن في كل من الابتداءين لما يترتب عليه من نشأة الأفراح والمحسن واستعير
اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة (٢٥٠) التصريحية الأصلية كذا أفاد ابن بعقوب اذا علمت هذا (١) فقول الشارح

وكذا المراد أي مراد
المتكلم بشباب الزمان
وقوله ازدياد قواها النامية
الاولى قواه النامية للنبات
لأن الضمير راجع للزمان
وهو مذكور إلا أن يقال
أن الضمير نظرا لكون
الزمان مدة وفي الشيخ
يس تبعا للفنرى أن ضمير
قواها راجع للأرض
وأوردا على ذلك أن شباب
الزمان يقوم به وازدياد
القوى إنما يقوم بها لا بالزمان
وحينئذ فلا يصح تفسير
شباب الزمان بازدياد قوى
الأرض وأجاب الشيخ
يس بان في الكلام حذف

وكذا المراد بشباب الزمان زمان ازدياد قواها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في
زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة (أو مختلفان) بأن يكون أحد الطرفين
حقيقة والآخر مجازا (نحو أثبت البقل شباب الزمان) فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز
(وأحيا الارض الربيع) في عكسه

(أو مختلفان) بأن يكون أحد المسندين مجازيا والآخر حقيقيا فاما أن يكون المسند حقيقة
والمسند اليه مجازا (نحو أثبت البقل شباب الزمان) فالمسند الذي هو انبات البقل حقيقى والمسند
اليه الذي هو شباب الزمان مجازى (و) أما عكسه نحو (أحيا الارض الربيع) فالمسند الذي
هو أحيا الارض مجازى والمسند اليه الذي هو الربيع حقيقة وأما نبه على التقسيم لئلا يتوهم
عدم صحة تعدد المجاز في كلام واحد من نوعين ووجه الحصر على مذهب المصنف واضح لأنه جعل
المجاز العقلي في اسناد الفعل أو معناه إلى الفاعل أو غيره مما ليس مبتدأ كما تقدم فأنحصر فيما بين
الكامتين والكامتان لا يخلوان من هذه الأقسام فنحوز يدهناره صائم المجاز عند المصنف إنما هو في
اسناد صائم إلى ضمير النهار وأما على مذهب السكاكي الذي يجعل المجاز فيما بين اسناد جملة نهاره صائم إلى
زيدلانه يفسر المجاز العقلي بالكلام المفاد باسناده خلاف ما عند المتكلم بتأول فهو مشكل لأن مجموع
نهاره صائم وهو أحد طرفي الجملة المفاد باسنادها الخلاف لا يسمى مجازا لغويا لأن المجاز اللغوي
فسره السكاكي بالسكامة المستعملة في غير ما وضعت له ومجموع نهاره صائم ليس بكامة فكان الحصر
أو يكون المسند حقيقة والمسند اليه مجازا مثل أثبت البقل شباب الزمان أو عكسه نحو أحيا الربيع البقل

مضاف أي وقت ازدياد قواها ورد هذا الجواب بأن الوقت لا يقوم بالزمان بل هو نفسه فكيف يفسر به شباب
الزمان الذي هو وصف قائم به وأجاب الفنرى بجواب غير هذا بأن يحمل الازدياد على التعدى لأنه قد يحىء متعديا ويجعل مضافا للفعل
والأصل ازدياد الزمان لقواها وعلى هذا فمعنى قولك أحيا الارض شباب الزمان أحدث نضارتها ازدياد الزمان لقواها النامية للنبات ولا يخفى
ما في هذا كله من التكلف فلا حسن أن يفسر شباب الزمان بازدياد قوة الأرض بسبب لطافة الهواء واعتداله وانصباب القطر من
السماء في هذا الزمان وحينئذ فليس للزمان شيء من تلك الصفات ويكون إضافة شباب للزمان لا تدنى ملازمة لحصول الكائنات فيه وعلى
هذا فمعنى أحيا الارض شباب الزمان هييج قوى الأرض وأحدث الحضرة والنضرة فيها ازدياد قواها النامية الحاصلة في الزمان وهذا
ملخص ما أفاده عبد الحكيم والقري (قوله وهو) أي الشباب في الحقيقة أي في اللغة (قوله الغريزية) أي الغروزة فيه (قوله أي
قوية مشتعلة) إنما فسر مشبوبة بذلك لا أخذه من قولهم شب النار اذا قواها وأشعلها (قوله أثبت البقل شباب الزمان) أي

(١) قول المحشى اذا علمت هذا إلى قوله وأجاب الشيخ يس الخ لعل هذا مبني على أن لفظ زمان ساقط من عبارة الشارح وهو ثابت في النسخ
التي بيدنا وعلى ثبوته لا اعتراض ولا جواب كتبه مصححه

وهو القرآن كقوله تعالى وإذا نليت عليهم آياته زادتهم إيماناً نسبت الزيادة التي هي فعل الله إلى الآيات لكونها سبباً فيها وكذا قوله تعالى وذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم أرداكم

ازدياد قوة الأرض النامية الحاصلة في الزمان (قوله ظاهر) أي لانه جعل المجاز العقلي في اسناد الفعل أو معناه إلى غير ما هو له من فاعل أو غيره مما ليس بمبتدأ وحينئذ فلا يكون الا في ما بين الكلمتين والكلمات لا يخلو ان من هذه الاحوال الاربعه فنحوز يدها صائم المجاز عند المصنف انما هو في اسناد صائم الى ضمير النهار وقوله على ما ذهب اليه المصنف أي وأما على رأي السكاكي فلا وجه للحصر في الاربعه لانه عرف المجاز العقلي بأنه الكلام المقاديه خلاف ما عند المتكلم من الحكم بتأول فيجوز أن يكون المسند عنده جملة أسندت للمبتدأ نحو زيد صائم نهاره أو نهاره صائم والجملة لا توصف بالحقيقة ولا بالمجاز اللغويين لاخذ الكامة في تعريفها هذا مراد الشارح وفيه نظر لان الكلمة انما أخذت في تعريف الحقيقة والمجاز المفردين لا في تعريفها مطلقاً لا ترى انهم قسموا المجاز اللغوي الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها ومثلوا للتمثيلية بما هو مركب قطعاً ما اذا ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال فيما وضع له وحينئذ فالحصر في الاربعه ظاهر على مذهب السكاكي أيضاً لكن على تقدير عدم رده (٢٥١) للاستعارة بالكناية وأما عدم رده المجاز

الذي كور لها فطرفاه اما مجازان أو مجاز وحقيقة فقط كما مر نعم يشكل الحصر في الاقسام الاربعه حتى على مذهب المصنف بنحو قولك سرني ليلي وقد أردت هذه اللفظة حين سمعتها فان الذي سرك من تلفظ بها واللفظ اذا أريد به نفسه وان قيل بوضعه لنفسه لا يوصف بحقيقة ولا مجاز كما صرح به الشارح في حواشي الكشف فهذا المثال من المجاز العقلي لان الاسناد فيه

ووجه الانحصار في الاربعه على مذهب اليه المصنف ظاهر لانه اشترط في المسند أن يكون فعلاً أو في معناه فيكون مفرداً أو كل مفرد مستعمل إما حقيقة أو مجاز (وهو) أي المجاز العقلي (في القرآن كثير) أي كثير في نفسه لا بالاضافه الى مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة وتقديم في القرآن على كثير لمجرد الاهتمام كقوله تعالى (وإذا نليت عليهم آياته) أي آيات الله (زادتهم إيماناً)

في الاقسام الاربعه على مذهب السكاكي مشكلاً بهذا الوجه ولا يبطل الحصر على مذهب المصنف بالكتابة لانها لا تخرج عن الحقيقة والمجاز على ما سيجيء ان شاء الله تعالى (وهو) أي المجاز العقلي (في القرآن كثير) وقد تقدم في القرآن على متعلقه وهو كثير للاهتمام ومعلوم أن كثرة في القرآن لا تستلزم كونه أكثر من الحقيقة والقرآن من بيان كثرة في القرآن الرد على من يتوهم انتفاءه عنه ولكن القائل بذلك لا يخصص النبي بالمجاز العقلي بل يعممه في كل مجاز لا يهمل المجاز الكذب لانه خلاف الظاهر والقرآن منزّه عن ذلك ورد بأنه لا يهمل مع القرينة وأما حمله على أن القصد الرد على من ينفي وجود المجاز العقلي دون اللغوي فلا يتم الا برّد تأويله الامثلة دون مجرد ذكر الامثلة ثم أشار الى أمثلة وجوده في القرآن فقال وذلك كما في قوله تعالى (وإذا نليت عليهم آياته زادتهم إيماناً) فان اسناد زيادة

ووقع المجاز العقلي كثيراً في القرآن كقوله تعالى وإذا نليت عليهم آياته زادتهم إيماناً

غير من هو له عند المتكلم وأحد طرفيه حقيقة وهو المسند والمسند اليه ليس حقيقة ولا مجازاً وأجاب عبد الحكيم بأن السرور انما هو من سماع هذا اللفظ من حيث دلالاته على معناه لا من حيث هو ولا نسلم أن السر (١) من تلفظ به وحينئذ فالاسناد في هذا المثال حقيقة (قوله لانه اشترط الخ) ان قلت حيث كان الحصر في الاربعه على ما ذهب اليه المصنف ظاهراً فلا يحتاج لدليل قلت هذا من باب التنبيه والامور الضرورية قد ينسب عليها ازالة لما في بعض الاذهان من الخفاء (قوله مستعمل) بالجر صفة لمفرداً ما اذا وضع للمعنى ولم يستعمل فيه فلا يتصف بحقيقة ولا مجاز لقولهم في تعريف كل منهما - كامة مستعملة الخ (قوله وهو في القرآن كثير) رده على الظاهرية الزاعمين عدم وقوع المجاز العقلي كاللغوي في القرآن لا يهمل المجاز الكذب والقرآن منزّه عنه ووجه الرد أنه لا يهمل مع القرينة (قوله لمجرد الاهتمام) أي الاهتمام المجرد عن التخصيص والافهوكثير في غير القرآن أيضاً كالسنة وكلام العرب (قوله كقوله تعالى) ان قلت لم يقل المصنف كقوله تعالى أو نحو قوله تعالى وإذا الخ لاجل أن يظهر أنه تمثيل بل أوردته بطريق التعداد قلت انما ترك المصنف ذلك لا يهمل أن المعنى وإذا نليت على منكري المجاز في القرآن آياته زادتهم إيماناً بوجوده فيه فيكون في الكلام إيهام للاقتباس فكأنه حمل الآية على الاستدلال على مدعاه وان كان الغرض الحقيقي انما هو التمثيل كما أشار الشارح بتقديره لقوله

(١) السر هكذا في الاصل وصوابه السار لان الفعل سره لا أسر كما في كتب اللغة كتبه مصححه

ومن هذا الضرب قوله يذبح أبناءهم الفاعل غيره ونسب الفعل اليه لكونه الأمر به وكقوله ينزع عنهم لباسهما نسب النزع الذي هو فعل الله تعالى الى ابليس لان سببه أكل الشجرة وسبب أكلها وسوسته ومقاسمته إياها إنه لهما من الناصحين وكذا قوله ألم تر الى الذين بدلوا نعمة الله كفرا وأحلوا قومهم دار البوار نسب الاحلال الذي هو فعل الله الى أكبرهم لان سببه كفرهم وسبب كفرهم أمر أكبرهم إياهم بالكفر وكقوله تعالى يوما

كقوله تعالى فهو ليس اقتباسا حقيقة بل يوهم ذلك وهو من المحسنات وان لم يعدوه منها لعدم انحصار المحسنات فيما ذكره ثم ان تقدير الشارح هذا لا ينافي عدم العطف في يذبح وما بعده لان القول حينئذ مجموع المذكورات فان قلت كيف يصح ثبوت زيادة الايمان بوقوع المجازي القرآن بالنسبة الى منكرى وقوعه فيه مع أن اثبات الزيادة لهم يقتضى أصل حصول الايمان به قلت نزل انكارهم منزلة العدم لوجود ما يزيله من الأدلة فكان أصل الايمان به حاصل ببعض الآيات والزيادة حاصلة ببعض أخرى وأن الزيادة قد يراد بها الأمر الزائد في نفسه وهو لا يقتضى وجود الزيد عليه (قوله أسند الزيادة الخ) ينبغي قراءة أسندها وما بعده البناء للمفعول تأديبا وقوله الى الآيات أى التي هي ضمير زادت (٢٥٢) (قوله لكونها) أى الآيات سببا أى سببا عاديا للزيادة فالزيادة فعل الله والآيات

أسند الزيادة وهي فعل الله الى الآيات لكونها سببا (يذبح أبناءهم) نسب التذبيح الذي هو فعل الجيش الى فرعون لانه سبب أمر (ينزع عنهم لباسهما) نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله تعالى الى ابليس لان سببه أكل من الشجرة وسبب الأكل وسوسته ومقاسمته إياها إنه لهما من الناصحين (يوما) نصب على أنه مفعول به لتتقون أى كيف تتقون

الايمان الى الآيات مجاز من باب الاسناد الى السبب العادى لان الزيادة فعل الله عز وجل والآيات يزداد بها عادة ولم يقل المصنف كقوله تعالى ليظهر انه تمثيل ولو كان ذلك هو المقصود وذلك لا يهمل أن المعنى واذا تليت على منكرى المجازي القرآن آياته زادتهم إيمانا بوجوده فيه فيكون في الكلام اقتباس لكن الغرض الحقيقي انما هو التمثيل لا ما ذكر وكفى في قوله تعالى (يذبح أبناءهم) فان فيه اسناد التذبيح الى فرعون وهو سبب أمر والتذبح في الحقيقة أعوانه وكفى في قوله تعالى (ينزع عنهم لباسهما) فان فيه اسناد نزع اللباس عن آدم وحواء لابليس مجازا وهو في الحقيقة لله عز وجل لأن ابليس سبب بسوسته ومقاسمته لهما إنه لهما من الناصحين في أكل الشجرة وأكل الشجرة سبب نزع اللباس وسبب السبب سبب فهو من باب الاسناد الى السبب ولو كان بالتوسط وكفى في قوله تعالى (يوما)

نسب الزيادة للآيات وهي لله تعالى وكذلك يذبح أبناءهم نسب التذبيح لفرعون لكونه الأمر به وكذلك ينزع عنهم لباسهما لباسا باعتبار السبب في النزع وكذلك يوما

يزاد بها عادة (قوله يذبح أبناءهم) أى يذبح فرعون أبناء بنى اسرائيل (قوله أمر) هذا بيان لكونه سببا والحاصل أن المسند اليه هنا سبب أمر وما قبله سبب غير أمر وما يأتى سبب بواسطة واعلم أنه يجوز أن يكون يذبح مجازا لغويا عن أمر بالتذبح وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه لا يقال ان احتمال ذلك غير مضر لان المثال يكفيه الاحتمال لانا نقول ليس القصد هنا مجرد التمثيل بل الاستشهاد والاستدلال على كثرته ردا

على من زعم خلافه وحينئذ في غير الاحتمال كذا بحث السيد الصفوى (قوله ينزع عنهم) أى ينزع يجعل ابليس عن آدم وحواء لباسهما (قوله لان سببه) أى النزع وقوله الا كل أى من شجرة الحنطة وقوله وسبب الا كل وسوسته أى فهو سبب السبب وسبب السبب سبب فهو من الاسناد للسبب بواسطة (قوله إنه لهما من الناصحين) بكسر هززة ان جوابا للمقاسمة وافتحهما (١) بناء على نزع الخافض أى على أنه (قوله مفعول به) أى لان الاتقاء منه نفسه لا فيه حتى يكون مفعولا فيه * واعلم أن أصل تتقون توتقون من الوقاية وهي فرط الصيانة متعدد الى مفعولين والاول محذوف والثانى يوم على حذف الخضاف أى عذاب يوم حذف للاستغناء عنه والمعنى فكيف تتقون أنفسكم عذاب يوم أى كيف تصونون أنفسكم من عذاب يوم وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الحذر وحينئذ يكون متعديا لواحد ويصح ارادة ذلك هنا أيضا والمعنى فكيف تحذرون من عذاب ذلك اليوم والحاصل أن جعل يوم مفعولا به تتقون وجهين كونه مفعولا به ثانيا أو مفعولا به فقط ويحتمل أن يكون يوم مفعولا به لكفرتم والمعنى حينئذ فكيف تحصل لكم الوتاية أو الحذر ان كفرتم في الدنيا يوما يجعل الولدان شيبا على أن يكون الفعل الذى هو تتقون منزلا منزلة اللازم وتضمنين كفرتم أنكرتم وجددتم ويصح أن يكون يوم مفعولا لكفرتم ومفعول تتقون محذوف والمعنى فكيف تتقون عذاب الله الذى أمرتم باتقائه ان كفرتم في الدنيا وجددتم يوما يجعل الولدان شيبا وهو المشتعل على ذلك العذاب ويحتمل أن يكون يوم منصبا على الظرفية والمعنى

(١) وافتحها: يمنع منه وجود اللام المعلقة كما هو معلوم من قواعد النحو كتبه مصححه

يجعل الولد ان شيبا نسب الفعل الى الظرف لوقوعه فيه كقولهم نهارة صائم

فكيف لكم بالتقوى في يوم يجعل الخ ان كفرتم في الدنيا وانما اختار الشارح الوجه الأول لقلة التقدير والتأويل بخلاف بقية الأوجه
وأما كيف فمفعول مطلق على الصحيح وعامله تتقون أي تتقون أي اتقاء (قوله يوم القيامة) في ذكره نظر لانه يؤدي الى التكرار للاستغناء
عنه بقوله في الآخر يوما فالأولى حذفه أو ذكره على وجه التفسير في آخر الآية بأن يقول وهو يوم القيامة وأجيب بأن هذا مبني على
أن يوم القيامة مفعول تتقون ويوما بدل منه وليس كذلك فقد ذكر العلامة عبد الحكيم أن يوم القيامة نصب على الظرفية ويوما
يجعل الولدان مفعول به على حذف المضاف أي عذاب يوم وليس بدلا من يوم القيامة كما وهم إذ لا دخل في تفسير معنى المفعول به للابدال
بخلاف الظرفية فانه بيان للاستقبال الذي في تتقون اه وهذا هو الاوفق بقول الشارح نصب على أنه مفعول به لتتقون (قوله ان
بقيتم على الكفر) فسر إن كفرتم بقوله ان بقيتم على الكفر لكون الخطاب بهذا الكلام الكفار وكفرهم مقطوع به وإن لا تدخل
على المقطوع به وانما تدخل على المشكوك فيه ولئلا يحتاج كفرتم الى مفعول به (قوله يجعل الولدان) أي يصيرهم شيبا جمع أشيب
والاصل في شين شيبا الضم وكسرت لجانسة الياء (قوله نسب الفعل) أي وهو (٢٥٣) الجمل المذكور وقوله الى الزمان أي

لوقوعه فيه (قوله وهذا)
أي تصير الولدان شيبا
(قوله كناية) يحتمل أن
المراد الكناية اللغوية أي
عبارة ويحتمل أن المراد
الكناية الاصلاحية وهذا
هو المتبادر من قوله بعد
ذلك لان الشيب الخ لانه
ظاهر في كونه كناية
على مذهب السكاكي
القائل انها اللفظ المستعمل
في منزوم معناه وذلك لان
قوله تعالى يجعل الولدان
شيبا موضوع للآزم الذي
هو تسارع الشيب وقد
استعمل اسم ذلك اللازم

يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما (يجعل الولدان شيبا) نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا
كنياه عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لان الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والحنن أو عن طوله
وأن الاطفال

يجعل الولدان شيبا) نسب جعل الولدان شيبا جمع أشيب الى اليوم مجازا لان الضمير في يجعل له من باب
الاسناد الى الزمان والجعل في الحقيقة لله تعالى ويوما منصوب على أنه مفعول به لتتقون أي كيف
تتقون يوما يجعل الولدان شيبا وهو يوم القيامة ان كفرتم أي ان بقيتم على الكفر لان الخطاب
للكافرين ويصح أن يكون معمولا لكفرتم فيكون المعنى فكيف تتقون عذاب الله الذي أمرتم
باتقائه ان كفرتم يوما يجعل الولدان شيبا وهو المشتمل على ذلك العذاب على ان يكون يوما منصوبا على
اسقاط الخافض وهو الباء أو ينصب على المفعولية بتضمين كفرتم أنكروا وجحدتم أي دتم على
جحدكم وانكاركم وجعل الولدان شيبا كناية عن تفاقم أهوال يوم القيامة لان الشيب مما يتسارع ويلزم
وجوده عند تفاقم الاحزان والهموم فيصح الانتقال من الشيب الى التفاقم بالقرائن ويحتمل أن يكون
كناية عن طوله طولا يبلغ فيه الصبيان أو ان الشيب والشيخوخة ولكن على هذا بما يتسلى بهذا النص
لاقتضائه قرب طوله بالنسبة الى التصريح بأن مقداره خمسون ألف سنة

يجعل الولدان شيبا

في المنزوم وهو شدة اليوم وكثرة الهموم والاحزان فيه وفي قوله وهذا كناية اشارة الى أن الكناية لا تنافي المجاز العقلي (قوله عن شدته)
أي اليوم وقوله لان الشيب أي الحقيقي وهو بياض الشعر وقوله مما يتسارع أي مما يشأ بسرعة وقوله عند تفاقم الشدائد أي عند تراكمها
وتكاثرها والحاصل أن تراكم الشدائد منزوم يلزمه سرعة الشيب فأطلق اسم اللازم وأريد بالمنزوم (قوله أو عن طوله) أي أو انه
كناية عن طوله طولا يبلغ فيه الصبيان أو ان الشيب والشيخوخة ثم يحتمل أن المراد الكناية اللغوية ويحتمل الاصطلاحية أيضا على
مذهب السكاكي وذلك لان قوله يجعل الولدان شيبا موضوع للآزم طول الزمان وهو الشيخوخة والشيب فاستعمل في المنزوم وهو
طول الزمان الذي يبلغ فيه الصبيان أو ان الشيب والشيخوخة أو على مذهب المصنف القائل انها استعمال اسم المنزوم في اللازم لان
الشيب والشيخوخة يلزمهما طول الزمان عادة والحاصل أن الشيب وطول الزمان متلازمان يصح أن يعتبر كل منهما لازما والآخر منزوما
فان قلت جعله كناية عن الطول ينافي التعجب من عدم الاتقاء فان منشأ التعجب كثرة الهموم في ذلك اليوم لا مجرد الطول لان اليوم
الطويل قد يشتمل على نحو السرور فلا يقتضي التعجب فلا بد من اعتبار كثرة الهموم معه حتى يحسن التعجب على أن طوله أز يد من أو ان
الشيخوخة لأن أو ان الشيخوخة بعد الأربعين ويوم القيامة قال الله تعالى فيه وان يوما عند ربك كألف سنة مما تعدون فاطول الخصوص
ليس لازما لأن أو ان الشيخوخة قلت ليس المراد أنه كناية عن مطلق الطول بل الطول المعهود ولا شك أنه من أكبر الهموم والعلاقة يكفي
فيها بالآزم الواقع بين أو ان الشيخوخة ومطلق الطول ذكره الغنيمي

و كقوله تعالى وأخرجت الأرض أثقالها وهو غير مختص بالخبر

(قوله يبلغون فيه أو ان الشيخوخة) أى فبشبيون (قوله أثقالها) جمع ثقل بفتح المثلثة والقف وهو متاع البيت فقول الشارح أى ما فيها الخ تفسير مراد وقوله من الدفائن أى ما كان مدفونا ونحزونا فيها كالكنوز والموتى وقوله والخزائن عطف تفسير (قوله الى مكانه) أى الى الأرض التى هى مكان متعلقه وهو الخرج أعنى الشيء المدفون لا مكان نفس الإخراج لانه معنى من المعانى والحاصل أن الاسناد فى هذه الآية للمفعول به بواسطة من لا الظرف المكنى لأن الأرض ليست بمكان للفعل إذ لا يقال هنا أخرج فيها بل أخرج منها لأن الانتقال مخرجة منها لا فيها والمكان الملابس للفعل هو مكان الفعل وملابسته لوقوعه فيه (قوله وغير مختص بالخبر) فيه دخول الباء بعد الاختصاص على المقصور عليه وهو (٢٥٤) عربى وان كان الأكثرى استعمال دخولها بعده على المقصور كما حققه الشارح

وظن صاحب عروس الافراح وجوب الاخير فاعترض على المصنف وقال الصواب أن يقول وهو غير مختص به الخبر (قوله عطف على قوله كثير) ان فات هذا يقتضى أن قوله فى القرآن مسلط عليه لانه قيد فى المعطوف عليه فيجرى فى المعطوف فيكون المعنى حينئذ أنه غير مختص بالخبر فى القرآن فقط فيفقد أنه مختص بالخبر فى غير القرآن مع أن المراد أنه غير مختص بالخبر مطلقا فى القرآن وفى غيره أجب بأن ما كان قيد فى المعطوف عليه لا يجب أن يكون فى المعطوف على التحقيق عندهم فقوله عطف على قوله كثير أى بقطع النظر عن تقييده بقوله فى القرآن

يبلغون فيه أو ان الشيخوخة (وأخرجت الأرض أثقالها) أى ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الإخراج الى مكانه وهو لله حقيقة (وغير مختص بالخبر) عطف على قوله كثير أى وهو غير مختص بالخبر وإنما قال ذلك لأن تسميته بالمجاز فى الإثبات وإيراده فى أحوال الاسناد الخبرى يوهم اختصاصه بالخبر

وكفى قوله تعالى (وأخرجت الأرض أثقالها) فان فيه اسناد الإخراج الى الأرض مجازا والإخراج فى الحقيقة لله تعالى من باب الاسناد الى الملابس الذى هو المكان فان الأرض ولو كانت لا يحسن هنا أن يقال أخرج فيها يعتبر أن الإخراج منها قد ظهر متعلقه فيها فهى كالظرف بهذا الاعتبار والانتقال دفائن الأرض وحزائنهم ودخل فى ذلك موتها وكنوزها ثم عطف على قوله كثير فقال (وغير مختص بالخبر) أى وهو كثير وغير مختص بالخبر ونبه على هذا لتلايتهم من تسميته مجازا فى الإثبات فى عبارة غير المصنف كما تقدم ومن ساقه فى باب الاسناد الخبرى أنه مختص بالخبر فيبين أنه لا يختص بالخبر

وكذلك أخرجت الأرض أثقالها ﴿ تنبيه ﴾ هذه الأقسام الأربعة تأتى فى الاسناد الحقيقى فقد يكون طرفاه حقيقتين مثل خلق الله زيدا وقد يكونان مجازين كقولك أحيا البحر زيدا تريد أعطى الكريم زيدا وقد يكون المسند مجازا والمسند اليه حقيقة مثل أحيا الله البقل وعكسه مثل جاء فلان يريد غلامه وإنما يجوز ذلك بقريته ترشدا الى المعنى ﴿ تنبيه ﴾ هذه الأقسام الثمانية هى دائرة بين الفعل وفاعله ولا شك أن الفعل يلابس فضلات باعتبار المفعول والحال وغيرهما وذلك باعتبار الحقيقة أو المجاز فنقول كل واحد منهما قد يكون فى الفاعل والمفعول والمفعول يلابس الفعل حقيقة أو مجازا وكل واحد منهما قد يكون فى نفسه مجازا أفرادا وقد يكون حقيقيا فهذه أربعة أحوال تضرب فى الثمانية أعنى الأقسام الأربعة الحقيقية والأقسام الأربعة المجازية تبلغ اثنين وثلاثين قسما وتأتى فى المفعول الثانى أربعا وستين وفى الثالث مائة وثمانية وعشرين وتتضاعف بالتوابع والحال والمصدر والظرف ونحوه فعليك باعتبار ذلك وافعل ما تقتضيه القواعد السابقة وينبغى أن يسمى هذا مجاز الملبسة ولا يقال مجاز اسناد لغلبة استعمال الاسناد بين الفعل وفاعله أو ما قام مقامه فقط ص (وغير مختص بالخبر)

(قوله لأن تسميته) أى عند القوم لافى كلام المصنف لأن هذه التسمية لم يذكرها هنا (قوله يوهم الخ) أفرد باعتبار كل واحد من بل الأمرين والأفاظا هو يوهمان ومنشأ الإبهام بالنسبة الى التسمية المذكورة هو أن الإثبات لا يتحقق فى الانشاء إذ الإثبات يقابل الانزع وكل منهما حكم ولا حكم فى الانشاء لانه من قبيل التصورات فان قلت قد علم من هذا التوجيه أن الإثبات لا يمكن فى الانشاء فكان الموافق لذلك تخصيصه بالخبر مبدل قوله يوهم بأن يقول يخصه بالخبر أو يوجب اختصاصه بالخبر إذ التسمية بالإثبات لا يمكن شمولها للانشاء على أن ذكره فى بحث أحوال الاسناد الخبرى صريح فى الاختصاص لا موهم فالجواب أنه انما عبر بيوهم لا مكان أن تجعل التسمية بذلك والإيراد فى أحوال الاسناد باعتبار تحققه فى بعض المواضع وهو الخبر لاسيما وهو الجزء الأعظم وهذا لا ينافى أنه لا إثبات فى الانشاء أو أن المراد بقوله يوهم أى يوقع فى الوهم أى الذهن وان كان جزما كذا قرره شيخنا العدوى (قوله يوهم اختصاصه بالخبر) أى فأتى المصنف بقوله وغير مختص بالخبر بدفع ذلك التوهم

بل يجري في الانشاء كقوله
تعالى وقال فرعون يا هامان
ابن لي صرحا وقونه فأوقد لي
يا هامان على الطين فاجعل
لي صرحا وقوله فلا يخرجك
من الجنة فتشقى

(قوله بل يجري الخ) تصرح
بما علم التزاما أتى به للايضاح
وتوطئة لقوله نحو الخ (قوله
ابن لي صرحا) أى قصرا
أى مكانا عاليا وما ذكره
الشارح في هذه الآية من
المجاز العقلي غير متعين
بل يجوز أن يكون ابن
متجاوزا به عن أوامر البناء
مجازا لغويا (قوله وكذلك
قولك لينبت الخ) أشار
بذلك الى أنه لا فرق بين
الطلب بالصيغة أو باللام
وأصل هذا المثال لينبت
الله بالربيع ماشاء (قوله
وليصم نهـارك) أصاه
ولتصم أنت في نهارك
(قوله وليجد) بفتح الياء
وكسر الجيم وجدك بكسر
الجيم وضم الدال وأصله
ولنجد جدا أى ولتجتهد
اجتهادا فلما كان المصدر
مشابها للفاعل الحقيقي
وهو الشخص في تعلق
الفعل بكل منهما الصدور
من الفاعل والمصدر جزء
معناه صح إقامة المصدر
مقام الفاعل في اسناد
الفعل اليه

(بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا) فان البناء فعل العملة وها مان سبب أمر وكذلك
قولك لينبت الربيع ماشاء وليصم نهارك وليجد جدك وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر

(بل يجري في الانشاء) أيضا (نحو) قوله تعالى حكاية عن أمر فرعون (يا هامان ابن لي صرحا) فان
فيه اسناد الامر بالبناء الى هامان مجازا لكونه سببا آمرا والامر في الحقيقة للعملة لان المأمور في
القصده هو الذى يصدر منه المأمور به ومن وجوده في الانشاء وجود الاستفهام عن أمر الصلاة في
قوله تعالى أصلو انك تأمرك فان الاستفهام الذى هو على وجه النهى من الكافرين ليس المراد منه
أن الصلاة هل هي الأمرة أم لا بل المراد يأمر بك فى صلاتك أى فى تلبسك بها وملازمتهك لامرها
فأوجبت لك الخطوة والاختصاص بأن يأمر بك أن تترك نحن أمرا عظيما هو عبادة الآباء والقصده
منهم لعنة الله عليهم الاستهزاء به وبالصلاة وأنه لا يستحق بها شيئا من الخصوصية التى ادعى وليس عنده
مزية أخرى فى زعمهم الفاسد سواها فهم من الاسناد الانشائي الذى حقه أن يكون للفاعل وحول الى
المتعلق بالحرف مجازا ويحتمل أن يكون أوقات صلاتك تأمرك التى تلازم الصلاة فيها ومن هذا القبيل
قولك مثلا ليجد جدك أى لتعظم عظمتك بمعنى لتجد أنت أى لتعظم عظمتك وليصم نهارك أى ولتصم
أنت فى نهارك لزوما وغير هذا مما ليس الغرض منه أمر المذكور لعدم صحة وقوع الفعل منه بل
الغرض ملابسه وكذا نحو قولنا ليلك ولا يصم نهارك وغيره مما انتهى فيه لغير ما وجه له لعدم صحة
صدور ترك المنهى عنه من وجهه انتهى وكذا فى التثنية كقولك ليت النهر جار فان التثنية جريه هو

بل يجري فى الانشاء كقوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا) ش لان هامان ليس مأمورا أن يبنى بنفسه
وقوله غير مختص معطوف على كثير ولو كنه لا يشاركه فى ظرفه الذى هو فى القرآن وهذا مثال لمجاز
السببية ويأتى ذلك فى الجميع كقولك لعل العيشة ترضى والنهار يصوم والنهر يجري والجد يجد وفى
القسم تقول أقسمت بالله حقيقة فاذا أردت الاسناد المجازى لانكاد تقدر عليه ولا تقدر عليه أيضا
فى النداء ولا الاستفهام لا يقال قديأتى فى القسم فى نحو

حلف الزمان ليأتين بمثله * حنث يمينك يا زمان فكفر

فانك يصح أن تقول على هذا قال الزمان أقسمت لآتين بمثله لان الاسناد حينئذ فى قول الزمان أقسمت
حقيقة وفى قولك قال الزمان هو المجاز (قاعدة هذا أول مواطن ذكرها لابس بالتيقظ لها فقد غلط
فيها من لا أحصيه من عدد من الأئمة) الاختصاص والتخصيص معناه الانفراد والافراد فاذا قلت
اختص زيد بالمال فمعناه أنه انفرده لم يشاركه أحد من الناس فيه وخصه به أى أفردته من دون سائر
الناس بالمال كما صرح به أهل اللغة وقال الراغب التخصيص (١) والاختصاص والتخصيص تفرد بعض
الشيء بما لا يشاركه فيه الجملة اه وهذا واضح ولذلك قال تعالى يختص برحمته من يشاء أى يفرد من يشاء
برحمته أو يفرد من يشاء برحمته فمعناه على التقديرين انفراد من يشاء بالرحمة فاذا قلت اختص زيد
بالمال فمعناه أن زيدا منفردا عن غيره بالمال فهو المختص بمعنى اسم الفاعل والمثال مختص به والمختص أبدا
هو المنفرد والمحتوى على الشيء فهو كالظرف له والمختص به أبدا هو المأخوذ كالمظروف فلو قلت
اختص المال بزيد مريدا ما أردته بالمثال السابق لم يصح لانك فى المثال الأول حصرت المال فى زيد وفى
الثانى حصرت زيدا فى المال فلا يكون له صفة غير الاحتواء على المال وهو غير المراد فان زيدا قد يكون
له صفات من دين وعلم وغير ذلك فان تخيل متخيل صحة ذلك قال معنى اختصاص زيد بالمال ان المال
لا يخرج عن ملكه ومعنى اختصاص المال بزيد أن زيدا لا يخرج عن أن يكون ماله ولا ينفى ذلك
أن يكون له صفات أخرى لاتنافى ملكه للمال قلنا له فما نضع بقولهم التخصيص افراد بعض الشيء بما

(١) التخصيص: كذا فى الأصل ولا يستقيم الأخبار عنه بالتفرد فله من زيادة النسخ أو سقط بعض العبارة كتبه مصححه

ولا بدله من قرينة اما لفظية كما سبق في قول أبي النجم أو غير لفظية كما ستحالة صدور المسند من المسند اليه المذكور أو قيامه به عقلا

(قوله أو النهي) نحو لا يقيم ليلك ولا يصم نهارك (قوله الى ما ليس الخ) أى الى مسند اليه ليس الخ وقوله صدور الفعل أى فى الأمر وقوله أو الترك أى فى النهي (قوله وكذا قولك الخ) فصلهما عما قبلهما لانهما نوعان من الانشاء غير الأمر والنهي (قوله ليت النهر جار) أصله ليت الماء جار فى النهر لان الذى يتمنى جريه هو الماء لا النهر فأسند الجرى التمنى الى النهر مجازا لا يستلزم لاء بالحلية فالجواز فى اسناد جار الى ضمير النهر (قوله أصلانك تأمرك) (٢٥٦) الاصل أيا أمرك برك فى صلاتك أى فى حال تلبسك بها أن ترك أمرا عظيما هو عبادة

ما كان يعبد آباؤنا فهو من الاسناد للمفعول به بواسطة الحرف فالجواز فى اسناد تأمر الى ضمير الصلاة لا فى نسبة الجملة للمبتدأ (قوله ولا بد له من قرينة) انما تعرض له ذامع استفادته من قيد التأول توطئة لتقسيمها الى لفظية ومعنوية فهو بمنزلة البيان لقوله بتأول وكان ينبغي أن يذكره متصلا بما يتعلق ولا يفصل بينهما ببيان الاقسام وما بعده من الأحكام وقرينة فعيلة بمعنى مفعولة أى مقرونة أو بمعنى فاعله أى مقارنة (قوله صارفة عن ارادة ظاهره) أى من كون الاسناد لما هو لا يشترط أن تكون معينة لما هو الحقيقة ولذا اختلف فى أنه هل يلزم أن يكون له حقيقة أم لا ولا معينة لما هو المجازى بخصوصه من كونه اسنادا للسبب أو المفعول مثلا (قوله لأن التبادر

أو النهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل أو الترك عنه وكذا قولك ليت النهر جار وقوله تعالى أصلانك تأمرك (ولا بدله) أى للجواز العقلى (من قرينة) صارفة عن ارادة ظاهره لأن التبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة (لفظية كما مر) فى قول أبي النجم أفناه قيل الله (أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالذكور) أى بالمسند اليه المذكور مع المسند (عقلا)

الماء لا النهر وأسند التمنى الى ملابسه مجازا (ولا بدله) أى للجواز العقلى (من قرينة) تدل على ارادة خلاف الظاهر وهذا تحقيق للاستفيد من تعريف المجاز لان ارادة الخلاف مبنى على ما يظهر من حال التكلم لا على ما فى الباطن كما تقدم ومعلوم أن فهم خلاف الظاهر انما يكون بالقرينة الصارفة عن الظاهر لان التبادر عند انتفاءها هى الحقيقة (لفظية) نعم لقرينة (كما مر) فى قول أبي النجم أفناه قيل الله للشئ اطلع (أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالمسند اليه المذكور) مع المسند (عقلا) أى استحالة من مجرد تعقل معنى النسبة لكون الاستحالة ضرورة لا يدعى خلافها محقق ولا مبطل

لا يشاركه فيه الجملة فاذا قلت خصصت المال بزيد كان معناه افراد المال بالايشار كما فيه غير المال ويلزم من ذلك نفي غير المال من صفات زيد ثم انه يلزم أن يكون مدلول اختصاص الثوب بزيدان زيدا لا يفارقه أبدا فلا يزال مال كاله وهذا وان كان صحيحا فى نفسه فلا شك أنه معنى آخر غير قولك اختصاص زيد بالثوب وانما انتهت على ذلك لانه وقع التسهيل فى عبارات كثير من الاكابر عن غير قصد وقد كثرت هذه العبارة مقالوة فى كلام ابن الحاجب وابن مالك والسكاكى والمصنف حتى فى عبارة سيدييه وهذا أول موطن ذكرها فيه مقالوة فانه قال غير مختص بالخبر وصوابه غير مختص به الخبر وسترى فى عبارة المصنف كثيرا منه فعليك باعتبارها ولقد كثرت الغلط فى ذلك حتى رأيت بعض المصنفين فى هذا العلم اذا وجدوا العبارة على السداد يتوهمون انها مقالوة وأشكك على شراح المفتاح مواضع وانما نشأ لهم ذلك عن قلب العبارة فليتأمل ص (ولا بد من قرينة الخ) ش أى لا بد للمجاز الاسنادى من قرينة إما لفظية كما تقدم من قول أبي النجم أفناه قيل الله فانه قرينة صرفت اللفظ الى مجازه أو قرينة معنوية كاستحالة قيام المسند بالذكور عقلا أى بالمسند اليه ودخل فيه الصفات الحقيقية كالعلم والجهل والاضافية كالقرب والبعد ونحو الموت أيضا وكذلك ذكر فى الايضاح كاستحالة صدوره من المسند اليه أو قيامه به ليدخل ذلك كله

الخ) علة لقوله ولا بد الخ (قوله لفظية) نسبة لالفاظ النطق من نسبة الجزئى للكل وكذا يقال فى قوله معنوية (قوله كما مر) أى كالقرينة وقوله التى مرت فى قول أبي النجم ثم لا يخفى أن قوله أفناه قيل الله انما يصرف ما قبله عن ظاهره لدلالته على أنه كان موحدا فمقابله قوله أو صدوره عن الموحده يقتضى ان يقيد الصدور عن الموحده بما اذالم يعلم منه لفظ مقرون بالكلام (قوله كاستحالة قيام المسند بالذكور) أى اتصافه به أو صدوره عنه ودخل قيام المبني للجهول بنائب الفاعل اذ معنى ضرب زيد انصف زيد بالمضروبة فسقط قول بعضهم كان الاولى للمصنف أن يقول كاستحالة نسبة المسند للمسند اليه المذكور ليتناول نسبة الفعل المجهول للمسند اليه الذى هو نائب الفاعل وقوله بالذكور أى فى عبارة التكلم لفظا أو تقديرًا وليس المراد المذكور فى عبارة المصنف سابقا وانما قيد المذكور لان قيام المسند بالمسند اليه لاستحالة فيه فلو لم يقيد بذلك لم يمازى الوهم لاستحالة مطلقا اه قرى

كقولك محبتك جاءت بي اليك أو عادة كقولك هزم الامير الجند وكسا الخليفة الكعبة وبنى الوزير القصر

(قوله أى من جهة العقل الخ) قيل ان فيه اشعارا بأن انتصاب عقلا وعادة على التمييز وفيه نظرا لانه لو كان كذلك فاما ان يكون تمييز مفرد أو نسبة لاسبيل الى الاول لانه يقتضى أن تكون ذات المفرد مهمة متناولة لذوات متعددة كمشرين من قولك ملكت عشرين دينارا والمفرد هنا وهو الاستحالة ذاته متعينة لابهام فيها لانها الخروج عن الاستقامة للاعوجاج وانقسامها الى العقلية والعادية انما يوجب الابهام في صفتها ولا يقتضى أن تكون الاستحالة من أفراد العقل كقفيز برا وهو باطل ولا سبيل الى الثانى لعدم الابهام في النسبة لان الابهام فيها بسبب أن تكون في الظاهر متعلقة بشيء ويجوز تعلقها بشيء آخر متعلق بما تعلقت به في الظاهر كتعلق نسبة طاب في طاب زيد بزيد في الظاهر ويجوز تعلقها بالنفس بأن تقول طاب نفس زيد والنفس متعلقة بزيد وهنا قد تعلق نسبة الاستحالة بالقيام في الظاهر والمتعلق بالقيام الذى ذكرهنا هو العقل والعادة ولا يجوز تعلق نسبة الاستحالة بهما لظهور أنهما ليسا مستحيلين بل المستحيل انما هو نفس القيام وحينئذ فلا ابهام في النسبة وأجيب بأنه يجوز أن يكون عقلا وعادة تمييزا النسبة الاستحالة للقيام محولا عن الفاعل السكأن لمتعدى الاستحالة وهو الاحالة أى كاحالة العقل القيام المذكور لان التمييز المحول عن الفاعل لا يلزم أن يكون فاعلا للفعل المذكور بل تارة يكون فاعلا لتعديده وتارة للارزاهة فالاول نحو امتلا الاناء ماء فلما لم ليس فاعلا لامتلا بل لتعديده وهو ملا يقال ملا الماء الاناء والثانى نحو قوله تعالى وجفرا الارض عيوننا بناء على أنه محول عن الفاعل فالعيون ليست فاعلا (٢٥٧) لفجّر بل للارزاهة وهو تفجّر الذى هو لازم لفجّر لان مطاوع التعدى لواحد لازم ثم ان جعله تمييزا نسبة هذا الاعتبار مبنى على أن تمييز النسبة لا بد أن يكون محولا وأما على القول بعدم الوجوب بل ذلك هو الغالب فلا يحتاج لذلك التكافى على أن اعراب عقلا وعادة تمييزا ليس بمتعين فيصح نصبه بنزع الخافض أى فى العقل أو على أنه مفعول مطلق

أى من جهة العقل بمعنى أن يكون بحيث لا يدعى أحدا من المحققين والمبطلين أنه يجوز قيامه به لأن العقل اذا خلى ونفسه يعمده محالا (كقولك محبتك جاءت بي اليك) لظهور استحالة قيام المحبى بالمحبة (أو عادة) أى من جهة العادة (نحو هزم الامير الجند) لاستحالة قيام هزم الجند بالامير وحده عادة وان كان ممكنا عقلا

(كقولك محبتك جاءت بي اليك) فادراك استحالة قيام المحبى الذى هو المشى بالارجل بالمحبة ضرورى لكل عاقل هذا ان لم يكن المعنى صيرتنى جاثيا كما هو مذهب غير سديويه فى نحو هذا التركيب والافلا استحالة تأمله (أو عادة) أى وكاستحالة قيام المسند بالمسند اليه المذكور معه من جهة العادة (نحو هزم الامير الجند) فان العادة حكمت باستحالة اتصاف الامير بهزم الجند وان أمكن عقلا أن يهزم الجند

وقوله كقولك محبتك جاءت بي اليك الباء فيه للتعدي أى محبتك أحضرتنى وانما أتت به نفسه كذا فى الايضاح ويصح أن يقال انما أتى به الله تعالى وقوله أو عادة أى استحالة عادة نحو هزم الامير الجيش وبنى المدينة لان العادة أنه لا يفعل ذلك وحده

(٣٣ - شروح التلخيص - أول) أى استحالة عقل ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فاتصبا على المفعولية المطلقة أو أنه حال وعقلا وعادة بمعنى عقلية وعادية وقول الشارح أى من جهة العقل لا يتعين أن يكون اشارة الى أنه تمييز بل يصح أن يكون بيانا لحاصل المعنى فتأمل ذلك (قوله يعنى أن يكون) أى المسند وقوله قيامه به أى بالمسند اليه المذكور وهذا جواب عما يقال اذا كانت الاستحالة عقلا قرينة صارفة عن ارادة الظاهر فلم كان قول الدهرى الذى علم حاله أنبت الربيع البقل حقيقة مع أن العقل الصحيح يحيله وحاصل الجواب أن المراد بالاستحالة التى تكون قرينة الاستحالة الضرورية وهى التى لو خلى العقل مع نفسه أى من غير اعتبار أمر آخر معه من نظر أو غيره لحكم بها واستحالة انبات الربيع البقل ليست كذلك بل يحتاج العقل فى الحكم بها لدليل (قوله المحققين) أى كأهل السنة وقوله والمبطلين أى كالدهرية (قوله لان العقل) أى كل عقل يحمل أل استغرافية أو عقل القرينين من المحققين والمبطلين اذا نظر فى ذلك وتأمل ونفسه أى من غير اعتبار أمر آخر من نظر أو عادة أو احساس ثم ان هذا تعليل لقوله لا يدعى الخ أى لا يدعى أحدا جواز ذلك القيام لأن العقل اذا خلى ونفسه أى من غير اعتبار أمر آخر من نظر أو عادة أو احساس أو تجربة بعده محالا وهذا التفسير على نسخة لأن العقل الخ وفى بعض النسخ لأن العقل بحرف النون عطف على قوله يعنى أن يكون الخ أى ان الاستحالة العقلية التى تكون قرينة للمجاز ما تقدم لا كون العقل اذا خلى ونفسه أى خلى من منازعة الوهم وغلبة الشيطان بعده محالا لا يرد قول الدهرى أنبت الربيع البقل فان عقل الواحد بعده محال مع أنه حقيقة ولئلا يكون قول المصنف الآتى وصدوره عن الموحدا خلا فى الاستحالة العقلية على ارادة جنس العقل فتأمل (قوله يعمده) أى قيامه به (قوله محبتك جاءت بي اليك) أصله نفسى جاءت بي اليك لأجل المحبة فالمحبة سبب داع الى المحبة لا فاعله فلما كانت المحبة مشاهة للنفس من حيث تعلق المحبى بكل منهما صح الاسناد للمحبة على جهة المجاز والقرينة

وكصدور الكلام من الواحد في مثل قوله أشاب الصغير البيت * واعلم أنه ليس كل شيء يصلح لأن تعاطى فيه المجاز العقلي بسهولة بل تجدك في كثير من الأمر تحتاج إلى أن تهني الشيء وتصلحه بشيء تتوخاه في النظم كقول من يصف جملاً

تجوب له الظلماء عين كأنها * زجاجة شرب غير ملائى ولا صفر

يريد أنه يهتدى بنور عينه في الظلماء ويمكنه بها أن يخرقها ويمضي فيها ولولاها لكانت الظلماء كالسد الذي لا يجد السائر شيناً يفرجه به ويحمل لنفسه فيه سبيلاً فلاولاً أنه قال تجوب له فعاق له بتجوب لما تبين جهة التجوز في جعل الجوب فعلاً للعين كما ينبغي لأنه لم يكن حينئذ في الكلام دليل على أن اهتداء صاحبها في الظلماء وهضيه فيها بنورها وكذلك لو قال تجوب له الظلماء عينه لم يكن له هذا الموقع ولا تقطع السالك من حيث كان يعييه حينئذ أن يصف العين بما وصفها به

الاستحالة لئلا يكن الاستحالة هنا ظاهرة بناء على مذهب البرد القائل أن بقاء التعدية تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في حصول الفعل فمعنى ذهبت يزيد صاحب زيدا في الذهاب وعلى هذا معنى قولك محبتك جاءت بي إليك أن محبتك صاحبتني في المحبة إليك ولا شك أن محبة المحبة محال أما على ما قاله سيديويه من أن بقاء التعدية بمعنى همزة النقل وأن معنى ذهبت يزيد أذهبت أي جعلته ذاهباً بمعنى كنت سبباً في ذهابه من غير مشاركتة في الذهاب إذ لا معنى بالسبب (٢٥٨) إلا الحامل على الشيء فلا شك في صحة اسناد مثل ذلك إلى المحبة لأنها تأثير المحبة

وتحمل عليه فلا يكون اسناد المجيء إليها مجازاً فاعمل المثال مبني على مذهب البرد اه سم (قوله) وإنما قال قيامه به هذا حكاية لكلام المصنف بالمعنى والا فالمصنف عبر بالاسم الظاهر وقصد الشارح بذلك التنبيه على أن ما ذكره المصنف في الايضاح من جعله جهة صدور عنه قسماً لقيامه به حيث قال كاستحالة

وأما قال قيامه به ليعم الصدور عنه مثل ضرب وهزم وغيره مثل قرب وبعد (وصدوره) عطف على استحالة أي وكصدور الكلام (عن الواحد في مثل أشاب الصغير) وأفنى الكبير البيت فانه يكون قرينة معنوية على أن اسناد أشاب وأفنى إلى كرا الغداة ومرا العشي مجاز

وحده وقوله قيام السند أي اتصاف السند اليه بالسند يدخل فيه ما يصدر عن الفاعل بالاختيار كضرب وقتل وما لا يصدر كذلك كعظم وشجع لا شترط كل ذلك في اتصاف السند اليه به (وصدوره عن الواحد) معطوف على مدخول الكاف وهو الاستحالة أي ومن جملة القرائن المعنوية صدور الاسناد عن الواحد (في مثل أشاب الصغير) وأفنى الكبير كرا الغداة ومرا العشي فان اسناد الاشابة والافناء إلى

وقوله وصدوره عن الواحد في مثل أشاب الصغير يعني أن العلم بأقائل ذلك البيت موحد قرينة صرفت الاسناد إلى المجاز (قلت) وهذا القسم هو الأول لأن العقل يقضى باستحالة صدور الاشابة والافناء من غيره عز وجل فأى فرق بين هذا وبين الأول ثم لا نسلم أن القرينة هنا غير لفظية لأن تلك القصيدة في بعض أبياتها ذكر النبي ﷺ فهو قرينة لفظية كبيت أبي النجم أنشد صاحب التتمة في أولها

صدور المسند من المسند اليه أو قيامه به مما لا يجدى فائدة يعتد بها والاولى ما ارتكبه هنا اه قرى (قوله الصدور

عنه) أي عن اختيار (قوله مثل ضرب وهزم) مثلاً للصدور عنه (قوله وغيره) أي غير الصدور كالاتصاف (قوله مثل قرب وبعد) فتقول قربت الدار وبعدت الدار مثلاً فالقرب والبعد قائمان بالدار لكن لا على سبيل الصدور بل على سبيل الاتصاف (قوله عطف على استحالة) نبه بهذا إزالة لما عسى أن يتوهم في بادى الرأي عطفه على قيام المسند وفساده ظاهر إذ يصير المعنى حينئذ كاستحالة صدور عنه الواحد في مثل الخ وليس هذا مما يحيله العقل والالما ذهب اليه كثير من العقلاء كما قررره الشارح (قوله أي وكصدور الكلام) أشار بذلك إلى أن الضمير راجع للكلام المعلوم من المقام والذي أحوج الشارح لذلك موافقة عبارة الايضاح والاولى رجوع الضمير للمجاز لتكون الضمائر على نسق واحد ان قلت انه على هذا التقدير يصير المعنى من قرائن المجاز صدور المجاز عن الواحد فيلزم معرفة أنه مجاز قبل قرينة أنه مجاز قلت المراد بالمجاز المضاف اليه في قوله صدور المجاز عن الواحد ما يؤول إلى كونه مجازاً أي أن من جملة قرائن المجاز صدور المجاز عن الواحد ما يؤول إلى كونه مجازاً عن الواحد ولعل عدول الشارح عن ارجاع الضمير إلى المجاز للفرار من هذا التكلف (قوله عن الواحد) أي عمن اعتقد أن الله واحد وفيه أنه لا يلزم من كونه قائلاً بالوحدانية ومعتقداً لها أنه لا يقول بتأثير الاسباب العادية الأثرى للمعتزلى ونحوه ممن يعتقد صدور بعض الافعال عن غيره تعالى وحينئذ فلا يكون ذلك قرينة إلا أن يقال المراد صدور عن الواحد الكامل (قوله في مثل الخ) أي على فرض علم حال قائله وانه مؤمن والافق دمر للمصنف أنه لم يعلم حاله كذا قرر بعضهم والحق أنه ليس فيما تقدم تصريح بأن قائل هذا البيت لم يعلم حاله كما ذكرناه فيما مر (قوله فانه) أي الصدور يكون قرينة الخ

واعلم أن الفعل المبني للفاعل في المجاز العقلي واجب أن يكون له فاعل في التقدير إذا أسند إليه صار الاسناد حقيقة لما يشهر بذلك تعريفه
كما سبق وذلك قد يكون ظاهرا كما في قوله تعالى فمار بحت تجارتهم أي فمار بحوا في تجارتهم وقد يكون خفيا لا يظهر الا بعد نظر وتأمل
(قوله هذا) أي الصدور عن الموحدي مثل أشاب الصغير الخ داخل في الاستحالة العقلية لان الموحدي يحيل قيام الاشابة والافناء بالمسند اليه
المذكور أي وحينئذ فلا يصح أن يمثل به للصدور عن الموحدي هو مقابل للاستحالة (قوله لا نسلم ذلك) أي دخوله في الاستحالة العقلية
لان المراد بها هنا الاستحالة البديهية بحيث يحكم بها كل عاقل من غير نظر واستدلال على ما علم من تفسير لها سابقا وهذا وان كان
مستحيلا لكن حالته ليست عند كل العقلاء بل لمن وجد عنده نظر صحيح (قوله كيف وقد ذهب الخ) أي فهو من المحال الغير الضروري
الذي الكلام فيه (قوله واحتجنا في ابطاله) أي ابطال ما ذهب اليه ذلك البعض الى الدليل (قوله ومعرفة حقيقته الخ) من المعلوم أن
الحقيقة في هذا الباب هي اسناد الفعل أو معناه الى ما هو له ففاد المصنف أن ذلك (٢٥٩) الاسناد معرفة تارة تكون ظاهرة وتارة

تكون خفية مع أن الحقيقة
بهذا المعنى دائما ظاهرة
لان الاسناد لما هو له لا خفاء
فيه وأجاب الشارح بقوله
يعني الخ وحاصل ما أجاب به
أن مراد المصنف بالحقيقة
الموصوفة يكون معرفتها
ظاهرة أو خفية الفاعل أو
المفعول الذي أسند اليه
الفعل كان الاسناد حقيقة
ثم بعد هذا الجواب يرد عليه
أن الظهور والخفاء إنما
ينسبان الى ما يعرف كالفاعل
أو المفعول الذي يكون
الاسناد اليه حقيقة لا لنفس
المعرفة وحينئذ فكان
الأولى للمصنف أن يقول
وحقيقته إما ظاهرة أو
خفية ويخذف المعرفة الا

لا يقال هذا داخل في الاستحالة لانا نقول لا نسلم ذلك كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوي العقول واحتجنا
في ابطاله الى الدليل (ومعرفة حقيقته) يعني أن الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول
به إذا أسند اليه يكون الاسناد حقيقة فمعرفة فاعله أو مفعوله الذي إذا أسند اليه يكون الاسناد حقيقة
(إما ظاهرة كما في قوله تعالى فمار بحت تجارتهم أي فمار بحوا في تجارتهم وإما خفية) لا تظهر الا بعد نظر

كر الغداة ليس محالا بضرورة العقول حتى يكون من قسم المحال بالعقل لان المراد كما تقدم بالمحال
العقلي المحال بضرورة العقول وهذا الحكم وهو ثبوت الاشابة للزمان ولو كان محالا بالاستدلال العقلي
لكن ليس محالا بالضرورة التي هي المراد بالاستحالة العقلية فيما تقدم فلهذا احتجنا في ابطال نسبة
الافعال لغير الله تعالى الى الدليل فلا يكون هذا مستغنى عنه بما تقدم (ومعرفة حقيقته) ومعرفة ما يكون
اسناد الفعل المجازي اليه حقيقة (إما ظاهرة) أي اما أن تكون تلك المعرفة ظاهرة بظهور ما يكون
بالاسناد اليه حقيقة ولا يخفى ما في نسبة الظهور الى المعرفة من التسامح وذلك (كقوله تعالى فمار بحت
تجارتهم) فان اسناد الربح الى التجارة مجاز والمسند اليه في الحقيقة ظاهر وهم أهلها (أي فمار بحوا في
تجارتهم) فالتجارة لما كانت سبب الربح أسند اليها مجازا من باب الاسناد الى السبب والرابع في الحقيقة
أربابها (وإما خفية) لعدم ظهور الفاعل الحقيقي

فلتنا اتنا مسامون * على دين صديقنا والنبي

فان قلت قد تقدم من المصنف أن ذلك البيت لم يحمل على المجاز قلت ليس كذلك بل الذي تقدم ان نحو
ذلك البيت لا يحكم عليه بالتجاوز ما لم يعلم أن فاعله أراد معناه وقد علم ص (ومعرفة حقيقته الخ)
ش معرفة حقيقته أي حقيقة المجاز الاسنادي اما أن يريد معرفة وجوده أو معرفة كيفية

أن يقال انه وصف المعرفة بالظهور والخفاء باعتبار متعلقها الذي هو المسند اليه الحقيقي قاله ليس وفي عبد الحكيم أنه إنما لم يقل وحقيقته
للتنصيص على أن المراد الظهور والخفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود أي بحسب كثرة العلم بالحقيقة وقلته وحاصل مراد المصنف أن المجاز
العقلي لا بد له من فاعل أو مفعول به يكون اسناد الفعل له حقيقة ثم ان ذلك الفاعل أو المفعول تارة يكون ظاهرا وتارة يكون خفيا (قوله يعني
أن الفعل الخ) اقتصر على الفعل لانه الأصل والافق في معناه مثله (قوله يجب أن يكون له فاعل) نحو أنبت الربيع البقل وقوله أو مفعول
به نحو ضرب عمرو وقوله إذا أسند اليه أفرد الضمير لان العطف بأو (قوله أي فمار بحوا في تجارتهم) أي فالتجارة لما كانت سببا للربح
أسند اليها مجازا من باب الاسناد للسبب والرابع حقيقة أربابها وإنما كان الفاعل الحقيقي هنا ظاهرا بسبب عرف الاستعمال لان عرف
أهل اللغة اذا قصدوا استعمال الحقيقي أضافوا الربح للتجار لا للتجارة (قوله وإما خفية) أي لكثرة الاسناد الى الفاعل المجازي وترك
الاسناد الى الفاعل الحقيقي (قوله لا بعد نظر) يحتمل وهو الأقرب أن المراد به مطلق التأمل لا النظر المصطلح عليه الذي هو ترتيب أمور
معلومة للتأدي الى مجهول لان الحقيقة قد تعرف من غير أن يكون هناك ترتيب وعلى هذا فعطف التأمل على النظر للتفسير ويحتمل أن
المراد بالنظر المعنى المصطلح عليه وعليه فيكون عطف التأمل من قبيل عطف اللازم على الملتزم

كافي قولك سرتنى رؤيتك أى سرتنى الله وقت رؤيتك كما تقول أصل الحكم فى أنبت الربيع البقل أنبت الله البقل وقت الربيع وفى شنى الطبيب المريض شنى الله المريض عند علاج الطبيب وكافي قولك أقدمنى بلدك حقلى على فلان أى أقدمتنى نفسى بلدك لأجل حقلى على فلان أى قدمت لذلك ونظيره محبتك جاءت بى إليك أى جاءت بى نفسى إليك لمحبتك ومحبتك لمحبتك وانما قلنا ان الحكم فيهما مجاز لان الفعلين فيهما مسندان الى الداعى والداعى لا يكون فاعلا * وكما فى قول الشاعر

وصبرنى هواك وبى * لحنى بضرب المثل

أى وصبرنى الله لهواك وحلى هذه أى أهلكنى الله ابتلاء بسبب هواك وكما فى قول الآخر وهو أبو نواس

يزيدك وجهه حسنا * اذا مازدته نظرا
أى يزيدك الله حسنا

(قوله سرتنى رؤيتك) أى فرحتنى رؤيتك فالرؤية لا تنصف حقيقة بجمل التكلم موصوفا بالسرور وانما يتصف بذلك الجمل المولى سبحانه وتعالى فالاسناد اليه هو الحقيقة ولذا أشار المصنف لبيانها بقوله أى سرتنى الله عند رؤيتك ان قلت ان التجوز هنا يستلزم أن الرؤية التى أسند اليها ملابسة للفعل (٢٦٠) وهو السرور وأى ملابسة هنا قلت يمكن أن يقال الملابسة من جهة حصول

السرور عندها فهو من الاسناد للطرف الزمانى وخفاء الحقيقة فى هذا المثال وما بعده من جهة عرف الاستعمال فان الحقيقة لم تقصد بالاستعمال فى عرف اللغة فصار بمنزلة المجاز اللغوى الذى لم يستعمل له حقيقة كما قيل فى الرحمن * واعلم أن هذا القول انما يكون مجازا اذا أريد منه السرور عند الرؤية كما قلنا أما ان أريد منه أن الرؤية موجبة للسرور كان حقيقة كذا فى عبد الحكيم (قوله يزيدك وجهه حسنا الخ) نسبة فى

وتأمل (كافي فى قولك سرتنى رؤيتك أى سرتنى الله عند رؤيتك وقوله
يزيدك وجهه حسنا * اذا مازدته نظرا
أى يزيدك الله حسنا

(كافي فى قولك سرتنى رؤيتك) فان الرؤية لا تنصف حقيقة بجمل التكلم موصوفا بالسرور وانما يتصف بذلك الجمل الله تعالى فالاسناد اليه هو الحقيقة (أى سرتنى الله عند رؤيتك و) كافي (قوله) أيضا (يزيدك وجهه حسنا) أى علما بحسن (اذا مازدته نظرا) أى اذا دقت النظر فى وجهه وأمعنته فيه ازددت فيه ادراك محاسن أخرى لم تكن تدرك بظاهر النظر لان وجهه مودوع المحاسن ظاهرة وباطنة فالوجه لا يتصف بجمل التكلم موصوفا بادراك الحسن الزائد فكان الاسناد اليه مجازا وانما يتصف بذلك الجمل الله تعالى فالاسناد اليه هو الحقيقة (أى يزيدك الله حسنا

ملابسته اما ظاهرة أى واضحة أو خفية والمعرفة لا توصف بالظهور والخفاء باعتبار نفسها بل باعتبار سهولة تحصيلها وعسره فانها قد تدرك بالبديهة أو بأدنى تأمل فتسمى ظاهرة وقد تحتاج لطول نظر فتكون خفية ومثل الظاهرة بقوله تعالى فاربحت تجارتهم أى فاربحت تجارتهم والخفية كقولك سرتنى رؤيتك أى سرتنى الله عندها وهو من الاسناد الى الطرف المجازى أو من الاسناد بملابسة السبب لان الرؤية سبب السرور وكذلك قول أبى نواس

يزيدك وجهه حسنا * اذا مازدته نظرا
أى يزيدك الله حسنا

الايضاح لا بى نواس ونسبه فى الطول لابن المزدل بضم الميم وفتح العين وتشديد الذال المعجمة على صيغة فى
اسم المفعول وذ كرفله بيتا وهو

قال الفنارى أشار الشارح بنسبة البيت لابن المزدل لرد ما فى الايضاح من نسبته لا بى نواس وقيل أبو نواس كنية لابن المزدل فلا مخالفة وأراد بصفحتى القمر خدى المحبوب والسنا بالقصر الضوء والشعاع شبه الشاعر وجه الحبيب فى الاستنارة بالقمر فى بادىء الرأى ثم ظهر له بعد امعان النظر أن تشبيهه به وقع غلطا فأعرض عنه وقال * يفوق سناهما القمر * وفى شرح الشواهد لعبد الرحيم العباسى أن البيت لا بى نواس من قصيدة من مجزوء الوافر يذم فيها العرب والاعراب فى تعشقهم للنساء دون الغلمان وأولها:

وكن رجلا أضاع العمى فى اللذات والخطرا
لو ان مرقشا حى * تعلق قلبه ذكرا
ومر به بديوان السخراج مضجعا عطرا
يزيدك وجهه حسنا * اذا مازدته نظرا
ولاسيا وبعضهم * اذا حيته اتعرا

دع الرسم الذى دثرا * يقاسى الريح والمطرا
الى أن قال أما والله لا أشرا * حلفت به ولا بطرا
كأن ثيابه أطلع من أزواره قمرا
بمعين خالط التفتير فى أجفانها حورا
لا يقر أن حب السر * د يلقي سهله وعرا

ف قوله يزيدك وجهه حسنا من الزيادة التعدية لمفعولين أحدهما كاف الخطاب الوجه لغير معين للبالغة وثانيهما حسنا وهذا بيان لكون سنهما فوق سنا القمر فان قلت المفعول الثاني لزاد شرطه أن تصح اضافته للمفعول الاول كما في قوله تعالى زادهم الله مرضا فانه يصح أن يقال زاد الله مرضهم ولا يصح اضافة الحسن هنا الى الكاف فلا يقال يزيد وجهه حسنا لان الحسن ليس وصف للمخاطب بل للمحبوب الذي عاد عليه الضمير في وجهه قلت الكلام على تقدير مضاف أي يزيدك وجهه علم حسن أي علما بحسن في وجهه اذا مازدته نظرا أي اذا دقت النظر في وجهه وأمعنته فيه وذلك لان وجهه مشتمل على دقائق حسن متعددة فيظهر في كل مرة من النظر والتأمل دقيقة لم تظهر في المرة التي سبقت وبتقدير المضاف الذي قلناه يندفع أيضا ما يقال ان الحسن موجود في الوجه على وجه معلوم فلا يزداد بتكرار النظر وحينئذ فظاهر البيت مشكل ثم ان من العلوم أن الوجه لا يتصف بحمل التكلم موصوفا بدارك الحسن الزائد فلذا كان الاسناد اليه مجازا وانما يتصف بذلك الجمل المولى سبحانه وتعالى فالاسناد اليه حقيقة ولذا أشار المصنف لبيانها بقوله أي يزيدك الله حسنا أي علما بحسن في وجهه من حيث ظهوره لا من حيث وجوده فانه في غاية الكمال في نفسه لا كمن لدقته يظهر بعد التأمل والنظر (قوله في وجهه) أشار الى أن وجهه مفعول ثالث ليزيد بواسطة الحرف وأن الاسناد في الكلام المذكور الى المفعول بواسطة (قوله لما أودعه الخ) هذا دفع لما عسى أن يترامى من المخالفة بين ما في البيت وما اشتهر من المثل وهو كثرة (٢٦١) الشهادات تفل الحرمة في العادات ووجهه أن بكل نظر يرى

حسنا آخر من محاسن جماله ودقيقة أخرى من دقائق كماله اه قري (قوله تظهر) هو بالتاء المثناة من فوق في بعض النسخ أي تلك الدقائق المودعة فيه وفي بعضها بالياء المثناة من تحت أي الحسن المزيّد (قوله وفي هذا تعريض) أي في قوله ومعرفة حقيقة الخ حيث اشترط في المجاز العقلي أن يكون له فاعل حقيقي الا أنه تارة يكون ظاهرا وتارة يكون خفيا (قوله ورد عليه) عطف

في وجهه) لما أودعه من دقائق الحسن والجمال تظهر بعد التأمل والامعان وفي هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه حيث زعم أنه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة فانه ليس لسرتني في سرتني رؤيتك ولا ليزيدك في يزيدك وجهه حسنا فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة

في وجهه) فالاسناد في المثالين الى السبب مجاز وهو في الاصل لله تعالى وخفاء هذه الحقيقة من جهة عرف الاستعمال لأنه لا يقصد الاستعمال الحقيقي في عرف اللغة فصار بمنزلة المجاز اللغوي الذي لم تستعمل له حقيقة كما قيل في الرحمن وانما به المصنف على أن الحقيقة للمجاز قد تكون خفية للرد على الشيخ عبد القاهر في قوله ان نحو المثالين من المجاز في الاسناد الذي لا حقيقة له فبين أن له حقيقة خفية على الشيخ وهي ما بين من أن الاسناد في الأصل لله تعالى وقد تبع في هذا الرد الفخر الرازي حيث قال كل فعل لا بد له من فاعل لاستحالة صدوره بلا فاعل فان كان ذلك الفاعل هو ما أسند اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره فاعتقد المصنف صحة هذا الكلام فقدّر الفاعل في المثالين الله تعالى لأنه الفاعل الحقيقي وهذا الرد يتجه ان كان مراد الشيخ أن ثم أفعالا لا يتصف به شيء على وجه الحقيقة ولا يمكن فرض موصوف لها أصلا وليس ذلك مراده بل المراد أن نحو سرتني رؤيتك وأقدمني بلدك حق لي على

في وجهه كذا قاله المصنف * قلت * لكن يلزم منه حمل حسنا على استحضارنا فان الذي زداد حسنا هو الوجه لا الناظر ويحتمل أن يقال فيه انه على السببية أي بسبب وجهه وملاسة هذا

تفسير (قوله حيث زعم) المراد بالزعم القول أي حيث قال انه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل محقق في الخارج يكون الاسناد له حقيقة وتحرير النزاع أن المجاز العقلي هل يشترط في تحققه أن يكون للفعل المسند فيه فاعل محقق في الخارج أسند له ذلك الفعل قبل المجاز اسنادا حقيقيا معتدابه بأن يقصد في العرف والاستعمال اسناد ذلك الفعل لذلك الفاعل أولا يشترط فذهب المصنف والسكاكي اشتراط ذلك لاجل أن ينقل الاسناد من ذلك الفاعل الحقيقي للفاعل المجازي وذهب الشيخ عبد القاهر لا يجب ذلك الا اذا كان الفعل موجودا فان كان غير موجودا بأن كان أمرا اعتباريا فلا يصح أن يكون له فاعل حقيقي بل يتوهم ويفرض له فاعل أسند اليه ونقل الاسناد منه للفاعل المجازي فالفاعل ليس محققا في الخارج بل متوهم مفروض ولا يعتد بالاسناد للمتوهم المفروض (قوله يكون الاسناد اليه) أي على جهة القيام والاتصاف به لا على جهة الإيجاد له لانه لا ينفيه (قوله فانه ليس لسرتني ولا ليزيدك فاعل) أي في الاستعمال يكون الاسناد اليه حقيقة لعدم وجود تلك الافعال التعدية في الاستعمال والمراد بانتفاء وجودها في الاستعمال أن التكلم لم يقصد الاخبار بها بل استعمالها في لازمها فانتفاؤها بالنظر لقصد التكلم وملاحظته لا بالنظر لواقع وقوله يكون أي حتى يكون والحاصل أن الشيخ عبد القاهر ذكر أن هذين المثالين ونحوهما من المجاز في الاسناد الذي لا حقيقة له فبين المصنف أن له حقيقة خفية على الشيخ لان حق الاسناد في ذلك لله تعالى

(قوله وكذا أقدمني الخ) أي فإن الاقدام ليس له فاعل حقيقي واسناد الاقدام فيه للحق مجاز عقلي، وتوجيه المجاز العقلي في هذا التركيب على مذهب الشيخ أن يقال انه بولغ في كون الحق له مدخل في تحقق القدوم وفرض اقدام صادر من فاعل متوهم ثم نقل عنه وأسند الى الحق مبالغة في ملابسته للقدوم كما ينقل اسناد الفعل من الفاعل الحقيقي الى الفاعل المجازي مبالغة في ملابسة الفاعل المجازي للفعل فالحق حينئذ في الاسناد لافي الفعل فالفاعل الحقيقي ليس موجودا محققا في الخارج بل متوهم مفروض ولا يعتد باسناد الفاعل للفاعل المتوهم المفروض وكذا يقال في سرتني رؤيتك ويزيدك وجهه حسنا انه بولغ في كون الرؤية له مدخل في السرور والوجه له مدخل في زيادة العلم بالحسن ففرض سرور وازدياد صادران من فاعل متوهم ثم نقل عنه وأسند للفاعل المجازي وهو الوجه والرؤية للمبالغة في ملابسة الفاعل المجازي للفعل فقول الشيخ عبد القاهر ليس لهذه الافعال فاعل أي محقق في الخارج يعتد باسنادها اليه هذا وما ذكر من أن الاسناد في أقدمني بآبك حق لي على فلان من قبيل المجاز العقلي غير متعين بل يجوز أن يراد بالاقدام الحمل على القدوم على جهة المجاز المرسل فيكون المعنى حملني على القدوم حق الخ وبصح أن يكون في الكلام استعمالا بالكناية بأن شبه الحق بمقدم تشبيهه بضمير في النفس وطوى ذكر المشبه به وهو المقدم ورمزه بذكر لازمه وهو الاقدام تخيلا وعلى هذين الاحتمالين لا يكون في الكلام مجاز عقلي هذا ملخص ما في القرى والسيرامي (قوله بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدوم) أي التي هي معاني الافعال اللازمة يعنى والكلام هنا في فاعل الفعل المتعدي لافي فاعل الفعل اللازم والفعل المتعدي غير موجود هنا حتى يكون له فاعل حقيقي بل الموجود هو اللازم فانتفاء الفاعل الحقيقي أعني فاعل المتعدي لعدم وجود الفعل المتعدي والحاصل أن تلك الافعال المذكورة تستعمل متعدية بمعناها وهو الاسرار والاقدام والزيادة أمر اعتباري (٢٦٢) لا وجود له فلا فاعل لها حقيقي وتستعمل لازمة ومعناها وهو السرور والقدوم

وكذا أقدمني بآبك حق لي على فلان بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدوم واعتراض عليه الامام نضر الدين الرازي رحمه الله بأن الفعل لابد أن يكون له فاعل حقيقة لا متناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما أسند اليه الفعل فلا مجاز

فلان ويزيدك وجهه حسنا لا يقصد في الاستعمال العرفي فيها فاعل الاقدام ولا فاعل السرور المتعدي ولا فاعل الزيادة المتعدية ولذلك لم يوجد في ذلك الاستعمال اسنادها لما يحق أن يتصف بها لأنها لكونها اعتبارية ألغى عرفا استعمالها لموصوفها الذي تعتبر به ولوضح أن لها موصوفا لأن الغرض من ذلك التركيب ما وجد خارجا من القدوم والسرور اللازمين والزيادة اللازمة فصار هذا التركيب في اسناده بالظرفية كالذي قبله

والازدياد أمر موجود فلها فاعل حقيقي واذا ذكرت تلك الافعال المتعدية كان قصد التكلم بها معاني الافعال اللازمة فان قيل حيث كان معنى المتعدي غير موجود وان المقصود منه معنى اللازم لزم أن يكون سرتني ونحوه من الافعال المذكورة مجازا

لغويا للتجاوز بها عن معنى الفعل اللازم ولا مجاز هنا في الاسناد بل في الاطراف فالجواب أن مجازية الاطراف قوله لا تنافي مجازية الاسناد ألا ترى ما مر من أحيا الارض شباب الزمان قال سم فان قلت كيف يصح القول بانتفاء المتعدي مع أنه متحقق قطعافانا علم تحقق الاسرار وغيره من تلك الافعال المتعدية في الوجود فالجواب أن المراد أن التكلم بهذه الافعال المتعدية لم يقصد معناها والاخبار عنها وان كان محققا في الواقع الاعلى سبيل التخييل والايهام وما كان على سبيل التخييل لا يحتاج الى فاعل فالحكم بانتفاء معنى المتعدي بالنظر للمقصود من الكلام لا بالنظر للواقع اه و مراده بتحقيقها في الوجود الوجود الذهني وكذا تحققها في الواقع لا الوجود في خارج الاعيان لأنها أمور اعتبارية لا تحقق لها فيه (قوله لابد أن يكون له فاعل) أي موجد وفيه أن هذا يسلمه الشيخ وليس مراده نفيه بل مراده بقوله لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل نفي الفاعل الذي قام به الفعل وهو الفاعل الحقيقي بالوجه المذكور الذي ينقل الاسناد عنه الى الفاعل المجازي ومحصله نفي لزوم الحقيقة للمجاز وليس مراده نفي الفاعل الموجد اذ لا يسع عقلا أن ينفي الفاعل الموحد عن الفعل الموجود قال العلامة ابن يعقوب وهذا الرد الذي ذكره الرازي أنما يتجه ان كان مراد الشيخ ان ثم أفعالا لا يتصف بها شيء على وجه الحقيقة ولا يمكن فرض موصوف بها أصلا وليس ذلك مراده بل مراده أن نحو سرتني رؤيتك وأقدمني بآبك حق لي على فلان ويزيدك وجهه حسنا لا يقصد في الاستعمال العرفي فيها فاعل الاقدام ولا فاعل السرور المتعدي ولا فاعل الزيادة المتعدية ولذلك لم يوجد في ذلك الاستعمال اسنادها لما يحق أن يتصف بها لأنها لكونها أمورا اعتبارية ألغى عرفا استعمالها لموصوفها الذي تعتبر فيه ولوضح أن لها موصوفا لان الغرض من ذلك التركيب ما وجد خارجا من القدوم والسرور اللازمين والزيادة اللازمة فصار هذا التركيب في اسناده كالمجاز الذي لم يستعمل له حقيقة ولم يرد الشيخ أن هذه الافعال الاعتبارية لا موصوف لها في نفس الأمر يكون الاسناد اليه حقيقة بل المراد أنه لم يستعمل لعدم تعلق الغرض به ولهذا كان ما ذهب اليه المصنف تكلفا وتطلباً لما لا يقصد

في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التراكيب فتأمل ذلك فإنه صعب فهمه على كثير أه كلامه (قوله والافيمكن تقديره) الاولى ان يقول والافلابد من تقديره ليكون مناسباً للدعوى (قوله وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى) ان قلت صاحب المفتاح من المعتزلة والفاعل عندهم هو النفس لان العبد يوجد عندهم الافعال بطريق المباشرة أو التوليد كما في حركة الاصبع وحركة الخاتم حركة الاصبع مخلوقة للعبد عندهم مباشرة وحركة الخاتم مخلوقة له بطريق التوليد عن حركة الاصبع فالتعين أن يكون فاعل السرور والعلم بزيادة الحسن العبد بطريق التوليد عن النظر الحسي في الوجه بدليل ان السكاكي جعل النفس فاعلاً في اقدمني بلدك حق لي على فلان قلت المراد ان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى على رأي الامام ولا يلزم من اخبار السكاكي عنه بذلك اعتقاده (قوله لم يعرف حقيقتها) أي الافعال أي حقيقة متعلقها وهو السند اليه (قوله فتبعه) أي تبع صاحب المفتاح (قوله وفي ظني أن هذا) أي الذي قاله المصنف تبعاً للرازي والسكاكي تكلف وذلك لان تقدير الفاعل الوجود وهو الله تعالى في مثل هذه الافعال السابقة تقدير لما لا يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التراكيب كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب السابق وعبارة سم انما كان تكلفاً لان الفاعل من قام به الفعل ولا يقال انه تعالى قام به السرور وغيره مما ذكر (قوله والحق ما ذكره الشيخ) وذلك لانه ليس مراده نفي الفاعل رأساً بل مراده نفي وجوب فاعل أسند اليه الفعل قبل اسناده الى المجازي ومحصله انه لا يشترط في المجاز أن يكون السند قد أسند قبل الى الفاعل الحقيقي بل يجوز أن يكون من أول الامر الى آخره لم يسند ذلك السند (٢٩٣) الا الى الفاعل المجازي اه سم وحاصل ما في المقام أنه لا نزاع بين القوم في ان الفعل الموجود في الخارج لابد له من فاعل يقوم به في نفس الامر لاستحالة وجود الفعل بذاته لانه من الاعراض ومعاني هذه الافعال المتعدية في هذه الصور من المسرة والاقدام والزيادة ليست موجودة في الخارج أصلاً لكونها أموراً

والافيمكن تقديره فزعم صاحب المفتاح ان اعتراض الامام بحق وأن فاعل هذه الافعال هو الله تعالى وان الشيخ لم يعرف حقيقتها لخفاءها فتبعه المصنف وفي ظني أن هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ (وأنكره) أي المجاز العقلي (السكاكي)

كالمجاز الذي لم تستعمل له حقيقة ولم يرد الشيخ أن هذه الافعال الاعتبارية لا موصوف لها في نفس الامر يكون الاسناد اليه حقيقة بل المراد أنه لم يستعمل لعدم تعلق الغرض به ولهذا كان ما ذهب اليه المصنف تكلفاً وتطلباً لما لا يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التراكيب وهذا ان سلم اندفع به الرد على الشيخ والافالرد وارد فليتأمل فان هذا المقام محاصب فهمه على كثير والله الموفق بمنه وكرمه (وأنكره) أي المجاز العقلي الذي هو اسناد الفعل أو معناه لغير ما هو له بتأول (السكاكي) وجعل الاسناد في أمثله (قوله وأنكره السكاكي)

اعتبارية فلا يصح أن يكون لها فاعل حقيقي بحيث ينتقل الاسناد عنه الى الفاعل المجازي بل الموجود فيه بحسب قصد التكلم هو معاني الافعال اللازمة من السرور والقُدوم والازدياد وعبر عن القُدوم مثلاً بالاقدام لاجل المبالغة في ملاسمة الفعل للفاعل فاذا وجد القُدوم لاجل الحق والسرور لاجل الرؤية وزيادة العلم بالحسن لاجل رؤية الوجه وأريد المبالغة في ملاسمة هذه المعاني للداعي لها فرض هناك فاعل لتلك الافعال المتعدية ثم ينتقل اسنادها من ذلك الفاعل المتوهم الى الداعي المذكور لتحصيل المبالغة المذكورة فان نقل الاسناد من الفاعل المتوهم كنقله من الفاعل المحقق في تحصيل المبالغة فصح القول بان هذه الافعال المتعدية لا فاعل لها في الخارج لعدم وجودها فيه والفاعل المتوهم بمنزلة العدم وهذا مذهب الشيخ وأما الامام الرازي فيرى أن معاني الافعال اللازمة ممكنة وقد انعقد الاجماع على أن كل ممكن لابد له من فاعل موجود وحينئذ فيجب أن يكون لهذه الافعال فاعل موجود يكون اسناد الافعال المتعدية اللازمة لها الى ذلك الفاعل حقيقة وهو الله عندنا والعبد عند المعتزلة ويرد عليه بأن المراد بالفاعل في هذا المقام فاعل الافعال اللازمة لافعال الافعال المتعدية ولو سلم فليس المراد بالفاعل الموجود وإنما المراد به من قام به الفعل كما مر والله سبحانه وتعالى ليس فاعلاً لهذه الافعال بالمعنى المذكور اذ لا يقال انه تعالى قام به السرور ولا زيادة العلم بالحسن على أن الشيخ ليس مراده نفي الفاعل رأساً بل مراده نفي وجوب فاعل أسند اليه المسند قبل اسناده الى المجازي ومحصله أنه لا يشترط في المجاز أن يكون السند قد أسند قبل الى الفاعل الحقيقي بل يجوز أن يكون من أول الامر الى آخره لم يسند ذلك السند الا الى الفاعل المجازي (قوله وأنكره السكاكي) أي قال ليس في كلام العرب مجاز عقلي ووجه الانكار أن المجاز خلاف الاصل وقد ثبت في الطرف قطعاً وثباته في الاسناد وان كان لافساد فيه امكن يمكن رده الى المجاز في الطرف الواقع قطعاً والاصل رد ما تردد فيه الى اليقين والحامل له على ذلك

وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة كما سيأتي وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة

الانكار تقليل الانشار وتقريب الضبط لاعتبارات البلقاء باحتمال أمثلة المجاز العقلي للاستعارة بالكناية ويرد عليه أن ذلك ليس بأولى من العكس (قوله أي المجاز العقلي) أي ما يسمونه بذلك (قوله وقال) أي في المفتاح الذي عندي الخ ولما لم يحك المصنف صورة انكاره ذكرها الشارح وحكاها بالمعنى والافعالته هكذا والذي عندي هو نظم هذا النوع في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة بالكناية وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة (قوله الذي عندي الخ) الذي مبتدأ صلته الظرف وقوله نظمه أي دخوله خبره أي دخول أمثله اذ لا معنى لكون المجاز العقلي الواقع في الاسناد من أفراد الاستعارة بالكناية الواقعة في الطرف وقوله في سلك الاستعارة أي في بابها ولا يخفى ما في هذا التركيب من الاستعارة بالكناية حيث شبه أفراد الاستعارة المذكورة بدرر واثبات السلك تخييل والنظم ترشيح والباء في قوله بالكناية للسببية أو الماعية (قوله (٣٦٤) بجعل الربيع) أي مثلاً والباء للتصوير أي نظمه في سلك الاستعارة مصور

بجعل الربيع أي بجعل هذا اللفظ استعارة بالكناية عن الفاعل الخ وتوضيح المقام انه لا بد في الاستعارة المذكورة من مستعار منه ومستعار ومستعار له فإذا قلت أنشبت المنية أظفارها بفلان المستعار منه معنى السبع وهو الحيوان المفترس حقيقة والمستعار لفظ السبع والمستعار له معنى المنية ومعنى قولهم بالكناية انك كنيبت عن المستعار بشيء من لوازم معناه ولم تصرح به أعني الاظفار وهذا على طريق الجمهور فيجعلون مدلول لفظ استعارة بالكناية

وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله (ذاها الى أن مامر) من الأمثلة (ونحوه استعارة بالكناية) وهي عند السكاكي

حقيقاً وذلك أنه قال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية وادخله في بابها بأن يجعل الربيع في أنبت الربيع البقل مثلاً استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي ويكون نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وبه تحصل الاستعارة التخيلية التي هي أن يؤتى بشيء من لوازم المشبه به ويذكر مع المشبه فعلى هذا يكون اثبات الانبات الذي هو القرينة حقيقياً فلا يكون المجاز في الاسناد فهنا مستعار منه وهو المشبه به الذي هو الفاعل الحقيقي في هذا المثال ومستعار له وهو معنى الربيع ومستعار وهو اللفظ المختص بالفاعل الحقيقي وهذه أصول الاستعارة لكن الاستعارة بالكناية لا يطلق فيه لفظ المستعار على المستعاره ولكن يكتفى بشيء من لوازم المشبه عنه ويطلق لفظ المستعار له وهو الربيع على الفاعل الحقيقي والدليل على اطلاقه عليه الايتان بشيء من لوازمه مع المشبه واثبات تلك اللوازم له حقيقة ومبنى هذا الكلام كله على المبالغة في التشبيه بجعل المشبه من جنس المشبه به فأطلق لفظ المشبه وأريد به المشبه به وحصلت الكناية عن ذلك باللوازم المسمى اطلاقاً استعارة تخيلية وإلى هذا أشار بقوله حال كون السكاكي (ذاها الى أن مامر) من الأمثلة (ونحوه) كقوله شفي الطيب المر يض (استعارة بالكناية) وهي عند السكاكي كما تقدم

قال السكاكي الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية في قولهم أنبت الربيع البقل الخ

وأورد

المستعار أعني اللفظ الدال على المشبه به المضمحل والسكاكي يجعل مدلوله اللفظ الدال على المشبه فيقال عنده في تقريرها شبهت المنية بالسبع وادعينا أنها فرد من أفرادها ثم أوردنا اللفظ الدال على المشبه مراد منه المشبه به بواسطة قرينة دالة على ذلك كلفظ الاظفار وأما على طريق المصنف فمدلوله نفس التشبيه المضمحل في النفس وسيأتي ذلك ببسوطاً وأن تسمية التشبيه استعارة مجرد تسمية (قوله بواسطة الخ) متعلق بجعل الربيع أي ان جعل هذا اللفظ استعارة حاصل بتوسط المبالغة في التشبيه والمراد بالمبالغة فيه ادخال المشبه في جنس المشبه به وجعله فرداً من أفراد ادعاء كما يرشد لذلك قول الشارح الآتي والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات الى آخر ما يأتي له (قوله وجعل نسبة الانبات الخ) عطف على بواسطة وقوله اليه أي الى الربيع ثم لا يخفى أن هذا مخالف لما اشتهر من أن قرينة الاستعارة بالكناية عند السكاكي اثبات الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة التخيلية فيجب أن يؤول على أن المراد وجعل نسبة ما هو شبيهه بالانبات اليه قرينة وأجيب بأن ما اشتهر عنه محمول على الاستعارة بالكناية في غير الكائنة في المجاز العقلي وأما الواقعة فيه فالقرينة قد تكون أمراً محققاً فما اشتهر عنه غير كلي ويدل على ذلك انه نفسه صرح في بحث المجاز العقلي بأن القرينة قد تكون أمراً محققاً كما في أنبت الربيع البقل فتأمل (قوله وهي عند السكاكي) أي بحسب اعتقاد المصنف بدليل الجواب الآتي في آخر الكلام

و يجعل الأثير المدبر لأسباب هزيمة العدو واستعارة بالكناية عن الجند الهازم وجعل نسبة الهزم اليه قرينة للاستعارة

(قوله أن تذكر المشبه) أي ذكر المشبه واعتراض بأنها عند السكاكي لفظ المشبه لاذكره وأجيب بأن إضافة ذكر المؤول به قوله أن تذكر من إضافة الصفة للموصوف أي المشبه المذكور الخ (قوله وتر يد المشبه به) أي حقيقة في اعتقاد المصنف (قوله بواسطة) متعلق بتريد وقوله أن تنسب اليه للمشبه الذي أراده المشبه به (قوله من اللوازم) أي الروادف والتوابع (قوله المساوية للمشبه به) أي التي تصدق حيث صدق وتكذب حيث كذب كالانبات فإنه يصدق بصدق الفاعل (٢٦٥) الحقيقي ويتنفي بانتفائه واعتراض

بأن الانبات في المثال ليس لازما مساويا لهذا المعنى لان الله تعالى موجود قبل الانبات لكونه قديما والانبات حادث فيتحقق الفاعل المختار مع أن الانبات قد لا يتحقق فأين المساواة وأجاب بعضهم بأن المراد بالانبات الانبات بالقوة ولا شك أنه لازم مساو لكن قديما قال يلزم على هذا أن يكون معنى أنبت الربيع البقل على كلام السكاكي قدر على الانبات والظاهر أن هذا غير مراد من هذا التركيب والحاصل أنه ان أراد الانبات بالفعل ورد عليه أنه لازم غير مساو وان أراد الانبات بالقوة ورد ما علمته والأحسن أن يقال المراد بالانبات الانبات بالفعل وليس المراد بالمساواة عدم الانفكاك بحيث انها أي اللوازم توجد اذا وجد المشبه

أن تذكر المشبه وتر يد المشبه به بواسطة قرينة وهي أن تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل أن تشبه النية بالبيع ثم تفرد بها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب النية نشبت بفلان (بناء على أن المراد بالبيع الفاعل الحقيقي) للانبات يعني القادر المختار (بقرينة نسبة الانبات) الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي (اليه) أي الى الربيع

أن يذكر لفظ المشبه وهو الربيع في المثال ويراد به المشبه به وهو الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة شيء من اللوازم المساوية للمشبه به كالانبات في المثال ونظيره تشبيه النية بالسبع ثم يطلق لفظ النية على السبع بقرينة نسبة اللوازم المساوية للسبع له وهي المخالب فيقال مثلا نشبت النية أظفارها بفلان أما مساواة اللوازم الذي هو الانبات للفاعل الحقيقي فظاهر لان المراد به الانبات بالقوة وهو مساو وأما الأظفار في السبع فالمراد بها الأظفار المختصة لا مطلق الأظفار وهي مساوية له لان غير أظفار الأسد لا ينسب لها فعل نشب على التحقيق ويحتمل أن يكون المراد بالمساواة الانتقال منها الى المكنى عنه عرفا كما ينتقل من المساوي للشيء فعلى هذا تتحقق الاستعارة بالكناية فيما تقدم (بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة الانبات اليه) الذي هو من لوازم

وأورد عليه المصنف ما أورده وفيه نظر أما قوله أنه يلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله عيشة راضية صاحبها فليس كذلك بل لنا في تصحيح كلامه طريقتان * أحدهما أن راضية في معنى الصفة الجارية على غير من هو له في المعنى لامن حيث الصناعة كأنه قال راض صاحبها لا على أحد التقادير السابقة فان ذلك تقدير لفظي وهذا معنوي فانا نجعل الاسناد الى ضمير العيشة وهي صفة جارية في اللفظ على العيشة وفي المعنى على صاحبها والمعنى في عيشة رضى صاحبها فضمير راضية يعود على العيشة وهو استعارة بالكناية والمسند وهو اسم الفاعل استعارة تخيلية قارنت المكنى فان قلت كان السكاكي مستغنيا عن هذا بأن يجعل الاسناد الى صاحبها الحقيقي كما هو أحد التقادير السابقة ولا حاجة الى الاستعارة بالكناية قلت تفوت المبالغة المقصودة * الثانية أنه يلزم ما ذكره المصنف وأن المراد بعيشة صاحبها ولا يلزم أن يكون الشيء في نفسه ويجعل العيشة وضميرها المستتر في راضية أرادهم صاحب العيشة فتكون العيشة استعارة بالكناية والمسند في راضية استعارة تخيلية ولا بدع أن يكون صاحب العيشة الحقيقي في صاحبها المجازي على سبيل الاستعارة للمبالغة فان قلت المصنف لا يرى أن الاستعارة بالكناية أراد بها غير موضوع اللفظ فكيف يقول يلزم السكاكي أن يكون المراد

(٣٤ - شروح التلخيص - أول) به وتنفي اذا تنفي بل المراد بكونها مساوية له أنها لا توجد الا منه لكونها خاصة به امامطلقا أو بالنسبة للمشبه ولا شك أن الانبات لا يوجد الا منه تعالى وهذا لا ينافي بتحقيقه تعالى قبل تحقق الانبات (قوله أن تشبه النية بالسبع) أي في اغتيال النفوس وقوله ثم تفرد بها بالذكر أي مرادها المشبه به وهو السبع لقوله سابقا وتر يد المشبه به (قوله فتقول مخالب الخ) اعتراض بأن المخالب ليست لازما مساويا لوجودها في بعض الطيور وأجيب بأن المراد بالسبع المشبه به كل ما يتسبع أو المراد بالمخالب المخالب النامة وهي التي يحصل بها اغتيال النفوس وانلافها بقرينة المقام كذا ذكر بعضهم لكن الذي ذكره المولى عبد الحكيم أن المراد باللوازم المساوية للمشبه به ما كانت مختصة به امامطلقا وإما بالنسبة للمشبه ولا شك أن المخالب يختص بها السبع بالنسبة للنية وحينئذ فهي مساوية للمشبه به بهذا الاعتبار فلا حاجة لذلك الايراد من أصله (قوله بناء على أن الخ) علة لقوله ذاهبا (قوله يعني) أي السكاكي بالفاعل الحقيقي (قوله القادر المختار) أي هذا المفهوم لامن حيث خصوص ذاته تعالى فلا يرد أن

وفما ذهب اليه نظر لانه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحب العيشة لا العيشة وبما في قوله خلق من ماء دافق فاعل الدفق لا المني لماسياتي من تفسيره للاستعارة بالكناية

ادعاء كون الربيع ذاته تعالى ركيك جدا اه عبد الحكيم (قوله وعلى هذا القياس) متعلق بمحذوف أي ويجرى على هذا القياس أي الطريق أعني تقرير الاستعارة بالكناية في هذا المثال غير هذا المثال أي أن غير هذا المثال جار على قياسه وطريقته ففي نحو شفي الطبيب المريض شبه الطبيب بالفاعل الحقيقي وادعينا أنه فرد من أفراد ثم أفرد الطبيب بالذ كر مراد به الفاعل الحقيقي بقريته نسبة الشفاء الذي هو من لوازم الفاعل الحقيقي له وكذا في هزم الأمير الجند شبه الأمير بالجيش وادعينا أنه فرد من أفراد ثم أفرد الأمير بالذ كر مراد به الجيش بقريته نسبة الهزم اليه الذي هو من لوازم الجيش (قوله وحاصله) أي حاصل جريان خبر هذا المثال على قياسه أي طريقته أو المراد وحاصل ما مر من (٢٦٦) تقرير الاستعارة بالكناية في جميع الأمثلة (قوله في تعلق وجود الفعل به) أي بكل من

الفاعلين وان كان تعلقه بأحدهما على جهة الإيجاد وبالأخر على جهة التسبب مثلاً أي ويدعى أن الفاعل المجازي من أفراد الفاعل الحقيقي (قوله ثم يفرد الفاعل المجازي بالذ كر) أي مراداً منه الفاعل الحقيقي (قوله وينسب اليه شيء) أي لأجل الدلالة على أن المراد من الفاعل المجازي الفاعل الحقيقي (قوله أي فيما ذهب اليه السكاكي) من رد المجاز العقلي للاستعارة بالكناية (قوله لانه) أي لان رده لها يستلزم الخ وإعلم أن استلزام كون المراد بالعيشة صاحبها ليس مقابلاً لعدم

(وعلى هذا القياس غيره) أي غير هذا المثال وحاصله أن يشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد الفاعل المجازي بالذ كر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي (وفيه) أي فيما ذهب اليه السكاكي (نظر لانه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لماسياتي) في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه

الفاعل الحقيقي المساوية لان إمكان الانبات ليس الاله فلا يفارقه (وعلى هذا القياس غيره) أي غير هذا المثال فيسلك بسائر الأمثلة هذا السبيل فنحو شفي الطبيب المريض يراد بالطبيب الفاعل الحقيقي بقريته نسبة شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وهو الشفاء اليه والحاصل من هذه الاستعارة أنك تشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي في تعلق الفعل بكل منهما ثم يفرد المجازي بالذ كر مراد به الحقيقي ويدل على إرادته الاتيان معه بشيء من لوازم الفاعل الحقيقي ولا يخفى أن هذا التشبيه متضمن للمبالغة في تلبس الفاعل المجازي بالفعل حتى صار كأنه المؤثر فيه الذي هو الفاعل الحقيقي ولا يخفى بعد علم هذا ما في تلبس الفعل بالمصدر كما لا يخفى أيضاً في ارتكاب هذا التشبيه بالنسبة الى الله تعالى من سوء الأدب وقد أطنبنا في بيان الاستعارة بالكناية ليظهر المراد منها عند السكاكي كل الظهور ويظهر ورود الاعتراض والجواب (وفيه) أي وفيما ذهب اليه السكاكي من جعل المجاز العقلي من باب الاستعارة بالكناية (نظر) وذلك (لانه يستلزم) حيثئذ (أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى في عيشة راضية صاحبها) لانه هو الفاعل في الأصل والفاعل المجازي يجب أن يراد به الفاعل الحقيقي (لماسياتي) في تفسير الاستعارة بالكناية عند السكاكي وقد تقدم

بعيشة صاحبها قلت ألزمه برأيه لان السكاكي يرى أن الاستعارة بالكناية مجاز باطلاق لفظ المشبه وإرادة المشبه به مدعي أن المشبه به فرد من أفراد المشبه وقد خبط كثير من الناس في هذا المسكان

صححة الاضافة وأخويه كما يوهمه ظاهر المصنف بل استلزامه مثل ذلك موجود في الجميع اذ يستلزم أن يكون المراد بالنهار فلان نفسه وأن يكون المراد بضمير هاهنا العملة وبالربيع هو الله تعالى ومدار الفساد عليه وإنما المقابل لعدم صححة الاضافة وأخويه عدم صححة أن تكون العيشة ظرفاً لصاحبها فكان الأولى للمصنف أن يقول يستلزم أن لا يصح جعل العيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية ظرفاً لصاحبها (قوله لانه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها) اما أن يراد بضمير عيشة أي الضمير الراجع اليها المستتر في راضية أي وإذا كان هذا الضمير بمعنى صاحب العيشة كان مرجعه وهو عيشة المجرور في بمعنى صاحبها أيضاً بناء على اتحاد معنى الضمير ومرجعه كما سيذكره الشارح بقوله وهذا الخ فيلزم ظرفية الشيء في نفسه واما أن يراد بعيشة المجرور في لان مذهب السكاكي عدم اختصاص المجاز العقلي باسناد الفعل أو معناه الى مرفوعه فيلزم ما ذكرنا أيضاً ولا يرد على هذا الاحتمال أن مذهبهم أن يذكروا الفاعل المجازي ويراد بالفاعل الحقيقي والمجرور في ليس فاعلاً لانه فاعل في المعنى كالمبتدأ في نهارة صائم اه ليس وقول الشارح وهذا مبني الخ إنما يحتاج اليه على الاحتمال الأول اذ كون المقاد بالضمير ما يريد بمرجعه على الثاني أمر لازم قطعاً لا يحتاج الى تنبيه عليه فلزوم ظرفية الشيء في نفسه لا يحتاج الى واسطة (قوله صاحبها) لانه هو الفاعل الحقيقي والفاعل المجازي يجب أن يراد

به الفاعل الحقيقي أى وحيث كان المراد بالعيشة صاحبها فيلزم ظرفية الشيء في نفسه لأن ضمير هو راجع الى من في قوله تعالى فأما من تقلت الآية فهو نفس صاحب العيشة (قوله وهو) أى ما ذكرناه يقتضى الخ وذلك لأن حاصل ما ذكرناه أن يشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقي ويدعى أنه فرد من أفراد ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر مراد به الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة ما هو من لوازم الفاعل الحقيقي اليه ولا شك أن هذا يقتضى أن المراد بالعيشة صاحبها لأنها فاعل مجازى فيجب أن يراد بها الحقيقي وهو صاحب وهذا لا يصح إذ لا معنى لقولنا فهو صاحب عيشة راض صاحبها لما فيه من ظرفية الشيء (٢٦٧) في نفسه وأجاب بعض الحواشي بأنه

يمكن أن يصح ذلك القول بأن يراد بالصاحب الجنس المتحقق في أفراد أى أنه

كائن ومستقر في أصحاب العيشة الراضين وفيه نظر لأنه إذا أريد الجنس خرج عن الفاعل الحقيقي إذ ليس المراد الجنس على أن عيشة نكرة فلا يصح إطلاقها على الجمع تأمل (قوله وهذا) أى الاستلزام المتقدم الناشئ عنه الفساد مبنى الخ يعنى أن محل كون ما ذهب اليه السكاكي يستلزم أن يكون المراد بالعيشة صاحبها المستلزم لفساد المعنى المبني على أن المراد من الضمير والمرجع واحد وان الضمير في

راضية للعيشة بمعنى صاحب فتكون العيشة بمعنى صاحب ولا معنى للظرفية حينئذ وأما إذا ارتكبت الاستخدام بأن أريد بالعيشة أو لا المعنى الحقيقي وهو التبعيض أى ما يتبعيض به الإنسان وأريد بها في

وهو يقتضى أن يكون المراد بالفاعل المجازى هو الفاعل الحقيقي فيلزم أن يكون المراد بالعيشة صاحبها واللازم باطل إذ لا معنى لقولنا فهو في صاحب عيشة وهذا مبني على أن المراد بعيشة وضمير راضية

ان حاصله تشبيه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقي ثم يفرد المجازى بالذكر مراد به الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة ما هو من لوازم الفاعل الحقيقي له وهذا يقتضى أن يكون المراد بالعيشة صاحبها لأنها من الفاعل المجازى فيجب أن يراد بها الحقيقي وهو صاحبها وهذا لا يصح إذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة راض ذلك صاحب وتأويله بمعنى هو مستقر في أصحاب العيش الرضى وكائن بينهم خلاف المتبادر بل لا يصح لأن عيشة نكرة ولا يصح إطلاقها على الجمع وأيضاً مثل هذا الكلام لا يستعمل في مثل هذا المعنى ولو كان من لوازم معناه وهذا الالتزام ظاهر أن أريد بالعيشة و بالضمير في راضية شيء واحد وأما أن أريد بالعيشة معناها الحقيقي وأريد بالضمير الذي وقع فيه المجاز العيشة التي هي صاحبها مجازاً على طريق الاستخدام فلا يتحقق هذا الالتزام إذ يصير المعنى حينئذ هو في عيشة راض صاحبها ولو كان على تسليم صحة الاستخدام المذكور لا يتخلو عن ضعف لحال الوصف حينئذ عن الرابط لأن عود الضمير على ملابس الضمير الرابط لا يكفي في الربط على المشهور وفي المثال مناقشة من وجه آخر يرجع الى هذا بل هو تكميل له وهو أنه ان أراد أن المجاز في لفظ العيشة فليس من المجاز العقلي لأنه عنده مبني على تشبيه الفاعل المجازى بالحقوقي والعيشة مجرور ولا فاعل بل يكون حينئذ من المجاز المرسل أو غيره ويلزم أن يكون اسناد الراضية الى ضمير لفظ العيشة حقيقة لأن الضمير العائد على المجاز لا يقال فيه إنه مجاز لأن المجاز في معاده لا فيه إذ لا معنى لاعتبار التشبيه في مصدوق الضمير بعد كون معاده قد أطلق على المشبه به طريق المجاز التكاثر بالتشبيه أو بغيره وان أراد أن التجوز في الضمير والعيشة على حقيقتها كان

والتحقيق ما قلناه والله تعالى أعلم على أن الجزري اعترض عليه في الزامه أن المراد بعيشة صاحبها بأن قال يلزم ذلك فإن الزمخشري ذكره وهو وهم لأن التزام ذلك التزام للمحال إذ يلزم أن يكون الشيء في نفسه ولا يصح التزام ذلك إلا بالطريق التي ذكرناها والزمخشري لم يذكر أن المراد بعيشة صاحبها بل أن المراد راضية صاحبها وبينهما فرق وأما قوله أنه يلزم أن يكون المراد بماء دافق فاعل الدفق فلا يلزم بل يحتمل ما سبق وأما قوله أنه يلزم عدم صحة الإضافة في نحو نهاره صائم إذ يصير من باب إضافة الشيء الى نفسه فممنوع ولا نسلم أنه يلزم التجوز في نهاره بل في صائم على ما سبق وأما الزامه بنحو ياها مان ابن لي صرحاً بأن لا يكون الامر بالبناء لها مان مع أن النداء له جوابه أن يلزم أن المأمور بالبناء الباقي بنفسه

الضمير صاحب وأن المعنى فهو في عيشة راض صاحبها فلا يلزم ذلك ولا اعتراض عن السكاكي فان قلت اذا اتفق الاستلزام المذكور في اسناد راضية الى الضمير بالاستخدام المذكور لا ينتفي اسناد راضية والضمير معاً الى العيشة على سبيل الوصفية فان ذلك الاسناد مجاز عقلي عند السكاكي أيضاً لأنه اشترط في المسند أن يكون مفرداً فعلاً أو معناه وقد رد كل مجاز عقلي الى الاستمارة فيلزم أن يكون المراد بالعيشة صاحبها قطعاً لأن الصفة هنا غير الموصوف فلا اعتراض بحاله وأجاب بعضهم بأنه اذا كان الضمير بمعنى صاحب كان اسناد الوصف مع الضمير الى العيشة حقيقية لأنه وصف سببي واسناد الوصف السببي لموصوفه حقيقي نحو مررت برجل قائم أمه قال العلامة الغنيمي وفي هذا الجواب نظر لأن الوصف السببي هو الرفع للاسم الظاهر انتضاف لضمير الموصوف والوصف هنا رفع للضمير فالاولى أن يجاب بأن الضمير لم يرد به صاحب الحقيقي وإنما أريد به صاحب الادعائي على ما يأتي للشارح وهو العيشة التي ادعى أنها عين صاحب وحينئذ

وأن لا تصح الاضافة في نحو قولهم فلان نهاره صائم وليله قائم لأن المراد بالنهار على هذا فلان نفسه وانما افاد الشيء الى نفسه لا تصح وأن لا يكون الامر بالايقاد على الطين في احدى الآيتين وبالبناء فيهما لهما مان مع أن النداء له

فاللزام من أصله لا يرد (قوله واحد) أي (٢٦٨) وهو صاحب العيشة (قوله في كل ما) أي في كل تركيب والرابط محذوف أي في

واحد (و) يستلزم (أن لا تصح الاضافة في) كل ما أضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي (نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه) اللازمة من مذهبه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم وهذا أولى في التمثيل (و) يستلزم (أن لا يكون الامر بالبناء) في قوله ياها مان ابن لي صرحا (لها مان)

استخداما وفيه من الضعف ما تقدم مع ابهامه جريان المجاز التشبيهي في الضمير (و يستلزم) أيضا ما ذهب اليه السكاكي (أن لا تصح الاضافة في نحو نهاره صائم) من كل ما أضيف فيه الفاعل المجازي الى الحقيقي لان نذراد على ما تقرر بالفاعل المجازي هو الحقيقي فيكون المراد بالنهار الذي هو الفاعل المجازي هو زيد الصائم بنفسه وزيد الذكور هو معاد الضمير وفي ذلك اضافة الشيء الى نفسه وحمله على أنه من اضافة المسمى الى الاسم مما لا يلتفت اليه لبلاغة مثل هذا الكلام وكثرة وقوعه في كلام الله وكلام العرب اه يعقوب (قوله) ولا شك في صحة هذه (الاضافة) أي اضافة الفاعل المجازي للفاعل الحقيقي وهذا في قوة قوله اللازم باطل (قوله كقوله تعالى الخ) هذا استدلال على صحة هذه الاضافة ووقوعها (قوله وهذا أولى) أي لانه نص في الرد عليه فهو أدفع للجدال بخلاف مثال المتن فانه قد يناقش فيه بأن اضافة الشيء الى نفسه انما توجد اذا كان المراد بالنهار وضمير صائم واحدا وأما اذا ارتكبت الاستخدام وجعل الضمير صائم راجعا للنهار لا بالمعنى الاول وهو الزمان بل بمعنى الشخص فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه لان الاستعارة انما هي في الضمير

بعد اعتقاد دخولها مان نفسه في زمرة من يبنى بنفسه مجازا مدلولاً على خطابه بياها مان وعلى أن المراد البناء بقوله ابن وأما اعتراضه بلزوم توقف أنبت الربيع البقل على النقل الشرعي فهو أحسن الاسولة وأجاب عنه الجزري بأن السكاكي لم يرد أن الربيع أطلق على الله تعالى انما أراد ان الاسناد الى هذه الاشياء جعل كناية عن الاسناد الى الفاعل وأسند الى الربيع ليعلم أن المقصود منه الاسناد الى الله سبحانه وتعالى كما يعلم من قولك زيد كثير الرماد أن المقصود الكرم وهذا الكلام يمكن سلوكه في كل ما سبق الا أنه لا يصح الجواب به عن السكاكي فان جعله كناية يخرج عنه أن يكون استعارة بالكناية لكن الجواب أن يقال أسند الى الربيع على أنه فاعل حقيقي لا بمعنى المؤثر بل بمعنى أنه حقيقته الفعل الصوري كقولك قام زيد فكأن معنى كونه حقيقة أن العرب وضعت اللفظ له وان كان الماعل الحقيقي هو الله تعالى فكذلك لا يمتنع أن تضع العرب أنبت الربيع لوجود صورة الانبات

المستتر في صائم لاني نهاره (قوله لها مان) خبر يكون فهو متعلق بالاستقرار المحذوف لا بالامر قيل ان هذا اللازم انما يتوجه على السكاكي اذا كان المسند مستعملا في معناه الحقيقي وله أن يمنع ذلك مدعيا أن معنى ابن أوامر بالبناء وأوقد لي ياها مان أوامر بالايقاد فصح أن النداء له والخطاب معه وفيه أن هذا خروج عما نحن بصدده لأنه حينئذ يكون المجاز في الطرف فيخرج عن المجاز العقلي كما يقول المصنف وغيره وعن الاستعارة بالكناية كما يقول السكاكي (١) مجرور عن ساقط من الاصل، وله «الرابط»

المستتر في صائم لاني نهاره (قوله لها مان) خبر يكون فهو متعلق بالاستقرار المحذوف لا بالامر قيل ان هذا اللازم انما يتوجه على السكاكي اذا كان المسند مستعملا في معناه الحقيقي وله أن يمنع ذلك مدعيا أن معنى ابن أوامر بالبناء وأوقد لي ياها مان أوامر بالايقاد فصح أن النداء له والخطاب معه وفيه أن هذا خروج عما نحن بصدده لأنه حينئذ يكون المجاز في الطرف فيخرج عن المجاز العقلي كما يقول المصنف وغيره وعن الاستعارة بالكناية كما يقول السكاكي (١) مجرور عن ساقط من الاصل، وله «الرابط»

وأن يتوقف جواز التركيب في نحو قولهم أنبت الربيع البقل وسرتني رؤيتك على الاذن لان أسماء الله تعالى توقيفية وكل ذلك منتف ظاهر الانتفاء

(٢٦٩)

(قوله لأن المراد به) أى فى ضمير ابن هو العملة وذلك لأنه شبه الفاعل المجازى وهو هامن بالفاعل الحقيقى الذى هو العملة ثم أفرد المشبه بالذكر مراداً به المشبه به حقيقة فصار الكلام يا هامن ابن يا عملة فالنداء لشخص والخطاب مع غيره وهذا فاسد اذ لا يجوز تردد الخطاب فى كلام واحد من غير تشنية أو جمع أو عطف (قوله لأن النداء له الخ) أى فىكون الأمر له أيضاً اذ لا يجوز تعدد الخطاب فى كلام واحد من غير تشنية أو جمع أو عطف (قوله أن يتوقف نحو أنبت الربيع الخ) أى ان ماقاله السكاكى يستلزم أن يتوقف استعمال نحو أنبت الربيع البقل على السمع أى على السماع من الشارع (قوله لأن أسماء الله الخ) المراد بها ما أطلق عليه تعالى (قوله توقيفية) أى تعليمية أى فلا يطلق عليه تعالى اسم لاهقيقة ولا مجازاً ما يرد اذن من الشارع كالرحمن فانه مجاز أى ولم يرد اطلاق الربيع والطيب والرؤية على الله تعالى (قوله صحيح) أى لغة وشرعاً وعرفاً (قوله عند القائلين الخ) هذا

لان المراد به حينئذ هو العملة أنفسهم واللازم باطل لان النداء له والخطاب معه (و) يستلزم (أن يتوقف نحو أنبت الربيع البقل) وشفى الطيب الرىض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقى هو الله تعالى (على السمع) من الشارع لان أسماء الله تعالى توقيفية واللازم باطل لان مثل هذا التكسب صحيح شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم سمع من الشارع أول مع (واللازم كلها منتفية)

(و) يستلزم مذهب اليه السكاكى أيضاً (أن يتوقف استعمال) نحو أنبت الربيع البقل) وشفى الطيب الرىض وسرتني رؤيتك ويزيدك وجهه حسناً مما يكون الفاعل الحقيقى فيه هو الله تعالى (على السمع) أى يتوقف مثل هذا الاستعمال على سماعه من الشارع لان أسماء الله تعالى توقيفية لا يسمى الله تعالى بمالم يسم به نفسه فى الكتاب ولا فى السنة سواء كان مجازاً أو حقيقة لكن توقف هذا الاستعمال على السماع غير صحيح لانه شاع استعماله من غير اختصاص بمن لا يجعل أسماء الله تعالى توقيفية من العرب الاسلامية وغيرهم أنقيائهم وغيرهم حتى كاد أن يكون اجماعاً سكتوا وقد علمت أن هذا إنما يتم ان سلم ما ذكره والا فيمكن أن يدعى أنه لا يقع الا على الامن لا يتحرى الامور الشرعية وينبع الاطلاق الجاهلى وهو بعيد ولا يجاب عن هذا الالتزام بأن مذهب السكاكى أن أسماء الله تعالى غير توقيفية لان الرد عليه ليس باستعماله هو بل باستعمال غيره ممن يذهب الى غير ذلك مع عدم انكار غيره فصار استعمالاً صحيحاً ولو كان كما ذكر السكاكى لتركه من رايها توقيفية أو لأنكر عليه (واللازم كلها منتفية) لما قررنا فيلزم انتفاء المزوم وهو جعل ما فيه المجاز العقلى من باب الاستعارة بالكناية حتى يعود الاسناد حقيقياً ومتى انتفى اللازم انتفى المزوم لان اللازم أعم أو مساو ومتى انتفى الأعم أو المساوى انتفى الاخص ومساويه وقد علم أن هذه الاعتراضات كلها مبنيّة على أن الفاعل المجازى أريد به الفاعل الحقيقى حقيقة فاذا كان المراد بالعبشة صاحبها حقيقة لزم كون المعنى هو فى صاحب عبشة ولا يصح واذا كان المراد بالنهار زيد حقيقة كان من اضافة الشىء الى نفسه معنى واذا كان المراد بهامان العملة حقيقة كان الخطاب مع العملة والامر لهم ولم يصح واذا كان المراد بالربيع الفاعل المختار حقيقة كان مسمى بمالم يرد به السمع وأما اذا كان المراد بالفاعل المجازى الفاعل الحقيقى ادعاء بمعنى انادعى أن العبشة ثبتت لها صاحبية بالادعاء وأطلقنا العبشة على صاحب الادعاء لا الحقيقى فلا يلزم الفساد اذ لا يمنع الكون فى العبشة الحقيقية المدعى أنها ملازمة الفعل لها صارت صاحبها بدعوى المبالغة فى التشبيه وأن النهار ثبت له الصائمية ادعاء لو أطلقنا النهار على الصائم الادعاءى لا الحقيقى فلا يلزم اضافة الشىء الى نفسه معنى بل اضافة النهار الذى هو الزمان حقيقة وادعى فيه أنه هو الصائم الحقيقى الى ذلك الصائم الحقيقى ولا امتناع فيه وان المراد بهامان العملة بالادعاء لا بالحقيقة فالخطاب حينئذ لهامان المدعى أنه نفس العملة لا العملة حقيقة وهو صحيح وان المراد بالربيع الفاعل الحقيقى بالادعاء بمعنى ان الربيع هو الزمان الا أن المتكلم ادعى أن هذا الزمان فاعل حقيقى ولا يتوقف اطلاق لفظ الفاعل المجازى على الفاعل الحقيقى بالادعاء

فيه وعن السكاكى جواب آخر تحقيقى يضيق المجال عنه وأما قول الخطيبى ان السكاكى لا يرى أن أسماء الله تعالى توقيفية وأخذ ذلك من كلامه على نحو أنبت الربيع البقل على ما يقتضيه لفظه فضعيف لان مثل ذلك كلام مستطرد لا يؤخذ منه قاعدة كلية تقضى بان مذهبه أن أسماء الله تعالى اصطلاحية الا أن يكون أراد أن السكاكى يرى أن الأسماء اصطلاحية لكونه معتزلياً والظاهر أن المعتزلة

جواب عما يقال لعل الصحة والشيوع عند من لا يشترط التوقيف فى أسماء الله تعالى (قوله شائع الخ) أى فشيوعه يدل على أن المراد بالربيع غير الله ولو كان المراد به المولى لتوقف على السماع من الشارع عند القائلين بالتوقف على الاذن

(قوله كما ذكرنا) حيث بين بعد كل ملازمة بطلان لازمهما (قوله فيذني كونه) أي المجاز العقلي من باب الاستعارة بالكناية أي لانه ملزوم وإذا انتفى ذلك الملزوم ثبت المطلوب وهو نقيضه (قوله ويراد المشبه به حقيقة) أي كما فهمه المصنف (قوله بل المشبه به ادعاء) أي وهو نفس المشبه الذي ادعينا أنه فرد من أفراد المشبه به فهو يقول شبه الربيع بالفاعل المختار وادعينا أن الربيع فرد من أفراد الفاعل المختار بحيث صار للفاعل المختار فردان أحدهما متعارف وهو المولى والآخر غير متعارف ثم ذكر اسم المشبه مراداً به المشبه به ادعاء وحينئذ فلا يلزم إطلاق الربيع على الله وكذا نقول في قوله في عيشة راضية شبه الفاعل المجازي وهو العيشة بالفاعل الحقيقي وهو الصاحب وادعى أنه فرد من أفراد ثم ذكر لفظ المشبه مراداً به المشبه به ادعاء وهو العيشة بمعنى التعيش فلم يلزم ظرفية الشيء في نفسه وكذا نقول في نهاره صائم شبه النهار بالصائم وادعينا أنه فرد من أفراد ثم ذكر اسم المشبه وهو النهار مراداً به المشبه به ادعاء وحينئذ فلم يلزم إضافة الشيء إلى نفسه هذا محصله (٢٧٠) وهذا الجواب مردود وذلك لأن المشبه به ادعاء هو نفس المشبه فيكون اسناد ماهو

كما ذكرنا فينتفى كونه من باب الاستعارة بالكناية لأن انتفاء اللازم بوجوب انتفاء الملزوم والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهبه في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة وليس كذلك بل المشبه به ادعاء ومبالغة لظهور أن ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان هو السبع حقيقة والسكاكي موضح بذلك في كتابه

على السمع وأما يتوقف على السمع في الإطلاق على الفاعل الحقيقي حقيقة لا في الإطلاق على الفاعل الادعائي وإذا تم هذا وعلم أن الاعتراضات لا تتم إلا بكون المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي حقيقة وأما أن أراد الفاعل الحقيقي بالادعاء سقطت الاعتراضات لأن المراد بالمجازي نفسه لأنه ادعى فيه أنه غيره فاللازم على ذلك في نفس الأمر كاللازم على عدم الادعاء اندفعت هذه الاعتراضات عن مذهب السكاكي إذ حقق أنه مذهبه فيما ذكر الإطلاق على الفاعل الادعائي لا الحقيقي وهذا المذهب صرح به فتدفع به عنه الاعتراضات حيث قال المراد بالمنية في قولنا أنشبت المنية أظفارها بفلان السبع بادعاء السبعية لها وليس المراد بالمنية السبع الحقيقي قط ما بل المراد بنفس المنية لأنه ادعى دخولها في جنس السبع فصار للسبع قسمان متعارف وهو الحقيقي وغير متعارف وهو المنية الحقيقية لأنها ادعيت لها السبعية ولكن دفع الاعتراضات بما ذكر يوقع السكاكي فيما فر منه وهو كون الاسناد لغير من هوله في نفس الأمر للقطع بأن كون الاسناد حقيقياً أم لا يتحقق إذا كان الصاحب الحقيقي الادعائي لانه نفس العيشة الحقيقية والاسناد لها مجاز ولا يخرجها الادعائي عن معناها حتى يكون الاسناد لها حقيقة وكذا يقال في نهاره صائم والأمراً لها مان وفي اسناد الانبات للربيع فمافر منه السكاكي وقع

يرون ذلك ولو ذهب إليه فهو مذهب فاسد مردود وأما قوله أن ذكر طرفي التشبيه يمنع من حمل الكلام على الاستعارة فليس كذلك لأن المراد ذكر الطرفين على جهة التشبيه وأجيب عنه بأن المشبه به في هذا المثال شخص ما إنساني موصوف بالصوم وهو أعم من المذكور فيكون غيره فلا يكون الكلام مشتملاً على طرفي التشبيه وفيه نظر لأنك لو قلت زيد كنهار صائم كان تشبيهها بالاتفاق مع وجود هذا التباين وأما

من لوازم المشبه به حقيقة كالانبات لذلك المشبه اسناد للشيء لغير ماهوله وهو مجاز عقلي مثلاً الربيع في قولك أنبت الربيع البقل شبه بالفاعل المختار وادعى أنه فرد من أفراد ثم ذكر لفظ الربيع مراداً منه الفاعل المختار ادعاء لا شك أن الفاعل المختار ادعاء هو الربيع بمعنى الزمان أو المطر وهو المشبه الذي ادعى له القدرة ولا شك أن حق الانبات أن لا يسند إليه لانه ليس قائماً به وإنما حقه أن يسند للفاعل المختار الحقيقي واسناد الشيء لغير ماهوله مجاز عقلي وكذا نقول في باقي الأمثلة فقد اضطر السكاكي إلى القول بالمجاز العقلي والحاصل أنه إن أريد بالاسناد إليه في أمثلة

الالزام

المجاز العقلي الفاعل الحقيقي لزمه ما ذكره المصنف وأن أريد به الفاعل الادعائي لزمه القول بالمجاز العقلي وهو

اشكال صعب لا يحصى عنه ويرد على هذا الجواب بحث آخر وهو أن لفظ المشبه مستعمل فيما وضع له تحقيقاً وحينئذ فلا يندرج في الاستعارة التي هي مجاز وادعاء السبعية مثلاً لانية لا يجدي نفعا لأن ذلك لا يخرجها عن كون اللفظ وضع لها حقيقة لكن قد أجاب العلامة السيد في شرح المفتاح عن هذا بأن ماهو خارج عن الموضوع له إذا اعتبر معه صيره غير الموضوع له وحينئذ فيكون لفظ المنية مستعملاً في غير ما وضع له حيث أريد بالمنية الموت مع وصف السبعية لكن بادعاء السبعية له أي وجعل لفظ المنية مراداً للفظ السبع ادعاء ومثل ما قيل هنا يقال المراد بالعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها والنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الإضافة ويكون الأمر بالبناء لها مان كما أن النداء له لكن بادعاء أنه بان وجهه من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقاً على الله تعالى حتى يتوقف على السمع إذ المراد به حقيقة الربيع أكن بادعاء أنه قادر مختار من أجل المبالغة في التشبيه

ثم ما ذكره منتبوض بنحو قولهم فلان نهاره صائم فان الاسناد فيه مجاز ولا يجوز ان يكون النهار استعارة بالكناية عن فلان لان ذكر طرفي التشبيه يمنع من حمل الكلام على الاستعارة ويوجب حمله على التشبيه ولهذا عند نحو قولهم رأيت بفلان أسدا ولقيني منه أسدا تشبيها

(قوله والمصنف لم يطلع عليه) هذا في غاية البعد بل اطلع عليه ولم يرتضه وأشار الى رده بقوله ذاهبا الى أن مامر الخ فانه يشير الى قوله تعالى فأين تذهبون (قوله ولانه ينتقض الخ) الحاصل أن السكاكي ادعى أن كل مجاز علفي استعارة بالكناية ودليله على ذلك كما أشار اليه الشارح بقوله والحاصل الخ أن كل مجاز علفي فقد ذكر فيه المشبه وأريد به المشبه به بواسطة اقترينه وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية فامر من قول المصنف وفيه نظر لانه يستلزم الخ منع لصغرى الدليل وسند المنع استلزام الباطل من ظرفية الشيء في نفسه واطراف الشيء لنفسه الى آخر مامر وما ذكره المصنف هنا نقض للدليل بالتخلف وذلك لان دليله هذا يجري في المجاز العلفي الذي ذكر فيه الطرفان والاستعارة بالكناية لا يجمع فيها بينهما لا اشتراطهم قاطبة عدم ذكر المشبه به فيها (قوله مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي) أي وهو الضمير في نهاره وليله لان المراد به الشخص والضمير في صائم وقائم هو الفاعل المجازي وهو المشبه (قوله لاحتماله على ذكر طرفي التشبيه) أي وهما المشبه وهو الفاعل المجازي الذي هو مصدر في الضمير في صائم وقائم والمشبه به الذي (٢٧١) هو الفاعل الحقيقي وهو الضمير في نهاره وليله لان المراد به الشخص

ان قلت هذا خلاف مامر للمصنف من لزوم اضافة الشيء لنفسه في نهاره صائم فان ما تقدم يفيد أن المراد بالنهار والضمير المضاف اليه شيء واحد وما هنا يفيد أنهما شيان وأن الضمير في صائم راجع للنهار بمعنى آخر أجيب بأن هذا من باب التردد في الاعتراض فاللازم للسكاكي أحدهما فما سبق من لزوم اضافة الشيء الى نفسه مبني على أن المراد بالنهار الفاعل الحقيقي وأن ضمير صائم

والمصنف لم يطلع عليه (ولانه) أي ما ذهب اليه السكاكي (ينتقض بنحو نهاره صائم) وليله قائم وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي (لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه) وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكي والجواب أنه انما يكون ما اذا كان ذكرهما على وجه ينبي عن التشبيه

فيه تأمل (ولانه) أي ولان ما ذهب اليه السكاكي من كون تلك الامثلة جميعا من الاستعارة بالكناية (ينتقض بنحو نهاره صائم) وليله قائم ويومه ساكت وليله نائم ونحو ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي مع المجازي (لاشتماله) أي لاشتمال ما ذكر من الامثلة (على ذكر طرفي التشبيه) وما يشتمل على ذكر المشبه والمشبه به بمنع حمله على الاستعارة كما صرح به السكاكي وغيره ولكن يحجب عن هذا بأن امتناع حمل ما وجد فيه الطرفان على الاستعارة انما هو فيما أنبأ فيه التركيب عن التشبيه

الالزام بانه لا يكون استعارة في نحو نهاره صائم فجوابه ما سبق من جعل المجاز في الخبر وهو صائم (تنبيه) اعلم أن المصنف في باب الاستعارة بالكناية جعلها كلها مجازا عقليا وذلك مناقض لما ذكره هنا من اثبات المجاز العقلي في هذه الامثلة وانكار أن يكون استعارة بالكناية وتصريحه بتغايرهما وهذا الاعتراض أقوى من جميع ما اعترض به على السكاكي (تنبيه) تلخص في نحو أنبت الربيع البقل اذا لم يكن من كافرو ولا كذبا وفي نحو حمل زيد الجبل العظيم أقوال أحدها أن المجاز في أنبت وهو رأي ابن

راجع له بهذا المعنى وما هنا مبني على أن المراد بالنهار حقيقة وأن ضمير صائم راجع له بمعنى آخر وهو الصائم فلا مفر له من لزوم واحد من أمرين كل منهما ممنوع (قوله والجواب الخ) هذا منع وسند وحاصله لان سلم أن ذكر طرفي التشبيه مانع من الحمل على الاستعارة مطلقا بل انما يمنع من الحمل عليها اذا كان ذكرهما ينبي عن التشبيه والا فلا يمنع كما هنا (قوله ينبي عن التشبيه) أي يدل عليه بأن يكون المعنى لا يصح الا بملاحظة التشبيه وذلك اذا وقع المشبه به خبرا عن المشبه حقيقة أو حكما بأن وقع صفة له أو حالا منه نحو زيد أسد أو رأيت أسدا ومررت برجل أسد فحمل الأسد الحقيقي على زيد أو الرجل ممنوع لتباينهما فاعتين الحمل على التشبيه بتقدير أدانه وان المعنى أنه كالأسد أو ما اذا كان الجمع بينهما لا ينبي عن التشبيه فلا يمنع من الحمل على الاستعارة كقولك سيفت زيدا يد أسد واذا لقيني زيدا رأيت السيف في يد أسد وكما في قولك نهاره صائم وليله قائم فان الاضافة فيه لامية لتعيين المشبه المستعار لان المشبه بالشخص نهار مخصوص لا مطلق نهار وانما يكون طرفا التشبيه مذكورين على وجه ينبي عن التشبيه لو كانت الاضافة بيانية فانه في معنى الحمل للبالغة في التشبيه كما في لجين الماء وهذا اندفع ما قيل أي فرق بين لجين الماء ونهاره صائم حيث جعل الاول من باب التشبيه دون الثاني بل جوزتم كونه من باب الاستعارة مع أن في كل منهما اضافة غاية الامر ان في نهاره صائم اضافة المشبه الى المشبه وفي لجين الماء اضافة المشبه به الى المشبه وهل هذه التفرقة الا محض تحكم واعلم أن ما ذكره الشارح من الجواب مبني على تسليم كون المثال المذكور فيه جمع بين الطرفين ولك أن تمنع ذلك وذلك لان المراد بالنهار معناه الحقيقي والمشبه به الشخص الصائم مطلقا لا بقيد كونه فلانا وهو غير مذكور اذ هو غير الضمير المضاف اليه النهار لانه

لاستعارة كما صرح السكاكي أيضا بذلك في كتابه ﴿تنبيه﴾ إنما لم نورد الكلام في الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعل السكاكي ومن تبعه لدخوله في تعريف علم المعاني دون تعريف علم البيان

عائد على فلان بقطع النظر عن كونه صائما أو غير صائم فتأمل (قوله بدليل أنه) أي السكاكي (قوله قد زر أزراره على القمر) أوله * لانهجبوا من بلى غلاته * البلى بكسر الباء والقصر مصدر بلى الثوب يبلى بلى أي صار خلقا وإذا فتحت باء المصدر مدت قال العجاج والمرء يبليه بلاء السربال * كرا ليلالي واختلاف الأحوال

والغلاة شعار يلبس تحت الثوب (٢٧٢) وتحت الدرع أيضا وزر بضم الزاي كما هو المسموع من الأشياخ بمعنى شد من

زررت القميص أزره زرا اذا شدت أزراره عليه والازرار جمع زر بالفتح (١) كأثواب جمع ثوب أو جمع زر بالضم كقراء جمع قرء وزر القميص معروف (قوله مع ذكر الطرفين) وهما القمر وضمير أزراره

الراجع للشخص المشبه بالقمر ومع ذلك فالقمر مستعار لذات المحبوب استعارة مصرحة فان قلت الجمع بين الطرفين إنما يظهر على ما قلنا من أن ضمير أزراره للمحبوب ويمكن أن يكون راجعا للغلاة وذكر الضمير باعتبار أنها ثوب أو قميص

وحينئذ فلا يكون فيه جمع بين الطرفين * قلت بل فيه جمع أيضا وذلك لان ضمير غلاته راجع للمحبوب فذكر الطرفين حاصل باعتبار (قوله وبعضهم

بديل أنه جعل قوله * قد زر أزراره على القمر * من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين وبعضهم لما يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو برى عنه ورأينا تركه أولى

بديل أنه جعل قوله * قد زر أزراره على القمر * من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين وبعضهم لما يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو برى عنه ورأينا تركه أولى

بديل أنه جعل قوله * قد زر أزراره على القمر * من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين وبعضهم لما يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو برى عنه ورأينا تركه أولى

بديل أنه جعل قوله * قد زر أزراره على القمر * من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين وبعضهم لما يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو برى عنه ورأينا تركه أولى

بديل أنه جعل قوله * قد زر أزراره على القمر * من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين وبعضهم لما يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو برى عنه ورأينا تركه أولى

بديل أنه جعل قوله * قد زر أزراره على القمر * من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين وبعضهم لما يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو برى عنه ورأينا تركه أولى

بديل أنه جعل قوله * قد زر أزراره على القمر * من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين وبعضهم لما يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو برى عنه ورأينا تركه أولى

بديل أنه جعل قوله * قد زر أزراره على القمر * من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين وبعضهم لما يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو برى عنه ورأينا تركه أولى

بديل أنه جعل قوله * قد زر أزراره على القمر * من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين وبعضهم لما يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو برى عنه ورأينا تركه أولى

أو عرضا فاهما عارضا له من حيث ذاته وكونه ثلاثيا أو باعيا مثلا فان ذلك عارض له من حيث عدد حروفه فلا تذكر هذه العوارض في هذا المبحث وإنما لم تجعل الحثية للتعليل لصيرورة المعنى الأمور العارضة له من أجل كونه مسندا إليه فيفيد أن الحذف والذكر والتعريف والتذكير وغير ذلك من الأحوال عارضة له من أجل كونه مسندا إليه مع أنه ليس كذلك بل الحذف إنما عارض له لأجل الاحتراز عن العبث ولنخيل العدول إلى أقوى الدليلين إلى آخر ما قال المتن وكذا الذكر إنما عارض له لكونه الأصل إلى آخر ما قال المصنف أيضا وأيضا جعلها للتعليل يرد عليه أن العلة ككونه مسندا إليه لا تقتضي أمرين متنافيين كالحذف والحذف ان قلت من جملة الأمور العارضة له من حيث كونه مسندا إليه الرفع فمقتضاه أن يذكر هنا مع أن محله كتب النحو قلت إضافة أحوال للمسند إليه للعهد أي الأحوال المعهودة للمسند إليه وهي التي يطابق اللفظ مقتضى الحال وحينئذ فقول النارج أي الأمور العارضة له أي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فخرج الرفع في قام زيد وزيد قائم فانه وإن كان عارضا له من حيث أنه مسند إليه لكن لا يطابق به اللفظ مقتضى الحال وحينئذ فلا يذكر هنا كذا ذكر بعضهم قال عبد الحكيم ولا حاجة لذلك لأن المقصود أن الأمور المذكورة في هذا الباب عارضة للمسند إليه لذاته لا أن كل ما هو عارض له لذاته فهو مذکور في هذا الباب (قوله وقدم المسند إليه) أي من حيث أحواله وقوله على المسند أي من حيث أحواله أيضا (قوله لما سيأتي) أي من أنه الركن الأعظم (٢٧٣) في قوله تنبيه على أن المسند إليه هو الركن الأعظم (قوله أما حذفه الخ) قاعدة

المصنف أن الواقع بعد أما هو مقتضى الحال والواقع بعد لام التعليل هو الحال فالاحتراز عن العبث وكذا ما بعده أحوال تقتضي الحذف وهذا كالصرح في أن مقتضى الحال هو الخصوصية فظهر لك أن أحوال المسند إليه مثلا مقتضيات للأحوال أي

وقدم المسند إليه على المسند لما سيأتي (أما حذفه) قدمه على سائر الأحوال لكونه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث سابق على وجوده

لأجل كونه مسندا إليه فان الحذف والذكر مثلا لم يثبتاه من أجل كونه مسندا إليه بل الثابت له مثلا لا أجل كونه مسندا إليه الحكم عليه بالمسند وتأكيده حكمه مثلا أو عدمه وأما الحذف والذكر ونحوهما فهي أمور عرضت له في حال كونه مسندا إليه لا لأجل كونه مسندا إليه فتأمل وقدم أحوال المسند إليه على أحوال المسند لأن المسند إليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة إليه على ما سنقره (أما حذفه) بدأ من أحواله بالحذف لأن سائر الأحوال متفرعة على ذكره والحذف عدم ذلك الذكر والعدم سابق لوجود الممكن وعبر عن هذا عدم الحذف في جانب المسند إليه وعبر عنه أما حذفه إلى قوله وأما ذكره (ش المسند إليه قد تقدم ذكره

(٣٥ - شروح التلخيص - أول) للأموال الداعية لا يراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة ثم إن المعلوم أن الحذف فعل الفاعل لانه مصدر وحينئذ فهو من أوصاف الشخص لا من أوصاف المسند إليه العارضة له وأجيب بأن المصنف أطلق الحذف وأراد به الحاصل بالمصدر وهو الانحذف وكذا يقال فيما بعده أو تجعل هذه الأمور مصدر المبنى للفعول بناء على مذهب من يجوز بحجبه المصدر من المبنى للفعول وحينئذ فتكون هذه الأمور أحوالا للمسند إليه ثم إن المراد حذفه لقرينة معينة من غير إقامة شيء مقامه وحينئذ يكون لغرض معنوي كما هو الالاتق بالفن لا مجرد أمر اعطى وبهذا يظهر وجه اقتصار المصنف على حذف المبتدا من المسند إليه لأن الفاعل إذا حذف إما أن يقوم شيء مقامه كما في باب النياحة وباب الاستثناء المفرغ وباب المصدر ولا يحتاج الحذف حينئذ لقرينة بل الحذف للأمر الداعي له وإما لغرض لفظي كاللقاء الساكنين في نحو اضربن يا قوم واضربوا الرجل (قوله لكونه عبارة عن عدم الاتيان به) هذا تفسير له بحسب الاصطلاح وإن كان لفظه من حيث مفهومه اللغوي أعني الاسقاط مشعرا بأنه العدم بعد الاتيان وإنما لم يفسر الحذف بالعدم اللاحق المتأخر عن الذكر مع أن الحذف اسقاط فمناسيته للعدم اللاحق أقوى لأن الواقع هنا في نفس الأمر هو العدم السابق لانه لم يؤت بالمسند إليه أصلا لا أنه أتى به ثم أسقط (قوله وعدم الحادث سابق على وجوده) أي وحينئذ فالحذف مقدم على الذكر واعتراض بأن هذه العلة إنما تنتج تقدمه على الذكر خاصة دون سائر الأحوال لأن الحذف مقابل له دون بقية الأحوال كالتعريف والتذكير إذ ليس مقابلا لها حتى يقال عدم الحادث سابق على وجوده وأجيب بأن بقية الأحوال متفرعة على الذكر لأنها تفصيل له والمقدم على الأصل يستحق التقديم على الفرع واعتراض بأن التعريف والتذكير يمكن اعتباره كافي المحذوف (١) وأجيب بأنه وإن كان كذلك إلا أنه بالقياس على المذكور

والاحتراز عن العبث ببناء على الظاهر واما ذلك مع ضيق المقام

(قوله وذ كره هنا) أى وذ كره عدم الاتيان به ويجوز أن يرجع الضمير للحذف ويكون الكلام على حذف مضاف ناسخا أى معنى الحذف (قوله وفى المسند) أى وفى أحوال المسند (قوله الشديد الحاجة اليه) بيان لكونه أعظم واعتراض بأن كلام من المسند والمسند اليه يتوقف عليه الاخبار وحينئذ فلامعنى لاعتبار كون أحدهما ركنا أعظم دون الآخر وأجيب بأن المسند اليه كما يتوقف عليه الاخبار يتوقف عليه المسند لانه صفة له لان المراد من المسند اليه الذات ومن المسند الصفة والصفة تتوقف على الموصوف بخلاف المسند فإنه وان توقف عليه الاخبار لا يتوقف عليه المسند اليه (قوله حتى انه الخ) حتى للتفريع بمنزلة الفاء أى فإذا لم يذكر فكأنه أتى الخ أى بتخييل انه أتى به ثم حذف وان كان الواقع ليس كذلك وإذا تخيل كذلك علم أنه ملحوظ فى القصد (قوله فانه ليس بهذه المثابة) أى المنزلة أى ليس بركن أعظم وقوله فكأنه ترك أى فإذا لم يذكر تخيل أنه ترك من أصله أى من أول الأمر واعتراض بأن تركه عدم ذكره وهو محقق وحينئذ فلا يناسب إيراد لفظ كأن وأجيب بأن المراد بتركه تركه مطلقا أى حقيقة وحكما بحيث لا يكون مقدرًا ومرادًا مع أنه مذكور حكما ثم ان هذا الكلام يقتضى أن الحذف عبارة عن العدم اللاحق والنسبة التى ذكرها لتقديم الحذف على غيره تقتضى أن الحذف عبارة عن العدم السابق فيتناقضان ويدفع التناقض بأن نسبة تقديم الحذف باعتبار الواقع لان الواقع ان المسند اليه لم يذكر فى الكلام أصلا ونسبة التعبير بالحذف دون الترك باعتبار التخييل والنوهم نظرا الى شيوع استعمال الحذف فى العدم اللاحق وهو عدم الشيء بعد ذكره (قوله (٣٧٤) فللاحتراز عن العبث) اعلم أن الحذف يتوقف على أمرين أحدهما

وجود ما يدل على المحذوف
من القرائن والثاني وجود
المرجح للحذف على الذكر
أما الأول فهو مذکور فی
غير هذا الفن كالنحو وأما
الثاني فقد شرع المصنف
فی تفصیله بقوله فللاحتراز
الحاصل وحاصله أن من جملة
مرجحات الحذف على الذكر
قصد التحرز والتباعد عن
العبث وذلك أن ما قامت
عليه القرينة وظهر عند
المخاطب فذكره يعد عبثا
أى خالیا عن الفسادة
فيحذفه البليغ لئلا ينسب

وذكره ههنا بلفظ الحذف وفي المسند بلفظ الترك تنبيهها على أن المسند إليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة إليه حتى أنه إذا لم يذكر فكأنه أتى به ثم حذف بخلاف المسند فإنه ليس بهذه المثابة فكأنه ترك من أصله (فلما احتراز عن العبث ببناء على الظاهر) لدلالة القرينة عليه وإن كان في الحقيقة هو ركننا من الكلام

في جانب المسند كما أتى بالترك ايماء الى أن العدم هنا يستحق اسم الحذف الذي هو العدم الطارىء على الوجود لكون الوجود الاصلى للمسند اليه لانه هو الركن الاعظم لانه عبارة عن الذات والمسند كالوصف له والذات اقوى في الثبوت من الوصف فالمسند اليه والمسند ولوافقتقر في الافادة الى كل منهما الكن الدال منهما على الذات اشد في الحاجة عند قصد الافادة من الدال على الوصف لان الحاجة الى المضاف اليه المعروض اشد من الحاجة الى المضاف العارض فلذلك عبر عن عدم الاتيان بهذا بالحذف وعن عدم الاتيان بذلك بالترك للإشارة الى أن وجود هذا ألزم حتى كأن عدمه طارىء فكأنه أتى به ثم حذف والآخر عدمه أصل على بابة فعدمه تركه من أصله (فللاحتراز عن العبث ببناء على الظاهر) أى من الاحوال الموجبة للحذف الاحتراز المذكور والحذف يتوقف على أمرين أحدهما وجود ما يدل

الى العتب أى الاتيان بشئ زائد عن الحاجة لاتيانه بما هو ظاهر معلوم والعبث لا يلتفت الى كلامه ولا يتلقى والموصوف منه بالقبول فقول المصنف فللاحتراز أى فلقصده التحرز والتباعد عن العتب أى لو ذكر (قوله بناء على الظاهر) حال من العتب أى كون العتب مبنيًا على ما هو الظاهر من اغناء القرينة عنه وقوله وان كان فى الحقيقة أى والحال انه بالنظر للحقيقة ونفس الأمر من الكلام فينبغى الالتفات له والتصریح به فلا يكون ذكره عبثًا وان قامت القرينة لان الاكتفاء بالقرينة ليس كالدكر فى التنص على ما هو المقصود الأهم اهـ عبد الحكيم وكتب بعضهم مانصه واحترز بقوله بناء على الظاهر عن الحقيقة ونفس الأمر وأورد أن هذا يقتضى أن العتب فى ذكره انما يكون اذا قطع النظر عن الحقيقة وأما مع النظر الى الحقيقة من أنه ركن للاسناد فلا عبث ذكره وليس كذلك لانه لاتنافى بين كونه ركنًا فى الكلام وكونه عبثًا ألا ترى أن الكلام اذا علم بسائر أجزائه يكون ذكره عبثًا فبالا جزؤه فالمنافى للعبث انما هو عدم علمه بالقرينة فحق العبارة بناء على القرينة لانه اذا قطع النظر عن القرينة اتقى العبث وأجيب قوله بناء على الظاهر احتراز عن عدم علمه بالقرينة لاعن الحقيقة من كونه ركنًا للاسناد ولا شك أنه بالنظر الى كونه غير معلوم بالقر لا عبث فى ذكره لانه اتيان بما لا يستغنى عنه ويدل لذلك قول الشارح لدلالة القرينة عليه فإنه يغيد أن المحترز عنه عدم علمه بالقر وعبارة سم حاصل المراد من كلام المصنف أن للسند اليه اعتبار بين أحدهما كونه ركنًا والثانى كونه معلومًا فبالاعتبار الأول

وإما لتخييل أن في تركه تعويلا على شهادة العقل وفي ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر وكما بين الشهادتين

قطع النظر عن الثاني لا يكون ذكره عبثا وباعتبار الثاني مع قطع النظر عن الاعتبار الأول يكون ذكره عبثا لانه انبان بما يستغنى عن الاتيان به وقد اعترض أصحاب الحواشي بأن كونه ركنا لا ينافي العبدية فلعله يندفع بذلك فتأمل اهـ (قوله أو تخييل العدول الخ) عطف على الاحتراز والتخييل بمعنى الإيهام وهو مصدر مضاف لمفعوله الثاني أي تخييل المتكلم للسامع العدول إلى أقوى الدليلين أي أن من جملة الأمور التي مراعاتها ترجح الحذف قصد المتكلم أن يخيل (٢٧٥) للسامع أن يوقع في خياله وفي وهمه

بذلك الحذف انه عدل إلى أقوى الدليلين اللذين هما العقل واللفظ وأقواهما هو العقل لان الادراك به يحصل من اللفظ ومن غيره فعند حذف المسند اليه يتبادر للذهن أن ادراكه بالعقل خاصة وعند ذكره يتبادر للذهن أن ادراكه باللفظ وذلك التخييل يوجب نشاط السامع وتوجه عقله نحو المسند اليه زيادة توجه (قوله من العقل واللفظ) بيان للدليلين لا لأقواهما وفي الحقيقة العقل ليس بدال فضلا عن كونه أقوى وإنما الدال اللفظ والعقل آلة للادراك منه فوصفه بالدلالة على طريق النجوز من حيث إن النفس تدرك بسببه (قوله فان الاعتماد) أي فان اعتماد السامع في فهم

(أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ) فان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو أقوى لافتقار اللفظ اليه

على المحذوف من قرينة والآخر وجود المرجح للحذف على الذكر أما الأول فهو مذكور في غير هذا الفن كالنحو وأما الثاني فشرع في تفصيله من جملة الاحتراز عن العبث وذلك أن ما قامت عليه القرينة وظهر عند مخاطب ذكره يعد عبثا والبليغ يمينه في حذفه لئلا ينسب إلى العبث لانيانه بما يستغنى عن ذكره لظهوره والعبث لا يلتفت إلى كلامه ويتلقى منه بالقبول وقوله بناء على الظاهر متعاقب بالعبث وإنما قال كذلك لان ذكره ليس عبثا في الحقيقة لانه ركن للاسناد وإنما كان عبثا بحسب الظاهر والنظر إلى القرينة بالنسبة لكون الحذف دافعا للعبث الموجود بحسب الظاهر هو مرجع مقتضى البلاغة في هذا الحذف وكون الحذف جائزا للقرينة هو مرجع تأدية أصل المراد بما يجوز فإيفهم (أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ) أي ومن جملة الأمور التي

والموصوف أجدر بالتقديم لانه الموضوع والصفة هي المحمول وأحواله أقسام أحدها أن يكون محذوفا والاضافة في قوله حذفه إلى المفعول لان الحذف فعل المتكلم وكذلك ما بعده من قوله ذكره وغير ذلك وقدم ذكر الحذف على الذكر لان الذكر هو الأصل فلا تتشوف النفس إلى ذكر الموجب له بخلاف الحذف وحذفه لاحد أمور بمعنى أن الاعتبار المناسب حذفه عند وجود واحد من هذه الأمور فان حذف لا واحد منها كان حذفاً على غير الوجه المناسب ❦ الأول الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر يعني بقوله في الظاهر أن ذكره يكون في الظاهر عبثا لا غناء القرينة عنه وان كان في الحقيقة غير عبث كقولك لمن يستشرف الهلال الهلال والله أي هذا الهلال فالوصرح بذكر المبتدأ لئلا كان ذكره عبثا في الظاهر بمعنى انه لا يظهر له فائدة * واعلم أن المصنف جعل هذا في الايضاح جزئية وأضافه إلى الاختصار وإنما اقتصر على هذا لانهما يرجعان لشيء واحد والظاهر أن الاختصار هنا هو الحذف والاقتصار على الخبر يترتب على الحذف فان كان كذلك فكيف يعمل الحذف بنفسه وان كان الاختصار هو جعل معاني اللفظ الكثير في لفظ قليل فلا يتأتى هنا لان معنى المسند اليه ليس مجعولا في المسند بل حذف ودل عليه بالقارئ وقد يجاب بأن مراده بقصد الاختصار أن يقصد المتكلم الاختصار في الجملة والمراد بالحذف حذف شيء خاص وهو المسند اليه ❦ الثاني أن يقصد تخييل العدول إلى أقوى الدليلين

المسند اليه وهذا على تخييل العدول (قوله عند الذكر) أي للمسند اليه (قوله من حيث الظاهر) أي وفي الحقيقة الاعتماد على العقل واللفظ معا وهذا جواب عما يقال كيف يعتمد على اللفظ مع أنه لا بد من دلالة العقل بأن يعلم أن هذا اللفظ موضوع لكذا وحاصل الجواب أن الاعتماد على اللفظ إنما هو بحسب الظاهر وان كان في الحقيقة ونفس الامر معتمدا على العقل واللفظ معا لان الالفاظ ليست الآلات وضعها الواضع ولا دلالة لها بحسب ذاتها (قوله وعند الحذف على دلالة العقل) أي من حيث الظاهر بدليل قوله وإنما قال تخييل لان الدال حقيقة الخ وإنما لم يذكر هذا القيد أعني قوله من حيث الظاهر هنا إشارة إلى كثرة مدخلية العقل فكأنه مستقل اهـ فنأري (قوله لافتقار اللفظ اليه) أي لافتقار اللفظ دائما اليه في الدلالة لان اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون واسطة

العقل بخلاف العقل فإنه يمكن أن يدرك بدون توسط لفظ كما في المقولات الصرفة وكما في دلالة الأثر على المؤثر والحاصل أن اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون واسطة العقل بخلاف العقل فإنه يمكن أن يدرك به بدون توسط لفظ وإن كان بحسب العادة لا بد من تخييل الالفاظ حتى كأن للفكر يناجي نفسه بالفاظ مخيلة (قوله وإنما قال الخ) هذا جواب عما يقال لم زاد المصنف تخييل وهما قال أول العدول إلى أقوى الدليلين الخ وحاصل الجواب أنه إنما زاد لفظ تخييل لأن العدول ليس محققا بل أمر متخيّل متوهم لأن كونه محققا يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلا في الدلالة على المسند إليه عند حذفه وليس كذلك لأن اللفظ المقدر للدلول عليه بالقرائن مدخلا في الدلالة عليه عند الحذف بناء على أن الدلول عليه بالقرائن هو اللفظ المقدر دون ذات المسند إليه وحاصل ما في المقام أن الدليل لا يكون دليلا إذا كان مستقلا بالدلالة وقد علمت أن كلام من العقل واللفظ لاستقلاله بالدلالة على المسند إليه لا عند الذكر ولا عند الحذف والدليل (٢٧٦) مجموعهما في الحالتين فليس عندنا دليلا فضلا عن وجود أقوى نعم إذا

وأما قال تخييل لأن الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن

مراعاهما توجب الحذف أن يخيل التكلم السامع بذلك الحذف أنه عدل إلى أقوى الدليلين اللذين هما العقل واللفظ وأقوامهما هو العقل لأن الإدراك به يحصل من ذلك اللفظ أو من غيره فعند الحذف يتبادر أن الإدراك بالعقل خاصة وعند الذكر يتبادر أن الإدراك باللفظ وإنما قال تخييل إشارة إلى أن كون الإدراك عند الحذف بالأقوى هو العقل وعند الذكر بالاضعف وهو اللفظ إنما ذلك أمر وهمي خيالي بالتبادر الخدائي وأما عند التحقيق فلا يقع ادراك معنى المسند إليه من التركيب للعقل إلا باللفظ مذكورا أو مقدرا كما لا يتأتى الإدراك من اللفظ بدون العقل وههنا شيء وهو أن التخييل المذكور إن كان وجه ارتكاب الحذف لاجله مافيه من الظرافة في إيهام أن ثم شيئا مستحسنا وهو العدول إلى أقوى الدليلين مع أنه ليس كذلك في نفس الأمر فإتيته أن يكون من الحسنات البديعية المعنوية إذ ليس في ذلك تطبيق الكلام اللفظي لمقتضى الحال الذي هو البلاغة وإن كان الوجه أن ذلك التخييل طابق به الكلام مقتضى الحال فلم يظهر بعد وقد يجاب بأن من مقتضيات الأحوال تأكيد تقرير المحكوم عليه مع الاختصار والعدول إلى الأقوى الخيل به مما يحقق ذلك فإذا تعلق الغرض بهذا التقرير لاقتضاء المقام إياه توصل إليه بتخييل العدول وفيه تكلف وتمحل أو يقال مقام افهام أجزاء الكلام في الجملة يناسبه إيقاع ذلك الافهام بالأقوى كيف أمكن ولو تخيلا تأمله

من العقل واللفظ كقولك قائم في جواب كيف زيد وإنما قلنا أقوى الدليلين لأنك لو قلت زيد قائم أو هو قائم لكان الكلام مفيدا للمسند إليه بلفظه ولو قلت قائم لكان يدل عليه بدلالة العقل الفاضية بأن السؤال كالمعاد في الجواب فالدليلان هما العقل واللفظ وأقوامهما العقل فالعقل يدل على المسند إليه واللفظ لو ذكر دل عليه إلا أن الدلالة المعنوية أقوى وقال الخطيب لأن اللفظ لا يفيد الا الظن والدلالة العقلية تفيد القطع قلت فيه نظر لأنه لا يعنى بالعقل إلا دلالة القرائن التي لا تفيد بمجردا في الغالب الا الظن وفي عبارته أيضا أن العقل دليل على الترك واللفظ دليل على الذكر فهي عبارة قلقة وصوابها العقل دليل على الترك واللفظ دليل على الذكر

حذف التكلم المسند إليه فقد خيل للسامع أن هناك دليلين وأنه عدل عن الاضعف منهما إلى الأقوى وهو العقل وجعله أقوى باعتبار ما علمته مما مر * وأعلم أن تقرير السؤال والجواب اللذين أشار لهما الشارح على الوجه الذي قلناه هو ما يؤخذ من كلام ابن يعقوب وعبد الحكيم وغيره من حواشي المطول فلا نلتفت لما ذكره بعضهم في تقريرهما واعتراض على الشارح بما هو غير وارد عليه (قوله لأن الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ) أي المقدر للدلول عليه بالقرائن لذات المسند إليه واعتراض بأنه إذا كان اللفظ عند الحذف هو الدال حقيقة كان هذا مناقضا لقوله السابق والاعتقاد عند الحذف

قال

على دلالة العقل وهو أقوى وأيضا لا يتأتى إدراك

المسند إليه من التركيب بدون العقل كما لا يتأتى إدراكه بالعقل بدون اللفظ فلا وجه لمصر الدلالة عند الحذف في اللفظ المقدر وقد يجاب بأن الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافي أي ليس الدال عند الحذف العقل وحده وهذا لا ينافي أن الدلالة لهما معا وحينئذ فلا ينافي قوله سابقا والاعتداد بالحذف على دلالة العقل لأن المراد من حيث الظاهر كما قلنا فإن قلت الحصر غير صحيح في نفسه لجواز أن يدل بالقرائن على ذات المسند إليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وإن كان أمرا يمكن أن يفهم نفسه إلا أن ما ذكر بناء على ما استمر في العادة من أن فهم المعاني قلما ينفك عن تخييل الالفاظ وقال العلامة عبد الحكيم ضمير الفصل هنا مجرد التأكيد لا للقصر فإنه باطل لمعارضته لما مر من قوله من حيث الظاهر أي ولقوله والاعتداد عند الحذف على دلالة العقل

وإما اختياري تنبيه السامع له عند القرينة أو مقدار تنبيهه وإما إلهام أن في تركه تطهيره عن لسانك أو تطهيره لسانك عنه وإما ليكون لك سبيل إلى الإنكار أن مست إليه حاجة وإما لأن الخبر لا يصلح إلا حقيقة أو ادعاء وإما لاعتبار آخر مناسب لا يهدي إلى مثله إلا العقل السليم والطبع المستقيم * كقول الشاعر
قال لي كيف أنت قلت عليل * سهر دأيم وحزن طويل
سأشكر عمرا إن تراخت منيتي * أي أدى لم تمن وإن هي جلت وقوله

(قوله كقوله قال لي الخ) ثم انه * سهر دأيم وحزن طويل * أي حال سهر دأيم قال المباسي في الشواهد ولم أعلم قائله (قوله والتخييل المذكورين) فيه إشارة إلى أن أوفى قول المصنف أو تخييل مانعة خلو فتجوز الجمع وقوله للاحتراز الخ علة لقوله لم يقل الخ وهذا البيت يصلح مثالا لادعاء التعيين وضيق المقام بسبب ضجر حاصل من شدائد الزمان ومصائب الهوى بحيث جعلته لا يقدر على التكلم بأزيد مما يفيد الغرض ويصلح مثالا للحفاظة على الوزن أيضا فيصح التخييل بذلك البيت للكل (قوله هل يتنبه أم لا) أي أم لا يتنبه إلا بالصراحة وذلك كالو حضر عندك رجلان أحدهما تقدمت له محبة دون الآخر فتقول للمخاطب الذي هو غيرهما غادر تر يد الصاحب غادر أي من تقدمت له محبة غادر فتحذف المسند إليه اختبار السامع هل يتنبه أن المسند إليه هو (٢٧٧) الصاحب بقرينة ذكر الغدر إذ لا يناسب إلا الصاحب

أولا يتنبه بذلك (قوله هل يتنبه أم لا) اعترض بأن هل اطلب التصور وأم اطلب التصديق وحينئذ فلا يصح أن تكون أم معادلة لهل فالصواب أيتنبه أم لا وأجيب بأن في الكلام حذف همزة الاستفهام والأصل أهل يتنبه لأن أم المتصلة لازمة للهمزة فأم إنما عادت الهمزة لأهل ولا يقال يلزم على كون الأصل ما ذكر دخول الاستفهام على مثله وهو ممنوع لأن هل هنا بمعنى قد على حد قوله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر وحينئذ فلم يلزم ما ذكر كذا قال أرباب الحواشي وعبارة عبد الحكيم أم هنا منقطعة وما قيل إن الصواب في التعبير أيتنبه أم لا ليس

(كقوله قال لي كيف أنت قلت عليل) لم يقل أنا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين (أو اختبار تنبيه السامع عند القرينة) هل يتنبه أم لا (أو) اختبار (مقدار تنبيهه) هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا

ثم مثل ما يصح أن يكون الحذف للاحتراز أو التخييل المذكورين فقال (كقوله

قال لي كيف أنت قلت عليل) * سهر دأيم وحزن طويل

لم يقل أنا عليل للاحتراز أو التخييل المقررين أولهما معالان لكل امرئ في باب البلاغة مأنوي (أو اختبار تنبيه السامع عند القرينة) هل يتنبه أم لا يتنبه إلا بالصراحة كما إذا حضر رجلان أحدهما تقدمت له محبة دون صاحبه فتقول للمخاطب غادر تر يد الصاحب غادر اختبار السامع هل يتنبه أن المسند إليه هو الصاحب بقرينة نسبة الغدر إذ لا يناسب إلا الصاحب (أو) اختبار (مقدار تنبيهه) ومبلغ ذكائه هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا كما إذا حضر شخصان أحدهما أقدم محبة من الآخر فتقول أحسن للأحسن والله وتر يد أقدمهما وهو زيد اختبارا لذكاء المخاطب هل يتنبه لهذا المحذوف بهذه القرينة التي معها خفاء وهي أن أهل الاحسان ذوو الصداقة القديمة دون حادتها أم لا

قال المصنف (كقوله قال لي كيف أنت قلت عليل) * سهر دأيم وحزن طويل

تقديره أنا عليل وهذا يصلح أن يكون مثالا لهذا وأن يكون مثالا للذي قبله وأن يكون مثالا للحذف لضيق المقام كما سيأتي والمعنى الأول هو ما يلزم عليه من عدم الفائدة في الذكر والمعنى الثاني فيه نقص الفائدة وضعفها فالأول أعم من الثاني لأن في الثاني تحصيل الصيانة عن العبث فإن سلوكك أضعف الدليلين عبث وعبرة المصنف التخييل وينبغي أن يقول للعدول فانه وقع حقيقة لا تخيلا هذا على ما اقتضاه كلامهم وقد تبعنهم فيه ولك أن تقول ليست الفرائض أقوى من اللفظ بل مراد المصنف أن التكلم إذا حذف فقد خيل للسامع أن المسند إليه مدلول عليه بالعقل فلا يحتاج إلى ذكر وعلى هذا تعين ذكر التخييل * الثالث أن يقصد بحذفه اختبار تنبيه السامع عند القرينة أنه تنبه أم لا وإنما قلنا عند القرينة لأن الفهم عند عدم القرينة لا سبيل إليه ولا يجوز الحذف حينئذ أو يعلم أنه تنبه أم لا ولكن يريد أن يختبر مقدار تنبيهه وهل يكتفي بقرينة بعيدة أو يحتاج إلى قرينة قريبة أو لفرائض

بصواب على أن أم المتصلة قد تجيء معادلة لهل على قلة كما في الرضى اه كلامه وقول الشارح أم لا ليس فيه حذف المعطوف وبقاء المعطوف لأن المحذوف جزء المعطوف لا كله لأن لا المذكورة من جملة والمحكوم عليه بالمنع عند محقق النحاة حذف المعطوف بتمامه مع بقاء المعطوف (قوله أو اختبار مقدار تنبيهه) أي مبلغ ذكائه هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا وذلك كما إذا حضر عندك شخصان أحدهما أقدم محبة من الآخر فتقول للمخاطبك والله حقيق بالاحسان تر يد أقدمهما محبة وهو زيد مثالا حقيق بالاحسان فتحذف ذلك المسند إليه اختبارا لمبلغ ذكائه هل يتنبه لهذا المحذوف بهذه القرينة التي معها خفاء وهي أن أهل الاحسان ذوو الصداقة القديمة دون حادتها أولا يتنبه له وقد حكى عن بعض الخلفاء من بني العباس أنهم ركب سفينة مع واحد من ندمائه فسأل الخليفة ذلك الواحد أي طعام أشهى عندك فقال مع البيض السلوق فاتفق عودهما هنالك في القابل فقال له الخليفة مع أي شيء فاجاب النديم مع الملح فتعجب من استحضاره

وقوله

فتى غير محجوب الفنى عن صديقه * ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت
أضأت لهم أحسابهم ووجوههم * دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه
نجوم سماء كلما انقض كوكب * بدا كوكب تأوى اليه كواكبه

وقول بعض العرب فى ابن عمه موسى رسالة فنهى وقال كم أعطيك مالى وأنت تنفقه فيما لا يعينك والله لا أعطيتك فتذكره حتى اجتمع القوم
فى ناديتهم وهو فيهم فشكاه الى القوم وذمه فوثب اليه ابن عمه فطمه فأنشأ يقول
سريع الى ابن العم يطم وجهه * وليس الى داعى الداء سريع حريص على الدنيا مضيع لدينه * وليس لما فى بيته بمضيع

وكال تنبيهه ويظنه * ثم اعلم أن القرائن (٢٧٨) عند الحذف قد تكون فى غاية الوضوح بحيث لا يزد كر اللفظ معها على

(أوايهام صونه) أى السند اليه (عن لسانك) تعظيما له

(١) أو من مثل بهذين الوجهين إما للصعوبة أو لادعاء الظهور وما ذكرناه كاف فى التصوير فتأمل (أو
ل) إيهام (صونه عن لسانك) تعظيما له كما يحذف عند بناء الفعل للمفعول فيقال رزقنا ومطرنا تعظيما لذكر
اسم الرازق وصونه عن ردالة لسانك فتقول عند حذف السند اليه من غير انابة مقرر للشرائع وموضح
للدليل فيجب الاتباع ترى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تذكر تعظيما وصونه عن لسانك وإنما قال إيهام
الصون لانه اذا كان يكفى فى الحذف قصدا إيهام الصون فأحرى عند قصد الصون بالفعل كما فى المثال

* الرابع إيهام صونه عن لسانك لتعظيمه أو صون لسانك عنه وتحقيره وقول المصنف إيهام كقوله فى
السابق تخييل ولا يأتى فيه ذلك الجواب ولو قال لا صون لسانك جيدا وقد يجاب عنه بأن الصون ليس
هو الترك بل قصده للصيانة وهو لم يوجد بل وجد ما يوهمه ومثال الأول

سأشكر عمرا ان تراخت منيتى * أيا دى لم تمن وان هى جلت

فتى غير محجوب الفنى عن صديقه * ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت

هما لآبى الأسود الدؤلى يمدح عمرو بن سعيد بن العاصى وكذلك قول الآخر

أضأت لهم أحسابهم ووجوههم * دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه

نجوم سماء كلما انقض كوكب * بدا كوكب تأوى اليه كواكبه

ولو عبر المصنف بقوله لقصد التعظيم لمثلنا ذلك بقوله تعالى سورة أزلناها وفى هذا المعنى يقول يزيد

واياك واسم العامرية انتى * أغار عليها من فم للتكلم

ومثال الثانى قوله تعالى صم بكم عمى وقوله وما أدراك ما هيه نار حامية وأما يصح التخييل بهاتين الآيتين

الكريمتين لصون اللسان عن السند اليه باعتبار لسان الفارى لما لا يخفى وكقوله

سريع الى ابن العم يطم وجهه * وليس الى داعى النداء سريع

يقول عن ابن عمه لطمه الأصل هو سريع خذفه تحقيرا له وسيأتى ذكر هذا البيت فى البديع مثالا لرد

العجز على الصدر وفيما ذكرناه من الشواهد لهذا الذى قبله نظرا لجواز أن يراد إيهام التعيين أو الاختصار

أو غير ذلك وفى معنى صون اللسان يقول الشاعر ولقد علمت بأنهم نجس * واذا ذكرتهم غسلت فى

تركه وقد تكون خفية
فاذا كانت القرينة فى
ذلك لموضوع شأنها
الحذف حذف السند اليه
حينئذ لا اختبار مقدار
التنبه بخلاف ما اذا كانت
واضحة جدا فالحذف
حينئذ بمنزلة الذكر فلا
يناسب حينئذ تلك النكتة
ولذا قيد الشارح القرائن
فى هذا الموضع بالخفية
واستشكل بأن المخاطب
ان كان عالما بالقرينة
فلا معنى للحذف للاختبار
وان لم يكن عالما فلا يجوز
الحذف والجواب أن
القرينة يكفى فيها ظن
التكلم أن المخاطب عالم
بالقرينة فان قلت حيث
كان يكفى فى القرينة ظن
التكلم علم المخاطب بها فما
معنى قوله مقدار أجيب
بأنه إنما أتى به ليكون
المقصود تيقن التنبه

والظن لا يستلزم اليقين كذا فى تجزيد نسخة شيخنا الحنفى (قوله أو إيهام صونه الخ) نحو مقرر للشرائع موضح للدلائل وقوله
فيجب اتباعه ترى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبر هنا بالإيهام وفيما سبق بالتخييل لحض التنفين لان الأول من الصور الخيالية والثانى
من المعانى الوهمية وقد يقال أراد بقوله أو إيهام الخ أن الصون المذكور أمر وهمى محض لا تحقق له أصلا بخلاف العندول الى أقوى
الدليلين فان له شائبة ثبوت فى الجملة قاله الفنارى واعترض على المصنف بأن حذفه فيه صون له حقيقة عن مخالطة اللسان وحينئذ فلا
وجه لذكر الإيهام وأجيب بأن المراد صونه عن تنجيسه بواسطة المرور على اللسان ولا شك أن صونه عن التنجيس أمر موهوم لا يحقق
أو المراد بالإيهام إيقاع شئ فى وهم السامع أى فى ذهنه ولو كان على سبيل التحقيق قاله الشارح فى شرح المفتاح وما ينبغى أن يعلم أنه كما
يجوز أن يعتبر من مقتضيات حذف السند اليه إيهام صونه عن لسانك أو عكسه يجوز أن يعتبر إيهام صونه عن سماع المخاطب أو عكسه

(١) قوله أو من مثل الخ هكذا فى النسخ ولتحرر العبارة فلعل فيها تحريفا كتبه مصححه

وعليه قوله تعالى صم بكم همى وقوله تعالى وما أدراك ما هي منار حليمية وقيام القرينة شرط في الجميع

(قوله أو عكسه) فهو موسوس ساع في الفساد فتجب مخالفته تريد الشيطان (قوله أي تبسره) أي للتكلم (قوله لدى الحاجة) متعلق بتأتي (قوله نحو فاجر) أي نحو قولك عند حضور جماعة فيهم عدو فاجر فاسق وتريد بدا الذي هو العدو مثلاً فحذفه ليتأتى لك الانكار عندلومه لك على سبه أو تشكيه منك فتقول ماسميتك ما عنيتك (قوله عند ٢٧٩) قيام القرينة ظرف المحذوف أي يقال ذلك

عند قيام القرينة (قوله ليتأتى الخ) علة للحذف أي فتحذف ليتأتى الخ (قوله تعينه) أي إما لان المسند لا يصلح إلا له أو لكمال فيه بحيث لا يسبق الذهن إلى غيره أو لكونه متعيناً بين التكلم والمخاطب (قوله يغني عن ذلك) أي عن تعينه لان العبث بذكره لا يكون إلا بعد تعينه فالتعين داخل في الاحتراز المذكور فتنى تعين المسند إليه كان حذفه احترازاً عن العبث وإذا كان كذلك فلا يصح جعله قسيماً له (قوله فيما ذكروا له) أي للتعين (قوله خالق لما يشاء الخ) أي فقد مثلاً بهذا الحذف المسند إليه لتعينه لظهور أنه لا خالق سواه ولا يقال ان الحذف فيه للاحتراز المذكور لما فيه من سوء الأدب وان كان صحيحاً في نفسه وقد يقال هذا البحث ساقط من أصله لان المقصد إلى التعيين مقارن للقصد للاحتراز عن

(أو عكسه) أي إيهام صون لسانك عنه تحقيره (أو تأتي الانكار) أي تبسره (لدى الحاجة) نحو فاجر فاسق عند قيام القرينة على أن المراد زيد ليتأتى أن تقول ما أردت زيدا بل غيره (أو تعينه) والظاهر أن ذكر الاحتراز عن العبث يغني عن ذلك لكن ذكره لأمرين أحدهما الاحتراز عن سوء الأدب فيما ذكرناه من المثال وهو خالق لما يشاء فاعل لما يريد أي الله تعالى والثاني التوطئة والتحذير لقوله (أو ادعاء التعين) له

(أو) لإيهام (عكسه) وهو صون لسانك عنه تحقيره فتقول موسوس وساع في الفساد فيما ضر وما نفع فوجب مخالفته تريد الشيطان فحذفه لقصد صون للسان أو لإيهام صون للسان عنه (أو) (لتأتي الانكار) أي تبسره للتكلم (لدى الحاجة) أي عند الحاجة إلى الانكار فتقول عند حضور جماعة فيهم عدوهم فاسق فاجر لئيم والله تريد زيدا الذي هو العدو مثلاً ليتأتى لك الانكار عندلومه أو تشكيه فتقول ماسميتك ما عنيتك (أو) (ل) (تعينه) أي المسند إليه وهذا لو كان يمكن أن يدعى دخوله في الاحتراز لكن ذكر لان حذف الجلالة لا يقال فيه للاحتراز المذكور لما فيه من سوء الأدب فتقول مثلاً خالق كل شيء رازق كل شيء ومعلوم أن هذا الوصف ليس إلا لله عز وجل فيقال له حذف المسند إليه هنالكتعنه لظهور أن لا خالق ولا رازق سواه وذكره أيضاً ليكون توطئة لقوله (أو ادعاء) أي التعين

وقوله أو عكسه معطوف على إيهام أي وإيهام صون لسانك عنه ولا يصح عطفه على صونه لانه يكون لإيهام أحد الأمرين وليس هو المراد الخامس لتأتي الانكار عند الحاجة لانه قد تدعو الحاجة إلى التكلم بشيء ثم تدعو الحاجة لانكاره مثاله أن يذكر شخص فتقول فاسق ثم تخشى من غائلة ذلك فتذكره فلو قلت زيد فاسق لقامت البيضة بذلك ولم تستطع الانكار لا يقال كيف ينعم الانكار مع القرينة لانا نقول القرينة ترجع أحد الطرفين ترجيحاً لا يسوغ الشهادة لا يقال فهذا حيثئذ مدعاة إلى الكذب المحرم لانا نقول نحن نتكلم على أسباب الحذف التي لاحظتها العرب سواء كان ذلك شرعاً أم لاثم نقول فديجب الانكار والكذب كما اذا كان فيه مصلحة شرعية ثم انما يتأتى ذلك اذا لم يكن استهفهم فلو قيل لك ما زيد فتقول فاسق لم ينفع الانكار بعد ذلك ولم يصدق المنكر حتى لو قال له ما حال زوجتك فقال طالق لم يصدق اذا ادعى عدم اذتهما السادسة التعين فيه أي أن ذلك المسند معين للمسند إليه منحصراً فيه فلا حاجة لذكره كقولك خالق لما يشاء أي الله قيل وقول السكاكي لما يشاء لا حاجة لذكره وانه انما ذكره اعتزالاً لأنهم يرون أن العبد خالق ولكن لا لكل ما يشاء وفيما قيل نظر لان هذا المثال هو المطابق لقوله سبحانه وتعالى يخلق الله ما يشاء ان الله على كل شيء قدير وقوله تعالى وربك يخلق ما يشاء ويختار فعمل السكاكي لم يقصد بقوله لما يشاء الاحتراز بل قصد التأمي بالآية الكريمة قلت وهذه الفائدة داخلية في الأولى الآن يقال المقصود الاعلام بالتعين أو احضاره في ذهن السامع وهذا القسم بهذا المثال هو الجدير بأن يقال فيه ترك المسند إليه لدلالة العقل ويسمى الأول دلالة المعنى وقوله أو ادعاء التعين فهو كقوله يعطى بكرة يعنى السلطان ولو قال المصنف ادعاء التعين إما ادعاء مطابقاً

العبث فجاز أن يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وأن يقصد امناً وحيثئذ فلا يغني ذكر الاحتراز عن العبث عن ذلك اذ قد يكون نكتة الحذف للمقصود للبليغ التعين دون الاحتراز وان كان ذلك حاصلًا من غير قصد وكذا يقال في سائر النكت التي يمكن اجتماعها أو يقال ان الحذف للاحتراز عن العبث ملحوظ فيه العبث بسبب دلالة القرينة على المراد والحذف للتعين ملحوظ فيه العبث من حيث عدم صلاحية المسند لغير المسند إليه المحذوف فتأمل (قوله أو ادعاء التعين) أظهر في محل الاضمار لثلاثتهم عود

الضمير على الانكار من قوله أو تأتي الانكار كذا قيل ويبيده الاضمار في تعيينه مع أنها أقرب الى الانكار فلعل الاولى أن يقال انما أظهره
لتوهم رجوع الضمير للسند اليه كبقية الضمائر المتقدمة (قوله نحو وهاب الاولوف الخ) أى في حذف السند اليه لادعاء تعيينه وأنه
لا يتصف بذلك غيره من رعيته وانما كان تعيينه بذلك ادعائيا لانه يمكن أن غيره من رعيته يعطى ذلك (قوله بسبب ضجر وسامة) هما
بمعنى واحد فالعطف مرادف أو تفسيري وذلك كما في قوله قلت عليل فلم يقل أنا لضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب الضجر الحاصل له
من الضنى (قوله أو فوات فرصة) عطف على ضجر وفي الكلام حذف مضاف أى خوف فوات فرصة لان للقتضى للحدف خوف
الفوات لانفس الفوات والفرصة بضم الفاء ما يقتضيه تناوله وقرر بعضهم أنها قطعة من الزمان يحصل فيها المقصود وانظره (قوله أو محافظة
على وزن) أى كما في قولك قلت عليل فلم يقل أنا عليل لضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب المحافظة على الوزن لان ذكر السند اليه يفسد
ذلك الوزن (قوله أو سجع) أى في النثر وهو كالروى في الشعر أى كما في قولهم من طابت سريرته حمدت سيرته لم يقل حمد الناس سيرته
لضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب المحافظة على السجع اذ لو ذكر لكأن الاولى مرفوعة والثانية منصوبة قال الحفيد محل حذف
السند اليه لضيق المقام عن الاطالة بسبب المحافظة على السجع والقافية اذا كان تقديم السند الذى يحصل به السجع واجبا كأن كان
من أدوات الاستفهام مثل قولك طلب (٢٨٠) الحبيب ألفين فقلت له أين فالسند اليه محذوف لاجل المحافظة على

السجع تقديره أين هما
والخبر واجب التقديم لانه
اسم استفهام فلو كان
السند جائز التقديم
حصلت المحافظة على
السجع بتأخيره من غير
حاجة لحذف السند اليه
كما اذا قيل طلب الحبيب
ألفين فقلت له على العين
فانه لو قيل هما على العين
اصح وحصل السجع ورد
ذلك بأنه لا ينم الا لو شرط في
النكات أن لا يحصل الشيء
الامن هذه الخصوصية وهو
ممنوع كما حقق في محله اهـ

نحو وهاب الاولوف أى السلطان (أو نحو ذلك) كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجر وسامة
أو فوات فرصة أو محافظة على وزن أو سجع أو قافية أو ما أشبه ذلك كقول الصياد غزال أى هذا غزال
فتقول وهاب الاولوف قيم العدل تريد السلطان وتحذفه لادعاء تعيينه وانه لا يتصف بذلك غيره من رعيته
(أو لـ) (نحو ذلك) كضيق المقام عن اطالة الكلام بذكر السند اليه بسبب ضجر وسامة اليه من علته
فضاق صدره عن ذكر السند اليه وكخوف فوات فرصة وهى ما يقتضيه تناوله بسبب الاطالة بذكر السند
اليه كقول الصياد عند عروض ابصار الغزال غزال أى هذا غزال فاصطادوه فحذف هذا
لان ذكره بحسب رغبته في التسارع اليه وتوهمه ان فيه طولا كثيرا يفيت به زعمه ومحافظة على
وزن في البيت لان ذكر السند اليه يفسد ذلك الوزن ويصح التمثيل له بقوله قلت عليل اذ لو ذكره
لم يستقم الوزن أو المحافظة على قافية في آخر البيت لان ذكره يبطلها أو سجع في النثر وهو كالروى في
أو غير مطابق لكان أحسن وسيأتى عن قريب ما قد يورد على هذا **تنبيه** ينبغى أن يلحق هذا
بما يحصل به القصور ويذكر في باب قوله أو نحو ذلك ذكر في الايضاح بعد ذكره انه يترك اذا كان ذكره
عبثا أنه يحذف اما لذلك واما لذلك مع ضيق المقام ومقتضاه ان ضيق المقام قد يقصد منضمنا الى
غيره لاستقلا والسكاكى جعله فائدة مستقلة فسيمة للعبث ثم كيف يحسن أن يكون ذلك علة
مستقلة وجزء علة أخرى وهذا القسم يصلح أن يمثل له بقوله قال لى كيف أنت قلت عليل *

لان

ابن قاسم (قوله أو قافية) أى في آخر البيت وذلك كما في قوله:

وما المرء الا كالشهاب وضوئه * يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

وما المال والأهلون الا ودائع * ولا بد يوما أن ترد الودائع

فلو قيل أن يرد الناس الودائع لاختلت القافية لصيرورتها مرفوعة في الاول منصوبة في الثانى وكما في قوله:

قد قال عدول منك أتى * فأجبت وقلت كذبت متى

فقال حبيبك ذو خفر * وكبير السن فقلت فتى

فالسند محذوف لاجل المحافظة على القافية تقديره متى الاتيان وهو فتى ثم ان الغرض من الحذف المحافظة على القافية وان كان
فيه أيضا محافظة على الوزن الا انه غير مقصود وفرق بين الحاصل قصدا والحاصل من غير قصد فاندفع ما يقال ان مقابلة المحافظة على
الوزن بالمحافظة على القافية تفيد تباينهما وعدم اجتماعهما وليس الامر كذلك (قوله وما أشبه ذلك) عطف على ضجر (قوله
كقول الصياد) مثال لفوات الفرصة وحينئذ فالاولى اتصاله بدفع اللإيهام وقوله كقول الصياد أى مخاطبا للجوارح عند ابصاره للغزال
غزال أى هذا غزال فاصطادوه فحذف هذا لان رغبته في التسارع اليه توهمه أن في ذكره طولا كثيرا يفيت به زعمه وفي بعض

النسخ كقولك للمبادوهى ظاهرة (قوله وكالاخفاء عن غير السامع) قال سم الظاهر أنه عطف على قوله كضيق المقام وعلى هذا لم يكن الشارح مبينا لما أشبه ذلك الواقع في كلامه وبينه بعضهم بقوله كسرعة التنبيه كأن يقال خطف المال لمن وضع ماله قريبا منه أى المختلس خطف المال وكتعجيل السرة بالمسند نحو دينار أى هذا دينار وكالحوف منه أو عليه فكل هذا من جملة أسباب ضيق الكلام عن الطول وفي ابن يعقوب أن الاخفاء المذكور بيان لذلك الشبه وعليه فهو عطف على قول الصائد ويكون من جملة أسباب ضيق المقام عن الطول (قوله مثل جاء) أى وتريد زيدا لقيام القرينة عليه (٢٨١) عند المخاطب دون غيره فلو قيل جاء زيدا لانتظره كل

من كان جالسا لاجل الطلب منه مثلا ثم ان قوله كالاخفاء عن غير السامع الأولى أن يقول بدله عن غير المخاطب وذلك لان الحاضرين ان كانوا سامعين كان الاخفاء عن غيرهم ممن لم يسمع فلا يصح قوله من الحاضرين وان كانوا غير سامعين فلا حاجة للاخفاء عنهم وأبى بأن المراد بقوله عن غير السامع أى عن غير من كان مقصودا بسماع ذلك الخبر وحينئذ فهو ما ولفولنا عن غير المخاطب (قوله مثل رمية من غير رام) أى هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب بل من رام مخطيء خذف المسند اليه ولم يقل هذه اتباعا للاستعمال الوارد على تركه لان هذا مثل يضرب لمن صدر منه فعل حسن وليس أهلا لصدوره منه والأمثال لا تغير وأول من قال هذا المثل الحكم بن عبد غوث المضرى حين نذر أن يذبح

وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكتابع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام أو ترك نظائره مثل الرفع على المدح أو الذم

الشعر لأن ذكره يفسده وأمثله ما ذكر كثيرة وما أشبه ذلك كالاخفاء عن غير المقصود سماعه من الحاضرين فتقول جاء وتريد زيدا لقيام القرينة عند المقصود سماعه دون غيره كما قيل أن انبا أنارسل رسولا ليأتى بالمرسل اليه فقال له اذهب اليه فان وجدته فلا تقل له وان لم تجده فقل له ثم ذهب الرسول فماد ولم يأت به فقال يا سيدي ذهبت اليه فلم أجده فقلت له ثم جاء فلم يجبى ومعنى الكلام الاول ان وجدت الرقيب فلا تقل للمبعوث اليه وان لم تجد الرقيب فقل للمبعوث اليه ومعنى الثانى ذهبت الى المبعوث له فلم أجد الرقيب فقلت للمرسل اليه ثم جاء الرقيب فلم يجبى المرسل اليه وهذا الكلام ولو كان من غير هذا الباب لكن فيه من الجملة الاخفاء عن غير المقصود سماعه بحسن النظر له ليفهم المراد وكتابع الاستعمال على تركه لكونه مثالا لا يغير كقولهم رمية من غير رام يضرب مثلا لمن صدر منه ما ليس أهلا لصدوره منه وكترك ذكره في نظائره مثل ما فيه الرفع على المدح كقولنا الحمد لله أهل الحمد أى هو أهل الحمد والرفع على الذم كقولنا أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع أى هو الرجيم أو الرفع على الترحم كقولنا اللهم ارحم عبدك المسكين بالرفع أى هو المسكين فالرفع على هذه الاوجه يوجب الحذف فان قلت هذا وظيفة نحوى لا بيانى اذ ليس فيما ذكر مطابقة لمقتضى الحال بل غاية ما هنا أن الحذف ملائم لاقتضاء العربية ذلك قلنا التنبيه لكون هذا الكلام لا يعدل فيه عن الحذف لان فيه الخروج عن حكمه فيما يوضع فيه من المقامات حتى انه لو لا ذلك لرجع الى أصل الذكر هو زائد على مطلق وجوب الحذف فى العربية فيما

لأن الاستفهام قد يكون مع ضيق المقام عن طول الاجابة وهى حالة العليل وقد يكون مع اتساعه كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام قال هى عصاى وذكر السكاكى من أسباب الحذف ككون الاستعمال واردا على تركه أو ترك نظائره كقولهم رمية من غير رام وكقولك نعم الرجل زيد على قول من يرى أن التقدير هو زيد وقيل عكسه وقيل زيد مبتدأ خبره نعم الرجل وهذا السبب يدخل فيه جميع المواضع التى ذكر النحاة وجوب حذف المبتدأ فيها وهى اذا أخبر عنه بنعت مقطوع بمدح أو ذم أو ترحم أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أو بصرح قسم وبعلا سيما اذا رفع الاسم بعده وفى المصدر الذى انتصب توكيدا للجملة نفسها اذا رفعت نحو صنع الله ذكر المبرد نحو قولهم دار فلانة أى هذه دار فلانة وفى قولهم من أنت زيد أى مذكورك زيد وقولهم لا سواء وقد يحذف سرورا بالمسند كقولك غزال أى هذا غزال يخاطب من يريد صيده ~~تنبيه~~ اقتصر المصنف على المبتدأ من السند اليه لان الفاعل لا يحذف عند البصريين وما ندر من ذلك فى قام الناس لا يكون زيدا ونحوه على رأى ابن مالك لا عبرة به ولعله لم يقصد الحذف وكذلك مواضع يسيرة فان جوزنا حذفه كما هو مذهب

(٣٦ - شروح التلخيص أول) مهارة أى بقرة وحش على القنقب بغين معجمة فباء موحدة ثم غين معجمة أى فباء موحدة وهو جبل معنى وكان من أرمى الناس فصار كلما يرمى مهارة لا يصيبها رميه ولم يمكنه ذلك أياما حتى كاد أن يقتل نفسه ثم ان ابنه مطعما خرج معه الى الصيد فرمى الحكمهاتين فأخطأهما فلما عرضت الثالثة رماها مطعما فأصابها وكان اذ ذاك لا يحسن الرمي فقال الحكم رمية من غير رام (قوله أو ترك نظائره) عطف على تركه أى وكتابع الاستعمال الوارد على تركه فى نظائره (قوله مثل ما فيه الرفع على المدح أى لاجله كقولك الحمد لله أهل الحمد أى هو أهل الحمد (قوله أو الذم) أى ومثل ما فيه الرفع على الذم أى لاجله نحو أعوذ بالله

من الشيطان الرجيم بالرفع أى هو الرجيم (قوله أو الترحم) أى ومثل ما فيه الرفع على الترحم أى لاجل انشائه كقولك اللهم ارحم عبدك المسكين بالرفع أى هو المسكين بالرفع فى هذه الاوجه اتباعا لتركه فى نظائره أعنى قول العرب اللهم ارحم عبدك الفقير ومررت بزيد الحبيث أو الكريم والحاصل أنه ورد عن العرب الحمد لله الكريم بالرفع مثلاً فلو قلت الحمد لله أهل الحمد بالرفع فقد تركت المسند اليه اتباعاً للاستعمال الوارد فى نظائره وهو الحمد لله الكريم الذى ترك فيه المسند اليه لافادة انشاء المدح وكذا يقال فى الذم والترحم * واعلم أن الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على تركه واتباع الاستعمال الوارد على تركه فى النظر أنه فى الأول يكون الكلام فى الاستعمالين واحداً سواء كان الاستعمال قياسياً أو لا وفى الثانى (٢٨٢) الكلام الثانى غير الأول ولا بد أن يكون الأول قياسياً (قوله فليكونه

الاصل) أى الكثير أو ما ينبنى عليه غيره وحينئذ فلا يعدل عنه الا لمقتضى يقتضى الحذف (قوله ولا مقتضى الخ) الجملة حالية أتى بها لتقييد كون الاصلة مقتضية للذكر ومرجحاً له أى أن محال ذلك اذا لم يكن هناك نكتة تقتضى الحذف وأما اذا وجدت فلا تكون الاصلة من المقتضيات للذكر بل تراعى نكتة الحذف وهذا بخلاف بقية النكات فان كلامها يصلح بمجرد نكتة حتى اذا وجد معه نكتة للحذف فلا بد من مرجح لاحدهما ولهذا قيد ما هنا بقوله ولا مقتضى للعدول عنه دون بقية النكات ثم ان مراد المصنف بقوله ولا مقتضى أى فى قصد المتكلم وحينئذ اندفع ما يقال ان الكلام فيما

أو الترحم (وأما ذكره) أى ذكر المسند اليه (فليكونه) أى الذكر (الاصل) ولا مقتضى للعدول عنه

ذكر وبه طابق الكلام مقتضى حال استعماله وهذا وظيفة بيانى والفرق بين اتباع الاستعمال واتباع الترك فى النظائر أن الأول يجوز أن يرد على خلاف القياس ولا يتصور فيه من يتكلم بغيره ويكون قضية غيبية كمثل مخصوص والثانى لا يكون الا مقبلاً (١) وجود متكلم فيه بغير الحذف والله أعلم ثم أشار الى نكتة الذكر فقال (وأما ذكره) أى المسند اليه (فليكونه) أى الذكر هو (الاصل) ولا مقتضى للعدول عنه بأن لم تحضر نكتة ترجح الحذف والاحتراز عن العبث ولو كان يمكن دائماً مع وجود القرينة لكن لا تنزيم مراعاته واستحضاره فقد يكون الخطاب مع من لا يعده غائباً والموجب للحذف وقوع نفس الاحتراز لا إمكانه

الكسائى كان حذفه ما يتأتى فيه من الاعتبارات السابقة فى حذف المبتدأ دون ما لا يتأتى مثل السرور بالمسند فانه حاصل حذف الفاعل أم ذكر لان المسند الى الفاعل مقدم عليه ص (وأما ذكره الى آخره) ش ذكر المسند اليه يكون لأحد أمور ١ الأول انه الاصل ولك أن تقول هذا المعنى يعارض كلام من مقتضيات الحذف فما تصنع حينئذ بعارض المقتضيين فينبغى أن يزداد فيه ولا مقتضى للحذف كما فعل فى الايضاح ليدل على أن الاصل انما يراعى حيث لا مقتضى يعارضه وقولنا ولا مقتضى سواء بشرط التعليل لاجزأ عايد فراره من التعليل بالعدم ٢ الثانى أن يضعف التعويل على القرينة هذه عبارته ولك أن تقول ان كان المراد ان القرينة ضعيفة فى نفسها لا يغلب على الظن إفادتها فلا مقتضى للحذف فان القرينة الدالة على المحذوف بشرط الحذف وان كان المراد ضعف اعتماد السامع عليها لعدم تنبيهه فلا يسوغ الحذف حينئذ أو المراد ضعف تعويل المتكلم عليها فذلك عبارة عن عدم الحذف وان أراد أن الاعتدال على القرينة فى نفسه ضعيف أو أن المتكلم يفرضه ضعيفاً كان منافياً لقوله فيما سبق بحذف للاعتماد على أقوى الدلائل العقل واللفظ وفرض المتكلم القوى ضعيفاً لا موجب له ٣ الثالث أن يقصد التنبيه على غباوة السامع حتى انه لا يفهم الا بالتصريح وينبغى أن يقول ايهام غباوته لان التنبيه على غباوته انما يكون عند غباوته وحينئذ لا يسوغ الحذف واذالم يسوغ وجب الذكر لانه الاصل ولا مقتضى للحذف ٤ الرابع أن يقصد زيادة الايضاح والتقرير فان قلت قد تقدم ان الدلالة

قامت القرينة المعينة للمحذوف كما يدل عليه سابق كلامه ولا حقه والاحتراز عن العبث وتخيل العدول متحقق فى جميع صور الذكر ولازم لهاف كيف يقول ولا مقتضى للعدول عنه مع أن مقتضى للعدول عنه موجود دائماً وحاصل الجواب أن المدار على قصد المتكلم فالمقتضى للعدول وان كان موجوداً لكن قد لا يقصد المتكلم جعله نكتة للحذف (قوله للعدول) متعلق بمقتضى وخبر لا محذوف تقريه حاصل هذا هو الظاهر ان قلت مقتضى هذا الاعراب تنوين الاسم لانه شبيه بالمضاف على حد لا مازيد عندنا قلت تنوين الشبيه بالمضاف مذهب البصريين ومذهب البغداديين الى جواز ترك تنوينه لخالقه فى ذلك بالمضاف كما ألحق به فى الاعراب وخرج عليه حديث الهم لا مانع لما أعطيت ويصح أن تكون اللام زائدة فى المضاف اليه كما جوزه سيبويه فى لا غلامى لك ولا اشكال حينئذ فى ترك التنوين لانه مضاف وأن اللام غير زائدة والمجرور معمول لمحذوف أى ولا مقتضى مقتضى للعدول عنه وحينئذ فترك

وإما للاحتياط لضعف التعويل على القرينة وإما للتنبيه على غباوة السامع وإما لزيادة الإيضاح والتقرير

التنوين لانه مفرد مبنى (قوله لضعف التعويل على القرينة) أى إما لحفائها فى نفسها وإما لاشتباه فيها وأورد عليه أن هذا يقتضى أن اللفظ أقوى من القرينة العقلية فيخالف ما سبق من أن القرينة العقلية أقوى حيث قال هناك أو لنخيل العدول الى أقوى الدليلين الخ فانه صريح فى أن القرينة أقوى من اللفظ وأجاب الشارح فى شرح المفتاح بأن هذا بالنسبة الى قوم وذاك بالنسبة الى قوم آخرين فقد تكون دلالة اللفظ أقوى بالنسبة الى قوم وأجاب السيد عيسى الصفوى بأن جنس القرينة العقلية أقوى من جنس اللفظ وعليه يبنى ما تقدم وهو لا ينافى أن يكون بعض أفراد اللفظ أقوى من القرينة العقلية وعليه يبنى ما هنا (قوله أول للتنبيه على غباوة السامع) أى تنبيه الحاضرين على غباوة السامع أى المقصود بالسامع وحاصله أن يذكر المسند اليه مع العلم بأن السامع فاهم له بالقرينة لأجل تنبيه الحاضرين على غباوة السامع إما المقصد إفادة أنها وصفه أو لقصداهاته فيقال فى جواب ما ذاقال عمرو وعمر و قال كذا ولو كان لا يجوز على ذلك السامع غفلة عن سماع السؤال ولا عدم الفهم منه (٢٨٣) تنبيهها على أنه غيب لا ينبغي أن يكون الخطاب معه

الا هكذا (قوله أوزيادة الإيضاح) أى إيضاح المسند اليه بمعنى انكشافه لفهم السامع أى لذهنه وقوله والتقرير أى التثبيت للمسند اليه فى نفس السامع ثم ان لفظ الزيادة يفهم أن فى القرينة ايضاحا وتقريراً للمسند اليه وفى ذكره معها زيادتهما وليس كذلك لأن المسند اليه اذا دل عليه بالقرائن عند الحذف فكأنه ذكر فاذا صرح به فكأنه ذكر ثانياً فيحصل حينئذ زيادة الانكشاف وأصل التقرير الذى هو الاثبات مع التكرار لزيادته وأجيب بأن قوله والتقرير عطفاً على زيادة أو أنه

(أول الاحتياط لضعف التعويل) أى الاعتماد (على القرينة أول للتنبيه على غباوة السامع أوزيادة الإيضاح والتقرير) وعليه قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون

(أول الاحتياط لضعف التعويل على القرينة) أى يكون الذكراً للاحتياط لأن فهم السامع من اللفظ أقرب من فهمه من القرينة إما لحفائها أو لعدم الوثوق بنباهة السامع ولا ينافى هذا ما تقدم من أن العقل أقوى الدليلين لأن ما تقدم بحسب التخيل والنظر الى مأخذ العقل مع ذات اللفظ وما هنا بحسب الحقيقة والنظر الى العقل من القرينة والالفاظ (١) فالتقارب بينهما يجعل اللفظ فى أخذ المعنى منه أقوى من القرينة لا يوجب تخييل قرن اللفظ فى الجملة على العقل فى الجملة حتى ينافى التخيل السابق لجواز عدم التبادر كذلك فليتأمل فى هذا يقال مثلاً عند قول السائل ما ذاقال عمرو وعمر و قال كذا وكذا لضعف التعويل على قرينة السؤال لأن بعض السامعين مثلاً تجوز عليه الغفلة عن السامع لها والتنبيه لفهم منها ولو كان الفهم منها واضعاً فى نفسه (أو) علم أن السامع فهم المسند اليه بالقرينة ولكن ذكره (للتنبيه على غباوة) ذلك (السامع) إما لأنها وصفه أو لقصداهاته فيقال فى ما ذاقال عمرو وعمر و قال كذا وكذا ولو كان لا يجوز على السامع غفلة عن سماع السؤال ولا عدم الفهم منه تنبيهها على أنه غيب لا ينبغي أن يكون الخطاب معه الا هكذا (أو) (لزيادة الإيضاح) للمسند اليه (والتقرير) والتقرير زيادة الإيضاح متقاربان

مع الحذف أقوى قلت لسكنهار بما احتاجت الى فكر ونظر بخلاف الصراحة * الخامس اظهار تعظيمه بالذكركتقولك القهار يصون عباده لعظم هذا الاسم أوأهاته لما يدل عليه اسمه من الحقارة كقولك الامين ابليس * السادس التبرك باسمه كقولك محمد رسول الله خير الخلق * السابع الاستئذان بذكره كقولك الله خالق كل شىء ورازق كل حى وعد السكاكى هذين شيئاً واحداً لان بينهما

عطفاً على الإيضاح ويراد بالتقرير مطلق الاثبات لا الاثبات مع التكرار فتقريره أى تنبيته فى ذهن السامع حاصل عند الحذف لوجود القرينة المعينة له وفى الذكركزيادة لان الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية (قوله وعليه) أى على ذكره لزيادة الإيضاح والتقرير جاء قوله تعالى أولئك على هدى الخ أى حيث لم يحذف فيه المسند اليه أعنى اسم الإشارة الثانى ويجعلهم المفلحون خبراً عن اسم الإشارة الأول بطريق العطف لأجل زيادة الإيضاح أى الانكشاف والتقرير والتنبيه على اختصاصهم بالفلاح فى الآجل كما اختصوا بالهدى فى العاجل لجعل كل من الأمرين فى تمييزهم به عن غيرهم بمثابة ما لو انفرد أحدهما على حدة فى كفاية التمييز والحاصل أن تكرر أولئك أفاد اختصاصهم بكل واحد من الفلاح والهدى ميمزاً لهم عن عداهم ولو لم يكرر وعطف قوله هم المفلحون على قوله على هدى من ربهم لاحتمل ذلك باعتبار تسلط اسم الإشارة على العطف واحتمل اختصاصهم بالمجموع لان مع الحذف لا يتضح التكرير كمال الإيضاح فيكون المجموع هو المميز لا كل واحد فيفوت المعنى المقصود الذى أفاده التكرير وانما لم يقل كقوله تعالى لانه ليس من قبيل ما لو لم يذكر لكان المسند اليه محذوفاً لأنهم المفلحون اذا لم يذكر المسند اليه يكون معطوفاً على الخبر أعنى على هدى أو على جملة أولئك على هدى من ربهم فيكون من عطف الجملة على الاحتمالين لا حذف للمسند اليه فتأمل

(١) قوله فالتقارب الى قوله قرن اللفظ كذا فى الأصل وامل فى العبارة تحريفاً فتأمل كتبه مصححه

واما لظهار تعظيمه أو اهاتته كما في بعض الاسامي المحموده أو المذمومة وإما للتبرك بذكره وإما لاستلذاذه وإما لبسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب

(قوله أو اظهار تعظيمه) أى تعظيم مدلوله فاذا قيل أمير المؤمنين حاضر أو عالم الدنيا يكامك أو شريف أهل وقته يخاطبك فذكر للسند اليه يفيد أن تلك الذات المعنونة عنها به عظمة حيث عبر عنها بأمر المؤمنين وعالم الدنيا وشريف أهل وقته وكذا يقال في اهاتته لانه اذا قيل السارق اللئيم حاضر أفاد أن مدلوله وهى الذات المعنونة عنها به مهانة واعترض على المصنف في زيادته لفظ الاظهار بأن لفظ المسند اليه انما يفيد أصل التعظيم أو الاهانة لكونه مما يدل على التعظيم أو الاهانة وأجيب بأن لفظ المسند اليه يفيد التعظيم في حالة الحذف من حيث دلالة القرينة عليه فيكون ذكره لظهار التعظيم (قوله نحو أمير المؤمنين حاضر) أى في جواب من قال هل حضر أمير المؤمنين وكذا ما بعده لان الكلام (٢٨٤) في ذكر المسند اليه مع قيام قرينة تدل عليه لو حذف والا كان ذكره متعينا

لا يحتاج الى نكتة (قوله أى اهانة المسند اليه) انظر لم ذكر هذا هنا دون سابقه ولا حقه ولعله لدفع توهم عود الضمير هنا على تعظيمه فتأمل (قوله مثل السارق الخ) أى في جواب من قال هل حضر زيد أو السارق (قوله أو التبرك بذكره) أى لكونه مجمع البركات ثم ان قوله أو التبرك أى اظهاره أو حقيقته وكذا يقال في الاستلذاذ بمعنى أنه عند ذكره يجد اللذة المعنوية أو انه يذكر لأجل أن يظهر أنه حصل له لذة حسية فالجامل على ذكر المسند اليه حصول اللذة المعنوية أو الايقاع في الوهم بحصول اللذة الحسية (قوله مثل النبي الخ) أى جوابا لمن قال هل قال هذا القول

(أو اظهار تعظيمه) لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو أمير المؤمنين حاضر (أو اهاتته) أى اهانة المسند اليه لكون اسمه مما يدل على الاهانة مثل السارق اللئيم حاضر (أو التبرك بذكره) مثل النبي صلى الله عليه وسلم قائل هذا القول (أو استلذاذه) مثل الحبيب حاضر (أو بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب)

ويحتمل أن يكون التقدير أو لزيادة التقرير ببناء على أن التقرير مطلق الثبوت الحاصل بالقرينة وعند الذكر يزداد ذلك التقرير به والخطب في هذا قريب وعلى زيادة الايضاح والتقرير قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون ومن السر في تقرير المسند اليه هنا بتكريره أن اسم الإشارة يكون لقصد التمييز لا اختصاص المسند اليه بحكم بدعي فيحصل الغرض من تشريفه بذلك الحكم في اذهان السامعين فثبت قررهنا بالتكرير أفاد أن كلا من الحكمين وهما الهدى في العاجل والفلاح في الآجل كاف في ايجابه قصد التمييز لشرفه وحده ولولم يكن مع الآخر لازم له بخلاف ما لم يقرر اسم الإشارة ثانيا وأخبر بالحكمين معا فلا يحصل هذا المعنى الذى أفاده التقرير بان يفيد أن مجموع الحكمين هو المفيد لقصد التمييز لا كل على حدة فتأمل فانه من السهل الممتنع (أو اظهار تعظيمه) لكون اسمه مما يدل على تعظيمه نحو أمير المؤمنين حاضر وعالم الدنيا يكامك وشريف أهل وقته يخاطبك (أو اهاتته) أى يذكر لأفاده ذكره اهانة المسند اليه لكون اسمه مما يدل على اهاتته فاذا قيل هل حضر زيد فتقول حضر ذلك اللئيم (أو للتبرك بذكره) كأن يكون المسند اليه مجمع البركات فاذا قيل مثلا هل قال هذا القول رسول الله صلى الله عليه وسلم فتقول نبينا صلى الله عليه وسلم قال هذا القول ويكفي في الجواب لولا نحو هذا القصد أن يقال نعم أو قاله ليعلم أن قائله النبي صلى الله عليه وسلم (أو استلذاذه) بأن يكون في ذكره لذة عند التكلم فاذا قيل مثلا هل حضر حبيبك فلان فتقول الحبيب فلان حاضر ويكفي لولا هذا القصد حضر (أو) (لبسط الكلام) والاطناب فيه بذكر المسند اليه ولودل الدليل عليه وذلك (حيث) أى في زمان أو في مكان (الاصغاء) فيه من السامع (مطلوب) لكون السامع تلازما والا حسن أن يمثل للاستلذاذ بذكره بما تكون حروف المسند اليه عذبة من غير نظره لمعناه * الثامن بسط الكلام حيث يقصد الاصغاء كقول موسى عليه السلام هي عصاى ولذلك زاد على

الجواب

رسول الله (قوله أو استلذاذه) أى وجدانه لذيذا كذا في الأطول (قوله حيث الاصغاء مطلوب)

أى في زمان أو مكان يكون اصغاء السامع فيه مطلوبا للتكلم ومحجوبا به لعظمة ذلك السامع واعترض التعبير بالاصغاء بالنسبة للمثال الذى ذكره لان الاصغاء محال في حقه تعالى لانه امالة الأذن لسماع الكلام وأجيب بأن المراد بالاصغاء لازمه وهو السماع مع الانتفات والاقبال على التكلم فيكون مجازا مرسلا وليس مجازا عن مجرد السماع اذ لا يكتفى فانه قد يوجد مع كراهية السامع للسمع فلا يكون نكتة وأورد أن هذا القيد أعنى قيد الحيثية يمكن أن يعتبر في غير هذه النكتة من النكات السابقة كالاستلذاذ فيقال حيث الاستلذاذ مطلوب فمواجه النخيص بذكره في هذه النكتة دون غيرها وأجيب بأن مجرد بسط الكلام ليس نكتة لانه قد يكون قبيحا وانما

كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام هي عصاى ولهذا زاد على الجواب وإما لنحو ذلك * قال السكاكى وأما لكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمين كقوله زيد جاء وعمر وذهب وخالد فى الدار وقوله الله أنجح ما طلبت به * والبرخبر حقيبة الرجل وقوله النفس راغبة اذا رغبت بها * واذا ترد الى قليل تقنع وفيه نظر لانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وإرادة تخصيصه بمين وحدهما لا يقتضيان ذكره والا فيكون ذكره واجبا

يكون نسكته بهذا القيد فلا بد من ذكره لتحقيق النسكته بخلاف بقية النسكات فلا يتوقف تحققها على ذلك (قوله أى فى مقام الخ) أشار بذلك الى أن حيث ظرف مكان وقد تقدم أنه يصح جعلها ظرف زمان (قوله لانسككم) متعلق بمطلوب بمعنى محبوبا وقوله لعظمته أى السامع (قوله ولهذا) أى لاجل أن اصغاه السامع لمطلوب لانسككم لعظمته وشرفه (قوله وعليه) أى وأتى عليه أى على ما ذكر من البسط أى وأتى على طريقته من انبان الجزئى على السكاكى بمعنى تحققه فيه واعتراض بان الاجمال فى آخر الآية فى قوله ولى فيها ما رب أخرى ينافى حمل الآية على ما ذكر من البسط لان المناسب لذلك تفصيل (٢٨٥) الما رب بالاستقاء من البئر وانزال الثمار

من الشجر ومقالة السباع للذب عن غنمه وأجيب بأن موسى عليه السلام إنما أجمل فى الباقي وان كان المقام مقام بسط لترقبه السؤال منه تعالى عن تفصيله فيتلذذ بخطابه تعالى أو أنه إنما أجمل لانه لم يكن عالما بتفصيل تلك الما رب لان موسى لما سأله المولى عن العصا استشعر أن الله يريه فيها عجائب وخوارق ولم يعلم تفصيلها أو أنه كان عالما بها لكن غلب عليه الحياء لمزيد المهابة والجلال (قوله حكاية عن موسى)

أى فى مقام يكون اصغاه السامع لمطلوبا لانسككم لعظمته وشرفه ولهذا يطال الكلام مع الاحياء وعليه (نحو) قوله تعالى حكاية عن موسى قال (هى عصاى) أتوكأ عليها وقد يكون الذكر للتحويل

يتم مع بسماعه الخطاب وتفزع بمكانته مع الباب ومن هذا المعنى يطال الكلام مع الاحياء وأشرف القدر تعظما بكلامهم وأشرفا بخطابهم وتلذذا بسماعهم وعلى هذا نحو قوله تعالى حكاية عن موسى على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام (هى عصاى) أتوكأ عليها حين قال له تعالى وما تالك بيمينك يا موسى وكان يكفيه فى غير هذا المقام عصا لان ما للسؤال عن الجنس لانه زاد المبتدأ وأجاب بالشخص المتضمن للجنس فان قيل فلم زاد الوصف قلنا لان السؤال بما قد يكون عن الوصف فله جوز أن يكون السؤال عن الوصف والجنس معا فأجاب بما ذكر مع ما اقتضاه من كون السماع مطلوبا ولا يقال فى هذا المحل اصغاه كما علم ولو عبر بالسمع ليناسب المثال كان أولى وقد يكون الذكر لأمر أخرى كالتحويل كما فى قول القائل أمير المؤمنين يأمر بكذا تهويلا على المخاطب بذكر الأمير باسم الامارة للمؤمنين ليمتثل أمره وكاظهار التعجب منه كما فى قول القائل زيد يقاوم الاسد ولا شك أن منشأ التعجب مقاومة الاسد لكن فى ذكر المسند اليه اظهار للتعجب منه وكتعبين الذى قصد التسجيل عليه أى كتابة الحكم عليه

الجواب بقوله أتوكأ عليها وما بعده وإنما أجمل الما رب لان تفصيلها يطول وقد يفضى الطول الى الخروج عن الفصاحة قلت وقولهم حيث اصغاه مطلوب فيه نظر لان المطلوب هو الكلام المستدعى من موسى عليه السلام لا الاصغاء وان أخذ الاصغاء من جانبه عز وجل فذلك لا يسمى اصغاء

أى حكاية لقول موسى لما قال الله له وما تالك بيمينك يا موسى وكان يكفيه فى الجواب أن يقول عصا لكن ذكر المسند اليه لاجل بسط الكلام فى هذا المقام الذى اصغاه السامع فيه مطلوب لانسككم (قوله قال هى عصاى) أى فكان يكفيه لولا ذلك أن يقول عصا لان السؤال عن الجنس فزاد المبتدأ والاضافة والأوصاف لذلك قال ابن قاسم وفى قوله هى عصاى اشكال وذلك لان السؤال بما عن الجنس فكيف أجاب بالشخص والجواب أنه أجاب عن نفس الجنس والماهية لكن فى ضمن هذا الفرد كأنه قال هى جنس هذا الفرد وفيه انه اذا كان السؤال عن الجنس فلم عبر بقوله أتوكأ عليها وأهش بها الخ مع أن هذه صفات ولا يصح أن يجاب بالصفة عن السؤال عن الجنس لانها غير مسئول عنها والجواب أن ما عند السكاكى تكون للسؤال عن الجنس كما قد تكون للسؤال عن الصفة فلعل السيد موسى عليه السلام جوز أن يكون السؤال به عن الجنس فأجاب بقوله هى عصاى أى هى جنس هذا الفرد ثم جوز ثانيا أن يكون السؤال به عن الوصف فأجاب بالصفة بقوله أتوكأ عليها الخ فجمع بين الجواب عن السؤال عن الجنس والجواب عن السؤال عن الصفة احتياطا لاحتمال السؤال لان يكون عن الجنس وعن الصفة (قوله للتحويل) أى التخويف كما فى قول القائل أمير المؤمنين يأمر بكذا تهويلا للمخاطب بذكر الأمير باسم الامارة للمؤمنين ليمتثل أمره

أوالتعجب والاشهاد في قضية

بين يدي الحاكم فإذا قال الحاكم هل أقر هذا على نفسه بكذا فيقول الشاهد نعم أقر زيد هذا على نفسه بكذا للتأجيل السامع السبيل إلى أن يقول للحاكم عند التسجيل إنما فهم الشاهد أنك أشرت إلى غيري فأجاب ولذلك لم أنكر ولم أطلب الاعتذار فيه وقد يكون الذكر للتسجيل أي التقرير لئلا ينكر السامع كان يقول الولي فلانة زوجتكها بمسمع منها وقد قيل له هل زوجها للتأجيل طرق إنكارها وإنما ما سمعت اسمها حينئذ تنفع الشهادة عليها بالسامع والرضا بلا شبهة وقد يكون للتعين عند الشهاد لا بمعنى الاستشهاد كان يقال لشاهد واقعة لينقل عنه ما وقع لأصاحب الواقعة عند قصده اشهاد الناقل هل باع هذا بكذا فيقول المشهود على شهادته الذي قصده اشهاد الناقل زيد باع كذا ليتعين زيد في قلب الشاهد فلا يقع فيه التباس ولا يجد المشهود عليه سبيلًا للإنكار والتغليط وكذا يقول الحاكم عند قصده تعين من قد سجل عليه الحكم أي قرره عليه وقصد كتبه وقد قيل له هل حكمت على هذا زيد حكمت عليه بكذا مسند الشاهد على الحكم بوجه لا يتأتى فيه تغليط وإنما أطلت في

ولو سمى فأنما كان المقصود كلام الله تعالى له وإن يصفى هوله وذلك لا يحصل بسط الجواب ولم يكن المقصود سماع الله تعالى فإنه حاصل لا يزال إلا أن يقال قصد تطويل المسألة والمراجعة ومن هذا أيضًا قالوا بعد أصناما فنظروا لها عا كفين هذا ما ذكره المصنف قال السكاكي وقد ذكر لقصد تخصيص المسند بالمسند إليه بعد أن كان عاما كقولك زيد جاء وعمر ذهب وقوله

الله أنجح ما طلبت به * والبر خير حقيقة الرجل

وقوله والنفس راغبة إذا رغبتها * وإذا ترد إلى قليل تقنع

قال المصنف في الإيضاح وفيه نظر لانه أن قامت قرينة تدل عليه أن حذف فعموم الخبر وإرادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره والافيكون ذكره واجب وأجيب على هذا بأنه لا مانع من اجتماع الأسباب فيكون ذكره لعدم القرينة والتخصيص فإن وجوب ذكره لعدم القرينة لا ينفي ذلك وفيه نظر لأن المصنف يقول هو أن لا ينفي فأى مناسبة في عموم الخبر وإرادة تخصيصه يقتضي أن ذكرهما أشار بقوله لا يقتضيان ذكره وأجيب عنه بأن إرادة التخصيص توجب النصريح به وهو لا يحصل إلا بالذکر ثم هنا سؤال على الجميع وهو أن قولهم لقصد تخصيص المسند بالمسند إليه كلام بعيد عن الصواب لأن تخصيص المسند بالمسند إليه معناه ما لا أنجح وما النفس الاطاعة لأن تخصيص الشيء بالشيء أن يجعل له شيئًا لا يجعل له غيره كما سبق فتخصيص المسند وهو الطمع بالنفس معناه أن لا يكون للنفس صفة الاطماع وهذا لا يصح لأمر منها أن القطع حاصل بأنه غير مقصودهم ولا هو صحيح في نفسه إذ لا يقول أحد أن قولنا زيد قام معناه ما زيد الاقام وإنما قيل بذلك في نحو صديق زيد ومنها أن قولهم في الخبر بعد أن كان عام النسبة لا يوافقهم لأنهم يريدون بعد أن كان الخبر عام النسبة كما صرح به في المفتاح ولو أرادوا هذا قالوا بعد أن كان المسند إليه عاما ولا شك أن هذا ليس مرادهم وإن أرادوا أن معناه ما طمع إلا النفس فذلك تخصيص المسند إليه بالخبر الفعلي ولا يصح لامرين أحدهما أن العبارة مقلوبة لأن التعبير عن مثله أن يقال تخصيص المسند إليه بالمسند * الثاني أنه يخالف لقاعدة السكاكي فإنه يقول متى كان المبتدأ اسمًا ظاهرًا لا يفيد التخصيص ولا جواب عن هذا السؤال إلا بأن يقال له أنه أراد بالتخصيص ذكره مسند إليه خاص أي معين فإن قلت كيف يجتمع هذا مع قوله قبل ذلك أنه يترك المسند إليه للتعين أو ادعاء التعين مثل أعطى بدرية يعني السلطان فكيف يكون التخصيص على ذلك كروا الترك والشيء لا يكون على الضدين قلت لم يجعل الحذف سبيلًا للحصر بل جعل العلم بالحصر سبيلًا للحذف والمراد

(قوله أو التعجب) أي اظهار التعجب من المسند إليه إذ نفس التعجب لا يتوقف على الذكر وذلك كما في قولك صبي قاوم الأسد فلا شك أن منشأ التعجب مقاومة الأسد لكن في ذكر المسند إليه اظهار التعجب منه ثم إن تقدير هذا المضاف وهو اظهار إنما يحتاج له على النسخة التي فيها التعجب وأما على نسخة أو التعجب بزيادة الياء المثناة فلا يحتاج له لأن التعجب من الشيء هو اظهار التعجب منه (قوله والاستشهاد في قضية) أي أو لاجل أن يتعين عند الشهاد لا بمعنى الاستشهاد كأن يقال لشاهد واقعة عند قصد النقل عنه ما وقع لأصاحب الواقعة هل باع هذا بكذا مثلاً فيقول ذلك الشاهد الذي قصد النقل عنه زيد باع كذا بكذا لفلان لاجل أن يكون زيد متعينًا في قلب الناقل على الشاهد فلا يقع فيه التباس ولا يجد المشهود عليه سبيلًا للإنكار والتغليط للناقل

وأما تعريفه فلتكون الفائدة أتم لان احتمال تحقيق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الاعلام به أقوى ومتى كان أقرب كانت أضعف وبعده بحسب تخصيص السند اليه والسند كلما ازداد تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وان شئت فاعتبر حال الحكم في قولنا شئ ماموجود وفي قولنا فلان بن فلان يحفظ الكتاب والتخصيص كماله بالتعريف ثم التعريف مختلف (قوله أو التسجيل على السامع) أي كتابة الحكم عليه بين يدي الحاكم (٢٨٧) كما اذا قال الحاكم لشاهد واقعة هل أقر هذا على نفسه

بكذا فيقول الشاهد نعم زيد هذا أقر على نفسه بكذا فيذكر المسند اليه ثلاثا ليجد المشهود عليه سبيلا للانكار بأن يقول للحاكم عند التسجيل أنا فهم الشاهد أنك أشرت الى غيري فأجاب ولذلك لم انكر ولم أطلب الاعتذار فيه واعلم أن المصنف ترك هنا قوله أو نحو ذلك اكتفاء بذكره في الحذف لا لكونه استوعب نكات الذكر لان المقصيات للخصوصيات ليست سماعية بل المدار على الذوق السليم فاعده الذوق مقتضايا لخصوصية عمله وان لم يذكره أهل الفن (قوله أي ايراد الخ) أي وليس المراد بتعريفه جعله معرفة لان ذلك وظيفة الواضع بخلاف الايراد معرفة فانه من وظيفة البليغ الاستعمل وذلك هو المراد (قوله وفي المسند التنكير) أي فقدم في كل ما هو الاصل فيه

أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار (وأما تعريفه) أي ايراد المسند اليه معرفة وانما قدم ههنا التعريف وفي المسند التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند التنكير مثال الشهادة والتسجيل لصعوبة تصوره * ثم أشار الى نكت كل تعريف خاص في المسند اليه وأما النكتة العامة الموجبة للعدول عن التنكير في الجملة فهي ما في التعريف من أتمية الفائدة فان فائدة الخبر أو لازمها كلما ازداد متعلقها معرفة زاد غرابة وأتمية للفائدة فاذا قلنا ثوب نفيس اشترى في السوق لم يكن كقولنا ثوب من حرير فيه طراز ذراع طوله ألف شبر اشتراه فلان ابن فلان بألف دينار في مكان كذا والاصل في التعيين الموجب لزيادة الفائدة المعارف لانها تفيد التعيين بالوضع والنكرة لاشك انها يمكن تعيينها بالوصف الخاص كقولنا الله خالق كل شئ وهو رجااء كل أحد لكن ليس ذلك بأصل الوضع فهو عارض قابل للمعارف في ذلك هي الاصل وقدم التعريف في المسند اليه عن التنكير لان التعريف فيه هو الاصل وقدم في المسند التنكير لانه فيه هو الاصل فأشار الى نكتة الضمير وقدمه على سائر المعارف لانه عند النحويين أعرفها في الجملة فقال (وأما تعريفه) أي جعل المسند اليه معرفة بإيراده كذلك

ادعاء أن هذا المسند لا يقبل أن يصدر الامن هذا المسند اليه وعند الذكر يريد أن يعين فيه ما هو قابل أن يكون منه وأن يكون من غيره (تنبيه) كل واحد من الحذف والذي ذكر قد يكون مع كل واحد ماسيأتي من تعريف وتنكير وغير ذلك ص (وأما تعريفه) ش انما قدم الكلام على تعريف المسند اليه على الكلام على تنكيره لان التنكير هو الاصل فليس للنفس تشوق طائل الى ذكر سببه وقيل لان التعريف وجودي والتنكير عدمي وقيل لان المعرف أعم من المنكر فقدم عليه ولعل قائله أراد أن المنكر يدل على الحقيقة بقيد القلة أو الكثرة أو غير ذلك على ماسيأتي والمعرف يدل على الحقيقة لا بقيد أو أراد أن المعرف عام اذا دخلته الالف واللام الجنسية أو الاضافة بخلاف النكرة الثبته قال في الايضاح التعريف لتكون الفائدة أتم لان الحكم كلما كان بعيدا من الذهن كان الاعلام به أكبر فائدة وكلما كان أقرب كانت الفائدة أضعف وبعده بحسب تخصيص السند اليه والسند كلما ازداد تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وان شئت فاعتبر حال الحكم في قولنا شئ ماموجود يعني أن الفائدة فيه ضعيفة بخلافها في قولنا فلان ابن فلان يحفظ الكتاب والتخصيص كماله بالتعريف اه وأورد عليه الخطيب ان ما ذكره يقتضي التخصيص وهو أعم من التعريف قلت قد أجاب المصنف عن ذلك بقوله وكما التخصيص بالتعريف

وانما كان الاصل في المسند اليه التعريف لانه محكوم عليه والحكم على المجهول غير مفيد وكان الاصل في المسند التنكير لانه محكوم به والحكم بالمعلوم لا يفيد القصد ان اثبات حالة مجهولة لذات معينة واعترض بأن المتوقف عليه الافادة جهل ثبوتها للحكم عليه لاجهله في نفسه فالقول بأن الحكم بالمعلوم لا يفيد ممنوع وأجيب بأن المراد لا يفيد افادة تامة وذلك لان كمال الافادة يتوقف على جهله في نفسه كما يتوقف على جهل ثبوتها للحكم عليه فاذا كان مجهولا في نفسه أيضا كانت الافادة أكثر اه سم ووجه الشيخ عبد الحكيم أصالة التعريف في المسند اليه بأن المقصود الحكم على شئ معين عند السامع وأصالة التنكير في المسند بأن المقصود ثبوت مفهومه لشئ ما وأما التعريف فامر زائد على المقصود يحتاج لداع (قوله لان الاصل) أي الراجح في نظر الواضع أو الغالب الكثير

فلان كان بالاضمار فاما لان المقام مقام التكلم كقول بشار
 واما لان المقام مقام الخطاب كقول الحماسية
 واما لان المقام مقام الغيبة لكون المسند اليه مذكورا أو في حكم المذكور لقرينة كقوله
 من البيض الوجوه بنى سنان * لو انك تستضيء بهم أضوا
 وقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى أي العادل وقوله تعالى ولأبويه لكل واحد منهما السدس أي ولا يورى الميت

(قوله فبالاضمار لان الخ) لم يذ كر نكتة ترجيح مطلق التعريف ولا بد منها ولهذا ذكرها في المفتاح والايضاح وكأن المصنف ظن هنا
 أن نكتة الخاص تكفي لايراد العام لان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وليس كذلك لان طلب الخاص إنما يكون بعد طلب
 العام وتحصيله من حيث هو من غير ملاحظة الخاص وان كان لا يحصل الا ضمنه ونكتته كما في الايضاح قصد للتكلم افادة الخطاب
 افادة كاملة اه يس واعترض الحفيد على قوله وأما تعريفه فبالاضمار بأن الفاء بعد ما إنما تدخل على الجواب وبالاضمار لا يصلح
 للجواب لانه مفرد في محل الحال فالاولى أن تدخل على قوله لان المقام لانه الجواب في الحقيقة على قياس ما سبق لان المراد بيان الاسباب
 المقتضية للتعريف وهي مدخول اللام وأجيب (٢٨٨) بأن الفاء مقدمة من تأخير والاصل وأما تعريفه بالاضمار فلكون

(فبالاضمار لان المقام للتكلم) نحو أنا ضربت (أو الخطاب) نحو أنت ضربت (أو الغيبة) نحو هو
 ضرب لتقدم ذكره إمالة تحقيا أو تقدير أو إمالة لدلالة لفظ عليه أو قرينة حال

(ف) يكون (بالاضمار) أي بالاتيان به ضميرا (لان المقام للتكلم) ولا يشعر بالتكلم بخصوصه الا الضمير
 من المعارف كقولك أنا عرفت ضميرك (أو) لان المقام (للخطاب) ولا يشعر أيضا بخصوص الخطاب
 الا الضمير كقولك أنت عرفت ما في ضميري (أو) لان المقام (للاغبية) ولا يشعر أيضا بخصوص الغيبة
 الا الضمير ولهذا يقال في الضمير ما يشعر بتكلم أو خطاب أو غيبة ثم الغيبة لا بد فيها من تقدم ذكر المعاد
 اما لفظا تحقيا نحو جاءني زيد وهو يضحك أو تقديرا بأن يكون المعاد في تقدير التقديم لان

ص (فبالاضمار لان المقام للتكلم أو الخطاب أو الغيبة) ش الذي يظهر أن قوله لان المقام هو خبر
 تعريفه والفاء داخلة عليه وفصل بينهما قوله بالاضمار وهو حال لانه لا يريد أن يخبر بأن التعريف يكون
 بالاضمار وغيره فان ذلك حظ النحوي بل يريد ذكر أسباب التعريفات غير أن فيه الفصل بين الفاء
 والمعطوف بالحال فاذا كان التعريف بالاضمار فذلك يكون لاحد أسباب * الاول أن يكون المقام
 يحتاج اضمير يبين المقصود فتارة يكون باعتبار التكلم كقوله :

أنا المرعث لا أخفي على أحد * ذرت بي الشمس للقاصي وللداني

المقام للتكلم أو ان الجار
 والمجرور خبر لمبتدا
 محذوف والجملة هي الجواب
 والتقدير وأما تعريفه
 فهو حاصل بالاضمار
 وقوله لان المقام علة لمحذوف
 مأخوذ مما قبله تقديره
 وتعريفه بذلك لان المقام
 الخ كذا أجاب بعضهم
 والاحسن منذ ذكره عبد
 الحكيم من ان الفاء عاطفة
 على محذوف من عطف المفصل
 على الجملة والاصل وأما
 تعريفه فلا فائدة الخطاب
 أتم فائدة فبالاضمار لكذا

وبالعامية لكذا الخ وحينئذ يندفع الاعتراضان (قوله لان المقام للتكلم) فاذا قيل من أكرم زيدا وكنتم أنت المكرم له والبيت
 فتقول أنا ولا تقول فلان وان كان المكرم له المخاطب قلت أنت وان كان عمرا الغائب وكان تقدم له ذ كر قلت هو وقوله لان المقام
 للتكلم أي ولا يشعر بخصوص التكلم وكذا الخطاب والغيبة الا الضمير وهذا لا ينافي أن الاسم الظاهر يشعر بالتكلم والغيبة والخطاب
 الا أنه ليس نصافي ذلك فقول الخليفة أمير المؤمنين فعل كذا يحتمل التكلم ويحتمل الاخبار عن غيره فليس نصافي التكلم بخلاف أنا
 ضربت فانه نصافي ذلك كذا قرر شيخنا العدوي وعبارة عبد الحكيم قوله لان المقام للتكلم أي لكون المقام مقام التعبير عن التكلم
 من حيث انه متكلم وعن المخاطب من حيث انه مخاطب وعن الغائب من حيث انه غائب فلا يرد أن مقام التكلم متحقق في قول الخليفة
 أمير المؤمنين يأمر بكذا مع عدم .. غمار وأن الخطاب أعني توجيه الكلام الى الحاضر لا يقتضي التعبير بضمير المخاطب كما تقول في
 حضرة جماعة كلاما لا مخاطب به واحدا منها وأن الغيبة وهي كون الشيء غير متكلم ولا مخاطب لا تستدعي الاضمار فان الاسماء الظواهر
 كلها غيبة (قوله نحو أنا ضربت) الشاهد في أنا والتاء جمع بينهما اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون الضمير متصلا أو منفصلا وكذا يقال فيما
 بعد (قوله لتقدم ذكره) علة لكون المقام مقام غيبة أي وانما كان المقام لاغبية لتقدم ذكره أي ذكر مرجعه (قوله تحقيا) نحو
 زيد يضرب وجاء زيد وهو يضحك (قوله أو تقديرا) نحو في داره زيد يذ يذ مبتدأ ورتبته التقديم وحينئذ فالمرجع متقدم تقديرا ونحو
 ضرب غلامه زيد (قوله لدلالة لفظ عليه) نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى فاضمير راجع للعادل المذكور عليه بافظ الفعل وهو اعدلوا
 (قوله أو قرينة حال) كما في قوله تعالى فاهن ثلثا ما نرك أي الميت بقرينة أن الكلام في الارث

(قوله وإما حكما) كافي ربه فتى وهو زيد قائم وضمير الشأن فالمرجع متأخر لكن في حكم المتقدم لأن وضع الضمير أن يرجع لمتقدم فان آخر لغرض التفصيل بعد الاجمال كان في حكم المتقدم واعلم أن الضمير اذا عاد على متقدم فتارة يعود عليه من كل وجه وهو الغالب وتارة يعود عليه باعتبار لفظه لا باعتبار معناه نحو عندي درهم ونصفه أى ونصف درهم آخر لا الاول الذى أخبرت أنه عندك ونحو باب الاستخدام والفرق بين الاستخدام وما قبله أن اللفظ المتقدم في الاستخدام له معنيان فأكثر بخلاف ذلك وتارة يعود عليه من أحد وجهيه كقوله تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره فالحاء لا تعود على معمر المذكور لار المعمر غير الذى ينقص من عمره ولا باعتبار لفظه لانه لا يصح أن يقال ولا ينقص من عمر معمر آخر لأن الفساد باق ولكن المعمر يدل على الصفة التى هى التعمير وعلى الذات فالضمير عائد عليه باعتبار ما يفهمه من الذات والمعنى ولا ينقص من عمر شخص آخر فهو مثل اعدلوا هو أقرب للتقوى اه يس (قوله وأصل الخطاب) أى ضمير المخاطب أى اللاتق به والواجب فيه بحكم الوضع أن يكون (٢٨٩) لشخص معين واحدا كان أو أكثر فالواجب

بحكم الوضع أن يكون ضمير الخطاب بصيغة التثنية لاثنتين معينين وبصيغة الجمع لجماعة معينة أو للجميع على سبيل الشمول كما في قوله تعالى يأها الناس اعدلوا ربكم وفى قوله عليه الصلاة والسلام كما لكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فان الشمول الاستغراق من قبيل التعيين ثم ان قول المصنف وأصل الخطاب الخ توطئة لقوله وقد يترك الخ وذلك أنه لما ذكر أن من موجبات الاضمار كون المقام خطاب ومعلوم أن الخطاب توجيه الكلام لحاضر وأن المعارف فى الجملة الاصل فيها الوضع لتستعمل فى معين خاف أن يتوهم أن ضمير الخطاب

وإما حكما (وأصل الخطاب أن يكون لمعين) واحدا كان أو أكثر لان وضع المعارف على أن تستعمل لمعين

التقديم رتبته نحو فى دارم زيد فان المبتدأ فى تقدير التقديم واما معنى بأن يتقدم لفظ يدل عليه نحو قوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فالضمير للعدل وقد تقدم معناه فى لفظ اعدلوا أو بأن توجد قرينة دالة عليه نحو قوله تعالى حتى توارت بالحجاب فان قرينة ذكر العشى والتوارى بالحجاب مع سياق الكلام الدال على فوات وقت الصلاة تدل على أن المعاد للشمس واما حكما بأن لا يدل عليه شئ مما ذكر لانه قد لم يسكت كضمير رب والشأن فان التقدم فيها لازم للضمير ان سكنت وهى البيان بعد الابهام لكن حكم الضمير التأخر فالماضى فى حكم التقدم كذا قيل فى التقدم الحكمى ثم لما ذكر أن من موجبات الاضمار كون المقام خطاب ومعلوم أن الخطاب توجيه الكلام لحاضر مع أن المعارف فى الجملة الاصل فيها الوضع لتستعمل فى معين خاف أن يتوهم أن الخطاب لا يعدل به الى غير معين فأشار الى أنه قد يعدل به عن المعين ومهد لذلك ببيان هذا الاصل فقال (وأصل الخطاب أن يكون لمعين) سواء كان جماعة أو لا لا يقال قولكم أصل المعارف الوضع للتعين بالاستعمال ينفيه وضع المعارف بلام الجنس لانه يستعمل

والبيت لبشار والمرع المقرط وكان بشار يلعب بالمرعث لرعة كانت له فى صفره والرعة القرط واما أن يكون مكان خطاب كقوله * وأنت الذى كلفتنى دلج السرى * وقوله * وأنت الذى أخلفتنى ما وعدتنى * وأشمت بى من كان فيك يولم واما أن يكون مقام غيبة لتقدم ما يرجع اليه السند اليه لفظا كقوله من البيض الوجوه بنى سنان * لو ايك تستضى بهم أضاءوا هم حلاوا من الشرف العلوى * ومن حسب العشيرة حيث شاءوا أوفى حكم الملفوظ به كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى ص (وأصل الخطاب أن يكون لمعين

(٣٧ - شروح النسخ - أول) لا يعدل به عن المعين الى غيره فأشار الى أنه قد يعدل به عن المعين ومهد لذلك ببيان هذا الاصل (قوله لأن وضع المعارف) أى لأن المعارف مطلقا وضعت وقوله على أن تستعمل على بمعنى اللام أى لتستعمل فى معين بالشخص أى وضمير الخطاب من المعارف واذ كان كذلك ثبت المدعى وهو قول المصنف وأصل الخطاب أن يكون لمعين وهذا التعليل أعم من المدعى وأورد عليه المعارف بلام العهد الذهنى فانه من المعارف مع أنه لا يستعمل فى معين والجواب أنه فى حكم النكرة والكلام فى معرفة ليست كذلك وهى انعرفة بانظر للفظ والمضى أو يقال ان المعارف بلام العهد الذهنى مستعمل فى الجنس وهو معين فى نفسه وان كان باعتبار وجوده فى ضمن فرد ما غير معين ولا يرد على هذا الجواب الثانى النكرة بناء على أنها موضوعة للجنس لا لفرد ما غير معين كما هو القول الآخر لان تعين الجنس معتبر فى المعارف بلام العهد الذهنى غير معتبر فى النكرة وان كان الجنس فى كل منهما متحققا فى فرد غير معين ثم ان هذا التعليل الذى ذكره الشارح يقتضى أن المعارف وضعت لأمر كل عام واستعملت فى كل جزئى من جزئيات ذلك العام وهى طريقة لجماعة منهم الشارح قال العصام ويلزمهم كون المعارف مجازات لاحقات لها ورد بأنه ان كان استعمال اسم الكل فى ذلك

وفد يترك الى غير معين كما تقول فلان لثيم ان اكرمه اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم أو احسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم أي سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد وهو في القرآن كثير

الجزئي من حيث انه فرد من أفرادة فهو حقيقة وان كان استعمال اسم الكل في ذلك الجزئي من حيث انه مشابه له في التعيين كان ذلك مجازا لكن له حقيقة بناء على أنه يكفي في الحقيقة مجرد الوضع وان لم يوجد استعمال على أن المجاز لا يستلزم الحقيقة عند الشارح بناء على اشتراط الاستعمال في الحقيقة (قوله مع أن الخطاب) أي ولان الخطاب الخ فهو علة ثانية وهي قاصرة على المدعى (قوله توجيه الكلام) أي التماؤه (قوله الى حاضر) أي من حيث انه حاضر بأن يكون فيه اشارة الى حضوره أي والحاضر كذلك لا يكون الامعنا فتم قول المصنف وأصل الخطاب أن يكون لمعين واندفع بقولنا كذلك ما أورده بعضهم بأنه كيف لا يكون الحاضر الامعنا مع أنه يمكن أن يحضر جماعة ويوجه الخطاب لأحدهم مبهما (قوله وقد يترك الخطاب مع معين) الظاهر أن الظرف متعلق بالخطاب وفيه نظر لان الخطاب متعدد بنفسه فالاولى أن يقول لمعين بلام التقوية لانه يقال خاطبه والخطاب له ولا يقال خاطب معه وأجيب بأن الظرف حال من الخطاب أي كائنا مع معين وفي ذلك الجواب نظر فان الخطاب في حال كونه كائنا مع معين لا يتأتى أن يكون لغيره للتنافي بينهما وما يمكن الجواب بأننا نجعل السكأن بمعنى ما من شأنه أن يكون وحيد فلا نظر وجعل الشارح الضمير في يترك للخطاب دون الاصل مع أنه الظاهر لقرب المرجع (قوله الى غيره) الجار والمجرور متعلق بقوله يترك وفيه نظر لان الترك لا يتعدى إلى وأجيب بأنه ضمن الترك معنى الامالة والتوجيه والتقدير وقديما أي يوجه الخطاب الذي من شأنه أن يكون لمعين الى غيره ان أراد التضمين النحوي أو قد يترك الخطاب مع معين مالا الى غيره ان أراد التضمين البياني وهو أن يجعل الوصف المأخوذ من الفعل المتروك حالا من مرفوع الفعل المذكور وحاصل ما قاله المصنف أن الخطاب الذي شأنه أن يوجه لمعين بالشخص قد يوجه لغير معين بالشخص ويراد منه مطلق مخاطب على طريق المجاز المرسل والعلاقة الاطلاق وذلك لان

(٢٩٠)

مع أن الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر (وقد يترك) الخطاب مع معين (الى غيره) أي غير معين (ليعم) الخطاب (كل مخاطب)

في غير معين لأننا نقول ذلك في غيره أو الاصل فيه هو أيضا التعيين لكن لما كان ما قصد تعيينه به وهو الجنس يصح وجوده في متعدد نشأ عن ذلك العموم باعتبار وجود ما يعين به في كثير بخلاف النكرة فأصلها عدم التعيين (وقد يترك) الخطاب لمعين (الى غيره) أي غير معين (ليعم) الخطاب (كل مخاطب)

وقد يترك الى غيره ليعم كل مخاطب) ش أصل الخطاب أن يكون لمعين امام فرد أو جمع أو مثني وقد لا يقصد به معين كما تقول فلان لثيم ان اكرمه اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم أو احسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وأن سوء معاملته لا يختص بواحد دون آخر

حين ارادته على ما هو المختار أو موضوع لمعين كلي لكن بشرط استعماله في جزئياته المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين ثم ان قول الشارح أي غير معين يشير الى أن الضمير في غيره عائد على المعين وهو غير متعين اذ يصح أن يعود الى الخطاب مع معين وغيره

هو الخطاب لغير معين بل ذلك هو الاولي لان الخطاب هو المحدث عنه ولانه يلزم تشتيت الضمائر على ما ذكره الشارح لان الضمير فيما قبله وما بعده عائد على الخطاب كما ذكره الشارح وقد يقال بل ما ذكره الشارح أولى لما فيه من قرب المرجع بل يقال جعل الضمير في غيره راجعا للخطاب يوهم أن المعنى قد يترك الخطاب الى غير الخطاب كالغيبة (١) مع أن المقصود قد تترك أصالة الخطاب لمعين الى غير المعين قيل ان ترك الخطاب لغير معين من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بل هو عند التحقيق من وضع المضمرة موضع المظهر فان قوله ولو ترى الظاهر فيه ولو يرى كل أحد اذا علمت هذا فذكر المصنف ذلك الكلام هنا يخل بقوله فيما بعده هذا كله مقتضى الظاهر والجواب أنا لا نسلم أن توجيه الخطاب لغير معين من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لأنه ليس هنا شيء داع الى اراد الخطاب لمعين فأجرى الكلام على خلاف ذلك الداعي الظاهر وروعي مطابقة الداعي الغير الظاهر بل ليس هنا الا مجرد استعمال اللفظ في غير ما وضع له لداع وهو تعميم الخطاب فهو مقتضى الظاهر ولو كفي هذا القدر الموجود هنا في كونه خلاف مقتضى الظاهر لزم أن يكون جميع المجازات اللغوية خلاف مقتضى الظاهر ولا نسلم أن التوجيه المذكور من وضع المضمرة موضع المظهر اذ ليس وضع المضمرة موضع المظهر بمجرد صحة اقامته مقامه اذ كل مضمرة يصلح لذلك بل أن يكون المقام مقام المظهر فأقيم المظهر (١) قوله مع أن المقصود قد تترك أصالة الخطاب. هكذا في الاصل وعجالة التجرد والمقصود امالة الخطاب الخ وقوله ان ترك الخطاب لغير معين امل الصواب حذف لفظ غير أو لفظ ترك أو ابداله بلفظ توجيه بدليل قوله بعد والجواب الخ كتبه مصححه

كقوله تعالى ولوترى اذ المجرمون ناكسور وسهم عند ربهم اخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم للقصد الى تفضيع حالهم وانها تنهت في الظهور حتى امتنع خفاؤها فلا تختص بهارؤية راء بل كل من يتأتى منه الرؤية داخل في هذا الخطاب

مقامه وليس هنا مقام المظهر بل مقام الخطاب (قوله على سبيل البدل) أى على سبيل التناول دفعة وانما كان عمومه في تلك الحالة بدليا لاشموليا اشارة الى أن ذلك الخطاب لم يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالنكرات في العموم بل يصاحبه الافراد المناسب للتعين ثم ان العموم البدلي في الضمير المفرد والثني ظاهر وأما في ضمير الجمع نحو يأياها النبي اذا طلعت النساء فالظاهر أنه شمولي لا بدلي ويمكن اعتبار البدلي فيه بالنظر لكل جمع جمع قاله ابن يعقوب والفنارى قال يس أقول ولا يشكل بأن ذلك يجعل الضمير شائعا لان هذا أمر عارض في الاستعمال ليس بحسب الوضع ونظائره كثيرة مما لا تحصى (٢٩١) (قوله ولوترى الخ) فيه أن لوللتعليق في الماضي واذا

ظرف له مع أن تلك الحالة ظرف له مع أن تلك الحالة في المحشر وأجيب بأنه نزلت تلك الحالة لانه في وقوعها منزلة الماضي فاستعمل فيها لو واذا على سبيل المجاز أى لوترى يامن تتأتى منه الرؤية وقت كون المجرمين ناكسي ره وسهم أى لوترى ما حل بهم في ذلك الوقت من الحالة الشذيمة وجواب لو محذوف أى لرأيت أمرا فظيما (قوله لا يريد) الا ليق بالأدب ليس المراد أولايراد بقوله الخ وقوله مخاطبا معينا أى بل المراد مطلق مخاطب (قوله قصدا) علة لقوله لا يريد وقوله الى تفضيع حالهم أى بيان فطاعة حالهم من قطع الأمر بالضم اشتدت شناعته وقبحه (قوله أى تنهت حالهم الخ) هذا بيان لما أفهمه قوله ليعم الخطاب

على سبيل البدل (نحو ولوترى اذ المجرمون ناكسور وسهم عند ربهم) لا يريد بقوله ولوترى مخاطبا معينا قصدا الى تفضيع حالهم (أى تنهت حالتهم في الظهور) لأهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بهارؤية راء واذا كان كذلك (فلا يختص به) أى بهذا الخطاب (مخاطب) دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها أى برؤية حالهم مخاطب أو بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف

على سبيل البدل لا على سبيل التناول دفعة وانما قلنا على سبيل البدل اشارة الى أن الخطاب لا يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالنكرات في العموم بل يصاحبه الافراد المناسب للتعين ولا اشارة الى أن العموم فيه هو العموم الذي كان في أصل وضعه فان الضمير كما قيل انما وضع وضعاعاما بدليا ويتعين بعض ما يصح استعماله فيه بنفس ذلك الاستعمال والعموم البدلي في الضمير المفرد والثني ظاهر وأما ضمير الجمع ان تصور فيه هذا العموم فالظاهر أن العموم فيه معنى لا بدلي ويمكن اعتبار البدلي فيه بالنظر لكل جمع جمع تأمل وذلك كقوله تعالى (ولوترى اذ المجرمون ناكسور وسهم عند ربهم) فان هذا الخطاب لم يقصد به مخاطب معين هو فلان مثلا وانما المراد أن من تمكن منه الرؤية يتناول هذا الخطاب على سبيل البدل ولا يخفى أنه لو ادعى أن العموم معنى بواسطة جعل مدلول الضمير هو من التي هي من الصيغ العامة ما بعد وعلى كل حال فالكلام حينئذ مجاز ثم بين وجه كون الخطاب لا يختص به أحد وانما أريد به العموم بقوله (أى تنهت أحوالهم في الظهور) لـكل من يمكن أن يراهم من أهل المحشر فلا تختص بتلك الأحوال رؤية راء دون آخر فاذا كانت أحوالهم كذلك (فلا يختص بهذا) الخطاب (مخاطب) دون غيره لوجود اشارة من كل من تمكن منه الرؤية فـلكل من يسمع

ومنه قوله تعالى ولوترى اذ المجرمون ناكسور وسهم عند ربهم اخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم يريد أن حالهم تنهت في الظهور بحيث لا يختص بهاراء دون راء بل كل من أمكن منه الرؤية داخل في ذلك الخطاب ﴿ تنبيه ﴾ مثل هذا الخطاب هل نقول انه عام عموم صلاحية أو عموم الاستغراق ويحتمل أن يقال بالأول ويكون الخطاب مع شخص لا بعينه لكن فيه اشكال من جهة أن ذلك يزيل تخصيص الضمير ويجعله شائعا وذلك بمعنى التنكير وضائرا لمخاطب لانكون المعرفة وان كان ضمير

كل مخاطب وهو كون الخطاب عاما لا يختص به واحد والمراد بحالهم ما يطرأ عليهم في وقت تنكيس الرؤوس لأجل الخوف والحجل من أهوال القيامة من رثاء الهيئة واسوداد الوجه وغيرته وصفرتة وغير ذلك مما هو في غاية الشناعة (قوله لأهل المحشر) بكسر الشين موضع حشر الناس أى اجتماعها ككافى المختار (قوله الى حيث) متعلق بتنهت أى الى حالة يمتنع خفاؤها بسبب الاتضاح (قوله فلا يختص بها) أى بتلك الحالة (قوله واذا كان) أى حالهم كذلك أى لا يختص بهارؤية راء (قوله فله مدخل) أى حظ وانصيب (قوله على حذف المضاف) أى انه على نسخة بها فالضمير لحالهم ولا بد على هذه النسخة من تقدير مضاف اما قبل ضمير بها أو قبل مخاطب وانما احتيج لتقدير هذا المضاف لان حالتهم ليست وصفا قائما بالمخاطب حتى يصح أن يختص بها بخلاف الرؤية فانها وصف قائم به فيصح اختصاصه بها

(قوله بإيراده علما) أشار بهذا الى أن العلمية مصدر التعدى ومعناه جعله علما والجعل بالإيراد قاله عبد الحكيم وحاصله أن الفعل اللازم علم بالضم معناه صار علما والتعدى علمه بالتشديد معناه جعله علما والعلمية مصدر التعدى فمعناها جعل علما وحينئذ فقول المصنف وبالعلمية معناه وتعريفه بجملة علما والمراد بجملة علما إيراده علما لانه هو الذى يصنعه البليغ لا يضعه علما لان هذا من وظيفة الواضع فقول الشارح بإيراده علما الباء للتصوير أى انه تصوير للعلمية أى انها مصورة بما ذكر لا بوضع علما (قوله من جميع مشخصاته) أى ان العلم وضع لشيء وهو الذات مثلا ولمشخصاته فهى جزء من الموضوع له لأنها أمر زائد على الموضوع له بحيث يكون الموضوع له الشيء والمشخصات حاصلة بطريق النبع واعتراض هذا التعريف بأنه يقتضى أن يكون استعمال العلم مجازا عند تبدل الشخصات لان صفات الطفولية الحاصلة عند الوضع زول عند (٢٩٢) الشبوبة والشيخوخة كصغر الأعضا وعدم النطق وعدم التمييز

فان هذه كلها تزول عند الشبوبة والشيخوخة مع أن استعمال العلم بعد زوالها حقيقة اجماعا وأجيب بأن المراد بالمشخصات المشتركة بين جميع أحواله التى يتحقق بها جزئيتها وتتم من وقوع الشركة فيه كالوجود الخارجى والحياة واللون المخصوص ولا شك أنها أحوال لازمة له فى سائر الأحوال مشخصة له فهى المعتبرة فى الوضع دون غيرها مما يتبدل والخاص أن المراد بالمشخصات المعتبرة جزءا من الموضوع له العوارض اللازمة للذات من حيث هى ذات وهى التى لا تقوم للذات بدونها وعبارة عبد الحكيم المراد بالمشخصات أمارات الشخص لا موجباته لان الشخص هو الموجود

(و بالعلمية) أى تعريف المسند اليه بإيراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته

الخطاب دخل فيه ووجد فى بعض النسخ فلا يختص بها مخاطب يعنى فلا يختص برؤية حالهم مخاطب أو فلا يختص بحالهم رؤية مخاطب فيكون الخطاب فى أصله مضافا اليه ثم حذف المضاف وهو الرؤية وأقيم المضاف اليه مقامه ولذلك ذكر الفعل ثم أشار الى نكت التعريف بالعلمية وأتبعها بالضمير لانها تليه فى التعريف فقال (و) يكون تعريفه (بالعلمية) أى بإيراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته التى تلازمه ويرتفع بها عنه صحة تعدده بوجوده فى أفراد كثيرة ومنها وجوده الخارجى فلا يرد صحة تبدل بعض الشخصات فيكون اللفظ بعد تبدلها مجازا وأما أسماء الكتب فان قلنا انها وضعت كايه للقدر المشترك بين النسخ أو ما وجد فيها خرج عن العلمية وان قلنا انها للنقوش الأولى وهى نسخة المصنف كان الاطلاق على غيرها من باب تعدد الوضع فتدخل فى الاعلام المشتركة وكل ما

النكرة قد يقال انه نكرة كما هو أحد القولين لكن ذاك فى ضمير الغيبة فلو جعلنا ذلك الشخص لا بعينه لاضاهى تنكير الاعلام والمضمرات لا تنكر كما ينكر العلم ويحتمل أن يقال ان نراد أنه خطاب مع كل من يقبل أن يخاطب وعلى هذا فيكون عاما للشمول ويحتمل أن يقال انه استعمل ضمير المفرد مرادا به الجمع فيكون مجازا ان جوزنا التجوز فى المضمرات وفيه بحث ويحتمل أن يقال انه جمع بين الحقيقة والمجاز على معنى أنه خوطب الجميع ليكون لواحد منهما حقيقة ولغيره مجازا فأيهما فرضته فيه حقيقة كان فى غيره مجازا لانه لا يتعين فى الخارج فلم يقع حينئذ الا على معين يفيد التعمين المطلق الذى لا يتميز فى الخارج ويحتمل أن يقال انه حقيقة يدل على كل فرد بالمطابقة كدلالة العام على أفراده والمشارك على معانيه ولا يلزم عليه أن يصير مدلوله جمعا بل ينصب على كل فرد فردا انصبا با واحدا وهذا هو الظاهر ولم أر من تكلم على ذلك فليتأمل * تنبيه * انما يتأتى ذلك حيث كان الخطاب به صالحا لان مخاطب به كل أحد فان لم يكن فلا كقوله تعالى كذلك يوحى اليك * واعلم أن خطاب القرآن ثلاثة أقسام قسم لا يصلح الا للنبي صلى الله عليه وسلم وقسم لا يصلح الا لغيره وقسم يصلح لهما وقد تكلمنا على ذلك فى شرح مختصر ابن الحاجب ص (و بالعلمية

لاحضاره

على النحو الخاص أو على حالة تقارنه أو تتبعه والأعراض والصفات كالكم والكيف

أمارات يعرف بها الشخص كما تقرر فى محله فتبدل الشخصات لا يوجب تبدل الشخص واعتراض أيضا بأنه لا يتأتى فيمن يسمى ولده الذى لم يره فانه لم يطلع على جميع مشخصاته والذى يتعقله حين التسمية من أوصافه وأحواله أمور كابية لا تفيد تشخصه لان ضم كلى وهو ما تعقله من الأوصاف الى كلى آخر وهو الذات لا يفيد تشخصه وأجيب بأنه لا يتعين فى الوضع لشيء مع مشخصاته ملاحظة الشخصات بالوجه الجزئى بل يكفى ملاحظتها بوجه كلى ينحصر فى ذلك الجزئى وحاصله أن معرفة الشخصات ولو اجمالا بوجه عام تكفى فى وضع العلم واعتراض أيضا بأن هذا التعريف غير صادق على علم الجنس لانه موضوع للماهية ولا مشخصات لها اذ لا وجود لها فى الخارج حتى يكون لها مشخصات وحينئذ فلا يصدق عليه أنه وضع لشيء مع جميع مشخصاته وأجاب العلامة السيد فى حواشى المطول بأن هذا امر يف للماعليته الحقيقية وهو علم الشخص بخلاف علم الجنس فان علميته حكمية حتى صرح النحاة بأن علمية الجنس انما تعتبر

عند الضرورة ولك أن تجعل التعريف شاملا له بأن يراد بالمشخصات المشخصات الخارجية بالنسبة لعلم الشخص والذهنية بالنسبة لعلم الجنس ولا تقصرها على الذهنية ولا على الخارجية ولا تزيد بها جميع الشخصات (قوله لاحضاره أي المسند اليه) أنت خير بأن المسند والمسند اليه قد سبق أنهما من أوصاف اللفظ فقوله وتريفه بالعلمية الضمير للمسند اليه بمعنى اللفظ ولا شك أن المحضر في ذهن السامع هو المعنى لانه هو المحكوم عليه فقوله لاحضاره محمول على الاستخدام لذكر المسند اليه أولا بمعنى اللفظ واعادة الضمير عليه بمعنى المدلول أو على حذف المضاف أي لاحضار مدلوله (قوله بعينه) الجار والمجرور حال من مفعول المصدر أي حال كون المسند اليه ملتبساً بعينه أي تعينه وتشخصه وأورد على هذا التعليل الذي قاله المصنف أنه لا يظهر فيما إذا كان المخاطب لا يحيط بالمسمى كما في المثال الآتي فإن المعنى الذي وضع له لفظ الجلالة لا يتأتى حضوره عند السامع بعينه لعدم العلم بذاته والاحاطة بجميع صفاته وأجيب بأن المراد بالاحضار بالعين ما يتناول احضار الموضوع له بوجه جزئي كاحضاره بذاته ومشخصاته أو بوجه كلي ينحصر فيه فالأول كريد والثاني كلفظ الجلالة فإن مدلوله يستحضر بوجه عام منحصرفيه في الواقع ككونه واجب الوجود خالفاً للعالم وقد أشار الشارح لذلك الجواب بقوله بحيث يكون متميزاً فالمدار في حضوره في النفس بعينه على صبر ورته متميزاً عند السامع عن جميع ماعداه ولو بملاحظة خاصة مساوية له بحيث يمنع اشتراكه بين كثيرين في الذهن وبهذا ظهر أنه يمكن احضاره تعالى بعينه في الذهن ثم ان المراد باحضاره في ذهن السامع التفات نفسه اليه وتوجهها اليه ولا شك أن النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضر فيها فلا يرد أنه اذا قيل جاء زيد حال حضور المسند اليه في (٢٩٣) ذهن السامع لم يوجد احضار وأورد على التعليل

الذي كور أيضاً أنه لا يمدق على علم الجنس اذا لا تعين ولا تشخص فيه وأجيب بأن المراد بتعينه وتشخصه ولو كان ذهنياً على ما سلف أو يقال الكلام فيما علمت علميته حقيقة فلا يرد العلم الجنسي أو أنه لا يلزم من قولنا يؤتى بالعلم لكذا أن كل علم يفيد ذلك (قوله بحيث يكون الخ) تفسير

(لاحضاره) أي المسند اليه (بعينه) أي بشخصه بحيث يكون متميزاً عن جميع ماعداه واحترز بهذا عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني (في ذهن السامع ابتداء)

يقدر في أسماء الكتب من غير هذا فهو محل لا حاصل له تأمله (لاحضاره) أي التعريف بالعلمية يكون لغرض احضار المسند اليه (بعينه) أي بشخصه ولو بما يرفع عنه التعدد كوجود الهوية وانما قلنا كذلك لان ظاهره لا يشمل ما لا تعرف له مشخصات كمدلول الجلالة واحترز بهذا من احضاره باسم الجنس فانه مشعر باعتبار أصل الوضع بالعموم ولو عينت القرينة الهوية كقولنا رجل عالم جاءني فان هذا لم يحضره من جهة الهوية وانما أحضره من جهة الجنسية المنافية من حيث هي للشخصية (في ذهن السامع ابتداء) أي في أول مرة واحترز به عن احضاره ثانياً بواسطة وجود العلم لاحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء

لاحضار المسند اليه بعينه وبيان المراد منه وتوضيح ما قاله الشارح أنك لو عبرت عن زيد بالشيخ الفاضل أو برجل عالم لم يتميز عن جميع ماعداه اذ لا يفهم من الشيخ الفاضل أو من رجل عالم الا رجل متصف بالعلم أو الفضل ومحمّل لان يكون هوز يدا أو غيره نعم هو بميزه بعض تمييز لافادته أن الجائي رجل متصف بالفضل أو العالم بخلاف ما اذا قلت زيد جاءني فانه حينئذ يميزه عن جميع ماعداه (قوله واحترز بهذا) أي القيد وهو قوله بعينه (قوله باسم جنسه) اعترض بأن المقابل للعين الجنس لا اسم الجنس فالأولى أن يقال عن احضاره بجنسه في ذهن السامع ابتداء وأجيب بأن لفظ اسم مقحم على حد قوله تعالى سبّح اسم ربك واعترض بأن الاحضار في ذهن السامع ابتداء يحصل باسم الجنس فلا خصوصية للعالم بذلك كما في رجل حاكم في البلد جاءني ولم يكن في البلد الا حاكم واحد وأجيب بأنه ليس في كلامه ما يفيد حصر الاحضار المذكور في العلم بل المفهوم منه أن الاحضار المذكور يكون بالعلم فلا ينافي أنه يحصل بغيره لانه لا يشترط في النكته أن تختص بذلك الطريق ولا أن تكون أولى به بل يكفي وجود المناسبة بينهما وحصولها به وان أمكن حصولها بغيره أو يقال المراد بالاحضار في كلام المصنف الاحضار من حيث الوضع والاحضار في المثال المذكور عارض من حيث انحصار الوصف المذكور لامن حيث الوضع (قوله نحو رجل عالم جاءني) الشاهد في قوله رجل وانما أتى بعالم لأجل صحة الابتداء بالنكرة فالتعبير عن ذات المسند اليه برجل وان تعين بالقرينة أنه زيد لا يفيد حضوره في ذهن السامع الا من جهة الجنسية المنافية من حيث هي للشخصية

(قوله أى أول مرة) فيه اشعار بأن نصب ابتداء على الظرفية ويجوز أن يكون منصوباً على المصدرية أى احضار ابتداء وأورد على كلام المصنف أنه منقوض بمثل جاء زيد وزيد حقيق بالا كرام فإن العلم الثانى يفيد الاحضار ثانيا لا ابتداء فيكون مساوياً للضمير وأجيب بأن كلامه لا يقتضى أن العلم لا يفيد إلا الاحضار المذكور بل معناه أنه إذا أريد الاحضار ابتداء لا يؤتى إلا بالعلم وهذا لا ينافى أنه يؤتى به للاحضار ثانيا ولا يرد ما ذكره لوقال التعريف بالعلمية لا يكون إلا للاحضار المذكور (قوله عن نحو جاءنى الخ) أى بما فيه الاحضار بضمير غائب عائد إلى العلم وانظر لم لم يقل عن احضاره بضمير الغائب نحو جاءنى الخ كما صنع فى سابقه ولاحقه فتأمل (قوله وهو راكب) أى فالضمير أحضر الذات ملتبسة بالمتعين فى ذهن السامع ولكن هذا الاحضار ثانوى لان الضمير متوقف على المرجع فالمرجع مفيد للمتعين أولاً والضمير مفيد له ثانياً فان قلت ما معنى احضار الذات ثانياً مع أنها أحضرت أولاً والحاضر لا يحضر لانه تحصيل الحاصل وهو محال وأجيب بأن المراد (٢٩٤) بالاحضار الالتفات والتوجه وحضوره أولاً لا ينافى حضوره ثانياً بمعنى

أى أول مرة واحترز به عن نحو جاءنى زيد وهو راكب (باسم مختص به) أى بالمسند إليه بحيث لا يطاق باعتبار هذا الوضع على غيره واحترز به

أولاً نحو جاءنى زيد وهو راكب فإن الضمير عينه بواسطة معاده الذى عينه أولاً فكان احضاره به ثانياً والمراد بالاحضار الاحضار بالقوة بمعنى أنه ان أحضر به يكون ذلك الاحضار ثانياً فلا يرد أن يقال قد حضر بالمعاد فلا حضار بالضمير مع قوة العهد بالمعاد تحصيل للحاصل لا ناقل إذا أحضر به كما لو غفل عنه إثر الحضور يكون الاحضار ثانياً أو المراد الدلالة وهى مخالفة للاولى فى الجملة وهى ثانية باعتبارها ثم ان المراد أيضاً الاحضار باللفظ بعد الاحضار بأخر معين فلا يرد أن المعرف بلام العهد وبالصلة وبالإضافة ذات العهد الخارجى قد حضرت بتلك الأمور فاحضارها باللفظ يكون ثانياً لأنها لم تحضر أولاً بلفظ معين ثم أحضرت ثانياً ولا يرد أيضاً نحو جاءنى رجل وأكرمته الرجل لان الأول لم يعينه كما فى جاء زيد وهو يضحك مثلاً (باسم مختص به) أى مختص بالمسند اليه والمراد بالمسند اليه الذى هو معاد الضمائر فى هذا الكلام المعنى لا اللفظ كما يظهر بأدنى التفات والمراد بتخصيصه به أن لا يطاق باعتبار ذلك الوضع على غيره فلا ترد الاعلام المشتركة بأن يقال انها اعلام ولا تعين لانا نقول تعين شخص مدلولها باعتبار كل وضع مخصوص وخرج بهذا الاحضار سائر المعارف كالضمير للتكلم أو الخطاب واسم الإشارة والموصول والمعرف باللام والإضافة العهدية الخارجية لأنها كلها غير معينة فى أصل الوضع بل بالاستعمال وانما ذكر القيود المذكورة ولو كان يغنى عنها فى إخراج غير العلم قوله باسم مختص به لان المراد تحقيق قيود كنه العلمية تفصيلاً لان ذلك أوضح وأبين لما يراعى فى العلمية عند قصد استيفاء غرض إيرادها فى مقامها فان الشئ المبين بالمطابقة والتفصيل أظهر من المبين اجمالاً كما فى التعريف فان المطابقة فيه أبين من النضمن لا يقال حاصله اذكر فى الضمير واللم أنه يؤتى بهما عند قصد الدلالة على

باسم مختص به

التوجه اليه أو المراد أنه احضار ثانوى على تقدير ذهاب الحضور الأول أو يقال ان الاحضار بقيد كونه مدلول زيد مغاير لكونه مدلولاً للضمير فلم يلزم تحصيل الحاصل تأمل (قوله مختص به) أى باسم مقصور على المسند اليه لا يتجاوز الى غيره بمعنى أنه لا يطلق على غيره فقول الشارح بحيث الخ القصد من الحيثية التفسير (قوله بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع) أى وضعه لهذه الذات المخصوصة وان أطلق على غيرها باعتبار وضع آخر كما فى الاعلام المشتركة كزيد المسمى به جماعة وبهذه الحيثية اندفع ما

أورد على المصنف من أن الاعلام المشتركة يصدق عليها أنها اعلام ولا تعين شخص مدلولها وحاصل الجواب أنها معانها تعين شخص مدلولها باعتبار كل وضع بخصوصه واعتراض بأن الوضع العام قد يدخل الاعلام الشخصية كما فى أسماء الكتب بناء على المختار من أنها اعلام أشخاص لأعلام أجناس وذلك أنه لو كان الوضع شخصياً لزم أن لا يطلق ذلك العلم على غير نسخة المصنف حقيقة بل مجازاً وهو بعيد وحينئذ فاسم كل كتاب كالبخارى علم شخص مع أن الاسم غير مختص بواحد بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره بل يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره من تلك الافراد لان الوضع واحد الا أنه وضع عام لا خاص بأن تعقل الواضع المعنى العام ووضع اللفظ لكل واحد بخصوصه اللهم الا أن يجعل مسمى الكتاب الألفاظ لا القوش فيندفع الإيراد لان الموضوع له وان كان لفظ المصنف الا أن لفظ غيره لا يعد فى العرف غير لفظه بل يقال فى العرف فى تلك الألفاظ الصادرة من المصنف ومن غيره انها ألفاظه لان الشئ لا يتعدد بتعدد محله على القول الحق أما على القول بأنه يتعدد بتعدد محله فلا شكال باقى اسم

(قوله عن احضاره بضمير المتكلم أو المخاطب) نحو أنا ضربت زيدا وأنت ضربت عمرا فإن احضار المسند اليه في ذهن السامع بأنا أنت وإن كان ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به لأن أنا وموضوعه لكل متكلم وأنت وموضوعه لكل مخاطب (قوله واسم الإشارة) نحو هذا ضرب زيدا فإن هذا وإن احضر المسند اليه في ذهن السامع ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به لأن ذا وموضوعه لكل مشار اليه (قوله والموصول) نحو الذي يكرم العلماء حاضر فإن الذي وإن احضر المسند اليه في ذهن السامع ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به لأن الذي وموضوعه لكل مفرد مذكر (قوله والمعرف بلام العهد) أي الخارجى نحو وليس الذكر كالانثى فإن الذكر وإن احضر المسند اليه في ذهن السامع ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به لأن المعرفة بلام العهد موضوع لكل فرد وخرج المعرفة بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الذهني فانهما في حكم النكرة (قوله والاضافة) أي العهدية الخارجية نحو جاء غلامى اذالم يكن له الاغلام لأن المعرفة بالاضافة صالح لكل فرد واعترض على الشارح بأن المعرفة بلام العهد الخارجى والمعرف بالاضافة يحتاج الى العلم بالمعهود وكذا الموصول يحتاج للعلم بالصلة وحينئذ فلا حضار في هذه الثلاثة يكون ثانيا لا ابتداء كما زعمه الشارح وإذا كان كذلك فتكون هذه الثلاثة خارجة بقوله ابتداء لا بقوله مختص به وأجيب بأن المراد الاختصار باللفظ والاحضار الأول الذى فى العهد الخارجى والموصول ليس باللفظ بل بالعلم بالمعهود وبالصلة وحينئذ فلا حضار باللفظ لا يكون إلا أولا وفيه أن المعهود الخارجى قد يكون احضاره أولا باللفظ بأن يذكر اسم الجنس أولا ثم يعرف بلام العهد نحو جاءنى (٢٩٥) رجل فأكرمت الرجل لأن يقال لم يكن يعتبر

فيه تقدم الاحضار باللفظ بل تقدم الاحضار مطلقا ولو بلا لفظ كان جنس المتعبر فيه ليس من شرطه أن يكون باللفظ فحسن أن يقال احضاره أولا ليس باللفظ بهذا الاعتبار وهذا بخلاف ضمير الغائب فإن جنس احضاره أولا باللفظ لأنه اعتبر فيه تقدم ذكره غاية الأمر أنه عزم

عن احضاره بضمير المتكلم أو المخاطب واسم الإشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية والافالقيده الأخير مغنى عما سبق وقيل احتراز بقوله ابتداء عن الاحضار بشرط كما فى الضمير الغائب والمعرف بلام العهد فإنه يشترط تقدم ذكره والموصول فإنه يشترط تقدم العلم بالصلة وفيه نظر لأن جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم فإنه مشروط بتقدم العلم بالوضع

معناها وهذا أمر تكفل به النحو واللغة فإن كل لفظ إنما يؤتى به للدلالة على معناه لانا نقول المراد مراعاة الاستعمال لهذا المعنى بحيث لا يعدل عنه الى غيره اما الغرض بنشأ عنه مناسب للمقام كما فى العلمية فإن مقام التوحيد يناسبه مقتضاها أولا لأنه لا مقتضى للمدول فامتنع ذلك المدول لأنه لا يناسب المقام الا ذلك المدلول لذاته كما فى الضمير وهذا أمر يابى لأنه التزام ما يناسب ولو كان ذاتيا وقد تقدم نحو هذا وما ذكرنا من الاحتراز والاخراج بقيد الابتداء هو المختار وذلك أنه نوحملناه كما قيل على اخراج

في الذكر فأريد الذ كر مطلقا ولو حكما اه سم (قوله وهذه القيود) أي الثلاثة وهى احضاره بعينه وكونه ابتداء وكونه باسم مختص به وقصد الشارح بهذا دفع ما يقال ان القيد الأخير يغنى عن القيدين قبله لأنه متى أحضر باسم مختص به كان ذلك الاحضار له بعينه ابتداء (قوله لتحقيق) أي إيضاح مقام العلمية والمراد بمقامها الأمر الذى يقتضى إيراد المسند اليه عاما كاحضاره فى ذهن السامع ابتداء وقوله لتحقيق مقام الخ أي لا للاحتراز أي ان المقصود منها إيضاح المقام لا للاحتراز فلا ينافى أن الاحتراز حاصل لكن ليس مقصودا (قوله والافالقيده الخ) أي والانقل انها لتحقيق مقام العلمية بل قلنا انها للاخراج فلا يصح لأن القيد الأخير يغنى عن القيدين السابقين قبله فى الاخراج فما خرج بهما يخرج به لأن احضار الشيء باسمه المختص به احضاره بعينه أول مرة فلا يكون الاعمال فان قلت لانسلم أنه يغنى عنهما فى الاخراج ألا ترى أن الرحمن مختص به سبحانه وتعالى ولا يفيد احضار الذات العلمية ابتداء قلت هذا الاختصاص عارض لا بحسب الوضع لأنه ليس بعلم بل صفة (قوله وقيل احتراز الخ) هذا مقابل لقوله أي أول مرة فى تفسير قول للصنف ابتداء وليس جوابا عن قوله والافالقيده الأخير مغنى عما سبق وحينئذ فكان المناسب فى المقابلة أن يقول وقيل معنى قوله ابتداء أي بلا شرط وهو احتراز عن الاحضار الخ (قوله كما فى الضمير الغائب الخ) أي وكاسم الإشارة فإنه يشترط الإشارة الحسية معه والمعرف بالاضافة العهدية فإنه يشترط تقدم العهد فتأمل (قوله لأن جميع طرق التعريف كذلك) أي مشروطة بتقدم شئ (قوله حتى العلم) أي فلو كان مقاله هذا القائل مراد الصنف لخرج العلم أيضا مع أنه المقصود وهذا الرد ظاهر ان أراد بالشرط أي شرط كان ليشمل العلم بالوضع فلو أراد بعبارة العلم بالوضع بأن يكون معنى قوله ابتداء أي من غير توقف بعد العلم بالوضع على شئ آخر كان الرد على هذا القائل أن يقال هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به فيلزم استدراك قوله باسم مختص به لأن ما خرج به من بقية المعارف خرج بقوله ابتداء على أن معناه ما ذكره صاحب هذا القيل أن يجيب بنظير قول الشارح وهذه القيود الخ بأن يقول ان القيد المذكور وهو قوله باسم مختص به ذكرنا تحقيق مقام العلمية لا للاحتراز والافالقيده يغنى عنه

كقوله تعالى قل هو الله أحد وقول الشاعر
وقوله

أبو مالك قاصر فقره * على نفسه ومشيئته
الله يعلم ما تركت قتالهم * حتى علا فرسى بأشقر مزبد

(قوله قل هو الله أحد) يحتمل أن يكون هو مبتدأ والله خبراً أولاً وأحد خبراً ثانياً أو بدلاً من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغيرة الموصوفة من المعرفة إذا استفيد منها ما لم يستفد من اللبدل منه كما ذكره الرضى ويحتمل أن يكون هو ضمير الشأن مبتدأ أول والله مبتدأ ثان والجملة خبره وتعتبر الأحدية بحسب الوصف بمعنى أنه أحد في وصفه كالوجوب واستحقاق العبادة أو بحسب الذات أى أنه لا تركيب فيه أصلاً وعلى الوجهين تظهر فائدة حمل الأحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد أحد والشاهد أنما هو على الأعراب الثانى فى إيراد السند اليه علماً لأجل احضاره فى ذهن السامع ابتداءً بجميع شخصياته التى قام عليها الدليل كالقدرة ونحوها باسم خاص به تعالى ووجه كونه علماً أنه وضع من أول الأمر للذات كما عليه أئمة الدين وأما على الأعراب الأول فلا شاهد فيه لان لفظ الجلالة لم يقع مسنداً اليه بل مسنداً (قوله حذف الهمزة) أى تخفيفاً لكن ان كان الحذف بعد القاء حركتها على اللام كان الحذف قياسياً لانها قبل ذلك متعاضية بالحركة ويكون الادغام غير قياسى لتحرك أول المثليين مع وجود حاجز بينهما وهو الهمزة لان المحذوف قياساً فى قوة المذكور وان كان حذفها مع حركتها كان الحذف غير قياسى ويكون الادغام حينئذ قياساً لسكون أول المثليين وعدم الحاجز بينهما أصلاً (قوله وعوض عنها حرف التعريف) (٢٩٦) فيه نظر من وجهين الأول أن معنى التعويض الايمان بالشيء عوضاً

فيعتضى أنه غير موجود فى الكامة والالزم تحصيل الحاصل مع أن حرف التعريف موجود قبل التعويض الثانى أنه يلزم الجمع بين العوض والموضع قبل حذف الهمزة فى قوائى الاله والالزم باطل فيهما والجواب أن المراد بالتعويض فى قوله وعوض عنها الخ قصد العوضىة أى ثم بعد حذف الهمزة قصد واعتبر جعل حرف التعريف عوضاً عنها

(نحو قل هو الله أحد) فانه أصله الاله حذف الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علماً

الاحضار بشرط لزم كون معنى الابتداء أن الاحضار ذاتى فان كان معناه حينئذ لذاته أى بلا توقف على شيء أصلاً خرج نفس العلم لتوقفه على العلم بالموضع وان كان معناه بلا توقف الاعلى الموضع خرجت المعارف لتوقفها بعد العلم بالموضع على أمور أخرى كتقدم الذكر فى ضمير الغيبة والمعهود فى المعارف بلام المعهود والعلم بالصلة فى الموصول وحضور المشار اليه فى اسم الإشارة وتحقق العهد فى المضاف فلا يبقى الا العلم فيكون قوله باسم مختص به ضائعاتاً ماله (نحو قل هو الله أحد) أى الشأن الله أحد فهذا المقام مقام التوحيد والعلمية أنسب به من سائر المعارف لما ذكر فى مفاده الموجب لقطع مادة توهم

نحو قوله تعالى قل هو الله أحد) ش المراد بالعلمية هنا علم الشخص لا علم الجنس لان ما ذكره لا ينطبق عليه أى التعريف اذا كان بالعلمية يكون لا أحد أسباب * منها أن يقصد احضاره فى ذهن السامع وقوله بعينه احتراز من اسم الجنس نكرة كان أو معرفة وقوله ابتداء احتراز عن الضمير وقيل معنى بلا واسطة فان كلام من المعارف انما يفيد بواسطة كاصلة والمشار اليه والتكلم والخطاب والغيبة وقوله باسم مختص به احتراز عن اسم الإشارة والموصول وقال الخطيبى قوله بعينه يخرج النكرة وليس كما قال

أى ثم ادغم ثم غم وعظم ثم جعل علماً فى الكلام حذف * ثم اعلم أن هذا الترتيب انما هو بالنظر للاعتبار بل لا باعتبار الحقيقة والوجود الخارجى و بعضهم أجاب بجواب آخر وهو أن ال فى قوله أصله الاله من الحكاية لامن الحكى فمراده أن أصله المنكر وانما أدخل حرف التعريف فى خبر المبتدأ لافادة الحصر كما فى زيد الأمير رداً على من يقول أصله لاه (قوله ثم جعل علماً) أى شخصيات لا يتخلوا ما أن يريد أنه علم بالموضع أو بالعلبة التحقيقية أو التقديرية فان أراد الأول صح على القول بأن الواضع هو الله وأشكل على القول بأن الواضع البشر لان الواضع يستلزم العلم بالموضوع له وذاته تعالى غير معلومة بالكنه لغيره وأجيب بأن الواضع انما يتوقف على العلم بالموضوع له ولو من بعض الوجوه وذلك حاصل هنا ولا يتوقف على العلم بالكنه والحقيقة وان أراد أنه علم بالعلبة التحقيقية أشكل من جهة أن العلم بالعلبة التحقيقية لا بد أن يسبق له استعمال فى غير ما غلب عليه ولفظ الجلالة لم يستعمل فى غيره تعالى فلا يصح فيه دعوى غلبة الاستعمال وأجيب بأن الحكم عليه بالعلبة بالنظر لأصله وهو الاله والشيء مع أصله بمنزلة لفظ واحد يصح أن يحكم على أحدهما بحكم الآخر وإله فى الأصل اسم لكل معبود ثم غلب منكر أو بعد إدخال ال عليه على الخلاف فى ذلك على الذات العلية وإن أراد أنه علم بالعلبة التقديرية فلا إشكال والحاصل أنه اختلف فى لفظ الجلالة فقليل علم بالموضع وقيل بالعلبة التحقيقية وقيل بالعلبة التقديرية والأول مشكل على القول بأن الواضع البشر وتقدم الجواب عنه والثانى مشكل أيضاً وتقدم الجواب عنه والثالث ظاهر لا غبار عليه ثم ان ما ذكره الشارح من أن أصله كذا وتصرف فيه بما ذكرتم جعل علماً الخ خلاف ما عليه الأئمة الأربعة من أن لفظ الله وضع للذات العلية من أول الأمر من غير سبق تصرف فيه ومن غير اشتقاق له من شيء كما نقل عن سيبويه

(قوله للذات) أى العلومة لكل أحد المعينة بكونها واجبة الوجود الخ فقوله الواجب الخ بيان للذات السمة وليس معتبرا فى السمى والا كان السمى مجموع الذات والصفة وأنه ليس كذلك لانه يقتضى أن يكون لفظ الجلالة كليا وسيأتى رده بل السمى الذات وحدها قاله سم ان قلت هذا يعارض ما مر من أن العلم ما وضع للشيء مع جميع مشخصاته قلت قد سبق أن المراد بالمشخصات ما كان لازما للذات من حيث هى ذات المقتضى لجزئيتها وتعينها بقطع النظر عن كونها قديمة أو حادثة وحينئذ فلفظ الجلالة اسم للذات وما كان لازما لها من حيث انها ذات كالوجود وأما وجوب الوجود والخلق للعالم وغير ذلك من الصفات فأمر زائدة على الذات غير لازمة لها من حيث انها ذات وحينئذ فلا تكون من جملة الموضوع له (قوله الواجب الوجود) أى التى وجودها واجب لا يقبل الانتفاء لأزلا ولا أبدا (قوله وزعم بعضهم) هو الشارح الخ لخالى (قوله اسم) أى وليس بعلم لان مفهوم العلم جزئى وهذا مفهومه كلى كما قال (قوله لمفهوم الواجب لذاته) الاضافة بيانية والواجب لذاته هو الذى لا يحتاج لغيره فى وجوده وقوله للمبودية له أى لكون الغير يعبد (قوله وكل منهما) أى من هذين الأمرين اللذين وضع لهما (٢٩٧) اللفظ كلى (قوله فلا يكون) أى لفظ الجلالة علما أى بالوضع فلا ينافى

للذات الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر فى فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى وفيه نظر لانا لان اسم لهذا المفهوم الكلى كيف وقد أجمعوا على أن قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلى لما أفادت التوحيد لان الكلى من حيث هو كلى يحتمل الكثرة

الاشترك والله علم منقول من إله بعد اسقاط الهمزة وزيادة لام التعريف عوضا عنها على ذات واجب الوجود الخالق للعالم من غير أن يكون مفهومه هذه الأوصاف بل مدلوله هوية الواجب الأعظم وحقيقة الملك الأقدم فهو جامع للذات والصفات وليس مدلوله مفهوم الاله الذى هو المعبود بالحق كما قيل والالم يكن قول لا اله الا الله مفيدا للتوحيد لانه يكون المعنى لا اله الا المعبود بالحق وحصر الألوهية فى المعبود بالحق لا يقتضى وحدانيته لانه كلى يصح وجوده باعتبار نفس مفهومه فى ضمن أفراد والاجماع على أفادته التوحيد فيبطل هذا التقرير وأيضا لو كان كذلك لزم ان كان المستثنى منه المعبود بالحق استثناء الشيء من نفسه وان كان المعبود بالباطل لم يصح هذا الكلام أصلا لوجود المعبود بالباطل

بل يخرج المعرف اذا أريد به الجنس الأخرى يد بالنكرة ما هو أعم منه ثم قال ويى كون الاضمار المذكور يقتضى أن يكون بالعلمية نظر لان الاضمار المذكور قد يحصل ببعض المعارف قلت وقد علمت بما قدمناه أنه ليس كذلك وقد مثل المصنف له بقوله هو الله أحد يعنى بالعلم لفظ الجلالة الشريفة وهذا بناء على القول بأنها علم وهو المشهور قال الخطيبى فى جملة علما نظر لان ما وضع له هو المستحق للعبودية أو الواجب لذاته (١) وكل واحد منهما وان انحصر فى الخارج فى فرد واحد دليل يدل عليه وهذه لا يمنع

علما أى بالوضع فلا ينافى أنه على هذا القول قد يجعل علما بالقلبة (قوله أنه) أى لفظ الجلالة (قوله كيف) أى كيف يكون اسما لمفهوم الكلى والحال انهم قد أجمعوا الخ أى انه لا يصح ذلك فهو استفهام تعجيبى بمعنى التنى (قوله كلمة توحيد) أى كلمة تفيد التوحيد وتدل عليه (قوله لما أفادت التوحيد) أى لکن التالى وهو عدم أفادتها للتوحيد باطل فبطل المقدم وهو كون لفظ الجلالة اسما لمفهوم الكلى وقوله لان الكلى الخ هذا دليل للشرطية وقوله من حيث

(٣٨ - شروح التلخيص - أول) هو كلى أى لا من حيث انحصاره فى الخارج فى جزئى معين وقوله يحتمل الكثرة أى وهى تنافى التوحيد والمراد باحتماله الكثرة قبوله لها فى الخارج وليس المراد به ما قابل الجزم فاندفع ما يقال كان الأولى أن يقول يفيد الكثرة لان الكلى من حيث هو كلى يفيد الكثرة قطعا لا احتمالا ثم ان قوله لو كان لفظ الجلالة اسما لمفهوم الكلى لما أفادت التوحيد فيه نظر لانه على تقدير وضعه لمفهوم الكلى يفيد التوحيد بواسطة اقريئة المعينة الدالة على انحصار ذلك للمفهوم فى الفرد المخصوص وحينئذ فاللازمة ممنوعة وأجيب بأن المراد لما أفادت التوحيد بذاته أى باعتبار معناه لغة بدون القرينة المعينة واللازم باطل لانه يفيد التوحيد بذاته بدليل أن أهل اللغة يفرقون بين لا اله الا الله ولا اله الا الرحمن من حيث افادة التوحيد فيجعلون الأول مفيدا للتوحيد دون الثانى فدل ذلك الفرق على أن الأول يفيد التوحيد بذاته والا فالقرائن توجد مع كل منهما أو بهذا يتبين لك فساد ما قيل ان افادة لا اله الا الله التوحيد انما هى بحسب الشرع لا بحسب اللغة

(١) قوله وكل واحد منهما الخ هكذا فى الأصل ولعل الخبر سقط من قلم الناسخ وحق الكلام وكل واحد منهما كلى الخ كما يؤخذ من عبارة المختصر كتبه صححه

وإما لتعظيمه أو لأهاته ككافي الكنى والألقاب المحموده وللذمومة وإما للكناية حيث الاسم صالح لها ومما ورد صالحا للكناية من غير باب المسند اليه قوله تعالى تبتيدا أنى لهب أى جهنمى

(قوله أو تعظيم أو أهاته) لم يقل تعظيم أو أهاته لانه قديقه بآراءه علما تعظيم غير المسند اليه أو أهاته كأبو الفضل صديقك وأبو جهل رفيقك فان في إرادته علما تعظيم المضاف للمسند في الأول وأهاته المضاف للمسند في الثانى (قوله كافي الألقاب) أى كالتعظيم والاهاته التى في الألقاب أى وكالأسماء الصالحة لذلك ككافي على ومعاوية اذا اعتبرناهما اسمين وككافي الكنى الصالحة لذلك أيضا نحو أبو الخير وأبو الشر وانما نص على الألقاب لانها الواضحة في ذلك لان الغرض من وضعها الاشعار بالمدح أو الذم وقد تضمنهما الأسماء وان لم يقصد بالوضع الاتميز الذات لكونها منقولة عن ههنا شريفة أو خسيصة كمحمد وكتب أو لاشتهار مسماها بصفة محموده أو مذمومة كحاتم ومادر وبعد الألقاب في ذلك الكنى ككافي الفضل وأبى الجهل (قوله الصالحة لذلك) أى للتعظيم أو الاهاته أى المشعرة بذلك من حيث انها موضوعة لذلك المعنى في الأصل وهذا (٢٩٨) وصف كاشف للتوضيح لا للاحتراز عن غير الصالحة لعدم وجودها لان

(أو تعظيم أو أهاته) كافي الألقاب الصالحة لذلك مثل ركب على وهرب معاوية (أو كناية) عن معنى يصلح العلم له نحو أبو لهب فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر الى الوضع الأول

كثيرا ويكون الاستثناء فيه حينئذ منقطعا (أو تعظيم أو أهاته) أى ويعرف المسند اليه بالعلمية ليفيد تعظيما لاشعاره به لكونه من الألقاب الدالة على ذلك أو ليفيد أهاته لاشعاره بها كما اذا قيل في التعظيم هذا على حضر وفي الأهاته هذا أنف الناقة حضر (أو كناية) أى يعرف المسند اليه بالعلمية ليكون كناية عن معنى يستفاد منه باعتبار أصل وضعه قبل النقل فيقال مثلا أبو لهب قال كذا لينتقل منه الى كونه جهنميا لان أباهب باعتبار أصل الوضع يشعر بملابسة لهب النار كما يقال أبو الشر وأبو الخير وأخو الحرب ملابس هذه الأشياء فاطلاقه اطلاقا علميا يمكن معه الشعور بالأصل مع القرائن والشعور بالأصل يمكن معه الشعور بملابسة النار المخصوصة مع القرائن وهو أنه جهنمى وفي هذا الاستعمال انتقال من المألوم الى اللازم في الجملة وهذا القدر كاف في هذا المقام في تسمية هذا الانتقال الذى قديقه كناية من غير اشتراط شروط ان كناية المخصوصة للعلومة وأما القول بأن المراد بالكناية هنا أن يطلق اللفظ ويراد به لازم معناه كما يقال حاتم ويراد به لازم الذى اشتهر به وهو الجود ولم يشتهر به كما يقال أبو لهب ويراد به لازم في الجملة وهو كونه جهنميا ولا يراد بالشخص المسمى بحاتم ولا بأبى لهب ففيه نظر وذلك ان أهل الفن مثلا في هذا المقام تبتيدا أنى لهب ومعلوم قطعا أن المراد به الشخص اللازمه وأيضا لو كان كذلك فان أراد انه يطلق على غير مسماه بضرب من المشابهة

كليتة ومفهوم العلم جزئى قلت ليس كما قال بل الكلى هو الاله وأما لفظ الله فانه علم حقيقى على الراجح ص (أو تعظيم أو أهاته أو كناية

اللقب ما شعر بمدح أو ذم فلا يكون الا صالحا للتعظيم أو الاهاته (قوله مثل ركب على الخ) أى فالتيان بالمسند اليه علما لأجل الدلالة على تعظيم مسماه فالتعظيم مأخوذ من لفظ على لأخذه من العلو والاهاته مأخوذة من لفظ معاوية لانه مأخوذ من العلو (١) وهو صريح الذنب فذكر الركوب والانهزام ليس لتوقف الاشعار عليه والا لم يكن العلم مفيدا للتعظيم أو الاهاته بل الافادة من غيرهم ان التمثيل بعلى ومعاوية على اعتبار أنهما القبان فانهما كما يصح اعتبارهما اسمين يصح

اعتبارهما القبين (قوله أو كناية) أى انه يؤتى بالمسند اليه علما لأجل كونه كناية عن معنى يصلح العلم واعتبار أى لذلك المعنى بحسب معناه الأصلى قبل العلمية (قوله نحو أبو لهب فعل كذا كناية الخ) أى فقولا أبو لهب فعل كذا في معنى قولك جهنمى فعل كذا وتوجيه الكناية في ذلك المثال أن أباهب بحسب الأصل مركب اضافى معناه ملابس اللهب أى النار بملابسة شديدة كما أن معنى أبو الخير وأبو الشر وأبو الفضل وأخو الحرب ملابس ذلك ومن لوازم كون الشخص ملابس اللهب كونه جهنميا أى من أهل جهنم فان اللهب الحقيقى لهب نار جهنم فأطلق أبو لهب وأريد لازمه وهو كونه جهنميا فاذا قلت في شأن كافر مسمى بأبى لهب أبو لهب فعل كذا مريدا بذلك جهنميا فعل كذا كان كناية من اطلاق اسم المألوم وهو الذات اللازمة للهب وإرادة اللازم وهو الجهنمى والحاصل انك اذا قلت في شأن كافر اسمه أبو لهب أو لهب فعل كذا فالتسكتة في إيراد المسند اليه علما الكناية عن كونه جهنميا وتوجه الكناية أن معنى أبو لهب بالنظر للوضع الأول ذات ملازمة للنار ويلزم من ملازمته للنار كونه جهنميا فقد أطلقت اسم المألوم وهو أبو لهب وأردت اللازم وهو كونه جهنميا لا فادق غدا به بالنار وغيرها مما في جهنم (قوله بالنظر الخ) أى والكناية في هذا العلم انما تكون

(١) قوله من العلو: كذا في الأصل وليس العلو بالواو من مصادر عوى المذكورة في كتب اللغة كتبه مصححه

بالنظر الى الوضع الاول أى بالنظر الى معناه بحسب الوضع الاول وهو الاضافى لا بالنظر الى معناه بحسب الوضع الثانى وهو العلمى (قوله
أعنى الاضافى) عبر بأعنى اشارة لدفع ما يتوهم من أن المراد بالوضع الاول الوضع العلمى فى قولهم ما وضع أولا وهو العلم وما وضع ثانيا ان
أشعر بملح أودم فلقب وان صدر بأب أوأم فكناية (قوله لان معناه) أى لفظ أبو لهب بالنظر للوضع الاول (قوله ملازم النار) أى
الكاملة وهى جهنم لان الشيء اذا أطلق ينصرف للفرد الكامل منه فاندفع ما يقال ان الفرقان ملابس للنار مع أنه ليس جهنميا والاولى
كما قال العصام أن يقال ان معناه بالوضع الاول من تتولد منه النار لانه وقود لها اذ لا شك فى لزوم كونه جهنميا لذلك المعنى بخلاف ما قال
الشارح فانه يحتاج الى ادعاء أن المراد بالهلب الحقيقى أعنى نار جهنم لاجل أن يستلزم الكون جهنميا (قوله ويلزمه) أى يلزم الشخص
الملابس للنار الكاملة أنه جهنمى أى لزوم ما عرفنا لانه يكفى عند علماء المعاني لانهم يكتبون بالملازمة فى الجملة وهو أن يكون أحدا الأمرين
بحيث يصلح للانتقال منه لآخر وان لم يكن هناك لزوم عقلى واندفع ما يقال لانسلم أنه يلزم من ملازمة الشخص للنار الحقيقية أن يكون
جهنميا لم لا يجوز أن يكون ملابس لها وهو غير جهنمى ألا ترى لللائكة الزبانية فانهم ملازمون لها ومع ذلك هم غير جهنمى (قوله
فيكون) أى الانتقال الى كونه جهنميا انتقالا من الملزوم أعنى الذات الملازمة للنار الحقيقية وقوله الى اللازم أعنى كونه جهنميا (قوله
وهذا القدر) أى الانتقال من المعنى الموضوع له أولا وان لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ الى لازمه كاف فى الكناية ولا تتوقف على
ارادة لازم ما استعمل فيه اللفظ وهو الذات المعينة وهذا جواب عما يقال ان الكناية يجب فيها أن يكون المراد من اللفظ لازم معناه
كما فى كثير الرماذ فانهم استعمل فى كثرة الرماذ مراد منه لازم معناه وهو الكرم وهنا ليس كذلك لان المعنى الذى استعمل فيه اللفظ
الذات والكون جهنميا ليس من لوازمها وحاصل الجواب أن قولهم يجب فى الكناية أن يكون اللفظ مستعملا فى لازم معناه يعنى اذا
كانت الكناية باعتبار المسمى بهذا الاسم وأما اذا كانت الكناية باعتبار (٢٩٩) المعنى الاصلى كما هنا فلا يجب فيها أن يكون
المراد من اللفظ لازم معناه

أعنى الاضافى لان معناه ملازم النار وملابسها ويلزمه أنه جهنمى فيكون انتقالا من الملزوم الى اللازم
باعتبار الوضع الاول وهذا القدر كاف فى الكناية وقيل فى هذا المقام ان الكناية كما يقال جاء حاتم
ويراد به لازمه أى جواد لا الشخص المسمى بحاتم ويقال رأيت أبا لهب

واعتبار تناسب العلمية وجعله كليا كما يطلق حاتم ويراد به جواد فى الجملة بهذا الاعتبار كان استعارة على
ما يأتى ان شاء الله تعالى لا كناية وان أراد الاطلاق عن الغير باعتبار اللزوم العرفى من باب اطلاق
المقيد على المطلق لا باعتبار المشابهة كاطلاق أبى جهل اللازم معناه الذى اشتهر به وهو كونه جهنميا

بقى شيء وهو ان الكناية الانتقال من المعنى المستعمل فيه اللفظ للازمه بواسطة أو بوسائط فان كان المعنى الاضافى لازما للمعنى العلمى
فلا تكافى فى معنى الكناية حتى يقال وهذا القدر كاف وان لم يكن لازما ولا انتقال فلا كناية أصلا والظاهر أنه غير لازم فان الملابس
لنار ليس لازما للشخص المعين من حيث هو شخص معين الذى هو مدلول العلم الآن يقال انه يفهم عند استعمال اللفظ فى المعنى العلمى
المعنى الاضافى لانه يلتفت الى المعانى الاصلية عند الاستعمال فى المعانى الحالية ثم ينتقل عن المعنى الاضافى الى لازمه وهذا القدر كاف
(قوله وقيل الخ) حاصله أن الكناية على هذا القول فى قولك أبو لهب فعل كذا بالنظر للوضع الثانوى وهو المعنى العلمى أن الكناية
فيه مثل الكناية فى جاء حاتم وبيان ذلك أن حاتم موضوع للذات المعينة الموصوفة بالكرم ويلزمها كونها جوادا فاذا قلت فى شأن
شخص كريم غير الشخص المسمى بحاتم وأردت جاء جواد فقد استعملت اللفظ فى نفس لازم المعنى العلمى وهو جواد وكذا
أبو لهب معناه العلمى الذات المعينة الكافرة ويلزمها أن تكون جهنمية فاذا قلت فى شأن كافر غير أبى لهب جاء أبو لهب وأردت جاء
جهنمى فقد استعملت اللفظ فى نفس اللازم للمعنى العلمى وأما على القول الاول فالعلم مستعمل فى معناه الاصلى لينتقل منه الى لازمه
والحاصل أنه على الاول اللفظ مستعمل فى معناه الاصلى لينتقل منه للازم معناه وأما على القول الثانى فاللفظ لم يستعمل فى المعنى الاصلى
ولا فى المعنى الثانوى وهو الذات المعينة أصلا وانما استعمل فى لازمها ابتداء فحتم مستعمل ابتداء فى الجواد اللازم للذات المخصوصة
المسماة بحاتم لاني الشخص المعروف وهو الطائى لينتقل منه الى كونه جوادا وكذا أبو لهب استعمل ابتداء فى الجهنمى اللازم للذات
المخصوصة المسماة بأبى لهب ولم يستعمل فى الشخص المعروف وهو عبد العزى لينتقل منه الى كونه جهنميا (قوله كما يقال الخ) أى
مثل الكناية فى القول الذى يقال لأى كريم غير حاتم الطائى جاء حاتم (قوله ويراد به لازمه) أى لازم معناه بأن يستعمل اللفظ ابتداء
فى ذلك اللازم الذى اشتهر انصاف معناه به (قوله لا الشخص) أى ولا يراد به الشخص المعين المسمى بحاتم وهو الطائى لينتقل منه الى
لازمه أعنى كونه جوادا (قوله ويقال) عطف على قوله يقال سابقا

(قوله أي جهنميا) أي لا الشخص المسمى بأبي لهب ففي كلامه اكتفاء وحاصله أن يطلق أبو لهب مراد به جهنمي على أي كافر كان غير مسمى بأبي لهب بأن كان اسمه زيدا مثلا لا مراد به الشخص المسمى بأبي لهب لينتقل منه إلى لازمه (قوله وفيه نظر) قد رد الشارح هذا القول بثلاثة أمور ذكر الأول بقوله لانه الخ والثاني بقوله ولو كان الخ والثالث بقوله وما يدل الخ (قوله لانه حينئذ يكون استعارة) أي لانه قد استعمل لفظ حاتم في غير ما وضع له وهو رجل آخر جواد للعلاقة المشابهة في الجود وكذا أبو لهب مستعمل في غير ما وضع له وهو رجل آخر جهنمي للعلاقة المشابهة في الكفر والجهنمية والقرينة هنا مانعة من ارادة المعنى الاصلى لاستحالة أن يكون حاتم الطائي أو عبد العزى جاءك للعلم بموتهم ما وذلك معنى الاستعارة ثم لا ينبغي أن يكون المراد على هذا القيل أن لفظ حاتم مستعمل في الشخص المسمى بحاتم لينتقل منه إلى لازمه وهو الجواد لانه خلاف المتبادر من قول الشارح ويراد به لازمه أي جواد لا الشخص المسمى بحاتم ومن قوله الآتي ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبي لهب لا كافر آخر ولأن هذا معنى الكناية على مذهب المصنف فلا يصح قوله لانه حينئذ استعارة لا كناية وكذا لا ينبغي أن يكون المراد على هذا القيل أن حاتم استعمل في الجواد لينتقل إلى ملازمه وهو الشخص المعلوم وأن أبا لهب استعمل في الجهنمي لينتقل إلى ملازمه وهو الكافر المعلوم لانه خلاف كلام الشارح ولأن هذا معنى الكناية على مذهب السكاكي فلا يصح قول الشارح أنه حينئذ يكون استعارة لا كناية فليتأمل كذا ينبغي تقرير هذا المقام خلافا لما في حواشي سم اه يس (قوله يكون استعارة) أي ان اعتبر أن العلاقة المشابهة وأن اعتبر أن العلاقة غيرها كالاتفاق والتقييد كان مجازا مرسلًا وذلك أنه يصح أن يكون من قبيل اطلاق اسم التقييد وهو أبو لهب فانه اسم للكافر المخصوص الذي نزلت فيه الآية على المطلق وهو مطلق الكافر ثم أريد به الكافر المخصوص المسمى بزيدا مثلا فيكون مجازا مرسلًا بمقتضى علفه الاطلاق والتقييد كاتفاق الشفر الذي هو اسم لشفة البعير على مطلق (٣٠٠) الشفة ثم أريد منها شفة الانسان (قوله على ماسيجي) أي في مبحث الكناية من

أن الكناية استعمال اللفظ في معناه ابتداء لينتقل منه للزمه على مذهب المصنف وعلى مذهب السكاكي استعمال اللفظ في لازم معناه ابتداء لينتقل منه إلى الملازم وهو معنى

أي جهنميا وفيه نظر لانه حينئذ يكون استعارة لا كناية على ماسيجي. ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا فعل هذا الرجل كذا مشيرا إلى كافر وقولنا أبو جهل فعل كذا كناية عن الجهنمي ولم يقل به أحد وما يدل على فساد ذلك أنه مثل صاحب المفتاح وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى ثبت يدا أبي لهب كان مجازا مرسلًا وان أراد الاطلاق على لازم اتفاق حصوله في الشخص ولو لم يشتهر بلزومه حتى يكون تشبيها أو ارساليا كان قولنا هذا الرجل مشيرا إلى كافر فعل كذا كناية عن الجهنمي ولم يقل به أحد فتأمل

اللفظ الموضوع له وهنا قد استعمل اللفظ ابتداء في اللازم لينتقل منه إلى غير ما وضع له اللفظ على ماسر (أو قوله ولو كان المراد ما ذكره) أي لو كان المراد في تقرير الكناية ما ذكره هذا القائل من أن اللفظ مستعمل في لازم الذات للزم عليه أنك اذا أشرت لكافر وقلت فعل كذا هذا الرجل والقصد أن الفعل صدر من غير هذا الرجل المشار إليه أو قلت في شأن كافر لا يسمي بأبي جهل أبو جهل فعل كذا يكون كناية عن الجهنمي لانك أطلقت اسم الملازم وهو أبو جهل بالاشارة للكافر وأردت اللازم وهو الجهنمي وجعل هذا من الكناية لم يقل به أحد ووجه الاستلزام أن هذا القائل جعل منشأ الانتقال للجهنمي كون الذات الكافرة مستلزما له وهذا اللازم لا يتوجه على القول الاول من أن اللفظ مستعمل في معناه الاصلى وهو الاضافي لينتقل منه إلى لازمه الذي هو الجهنمي لان المعنى الاضافي في أبي جهل ليس من لوازمه الجهنمي (قوله ولم يقل به أحد) أي لم يقل بأنه كناية أحد وقد يجب بأنه لا يلزم من فهم الجهنمي من أبي لهب فهمه من أبي جهل ولا من قولك هذا لعدم اشتها المعنى الذي وضع له اللفظ بذلك اللازم وهو الجهنمي والحاصل أن المعنى الذي وضع له اللفظ تارة يشتهر بصفة وتارة لا يشتهر بها وان كانت تلك الصفة ثابتة له فان كان مشتهرا كما في أبي لهب فانه اشتهر بأنه جهنمي فيصح استعمال اللفظ في تلك الصفة اللازمة على طريق الاستعارة أو الكناية وان كان غير مشتهر كزيد وعمر والكافرين لم يقل أحد بصحة استعمال اللفظ في ذلك للوصف كناية أو استعارة فأبو لهب اشتهر بأنه جهنمي دون أبي جهل فقياس هذا على هذا قياس مع الفارق (قوله في هذه الكناية) أي لهذه الكناية ففي معنى اللام (قوله ثبت يدا أبي لهب) ان قلت الكلام في العلم المسند اليه وأبو لهب في الآية مضاف اليه لا مسندا اليه فكيف يمثل صاحب المفتاح بهذه الآية أجيب بأن اليد في الآية مقحمة لأن غالب الأعمال بها فاذا هلك فقد هلك صاحبها وحينئذ فأبو لهب مسند اليه في الحقيقة وقيل انها غير زائدة لما روى أن سبب النزول أنه أخذ حجرًا بيده فرمى به النبي ﷺ وعليه فيكون ذكره الآية في باب المسند اليه تنجيبا للقاعدة كما هو دأب السكاكي

(قوله ولا شك أن المراد الخ) أى وحيث كان المراد الشخص المسمى بأبى لهب لا كافرا آخر لم يكن كناية عن الجهنمى الاعلى القول الأول اذ على القول الثانى لا يكون أبوهب كناية عن الجهنمى الا اذا كان المراد شخصا غير المسمى بأبى لهب كما مر (قوله أو ايهام استلذاذه) أى استلذاذ التكلم بالسند اليه أى أن يوهم المتكلم المخاطب أنه وجد (٣٠١) السند اليه لئلا يذوق ذكر الياهام نظر لان اللفظ الدال على المحبوب للنفس

لا يذوقها فلا استلذاذ حاصل تحقيقا لا على سبيل الياهام فالأولى أن يقول أو الاعلام بالاستلذاذ به وأجيب بأمرين الأول أن المراد اللذة الحسية باعتبار الدلالة على المعنى ولا شك أنها متوهمة لا محقة الثانى أن المراد اللذة بذكر العلم من غير اعتبار الدلالة على المعنى ولا شك أن حصول اللذة المعنوية بذكر العلم من غير اعتبار الدلالة على المعنى أمر متوهم هذا كله ان فسرنا الياهام بالتوهم أم لا أو اريد به الإيقاع فى وهم السامع أى ذهنه ولو على سبيل التحقق فلا اعتراض أصلا (قوله ليلاى الخ) أضاف ليلى الى نفسه حين كونها من الطيبات ولم يصفها الى نفسه حين كونها من البشر الكمال حسده وغيرته ذكره شيخنا الحنفى والشاهد فى قوله أم ليلى اذ مقتضى الظاهر أن يقول أم هي لتقدم المرجع لكونه أو رد السند اليه علما لا يهائم استلذاذه

ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبى لهب لا كافرا آخر (أو ايهام استلذاذه) أى وجدان العلم لذىذا نحوقوله بالله يا طيبات القاع قلن لنا * ليلاى منكن أم ليلى من البشر (أو التبرك به)

(أو ايهام استلذاذه) أى ايهام التكلم السامع أن العلم وجدته لذىذا فأحرى اذا وجدته لذىذا بالقول كقوله بالله يا طيبات القاع قلن لنا * ليلاى منكن أم ليلى من البشر كرر ليلى لياهام الاستلذاذ أول وقوع الاستلذاذ وكان يكيفيهام هي وياهام الاستلذاذ يظهر عند تكرار اسم ما يظن محبوبا (أو التبرك به) كقولنا الله الهادى ومحمد هو الشفيع عند قول الجاهل

أو ايهام استلذاذه أو التبرك به (ش أى يؤتى بالعلم لاشعاره بتعظيم السند اليه أو اهانتة كما فى السكى واللقاب المحموده والذمومة أى الألقاب من الاعلام فان بين العلم واللقب عموم وخصوص من وجه وقوله كما فى السكى فيه نظر فن الكنية ان اشمرت بضمة أو رفعة فهى من الألقاب والافلاشاها بشىء من ذلك الا أن يقال الخطاب بالكنية كيف كانت تعظيم قال الشاعر أكنيه حين أناديه لأكرمه * ولا ألقبه والسواة اللقب

وبين الكنية واللقب اللذين هما قسمان من العلم عموم وخصوص من وجه فان قلت كيف يشعر العلم باللقب بشىء ومعناه غير مراد فان الاعلام لا تدل على معناها الذى كانت موضوعة له قبل العلمية قلت يشعر باعتبار استحضار معناه واستحضار أنه بما كان حاهلا على التسمية وان لم يكن معناه مرادا ولذلك قال * أنا الذى سمنى أمى حيدر * لان موضوعه قبل العلمية الأسد وقوله واما للكناية يعنى أن يكفى عن الاهانة أو غيرها والعلم صالح لذلك والفرق بينه وبين الأول أن الأول لم يقصد معناه انما قصد التسمية وأشعر فى الثانى كنى به عن معناه وفيه تنازع فى تسميته الآن علما واما هو صالح للكناية من غير باب السند اليه ثبت يدا أبى لهب فانه يحضر فى الذهن لهب النار التى هي داره لأنه سمي أباهب بذلك فانه قيل انما سمي أباهب لأن لونه كان مائها وأيضا الظاهر أنه سمي بذلك فى صغره قبل استحقاقه النار وانما قلنا من غير باب السند اليه لان السند اليه فى الآية الكريمة يدا لا العلم وقد أورد على السكاكى أنه أورد هذا فى أمثلة كون السند اليه علما وأجيب عنه بأن المراد بيديه نفسه اطلاقا لا اسم الجزء على السكل فيكون منها وفيه نظر لان يديه حينئذ يدهما ذاته وذاته لا تشمر بهذا الاسم الذى يشعر بالاهانة وأيضا فالسند اليه على هذا التقدير ليس علما بل هو مضاف الى العلم أو يقال عند السكاكى هذا من باب السند اليه يعنى به اسناد النسبة كما نقل عن سيبيويه أنه قال غلام زيد معناه زيد مملوك غلاما وهذا ما تقدم الوعد به عند الكلام على الاسناد العقلى * وإما لا يهائم استلذاذه كقول المتنبي أسمايالم تزده معرفة * وانما ذكركناها

قال السكاكى وما شا كل ذلك أى من ارادة العلم باسمه والحكم عليه أو نحو ذلك

(قوله أو التبرك) يصح أن يراد بالتبرك به باعتبار دلالة العلم على المعنى وأن يراد بالتبرك به بمجرد ذكر العلم من غير اعتبار تلك الدلالة فعلى التوجيه الأول يتعين عطفه على الياهام لان التبرك حاصل تحقيقا لأنه متوهم وعلى الثانى يكون معطوفا على الاستلذاذ لان التبرك حينئذ متوهم لا محقق

❦ وان كان بالموصلية فاما لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة

(قوله نحو الله الهادي) أي عند ذكر الله تعالى وقوله ومحمد الشفيع أي عند ذكر المصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله كالتفاؤل) هو بالهمز وذلك نحو سعد في دارك (قوله والتطير) أي التشاؤم كالسفاح في دار صديقك (قوله والتسجيل) أي ضبط الحكم وكتابته عليه كالألو قال الحاكم لعمر وهل أقرز يد بكذا فيقول عمرو زيدا أقر بكذا فلم يقل هو أقر بكذا لاجل تسجيل الحكم عليه وضبطه بحيث لا يقدر على انكار الشهادة عليه بعد (قوله وغيره مما يناسب اعتباره الخ) كالتنبيه على غباوة السامع كالألو قال لك عمرو وهل زيد فعل كذا فتقول له زيد فعل كذا بإيراد السند اليه علمهم كون الحل للضمير للتنبيه على بلادة المخاطب وأنه لا يفهم إلا باسم المظهر ولا يفهم مع اختصار الكلام وكالحث على التبرح نحو أبو الفقر يسألك (قوله لعدم علم المخاطب) أي فقط بدليل قول الشارح بعد ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للتكلم (قوله بالاحوال) (٣٠٢) المختصة به (الاولى أن يقول بالأمور المختصة به يشمل عدم العلم بالاسم ثم ان

المراد باختصاصها به عدم عمومها للغالب الناس لعدم وجودها في غيره (قوله سوى الصلة) فيه أن عدم العلم بسوى الصلة لا يستدعي إيمان السند اليه موصولا لأنه إذا علم بالصلة أمكن أن يعبر عنه بطريق غير الموصولية كالإضافة نحو مصاحبنا بالامس كذا وكذا وأجيب بأن النكتة لا يشترط فيها أن تكون مختصة بتلك الطريق ولا أن تكون أولى بها بل يكفي وجود مناسبة بينهما وحصولها بها وإن أمكن حصولها بغيرها أيضا فليس المراد بالافتضاء هنا الإيجرد المناسبة من غير اطراد وانعكاس فالعلم بالحال المختصة كما يحصل

نحو الله الهادي ومحمد الشفيع (أو نحو ذلك) كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغيره مما يناسب اعتباره في الاعلام (والموصلية) أي تعريف المسند اليه بإيراده اسم موصول (لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة

هل الله الهادي أو هل محمد الشفيع (أو نحو ذلك) كالتفاؤل في قول القائل سعد في دارك والتطير في قولك السفاح في دار صديقك والتسجيل على السامع أي التحقيق والتنبيه عليه كما يحقق الشيء بالكتابة حتى لا يجد إلى انكار السماع سبيلا فإذا قيل لاحد هل سببت هذا وأهنته فيقول زيد سببته وأهنته بسمع منه فلا يجد السبيل إلى أن يقول ما سببت إلا أنني ظننته يحدث عن غيره وغير ذلك مما يناسب الاعلام كتأني الانكار لدى الحاجة حيث يكون العلم مشتركاً بين الحاضرين (والموصلية) أي تعريف المسند اليه بإيراده اسم موصول وقدمه على اسم الإشارة مع أن اسم الإشارة أعرف لأن فيه شبه الالتفات بإفادته وصف الرفعة وعكسها وأما المعرف بال العهدية فهو مع المعرف بالموصلية في رتبة واحده ولذلك صح وصف المعرف بال بالموصول كما في قوله تعالى الخناس الذي يوسوس ولكن قد علم الموصول عليه لما ذكر أيضا والمضاف رتبة ما يضاف اليه فتأخره عن ذوات الرتب أنسب ومحل التعريف بالموصلية أن يكون السامع عارفاً بنسبة جملة إلى مفهوم ذهني فلهذا أصلها فإذا قيل مثلاً من أحسنت إليه بالامس قد شكرت كان المعنى ذلك المجهود لك بأنك أحسنت إليه قد شكرت ولو قلت بدله إنسان أحسنت إليه بالامس قد شكرت لم يفد هذا العهد في أصل الوضع كما أفاده الموصول ولو كان قد يعرض له التعيين لاختصاص الوصف ولهذا إذا أريد التعيين كان استعمال الموصول هو الأصل لأنه يفيد التعيين بالوضع فترجح عن استعمال النكرة الموصوفة لأن التعيين بها اتفاق عرضي (لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة

ص (و بالموصلية الخ) ش التعريف بالموصلية يكون لاحد أسباب الأول أن لا يكون المخاطب يعلم من أحوال المسند اليه غير الصلة

كقوله

بالموصلية يحصل بالإضافة وبهذا يجب أيضاً ما أورد على قوله أو استهجان الخ من أن مجرد

استهجان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية لجواز أن يعبر عنه بطريق آخر من طرق التعريف لاستهجان فيه فلا بد من انضمام شيء إلى الاستهجان ليرجح اختيار الموصولية على ما سواها من الطرق * وأعلم أن ما ذكرناه من أن النكتة لا يشترط فيها الاختصاص بتلك الطريق بل يكفي كونها مناسبة للمقتضى كانت موجبة أو مرجحة أو لم تكن كذلك والترجيح من قصد التكلم هذه طريقة الفتاح ومذهب الشارح أن النكتة لا بد أن تكون موجبة أو مرجحة ولذا قال العلامة عبد الحكيم إن عدم علم المخاطب سوى الصلة نكتة موجبة لإيراده موصولا لأنه إذا لم يكن معلوماً للمخاطب شيء من الاحوال المختصة بالصلة لا يمكن إيراده بشيء من طرق التعريف سوى الموصولية وإيراده نكرة خروج عما نحن فيه إذ كلامنا في إيراده معرفة ولا ينقض بقوله مصاحبنا أمس رجل فاضل أو الرجل الذي كان معنا بالامس فاضل لأن طريق الإضافة احضار المجهود بمنوان المضاف اليه وطريق أداة التعريف احضار المجهود

بمعنوا أن وطريق الموصولية احضار له بعنوان النسبة الخبرية المفيدة لانصاف الموصولية بها وهذه الطرق متغايرة اه وأما ما أورده بعضهم على المصنف من أن عدم العلم بسوى الصلة لا يستدعي اتيان المسند اليه موصولا للاستغناء عن الموصول بجعل تلك الحالة المختصة المعلومة للمخاطب صفة للنكرة وأجاب عنه بأن تعيين الموصول وضعي بخلاف تعيين النكرة فانه بحسب الخارج دون الوضع لان الموصول موضوع لكل معين وضعا واحدا باعتبار أمر عام أو موضوع للمفهوم السكلي المستعمل في جزئياته المعينة على الاختلاف الواقع بين الشارح والعضد في ذلك والنكرة الموصوفة موضوعة للمفهوم السكلي مستعملة فيه وان كانت منحصرة في معين بحسب الخارج وما كان تعيينه بحسب الوضع أقوى مما كان تعيينه بحسب الخارج فهو في حيز السقوط لان الكلام في ترجيح تعريف على تعريف بعد كون المقام للتعريف والنكرة الموصوفة بمنزلة عنه نعم يرد على المصنف شيء آخر وهو أن قوله سوى الصلة يقتضي أن الخبر غير معلوم للمخاطب لانه من الاحوال المختصة بالمسند اليه ولم يستثن منها الا الصلة مع أنه قد يكون معلوما للمخاطب وذلك فيما اذا كان المقصود من الخبر لازم الفائدة فكان الاولى أن يقول سوى الصلة والخبر وأجيب بأن الخبر لا يجب أن يكون من الاحوال المختصة بالمسند اليه بل تارة يكون من الاحوال العامة كما في مثال الشارح وتارة يكون من الاحوال الخاصة كما في بقرة تكلمت فلم يدخل الخبر حينئذ في المستثنى منه فلا وجه لاختراجه وأما الصلة فيجب أن تكون مختصة بالمسند (٣٠٣) اليه لانها معينة له بدليل أنه صار

معرفة بواسطة انصافه بها (قوله الذي كان معنا أمس الخ) أي فالمخاطب لم يعلم شيئا من أحوال المسند اليه الا كونه كان معنا بالأمس ولم يعلم كونه عالما أولا (قوله لما لا يكون المتكلم الخ) ما مصدرية أي لم يتعرض لعدم كونه المتكلم له عن بسوى الصلة ولا لعدم كون كل من المتكلم والمخاطب له علم بسوى الصلة أو موصولة والعائد محذوف أي لما لا يكون

كقولك الذي كان معنا أمس رجل عالم) ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للمتكلم أو لسكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد المشرق لأعرفهم أولا نعرفهم لقلة جدوى مثل هذا الكلام

كقولك الذي كان معنا أمس رجل عالم) أي التعريف بالموصولية يكون لعدم علم الخ لا يقال لا يتعين الموصول فيما ذكرنا صحة أن يقال مصاحبنا بالأمس أو رجل مصاحب لنا بالأمس لانا نقول أمارك التعيين بالنكرة الموصوفة فلان التعريف بالموصولية في نحو هذا أرجح لافادته التعيين بالوضع كما تقدم وأما مكان التعبير بالمضاف لافادة ما ذكرنا لان الاضافة أيضا أصلها العهد فلا يوجب سقوط الموصول لان ما حضر للبلغ مما يحقق نسكة المقام يكفي في المراعاة اذ لا يجب اختصاص النسكة بما استعمل لها تأمله ولم يتعرض المصنف لما لا يعلم فيه المتكلم فقط أو المتكلم والمخاطب معا بسوى الصلة كقول المنازل الذين في بلاد المشرق لأعرفهم اذا كان هو الجاهل بسوى هذه الصلة أولا نعرفهم اذا كانا معا جاهلين لقلة فائدة هذا الكلام لانه اذا لم يعرف الا الصلة فعند ذلك لا يبقى حال يخبر به الا عدم المعرفة ونفي المعرفة في الاخبار لا يفيد غالبا

كقولك الذي كان معنا أمس رجل عالم

فيه المتكلم الخ (قوله نحو الذين في بلاد المشرق الخ) أي فالتكلم وحده أو مع المخاطب ليس له علم الا بالصلة وهي السكون في بلاد المشرق (قوله الذين الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب والاوى أن يثبت لعدم علم المتكلم بقوله الذين كانوا معك أمس لأعرفهم لانه أدل على معرفة المخاطب من مثال الشارح (قوله لقلة جدوى مثل هذا الكلام) أي لقلة الفائدة في هذا الكلام وانما لم يقل لعدم فائدة هذا الكلام لانه لا يخلو عن فائدة وهي افادة المخاطب عدم معرفة المتكلم لهم وانما كانت تلك الفائدة قليلة النفع بحيث لا يلتفت اليها البليغ لان المفروض أن المتكلم لا يعلم بشيء من الاحوال المختصة بسوى الصلة فلا يمكن الحكم عليه من المتكلم الا بالاحوال العامة والحكم بالاحوال العامة قليل الجدوى لان الاغلب العلم بها بخلاف ما اذا لم يكن للمخاطب علم بمساوى الصلة فان المتكلم يجوز أن يكون عالما بالاحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير الجدوى ثم ان قوله لقلة جدوى الخ يقتضي أنه لا يكون في الكلام فائدة عظيمة عند انتفاء علم المتكلم بغير الصلة وليس كذلك بل قد يكون فيه ذلك كقول الذي ملك الروم يعظم العلماء فان معرفة أنه يعظم العلماء فائدة معتد بها وكذلك قولك الذين في بلاد المشرق زهاد فان معرفة أنهم زهاد فائدة يعتد بها وأجيب بان ما ذكره الشارح هو الغالب فلا يرد المثال السابق لانه من غير الغالب وأما ما أجاب به بعضهم من أن الكلام فيما اذا لم يكن للمتكلم علم بسوى الصلة وهذا المثال المتكلم فيه علم بسوى الصلة وهو أنه يعظم العلماء فردود بأمرين الاول ان مثال الشارح كذلك أيضا فان المتكلم عالم بسوى الصلة وهو أنه لا يعرفهم الثاني أن المراد بسوى الصلة ما هو من الاحوال المختصة والخبر ليس منها كما تقدم

وأما الاستهجان التصريح بالاسم واما زيادة التقرير نحو قوله تعالى وراودته

(قوله أو استهجان) أي استقباح التصريح بالاسم الدال على ذات المسند اليه اما لاشعاره بمعنى تقع النفرة منه لاستقذاره عرفا نحو البول والفساء ناقض للوضوء فتعدل عن ذلك لاستهجان لقولك الذي يخرج من أحد السبيلين ناقض واما النفرة في اجتماع حروفه (قوله بالاسم) مراده به العلم بأقسامه الثلاثة فهو من اطلاق الخاص واردة العام (قوله أي تقرير الغرض الخ) انما قدم هذا القول لانه أحسن الاقوال الثلاثة ووجه أحسنه أن المقصود من الكلام افادة الغرض المسوق له وكل من المسندين انما أتى به لافادة ذلك الغرض وحينئذ حمل التقرير على تقريره أولى (قوله والمرادة مفاعلة من رادير ودجاء وذهب) هذا معناها في الاصل أي أن معناها في الاصل المجيء والذهاب والمراد بها الخادعة وهو أن يحتمل كل من شخصين على صاحبه في أحدهما يبيده يريد أن يغلبه و يأخذه منه وحينئذ فيكون التركيب من قبيل الاستعارة والتشبيه بأن شبه هيئة المخادع بهيئة الذي يجيء ويذهب واستعيرت المرادة الموضوعية لخال الذي يجيء ويذهب لخال المخادع ووجه التشبيه بين المرادة والمخادعة أن كلا منهما هيئة منتزعة من عدة أمور أو من قبيل التبعية بأن شبهت المخادعة بالمجيء والذهاب بجامع التردد في كل واستعيرت المرادة الموضوعية للمجيء والذهاب للمخادعة واشتق من المرادة راودت بمعنى خادعت ثم بعد هذا كله فالمخادعة ليست باقية على عمومها بل المراد المخادعة على خصوص الجماع والحاصل أن المرادة في الاصل بمعنى المجيء (٣٠٤) والذهب فأريد منها المخادعة وهي مطلقة والمراد منها مخادعة خاصة وأن

المرادة صارت حقيقة عرفية في المخادعة والى هذا أشار الشارح بقوله وكان المعنى أي المراد أو العرفي وليس المراد وكان المعنى الحقيقي ثم انه ورد سؤال حاصله انه اذا كان المراد بالمرادة المخادعة فيقتضى وقوع الطلب من كل منهما لان المفاعلة تقتضي وقوع الطلب من كل منهما ويوسف عليه السلام معصوم لا يقع منه طلب ذلك الأمر وأجاب عنه

(أو لاستهجان التصريح بالاسم أو زيادة التقرير) أي تقرير الغرض المسوق له الكلام وقيل تقرير المسند وقيل تقرير المسند اليه (نحو وراودته) أي يوسف والمرادة مفاعلة من رادير ودجاء وذهب وكان المعنى خادعة عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد أن يخرج منه من يده يحتمل عليه أن يغلبه

ثم عطف على قوله لعدم قوله (أو لاستهجان) أي استقباح (التصريح بالاسم) اما من جهة تركيبه من حروف يستقبح اجتماعها أو لاشعاره في أصله بمعنى تقع النفرة منه لاستقذاره عرفا كأن يقال ما يضع فلان مثل ما للشاة بدلا عن ذكر اسم ما يوضع (أو زيادة التقرير) يحتمل ثلاثة أوجه تقرير الغرض المسوق له الكلام وليس مسندا ولا مسندا اليه وتقرير المسند وتقرير المسند اليه والمثال محتمل للاسكال (نحو) قوله تعالى (وراودته) أي يوسف

الثاني ان يكون اسمه مستهجننا فيطوى ذكره لهجنة تنزه عنها لسانك أو سمع المخاطب كما اذا أرادت ان تقول أبوجهل فعل كذا فتأتي بصفة من صفاته بدل اسمه وتجعلها صلة بـ الثالث زيادة التقرير أي تقرير المسند كقوله تعالى وراودته

الشارح بقوله وفعلت فعل المخادع أي المحتمل وحاصله أن

المفاعلة هنا ليست على بابها بل المراد بها أصل الفعل وانما عير بالمفاعلة للدلالة على المبالغة في طلبها منه واختلافهما ويجوز أن تكون المفاعلة على بابها وان الطلب حصل من كل منهما وان اختلفت جهته فطلبها للوقوع وطلبه للنفع كما فسر به قوله تعالى ولقد همت به وهم بها أي همت به فعلا وهم بها تركا ثم انه ورد سؤال حاصله حيث كان المراد بالمرادة المخادعة فما حقيقة المخادعة وأجاب الشارح بأنها ان يحتمل عليه هذا حاصل تقرير كلام الشارح كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وكان المعنى الخ) انما يحزم بذلك لانه لا قدرة له على القطع بأن هذا مراد الله فالادب الاتيان بالعبارة المفيدة لا ظن وقوله خادعته عن نفسه عن معنى لام التعليل أي لاجل نفسه مثلها في قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لبيه الا عن موعدة وعدها لياه وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك أو أن المعنى خادعته خداعا ناشئا عن نفسه وحاصلها انما عير بسببها فيفيد العلية والسببية (قوله وفعلت الخ) عطف تفسير وفيه إشارة الى أنه لم يتحقق المخادعة حقيقة اذ لم يحصل لها ما أرادته من الواقعة وفيه إشارة أيضا الى أن المفاعلة ليست على بابها (قوله عن الشيء) متعلق بالمخادع لتضمنه معنى الباعد وضمير لا يريد راجع الى صاحب وجعل عبد الحكيم عن معنى لام التعليل أي فعلت فعل المخادع لصاحبه لاجل الشيء الذي لا يريد صاحبه أن يخرج منه عن يده (قوله يحتمل) ضميره راجع للمخادع وهذه الجملة مبينة لقوله فعلت فعل المخادع ولذا ترك العاطف فهي مستأنفة جوابا لسؤال كأن قائلا قال له فما ذلك الفعل الذي يفعله المخادع لصاحبه فقال يحتمل المخادع على صاحبه مريدا ان يغلبه

التي

التي هو في بيتها عن نفسه فانه مسوق لتزنيه يوسف عليه السلام عن الفحشاء وللمذكور أدل عليه من امرأة العزيز وغيره

(قوله ويؤخذ منه) تفسير لما قبله (قوله وهي الخ) لما كانت المخادعة عامة بين المراد منها بقوله وهي أي المخادعة هنا عبارة عن التحل أي الاحتيال على مجامعة يوسف زليخا فاللام في قوله لمواقفته بمعنى على (قوله متعلق برأوده) أي وعن بمعنى لام التعليل أي رأوده لا جل ذاته لما احتوت عليه من الحسن والجمال (قوله فالغرض الخ) أي اذا علمت ما قلناه لك في معنى المرادة فالغرض الخ (قوله وطهارة ذيله) شبه عدم ارتفاع الذيل للزنا بعدم تلوثه بالنجاسة على طريق الاستعارة المصروفة ثم جعل ذلك كناية عن عدم ملازمة صاحبه للمعاصي (قوله والمذكور) أي وهو قوله التي هو في بيتها وقوله أدل عليه أي على الغرض المسوق له الكلام وهو نزاهة يوسف عن المعاصي والحاصل أن الغرض المسوق له الكلام يدل عليه كل من الموصول واسم الجنس الذي هو امرأة العزيز والعلم الذي هو زليخا إلا أن الموصول يدل على ذلك أكثر من غيره لانه يقتضي أنه تمكن منها (٣٥ هـ) ولم يفعل بخلاف غيره فانه لا يدل على التمكن

ويأخذه منه وهو عبارة عن التحل لمواقفته ايها والمسند اليه وهو قوله (التي هو في بيتها عن نفسه) متعلق برأوده فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف عليه السلام وطهارة ذيله والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز أو زليخا لانه اذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية في النزاهة وقيل هو تقرير للمرادة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل تقرير للمسند اليه لامكان وقوع الابهام والاشتراك في امرأة العزيز أو زليخا والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط وظنى أنها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم

(التي هو في بيتها عن نفسه) فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف وبمده عن مظنة الفحشاء وما ذكر أشد تحقيقا وتقريراً لتلك النزاهة مما لو قيل ورأوده امرأة العزيز لانه اذا امتنع مع كونه في بيتها متمكنا في خلوة منها كان غاية في النزاهة ونهاية في الطهارة باطنا وظاهرا عن الفحشاء وفيه أيضا تقرير المرادة التي هي المسند لما يفيد كونه في بيتها من فرط الالفة والاختلاط في خلوة فيتمكن منها على أتم وجه فقد أفاد تقريرها ووجودها بأتم وجه بما ذكر من الموصول وصلته وفيه أيضا تقرير المسند اليه ونفي احتمال التشابه والاشتراك اللذين يمكن حصولهما لو قيل مثلا امرأة العزيز أو زليخا ومعنى رأوده احتمالت بما أمكن لها في التوصل اليه وهو فاعلت من راديرود ذهب وجاء فهو استعارة تمثيلية على حد قولهم في المتردد في أمراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى كذا قيل ولا يبعد أن يقال نقلت المرادة عرفا الى طلب التوصل الى الشيء العزيز على من كان بيده بحث وتمحّل أي تخيل ثم ان المشهور عندهم ان الآية مثال لزيادة التقرير والمفهوم من كلام السكاكي انها مثال لزيادة التقرير والاستهجان لان زليخا من المستقبح في تركيب الحروف ومن المسترذل في كراهة اللسان ونفرة السمع

التي هو في بيتها عن نفسه فانه لو قيل زليخا لم يفد ما أفاده هنا من ذكر السبب الذي هو قرينة في تقرير المرادة وهي كونه في بيتها وهذا مثال للمسند اليه وهو فاعل اذا فرق بين المبتدأ والفاعل

(٣٩ - شروح التلخيص - أول) وعندها في بيتها صارت متمكنة منه غاية التمكن حتى اذا طلبت منه شيئا لا يمكنه أن يخالفها فقوله التي هو في بيتها تقرير للمرادة وأنها حصلت ولا بد لما فيه من الدلالة على زيادة الاختلاط فيفيد حينئذ صدور الاحتيال منها على وجه أتم وأعظم من غيره (قوله في امرأة العزيز) راجع للابهام وقوله أو زليخا راجع للاشتراك وعبر في الأول بالابهام وفي الثاني بالاشتراك لان الأول اسم جنس من قبيل المتواطىء ففيه ابهام والثاني علم يقع فيه الاشتراك اللفظي ويحتمل أن امرأة العزيز وزليخا راجعان للابهام وللاشتراك والاشتراك في امرأة العزيز معنوي وفي زليخا لفظي وحاصل ما ذكره في تقرير المسند اليه أنه لو قال ورأوده زليخا لم يعلم أنها التي هو في بيتها اذ يمكن أن يكون هناك امرأة اسمها زليخا غير التي هو في بيتها لانه علم مشترك وكذا لو قيل رأوده امرأة العزيز بخلاف ورأوده التي هو في بيتها فانه لا احتمال فيه لانه اشارة الى معبودة ويعلم منه نفس تلك المرأة التي هي زليخا امرأة العزيز لانه معلوم من خارج أن التي هو في بيتها زليخا امرأة العزيز تأمل (قوله والمشهور) أي عند شرح المتن

* واما التفخيم كقوله تعالى فغشيهم من اليم ماغشيهم وقول الشاعر

مضى بها ماضى من عقل شاربها * وفي الزجاجة باق يطلب الباقي

ومنه في غير هذا الباب قوله تعالى فغشاها ماغشى وبيت الحماسة

صبا ماصبا حتى علا الشيب رأسه * فلما علاه قال للباطل ابعده
ولقد نهزت مع الفواة بدلوهم * وأسمت سرح اللحظ حيث أساموا
وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه * فإذا عصارة كل ذاك أثام

وقول أبي نواس

واما لتنبيه المخاطب

(قوله وقد بينته في الشرح) حاصله أنه لو عبر بزيخا لكان مستقبحا لانه يقبح التصريح باسم المرأة أو لكون السمع يجمع لفظ زليخا لكونه مركبا من حروف يستقبح السمع (٣٠٦) اجتماعها ومن لطيف هذا النوع أعنى المدول عن التصريح للاستهجان وان كان فيه

وقد بينته في الشرح (أو التفخيم) أى التعظيم والتهويل (نحو فغشيهم من اليم ماغشيهم) فان في هذا الابهام من التفخيم ما لا يخفى (أو تنبيهه للمخاطب

(أو التفخيم) أى ويكون تعريف المسند اليه بالوصولية لما فيها من التفخيم أى التعظيم والتهويل (نحو) قوله تعالى (فغشيهم من اليم ماغشيهم) فان في هذا الابهام السكائن في ماغشيهم من التفخيم والتهويل ما لا يخفى لما فيه من الإيحاء الى أن تفصيله تقصر عنه العبارة (أو تنبيهه للمخاطب

* الرابع ارادة تفخيم المسند اليه كقوله تعالى فغشيهم من اليم ماغشيهم ولقائل أن يقول يحصل ذلك بالتنكير أو يقول ان مانكرة موصوفة ولو قيل فغشيهم الفرق لم يفد هذا التفخيم وأنشد في الايضاح ماضى بها ماضى من عقل شاربها * وفي الزجاجة باق يطلب الباقي

وقد قيل في قوله تعالى ماغشيهم انما أتى به للتقليل لان الماء كان أضعاف ما يفرقهم معناه أنه شئ يسير من ذلك الماء غشيهم وعلى هذا يترجح التنكير قال في الايضاح ومنه في غير هذا الباب قوله تعالى فغشاها ماغشى أى فغشاها الله ماغشاها فيكون الوصول مفعولا وفيه نظر والذي يظهر أن الوصول فاعل ويؤيده أنه لو كان مفعولا اسكان المفعول الثانى ضميرا منفصلا ولا يجوز حذفه لانه عائد منفصل أو متصلا فلا يجوز لاتحاد رتبته برتبة ما قبله أو غشاها به فيلزم حذف العائد المجرور وهو لا يجوز هنا وأما قوله تعالى وعمارزقناهم ينفقون وقوله تعالى فاكهين بما آتاهم ربهم فهو مؤول وحيث لا حاجة الى التأويل تركناه وأنشد بعد ذلك ما ليس من هذا الباب أيضا لكونه ليس مسندا اليه كقول دريد ابن الصمة

صبا ماصبا حتى علا الشيب رأسه * فلما علاه قال للباطل ابعده

فان ما مفعول به أو مطلق

طول ما يحكيه الشاعر في قوله

قالت لترب عندها جالسة في قصرها هذا الذى أراه من

قالت فنى يشكو الغرام عاشق

قالت لمن قالت لمن قالت لمن

فمدل عن العلم مع كونه أخصر مما ذكر لاستهجان

التصريح باسمها (قوله أى التعظيم والتهويل)

اقتصر في القاموس في معنى التفخيم على التعظيم

والمراد تعظيم المسند اليه (قوله والتهويل) أى

التخويف (قوله من اليم) أى من البحر وهو بيان لما

غشيهم أو أن من للتبويض

الحامس

وهو على كل من التقديرين حال من الفاعل أو أنه ظرف لغو متعلق بغشيهم والمعنى فغشيهم ماء كثير من البحر لا يحصى

قدره وليس محدودا بأر بعين قامة مثلا فأورد المسند اليه اسم موصول اشارة الى أنه لا يمكن تفصيله وتعيينه فكأنه قيل غشيهم من البحر ماء تعجز العقول عن تفصيله وتعيينه (قوله فان في هذا الابهام) أى وترك التعيين حيث لم يقل فغشيهم من اليم ثلاثون قامة مثلا وقوله من التفخيم أى التعظيم لماغشيهم ما لا يخفى وذلك لانه يشير الى أن ماغشيهم بلغ من العظم غاية لا تدرك ولاننى العبارة ببيانها والعظم من حيث السكم لكثرة الماء المجتمع وتضمنه أنواعا من العذاب ومن حيث السكيفية لسرعته فى الغشيان لان الماء المجتمع بالقسرا اذا أرسل على طبعه كان فى غاية السرعة ولا حاطته بجميعهم بحيث لا يتخاص واحد منهم ان قلت يشترط فى صلة الموصول أن تكون معهودة للمخاطب كما ذكره النحاة لأجل أن يتعرف باعتبارها وحينئذ فلا يتأتى أن تكون مبهمه لان الابهام ينأى فى ذلك فأت ذلك الاشتراط بالنظر لأصل الوضع وقد يعدل عن ذلك الأصل الى الابهام لأجل تلك النكتة أى تعظيم المسند اليه وتهويله كذا قيل وفيه أن الذى ذكره النحاة أن الصلة يشترط فيها أن تكون معهودة الى مقام التعظيم والتهويل ويمثلون بهذه الآية وحينئذ فلا اعتراض

على خطأ كقول الآخر ان الذين ترونهم اخوانكم * يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا وإما الإيحاء الى وجه بناء الخبر

(قوله على الخطأ) في بعض النسخ على خطأ أى سواء كان خطأ المخاطب أو خطأ غيره ومثال الثاني ان الذى يظنه زيدا أخاه يفرح لحزنه (قوله ترونهم) هو بضم التاء واية ودراية أما الاول فظاهر وأما الثاني فلما اشتهر عندهم من استعمال الراء بمعنى الظن بصورة المبنى للجهول وان كان المعنى على البناء للفاعل فعلى هذا الواو فاعل والهاء مفعول أول واخوانكم مفعول ثان وأما فتحها على أن ترى بمعنى تبصر فلا يصح اذ ليس الابصار مراداً هنا نعم يصح الفتح نظر الدراية على جعل الـ وية قلبية بمعنى الاعتقاد لكن الـ واية تخالفه كذا قرر بعض الأفاضل وقرر شيخنا العلامة المدوى أن رأى هنا من الراء التى تعدى الى ثلاثة مفاعيل فهو مبنى للجهول حقيقة وان الواو نائب فاعل والهاء مفعول ثان واخوانكم مفعول ثالث وأن المعنى ان الذين يريكم الناس أنهم اخوانكم أى يصيرونكم راينين لهم وظانين لهم أنهم اخوانكم وعلى هذا فقول الشارح أى تظنونهم ليس تفسيراً حقيقياً بل تفسير لحاصل المعنى وهذا البيت من كلام عبدة بسكون الباء ابن الطيب من قصيدة يعظ فيها بنييه (قوله غليل الخ) القليل بالغين المعجمة (٣٠٧) الحقد ويطلق على حرارة العطش والمراد هنا الاول (قوله أى تهللكوا) الصرع هو الالقاء على الارض فهو اما كناية عن الهلاك أو الاصابة بالحوادث (قوله ففيه من التنبيه الخ) أى حيث حكم عليهم بأنه تحقق فيهم ما هو مناف للاخوة فيعلم أنها منتفية فيكون ظنهم لها خطأ (قوله ففيه من التنبيه الخ) أى فى الموصول من حيث الصلة أو ان الصلة والموصول كالشيء الواحد والا فالتنبيه من الصلة لا من الموصول تأمل (قوله ما ليس فى قوائك الخ) يتبادر منه أن كلام الشاعر فى قوم مخصوصين وليس

على الخطأ نحو ان الذين ترونهم (اخوانكم * يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا) أى تهللكوا أو تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطئهم فى هذا الظن ما ليس فى قولك ان القوم الفلاني (أو الإيحاء) أى الإشارة (الى وجه بناء الخبر)

على خطأ أى التعريف بالموصولية يكون لتنبيه المخاطب على خطأ (نحو قوله) فى وصية بنييه (ان الذين ترونهم) أى تظنونهم (اخوانكم * يشفي غليل صدورهم) أى عطش قلوبهم وحقدهم (أن تصرعوا) أى تصابوا وتهللكوا بالحوادث ولا يخفى ما فى هذا من التنبيه على خطئهم فى هذا الظن بخلاف ما لو قال ان القوم الفلانيين يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا لا يقال يمكن التنبيه على الخطأ أيضاً بان يقال ان ناساً تظنونهم اخوانكم وهم بنو فلان يشفي غليل صدورهم فليست هذه مخصوصة بالموصول فلا ينبغي ذكرها لئلا نقول لا يجب اختصاص النكته بمن ذكرت (١) لدفع استهجان التصريح يعنى عنه فيه اسم آخر أيضاً ومع ذلك ذكر من نكته وقد تقدم التنبيه على هذا (أو الإيحاء الى وجه بناء الخبر) أى يعرف المسند اليه بالموصولية لما فى صلته من الإيحاء أى الإشارة الى وجه بناء الخبر

* الخامس أن يقصد تنبيه المخاطب على غلطه كقوله

ان الذين ترونهم اخوانكم * يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا
فان الصلة هي المنبهة على أن المخاطب أخطأ فى اعتقاده وهذا البيت نسبة ابن المعتز فى البدع لجرير وأنشده
ان الذين ترونهم خلائكم * يشفي صداع رؤسهم أن تصدعوا
* السادس أن يقصد الإيحاء الى وجه بناء المسند على المسند اليه والمراد بينائه جعله مسنداً بأن يذكر

كذلك بل الظاهر أنه تنبيه على خطأ ظن الاخوة بالناس أياً كانوا وفى أى وقت كان فليس هناك قوم معينون يتأتى التعبير عنهم بالقوم الفلاني كذا ذكر شيخنا الحفنى (قوله الى وجه) أى نوع وقوله بناء الخبر لفظ بناء مستدرك والاصل أو الإيحاء الى وجه الخبر وذلك لأن الخبر على وجوه وأنواع مختلفة فيشار بإيراد المسند اليه موصولاً لواحد منها وأما البناء فهو شئ واحد لا تعدد فيه كذا قيل وقد يقال اذا كان للخبر وجوه وأنواع كان بناؤه كذلك باعتبارها لان بناء العقاب غير بناء غيره وحينئذ فليس لفظ البناء مستدركاً ولا أن يحمل البناء بمعنى المبنى وإضافته للخبر من إضافة الصفة للأوصاف وحينئذ فالمعنى أنه يؤتى بالمسند اليه اسم موصول للإشارة الى نوع الخبر المبنى على الموصول من كونه مدحاً أو ذماً أو عقاباً الخ ومعنى كون الخبر مبنيّاً على الموصول أنه محكوم به عليه وهذا الوجه يشير له قول الشارح فيما يأتى وقول المصنف أو الإيحاء الى وجه بناء الخبر أى والحال ان ذلك الإيحاء مناسب للمقام بأن كان المقام يقتضى التأكيد وإنما كان الإيحاء المذكور مناسباً لذلك المقام لأن فيه شبه البيان بعد الاجمال وهو مفيد للتوكيد فان لم يكن ذلك الإيحاء مناسباً للمقام كان من الحسنات البديعية لأنه شبهه بالارصاد من جهة أن فاتحة الكلام تنبه القطن على خاتمته والارصاد عند علماء البديع أن يجعل قبل المعجز من الفقرة أو البيت ما يدل عليه اذا عرف الروى نحو قوله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون

(١) قوله بمن ذكرت هكذا فى الاصل ولعل المناسب بما ذكرت لما لا يخفى كنيته مصححه

نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين

(قوله أى الى طريقه) المراد بطريقه نوعه وصفته (قوله أى على طرزه وطريقته) (قوله يعنى تاتى الخ) أتى بالعناية اشارة الى أن ما أفاده كلام المصنف من أن المسند اليه الموصول هو المشير الى وجه بناء الخبر غير ظاهر اذ المشير الى ذلك إنما هو الصلة وقد يجاب بأن قول المصنف أو الائمة الخ معناه أنه يوثق بالمسند اليه اسماً موصولاً للإيماء بصلته (قوله من أى وجه) أى من أى نوع ومن أى جنس وفى الكلام حذف أى من جواب أى وجه وكذا يقال فيما بعده (قوله الى أن الخبر المبني عليه) هذا يشير الى أن البناء بمعنى اسم المفعول وضافته للخبر من اضافة الصفة للموصوف وقوله فان فيه ايماء الخ أى بخلاف ما اذا ذكرت أسماؤهم الاعلام (قوله داخرين) أى صاغرين أى متلبسين بالذل والصغار (قوله ومن الخطأ فى هذا المقام تفسير الوجه) أى فى كلام المصنف والذي فسره بذلك التفسير هو الشارح العلامة الحلخالى تبة للعلامة (٣٠٨) الشيرازى فى شرح المفتاح ووجه الخطأ فى ذلك التفسير ان اشارة

للملة لا تطرد فى جميع الامثلة بل هو ظاهر فى الآيتين فان الاستكبار عن العبادة علة فى دخول جهنم وتسكذيب شعيب عليه السلام علة فى الحسران ومشكل فى البيتين فان السمك للسماء ليس علة لبناء البيت وضرب البيت ليس علة لزوال المحبة وقد يقال ما ذكره الشارح من خطأ التفسير المذكور إنما يتم لو كان هذا القائل يرجع الضمير فى قوله ثم انه ربما الخ الى الائمة كما فعل الشارح وهو انما رجع لجعل المسند اليه موصولاً وحينئذ فلا تخطئة فيما ذكره من التفسير لان البيتين حينئذ ليسا من أمثلة الائمة الى وجه الخبر بل من أمثلة جعل الموصول

أى الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته أى على طرزه وطريقته يعنى تاتى بالموصول والصلة للاشارة الى أن بناء الخبر عليه من أى وجه وأى طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك (نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي) فان فيه ايماء الى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس العقاب والاذلال وهو قوله (سيدخلون جهنم داخرين) ومن الخطأ فى هذا المقام تفسير الوجه فى قوله الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب وقد استوفينا ذلك فى الشرح (ثم إنه) أى الائمة الى وجه بناء الخبر أى طريقه ونوعه من ثواب أو عقاب أو مدح أو ذم مثلاً فقوله بناء على هذا مستدرك لأن المراد بالوجه نوع الخبر فلا فائدة لزيادة البناء ويحتمل أن يكون التقدير والمعنى الائمة الى وجه ايراد الخبر فيراد بالبناء الاتيان به وايراده ويراد بالوجه الطريق الذى يسلك ويرتكب فى ايجاد الخبر من مدح وغيره فيظهر المعنى لزيادة البناء تأمله يعنى وذلك الائمة مناسب للمقام لان فيه شبه البيان بعد الابهام والمقام يقتضى التأكيذ وان لم يكن هكذا كان من البدعيات تأمل وذلك (نحو) قوله تعالى (ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين) وفى مضمون الصلة الذى هو الاستكبار عن عبادة الرب ايماء الى أن الخبر المبني على الموصول وصلته أمر من جنس الاذلال والعقوبة وهو قوله تعالى سيدخلون جهنم داخرين أى صاغرين فالمراد بالوجه كما تقدم طريق الخبر ونوعه الذى يأتى عليه وأما تفسيره بالعلة لان الاستكبار عن العبادة علة شرعية لدخول جهنم ففاسد لا تتقاضه بقوله ان الذى سمك السماء بنى لنا * بيتا على ما يأتى اذ ليس سمك السماء علة لبناء بيت شرفهم ومجدهم وبقوله ان الذين ترونهم اخوانكم * يشقى غليل صدورهم فان ظنهم اخوانهم ليس علة لشقاء غليل صدورهم (ثم إنه) أى الائمة الى وجه بناء الخبر

فى الصلة ما يناسبه كقوله تعالى ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان الاستكبار الذى تضمنته الصلة كان مناسباً لاسناد سيدخلون جهنم داخرين أى ذليلين الى الموصول ولك أن تقول هذا كالتقسيم الذى مثله بقوله وراودته بل هو إياه

السابع

وسيلة الى التعظيم أو التحقيق وحينئذ فلا يتوجه عليه ذلك الاعتراض

وقد يقال جعله الضمير راجعاً لجعل المسند اليه موصولاً خلاف ما يدل عليه السياق من عود الضمير على الائمة فهو خطأ والمبنى على الخطأ خطأ وإنما كان رجوع الضمير لجعل المسند اليه موصولاً خلاف ما يدل عليه السياق لانه قال ثم انه ولو كان الضمير عائداً على الاتيان بالموصول لقال أوجله ذريعة على قياس ما قبله من قوله أو استهجان التصريح بالاسم أو التفخيم أو تنبيه المخطئ الخ أو الائمة الخ وبأن المفيد لتعظيم شأن الخبر وغيره إنما هو الائمة لانفس الموصول بدليل أنه لو بنى عليه غير الموصى اليه بأن بنى عليه غير الحسران بالنسبة للآية الثانية لم يفد تعظيم شعيب فظهر أنه لا مدخل للموصول فى افادة التعظيم (قوله ثم انه ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم الخ) حاصل ما فى المقام ان المبحث الذى فرغ منه كون الموصول يشير الى جنس الخبر وكون الخبر عظيم الشأن مرتفع الرتبة أو لا فئس به آخر والمبحث الذى شرع فيه الآن كون الموصول يشير الى جنس الخبر وتلك الاشارة قد تكون ذريعة

ثم انه ر بما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر كقوله

ان الذي سمك السماء بنى لنا * يتداعى أعز وأطول

وطريقا للتعريض بتعظيم شأنه أو شأن غيره أو ذريعة للتعريض بالاهانة لشأن الخبر أو ذريعة الى تحقيق الخبر (قوله لا مجرد الخ) أى لان سياق الكلام ينافيه لانه لو كان كذلك لقال أو جعله ذريعة على نسق ما قبله ولا ينفهم أن ما يذكر بعد يوجد من غير الايماء وهو فاسد كما مر (قوله الى بعض الأوهام) أى وهم الشارح الخ لخالى (قوله ر بما جعل ذريعة الخ) (٣٠٩) أى فيكون المقصود من الايماء التعريض بالتعظيم

لا مجرد جعل السند اليه موصولا كما سبق الى بعض الاوهام (ر بما جعل ذريعة) أى وسيلة (الى التعريض بالتعظيم لشأنه) أى لشأن الخبر (نحو ان الذي سمك) أى رفع (السماء بنى لنا * بيتا) اراد به الكعبة أو بيت الشرف والمجد (دعائمه أعز وأطول)

لا مجرد جعل السند اليه موصولا كما قيل لان سياق الكلام ينافيه ولا ينفهم أن ما ذكر بعد يوجد من غير الايماء وهو فاسد كما يظهر (ر بما جعل ذريعة) أى الايماء ر بما جعل ذريعة أى وسيلة (الى التعريض والتعظيم) أى الى الاشارة من عرض أى جانب الكلام الى التعظيم (لشأنه) أى لشأن الخبر (نحو قوله) أى الفرزدق (ان الذي سمك السماء) أى رفعها (بنى لنا * بيتا) أى بيت الشرف والمجد لا بيت الكعبة فان ماتضمنته القصيدة يبعده (دعائمه) أى قوائم ذلك البيت (أعز وأطول) من كل بيت أو من بيتك يا جرير فقوله ان الذي سمك السماء فيه الاشارة الى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء والدوق شاهد صدق على ذلك الايماء فانه اذا قيل ان الذي صنع هذه الصنعة الغريبة فهم منه عرفا ان ما يبنى عليه أمر من جنس الصنعة والاتقان فاذا قيل صنع لى كذا كان التأكيديا أشار اليه أول الكلام ثم في هذا الايماء تعريض لتعظيم بناء بيتهم من حيث انه فعل من رفع السماء وصنع من أبدع وأتقن فلك القمر الذي لا بناء أغرب ولا أرفع منه في مرأى العين لا يقال انما فيه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول لا بتعظيم البناء الذي هو الخبر لا نناقول تعظيم البيت لتعلق بناء من بنى السماء بها فلا يحيد عن اعتبار البناء في التعظيم وهو الخبر وهذا التقدير يقتضى ان جعل الموصول مع صلته ذريعة لا ينفك عن الايماء الى وجه بناء الخبر ولو كان كما قيل مجرد جعل السند اليه موصولا هو المفعول ذريعة لا ينفك عن الايماء في هذا المثال وشبهه وقد تقدم أن الدوق شاهد بوجود الايماء في هذا كما وجد في كل ما جعل ذريعة وهذا ظاهر غير أنه يراد عليه أن الايماء ليس هو الموجب للتعظيم بدليل وجود التعظيم مع انتفاء الايماء المذكور بتقديم السند على السند اليه فان الايماء انما يتحقق عند جعل الموصول مبتدأ وأما عند جعله فاعلا فلا ايماء ومع ذلك فالتعظيم موجود فانه لو قيل بنى لنا من سمك السماء بيتا فهم تعظيم بناء البيت من حيث يفهم ان فعل الصانع الواحد متشابه فالاياء الذي يحصل بتقديم السند اليه لا مدخل

* السابع أن يجعل ذريعة الى التعريض بشأنه أى شأن الخبر كقول الفرزدق

ان الذي سمك السماء بنى لنا * يتداعى أعز وأطول

أى أعز وأطول من كل شئ وقيل من بيت جرير وقيل يعنى عزيزة طويلة وقال الخفاجى فى سر الفصاحة ان المراد أعز وأطول من السماء المذكورة فى البيت مبالغة وان جعله أطول من بيت جرير أو بمعنى طويلة فيه تعسف والبيت قيل الكعبة وقيل بمعنى العزة فلا شك أن الموصول كان ذريعة الى ذكر صلته وذكرها ذريعة الى تعظيم الخبر الذي هو بناء البيت وذلك تدركه بالدوق فان سمك

مثلا ونفس الايماء غير مقصود بالذات كذا فى عبد الحكيم (قوله الى التعريض) هو الاشارة من عرض الكلام أى دلالة الكلام على معنى ليس له فى الكلام ذكر نحو ما أقبح البخل تريد أنه بخيل وانما ذكر التعريض فى هذه الاغراض لانها ليست مستعملا فيها الكلام بل المستعمل فيه أمر آخر ثبت فى ضمنه هذه الاغراض لاستلزامه إياها عقلا أو عادة قاله السيرامى (قوله أراد به الكعبة) الأولى أن يقول أراد به بيت المجد والشرف لا الكعبة لان القصيدة تأبى أن يكون المراد به الكعبة لان قصد الفرزدق بها افتخاره على جرير بان اياه أماجد وأشرف لكونهم من قرى بخلاف آباء جرير فانهم من أراذل بنى تميم ومعنى كونه بنى لهم بيت المجد والشرف جعل المجد والشرف فيهم أى ان الذي سمك السماء جعل فينا مجدا وشرفا وجعل قبيلتنا من أعظم القبائل بخلافك

يا جرير فان آباءك ليس فيهم مجد ولا شرف وحيث كان قصد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فيتين حمل البيت على بيت المجد لان جرير اسلم فلامعنى الافتخار عليه بالكعبة إذ لكل مؤمن فيها حق وأجاب بعضهم بأنه يمكن أن بيت الفرزدق كان قريبا من الكعبة والقريب من الشئ له ارتباط وتعلق به أكثر من غيره وأن أهله كانوا ممن يتعاطون أمورها بخلاف أقارب جرير (قوله أو بيت الشرف والمجد) الاضافة بيانية أو المراد بيت الشرف ونسبه بدعائمه الرجال الذين فيه (قوله دعائمه) جمع دعامة بكسر الدال وهى عماد البيت أى

قوانمه وعواميده (١) (قوله من دعائم كل بيت) أي أو من دعائم بيتك وقيل من السماء وقيل عزيزة طويلة (قوله في قوله ان الذي سمك السماء إيماء) أي بخلاف ما إذا قيل ان الله أو الرحمن أو غير ذلك بنى لنا بيتا (قوله المبني عليه) أي المحكوم به عليه (قوله عند من له ذوق الخ) متعلق بقوله إيماء وأفاد بذلك أن الذوق شاهد على ذلك الإيماء فانه إذا قيل الذي صنع هذه الصنعة الغربية فهم منه عرفا أن ما بيني عليه أمر من جنس الصنعة والاتقان فإذا قيل صنع لي كذا كان كائنا كيدما أشار إليه أول الكلام (قوله ثم فيه) أي في ذلك الإيماء بواسطة الصلة بخلاف ما لو قيل ان الذي بنى بيت زيد بنى لنا بيتا فانه لا يكون فيه أمر يض بتعظيم بناء بيته وان أشار إلى جنس الخبر وقوله بتعظيم بيته أي بيت الشاعر وقوله لكونه فعل من رفع السلم أي وأفعال المؤثر الواحد متشابهة لا تختلف والحاصل أن شأن الصانع المتقن للصنعة أن تكون صنعة متقنه (٣١٠) حيث كان البناء لذلك البيت فعل من سمك السماء فلا يكون ذلك البناء إلا

عظما لما علمت أن أفعال المؤثر الواحد متشابهة لا تختلف لا يقال ان الإيماء المذكور إيماء فيه التعويض بتعظيم البيت وهو مفعول لا بتعظيم البناء الذي هو الخبر لا نأقول تعظيم البيت لتعلق بناء من بنى السماء به وحيث فلا يحيد عن اعتبار البناء في التعظيم وهو الخبر قاله ابن يعقوب واعترض العلامة السيد على الشارح بأنه لا نزاع في كون هذا الكلام مشتملا على الإيماء لنوع الخبر وعلى التعريض بتعظيم شأن الخبر إلا أن ذلك الإيماء لا مدخل له في تعظيم الخبر أصلا فكيف يجعل ذريعة إلى التعريض به وإنما نشأ التعظيم من نفس الصلة ببناء على تشابه آثار المؤثر الواحد وما

من دعائم كل بيت في قوله ان الذي سمك السماء إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم ثم فيه أمر يض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء أعظم منها وأرفع (أو) ذريعة إلى تعظيم (شأن غيره) أي غير الخبر (نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين)

له في التوصل إلى تعظيم شأن الخبر ولا غيره والجواب عن هذا بأن المفيد للتعظيم عند التقديم نفس الموصول أوصلته لما فيه من الإيماء إلى جنس الخبر الدال على التعظيم كما في تعظيم شعيب فانه لو بنى عليه غير الموما إليه بأن يرتب عليه غير الخسران لم يفد تعظيم شعيب وعند التأخر نفس الكلام فاستفادة التعظيم من نفس الموصول وصلته تكون بطريق الإيماء ولو كان يمكن بغيره أيضا فللايماء دخل في الافادة وما يفيد النكتة تنسب له ولو أمكنت بغيره غير محاص فان التكذيب لشعيب ولو أوما إلى الخسران لكن تعظيمه مستفاد من نسبة الخسران للتكذيب تقدم أو تأخر فكون التقديم يفيد الإيماء إلى الخسران المفيد للتعظيم لا يقتضي أن التعظيم يفيد نفس الإيماء من حيث هو وكذا المفيد للتعظيم عند التقديم في البيت قطعا كون البناء بناء من سمك السماء وهو المفيد عند التأخر فلا مدخل لخصوص الإيماء من حيث هو في الافادة تأمل (أو) جعل ذريعة لتعظيم (شأن غيره) أي غير الخبر (نحو الذين كذبوا شعيبا) فان فيه الإيماء إلى ان الخبر المبني عليه أمر من جنس الخسران والاهلاك لان تكذيب شعيب تكذيب معلوم النبوة مشهور الرسالة فلا يرتب عليه إلا الخسران والاهلاك وشبه ذلك فذلك قال (كانوا هم الخاسرين) وفيه مع ذلك تعظيم شأن شعيب حيث أوجب تكذيبه الخسران في الدنيا والآخرة ورمي بما جعل الإيماء المذكور ذريعة إلى عكس هذا بأن يكون ذريعة إلى الاهانة بشأن الخبر نحو قول القائل ان الذي لا طاقة له على شيء أغاثك تحقيرا

السماء فيه تعريض بأن المسند إليه من شأنه أنه رفع السماء فهو قادر على الخبر به وتارة يقصد به تعظيم شأن غير الخبر كقوله تعالى الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين فانه قصد به تعظيم شأن شعيب صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يقال انه لبناء الخبر عليه فان تكذيبهم شعيبا صلى الله عليه وسلم

مناسب

يدل على أن الإيماء لا مدخل له في ذلك وجود التعريض بتعظيم البناء بدون الإيماء لنوع الخبر في قولك بنى لنا بيتا من

سمك السماء بتقديم المسند فان هذا مفيد للتعريض بتعظيم شأن الخبر ولا إيماء فيه لنوع الخبر لان الإيماء إنما يحصل عند جعل الموصول مقدا وأجيب بأن الكلام في التعظيم المستفاد من الموصول وصلته فقط ولا شك أنه يحتاج إلى التوصل إليه بالإيماء المذكور لان تعظيم شعيب في الآية إنما استفيد من الصلة لما فيها من الإيماء إلى جنس الخبر الدال على التعظيم إذ لو بنى عليه غير الموصي إليه بأن يرتب عليه غير الخسران لم يستفد تعظيمه والتعظيم الحاصل عند تقديم المسند مستفاد من مجموع الكلام ولا شك أنه لا يحتاج إلى الإيماء المذكور واستفادة التعظيم من الصلة بواسطة الإيماء لا تنافي استفادته من مجموع الكلام لان ما يفيد النكتة تنسب إليه وان أمكنت بغيره (قوله لا بناء أعظم منها وأرفع) أي في رأي العين (قوله أو ذريعة إلى تعظيم شأن غيره) أي حال غيره والأولى أن يقول أو ذريعة إلى التعريض بتعظيم شأن غيره

قال السكاكي ور بما جعل ذرعة الى تحقيق الخبر كقوله

ان التي ضربت بيتا مهاجرة * بكوفة الجند غالت ودها غول

ور بما جعل ذرعة الى التنبيه للمخاطب على خطأ كقوله ان الذين ترونهم البيت وفيه نظر اذا لا يظهر بين الايمان الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق فكيف يجعل الأول ذرعة الى الثاني والمسند اليه في البيت الثاني ليس فيه ايمان الى وجه بناء الخبر عليه بل لا يبعد أن يكون فيه ايمان الى بناء نقضه عليه

(قوله ففيه) أي الموصول يعني مع الصلة (قوله مما ينبغي عن الحية) أي لان شميا نبى فتكذبه يوجب الحية والخسران وكان الأولى أن يقول الى أن الخبر المبني عليه من جنس الحية والخسران لان هذا هو المناسب لما تقدم له وعطف الخسران على ما قبله عطف تفسير (قوله وتعظيم لشأن شعيب) ظاهره أن ذلك من الموصول مع أنه من الايمان بواسطة الصلة لانهم اذا كانوا يحصل لهم الحية بسبب تكذبه يعلم منه أنه عظيم فكان الأولى للشارح أن يقول ثم في هذا الايمان تعريض بشأن شعيب الذي هو مفعول به (قوله ور بما يجعل) أي الايمان المذكور وقوله ذرعة الى الاهانة الأولى أن يقول ذرعة للتعريض باهانة شأن الخبر (قوله ان الذي لا يحسن معرفة الفقه الخ) أي في الموصول مع الصلة ايمان الى أن الخبر من نوع ما يتعلق بالفقه (٣١١) كالتصنيف وفي ذلك الايمان تعريض

بان مصنفه مبتذل مهان لانه اذا كان لا يحسن ما ذكر كان جاهلا فتصنيفه حينئذ فيصح لا يعاب به لان المبني على الجهل شيء فيصح (قوله ان الذي يتبع الشيطان خاسر) أي فالموصول يشير الى أن الخبر المبني عليه من جنس الحية والخسران وفي ذلك الايمان تعريض بحقارة الشيطان لانه اذا كان اتباعه يترتب عليه الخسران كان محقرا مهانا وقد يقال ان اهانتهم تفهم من العلم بقباحة اتباعه مع قطع النظر عن جنس الخبر الا

ففيه ايمان الى أن الخبر المبني عليه مما ينبغي عن الحية والخسران وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام ور بما يجعل ذرعة الى الاهانة لشأن الخبر نحو ان الذي لا يحسن معرفة الفقه قد صنّف فيه أول شأن غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان خاسر وقد يجعل ذرعة الى تحقيق الخبر أي جملة محققا ثابتا نحو

ان التي ضربت بيتا مهاجرة * بكوفة الجند غالت ودها غول

فان في ضرب البيت بكوفة الجند

لشأن اغائته وهي الخبر وكذا قول القائل ان الذي لا يعرف الفقه قد صنّف فيه أو الى الاهانة بشأن غير الخبر نحو ان الذي يتبع الشيطان الخاسر تحقيرا لشأن الشيطان وقد يجعل الايمان ذرعة الى تحقيق الخبر أي تثبيته في الخارج وبيان تحقيق وقوعه في نفس الأمر لكون ما كان الايمان به كالدليل عليه وذلك نحو قوله

ان التي ضربت بيتا مهاجرة * بكوفة الجند غالت ودها غول

مناسب لخسرانهم قال في الايضاح قال السكاكي ور بما جعل ذرعة الى تحقيق الخبر كقوله

ان التي ضربت بيتا مهاجرة * بكوفة الجند غالت ودها غول

ور بما جعل ذرعة الى تنبيه المخاطب على خطأ كقوله ان الذين ترونهم البيت وفيه نظر لانه لا يظهر بين الايمان الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق (قلت) الفرق بينهما واضح فان الايمان الى وجه

أن يقال انه يحصل بواسطة الايمان لجنس الخبر اهانة آثم مما تحصل به أولا اه سم (قوله وقد يجعل) أي الايمان المذكور ذرعة الى تحقيق الخبر أي تقريره وتثبيته أي جملة مقرر او ثابتا في ذهن السامع حتى كأن الايمان المذكور برهان عليه وذلك فيما اذا كانت الصلة تصلح لان تكون دليلا لوجود الخبر كما في البيت المذكور فانه يصلح لأن يقال أكل الفول ودها وزالت محبتها لأنها ضربت الخ ثم ان ظاهره أن المحقق للخبر نفس الايمان وليس كذلك اذا المحقق له في الحقيقة انما هو الصلة التي حصل بها الايمان لانفس الايمان (قوله ان التي ضربت الخ) أي ان الحية التي ضربت بيتا وضرب البيت في الاصل شد أطنا به ويلزمه الاقامة فيه المرادة فتكون كناية عن الاقامة فيه من باب الانتقال من المألوم للآثر وقوله مهاجرة حال من فاعل ضربت أفادت أن الكوفة التي أقامت بها ليست محلها الاصل وقوله بكوفة متعلق بضربت والباء بمعنى في وضافتها للجند لاقامة جند كسرى بها وقوله غالت أي أكلت وودها أي محبتها الى مفعول مقدم وغول فاعل مؤخر أي انها انما أقامت بالكوفة بعد الهجرة اليها لكون الفول أكل ودها الى وأن محبتها الى زالت ووجه ادخال التاء في الفعل أن الفول مؤنث سمعا وان كان بمعنى المهلك ثم ان لفظ البيت خبر والمعنى على التأسف كما في الحفيد على الطول

(قوله والمهاجرة اليها) عطف على ضرب (قوله الى أن طريق بناء الخبر) أى الى جنس الخبر المبني عليه وكان الاولى أن يقول الى أن طريق بناء الخبر أمر من جنس زوال المحبة وانقطاع المودة ليوافق مامر والمراد أنه فرد من أفراد ذلك الجنس وإنما كان الوصول يومى للنوع المذكور لأن الشأن أن الانسان لا يقيم في محل خلاف محله الا اذا كان كارها لأهل محله (قوله ثم انه) أى الايماء المذكور بواسطة الصلة وقرر شيخنا العدوى أن قوله ثم انه أى ما ذكر من الضرب والمهاجرة يحقق الخ أى من تحقيق المسبب للسبب وذلك لأن كل القول ودها سبب في الواقع للضرب والمهاجرة ووجود المسبب دليل على وجود سببه وظهورك مما قلنا ان قوله ثم انه يحقق يحتمل رجوع ضميره للايماء جريا على ما مر من التسامح (٣١٢) ولما ذكر من الضرب والمهاجرة نظرا للحقيقة من أن المومى انما هو الصلة

(قوله زوال المودة) أى منها وقوله ويقرره أى في ذهن السامع (قوله حتى كأنه) أى الايماء بواسطة الضرب أو ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة اليها وقوله برهان عليه أى على زوال المحبة لانه دليل عليه * واعلم أن الاستدلال بالسبب على المسبب يسمى برهانا انيا والاستدلال بالمسبب على السبب يسمى برهانا ليا لان وجود المسبب خارجا علة في وجود السبب بمعنى انك اذا رأيت المسبب متحققا في الخارج استدلت به على وجود السبب فالمسبب حينئذ يقع في جواب السؤال بلم عن وجود السبب وما هنا من قبيل الاستدلال بالمسبب على السبب فهو من قبيل البرهان اللبى اذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح كأنه برهان عليه لاوجه للكانية اذ هو برهان عليه حقيقة فالأولى

والمهاجرة اليها ايماء الى أن طريق بناء الخبر ما ينبنى عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود في مثل ان الذى سمك السماء اذ ليس في رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبناؤه لهم بيتا

أى ان التى انقطعت بكوفة الجند وهاجرت اليها قد أخذت القول ودها وأهل سكتة في ذكر ضرب البيت بكوفة الجند وسميت بكوفة الجند لان جند كسرى بها وذكر هجرانها بها ايماء الى أن الخبر المبني عليه مما يجانس انقطاع المحبة وذهب الوصول لان الانقطاع اليها كالدليل عليه فمع كونه فيه ايماء لما ذكر فيه دلالة على تحققه فليس الايماء لوجه بناء الخبر نفس الايماء الى تحقيقه حتى يستغنى بذكره عنه كما قيل بل الايماء أعم لحصوله بلا تحقق في نحو قوله * ان الذى سمك السماء بنى لنا * بيتا فان فيه الايماء من غير دلالة على تحققه اذ لا يدل سمك السماء على بناء بيتهم (١) لا لحصوله معه في نحو المثال لكون ما يشير فيه الى الوجه كالدليل على ذلك الوجه فتحقق بما ذكر أمران * أحدهما ان الومابه لا يجب أن يكون علة للموالماليه كما في هذا المثال فان ضرب البيت بكوفة الجند ليس علة لانقطاع المودة بل الامر بالعكس * والاخر أن الايماء قد يحصل بلا تحقق كما في سمك السماء فهذا تحقيق هذا المحل فلي تأمل

الخبر أن تذكري ما يناسبه وتحقيق الخبر ان تذكري ما يحقق وقوعه بأي نوع كان والفرق بين بناء الشيء على غيره وتحقيقه واضح ثم قال في الايضاح وكيف يجعل الاول ذرية الى الثانى والسند اليه في البيت الثانى ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر عليه بل لا يبعد أن يكون فيه ايماء الى بناء تقيضه عليه * قلت * وهو اعتراض فاسد فان السكاكى انما استشهد به على ما قصد فيه التنبيه على الخطأ ولم يجعل الاول ذرية للثانى بل هما كلامان متفاضلان ثم قوله لا يبعد أن يكون فيه ايماء عجيب فان فيه التصريح بذلك قطعاً قال السكاكى ربما كان ذرية لمعنى آخر كقوله

ان الذى الوحشة في داره * تؤنسه الرحمة في لحده

وهذا يمكن جعله من وجه بناء الخبر ويمكن أن يجعل ذرية لجبر خواطر الفقراء قال ور بما قصد توجه ذهن السامع الى ما قد يخبر به كقول المعرى

والذى حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد

فيل أراد ابن آدم لانه من تراب وقيل أراد به ناقة صالح عليه السلام وستكلم عليه عند الكلام على تقديم السند اليه

أن يقول لانه برهان عليه الا أن يقال ان المعنى حتى كأنه برهان انى فشبّه اللبى بالانى أو أن كان للتحقيق قرر ذلك شيخنا العدوى أو يقال أنى بكان لانه لم يسبق مساق البراهين المعتادة (قوله وهذا معنى تحقيق الخبر) يعنى أن المراد بتحقيق الخبر تثبيته وتقريره حتى كأن الصلة دلائل عليه وليس المراد بتحقيق الخبر تحصيله وإيجاده بأن تكون الصلة علة للخبر في الواقع والا لزم أن ضرب البيت بالكوفة والمهاجرة اليها علة لانقطاع المودة والمحبة في نفس الامر وهو غير صحيح اذا الامر بالعكس وهو أن العلة في ضرب البيت هو زوال المحبة والحاصل أن الضرب والمهاجرة علة لمية لزوال المحبة وزوال المحبة علة انية لها (قوله اذ ليس في رفع الله السماء الخ) أى

لان رفع الله السماء ليس علة لبناء البيت لانيه ولا لانيه (قوله فظهر الفرق الخ) أي لان حاصل الايماء الى وجه الخبر أن يستشعر السامع بخبر الخبر ولا يلزم من ذلك أن يتيقنه بحيث يزول عنه الشك والانكار له وأما تحقيق الخبر فهو أن يستشعر السامع بخبر الخبر ويتيقنه ويتقرر عنده بحيث يزول ما عنده من الشك فيه والانكار له ألا ترى الى قوله ان التي ضربت الخ فانه يحصل منه في ذهن السامع جنس انقطاع المودة والمحبة ويثبت عنده بحيث يزول عنه الشك والانكار لانه يلزم عادة من المهاجرة بالكوفة وضرب اليببها والانقطاع فيها زوال المحبة والمودة بخلاف ان الذي سمك السماء الخ اذ لا يلزم عادة ولا عقلا من سمك السماء بناء البيت المذكور فقد وجد الايماء فيه بدون التحقيق وظهر لك من هذا أن الايماء الى وجه بناء الخبر أعم من الايماء الى تحقيق الخبر بالنظر للحل فكلما وجد تحقيق الخبر وجد الايماء ولا عكس لحصول الايماء لوجه الخبر من غير ايماء الى تحقيقه في نحو ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا الخ فان فيه الايماء لوجه الخبر وليس فيه ايماء الى تحقيق الخبر اذ دلالة لسمك السماء على بناء بيتهم ولحصول الايماء الى التحقيق مع الايماء لوجه الخبر في نحو ان التي ضربت بيتنا الخ لسكون الوجه الذي أشير اليه كالدليل على ذلك الخبر واذ قد علمت الفرق بينهما وأن بينهما العموم والخصوص المطلق باعتبار المحل تعلم أن الايماء لوجه بناء الخبر غير الايماء الى تحقيق الخبر وحينئذ فلا يستغنى بذكر الايماء لوجه الخبر عن الايماء الى التحقيق فسقط اعتراض المصنف في الايضاح على (٣١٣) القوم بأنه لم يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء

لوجه بناء الخبر ذريعة الى التحقيق مع انه عينه (قوله أي تعريف المسند اليه) يعني لفظه لانه الذي يعرف وقوله لتمييزه أي المسند اليه أي معنى المسند اليه في الكلام استخدام حيث ذكر المسند اليه أولا مرادا به اللفظ وأعيد عليه الضمير مرادا به المعنى أو حذف مضاف أي لتمييز معناه (قوله لتمييزه أ كمل تمييز) أي لكون المقصود تمييزه تمييزا أ كمل فهو من اضافة الصفة

فظهر الفرق بين الايماء وتحقيق الخبر (و بالاشارة) أي تعريف المسند اليه بإيراده اسم اشارة (لتمييزه) أي المسند اليه (أ كمل تمييز)

(و بالاشارة) أي وأما تعريف المسند اليه فيكون بالاشارة أي بإيراده اسم اشارة (لتمييزه) أي لتمييز معنى المسند اليه (أ كمل تمييز) لغرض من الأغراض كان يكون في مقام المدح وفي حال اجراء أوصاف الرفعة ونعوت الاثرة فيكون تمييزه حينئذ أعون على كمال المدح لان ذكر المدوح بما

ص (و بالاشارة لتمييزه أ كمل تمييز الخ) ش يوتي بالمسند اليه اسم اشارة لاحد أمور * الأول أن يقصد تمييزه لاحضاره في ذهن السامع حسا فالاشارة أ كمل ما يكون من التمييز كقول ابن الرومي هذا أبو الصقر فردا في محاسنه * من نسل شيدان بين الضال والسلم

وقول المتنبي

أولئك قوم ان بنوا أحسنوا البنا * وان عاهدوا أوفوا وان عقدوا شدوا

وقول مادح حاتم الطائي

واذا تأمل شخص ضيف مقبل * متسر بل سر بال ليل أغبر

أوما الى الكوماء هذا طارق * نحرني الاعداء ان لم تنحري

(٤٠ - شروح التلخيص - أول) للوصوف والتمييز الأ كمل هو ما كان بالعين والقلب فانه لا تمييز أ كمل منه ولا يحصل ذلك التمييز الا باسم الاشارة فان قلت ان كلام المصنف يقتضي أن اسم الاشارة أعرف المعارف وليس كذلك أوجب بأن المراد أنه أ كمل تمييزا بالنسبة لما تحته من المعارف لا بالنسبة لما فوقه أيضا ويكون الكلام في مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف أو يقال ان دلالة اسم الاشارة على أ كملية التمييز انما هو من حيث ان معه اشارة حسية ولا يتأني معها اشتباه أصلا بخلاف العلم فان مدلوله وان كان جزئيا مانعا من الشركة لسكنر بما يكون مشتركا اشتراكا لفظيا أو يكون مسما غير معلوم للسامع فلا يحصل التمييز فضلا عن كماله وهذا لا ينافي أن غير اسم الاشارة أعرف منه من جهة أخرى وذلك لان من الضمرات ضمير المتكلم الذي لا يتصور فيه اشتباه أصلا من حيث ذاته ومدلول العلم متعين مشخص بحسب الوضع والاستعمال معا بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله متعين بحسب الاستعمال لا غير وبالجملة فدلالة اسم الاشارة على أ كملية التمييز لا تقتضي أعرفيته فلا يكون كلام المصنف مخالفا للقول الصحيح وهو قول سيبويه من أن أعرف المعارف الضمرات ثم الاعلام ثم البهيمات كذا قرر شيخنا العدوي وعبارة اليعقوبي كون المعارف فيها ما هو أعرف من اسم الاشارة لا ينافي أن يكون فيه خصوصية يفوق بها ما سواه لان المراد بكون المعرفة أعرف من غيرها أنها أكثر بعدا من عروض الانباس وهذا لا ينافي أن يكون ما هو دونه أقوى منه في هذا المعنى في بعض الصور فان اسم الاشارة اذا كان المشار اليه حاضرا محسوسا للسامع بحاسة البصر أو نزل تلك النزلة أقوى من العلم المشترك في الحالة الراحنة

اصحة احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة حسا كقوله * هذا أبو الصقر فردا في محاسنه *
وقوله أولئك قوم ان بنوا أحسنوا البنا * وان عاهدوا أوفوا وان عقدوا شدوا
وقوله وإذا تأمل شخص ضيف مقبل * متسربل سربال ليل أغبر
وقوله وأما الى الكوماء هذا طارق * نحرتنى الأعداء ان لم تنحري
وقوله ولا يقيم على ضم يراد به * الا الاذلان عبر الحى والوند
هذا على الحذف مربوط برمته * وذا يشج فلا يرثى له أحد

(قوله لغرض من الأغراض) علة للعلة أى وانما قصد تمييزه تميزا أكمل لغرض كان يكون المقام مقام مدح أو مقام اجراء أو صاف
الرفعة عليه فان تمييزه حينئذ تميزا كاملا أعون على كمال المدح لان ذكر الممدوح اذا صاحبه خفاء كان قصورا في الاعتناء بأمره
(قوله أبو الصقر) خبر عن اسم الاشارة أو بدل منه (٣١٤) أو بيان له وخبر المبتدأ قوله من نسل شيبان (قوله نصب على المدح) أى

لغرض من الأغراض (نحو هذا أبو الصقر فردا) نصب على المدح أو على الحال (في محاسنه) من نسل
شيبان بين الضال والسلم

ي صاحبه حقا قصور في الاعتناء بأمره (نحو) قوله (هذا أبو الصقر فردا) أى في حال كونه فردا أو أمدح
فردا فهو منسوب إما على الحال أو على تقدير الناصب (في محاسنه) جمع حسن معنى لالفاظا (من نسل
شيبان) خبر بعد خبر (بين الضال والسلم) حال من نسل شيبان أى حال كون نسل شيبان مستقرا بين
الضال وهو السدر والسلم وهو شجر له شوك وهما من شجر البوادي وأشار بذلك الى ما تمادح به العرب
من سكنى البادية لان العزم مقود في الحضر فقوله هذا اشارة الى تميز أبي الصقر أكمل تمييز ليكون
مدحه في الأذهان كالنار على علم وظهور نعتة عند الناس كظهور البدر بلا غيم ولا خسوف وانما أفاد
اسم الاشارة أكمل التمييز لانه في المحسوس الذي أصله أن يستعمل فيه منزلة وضع اليد ولو كان في
المعارف ما هو أعرف منه فان ذلك لا ينافي أن تكون فيه خصوصية يفوت بها ما سواه لان المراد
بكون المعرفة أعرف من غيرها انها أكثر بعدا من عروض الالتباس وذلك لا ينافي أن يكون ما هو
دونه أقوى منه في هذا المعنى في بعض الصور فان اسم الاشارة اذا كان المشار اليه حاضرا حسيا مع
كون السامع رائيا أو نزل بتلك المنزلة أقوى من العلم المشترك في الحالة الراهنة فلا يرد أن يقال ان تمييزه

فقوله تأمل فيه نقض أدبي والصواب أن يقول تخيل أو توهم ولك أن تقول كون أكمل التمييز يحصل
باسم الاشارة دون غيره ظاهر ان قلنا انه أعرف المعارف والافقيه نظر * الثاني التعريض بغباوة
السامع حتى انه لا يميزه الشئ الا باشارة الحس كقول الفرزدق

أولئك آبائي جفني بمنهم * اذا جمعتنا يا جرير الحجامع

* الثالث أن يقصد بيان حاله في القرب أو البعد أو التوسط كقوله هذا أو ذاك أو ذلك أي كقوله

نصب بفعل محذوف لا أجل
افادة المدح فعلى للتعليل
تقدير ذلك الفعل أمدح أو
أعنى اذ لا يشترط في
منسوب المدح ما يدل على
المدح فالخبر عنه تقدير
ما يدل على الذم فقط (قوله
أو على الحال) أى من الخبر
ان قلت الحال لا تأتي من
الخبر كما لا تأتي من المبتدأ
عند الجمهور قلت سوغ
ذلك هنا كون ذلك الخبر
مفعولا في المعنى لمعنى
اسم الاشارة أو هو التنبيه
لتضمن كل منهما معنى
الفعل وهو أشير أو أنه أى
أشير اليه في حال كونه
منفردا بالمحسن أو أنه
عليه في تلك الحالة وهذا
على حد قوله تعالى هذا

بعل شيخا (قوله في محاسنه) جمع محسن بمعنى حسن أى منفردا بحسن ذاته ومكارم صفاته (قوله من نسل شيبان) هذا

حال ثانية من صاحب الأولى فيكون من قبيل المترادفة أى متولدا من نسل شيبان أو خبر ثان ذكر بيانا لنسبه بعد ذكر حسيبه ولا يصح
أن يكون حالا من الضمير المستتر في فردا لما فيه من القصور لان الحال قيد في العامل فيصير تمييزه بالانفراد في المحاسن مقيدا بكونه من نسل
شيبان والناسب لمقام المدح الاطلاق وعلى تقدير جواز ذلك يكون من قبيل الحال المتداخلة فيكون العامل فيه فردا وتكون متعلقة
بمحذوف وأما جعله ظرفا لغيره متعلقا بفردا أى ممتازا منهم فليس بحسن لان مقام المدح يقتضى أن يثبت للممدوح الفردية في المحاسن
بالنسبة الى كافة الناس لا بالقياس الى نسل شيبان فقط الا أن يدعى أن نسل شيبان ممتازون بالمحسن عن سواهم والنسل الولد وشيبان
بفتح الشين اسم لآبى القبيلة المسماة باسمه (قوله بين الضال) حال من نسل شيبان وهو الأوجه أى حال كونهم مقيمين بين الضال والسلم
أو من شيبان أو من أبو الصقر والضال بتخفيف اللام جمع ضالة بلا همز وهو شجر السدر البرى والسلم جمع سلمة وهو شجر ذو شوك من
شجر البادية يقال له شجر العضاء

وإما للقصد إلى أن السامع غبي لا يتميز الشيء عنده إلا بالحس كقول الفرزدق
 أولئك آبائي جثني بمنلهم * إذا جمعنا يا جرير المجمع
 وإما لبيان حاله في القرب أو البعد أو التوسط كقولك هذا زيد وذلك عمرو وذلك بشر

(قوله وهما شجرتان) الأولى شجران بدون تاء لانهما نوعان من الشجر لا فردان لأن يقال إن الناملا وحدة النوعية لا الشخصية
 ويحتمل أن المراد منهما في هذا البيت الفردان لا النوعان بناء على أن اقامتهم كانت بين فردين من النوعين فأشار الشارح إلى بيان المعنى
 المراد للمعنى الأصلي (قوله يعني يقيمون الخ) أي فقوله بين الضال والسلم كناية عن اقامتهم بالبادية (قوله لأن فقد العز في الحضر)
 وذلك لأن من كان في الحضر تناله الأحكام بخلاف من كان في البادية فهو آمن (٣١٥) مما ينغصه وأشار الشارح بذلك إلى أن مراد

الشاعر بوصفهم بسكنى
 البادية بين الضال والسلم
 وصفهم بالعز والشاهد في
 إيراد المسند إليه اسم إشارة
 لقصد تمييزه تميزا كاملا
 لغرض مدحه بالانفراد
 في المحاسن وبالعز ويحتمل
 أن يكون المراد بالوصف
 بسكنى البادية وصفهم
 بكمال البلاغة ونهاية
 الفصاحة لكونهم
 لا يخاطبون في الحضر
 طوائف العجم فتكون
 لغاتهم سالمة مما يخل
 بالفصاحة وكأن الشارح
 اختار الأول تأسيسا بكلام
 أبي العلاء المعري حيث قال
 الموفدون بنجد نار بادية *
 لا يحضرون وفقد العز في
 الحضر

(قوله حتى كأنه لا يدرك غير
 المحسوس) أي غير المدرك
 بحاسة البصر أي الذي
 وضع له اسم الإشارة (قوله

وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لأن فقد العز في الحضر (أو التعريض بغباوة السامع)
 حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس (كقوله

أولئك آبائي جثني بمنلهم * إذا جمعنا يا جرير المجمع
 أو بيان حاله) أي المسند إليه (في القرب أو البعد أو التوسط كقولك هذا أوداك أوداك زيد) وآخر
 ذكر التوسط لأنه إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين

أكمل تمييز يتوقف على أعرفيته ولم تثبت بعد (أو التعريض بغباوة السامع) وأنه لا يدرك غير المحسوس
 لأن اسم الإشارة الأصل فيه أن يستعمل في المحسوس المشاهد فيقع التعريض به كما يقع بنفس
 الإشارة الحسية وبنفس وضع الدعي الشيء فانه لو سألك إنسان بحضرة فاعل لفعل ما فقال من
 هو وقت نضع يدك على ذلك الفاعل ولو أجب باسمه لعرفه كان في ذلك من التعريض بغباوته
 مالا يخفى لاسيما عند وجود القرائن الدالة على المسئول عنه فاسم الإشارة يفهم التعريض بالغباوة

كالإشارة حسا كقوله أولئك آبائي جثني بمنلهم * إذا جمعنا يا جرير المجمع
 ففي قوله أولئك آبائي تعريض بغباوة جرير وانه لا يدرك غير المحسوس بخلاف ما لو قال فلان وفلان
 وفلان آبائي وقوله جثني بمنلهم أمر تعجيز أي لا تقدر أن تأتي بمنلهم في مناقبهم إذا جمعنا المجمع الافتخار
 والانساديوماما (أو بيان حاله في القرب أو البعد أو التوسط) أي يكون تعريف المسند إليه باسم
 الإشارة لبيان حال معنى المسند إليه من قرب أو بعد أو توسط وآخر ذكر التوسط لأنه نسبة لا تدرك إلا
 بعد ادراك طرفي القرب والبعد (كقولك) في بيان حال القرب (هذا) زيد (أو ذلك) أي
 وقولك في بيان حال البعد ذلك زيد (وذاك) أي وقولك في بيان حال التوسط ذاك (زيد) وههنا
 بحث تقدمت الإشارة إلى مثله وهو أن حاصل ما ذكر أن اسم الإشارة يستعمل لمعناه الذي هو المشار
 إليه القريب والمشار إليه البعيد والمشار إليه المتوسط وهذا أمر معلوم لغة وليس من وظائف هذا
 الفن وأجيب بأن اللغوي بين معاني هذه الألفاظ والبياني بين انه إذا أريد المشار إليه القريب مثلا أتى
 باللفظ الدال عليه وهذا زائد على أصل المراد الذي هو أن يعبر عن المسند إليه ليتصور بأي لفظ محكوما

هذا زيد للقريب أو ذاك عمرو والمتوسط أو ذلك بكر للبعيد وهذا تفرع على أن رتب اسم الإشارة ثلاث
 وأما من جعل المتوسط والبعيد سواء فهو لا يجعل اسم الإشارة تمييزا للمتوسط عن البعيد ولا عكسه

أولئك آبائي الخ) هذا من كلام الفرزدق يهجو جريرا والشاهد في إيراد المسند إليه اسم إشارة للتنبيه على غباوة جرير حتى انه لا يدرك غير
 المحسوس ولو قال فلان وفلان وفلان آبائي لم يحصل التعريض بذلك وقوله جثني بمنلهم أمر تعجيز على حد قوله تعالى فأتوا بسورة
 من مثله أي لا تقدر على الانيان بمنلهم في مناقبهم إذا جمعنا المجمع الافتخار يوماما (قوله جثني بمنلهم) أي اذكر لي مثلهم من آبائك (قوله
 أو بيان حاله) أي أنه يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة لبيان حال معناه من القرب والبعد والتوسط قوله في القرب في معنى من البيانية
 (قوله كقولك هذا زيد) مثال لما إذا أريد بيان حاله من القرب وقوله ذلك زيد مثال لما إذا أريد بيان حاله من البعد وقوله ذاك زيد مثال
 لما إذا أريد بيان حاله من المتوسط (قوله وآخر ذكر التوسط) أي في قوله في القرب الخ أي مع أن الترتيب الطبيعي يقتضي توسطه (قوله
 لانه إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين) أي لانه نسبة بين شيئين يتوقف تعاقبه على تعاقبهما

ور بما جعل القرب ذريعة الى التحقير كقوله تعالى واذا رآك الذين كفروا ان يتخذوك الاهوا هذا الذي يذكر آلهنكم

(قوله وأمثال هذه المباحث) أي وهذه المباحث وأمثالها كالنكاح والحطاب والغيبة بالنسبة للضمير واحضاره بعينه بالنسبة للعلم وهذا جواب عما يقال ان كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذلك للمتوسط مما يبينه أهل اللغة لأنه بالوضع ولا ينبغي أن يتعلق به علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على أصل المراد وما هنا غير زائد عليه وحاصل الجواب أن اللغويين انما يبينون معاني هذه الالفاظ فيبينون أن لفظ ذا موضوع للقريب وذلك للمتوسط وذلك للبعيد والذي بينه أهل المعاني هو أنه اذا كان المشار اليه قريبا واقتضى المقام بيان حاله فانه يؤتى بهذا وهكذا اذا أريد الاخبار عن ذات بال العلم فيتحقق ذلك الاخبار بالتعبير عن الذات بال العلم بأن تقول زيد عالمو بالوصول بأن تقول الذي قام أبوه عالمو بالاشارة بأن تقول (٣١٦) هذا عالم لكن الاتيان بالاشارة يفيد المراد وهو ثبوت العلم لتلك الذات وزيادة وهو

بيان - الها من كونها
قريبة فقول الشارح وهو
زائد أى قرب المسند اليه
الذى أتى بهذا لبيان وقوله
زائد على أصل المراد أى
على المعنى الذى أرادته المتكلم
وهو ثبوت المسند للمسند
اليه فهو كالتأكيـد المدلول
عليه بان فى قولك ان زيدا
قائم فانه زائد على المعنى
الوضعى للتركيب أعنى
ثبوت القيام لزيد وقوله
الذى هو الحكم صفة للمراد
وقوله المعبر عنه أى عن
المسند اليه أى الذى يمكن
أن يعبر عنه وقوله بشئ
أى بطريق من الطرق التى
توجب تصوره على أى
وجه كان وهى الموصول
والعلم والاشارة وقوله
على أى وجه كان أى سواء

وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة من حيث انها تبين أن هذا مثلا للقريب وذلك للمتوسط وذلك للبعيد وعلم العاني من حيث انه اذا ارى يديان قرب المسند اليه يوثق بهذا وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصوره على أى وجه كان (أو تحقيره) أى تحقير المسند اليه (بالقرب نحو هذا الذى يذكركم)

عليه بالسند ورد هذا بأن الزيادة على أصل المراد لا تكفي في مطابقة الكلام لمقتضى الحال التي هي مراعاة الزيادة على أصل الوضع وإنما قلنا ذلك لأن مطلق الزيادة على أصل المراد مدركة بغير هذا ألفن لأنه إذا عرف معنى اللفظ فقد علم بالضرورة أنه إذا نريد بذلك المعنى أتى باللفظ الدال عليه بالخصوص وهذا حاصل الزيادة على أصل المراد فقد لزم على هذا اتحاد مقصد النحوى والبيانى ولو اختلف التعبير والجواب إن المعنى أنه إذا نريد معنى اللفظ لغرض من الأغراض إما كون مدلول ذلك اللفظ لا يناسب المقام غيره فيكون الغرض ذاتياً لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه وأما كونه ينشأ عنه معنى آخر يناسب المقام كالإنباء بالقرب في اسم الإشارة مثلاً عن المحبة لأن المحبوب قريب أتى بذلك اللفظ وعلى هذا يكون ما سيأتى تفصيلاً للغرض الناشئ، ومثل هذا المذكور في اسم الإشارة يقال فيما كان بيان سر استعماله مثل هذا البيان كما تقدم في العلم والضمير وسيأتى في غيرها فليتمأمل (أو تحقيره) بالقرب أى يعرف المسند إليه باسم الإشارة الدال على القريب ليفيد تحقير معنى المسند إليه بسبب القرب لأن لفظ القرب يفيد ذلك كما يقال هذا أمر قريب أى هين التناول سهل الامتحان وكذلك اسم الإشارة الدال على القرب (نحو) قوله تعالى حكاية عن الكفرة (أهذا الذى يذكر آلهتكم) فمقصودهم

* الرابع أن يقصد تحقيره بالقرب * قال في الإيضاح ورمما جعل القرب ذريعة إلى التحقير وكلامه فيه ظاهره أن هذا ليس سببا آخر بل هو من بقايا هذا الرابع وهو الصواب ومثله بقوله تعالى وإذا رآك الذين كفروا أن يتخذوك الألهازوا أهذا الذي يدرككم أهذا الذي بعث الله رسولا وقوله تعالى وما هذه الحياء الدنيا إلا لهو ولعب وعليه من غير باب المسند إليه قوله تعالى ماذا أراد الله بهذا مثلا

وقوله

أفادت حاله من قرب أو بعد أولوالالحاصل أن السند اليه يمكن أن

يعبر عنه بالموصول والعلم لكن البليغ يعدل عنهما لاسم الإشارة لبيان حاله وهذا الحال زائد على أصل المراد واعتراض بأن بيان الحال من ثمرة اللغة لأنه إذا علم أن هذا موضوع للقريب علم أنه إذا قصد قرب المشار إليه يؤول به وهكذا وأجيب بأن معرفة أنه إذا قصد الخ من علم المعاني بما يقصد فيه بالذات وأما معرفة ذلك من اللغة فبالنوع فالأمور اللغوية قد يتعلق بها غرض البليغ إذا لم يكن المقام مقتضيا لازيد منها فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع وأهل المعاني يبحثون عنها من حيث انهما مطابقة لمقتضى الحال فهما مختلفان بهذا الاعتبار (قوله أو تحقيره بالغرب) أي أنه يؤول بالمسند إليه اسم إشارة قصدا لتحقير معناه بسبب دلالة على القرب ووجه ذلك أن القرب من لوازمه الحقايرة يقال هذا أمر قريب أي هين سهل التناول وما كان كذلك يلزمه أن يكون حقيرا لا يعتنى به لكونه مبتذلا فاذا عبر باسم الإشارة الدال على القرب أفاد الاحتقار اللازم للقرب وفي سم القرب هنا عبارة عن دنو المرتبة وسفالة الدرجة ووجهه أن الشخص كلما كان أعلى قدرا وأشرف درجة احتاج الوصول إليه الى الوسائط أكثر وأشد عرفا وعادة فارْتِفاع الوسائط والاستغناء عنها دليل ظاهر على دنو قدره كما لا يخفى (قوله أهذا الذي) قاله أبو جهل مشيرا للنبي صلى الله عليه وسلم وأول الآية وإذا رآك الذين كفروا إن يتخذونك الا هزا أهذا الذي الخ أي قائلين أهذا الذي (قوله أهذا الذي الخ) أي فقرأ ورد المسند إليه اسم إشارة موضوعا للقرب قصدا لاهاتته

وقوله تعالى واذا رأوك إن يتخذونك الاهزوا وهذا الذي بعث الله رسولا وقوله تعالى وما هذه الحياة الدنيا الا لهو ولعب وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى ماذا أراد الله بهذا مثلا وقول عائشة رضي الله عنها لعبد الله بن عمرو بن العاص يا عجب لابن عمرو هذا. وقول الشاعر تقول ودقت نحرها يمينها * أبلى هذا بالرحا المتقاعس

وربما جعل البعد ذريعة الى التعظيم كقوله تعالى ألم ذلك الكتاب ذهابا الى بعد درجته ونحوه وتلك الجنة التي أورتهموها ولذا قالت فذلكم الذي لم تلتني فيه لم تقل فهذا هو حاضر رفعا لمزانه في الحسن وتمهيدا للمعذر في الافتتان به وقد يجعل ذريعة الى التحقير كما يقال ذلك اللعين فعل كذا

فكأن الكفرة قبحهم الله يقولون أهذا الحقير يذكر آلهتمكم المستعظمة بنبي الألوهية عنها واعلم أن إشارة القريب كما تستعمل لقصد الاهانة كما قلنا تستعمل لقصد افادة التعظيم نظرا لاعتبار مخالطة القريب للنفس وانه (٣١٧) حاضر عندها لا يغيب عنها اذا علمت

هذا فقول المصنف أو تعظيمه بالبعد نحو ألم ذلك الكتاب) تنزيلا لبعده درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة (أو تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا) تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للإشارة

أوتعظيمه بالبعد نحو ألم ذلك الكتاب) تنزيلا لبعده درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة (أو تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا) تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للإشارة

باسم الإشارة المفهم للقرب لعنة الله عليهم تحقير المشار اليه كأنهم يقولون أهذا الحقير يذكر آلهتمكم المستعظمة بنبي إلهيتها وتحقير شأنها ولاغربة في انقلاب الحقائق عند الكافر لانه أحقر من أن يعظم من الاقرار بعظمته غم وادراك أن اتباع ما يقول حتم ختم الله لنا بالحسنى وأوجب لنا بحبه صلى الله عليه وسلم المقر الاسنى (أو تعظيمه بالبعد) أى يعرف المسند اليه باسم الإشارة لقصد تعظيم معناه بسبب دلالة على البعد في نزل بعد درجته وشرف منزلته منزلة بعد المسافة فيستعمل له اسم الإشارة الدال في الأصل على البعد فان لفظ البعد بنفسه يفيد التعظيم كما يقال هذا أمر بعيد عن فلان أى عزيز التناول بعيد الادراك لامثال فلان لشرفه ورفعته فكذا اسم الإشارة الدال في الأصل على البعد الحسى وذلك (نحو) قوله تعالى (ألم ذلك الكتاب) أى ذلك الرفيع النازلة في البلاغة العزيز المرتبة في علومه وأسلوبه هو الكتاب الكامل الذى يستحق أن يسمى كتابا حتى كأنه لا كتاب سواه وهذا في تعظيم المشار اليه وقد يكون لتعظيم الشبر كقول الأمير لبعض الحاضرين من غير قصد حقارته ذلك قال كذا تعظيما لشأنه عن ذكر الاقارب الدالة على التكافؤ في الخطاب والتساوى في المحاورات والجواب (أو تحقيره) بالبعد كما أن لفظ البعد يفيد ذلك فيقال هذا بعيد عن هذه الحضرة لنزهاها عن حقارته وذلك (نحو) قوله (ذلك اللعين فعل كذا) أى ذلك الحقير البعيد لحقارته عن عز الخطاب

باسم الإشارة المفهم للقرب لعنة الله عليهم تحقير المشار اليه كأنهم يقولون أهذا الحقير يذكر آلهتمكم المستعظمة بنبي إلهيتها وتحقير شأنها ولاغربة في انقلاب الحقائق عند الكافر لانه أحقر من أن يعظم من الاقرار بعظمته غم وادراك أن اتباع ما يقول حتم ختم الله لنا بالحسنى وأوجب لنا بحبه صلى الله عليه وسلم المقر الاسنى (أو تعظيمه بالبعد) أى يعرف المسند اليه باسم الإشارة لقصد تعظيم معناه بسبب دلالة على البعد في نزل بعد درجته وشرف منزلته منزلة بعد المسافة فيستعمل له اسم الإشارة الدال في الأصل على البعد فان لفظ البعد بنفسه يفيد التعظيم كما يقال هذا أمر بعيد عن فلان أى عزيز التناول بعيد الادراك لامثال فلان لشرفه ورفعته فكذا اسم الإشارة الدال في الأصل على البعد الحسى وذلك (نحو) قوله تعالى (ألم ذلك الكتاب) أى ذلك الرفيع النازلة في البلاغة العزيز المرتبة في علومه وأسلوبه هو الكتاب الكامل الذى يستحق أن يسمى كتابا حتى كأنه لا كتاب سواه وهذا في تعظيم المشار اليه وقد يكون لتعظيم الشبر كقول الأمير لبعض الحاضرين من غير قصد حقارته ذلك قال كذا تعظيما لشأنه عن ذكر الاقارب الدالة على التكافؤ في الخطاب والتساوى في المحاورات والجواب (أو تحقيره) بالبعد كما أن لفظ البعد يفيد ذلك فيقال هذا بعيد عن هذه الحضرة لنزهاها عن حقارته وذلك (نحو) قوله (ذلك اللعين فعل كذا) أى ذلك الحقير البعيد لحقارته عن عز الخطاب

وقوله أو تعظيمه بالبعد قال في الايضاح وربما جعل البعد ذريعة الى التعظيم كقوله تعالى ألم ذلك الكتاب ذهابا الى بعد درجته وقد قيل فيه انه على بابها فإن الكتاب لم يكن كمال انزاله وقيل الإشارة الى ألم ولكنها لما انقضت صارت في حيز البعد ومن مثال ما نحن فيه قوله تعالى وتلك الجنة التي أورتهموها وقوله تعالى فذلكم الذي لم تلتني فيه وقوله أو تحقيره أى فدية صد تحقيره بالبعد كقولك ذلك اللعين فعل

عدم الالتفات اليه لعدم مخالطته للنفس (قوله كما يقال) أى للحاضر في المجلس ذلك اللعين فعل كذا فقد عبر عن المسند اليه باسم الإشارة الموضوع للبعد قصدًا لحقارته لأن شأن البعيد عدم الالتفات اليه (قوله تنزيلا لبعده الخ) جواب عما يقال كيف يصح استعمال إشارة البعيد في الحاضر في المجلس فهو معمول المحذوف أى واستعمل إشارة البعيد في الحاضر تنزيلا وقوله لبعده أى لحقارته (قوله عن ساحة عز الحضور) اضافة عز لبعده من اضافة الصفة للوصف أى عن ساحة الحضور والخطاب العزيزين وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الحضور بدار عزيزة تشبيها مضمرا في النفس وطوى ذكر التشبه به واثبات الساحة تخييل والعز ترشيح أو بالعكس (قوله ولفظ ذلك الخ) قصد الشارح بهذا مجرد افادة فائدة وحاصلها أن لفظ ذلك قد يشار به للغائب عن حاسة البصر مطلقا سواء كان ذاتا أو معنى وللحاضر الغير المحسوس وهذا الاستعمال مجاز لانها موضوعة للبعد المحسوس بحاسة البصر لا للغائب عن الحس المذكور ولا للحاضر غير المحسوس

وإما للتنبيه إذا ذكر قبل المسند اليه مذکور وعقب بأوصاف

(قوله الى كل غائب) أى عن حس البصر وهذا الصلوح مجاز كما عرفت لأن أسماء الإشارة مطلقا وضعت لأن يشار بها الى المحسوس المشاهد فخرج بالمحسوس المعقولات وبالمشاهد وهو ما أدرك بالبصر ما أدرك بغير البصر من باقى الحواس فاذا قلت سمعت هذا الصوت أو شممت هذا الريح أو ذقت هذا الطعم كان مجازا كما يفيد كلام عبد الحكيم (قوله عينا) المراد به الذات سواء كانت تلك الذات الغائبة عن الحس مما يستحيل احساسها نحو ذلكم الله ربكم أو كانت محسوسة لكن غير مشاهدة نحو تلك الجنة وكفى قولك جاءنى رجل فقال لى ذلك الرجل كذا تحكى أمره بعد غيبته (قوله أو معنى) المراد به ما ليس بذات أى ما قام بغيره فيصدق باللفظ كقولك قال لى انسان كذا فسرنى ذلك القول وضرب زيد عمر افسرنى ذلك الضرب فان القول والضرب معنى غائب وقد استعمل فيه ذلك مجازا (قوله وكثيرا الخ) قصده بهذا بيان ما فى الآية السابقة (٣١٨) (قوله وكثيرا الخ) كقوله تعالى كذلك يضرب الله للناس أمثالهم فان ذلك إشارة الى ضرب

المثل الحاضر المتقدم ذكره قريبا فى قوله ذلك بأن الذين كفروا اتبعوا الباطل الخ وكفى قولك بالله الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لأفعلن ومنه ذلك الكتاب لما تقدم أن المراد بالمعنى ما يشمل اللفظ والمراد بالحاضر ما بعده العرف حاضرا كالقسم المذكور فان حضوره ليس الالتفظة وعدم انفصاله عما بعده وقوله المتقدم أى على اسم الإشارة (قوله غير مدرك بالحس) أراد به حس البصر دون السمع لما مر ولأن المراد بالمعنى هنا ما يشمل اللفظ فانه المراد بالمعنى بالنسبة لقوله الم ذلك الكتاب واللفظ مدرك

الى كل غائب عينا كان أو معنى وكثيرا ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك لأن المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد (أول التنبيه) أى تعريف المسند اليه بالإشارة للتنبيه (عند تعقيب المشار اليه بأوصاف) أى عند إيراد الأوصاف على عقب المشار اليه يقال عقبه فلان إذا جاء على عقبه ثم تعديه بالباء الى المفعول الثانى وتقول عقبته بالشئ إذا جعلت الشئ على عقبه وبهذا ظهر فساد ما قيل

والحاضرة فعل كذا ثم انه كثيرا يشار بلفظ ذلك الى الغائب عينا كان كقولك جاءنى رجل فقال لى ذلك الرجل كذا تحكى أمره بعد غيبته أو معنى كقولك قال لى انسان كذا فسرنى ذلك القول واستعمال لفظ هذا فى مثل ما ذكر قليل ويذكر كثيرا لفظ ذلك للمعنى الحاضر لأن المعنى لعدم ادراكه بحاسة العين كالبعيد كقولك قسم بالله لقد كان كذا وان ذلك لقسم عظيم وقد يقال وان هذا لقسم عظيم (أول التنبيه) أى يكون تعريف المسند اليه باسم الإشارة للتنبيه (عند تعقيب المشار اليه بأوصاف) أى عند إيراد أوصاف على عقب المشار اليه بمعنى ان الأوصاف ذكرت إثر ذكر المشار اليه فالتعقيب مصدر عقبه فلان إذا جاء على عقبه ثم يعدى بالباء الى مفعول ثان فىقال عقبه بالشئ إذا أتى بالشئ على عقبه وجعل ذلك الشئ إثره وإذا علم مدلول التعقيب لغة تبين أن تفسيره هنا بجعل اسم الإشارة بعقب أوصاف تفسير لا يطابق المعنى الاصلى فهو فاسد لغة ولو كان هذا المعنى حاصلا فى المثال لان اسم الإشارة أتى به عقب أوصاف قد عقب بها المشار اليه اللهم الا أن يكون تساهلا بذكر

كذا ووجهه أنك تستحقه عن أن يقرب منك كما تستعظم فى الوجه السابق أن يدنو منك ومن هنا يعلم أنه قد يقصد تعظيم المشار اليه بالقرب ومنه قوله تعالى ان هذا القرآن يهدى للتي هي أقوم وأمثاله فى القرآن كثير وكان ينبغى للمصنف أن يذكر التعظيم بالقرب كما ذكر التعظيم والتحقيق فى البعد الخامس التنبيه بعد ذكر المشار اليه بأوصاف قبله

بحس السمع فلا يصح نفي الادراك به عنه (قوله فكأنه بعيد) أى فقد شبه غير المدرك بالبعيد لعدم ادراك كل بحاسة (على البصر واستعمل اسم المشبه به فى المشبه (قوله للتنبيه) أى يكون للتنبيه أى تنبيه المتكلم السامع وأعاد المصنف الجار للبعد (قوله المشار اليه) هو الموصوف فكأنه قال عند تعقيب الموصوف بأوصاف وليس المراد بالأوصاف خصوص النحوية (قوله أى عند إيراد الأوصاف الخ) بمعنى أن الأوصاف ذكرت إثر ذكر المشار اليه (قوله يقال عقبه) أى بتشديد القاف (قوله وتقول عقبته الخ) المناسب فتقول بالفاء كفى نسخة (قوله إذا جعلت الشئ على عقبه) أى فالباء فى حيز التعقيب تدخل على التأخر (قوله وبهذا ظهر فساد الخ) أى بما ذكرناه من بيان مدلول التعقيب لغة من أن الباء فى حيزه إنما تدخل على التأخر ولا وجه لتسكاف تأويل المشار اليه باسم الإشارة ظهر فساد ما قيل أى ظهر فساده بحسب اللغة وان كان المعنى حاصلا لان اسم الإشارة وقع عقب الأوصاف التى تعقب المشار اليه لكن ذلك ليس مقصودا والحاصل أن مقتضى اللغة أن الباء بعد التعقيب تدخل على التأخر وعلى كلام ذلك القائل داخل على المتقدم فهو أى ما قاله ذلك القائل فاسد بحسب ما تقتضيه اللغة وان كان صحيحا بالنظر للمعنى كما بينا وفساده وجه آخر من جهة حمله المشار اليه على اسم الإشارة مع أن المشار اليه الذات واسم الإشارة اللفظ

على ان ما يرد بعد اسم الإشارة فالمدكور جدير باكتسابه من أجل تلك الأوصاف كقول حاتم الطائي

ولله صعلوك يساور همه * ويمضي على الاحداث والدهر مقدا
ففي طلبات لا يرى الخصى ترحة * ولا شعبة ان نالها عد مغنا
اذا ما رأى يوما مكارم أعرضت * تيمم كبراهن تمت صمما
ترى رحمه ونبله ومجنه * وذا شطب غضب الضريبة مخدما
وأحناء سرج فاتر ولجامه * عتاد أخى هيجاً وطرفاً مسوما
فذلك ان يهلك غسنى ثناؤه * وان عاش لم يقعد ضعيفاً مذمما
فمدله كما ترى خلافاً من المضاء على الاحداث مقدا والصبر على ألم الجوع والافقة من أن يعد الشبهة مغنا وتيمم كبرى
المكرمات والتأهب للحرب بأدواتها ثم عقب ذلك بقوله فإعاد أنه جدير باتصافه بما ذكر به ، وكذا قوله تعالى أولئك على هدى
من ربهم وأولئك هم المفلحون أفاد اسم الإشارة فيه زيادة

(٣١٩)

المدكورين قبله باستحقاق

الهدى من ربهم والفلاح
* وأما الاعتبار آخر مناسب

(قوله ان معناه عند جعل

الح) أى حمل المشار اليه

على اسم الإشارة وجعل

الباء داخلة على المتقدم

وفى ذلك تعسف ومخالفة

لغة (قوله جدير بما) أى

بمسند رداً الخ (قوله لاجل

الافصاف) لا يخفى أن التنبيه

لا يتوقف على تعدد

الافصاف ولا على كونها

عقب المشار اليه فانه يصح ان

تكون الافصاف قبل المشار

اليه كأن تقول جاءنى الكامل

الفاضل زيد وهذا يستحق

الاكرام ولاعلى ان يكون

ما هو جدير به واردا بعده

كان تقول ويستحق الاكرام

هذا وحينئذ فالاولى للصنف

ان يقول أو التنبيه عند الإشارة

الى موصوف على أن المشار

ان معناه عند جعل اسم الإشارة بعقب أوصاف (على أنه) متعلق بالتنبيه على أن المشار اليه (جدير بما
يرد بعده) أى بعد اسم الإشارة (من أجلها) متعلق بجدير أى تحقيق بذلك لاجل الافصاف التى ذكرت
بعد المشار اليه (نحو) الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة الى قوله (أولئك على هدى من ربهم
وأولئك هم المفلحون) عقب المشار اليه

المعنى فى الجملة ولو كان غير مطابق لموضوعه لغة (على أنه) هو متعلق بالتنبيه أى التنبيه عند ما ذكر
على أن المشار اليه (جدير) أى تحقيق (بما يرد بعده) أى بعد اسم الإشارة من الحكم المطلوب (من
أجلها) متعلق بجدير أى تحقيق بذلك الحكم من أجل الافصاف التى ذكرت بعد ذكر المشار اليه
(نحو) قوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ويؤمنون بالآخرة هم يوفون (أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون)
فقد عقب المشار اليه وهو مصدوق المتقين بأوصاف هى الايمان بالغيب وإقام الصلاة والانفاق بما رزق
والايمان بما أنزل والايمان بالآخرة ثم عرف المسند اليه باسم الإشارة وهو أولئك المشار به الى مصدوق
الذين تنبيهها على أن المشار اليه كان جديراً بما يرد بعد اسم الإشارة من الحكم الذى هو الهدى

(على أنه) أى المشار اليه (جدير بما يرد بعده من أجلها نحو أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم
المفلحون) فذكر الافصاف بعد الذين ونبه باسم الإشارة على أن المشار اليه وهو الذين جدير بذلك
ولا أن تقول أى مناسبة فى اسم الإشارة اقتضت ذلك ولو أتى بغير اسم الإشارة من المعارف لحصل هذا
ومن هذا قول حاتم الطائي

ولله صعلوك يساور همسه * ويمضي على الاحداث والدهر مقدا

ففي طلبات لا يرى الخصى ترحة * ولا شعبة ان نالها عد مغنا

اذا ما رأى يوما مكارم اعرضت * تيمم كبراهن تمت صمما

ترى رحمه ونبله ومجنه * وذا شطب غضب الضريبة مخدما

واحناء سرج فاتر ولجامه * عتاد أخى هيجاً وطرفاً مسوما

فذلك أن يهلك غسنى ثناؤه * وان عاش لم يقعد ضعيفاً مذمما

وبقى من الاسباب ان لا يكون طريق الى معرفة المسند اليه الاسم الإشارة كافى المفتاح وكان ينبغي

اليه جدير بما أسند لاسم الإشارة من أجل كونه موصوفاً (قوله أولئك على هدى الخ) أى فقد أورد المسند اليه اسم إشارة مع أن المحل
للاضمير لاجل تنبيه السامع على أن المشار اليه تحقيق بالحكم المذكور بعد اسم الإشارة من أجل ما تصف به من الصفات قبلها ان قلت، ان
الضمير يدل على استحقاق الموصوفين بالحكم بعده قلت نعم هو وان دل على أنهم حقيقون به الا أنه لا يدل على أن الافصاف السابقة هى
العلية فى الاستحقاق بخلاف اسم الإشارة فانه يدل على ذلك وذلك لان اسم الإشارة موضوع للدلالة على المشار اليه والمشار اليه الذات
الموصوفة بالأوصاف السابقة وتعليق الحكم على موصوف يؤذن بعملية الوصف بخلاف ما لو أتى بالضمير فانه لا يفيد ملاحظة الأوصاف
فى العلية وان كانت موجودة لان الضمير موضوع للذات فقط كذا قرر شيخنا العدوى

وان كان باللام فالإشارة الى معهودينك وبين مخاطبك كما اذا قال لك القائل جاءني رجل من قبيلة كذا فتقول ما فعل الرجل

(قوله وهو الذين يؤمنون الخ) فيه نظر من وجهين الاول أن هذا البيان يقتضي أن الإيمان من المشار اليه لامن الاوصاف والبيان الآتي بعد ذلك يقتضي أنه من الاوصاف فأول الكلام ينافي آخره الثاني أن المشار اليه هو المتين لانه الموصوف بالذين يؤمنون فالاولى أن يقول وهو المتين الذين يؤمنون وأجيب عن الاول بأن المراد بالذين يؤمنون الذوات المجردة عن الإيمان فتكون صفة الإيمان خارجة عن المشار اليه بقريئة عدها من الاوصاف فيما يأتي وانما لم يعبر عن تلك الذوات بنفس الموصول لقبح ذكره بدون الصلة وأجيب عن الثاني بأن أهل التفسير على أن الذين يؤمنون منقطع عما قبله على أنه خبر مبتدأ محذوف أو مفعول فعل محذوف وحينئذ لا يكون هو المشار اليه اه غنيمي وفي الفري ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعاً عن المتين على سبيل الاستئناف مرفوعاً بالابتداء مخبراً عنه بأولئك على هدى وأن يجعل جارياً عليه كما ذكر في الكشف فعلى التقدير الثاني يحسن أن تجعل الإشارة الى أحدهما إشارة للآخر من غير تكلف لان الصفة والموصوف في حكم شئ واحد وأما على التقدير الاول فليس بذلك الحسن لان المراد بالمشار اليه المعنى الذي أشير باسم الإشارة الى لفظه كما ينبغي عنه قوله (٣٢٠) عقب المشار اليه بأوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين

وان اتحددا في الواقع ذاتا (قوله وغير ذلك) أى كالانفاق بما رزقوا (قوله تنبيهها على أن الخ) أى تنبيهها بالإشارة في أولئك الاول والثاني وهذا يقتضي أن المشار اليه في كليهما الموصولان بقطع النظر عن الكون على هدى واختار العصام أن أولئك الاول إشارة لما ذكر من الموصولين وفيه تنبيه على أنهم جديرون بان يكونوا على هدى لاجل الاوصاف المتقدمة وان أولئك الثاني إشارة لما ذكر أيضا لكن مع زيادة كونهم على هدى

وهو الذين يؤمنون بأوصاف متعددة من الإيمان بالغيب واقام الصلاة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بالإشارة تنبيهها على أن المشار اليهم أحقاء بما ردد بعد أولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من أجل انصافهم بالأوصاف المذكورة (و باللام) أى تعريف المسند اليه باللام (للاشارة الى معهود)

عاجلا والفلاح وهو البقاء الابدى في النعيم آجلا من أجل تلك الاوصاف فان الذوق شاهد صدق على أنه اذا قيل الذي يحسن للسائل ويغيب الملهوف ويرحم الضعيف وقيم حق الضيف ويعين على النوازل ويوجد في الشدائد ذلك هو أهل التعظيم عند الورى واللاحق أن يتلقى بالقبول اذا يرى كان ذلك دالا على ان استحقاقه للتعظيم والقبول من أجل تلك الأوصاف لان تعليق الحكم بوصف مناسب كما أنبأ عنه هنا اسم الإشارة الى الموصوف يشعر بعليته ثم ينشأ عن ذلك غرض آخر وهو الترغيب في تحصيل تلك الاوصاف (و باللام) أى تعريف المسند اليه باللام يكون (للاشارة) بها (الى معهود) أى الى شئ من أفراد الحقيقة واحدا كان أو أكثر معهود بين المتكلم والمخاطب وأصل العهد الادراك واللقاء حسا فاستعمل في مطلق الادراك المتقدم لاستلزام اللقاء الادراك في الجملة يقال عهدت فلانا اذا أدركته ولقيته فالعهد المفاد باللام يكون لتقدم المشار اليه صريحا أو تقدمه كناية

للمصنف ذكره كما ذكر نحوه في الموصول (و باللام للإشارة الى معهود الخ) ش التعريف بالاداة وهي اللام على مذهب والاف واللام على مذهب تكون لاحد أمور * الاول أن يشار به الى معهود قال في الايضاح للإشارة الى معهودينك وبين مخاطبك كما اذا قال لك قائل جاءني رجل فتقول ما فعل الرجل

وفيه تنبيه على أنهم جديرون باستحقاق الفلاح لاجل الاوصاف المتقدمة مع ما زيد بعد أولئك الاول من كونهم على هدى (قوله عاجلا) أى في الدنيا (قوله بالفلاح آجلا) أى في الآخرة والمراد به البقاء الابدى في النعيم (قوله من أجل انصافهم بالأوصاف المذكورة) أى بخلاف ما لو أتى بالضمير فانه لا يفيد ملاحظة هذه الاوصاف وان كانت موجودة لان اسم الإشارة لكمال التمييز فيلاحظ معه الوصف بخلاف الضمير فانه موضوع للذات فقط (قوله وباللام) أى على أحد الاقوال من انها المعرفة ومقابلها ان المعرفة (قوله للإشارة الى معهود) أى للدلالة على معين في الخارج فلا يقال انه أطلق المعهود مع أن نفس الحقيقة في المعرفة بلام الجنس معهودة أيضا كما يشير اليه قوله وقد تأتي لواحد باعتبار عهديته وحينئذ فلا تصح المقابلة وحاصل الجواب أن المراد بالمعهود هنا المعين في الخارج وأما الحقيقة فهي وان كانت معهودة ومعينه لكن في الذهن وحاصل ما ذكره المصنف أن لام التعريف على قسمين * الاول لام العهد الخارجى رتحتة أقسام ثلاثة صريحى وكسائى وعلمى وذلك لان مدخولها ان تقدم له ذكر صراحة كانت للعهد الصريحى وان تقدم له ذكر كناية كانت للعهد الكسائى وان لم يتقدم له ذكر أصلا لكنه معلوم عند المخاطب سواء كان حاضرا أولا فهي للعهد العلمى والنحويون يسمون ما اذا كان مدخولها معلوما حاضرا بلام العهد الحضورى وان كان غير حاضر بلام العهد الذهنى القسم الثانى لام الحقيقة وتحتة أقسام أربعة لام الحقيقة من حيث هي وتسمى بلام الجنس ولام العهد الذهنى ولام الاستغراق الحقيقى ولام

وعليه فوله تعالى وليس الذكر كالانثى أى وليس الذكر الذى طلبت كالانثى التى وهبت لها

الاستغراق العرفي وذلك لان اللام إما أن يشار بها للحقيقة من حيث هى وتسمى بلام الحقيقة ولام الجنس أو يشار بها للحقيقة فى ضمن فرد مبهم وتسمى بلام العهد الذهنى أو يشار بها للحقيقة فى ضمن جميع الافراد وتسمى بلام الاستغراق وهو فسمان إما حقيقى أو عرفى لانه ان أشير بها للحقيقة فى ضمن جميع الافراد التى يتناولها اللفظ بحسب اللغة فهى للاستغراق الحقيقى وان أشير بها للحقيقة فى ضمن جميع الافراد التى يتناولها اللفظ بحسب العرف فهى للاستغراق العرفى فظهر لك أن الاقسام سبعة وان لام العهد الذهنى عند البيانين غيرها عند النحويين وستأتى هذه الاقسام كلها واختلف فى الاصل والحقيقة ففيل لام الحقيقة أصل ولام العهد الخارجى أصل آخر وهو الذى أشار له المصنف والشارح وقيل الاصل لام العهد الخارجى قال الحفيد وهو المفهوم من الكشف وسائر كتب القوم وقيل لام الاستغراق وقيل الجميع أصول وقدم المصنف لام العهد الخارجى على لام الحقيقة لان العرف بها أعرف من العرف بلام الحقيقة واكثره أبحاث لام الحقيقة فلام العهد الخارجى كالبيسط بالنسبة للآخرى ولو أخر العرف بلام العهد الخارجى لكثير الفصل بين القسمين (قوله أى الى حصة) أشار بهذا الى أن المراد بالمعهود الحصة المعهودة لانها الكاملة فى المعهودة لوقوعه فى مقابلة نفس الحقيقة والحصة والفرد عندهم بمعنى واحد أعنى الطبيعة الكلية مع ما انضم اليها من الشخص والتفرقة بينهما بأن الفرد عبارة عن المركب من الطبيعة والشخص والحصة الطبيعية المعروضة للشخص انما هو اصطلاح المناطقة وانما اختار لفظ الحصة دون الفرد لان المتبادر من الفرد الشخص الواحد والمعهود الخارجى قد يكون (٣٣١) أكثر من واحد فان قلت كون المراد بالحصة

الفرد ينافيه ما بعده من التعميم أعنى قوله واحدا كان أو أكثر قلت لبس المراد بالفرد الواحد الشخص بل المراد به ما قابل الحقيقة أعنى القدر والجملة من الافراد سواء كان واحدا أو أكثر فقوله الى حصة أى الى قدر وجملة وقوله من الحقيقة أى من أفراد الحقيقة والا فالحقيقة لا تتبعه وقوله معهود

أى الى حصة من الحقيقة معهودة بين التسكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلانا اذا أدركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا أو كناية (نحو وليس الذكر كالانثى أى ليس) الذكر (الذى طلبت) امرأة عمران (كالتى) أى كالانثى التى (وهبت) تلك الانثى (لها) أى لامرأة عمران

(نحو) قوله تعالى (وليس الذكر كالانثى أى ليس) الذكر (الذى طلبت) امرأة عمران ليكون من سدة بيت المقدس (ك) الانثى (التي وهبت لها) أى لامرأة عمران فالنال مشتمل على المشار اليه المتقدم فان اللام فى الانثى ولو كان ليس من باب المسند اليه لانه مجرور للإشارة الى معهود تقدم صريحا فى قوله

ومنه قوله تعالى وليس الذكر كالانثى أى وليس الذكر الذى طلبت كالانثى التى وهبت والإشارة للمعهود سابق وهو قولها انى نذرت لك ما فى بطنى محررا وقولها انى وضعتها انثى غير أن المعهود السابق فى الذكر لتعريف عهد تقديرى اذ لم يتقدم صريحا وانما تقدم ما فى بطنى محررا والمراد به الذكر لانهم لم يكونوا ينذرون تحريرا لاناثى وفى الانثى لتعريف عهد حقيقى صريح لتقدم وضعها انثى كذا قالوه وفيه نظر

(٤٦ - شروح التلخيص أول) أى تلك الحصة أى معينة (قوله واحدا كان) أى تلك الحصة فهذا تفصيل لها وذكرا باعتبار أنها قدر ويحتمل أن المراد واحدا كان ذلك المعهود وهو الحصة وحينئذ فهم وتعميم فى المعهود فى كلام المصنف وذلك كما اذا قلت جاءنى رجل أو رجلان أو رجال فيقال لك أكرم الرجال أو الرجلين أو الرجل (قوله يقال عهدت الخ) أى يقال عهدة وهذا استدلال على أن المراد بالمعهود المعين كما يفيد تفسيره بالحصة فان قلت ما ذكر من الدليل ليس فيه ذكر التعمين قلت هو استدلال باعتبار اللازم لانه يلزم من ادراكه وملاقاته كونه معينا قررره شيخنا العدوى (قوله ولقيته) عطف سبب على مسبب (قوله وذلك) أى العهد والتعين فى الحصة ويحتمل أن المراد وذلك أى كون اللام للإشارة الى معهود (قوله لتقدم الخ) اعلم أن هذا التقدم شرط لصحة استعمال العرف فى الحصة كما فى المضمرة الغائب لأنه قرينة لارادة الحصة على ما فهم لانه يلزم أن يكون استعمال العرف فيه مجازا مع كمال التعريف فيه (قوله أى ليس الذكر الخ) انما تعرض المصنف لتفسير الآية بخلاف الواقع بين المفسرين فيها ففيل انه من كلام امرأة عمران وفى الكلام قلب أى ليس الانثى كالتى كانت مساويرة له فى التحرير وهو من تمة تحسرها فالمعنى تحسرها على وضعها انثى وعدم مساواتها لذكره فى التحرير فى ايتها كانت ذكرا أو كانت مساوية له فى التحرير وعلى هذا فاللام فيها للجنس ولا يصلح أن مالمين للام المعهود ففيل انه من كلام الله تعالى تسليتها والمعنى ليس الذكر الذى طلبته كالانثى التى وهبت لها بل الانثى التى وهبت لها أعظم رتبة من الذكر الذى طلبته وعلى هذا فاللام فيهما للعهد فلما جرى الخلاف بين المفسرين فى الآية احتاج المصنف الى تفسيرها بالقول الثانى حتى يتضح كونها مثالين قاله شيخنا العدوى (قوله الذى طلبت) أى بقولها انى نذرت لك ما فى بطنى محررا لان هذا الكلام يتضمن طلبها

أن يكون مافي بطنها ذكرا وتجعله من خدم بيت المقدس لان خدمة بيت المقدس اذذاك لانصلح الالذ كوردون الاناث اه نوبى (قوله فالانثى) أى فأن الداخلة على الانثى اشارة أى مشار بها وكذا يقال فى قوله بعد والذ كراشارة الخ وانما قلنا ذلك لان المشير انما هو الالام لا الذكر ولا الانثى (قوله الى ماسبق ذكره) أى والذ كور معهود معين (قوله فى قوله تعالى قالت رب انى وضعتها أنثى) أنت الضمير مع كونه راجعا لما لانه دار الامر بين مراعاة المرجع والحال التى هى بمنزلة الخ-برأعنى أنثى ورعاية الخبر أولى لانه محط الفائدة وأما التأنيث فى قوله فلما وضعتها فرعاة للمنى لان مافي بطنها فى الواقع أنثى وغاية ما قالوا الاولى مراعاة لفظ ما وهذا لا ينافى أن مراعاة المعنى جائزة قرر ذلك شيخنا العدوى (قوله لكنه ليس بمسند اليه) أى لانه مجرور بالكاف خبر ليس فهو مسند لكنه تنظير مناسب من حيث العهد الصريح (قوله كناية) يحتمل كما قاله عبد الحكيم أن المراد الكناية بالمعنى اللغوى وهو الخفاء لان فهم الذكر من لفظ ما الصادق بالذكر والانثى فيه خفاء لعدم التصريح وان كان ذكر الوصف بعد ذلك أعنى محررا مينا للمراد وحينئذ فقول الشارح الى ماسبق ذكره كناية أى الى ماسبق ذكره على وجه الكناية (٣٢٢) أى على طريق فيه خفاء ويحتمل كما قال الفرى ان المراد بالكناية المصطلح

عليها عند علماء البيان فتكون من أفراد الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة وهو أن يتعين فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف فالتحرير من الصفات المختصة بالذكور فلفظ مافي بطنى باعتبار تقييده محررا ملزوما للذكور والذكر لازم له فقد أطلق اسم الملزوم وأريد باللازم فالذكر لم يذ كر صراحة بل كناية والذ كور صراحة ملزومه وهو مافي البطن الموصوف بالتحرير وجعل ذلك كناية ظاهرا على مذهب المصنف انقائل ان الكناية أن

فالانثى اشارة الى ماسبق ذكره صريحاً فى قوله تعالى قالت رب انى وضعتها أنثى لكنه ليس بمسند اليه والذ كراشارة الى ماسبق ذكره كناية فى قوله تعالى رب انى نذرت لك مافي بطنى محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن ذكره لتقديم علم المخاطب به نحو خرج الامير

تعالى قالت رب انى وضعتها أنثى فهو تنظير مناسب واللام فى الذكر وهو المسند اليه للاشارة الى معهود تقدم كناية فى قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب انى نذرت لك مافي بطنى محررا فان لفظ ما ولو كان يستعمل فى عموم الذكور والاناث لكن ذكر التحرير الذى لا يصلح الالذ كور يدل على انها أرادت الذكر بالان التحرير وهو أن يعتق الولد ويترك لخدمة بيت المقدس انما يكون للذكور دون الاناث لانهن عورة لا يناسبهن الانكشاف الحاصل بالخدمة وليس المراد بالكناية هنا الكناية المعلومة بل المراد استعمال المبهم فى معين بقرينة فأشبه الكناية وقد يقوم مقام ذكر المشار اليه باللام علم المخاطب به نحو خرج الامير اذ ان يكن فى البلد الامير واحد وكقولك للداخل أغلق الباب وقد يشار باللام الى حاضر لان حضوره كعهده كفى وصف للمنادى كأيها الرجل ووصف الاشارة كقام هذا الرجل

لان قولهم ليس الذ كرا الذى طلبت يدل على أنه قد وقع طلب الذ كرا حقيقة فيكون الالام فيه لتعريف عهدى حقيقى والذى أحوج لاجها عن الجنسية انه لو كانت للجنس لفيل ليست الانثى كالد كرا وليس هذا مقام قلب التشبيه والمعهود قد يكون حاضرا لفظا كقوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعمى فرعون الرسول أو حسا وهو مبصر كقولاك القرطاس لمن سدد سهمها أو علما كقوله تعالى اذهبا فى الغار وقوله بالوادي المقدس اذ يبايعونك تحت الشجرة وهذا هو المعهود الشخصى وأما الجنس فسيأتى

يذكر اسم الملزوم ويراد باللازم أى على طريقة السكاكى من أنها اللفظ المراد به

✽ الثانى

ملزوم ما وضع له فلا يتأتى هنا لان التحرير ليس لازما للذكر كراذ كثير من الذكور غير محرر (قوله وان كان يعم الذكور والاناث) أى بحسب وضعها (قوله لكن التحرير الخ) فيه نظر لان اختصاص التحرير بالذكور فى نفس الامر لا ينافى عموم ما للذكور والانثى بحسب الوضع وحينئذ فلا يكون الذ كرا بخصوصه مذكورا وأجيب بأن العموم فى ما انما هو بحسب أصل الوضع واختصاصه بالذكور فى الآية بواسطة القرينة وهو الوصف بالتحرير فصح أن يكون الذ كرا مذكورا كناية نظرا لتلك القرينة اه قرمى ثم ان الانسب بقوله محررا أن يكون التحرير فى كلام الشارح مصدر حرر المبني للفعول فقوله يعتق مبنى للفعول (قوله وهو) أى الذ كرا مسند اليه لانه اسم ليس (قوله وقد يستغنى الخ) هذا مقابل لقوله وذلك لتقديم ذكره صريحا وكناية (قوله لتقديم علم المخاطب به) أى بالقرآن سواء كان ذلك المعلوم للمخاطب غير حاضر بالمجلس كما مثل الشارح أو حاضرا فيه كقولاك للداخل البيت أغلق الباب ونحو قولك لمن فوق سهمه القرطاس فالعهد العلمى والحضورى من أقسام العهد الخارجى لتحقق المشار اليه باللام خارجا

واما لارادة نفس الحقيقة كقولك الرجل خير من المرأة والدينار خير من الدرهم ومنه قول أبي العلاء المعري
والخل كالماء يبدى لى ضمائره * مع الصفاء ويخفيها مع السكر

وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شىء حى أى جعلنا مبدأ كل شىء حى هذا الجنس الذى هو الماء روى أنه تعالى
خلق الملائكة من ریح خلقها من الماء والجن من نار خلقها منه وآدم من تراب خلقه منه ونحوه أولئك الذين آتيناهم الكتاب
والحكم والنبوة

(قوله اذا لم يكن الخ) أى فالقرينة حالية وهى انفراد فى البلد (قوله ومفهوم المسمى) هذا تفسير للحقيقة اشارة الى أنه ليس المراد منها
معناها المشهور وهو الماهية المتحققة أى الموجودة فى الخارج وتوضيح ذلك أن الأمر الكلى باعتبار تحققه ووجوده فى الخارج يقال
له حقيقة وباعتبار تعقله فى الذهن سواء كان له وجود فى الخارج أم لا يقال له مفهوم فهو شامل للماهيات الغير الموجودة فأشار الشارح
بالتفسير الى أن المراد بالحقيقة المفهوم ليشمل قولك العنقاء والقول فإن أل فهما جنسية وازافة مفهوم للمسمى بيانىة أى ومفهوم هو
مسمى الاسم لان المفهوم قد يكون مسمى بأن يكون وضع له اسم والمسمى قد لا يكون مفهوما كما اذا كان الموضوع له الاسم ماصداقا
وقد يكون المفهوم غير مسمى بأن كانت تلك الحقيقة المتعلقة ذهنا لم يوضع لها لفظ فبين المفهوم والمسمى عموم وخصوص وجهى كخاتم
فضة (قوله من غير اعتبار الخ) بيان لنفس الحقيقة أى من غير ملاحظة لما صدق عليه ذلك المفهوم من الافراد ومن ذلك اللام الداخلة
على المعرفات نحو انسان حيوان ناطق والسكامة لفظ وضع لمعنى مفرد لان التعريف (٣٣٣) للماهية واللام الداخلة على موضوع

القضية الطبيعية نحو
الحيوان جنس والانسان
نوع وفى كلام الشارح
نظر لان لام العهد الذهني
ولام الاستغراق بقسميه
اعتبر فهما الافراد مع
انهم من أقسام لام الحقيقة
واعتبار الافراد ينافى عدم
اعتبارها فلا يصح جعلها
من فروع لام الحقيقة
وأجيب بأن المراد من

اذا لم يكن فى البلد الا أمبر واحد (أو) للاشارة (الى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما
صدق عليه من الافراد (كقولك الرجل خير من المرأة

(أو) للاشارة (الى نفس الحقيقة) أى تعريف المسند اليه باللام يكون للاشارة بها الى نفس الحقيقة
ومفهوم مسمى اللفظ من غير اعتبار لمصدق ذلك اللفظ ولتلك الحقيقة فى الخارج وفى الافراد وذلك
(كقولك الرجل خير من المرأة) فإن المراد بلفظ الرجل مفهومه الذهني وهو الذكر الانسانى لا مصدوق من
ما صدقاه وكذا المراد بلفظ المرأة ولهذا صح الاخبار بالخيرية على الاطلاق من غير حاجة الى بيان وجهها

* والثانى أن يراد نفس الحقيقة كقولك الرجل خير من المرأة أى حقيقة الرجل من حيث هى هى خير
من حقيقة المرأة من حيث هى هى وقول المعري

والخل كالماء يبدى لى ضمائره * مع الصفاء ويخفيها مع السكر

غير اعتبار للافراد بالنظر لذات الكلام وقطع النظر عن القرائن وذلك صادق بأن لا تعتبر الافراد أصلا كما فى لام الحقيقة أو تعتبر
بواسطة القرائن كما فى لام العهد الذهني ولام الاستغراق ويدل على هذا الجواب قول الشارح فيما يأتى فاللام التى لتعريف العهد الذهني
أولا لاستغراق هى لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ويمكن الجواب أيضا بأن قول الشارح من غير اعتبار الخ دخول
على المثال اشارة الى أن المثال المذكور من القسم الذى لا تعتبر فيه الافراد وأن القسم هو اللام التى بشار بها الى الحقيقة لابهذا القيد
وأما بهذا القيد فهو القسم الأول وقد أشار المصنف الى القسم الثانى بقوله وقد يأتى لواحد والى الثالث بقوله وقد يفيد الاستغراق ومبنى
الاشكال على أن قوله من غير اعتبار تقيد للقسم (قوله كقولك الخ) أى ومنه الكل أعظم من الجزء والدينار خير من الدرهم (قوله
الرجل خير من المرأة) أى حقيقة الرجل للملاحظة ذهنا خير من حقيقة المرأة للملاحظة ذهنا ولا ينافى هذا كون بعض أفراد جنس المرأة
خير من بعض أفراد جنس الرجل لان العوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس قال ابن يعقوب الأولى للمصنف أن يمثل بقولنا فى التعريف
السكامة لفظ مفرد مستعمل والانسان الحيوان الناطق لان الحكم فى التعريف حقيقى مفهومى لا فردى بخلاف الحكم بالخيرية فان الفضل
بين الذكور والاثوية انما تحقق من خصال الافراد لا من تصور كل منها لكن لما كان مآل التصور الى الأفضلية فى الخارج ثبتت
الأفضلية للحقيقة لذاتها لا من جهة التصور فان الشىء الذى هو فى قوة الحصول ثبت له حكم الحصول ويصح أن يراعى فى الخيرية
خيرية مجرد الذكور على نفس الاثوية من غير رعاية خصالها فيكون الحكم حقيقيا لا فرديا فلا يحتاج الى التأويل فتأمله ومن
تعريف الجنس من غير هذا الباب قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شىء حى أى جعلنا مبدأ كل شىء حى هذا الجنس الذى هو الماء روى
أنه تعالى خلق الملائكة من ریح خلقها من الماء والجن من نار خلقها منه وآدم من تراب خلقه منه

والعرف باللام قدياً أتى لواحد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته الحقيقة

(قوله وقدياً أتى العرف بلام الحقيقة لواحد) قدللتحقيق لالتقليل وهذا إشارة الى القسم الثاني من الأقسام الأربعة للام الحقيقة ولم يقل وقدياً صدم العرف بلام الحقيقة واحداً لان الوحدة المهمة مستفادة من القرينة الخارجية ولم تقصد من العرف باللام وعبر هنا بقوله وقدياً أتى وفيما سياتى بقوله وقدياً فيدل على ما لفتن وأما لان دلالة اللام في الأول قوية لانها مصحوبة بالقرينة الدالة على البعضية وفي الثاني ضعيفة لانها يكنى فيها القرينة الصارفة عن ازادة الحقيقة من حيث هي ولا يحتاج الى القرينة الدالة على الاستفراق (قوله لواحد) أى مبهم (قوله من الافراد) أى من أفراد الحقيقة (قوله باعتبار عهديته) أى تعينه واستحضاره في الذهن تبعاً لتعين الحقيقة واستحضارها فيه فالعمود ابتداء هو الحقيقة ولما كان استحضار الماهية يتضمن استحضار أفرادها كان كل واحد من الافراد معهوداً ذهنياً وبهذا اندفع ما يقال ان الواحد (٣٢٤) من الافراد هنا غير معين وحينئذ فلا عهد فيه لذهنها ولا خارجاً بل هو مبهم فكيف يقول المصنف

وقدياً أتى العرف بلام الحقيقة (لواحد) من الافراد (باعتبار عهديته في الذهن) لمطابقة ذلك الواحد الحقيقي بمعنى يطلق العرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحددة في الذهن على فرد ما موجود من الحقيقة

لان الجنس والحقيقة خير من الجنس ولو قصدت الفردية احتيج الى بيان الوجه والأولى في التمثيل قولنا في التعريف السكامة لفظ مفرد مستعمل والانسان الحيوان الناطق لان الحكم في التعريف حقيقي مفهومى لا فردي بخلاف الحكم بالخبرة فان الفضل بين الذكورية والأنثوية انما يتحقق من خصال الافراد لا من تصور كل منها لكن لما كان مآل التصور الى الأفضلية في الخارج ثبتت الأفضلية للحقيقة لذاتها لا من جهة التصور فان الشيء الذي هو في قوة الحصول يثبت له حكم الحصول ألا ترى الى تفضيل زيد على عمرو فانه يصح باستعداده للنفع ولو لم ينفع بالفعل ويصح أن يراعى في الخبرة خبرية مجرد الذكورية الثابتة على نفس الأنثوية من غير رعاية خصاها فيكون الحكم حقيقة لا فردية فلا يحتاج الى التأويل تأمله (وقدياً أتى) العرف بلام الحقيقة (لواحد) من أفراد الحقيقة (باعتبار عهديته في الذهن) وفي هذه العبارة تسامح لان ظاهرها أن الفرد الواحد الذي استعمل فيه اللفظ له عهديته في الذهن) بنفسه فاستعمل له اللفظ باعتبارها لكن المراد ظاهر العلم بأن العهديته الذهنية من حيث هي للحقيقة فنسبتها للفرد باعتبارها فمعنى الكلام انه قد تقرر أن السكلى الطبيعي وهو اللفظ الموضوع للطبيعة أى نفس الحقيقة المشتركة بين الافراد قد يطلق على فرد من تلك الافراد لوجودها فيه فيكون استعماله حقيقة لا مجازياً فاذا صح هذا في السكلى الغير العرف فالعرف باللام المشار بها الى الحقيقة كذلك يصح فيه الاطلاق على فرد توجد فيه تلك الحقيقة لان تعينها باللام ذهنياً لا يمنع وجودها في الافراد فيتبع وجودها في الفرد صحة الاطلاق كالسكلى الغير العرف فاذا أطلق اللفظ المحلى بالحقائقية على ذلك الفرد كان ذلك الاطلاق باعتبار عهديته جنسه وحقيقته في الذهن لا باعتبار فلا يدل هذا حينئذ على وحدة ولا تعدد * ثم قال المصنف وقد أتى لواحد باعتبار عهديته في الذهن

باعتبار عهديته في الذهن وحاصل الجواب انه مبهم في ذاته وعهديته انما هي تبع لعهدية الماهية التي اشتمل عليها فصح نسبة العهدية اليه بهذا الاعتبار وقوله لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة أى المعهودة علة لعهديته ومعنى مطابقة الواحد للحقيقة اشتماله عليها عند ابن الحاجب أو صدق الحقيقة عليه عند الشارح وعلى الوجهين فالفرد المبهم باعتبار مطابقته للحقيقة المعلومة صار كأنه معهود أى معلوم فله عهديته بهذا الاعتبار فسمى معهوداً ذهنياً كذا في سم عن الناصر اللقاني ومثله في عبد الحكيم وقيل في قوله عهديته حذف مضاف أى باعتبار

كقولك

عهدية حقيقته فالوصف بالعهد انما هو الحقيقة واليه مال العصام والصفوى واذا

عهدت حقيقته عهدهم لمطابقة ذلك الواحد لها (قوله يعنى يطلق الخ) أشار به الى أن قول المصنف يأتى بمعنى يطلق وأن اللام في قوله لواحد بمعنى على (قوله العرف بلام الحقيقة) صفة لمحدوف تقديره يعنى أن اسم الجنس العرف بلام الحقيقة وقوله الذي هو موضوع للحقيقة صفة للعرف أى الذي هو موضوع للحقيقة من غير نظر الى فرد لان النظر الى فرد ما أو لجميع الافراد بالقرينة لا بالوضع (قوله المتحددة في الذهن) أى المعينة في الذهن أو الموصوفة بالوحدة في الذهن ويلزمها التعيين فالوحدة على كل حال خارجة عن الموضوع له وفائدة هذا القيد الإشارة الى صدق تعريف المعرفة على العرف بلام الحقيقة أعنى ما وضع ليستعمل في شئ بعينه فان الماهية الحاصلة في الذهن أمر واحد لا تعدد فيه في الذهن انما يلحقه التعدد بحسب الوجود (قوله على فرد ما موجود) متعلق بيطاق (قوله من الحقيقة) صفة لفرد أى على فرد من أفراد الحقيقة والا فالحقيقة لا تنجزاً

كقولك ادخل السوق وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الخارج وعليه قول الشاعر * ولقد أمر على اللثيم يسنى *

(قوله باعتبار) متعلق بيطلق وقوله معهودا أى معلوما ومعينا فى الذهن أى لا باعتباره بخصوصه والا لكان مجازا من اطلاق المطلق على المقيّد من حيث انه مقيّد قاله عبد الحكيم وقوله وجزئيا عطف على معهودا من عطف العلة على المعلوم أى ان عهديته باعتبار أنه جزئى من جزئيات الحقيقة التى هى مستحضرة فى الذهن ومعهودة فيه وقوله مطابقا لايها أى وباعتبار كونه مطابقا لايها أى مشتملا عليها ثم ان ظاهر قول الشارح يعنى يطلق العرف بلام الحقيقة على فرد باعتبار كونه معهودا فى الذهن انه يستعمل فى الفرد نفسه لكن حقق فى المطول ما حصله انه يستعمل فى الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه فهو فى الحقيقة انما أطلق على الحقيقة فى ضمن الفرد لقريته واليه يشير قوله الآتى وهذا معناه نفس الحقيقة النخ وعبارته فى المطول وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدّة فى الذهن وانما أطلق على الفرد الوجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع اه وقد يقال ان قوله هنا باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا لايها بمنزلة قوله فى المطول باعتبار وجود الحقيقة فيه اذ معنى اعتبار كونه جزئيا من جزئياتها اعتبار وجودها فيه فتفيد عبارته هنا أيضا أن الاستعمال فى الحقيقة انما هو فى الحقيقة فى ضمن الفرد فتأمل (قوله كما يطلق) راجع لقوله يطلق أى يطلق اطلاقا كاطلاق الكلّى الطبيعى (٣٣٥) أى الذى يراد منه الحقيقة والطبيعة والمراد بالاطلاق هنا الحمل وذلك

باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا لايها كما يطلق الكلّى الطبيعى على كل جزئى من جزئياته وذلك عند قيام قرينة دلالة على أن ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد بل بعضها (كقولك ادخل السوق حيث لا عهد) فى الخارج

خصوص الفرد ولذلك كان الاطلاق حقيقة لا مجازيا (١) وانما يحمل على هذا حيث لا يصح ارادة حصة معينة من الحقيقة ولا ارادة الحقيقة نفسها كما فى قولنا الانسان نوع ولا ارادتها فى ضمن جميع الافراد كما يأتى بل ترادى فى ضمن فرد ما لعدم صحّة غير ذلك فاذا قيل مثلا أطعم المسكين زكاة فطرك يوم العيد كان المعنى أطعم فردا من أفراد الحقيقة السكينة المعهودة لديك المعروفة فى ذهرك فالتنكير هنا ولو وجد باعتبار قرينة قصد الفرد فى الجملة وهى الاطعام لكن لا ينفك عن الاعلام بعهدية حقيقته ولذلك يقال ان هذا النوع من المشار به الى الحقيقة نكرة باعتبار القرينة مساو للسكر الذى وضع لفرد غير معين ومعرفة باعتبار نفسه لا شارته الى معهود هو حقيقة ذلك الفرد وذلك (كقولك ادخل السوق حيث لا عهد) أى لا معهود فى الخارج يشار اليه باللام كما اذا رأيت انسانا لا يحسن القيام بأمر التوكل

كقولك ادخل السوق حيث لا عهد يعنى ان الدخول انما يكون فى سوق معين قال وعليه قول الشاعر وهو عميرة بن جابر الحنظلي ولقد أمر على اللثيم يسنى * فمضيت ثم قلت لا يعننى

فيه الذكر وفى المشبه به المراد بالاطلاق الحمل قررره شيخنا العدوى (قوله وذلك) أى اطلاق اسم الجنس العرف على فرد معين فى الذهن (قوله على أنه ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى) أى كما فى لام الحقيقة وقوله بل من حيث الوجود أى وجود الحقيقة (قوله من حيث هى) أى من حيث هى نفسها مقصودة لا الافراد فهى الثانية توكيد والخبر محذوف (قوله من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد) أى كما فى لام الاستغراق الآتية (قوله بل بعضها) أى بل من حيث وجودها فى بعضها (قوله ادخل السوق) أى فقولك ادخل قرينة على أنه ليس المراد حقيقة السوق من حيث هى لاستحالة الدخول فى الحقيقة ولا الحقيقة فى ضمن جميع الافراد لاستحالة دخول الشخص الواحد جميع أفراد السوق فلم من هذا أن المراد الحقيقة فى ضمن بعض الافراد (قوله حيث لا عهد) بأن تعدد أسواق البلاد ولا تعيين لواحد منها بين التكم والمخاطب (قوله فى الخارج) أى لا مطلقا كما يوهه اطلاق النفي لوجود العهد الذهنى والحاصل أنه ليس المراد نفي العهد مطلقا بل خصوص العهد الخارجى لوجود العهد الذهنى كما قدمه فى قوله باعتبار عهديته فى الذهن فلا تنافى بين قوله حيث لا عهد وقوله قبل ذلك باعتبار عهديته فى الذهن فلو فرض أن هناك عهدا خارجيا بأن كان هناك سوق واحد كانت أل للعهد الخارجى

(١) هنا زيادة فى بعض النسخ نصها يؤخذ من هذا أن دلالة أعنى مدخول أل الحقيقة مطابقة على فرد ما فيه تأمل كتبه مصححه

وهذا يقرب في المعنى من النكرة ولذلك يقدر يسبني وصفا للثيم لاحالا

(قوله وأخاف أن يأ كله الذئب) أى فرد من أفراد الحقيقة المعينة في الذهن وليس المراد حقيقة الذئب من حيث هي لأنها لا تأكل ولا الحقيقة في ضمن جميع الافراد وحاصل ما في اللقاع أن المرف بلام العهد الذهني موضوع للحقيقة المتحددة في الذهن وإنما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه لا باعتبار أنه فرد والكان مجازا فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع (قوله وهذا) أى المرف بلام العهد الذهني (قوله في المعنى كالنكرة) أى بعد اعتبار القرينة لأن المراد به بعد اعتبارها فرد منهم أما قبل اعتبارها فليس كالنكرة إذ هو موضوع للحقيقة المعينة في الذهن (قوله وان كان في اللفظ) أى والحال أنه تجري عليه أحكام المعارف بالنظر للفظ يعنى غالبا لما سيأتى وبقولنا بعد اعتبار القرينة اندفع ما يقال هذا الكلام يقتضى أن اجراء حكم المعرفة عليه ليس بحسب المعنى نظرا الى أنه في المعنى نكرة وليس كذلك بل المرف بلام العهد الذهني مرفقة بحسب اللفظ والمعنى لأنه موضوع للحقيقة المعينة ومستعمل فيها وحينئذ فاجراء أحكام المعارف عليه بحسب الامرين جميعا (قوله من وقوعه مبتدأ) نحو الذئب في دارك وقوله وهذا حال نحو رأيت الذئب خارجا من بيتك وقوله (٣٣٦) وصفا للمرفة نحو زيد الكريم عندك وقوله وموصوفا بها نحو الكريم الذي

فعل كذا في دار صديقك (قوله ونحو ذلك) أى كعطفه بيانا من المعرفة والعكس نحو زيد الكريم عندك والكريم زيد عندك وككونه اسم كان ومعمولا أولا لظن نحو كان السارق الذي سرق متاعك في محل كذا وظننت السارق هالكا (قوله وهو أن النكرة) أى نحو ادخل سوقا معناها أى الوضعى وقوله من جملة الحقيقة أى من جملة أفرادها والا فالحقيقة لا تنجز (قوله وهذا) أى المرف بلام العهد الذهني نحو ادخل السوق وقوله معناها أى الوضعى (قوله كالدخول) أى فانه إنما يتصور في

ومثله قوله تعالى وأخاف أن يأ كله الذئب (وهذا في المعنى كالنكرة) وان كان في اللفظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ أو ذالحال ووصفا للمرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وإنما قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما هو أن النكرة معناها بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناها نفس الحقيقة وإنما تستفاد البهضية من القرينة كالدخول والأكل فيما مرفا لمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء بالنظر الى أنفسهما مختلفان ولكونه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة

فتقول له أما أنت فلا يصلح لك هذا ولكن ادخل السوق تعنى للتجارة والتسبب فالمراد بالسوق بقرينة الدخول المأمور به فرد من أفراد حقيقة السوق فلما أن عرفته باللام التي لم يتقدم للفرد المستعملة هي فيه عهد كانت الإشارة الى تلك الحقيقة فكأنك تقول ادخل فردا من أفراد حقيقة السوق المعهودة لك فقد استعمل المرف باللام الحقيقية في فرد باعتبار حقيقة الموجود فيه الصادق لفظها عليه فالقرينة صيرته فردا مطلقا واللام عرفته باعتبار جنسه فهو مع المنكر باعتبار القرينة متساويان وباعتبار ما تنفيده لام الحقيقة من الاشعار بعهديتها هذا المصاحب لذلك الاطلاق مختلفان ومثل هذا قوله تعالى وأخاف أن يأ كله الذئب فليس المراد كل ذئب ولا حقيقة الذئب ولا ذئب معين بل فرد من أفراد حقيقة الذئب وهذا معنى قوله (وهذا في المعنى كالنكرة) يعنى باعتبار القرينة لا باعتبار مفاد اللام فاذا ادعيت القرينة الموجبة للتسكير جرت عليه أحكام التسكير ويراعى فيه كثير امفاد اللام فتجرى عليه أحكام المعارف فيقع مبتدأ وصاحب حال ووصفا للمرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعطفه بيانا

ورواه البحتري في حماسته ولقد مررت لا يقال كل ما يقع في الوجود مشخص لأننا نقول لو نظر لذلك لما كان العهد مفارقا الأداة قال وهذا في المعنى كالنكرة ولذلك يقدر يسبني وصفا للثيم لاحالا يعنى

ان

الافراد الخارجية ولا يتصور في الحقيقة (قوله فالمجرد) أى من اللام نحو سوقا وقوله

وذو اللام نحو السوق وقوله بالنظر الى القرينة قيد في ذى اللام فقط إذ مجرد استعماله في الفرد لا يتوقف على القرينة (قوله سواء) أى في أن المراد من كل بعض غير معين (قوله مختلفان) أى لأن المنكر معناه بعض غير معين من أفراد الحقيقة والمعرف معناه الحقيقة المعينة في الذهن وإنما أطلق على الفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه فافادة البهضية في مجرد الوضع وفي ذى اللام بالقرينة وهذا الفرق الذى ذكره الشارح بناء على أن النكرة موضوعة للفرد المنتشر فان قلنا انها موضوعة للماهية فالفرق أن تعين الماهية وعهديتها معتبر في مدلول المرف بلام العهد الذهني غير معتبر في مدلول النكرة وان كان حاصل الفرق بين المرف بلام العهد الذهني والنكرة كالفرق بين اسم الجنس المنكر كاسد وعلم الجنس كاسامة وذلك لانه على القول بأن اسم الجنس المنكر موضوع للفرد المنتشر فالفرق بينهما ما قاله الشارح وان قلنا موضوع الماهية فالفرق ما قلناه واعلم أن النكرة سواء قلنا انها المفهوم أو للفرد المنتشر إنما تستعمل في الفرد المنتشر وإنما الخلاف فيما وضعت له

(قوله ويوصف بالجملة) الاولى التفريع بالفاء (قوله ولقد أمر على اللثيم الخ) تمامه فمضيت تمت قلت لا يعنيني * عدل الى المضارع في أمر قصدا الى الاستمرار وقوله فمضيت تمت قلت أى فأمضى ثم أقول لكن (٣٢٧) عدل الى الماضى دلالة على التحقق فكأنه قال

أمر دائما على لثيم عادته
سى ومواظب على سى
بأنواع الشتائم فأمضى ولا
أنفت اليه ولا أشتغل
بعلامه وأعرض عنه صونا
لمساء الوجه ثم أقول للجماعة
الحلان انه لا يعنيني وثم
حرف عطف اذا لحقتها
علامة التأنيث اختصت
بعطف الجملة وقوله
لا يعنيني أى لا يريدنى بل
يريد غيرى من عناء اذا
قصده ويحتمل أن المراد
لا يهمنى الاشتغال به
والانتقام منه من عنانى
الامر اذا أهمنى والشاهد
فى قوله يسبنى فان الجملة
صفة للثم لان شاعر لم يرد
لثيما معينا اذ ليس فيه
اظهار ملكة الحلم المقصودة
بالتمدح بها ولا المساهية
من حيث هى بقرينة المرور
ولا الاستفراق لعدم تأتى
المرور على كل لثيم من
اللثام بل الجنس فى ضمن
فرد منهم فهو كالنكرة فلذا
جعلت الجملة صفة لاحالا
قال ابن يعقوب ولم تجعل
بتلك الجملة حالا لان الغرض
أن اللثيم دأبه السب ومع
ذلك تحمله القائل وأعرض
عنه وليس الغرض تقييد

و يوصف بالجملة كقوله * ولقد أمر على اللثيم يسبنى *

من المعرفة والعكس وككونه اسم كان ومعمولا أولا لظن وشبه ذلك ولهذا قال كالنكرة لانكرة حقيقة ومن معاملته معاملة النكرة وصفه بالجملة التى هى فى معنى المنكر كقوله:

ولقد أمر على اللثيم يسبنى * فمضيت تمت قلت لا يعنيني

فيسبنى نعت للثيم والمراد به فرد باعتبار عهدية حقيقته المقدرة فيه ولم يجعل يسبنى حالا لان الغرض أن اللثيم دأبه السب ومع ذلك تحمله القائل وأعرض عنه لانتقيد السب بوقت المرور فقط الذى هو مقتضى كونها حالية اذ هى مشعرة بالتحول فى أصلها كذا قيل ولكن المناسب لقوله

فمضيت تمت قلت لا يعنيني * كونها حالية وانما قلنا المناسب الخ لان التحمل بتأنيث النفس بعدم العناية قد لا يناسبه قصد اظهار دوام السب ولان قوله لا يعنيني انما يتبادر منه أنه قال فى حال سماع السب حال المرور لأنه قاله فيمن دأبه السب ولو فى غير حال المرور تأمله

أن اللثيم لما لم تكن الاداة فيه لمعين يعرفه المخاطب صار شائعا بحسب الظاهر فعومل معاملة النكرة فصح وصفه وان كان معرفة يسبنى وان كان نكرة ولوعومل معاملة المعرفة لجعل حالا والحال فى المعنى غير مقصود لان الحال يدل على الانتقال وليس ذلك مقصودا هنا ومن حيث اللفظ أيضا لا يتضح لكونه فى حكم النكرة على ما سبق وسيأتى الكلام على ذلك فى الكلام على الحال ومثله فى القرآن كثير كقوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله تعالى الا المستضعفين الى أن قال لا يستطيعون حيلة فان قلت لاى شىء فصل النصف بين هذا وما قبله من العهد بالجنس وان كان هذا والاول عهديين قلت لان هذا وان كان عهديا فهو من حيث شياعه فى الظاهر كالجنس فجعل بهما لان فيه شبهة من كل منهما ولك أن تقول أقرب من هذا القسم شبهة بالنكرات ما اشتمل على الاداة الجنسية التى لتعريف الحقيقة فان شياعها فى نفس الامر وشياع مانحن فيه فى الظاهر فقط فكان أولى أن يعامل معاملة النكرات فى الوصف وغيره ولا شك ان الامر كذلك لكن ظاهر عبارة المصنف خلافه وقد يجاب بأن مدلول الجنسية هو الحقيقة من غير نظر لافرادها وهى حينئذ غير مبهمة لكن لك أن تقول حينئذ فما الذى أفادته هذه الاداة (تنبيه) نسبة مانحن فيه من النوسط (١) بين العهد الشخصى والجنسى العهد والجنسى فان العهد قد يكون شخصيا كقوله تعالى فمضى فرعون الرسول وقد يكون جنسيا بمعنى ارادة جنس هو نوع لما فوقه كقولك الرجل تريد به فردا من افراد الرجال الحجازيين دون غيرهم وهذا يقع كثيرا فى الكلام ولعل منه قوله تعالى أولئك الذين آتيناهم الكتاب فان المراد جنس كتب الله لى يكون صالحا للتوراة والانجيل والزبور التى أوتيتهم من تقدم ذكره من الانبياء صلى الله عليهم وسلم تسليما فاللام فيه عهدية جنسية وكذا قوله تعالى ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب قال الزمخشري أى جنس كتب الله المنزلة وتصير هذه الالف واللام عهدية مجنسية استفراكية وعلى هذا فينبغى أن يجعل وليس الذى ذكر كالانثى من هذا القسم فان العهد الذى ذكر الذى قام بذهنها كيفيته المطلوبة وذلك معهود جنسى لاشخصى كما سبق فى ولقد أمر على اللثيم * الثالث أن تكون للاستفراق واليه الاشارة بقوله

السب بوقت المرور فقط كما هو مقتضى الحالية لاشعارها بالتحول فى أصلها كذا قيل لكن المناسب لقوله تمت قلت لا يعنيني كونها حالية لان المتبادر من قوله قلت لا يعنيني أنه قال ذلك فى حال سماع السب حال المرور لأنه قاله فيمن دأبه السب ولو فى غير حال المرور انتهى

وقد يفيد الاستغراق وذلك اذا امتنع حمل على غير الافراد وعلى بعضها دون بعض كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا (قوله وقد يفيد الاستغراق) أى لجميع الافراد وهذا هو القسم الثالث من أقسام لام الحقيقة ثم ان ظاهر المصنف أن المعرف بلام الحقيقة موضوع لامر من الحقيقة وجميع الافراد وأنه يفيدهما لاطلاقه عليهما وليس كذلك بل هو موضوع للحقيقة المتحددة في الذهن فقط وافادتها للاستغراق انما هي من حيث تحقق الحقيقة في جميع الافراد وأجاب الشارح عن نظير هذا فيما سبق وحاصل الجواب عن ذلك أن يقال ان المراد أن المعرف باللام الموضوع للحقيقة المتحددة في الذهن قد يطلق على جميع الافراد من حيث تحقق الحقيقة فيها وذلك عند قيام القرينة الدالة على أنه ليس المقصد الحقيقة من حيث هي ولا من حيث وجودها في فرد يكفي في الحمل على الاستغراق وجود القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة من حيث (٣٢٨) هي ومن حيث وجودها في بعض الافراد ولا تتوقف على وجود القرينة

المعينة للاستغراق بخلاف الحمل على وجود الحقيقة في فرد فانه يتوقف على القرينة الدالة على البعضية فالقرينة فيه أقوى (قوله بدليل الخ) هذا يقتضى أنه لا بد من قرينة معينة في هذا النوع أيضا كالذي قبله والحق خلافه لانه اذا لم تقم قرينة على ارادة الحقيقة ولا على الفرد الغير المميز حمل على الاستغراق كما هو المأخوذ من كلام الكشاف وقد يجب بأن الشارح قصد التنصيص على المراد بوجود الدليل قرره شيخنا العدوى (قوله الذي شرطه دخول الخ) أى ودخوله فيه فرع عن العموم والعموم يدل على الاستغراق ثم ان ما ذكر شرط بالنسبة للاستثناء المتصل لا مطلقا وحاصل ذلك الدليل أن المستثنى منه كالانسان يجب أن يكون المراد به كل

(وقد يفيد) المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة (الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر) أشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره فاللام التي لتعريف العهد الذهني أو الاستغراق

(وقد يفيد) أى المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة (الاستغراق) لجميع الافراد وذلك بأن يشار الى الحقيقة في ضمن كل فرد وفي أى محل وجدت فيه (نحو) قوله تعالى (ان الانسان لفي خسر) فقد أشير فيه الى الانسانية في ضمن كل فرد من أفرادها ولم يشر اليها من حيث هي كما في قولنا الانسان خير من البهيمة ولا اليها في ضمن فردا كما في ادخل السوق ولا اليها في ضمن فرد معين كما في أغلق الباب بل في ضمن الجميع بدليل الاستثناء الذي هو معيار العموم لان شرط دخول المستثنى في المستثنى منه لو لم يذكر وانما شرط ما ذكر لان الحاجة الى الاستثناء لا تتحقق الا بتحقق الدخول ولا يتحقق هذا الشرط الا بالعموم و ارادة الجميع لانه ان أريد البعض مبهم لم يتحقق دخول المستثنى في المستثنى منه فلا تتحقق الحاجة الى الاستثناء وان أريد بعض معين لم يحتاج الى الاستثناء لان غيره لا يدخل واستثناءه يبطل أصل الدلالة وان أريد نفس الحقيقة لم يصح استثناء الافراد لعدم تناول اللفظ لها فتعين ارادة الجميع ليصح استثناء غير المراد مما دخل وانما جعلنا الضمير في قوله وقد يأتى وقد يفيد عائدا على المعرف بلام الحقيقة لان اللام المفاد بها العهد المذكور والاستغراق انما تستعمل في المقامات التي لا تخلو عن ملاحظة الحقيقة على الوجه المذكور ولان قرينة تغيير الاسلوب حيث قال وقد يأتى ولم يقل وللإشارة الى كذا مع قرب العهد في معاد الضمير يدل على ذلك وأيضا ادخال هذين القسمين في قسم المشار بها الى الحقيقة لا مكانه أولى في تقليل التقسيم من جعلهما قسمين من مطلق المعرف باللام ولو صح أيضا وههنا نكتتان * احدهما أن كلام المصنف يفيدان أصل أقسام ما يتعرف باللام قسمان المعرف بلام العهد الخارجي أصل لكل معين خارجي والمعرف بلام الحقيقة أصل لما سوى ذلك لاقتصاره عليهما على حسب ما حملنا عليه كلامه باعتبار المقام والقرينة كما بينا والاخرى التنبيه للفرق بين المحلى باللام المشار بها الى الحقيقة واسم الجنس وبين التعريف بالعهد الذهني

وقد يفيد الاستغراق وانما قال وقد يفيد لانه يريد ان اللام الجنسية قد تفيد الاستغراق ومعنى الجنسية مع ذلك لا يفارقها ومثله بقوله تعالى ان الانسان لفي خسر فانه عام بدليل الاستثناء منه

وكذلك فردا ولو أريد به الحقيقة لما صح الاستثناء للافراد لعدم تناول اللفظ لها ولو أريد به بعض من الافراد مبهم لما صح الاستثناء لعدم تحقق دخول المستثنى في المستثنى منه ولو أريد به بعض معين ليس من الذين آمنوا لما صح أيضا لعدم الدخول ولو أريد بعض معين من الذين آمنوا لورد أن ارادة البعض دون البعض ترجيح بلا مرجع فتعين ارادة جميع الافراد ثم ان دلالة الاستثناء على الاستغراق بناء على القول انه يجب في الاستثناء دخول المستثنى في لفظ المستثنى منه أما على القول بأنه يكفي في صحة الاستثناء جواز الدخول فلا دلالة للاستثناء حينئذ على الاستغراق قاله سم (قوله فاللام التي لتعريف العهد) أى لتعريف المعهود فهو مصدر بمعنى اسم المفعول وهذا تفريع على ارجاع الضمير في قديأتى وقد يفيد للمعرف بلام الحقيقة أى فلم أن اللام الخ اذ المتفرع على الارجاع علم ذلك لانفسه (قوله أو الاستغراق) عطف على العهد والاستغراق بمعنى المستغرق فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل أو أن الاستغراق باق

على مصدريته وهو عطف على تعريف (قوله هي لام الحقيقة) أي هي من أفراد لام الحقيقة (قوله حمل) أي مدخولهما وقوله على ما ذكرنا أي من الحقيقة في ضمن فرد غير معين في الأول أو في ضمن جميع الأفراد في الثاني فالحاصل أن لام الحقيقة هي الأصل لكن تارة يقصد من مدخولها الحقيقة من حيث هي وتارة يقصد منه الحقيقة من حيث تحققها في بعض الأفراد وتارة يقصد منه الحقيقة من حيث تحققها في جميع الأفراد فالمنظور له الحقيقة في الكل دون بعض الأفراد أو كلها وأما لام العهد الخارجي فهي قسم برأسها أصل لكل خارج كما تقدم للمصنف واعتراض بأن هذا تحكم ولم لم تحمل التي للعهد الخارجي من أفراد لام الحقيقة بحيث يقال فيها ان الإشارة بتلك اللام للحقيقة من حيث تحققها في فرد معين في الخارج لتقدمه ذكر اصراحة أو كناية أو لعل مخاطبه ويمكن الجواب بأنه انما جعلت قسميا لكون التعيين فيها أشد من التعيين في لام الحقيقة وجعل بعضهم كل واحد أهلا مستقلا على حدة و بعضهم جعل الكل فرع التي للحقيقة و بعضهم جعل لام العهد الخارجي أصلا للكل فلما عداها من فروعها وهذا الخلاف لطائل تحته وذكر الحفيد أنه ان قلنا ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر كانت أل التي للعهد الذهني هي الأصل لانها أبت مدخولها على حاله وان كانت موضوعة للماهية لا بقيد الاستحضار كانت لام الحقيقة هي الأصل وما عداها من فروعها وذلك أن معنى اللام الإشارة الى معنى ما دخلت عليه فظهر لك أن جملة الأقوال خمسة (قوله والقرينة) عطف تفسيرا على (٣٣٩) ما قبله (قوله ولهذا) أي ولأجل كون لام العهد الذهني ولام الاستغراق من فروع لام الحقيقة (قوله عائد الى العرف باللام الخ) أي وليس عائدا على العرف باللام مطلقا لعدم افادته أن هذين القسمين من أفراد لام الحقيقة وما يدل على أن الضمير عائد على العرف بلام الحقيقة كما قال الشارح لا الى العرف بطلاق اللام تغيير المصنف الأسلوب حيث قال وقد يأتي وقد يفيد ولم يقل أو للإشارة الى واحد معهود في الذهن أو للإشارة الى الاستغراق تأمل (قوله ولا بد الخ) اعلم أن اسم

هي لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ولهذا قلنا ان الضمير في قوله وقدياتي وقد يفيد عائدا الى العرف باللام المشار بها الى الحقيقة ولا بد في لام الحقيقة من أن يقصد بها الإشارة الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن

والخارجي أما الأولان فالفرق بينهما أن المحلى وضع للحقيقة مع الاشعار بوجودها في الذهن واسم الجنس موضوع لها من غير اعتبار اشعار بالذهن فالذهن في اسم الجنس مصاحب للوضع غير معتبر الاشعار به وعدم اعتبار الذهن في اسم الجنس لا يقتضي عدم مصاحبة الوضع للذهن لان عدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدمه فانك اذا لم تعتبر زيدا أي لم تراعه لم يلزم منه انتفاؤه عنك أي عن صحبتك واما انتفت مراعاته وان اعتبرت عدمه ونفيه لزم انتفاؤه عن صحبتك هذا على القول بأن اسم الجنس وضع للحقيقة وأما على القول بأنه وضع للوحدة الشاملة فلا يحتاج الى هذا الفرق لظهوره بإدراك المدلول نعم يحتاج الى هذا فيما اتفق من أسماء الأجناس على وضعه للحقيقة مثل المصدر كالرجعي ورجعي والقربي وقربي وأما الفرق بين العهدين فهو أن الخارجي مشار فيه الى حصة من الحقيقة واحدة أو اثنين أو جماعة تقدم العلم بها والذهني مشار فيه الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى وهذا الفرق بين العهدين انما هو باعتبار مفروضها وهما الشخص والحقيقة وأما الفرق بينهما باعتبار أنفسهما أعني افادة كون المشار اليه في الجملة معهودا فهذا لم يتبين بعد ولكنه غير محتاج اليه الا من جهة المقادع هديته وهو معروضهما تأمل

وكذلك خلق الانسان ضعيفا ثم قال ان الاستغراق على قسمين * أحدهما حقيقي نحو عالم الغيب والشهادة فان معناه كل غيب وكل شهادة وفي جعل هذا من هذا القسم بحث سيأتي ان شاء الله

(٤٢ - شروح التلخيص - أول)

الجنس المنكر اذا كان مصدرا فانه يدل على الحقيقة قطعا لوضعه لها كذكرى وبشرى ورجعى كما أن اسم الجنس العرف يدل عليها قطعا من غير نزاع فيهما وان كان اسم الجنس المنكر غير مصدر كأسد ورجل ففيه نزاع قيل انه موضوع للفرد المنتشر وقيل موضوع للماهية اذا علمت ذلك فيردسؤال حاصله أن لام الحقيقة الداخلة على اسم الجنس اما أن يقصد بها الإشارة الى الماهية من حيث هي أي من غير اعتبار تعيينها وحضورها في الذهن واما أن يقصد بها الإشارة الى الماهية باعتبار تعيينها وحضورها في الذهن فان قلتم بالأول لزم عدم الفرق بين اسم الجنس العرف والمنكر المصدر نحو ذكرى والذكرى ورجعى والرجعى فان كلامهما موضوع للماهية والقول بعدم الفرق باطل لضرورة الفرق بين العرف والمنكر وان قلتم بالثاني لزم عدم الفرق بين العرف بلام الحقيقة ولام العهد الخارجي العلمي لان كلامهما إشارة الى حاضر معين في الذهن وهذا البحث أورده صاحب المفتاح على هذا المقام وأشار الشارح لجوابه بقوله ولا بد الخ وحاصله انا نختار الثاني وهو أن لام الحقيقة الداخلة على اسم الجنس يقصد بها الإشارة الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ولا نسلم لزوم عدم الفرق بين العرف بلام الحقيقة والعرف بلام العهد الخارجي العلمي وذلك لان المشار اليه بلام الحقيقة هو الحقيقة الحاضرة في الذهن والمشار اليه بلام العهد المذكور حصة من أفراد الحقيقة

✳ والاستغراق ضربان حقيقي كقوله تعالى عالم الغيب والشهادة أى كل غيب وشهادة وعرفى كقولنا جمع الأمير

معينة في الذهن و الفرق بين الحقيقة والحصة منها (قوله ليميز) أى اسم الجنس المعرف المفهوم من المقام فهو بالباء النعتية (قوله عن أسماء الأجناس النكرات) أى فان الإشارة بها الى الماهية لا باعتبار كونها حاضرة في الذهن وان كانت حاضرة فيه ضرورة أنها موضوع لها ولا يضع الواضع لفظا لمعنى الا اذا كان حاضرا في ذهنه فالحضور جزء المسمى بالنسبة للام الحقيقة دون أسماء الأجناس النكرات فهو ملاحظ في الأول على سبيل الجزئية ومصاحب في الثاني وهذا مبنى على المشهور من أن المراد بالذهن ذهن الواضع وأما على ما نقله شيخنا العلامة السيد البليدى في حواشى الاشمونى من أن المراد بالذهن ذهن المخاطب فيكون الحضور في ذهنه معتبرا في الأول على سبيل الجزئية وأما في الثاني فهو غير معتبر ولا مصاحب ثم ان المراد بقول الشارح ليميز عن أسماء الأجناس النكرات أعنى المصادر لا النكرات غيرها فلا يقال ما هنا مخالف لما مر من أن النكرة موضوعة للماهية المطلقة مجردة عن الوحدة أن قولك ضربت ضربا لا اشعار له بالنكرة التى هي غير مصدر والدليل على أن المصادر موضوعة للماهية المطلقة مجردة عن الوحدة أن قولك ضربت ضربا لا اشعار له بالوحدة فان أردت الوحدة أثبت بالتاء فقلت ضربة أو بالوصف فقلت ضربا واحدا وبدل لذلك أيضا أن المصادر لا تثنى ولا تجمع فان قلت اذا كان اسم الجنس المعرف يشار به للحقيقة باعتبار الحضور صار بمنزلة علم الجنس فانه أيضا موضوع للماهية بقيد الحضور فكل منهما معتبر فيه الحضور الذهني جزءا من الموضوع له فما الفرق بينهما قلت الفرق أن الواضع اعتبر في دلالة اسم الجنس على الحضور والتعين قرينة خارجية زائدة على اللفظ الدال على الجنس وهى أل فكان الواضع قال وضعت الرجعى للدلالة على الماهية الحاضرة في الذهن بشرط اقتراحه بأل بخلاف علم الجنس كاسامة فانه (٣٣٠) لم يعتبر فيه ذلك بل جعله موضوعا للماهية الحاضرة في الذهن ولم يعتبر في

دلالتيه على التعيين والحضور قرينة خارجية بل جعله مفيدا لذلك بجوهر اللفظ وحاصله أن علم الجنس يدل على التعيين والحضور الذى هو جزء المسمى بجوهر اللفظ واسم الجنس المعرف يدل على ذلك بالآلة (قوله النكرات) اعترضه الغنيمى بأنه كيف يوصف

ليتميز عن أسماء الأجناس النكرات مثل الرجعى ورجعى واذا اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازها عن تعريف العهد أن لام العهد إشارة الى حصة معينة من الحقيقة واحدا كان أو اثنين أو جماعة ولام الحقيقة إشارة الى نفس الحقيقة من غير نظر الى الأفراد فليتامل (وهو) أى الاستغراق (ضربان حقيقى) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة (نحو عالم الغيب والشهادة أى كل غيب وشهادة وعرفى) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف (نحو جمع الأمير

(وهو) أى الاستغراق (ضربان) أحدهما (حقيقى) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ لغة (نحو) قوله تعالى (عالم الغيب والشهادة أى) عالم (كل غيب وكل شهادة) الآخر من الاستغراقى (عرفى) وهو أن يراد باللفظ كل فرد يتناوله ذلك اللفظ بحسب ما يتعاطاه فيه أهل العرف (كقولنا جمع الأمير

✳ والثانى عرفى كقولنا جمع الأمير

الجنس بالنكرة عند من يفرق بينهما وأجاب بأن المراد من قوله النكرات التى ليس فيها أل (قوله مثل الرجعى) الصاغة مثال للعرف بلام الحقيقة وقوله ورجعى مثال لأسماء الأجناس النكرات (قوله واذا اعتبر الحضور في الذهن) أى في المعرف بلام الحقيقة (قوله فوجه امتيازها) أى تعريف لام الحقيقة (قوله عن تعريف العهد) أى الخارجى العلمى (قوله الى حصة معينة من الحقيقة) أى في الذهن والخارج معلومة للمخاطب (قوله ولام الحقيقة) أى من حيث هى فالقصد للفرق بين لام العهد الخارجى العلمى والقسم الأول من أقسام لام الحقيقة كما هو مفاد كلام الشارح في الطول لا الفرق بين لام العهد الخارجى بأقسامه ولام الحقيقة بأقسامها كما قيل (قوله وهو أى الاستغراق) أى من حيث هو لا في خصوص السند اليه فلا يرد عليه أن الغيب في المثال الأول مجرور والصاغة مفعول به في المثال الثانى (قوله وهو أن يراد الخ) فيه أن الارادة فعل المتكلم والاستغراق وصف للفظ وأجيب بأن الارادة سبب للاستغراق الذى هو تناول اللفظ لكل فرد فهو من اطلاق السبب وارادة السبب (قوله بحسب اللغة) فيه نظر لانه يقتضى أنه اذا أريد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب وضع الشرع أو بحسب العرف الخاص لا يكون الاستغراق حقيقيا وليس كذلك بل اذا أريد بالصلاة جميع أفرادها نظرا الى وضع الشرع أو بالفاعل جميع أفرادها نظرا الى وضع النحاة يكون الاستغراق حقيقيا فالأولى أن يقول بحسب الوضع بدل قوله بحسب اللغة وقد يجاب بأنه انما اقتصر على اللغة لانها الأصل فلا ينافى ما قلناه وليس القصد الاحتراز عما ذكرناه والحاصل أن ذكر اللغة انما هو على طريق التمثيل والمراد بحسب اللغة أو الشرع أو الاصطلاح أعم من أن يكون بحسب المعنى الحقيقى أو المجازى اه عبد الحكيم (قوله أى كل غيب) أى كل غائب عنا وكل شهادة أى كل مشاهد لنا (قوله بحسب متفاهم العرف) أى بحسب فهم أهل العرف العام وأما ما كان بحسب العرف الخاص فهو داخل في الحقيقى كما تقدم

الصاغة اذا جمع صاغة
بلده أو أطراف مملكته
خشب لصاغة الدنيا

(قوله الصاغة) أصله
صوغة من الصوغ تحركت
الواو وانفتح ما قبلها فلبت
ألفا والمراد ببندة بلده التي
هو فيها (قوله أو أطراف
مملكته) عبر عن المملكة
بتامها بالأطراف على
طريق الكناية أو يقال
اذا جمع ما في الأطراف
فأولى من كان في الوسط
ومن عنده (قوله لأنه
المفهوم عرفا لصاغة الدنيا)
وذلك لان العرف لا يحمل
الحقيقة على الحقيقة
المطلقة بل على الحقيقة
المقيدة بقيد تقتضيه
القرائن الحالية فيكون
الحكم فيه على كل فرد من
أفراد الحقيقة المقيدة
لا على كل فرد من أفراد
الحقيقة المطلقة كما في
هذا المثال المذكور فان
الصاغة بحسب حقيقتها
شاملة لجميع صاغة الدنيا
لكن القرائن خصتها بصاغة
بلد الأمير أو صاغة مملكته
اذ يعلم العقل أن الأمير
لا يقدر على جمع صاغة
الدنيا فتعين أن المراد بها
الصاغة الموجودة في بلده
أو في مملكته حيث جمع
الأمير صاغة بلده أو مملكته
وقلنا جمع الأمير الصاغة

الصاغة أي صاغة بلده أو (أطراف مملكته) لانه المفهوم عرفا لصاغة الدنيا

الصاغة جمع صانع وهو العالم بحرفة صياغة الحلي وشبهه (أي صاغة بلده أو) أطراف (مملكته) لان هذا هو المفهوم عرفا وهو المراد عند الإطلاق العرفي لصاغة الدنيا والصاغة ان تنوسى فيه التجديد ولم يشعر بالحدوث كالمؤمن والكافر والعاقل والجاهل فاللام فيه لتعريف لا موصولية لان صلة الموصولية يجب أن يكون فيها من الحدوث لنيابتها عن الفعل الذي هو الاصل في الصلات فصح التمثيل به للعموم باللام وان روى فيه معنى الحدوث كانت اللام فيه موصولية فلا يصح التمثيل به المطلق

الصاغة أي صاغة بلده أو مملكته والحق وهذا أنه عام أيضا ولكنه مخصوص بالعقل كقوله تعالى خالق كل شيء ثم جعل ذلك استغرافا عرفيا فيه نظر لانه يقتضى أن العرف يقتضى عمومه وليس كذلك بل العرف يقتضى تخصيصه ببعض أفرادها والظاهر أنه يريد بالاستغراق العرفي أن ذلك في العرف يعد مستغراقا وليس بمستغرق لجميع ما يصلح له بل لبعض أنواعه ﴿تنبيه﴾ اعلم أن كون الالف واللام للعموم أولا مسألة مهمة يحتاج اليها في علوم الماني وأصول الفقه والنحو ولم أر من المصنفين في شيء من هذه العلوم من حررها على التحقيق وها أنا أذكر قواعد يتهد بها المقصود ويبنى عليها ما بعده والله التوفيق ﴿الاولى الالف واللام إما أن تكون اسما موصولا أو حرفا فان كانت اسما فليس كلامنا فيه لانه حينئذ داخل في الموصولات فله حكمها في العموم بجميع أحواله وهذه فائدة جليلة يستفاد منها أن غالب ما يستدل به من لأحويه عددا من الأئمة في اثبات العموم أو نفيه من المشتقات المعرفة بالالف واللام مثل فافتلوا المشركين الزانية والزاني والسارق والسارقة ليس من محل النزاع في شيء وإنما النزاع في الالف واللام الحرفية بشروط ستأتي وليتنبه لفائدة جليلة أيضا أهمها النجاة أو أكثرهم وهو أن إطلاق الالف واللام الداخلة على المشتقات موصولة لا يصح لأنها انما تكون موصولة حيث أريد بها معنى الفعل من التجدد أما اذا أريد بها الثبوت فلا يخرج بذلك أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين اذا قصد بها الثبوت وخرج بذلك أقمل التفضيل وخرجت الصفة المشبهة فانها يقصد بها الثبوت ولذلك قال ابن الحاجب في نحو قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين ان الالف واللام هي المعرفة الموصولة فلا حاجة لتقدير عامل وبهذا يعلم أن إطلاق أهل الماني أن الاسم يدل على الثبوت والاستقرار ليس ماشيا على عمومهم ﴿الثانية ما تدخل عليه الالف واللام الحرفية التي ليست شيئا مما سبق أقسامه الاول جمع تصحيح أو ملحق به غير العدد أو جمع تكبير لقلّة أو الكثرة سواء كان له واحد من لفظه أم لا نحو الزيد بن العالين والارجل والرجل وأبا بيل وكذلك الداخلة على صيغة الاعلام بعد تنكيرها إما قصد الشركة على رأى الزمخشري حيث قال تدخل ال على العلم للشركة كما أضاف في قوله ﴿علاز يدنا يوم النقي رأس زيدكم﴾ أو غير ذلك ومدلول كل منها الآحاد المجتمعة والاعليها دلالة تكرار الواحد كما صرح به بدر الدين بن مالك في أول شرح اللفية وهو حق ودلالة الجمع على كل واحد من أفراد المطابقة وكيفيك فيه اطباق الناس على قولهم الجمع كتكرار الواحد وكيفيك أيضا قولهم انه لا يجوز أن تقول جام رجل ورجل ورجل في القياس قالوا اذلا فائدة في هذا التكرار لا غناء لفظ الجمع عنه فلو كانت دلالة لرجل على رجل بالنضمام لكان قولنا رجل ورجل ورجل مشتملا على أعظم فائدة وهي الانتقال من دلالة التضمن الى دلالة المطابقة كما يجوز وتحسن الانتقال من الظاهر الى النص ولما كان جائزا حسنا وتحقيقه أن لفظ رجال في الحقيقة لفظ رجل انما تغيرت هيئته فصار دالا على آحاد ينصرف لكل منها وينصب الى كل منها انصبا با واحدا ولا يكون دالا عليه بالتضمن لانه لم يوضع

يكون الاستغراق بحسب جمع الصاغة المخصوصة لا الصاغة المطلقة اه قري

(قوله على مذهب المازني) القائل ان ال الداخلة على اسم الماعل واسم المفعول معرفة لاموصولة (قوله والا فاللام الخ) أى و لا نقل ان المثال مبنى على مذهبه بل على مذهب الجمهور فلا يصح لان ال الداخلة على اسم الفاعل وكذا اسم المفعول عندهم موصولة لا معرفة (قوله وفيه) أى في هذا القيل المفيد أن الخلاف في اسم الفاعل واسم المفعول مطلقا نظر (قوله لان الخلاف) أى بين المازني وغيره وقوله في اسم الفاعل أى وكذا في اسم المفعول (قوله بمعنى الحدوث) أى ملائسا بمعنى الحدوث واطفاة معنى للحدوث ببيانته وهو من ملائسة الدال للمدلول أى اذا كان متلصحا بالدلالة (٣٣٣) على الحدوث والمراد بالحدوث تجدد الحدث باعتبار زمنه (قوله دون

غيره) وهو ما اذا أريد بهما الدوام والثبات والا كانت معرفة اتفاقا لانهما حينئذ من جملة الصفة المشبهة كذا في المطول قال عبيد الحكيم واعل قوله انما افا اشارة الى عدم الاعتناء بقول من قال ان اللام فيه أيضا موصولة كما في الغني (قوله نحو الخ) هذا مثال للغير ومثل العالم والجاهل الصائغ وحينئذ فال داخلة عليه معرفة اتفاقا (قوله لانهم) أى الجمهور وهذا غلة لكون ال في اسم الفاعل بمعنى الحدوث موصولة (قوله هذه الصفة) أى اسم الفاعل واسم المفعول وفي بعض النسخ هذه الصلة أى صلة ال وقوله فعل الخ أى وأل المعرفة لا تدخل على الفعل (قوله فلا بد فيه من معنى الحدوث) أى لانه معتبر في الفعل فلم من هذا انهما لا يكونان فملين في صورة الاسم الا اذا قصد بهما الحدوث أما اذا قصد بهما الدوام كانا اسمين حقيقة ولم يكن

قيل المثال مبنى على مذهب المازني والا فاللام في اسم الفاعل عند غيره موصولة وفيه نظر لان الخلاف انما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل لانهم قالوا هذه الصفة فعل في صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره

الاستغراق لان الوصول مما يدل على الاستغراق نحو كرم الذين يا بونك الازيدا فصح التمثيل بها لمطلق العموم نعم ان كررنا على مذهب المازني الذي يرى أن ال مطلقا تعريفي لا موصولية ولومع المشتق الصريح صح التمثيل للعموم باللام على كل حال فافهم تأمله ثم أشار الى بيان وتحقيق في الاستغراق باعتبار الأفراد وغيره فقال

للمجموع الثلاثة وهو يضاهي اللفظ المشترك اذا استعمل في معانيه فانه يكون دالا على كل منهما بالمطابقة ويضاهي العام فانه دال على كل من أفرادها بالمطابقة وان كان القراني قد أشكل عليه دلالاته حتى قال مرة انه يدل بالنضمن ثم رجع عن ذلك فقال انه لم يتضح له دلالاته والحق ما قلنا و يضاهي قول القراني ان دلالة الفعل على كل من حدثه وزمانه بالمطابقة لا يقال دلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام مسماه وليس رجل تمام مسمى الرجال ولا الفرد الواحد تمام مسمى العام لانا نقول التمام في مقابلة النقص فانما نعني بالدلالة على تمام المسمى ما يقابل الدلالة على جزئيه فتهم المسمى كلى قديكون له في الخارج جزئي واحد وقد يكون له جزئيات كل منها تمام المسمى وهو موجود في ضمنها كما أن تمام مسمى الحيوان الجسم السامي الحساس المتحرك بالارادة وذلك يوجد كاه في الانسان وفي الفرس وغيرهما من أنواعه وكذلك المشترك يوجد تمام مسماه في كل واحد من معانيه ولا أعني أن لفظ الجمع كلى بالنسبة الى مفرداته ولفظ المشترك كلى بالنسبة الى معانيه بل أردت مثالا بين لك أن تمام المسمى لا ينبغي أن يكون معه غيره ثم ان شئت اقتصرت على ذلك وقلت مدلوله رجل ورجل وليس الجمع موضوعا بطريق الاصاله بل الوضع للفرد والعرب استعملت أوزانا للجموع سوغت بها الاستعمال أن يجمع ماشاء على وزنها فلا يرد أن يقال يلزم أن يكون الجمع وضع للفرد على انفراده وعلى هذا نقول الجمع هو المفرد بالمادة وغيره بالصورة وان شئت قلت الجمع موضوع لكل مفرد بقيد كونه معه اثنان أو أكثر والدلالة أيضا على كل فرد بالمطابقة لانه ليس موضوعا للجموع الافراد و فرق واضح بين الوضع للجموع وبين الوضع لكل واحد بشرط غيره فان قلت لو كانت دلالة الجمع على كل واحد بالمطابقة لكان قولك ما عندي رجال كقولك ليس عندي رجل في نفي كل واحد وليس كذلك بل هو لنفي الجموع قلت بل مدلول ليس عندي رجال ليس رجل ورجل ورجل وأنت لو قلت ذلك لم يدل على أنه لا رجل عندك لان الجمع كتكرار الواحد بالعطف بخلاف العدد فلو قلت جاءني رجال دل على كل واحد

أحدهما فملا في صورة الاسم (قوله ولو سلم الخ) أى ولو سلم جريان الخلاف في اسم الفاعل سواء كان بمعنى الحدوث أو الثبوت وأن ال في الصائغ ليست معرفة على مذهب الجمهور بل موصولة (قوله فالمراد) أى فالكلام صحيح لان المراد أى لان مراد المصنف تقسيم مطلق الاستغراق وعليه فقوله وهو قسمان فيه استخدام أى والاستغراق مطلقا لا بقيد كونه بأل قسمان وحينئذ لمثال صحيح ولا يحتاج لتخريجه على القول الضعيف وهو قول المازني (قوله أو غيره) أى كالاضافة والموصول بالمطابقة

والموصول أيضا مما يأتي للاستغراق نحواً كرم الذين يأتونك الأزيداً واضرب القائمين الأعمراً

بالمطابقة ولو قلت جاءني ثلاثة تريد الرجال دل على كل واحد بالتضمن ولو قلت جاءني رجال ثلاثة كنت واصفاً للآحاد بصفة هي للمجموع لأن الآحاد في الإثبات تستلزم المجموع ولو قلت جاءني ثلاثة رجال كان معناه كل منهم رجل وقد نازع الأخفش فقال في ركب ونحوه أنه جمع * القسم الثاني اسم جمع سواء كان له واحد من لفظه أو لم يكن مثل ركب وصحب وقوم ورهط قال بدر الدين بن مالك أنه موضوع للمجموع والآحاد ومأقوله حسن لأن اسم الجمع وضع في الأصل وله مدلول وهو الألفراد فكل منها جزء مدلوله كما أن (١) التخت لما كان اسم الذي أجزاء كان مدلوله مجموعها وكما أن الثلاثة اسم مجموعها بخلاف الجمع فإن الوضع في الأصل للمفرد وبهذا يعلم أن دلالة اسم الجمع على أحد أفرادها بالتضمن لانه جزء المدلول * القسم الثالث اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحدته تاء التأنيث وليس مصدر أو لامشتقا منه مثل تمر وشجر وغير ذلك مما لم تلزم العرب فيه التأنيث احترازاً عما التزمته فيه كتختم جمع نخمة فهذا القسم ذهب الفراء إلى أنه جمع وسماه ابن مالك اسم جمع فإنه حين ذكر أسماء المجموع عده منها ومثله بتمر ونحوه وسماه في شرح الكافية اسم جنس لا اسم جمع كما فعل الجمهور وكذلك في أول باب أمثلة الجمع من التسهيل في بعض النسخ واختاف في مدلوله على أقوال أحدها وهو الذي يظهر أنه يصلح للواحد والتثنية والجمع لانه اسم للجنس والجنس موجود مع كل من الثلاثة وقد حكى الكسائي عن العرب إطلاقه على الواحد وقال به الكوفيون سواء كان الواحد مذكراً أم مؤنثاً قال الراغب في مفرداته النحل يطلق على الواحد والجمع وهذا أوضح الأقوال بل لا ينبغي أن يقال صالح للواحد والجمع بل يقال موضوعه الحقيقة ليصدق اسم التمر على بعض ثمرة واحدة لأن الجنس موجود فيه * الثاني أنه لا يطلق على أقل من ثلاثة قاله ابن جني وتبعه ابن مالك حيث قال في السكلم أنه اسم جنس جمعي لا يطلق على أقل من ثلاثة * الثالث أنه لا يطلق إلا على جمع الكثرة ونقل ذلك عن الشلو بين وابن عصفور وهو مقتضى كلام ابن مالك في باب أمثلة الجمع ولاجل ذلك أورد شراح سيبويه على قوله باب علم ما السكلم من العربية وقالوا إنما هي ثلاث اسم وفعل وحرف ثم أجابوا بأن تحت كل واحد منها أنواعاً ولا يدل لمن قال أنه لا يطلق إلا على الجمع أن سيبويه إنما ذكر ذلك في باب الواحد الذي يقع على الجمع لانه لم يقل لا يقع إلا على الجمع ولا يدل له أنهم عند ارادة الواحد يأتون بالتاء لأن التاء يوثق بها للتنصيص على الوحدة وإزالة احتمال التعدد كما يوثق عند ارادة جمع القلة بالألف والتاء ولا دلالة في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان على ارادة الواحد بل قد يراد الجنس وعاد ضمير التثنية باعتبار لفظهما ومعناها وقد يراد الجمع وهو رعاية لفظهما * الرابع المثني نحو الزيد والرجلين والركبتين وما الخ به من نحو اثنين فدلالته على كل واحد كدلالة الجمع على أفرادها على ما سبق * الخامس الاسم الدال على الحقيقة وأفراده متميزة وليس له مؤنث بالتاء مثل رجل وأسد وفرس فديقال أنه قصد فيه الجنس مع الوحدة ما لم يقترب بمايز يلها من تثنية أو جمع أو عموم وبه جزم الغزالي في المستصفي والقرا في واليه أشار السكاكي عند الكلام على تعريف المسند وجزم به الكاشي وهو الظاهر ويشهد له تثنية وجمعه وصحة قولك ما عندي رجل بل رجلان وقولهم أن واحداً من قولك جاء رجل واحداً كيد وأنه لا يصح عندي رجل عاقلون أو رجل كثير ويحتمل أن يقال أنه لا عم من الواحد وغيره بدليل صحة قولك رجل خير من امرأة لا تريد إلا الجنس ولقول النحاة لا التي لنفي الجنس في نحو لارجل ويقولون أنه لنفي الحقيقة ولذلك لا يصح أن تقول بل رجلين ولانه كلي والكل لا تعرض فيه لوحدة ولا تعدد ولأن الزحشرى قال في قوله تعالى ثم يخرجكم طفلاً أنه وحده لفظاً لأن الغرض الدلالة على الجنس ويحتمل يخرج كل

(قوله والموصول أيضاً الخ)
من تمة قوله ولو سلم الخ (قوله
مما يأتي للاستغراق) أي
لأن الموصول كالمعرف
باللام يأتي لمعان أربعة
فالأصل فيه العهد والجنس
قاله عبد الحكيم (قوله
نحواً كرم الذين يأتونك
الخ) أي فالمراد كل فرد من
الآتين لك بدليل الاستثناء

(١) التخت هكذا في الأصل
بمثنيتين بينهما معجزة
وحرره وانظر معناه كتبه
مصححه

واحد منكم طفلا ير يدوحد طفلا لان المراد الجنس لا الوحدة وهذا وان لم يكن صحيحا في نفسه لان طفلا يستعمل للجمع والمفرد لغة لكننا استفدنا منه أنه يرى أن نحو طفل ورجل لا يختص به الواحد وكذلك قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما ويشهد له أيضا أن الامام صرح في الحصول بأن الانسان مطلق ليس لوحدة ولا كثرة وقال الزمخشري أيضا في قوله تعالى وقال الله لاتتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد الاسم الحامل للمعنى الافراد والتنشيد الدال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا أرادت الدلالة على أن المعنى به منهما هو العدد شفع بما يؤكده فدل على القصد اليه ألا ترى أنك لو قلت انما هو اله ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخيل أنك تثبت الالهية لا الوحدةانية اه وهو كالصرح في أن نحو رجل يحتمل الوحدة والتعدد ولا ينافي هذا قولهم ان ذكر الواحدنا كيد لان لفائل أن يقول المتحقق فيه هو الجنس ولكن الغالب استعماله في المفرد فصار الذهن يتبادر اليه فيكون الواحدنا كيدا لانه أزال احتمالا مرجوحا وقول المصنف فيما سيأتي ان أداة العموم تدخله مجردا عن معنى الوحدة قد يتعلق به مدعى الوحدة لان التجز يدعن الشيء فرع الكون فيه وقد يتعلق به منكرها لانه لودل عليها لما تغير عن موضوعه بالأداة كما سنتكلم عليه ان شاء الله تعالى * السادس الاسم الدال على الحقيقة وأفراده متميزة وهو مؤنث لا طباقهم على أن اسم الجنس ما يفرق بينه وبين واحدته التاء * السابع الاسم الدال على الحقيقة من حيث هي ولا يتميز بعضها عن بعض وليس لها مؤنث ولا اشكال أنه لادلالة فيه على وحدة ولا تعدد مثل الماء والعسل في الاعيان ومثل الضرب والنوم في المصادر سواء كانت موضوعة بالتاء مثل الرحمة أولا * الثامن ما كان كذلك الا أن فيه التاء من أصل الوضع مثل ضربة واستخراجة فهذا مدلوله الوحدة بلا اشكال * التاسع ما كان عددا مثل الثلاثة فهذا نص في مدلوله وهو موضوع لمجموعها ودلالته على أحدها بالتضمن كما تقدم في اسم الجمع بل أوضح و يظهر أن الملحق بجمع السلامة من أسماء العدد كذلك مثل عشرين الى التسعين فيدل على الأحاد بالتضمن كما سم الجنس وان أعطيت في الاعراب حكم جمع السلامة * القاعدة الثالثة دلالة العام على أفراده بالمطابقة على ما سبق ومحل تقريره علم أصول الفقه * الرابعة اسم الجنس يطلق باصطلاح النحاة على ما لفرق بينه وبين واحدته تاء التأنيث أو ياء النسب على ما سبق و يطلق عند الأصوليين على جميع الأقسام السابقة ما عدا الجمع والمثنى وسبب ذلك أن النحاة ينظرون فيما يتعلق بالألفاظ والأصوليون أكثر نظرهم في المعاني فيطلقون الجنس على كل من السكيات السابقة يعنون بالجنس ما لا يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه جنسا كان أم نوعا أم فصلا أم خاصة أم عرضا عاما أم صنفيا وقد توسعوا في ذلك فان حقيقة الجنس في الاصطلاح القول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو وما اصطلاحوا عليه يقع أيضا في كلام النحاة ألا تراهم يقولون الألف واللام الجنسية يعنون جميع ذلك * الخامسة اذا دخلت الألف واللام المذكورة على شيء مما ذكر غير مثنى صار عاما على الصحيح في الجميع بما سذكروه من الشروط لا يقال كيف يعم نحو جلسة مع أنها للوحدة لماسيأتي أما ان كانت جمعا فالأصوليون كالمنطقيين عليه الاشرذمة يسيرة وأما ان كان اسم جنس وما أشبهه في الدلالة على الحقيقة فكذلك على الصحيح وهو الذي ذكره أصحاب الشافعي رضي الله عنه وعنهم وعولوا عليه واختاره ابن الحاجب والأكثرون وقيل ليس بعام الا بقرينة وهو رأي الامام فخر الدين في أكثر المواضع وقيل ان كان اسم جنس يفرق بينه وبين واحدته التاء أو كان لا يوصف بالوحدة كالماء والذهب فهو عام وان كان يتميز بالشخص كالرجل والدينار فليس بعام الا بقرينة كقولنا الدينار أفضل من الدرهم علم العموم فيه بقرينة التسمية قاله الغزالي في المستصفى واختاره الشيخ تقي الدين القشيري والمريسي ومحل الاستدلال لذلك أصول الفقه * وأما اسم الجمع فهو أقرب من المفرد الى الجمع فهو رتبة بينهما وأما المثنى فلم أر من تعرض له الا القرافي فانه قال انه كالجعم في العموم ومن العجيب أنه قال لا يفهم العموم من اضافة

التثنية في شيء من الصور سواء كان المفرد يعم أم لا فإذا قال عبدای حران فلا يتناول الاعبدین وكذلك لو قال مالای فالفهم ينبو عن العموم في التثنية جدا بخلاف الجمع والمفرد اهـ والاضافة والتعريف في ذلك على السواء فكلامه الأول لا يجتمع مع الثاني وفي كل من الاطلاقين نظروا الحق التفصيل فان ما ذكره في عبدای حران صحيح يجب القول بمثله في قوله العبدان حران لان المفرد يعم لارادة الحقيقة وصلاحيته المفرد لها والجمع يعم لصلاحيته لاستيعاب الافراد والتثنية وان صلحت لاستيعاب كل اثنين فالمدول اليها مع محاورة المفرد والقصور عن الجمع قرينة لارادة اثنين معهودين لكن قد توجد التثنية خالية عن القرينة الصارفة للعموم أو مشتملة على قرينة ارادته ولا تكاد تجد ذلك الا في اثنين بينهما تواصل ما ويمكن الاستدلال به بقوله تعالى والاذان بآياتنا منكم وقوله صلى الله عليه وسلم اذا التقى المؤمنان بسفيهما فانه يعم كل اثنين ومؤمنين وهذا وان لم يكن مما نحن فيه لانهما موصولان لكن يشهدان لما نحن فيه من تثنية ما فيه الاء والـ الحرفية وكذا قوله تعالى فأصلحوا بين أخويكم يعم كل أخوين وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار وكذلك رجلان تحابا في الله هو وان لم يكن عام اللفظ فهو عام المعنى وأما نحو ليبيك ودوا ليك فقال أبو عبيدة انه عبر فيه بالثنى عن الجمع والذي اختاره الوالد فيه أنها كتفي فيه بأول العدد كقوله * لوعد قبر وقبر كنت أكرمهم * وعلى كل هذا قسم آخر يمكن ادعاء عموميه بالاضافة وان كان مثني في اللفظ * السادسة دلالة العموم على كل من هذه الاقسام كلية بمعنى أن الحكم على كل فرد نفيا كان أم اثباتا وان كان في النفي لا يرتفع الحكم عن كل فرد فرد بخلاف الاثبات على ما يأتي تحقيقه في عموم السلب وسلب العموم بخلاف ما ذكره من قولهم ان الحكم في النفي على المجموع * السابعة اذا ثبت العموم في هذه الاقسام على سبيل الكلية فكل منها يعم بحسب مدلوله فالادارة الداخلة على اسم الجنس وكل ما يصلح للواحد وغيره على السواء كالرجل ان قلنا انه لا يدل على الوحدة يعم رتب الأحاد بالالتزام فيقع الحكم فيه على حقيقة الجنس التي ليست واحدة ولا متعددة مع ملاحظة وجوده في الجزئيات ويلزم من الحكم عليها الحكم على كل فرد من جزئياتها فاذا قلت الماء بروى الالحار فقد حكمت على مطلق الماء الموجود في ضمن الجزئيات ويلزم من الحكم عليه الحكم على أفرادها وهذا لا ينافي قولنا دلالة العموم كلية لان ذلك أعم من أن تكون كليتها باللازم أو غيره وكذلك الصلاة مطلوبة الا في وقت السكراهة والانسان في خسر الا المؤمن ان لم يجعله للوحدة أو جعلناه لها ولكنه تجرد منها عند ارادة العموم وهذا فيما لا يتميز أجزاؤه كالماء أو وضع منه في الميز كالانسان والفرس وهو في المصادر أوضح منه في غيرها فان قلت اذا كان شمول الأفراد لازما للحكم على الجنس لزم أن تكون الارادة الجنسية تساوى الاستغرافية في استيعاب الافراد لانها لا جنس الذي لا يفارق شيئا من جزئياته قلت من هنا توهم كثير أن النكرة في سياق الاثبات للعموم ونقل ذلك عن الحنفية ولذلك توهم ابن جني أن أسماء الأجناس لا تستعمل غالبا إلا مجازا لعدم امكان استيعاب أفراد الجنس غالبا وليس وكذلك لانا نقول الجنسية جزء وقصد التكلم فيها الى الجنس ولم يلاحظ الأفراد واستلزام الجنس للأفراد ازالة ما يدل عليه التنكير من التقييد بوحدة أو غيرها من معاني التنكير وأما الاستغرافية فالاسم بعدها في الدلالة على الجنس لم يمنع مانع والحكم عليه غير مقصود لذاته بل للأفراد وهو يشابه الكناية في أن الحكم فيها على شيء والمقصود ملزومه اذا تحرر هذا فعموم اسم الجنس المعرف بالألف واللام أقوى من عموم الجمع لانه ادعاء الشيء بدليله كما ذكره البيانين في غير موضع وعموم الجمع ادعاء تحول الاسم للأفراد بغير دليل ويتلخص أن عموم المفرد أقوى عند البيانين لان دلالة الالتزام عندهم أقوى وعموم الجمع أقوى على ما تقتضيه قواعد الأصوليين لان دلالة المطابقة عندهم أقوى ودلالة العام في الجمع مطابقة لكن نخدش فيه ما سيأتي عن امام الحرمين وسيأتي تحقيق

هذا الموضع عند قول المصنف واستغراق المفرد أشمل والداخل على الجمع هل نصبره آحادا أو نصبر
جزئيات العام مفردات أو نعم فيرتب الجموع السالبة ان كان جمع سلامة والكسرة ان كان جمع
تكسبر فيه خلاف مشهور وعليه ينبنى التخصيص فعلى الاول يجوز الى أن يبقى أقل ذلك والداخل
على المثني كالداخل على الجمع والداخل على اسم الجمع ان قلنا أن أداة العموم تستغرق مراتب الجموع
ولا نصبره آحادا فاسم الجمع الدال على الهيئة الاجتماعية أولى وان قلنا ان أداة العموم تغلب الجمع
آحادا فلا يلزم القول بمثله في اسم الجمع لان الجمع على ما سبق مدلوله الآحاد يدل على كل منهما بمادته
دون صورته (١) فليس فيه اذا دخلته أداة العموم بغير طائل بخلاف اسم الجمع فان لكل واحد من
جزئياته هيئة اجتماعية ذات أجزاء وكذلك الدخلة على الاعداد مثل العشرة فيعم جزئيات العشرات
وأسماء الجموع بالمطابقة غير أنها تدل على أجزاء كل عشرة واسم جمع بالنضم وحاصله أن نحو العشرة
والركب يعم الآحاد ضمنا ويعم الجموع والاعداد مطابقة والجمع يعم آحاده مطابقة فان قد حكيم
الخلاف في أن صيغة العموم تغلب الجمع آحادا أولا فإذا كان مدلول الجمع آحادا استويا قلت نحن وان
قلنا ان الجمع يدل على الآحاد بالمطابقة فلا نجعله كالأحاد من كل وجه فان رجلا أفاد كل رجل دلالة
غيره مطابقة بل منضم اليها اجتماعه مع غيره سواء قلنا ان الجمع وضع لذلك أم أن هذا وظيفة المستعمل
بخلاف رجل ورجل فان كل واحد من المحكوم عليهم لا تعرض فيه لغيره حينئذ قولنا ان
لأرجال سلب معنى الجمع معناه أنه صار الحكم فيه على كل انسان مطلقة وقولنا انه باق على معنى الجمع
معناه أنه حكم فيه على كل انسان مع غيره ولذلك لا يجوز التخصيص الى الواحد وبما ترتب على ذلك
فوائد أخر محلها لم أصول الفقه وأما الدال على الوحدة كالضربة وكالرجل ان قلنا انه موضوع بقيد
الوحدة وكالتمر والبقرة فيعم الوحدات ولا ينافي ذلك العموم فاذا قلنا الضربة تؤلم كان معناه كل ضربة
واحدة تؤلم وانما ينافي العموم أن لو كان معناه واحدة من ضربات تؤلم وليس كذلك واذا انضح لك
ذلك فيما هو صريح في الوحدة فانتقله فيما هو ظاهر فيها يكون أوضح كقولك الرجل يشبهه رغيف وسيأتي
الكلام على هذا البحث فان المصنف ذكره واذا حققت هذا انحل كل ما أشكل على من لا أحصيه عددا
من الأئمة المتقدمين والمتأخرين من أنه كيف يجتمع العموم مع جمع القلة والاول يستغرق الأفراد والثاني
لا يجاوز العشرة لا نأينا أنه يجتمع مع ما يتجاوز الواحد فاجتماع العموم مع ما لا يتجاوز العشرة أوضح فاذا
قلت أكرم الزيدين فمعناه أكرم كل واحد مجتمعا مع تسعة أو دونها الى اثنين بخلاف أكرم الرجال
فمعناه أكرم كل واحد منهم منضم الى عشرة فأكثر ويجوز التخصيص في نحو الضربة الى أن يبقى
واحد وفي نحو الزيدين الى أن يبقى ثلاثة وفي نحو الرجال الى أن يبقى أحد عشر ان فرغنا على جواز
التخصيص الى أن يبقى فرد من أفراد العام وفرغنا على أن معنى الجمعية باق * الثامنة يشترط في عموم
الاسم الذي تدخل عليه هذه الاداة أن تكون مادته غير صارفة عن العموم كالبعض والجزء والنصف
والثلث بالنسبة الى الباقي فاذا قلت أخذت البعض من الدراهم وأكلت النصف من الرغيف لا يتخيل
أحداً يعم الألباض والأثلاث وان كان داخلا في إطلاقهم وانما لم يعم لان هذه السكامة انما تستعمل
غالباً لارادة عدم الاستيماب ولذلك احتاجوا الى تأويل قوله وان يك صادقا يصحكم بعض الذي يعدكم
وقول الشاعر لولا الحياء ولولا الدين عبتكما * ببعض ما فيكما إذ عبتا عورى
فمن قائل هو على سبيل التنزل ومن قائل هي فيه بمعنى كل ولم نر أحداً أجاب بأن هذا اسم أضيف فيعم
جميع الألباض فان قلت قد قال المنطقيون ان الجزئية المسورة ببعض لا تنافي صدق الكلية
لصحة بعض الانسان حيوان فأت ونحن لاندعي امتناع الصدق وانما ندعي العلية نعم البعض والجزء
والثلث قديهم كغيره من الاسماء كقولك الثلث أكبر من الربع والبعض لا يطلق على الكل وكذلك

١ قوله فليس فيه الخ هكذا
في الاصل وفي الكلام
نقص فله حرر كتبه
مصححه

(واستغراق المفرد)

(واستغراق المفرد) في مدلوله المحقق بأداة العموم من حرف التعريف أو غيره كالنفي

إذا أريد العموم في أمثاله من ماهية أخرى كقوله صلى الله عليه وسلم الثالث كثير أى كل مال فثلثه في الإيضاء كثير وإذا قو بل البعض البعض فتارة تكون معه قرينة يمكن معها القول بالعموم كقوله البعض من هؤلاء يحب البعض قال تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض أى كل واحد ولى الآخر وتارة تكون معه قرينة تنافي العموم كقوله تعالى ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض إذا لا يمكن تفضيل كل منهم صلى الله عليهم وسلم على الآخر بل البعض الأول المفضل جميعهم الا واحدا أو جماعة مستويين والثاني المفضل عليهم أجمعين الا النبي محمد صلى الله عليه وسلم أو المراد البعض الأول النبي صلى الله عليه وسلم والثاني من عده وقد أطلقنا في هذه المسئلة لفظ البعض والكل تبعاً لكثرة الاستعمال وإن كان الأثر كثرون منعوا دخول الألف واللام عليهما وما يلتحق البعض في الاستثناء من العموم في بعض المواد لفظ الآن فإنه لا يقبل التعدد فلا عموم فيه إذا قلنا ان الألف واللام فيه للحضور كما هو رأى الشيخ أبى حيان فإن قلنا زائدة فليست بمناعن فيه في شيء * التاسعة يستثنى من الاداة المذكورة الألف واللام التي في التي والذي وفروعها على القول الضعيف انها للتعريف فإنه لا يطرقة الخلاف في الألف واللام الداخلة على اسم الجنس بل الموصول الذي هو الذي والتي مقتضى للعموم وهو في العموم أقوى من عموم الجمع المعرف والقائل به أكثر من القائل بعموم الجمع ويشترط فيهما أن لا تكون عهدية ولا قصد بها مجرد الجنس ولا زائدة ولا عوضاً من مضاف اليه مصحوبها ان جوزناه ولا هي للمح الصفة ولا للعلبة وذ كرنا هذا الأخير وان كانت الاداة فيه عهدية على المشهور لان من الناس من قال انها غير عهدية * العاشرة تقرر أن الألف واللام للعموم عند عدم العهد وليست للعموم عند قرينة العهد لكن هل الأصل فيها العموم حتى يقوم دليل على خلافه أو الأصل أنها موضوعة للعهد حتى يقوم دليل على عدم ارادته فيه نظر وكلام الأصوليين فيه مضطرب ومن أخذ بظواهر عبارتهم حكى في ذلك قولين ويظهر أثرهما فيما اذا لم تقم قرينة على ارادة عهد وشككنا في أن العهد مراد أو لا هل نحمله على العموم أولاً والظاهر الأول فان قلت اذا كانت القرينة تصرف الى العهد وتمنع من الحمل على العموم فهلا جعلتم العام بالألف واللام مصروفا الى العهد بقرينة السبب الخاص وقتل ان العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ قلت تقدم السبب الخاص قرينة في أنه مراد لا أن غيره ليس بمراد فنحن نعمل بهذه القرينة فنقول دلالة هذا العام على محل السبب قطعية ودلالته على غيره ظنية اذ ليس في السبب ما يثبتها ولا ما ينفيها * الحادية عشرة ما كان دالا على الحقيقة كما ذكرنا ينبغي أن يعلم أن مدلوله الحقيقة لا بقيد ولا يقال هو موضوع للجمع أو الواحد أو التثنية قال الامام في البرهان قال بعض من حوم على التحقيق ولم يرد مشرعه ان المصدر صالح للمجموع وهو في حكم اللفظ المشترك بين مسميات فهو يصلح لاحادها على البدل وهو زلل وذهول عن مدرك الحق وذ كر كلاما معناه أن المصدر موضوع للحقيقة لم يوضع لاستعماله في الواحد أو الجمع أو التثنية على البدل ولم يلاحظ فيه شيء من الثلاثة ونقل عن سيبويه في قول القائل ضربه ضربه كثيراً ان كثير اصفة والموصوف لا يشعر بالصفة ولو كان الموصوف يشعر بالصفة لاستغنى عنها وجرت مجرى التأكيد ص (واستغراق المفرد)

(قوله واستغراق المفرد أشمل الخ) هذه مسئلة مستقلة وفائدة جديدة لها تعلق (٣٣٧) بما قبلها وحاصلها أن اسم الجنس المفرد اذا

دخلت عليه أداة الاستغراق كان شموله للأفراد وتناولها أكثر من شمول الثنى والجمع الداخل عليهما أداة الاستغراق ومراده بالمفرد ما هو مفرد في المعنى سواء كان مفردا في اللفظ أيضا أولا كالجمع الحلى باللام الذي بطل فيه معنى الجمعية نحو لا تزوج النساء فان المراد واحدة من النساء والمراد بالجمع ما كان جمعا في المعنى سواء كان جمعا في اللفظ أيضا أولا نحو قوم ورهط واعترض بأن هذا منقوض بقولك لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجال فإنه أشمل من قولك لا يرفعه كل رجل لأنه يلزم من كونه لا يرفعه الجمع أنه لا يرفعه الواحد بخلاف العكس وبقولنا هذا الخبز يشبع كل رجال فإنه أشمل من قولنا هذا الخبز يشبع رجل لأنه يلزم من كونه يشبع الجمع أن يشبع الواحد بخلاف العكس فلا ينبغي أن يطلق القول بأن استغراق المفرد أشمل بل تارة يكون استغراقه أشمل وتارة يكون استغراقه غيره أشمل كما في المثالين السابقين وأجيب بأن

(٤٣ - شروح التلخيص - أول) المراد الاشتمالية بحسب الوضع والنظر الى المدلول المطابق والاشتمالية في المثالين المذكورين بالالتزام لان الحكم على الكل يتلزم الحكم على كل واحد على أن الكلام في الاستغراق المقاد بالمفرد أو بالجمع والفيد للاستغراق في المثالين لفظ كل الواقع قبل المفرد وقبل

أشمل من استغراق الجمع بدليل أنه لا يصدق لرجل في الدار في نفي الجنس إذا كان فيها رجل أو رجلان ويصدق لرجال في الدار

الجمع واعلم أن هذا إنما رد على المصنف بناء على جعل قوله واستغراق المفرد أشمل قضية كلية كما هو المتبادر من كون موضوعها مصدرا مضافا أما على جعلها جزئية أي قد يكون أشمل فلا يتوجه عليه شيء من ذلك (قوله سواء كان بحرف التعريف) أي سواء كان المفرد ملتبساً بحرف التعريف وهو ما نحن بصدده وقوله أو غيره كحرف النفي في النكرة ولا أجل هذا التعميم لم يقل المصنف واستغراق المفرد المحلى باللام (قوله يتناول كل واحد) أي سواء كان منفردا أو من أجزاء التثنية أو الجمع فالحكم على الواحد يستغرق آحاد التثنية وآحاد الجمع وذلك لتركب كل واحد منهما من آحاده (٣٣٨) وهي جزآن أو أجزاء هي آحاد المفرد التي استقل كل واحد منها بالحكم

بخلاف التثنية والجمع فالتثنية تتناول كل اثنين اثنين فلا يتسلط الحكم عليه على جزئيهما وهو مدلول المفرد والجمع يتناول كل جماعة جماعة فلا يتسلط الحكم عليه على جزئيهما الذي هو المفرد وإيضاح ذلك أنك إذا قلت لرجل في الدار فقد نفيت الحقيقة باعتبار تحققها في فرد سواء كان الفرد منفردا أو من أجزاء المثني أو من أجزاء الجمع فلا يصح لك أن تقول حينئذ بعد بل رجلان أو رجال وأما قولك لرجلين أو رجال في الدار فقد نفيت الحقيقة باعتبار تحققها في اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة وهذا لا ينافي وجودها في فرد باعتبار المثني أو فرد أو فردين بالنظر للجمع فتحصل من ذلك أن استغراق المفرد يشمل كل واحد واحد واستغراق المثني يشمل كل اثنين اثنين ولا ينافيه خروج الواحد واستغراق الجمع

سواء كان بحرف التعريف أو غيره (أشمل) من استغراق المثني والجموع بمعنى أنه يتناول كل واحد من الأفراد والمثني إنما يتناول كل اثنين اثنين والجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة (بدليل صحة لرجال في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان دون لرجل) فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان

(أشمل) من استغراق المثني والجموع في مدلولهما وذلك أن المفرد يتناول كل فرد فرد فيستغرق حكمه آحاد التثنية والجمع لتركب كل واحد من آحادهما من جزأين أو أجزاء هي آحاد المفرد التي استقل كل واحد منها بالحكم بخلاف التثنية والجمع فالتثنية تتناول كل اثنين اثنين فلا يتسلط حكمه على جزئيهما وهو مدلول المفرد والجمع يتناول كل جماعة جماعة فلا يتناول حكمه جزأه الذي هو مدلول المفرد وهذا يتمحق (بدليل صحة لرجال في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان) لأن النفي فيه إنما يتسلط على الجنس المفيد بكونه في ضمن جماعة من أفراده فالنفي للجنس من حيث الجمعية ولا ينافي ذلك بقاؤه من حيث الفردية فيصح النفي المذكور (دون لرجل) لأن النفي فيه يتسلط على الجنس في الجملة ولا يتحقق نفيه في الدار رجل أو رجلان وكذا يصح قولنا لرجلين إذا كان فيها واحد مثل ما قرر في الجمع ولا يخفى أن هذا إنما يظهر كل الظهور أن قلنا إن اسم الجنس النكرة موضوع للحقيقة وأما أن قلنا وضع للوحدة الشائعة فيقال فيه أيضا أن النفي متسلط على الجنس في ضمن الوحدة فلا ينافي

أشمل بدليل صحة لرجال في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان) ش هذا الكلام هو الذي دعانا إلى تقديم تلك القواعد السابقة وهذه العبارة من المصنف سبقه إليها السكاكي والظاهر أنه أخذ ذلك من قول الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى كل آمن بالله وملائكته وكتبه وقرأ ابن عباس وكتابه يريد القرآن أو الجنس وعنه الكتاب أكثر من الكتب فإن قلت كيف يكون الواحد أكثر من الجمع قلت لأنه إذا أريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء وأما الجمع فلا يدخل تحته إلا ما فيه الجنسية من الجموع اه قلت لاشك أن قولنا استغراق المفرد أشمل تارة يعني به أن المفرد دل على فرد زائد لم يدل عليه الجمع وتارة يعني به أن مجموع جزئيات المفرد أكثر عددا من مجموع جزئيات الجمع وتارة يعني به أن دلالة المفرد على الشمول أقوى من دلالة الجمع عليه إذا تقرر ذلك فنقول للمفرد والجمع أحوال الأول أن يكونا مثبتين فالقول بأن استغراق المفرد في هذه الحالة أشمل أن عني به أنه دل على فرد لم يدل عليه الجمع فليس بصحيح قطعاً لأن قولك جاء الرجال استوعب جميع أفراد الرجل فليس في قولك قام الرجل زيادة عليه وأما ما يتخيل من أن الأول أبوالعالمون والذين جموع وهي أعم من العرب والعالم والذي فغير صحيح لأن الأعراب جمع للعرب

بمعنى

أنما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافيه خروج الواحد ولا الاثنين (قوله والمثني

أنما يتناول كل اثنين اثنين) أي وهذا لا ينافي خروج الواحد (قوله والجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة) أي وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين وإنما كان استغراق الجمع يتناول كل جماعة جماعة لأن الاستغراق عبارة عن شمول أفراد مدلول اللفظ ومدلول صيغة الجمع جماعة وكذا يقال في المثني (قوله بدليل صحة الخ) المراد بالصحة الصدق أي و بدليل صحة كل رجال جاؤني مع تخلف رجل أو رجلين دون كل رجل جاءني

(قوله وهذا) أى ما ذكره

المصنف من أن استغراق المفرد أشمل مسلم في النكرة المنفية كما في المثال (قوله فلا) أى فلا يسلم الشمول (قوله بل الجمع المعروف بلام الاستغراق) نحو أن المسلمين والمسلمات الآية فان المراد كل فرد ونحو والله يحب المحسنين وعلم آدم الاسماء كلها ونحو أني أحب المسلمين الا يزيدان المراد كل فرد لا كل جمع والا لقل الا الجمع الفلاني (قوله يتناول الخ) أى وحيث أنه هو مساو للمفرد في الشمول فلا تصح دعوى المصنف أشملية المفرد على الجمع فيما إذا كان الجمع معرّفاً بلام الاستغراق هذا حاصل اعتراض الشارح على المصنف وقد يجاب بأن لام الجنس اذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية فصار مساوياً للمفرد في الشمول فكلام المصنف تبعاً لعلماء المعاني على تقدير ما إذا بقي الجمع على معناه الأصلي ولم يبطل منه معنى الجمعية التي أقلها ثلاثة أفراد بدخول ال الجنسية عليه وكلام علماء الأصول والنحو والتفسير فيما إذا زال منه معنى الجمعية بدخول لام التعريف عليه فظهر لك من هذا أن الخلاف الواقع في أن الجمع آحاده أفراد أو مجموع والحق

وهذا في النكر المنفية مسلم وأما في المعرفة باللام فلا بل الجمع المعروف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد على ما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو ودل عليه الاستقراء وأشار إليه أئمة التفسير

ذلك بقاءه في ضمن الجمعية والائينية على حد ما تقر في تسلطه على الجنس في ضمن الجمعية والائينية فان توجه النفي الى الخصوصية في الكل لم يناف ذلك بقاء الجنس في غير الخصوصية وان توجه الى الجنس في الكل لم يبق في خصوصية ما وكلا الاستعمالين موجود فيصح لارجل بالتنبؤ بـ أى واحد اذا كان ثم اثنان أو جماعة ولا رجال ولا رجلان أى لا جماعة ولا اثنين اذا كان ثم واحد نعم استعمال المفرد في نفي الجنس أكثر من استعمال غيره ويتمحض المفرد لنفي الجنس عند بقاءه مع لاثم ان سلم كون المفرد أكثر استغراقاً فيما ذكر لان النفي في غير متسلط على الخصوصية فلا يلزم منه كون المفرد المعروف في الاثبات أكثر استغراقاً من غيره فقد نص الأئمة على أن الجمع المحلى بعم الحكم فيه كل

بمعنى سكان البادية وعالمون والذين اما جمع لما قل من مفرديهما أو هما اسماء جمع كذلك وان عني به أن مجموع جزئيات الرجل أكثر عدداً من مجموع جزئيات الجمع انبني ذلك على الخلاف السابق في أن الألف واللام هل يسلب الجمع معناه ويصير أفراداً آحاداً أو لان قلنا نعم فليس في قام الرجال زيادة أفراد عن قام الرجل قطعاً وان قلنا ان معنى الجمع باق فأفراد الجمع لا شك أنها أقل من افراد المفرد سواء قلنا دلالة الجمع على الآحاد بالمطابقة أم بالتضمن وهذا واضح في الافراد المتناهية لان قولك رأيت العبيد الذين لا يدوهم تسعة فيه أفراد العالم ثلاثة وقولك رأيت العبد الذي لزبد أفراداً تسعة ويظهر أثر ذلك فيما لو قال أعط الرجل درهماً فملى هذا يعطى كل واحد درهماً بخلاف أعط الرجال درهماً درهماً فانه يعطى كل ثلاثة درهماً وفي غير المتناهي الظاهر ان الامر كذلك لان المجموع أقل عدداً من أفرادها بضرورة العقل وقد يتوقف في ذلك ويقال الاكثر والاقول أمر اضافي يتوقف على العدد وما لا يتناهي لا عدله فكيف تتعلق به الاكثرية والاقلية وهما اضافيان وان عني به أن دلالة المفرد على الشمول أقوى من دلالة الجمع عليه فصحيح ولا يستنكر أن يقال المفرد أشمل بمعنى أن شموله أقوى لان الزيادة التي يدل عليها أفعل التفضيل أعم من أن تكون في الكمية أو في المعنى ويشهد له التحقيق والنقل أما التحقيق فما قدمناه في القاعدة السابقة وأما النقل فقال الامام في البرهان هنا أمر ينبغي ان يتفطن له الناظر وهو ان لفظ التمر أخرى باستيعاب الجنس من التمور فان التمر يسترسل على الجنس لا بصيغة لفظه والتمور يرده الى تخييل الوجدان ثم الاستغراق بعده بصيغة الجمع اهـ يريد كما ذكره شراح كلامه أن المطلق يطلق لفظ التمر بازاء المعنى الشامل للآحاد والتمور يلتفت فيه الى الوجدان فلا يحكم فيه على الحقيقة بل على أفرادها وهذا عين ما ذكرناه فيما سبق على بحث فيه قدمناه وقال الزنجشیری في قوله تعالى قال رب انى وهن العظم منى وحد العظم لان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس قد أصابه الوهن ولو جمع لكان قصداً الى معنى آخر وهو أنه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها اهـ يريد أنه قصد الحكم على حقيقة العظم فان الحكم عليها يستلزم الحكم على أفرادها كما ذكرنا ولو جمع لقصد الحكم على الافراد أولاً والأول أبلغ واليه يشير بقوله لان الواحد هو الدال على معنى الجنسية يريد أن الجمع لا يدل على الجنسية انما يدل على أفرادها حيث قصد الحكم على الافراد جمع إشارة الى اختلاف أنواعها أو غير ذلك واليه أشار الزنجشیری في قوله في العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي به أى لتكون الاجناس التي تحته مقصودة ولم يقصده الجنس بل قصدت الافراد ويحتمل أن يريد الزنجشیری ان الالف واللام في العظم جنسية لم يقصد بها الاستغراق بالكلية فلا تكون مما نحن فيه اذا تقرر ذلك فقول ابن عباس رضى الله عنه في الكتاب أكثر من الكتب لم يثبت عنه ولو ثبت أمكن

(قوله ولما كان ههنا) أى هذا الموضع وهو قوله واستغراق المفرد أشمل (٣٤١) وقوله مظنة اعتراض أى موضع

ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو أن أفراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق على تعدده وهما متنافيان أجاب عنه بقوله

لزم فيه دخول الأربعة في تكريره كل فرد مع ما بعده إلى النهاية بل مجموع الأفراد حينئذ موجب لتكرير جميع ما قبله لانه جماعة يدل عليها الجمع فينبذ لا يتحقق للجمع آحاد يجري فيها العموم كما جرى في المفرد فلذلك جعلت آحاده أفراد المفرد التي لا يدخل بعضها في بعض فافهمه ويردها ما أورده القراني من أن الأعم اما أن يكون موضوعا لجميع الأفراد حقيقة أو مجازا أو لبعضها أو لغيرها والقسمه حاضرة فان وضع للجمع كان كل فرد مدلول بالتضمن وأنتم تقولون بالمطابقة وان وضع للبعض فلا عموم أولغيرهما

إذا كانت الاداة فيهما استغرافية ويقول لا بحث في واحد منهما الا بتكليم الجميع فانهما يقتضيان سلب العموم لا عموم السلب ويشهد له نص الامام الشافعي رضي الله عنه على أنه لو حلف لا يقرأ القرآن لا بحث الا بجميعة ولو حلف لا يقرأ قرآنا بحث ببعضه بناء على أن القرآن اسم يقع على كله وبعضه فقد جعل القرآن بالالف واللام في النفي للمجموع فلم يحنه الا بقراءة الجميع وان كان مفردا ويشهد لذلك قول أصحابنا لو حلف لا يشرب ماء البحر لم يحنث الا بكاه ولا يرد عليه قول أصحابنا لو حلف لا يتزوج النساء حنث بثلاث ولو حلف لا يشرب الماء حنث ببعضه لان العرف صرف هذه الألف واللام عن الاستغراق إلى الجنسية ولم يصرف لا يشرب ماء البحر فان الاضافة أدل على العموم من الألف واللام كما صرح به الامام فخر الدين في تفسيره فلم يقولوا العرف لمعارضتها وبعد أن انتهت هذه القاعدة على التحقيق فلنرجع لعبارة المصنف بقوله استغراق المفرد أشمل الظاهر أنه يريد أنه يدل على ما لا يدل عليه الجمع بدليل ما ذكره من الدليل وليس اطلاقه بصحيح كما سبق وقوله بدليل صحة لارجال اذا كان فيها رجالان فما يدل على أن استغراق النكرة المفردة في النفي أبلغ من استغراق الجمع النكرية وكلامنا انما هو في الألف واللام ﴿ تنبيه ﴾ الألف واللام عند السكاكي على ما تعرفه من تأمل كلامه انما هي لتعريف العهد الذهني خاصة وأما الجنسية والاستغرافية والعهدية عهدا خارجيا فكلاهما داخلة تحت العهد الذهني والذي ألجأ لذلك أنه أورد سؤالا حاصله أن قولهم الألف واللام لتعريف الحقيقة لا يجوز أن يراد به نفس الحقيقة إذ لو كان كذلك لكانت أسماء الأجناس من غير دخول الأداة عليها معارف لدلائنها على نفس الحقيقة ووضعها لذلك بالاجماع لا يقال ليست دالة على نفس الحقيقة قبل اللام بل دالة على الوحدة لان ذلك انصح في نحو رجل وفرس لا يصح في المصادر كأكل وضرب فانه ليس موضوعا لواحد من جنسه لكنها ليست معارف اجماعا ولو كانت معارف لكانت اللام تأكيذا ولا يجوز أن يراد بكونها للتعريف أن المراد بها الفرد المعين وهو العهد الخارجي أو غير المعين وهو العهد الذهني إذ لو كان كذلك لم يبق فرق بين الجنسية والعهدية لان الجنسية هي التي يحضر معناها في الذهن ولا يجوز أن يكون المراد الاستغراق لان حقيقة الاستغراق غير تعريف الحقيقة ولانه يلزم التناقض لدلالة الاستغراق على التعدد والاسم على الوحدة وذكر السؤال الذي سيأتي وأورد عليه قطب الدين منع الملازمة ومنع دليلها وهو قوله ان تعريف العهد ليس شيئا غير القصد إلى الحاضر في الذهن فان فرقا ظاهرا بين القصد إلى شخص من أفراد الحقيقة حاضر في الذهن والقصد إلى الحقيقة من حيث هي واعتراض عليه بأن الحقيقة اذا أخذت حاضرة في الذهن تكون فردا من أفراد الحقيقة المطلقة والمراد بتعريف العهد ليس فردا حاصلا في الذهن بل أعم من ذلك وفي الاعتراض نظر والخطب يسير لان ذلك يرجع إلى اصطلاحين لا مشاحة فيهما قال المصنف في الايضاح فالحاصل أن المراد باسم الجنس المعرف باللام إما نفس الحقيقة لا ما يصدق عليه من الأفراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم

اعتراض مظنون وحاصله أنه ينبغي أن لا يجوز ادخال أداة الاستغراق على اسم الجنس المفرد لان الاسم لكونه في مقابلة النثنية والجمع يدل بأفراده على وحدة معناه بمعنى أنه لا يكون آخرمه مثله وأداة الاستغراق الداخلة عليه تدل على تعدده وأن معه آخر مثله ويمتنع أن يكون الشيء الواحد واحدا متعددا في حالة واحدة لتنافيها وحينئذ بطل كون المفرد مستغراقا فقول الشارح وهو أن أفراد الاسم أى الاسم المفرد وقوله والاستغراق أى وذو الاستغراق وهو الاداة يدل على تعدده وقوله وهما أى الوحدة والتعدد متنافيان فالتنافي واقع بين المدلولين فقول المصنف ولاننافي بين الاستغراق الخ ان جعل باقيا على ظاهره كان غير مناسب لانه جعل التنافي بين الاستغراق الذي هو مدلول حرف الاستغراق والأفراد الذي هو الدال على الوحدة والأنسب أن يجعل التنافي اما بين الدالين وهما حرف الاستغراق الدال على التعدد والأفراد الدال على الوحدة واما بين المدلولين وهما الاستغراق والوحدة قيل هذا الاعتراض انما يظهر على القول بأن اسم

ولاتنافية بين الاستغراق وإفراد اسم الجنس لان الحرف انما يدخل عليه مجردا عن الدلالة على الوحدة والتعدد

الجنس موضوع للفرد المنتشر أما على القول بأنه موضوع للماهية فلا يظهر لانه لاتنافية بين الماهية والتعدد لانها كما تتحقق في ضمن الفرد تتحقق في ضمن الجماعة وعبرة ابن يعقوب قوله ولا تنافية الخ دفع لبس بحث يرد وهو أن افراد الاسم يدل على وحدة معناه لان اسم الجنس النكرة ان قلنا بوضعه للفرد الشائع فدلالته على الوحدة ظاهرة وان قلنا بوضعه للحقيقة فالغرض منها ما تتحقق به وأقله ما يتبادر من الاستعمال وهو فرد واحد فكان افراد الاسم مقتضيا للوحدة على كلا المذهبين والاستغراق بنافي ذلك اه وانما كان الغرض منها ما تتحقق به لان أكثر الأحكام المستعملة في اللغة والصرف جارية على الماهيات من حيث انها في ضمن فرد لا عليها من حيث هي (قوله لان الحرف الخ) حاصل ما ذكره جوابان أولهما بتسليم أن الوحدة تنافي التعدد وثانيهما منع تنافيهما وحاصل الثاني أنا لان سلم أن الوحدة تنافي التعدد لان معنى الوحدة (٣٤٣) عدم اعتبار اجتماع أمرا آخر معه والفرد الداخلة عليه أداة الاستغراق معناه كل فرد

فرد بدلا عن الآخر بحيث لا يخرج فرد من الافراد التي يصدق عليها اللفظ حقيقة أو عرفا وهذا لا ينافي الوحدة لاتصاف كل فرد بها إذ كل فرد لم يعتبر فيه ضم شيء آخر معه وليس معنى المفرد الداخلة عليه أداة الاستغراق مجموع الافراد حتى يحصل التنافي لان مجموع الافراد كل فرد مع اجتماعه مع آخر وهذا ينافي الوحدة وهي عدم اجتماع أمرا آخر معه وحاصل الجواب الأول سلمنا التنافي بينهما لكن أداة الاستغراق المفيدة للتعدد انما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة كما أن علامة التثنية والجمع انما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة وهذا الجواب

(ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم لان الحرف) الدال على الاستغراق كحرف النفي ولا م التعريف (انما يدخل عليه) أي على الاسم المفرد حال كونه (مجردا عن) الدلالة على (معنى الوحدة)

فالدلالة التزامية وأتم لا تقولون بها فخرجت دلالة العام عن جميع الدلالات وجوابه مذكور في غير هذا المحل نعم يفارق الجمع المفرد اذا نزل كل منهما عن درجة العموم بأن المفرد ينتهي في ذلك التنزل الى الواحد والجمع ينتهي به الى الجمع وقوله (ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم لان الحرف انما يدخل عليه مجردا عن معنى الوحدة) دفع لبس يرد وهو افراد الاسم يدل على وحدة معناه لان اسم الجنس النكرة ان قلنا بوضعه للوحدة الشائعة فدلالته على الوحدة ظاهرة وان قلنا بوضعه للحقيقة فالحقيقة مفردة والغرض منها ما تتحقق به وأقل ما يتبادر ما يستعمل فيه فرد واحد فكان افراد الاسم مقتضيا للوحدة على كلا المذهبين والاستغراق بنافي ذلك فأجاب بأن لاتنافي لان الحرف الدال على الاستغراق سواء كان حرف تعريف أو غيره انما يدخل على الاسم مجردا عن معنى الوحدة التي وضع لها أو التي اقتضاها ما يتبادر في أصل استعماله على ما بينا كما أنه مجرد عن معنى الكثرة فجاء الحرف مفيدا مع الاسم للاستغراق

الجنس كاسامة وإما فرد معين وهو المهد الخارجي ونحوه العلم الخاص كزيد وإما فرد غير معين وهو المهد الذهني ونحوه النكرة كرجل وإما كل الافراد وهو الاستغراق ونحوه لفظ كل مضافا الى النكرة كقولنا كل رجل وقد شكك السكاكي على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج الجواب عنه بما ذكرنا اه قال السكاكي ولم يخرج الجواب عن شك السكاكي بما ذكره ولا أدري كيف خرج منه جواب شكه (قلت) لانه فرق بين المهد الذهني والجنسي كما فعل قطب الدين فكيف يظهر له جواب قطب الدين ولم يظهر له جواب الايضاح والأول داخل في الثاني ص (ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم لان الحرف انما يدخل عليه مجردا عن معنى الوحدة) ش هذا جواب عن سؤال مقدر أورده السكاكي وهو أن افراد الاسم ينافي أن تكون الأداة الداخلة عليه للاستغراق لان الافراد يدل على الوحدة والاستغراق على التعدد فأجاب بأن الحرف انما يدخل عليه أي عند ارادة الاستغراق مجردا عن الوحدة والتعدد

مبنى على أن مدلول الاسم المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم أمرا آخر معه وهو الظاهر لانه في مقابلة المثني والمجموع فكما ص اعتبر فيهما أن يكون آخر معه كذلك يعتبر في المفرد أن لا يكون آخر معه وأما الجواب السابق فمبنى على أن الوحدة بمعنى عدم اعتبار أمرا آخر معه لأنها اعتبار عدم أمرا آخر مثله معه واذا علمت ما ذكرناه ظهر لك أن الاولى للمصنف تقديم الجواب الثاني على الأول لان الأول بالتسليم والثاني بالمنع والشأن عند المناظرة تقديم المنع على التسليم قرره شيخنا العدوي (قوله مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة) أي فيصير محتملا للوحدة والتعدد لانه قصد به الجنس وبدخول حرف الاستغراق تعين للتعدد ثم ان تجرده عن الدلالة على الوحدة بسبب عدم ارادة تلك الدلالة وبهذا اندفع ما يقال ان دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع اذا قلنا بوضعه للفرد المنتشر فاتم الالزام من الفرد الى الوحدة ضرورة بالنسبة للعالم بالوضع فامعنى تجريد المفرد عن الدلالة على معنى الوحدة مع أنه يدل عليها بالوضع كذا أجاب شيخنا العدوي وأجاب الفنري بأن في كلام المصنف حذف مضاف أي مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم من عدم

ولانه بمعنى كل الافرادى لا كل المجموعى أى معنى قولنا الرجل كل فرد من أفراد الرجال لا مجموع الرجال ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع وللحفاظة على التنا كل بين الصفة والموصوف أيضا فالخاص أن المراد باسم الجنس المعرف باللام اما نفس الحقيقة لا ما يصدق عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما فرد معين وهو العهد الخارجى ونحوه العلم الخاص كزيد واما فرد غير معين وهو العهد ذهنى ونحوه النكرة كرجل واما كل الافراد وهو الاستغراق ونحوه لفظ كل. ضافا الى النكرة كقولنا كل رجل وقد شكك السكاكى على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج الجواب عنه مما ذكرنا ثم اختار بناء على ما حكاه عن بعض أئمة أصول الفقه من كون اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير أن المراد بتعريف الحقيقة تنزيلها منزلة العهد وبوجه من الوجوه الخطابية إما لكون الشيء حاضرا فى الذهن لكونه محتاجا اليه على طريق التحقيق أو لتكم أولانه عظيم الخطر معقود به الهمم على أحد الطريقتين واما لانه لا يغيب عن الحس على أحد الطريقتين لو كان معهودا وقال الحقيقة من حيث هى لا واحدة ولا متعددة لتحققها مع الوحدة تارة ومع التعدد أخرى وان كانت لا تنفك فى الوجود عن أحدهما (٣٤٣) فهى صالحة للتوحد والتكثرفكون

الحكم استغراقا أو غير استغراق الى مقتضى المقام فاذا كان خطايا مثل المؤمن غير كريم والفاجر خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان أوجما على الاستغراق بطله ايها أن القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين واذا كان استدلاليا حمل على أقل ما يحتمل وهو الواحد فى الفرد والثلاثة فى الجمع

اعتبارها الخلو عنها لان اللفظ يدل عليها بالوضع (قوله وامتناع وصفه بنعت الجمع) أى بحيث يقال جاء فى الرجل العالمون والرجل الطوال وهذا جواب عما يقال حيث جرد

وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التنا كل اللفظى (ولانه) أى المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق (بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور

ولا يخفى لزوم المجاز على القول بأن النكرة موضوعة لمعنى الوحدة دون الآخر ولا يخفى أيضا لزوم استعمال المفرد فيما يستعمل فيه الجمع حينئذ وهو جميع الافراد ولهذا قيل ان عدم وصفه بنعت الجمع للشاكلة اللفظية وهذا مما ينفع فى وجه الفرق بين المفرد والجمع تأمله ثم أشار الى تعليل آخر يندفع به البحث أيضا فقال (ولانه) أى المفرد العام بدخول الحرف (بمعنى كل فرد لا) بمعنى (مجموع الافراد) اذ لا مانع من أن يعتبر فى اللفظ عموم مع الاشعار باستقلال وحدة كل فرد عند اللفظ بالحكم اذ ليس المراد به أن معناه فرد واحد لا غير بل مطلق الفرد الواحد كان مع غيره أم لا فاذا جاء حرف العموم أفاد مع اللفظ أن مدلوله المحكوم عليه ذلك الفرد مع ذلك الفرد ومع ذلك الفرد الى آخرها لا مجموعها من غير اشعار بالوحدة التى كانت فى الاصل (ولهذا) أى ولا جل أن معناه كل فرد لا مجموع الافراد (امتنع وصفه) أى المفرد العام (بنعت الجمع) عند الجمهور وان حكاه الاخفش فى الدينار الصفر والدرهم البيض وذلك لان نعت الجمع انما هو للمجموع لا لما فيه اعتبار كل فرد وهذا غاية ما يحاول فى

ص (ولانه) بمعنى كل فرد لا كل الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) ش هذا جواب ثان وهو أن الافراد والتعميم ليس بينهما تناف لان معنى الافراد باقى وأداة العموم تنبعت أشخاص ذلك المفرد واستوعبتها لان مدلولها كل رجل لا كل الافراد أى لا مجموعها لان دلالة العموم كلية لا كل ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع فلا يصح أن تقول الرجل العاقلون وفيما قاله نظرق قد سمع من كلامهم أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض وجوزه ابن مالك وغيره ولا يشهد له قوله تعالى أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا دلالة فيه لان الطفل يستعمل بأصل الوضع للجمع كما سبق بل لو كانت الالف

عن معنى الوحدة وصحبه حرف الاستغراق دل على متعدد وحيث دل على متعدد فمقتضاه أنه يجوز وصفه بوصف الجمع مع أنه ممنوع وحاصل الجواب أن النحاة انما منعوا من ذلك الوصف للمحافظة على الشاكلة اللفظية وفى هذا الجواب نظر لان ذلك الاسم مفرد فى اللفظ وجمع فى المعنى وما هو كذلك يجوز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى بل مراعاة المعنى أولى بمقتضى القياس ومنه قوله تعالى أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء فالمحافظة على التنا كل اللفظى لا تنفيذا لامتناع المذكور فالأولى للشارح أن يقول وعدم اطراد وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التنا كل اللفظى والمراد بعدم اطراد عدم الكثرة وان كان الوصف بالذكور قياسيا كما مر (قوله ولانه) الأولى أن يقول أولانه بأوالتي لاحد الشيتين لانه جواب ثان أى اما أن يجاب بالأول المقضى سلب الوحدة أو بهذا الثانى المقضى بقاءها (قوله بمعنى كل فرد) أى وكل فرد لا ينافى الوحدة التى هى عدم اعتبار ضم شيء لذلك الفرد بل هو متصف بها ولا يتأتى التنا فى الاولو كان معنى المفرد الداخلة عليه أداة الاستغراق مجموع الافراد لا باعتبار ضم شيء للفرد وهو فرد ثان وثالث فالخاص أنه لا ينافى الوحدة الا مجموع الافراد دون كل فرد لا تصاف بها (قوله ولهذا) أى ولا جل كون المفرد الداخل عليه أداة الاستغراق معناه كل فرد امتنع وصفه بنعت الجمع بأن يجعل الجمع نعتا له

* وان كان بالاضافة فالامانه ليس للتكلم الى احضاره في ذهن السامع طريق أخصر منها كقوله
هو اى مع الركب اليانين مصعد * جنب وجماني بمكة موثق

(قوله وان حكاه الاخفش) عن بعضهم في قوله أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض نظرا لكون أُل للجنس ومدخولها يصدق
بالجمع لتحققه (قوله لانها) أى (٣٤٤) الاضافة بمعنى المعرف بها أخصر طريق ظاهره أنها أخصر طرق التعريف

وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض (وبالاضافة) أى تعريف المسند اليه بالاضافة
الى شئ من المعارف (لانها) أى الاضافة (أخصر طريق) الى احضاره في ذهن السامع (نحو هو اى)

تقرير هذا الجواب وقد علم منافاته لما قبله لا قضاؤه بقاء معنى الوحدة واقتضاء الأول سلبها فكان
الأولى أن يقول أولانه الخ بأوالتى هي لاحد الشئين ثم يرد أن يقال ان الدلالة على ما ذكرنا ان يكون
بعد الوضع له حقيقة أو مجاز ضرورة انتفائها عند انتفاء الوضع حينئذ ان وضع الرجل مثلا حيث يقصد
عمومه أولارجل لكل فرد على المعية عاد الى المجموع كوضع الجمع وان وضع على البدلية كما قيل فلا
وجه له اذ لا عموم حينئذ وان وضع لفرد ذلك فلم يفهم حتى يحكم عليه فبطلت الحيلة في بقاء معنى الوحدة
المانع من الوصف بنعت الجمع والتانس لذلك بأن المعنى هذا الفرد وذلك الفرد الى آخرها لاحصله
لان هذه ألفاظ لمعان متعددة وكلامنا في دلالة لفظ واحد على تلك المعاني فتأمل في هذا المقام
(وبالاضافة) أى تعريف المسند اليه بالاضافة الى بعض المعارف وقد علم أن مرتبة المضاف هي مرتبة
مأضيف اليه يكون (لانها) أى الاضافة (أخصر طريق) يمكن احضاره به في ذهن السامع
والاختصار يناسب المقام (نحو هو اى)

واللام فيه وقلنا باحدا الاحتمالين السابقين وهو أن اسم الجنس اذا كان نسكرة وأريد به المطلق لا يدل
على الوحدة فيمكن أن يقال بجواز رعاية معناه فيجمع باعتبار ما تحت تلك الحقيقة من الافراد وهذا
المعنى أظهر في قولهم أهلك الناس الدينار الحر بما قاله ابن مالك من كون الاداة فيه للاستغراق وقد
بسطت القول على ذلك في مسألة الحقائق الشرعية في شرح المختصر وعلم أن الجواب الثاني في كلام
المصنف أولى من الأول لان الأول يقتضى أن الاداة دخلت على الحقيقة فاستغرقتها وهي حقيقة
واحدة لا تعدد فيها والعموم شأنه الافراد المتعددة والجواب الأول يقتضى أن مدلول العام الحقيقة
والثاني يقتضى أن مدلوله الافراد وهو الحق ويجوز أن يكون قوله ولانه بمعنى كل فرد جوابا عن سؤال
مقدر كأنه يقول لو كانت الاداة تفيد العموم لصح الوصف بالجمع فأجاب بأنها للتفصيل * تنبيه *
تلخص أن الألف واللام على أقسام أحدها جنسية فقط كقولاك الرجل خير من المرأة أى حقيقة
الرجولية خير من حقيقة الانوثة الثاني عهدية عهدا خارجيا كالرجل لمعين الثالث عهدية ذهنا
ونعنى بالخارجي ما كان السامع يعرفه وبالذهني ما انفرد بالتكلم بمعرفته والا فالعهد لا يكون الا في
الذهن الرابع عهدية جنسية كقولاك أكرم الرجل تريد جنس الحجازي في جواب من قال حضر
حجازي الخامس كذلك وهو معهود ذهني لا خارجي كالتمثال المذكور حيث لم يكن في جواب السادس
استغرافية جنسية مثل ان الرجل الجاهل خير من المرأة السابع استغرافية جنسية عهدية كالتمثال
المذكور مراد به الحجازي الثامن كذلك والمعهود ذهني التاسع جنسية ولكن ير يد جملة ذلك الجنس
لأباعتبار العموم بل يكون المدلول الحقيقة كلها وهو بمعنى العموم المجموعى وينبغي أن يجعل منه
قوله تعالى عالم الغيب والشهادة ينفيد علم الافراد والمجموع معا فان المجموع في الاثبات يستلزم
الافراد فلذلك قلنا ان جزم المصنف بأن الاداة فيه استغرافية فيه بحث ص (وبالاضافة الخ)

وليس كذلك اذ لا تظهر
الاخصرية الا بالنسبة
للموصول وأما العلم والضمير
واسم الاشارة والمعرف
باللام فالامر بالعكس
وأجيب بأن المراد انها
أخصر الطرق في احضار
المسند اليه في ذهن السامع
ملتبس بالوصف الذى قصده
التكلم لا احضاره في ذهن
السامع من حيث ذاته
ألا ترى أن قصد التكلم
في البيت المذكور احضاره
بوصف كونه مهويا لا أجل
افادة زيادة التحسر ولو قال
الذى أهواه أو من أهواه
أو الذى يميل اليه قلبي مع
الركب اليانين الخ لكان
طريقا مفيدا لمقصود
التكلم الا أنه ليس أخصر
من الاضافة ولو اتى به اسم
اشارة أو ضميرا بأن قيل
هذا مثلا أو هي مع الركب
اليانين الخ لا يفيد غرض
التكلم اذ لا يعلم كونها
محبوبة أم لا ولو قيل هند
مهوبتى أو محبوبتى كان
غير أخصر وان كان مفيدا
لفرض التكلم ولو اتى به
معرفا باللام لم يفد غرضه
الا بواسطة الجار والمجرور

نحو المحبوب لى وفيه طول بالنسبة للمضاف (قوله نحو هو اى) أى نحو قول جعفر بن علية الحارثى وهو مسجون حين قتل واحدا
من بنى عقيل بمكة فسجن بها ثم انه كان يومئذ في مكة ركب من اليمن وفيه محبوبته ثم ان الركب عزم على الرحيل فأنشد هذا بعده
عجبت لمسراها وأنى تخلصت * الى وباب السجن دونى مفاق ألت خيت ثم قامت فودعت * فلما تولت كادت النفس تزحق

وإما لاغنائها عن تفصيل متعذرا أو مرجوح لجهة كقوله بنومطريوم اللقاء كأنهم * أسود لها في خيل خفان أشبل وقوله قومي هم قتلوا أيمى أخى * فإذا رميت يصيبني سهمى وإما لتضمنها تعظيما

فلا تحسبى أتى تخشعت بعدكم * لشيء ولا أتى من الموت أفرق ولا أن قلبي يزدهيه وعيدهم * ولا أننى بالمشى في القيد أفرق ولكن عرتنى من هواك ضمانة * كما كنت ألقى منك إذ أنا مطلق (قوله أى مهوى) ثلاث يا آت الأوليان من نفس السكامة والأولى (٣٤٥) منهم ما بدل من واو مفعول إذا أصله مهوى وبى

اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت للواو ياء وأدغمت الياء فى الياء والثانية لام الكلمة والياء الاخيرة ياء التكلم أضيف اليها الاسم بعد الاعلال السابق (قوله ونحو ذلك) أى كمن أهواه أو الذى يميل اليه قلبى (قوله والاختصار مطلوب) أشار بهذا الى أن احضاره فى ذهن السامع بأخصر طريق إنما يقتضى تعريفه بالاضافة اذا كان الاختصار مطلوباً وإلا فلا يقتضيه (قوله وفرط السامة) أى شدتها وهو عطف على معالول (قوله على الرحيل) أى عازم على الرحيل (قوله مع الركب) اسم جمع لراكب (قوله اليمانيين) جمع يمان بمعنى يمنى وأصل يمان يمانى أعل اعلال قاض ويمانى مخفف يمنى بياء مشددة نسبة لليمن

أى مهوى وهذا أخصر من الذى أهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السامة لكونه فى السجن والحبيب على الرحيل (مع الركب اليمانيين مصعد) أى مبعداً ذاهباً فى الأرض وتامه * جنيب وجثماني بمكة موثق * الجنيب الجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق القيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر (أو لتضمنها) أى الاضافة (تعظيما

أى مهوى ومعلوم أن هذا أخصر ما يمكن فى المقام فى احضار المسند اليه كالذى أهواه أو محبوب أهواه أو نحو ذلك والاختصار فى هذا المقام مطلوب لضيق الصدر وفرط الضجر والسامة لكونه فى السجن والحبيب على الرحيل متوجه لزيادة البعد الموجب لتعذر الوصال (مع الركب اليمانيين مصعد) أى مبعداً ذاهباً فى الأرض يقال أصعد ذهاباً فى الأرض وأبعد فيها قال الله تعالى اذ تصعدون ولا تلوون على أحد وتام هذا البيت قوله جنيب وجثماني بمكة موثق * والجنيب الجنوب المستتبع والجثمان الجسم والشخص والموثق هو القيد بوثاق من قيد أو غيره ولفظ البيت خبر والغرض منه التحسر والتعزن واظهار الأسف (أو لتضمنها) أى الاضافة (تعظيما

ش التعريف بالاضافة يكون لأحد أسباب * الاول أن لا يكون لاحضاره فى ذهن طريق أخصر من الاضافة وينبغي أن يقيد بما اذا كان انقام مقام اختصار كما صنع فى المفتح كقول جعفر بن عتبة حين حبس بمكة

هواى مع الركب اليمانيين مصعد * جنيب وجثماني بمكة موثق فانه لا طريق أخصر من ذلك وإنما جعل هذا مقام اختصار لان حال الحبوس حال ضيق وبعد هذا البيت عجبت لسراها وأنى تخلعت * الى وباب السجن دونى مغلق وأورد عليه أن التعجب منصب على قوله وأنى تخلعت فيلزم أن يكون معمولاً لقوله عجبت ولا يصح فإن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وأجيب بأن الاستفهام ضمن معنى التعجب فلا حاجة لجعله معمولاً لعجبت * الثانى أن يتضمن التعظيم لشأن المضاف اليه أو المضاف أو غيرها فإضاف كقولك عبد الخليفة قادم فأكرمه ومنه أعنى ما يتضمن تعظيم المضاف وان لم يكن مسنداً اليه لاندعنى الا بيا عبدها * فانه أشرف أسمائى

وقوله تعالى ان عبادى ليس لك عليهم سلطان والمضاف اليه كقولك عبدى فعل كذا تريد تعظيم شأن نفسك بأنك ذو عبد وتعظيم شأن غيرها كقولك عبد السلطان عند فلان تريد بالاضافة الاولى

(٤٤ - شروح النسخ - أول) حذفت احدى اليامين تخفيفاً وعوض عنها الالف المتوسطة ثم حذفت الياء الثانية لاعلال اعلال قاض كما مر (قوله مصعد) بكسر العين خبر هواى وهو مأخوذ من أصعد فى الأرض مضى فيها فالصلة محذوفة بقرينة المقام وقوله أى مبعداً بكسر العين مأخوذ من أبعد اللازم بمعنى بعد أى انه بعيد الاسفار فهو بيان للمعنى المراد وقراءته بفتح العين اسم مفعول من أبعد المتعدي أى أبعد الغير يبعدها مقام المدح خصوصاً وقد وصفه بأنه مجنوب ومستتبع تأمل (قوله ذاهب فى الأرض) بيان لأصل المعنى (قوله المستتبع) أى الذى يتبعه قومه ويقدمونه أمامهم وهو كناية عن كون تلك المحبوبة لا يمكن انفلاتها عن الركب وتأتى اليه وقوله ومعناه تأسف وتحسر أى على بعد الحبيبة

لشأن المضاف اليه كقولك عبيدي - حضر فتعظم شأنك أو لشأن المضاف كقولك عبد الخليفة ركب فتعظم شأن العبد أو لشأن غيرها كقولك عبد السلطان عند فلان فتعظم شأن فلان أو تحقيرا نحو ولد الحجام - حضر وإما اعتبار آخر مناسب

(قوله لشأن المضاف اليه) أى تعظيما لشأن المضاف اليه الذى أضيف له المسند اليه وإنما قدمه على المضاف مع أنه مؤخر فى اللفظ نظرا لتقدمه فى الاعتبار لأنه منسوب اليه فهو (٣٤٦) أشرف بخلاف المضاف فإنه وإن كان مقدما فى اللفظ لسكنه مؤخر فى الاعتبار

لشأن المضاف اليه أو المضاف أو غيرها كقولك) فى تعظيم المضاف اليه (عبدى حضر) تعظيما لك بأن لك عبدا (و) فى تعظيم المضاف (عبد الخليفة ركب) تعظيما للعبد بأنه عبد الخليفة (و) فى تعظيم غير المضاف والمضاف اليه (عبد السلطان عندى) تعظيما للتكلم بأن عبد السلطان عنده وهو غير المسند اليه المضاف وغيره ما أضيف اليه المسند اليه وهذا معنى قوله أو غيرها (أو) لتضمنها (تحقيرا) للمضاف (نحو ولد الحجام حاضر) أو المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر أو غيرها نحو ولد الحجام جليس زيد أو لا غنائها عن تفصيل متعذر

لشأن المضاف اليه أو (لشأن المضاف أو) لشأن (غيرهما) أى غير المضاف اليه والمضاف (كقولك) فى تعظيم المضاف اليه (عبدى حضر) فى اضافة العبد الى الياء تعظيم المتكلم نفسه بأن له عبدا (و) كقولك تعظيم المضاف (عبد الخليفة ركب) فى اضافة العبد الى الخليفة تعظيم العبد بأنه عبد الخليفة فإن العبد يز هو ويشرف بقدر مولاه (و) كقولك فى تعظيم غير المضاف والمضاف اليه (عبد السلطان عندى) فى الاخبار بعندية عبد السلطان تعظيم للمتكلم أن العبد المضاف الى السلطان لديه وياء المتكلم هنا ولو كانت مضافا اليها لكانت ليست مضافا اليها المسند اليه مع أن المضاف اليها ما أوجب لها التعظيم إلا بالمظروف الذى هو المسند اليه المضاف للسلطان وكون ما ثبت له التعظيم ليس مسندا اليه مضافا ولا مضافا اليه المسند اليه هو المراد بقوله أو غيرها ولا يريد غير المسند المضاف اليه فى الجملة بل بقيد كونه المضاف منهما مسندا اليه كما بينا (أو لتضمنه تحقيرا) إما لأنه مضاف الذى هو المسند اليه (نحو ولد الحجام حاضر) تحقيرا للولد الذى هو مسند اليه بأنه ولد الحجام وإما المضاف اليه نحو مهيمن زيد حاضر تحقيرا لزيد بأن له مهيمن وإما لغيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد تحقيرا لزيد أن جليسه ولد الحجام وليس مسندا اليه مضافا ولا مضافا اليه المسند اليه وقد يعرف المسند اليه بالاضافة لا غنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفاق أهل الحق على كذا لتعذر تسمية جميع أهل الحق أو عن تفصيل متعسر نحو أهل

تعظيم فلان المذكور فى الاضافة الثانية وهذا المثال قصدا لاضافة فيه تعظيم المضاف اليه فى الاضافة والاحسن أن يمثل بعبد السلطان زار فلانا * والثالث أن يراد بها التحقير كقولك عبد الحجام حضر هذا ما ذكره فى الكتاب وفى الايضاح ذكر بعد الطريق الأول قوله وإما لا غنائها عن تفصيل متعذر أو مرجوح كقوله بنو مطر يوم اللقاء كأنهم * أسود لها فى غيل خفان أشبل وقوله قومي هم قتلوا أميم أخى * فاذا رميت يصيبني سهمى فإنه لو عددهم ل طال ومنه

أولاد جفنة حول قبر أبيهم * قبر ابن مارية الكريم المفضل

وهذا تركه المصنف لأنه داخل فى قوله أخصر طريق زاد السكاكى أنه يكون حيث لا يكون لا حضارى ذهن السامع طريق سواها أصلا كقولك غلام زيد لمن لا يعرف غير ذلك (١) لكن الاضافة أخصر ولعله

لأنه منسوب واعترض على المصنف بأن هذا التضمن قد يوجد فى غير صورة الاضافة كما فى قولك الذى هو عبد السلطان عندى أو الذى هو عبدى أو عبد الخليفة حضر فالوجه أن الاضافة لا ترجح على غيرها بإفادة التضمن المذكور إلا بانضمام الاختصار اليها كذا قيل وفيه أنه تقدم أنه لا يشترط فى النكتة أن تكون مختصة بالطريق المؤدية لها ولا أن تكون بها أولى بل يكفى مجرد المناسبة بينهما وإن كانت تلك النكتة يمكن تأديتها بطريق آخر فتأمل (قوله وفى تعظيم المضاف) أى الذى هو مسند اليه (قوله تعظيما للتكلم بأن عبد السلطان عنده) أى وفيه تعظيم للمضاف أيضا لسكنه غير مة مسود ولا ملاحظ (قوله وهذا معنى الخ) جواب عما يقال إن هذا لا يخرج عن تعظيم المضاف اليه لأن المتكلم مدلول الياء المضاف اليها عند فهو مضاف اليه وحاصل

الجواب أن المراد بالغير فى كلام المصنف غير المسند اليه المضاف وغيره ما أضيف اليه المسند اليه وهذا لا ينافى كونه تركه مضافا اليه لكن غير ذلك وليس المراد بقوله أو غيرها غير المضاف اليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد أن ما ذكره من المثال الثانى ليس غيرهما بل منهما (قوله أو تحقيرا للمضاف) أى الذى هو مسند اليه وقوله أو المضاف اليه أى الذى أضيف اليه المسند اليه لأن الكلام فيه

(١) لكن الاضافة أخصر هكذا فى الأصل وانظر ما معنى الاستدراك ولعل فى العبارة سقطا وتحريفًا وحرر ركتبه مصححه

(قوله نحو اتفق أهل الحق) أى فانه يتعذر تعداد كل من كان على الحق كما أنه يتعسر تعداد أهل البلد في المثال بعده (قوله أولانه) أى الحال والشأن (قوله مثل تقديم البعض) أى المؤدى ذلك الى منافسة وحقد أو نحوهما (قوله الى غير ذلك من الاعتبارات) كما لو كان المقصود التصريح بالذم والاهانة للسند اليه نحو علماء البلد فعلاوا كذا من الامور القبيحة فان في هذا نصريحا بدمهم بخلاف لو قيل فلان وفلان فعلاوا كذا من الامور القبيحة فانه عند النصريح باسمهم العلم لم يكن هناك تصريح بدمهم واللوم عليهم لان الموجب للوم والذم وصفهم بالعلم وهو لا يتأتى الا بالاضافة وكاغناء الاضافة عن تفصيل تركه أولى لجهة كسكون التفصيل يقتضى ذما أو اهانة أو خوفا وان أمكن استيفاء التفصيل كقوله قومي هم قتلوا أميم أخى (٣٤٧) * فاذا رميت يصيبني سهمي

يقول يا أميمة قومي هم الذين جفوني بقتل أخى فاذا رمت الانتصار منهم عاد ذلك على بالنكابة في نفسى لان عز الرجل بعشيرته ولو فصل قاتلى أخيه لحقدوه ونفروا عنه ولان في التفصيل تصرح بحا بدم قومه وعدد معاييبهم بخلاف تركه (قوله وأما تنكيره أى تنكير المسند اليه) أى ايراده نكرة سواء كان مفردا أو مثنى أو مجموعا (قوله فللافراد) أى فلكون المقصود بالحكم فردا غير معين من الافراد التى يصدق عليها مفهومه ففى الجمع المقصود بالحكم فرد من معناه وهو جماعة مما يصدق عليه مفهومه وفى المثنى المقصود بالحكم فرد من معناه وهو اثنان مما يصدق عليه مفهومه فقولك جاء في رجلان أى

نحو اتفق أهل الحق على كذا أو متعسر نحو أهل البلد فعلاوا كذا أو لانه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو علماء البلد حاضرون الى غير ذلك من الاعتبارات (وأما تنكيره) أى تنكير المسند اليه (فللافراد) أى للقصد الى فرد مما يقع عليه اسم الجنس

البلد فعلاوا كذا لان تسمية أهل البلد ولو أمكن متعسر أو عن تفصيل منع منه مانع ولو لم يتعسر كأن يكون فى التسمية تقديم بعضهم على بعض وهو يعيظهم نحو علماء البلد فعلاوا كذا فلو قيل فلان وفلان كان فيه تعظيم بعضهم على بعض بالتقديم وفيه غيظ للقدم عليه ونحو ذلك كأن يكون فى التسمية ذمهم واهانتهم صريحا أو التصريح مستكراه نحو علماء البلد مقصرون فى إظهار الحق أو لتضمن الاضافة استعطافا كقوله تعالى ولكن فى غير اضافة المسند اليه لاتضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهى كل من الرجل والمرأة عن المضارة أضيف الولد لكل منهما استعطافا لهما عليه أن لا يصدر منهما ضرر بصاحبه يؤذى بولده الى غير ذلك من اللطائف التى لا نتحصر (وأما تنكيره) أى أما ايراد المسند اليه نكرة (فللافراد) أى للقصد الى مفردا أما إذا قلنا ان النكرة موضوعة للوحدة الشائعة فدلالة النكرة على المفرد ظاهرة وأما ان قلنا انها موضوعة للحقيقة من حيث هى فافادتها الافراد باعتبار الاستعمال الأصلى لان الحقيقة يكفى فى تحققها فرد واحد وهذا هو الاستعمال الغالب فى النكرة كما تقدم وقوله للافراد يعنى لان المقام لا يناسبه غير المفرد إما لان الحكم المراد فى المقام ليس

تركه المصنف اكتفاء بذكر الاختصار وقال أيضا انها قد تتضمن لطفًا محازيا كقوله

إذا كوكب الحرقاء لاح بسحرة * سهيل أذاعت غزلها فى الغرائب

الحرقاء الحقاء وسهيل بدل من كوكب وهو نجم يطلع فى الشتاء فى السحر فأضاف الكوكب الى الحرقاء يعنى أنها تنام الى أن يطلع سهيل وقت الصبح فتفرق غزلها على الغرائب قال وأن يكون اغراض من الأغراض مثل أن يقول محبك على الباب يرققه لاثنين له * تنبيه * عجب من أهل هذا الشأن كيف لم يذكروا ارادة الاستغراق من أسباب الاضافة وهى من أدوات العموم كما أن أداة التعريف كذلك بل عموم الاضافة أبلغ كما سبق ولم يتعرضوا لما اذا خلا ذلك عن اعتبارات مناسبة وأرجو أن يتسع الوقت للنظر فى ذلك ان شاء الله تعالى ص (وأما تنكيره فللافراد

فرد من ماصدقات انثنى وقولك جاء فى رجال أى فرد من ماصدقات * والرد فى الأول اثنان وفى الثانى جماعة وقوله فللافراد أى والحال أن المقام لا يناسبه الا الفرد لكون الحكم المراد فى المقام فالعدول لغيره خروج عما يناسبه المقام والزيادة عليه زيادة على قدر الحاجة وهى من اللغو * واعلم أن دلالة النكرة على الفرد ظاهرة ان قلنا ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر وأما ان قلنا انها موضوعة للحقيقة من حيث هى فدلالته على الفرد باعتبار الاستعمال الغالب لان الغالب استعمالها فى الفرد فتذكر النكرة لتحمل على الغالب الذى هو الفرد بقرينة المقام اه سم

كقوله تعالى وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى أي فرد من أشخاص الرجال أو للنوعية كقوله تعالى وعلى أبصارهم غشاوة أي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامى عن آيات الله ومن تنكير غير المسند اليه للأفراد كقوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متساكسون ورجلا سلما لرجل وللنوعية قوله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس على حياة أي نوع من الحياة مخصوص وهو الحياة الزائدة كأنه قيل ولتجدنهم أحرص الناس وان عاشوا ما عاشوا على أن يزدادوا إلى حياتهم في الماضي والحاضر حياة في المستقبل فإن الإنسان لا يوصف بالحرص على شيء إلا إذا لم يكن ذلك الشيء موجودا له حال وصفه بالحرص عليه وقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء بحيث يمكن للأفراد والنوعية أي خلق كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه

(قوله وجاء رجل) أي رجل واحد لرجلان (٣٤٨) ولا رجال والمراد بذلك الرجل مؤمن آل فرعون وقوله من أقصى المدينة أي

(نحو وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى أو للنوعية) أي للقصد إلى نوع منه (نحو وعلى أبصارهم غشاوة) أي نوع من الاغطية وهو غطاء التعامى عن آيات الله وفي المفتاح أنه للتعظيم

لغيره (نحو) قوله تعالى (وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى) فإذا كان الحكم المفرد فالمدلول لغيره خروج عما يناسب المقام والزيادة عليه زيادة على قدر الحاجة وهي من اللغو ومن هنا كان التعبير بالنكرة عن المفرد من باب البلاغة فلا يقال دلالة النكرة على المفرد أمر لغوي وقد تقدم مثل هذا وأما لينشأ عن الأفراد غرض آخر يناسب المقام يتضح عند الاستعمال ودخل في الأفراد أفراد المثنى كقولنا جاءني رجلان أي فرد من ماصدقات المثنى وأفراد الجمع كقولنا جاءني رجال أي فرد من ماصدقات الجمع (أو للنوعية) أي ينكر المسند اليه لافادة النوعية لأن النوع فرد باعتبار سائر الأنواع وأما يشار للنوعية لفرض من الأغراض أما للايماء إلى أن هذا نوع غير متعارف وأما الإشارة إلى أن الحكم من أحكام النوعية لامن أحكام الجنسية أو الفردية مخافة توهم ذلك وينبغي أن يتنبه لكون افادة التنكير لما ذكر إنما هو بمعونة القرائن والمقام وأما لغير ذلك وبما فيه التنوين للنوعية المشار بها إلى نوع غير متعارف (نحو) قوله تعالى (وعلى أبصارهم غشاوة) أي نوع من الاغطية وهو غطاء التعامى عن آيات الله تعالى وأما قلنا التعامى للإشارة إلى أنهم يعرفون حقيقة الآيات ويظهرون خلاف ذلك فالخاصل منهم التعامى لا العمى الذي هو عدم ظهور الآيات لهم أصلا وقيل إن

من آخرها والمراد بالمدينة مدينة فرعون وهي منف كافي الجلائن وليس المراد بمنف البلدة المشهورة الآن بل بلدة كانت بناحية الجيزة فخربت بدعوة موسى عليه السلام وهي بالقرب من البلدة المعروفة بمنية رهينة بأقليم الجيزة (قوله) أي للقصد إلى نوع منه أي لكون المقصود بالحكم نوعا من أنواع اسم الجنس المنكر وذلك لأن التنكير كما يدل على الوحدة شخصا يدل عليها نوعا ولعل الشارح أخذ القصد من ياء المصدر بجمله مصدر المتعدي أي الجعل نوعا والجعل بالقصد وقد تقدم نظير ذلك في قوله وبالعمية (قوله غشاوة) أي فليس المراد فردا من أفراد الغشاوة لأن الفرد الواحد لا يكون

مثل وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى الخ) ش التنكير يكون لاحد أمور * الأول الأفراد نحو وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى أي رجل واحد فإن قلت سبق أن النكرة لا تنعين للوحدة أعني النكرة النحوية وهي المتكلم عليها قلت هذا يعرض ماسبق لانه لو كان التنكير ملازما للوحدة لما كانت الوحدة أحدها معانيه الآن يقال قد يلزم الوحدة وإن لم تكن مقصودة للمستعمل في بعض الأحوال * الثاني أن يراد به نوع مخالف للأنواع المعهودة كقوله تعالى وعلى أبصارهم غشاوة أي نوع غريب من الغشاوة لا يتعارفه الناس بحيث يغطي ما لا يغطي شيء من الغشاوات ولك أن تقول يحتمل أن يكون انما نكر للتعظيم وبذلك جزم السكاكي ومثل في الايضاح بالنسبة إلى غير المسند اليه من تنكير الأفراد

بقوله

بالأبصار المتعددة بل المراد نوع من جنس الغشاء وذلك النوع هو غطاء التعامى كما قال الشارح وأما

لم يعبر الشارح بالعمى إشارة إلى تنكيرهم العمى عن الآيات لانه ليس بهم حقيقة بل يعرفون الآيات ويفهمونها ولكن يظهرون أنهم لا يعرفونها فالخاصل أن التعامى تكلف العمى والمراد به هنا الاعراض عن آيات الله فإضافة الغطاء للتعامى من إضافة السبب للسبب لأن الغطاء القائم بالقلوب الذي يصرف الابصار عن النظر في آيات الله سبب في تعامىهم واعراضهم عن آيات الله (قوله أي نوع من الاغطية) الأولى نوع من الغشاء لأن الغشاء جنس تحت نوعان نوع متعارف وهو القائم بالاعين المسمى بالعمى والثاني غير متعارف وهو الغطاء الذي يصرف الابصار عن النظر في آيات الله لاجل الاعتبار وأما الاغطية فهو جمع تحت أفراد وكلامنا في الأنواع (قوله وفي المفتاح الخ) أي والأول ذكره الزمخشري في الكشاف

أوللتعظيم والنهويل أوللتحقير أى ارتفاع شأنه أو انحطاطه الى حد لا يمكن معه أن يعرف كقول ابن أبي السمط
له حاجب في كل أمر يشينه * وليس له عن طالب العرف حاجب
أى له حاجب أى حاجب وليس له حاجب ما .

(قوله أى غشاوة عظيمة) أى لكونها تحجب أبصارهم بالكلية وتحول بينها وبين ادراك الأدلة الموصلة لمعرفة المولى أى ومقاله في
المفتاح أولى لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم أدل عليه وأوفى بتأديته وقد يقال لاتنافي بين كلام المصنف والمفتاح
لان الغشاوة العظيمة نوع من مطلق الغشاوة فراد المصنف بقوله نحو وعلى (٣٤٩) أبصارهم غشاوة أى نوع من الغشاء وهو الغشاوة

العظيمة وذلك النوع هو
غطاء التعامى فتأمل
(قوله أو التعظيم أو التحقير)

أى يذكر المسند اليه
نكرة لافادة تعظيم معناه
أو تحقيره وأنه بلغ في ارتفاع
الشأن أوفى الانحطاط
مبلغا لا يمكن أن يعرف
لعدم الوقوف على عظمه
في الأول وعدم الاعتداد
به والاتفات اليه في الثاني
(قوله كقوله) أى قول
ابن أبي السمط بكسر السين
وسكون اليم وهو من
قصيدة من الطويل وقبل
البيت

فتى لا يبالي المدلجون بناره *
الى باباه أن لاتنضى الكواكب
يصم عن الفحشاء حتى كأنه
اذا ذكرت في مجلس القوم
غائب

له حاجب الخ والمراد
بالحاجب هنا نفسه
الانسانية التى هى لطيفة
ربانية لها تعلق بالقلب
اللاحمانى الصنوبرى الشكل

أى غشاوة عظيمة (أو التعظيم أو التحقير كقوله له حاجب) أى مانع عظيم (فى كل أمر يشينه) أى
يعيبه (وليس له عن طالب العرف حاجب)

التنوين فى الآية الكريمة للتعظيم أى وعلى أبصارهم غشاوة عظيمة وهو أنسب لمفاهيه من بيان بعد
حالهم عن الايمان دون النوعية وقيل ان التعظيم هو النوعية أيضا لان الغشاوة العظيمة نوع
من الغشاوة وفيه شئ لان المراد بالنوعية ما يقابل الجنسية أو الفردية والتعظيم يقابل التحقير فهو من
حيث هو مخالف للنوعية ولو صح اعتبار مطلق النوعية به بالنظر لما يفيد من الخصوصية ويدل على أن
المعتبر فى التعظيم الوصفية دون النوعية أنه كما يصح وجوده مع النوعية يصح وجوده مع الفرد
فلاشعار بأحدهما خلاف الاشعار بالآخر نعم ان أراد أن التنوين يفهمهما معا مع اختلافهما لأن
افادة أحدهما نفس افادة الآخر فغير بعيد (أو التعظيم أو التحقير) أى ينكر المسند اليه لافادة تعظيم
معناه أو تحقيره لمناسبة المقام ذلك (كقوله)

فتى لا يبالي المدلجون بنوره * الى باباه أن لاتنضى الكواكب
(له حاجب فى كل أمر يشينه * وليس له عن طالب العرف حاجب)

فالتنكير فى حاجب الأول للتعظيم وفى الثانى للتحقير لان مقام المدح يقتضى أن الحاجب أى المانع

بقوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل ولانوعية بقوله تعالى
ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ولا بد أن تكون تلك الحياة مستقبلة لان الحرص لا يكون على
الماضى ولا الحاضر ولك أن تقول جاز أن يكون للتعظيم أو التنكير قال وقوله تعالى والله خالق كل دابة
من ماء يحتملهم ما النوعية بمعنى خلق كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع الماء أو كل فرد من
أفراد الدواب من فرد من أفراد النطف فان قلت انما دلالة كل على الأفراد فكيف تدل على النوعية
قلت الأفراد أعم من أفراد الأنواع وأفراد الأشخاص فان قلت كيف تختلف أنواع المياه وهى النطف
قلت أجيب عنه بأنها تختلف باختلاف أنواع ما انفصلت عنه * الثالث أن ينكر للتعظيم بمعنى أن المسند
اليه أعظم من أن يعين ويعرف وفى الايضاح للتعظيم أو النهويل وهو قريب * الرابع أن يكون
التحقير بمعنى انحطاط شأنه الى حد لا يمكن أن يعرف ومثل فى الايضاح للتعظيم والتحقير بقول ابن
أبى السمط وهو مروان بن أبى حفصة

له حاجب فى كل أمر يشينه * وليس له عن طالب العرف حاجب

تعلق العرض بالجواهر وتسمى أيضا قلبا وروحا وهى المخاطبة والثابة والماقبة فان قلت ان النفس بهذا المعنى تميل الى القبائح الدينية
والدنيوية فكيف تكون مانعة عن تلك الامور أجيب بأن ميلها لذلك بالنظر لذاتها وأما اذا حققتها العناية الالهية صارت مائلة الى
التطهير فتمنع بسبب ذلك من كل ما يشين (قوله أى مانع عظيم) أخذ هذا من كون المقام مقام مدح أى انه اذا أراد أن يرتكب أمرا
قييحا منعه مانع حصين عظيم بالغ فى العظمة الى حيث لا يمكن تعيينه واذا طلب منه انسان معروفا واحسانا لم يكن له مانع حقير فضلا
عن العظيم يمنعه من الاحسان اليه فهو فى غاية الكمال ولم يقدح به نقص (قوله يشينه) من الشين وهو الفجح (قوله وليس له عن طالب العرف)
أى للمعروف والاحسان ثم ان الحجب يستعمل بعن بالنظر للمفعول الثانى وأما الاول فيصل اليه بنفسه قال تعالى كلا إنهم عن ربهم يومئذ

أولاً التكبير كقولهم ان له لا بلا وان له لغما ير يدون الكثرة وحمل الزمخشري التكبير في قوله تعالى قالوا أئن لنا لأجراً عليه أو للتقليل كقوله تعالى وعد الله المؤمنين والأئمة جنات تجري من تحتها الأنهار خالدون فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله أكبر أي وشيء مامن رضوانه أكبر من ذلك كله لان رضاه سبب كل سعادة وفلاح ولان العبد اذا علم أن مولاه راض عنه فهو أكبر في نفسه مما وراءه من النعم وانما تهناه برضاه كما اذا علم بسخطه تنفست عليه ولم يجد لها لذة وان عظمت

لحجوزون وحجبت زيدا عن الأمر اذا علمت هذا الخاجب الأول قد جاء على الأصل لان صلاته محدوفة وفي كل أمر ظرف مستقر صفة الخاجب أي له حاجب عن ارتكاب ما لا يليق في كل أمر يشينه أو أن في معنى عن وأما حاجب الثاني فمقد جاء على خلاف الأصل لان العرف مفعوله الثاني والطالب له (٣٥٠) مفعوله الأول وذلك لان الحجب لا طالب عن العرف لا المدوح عن الطالب فكان

القياس أن يقول وليس له حاجب عن المعروف طالبه وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أي ليس له حاجب عن احسان طالب العرف أي عن الاحسان اليه والمفعول الأول محذوف أي طالبه وقال عبد الحكيم ان عدم الحاجب عن طالب المعروف كناية عن ورودهم واجتماعهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم وهو احسانه اليهم وحينئذ فلا حاجة الى تقدير عن احسانه كما قيل وقوله وليس له عن طالب العرف كان الأولى أن يأتي بالفاء لدلالة الأول عليه لانه لو كان له مانع من طالب العرف كان من جملة ما يشينه ويعيبه (قوله أي مانع حقير) يحتمل أن يكون للفردية شخصاً لا نوعاً فيكون

أي مانع حقير فكيف بالعظيم (أو التكبير كقولهم ان له لا بلا وان له لغما أو التقليل نحو ورضوان من الله أكبر)

عن كل ما يشين أي يعيب المدوح العظيم والحاجب عن المعروف والاحسان ينسب حقيره فمن باب أخرى عظيمه وذلك لما في معنى التكبير من الایماء الى أن هذا الأمر لا يعرف لبلوغه الدرجة العليا في الرفعة أوفى الدقة فمن شأنه أن ينكر ولا يعرف لكونه لا يدرك (أو التكبير) أي وينكر المسند اليه للتكبير (كقولهم ان له لا بلا وان له لغما) فان مقامات هذا الكلام تقتضي أن المراد إبلا كثيرة وغما كذلك وانما أفاد التكبير مع أن الأصل في النكرة الافراد لان التكبير يشعر بأن هذا أمر ينكر لعدم الاحاطة به لكثرة ما تقدم في بيان التعظيم ومن هذا المعنى يفيد التقليل لما في التكبير من الایماء الى أنه بلغ هذا الأمر الى حيث لا تدرك فلتنه لانتهاها وخروجها عن القلة المدركة عادة فمن شأنه أن ينكر (أو التقليل نحو) يعني ومن استعماله لمطابق التقليل عند المصنف قوله تعالى (ورضوان من الله أكبر) أي مما ذكر قبل من الجنة

أي له حاجب عظيم وليس له حاجب حقير ويجوز أن يقال نفي الحاجب الحقير فهم من عموم النكرة في سياق النفي ويجاب بأن جعل النفي للحقير لينفي غيره من باب الأولى أنسب وقوله في كل أمر يحتمل أن يكون المفعول محذوفاً معدي عن التقدير له حاجب عن كل أمر يشينه ويكون في كل أمر يشينه المذكور متعلقاً بما تعلق به من الاستقرار ويحتمل أن يكون عداه نفي إشارة الى أن الأمر الذي يشين له حاجب يحجب عنه فعله واستعمل في الثاني عن لانه لا يقال في طالب العرف حاجب ويقال في الذي يشين ما يجب اليه أو يحجب فليتنامل ويحسن التمثيل لاجتماع تنكيري التعظيم والتحقير بيت على روى هذا البيت وهو قوله

ولله مني جانب لا أضيعه * ولله مني والحلاعة جانب

الخامس أن ينكر للتكبير بمعنى أن ذلك الشيء كثير حتى انه لا يحتاج لتعريف كقولهم ان له لا بلا وان له لغما وحمل الزمخشري التكبير في قوله تعالى قالوا أئن لنا لأجراً عليه * السادس التقليل نحو قوله تعالى ورضوان من الله أكبر أي رضوان قليل أكبر ليدل على غيره من باب الأولى وعد الزمخشري منه

من القسم الأول على حد قوله تعالى وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى فتكون النكرة عامة لوقوعها في حيز النفي بل هذا الاحتمال أولى لدلالة التركيب على نفي جميع الأفراد مطابقة كذا قال الحفيد ورد ذلك الملامة الفري قائلان ان حمل التنكير في الثاني على التحقير أولى لما فيه من سلوك طريق البرهان وهي اثبات الشيء بدليل لاستفادة انتفاء الحاجب العظيم من انتفاء الحقير بالاولى مع حسن مقابلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير وفيه صنعة الطباق (قوله أو التكبير) أي يورد المسند اليه نكرة لا فائدة تكثيره (قوله ان له لا بلا الخ) أي فان مقامات هذا الكلام تقتضي أن المراد إبلا كثيرة وغما كذلك وانما أفاد التنكير التكبير مع أن الأصل في النكرة الافراد لان التنكير يشعر بأن هذا أمر منكر لعدم الاحاطة به (قوله ورضوان الخ) أي وشيء ما أي قليل من الرضوان أكبر من ذلك كله أي مما ذكر قبله من الجنة ونعيمها وعلى هذا فقول ورضوان مبتدأ وأكبر خبر والجملة حالية أي وعد الله

سبحان

المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ومسكن طيبة في جنات عدن والحال أن شيئاً من الرضوان أكبر من ذلك كله ووصف الرضوان بالقلة مجازاً باعتبار تنزيل الرضا منزلة المعدادات نظر التعداد متعلقته كعدم الفضيحة في الموقف والامن من العذاب والخلود في دار السلام والا فالرضا نفسه لا يقبل القلة والكثرة حقيقة لانه صفة واحدة وانما كان الرضوان ولو قل متعلقه أكبر وأعظم من مجرد دخول الجنة ومن كل ما فيها من النعيم لأن المراد بالرضوان اعلامهم به ولا شك أن اعلامهم به ولو مع أدنى متعلقاته أكبر من مجرد نعيم الجنة دون الاعلام به وسماعه لان لذة النفس بشرف كونها مرضية عند الملك العظيم أكبر من كل لذة ولو كان ذلك قليل المتعلق أفاده اليه يقوي أولاً وكل ما سواه من ثمراته قيل ان التنكير في كورضوان للتنظيم وعلى هذا فرضوان مبتدأ حذف خبره وأكبر صفة والجملة عطف على جملة وعد الله المؤمنين أي ولهم رضوان عظيم من الله تعالى أكبر من ذلك كله زيادة على تلك النعم قال الفناري وهذا أولى لان فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحاً بخلاف ما ذهبوا اليه ولان المقام مقام امتنان بنعم الوعد وبيان عظم نعم الجنة فترجيح شيء من الاشياء عليها بطريق القصد لا يناسب المقام وان كان رضوان (٣٥١) قليل من الله تعالى أكبر من ذلك

كاه في نفس الامر وفي عبد الحكيم أن جعل التنوين في قوله تعالى ورضوان من الله أكبر للتقليل كما قال المصنف أولى من جعله للتنظيم وأن المعنى ولهم رضوان عظيم من الله أكبر من ذلك كله لعدم حصول الرضوان العظيم لجميع المؤمنين والمؤمنات ولان جعله للتقليل يشير الى كمال كبريائه والوعد لا بطريق الجزم كما هو شأن الملوك اشارة الى أنه غني عن العالمين (قوله والفرق الخ) انما فرق رداعلى من لا يفهم الفرق فاعترض على المصنف بأنه لا حاجة لذكر التنكير والتقليل بعد ذكر التنظيم والتحقير لان التنكير هو التنظيم والتقليل هو التحقير

والفرق بين التعظيم والتكثير أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكميات والمقادير تحقيقاً كما في الابل أوتة ديرا كما في الرضوان

ونعيمها وقيل ان التنكير في الرضوان للتنظيم وهو مبتدأ حذف خبره وأكبر وصف أي ولهم رضوان عظيم من الله تعالى أكبر من كل ذلك زيادة على تلك النعم قيل انه المناسب لان المقام مقام الامتنان بنعم الوعد فالمناسب التعظيم وعلى الاول فالقلة في الرضوان تقديرية باعتبار المتعلق الذي هو حقيقة فيه فان أول متعلقاته وأقلها الخلود في السلامة من العذاب وانما كان الرضوان ولو قل متعلقه أكبر من مجرد دخول الجنة ونعيمها لان المراد الاعلام بالرضوان وهو مع أدنى متعلقاته أكبر من مجرد نعيم الجنة دون سماع الرضا لان لذة النفس بشرف كونها مرضية عند الملك العظيم أكبر من كل لذة ولو كان ذلك قليل المتعلق فافهم والفرق بين التعظيم والتكثير ظاهر لان التعظيم راجع الى رتبة الشأن وعزة القدر والكثرة راجعة الى الكميات في المقادير والاعداد وكذا الفرق بين مقابليهما وهما التحقير والتقليل فالاول يرجع الى الامتهان ودناءة القدر والثاني الى قلة الافراد والاجزاء اما حقيقة كما في قولنا فلان رب غنيمة واما تقدير كما في قولنا قديكون فلان رضوان عن أهل عداوته وانما فرقنا بينهما لان بعض الناس توهم اتحاد التعظيم والتكثير والتحقيق والتقليل وليس كذلك نعم قديستلزم أحدهما صاحبه

سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً أي قليلاً أي بعض ليل وأورد عليه أن التقليل رد الجنس الى فرد من أفراد لا تنقيص فرد الى جزء من أجزائه وفيه نظر لان التقليل لو عني به فرد لكان هو تنكير الافراد الدال على الوحدة وانما التقليل أعظم من الافراد لان القليل يصدق على الثلاثة بالنسبة الى المائة وأما قوله ان التقليل لا يرد الشيء الى جزء حقيقة فصحيح لكن لا نسلم أن الليل حقيقة في جميع الليلة بل كل جزء من أجزائها يسمى ليلاً غير أن اطلاق بعض الليل على قولنا ليلاً ليس بظاهر فان كل بعض فيه ليل فلا يتبعض الا أن يقال بعض الليل يسمى ليلاً باعتبار نفسه وبعض ليلة باعتبار الليل كله فسماء ليلاً قليلاً

وحينئذ ففي كلام المصنف تكرار (قوله بحسب ارتفاع الشأن) أي فهو راجع للكيفيات وقوله وعلو الطبقة أي المرتبة مرادف لما قبله (قوله باعتبار الكميات) أي المنفصلة كما في المعدادات فللمائة بيضة يقال انها أكثر من الخمسين باعتبار السكم الذي هو العدد العارض لذلك المعداد (قوله والمقادير) أراد بها الكميات المتصلة كالطول والعرض والعمق وذلك فيما عدا المعدادات كالمكيلات والموزونات فالعشرة أطال من السمن مثلاً يقال انها أكثر من ثمانية منه باعتبار ما قام بهما من السكم المتصل وكذا يقال في العشرة أرادب من القمح والثمانية منه كذا قرر شيخنا العدوي (قوله كما في الرضوان) أي كالرضا فهو معنى من المعاني فيقدر أن له أفراداً باعتبار متعلقه فالكميات والمقادير فيها انما هي باعتبار متعلقاته لا باعتبار نفسه وحينئذ فالكميات والكيفيات فيه تقديرية لكن في كلام الشارح شيء وهو أن كلام الشارح في التكثير والرضوان ذكره المصنف مثلاً للتقليل وحينئذ فلا يناسب قوله كما في الرضوان الآن يقال ان التمثيل به من حيث ان الكميات والمقادير فيه تقديرية فلا ينافي أن التنوين فيه للتقليل كما فعل المصنف أو يقال ان جعله مثلاً للتكثير باعتبار الكميات تقدير لا ينافي كونه في الآية للتقليل فليس المراد بقول الشارح كالرضوان الرضوان الواقع في الآية

وقد جاء التعظيم والتكثير جميعا كقوله وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك أى رسل ذوو عدد كثير وآيات عظام وأعمار طويلة ونحو ذلك والسكاكى لم يفرق بين التعظيم والتكثير ولا بين التحقير والتقليل ثم جعل التكثير في قولهم شر أهرذاب للتعظيم (قوله وكذا التحقير والتقليل) أى فالاول يرجع للكميات لانه عبارة عن انحطاط الشأن ودنو المرتبة وهو يرجع للامتهان ودناءة القدر والثاني يرجع للكميات لانه عبارة (٣٥٢) عن قلة الافراد والاجزاء اما حقيقة كقولك فلان رب غيمة واما تقديرها كما

في قولك قد يكون فلان رضوان عن أهل عداوته (قوله وللإشارة إلخ) أى لان العطف يقتضى المغايرة وقوله الى أن بينهما أى بين التعظيم والتكثير (قوله أى ذوو عدد كثير) فيه أن الكثرة مستفادة من جمع الكثرة وهو رسل فكيف يمثل بهذه الآية لفائدة التكثير والتكثير وقد يحجب بأن المراد بالتكثير المبالغة في الكثرة لأصلها الاستفادته من صيغة الجمع فالكثرة مقولة بالنشكيز فالأخذ من التكثير خلاف المأخوذ من صيغة الجمع (قوله وآيات عظام) لم يقل رسل عظام مع أن مقتضى كون التنوين للتعظيم أن يكون العظم وصفالهم لا للآيات لان كون آياتهم عظيمة يستلزم أن يكونوا عظاما فهو من الكناية أطلق المزموم وأراد اللازم وهى أبلغ من الحقيقة لان محصلها اثبات الشيء بالدليل (قوله وقد يكون للتحقير والتقليل) أى فكما أن التعظيم والتكثير قد

وكذا التحقير والتقليل وللإشارة الى أن بينهما فرقا قال (وقد جاء) التكثير (للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك) (أى ذوو عدد كثير) هذا ناظر الى التكثير (و) (ذوو آيات عظام) هذا ناظر الى التعظيم وقد يكون للتحقير والتقليل معان نحو حصل لي منه شيء أى حقير قليل (ومن تكثير غيره) أى غير المسند اليه (للافراد أو النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء)

وقد أشار المصنف الى أن بين التعظيم والتكثير فرقا بقوله (وقد جاء) أى التكثير (للتعظيم والتكثير نحو) قوله تعالى (وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك) فتكثير رسل هنا يناسب التكثير (أى ذوو عدد كثير) فأفاد كثرة عدد الرسل ويناسب التعظيم أيضا (و) (ذوو آيات عظام) فان عظم آية الرسالة مما يدل على عظمة شأن الرسول في رسالته فالأول ينظر الى التكثير والثاني ينظر الى التعظيم والغرض تسليته صلى الله عليه وسلم في عدم إيمان الكفرة وأمره بالتأسي بمن قبله في عدم المبالاة بهم والاسف عليهم ولا يقتضى هذا كون من قبله أعظم منه ولأن الآية لمن قبله أعظم من آيته لان المراد هذا الذى فعل معك من الانكار وعدم التصديق شأن الكفرة مع الانبياء فتأس بهم بالصبر حتى يأتى الفتح ثم وصف الانبياء بما هم عليه في نفس الامر من الكثرة وظهور الآيات للإشارة الى أن مثل هذا التكذيب قد وقع من الكفرة كثيرا ليس فيه دلالة على أنهم أعظم منك ولأن آياتهم أعظم من آياتك فان التأسي يكون بحصول مثل الواقعة في الجملة ولا يلزم من ذلك كون صاحب الواقعة أعظم من التأسي به والاتوجه كون الكلام حينئذ عتابا ذكأنه على هذا التقدير يقال كيف لا نصبر وقد صبر من هو أفضل منك وليس هذا النبي الاكرم يحل لهذا الخطاب ولا مناط لهذا العتاب ولو كان للملك الأعلى أن يقول ما شاء اذ خطابه تعالى كله صواب فاذا حقق له المنزلة العليا وأوجب له فضلا وكرما في الدنيا والآخرة المحل الاسنى كان المعنى الامر بالاقتداء بمن قبله الكثير والتسلى بمن مضى وكفر به مع ظهور دليله لان ذلك وصف من قبله لانه أرفع في ذلك ممن بعده والحاصل أن التسلية بالرسل مع وصفهم بما هم عليه في نفس الامر لا يقتضى أنهم أعلى منه صلى الله عليه وسلم فليفهم وقد يكون التكثير لمقابل التعظيم والتكثير وهما التقليل والتحقير كقولك حصل لي من فلان شيء أى حقير قليل حيث يقتضى المقام ذلك * ثم لما مثل صاحب المفتاح بأمثله من غير المسند اليه في هذا المقام وتوهم بعضهم أنها مثال للمسند اليه فاحتاج الى تكافؤ التأويل أشار المصنف الى أن مراده التمثيل كغيره للتأثير لاختصاصه بالمسند اليه فقال (ومن تكثير غيره) أى غير المسند اليه (للافراد أو النوعية) لمناسبة كل منهما المقام الذى ورد فيه ذلك التكثير (نحو) قوله تعالى (والله خلق كل دابة من ماء) فيصح فيه كل فرد من أفراد الدواب من فرد نطفة معينة لايه هذا اذا أريد

بالاعتبار الاول وبعض ليل بالاعتبار الثاني ثم قال ان التكثير قديأتى لمعينين فقد جاء للتعظيم والتكثير في نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل أى عظيمون ذوو عدد كثير ثم قال المصنف ان من التكثير للافراد والنوعية والله خلق كل دابة من ماء وقد سبق وانما أخرج المصنف ذلك عن محله لانه قصد أن يذكر المتردد

فيه

يجتمعان وقد يفرقان فكذلك التحقير والتقليل (قوله ومن تكثير غيره إلخ) لما مثل صاحب المفتاح في هذا المقام بأمثله لتكثير غير المسند اليه وتوهم بعضهم أنها أمثلة للمسند اليه فاحتاج الى تكافؤ التأويل أفاد المصنف أن مراد السكاكى التمثيل لتكثير غيره لتأثيره لاختصاص تلك الامور بتكثير المسند اليه فقال ومن تكثير غيره إلخ (قوله أى غير المسند اليه) أى لان دابة

مجرور بالاضافة وماء مجرور بمن

وفي قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك لخلأفه في كاهبهما نظرا أما الأول فلما سيأتي وأما الثاني فلان خلاف التعظيم مستفاد من البناء للآفة ومن نفس الكلمة لانها امام قولهم نفحت الريح اذا هبت أى هبة أو من قولهم نفح الطيب اذا فاح أى فوحة كما يقال شمة واستعماله بهذا المعنى في الشر استعارة اذ أصله أن يستعمل في الخير يقال له نفحة طيبة أى هبة من الخير وذهب أيضا الى أن قوله تعالى يا بئس إني أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن بالتنكير دون عذاب الرحمن بالاضافة الى التنويع أو خلافه والظاهر أنه لخلأفه واليه ميل الزمخشري فانه ذكر أن ابراهيم صلى الله عليه وسلم لم يخل هذا الكلام من حسن الادب مع أبيه حيث لم يصرح فيه أن العذاب لاحق له لاصق به واسكنه قال إني أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن فذكر الخوف والمس ونكر العذاب وأما التنكير في قوله تعالى ولكم في القصاص حياة فيحتمل النوعية والتعظيم أى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة لمنعه عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد متى اقتدروا أو نوع من الحياة وهو الحاصل للمقتول والقائل بالارتداع عن القتل للعلم بالقصاص فان الانسان اذا هبم بالقتل تذكر القصاص فارتدع فلم صاحبه من القتل وهو من القود فتسبب لحياة نفسين ومن تنكير غير المسند اليه للنوعية وأما ما عليهم مطرا أى وأرسلنا عليهم نواع من المطر عجيبا يعنى الحجارة ألا ترى الى قوله تعالى فساء مطر المنذرين

(قوله أى على فرد الخ) حاصل التفسير الاول أن خلق الشخص من الشخص فالتنكير في دابة وماء للوحدة الشخصية وحاصل التفسير الثاني أن خلق النوع من النوع فالتنكير في دابة وماء للوحدة النوعية وأورد على التفسير الاول آدم وعيسى وكذلك الغراب والبرغوث والعقرب والفأر والدود على ما صرحوا به من أنها قد تخلق من التراب (٣٥٣) وأجيب بأن هذا في حكم المستثنى وسكت

عن استثنائها الشهرة أمرها وقيل ان الكلام محمول على الغالب فهو من قبيل تنزيل الاكثر منزلة الكل أو أن قوله من ماء متعلق بمحذوف صفة لدابة لاصلة لخلق وحينئذ فلا يرده شيء من ذلك وإنما عدل الشارح عما قاله البيضاوي من أن المعنى خلق كل فرد من أفراد الدواب من ماء هو جزء مادته مع أنه لم يرد

أى كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة هي نطفة أبيه المختصة به أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب (و) من تنكير غيره (للتعظيم نحو فأذنوا بحرب من الله ورسوله) أى حرب عظيم

بالماء النطفة وليسكن يجب حينئذ حمله على الكثير والجل لخروج آدم وعيسى عليهما السلام ويحتمل أن يراد بالماء الفرد الذي هو جزء مادة ذلك الحيوان لأن الحيوان من التراب والماء والهواء والنار وهذا على ارادة الفردية وأما على النوعية فيكون المراد كل نوع من أنواع الدواب من كل نوع من أنواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع والنوع يصح خلقه والخلق منه باعتبار أفراد له ليسكن ليس الغرض الاشعار بالنوعية بل بالنوع في ضمن الفرد ولا بد من الاستثناء على هذا التقدير أيضا (و) من تنكير غيره (للتعظيم نحو فأذنوا بحرب من الله ورسوله) أى حرب عظيم لأن الحرب القليل يؤذن بالتساهل فيه وحده وقصد أن يفرد ما ليس مسندا اليه * وقد جعل من تنكيره تنهظيم فأذنوا بحرب من الله ورسوله

(٤٥ - شروح التلخيص - أول) عليه هذا الاشكال المتقدم لان ما قاله مبنى على مذهب الحكماء من تركيب كل حيوان من العناصر الاربعة وهي الماء والنار والهواء والتراب (قوله وهي نطفة أبيه) أراد بالاب مطلق الاصل الشامل لكل من أبيه وأمه على طريق الحجاز المرسل من اطلاق اسم الخاص وارادة العام فاندفع ما يقال ان خلقه من نطفة أبيه يتوقف على مخالطة نطفة أمه لنطفة أبيه فكان الاولى أن يقول والنطفة المترجمة من ماء أبيه أو يقال تخصيص الأب بالذكور وان كان مخلوقا من نطفة الأب والأم لكونه منسوباً اليه (قوله أو كل نوع الخ) هذا الاحتمال هو المناسب للتفصيل بعد ذلك وهو قوله فمنهم من يمشى الخ اذ هو تفصيل للانواع وحمله على الافراد تكلف ابن قاسم ان قلت ان النوع أمر كلي لا وجود له في الخارج فلا يتعلق به ولا منه أجيب بأن الحكم بخلقهم والخلق منه باعتبار تحققه في الافراد والحاصل أن المراعى على الاحتمال الاول الافراد وعلى الاحتمال الثاني النوع لكن من حيث تحققه في الافراد فهما مختلفان من جهة الملحوظ أولا وبالذات (قوله من نوع من أنواع المياه) اعترض بأن هذا يقتضى أن كل نوع من أنواع المياه لا يخلق منه الا نوع واحد من أنواع الحيوان مع أنه قد يخلق من النوع الواحد من المياه نوعان من الدواب كالحمار والبغل فانهما يخلقان من ماء الحمار وأجيب بأن المراد بنوع الماء الممتزج من ماء الذكر وماء الانثى وماء الحمار مع ماء الفرس غيره مع ماء الحمار هذا وترك الشارح حمل التنكير في الاول على النوعية والثاني على الفردية والعكس لعدم صحة ذلك لانه لم يخلق نوع من الفرد ولا فرد من النوع وان كان ذلك ممكنا عقلا لكن لم يقع ولا استحالة في شيء منها خلافا لما ذكره بعضهم من استحالة خلق نوع من شخص من الماء ولا وجه له اذ لا يبعد أن يخلق نوع من شخص نماء (قوله وهو نوع النطفة) أى فالمعنى خلق كل نوع من الدواب من نوع من النطفة (قوله أى حرب عظيم) انما جعل التنكير هنا للتنظيم لان الحرب القليل يؤذن بالتساهل في النهى عن

موجب الحرب الذي هو الرابو هو غير مناسب للمقام لان المقام مقام تنفير عنه فالمناسب له حمل الحرب على العظيم للدلالة على أن النهي عن موجب الحرب أكيد جدا ويحتمل أن تنكير حرب للنوعية أي نوع من الحرب غير متعارف وهو حرب جند الغيب (قوله ان نظن) أي بالساعة (قوله للنوعية) أي مع التوكيد وقوله لا للتوكيد أي للتوكيد المجرد عن افادة النوعية والا فالمفعول المطلق لا ينفك عن التوكيد وإنما لم يكن للتوكيد المجرد عن افادة النوعية لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه والتناقض لان الظن الذي نفى أولا هو الذي أثبت ثانيا (قوله وبهذا الاعتبار) أي جعل المفعول المطلق هنا مبنيا للنوعية لا لمجرد التوكيد وهذا جواب عن اشكال بوردي على مثل هذا التركيب وهو أن المستثنى المفرغ يجب أن (٣٥٤) يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى فيخرج بالاستثناء

وايس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وبينه فيلزم استثناء الشيء من نفسه مع التناقض وبما ذكره الشارح ينحل الاشكال ولا حاجة لما ذكره بعض النحاة من حمل الكلام على التقديم والتأخير أي ان نحن الا نظن ظنا وكذا يقال في نظائره (قوله مفرغا) أي استثناء مفرغا مفرغا نعت لمصدر محذوف وهو مصدر نوعي ولا يصح جعله حالا من الاستثناء لفقدان شرط مجيء الحال من المضاف اليه المعتبر عند النحاة (قوله على أن يكون المصدر للتأكيدي) أي وأما على جعله مبنيا للنوعية أي ضربا كثيرا أو قليلا فيصح فلا فرق بين قولك ماضرت الاضربا وبين

(وللتحقير نحو ان نظن الاظنا) أي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن بما قبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتوكيد وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع نحو ضربته الاضربا على أن يكون المصدر للتأكيدي لان مصدر ضربته لا يحتمل غير الضرب والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا يحتمل المستثنى وغيره واعلم أنه كما أن التنكير الذي في معنى البهضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظة البهض كما في قوله تعالى ورفع بعضهم درجات أراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففي هذا الابهام

في النهي عن موجب الحرب فكان المناسب في المقام الحرب العظيم (و) من تنكير غيره (وللتحقير نحو) (قوله تعالى (ان نظن الاظنا) أي حقيرا ضعيفا اذ الظن يوصف بالقوة والضعف ويوصف بالحقارة والاعتبار فلما كان الظن هنا في تقدير الوصف صح استثناءه على وجه التفريق بما قبله لان الاستثناء المفرغ يجب أن يكون فيه ما قبل المستثنى أعم منه فمطلق الظن هنا أعم من الحقير ومن غيره فصح التفريق وأما لو أراد مجرد الظن كان المعنى ما نظن الا الظن والظن لا يحتمل غيره فلا يستثنى من نفسه كما لا يصح ماضرت الاضربا لأن الاستثناء المفرغ يجب أن يكون من مقدر عام كما بينا وعلى هذا لا يحتاج الى تأويل أن الاصل ما نحن الا نظن ظنا ونحو ذلك مما قيل وقد يكون التنكير مانع من التعريف كقوله

إذا سئمت مهنده يمين * لطول الحمل بدله شمالا

اذ لو قال يمينه لكان فيه نسبة السائمة الى يمين المدوح فذكر ذلك فنكر وقد يكون لقصد النكارة

والتحقير ان نظن الاظنا وجعله السكا كي للتعظيم وفيه نظر وكان جعله للتقليل أو التحقير أوضح وعند السكا كي من أسباب التنكير أن لا يعرف من حقيقة ذلك وعدمه أن يقصد التجاهل وأنت لا تعرف الاشخصه كقولك هل السكا كي حيوان على صورة انسان يقول كذا وعليه من تجاهل السكفار ما حكاه الله عنهم من قولهم هل ندلكم على رجل ينبئكم كأنهم لا يعرفونه وقد يقال ان هذا ما بالغه في كفرهم وقصدا للتحقير فيكون دخل في القسم الرابع باعتبار زعمهم الباطل * قلت * وقد بقي تنكيره في النفي لارادة العموم لأن النكرة في سياق النفي للعموم فان قلت المعرفة كذلك لأنك اذا قلت لانكرم الرجال افاد هذا قلت انما يفيد سلب العموم لا عموم السلب وسيأتي قال وأما أنه لا طريق لك الى تعريف السامع أكثر من

ذلك

قوله تعالى ان نظن الاظنا في أنه ان أراد بالمصدر فيهما بيان النوعية صح

الاستثناء وان أراد به مجرد التأكيدي امتنع لازم استثناء الشيء من نفسه والتناقض (قوله والمستثنى منه يجب النسخ) أي لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ويلزم التناقض لأن ماضرت به مثلا يقتضي نفي الضرب والاضربا يقتضي اثباته (قوله الذي في معنى البهضية) وهو المراد به نوع من الجنس وقوله يفيد التعظيم أي أو التحقير أو التكثير أو التقليل وذلك لان التنكير للتنويع وكل من التعظيم والتحقير والتكثير والتقليل نوع (قوله فكذلك صريح لفظة البعض) أي تفيد التعظيم من باب أولى وكذلك قد يقصد بها التحقير والتقليل فمثال التعظيم ما ذكره الشارح ومثال قصد التحقير بها قولك هذا كلام ذكره بعض الناس ومثال قصد التقليل قولهم كفي هذا الامر بعض اهتمامه وهذا مثل يقال لمن رأى شخصا في همة عظيمة لاجل أمر قليل فبعض مفيدة لقلة الأمر أي أن هذا الأمر لقلته

من تفخيم فضله واعلاء قدره مالا يخفى

والجهل بالمسمى كما في قوله تعالى او اطرحوه ارضاى منكورة مجهولة وكما أن التنكير الذي هو في معنى البعضية لأن الفردية بعض مبهم من الحقيقة يفيد التعظيم بالطريق السابق كذلك لفظ البعض لابهامه ودلالته على أن المعبر عنه بلفظ البعض أعظم في رفعة وأجل من أن يعرف حتى يصرح به فاشترك التنكير والبعضية في افادة التعظيم من طريق الابهام ويصح أن يفيد أحدهما بلاسته واستلزامه للآخر وذلك كقوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات أراد بالبعض محمدا صلى الله عليه وسلم ففي ابهامه بالتعبير عنه بالبعض من تعظيم قدره واعلاء فضله واعزاز شأنه مالا يخفى والذوق السليم شاهد صدق على ذلك مع القرائن الدالة على المراد

ذلك والسكاكي خلط التعميم بالتنكير والتحقيق بالتقليل والذي فعله المصنف أصوب لأنه لا تلازم بينهما قال المصنف وجعل الساكي التنكير في قولهم شرأهر ذاناب للتعظيم وفي قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك لخلافه وفي كليهما نظر أما الاول فللمعاسياتي وأما الثاني فلأن خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة ومن نفس الكلمة لأنها إمام من قولهم نفحت الريح اذا هبت أي هبة أو من قولهم نفح الطيب اذا فاح أي فوحة كما يقال شمة واستعماله بهذا المعنى في الشر استعارة اذا أصله أن يستعمل في الخير يقال له نفحة طيبة أي هبة من الخير وذهب أيضا إلى أن قوله يأتني أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن نكر العذاب فيه للتحويل أو لخلافه والظاهر أنه لخلافه واليه مال الزمخشري فانه ذكر أن ابراهيم عليه الصلاة والسلام لم يخل هذا الكلام من حسن الادب مع الله حيث لم يصرح فيه أن العذاب لاحق له لاصق به لكنه قال يأتني أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن فذكر الخوف والس ونكر العذاب اه كلامه وهو ضعيف وأما قوله فللمعاسياتي فستكلم عليه في موضعه وأما قوله أن خلاف التعظيم مستفاد من المرة قد يمنع دلالة المرة على التحقيق فانه لا ملازمة بين الوحدة والتقليل بل بين صدقهما عموم وخصوص من وجه وأما التقليل فيحتمل أن يقال لا يستفاد من المرة بل المستفاد من المرة الافراد وهو غير التقليل فالشيء العظيم الواقع مرة واحدة لا يقال له قليل وقوله أنه مستفاد من نفس الكلمة ذكره الزمخشري وليس له في كلمة النفح وفعلها ما يدل على ذلك بل هو مستفاد من المس ولا نسلم أن معنى فاح وهب وشم نفحة وهبة وشمة بل الأعم من ذلك وإنما الذي قد يقال انه يدل على الوحدة هو النفحة وقوله انه استعارة لانه إنما يستعمل في الخير محتاج لنقل ذلك عن أهل اللغة وكون التنكير للتحويل أو لخلافه يفني عليهما استعمال الرحمن فعلى الاول تكون الحكمة فيه الإشارة إلى أن من هو كثير الرحمة لا يعذب الا عن ذنب عظيم لا مجال للعفو فيه وعلى الثاني يكون ذكره للتلطيف ﴿تنبيهان﴾ الاول ما تقدم في تنكير الوحدة والتقليل والتعظيم والتحقيق ليس معناه أن مع كل نسكرة صفة محذوفة فاذا قلت أكرم رجلا تريد واحدا فقد أطلقت الرجل وأردت تقييده بالوحدة وليس في اللفظ صفة واحد وقد حذفت اكتفاء عنها بالموصوف وإنما نبهت على ذلك لأن من النحاة من جعل المسوغ للابتداء بالنسكرة في قولهم شرأهر ذاناب ان تقديره شرعظيم فالمسوغ للصفة المحذوفة وليس كذلك ﴿الثاني﴾ قال ابن الزمكا في غير دان النسكرة في الاثبات قد تكون للعموم لسياق امتنان أو غيره أخذ من قول البيانين ان النسكرة تأتي للتنكير وظن أن التنكير هو التعميم أو يلزمه وليس كما ظنه فليس بين التنكير والتعميم اتحاد ولا ملازمة الا أن استعمال النسكرة في سياق الامتنان للتعميم محتمل وفي كلام الشيخ تقي الدين القشيري ما يقتضيه ﴿قاعدة﴾ تتعلق بالتعريف والتنكير كثيرة النفع في كل علم اذا ذكر الاسم مرتين فان كانا معرفتين أو الثاني معرفة والاول نسكرة فالثاني هو الاول وان كانا نكرتين فالثاني غير الاول وان كان الاول معرفة والثاني نسكرة

يكفيه بعض ذلك الاهتمام
(قوله من تفخيم فضله الخ)
أي لان ابهامه يدل على أن
المعبر عنه أعظم في رفعة
وأجل من أن يعرف حتى
يصرح به والذوق السليم
شاهد صدق مع القرائن
الدالة على المراد اه يعقوبى

فقولان فالاول والثاني كالعسر والبسر في قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولذلك
ورد لن يغلب عسر يسرين والثالث كقوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فقصي فرعون الرسول
والرابع كقوله عفونا عن بني ذهل * وقلنا القوم اخوان
عسى الايام ان يرجع من قوما كالذي كانوا

وقال ابن الحاجب في أماليه في قوله تعالى غدوها شهر ورواحها شهر الفائدة في إعادة لفظ الشهر الاعلام
بمقدار زمن الغدو وزمن الرواح والالفاظ التي تأتي مينة للتقدير لا يحسن فيها الاضمار ولو اضمرا فاضمير
انما يكون لما تقدم باعتبار خصوصيته فاذا لم يكن له وجب بالمدول عن المضمير الى الظاهر ألا ترى أنك
لو أكرمت رجلا وكسوته كانت العبارة عنه أكرمت رجلا وكسوته ولو أكرمت رجلا وكسوت غيره
كانت العبارة أكرمت رجلا وكسوت رجلا فتبين أن هذا ليس من جعل الظاهر موضع المضمير لانه لو
أتى بالمضمير لم يستقم وشرط الطبيعي في هذه القاعدة أن لا يقصد التكرير وجعل من قصد التكرير قوله
تعالى وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله فان فيه تكريرين والثاني هو الاول وأجاب عنه بأنه باب
التكرير لاناطة أمر زائد ويدل عليه تكرير ذكر الرب فيما قبله من قوله سبحانه وتعالى سبحانه رب
السموات ورب الأرض رب العالمين والذي استدعى هذا التكرير مقام تزيينه عز وجل عن نسبة الولد
اليه وهذه القاعدة يكثر ذكرها في كتب الحنفية قال في الهداية من قال سدس مالى افلان ثم قال في ذلك
المجلس أو غيره سدس مالى لفلان فله سدس واحد لان السدس ذكر معرفا بالاضافة والمعرفة متى
أعيدت يراد بالثاني عين الاول هذا المعهود في اللغة وقال في النهاية من كتبهم أيضا فيما لو قال أنت طالق
نصف تطلقه وربع تطلقه المنكر اذا أعيد منكر فالثاني غير الاول وان قال أنت طالق نصف
تطلقه وثلاثها أو سدسها لم تطلق الا واحدة للاضافة وفي شرح المنار لحافد الدين النكرة اذا أعيدت
معرفة كانت الثانية الاولى لدلالة العهد **قلت** وهذه القاعدة الظاهر أنها غير محررة والتحقيق
أن يقال ان كان الاسم عاما في الموضعين فالثاني هو الاول لان من ضرورة العموم أن لا يكون الثاني
غير الاول ضرورة استيفاء عموم الاول للأفراد وسواء كانا معرفتين عامتين أم تكريرتين عامتين
كوقوعهما في حيز النفي أما اذا كانا عامين وهما معرفة ونكرة فسيأتي وان كان الثاني فقط عاما فالاول
داخل فيه ضرورة استغراق العام لذلك الفرد سواء كان معرفا أم منكرًا وسواء كان الاول معرفا
بالالف واللام العهدية أم منكرًا او يلتحق بهذا الاسم في دخول الاول في الثاني اذا كانا عامين والاول نكرة
كقوله تعالى لا يملكون لكم رزقا فابتغوا عند الله الرزق أى لا يملكون شيئا من الرزق فابتغوا عند الله
كل رزق وكذا عكسه وان كانا خاصين بأن يكونا معرفتين بأداة عهدية فذلك بحسب القرينة
الصارفة الى المعهود فان صرفتها اليه انصرفت وان صرفت الاول منها فالظاهر أن الثاني مثله وان كانا
مشمولين على الالف واللام الجنسية فالاول هو الثاني لأن الجنس لا يقبل التعدد قال التنوخي في
قوله تعالى ان مع العسر يسرا انما كان معنى العسر واحدا لأن اللام طبيعية والطبيعة لانثى لها معنى
أن الجنس كلوى والكلوى لا يوصف بوحدة ولا تعدد وان كانا تكريرين فالظاهر أن الثاني غير الاول لأنه
لو كان اياه لكان إعادة النكرة وضما للظاهر موضع المضمير وهو خلاف الاصل ويحتمل خلافه ولأجل
الاحتمالين ورد في حديث الاستسقاء ثم جاء رجل من ذلك الباب فأعاد ذكر الرجل منكرًا كما بدأ به
منكرًا مع تردده في أنه الاول أو غيره كما ورد مصرحًا به في الرواية الأخرى حيث قال ثم جاء رجل ولا أدري
الاول أو غيره وان كانا معرفتين بأداة جنسية فالثاني هو الاول لان الجنس غير متعدد وان كان الثاني
خاصا والاول عاما فهو داخل في الاول ضرورة اشتمال العام على الخاص كما يشتمل الاخص على العام

هذا هو التحقيق فيها ولو مشينا على إطلاق القاعدة لورد عليهم ما يعسر جوابه فمن ذلك ما يرد على قولهم
 إذا كانا معرفتين فالثاني هو الأول وهو قوله تعالى هل جزاء الإحسان إلا الإحسان فانهما معرفتان
 والثاني الثواب والأول العمل والثاني غير الأول لانهما عهديتان لمعهودين أو جنسيتان وقوله
 تعالى حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها سأناكهم عليه في وضع الظاهر موضع المضمرة وقوله تعالى
 وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء معرفتان والثاني عام والأول خاص فالأول داخل في الثاني
 وقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس أي القاتلة بالمقتولة وقوله تعالى الحر بالحر الآية وقوله
 تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ثم قال فمن شهد منكم الشهر فليصمه فهما وإن اختلفا يكون
 الأول خاصا والثاني عاما متفقان بالجنس وكذلك إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئا
 ولذلك استدل بها على أن الأصل إلغاء الظن مطلقا ومن ذلك ما يرد على قولهم إذا كان الثاني معرفة
 فالثاني هو الأول وذلك قوله تعالى فلا جناح عليهما أن يصالحا بينهما صلحا والصلح خير فإن الناس
 مطبقون على الاستدلال بالآية استحباب كل صلح فالأول داخل في الثاني وليس عينه وكذلك وما
 يتبع أكثرهم الاظنان الظن لا يغني من الحق شيئا وكذلك ويؤت كل ذي فضل فضله الفضل الأول العمل
 والثاني الثواب وكذلك ويزدكم قوة إلى قوتكم وكذلك ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم وكذلك زدناهم عذابا
 فوق العذاب بقرينة أن المزيد غير المزيد عليه وكذلك ولا يزال في الصلاة ما تنتظر الصلاة ومن ذلك ما يرد
 عليهم في النكرتين قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير فإن الثاني هو الأول
 إلا أن يقال أحدهما محكي من كلام السائل والثاني محكي من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وإنما
 الكلام في وقوعهما من متكلم واحد وكذلك الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف
 قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يخاف ما يشاء ومن محكي الثاني نكرة قوله صلى الله عليه وسلم
 التائب من الذنب كمن لا ذنب له فالمراد التائب من كل ذنب كمن لا ذنب له ولا يستقيم أن يراد التائب
 من ذنب ما كمن لا ذنب له إلا أن يراد بالذنب الثاني الخصوص فاصله أنه لا بد من تساويها عموما
 وخصوصا في هذا المثال وقوله تعالى فجاءته أحدها ثم شئى على استحياء بعد قوله تعالى قالت أحدها
 يحتمل أن تكون الأولى هي الثانية وأن لا تكون وقد تقوم قرينة على أن الثاني غير الأول كقوله تعالى
 ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة وكذلك قوله تعالى يسألك أهل الكتاب أن تنزل
 عليهم كتابا من السماء وأما قوله تعالى وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله فليس الجواب عنه ما قاله
 الطيبي بل إن الله بمعنى معبود والاسم المشتق إنما يقصد به ما تضمنه من الصفة فأنت إذا قلت زيد ضارب
 عمرا وضارب بكر لا يتخيل أن الثاني هو الأول وإن أخبرهم ما عن ذات واحد فإن المذكور بالحقيقة
 إنما هو الضربان لا الضاربان ولا شك أن الضربين مختلفان ومن أمثلة إعادة المعرفة نكرة وأقد آتينا
 موسى الهدى وأورثنا بني إسرائيل الكتاب هدى قال الزمخشري للراد بالهدى جميع ما آتاهم من الدين
 والمعجزات والشرائع وبهdy الارشاد وأنشد في الأساس

دع عنك سلمى قد آتى الدهر دونها * وليس على دهر شيء معول
 ومنه * إذا الناس ناس والزمان زمان * وما نحن فيه قوله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الدهر فإن
 الله هو الدهر قيل الثاني غير الأول وإنما هو مصدر بمعنى الفاعل أي الله هو الدهر المتصرف وقال
 الراغب معناه الله فاعل ما يضاف إلى الدهر فإذا سببتم الذي تعتقدون أنه فاعل ذلك فقد سببتم الله تعالى
 والحق أن المراد لا تسبوا الفاعل الحقيقي الذي تعتقدون أنه الدهر فإن الله هو الفاعل الحقيقي حينئذ
 الدهر في الموضعين واحد فهو على القاعدة وهذا الذي قاله الراغب حسن الآن الجمع بينه وبين قوله
 صلى الله عليه وسلم حين بلغه سبب المشركين له أنهم يسبون مذمما وأنا محمد يحتاج إلى تأمل وما أعيدت

فيه المعرفة معرفة والثاني غير الاول بالقرائن قوله تعالى وكذلك أنزلنا إليك الكتاب فالذين آتيناهم الكتاب يؤمنون به ومن ذلك قوله تعالى قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء فالملك الذي يؤتيه الله العبد لا يمكن أن يكون نفس ملكه فقد اختلفا وهماء عرفان لكن يصدق أنه اياه باعتبار أصل الاشتراك في الاسم كما صرح بنحوه في قوله تعالى قل ان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء فقد أعاد الضمير في الفضل المستغرق باعتبار أصل الفضل وما ذكرناه يعلم أن قول بعض البيانين ان تؤتي الملك من يشاء لا يمكن أن يكون من وضع الظاهر موضع المضمرة لا تحقيق له ونظيرها قوله تعالى أيتننون عندهم العزة فان العزة لله جميعا الا أن العزة الاولى نظير الملك الثاني والعزة الثانية نظير الملك الاول وأما قوله تعالى في سورة البقرة بالمعروف وقوله تعالى فيه أيضا من معروف فهي من إعادة النكرة معرفة لان من معروف وان كان في التلاوة بعد المعرف فهو في الانزال متقدم عليه وهذه القاعدة تعرض لها الاصوليون في نحوصل ركعتين صل ركعتين هل يكون أمرين والثاني تأسيس أولا وفيها خلاف مشهور ومما ينبغي على هذه القاعدة اذا قال ان رأيت رجلا فأنت طالق وان رأيت رجلا فعبدى حر الظاهر أنه لا يجب أن يكون الثاني غير الاول بل اذا رأيت رجلا حصل العتق والطلاق ولو تخلصت رؤيتك بغير رجل بين التعليقين ثم وجدت رؤية ذلك الرجل بعد التعليق الثاني عتق العبد بلا توقف ذكر الفرعين الوالدي بعض تعاليقه ومما يجب التنبيه له أن المراد بذكر الاسم مرتين كونه مذكور في كلام واحد أو كلامين بينهما تواصل بأن يكون أحدهما معطوفا على الآخر أو له تعلق ظاهر وتناسب واضح فان قلت لما نزل قوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم حزنت الصحابة رضى الله عنهم وقالوا أينالم يظلم نفسه ففسره النبي صلى الله عليه وسلم بالشرك وقرأ ان الشرك لظلم عظيم فهذان نكرتان في كلامين متفاصلين وفسر أحدهما بالآخر فهو ينقض قولكم ان النكرتين تكون احداهما هي الاخرى وينقض قولكم ان من شرط كون احداهما الاخرى في المعرفتين أوفى النكرة مع المعرفة أن يكونا في كلام متصل بعضه ببعض قلت النكرتان في كلامين متباعدين لا يمنع أحدا أن يراد باحداهما الاخرى بدليل يقوم عليه وهذا الحديث دليل على أن المراد بأحد الظالمين الآخر وإنما المدعى هنا أن النكرتين المتواصلتين دون قرينة تصرف احداهما لغير الاخرى أما المتباعدتان فلا يحكم عليهما أن احداهما هي الاخرى أو غيرها الا بدليل هذا عند الاطلاق أما الظلم في ولم يلبسوا فإنه عام دلت السنة على تخصيصه بالآية الاخرى وينبغي أن تنبه الى أن هذا التفسير النبوي قطع مادة النظر فليس لسائل أن يسأل عن دليل لفظي في احدي الآيتين خصص الاخرى ولا أن يقيس على ذلك فيقول في نحو لا تضرب رجلا مع أكرم الرجل او رجلا يريد زيد ان المراد بالاول زيد فقط ولا أن يقول في قوله تعالى لا ظلم اليوم ان المراد بالشرك وان كان وزان ولم يلبسوا ايمانهم بظلم ولا أن يقول في نحو الانسان حيوان انه يقتضى أن كل حيوان انسان بل القرآن يفسر بعضه بعضا حيث لا تعارض والسنة دلت على ذلك اما بوجهي أو دليل لفظي فليتنامل وكان خطر لي قدما أن في الآية الكريمة ما يشير الى أن المراد بالظلم فيها الكفر وقوله تعالى ولم يلبسوا لان الذي يلبس الايمان هو الشرك فانه كالمزاج له فان عبادة الله ايمان وعبادة غيره ظلم بخلاف الظلم بالمعاصي غير كفر فانها لا تمتزج ولا تلبس بالايمان وعرضت هذا المعنى على والدي بدرس الشامية بدمشق فارتضاه وفرح به ومما يتعلق بما نحن فيه قوله تعالى أن تضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى فان كانت احداهما الثانية مفعولا فالاسم الاول هو الثاني على قاعدة المعرفتين وان كانت فاعلا فهما واحد باعتبار الجنس كما سبق وأكثر النحاة على أن الاعراب اذا لم يظهر في واحد من الاسمين تعين أن يكون الاول فاعلا خلافا لما ذكره الزجاج في قوله تعالى فما زالت تلك دعواهم وقد رأيت لابن الحاجب في أماليه كلاما في ذلك غالبه حسن وفي بعضه مشاحة وهأنذا أذكره بلفظه فاعتبره قال قوله تعالى أن تضل

احداهما فتذكر احداهما بالآخرى فيه اشكالان أحدهما أن قوله أن تضل ذكر تعليل لا استشهاد
 المرأتين موضع رجل ولا يستقيم في الظاهر أن يكون الضلال تعليل لا استشهاد وإنما العلة التي ذكر
 والاشكال الثاني قال فتذكر احداهما الأخرى وقياس الكلام في مثل ذلك أن يقال فتذكرها الأخرى
 لانه قد تقدم الذكر فلم يحتاج الى إعادة الظاهر والجواب عن الأول أن التعليل في التحقيق هو التذكير
 ومن شأن لغة العرب اذا ذكر وعلة وكان للعلة علة قدموا ذكر علة العلة وجعلوا العلة معطوفة بها
 بالفاء لتحصل الدلائل معا بعبارة واحدة كقولك أعددت الخشب أن يميل الحائط فأدعمها فالادعام هو
 العلة في اعداد الخشب والميل هو سبب الادعام فذكر على نحو ما ذكرناه فقل أن يميل الحائط فأدعمها
 ولو قيل ان الميل في المثال والضلال في الآية هو السبب لم يكن ذلك بعيد لان الضلال المعلوم من احداهما
 يكثر وقوعه فصلاح أن يكون علة في استشهادهما مقام رجل وإنما يحى البس ههنا اذا توهم أن وقوع
 الضلال هو السبب فيؤدي الى أن يكون مقصودا وقوعه باستشهادهما وليس التعليل واجبا فيه
 أن يكون مقصودا وقوعه بل العلة هي المقضية لذلك المعلوم ألا ترى الى قولك فعدت عن الحرب
 من أجل الخوف فالخوف ههنا ليس مرادا وقوعه في قصد المتكلم حتى يكون سببا للعود فكذلك
 ههنا المقصود أن الضلال المعلوم هو السبب للمقتضى في المعنى استشهادهما في موضع رجل وذلك
 مستقيم على هذا التأويل وكذلك يمكن أن يقال في ميل الحائط انه أيضا هو السبب على الوجه الذي
 ذكرناه في الآية وهذا الوجه الثاني يصلح أن يكون الأول ليحيى الثاني بعده بعد تقديم التسليم وأما
 الجواب عن الاشكال الثاني فهو أن نقول أصل الكلام على الوجه الأول أن تذكر احداهما الأخرى
 عند ضلالها فقدم على ما ذكرناه فبقى أن تذكر احداهما الأخرى على ما كان عليه (١) الثاني هو أن
 لا يستقيم في المعنى الا كذلك ألا ترى أنه اذا قل أن تضل احداهما فتذكرها الأخرى وجب أن يكون
 ضمير المفعول عائدا على الضالة متعينا كما اذ قلت جاءني رجل وضربته يتعين أن يكون الجاني هو
 المضروب وذلك مغل بالمعنى المقصود لانها قد تكون الضالة الآن في الشهادة وهي الذكرة فيها في زمان
 آخر فالذكرة هي الضالة فاذا قيل فتذكرها الأخرى لم يفد ذلك لتعين عود الضمير الى الضالة واذا
 قيل فتذكر احداهما الأخرى كان مبهما في كل واحدة منهما فلو ضلت احداهما الآن وذكرتها الأخرى
 فذكرت كان داخلا ثم لو انعكس الأمر والشهادة بعينها في وقت آخر اندرج أيضا تحته لوقوع قوله
 فتذكر احداهما الأخرى غير معين ولو قيل فتذكرها الأخرى لم يستقيم أن يكون مندرجا تحته الا
 التقدير الأول فلم أن العلة هي التذكير من احداهما الأخرى كيفما قدر وان اختلف وهذا المعنى لا يفيد
 الا ما ذكرناه فوجب لذلك أن يقال فتذكر احداهما الأخرى وهذا الوجه الثاني هو الذي يصلح ان
 يكون جاريا على الوجهين المذكورين أولا وانه في التحقيق هو الذي وجب لأجله مجيئهما ظاهرين
 وأما الوجه الذي قبله فلا يستقيم الاعلى التقدير الأول لان التقدير الثاني جعل الضلال هو العلة فلا يستقيم
 مع ذلك أن يقال ان أصل الكلام أن تذكر احداهما الأخرى عند ضلالها مع القول بأن الضلال هو
 العلة فثبت مما ذكرناه من المعنى الصحيح وجوب محيى الآية على ما هي عليه وانه لو غير الى المضمر
 اختلف المعنى المقصود واختص ببعضه اه وفي بعضه نظر والسؤال الذي ذكره أولا وما أجاب به عنه من
 أن المعطوف عليه ذكر للتوطئة ثم عطف عليه المقصود بآتيان في قوله تعالى ما كان لبشر ان يؤتيه الله
 الكتاب الآية وقوله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء فان آتاه الله الكتاب لم يقصد نفيه
 وكونهم كانوا أعداء لم يقصد عدم النعمة وإنما المعنى ما كان لبشر ان يقول للناس ذلك وقد آتاه الله
 الكتاب واذكروا نعمة الله عليكم اذ ألف بينكم بعد العداوة ومن هذه المادة أيضا قوله تعالى أنا أمرون
 الناس بالبر وتنسون أنفسكم المراد تنسون وأنتم تأمرون اذ الأمر لا يصلح أن ينكر وبقى ما يتعلق بما

(١) قوله الثاني الخ هكذا
 في الأصل وحرر العبارة
 كتبه مصححه

وأما وصفه فليكون الوصف تفسيرا له كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل

(قوله وأما وصفه) قدم من التوابع الوصف لانه اذا اجتمعت التوابع بيد أمنا بالنعته (قوله أى وصف المسند اليه) أى سواء كان معرفا أو منكرا فالوصف من جملة أحوال المسند اليه مطلقا (قوله قد يطلق الخ) قد للتحقيق هنا وفما بعد (قوله وهو أنسب ههنا) أى بالتعليل، لان الذى يملل انما هو الأحداث لا الالفاظ (قوله وأوفق بقوله وأما بياناه وأما الأبدال منه) أى فان الغالب استعمال هذه العبارة فى المعنى المصدرى أعنى تعقيبه بالتابع المخصوص وأما التابع المخصوص فالشائع فيه عطف بيان وبدل (قوله أى أما ذكر النعت له) هذا تفسيرا للوصف بالمعنى المصدرى (قوله بمعنى المصدر) أى ذكر الصفة (قوله الأحسن أن يكون) أى الوصف الذى عاد عليه الضمير بمعنى النعت لان المبين والكاشف للمسند اليه انما هو الوصف بمعنى التابع لاذكره وانما لم يقل والصواب لانه يمكن صحة المعنى المصدرى أى فليكون الذكر للوصف مبينا بواسطة النعت لكن لما كان النعت مبينا وكاشفا أولا وبالذات والمعنى المصدرى انما يتصف بهما ثانيا وبالعرض كان الأول أحسن (قوله على أن يراد) أى وهذا الوجه مبنى على أن يراد باللفظ كالوصف أحد معنييه كالمعنى المصدرى وقوله معناه الآخر أى (٣٦٠) كالوصف بمعنى التابع فى الكلام استخدام فان قلت قد يستغنى عن ذلك بجعل

الضمير راجعا للصفة المفهومة من الوصف لانه بمعنى ذكر الصفة فهو متضمن للصفة على نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى قلت رجع الشارح احتمال الاستخدام لانه من الصنائع البديعية المحسنة للكلام (قوله مبينا له) أى موضحا له (قوله كاشفا عن معناه) أى عما يعنى منه ويقصد كان ذلك المعنى حقيقيا أو مجازيا وهذا تفسيرا للمراد من قوله مبينا لانه تبينه قد يكون ببيان لازم له أوصفه مع أن المراد كشف معناه فأتى به إشارة الى أن بيانه من حيث كشف

(وأما وصفه) أى وصف المسند اليه والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو أنسب ههنا وأوفق بقوله وأما بياناه وأما الأبدال منه أى أما ذكر النعت له (فليكونه) أى الوصف بمعنى المصدر والأحسن أن يكون بمعنى النعت على أن يراد باللفظ أحد معنييه وضميره معناه الآخر على ما سيجى فى البديع (مبينا له) أى للمسند اليه (كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل

(وأما وصفه) أى الاتيان للمسند اليه بالوصف الذى هو النعت وليس المراد نفس الوصف الذى هو النعت اذ لا يناسب التعليل الآتى بعد لان المعلن فعل التكلم الذى هو الاتيان بالوصف لانفس الوصف ولا يوافق أيضا ما تقدم وما يأتى فى قوله وأما نكبه مثلا وقوله وأما بياناه (فليكونه) أى الاتيان بالوصف الذى هو النعت أول كون الوصف نفسه وهو الأولى لانه هو الموصوف عرفا بالبيان الآتى بعد والكشف وغير ذلك مما يذكروا لو كان الاتيان به قد يوصف بذلك أيضا وعلى الأول يكون الضمير عائدا على ما تقدم لغير المختار من معناه السابق فيكون من باب عندي درهم ونصفه وهو الاستخدام الآتى فى البديع ان شاء الله تعالى (مبينا له) أى للمسند اليه (كاشفا عن معناه) ومفسرا له بذاتيانه أو بلوازم الذاتيات والمقام يقتضى التفسير لجهل المخاطب بحقيقة المسند اليه أو لتزيله منزلة الجاهل (كقولك) فى خطاب من لا يعلم معنى الجسم وقد يكون ذلك سببا لانكار الحكم (الجسم الطويل)

سبق قوله تعالى انا مهلكو أهل هذه القرية ان أهلها كانوا الظالمين وقوله تعالى حتى اذا أنيا أهل قرية استطعما أهلها وسيا فى الكلام عليه فى وضع الظاهر موضع الضمر ص (وأما وصفه الخ) ش

يأتى للمسند اليه موصوفا وذلك لاحد أمور * الأول أن يكون يحتاج الى كشف معناه أو زيادة كشفه كشافاتنا كقولنا الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله وقوله يحتاج خبر الجسم وهذا معناه لانه من حيث نفسه ويحتمل أن المراد مبينا له فى حد ذاته كان هناك سامع أولا وكاشفا عن معناه بالنظر للسامع فهما متغايران والوصف اذا كان مبينا لماهية الموصوف وكاشفا عنها كان متضمنا لتعريفها لان بيانه لها وكشفه عنها مابذاتياتها كفى المثال أو بعرضيات لازمة لها كما فى البيت بعده كما يأتى بيانه ثم انه لا يجب فى الكشف أن يبلغ الغاية حتى يكون مظهرا للكنه أو يميزه عن جميع ما عداه بل يكفي الكشف ولو بوجه أعم كذا كتب شيخنا الحنفى (قوله الجسم الطويل الخ) اعلم أن كل واحد من الثلاثة أعنى الطول والعرض والعمق وصف كاف فى الكشف والبيان للجسم لما علمت أنه يكفي الكشف ولو بوجه أعم و بما كان قول الشارح فان هذه الأوصاف الخ يشير لذلك وان احتمل أن المراد فان مجموعها ولا ينافيه قول المصنف وأما وصفه فليكونه الخ لان الاضافة للجنس العادى بالواحد والمتعدد وقيل وهو الظاهر ان الوصف الكاشف هو المجموع و يصدق عليه أنه صفة واحدة بحسب المعنى وان كان متعدد بحسب اللفظ والاعراب كما أن حلوا مض خبر واحد فى الحقيقة لانها بمعنى مز وكذلك الأمور الثلاثة هنا فى تأويل الممتد فى الجهات الثلاث كذا قال به ضمهم وقيل الوصف الكاشف فى المثال هو

الوصف

العريض العميق محتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قول أوس

الطويل المقيد بصفته أعنى العريض والعميق فإن العريض صفة مخصصة للطويل وكذا العميق صفة مخصصة له أو للعريض وقيل الكاشف هو العميق وحده لاستلزامه الطويل والعريض بلا عكس ولا يخفى بعد القولين الأخيرين والثاني منهما أبعد من الأول لانه يلزم أن لا يكون للطويل والعريض مدخل في الكشف وأن يكون ذكرهما استطراديا قال الشارح في شرح المفتاح المراد بالطول أزيد الامتدادين أو الامتداد المفروض أولا وبالعرض أنقص الامتدادين أو الامتداد المفروض ثانيا وبالعمق ما يقطعهما قال الفناري وفيه نظر لان الأول من تعريف الطول والعرض يستدعي أن لا يكون الجسم الذي تساوت امتداداته الثلاثة جسما تاما وفي ابن يعقوب أن تفسير الجسم بما ذكر انما هو على المذهب الاعتزالي وأما عند الحكماء فالجسم هو ما تركب من الهيولى أى المادة والصورة وعند أهل السنة ما تركب من جوهرين فأكثر أو التحيز القابل للقسمة وان لم يكن فيه عرض وعمق وأما غير القابل للقسمة فجوهر فرد وجزء لا يتجزأ والفرق بين المذهب السني ومذهب الحكماء أن الصورة عند الحكماء لها دخل في التركيب وهى جزء الجسم وعند أهل السنة أن تركيب الجسم انما هو من الجواهر المفردة والصورة عرض اعتبارى أو حقيقى ولا مدخل لها في جزئية الجسم اه كلامه وعبارة السيرامى قوله لكونه مبينا الخ التبيين بالظن الى نفسه سواء كان ثمة سامع أولا والكشف بالنظر الى السامع والوصف اذا كان مبينا للماهية كاشفا عنها كان معرفا لها بمعنى أنه متضمن لتعريفها (٣٦١) وإشارة اليه لأنه عينه فيكون نفس الوصف أوجاريا مجرا كالمعرف لانه

العريض العميق محتاج الى فراغ يشغله) فان هذه الاوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفه (ونحوه في الكشف) أى مثل هذا القول في كون الوصف للكشف والايضاح وان لم يكن وصفا للسند اليه

العريض العميق محتاج الى فراغ يشغله) أى الجسم الذى حقيقة ما ذكر محتاج الى الفراغ وهو الخلاء لان فيه أبعادا ثلاثة بها يقبل القسمة من ثلاث جهات فلا بد له مما تنفذ فيه تلك الأبعاد وهو الفراغ ومعلوم أن الكشف هنا لمجموع الاوصاف وعليه فالجوع هو النعت المبين ولا يصدق على كل أنه نعت مبين ويحتمل أن يكون النعت الأول هو المبين وما بعده قيد فى بيانه والخطب سهل ثم ان تفسيره بما ذكر انما هو على المذهب الاعتزالي وأما عند الحكماء فالجسم هو المركب من الهيولى أى الجواهر المفردة ومن الصورة وعند أهل السنة هو ما تركب من جوهرين فأكثر والفرق بين المذهب السني ومذهب الحكماء أن الصورة عند الحكماء لها دخل في التركيب وهى جزء الجسم وعند أهل السنة أن التركيب للجواهر والصورة عرض اعتبارى أو حقيقى ولا مدخل لها في جزئية الجسم (ونحوه في الكشف) أى ومثل هذا القول في مجرد كون الوصف فيه للكشف والايضاح لاي كون الوصف يسمى بيانيا ويسمى كشافيا ونحوه في الكشف قول أوس بن حجر بفتح الحاء والجيم برئى فضالة

(٤٦ - شروح التلخيص - أول) حد الجسم الطبيعى عندهم وان قالت المعتزلة انه مركب من أجزاء كاهل السنة وقالت الحكماء من الهيولى والصورة فاندفع بمعنى كون الوصف معرفا اعتراض من قال ان المعرف مع المعرف مركب تام والموصوف مع صفته مركب ناقص لانه تقييدى وبما تقدم من عدم الفرق بين الوصف الواحد والاكثر يندفع اعتراض من قال ان النعت لا يكون الا مفردا والمذكور متعدد وبما تقدم من أن الاحسن اشتغال الوصف على المميز والمشارك يندفع اعتراض من قال ان ذكر العميق كاف في الكشف فلا حاجة الى ذكر الطويل العريض ثم ان الجسم عند الاشاعرة للتحيز القابل للقسمة وان لم يكن فيه عرض وعمق فيشمل المركب من جزئين وعند المعتزلة ما تركب من ثمانية أجزاء جزآن للطول وجزآن بجانبهما للعرض وأربعة فوقهما للتحيز وقيل ما تركب من ستة بأن يوضع ثلاثة على ثلاثة وقال النظام مركب من أجزاء غير متناهية اه (قوله محتاج الى فراغ) خبر عن قوله الجسم وفيه ان الاحتياج الى فراغ ليس خاصا بالجسم الطويل العريض العميق بل الجوهر الفرد كذلك مما يحتاج الى الفراغ خصوصا والمعتزلة أصحاب هذا التعريف يعترفون بالجوهر الفرد ويخالفون الحكماء فى انكاره فلا وجه للتخصيص والجواب أنه أراد الاحتياج الى فراغ ممتد ولا يخفى أنه من خصائص الجسم الطبيعى الطويل العريض العميق (قوله ويقع تعريفه) أشار بذلك الى أن المراد بكون الوصف يبين المسند اليه أن يقع تعريفه (قوله ونحوه) مبتدأ خبره قوله الآتى (قوله وان لم يكن وصفا للسند اليه) فيه إشارة الى حكمة فصله عما قبله وأيضا في الفصل تنبيهه على التفاوت بينهما في الكشف

حد الجسم الطبيعى عندهم وان قالت المعتزلة انه مركب من

أجزاء كاهل السنة وقالت الحكماء من الهيولى والصورة فاندفع بمعنى كون الوصف معرفا اعتراض من قال ان المعرف مع المعرف مركب تام والموصوف مع صفته مركب ناقص لانه تقييدى وبما تقدم من عدم الفرق بين الوصف الواحد والاكثر يندفع اعتراض من قال ان النعت لا يكون الا مفردا والمذكور متعدد وبما تقدم من أن الاحسن اشتغال الوصف على المميز والمشارك يندفع اعتراض من قال ان ذكر العميق كاف في الكشف فلا حاجة الى ذكر الطويل العريض ثم ان الجسم عند الاشاعرة للتحيز القابل للقسمة وان لم يكن فيه عرض وعمق فيشمل المركب من جزئين وعند المعتزلة ما تركب من ثمانية أجزاء جزآن للطول وجزآن بجانبهما للعرض وأربعة فوقهما للتحيز وقيل ما تركب من ستة بأن يوضع ثلاثة على ثلاثة وقال النظام مركب من أجزاء غير متناهية اه (قوله محتاج الى فراغ) خبر عن قوله الجسم وفيه ان الاحتياج الى فراغ ليس خاصا بالجسم الطويل العريض العميق بل الجوهر الفرد كذلك مما يحتاج الى الفراغ خصوصا والمعتزلة أصحاب هذا التعريف يعترفون بالجوهر الفرد ويخالفون الحكماء فى انكاره فلا وجه للتخصيص والجواب أنه أراد الاحتياج الى فراغ ممتد ولا يخفى أنه من خصائص الجسم الطبيعى الطويل العريض العميق (قوله ويقع تعريفه) أشار بذلك الى أن المراد بكون الوصف يبين المسند اليه أن يقع تعريفه (قوله ونحوه) مبتدأ خبره قوله الآتى (قوله وان لم يكن وصفا للسند اليه) فيه إشارة الى حكمة فصله عما قبله وأيضا في الفصل تنبيهه على التفاوت بينهما في الكشف

الاملى الذى يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمع

حكى أن الاصمى سئل عن الاملى فأشده ولم يزد وكذا قوله تعالى ان الانسان خلق هالوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا قال الزمخشري الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير من قولهم ناقة هالوع سريعة السير وعن أحمد بن يحيى قال لى محمد بن عبد الله بن طاهر ما الهلع قلت قد فسر الله تعالى انتهى كلام الزمخشري

فان الوصف الاول مبين للوصوف بذاتيته وأما الوصف هنا فانه مبين للوصوف بلازمه كما يأتي بيانه (قوله قوله) أى قول أوس بن حجر بفتح الحاء وضمها وسكون الجيم فى مرثية (٣٦٢) فضالة بن كادة بفتح فاء فضالة وكسر كاف كادة وسكون لامه أو بفتح الكاف

واللام وأول هذه المرثية :
أيتها النفس أجلى جزعا
ان الذى تحذرين قدوقعا
الى ان قال : ان الذى جمع
الخ (قوله الاملى الخ)
من المنسرح وأجزاؤه
مستفعلن مفعولات مفتعلن
مرتين (قوله الذى يظن
الخ) هذا تفسير للاملى
باللازم لان الاملى معناه
الذى المتوقد الفطنة
ومن لوازمه أنه اذا ظن
بك ظنا كان ظنه موافقا
للواقع لان متوقد الفطنة
اذا وجه عقله نحو شيء
ليختبره أدرك من حاله ما
هو عليه وكان ظنه لذلك
صوابا موافقا للواقع كأنه
رأى موجب ان كان من
المشاهدات وسمعه ان كان
من السموعات فالوصف
هنا مبين للوصوف بلازمه
(قوله الذى يظن) يحتمل
أن مفعولى يظن محذوفان
أى الذى يظنك متصفا

(قوله) الاملى الذى يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمع

فالاملى معناه الذى المتوقد والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه

الوصوف مسند اليه لان الوصف فى الشاهد لغير المسند اليه (قوله)

ان الذى جمع السباحة والنجدة والبر والتقى جمعا

(الاملى) وهو خبر إن قبله وقوله (الذى يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمع) تفسير للاملى بلازمه
ولما سئل الاصمى عنه لم يزد على انشاد هذا البيت وهو مسند لامسند اليه وانما قلنا بلازمه لان
الاملى هو الذى المتوقد الفطنة ومن لازمه أنه اذا وضع عقله على شيء ليختبره أدرك من حاله الحكم

ابن كادة الاملى الذى يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمع

قال السكاكى قال الجوهري الاملى منصوب بفعل متقدم وجوز أن يكون بدلا لان قبله

أيتها النفس أجلى جزعا * ان الذى تحذرين قدوقعا

ان الذى جمع الشجاعة والنجدة والبر والتقى جمعا

الاملى الذى يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمع

الخلف المتلف المرزا لم * يذمه ضعف ولم يمت طبعها

والمراد بالخلف المسلف ماله بالمدة والمرزا فى ماله بالسكرم والطبع أقوى الطمع وخبر ان قال الاخفش
هو محذوف تقديره مات والبيت مذکور فى الكامل للمبر دور أيت هذه الايات فى ديوان أوس
بخط على بن أبي الفتح بن جنى وكتبه فان ما تحذرين وكتب ان الذى جمع السباحة وضبط بخطه
الاملى بالرفع وقال بظن لك الظن وضبط الرزى بكسر الزاى وكتب لم تمنع بضعف بالتاء المثناة من فوق
مفتوحة وقول المصنف نحوه يحتمل أن يكون لانه من غير باب المسند اليه ان كان منصوبا بفعل وقد
يكون لان هذا الوصف ليس كاشفا عن حقيقة الاملى بل يتضمن لازمها فان الاملى هو الذى
المتوقد كما قال فى الصحاح وذلك يستلزم هذا الوصف وعبرة الايضاح ونحوه فى الكشف قال فى
الايضاح وكذا قوله تعالى ان الانسان خلق هالوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا قال الزمخشري
الهلع شدة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير من قولهم ناقة هالوع سريعة السير وعن أحمد
ابن يحيى قال لى محمد بن عبد الله بن طاهر ما الهلع قلت قد فسر الله تعالى اه وهذا ايضا من غير باب المسند اليه

الثانى

بصفة ويحتمل أنه نزله منزلة اللازم وقوله بك بيان لموضع الظن

(قوله كأن قد رأى الخ) كأن مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن والجملة حال من فاعل يظن أى يظن فى حال كونه مشبها للرؤية
والسمع أى لى الرؤية والسمع أو للرأى والسمع ويصح أن تكون حالا من الظن أى حالة كون ظنه مشبها للرؤية شخص راء وسماع
شخص سامع أو صفة للظن أى ظنا كأنما مثل الرؤية والسمع ولا يقال الجار والمجرور بعد المعرفة حال لصفة كالجملة لان أل فى الظن
للعهد الذهنى والمعرف بها كالمعرف بلام الجنس فى جواز الحالية والصفة فى الجار والمجرور اذا وقع بعدها (قوله المتوقد الخ)
كناية عن شدة فهمه فشبها بالنار المشتعلة (قوله مما يكشف معناه) أى بالازم

(قوله لكنه ليس بمسند اليه) أعاده توطئة لما بعده والافقد تقدم ذلك (قوله لانه مرفوع الخ) لوقال لانه خبران لكان أخصر لكنه أتى به لمقابلة قوله بعد أو منصوب بصفة لاسم ان أو بتقدير أعنى تأمل (قوله على انه خبران) الذى يساعده السوق أن الخبر قوله بعد عدة أبيات أودى فلا تنفع الاشاحة من * أمر لمراء يحاول البدعا

فالأولى جعله منصوب بصفة لاسم ان أو بتقدير أعنى كما قال الشارح بعد ذلك الا أن يجعل قوله أودى على الاعراب الأول مستأنفا وأودى بمعنى هلك والاشاحة الحذر والبدع جمع بدعة بمعنى الأمر الغريب يعنى لا ينفع طالب الأمور الغريبة كدوام وجود شخص أو غيره الحذر من أمر كائن لا محالة فيه وهو الموت (قوله والنجدة) أى القوة والشجاعة (قوله جمعا) توكيد للآثر بعة قبله فهو بمعنى جميعا (قوله أو مخصصا) الفرق بينه وبين الوصف المبين أن الغرض من المخصص (٣٦٣) تخصيص اللفظ بالمراد ومن المبين كشف المعنى (قوله أى مقلدا اشتراكه)

أى مقلدا للاشتراك الواقع فيه اذا كان نكرة وأراد بالاشتراك هنا الاشتراك المعنوى والمشارك المعنوى ما وضع لمعنى واحد مشترك بين أفراد فتقول رجل تاجر عندنا فتاجر قلل الاشتراك فى رجل لانه يشمل التاجر وغيره لانه موضوع للذكر البالغ العاقل من بنى آدم وقد اشترك فى ذلك المعنى التاجر وغيره والمراد بتقليل الاشتراك تقليل مقتضى الاشتراك وهو الاحتمال والا فاشتراك اللفظ بين أفراد مفهومه أو بين مفهوماته لا يندفع بشئ. (قوله أو رافعا احتماله) أى رافعا للاحتمال الواقع فيه اذا كان معرفة والمراد

لكنه ليس بمسند اليه لانه مرفوع على أنه خبران فى البيت السابق أعنى قوله ان الذى جمع السماحة والنجدة * دة والبر والتقى جمعا أو منصوب بصفة لاسم ان أو بتقدير أعنى (أو) لكون الوصف (مخصصا) للمسند اليه مقلدا اشتراكه أو رافعا احتماله

الواقع فيه كان ظنه صوابا كأنه رأى موجب أوسمه ان كان مما يسمع ويحتمل أن يكون الالمى منصوب بصفة لاسم ان والخبر هو قوله بعد أودى فلا تنفع الاشاحة الخ أى هلك أو منصوب بابتدأ أعنى وعلى كل حال فليس مسندا اليه (أو مخصصا) أى يؤتى بالوصف للمسند اليه لكون الوصف مخصصا أى مقيدا له بتقليل الاشتراك فى النكرات فانك اذا قلت جاءنى رجل كان لكل فرد دخل فى الرجولية لاشتراك الافراد فى معناه فاذا قلت عالم أخرجت الجاهل فيقل الاشتراك لخروج جنس الجاهل أو برفع الاحتمال فى المعارف التى لاشتراك فى استعمالها فاذا قلت جاءنى زيد احتمل أن يكون المراد به فلان أو آخر مما يعرض له الاشتراك فى التسمية فاذا قلت التاجر خرج المحتمل الآخر وإنما قلنا فى المعارف التى لا اشتراك فى استعمالها ليخرج المعرف بلام الجنس والمشار بها الى فرد ما باعتبار عهدية جنسه فان فيهما تقليل الاشتراك كالنكرة ويدخل فى كلام المصنف النكرة المشتركة كالعين فيقلل اشتراكها بالوصف المقيد فاذا قيل عندى عين جارية فقد قلنا اشتراكها فى مسمياتها بالوصف بالجارية فالنخصيص على ما مر عليه المصنف شامل لما ذكر وأما فى عرف النحو بين فالنخصيص مخصوص بتقليل الاشتراك فى النكرات وأما رفع الاحتمال فى المعارف فهو مخصوص بالتوضيح وينبغى أن يحمل كلامهم على أن المراد بالاشتراك الاشتراك المعنوى وأما لو حملناه على اللفظى دخل الالم المشترك فتخصص المشترك بالنكرات يكون تحكما وعليه يلزم أن التقيد بنحو الجارية فى العين فيما تقدم لا يسمى تخصيصا لاختصاصه بالاشتراك المعنوى ولا توضيحا لاختصاصه

* الثانى أن يقصد تخصيصه بصفة تميزه

بالاحتمال الاحتمال الذى يقتضيه الاشتراك اللفظى والمشارك اللفظى ما وضع لمعنيين فأكثر بأوضاع متعددة كزيد فانه وضع للشخص التاجر والفقيه مثلا فنعتة بقولك التاجر رافع لاحتمال الفقيه فتصل من ذلك أن النخصيص يدخل المعارف والنكرات وأن للتخصيص فردين تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وهذا اصطلاح البيانين بخلاف النحويين فان النخصيص عندهم تقليل الاشتراك فى النكرات فقط وأما رفع الاحتمال الكائن فى المعارف فيقال له توضيح لا تخصيص ويرد عليهم الوصف فى قولنا عين جارية فلا يصح أن يكون مخصصا لان الاشتراك فيه لفظى ولا موضعا لانه نكرة وأجيب بأن المراد بالاشتراك عند النحاة ما يرم المعنوى واللفظى فيكون النعت فى هذا المثال من قبيل المخصص لا الموضح وذلك لانه قلل الاشتراك فى عين برفع مقتضى الاشتراك اللفظى وعين معنى واحدا فلم يبق فى عين جارية الا الاشتراك المعنوى بين أفراد ذلك المعنى أفاده القرى

نحو زيد التاجر عندنا أول كونه مدحا له كقولنا جاء زيد العالم حيث يتعين فيه زيد قبل ذكر العالم ونحوه من غيره قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم وقوله تعالى هو الخالق الباري المصور أول كونه دما له كقولنا ذهب زيد الفاسق حيث يتعين فيه زيد قبل ذكر الفاسق ونحوه من غيره قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم

(قوله التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات) هذا ظاهر ان كانت النكرة موضوعة للمفهوم الكلي لان المفهوم الكلي فيه اشتراك حقيقة وان كانت موضوعة للأفرد المنتشر فلا اشتراك من حيث صدق النكرة على كل فرد فرد على سبيل البديل ادلا يتعين في مفهوم النكرة بحيث يمنع من الاشتراك لأن التبيين الذي فيه بمعنى أنه فرد الرجل لا فرد الأثنى لا بمعنى أنه معين شخصا للمخاطب قاله يس (قوله الحاصل في المعارف) سواء كانت أعلاما أو غيرها ثم ان الاحتمال في المعارف ان كانت مشتركا اشتراكا لفظيا فبالقياس الى معانيه بحسب الأوضاع المتعددة حينئذ يكون (٣٦٤) الاحتمال ناشئا من اللفظ علما أو غيره فان زيدا اذا كان مشتركا بين أشخاص

وفي عرف النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف (نحو زيد التاجر عندنا) فان وصفه بالتاجر يرفع احتمال التاجر وغيره ومثاله في النكرات ما تقدم وكذا قولنا جاءني رجل صالح فوصف الرجل بالصالح يرفع دخول غير الصالح (أو) لكون الوصف (مدحا أو دما نحو جاءني زيد العالم) فيما الوصف فيه للمدح (أو) نحو جاءني زيد (الجاهل) فيما الوصف فيه للذم وانما يكون الوصف للمدح في الأول وللذم في الثاني (حيث يتعين الموصوف) وهو زيد فيهما قبل ذكره أي ذكر الوصف فيهما اذ لو لم يتعين كان لرفع الاحتمال فيكون تخصيصا وما ينبغي أن يعلم أن مرادهم اعادة المدح أو الذم وحده والا فلا يخفى

بالمعارف فتأمل فالتخصيص في المعارف (نحو زيد التاجر عندنا) فان وصفه بالتجارة يرفع احتمال التاجر وغيره ومثاله في النكرات ما تقدم وكذا قولنا جاءني رجل صالح فوصف الرجل بالصالح يرفع دخول غير الصالح (أو) لكون الوصف (مدحا أو دما نحو جاءني زيد العالم) فيما الوصف فيه للمدح (أو) نحو جاءني زيد (الجاهل) فيما الوصف فيه للذم وانما يكون الوصف للمدح في الأول وللذم في الثاني (حيث يتعين الموصوف) وهو زيد فيهما قبل ذكره أي ذكر الوصف فيهما اذ لو لم يتعين كان لرفع الاحتمال فيكون تخصيصا وما ينبغي أن يعلم أن مرادهم اعادة المدح أو الذم وحده والا فلا يخفى

كقولك زيد التاجر عندنا فانك ميزته عن غيره بهذا الوصف وفي هذا المثال نظر لان العلم متميز بنفسه لا يحتمل غير معناه وقد يجاب بأنه قد يعرض له الاشتباه لكونه علما على غيره أيضا أو يفاد انه اذا قصد بوصفه التخصيص يصير منكرا وينوي تكبير كتكبير الاعلام لكن لو صح هذا لكانت صفته نكرة وليفرض ذلك فيما اذ لم يكن ثم زيد آخر هو تاجر فان كان حينئذ يحتاج الى وصف آخر ومن هذا النوع الفصول المذكورة في الحدود والسبب الأول أعم من الثاني والذي يغلب أن صفة النكرة للتخصيص وصفة المعرفة للبيان * الثالث أن يوصف للمدح أو للذم كقولك زيد العالم أو الجاهل حيث يكون زيد قد فهم المراد منه قبل ذكر الصفة والمصنف قال لكون الوصف مبينا أو مخصصا أو مدحا أو دما وكان ينبغي أن يقول أو مادحا أو دما أو يقول نبينا أو تخصيصا ونحوه في غير المسند اليه قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم وقوله تعالى هو الخالق الباري المصور ونحوه في الذم فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من

كان محتملا لان يطلق على كل واحد من تلك الأشخاص لكونه موضوعا بازاء خصوصية كل منها وليس هنا معنى كلي يحتمل أن يتحقق في ضمن كل منها الا أن يؤول زيد بمسمى زيد فيكون حينئذ في حكم النكرات وكذا احتمال سائر المعارف من أسماء الاشارة والموصولات وغيرها ناشئ من اللفظ فان المعروف بلام العهد الخارجي كالرجل وكذا اسم الاشارة والموصول يصلح لان يطلق على كل فرد من المفهومات الخارجية والمشار اليها وما حكم عليه بالصلة اما لانه موضوع بازاء تلك الافراد وضعا عاما واما لانه موضوع لمعنى كلي

الشيطان

يستعمل في جزئياته وأيا ما كان فلا احتمال ناشئ من اللفظ وان لم يكن بأوضاع ثم ان

ما ذكره الشارح لا يتأتى في المعروف بلام الجنس لان مدلوله الجنس وفيه الاشتراك لصدقه على كثيرين فوصفه لا يوضحه بل يخصه كالنكرات ولا في المعروف بلام العهد الذهني لصدقه على كثيرين على سبيل البديل فوصفه لا يوضحه أيضا بل يخصه فلمل مرادهم بالمعارف ما عدا هذين قاله سم وعبارة اليه مقبولة في رفع الاحتمال في المعارف التي لا اشتراك في استعمالها ليخرج المعروف بلام الجنس والمشار بها الى فرد ما باعتبار عهدية جنسه فان فيهما تقليل الاشتراك كالنكرة (قوله أول كون الوصف مدحا أو دما) أي مادحا أو دما أو ذما مدح أو ذم وأنه جعل الوصف مدحا أو دما مبالغة (قوله حيث يتعين الموصوف قبل ذكره) أي اذا كان يتعين الخ فالحيثية للتقييد والتعين إما لكونه لا شريك له في ذلك الاسم أو لكونه المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف

أولكونه تأكيده كقولك أمس الدابر كان يومًا عظيمًا أولكونه بيانًا له كقوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين إنما هو إله واحد قال الزمخشري الاسم الحامل للمعنى الأفراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فإذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على الفصل إليه والعناية به ألا ترى أنك لو قلت إنما هو إله ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخيل أنك تثبت الألوهية لا الوجدانية

(قوله لكان الوصف مخصصا) فيه نظر لأنه يقتضى أن الموصوف إذا لم يتعين قبل ذكر الوصف وجب في الوصف أن يكون مخصصا مع أنه ليس كذلك بل يصح أن يكون للمدح أو الذم أيضا بحسب قصد التكلم وأجيب بأن المراد أن الظاهر منه ذلك عند عدم التعيين وإن صح أن يراد منه المدح أو الذم (قوله أولكونه تأكيده) ليس المراد التوكيد الاصطلاحي لا اللفظي ولا المعنوي بل أراد به المقرر وذلك فيما إذا كان المسند إليه متضمنا لمعنى ذلك الوصف فيكون ذلك الوصف مؤكدا ومقررا لذلك المسند إليه (قوله أمس الدابر الخ) أمس مبتدأ مبني على الكسر والدابر نعت مؤكدة مرفوعة نظر الأصل وجملة كان خبره (٣٦٥) (قوله مما يدل على الدبور) أى الماضى

فوصفه بالدابر تأكيده ثم ان كان الامر الواقع في الامس مما يسر فالغرض من ذلك التأكيده للتأسف على ذلك الوصف أعنى الدبور والمضى وتبقى بقائه وأنه ليته مادبر وإن كان الواقع فيه مما يكدر كان الغرض من ذكره الإشارة الى الفرح بدبور ومضيه والحاصل أن الوصف بالدبور ونحوه مما هو مؤكد إنما يكون من البلاغة إذا كان لا ممر اقتضاه المقام كالأغراض المذكورة والا لم يكن من البلاغة في شيء كذا ذكره شيخنا الحنفى (قوله لبيان المقصود) أى من المسند اليه وقوله وتفسيره عطف تفسير أفاد

والالكان الوصف مخصصا (أو) نكونه (تأكيده) نحو أمس الدابر كان يومًا عظيمًا) فان لفظ الامس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود ونفسيره

ان العلم والجهل يفيدان المدح والذم ولومع التخصيص حيث لا يتعين الموصوف أيضا (أولكونه) أى الوصف (تأكيده) باعتبار افادة موصوفه معناه لانا كيدا اصطلاحيا (نحو أمس الدابر كان يوما عظيما) لان لفظ الامس يدل على الدبور والمضى لمعناه ووصفه بالدبور اقتضاه المقام كأن يشار به الى تذكيره وتبقى بقائه والتأسف على مضيه ان كان مافيه محبوبا وأنه ليته مادبرا وتذكيره نعمة الشكر على مضيه وتذكيره مدح الصبر والتحرى عليه لفناء العوارض ان كان مافيه غير محبوب وأما ان لم تكن نكتة في ذلك التأكيده لم يكن من البلاغة في شيء فافهم وقد يكون المقصود من الوصف بيان بعض الاحتمال في الموصوف وتفسير بعض ما يراد الا على وجه التخصيص بتقليل الاشتراك ولا على وجه التفسير لحقيقة الموصوف بأجزائها أو اوازها للجهل به كما تقدم بل على وجه بين بعض محتملات الاستعمال وهو الذى فيه عموم لا خصوص فاذا كان اللفظ قد يستعمل عرفا فى معنى جاز أن يوصف

الشیطان الرحیم ﴿الرابع﴾ أن يفيد التأكيده كقولك أمس الدابر كان يومًا عظيمًا ويمكن أن يكون منه من غير باب المسند اليه ولا طائر يطير بجناحيه قال السكاكى ذكر لان المقصد الى الجنس قال الزمخشري معناه زيادة التعميم والاحاطة وهو قريب من كلام السكاكى وكأنه يريد زيادة التعميم قوة العموم لان كثير أفراد العالم أمقوله تعالى وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين فقال الزمخشري الاسم الحامل للمعنى الأفراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على الفصل إليه والعناية به ألا ترى أنك لو قلت إنما هو إله ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخيل أنك تثبت الألوهية لا الوجدانية قلت

به أن المراد ببيان المقصود أفراد وتمييزه عن غيره ثم ان كلام الشارح يقتضى أن الوصف المبين للمقصود مغاير للوصف المؤكد وللوصف الكاشف وللوصف المخصص مع أن كلا منها أتى به لبيان المقصود وتفسيره فيحتاج الى الفرق بين الامور الاربعة فالفرق بينه وبين الوصف المؤكد أن المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الاصل بل الملاحظ فيه مجرد التوكيد والتقوية فبيان المقصود به حاصل غير مقصود بخلاف هذا الوصف فان الملاحظ فيه بيان المقصود والفرق بينه وبين الكاشف أن الغرض هنا بيان أحد المحتملين للفظ أو المحتملات له بأن يحتمل اللفظ معنيين فأكثر فيؤتى بالوصف لبيان المراد من تلك المحتملات كما في الدابة في المثال لاحتمالها الفرد والجنس بخلاف الوصف الكاشف فان المقصود به ايضاح المعنى لا بيان أحد المحتملات والفرق بينه وبين المخصص أن الغرض من المبين للمقصود بيان أحد محتملات اللفظ ورفع غيره من محتملاته والغرض من المخصص بيان أحد أفراد المعنى ورفع غيره من الأفراد فاذا قلت رجل تاجر عندنا ارتفع بالوصف الفقيه مثلا وهو أحد أفراد معنى الرجل فانه موضوع للذكر البالغ وهو أمر كل تحت أفراد الفقيه أحدها

وأما قوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه فقال السكاكي شفع دابة بنى الأرض وطائر يطير بجناحيه لبيان أن القصد بهما إلى الجنسين وقال الزمخشري معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كأنه قيل وما من دابة قط في جميع الأرضين السبع وما من طائر قط في جوا السماء من جميع ما يطير بجناحيه * وأعلم أن الجملة قد تقع صفة للنكرة وشرطها أن تكون خبرية لأنها في المعنى حكم على صاحبها بالخبر فلم يستقم أن تكون انشائية مثله وقال السكاكي لأنه يجب أن يكون للتكلم به لم تحقق الوصف للوصف لأن الوصف إنما يؤتى به ليزبه الموصوف مما عداه وتمييز للتكلم شيئاً من شيء بما لا يعرفه محال فلا يكون عنده محققاً للموصوف بمنع أن يجعله وصفه بحكم عكس النقيض ومضمون الجملة الطلبية كذلك لأن الطلب يقتضي مطلوباً غير متحقق لامتناع طلب الحاصل فلا يقع شيء منها صفة لشيء والتعليل الأول أعم لأن الجملة الانشائية قد لا تكون طلبية كقولنا نعم الرجل زيد وبئس صاحب عمرو وربما يقوم بكر وكم غلام ملكك وعسى أن يحجى بشر وما أحسن خالداً وبيع العقود نحو بعت واشترت فان هذه كلها انشائية وليس شيء منها بطلب ولا امتناع وقوع الانشائية صفة أو خبر أقبل في قوله * جاءوا بمدق هل رأيت الذئب قط * تقريره جاءوا بمدق مقول عنده هذا القول أي بمدق يحمل رأيه أن يقول لمن يريد وصفه هل رأيت الذئب قط فهو مثله في اللون لا يراده في خيال الراي لون الذئب لورقته وفي مثل قولنا زيد (٣٦٦) اضربه أولاً اضربه بقدره مقول في حقه اضربه أولاً تضربه

كقوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائراً بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار

بوصف لبيان أن المراد منه غير ما راد به عرفاً من مخصوص فيفيد أن المعنى عام فلا يكون هذا الكلام تكراراً مع ما تقدم وذلك كقوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه فان النكرة في سياق النفي للعموم لكن العموم ربما يكون عرفياً فيختص بما يراد به عرفاً فلولم يوصف الطائر والدابة بوصف جنسيهما فلم يفهم أن المراد الدابة والطائر البليدين العرفيين لأن عموم العرف بحسب ما يتفاهم فيه وهو ما يجري في البلد والزمان فلما وُصف كل منهما بوصف جنسه أفاد في الأول أن المراد بالدابة جنس الدابة لوصفها بوصف الجنس الذي هو الكون على الأرض عرفية كانت أو غيرها وأفاد الثاني

قوله التوكيد لا يعني الاصطلاح الذي هو أحد التوابع بل يعني المعنوي اللغوي ولعله يريد أنه نعت مؤ كد مثل نعمة واحدة والسكاكي جعل اثنين عطف بيان وفيه نظر لأن عطف البيان كالصفة فإذا امتنع أن يكون أحدهما كاشفاً لهذا المعنى امتنع الآخر ومن جهة أن عطف البيان غالباً لا يكون إلا عن معرفة والهيئ نكرة ولان اثنين ليس أشهر من الهين وعطف البيان عند الجمهور يكون غالباً أشهر الآن يقال هو أشهر في العدد من التثنية ولان عطف البيان لا يكون إلا معرفة على قول مشهور وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله وقد بقي من أسباب الوصف أمور ذكرها في التسهيل منها الترحم مثل زيد المسكين وهو قريب من معنى الذم والمدح وكذلك الإبهام مثل تصدقت صدقة كبيرة أو صغيرة وفيه نظر

ان قلت النعت المخصص كما يرفع به أحد أفراد المعنى الواحد يبين به أحد محتملات اللفظ ويرفع به غيره من محتملاته كما في زيد التاجر عندنا فيلزم أن يكون الوصف المبين المقصود أحد قسمي المخصص قلت رفع المخصص للاحتمال مخصوص بالمعارف والوصف المبين المقصود إنما يكون للنكرات وحينئذ فالإلزام المذكور ممنوع (قوله وما من دابة في الأرض) أي سواكم بقريته قوله أمثالكم لان المائل غير المائل أفاده في الأطول

(قوله حيث وصف) أي لانه وصف الخ فهذا لانه يكون النعت هنا مبيناً للمقصود من المسند اليه وبيان ما ذكره الشارح لان أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم والاستغراق لاسيما اذا افتردت بمن الزائدة لكن يجوز أن يراد هنا الاستغراق العرفي بأن يراد دواب أرض واحدة وطيور جو واحد فذكر الوصف المختص بالجنس دون المختص بطائفة لينبه على أن المراد دواب أي أرض كانت من الأرضين السبع وطيور أي جو كان فقد أفاد الوصف بهذا الاعتبار زيادة التعميم وأن المراد الاستغراق الحقيقي فيتناول كل دابة من دواب الأرضين السبع وكل طائر من طيور الآفاق والأقطار المختلفة (قوله بما هو من خواص الجنس) أي وهو الكون في الأرض بالنظر لدابة والطيران بالجناحين بالنظر لطائر فان هذا نسبتاً إلى جميع أفراد الجنس على السواء ولا يختص به فرد (قوله إلى الجنس) أي متوجه إلى الجنس فهو متعلق بمحذوف والمراد متوجه إلى الجنس المتحقق في كل فرد (قوله دون الفرد) فيه أن الفرد هنا ليس بمحتمل أصلاً حتى يحتاج لنفيه بل المحتمل طائفة من الدواب وطائفة من الطير فكان الأولى أن يقول دون طائفة من الافراد مخصوصة وأجيب بأن مراده بالفرد مطلق العدد الذي يقارنه الاستغراق العرفي (قوله وبهذا الاعتبار) أي اعتبار أن الوصف لبيان أن القصد إلى الجنس

✽ وأما توكيده فللتقرير كما سيأتي في باب تقديم الفعل وتأخير

(قوله أفاد هذا الوصف زيادة الخ) أى بحسب تحقق الجنس في جميع الأفراد فلا تنافي بين قصد الجنس وإفادة التعميم الذى في الأفراد (قوله زيادة التعميم) أى وأما أصل التعميم والاحاطة فحاصل من وقوع النكرة في سياق النفي مقرونة بمن وقصد الشارح بهذا الكلام أعنى قوله وبهذا الاعتبار الخ بيان أن مآل توجيه صاحب الكشف للبيان بالوصف في الآية وتوجيه السكاكي واحد وان اختلفا ذانا وتوضيح ذلك أنه اختلف كلام الكشف والمفتاح في تقرير الآية الكريمة وبيان معنى زيادة قوله في الأرض ويطير بجناحيه فقال في الكشف معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كما أنه قيل وما من دابة قط في جميع الأرضين السبع وما من طائر قط في جوار السماء من جميع ما يطير بجناحيه الا أمم أمثالكم محفوظة أحوالها غير مهملة أمرها وبيان ذلك ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن يجوز أن يراد به هنادوب أرض واحدة وطيور جو واحد فيكون الاستغراق عرفيا يتناول من الأفراد ماهو المتعارف فذكر وصف يستوى نسبتة الى جميع دواب أى أرض كانت وطيور أى جو كان فيكون الاستغراق حقيقيا يتناول كل دابة من دواب الأرضين السبع وكل طائر من طيور جميع الآفاق فقد أفاد ذكرهما زيادة التعميم والاحاطة بسبب تعيين كون الاستغراق حقيقيا وقال في المفتاح ذكر في الأرض مع دابة و يطير بجناحيه مع طائر لبيان أن القصد من لفظ (٣٦٧) دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنسين

وتقريرهما وتوجيه ذلك أن اسم الجنس حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا أضيف اليه ماهو من خواص الجنس علم أن القصد به الى الجنس وذلك كالدابة والطائر في الآية المذكورة فانه لما أضيف اليه ماهو من خواص الجنس تعين أن القصد انما هو الى الجنس وتقريره فيفيد عموم كل فرد يصدق عليه الجنس دون الفرد وليس القصد الى الجنس مع الوحدة ولا خفاء أن مؤدى كلامهما مختلف

أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة (وأما توكيده) أى توكيد المسند اليه (فللتقرير) أى تقرير المسند اليه

أن المراد بالطائر جنس الطائر لوصفه بوصف الجنس الذى هو مطلق الطيران بالجناح متعارفا كان أولا ولهذا أفاد الوصف فيهما مزيد عموم فليفهم ليعين الفرق بين هذا وبين ما تقدم (وأما توكيده فللتقرير) أى توكيد المسند اليه يكون لأغراض منها التقرير للمسند اليه اذا اقتضى المقام ذلك ومعنى تقريره جعله في ذهن السامع مقظرا وذلك حيث يخاف المتكلم أن يكون السامع غافلا عن سماعه أولا فيكرره ليسمعه ثانيا فيتقرر ويباغ الحكم الى السامع كما أريد وكذلك حيث يخاف بعد سماعه أن يحمله على غير معناه غلطا أو تجوزا فيقال مثلاً جاء في زيد يد دفعا لاجل الخذيرين والثاني منهما ولو كان يستلزمه دفع توهم التجوز لكن قد يكون الذى خطر في بال المتكلم ورآه مناسبا للمقام

لان الابهام حاصل قبل الوصف وكذلك التعميم مثل أكرم الناس الرجال والنساء وفيه نظر لان التعميم حاصل قبل الوصف ولهذا أهمل المصنف ذلك كله وان ذكره الناس قبله ص (وأما توكيده الخ) ش من تعلقات المسند اليه أن يؤكده وذلك لاحد أسباب ✽ الأول ارادة التقرير نحو قمت أنت وأنت قمت وسيأتى في باب تقديم الفعل وتأخير ان شاء الله تعالى وبهذين المثالين مثل المصنف وفيه نظر لان كلامه في التأكيذ الذى هو من التوابع وهذان المثالان ليسا كذلك وقد اعترض هو على السكاكي

لان صاحب الكشف جعل الوصف من أول الأمر للتعميم والسكاكي جعله لبيان الجنس وتقريره الا أن المآل واحد وهو إفادة زيادة التعميم والاحاطة وذلك لانه على تقدير حمله على بيان الجنس وتقريره كما قال السكاكي يكون الاستغراق بسبب وقوع النكرة في سياق النفي وشهادة من الاستغراقية عليه ويكون معنى الآية حينئذ وما من جنس دابة من أجناس الدواب ولا جنس طائر من أجناس الطيور الا أمم أمثالكم لكن يجوز أن يراد بها ماهو المتفاهم في العرف من دابة وهى ذوات القوائم الأربع ومن طائر الطيور التى يعتبرها الناس ويعتدون بها كالأطائر الذى يصيد مثلا ولفظة من الاستغراقية وان دلت على استغراق الجنس لكن لا ترفع الوهم بالسكاكية لجواز أن يراد الاستغراق العرفي فذكر في الأرض و يطير بجناحيه وان كان لبيان أن القصد انما هو الى بيان الجنسين وتقريرهما لكنه لا ينافى زيادة التعميم والاحاطة على التعميم المقاد من من الاستغراقية فقد ظهر لك أن مآل الكلامين واحد والى هذا أشار الشارح بقوله وبهذا الاعتبار أفاد الوصف زيادة التعميم والاحاطة وليس مراده بيان أن كلامهما متحد أفاده القرى بقى شىء آخر وهو أن تلك النكرة الواقعة في سياق النفي ان قلنا المراد منها كل فرد فذكر كما قال صاحب الكشف أو كل نوع نوع على ما قاله صاحب المفتاح فلا يصح الاخبار عنها بقوله أمم أمثالكم لان كل فرد لا يكون أمما وكذا كل نوع لا يكون أمما لان كل نوع أمة واحدة لا أمم وأجيب بأن النكرة هنا محمولة على المجموع أى مجموع الأفراد والا نواع من حيث هو مجموع وان كان خلاف الظاهر بقرينة

الخبر (قوله أى تحقيق مفهومه) أى وليس المراد بتقريره ذكره أولاً ثم ذكر ما يقرره ويثبت به فان هذا شامل لنحو أنا سميت في حاجتك وهو غير مراد هنا ثم ان المفهوم عبارة عن المعنى الحقيقي وأما الدلول فهو ما دل عليه اللفظ سواء كان حقيقياً أو مجازياً نحو رمى الأسد نفسه وحينئذ فعطف الدلول من عطف العام وأتى به بعد الخاص إشارة الى أنه المراد (قوله أعني الخ) لما كان يتوهم من قوله تحقيق مفهومه جعل المفهوم محققاً وثابتاً في نفسه بإزالة احتمال الغير بأن يجعل ذلك المفهوم محققاً وثابتاً في ذهن السامع بحيث لا يظن السامع أن الخ وحاصله أن المراد بتحقيق مفهومه إزالة احتمال الغير بأن يجعل ذلك المفهوم محققاً وثابتاً في ذهن السامع بحيث لا يظن السامع أن المراد من ذلك اللفظ غيره كذا قرر شيخنا العدوي (قوله أعني جملة) أى جعل ذلك المفهوم وقوله مستقراً أى قاراً في ذهن السامع وقوله محققاً ثابتاً بما قبله (قوله لا يظن) أى السامع وقوله به أى منه أو بدله والمراد بالظن ما يشمل التوهم (قوله اذا ظن) أى يقال ذلك اذا ظن الخ فهو ظرف لمخدوف (قوله عن سماع لفظ المسند اليه) أى لشاغل شغل سمعه (قوله أو عن جملة على معناه) أى أو ظن المتكلم غفلة السامع عن حمل المتكلم له على معناه أو عن حمل السامع له على معناه الحقيقي لوجود مانع من فهم المعنى ففاعل الحمل اما المتكلم أو السامع مثلاً اذا قلت جاء أسد وظننت أن السامع غفل عن كونك حملته على معناه الحقيقي بأن ظن أو اعتقد أنك حملته على خلافه قلت ثانياً أسد فتفنيده أن مرادك به الحيوان المفترس (٣٦٨) لا الرجل الشجاع وكذا اذا ظننت أن السامع غفل عن جملة على معناه الحقيقي فتقول له

ثانياً أسد فتفنيده أن المراد الحيوان المفترس وتقرره عنده وقوله أو عن جملة على معناه لا يخفى أن هذا الغرض كما يؤدي بالتأكييد اللفظي يؤدي بالمعنوي كما يفنيده كلام الشارح في النطول فان قلت اذا كان المراد بالتقرير ماذكر كان عين قول المصنف الآتي أو دفع توهم التجوز اذا المتكلم انما يأتي بالتوكيد لدفع توهم التجوز اذا ظن غفلة السامع عن جملة على معناه الحقيقي فقد يجاب بأن المراد هنا غفلة السامع عن التوجه الى ما يراد

أى تحقيق مفهومه ومدلوله أعني جملة مستقراً محققاً ثابتاً بحيث لا يظن به غيره نحو جاء في زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه أو عن جملة على معناه وقيل المراد تقرير الحكم تحقيق معنى المسند اليه بدفع ما ينافيه في الجملة وفيكون نفس دفع توهم المجاز لانه هو الذي اتخذ منه حذره بالخصوص وأما حمل التقرير على تقرير الحكم كما في نحو أنا عرفت فان المسند اليه ذكر أو لا وثانياً فأسند الفعل اليه مبتدأ واليه فاعلا لاجاء فيه تأكييد الحكم وتقريره للاسناد مرتين على ما سيحكي فلا يصح في هذا المقام لان المراد التأكييد الاصطلاحي والتأكييد الاصطلاحي لا يفيد الاسناد مرتين حتى يتقرر به الحكم وانما قلنا ليس قولنا أنا عرفت من التأكييد الاصطلاحي للعلم الضروري بأن الفاعل لا يكون تأكييداً للجملة ولو اتحد مصدرهما وكذا لا يصح جملة على تقرير المحكوم عليه نحو أنا سميت في حاجتك وحدي حيث أريد الرد على من توهم أن معك مشاركا في السعي أو لا غيرى حيث أريد الرد على من زعم أن الساعي غيرك لان في الأول تقرير أن المسند اليه الثابت له الحكم هو المتكلم منفردا لا مشاركا له في الحكم وفي الثاني تقرير أن الثابت له الحكم هو ولا غيره وانما قلنا لا يصح اعدام كونه من التأكييد الاصطلاحي بنحو ذلك في كل رجل عارف به الثاني دفع توهم المجاز بنحو جاء يد نفسه فانه ينبغي أن يكون جاء غلامه كذا قالوه وفيه نظر أو السهو وكقولك جاء يد لانه ينبغي السهو أو عدم الشمول نحو أخذت المال كله ينبغي التجوز بالتخصيص أن يكون المراد به البعض كذا قالوه ~~قلت~~ وفيه نظر لان ذلك قد لا يصرفه عن التجوز بالتخصيص وغيره ألا ترى الى قوله فأحرموها كلهم إلا أبو قتادة لم يرم كيف دخله التخصيص

به حقيقة أو مجازاً بأن ظن المتكلم أن السامع لم يحمله على معنى أصلاً أو يحمله على معنى غلطاً والمراد بما يأتي غفلة السامع مع عن جملة على معناه الحقيقي بأن يحمله على معناه المجازي فتأمل أو يقال فرق بين قصد التقرير المجرد عن ملاحظة دفع التوهم وبين قصد دفع التوهم فالأول المقصود منه أولاً وبالذات التقرير ودفع التوهم وان كان حاصله لكن من غير قصد والثاني بالعكس أى المقصود منه أولاً وبالذات دفع التوهم والتقرير حاصل من غير قصد وفرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد (قوله وقيل المراد الخ) هذا ما قبل لقوله أى تقرير المسند اليه وحاصله أن الشارح يقول ان مراد المصنف بقوله فللتقرير أى تقرير المسند اليه فقط وهذا القول يقول ليس مراد المصنف بتقرير المسند اليه فقط بل تقرير الحكم أو المحكوم عليه الذي هو المسند اليه ومثل لتقرير الحكم بأن عرفت ومثل لتقرير المحكوم عليه بقوله أنا سميت في حاجتك وحدي أو لا غيرى فرد عليه الشارح بالنظر للثق الأول بأن تأكييد المسند اليه لا يفيد تقرير الحكم وتقرير الحكم في أنا عرفت انما حصل من تقديم المسند اليه للتقضي لتكرار الاسناد لا من تأكييد المسند اليه بدليل أنه لو كذا المسند اليه مع كونه مؤخراً كما في سميت أنا في حاجتك لم يحصل لذلك الحكم تقرير وتقوية ورد عليه بالنظر للثق الثاني بأن تمثيله غير صحيح لان قولك أنا سميت في حاجتك وحدي أو لا غيرى ليس هذا من تأكييد المحكوم عليه لان وحدي ولا غيرى تأكييد للتخصيص الحاصل من التقديم

فلا اعتراض على هذا القائل بالنظر للشق الثاني انما هو من حيث المثال (قوله نحو انما عرفت) تقرير الحكم في هذا المثال من حيث تكرر الاسناد وذلك لانه اسناد المعرفة التي هي الحكم مرتين للضميرين الذين هما للتكلم فلما اسندت مرتين فكأنها ذكرت مرتين في اللفظ فحصل لها بذلك تقرير وتقوية وما جاء تقرير الحكم الا بواسطة تأكيد كيد المسند اليه لان الضمير الثاني مؤكد لاول (قوله وحدي اولاً غيري) أي فقد أكد المحكوم عليه وهو أنا بوحدي وبلا غيري لا فائدة لتقريره (قوله لانه) أي ما ذكر من المثال الاخير ليس الخ وهذا رد لقوله أو المحكوم عليه نحو انما سميت الخ وحاصله أنا لان سلم أن انما سميت في حاجتك وحدي أو لا غيري من تأكيد كيد المسند اليه لان وحدي حال ولا غيري عطف على المسند اليه وليس من التأكيد الاصطلاحي كما هو المراد على أنه لو سلم أن المراد بالتأكيدها ما هو أعم من الاصطلاح فلان سلم وجود تأكيد كيد المسند اليه في المثالين بل الموجود فيهما تأكيد التخصيص استفاد من التقديم للمسند اليه للرد على المخالف في زعمه أن معك مشاركا في السعي أو أن الساعي غيرك ويسمى الاول قصر أفراد والثاني قصر قلب فالحاصل أن حمل هذا البعض التقرير على تقرير المحكوم عليه صحيح لكن تمثيله لنا كيد (٣٦٩) المسند اليه المفيد لتقريره بانما سميت في حاجتك وحدي غير صحيح (قوله

نحو انما عرفت أو المحكوم عليه نحو انما سميت في حاجتك وحدي أو لا غيري وفيه نظر لانه ليس من تأكيد كيد المسند اليه في شيء وتأكيده المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم قط وسيصرح المصنف بهذا

أيضا لان وحدي حال ولا غيري عطف مع أنه لا يسلم وجود تأكيد كيد المسند اليه في الوجهين بل تأكيد كيد التخصيص الذي استفاد من التقديم للرد على المخاطب في زعم المشاركة أو الغيرية ويسمى الاول قصر أفراد والثاني قصر قلب على ما يأتي ان شاء الله تعالى فالحاصل أن تأكيد كيد الحكم كما في انما عرفت ليس من تأكيد كيد المسند اليه قط فان تأكيد كيد المسند اليه لا يقرر الحكم أصلا واعمال المقرر له تقديم المسند اليه على الفعل ليفيد الاسناد مرتين كما يأتي في كلام المصنف والثنا كيد بوحدي ولا غيري ليس من التأكيد الاصطلاحي ومع ذلك فهو من تأكيد كيد التخصيص لان تأكيد كيد المسند اليه فليفهم

مع تأكيد كيده وكذلك فسجد الاثنية كلهم ان كان الاستثناء متصلا وان تحيل في جوابه أن التأكيد مقدر حصوله بعد الاخراج فالمراد انما هو غير المخرج ورد بنحو قوله تعالى ولما أريناه آياتنا كلها والاستغراق فيه معذرة لان آيات الله تعالى لا تنهاى وبعد أن كتبت ذلك بحثا رأيت منقولاً قال الامام في البرهان ومازل فيه الناقلون عن الاشعري ومتبعيه أن صيغة العموم مع القرائن تبقى مترددة وهذا وان صح يحمل على توابع العموم كما صيغ الاوكدة اه فقد صرح بأن التأكيد لا يرفع احتمال الخصوص لكن وجدت ما قد يدل لما قالوه وهو قوله تعالى يقولون هل لنا من الامر من شيء قل ان الامر كله لله في قراءة من نصب كله لانه لو لم يعينه للعموم لما قابل هر لنا من الامر من شيء وهذا يدخل في المجاز لان التخصيص مجاز قال السكاكي ومنه كل رجل عارف وكل انسان حيوان ورد عليه في الايضاح بأن كل هذه للتأسيس لا للتأكيد فانها مفيدة للشمول بخلافها في قام الناس كلهم فن العموم مستفاد من غيرها فلذلك أفادت التأكيد وهذا الذي قاله صحيح الا أن كلام السكاكي اعلمه بشير الى ما قلناه من أن لفظ كل وان أكدت لكنها لا تنفي ارادة التخصيص بل تبعده لانها صريحة في العموم بخلاف لفظ الناس

(٤٧ - شروح التلخيص - أول) أنا كيد المسند اليه بقولك انما سميت في حاجتك وحدي ولا غيري بل يمثل له بما قاله الشارح * واعلم أن هذا الرد مبني على أن التأكيد هنا بالمعنى الاعم من الاصطلاحى بأن أريد به مطلق تأكيد كيد المسند اليه الداخلة فيه نحو انما عرفت لكن يلزم منه أن يكون في قوله وسيصرح المصنف بهذا مسامحة لان المصنف انما صرح به في التأكيد الاصطلاحى الا أن يقال انه يعلم من غيره فالمراد انه سيصرح بما يعلم منه هذا (قوله لا يكون لتقرير الحكم قط) اعترض بأن قط ظرف للماضى لا لما يستقبل بخلاف عوض فانها ظرف للمستقبل وحينئذ فلا يعمل في عوض الافعل مستقبلا وفي قط الاماض وقولهم لا كلمة قط عدوه من الخطأ لما فيه من التناقض لان قط ظرف للماضى من الزمان فلا يصح عمل المستقبل فيه وحينئذ فقول الشارح لا يكون لتقرير الحكم قط لحن ورده ابن جماعة بأن غاية ما فيه استعمال اللفظ في غير ما وضعه فيكون مجازا قال الشيخ يس وفيه نظر ولعل وجه النظر أن يحمل كون استعمال اللفظ في غير ما وضعه جائزا اذا لم يخالف استعمال العرب والافلا يجوز فان كان هذا مراده فيقال له الحق أن المجاز

وتأكيد المسند اليه (لا يكون الخ) هذا رد لقوله المراد بالتقرير تقرير الحكم وحاصله أنا لان سلم أن تأكيد كيد المسند اليه يفيد تقرير الحكم لان تقرير الحكم في نحو انما عرفت انما هو من تقديم المسند اليه المستدعى لتكرير الاسناد لا من تأكيد المسند اليه والا لما اختلف الحال بتقديم المسند اليه وتأخيرها مع أنه لو اُخِر فقل عرفت أنا وعرفت أنت لم يفد تقرير الحكم بل تقرير المحكوم عليه بالاجماع فظهر من هذا أن تأكيد كيد المسند اليه لا يكون لتقريره نفسه وانه لا يصح أن يمثل

لا يشترط سماع شخصه بل سماع النوع كاف فتأمل قرر شيخنا العدوى عليه سبحانه الرحمة والرضوان (قوله أول دفع توهم التجوز) أي أول دفع توهم السامع أن المتكلم تجوز في الكلام وإنما عدل عن الظن إلى التوهم لأن ذكر المسند إليه لا يوجب ظن التجوز أو غيره غايته التوهم فإن قلت جعل دفع توهم التجوز ونظيره مقابل للتقرير يدل على أنه لا تقرير في هذه الصورة مع أن التأكيذ تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول فالتقرير وإن كان لازماً للتوكيد الآن القصد إلى مجرد التقرير مفارق للقصد إلى الأمور المذكورة والمراد بقوله فيما سبق فالتقرير أي فلا تصد إلى مجرد التقرير كما سبق (قوله أي التـكلم بالحجاز) أي التـكلم بالمسند إليه على جهة الحجاز لأن توكيد المسند إليه إنما يدفع توهم التجوز فيه ولا يدفع توهم التجوز فيه المسند وإنما يدفع التجوز فيه توكيده به وأعلم أن الحجاز مشترك بين العقلي واللغوي والتأكيذ يدفع توهم إرادة كل منهما كما أفاده بعض المحققين بل يدفع توهم إرادة حجاز النقصان أيضاً فقول الشارح أي التـكلم بالحجاز مراده ما هو أعم (قوله أو نفسه أو عينه) أشار إلى أن كلاماً من التأكيذ اللفظي والمعنوي يدفع توهم الحجاز (قوله لئلا يتوهم الخ) أي يقال ذلك لدفع توهم الخ أي ويلزم من (٣٧٠) التأكيذ لدفع التوهم المذكور بقرار المسند إليه أنه حاصل غير

(أول دفع توهم التجوز) أي التـكلم بالحجاز نحو قطع الأص الامير الامير أو نفسه أو عينه لئلا يتوهم أن اسناد القطع إلى الامير مجاز وإنما القاطع بعض غلمانه (أو) لدفع توهم (السهو) نحو جاءني زيد لئلا يتوهم الجاني غير زيد وإنما ذكر زيد على سبيل السهو .

(أول دفع توهم التجوز) أي يكون التوكيد لدفع توهم السامع أن المتكلم تجوز أي تـكلم بالحجاز فيقول المتكلم مثلاً قطع الأص الامير الامير أو نفسه أو عينه لئلا يتوهم أن القاطع بعض غلمانه وإنما اسند القطع إلى لفظ الامير مجازاً فاطلاقه على الغلمان من إطلاق السبب الأمر على السبب ولا شك أن دفع توهم التجوز في المسند إليه مما يقرر معناه حتى لا يظن به غيره كما تقدم في التقرير لكن ذكرنا تقدم اختلاف القصد بالاعتبار فيهما وأن الغرض قد يكون هو نفس التقرير لدفع ما ينفيه من الغفلة في السماع أو الخطأ في الحمل وقد يكون دفع خصوص توهم التجوز (و) لدفع توهم (السهو) بأن يخشى المتكلم أن يعتقد السامع أنه إنما ذكر المسند إليه سهواً وأن صاحب الحكم غيره فيقول جاءني زيد زيد لدفع توهم السامع أن الجاني غير زيد وإنما ذكر المتكلم زيد سهواً فالتوهم المذكور في التقرير سهواً السامع عن سماع المسند إليه وغفلته عنه والمذكور سهواً هو المتكلم في إثبات الحكم لغير من هو له

المؤ كدبهاف كأنه يقول أفادة الناس كلهم العموم كإفادة كل إنسان في القوة وإن كانا قابلين للتخصيص فكأنها للعموم المؤ كد كما يقال إن التأكيذ الإثبات أو يقال أراد أنها تؤ كد دلالة النكرة على شائع في جنسه وإن أفادت الاستغراق فإن إنساناً دال على قيام رجل فاذا قلت كل إنسان تأ كدت الدلالة على الواحد لأنها موحودة مع كل فرد من أفرادها التي دل اللفظ عليها أو يريد أن كل هذه أصلها كل الواقعة تأ كيدا

مقصود وقوله لئلا يتوهم الخ أي فيكون التأكيذ دافعاً لتوهم الحجاز العقلي أي أولئلا يتوهم أن المراد بالامير بعض غلمانه مجازاً لغويا والعلاقة المشابهة في تعلق القطع بكل من حيث أن أحدهما أمر والآخر مباشر أولئلا يتوهم أن في الكلام مجازاً بالحذف لأن التأكيذ يدفع توهمه أيضاً ثم إن المراد بدفع التأكيذ لدفع توهم الحجاز ضعفه لذلك التوهم والاحتمال لدفعه بالمسرة والاصح في البلاغة تعدد التأكيذ فتأمل (قوله أول دفع توهم السهو) أي

لكنها

لدفع توهم السامع أن المتكلم سهواً في ذكر زيد مثلاً (قوله لئلا يتوهم) أي يقال ذلك لدفع

توهم السامع (قوله وإنما ذكر زيد) أي وإنما ذكر المتكلم زيد سهواً فقول الشارح على سبيل السهو إضافته بيانية ثم انه يؤخذ من هذا المثال والذي قبله أن التوكيد اللفظي يكون لدفع توهم التجوز ولدفع توهم السهو بخلاف المعنوي فإنه يكون لدفع توهم التجوز دون السهو وهو كذلك لأنه إذا قال جاءني زيد بنفسه احتمل أنه أراد أن يقول جاءني عمرو ونفسه فسهاً فلفظ زيد مكان عمرو وبنى التوكيد على سهوه بخلاف توهم التجوز فإنه يدفع زيداً قال الشارح في المطول وبحث فيه بعض الأفاضل بأن التوكيد المعنوي لما حفظ الكلام عن توهم التجوز كان مبنيًا على مزيد الاحتياط ومبنيًا على المتكلم عن مظنة السهوية وحينئذ فلا يتأتى بناء التوكيد على سهوه ولأنه يشاء ما حقق من أن التأكيذ في قولك جاءني الرجلان كلاهما ليس لدفع توهم عدم الشمول لأن المثني نص فيه بل لدفع توهم أن الجاني واحد منهما أو الاسناد إليهما وقع سهواً وهذا ما ترك المصنف دفع توهم النسيان لعدم الفرق بين السهو والنسيان لغة وجمع في المفتاح بينهما جريا على اصطلاح الحكماء من التفرقة بينهما وجعل السهو اسمًا لزال صورة الشيء عن الإدركة دون الحافظة حتى لا يحتاج في حصولها إلى تحصيل ابتداء بل يكفي الاستحضار والنسيان اسمًا لزال صورة الشيء عن الحافظة والمدركة معا حتى

كقولك عرفت أنا وعرفت أنت وعرف يزيدز بدأ وعدم الشمول كقوله عرفني الرجلان كلاهما أو الرجال كلهم السكا كي ومنه كل رجل عارف وكل انسان حيوان وفيه نظر لان كلمة كل تارة تقع تأسيسا وذلك اذا أفادت الشمول من أصله حتى لولا مكانها لما عقل ونارة تقع تأ كيدا وذلك اذا لم تفده من أصله بل تمنع أن يكون اللفظ المقتضى له مستعملا في غيره أما الاول فهو أن تكون مضافة الى نكرة كقوله تعالى كل حزب بما لديهم فرحون وقوله وكل شيء فصلناه تفصيلا وقوله وهم من كل حذب ينسلون وأما الثاني فماعد ذلك كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم وهي في قوله كل رجل عارف وكل انسان حيوان من الاول لا الثاني لانها لو حذفت منهم لم يفهم الشمول أصلا

يحتاج في حصولها الى تحصيل ومعاناة (قوله أو لدفع عدم الشمول الخ) أي لدفع توهم السماع عدم الشمول وليس المراد بكون التوكيد مفيدا للشمول أنه يوجب من أصله وأنه لولا لما فهم الشمول من اللفظ والالم بسم تأ كيدا بل المراد أنه يمنع أن يكون اللفظ المقتضى للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه وقوله عدم الشمول أي في السند اليه أو في النسبة أي الاسناد وقد أشار الشارح الى الاول بقوله الا أنك لم تعتد بهم والى الثاني بقوله أو أنك جعلت الخ فيندرج التجوز العقلي واللغوي في كلامه (قوله لم تعتد بهم) أي وأنك أطلقت القوم على المعتبرين منهم من اطلاق اسم الكل على البعض (٣٧١) فالجواز للدفع على هذا لغوي (قوله أو أنك جعلت

الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد وذلك لتمازهم وتوقف فصل بعضهم على رضا كلهم وحيث كانوا في حكم الشخص الواحد فلا تفاوت في أن ينسب الفعل الى بعضهم أو الى كلهم وحينئذ فيكون اسناد الفعل الواقع من البعض للكل مجازا عقليا فعلى الاحتمال الاول يكون التأ كيدا فمالتوهم المجاز اللغوي وعلى الثاني دافعا لتوهم المجاز العقلي وما

(أو) لدفع توهم (عدم الشمول) نحو جاء في القوم كلهم أو أجمعون لتلايتوهم أن بعضهم لم يحصى الا أنك لم تعتد بهم أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد كقولك بنو فلان قتلوا زيداً وانما قتلوا واحد

وهذا السهل لا يدفعه التأ كيد المعنوي اذ لو قال جاء في زيد نفسه احتتمل أن يكون المراد عمر ونفسه فسهافذ كرزيدا مكان عمرو واعلم أن تأ كيد السند اليه بأن يقرر أن المراد باللفظ مدلوله لا غيره مجازا وأنه لا سهو في اطلاقه لا ينافي كون الاسناد اليه مجازا فاذ قيل جاء في زيد بدأ ونفسه لتلايتوهم أن المراد غير زيد فسهاو أن المراد به غلغله مجازا فذ كرليتحقق أن المراد به معناه الحقيقي صح أن يكون الاسناد اليه مجازا لكونه سببا في محي الغير ولكن هذا المعنى يبعده الاستعمال لاسيما في التأ كيد المعنوي وانما هو احتمال عقلي وانما قلنا كذلك لان المتبادر من قولنا جاء في زيد بدأ ونفسه دفع توهم التجوز في اسناد الفعل لغير من هوله لا دفع توهم التجوز في اطلاق اللفظ على غير معناه وان كان هو الذي قررنا به دفع توهم التجوز ليطابق ما ذكر من جواز التجوز في الاسناد فافهم (أو) لدفع توهم (عدم الشمول) فيؤ كيد السند اليه بكل وأجمعين وما في معناه لأن المؤ كيدولو كان أصله الدلالة على العموم يجوز أن لسنها قدمت وفيه نظر وان مشى له ذلك في المضافة لجمع في نحو كل الرجال في الدار لا يمشى له في المضافة لمفرد نكرة مثل كل رجل في الدار لانه ليس أصله رجل كاه في الدار اما لامتناع تأ كيد النكرة واما لان

يقال ان الاظهر أن يقال بناء على أن البعض بمنزلة المجموع بدل قوله بناء على أنهم في حكم شخص واحد فانما يناسب المجاز اللغوي وقد ذكره أولا واعترض على الشارح بأن الاول حذف قوله أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل لامرين * الامر الاول أنه يقتضى أن توهم عدم الشمول في السند دون السند اليه وكلام المصنف انما هو في توهم عدم الشمول في السند اليه فلا معنى لذكره * الامر الثاني أنه يقتضى أن التوكيد بكل وأخواته يدفع توهم المجاز العقلي مع أنه انما يدفع توهم المجاز اللغوي وذلك أنه اذا أريد باسم الكل البعض كان في الكلام مجاز لغوي من باب اطلاق اسم الكل وارادة البعض واذا أريد بالفعل السند الى الكل الفعل السند الى البعض كان في الكلام مجاز عقلي والتوكيد بكل وأخواته انما يدفع المجاز اللغوي دون العقلي لانك اذا قلت جاء في القوم كلهم فهم منه الشمول في آحاد القوم قطعا وان دفع المجاز اللغوي ولا يلزم من ذلك شمول النسبة لتلك الآحاد لا احتمال أن يكون الفعل المنسوب الى الجميع صادرا عن بعضهم في الواقع وينسب لكل فرد على سبيل المجاز العقلي وقد أجيب عن الامر الاول بأن كلام اللان ليس خاصا بتوهم عدم الشمول في السند اليه بل يصح أن يحتمل متناولا لتوهم عدم الشمول في النسبة أيضا وقد أشار اليهما الشارح فأنشأ الى الاول بقوله الا أنك لم تعتد بهم وأشار الى الثاني بقوله أو أنك جعلت الخ فيندرج التجوز اللغوي والعقلي في كلامه ويندفع كل من التجوزين بذلك التأ كيد وعلى هذا فقول المصنف أولا أو لدفع توهم التجوز أي اللغوي أو العقلي مقيد بغير المجاز العقلي واللغوي في الشمول وأجيب عن الامر الثاني بأننا لانسلم أن كل وأخواته لا يؤ كدبها لدفع توهم المجاز العقلي بل يؤ كدبها لذلك

يراد به البعض مجازاً مرسل من إطلاق الكل على البعض لأن من لم يصدر منه الحكم في حكم العدم فيتوهم عدم شمول المسند اليه في نفس الامر لجميع الافراد في دفع ذلك بأن يقال جاء القوم كلهم أو أجمعون أو يراد به الكل على أصله ولكن الحكم انما يصدر من البعض فجعل الصادر من البعض كالصادر من الكل لرضاهم به وموافقتهم عليه وتعصيتهم فيه فكان صدر من الكل كما يقال قتل بضو فلان بنى فلان ولو كان القاتل والمتقول واحداً فيتوهم أن الحكم في نفس الامر لم يشمل الكل وانما أسند الى الكل بهذا التنزيل مجازاً اسنادياً في دفع ذلك التوهم بالكل فيقال قتل أولاد فلان كلهم فلانا فقد علم أن دفع توهم عدم الشمول لا يخلو من دفع توهم التجوز لأن ذلك التوهم يحتمل أن يكون من المجاز المرسل بالتأويل الاول أو من المجاز في الاسناد بالتأويل الثاني لكن لما كان الغرض نفس دفع توهم عدم الشمول لا نفس دفع توهم المجاز ولو كان هو مستند عدم الشمول ذكر التنصيص على أعيان المسائل في قصد البليغ ولا يذهب عنك ما تقدم من أن أمثال هذه الاشياء ولو كانت ذكرت في النحو تفسيراً نذكرها مراعاة مناسبة المقام فافهم وأورد هنا أن التأكيدي بكل يفيد قصد الاحاطة في دلالة اللفظ المؤكد واذ كان المجاز في نسبة الحكم الى ذلك الكل صحيح مع ذلك التأكيدي فلا يدفع التأكيدي بكل ذلك التجوز فانك اذا قلت كلهم فمتم كذا تعني حيث أعنتم عليه صحيح هذا التجوز في النسبة مع وجود

ولا نسلم أن الشمول في
آحاد القوم لا يستلزم شمول
النسبة لتلك الآحاد إذا لفظ
الشمول المؤكدها تقتضي
أن يكون ما نسب اليه
عاماً لأجزائه شاملاً لها
بخلاف قولك جاء كل القوم
فانه انما يفيد الاحاطة
والشمول في آحاد القوم
لا في النسبة إياه العلامة
عبد الحكيم

التأكيدي بكل انما يكون لدى اجزاء فاذا أردت بقولك رجل كاه في الدار أجزاء الرجل الواحد فهو معنى غير المعنى في قولك كل رجل في الدار ثم قال المصنف ان محل كونها للتأسيس اذا أضيف لذكره مثل كل حزب بما لديهم فرحون ~~قلت~~ وهو يقتضي أنها لو أضيفت لمعرفة لا تكون مؤسسة لفائدة التعميم مثل كل الرجال قام وليس كما قال بل هي للعموم مطلقاً في جزئيات ما دخلت عليه ان كان ذكره أوفى أجزائه ان كان معرفة هذا في نحو قولك كل زيد مثلاً ما نحو كل الرجال فهل تقول الألف واللام هنا تفيد العموم وكل تأكيديها وأبيان الحقيقة وكل تأسيس فيه احتمالان ذكرهما الوالد في تصنيف له في مسألة كل ثم قال ويمكن أن يقال ان الألف واللام تفيد العموم في مراتب ما دخلت عليه وكل تفيد العموم في أجزاء كل من تلك المراتب فاذا قلب كل الرجال أفادت الألف واللام استغراق كل مرتبة من مراتب جميع الرجال وأفادت كل استغراق الآحاد كما قيل في أجزاء العشرة فيصير لكل منهما معنى وهو أولى من التأكيدي ومن هذا علم أنها لا تدخل على المفرد المعرف بالألف واللام اذا أريد بكل منهما العموم وقد نص عليه ابن السراج في الاصول ومن هنا كثرت دخولها على المضمر وقد أدخلوها على ما فيه الألف واللام لفائدة الفائدة فيه والتزام التأكيدي والمضمر سالم من ذلك لأن مدلوله الجمع فاذا دخلت كل عليه أفادت كل فرد قلت ومن دخولها على الاسم المعرفة مفرداً قوله تعالى كل الطعام كان حلالاً لبني اسرائيل وقوله صلى الله عليه وسلم في سنن الترمذي كل الطلاق واقع الاطلاق للعتوه الغلوب على عقله ~~تنبيه~~ المجاز في نحو قام زيد ثلاثة أقسام أحدها في الحدث بأن تكون أطلقت قام وأردت مقدمات القيام الثاني في الزمان بأن تكون أطلقت قام وأردت يقوم في المستقبل الثالث فيهما بأن تطلق على أنه سيتغاطى أسباب القيام وفي اسناده الى فاعله الخاص المفرد احتمال مجاز رابع وهو أن يكون الاسناد مجازاً وفيه ان كان عاماً احتمال مجاز خامس وهو أن يكون أريد الخصوص فالمجازات الثلاثة الاول لا يدفعها التأكيدي بالنفس والعين لانهما تأكيديان للفاعل لا لالفعل انما يدفع الاول المصدر المؤكد كما صرح به ابن عصفور وغيره على بحث فيه ويدفع الثاني فيما يظهر الظرف وأما النفس والعين فانما يدفعان الرابع هو المجاز الاسنادي والخامس انما يدفعه كل ونحوها فليحمل كلامه على ذلك فاذا أردت دفع المجازات الخمسة فقل قام الناس كلهم

وأما بيانه وتفسيره فلايضاحه باسم مختص به كقولك قدم صديقك خالد

(قوله وأما بيانه) المراد بالبيان هنا المعنى المصدرى أى كشفه وإيضاحه والمراد كشفه بعطف البيان بقربة المقام فقول الشارح أى تعقيب المسند اليه بعطف البيان بيان لحاصل المعنى وليس المراد بالبيان فى كلامه المعنى الاسمى أعنى التابع المخصوص لانه لا يطل الا الأفعال (قوله فلايضاحه الخ) المراد بإيضاحه رفع الاحتمال فيه سواء كان معرفة أو نكرة فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة لانه على الصحيح يكون فى النكرات نحو من ماء صديد ولعل الايضاح ليس كالتوضيح مخصوصا برفع الاحتمال فى المعرفة ولذا عرف النحاة عطف البيان بأنه تابع غير صفة يوضح متبوعه مع تخصيصهم التوضيح بالمعارف اهـ يس (قوله مختص به) أى بدلوله (قوله نحو قدم صديقك خالد) اعلم أن كل موصوف أجرى على صفة يحتمل أن يكون عطف بيان وأن يكون بدلا وانما النزاع فى الأحسن منهما فاختار الشارح عطف البيان لان الايضاح له مزيد اختصاص به واختار صاحب الكشف كونه بدلا لأن فيه تكرير العامل حكما ويتفرع عليه تأكيد النسبة وكان المصنف رجح احتمال كونه عطف بيان فمثل به (قوله ولا يلزم الخ) هذا شروع فى اعتراضات ثلاثة على المصنف فى قوله فلايضاحه الخ والجواب عن كل من الثلاثة أن كلام المصنف مبنى على الغالب (قوله ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح) أى كما يدل له قول سيديويه فى ياهذا ذا الجملة ان ذا الجملة عطف بيان مع أن الاشارة أوضح من المضاف لذى الاداة خلافا لظاهر المصنف بالمقتضى اشتراط كونه أوضح وهذا الاعتراض انما يتوجه على المصنف اذا جمعت الباء فى قوله باسم للتعدية وأما اذا جعلت للسببية فلا يتوجه هذا الاعتراض (قوله لجواز أن يحصل الايضاح من اجتماعهما) (٣٧٣) نحو جاء زيد أبو عبد الله اذا كان كل واحد

من الاسم والكنية مشتركا كما لو كان زيد مشتركا بين أشخاص لم يكن بأبى عبد الله منهم الا واحد كذلك

الكنية مشتركة بين أشخاص ليس فيهم أحد اسمه زيدا والا واحد فتذكر واحد من الاسم والكنية منفردا عن الآخر كان فيه خفاء ويرتفع ذلك الخفاء بذكر الثانى مع الاول ان قلت ان الثانى حينئذ غير مختص بالاول قلت الاختصاص نسبي أى بالنسبة لمن لم يكن به والحال أن اسمه زيد (قوله وقد

(وأما بيانه) أى تعقيب المسند اليه بعطف البيان (فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد) ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح لجواز أن يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله

مدلول كل فتأمله (وأما بيانه) أى وأما ايراد عطف البيان للمسند اليه (فلايضاحه) أى لا يوضح المسند اليه (باسم مختص به) أى بالمسند اليه أعنى بمصدوقه سواء كان الايضاح بذات الاسم الثانى أو به مع المعبر به أولا ولهذا لا يجب أن يكون الثانى أوضح ولا أخص من الاول بل يجوز أن يثبت الاختصاص والايضاح بمجموعهما فأعرب الثانى منهما عطف بيان (نحو قدم صديقك خالد) فيما يكون الثانى أخص اذا فرض أنه لا يسمى من الأصدقاء بخالد الا واحد فيكون

أنفسهم أمس قياما فليتنبه لذلك ص (وأما بيانه الخ) ش يؤتى بعطف البيان على المسند اليه لقصد ايضاحه باسم مختص به نحو صديقك خالد جاءنى وجعل السكاكى من ذلك لاتخذوا الهين اثنين وفيه نظر لما سبق وأيضاً قد فسر هو عطف البيان بذكر اسم مختص بالمسند اليه واثنين ليس مختصا بالهين وابن الحاجب يرى أن اثنين من الهين اثنين صفة وقولك خالد ليس متعينا لعطف البيان لجواز أن يكون بدلا وقوله باسم مختص به معكوس وصوابه باسم مختص به المسند اليه الا أن يجعل الضمير فى مختص بالمسند اليه

يكون عطف البيان بغير اسم مختص به) التنى منصب على الاختصاص به أى قد يكون عطف البيان باسم غير مختص به أى وحينئذ فما قاله المصنف ليس على ما ينبغي فهذا اعتراض ثان على المصنف (قوله كقوله والثمن الخ) ليس هذا المثال من بيان المسند اليه فهو مثال لما يحصل به البيان والحال أنه غير مختص بالاول وان كان ذلك الاول غير مسند اليه والواو فى والثمن واو القسم والمراد بالثمن المولى سبحانه وتعالى مأخوذ من الأمان أى والله الذى آمن من العائدات جمع عائذة من العوذ وهو الالتجاء والطير عطف بيان على العائدات أى والله الذى آمن الطير الملتجئة للحرم والسكاكنة به للاثمن من الاصطياد والاخذ وقد حصل ان لا يجوز لأحد أخذها بل الركبان تمسحها ولا تتعرض لها والغيل بفتح الغين وسكون الياء والسند بفتح السين والنون موضعان فى جانب الحرم فيهما الماء والعائدات يحتمل أنه مفعول للمؤمن فيكون منصوبا بالكسرة ويكون الطير تابعا له باعتبار اللفظ وهذا هو الظاهر ويحتمل أن المؤمن مضاف والعائدات مضاف اليه فيكون مجرورا بالكسرة ويكون الطير تابعا له باعتبار الحذف لان الاضافة من قبيل اضافة الوصف الى مفعوله وجواب القسم ما ان أثبت الخ فى البيت بعده وهو ما ان أثبت بشىء أنت تكرهه * اذا فلارفعت صوتا الى يدي وقوله فلارفعت الخ دعاء على نفسه

(قوله بمسحها ركبان مكة) أي الركبان القاصدون مكة المارون بين النبل والسند وقوله بمسحها أي مسح عليها أي بمسحونها من غير ايداء لها ولو بالتنفير والا كان المسح حراما (قوله مع أنه ليس اسما مختصا بها) لان العائدات صادق على الطير وغيره مما يعوذ بالحرم وملتجئ اليه من سائر الوحوش والطير صادق بالعائد بالحرم وبغيره ولكن قد حصل بمجموعهما البيان (قوله وقديجيء عطف البيان لغير الايضاح) أي خلافا لظاهر المصنف وهذا اعتراض ثالث عليه (قوله للمدح) أي لان فيه اشعارا باعتبار الوضع التركيبي الى كونه محرما في القتال والتعرض لمن التجأ اليه (٣٧٤) وان كان هنا مستعملا في معناه العلمي ولذا جعل المجموع عطف بيان لها

قيل انه يجوز أن يكون البيت نعتا موطئا للحرام كما جعل قرآنا حالا موطئة لمر بيامن ضمير أنزلناه ليس بشيء كما أن جعله بدلا كذلك لانه على نية تكرير العامل وليس المقصود تكرير نسبة الجمل اليه وليست النسبة الى الثاني مقصودا أصليا أفاده عبد الحكيم (قوله لا لا ايضاح) أي لان الكعبة اسم مختص ببيت الله لا يشاركه فيه شيء فان قلت ان النحاة جعلوا عطف البيان بعد المعرفة لا ايضاح قلت هذا بالنظر للغالب أو يقال المراد بقوله لا لا ايضاح يعني التحقيق فلا ينافي أنه لا ايضاح التقديرى وحينئذ فلا ينافي جعل النحاة عطف البيان بعد المعرفة لا ايضاح وما يدل ذلك ما ذكره العصام في الاطول من أن الايضاح لازم له عطف البيان الا أنه اما تحقيقى أو

والؤمن العائدات الطير بمسحها * ركبان مكة بين النبل والسند

فان الطير عطف بيان للعائدات مع أنه ليس اسما مختصا بها وقديجيء عطف البيان لغير الايضاح كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس ذكر صاحب الكشف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء به للمدح لا لا ايضاح كما تحيى الصفة لذلك (وأما الإبدال منه) أي من المسند اليه (فلزيادة التقرير)

بيانا للأول ونحو قوله

والؤمن العائدات الطير بمسحها * ركبان مكة بين النبل والسند

فيما يحصل الاختصاص والايضاح بمجموع الأول والثاني فيعرب الثاني بيانا وذلك لان العائدات صادق على الطير وعلى غيره مما يعوذ بالحرم ويؤمنه الله تعالى فيه من سائر الوحوش والطير صادق بالعائد بالحرم المؤمن وبغيره فحصل من مجموعهما البيان وأنه أقسم بالرب الذي آمن الطير التي عادت بحرم الله تعالى حتى لا تخاف فيمسحها الركبان ولا يتعرضون لها بمكروه والنبل والسند موضعان بهما ما بالحرم وهذا المثال ليس من العطف للمسند اليه بل هو مثال لمطلق ما يحصل البيان بمجموعهما وقد يكون عطف البيان للمدح كالنعت كما قيل في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت الحرام عطف بيان للمدح لا للبيان لان الكعبة أظهر من نار على علم وانما كان للمدح لان فيه دلالة على أن هذا البيت موصوف بالحرمة ومنعوت بتعظيم الاحترام والمنع من كل امتهان وانتهاك وانما جعل عطف بيان لان البيت ليس مشتقا ولكن هذا الوجه ينافي قولهم في تفسير عطف البيان هو الذي يوضح متبوعه الا أن يراد أن ذلك أصله (وأما الإبدال منه فلزيادة التقرير) أي يبدل من المسند اليه ليزاد على الغرض الذي يستعمله الكلام تقرير أول للزيادة التي هي التقرير فلاضافة على الأول على أصلها

ص (وأما الإبدال منه الخ) ش الإبدال من المسند اليه يكون لزيادة التقرير وعبارته في الايضاح زيادة التقرير والايضاح والظاهر أنه ير بدبه ما صرح به صاحب المفتاح من تكرار الحكم وهذا انما يصح اذا قلنا أن العامل في المبدل فعل مقدر أما اذا قلنا ان العامل فيه هو العامل في المبدل منه فلا تكرار ثم قد يورد عليهما أنه اذا سلمنا أن البديل على نية تكرار العامل وأن المراد بذلك تقدير عامل فالتقرير حينئذ للحكم فلا تجمل من أحوال المسند اليه ويوجب عنه بأن تكرار الحكم لم يحصل الالتقوية المسند اليه ولزم منه تأكيد النسبة فان قلت قد جعل المصنف كلا من عطف البيان والبديل للتوضيح لانه قال في

الايضاح

تقديرى وذلك اذا كان المنبوع لا ابهام فيه نحو ألا بعد العاد قوم هو مدفوم هو ديان لعاد مع كونه علما مختصا

بهم لا ابهام فيه أتى به لدفع الابهام التقديرى اما من تقدير اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم وامام من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياه فيما اشهر وابه من العتو والفساد فان قلت جعل عاد علما على قوم هو مختصا بهم ينافيه قوله تعالى وأنه أهلك عادا الأولى فانه يفيد أنهما عاد ان قلت معنى الأولى أى القدماء أى المتقدمون فى الهلاك بعد هلاك قوم نوح فلا دلالة للآية على التعدد (قوله وأما الإبدال منه) جعله المبدل منه هو المسند اليه بحسب الصورة وان لم يكن الاسناد اليه مقصودا بالذات بل المقصود بالذات الاسناد للبديل (قوله فلزيادة التقرير) أي تقرير المسند اليه

(قوله من اضافة المصدر الى المفعول) اعلم أن الزيادة تجيء بمصدر او بمعنى الحاصل بالمصدر وعلى الأول فلاضافة لامية الى الفاعل أو الى المفعول لان الزيادة لازمة ومتعدية وعلى الثاني فلاضافة ببيانية فقوله الشارح من اضافة المصدر الى المفعول أى ان جعلت الزيادة مصدر زاد وكلام الشارح صادق بأن تكون من اضافة المصدر الى فاعله أو الى مفعوله أى ان يزيد تقرير المسند اليه أو ليزيد المتكلم تقرير المسند اليه ولصدق المفعول بهما عبر به دون المفعول فان قلت جعل (٣٧٥) الاضافة من اضافة المصدر لمفعوله مشكل

وذلك لان التقرير يحصل بذكر الشئ مرتين والزيادة تحصل بشئ آخر بعد ذلك مع أن المسند اليه لم يذكر مرتين حتى يتقرر ويكون البديل بعد ذلك لزيادة التقرير فقلت مراد المصنف أن البديل يؤتى به لأجل أن يكون تقرير المسند اليه أمرا زائدا على شئ وهو النسبة للبديل المقصودة وليس المراد أن الابدال يزيد في التقرير بأن يكون التقرير حصل بغيره وزيادته حصلت بالبديل والحاصل أن الابدال يحصل به أمر زائد على افادة النسبة المقصودة وذلك الأمر الزائد هو تقرير المسند اليه (قوله أو من اضافة البيان) أى ان جعلت الزيادة بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله أى الزيادة التى هى التقرير) فيه أن قولهم البديل منه فى نية الطرح والرمى والمنظور له البديل يقتضى أن البديل منه لم يقرر ولم يحصل بالبديل تقريره قلت التقرير حصل من حيث

من اضافة المصدر الى المفعول أو من اضافة البيان أى الزيادة التى هى التقرير وهذا من عادة افتنان صاحب المفتاح حيث قال فى البأ كيد للتقرير وهما لزيادة التقرير ومع هذا فلا يخلو عن نكتة

وهى من اضافة المصدر الى المفعول وعلى الثانى بيانية وعلى كل حال فى الكلام على هذا التقرير ايماء الى أن المقصود الاصل من البديل النسبة وقصد التقرير للمسند اليه زيادة على ذلك ولاشارة لهذا المعنى عبر صاحب المفتاح فى التأكيد بالتقرير وهما بزيادة التقرير وانما أفاد التقرير لان مصدوق البديل والبديل واحد ولو اختلف مفهومهما على ما يأتى ان كان مطابقة وان كان بعضا أو اشتمالا فقد ذكر أولا المعنى كلاً أو اجمالاً ثم ذكر بعضاً أو تفصيلاً ثانياً فتقرر من هذا أن البديل مقصود بالحكم قيل انه هو المقصود حقيقة والبديل منه واسطة ووصلة له وفيه شئ لانه يلزم أن يكون التقرير هو الثانى لا الأول الذى هو المسند اليه لان ما أتى به غيره فهو تابع مقرر لغيره والواقع فى نفس الأمر العكس فان البديل هو المقرر للبديل منه وجوابه أن المراد ان الثانى هو الذى تمت به فائدة الكلام وحصل به تمام الغرض فصار كأنه المقصود حقيقة حيث لم يتم المراد الا به لانه هو المقصود بالذات حتى يكون الأول مقرر له بل هو المقرر للأول وبديل على ذلك أن الكلام قد يكون بحيث لا يصح رفض الأول ولا يتم المعنى الا به وبهذا يعلم أن معنى قولهم بالبديل منه فى نية الطرح أنه فى نية الطرح عن القصد الذى يتم به الغرض لأنه مرفوض بالسكينة فان قيل هذا يقتضى أنهما معا مقصودان بالحكم والبديل يدل على المعنى المراد بالبديل منه ولا معنى لقصد اثبات الحكم للفظين معاً واحداً لان المحكوم عليه فى التحقيق هو المعنى كما أن المحكوم به هو المعنى واللفظ واسطة فيثبت أن أريد بالحكم على الثانى من حيث مفهومه وخصوصه وغلط فى الأول أو نسي فأتى به كان الثانى بديل غلط أو نسيان وان قصد الأول كان الثانى اضرباً وبداء قلت قصد الأول والثانى مع توجه عظم القصد الى الثانى لا ينافيه اتحاد المعنى فقد يكون الغرض التعبير بهما معا ان اقتضى المقام اعتبار ما يشعر به كل منهما كأن يكون الأول علماً اقتضى المقام تعيين المعنى به والثانى مضافاً اقتضى المقام ما تضمنه من استعطاف أو تهيب أو نحو ذلك كقولنا جاءك زيد أخوك أو أتى زيد أبوك والاضراب والبداء فى مختلفي المصدوق متباينى المعنى فالبديل راعى فيه نسبة الحكم الى المسند اليه بكل من اللفظين والثانى بالقصد أولى لان به تم القصد فى الاسناد والأول كالوصلة فهذا هو الغرض الاصل فى البديل ثم زيادة التقرير بغرض حاصل مقصود بالتبع بخلاف عطف البيان فلمجرد التفسير لا لقصد الحكم بواسطة اللفظين وكذا التوكيد

الايضاح ان الابدال يكون لزيادة التقرير وبالتوضيح فأتحد اقلت انما جعل عطف البيان لتوضيح خاص وهو التوضيح باسم مختص به وجعل البديل لتكرير الحكم المستلزم لمطلق الايضاح ثم قسمه المصنف الى أقسام بديل كل من كل ويقال شئ من شئ واليه أشار بقوله نحو جاء زيد أخوك وبديل بعض من كل أشار اليه بقوله نحو جاء القوم أكثرهم وبديل اشتمال أشار اليه بقوله سلب عمرو ثوبه وهو مثال سبقه اليه

ان المراد منهما واحد وهذا لا ينافى أن البديل منظور له من حيث المزية التى فيه فكونه للتقرير لا ينافى كونه مقصوداً بالنسبة فتأمل قرره شيخنا العدوى * واعلم أن قولهم البديل منه فى حكم السقوط ليس بكلى كما قال الرضى بدليل عود الضمير اليه فى بديل البعض والاشتمال وأيضا فى بديل الكل فديعتر الأول فى اللفظ دون الثانى اه فنارى (قوله وهذا) أى التعبير هنا بهذه العبارة (قوله من عادة افتنان) أى تفنن والاضافة بيانية (وقوله ومع هذا) أى التفنن أى ارتكابه فنين وطريقتين فى التعبير.

نحو جاء في زيد أخوك وجاء القوم أكثرهم وسلب عمرو ثوبه

(قوله وهي الإيحاء) أي الإشارة إلى أن البديل هو المقصود بالنسبة أي وللبديل منه وصلة له وهذا الإيحاء إنما حصل بذكر الزيادة فإنه يشعر بأن التقرير ليس مقصودا من البديل بل أمر زائد على المقصود منه فإن قلت (١) كون البديل منه وصلة للبديل أن يكون المقرر هو الثاني لا الأول الذي هو المسند إليه لأن ما أتى به لأجل غيره فهو النابع للمقرر لغيره والواقع بالعكس فإن البديل هو المقرر للبديل منه أوجب بأن الثاني هو الذي تمت به فائدة الكلام وحصل به تمام الغرض فصار كأنه المقصود حقيقة حيث لم يتم المراد إلا به لا أنه هو المقصود بالذات حتى يكون الأول مقرر له بل هو المقرر الأول ويدل لذلك أن الكلام قد يكون بحيث لا يصح رفض الأول ولا يتم المعنى إلا به ومن هذا تعلم أن قولهم البديل منه في نية الطرح (٣٧٦) والزمى معناه أنه في نية الطرح عن الفصا الذي يتم به الغرض لأنه

وهي الإيحاء إلى أن الغرض من البديل هو أن يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا وضما بخلاف التأكيذ فإن الغرض منه نفس التقرير والتحقيق (نحو جاء في أخوك زيد) في بديل الكل ويحصل التقرير بالتكرير (وجاء في القوم أكثرهم) في بديل البعض (وسلب زيد ثوبه) في بديل الاشتمال وبيان التقرير فيهما أن للتبوع يشتمل على النابع اجمالا حتى كأنه مذكور

المراد به مجرد التحقيق ورفع الاحتمال فإن قلت هذه اعتبارات عقلية خفية كيف يصح بناء قاعدة عربية عليها وما الدليل على أن العرب لها هذه القصور وهذه التفريقات التي بنيت عليها أن هذا بديل وهذا عطف بيان وهذا تأكيد قلت حكم العربية وإن كانت سليقة أدق من هذا والجمعون على التفريق بهذه الأشياء أمناء على فهم المقاصد بالممارسة وتبع التراكيب ومقتضاها ودقائق النحو كلها على هذا النمط تأمله ثم أشار إلى أمثلة أنواع البديل فقال (نحو جاء في أخوك زيد) هذا بديل المطابقة وقد حصل فيه التقرير بذكر ما دل على مصدق الأول ولو اختلف مفهوم ومهما (وجاء في القوم أكثرهم) هذا بديل البعض وقد حصل فيه التقرير بذكر ما اشتمل عليه الأول بالدلالة الكلية فإن الأكثر بعض الذوم ولا يخلو بديل البعض من بيان اجمالي وتوضيح المقصود (وسلب زيد ثوبه) هذا بديل اشتمال وقد حصل فيه التقرير من جهة أن الكلام السابق يقتضيه اجمالا ويشمر به في الجملة بمعنى أن النفس قبل ذكره تنشوف لشيء يطلبه الكلام السابق ويشتمل عليه بالتقاضى وينوع من الاستلزام فذكره بعد تحققه تفصيلا فيكون كأنه ذكر اجمالا ثم تفصيلا وهذا الاقتضاء هو المراد بالاشتمال لأن يكون

الجرجاني وابن الشجري في الجزء الأول من أماليه ثم السكاكي ثم بدر الدين ابن مالك في روض الأذهان وفيه نظر لأن سلب يتعدى لمفعولين تقول سلبت زيدا ثوبه قال الله تعالى وإن يسلبهم الذباب شيئا قال أبو البقاء وغيره سلب يتعدى لمفعولين وشيئا هو الثاني وقال الجوهرى في كل من الاستلاب والاختلاس أنه الآخر وصرح في الحكم بتعديهما لمفعولين فقال تقول استلبته إياه واختلسته إياه اه فاذا بنيت له المفعول فقلت سلب زيد ينبغي أن تقول ثوبه منصوبا فإن قلت سلب زيد ثوبه على أن يكون ثوبه مرفوعا على بديل الاشتمال صار معنى الكلام سلب ثوب زيد فتحتاج حينئذ لمفعول ثان ويصير المعنى سلب ثوب زيد بياضه مثلا وهو معنى لا ينطبق على قولنا سلب زيد ثم إن المشتمل في بديل الاشتمال هو الأول لا الثاني والثوب مشتمل على زيد لا بالعكس فلا يصح نعم إن ثبت أن سلب يستعمل متعديا لمفعول واحد بمعنى أخذ صرح ذلك والاولى التمثيل بقولك أعجبني زيد علمه فإن قلت هلا ذكر بديل الغلط وبديل البداء قلت

مرفوض بالكلية أفاده العلامة البيهقي فإن قلت حيث كانت مخالفة السكاكي في التعبير لنكتة لم يكن ذلك تفننا لأنه لم يتحدد المراد من العبارتين إذ لا يكون تفننا إلا لو اتحد المراد منهما فالجواب أن جعل تلك المخالفة لأجل التفنن بالنظر لبادي الرأي قبل ظهور تلك النكتة وإن كان في الحقيقة ليس هناك تفنن أو يقال إن جعل ذلك تفننا بالنظر لما قصده السكاكي وهذه النكتة غير مقصودة له أفاده شيخنا العلامة العدوي (قوله تحصل تبعا) أي بحسب أصل الكلام فلا ينافي أن البليغ يقصد ذلك (قوله نحو جاء في أخوك زيد في بديل الكل) الأحسن أن يسمى هذا النوع من البديل ببديل المطابق كما سماه بذلك ابن

لأنهما

مالك في ألفيته لا بديل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو إلى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر

فإن المتبادر من الكل التبعيض والتجزؤ وذلك ممنوع هنا فلا يليق هذا الإطلاق بحسن الأدب وإن حمل الكل على معنى آخر (قوله ويحصل التقرير) أي في هذا النوع وهو بديل الكل بالتكرير أولان المراد من الأول ومن الثاني واحد غاية الأمر أنه اختلف التعبير عنه فأولاه عن زيد وعبر عنه ثانيا بأخوك فقد تقرر زيد من حيث معناه فحصل التقرير (قوله وبيان التقرير الخ) مقابل لقوله ويحصل التقرير بالتكرير وقوله فيهما أي في بديل البعض والاشتمال (قوله أن المتبوع يشتمل الخ) يؤخذ منه أن في بديل البعض اشتمالا وإنما لم يسم أيضا بديل اشتمال فرقا بين القسمين وإنما جعلت التسمية بذلك لبديل الاشتمال لاحتياج الاشتمال فيه للتنبيه

(١) قول الدسوقي كون البديل منه الخ هكذا في الأصل ولعل في العبارة سقطا والأصل مقتضى كون البديل منه الخ كتبه مصححه

عليه لحفاته بخلاف الاشتغال في بدل البعض فانه ظاهر جلي (قوله أما في البعض) أي أما اشتغال المتبوع على التابع اجمالا في بدل البعض فظاهر (قوله فظاهر) أي لان السكل اشتمل على البعض وذلك كافي المثال فان القوم مشتملون على أكثرهم فقد حصل للاكثر تكرار في الذكر فحصلت التقوية والتقرير (قوله وأما في الاشتغال) أي وأما اشتغال المتبوع على التابع اجمالا في بدل الاشتغال فمعناه أي ذلك الاشتغال اجمالي (قوله لا كاشتغال الظرف على المظروف) أي فقط بل تارة يكون اشتغاله عليه كاشتغال الظرف على المظروف كما في شرب الاناء ماؤه ويسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فان الشهر الحرام ظرف لاقتال والاناء ظرف للماء وتارة لا يكون اشتغاله عليه كاشتغال الظرف كما في سرق زيد ثوبه والحاصل أن الاشتغال الظرفي غير مشروط بقول الشارح لا كاشتغال الظرف الخ أي لا يشترط خصوص ذلك بل ما هو أعم وليس المراد أن ذلك لا يكفي (قوله بل من حيث) أي بل أن يشتمل المبدل منه على البديل من جهة هي أن يكون المبدل منه مشعرا بالبديل اجمالا أي (٣٧٧) لا من حيث خصوصه كما في سلب زيد فانه اذا قيل

ذلك أشعر بأن المساوب شئ له تعلق بزيد إما ثوب أو عمامة أو مال اذا لذات لا تسلب فان قيل ثوبه علم ذلك الامر الذي حصل الاشعار به فصار الثوب متكررا من حيث انه ذكر أولا ضمنا وثانيا صريحا وكذا يقال في يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وفي أشرب الاناء ماؤه ثم ان اشعار المبدل منه بالبديل اجمالا من حيث تعلق العامل به لا من حيث ذاته كما عرفت بما قلناه (قوله ومتقاضيا) أي مفيدا له بوجه ما أي وهو العموم (قوله منتظرة له) تفسير لما قبله (قوله وبالجملة) أي وأقول قولا ملتبسا بالجملة أي اجمالا أي وأقول قولا مجملا (قوله المتبوع فيه) أي في بدل

أما في البعض فظاهر وأما في الاشتغال فلان معناه أن يشتمل المبدل منه على البديل كاشتغال الظرف على المظروف بل من حيث كونه مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تنقي النفس عند ذكر المبدل منه متشوفة الى ذكره منتظرة له وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو أعجبتني زيدا اذا أعجبتك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت حمارة ولهذا صرحوا بأن نحو جاءني زيد أخوه

مشتغلا عليه كاشتغال الظرف على المظروف ولو كان قد يتفق فيه كقوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فان الشهر الحرام ظرف للقتال الذي هو بدل اشتغال من الشهر واذا علم هذا علم أن بدل الاشتغال مع المبدل منه لا بد أن يكون بحيث يصح افادة المعنى بكل منهما في التركيب ولو كانت الافادة بالاول على وجه الاجمال لان ما يقتضي الشيء قد يستغنى به عنه وهذا معنى قولهم بحيث يصح اطلاق الاول على الثاني للقطع بأن ليس المراد بزيد من قولنا سرق زيد ثوبه نفس الثوب واسكن لوقيل سرق ثوب زيد يصح المعنى فلي هذا لا يكون قول انما قل ضربت زيدا غلامه بدل اشتغال لأن ضرب الغلام لا يشعر به ضرب زيد ولا يصح استعماله مكانه وقد علم من تقرير وتحميل بدل البعض والاشتغال أنهما لا يخلوان من بيان بعد اجمال وتفصيل بعد عموم كما تقدم ففهم ما يوضح للبديل منه و بدل المطابقة قد يكون كذلك كما قيل في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم فان الصراط الثاني بدل وفيه بيان أن الصراط المستقيم هو صراط المنعم عليهم بالايمان والرضوان والهدى من كل ضلال فكان من حق المصنف أن يقول لزيادة التقرير والايضاح كما قال غيره فان قلت قد قررتم

لأنهما كالمتقلين بأنفسهما عن المبدل منه فلان نسبة بينهما ما يتكلم عليهما على أن في ثبوت بدل الخلط في كلام العرب خلافاً ثم نقول ليسا فصيحين فليس من موضوع هذا العلم ومن البديل في غير المسند اليه اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم وهذه أقسام البديل لا غيرها بالاستقراء وما يتوهم بعضهم من أن ثم قسم يقال له بدل كل من بعض في نحو رأيت القمر فلانة وهم فان وقع شئ من ذلك في كلام معتبر فهو بدل كل من كل غاية أن البديل اشتمل على زيادة معنى ليس في المبدل وذلك لا ينافي

(٤٨ - شروح التلخيص - اول) الاشتغال (قوله بحيث) أي ملتبسا بحالة وهي صحة أن يطلق ذلك المتبوع ويراد به التابع ولا يكون المتبوع ملتبسا بهذه الحالة الا اذا كان الاول متقاضيا للثاني ومشعرا به لأن ما يقتضي الشيء قد يستغنى به عنه (قوله ويراد به التابع) ليس المراد أنه مستعمل في التابع حتى يكون مجازا بل المراد أنه مشعر بالتابع أي بنوعه وأنه يفهم منه بواسطة نسبة الفعل اليه أن المراد نسبة الفعل الى التابع غير أن المتكلم لم يصرح بذلك (قوله نحو أعجبتني زيدا الخ) أي لأن الذات لا تعجب من حيث هي ذات وانما اعجابها من الاوصاف فالمتبوع مشعر بالتابع على سبيل الاجمال (قوله بخلاف ضربت زيدا الخ) أي لأن ذات زيد تضرب فقولك ضربت زيدا لا يشعر بضرب حمارة وحينئذ تضرب زيدا حمارة من بدل الغلط لعدم شرط بدل الاشتغال ومشله رأيت زيدا عمامته أو ثوبه وهذا بخلاف ركبت زيدا حمارة فيما يظهر لأن اسناد الركوب الى زيد يقتضي غيره مما يناسب أن يسند اليه الركوب كما عرفت فهو يطلبه اجمالا (قوله ولهذا) أي ولاجل قولنا يجب الخ

ومنه في غير قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم * وأما العطف

(قوله بدل غلط) أي بدل سببه الغلط بأن كان قاصدا للتلفظ بالاخ فالتفت لسانه لذكر زيد غلطا فأتى بمقصوده بعد ذلك (قوله لا بدل اشتغال) أي لان المتبوع ليس مشعرا بالتابع اذ لا يصح أن يطلق زيد ويراد أخوه أي ولا يصح أن يكون بدل كل لاشتغاله على ضمير المبدل منه ومثل جاءني زيد أخوه في كونه بدل غلط لا بدل اشتغال ضربت زيدا غلامه لان ضربت زيدا لا شمار له بضرب غلامه وكذا قتل الأمير سيفه وبنى الأمير وكلاؤه وذلك لان بدل الاشتغال شرطه أن لا يستفاد البديل من المبدل منه تعيينا بل لا بد وان تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان لا اجمال الذي فيه ولا اجمال في الاول هنا اذ يفهم عرفا من قولك قتل الأمير أن القاتل سيفه وكذا يقال في الباقي (قوله كما زعم بعض النحاة) راجع لما في والراد بالبعض ابن الحاجب وجوز العاصم في أطوله أن يكون الشرط المتقدم شرطا لا اعتبار بدل الاشتغال عند البليغ لا لتحقيقه (قوله ثم بدل الخ) مراده الاعتراض على المتن بأنه كان من حقه أن يقول كما قال غير لزيادة التقرير والايضاح فيجيب بان التقرير يستلزم الايضاح فهو ليس بمقصود بل حصل تبعا للمقصود بالذات وهو زيادة التقرير بخلاف عطف البيان فان المقصود منه بالذات الايضاح أو ما جرى مجراه (قوله لا يخلو عن ايضاح) أي لما فيه من التفصيل بعد الاجمال وقوله وتفسير لما فيه من التفسير بعد الابهام (٣٧٨) كذا في المطول قال العلامة السيد يحتمل أنهما بمعنى واحد ويحتمل أن

يكون الاول أي التفصيل بعد الاجمال إشارة الى بدل البعض فان الكل جملة الاجزاء والتفصيل يناسبها والثاني أي التفسير بعد الابهام إشارة الى بدل الاشتغال فان الاول فيه مبهم يحتاج الى تفسير كما عرفت ويحتمل أن يكون الاول نظرا للمقصود في نفسه فانه كان محملا ثم فصل والثاني نظرا الى المخاطب فانه أبهم عليه المقصود أولا ثم أزيل ابهامه (قوله بل بدل الكل الخ) أي كما قيل في

بدل غلط لا بدل اشتغال كما زعم بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتغال بل بدل الكل أيضا لا يخلو عن ايضاح وتفسير ولم يتعرض لبديل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام (وأما العطف) أي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه

ان حاصل الفرق بين عطف البيان والبديل أن الاول لا يوضح والثاني لا اسناد لغرض من الاغراض مع الزيادة التي هي التقرير وقد أفضى بك الامر الى نوعين من البديل لا يخلو عن ايضاح والثالث قد يكون فيه أيضا فذا تدافع وتهاوت قلت الفرق أن عطف البيان ليس الا لا يوضح أو ما يجري مجراه والبديل يوضحه تابع للاسناد ويزيد التقرير وليس هو المقصود بالذات مختصا كما في عطف البيان فتأمل في هذا المقام والله أعلم هذا كله في بدل المطابقة والبعض والاشتغال وأما بدل البداء فحكمه حكم المعطوف ببل فأدخل اعتباره فيه وأما بدل الغلط فلم يقع في فصيح الكلام فلم يتعرض له (وأما العطف) أي وأما جعل الشيء معطوفا على المسند اليه

البديلية وهذا التخرج أحسن من حملة على بدل الغلط وحكم المصنف بأن جاء زيد أخوك بدل وأن جاء صديقك زيد عطف بيان مع صلاحية كل منهما لما فيه نظرا ولا يصح الاعتذار بأن صديقك عام فكان الخاص بيانا واذا عكس لم يتجه البيان لان العام في هذا المثال أراده الخاص ولا يمتنع أن يقع العام المراد به الخاص بدلا من الخاص ومبدلا منه ص (وأما العطف الخ) شير يدعطف النسق ويكون

قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم فان الصراط الثاني بدل وفيه بيان أن

الصراط المستقيم هو صراط الذين أنعمت عليهم بالايمان والرضوان والهدى من كل ضلال (قوله ولم يتعرض لبديل الغلط الخ) أي للبديل لاجل الغلط أول تدارك الغلط أول بدل المعطوف وهو البديل منه قاله عبد الحكيم أي ولم يتعرض لبديل البداء أيضا وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ثم يبدولك ذكر البديل فتوهم أنك غلط وهذا يعتبره الشعراء كثيرا بمبالغة وتفننا وشرطه أن يرتقي من الأدنى الى الأعلى كقولك هذبنجم بدر أو بدر شمس فكانك وان كنت متعمدا في الاول ذكر النجم تغلط نفسك وتريد أنك لم تقصد الانشبيهها بالبدر لان حكمه حكم المعطوف ببل فأدخل اعتباره فيه قاله ابن يعقوب (قوله لانه لا يقع في فصيح الكلام) أي انه لا يقع فيه اذا كان عن غلط حقيق وأما اذا كان عن تغلط بأن ترتكب عمدا صورة الغلط فلا مانع من وقوعه في الفصيح وهو بدل البداء المتقدم وفي الفنارى قد يناقش في عدم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام بأنه تدارك الغلط وأنه لا ينافي الفصاحة بالمعنى السابق فهو كقولك جاءني زيد بل عمرو نعم لا يقع في كلام الله لانه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه وتعالى وقد يفرق بقوة المعطوف ببل بسبب تعلق القصد أولا بالمعطوف عليه وضمف بدل الغلط بسبب عدم تعاقب القصد به تأمل (قوله أي جعل الشيء) أي المعمود الذي يصح عطفه ولذا لم يقل جعل شيء وأشار بقوله جعل الى أن المراد بالعطف المعنى المصدرى لا التابع المخصوص لانه لا يملل الا الاحداث فان فات الجمل المذكور من أوصاف الجاعل لامن أحوال المسند اليه قلت المراد من الجمل المذكور لازمه اذ يلزم من جعل الشيء

معطوفا على المسند اليه كرون المسند اليه معطوفا عليه (قوله فلتفصيل المسند اليه) لم يفلكون المقصود تفصيل المسند اليه
أى جعله مفعولا بأن يذكركل فرد من المسند اليه بلفظ مختص مع الاختصار والتحال أن المقام مقتض لذلك اذ لو لم يعطف على بلفظ
يشملها كافى جاء فى رجلان أو اثنان من بنى فلان فيفوت التفصيل (٣٧٩) المصاحب للاختصار (قوله مع اختصار) انما سكره

ولم يقل مع اختصاره لان
الاختصار ليس راجعا للمسند
اليه بل راجع للكلام
(قوله من غير دلالة على
تفصيل الفعل) أى لان

الواو انما هى لمطلق الجمع
(قوله بأن المجيئين الخ)

تصوير لتفصيل الفعل

(قوله مع مهلة) متعلق

بمرتبتين والمهلة بضم الميم

(١) وفتحها معناها التراخي

(قوله مع أنه ليس من

عطف المسند اليه)

الواضح أن يقول ليس من

العطف على المسند اليه

أى الذى كلامنا فيه كما

قال سابقا أى جعل الشيء

معطوفا على المسند اليه بل

هو من العطف على الجملة

والحاصل أن العلة فى

العطف على المسند اليه

مجموع أمرين التفصيل

للمسند اليه والاختصار وفى

قولك جاءنى زيد وجاءنى

عمرو لم يوجد الاختصار

لنكرار العامل وان وجد

التفصيل فلذا لم يحمل ذلك

من العطف على المسند

اليه هذا وكان المناسب

للاشارح فى التعبير أن

الاختصار (قوله من أنه)

(فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءنى زيد وعمرو) فان فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو
من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معا أو مرتبتين مع مهلة أو بلا مهلة واحتراز بقوله
مع اختصار عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو فان فيه تفصيلا للمسند اليه مع أنه ليس من عطف المسند اليه
بل من عطف الجمل وما يقال من أنه احتراز عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو من غير عطف فليس بشيء اذ
ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه

(فلتفصيل المسند اليه) بأن يذكركل فرد منه بما يختص به (مع اختصار) وذلك (نحو جاءنى
زيد وعمرو) فان كلاما من المسند اليه ما لم يعطف أحدهما على الآخر بأن ذكر بلفظ يجمعهما كأن
يقال جاء فى رجلان من القوم الفلانيين أو اثنان من بنى فلان كان فى ذكرهما اجمال واشتراك
بخلاف ذكرهما بالعطف ففيه تفصيلهما الى أنهما زيد وعمرو وقوله مع اختصار احتراز به عما
يفيد هذه النكتة وهى تفصيل المسند اليه بذكر كل فردا ريد منه بلفظ يفصله عن غيره مع تطويل
نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو فان فيه تفصيل المسند اليه الى أنه زيد وعمرو ولكنه ليس من عطف
المسند اليه بل من عطف الجمل ونحو هذا ولو كان خارجا يتكون الكلام مفروضا فى عطف المسند اليه
وهذا من عطف الجمل لكن الاختصار هو الموجب للفرق بين العطفين فى النكتة وأما جعل قيد
الاختصار للاحتراز من نكتة التفصيل الحاصلة فى نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو فلا تتم الحاجة اليه
الا ان كان من لازم هذا الكلام تفصيل المسند اليه وليس ذلك من لازمه لجواز كونه للاضراب بمعنى
أن التكلم أضرب عن مجي زيد الى الاخبار عن مجي عمرو فلا يكون زيد مسندا اليه أصلا بل يكون
مضروبا عن الحكم عليه فلا يكون ثم تفصيل المسند اليه نعم ان أريد الاخبار بمجى زيد ومجى
عمرو ودخل فى الاحتراز عنه مما فيه تطويل مع التفصيل وبهذا يعلم أن المنفى عن مثل هذا هو تأكد
الحاجة الى الاحتراز عنه لا مطلق الاحتراز عنه فهو موجود لصحة وجود التفصيل فيه مع التطويل
وقد علم بما قرر أن تفصيل المسند اليه مرجعه الى التعبير عن كل مسند اليه بلفظ يفصله عن الغير
ولا يتضمن تفصيل المسند الذى هو الحكم ببيان أن تعلقه بأحد المسند اليهما أو اليهم كان قبل غيره
أو بعده مع مهلة أو بدونها فان هذا أمر آخر زائد على مطلق الجمع بين المسند اليهما فى الحكم الذى
يفيد العطف بالواو اذا أريد المعنى الزائد عطف بحرف آخر والى أن العطف قد يفيد تفصيل المسند

لأحد أشياء * الاول أن يقصد تفصيل المسند اليه مع الاختصار نحو جاء زيد وعمرو وبكر * الثانى
أن يقصد تفصيل المسند مع اختصار نحو جاء زيد وعمرو لان عطفه بالفاء يقتضى اسناد فعلين اليهما هكذا
نقل عن سيبويه وينبغى أن يسمى هذا تعدد المسند اليه والمسند معا ويلزم من تعدد المسند اليه تعدد
المسند فى جاء زيد وعمرو ولا شك أنهما مجيئان لاستحالة صدور الفعل الواحد من فاعلين الا اذا حصل
التعاون فيه مثل حمل الصخرة زيد وعمرو وبكر على تكاف فيه فان كل واحد انما حمل بعضها لكن
يصدق أن حملها فعل صدر من جماعة اشتركوا فيه فأما قول سيبويه فى نحو مرتت زيد وعمرو انه مرور

يقول فانه وان كان فيه تفصيل للمسند اليه لكن لا اختصار فيه ولذا لم يكن من العطف على المسند اليه حتى يتم الاحتراز (قوله من أنه)
أى قوله مع اختصار

أول تفصيل المسند مع اختصار نحو جاء زيد فعمرو أو ثم عمرو أو جاء القوم حتى خالد ولا بد في حتى من تدريج كما ينبغي عنه قوله
وكنت فتى من جند إبليس فارتجى في الحال حتى صار إبليس من جندى

(قوله بل يحتمل أن يكون اضربا (٣٨٠) عن الكلام الاول) أى فكأنه لم يذ كر فيكون الحكم فيه مرجوعا عنه فلم يبق المسند

بل يحتمل أن يكون اضربا عن الكلام الاول نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز (أو) لتفصيل (المسند)
بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولا ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة (كذلك) أى مع اختصار
واحتراز بقوله كذلك من نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة (نحو جاءني زيد فعمرو أو ثم عمرو
أو جاءني القوم حتى خالد) فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند الآن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ
وتم على التراخي

الذي هو الحكم اذا كان غير الواو التي هي للجمع المطلق أشار بقوله (أو لتفصيل المسند) وذلك ان
مفاد العطف قد يكون هو مجرد الاجتماع في ذات واحدة كقيام زيد وقعد فقد أفاد العطف فيه اجتماع
القيام والقعود في ذات زيد من غير تعرض لأزيد من ذلك أو في وصف واحد كذلك كقيام زيد وعمرو
فان فيه اجتماع ذات زيد وذات عمرو في وصف واحد هو القيام أو في الوجود كذلك كقيام زيد وقعد
عمرو فان فيه اجتماع قيام زيد وقعود عمرو في الوجود وذلك في عطف الجمل وقد يكون مع افادة
خصوصية أخرى من بيان أن ذلك الاجتماع كان باصطحاب أو بأن أحد المجتمعين كان قبل الآخر
أو بعده بمهلة أو بدونها كما تقدم وافادة هذه الخصوصيات في الجملة إما بتطويل أو باختصار والمفادة
بالتطويل لا يجب أن تحصل بالعطف بل قد تكون بزيادة ما يدل عليها والمفادة بالاختصار هي المفادة
بالعطف وإلى هذا أشار بقوله (كذلك) أى كما تقدم في تفصيل المسند إليه من كون ذلك بالاختصار
واحتراز بذلك عن نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده بسنة أو بشهرا أو باثني عشر يوما فافاد هذا الكلام
أن انصاف أحد المسند إليهما بالحكم إنما هو قبل الآخر أو بعده بمهلة أو بدونها وهذا معنى التفصيل
لكن تلك الافادة بزيادة القبلية والبعدية بسنة أو شهر والاثنية وهو تطويل فاذا أريد افادة تلك
بالاختصار أتى بحرف العطف الدال على ذلك (نحو جاءني زيد فعمرو) فان العطف بالفاء يفيد أن
تملق الحكم بالنائي بعد الاول بلا مهلة وهو تفصيل (أو) جاءني زيد (ثم عمرو) فان العطف بثم
يفيد البعدية مع المهلة (أو) نحو (جاءني القوم حتى خالد) اذا كان خالد أعلى القوم أو أدناهم فان
العطف بحتى يفيد أن معطوفها غاية لما قبلها في الرتبة كما تالناس حتى الأنبياء أو في الدناءة كغلبك
الناس حتى النساء وقد تبين التفصيل بالترتيب السكأن في العطف وثم وأما السكأن في العطف بحتى
فهو وهمي تقديرى بمعنى أن المعطوف فيها لابد وأن يكون بهضا مما قبله ولا بد مع ذلك أن يكون
ما قبله بحيث اذا التفت إليه الوهم يجد فيه من الاجزاء ما فيه ترتيب بسبب التفاوت بالضعف والقوة
الى أن ينتهى الى أقواها أو أدناها وهو المعطوف ففى العطف بها ترتيب وهمي بحسب استحقاق

واحد بهما بخلاف مررت زيد فعمرو فاسببه أن الفاعل واحد فيمكن فيه ذلك وقد يقال انك اذا قلت
قام زيد وعمرو فقد جردت من قيامهما حقيقة كلية واحدة أخبرت بها ولذلك كان العامل في المعطوف
عنه هو العامل في المعطوف ولا يتضح هذا المعنى في العطف في الفاء لان الترتيب ينفي ارادة الحقيقة
الكلية وان كان يمكن القول به بأن يخبر بالقيام ويرد به ما يشمل القيامين معا وكذلك يتعدد المسند اذا
كان العطف بثم أو حتى غير أنه لا بد في حتى من تدريج قال المصنف كما ينبغي عنه قول الشاعر

اليه مسندا اليه وحينئذ
فهو خارج من قوله
فلة تفصيل المسند اليه واذا
كان خارجا منه فكيف
يحتز عنه بما بعده أى
ويحتمل أن يكون العاطف
ملاحظا فيه فيكون
تفصيلا للمسند اليه لكن
ليس فيه اختصار فيصح
الاحتراز والحاصل أن
جعل هذا المثال متعينا
للاحتراز لا يصح لما فيه من
الاحتمالات هذا مراد الشارح
وفيه أنه حينما جعله ذلك
القائل احترازا كان بانبا
كلامه على ملاحظة
العاطف ولا شك أنه متى
لوحظ العاطف كان الكلام
مفيدا لتفصيل المسند اليه
لكن لا مع اختصار
وحينئذ فيكون كلامهم
صحيحا لا غبار عليه قرره
شيخنا العلامة العدوى
عليه سبحانه الرحمة (قوله
بأنه قد حصل) تصوير
لتفصيل المسند أى المصور
بحصوله من أحد الخ (قوله
واحتراز بقوله كذلك عن
نحو جاءني الخ) أى فانه وان
أفاد تفصيل المسند من
حيث تعلق الفعل بأحد
المذكورين أولا وبالاخر

بعده بيوم أو سنة إلا أنه لا اختصار فيه وأما المسند إليه فقد أفاد المثال تفصيله
مع الاختصار لعدم تعدد العامل فهو فائد العطف في المثال وقوله بيوم أو سنة لم يرد بهما تعيين المدة بل المهلة فكأنه قال بعده بمهلة (قوله
فالثلاثة) أى فالخروف الثلاثة وقوله تشترك في تفصيل المسند أى في حصوله من أحد المذكورين أولا ومن الثانى بعده

وكنت

وكنت

(قوله على أن أجزاء ما قبلها) أي ما قبل حتى وهو المتبوع مترتبة في الذهن من الأضعف إلى الأقوى أي الأشرف نحو
 * قهرناكم حتى الحكمة * فيتعقل أي يلاحظ في الذهن أن القهر تعلق بالمخاطبين واحدا بعد واحد مبتدأ من الضعاف إلى أن تعلق
 بالشجاعة حتى للترتيب الذهني بخلاف الفاء ونم فانهم للترتيب الخارجي وقوله أو بالعكس نحو قدم الحجاج حتى المشاة فيلاحظ في
 الذهن تعلق القدم بالحجاج واحدا بعد واحد مبتدأ من الركبان إلى المشاة ثم ان التعرض للأجزاء فرض مثال لا لا يحصر إذ المتبوع في
 حتى كما في المغنى وغيره أن يكون معطوفاً بعضها من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة أو جزأ من كل نحواً كانت السمكة حتى رأسها
 أو كالجزء نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها وبالجملة فالشرط فيها أن يكون متبوعها إذا تم في الجملة حتى يتحقق فيه نقض ولو اشترطت
 الجزئية بخصوصها لاحتيج إلى تأويل قولنا مات كل أبلي حتى آدم بأن الراديات آتت حتى آدم اه فترى ويمكن إدراج الإبعاض وما
 كالأجزاء في عبارة للشارح بأن يراد بالأجزاء ما يشمل الأجزاء الحقيقية (٣٨١) والتزيلية والإبعاض (قوله فيها) أي في حتى

(قوله أن يعتبر) أي

يلاحظ في الذهن (وقوله

تعلقه) أي المسند (قوله

من حيث أنه) أي التابع

أقوى أجزاء المتبوع أي

أشرفها كما في المثال الأول

وقوله أو أضعفها كما في

المثال الثاني (قوله ولا

يشترط فيها الترتيب

الخارجي) أي وإنما المشترط

فيها الترتيب الذهني سواء

طابقه الترتيب في الخارج

أولا وذلك بأن كانت

ملازمة الفعل لما بعدها

قبل ملازمة لا أجزاء

ما قبلها نحو مات كل أبلي

حتى آدم فيتعقل أن الموت

تعلق بكل أب من آباءه أولا

ثم بآدم ثانيا ولا شك أن

هذا مخالف للترتيب الواقع

وحتى على أن أجزاء ما قبلها مترتبة في الذهن من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس فمعنى تفصيل المسند
 فيها أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا و بالتابع ثانيا من حيث أنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها ولا يشترط
 فيها الترتيب الخارجي فان قلت في هذه الثلاثة أيضا تفصيل للمسند اليه فلم لم يقل أو أضعفها ما قلت فرق
 بين أن يكون الشيء حاصل من شيء وبين أن يكون مقصودا منه وتفصيل المسند اليه في هذه الثلاثة وان كان
 حاصل لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لأجله لان الكلام اذا شتم على قيد زائد على مجرد الانبات والنفي

الاتصاف باعتبار القوة أو الضعف لا بحسب ما في نفس الأمر فيجوز الاصطحاب في الحكم فيه كقولك
 جاءني الآن بنو عمي حتى خالد ويجوز كون المعطوف قبلها كقولك مات كل أبلي حتى آدم أو أنا نيا
 كقولك مات الناس حتى الأنبياء أو تأخر يا نحو ذلك مات كل أبلي حتى أبي عمرو وان تأخر موته عن
 الجميع وههنا كنكته وهو أن التفصيل في الحكم لا يخلو عن تفصيل المسند اليه إذ متى بينا تعلق الحكم
 على الوجه المخصوص فقد بينا كل مسند اليه بلفظ يفصله فكان الأحق على هذا أن يقول المصنف
 أول تفصيل المسند اليه والمصنف إنما لم يقل ذلك لان الخصوصية متى وجدت في الكلام انصرف النفي
 والاثبات لها غالبا ههنا لما وجدت الخصوصية التي هي كون حكم هذا قبل هذا أو بعده بمهلة أولا
 كان الغرض تلك الخصوصية بعينها ولا تعتبر في الغالب حتى يكون مطلق الاتصاف بالحكم معلوما وإنما

وكنت فتى من جند إبليس فارتمى * في الحال حتى صار إبليس من جندي

فلومات قبلي كنت أحسن بعده * طرائق فسق ليس يحسنها بعدى

وأورد على المصنف ان حتى هذه ليست عاطفة * قلت * لا يخفى على المصنف ذلك لكنه أراد أن يمثل
 لدلالة حتى على التدرج وهي تدل عليه عاطفة كانت أم غير عاطفة ولهذا قال كما ينبغي عنه قوله ولم يقل
 ومنه قوله أو يكون بناء على أن حتى تعطف الجمل لكن فيه بعد لان ارتمي في الحال لا يستقل بمعنى الكلام
 * الثالث أن يقصد السامع من الخطأ إلى الصواب كقولك جاءني زيد لا عمر ولمن اعتقد محيى عمر فقط

في الخارج أو كانت ملازمة الفعل لما بعدها في أثناء ملازمة لأجزاء ما قبلها نحو مات الناس حتى الأنبياء فيتعقل أن الموت تعلق بكل واحد من
 الناس ثم بالأنبياء ولا شك أن هذا خلاف الواقع إذ الواقع تعلق الموت بهم في أثناء تعلقه بالناس أو كانت ملازمة الفعل لما قبلها وما بعدها
 في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد إذا جاؤك جميعا ويكون خالد أقواهم أو أضعفهم (قوله قلت فرق الخ) بقى أنهما قد يقصدان معا إلا
 أن يجاب بأنه ترك ذلك لعلمه بما ذكره لانه إذا بين ما يكون لتفصيل المسند اليه وما يكون لتفصيل المسند علم ما يكون لتفصيل مامعاه وهو
 مجموع ما لتفصيل المسند اليه وما لتفصيل المسند قاله سم (قوله بين أن يكون الشيء) هو هنا تفصيل المسند اليه وقوله من شيء وهو هنا
 المطف وقوله حاصل من شيء يعني من غير قصد (قوله في هذه الثلاثة) أي الأمثلة الثلاثة (قوله وان كان حاصل) يعني من العطف (قوله بهذه
 الثلاثة) أي بهذه الحروف الثلاثة وقوله لأجله أي لأجل تفصيل المسند اليه (قوله على قيد زائد) القيد هنا هو الترتيب بين الجيئين مثلا بمهلة
 أو غيرها فقولك جاء زيد فعمر والقيد الزائد على إثبات المحيى لزيد وعمر والترتيب بين الجيئين من غير مهلة وكذلك هو القيد الزائد على
 النفي في قولك ما جاء زيد فعمر

أورد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب كقولك جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد أن عمر جاءك دون زيد وأنهما جاءاك جميعاً وقولك
ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو

(قوله فهو الغرض الخاص) أي في نصب النفي والاثبات على ذلك الفيد ويكون هو المقصود من الكلام (قوله فليتأمل) أمر بالتأمل إشارة
إلى أن هذه القاعدة أغلبية لا كلية كما هو ظاهر كلام الشيخ إذ قد يكون النفي داخل على مقيد بقيد ويكون منصبا على المقيد وحده
أو على القيد والمقيد معا بواسطة القرينة (قوله وهذا البحث) ليس المراد به الاعتراض بل المراد به المسئلة المبحوث عنها والمفتش
عليها وهي أنه فرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد ويحتمل أن المراد بها كون الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد
الاثبات والنفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام (قوله أورد السامع إلى الصواب) لابد من تقييد الرد المذكور بقولنا مع اختصار
ليخرج عنه ما جاء زيد ولكن جاء عمرو فإنه وإن كان فيه رد السامع للصواب لكن لا اختصار فيه فلذا لم يكن من العطف على
المسند إليه بل من عطف الجملة على الجملة (٣٨٢) (قوله عن الخطأ في الحكم) المراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قول الشارح

في المطول بعد ذكر المثال
فقد نفى الحكم عن التابع
بعد إيجابه للتبوع والخطأ
في المحكوم به من حيث
نسبته إلى المحكوم عليه
فالحكم بمعنى المحكوم به
موصوف بالخطأ والصواب
في النسبة وأما الحكم بمعنى
الايقاع فنفسه خطأ أو
صواب إذا علمت هذا
فقول من قال الصواب أن
يفسر الخطأ والصواب في
المصنف بالاعتقاد الغير
المطابق والاعتقاد المطابق
لأنهما قسمان للحكم وأن
يخذف الشارح قوله في
الحكم لأنه يشعر بأن الخطأ
والصواب صفتان للحكم
لا قسمان له لم يتدبر حق
التدبر أفاده عبد الحكيم

فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام في هذه الأمثلة تفصيل المسند إليه كأنه أمر كان معلوما
وأنما سبق الكلام لبيان أن محجى أحدهما كان بعد الآخر فليتأمل وهذا البحث مما أورده الشيخ
في دلائل الإعجاز ووصى بالمحافظة عليه (أورد السامع) عن الخطأ في الحكم (إلى الصواب نحو جاءني
زيد لا عمرو) لمن اعتقد أن عمر جاءك دون زيد وأنهما جاءاك جميعاً ولكن أيضا للرد إلى الصواب

الكلام مثلا والنزاع في أن الحكم على وجه كذا أو على وجه كذا ولو تسلط النفي لم يتسلط الاعليها فإذا
قال القائل ما جاءني زيد فعمرو فالنفي خصوص كون محجى عمرو وعقب محجى زيد لا حصوله في الجملة
فلما لم يقل أو لتفصيلهما نعم إذا قصد ما على وجه الدور أتى بالعطف المذكور لتفصيلهما فتأمل
والله أعلم (أورد السامع إلى الصواب) أي يكون العطف على المسند إليه لرد السامع عن الخطأ الواقع
في اعتقاده إلى الصواب والمراد بالاعتقاد هنا الظن فما فوقه ولا عبرة بالوهم في الرد بالعطف وكذا
الشك على ظاهر عبارة المصنف لأنه لا خطأ معه حتى يرد إلى الصواب فقصر التعيين على هذا الظاهر
لا يجري في العطف وسيأتي أن شاء الله تعالى تحقيق ذلك وإنما يجري فيه قصر أفراد أو قصر قلب (نحو
جاءني زيد لا عمرو) رداعلى من زعم أن عمر جاءك دون زيد فترده إلى الصواب ببيان أن الأمر بالعكس
ويسمى هذا قصر قلب على ما سيجي تحقيقه أن شاء الله تعالى أو رداعلى من زعم أنهم جاءاك معافترده

أو مشاركته لزيد كذا قالوه وفيه نظر لأن من اعتقد محجى عمرو فقط حصل رده عن الخطأ بقولك جاء
زيد وقولك ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد محجى زيد دون عمرو وكذلك العطف ببل * الرابع أن
يقصد الشك أو التشكيك نحو جاءني زيد لا عمرو أو إماما زيد أو إماما عمرو أو إماما زيد وإماما عمرو وزاد في الإيضاح
أو أن يقصد إيهام نحو وانا أو اياكم على هدى أو في ضلال مبين ولك أن تقول هذا تقريبي من التشكيك
أو الإباحة أو التخيير والفرق بينهما أن الإباحة لا تمنع كلامهما مثل جالس الحسن وابن سيرين والتخيير

(قوله لمن اعتقد) أي يقال ذلك لمن اعتقد أي أو ظن أو توهم أن عمر جاءك دون زيد أي فيكون حينئذ قصر
القلب فالمراد بالاعتقاد ما يتناول الظن الضعيف الذي هو الوهم الفاسد كما قاله السيد والفنري وعبد الحكيم (قوله وأنهما جاءاك جميعاً)
أي فيكون لقصر الأفراد والحاصل أن العطف بلائس يستعمل في قصر الأفراد والقلب وخالف في الأول الشيخ عبد القاهر في دلائل
الإعجاز فذكر أن العطف بلائس يستعمل في قصر القلب فقط ولم يذكر الشارح قصر التعيين لأنه لم يحجى له شيء من حروف العطف
وذلك لأن المخاطب فيه شك لا حكم عنده لا على جهة الاعتقاد ولا الظن حتى يرد عن الخطأ إلى الصواب لأن الخطأ والصواب إنما يقالان
في الأحكام وإذا كان المخاطب في قصر التعيين لا يتأتى رده عن الخطأ إلى الصواب فلا يجري العطف فيه بقي شيء آخر وهو أنه يفهم من كلام
الشارح في بحث القصر أن العطف بلائس يستعمل في قصر التعيين لكنه حينئذ ليس لرد السامع عن الخطأ إلى الصواب
بل لحفظه عن الخطأ فلو كان هذه تكتة أخرى للعطف والحاصل أن العطف بلائس لو حظ كونه لرد الخطأ جاز استعماله في قصر القلب والأفراد
وإن لوحظ كونه لحفظ السامع عن الخطأ جاز استعماله لقصر التعيين فتأمل

ولصرف الحكم عن محكوم له الى آخر نحو جاء في زيد بل عمرو وما جاء في زيد بل عمرو

(قوله الا أنه) أي لكن وذكر باعتبار كونه حرفا وأتى بهذا الاستدراك دفعا لما يتوهم أن لكن مثل لا من كل وجه (قوله لا يقال لنفي الشركة) أي بحيث يكون لقصر الافراد (قوله انما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو) أي فهو لقصر القلب (قوله لا لمن اعتقد أنهما جاءك جميعا) أي بحيث يكون لقصر الافراد (قوله وفي كلام النحاة الخ) انما جعلوها لقصر الافراد لانهم جعلوها للاستدراك وعرفوه بأنه رفع ما يتوهم من الكلام السابق كما في نحو ما جاء في زيد فبفتحهم نفي محيى عمرو أيضا لما بينهما من المشاركة والاصطحاب فيقال لكن عمرو فهذا يدل على أن التوهم الاشتراك في النفي والغرض من نقل كلام النحاة المعارضة بينه وبين ما قرره قبله لان حاصل ما قرر أولا أن لكن لقصر القلب فقط وحاصل ما نقله عن النحاة أن لكن لقصر الافراد أي نفي الشركة في الاتقاء والذي قرره أولا كلام المفتاح والابضاح وقد يقال في الجواب أن الأول اصطلاح لأهل الفن وحينئذ فلا يعترض باصطلاح على غيره * واعلم أنه حينما جعلت لكن عند أئمة هذا الفن لقصر القلب علم أنه لا استدراك فيها عندهم لان المخاطب في قصر القلب يعتقد العكس أو يتردد فيه فليس بين المعطوف والمعطوف عليه اتصال في اعتقاده (٣٨٣) وهو منشأ التوهم الذي يستدرك عليه بل لكن

ولا استدراك حيث انتفى منشأ التوهم وبهذا يندفع الاشكال الوارد على قوله تعالى ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وحاميل الاشكال أن لكن للاستدراك ونفي الأبوة ليس بموهم لنفي الرسالة لعدم الاتصال والعلاقة بينهما في زعم المخاطب فكيف يتحقق الاستدراك وحاصل الجواب أن لكن لمجرد قصر القلب من غير استدراك فالمشركون لعنة الله عليهم كانوا يقتدون فيه الأبوة لزيد ونفي الرسالة فقلب المولى عليهم اعتقادهم (قوله انما يقال لمن اعتقد انتفاء المحيى عنهما جميعا)

الأنه لا يقال لنفي الشركة حتى ان نحو ما جاء في زيد لكن عمرو انما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو لان اعتقاد أنهما جاءك جميعا في كلام النحاة ما يشعر بأنه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المحيى عنهما جميعا (أو صرف الحكم) عن محكوم عليه (الى) محكوم عليه (آخر نحو جاء في زيد بل عمرو أو ما جاء في زيد بل عمرو) فان بل لا يضرب عن التبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب عن التبوع أن يعمل

الى الصواب ببيان انفراد زيد بالمحيى دون عمرو ويسمى هذا قصر افراد ويأتي هذا أيضا ان شاء الله تعالى هنالك وما يستعمل للرد الى الصواب من حروف العطف لكن فهي في قصر القلب كلالا أنها تعاكسها في الاستعمال فلا للنفي بعد الاثبات كما تقدم في نحو جاء زيد لا عمرو ولكن للاثبات بعد النفي كما جاء زيد لكن عمرو وداعلى من زعم أن زيدا جاء دون عمرو وأما استعمالها لقصر الافراد فلا قائل به في الايجاب فلا يصح أن يقال جاء زيد لكن عمرو بمعنى أن الجاني زيد وحده دون عمرو وداعلى من اعتقد اشتراكهما كما لا يصح في الاثبات لقصر القلب كما تقدم من أنها تعاكس في الاستعمال لا وأما في السلب ففي كلام النحويين ما يشعر باستعمالها فيه بل باختصاصها به فيقال ما جاء زيد لكن عمرو لمن اعتقد نفي محيىهما معا فكأنه يقال زيد ما جاء كما زعمت وأما عمرو فقد جاء لا كما تزعم (أو صرف الحكم) عن محكوم عليه (الى) محكوم عليه (آخر) سواء حكم على الأول بالاثبات (نحو جاء في زيد بل عمرو) قيل لما كانت لا يضرب أفادت صرف الحكم الذي هو المحيى عن زيد وأثبتته لعمرو ويكون زيد في حكم المسكوت عنه محتملا للاثبات أو النفي وهذا هو المشهور وقيل يجوز بنفي الحكم عن زيد (أو) حكم عليه بالسلب (نحو ما جاء في زيد بل عمرو) فتفيد بل في النفي أيضا صرف الحكم الذي هو نفي المحيى عن زيد

يمنع نحو خدم مالي درهما أودينارا وانكح هذه الأخت أو هذه وفيه نظر سند كره في باب الامر * واعلم أن لحروف العطف السابقة استعمالا آخر مذكورة في علم النحو تركناها لئلا نأخذ كره في هذا العلم

أي وحينئذ فهي عندهم لقصر الافراد ليس الا ولا تستعمل لقصر القلب ثم ان الخلاف بين النحويين والبيانين في كون لكن لقصر الافراد أو القلب انما هو في النفي واما كونها لقصر الافراد أو القلب في الاثبات فلا قائل به كما قاله في المطول لان المفهوم من كلام النحاة اختصاص لكن العاطفة بالنفي كما أن لا تختص بالاثبات قل في الخلاصة * وأول لكن نفيا وانها * والنهي في معنى النفي فتحصل من كلام الشارح أن لا تستعمل للنفي بعد الاثبات لقصر الافراد والقلب وأما لكن فتستعمل للاثبات بعد النفي لقصر القلب فقط عند البيانين أو لقصر الافراد فقط عند النحاة ولكن تخالف لافي الاستعمال من حيث ان لا انما تستعمل بعد الاثبات ولكن انما تستعمل بعد النفي ومن حيث ان لا تستعمل لكل واحد من القصرين ولكن انما تستعمل لا تحدهما وتوافقها من جهة أن كلا منهما يرد به السامع عن الخطأ الى الصواب (قوله انما يقال لمن اعتقد انتفاء المحيى عنهما جميعا) أي وأما أنه يقال لمن اعتقد أنهما جاءك على أن يكون قصر افراد فلم يقل به أحد وذلك لانه يحصل رد اعتقاد الشركة بالمعطوف عليه فذكر الاثبات الذي بعد لكن لغو اكونه معلوما للمخاطب (قوله أو صرف الحكم) أي المحكوم به (قوله فان بل لا يضرب عن التبوع) أي للاعراض عنه

أولئك فيه أو التشكيك نحو جاءني زيد وعمرو أو أما زيد وعمرو أو أما زيد أو عمرو

وقوله وصرف الحكم الخ: عطف لازم على ملزوم (قوله في حكم المسكوت عنه) أي عند الجمهور (قوله خلافا لـ بعضهم) هو ابن الحاجب فإنه صرح بذلك في الأمالي كما قال الفناري فقول العلامة السيد معترضا على الشارح أن هذا لم يوجد في كتبه المشهورة وإنما الموجود فيها موافقة الجمهور فيه نظر ثم أنه على تفسير الاضراب بما قال الجمهور يخرج العطف بـيل عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لا على ما ذكره ابن الحاجب لأن كلامه من التابع والمتبوع مقصود بالنسبة وإن كان أحدهما بالاثبات والآخر بالنفي كما في العطف بلا ولكن (قوله في مثبت) أي في العطف بـيل في الكلام المثبت ظاهر لأن المتبوع فيه إما في حكم المسكوت عنه أو محقق النفي على الخلاف الذي ذكره قبل فاذا قلت جاءني زيد بل عمرو فقد أثبت المجيء لعمرو قطعا وصيرت زيدا في حكم المسكوت عنه في نفس الأمر فصار مجيئه على الاحتمال هذا عند الجمهور وأما عند ابن الحاجب فقد أثبت المجيء لعمرو تحقيقا ونفيته عن زيد تحقيقا وعلى كل حال فيصدق أن الحكم قد صرف (٣٨٤) عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر (قوله وكذا في النفي) أي وكذا

صرف الحكم في العطف بـيل في الكلام النفي ظاهر أن جعلنا الصرف بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه كما هو قول المبرد وقوله أو متحقق الحكم له أي للمتبوع كما هو مذهب ابن الحاجب فإن قلت إن ابن الحاجب لم يقل أنه بمعنى تحقق الحكم للمتبوع وإنما قال أنه نفي الحكم عنه قطعا قلت هو وإنما صرح بما ذكر في الإيجاب حينئذ فيعلم بطريق القياس أن صرف الحكم عن المتبوع في النفي جعل الحكم محققا له (قوله ومجيئه على الاحتمال) أي على مذهب المبرد وقوله أو مجيئه محقق كما هو مذهب

في حكم المسكوت عنه لأن ينفي عنه الحكم قطعا خلافا لـ بعضهم ومعنى صرف الحكم في مثبت ظاهر وكذا في النفي أن جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه أو متحقق الحكم له حتى يكون معنى ما جاءني زيد بل عمرو أن عمر لم يجيء وعدم مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال أو مجيئه محقق كما هو مذهب المبرد وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى ما جاءني زيد بل عمرو أن عمر جاء كما هو مذهب الجمهور ففيه اشكال (أو الشك) من المتكلم (أو التشكيك للسامع) أي إيقاعه في الشك

وثبت ذلك النفي لعمرو ويكون زيد في حكم المسكوت عنه أو محقق المجيء على سبيل ما تقدم في الإثبات وهذا مذهب المبرد وعليه يجري كلام المصنف وأما على مذهب الجمهور وهو أن مفاد ما جاءني زيد بل عمرو تحقيق المجيء لعمرو مع تقرر نفيه لزيد أو احتمال نفيه أو ثبوته لزيد فلا يصح كلام المصنف في النفي إذ لا صرف للحكم الذي هو النفي لتقرر أو بقاء أمره مجتمعا مع ثبوت ضده للتابع وهو ظاهر اللهم إلا أن يراد بالحكم المجيء وهو تعسف (أو الشك) أي يكون العطف على المسند إليه للشك من المتكلم كقولك حصل لي عشرة أو اثنا عشر إذا شككت في الحاصل (أو التشكيك للسامع) أي ويكون لتشكيك المتكلم السامع أي إيقاعه في شك كقولك لمن اعتقد أن ليس له إلا الريح يأتيك الريح أو الحارة فإن العادة جارية بكل ذلك ويكون أيضا للإيهام أي إخفاء الواقع عن السامع من غير قصد إلى إيقاعه في شك وشبهة بل مجرد إخفاء الواقع لغرض قطع اللجاج

ما يتعلق بمعاني الحروف لا ما يتعلق بحروف المعاني فإن أحكام الحروف واستعمالاتها من موضوع علم النحو وأيضا فالظاهر أن تلك الاستعمالات غير فصيحة

ص ابن الحاجب فقول الشارح كما هو مذهب المبرد الأولى أن يقدمه على قوله أو مجيئه محقق (قوله كما هو مذهب الجمهور) راجع لقوله وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم فصار الحاصل أن المبرد يقول إن الثاني صرف عنه الحكم ولا بد وأما الأول فيحتمل ثبوت الحكم له ونفيه عنه وأما ابن الحاجب فيقول إن الثاني نفي عنه الحكم قطعا والأول أثبت له الحكم قطعا فعلى كلا القولين بل نقلت حكم ما قبلها لما بعدها وأما الجمهور فيقولون إن الثاني ثبت له الحكم بتحقيقا وأما الأول فيحتمل ثبوت الحكم له وانتفاؤه عنه فعلى هذا بل نقلت ضد حكم ما قبلها لما بعدها وصيرت ما قبلها كالمسكوت عنه فلم يكن الحكم حينئذ منصرفا عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر وإنما الذي صرف ضد ذلك الحكم هذا حاصل الاشكال الذي أشار له الشارح ويمكن أن يجاب عن هذا الاشكال بأن يقال المراد من صرف الحكم تغيير المحكوم به من حيث نسبته ولا شك أنه هنا نسب المجيء إلى الأول نفيًا ثم صرف أي غير بأن نسب إلى الثاني اثباتا وجعل الأول في حكم المسكوت عنه (قوله أو التشكيك للسامع) أي وإن كان المتكلم غير شاك (قوله أي إيقاعه في الشك) أي

أولاً إلهام كقوله تعالى وإنا أو إياكم لهدى أو في ضلال مبين أو للإباحة أو للتخيير وهو أن يفيد ثبوت الحكم لأحد الشئيين أو الاشياء حسب مثالها قولك ليدخل الدار زيد أو عمرو والفرق بينهما واضح فإن الإباحة لا تمنع من الاتيان بهما أو بها جميعا * وأما توسط الفصل بينهما وبين المسند

في أصل الحكم (قوله جاءني زيد أو عمرو) هذا المثال صالح للشك والتشكيك لأن المتكلم ان كان غير عالم بالجائي منهما فالعطف للشك وان كان عالماً بعينه ولكن قصد إيقاع المخاطب في الشك في الجائي منهما كان العطف للتشكيك (قوله أو لإلهام) هو إخفاء الحكم عن السامع لغرض كقطع اللجاج والفرق بينه وبين التشكيك أن القصد من الثاني إيقاع المخاطب في الشك وإيقاع الشبهة في قلبه والقصد من الأول إخفاء الحكم عن السامع وترك التعيين له من غير قصد إلى إيقاعه في الشك وان كان ذلك يحصل له إلا أنه غير مقصود و يفرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد والحاصل أن موضوعاً لأحد الأمرين أو الأمور والداعي لا يرادها إمامك المتكلم في الحكم أو تشكيكه لا سماع أي إيقاعه في الشك أو إخفاء الحكم على السامع من غير قصد لإيقاعه في الشك الخ (قوله وإنا أو إياكم) ان حرف توكيد واسمها مدغم فيها وقوله أو إياكم عطف على اسم ان الذي هو مسند اليه فهو محل الشاهد وقوله أو في ضلال مبين عطف على هدى من عطف المفردات فقد اشتمل الكلام على إبرام في المسند اليه والمسندين معا فكأنه قيل أحداً ثابت له أحد الأمرين الهدى أو الضلال وهما بحث وهو أن السكاكي جعل هذه الآية من قبيل إسماع المخاطبين الحق على وجهه لا يثير غضبهم وهو أن يترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة أخرى بالضلال لينظر وافي أنفسهم (٣٨٥) فيؤديهم النظر الصحيح إلى أن يعترفوا أنهم هم

الكانون في الضلال المبين فالمناسب أن يمثل بهذه الآية للتشكيك لا لإلهام لان الموصوف بالجهل المركب لا يتأني منه النظر كالموصوف بالعلم اليقين كما صرح به في المواقف وغيره حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما أراد أنجاهم من ورطة الجهل المركب هداهم إلى طريق الشك ليتأني منهم النظر الصحيح الموصل إلى الحق (قوله أو لا يخير

(نحو جاءني زيد أو عمرو) أو لإلهام نحو وإنا أو إياكم لهدى أو في ضلال مبين أو للتخيير أو للإباحة نحو ليدخل الدار زيد أو عمرو والفرق بينهما أن في الإباحة يجوز الجمع بينهما بخلاف التخيير (وأما فصله) أي تمقيص المسند اليه بضمير الفصل وإنما جعله من أحوال المسند اليه لانه يقتدر به أولاً

أولاً كون المخاطب لا يواجه من المتكلم أو كونه يزداد بعدا بالتصريح أو نحو ذلك كقوله تعالى وإنا أو إياكم لهدى أو في ضلال مبين خبرين مستقلين وأوفيهما للتنوع في الخبر كان الإلهام في أو إياكم وكان الكلام جملتان فكأنه يقال وإنا أو إياكم لهدى وإنا أو إياكم في ضلال مبين والخبران متلازمان وان كانت أوفى الموضعين لمعنى واحد وانهما من عطف المبرداشتمل الكلام على إلهام في المسند اليه والمسندين معا فكأنه يقال أحداً ثابت له أحد الأمرين وهذا أشد إبهاماً والله أعلم وقد يكون للتخيير كقولك لتسكن لك هذه أو ابتهازوجة وللإباحة كقولك ليدخل الدار زيد أو عمرو والفرق بين التخيير والإباحة أن الأول لا يصح معه الجمع بين المتعاطفين والثاني يصح معه الجمع بينهما (وأما فصله) أي الاتيان بعد المسند اليه بضمير الفصل وإنما جعله من أحوال المسند

ص (وأما الفصل فلتخصيصه بالمسند) ش المراد فصل المبتدأ من الخبر بضمير الفصل وبمحتمل

(٤٩ - شروح التاخيص - أول)

التخيير أو الإباحة وذلك اذا وقع بعد الأمر ولذا ينسبون الإباحة والتخيير إلى الأمر وقد ينسبونهما إلى كلمة أو وإنما ترك المصنف ذلك لان كلامه في الخبر (قوله نحو ليدخل الخ) هذا المثال صالح للتخيير والإباحة والفارق بينهما إنما هو القرينة فان دل على طلب أحد الأمرين فقط كان العطف للتخيير والإباحة (قوله يجوز الجمع) أي بقرينة خارجية لان مدلول اللفظ ثبوت الحكم لأحدهما مطلقاً فان كان الأصل فيهما المنع استفيد التخيير وعدم جواز الجمع والاستفادت الإباحة وجواز الجمع (قوله بخلاف التخيير) أي فلا يجوز فيه الجمع ان قلت ان أو في آية كفارة اليمين للتخيير مع أنه يجوز الجمع بين تلك المتعاطفات قلت الجمع بينها ان كان على أن الجميع كفارة واحدة فهو ممنوع لانه استظهار على الشارع وان كان الجمع بينها على أن أحدها كفارة والباقي صدقة أو تطوع فهذا لا يراد لانه يقال حينئذانه جمع أقسام الكفارة فتأمل (قوله أي تعقيب الخ) أشار بذلك إلى أن الفصل في كلام المصنف بمعنى ضمير الفصل لا المعنى المصدرى وانه على حذف مضاف أي إيراد الفصل وإنما قال الشارح أي تعقيب الخ ملاحظة للمضاف المقدر فهو بيان لحاصل المعنى (قوله وإنما جعله من أحوال المسند اليه) أي حيث ذكره في مبحثه ولم يجعله من أحوال المسند مع أنه ملاصق لهما ومقترب بهما (قوله لانه يقتدر به أولاً) أي افتراضاً أولاً أي قبل ذكر المسند لانه يذكر المسند اليه أولاً فيقال زيد ويذكر ضمير الفصل ثانياً فيقال

فلتخصيصه به كقولك ز يدهو المنطلق أو هو أفضل من عمرو أو هو خير منه أو هو يذهب

هو ويدكر السند ثالثا فيقال القائم فقد اقترن ضمير الفصل بالسند اليه أولا قبل اقترانه بالسند (قوله ولانه في المعنى عبارة عنه) فهو في قولك ز يدهو القائم نفس زيد (قوله وفي اللفظ مطابق له) أي في الافراد والتنثية والجمع نحو زيد هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون ان قلت انه ينزى من مطابقة الاول مطابقة للثاني إذ لا بد من مطابقة الخبر للبتدا قلت لان سلم الازوم لجواز أن يكون الخبر أفضل تفضيل وهو لا يجب مطابقة للبتدا نحو الزيدان هما أفضل من عمرو فقوله وفي اللفظ مطابق له أي باطراد بخلاف المسند فانه قد لا يطابقه ثم ان مذكره الشارح من ان ضمير الفصل عبارة عن المسند اليه في المعنى انما يأتي على القول المرجوح من أن ضمير الفصل اسم وله مرجع وأنه يعرب اما مبتدأ أو بدلا مما قبله والحق أنه حرف جىء به على صورة الاسم وليس بضمير ولا مرجع له وانما يسمى ضميرا على سبيل الاستعارة والعلاقة المشابهة في الصورة كما يأتي من أن المشاكلة الصورية من علاقات الاستعارة وجعلها العصام من علاقات المجاز المرسل ان قلت (٣٨٦) مذكره الشارح من توجيه كونه من أحوال المسند اليه يعارضه اقترانه بلام

ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له (فلتخصيصه) أي المسند اليه (بالمسند) يعني قصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا ز يدهو القائم أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوز به الى عمرو فالباء في قوله فلتخصيصه بالمسند مثلهم في قولهم خه صت فلا بالذكر

اليه لانه يقترب به ويأيه وهو في اللفظ مطابق له ولانه على القول بان له محلا من الاعراب وانه ضمير حقيقة عبارة عن المسند اليه وأما على القول بأنه صورة ضمير ولا محل له فلا يتجه هذا لا يقال اقترانه باللام في نحو قولنا ان زيدا هو القائم يدل على انه من حيز المسند لانا نقول دخول اللام عليه لكونه توطئة للمسند لا لكونه عبارة عنه وقائما مقامه بدليل أن من أعربه أعربه مبتدأ ولانه معرفة صورة فلا يناسب الخبر الذي الاصل فيه أن يكون نكرة (فلتخصيصه بالمسند) أي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل لتخصيصه أي المسند اليه

أن يريد أو ما انبان ضمير الفصل والنصل هو صورة ضمير واقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما كذلك وهو الذي يسميه الكوفيون عمادا و بعضهم يسميه دعامة والبصريون نصلا والمنطقيون رابطة وله أحكام يطول ذكرها وفائدته كما ذكره المصنف افادة اختصاص المسند اليه بالمسند فاذا قلت زيد هو القائم معناه انه لا قائم غيره وقد صرح به الرخشي عند قوله تعالى وأولئك هم المفلحون واستدل له السهيلي بانه أتى به في كل موضع ادعى فيه نسبة ذلك المعنى الى غير الله تعالى ولم يؤت به حيث لم يدع وذلك في قوله تعالى وأنه هو أضحك وأبكى الى آخر الآية وذكر نحوه التنوخي غير انه جعل الضمير للتأكييد ولم يذكر الحصر وفيما قاله نظر لقوله تعالى وأنه هو أمات وأحيا مع قوله تعالى وأنه خلق الزوجين الذكر والانثى فالاحياء خلق وان كان الخلق لم ينسب له أحد غير الله تعالى فقه أتى فيه بضمير الفصل في قوله سبحانه وأنه هو أمات وأحيا على خلاف ما زعماء وان كان الامانة والاحياء قد نسبوا لغير الله تعالى كما تضمنه قول النمرود أنا أحيا وأميت فقوله تعالى وأنه خلق الزوجين لم يؤكده بالفصل مع أنه منه ثم ما قاله ليس بصحيح لان هذا الضمير لا يصح اعراجه فصلا لان الفصل لا يقع قبل

الابتداء في نحو ان زيدا هو القائم إذا اقترانه به يدل على أنه من أحوال المسند وقائم مقامه قلت دخول اللام عليه لكونه توطئة وتمهيدا للمسند لا لكونه عبارة عنه وقائما مقامه بدليل أن من أعربه أعربه مبتدأ أو بدلا مما قبله (قوله فلتخصيصه بالمسند) ربما أوهم كلامه انحصار نكاته في التخصيص المذكور مع أنه قد يكون لغير ذلك كالتمييز بين كون ما بعده خبرا أو نعتا وكالتأكييد اذا حصل الحصر بغيره كما اذا كانت الجملة معرفة الطرفين فيها ضمير فصل نحو ان الله هو الرزاق فيحمل كلام المصنف على

أن التخصيص من نكاته (قوله يعني لقصر الخ) لما كانت العبارة توهم أن الباء داخلة على المقصور عليه بين الشارح خبر انها داخلة على المقصور من قصر الصفة على الموصوف لان المسند صفة للمسند اليه * واعلم أن دخول الباء بعد الاختصاص على المقصور هو الغالب في الاستعمال عند الشارح وخالفه السيد فجعل الغالب دخولها على المقصور عليه مع اتفاقهما على جواز الامرين لغة والنزاع بينهما انما هو في الغالب في الاستعمال اه سم وقوله وخالفه السيد الخ ناقش فيه يس لان الذي في حواشي الكشف للسيد وحواشيه على المطول موافقة للشارح حيث قال دخول الباء بعد التخصيص على المقصور أكثر في الاستعمال بناء على أن تخصيص شيء بآخر في قوة تمييز الآخر به عن نظائره فاستعمل فيه على طريق المجاز المشهور حتى صار كأنه حقيقة فيه أو على طريق التضمن وان كان التخصيص بحسب مفهومه الاصل يقتضي دخولها على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد أي صار الجود مقصورا على زيد لا يتجاوز به الى غيره وهذا عرف جيد الا أن الأكثر في الاستعمال دخولها على المقصور كما بين (قوله مثلها في قولهم الخ)

أى ذكرته دون غيره كأنك جعلته من بين الاشخاص مخصا بالذكر أى منفردا به والمعنى ههنا جعل
المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه

بالمسند بمعنى جعل المسند مخصا بالمسند اليه بحيث لا يتعداه الى مسنده آخر كقولنا زيد هو الساعى فى
حاجتك فذكر ضمير الفصل ليفيد أن المسند هو الساعى مخصوص بالمسند اليه وهو زيد بحيث لا يتعداه
الى أن يكون غير زيد ساعيا فالباء دخلت هنا على المقصور لاعلى المقصور عليه ولو كان الاصل دخولها

خبر هو فعل ماض وقد توجد دلالة الفصل على الحصر من مواضع من القرآن منها قوله تعالى فلما
توفيتنى كنت أنت الرقيب عليهم لانه لو لم يكن للحصر لما حسن لان الله لم يزل رقيباً عليهم وانما الذى
حصل بتوفيه انه لم يبق لهم رقيب غير الله تعالى وينبغى لهذا ان يتعين اعرابه فصلاً ومنها قوله تعالى
لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفائزون فانه ذكر لتبيين عدم الاستواء
وذلك لا يحسن الابان يكون الضمير للاختصاص وبهذا تعين اعرابهم هنا فصلاً لاناً كيدا ولا مبتدأ
ثانياً الا أن يقال فى هذا كله ان الحصر يحصل من تعريف الخبر ومثل فى الايضاح بقولك زيد هو
يقوم وليس بصحيح لانه ليس بفصل لان بعده فعلاً مضارعاً وأما المصنف والبيانون فاتبعوا فيه
الجر جاني فانه ذكر ذلك فى شرح الايضاح والجمهور على خلافه وما يدل على الحصر أيضاً قوله
تعالى ان شئت لك هو الابتر وقوله تعالى أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو الولي لان الانكار فى الآيتين
لا يحصل الا بالحصر **تنبيه** فائدة الحصر غير منحصرة فى التخصيص بل يفيد أيضاً كيد
كما صرحوا به ويفيد أيضاً الدلالة على ان ما بعده خير لاصفة على خدش فى ذلك محله علم التحولان هذه
الفائدة من حظ النحوى لامن حظ البيانى وهذه الفوائد الثلاث ذكرها الزمخشري عند الكلام على
قوله وأولئك هم المفلحون **تنبيه** قال ابن الحاجب فى شرح المفضل ان الفصل ضمير
مؤكد لما قبله وقال فى أماليه ان ضمير الفصل ليس تأكيداً لانه لو كان فاما ان يكون لفظياً أو معنوياً
لا جاز أن يكون لفظياً لان اللفظى اعادة اللفظ الأول مثل زيد زيد أو معناه مثل قت أنا والفصل
ليس هو المسند اليه ولا معناه لانه ليس مكنيا به عن المسند اليه ولا مفسر له ولا جاز أن يكون معنوياً
لان المعنوى التأكيد بالفاظ محصورة كالنفس والعين **قلت** وما قاله من كون الفصل لا يعود
لما قبله حسن دقيق ولا سيما اذا قلنا ان الفصل حرف غير انه قد يخدم فيه أنه يشترط مطابقتها له فى
افراد وتنشئة وجمع الا أن يقال حفوظ على المطابقة الصورية وأما قوله انه ليس تأكيداً ففيه نظر
ولا يسلّم أن التأكيد منحصر فيما ذكره لان التأكيد الذى ذكره هو التوكيد الذى تكلم عليه النحاة
فى باب التابع ولكنه تأكيد باصطلاح الاصوليين وأهل المعاني وهذا كما أن التأكيد يكون بان واللام
وكأنه توهم أن المراد ان الفصل تأكيد للمسند اليه وليس كذلك بل هو تأكيد للجملة كما قدمناه فى
أوائل هذا الشرح وبمجموع ما ذكرناه وما ذكره ابن الحاجب اتجه اشكال فى قول النحاة أن الفصل
لا يجتمع مع التأكيد فلا يقال زيد نفسه هو القائم لانا نقول نفسه تأكيداً للجملة فلم يجتمع
تأكيد ان على شىء واحد ثم ما المانع من اجتماع التأكيد والفصل وأنت تقول جاء زيد نفسه عينه
وجاء زيد نفسه ولا حاجة بعد ثبوت كلمتين فى استعمالين الى سماعهما من العرب مجتمعتين ولهذا نقول
جاء الزيدون كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون من غير توقف على ورود السماع بها مجتمعة
وهو اعلم أن الفصل اتفق جمهور النحاة على انه حرف لاسم والقائلون بانه اسم اكثرهم على انه لا محل له من
الاعراب والقائلون بان له محلا منهم الكسائي قال ان محله باعتبار ما قبله والفراء قال باعتبار ما بعده فما
ذكرناه من أنه تأكيد للحكم واضح على قول الجمهور انه حرف أو اسم ولا موضع له وان قلنا بذهب

أى فى كونها داخلة على
المقصور (قوله أى ذكرته
دون غيره) أى فالذكر
مقصور على فلان (قوله
كأنك الخ) كأن للتحقيق
أى بمعنى أنك جعلته وقوله
من بين الاشخاص متعلق
بمحتصا مقدم عليه (قوله
من بين ما) أى من بين
الافراد التى يصح أى يمكن
عقلا (قوله بكونه مسندا
اليه) أى لذلك المسند
المختص

مختصاً بأن يثبت له السند كما قال في إياك نعبد

على المقصور عليه لأن أهل العرف يدخلونها كثيراً على المقصور يقال خصصتك بهذه الحاجة أي جعلتها لا تتعداك إلى غيرك وليس المعنى خصصتك أنت بها فلا تتعدها إلى حاجة أخرى ومن هذا الاستعمال قوله إياك نعبد أي نخصك بالعبادة أي نجعل عبادتنا لا تتعدى إلى غيرك لأنك تختص بها فليس لك من الأحوال والأوصاف غيرها وإذا تقرر أن ما استعمله المصنف موجوداً عرفاً لم يرد أن

الكسائي أنه اسم محل أعرابه ما قبله فقد قال ابن مالك في شرح التسهيل أنه يجعله تائيداً لما قبله وأنه باطل والذي أفهمه من هذا القول أنه إنكار الحقيقة الفصل بالكلية وادعى أن ما يسميه غيره فصلاً نوعاً من أنواع التائيد اللفظي وأنه توکید للظاهر بالمضمر ولذلك كان باطلاً لأن غيره لا يجيز تائيد الظاهر بالمضمر وإذا كان كذلك فلا يرد علينا حينئذ مذهب الكسائي لأنه إنكار للفصل ولم يثبت لنا من أثبت الفصل وجعله تائيداً كيدا للسند إليه فلم يبق الا قول الفراء أنه اعتبار ما بعده وهو مذهب شاذ لا علينا منه وليس يلزمه من إعطائه اعتبار ما قبله أن يكون تائيداً كيدا له فليتأمل وأما قول الخطيب في شرح المفتاح أن الفصل تائيد للسند إليه لأن أعرابه أعراب السند إليه على المختار فليس بصحيح واختياره ذلك لا يرجع إليه فيه **(تنبيه)** قول المصنف تخصيص أي تخصيص السند إليه بالسند وهو هذه العبارة هي الصواب وأما قول السكاكي في المفتاح تخصيص السند بالسند إليه فهو سهو منه فليتأمل وقال الخطيب في التبيان الفصل لتخصيص السند بالسند إليه أو عكسه وهو وهم أيضاً والظاهر أنه وجد كلا من العبارتين في كلام المصنفين فجمع بينهما توهماً أنهما صحب حجتان الآن يريد ما ذكرناه من تخصيص الأول بالثاني بكل حال ويعني بالسند إليه الاسم الجامد وبالسند المشتق تقدم أم تأخر فقوله يزيد هو القائم بتخصيص السند إليه وهو يزيد بالقائم وهو السند لأن معناه القائم الازيد وقوله القائم هو زيد بتخصيص السند وهو القائم بالسند إليه وهو زيد لأن المخصص أبداً هو الأول والمخصص به هو الآخر لكن القول بأن الصفة هي المبتدأ تقدمت أو تأخرت خلاف قول الجمهور والراجح أن السابق من العرفتين مبتدأ واللاحق خبر **(تنبيه)** ترتب على عبارة السكاكي وهو قوله أن الفصل لتخصيص السند بالسند إليه فساد وهو أن المشايخ ناصر الدين الترمذي وشمس الدين الخطيب وعماد الدين الكاشي أوردوا في شروحاتهم للمفتاح سؤالاً وهو أن الفصل إذا كان لتخصيص السند بالسند إليه فهو صفة السند لا السند إليه لأن تخصيص السند بصفة السند ثم اختلفوا في جوابه فأجاب الترمذي بأن الفصل يقترب أولاً بالسند إليه ثم بواسطة اقترانه به يحصل تخصيص السند به ورد الخطيب هذا الجواب بأننا نسلم أن اقترانه بالسند إليه بحسب المعنى الذي هو التخصص بل اقترانه بحسب التخصص بهما على السواء وإنما يقترب بالسند إليه أولاً بحسب اللفظ ولا اعتبار للاقتران اللفظي وأجاب الكاشي بأن فائدة الفصل بالذات موصوفية السند إليه بالسند دون غيره ويلزم منه تخصيص السند بالسند إليه ورده الخطيب بأن فائدة الفصل بحسب اللفظ أن يعلم أن ما بعده خبر وبحسب المعنى تخصيص السند على التقديرين فائدته ترجع بحسب الذات إلى السند وأن قوله فائدة الفصل موصوفية السند إليه بالسند ممنوع ولم لا تكون فائدته كون السند بصفة السند إليه دون غيره اه وأجاب الخطيب المشار إليه بأن الفصل عبارة عن السند إليه ومؤكده لأنه في المعنى تكراره وأعرابه أعراب السند إليه على المختار وبدل على أن السند إليه معنى يوجد فيه السند ولا يوجد في غيره فذلك جعل الفصل من الاعتبار الراجع إلى السند إليه **(قلت)** قد بنوا هذا السؤال على ظنهم صحة قول السكاكي فائدة الفصل تخصيص السند بالسند إليه وقد ذكرنا أنها فاسدة فلا محل للسؤال بالكلية ولزم منه فساد الأجوبة السابقة

(قوله بأن يثبت له السند)
أي ذلك السند بخصوصه
وحاصله أن ذلك السند
بخصوصه يصح علة
أسنده إلى أفراد عدة فإذا
أسند لواحد وأتى بضمير
الفصل كان ذلك السند
مقصوراً على هذا السند
إليه بخصوصه وقوله بأن
يثبت الخ على صيغة العلوم
من الثبوت لا على صيغة
المجهول من الإثبات لأن
الاستفاد من ضمير الفصل
هو القصر في الثبوت لا
الإثبات والفرق ظاهر
اه فنرى

معناه نخصك بالعبادة لانه غيرك (وأما تقديمه) أى تقديم المسند اليه (فلكون ذكره أهم)

✽ وأما تقديمه فلكون
ذكره أهم

(قوله معناه نخصك بالعبادة)
أى وليس معناه أنك مختص
بالعبادة ومقصود عليها
فليس لك من الأحوال
والأوصاف غيرها (قوله
وأما تقديمه الخ) المراد
بتقديمه إرادته ابتداء أول
النطق فاندفع اعتراض
المطول بأنه كيف يطلق
التقديم على المسند اليه
وقد صرح صاحب
الكشاف بأنه إنما يقال
مقدم أو مؤخر للزال عن
مكانه لا للقرار فى مكانه
وحاصل الجواب أن فى لفظ
التقديم هنا تجوزا والمراد
معارفته (قوله فلكون
ذكره أهم) أى فلكون
ذكره أهم من ذكر المسند
ومعنى لكون ذكره أهم
أن العناية به أكثر من
العناية بذكر غيره

العبارة مقابلة وهو ظاهر والله أعلم ولا يذهب عنك أيضا أن هذه المباحث المذكورة فى العطف
والفصل ولو فصلت فى النحو تذكر فى البيان باعتبار استعمالها لمناسبة الحال والمحافظة عليها فى
مقاماتها بالذات لان المقام لا يفيد فيه غيرها أولا غراض تترتب عليها وقد تقدم نحو هذا غير مأمرة
(وأما تقديمه فلكون ذكره أهم) أى يقدم المسند اليه على المسند لان ذكر المسند اليه أهم والمراد
بالتقديم هنا أن لا يحول عن مرتبته بأن ينطق به أولا لأن له مرتبة التأخير فتقدم عنها كالمفعول
باعتبار الفاعل وكثيرا ما يطلق التقديم على المعنى الأول وهو المراد هنا ثم كون الذكر أهم لا يكفى فى علية
التقديم لذاته لان الأهمية بنفسها حكم يفقر الى علة توجبها اذا الأهمية فى الشيء هى الاعتناء به
والاعتناء لا بد له من سبب فلذلك لو قيل هذا أهم من ذلك كان هذا القائل بصد أن يقال له لماذا كان
أهم ومن أى وجه كانوابه أعنى فلذلك فصل أوجه الأهمية على حسب ما رآه كافيا فى الحال فقال

فانها مبنية على فساد ثم فى كلامهم السابق نقود كثيرة منها قول الخطيبى ان الاقتران اللفظى لا أثر له
فى جعل الفصل من أحوال المسند اليه وليس كما قال بل الاقتران اللفظى بأحد الطرفين اذا كان المعنى
بالنسبة اليهما على السواء يرجح به ور بما رجح به مع التفاوت فى المعنى ألا ترى ان قولك القائم زيد يكون
القائم هو المبتدا والمسند اليه لسبقه لفظا ثم ان الخطيبى ناقض هذا الكلام فى بحثه مع الكاشى
واعتبر قول النحاة ان فائدة الفصل بيان ان ما بعده خبر وذلك اعتبار لفظى أيضا ومنها قول الخطيبى
الفصل عبارة عن المسند اليه ومؤكده وتكراره واعرابه اعرابه كل ذلك ممنوع (قوله ويدل على
أن المسند اليه معنى (١) يوجد فى المسند ولا يوجد فى غيره معارض بأن يقال هو معنى يوجد فى المسند
اليه ولا يوجد فى غيره كما فعل هو فى جواب الكاشى سواء بسواء واذا تقرر فساد هذا السؤال وجوابه
فلنذكر نحن السؤال على التحقيق بالعكس بما ذكره ونقول الأولى أن يجعل الفصل من الاعتبارات
الراجعة الى المسند اليه أو الى المسند أو الى الاسناد ولا شك أن هذا يلتفت (٢) عن أن تأكيد
الفصل للجملة أو للفرد فمقتضى ماسبق أن يقال للفصل ثلاث فوائد التأكيد والتخصيص وان
ما بعده خبر فان نظرنا للفائدة الأولى فالأولى أن يجعل من اعتبارات الاسناد لانه توكيد للحكم كما جعل
التأكيد بأن من اعتباراته ودخوله فى وسط الكلام لا ينافى ذلك كما أن لام الابتداء تدخل بين المسند
اليه والمسند والتأكيد بهما من اعتبارات الاسناد كما سبق وان نظرنا الى فائدة التخصيص فالأولى أن
يجعل من اعتبارات المسند اليه لان الفصل تخصيص المسند اليه بالمسند فالفصل مخصص بالسكسر
والمسند اليه مخصص بالفتح والمسند مخصص به فأثر الفصل معنى يتعدى منه الى المسند اليه ويصير قائما
بالمسند اليه فعلم أن نسبته الى المسند اليه أولى ولما كان الصنف وغيره من أهل هذا العلم انما عولوا على
أن فائدة الفصل التخصيص ولم يعولوا على التأكيد جعلوه من أحوال المسند اليه وان نظرنا الى الفائدة
الثالثة وهى ان ما بعده ليس تابعا صح أن يجعل من أحوال المسند اليه لانه يسرع إعطاءه خبره وصح
أن يجعل من أحوال المسند لانه يبين خبريته ص (وأما تقديمه فلكون ذكره أهم الخ) ش تقديم
المسند اليه يكون لاحد أمور ✽ الأول أنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه ✽ قلت ✽ يريد التقديم
المعنى فان المسند اليه محكوم عليه والمحكوم عليه متقدم فى الذهن على المحكوم به وان أراد التقديم
اللفظى فذلك يختلف فان الأصل فى المسند اليه التقديم ان كانت الجملة اسمية والتأخير ان كانت
فعلية الا اذا قلنا ان الفاعل فرع والمبتدأ أصل فانه حينئذ أصله التقديم فما ذكره المصنف لا يأتى على
القول بأن الفاعل أصل ✽ الثانى أن يتمكن الخبر من ذهن السامع لان فى المبتدأ تشويها اليه كقول

(١) يوجد فى المسند
الخ كذا فى الأصل
ولتحذر هذه العبارة مع
عبارة السابقة اه
(٢) يلتفت عن الخ هكذا
فى الأصل ولعل يلتفت
محرف فتأمل كتبه مصححه

(قوله ولا يكفي في التقديم) أي في بيان نكتة التقديم مجرد الخ أي لا يكفي صاحب علم المعاني أن يقتصر في بيان نكتة التقديم على الاهتمام بحيث يقول قدم السند اليه مثلا للاهتمام بل ينبغي أن يبين سببه ليعلم المتعلم الكاسب للبلاغة الجهات المتبعة عند البلاء المتضمنة للاهتمام والا فيكفي أن يقال في التقديم الواقع من البليغ أنه للاهتمام اذ لا خفاء في أن مادعا للاهتمام أمر معتبر في البلاغة (قوله وبأي سبب) العطف تفسيري (قوله فلذا فصله) أي بينه والضمير لوجه الاهتمام وسببه (قوله اما لانه) أي وثبتت الأهمية لذكره اما لكون تقديمه الأصل أي الراجح في نظر انواضع وقوله اما لانه أي تقديم السند اليه بمعنى اللفظ وقوله لانه محكوم عليه أي السند اليه بمعنى المعنى ففي كلامه استخدام (قوله ولا بد من تحققة قبل الحكم) اعترض بأنه ان أريد وقوع النسبة أولا ووقوعها فهو مسبوق بتحقيق السند اليه والسند معا في (٣٩٠) الذهن ضرورة أن النسبة لا تعقل الا بعد تعقلها لكن لا يانزم من ذلك

ما هو المطلوب أعني تقديم السند اليه على السند وان أريد بالحكم المحكوم به فلا نسلم أنه لا بد من تحقق المحكوم عليه في الذهن قبل المحكوم به لانه يمكن تعقل المحكوم به قبل تعقل المحكوم عليه نعم لو كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به الوصف كان الأولى أن يلاحظ قبل المحكوم به وأما أنه يجب فلا هذا اذا أريد بتحقيقه قبل الحكم بتحقيقه في التعقل وان أريد بتحقيقه في الخارج فلا نزاع فيه اذا كان المحكوم عليه من الموجودات الخارجية الا أن ترتيب الالفاظ لتأدية المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني في التعقل لا في

ولا يكفي في التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لا بد أن يبين أن الاهتمام من أي جهة وبأي سبب فلذا فصله بقوله (اما لانه) أي تقديم السند اليه (الأصل) لانه محكوم عليه ولا بد من تحققة قبل الحكم فقصدوا أن يكون في الذكر أيضا مقدا

(اما لانه) أي تقديم السند اليه (الأصل) من جهة المعنى وفي الخارج بمعنى أن السند اليه المحكوم عليه من شأنه أن يكون ذاتا خارجية ولا يضر خروجها عن ذلك في بعض الصور كالتقاضي الذهنية والمحكوم به من شأنه أن يكون وصفا ومن شأن الذات العروضة التقرر قبل الوصف العارض ولا يضر الخروج أيضا عن هذا الأصل في بعض الصور كالأوصاف الملازمة وأما حملها على أن تعقل الذات المحكوم عليه سابق عن تعقل الحكم فلا يصح اذ لا يسلم تقدم السند اليه على السند في التعقل لان تعقل الذات من حيث هي لا يجب سبقه على تعقل الوصف من حيث هو فلا يوجب ذلك تقدم أحدهما على الآخر والتعقل من حيث الحكم هما فيه سواء لان النسبة الحكمية تتوقف عليهما معا فلا يوجب ذلك تقديم أحدهما على الآخر واذا كان الأصل تقديم السند اليه على السند لينبه بالتقديم المذكور على التقديم المعنوي فالمحافظة على ما يوافق الأصل تقتضي أهمية الذكر ولكن الجري على الأصل انما هو عند انتفاء سبب العدول لان معنى الاصاله هنا كون الشيء متمسكا به عند انتفاء جميع المعارض

المعري والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد قال البطليوسي في شرح سقط الزند معناه مقصود به الانسان والحيرة الواقعة فيه من قبيل اتصال النفس بالجسم اذ النفس جوهرية والجسم عرضي فلذلك يعدم الجسم الحياة اذا فارقت النفس والحيرة الواقعة في نياطها به وقيل معناه ان الله خلق طائرا في بلاد الهند اسمه فقنس يضرب به المثل في البياض وله منقار طويل وهو حسن الالوان يعيش ألف سنة ثم يلهمه الله الموت فيجمع الحطب حواله ويضرب بجناحيه الحطب فتخرج نار فيشتعل فيحترق فيخلق الله من رماده بعد مدة مثله وهذا القول الثاني لغير البطليوسي وقيل أراد آدم صلى الله عليه وسلم وقيل أراد ناقة صالح وقيل عصاموسي صلى الله عليه وسلم ومثل ذلك السكاكي بقولك صديقك الفاعل الصانع صدوق تريد بالفاعل الصانع معناه من صفات

مدح
الخارج وأجيب بأنه يصح أن يراد بالتحقق قبل الحكم التقدم في التعقل ويراد بالحكم المحكوم به ويراد بالوجوب المأخوذ من قوله لا بد الوجوب الاستحسان وهو الأولوية لا الحقيقي ولا شك أن تعقل الذات قبل الوصف هو المناسب وان أمكن العكس وأن ترتيب اللفظ على ترتيب المعنى أمر لا يفتقر فصح التعليل به لتقديم السند اليه وحاصله أن السند اليه لما كان محكوما عليه كان السند مطلوباً لاجله فالأولى أن يلاحظ قبله ويصح أن يراد بالتحقق المذكور التقدم في الوجود الخارجي والوجوب حينئذ حقيقي ومختص بالموجودات الخارجية وترتيب اللفظ هنا على ما في الخارج ترتيب له على ما في الذهن لان ما في الخارج مدلول ما في الذهن وما في الذهن مدلول اللفظ يدل على ما في الذهن وما في الذهن يدل على ما في الخارج

ولا مقتضى للعدول عنه وإما لئتمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقا إليه

(قوله ولا مقتضى للعدول عنه) أي والحال أنه ليس هناك نكتة تقتضي العدول عن ذلك الأصل أمالو وجدت نكتة من نكات التأخير فلا يقدم لأن الأصل نكتة ضعيفة فيرجح غيرها عليها بمجردها من (٣٩١) هذه الجملة حال من المصدر المنسبك من أن

ومعموليها والتقدير لكونه

الأصل في حال عدم

المقتضى للعدول عنه قيل

ولا يصح أن تكون حالا

من خبر أن وهو الأصل

لما يلزم عليه من عمل أن

في الحال لأن العامل في

الحال هو العامل في صاحبها

وأنه عامل ضعيف لأنه عامل

معنوي وفيه نظر لأن

العامل المعنوي إنما يتمتع

عمله في الحال. وخرا لا مقدما

قل في الخلاصة

وعامل ضمن معنى الفعل لا

حروفه. وخرا لن يعمل

فالحق جواز ذلك الوجه

أيضا ويصح أن تكون

الجملة عطفًا على خبر أن

وهو الأصل (قوله فإن

مرتبة العامل المتقدم على

المعمول) أي لأنه لما أثر

فيه رجح جانبها عليه

بالتقديم ولأن العامل

علة في المعمول والعلة

مقدمة على المعمول (قوله

لأن في المبتدأ تشويقا

إليه) أي لما معه من الوصف

الموجب لذلك أو التمسلة

كذلك كقوله حارت في

المثال والحاصل أن في

قوله حارت البرية تشويقا

للنفس إلى علم الخبر فإذا

(ولا مقتضى للعدول عنه) أي عن ذلك الأصل إذ لو كان أمر يقتضي العدول عنه فلا يقدم كما في الفاعل فإن مرتبة العامل المتقدم على المعمول (وإما لئتمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقا إليه) أي إلى الخبر (كقوله

كما تقدم ولهذا قال (ولا مقتضى للعدول عنه) أي عن ذلك الأصل الذي هو التقديم كأن يكون المسند إليه مبتدأ كقولنا زيد قائم وأما لو كان المسند إليه فاعلا لوجب تأخيره عن الفعل أو ما يجري مجراه لوجوب تقديم العامل عن المعمول وكذا إذا استوجب المسند التقديم لكونه المصدر كما في زيد وكيف عمرو فإن قلت أما كون المسند استفهاما فقد يتجه كونه مقتضيا للعدول لأن الغرض مما فيه الاستفهام نفس المستفهم عنه فمادل عليه فهو بالتقدم أحق وأما كونه فعلا فتعليل اقتضائه العدول بكونه عاملا لتعليل باعتبار اصطلاح لا سلب في فإن العرب لا يدركون أن موجب تقديم الفعل على الداعل كونه عاملا والتعليل في هذا الباب يجب أن يكون مما يعتبره البلغاء بالسليقة فإن غيرهم لا يعتبر شيئا إلا بالتبع لهم فكيف يصح جعله علة للعدول عن التقديم قلت الأمر كذلك لكن قولهم يتقدم لكونه عاملا رهنا وإشارة إلى أن العرب استعملوه كذلك ونزله منزلة تقديم العامل الحسي على المعمول في وجوب تقدمه عليه وأنهم اعتبروه كالسبب في إيجاد ما بعده لم يرتكب إلا لأجل الفعل المقصود تسليطه عليه ونسبته له ولهذا يقال الأخبار في الجملة الفعلية الأهم فيه الفعل وما بعده لم يؤت به إلا لسببه فصار السبب المذكور عندهم كالسبب الحسي تأمل (وإما لئتمكن الخبر في ذهن السامع) أي لتحقيق أهمية تقديم المسند إليه لأن في ذلك التقديم ما يوجب تمكن الخبر في ذهن السامع لاشتغال المسند إليه على تطويل ما بحيث يوجب التشويق إلى الخبر والحاصل بعد الشوق الذي يمكن في النفس وهذا معنى قوله (لأن في) تقديم (المبتدأ تشويقا إليه) أي إلى الخبر لما معه من الوصف الموجب لذلك (كقوله) أي المعري بأن أمر الاله واختاف لنا * س فداع إلى ضلال وهادي

مدح تذكري لا تريد هذا اللفظ فإنه يستعمل غالباً في الذم كما أشار إليه الزمخشري فلا يرد على السكاكي فساد هذا المثال نعم قد يقال إن التشويق هنا إنما حصل للمبتدأ من ذكر الصفات فللنفس السكاكي إن التشويق إلى الخبر إنما حصل من كون المبتدأ موصولا وهو واضح لأن الصلة وهي حيرة البرية فيه شوق إليه فاستدعت موصولا يجري عليه والمصنف جعل في الإيضاح هذا القول خلاف الأولى وفيه نظر ولم يرد السكاكي بحصر التشويق في كون المبتدأ موصولا بل كونه موصولا يقتضي ذكر صلة تشويق النفس بها إلى المسند * الثالث أن يقصد تعجيل المسرة أن كان في ذكر المسند إليه تفاؤل نحو سعد في دارك أو المساءة أن كان فيه ما قد يتطير به مثل البفاح في دار صديقك وإن شئت فقل السفاح في دار عدوك للتفاؤل وسعد في دار عدوك للتطير والسفاح لقب عبد الله بن محمد أول خلفاء بني العباس يقال سفحت دمه أي سفكته وقول المصنف تعجيل المسرة أحسن من قول المفتاح لأنه يتفاهل به لأن التعجيل هو المناسب للتقديم لا التفاؤل لأنه يحصل بآخره أيضا * الرابع إيهام أن المسند إليه منك على ذكر فلا يعزب عن خاطر كقولك اللهم ربّي بالخامس إيهام أنك تستأذ بذكره فلا تقدم غيره عليه (قوله وإما نحو ذلك) قال المصنف في الإيضاح قال السكاكي وإمالا أن كونه متصفا بالخبر هو المطلوب لأنفس

قيل حيوان تمكن في النفس لأن الحاصل بعد الطلب أعز من النسيان لا تمب وقد يقال إن كون المبتدأ مشوقا لا خبر إنما يدعو إلى التقديم لا لكونه أهم أم أطول

كقوله

والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد

وهذا أولى من جعله شاهدا لكون المسند اليه موصولا كما فعل السكاكي

(قوله حارت البرية فيه) أى فى أنه يمدأ أولا يمدأى (٣٩٢) اختلفت فيه البرية فأطاق المزموم وأراد الا لازم لان الحيرة فى الشئ

والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد

يعنى تحيرت الخلائق فى المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفسه

(والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد)

فكون المسند اليه موصوفا بحيرة البرية فيه يوجب الاشتياق الى أن الخبر عنه ماهو وقوله حيوان مستحدث من جماد خبر مسوق بعد التشويق اليه فيتمكن فى ذهن السامع والحال قد اقتضى مزيد اهتمام بتمكينه فى أذهان السامعين ليحترز المحترز عن الضلال فيه ويزداد المهتدى فيه هدى ولا يكونه أمرا عجيبا فى نفسه تفرع النفوس الى التهمم بتصوره والايقاف عليه والمراد باستحداث الحيوان من الجماد البعث والمعاد للأجسام الحيوانية يوم القيامة ويدل عليه قوله بان أمر الاله الخ مع ما تقدم وتأخر عنه وقيل المراد بالحيوان المذكور ثعبان موسى على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام وقيل ناقة صالح وقيل آدم عليه السلام وقيل طائر بالهندي يمشى طويلا فاذا انتهى أجله دخل عشا ونفخ فيه فتحدث فى العش أصوات مطربة فيحترق العش بنار تحدث حينئذ ويحترق ذلك الطائر فى المس حتى يصير رمادا ثم يخلق الله تعالى من ذلك الرماد ذلك الطائر مرة أخرى ثم اذا انتهى أجله فعل مثل ما فعل أولا وهلم جرا والاحتمالات غير الاول ضعيفة وحيرة البرية إما بمعنى الاضطراب والاختلاف لان الحيرة فى الشئ يلزمها الاختلاف فى بعض الصور فيكون من اطلاق المزموم على الا لازم واما بمعنى أن مذهب الهادى يحتاج فيه الى دفع الشبه وكذا مذهب الضال ودفع الشبه لا يخلو غالبا فيكون اطلاق الحيرة واردا على أصله فكأنه قال والذي وقع فيه تحير أولا ولم يقع استقرار على حاله الا بعد دفع الشبه معاد حيوان الخ (قوله حيوان) أى معاد حيوان وقوله مستحدث من جماد أراد به النطفة بناء على أن المراد بالجماد ما ليس بحيوان وان انفصل عنه أو أن المراد مستحدث من جماد باعتبار أصله وهى طينة آدم بناء على أن المراد بالجماد ما ليس بحيوان ولا منفصل عنه أو المراد بالحيوان الاجسام الخارجة من القبور وهى مستحدثة من

يلزمها الاختلاف فاندفع ما يقال ان الفريقين القائل بالبعث جازم به والبعث المذكور له جازم به واما كان كل من أهل المذهبين جازما بمذهبه فأين الحيرة أو يقال ان الاختلاف من المجموع من حيث هو مجموع أثر حيرته وان كان كل واحد جازما بمذهبه أو يقال ان مذهب الهادى لما كان يحتاج الى دفع الشبه وكذا مذهب الضال ودفع الشبه لا يخلو غالبا عن حيرة فيكون اطلاق الحيرة واردا على أصله فكأنه قال والذي وقع فيه تحير أولا ولم يقع استقرار على حاله الا بعد دفع الشبه معاد حيوان الخ (قوله حيوان) أى معاد حيوان وقوله مستحدث من جماد أراد به النطفة بناء على أن المراد بالجماد ما ليس بحيوان وان انفصل عنه أو أن المراد مستحدث من جماد باعتبار أصله وهى طينة آدم بناء على أن المراد بالجماد ما ليس بحيوان ولا منفصل عنه أو المراد بالحيوان الاجسام الخارجة من القبور وهى مستحدثة من

الخبر كما اذا قيل لك كيف الزاهد فتقول الزاهد يشرب ويطرب وأورد عليه أن قوله لان نفس الخبر يشعر بتجويز أن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر وهو باطل لان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بها انما يكون تصديقا وان أراد بذلك وقوع الخبر مطلقا فغير صحيح لان العبارة عن مثله لا يتعرض فيها الى ماهو مسند اليه كقولك وقع القيام * قلت * وما ذكره ضعيف لان السكاكي لم يرد ان نفس الخبر منفك عن الحكم مقصود حتى يقول هو تصور وانما قيل فى كلامه ان المراد أن المسند اليه يستدعى مسندا غير معين فاذا لم يقصد مطابق الاخبار عنه بل الاخبار عنه بأمر مستغرب خلاف ما فى ذهن قدم المسند اليه ليظن حال النطق أن المسند ليس المسند اليه فيكون ذكره بعد ذلك أوقع فى النفس لغرابته ولذلك مثله بقولك الزاهد يشرب لانه يستغرب الحكم على الزاهد بذلك ولو قال يشرب الزاهد لسرى ذهن الى ان المسند اليه ليس زاهدا وقيل مراده أن يقصد الانصاف الدائم لا مجرد وقوع الفعل فان قوله الزاهد يشرب يشير الى الحالة الدائمة بخلاف قوله يشرب الزاهد لا يعطى الا مجرد الفعل كذا قيل وفيه نظر لأن يشرب أيضا قد يعطى التكرار لكونه فعلا ماضيا كما سيأتى الا أن يقال ان دلالة المضارع على التكرار انما هي اذا وقع خبرا كما هو ظاهر كلام الزحشرى وينبغى أن تمثل بقولك يشرب الزاهد لدلالة الجملة الاسمية على الثبوت والفعلية على التجدد ويحتمل كلامه وجهان ثالثا وهو أن يكون المراد

أنه

جماد وهو التراب الذي ثبت منه (قوله فى المعاد الجسماني) أى فى العود المتعلق بالاجسام وكذا

بالارواح (قوله والنشور) أى انتشار الخلق من قبورهم وتفرقهم فى الذهاب الى المحشر وقوله الذي ليس بنفساني أى الذي ليس متعلقا بالنفس فقط بل متعلق بالنفس أى الروح والجسم معا

(قوله بدليل ما قبله الخ) أى أن المراد بالحيوان المستحدث من جماد بنو آدم والذي تحيرت البرية فيه معاده ونشوره بدليل ما قبله وايس المراد بالحيوان المستحدث من جماد تحيرت البرية فيه ناقة صالح أو ثعبان موسى كما قال بعضهم فان الأولى مستحدثة من الصخرة والثانى مستحدث من العصا وقد اختلف فيهما الناس ف قيل ذلك ضلال وسحر وقيل أمر حق ومعجزة لصالح وموسى وقال بعضهم المراد به طائر بالهند يقال له الفقنس يضرب به المثل فى البياض له منقار طويل فيه ثلثمائة وستون ثقبه على عدد أيام السنة اذا صوت يخرج من كل واحد منها صوت حسن يهيش ألف سنة واذا انتهى أجله وألهمه الله ذلك دخل عشه ونفخ فيه فيحدث فى العش أصوات مطربة فيحترق العش بنار تحدث حينئذ ويحترق ذلك الطائر فى العش حتى يصير رماداً ثم يخلق الله من ذلك الرما بعد ثلاثة أيام ذلك الطائر مرة أخرى ثم اذا انتهى أجله فعل مثل ما فعل أولاً ولم جراً لكن أنت خير بأن هذا البيت وحده لا يدل لما ادعاه من أن المراد بالحيوان المستحدث من جماد بنو آدم وأن الذى تحيرت فيه البرية معاده لصدقه بناقة صالح وعصا موسى نعم أبيات القصيدة من أولها تدل على ذلك فلاولى أن يقول بدليل السياق وذلك لان هذا البيت الذى ذكره المصنف لاني العلاء المعرى من قصيدة يرثى بها فقيها حنفيا ومطلعا :

غبر مجدى ملتى واعتقداى * نوح باك ولا ترنم شادى

وشبيه صوت النعى اذا قبس بصوت البشير فى كل ناد

أبكت تلك الحماسة أم غنت على فرع غصنها المياد (٣٩٣) صاح هذى قبورنا تملأ الرح

ب فأين القبور من عهد عاد
خفف الوطء ما ظن آدم ال
أرض إلا من هذا لا جساد
وقبيح بنا وان قدم العم
د هو ان الآباء والاجداد
سرا إن اسطعت فى الهواء
رويدا

لا اختيلا على رفات العباد
رب لحد قد صار لحدامارا
ضاحك من تراحم الاضداد
(١) وهى طويلة ومنهما

بدليل ما قبله
بأن أمر الاله واختاف الناس فداع الى ضلال وهادى
يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به (واما لتعجيل المسرة أو المساءة للتفاؤل)
(واما لتعجيل المسرة أو المساءة) أى يحصل الاهتمام بتقديم المسند اليه لما فى تقديمه من تعجيل
المسرة أو تعجيل المساءة وذلك (ل) ما فيه من (التفاؤل) فيفيد تقديمه تعجيل المسرة للتسامح
أنه اذا علم صدور المسند فى الجملة ولاكن لم يعلم المسند اليه قدم المسند اليه ولهذا قل لانفس الخبر قان الخبر
معلوم الوقوع وانما قصد ايقاعه على شخص خاص قال السكاكى أيضا يقدم لانه يفيد زيادة تخصيص
كقوله متى تهز زنى قطن تجدهم * سيوفانى عواتقهم سيوف
جلوس فى مجالسهم رزان * وان ضيف ألم فهو خوف
والخفوف جمع خاف بمعنى خفيف ورزان جمع رزين فان المعنى هم خفوف قال المصنف فى مطابقة
الشاهد لالتخصيص نظر لما سياتى من أن ذلك مشروط بكون الخبر فعليا فان قلت الفعلى أعم من الفعل

(٥٠ - شروح التامخيص - أول)

يدل على كون المرثى فقيها حنفيا وهو قوله

وفقيها أفساره شدن للنعمان مالم يشده شعر زياد

فسياق القصيدة فى رثاء شخص مات بعد أن يكون المراد بالحيوان غير آدميين وبين أن الذى وقعت الحيرة فيه معاد ومجد بمعنى
مغن ونافع والشادى من الشدو وهو رفع الصوت (قوله بأن أمر الاله) أى ظهر بالدلة بالنسبة ان دعى الى الهدى (قوله وهاد)
عطف على داع (قوله بعضهم يقول بالمعاد) أى وهو الهادى كما يدل عليه قوله بأن أمر الاله حيث جعل الحشر من أمر الله وقوله بعده
واللييب اللييب من ايس يفتر بأن مصيره للفساد (٢)

أى فساد المزاج وعدم المعاد (قوله لتعجيل المسرة) أى السرور لانه يحصل بسماع اللفظ المشعر بالسرور سرور وكذا يقال فيما بعده

تعب كلها الحياة فما أعجب الا من راغب فى ازدياد

ان حزنا فى ساعة الموت أضعاف سرور فى ساعة الميلاد

(٢) قوله بأن مصيره هكذا فى الاصل ولا يستقيم الوزن بذلك ولا المعنى والمعروف الموجود فى معاهد التنصيص بكون مصيره للفساد
بنوون لفظ كون ورفع مصيره على الابتداء كتبه مصححه

قال السكاكي وإما لأن كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لأنفس الخبر كما إذا قيل لك كيف الزاهد فتقول الزاهد يشرب ويطرب
وأما لأنه يفيد زيادة تخصيص كقوله

متى تهز بنى قطن تجدهم * سيوفا في عوانتهم سيوف
جالوس في مجالسهم رزان * وان ضيف ألم فهم خفوف

والمرادهم خفوف وفيه نظر لأن قوله لأنفس الخبر يشعر بتحويز أن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر وهو باطل لأن نفس الخبر
تصور لا تصديق والمطلوب بها إنما يكون تصديقاً وان أراد بذلك وقوع الخبر مطلقاً فغير صحيح أيضاً لما سيأتي أن العبارة عن مثله لا تعرض
فيها إلى ما هو مسند إليه كقولك وقع القيام ثم في مطابقة الشاهد الذي أنشده للتخصيص نظراً لما سيأتي أن ذلك مشروط بكون الخبر فعلياً
وقوله والمرادهم خفوف تفسير لا شيء بأعادة لفظه وقد يقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي

قاله أرباب الحواشي من التكلم السابق (قوله أو ما أشبه ذلك) أي كالاحتراز عن أن يحصل في قلب السامع غير المحكوم عليه
كقولنا زيد قائم إذ لو قيل قائم زيد فربما تخيل من أول وهلة أن المراد بالقائم غير زيد والغرض نفي ذلك التخيل لأنه مظنة الغفلة عن
تحقيق المراد (قوله قال عبد القاهر) قدر الفعل إشارة إلى أن عبد القاهر فاعل لفعل محذوف وفيه أن هذا ليس من المواضع التي
يحذف فيها الفعل فلاولى جملة مبتدأ والخبر محذوف كما فعل في الطول (٣٩٥) حيث قال عبد القاهر أو ردك لما حاصله ما أشار

إليه المصنف بقوله (قوله
وقد يقدم الخ) هذا مقابل
للاهتمام المذكور سابقاً

في المتن لأنه من جملة نكاته
(قوله بالخبر الفعلي) أي

بنفي الخبر الفعلي فهو على
حذف مضاف بدليل قوله

ان ولي الخ وأيضاً المقصور
على المسند إليه المقدم في

المثال الذي ذكره نفي القول
وأما الفعل الذي هو القول

فهو ثابت لغيره فالخاص
أن المسند إليه مخصص

بنفي الخبر الفعلي والمخصص
بالخبر الفعلي إنما هو غير

المسند إليه فلا بد من
تقدير ما في آخر الكلام كما

أو ما أشبه ذلك قال (عبد القاهر وقد يقدم) المسند إليه (ليفيد) التقديم (تخصيصه بالخبر الفعلي) أي
قصر الخبر الفعلي عليه (ان ولي) المسند إليه (حرف النفي) أي وقع بعدها بلا فصل

الاهتمام بذكر المسند إليه لنحو ذلك فيجب تقديمه كتعجيل اظهار تعظيمه بخور جل فاضل عندنا أو
تحقيقه كرجل جاهل عندك وإنما قلنا تعجيل لأن اظهار التعظيم والتحقيق حاصل بالتأخير أيضاً والمختص
بالتقديم تعجيل الاظهار أو شبه ذلك كالاختراز عن أن يحصل في قلبه تخيل غير المحكوم عليه كقولنا زيد
قائم إذ لو قيل قائم زيد فربما تخيل من أول وهلة أن المراد بالقائم غير زيد والغرض نفي ذلك التخيل لأنه
مظنة الغفلة عن تحقيق المراد قال الشيخ (عبد القاهر) في كتابه دلائل الاعجاز (وقد يقدم) المسند
إليه (ليفيد) ذلك التقديم (تخصيصه) أي تخصيص المسند إليه (بالخبر الفعلي) يعني بنفيه
بمعنى افادة أن نفي الفعل مخصوص بالمسند إليه على الوجه الذي أثبتته الخطاب ان أثبتته عاماً أفاد النفي
تخصيص المسند إليه بنفي الفعل الثابت عاماً فيقتضي ثبوت ذلك الفعل للغير عاماً فيثبت تخصيص
المسند إليه بالسلب والغير بالاثبات على الوجه المدعى (١) وان أثبتته خاصاً ويدل على أن المراد بالتخصيص
بالسلب قوله (ان ولي) المسند إليه (حرف النفي) أي وقع المسند إليه بعد حرف النفي بلا فصل

نفي الرزاة فلما قدم المسند إليه تأكد ذلك الاختصاص وذكر السكاكي من أسباب التقديم أن يكون
ضمير الشأن أو قصة وتركه المصنف لأنه يدخل في ارادة التشويق ص (عبد القاهر وقد يقدم ليفيد
تخصيصه بالخبر الفعلي الخ) ش عبد القاهر الجرجاني قال قد يقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر

قلنا وفي أوله بأن يقال ليفيد التقديم تخصيص غيره بالخبر الفعلي اللهم إلا أن يراد بالخبر الاخبار أعني مضمون الجملة لا خبر المبتدأ ولا شك
أن مضمون الجملة في المثال نفي القول وحينئذ فلا حاجة لحذف المضاف أو يقال مراده بالمسند إليه غير المذكور لأنه مسند إليه في الكلام
ضمناد كل كلام اشتمل على المحصر كان مشتقاً من اثنين من المسند إليه أحدهما ضمني والآخر مصرح به لأنه يشتمل على حكمين
إيجابى وسلبى ولكل منهما مسند إليه والمراد بالخبر الفعلي ما في أوله فعل وكان فاعله ضمير المسند إليه لا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه
بأن الصفة المشبهة في قوله تعالى وما أنت علينا بعزير ليست خبراً فعلياً قاله الفهري وفي الاطول ان المشتقات كلها مشبهة في سبب
إعادة التخصيص كما في قوله تعالى وما أنت علينا بعزير وما هم منها بمخرجين فعدم العزة في الاولى مختص بالمسند إليه ثابتة لغيره وكذا
نفي الخروج في الثانية مختص بالمسند إليه وهو الكفار والخروج منها ثابت لغيرهم (قوله أي قصر الخبر الفعلي عليه) أي قلباً داخله
على المقصور (قوله أي وقع بعدها) أنت الضمير العائد على حرف النفي نظراً إلى أنه أداة أو كلة (قوله بلا فصل) ليس قيداً هنا
وإنما أتى به لاعتباره في حقيقة الولى اصطلاحاً وان لم يعتبر في حقيقة لغة لصدق الولى لتمع الفاصل فلا يضر الفصل ببعض العمولات
مثلاً نحو ما زيداً ناصرت وما في الدار أنا جلست وكقولك ما ان أنا قلت لا بد من هذا كله مما لا يفيد التخصيص ولهذا لم يجعل الشارح

(١) وان أثبتته خاصاً هكذا في الاصل ولعل في الكلام سقطاً آخر كتبه مصححه

كقولك ما أنا قلت هذا أى لم أقله مع أنه مقول فأفاد نفى الفعل عنك وثبوته لغيرك فلا تقول ذلك الا فى شىء ثبت أنه مقول وأنت تريد نفى كونه قائلاً له ومنه قول الشاعر
وما أنا أسقمت جسمى به * ولا أنا أضمرت فى القلب ناراً
اذ المعنى أن هذا السقم الموجود والضمم الثابت ما أنا جالبهما فالقصد الى نفى كونه فاعلاهما لا الى نفىهما

صورة الفصل المذكور من جملة الصور الداخلة تحت قوله الآتى وإلا كما ستقف عليه كذا قررره شيخنا العدوى (قوله ما قلت هذا) أى فأنا مبتدأ وقلت خبر وقدم المسند اليه فى هذا الكلام لاجل افادة اختصاصه بانتفاء هذا القول عنه أى أن انتفاء هذا القول مقصور على وثابت لغيرى وهذا الغير الذى ثبت له ذلك القول ليس كل غير بل غير مخصوص وهو من توهم المخاطب شركته معك أو انفرادك به دونك كما قال الشارح (قوله مع ٣٩٦) أنه مقول لغيرى (فيه أن المخاطب قد ينسب الفعل الى المتكلم من غير تعرض

لغيره فيقول له المتكلم ما أنا فقلت لنفى ما زعمه المخاطب فكيف يكون التقديم مفيداً لثبوت الفعل للغير مع أن ذلك الغير ليس ملاحظاً أصلاً كذا بحث السيد الصفوى وقد يقال ما فى المتن هو الاصل وقد يخالف لقرينة كذا أجاب بعضهم لكن قد يقال مقتضى قول الشارح فى المطول ولا يقال هذا الكلام أعنى ما أنا قلت هذا الا فى شىء ثبت عند المخاطب أنه مقول لغيرك وأنت تريد نفى كونك القائل فقط لانفى القول مطلقاً لا نزاع فيه بل فى قائله أن هذا البحث لا يرد وأن المخاطب اذا نسب الفعل الى المتكلم من غير تعرض لغيره لا يقول له ما أنا فقلت بل أنا ما فعلت فتأمل (قوله فالتقديم بغيره أى بالمنطوق وقوله وثبوته أى

نحو ما أنا قلت هذا أى لم أقله مع أنه مقول لغيرى) فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم أو الخصوص ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك بينهما لان أصل الولى الاتصال وذلك (نحو ما أنا قلت هذا) فهذا كلام مع من يعتقد أن هذا القول صدر منك فقط أو منك مع غيرك ان ساءت له ثبوت أصل القول وخطأته فى كون الفاعل أنت فقط اذا اعتقد التخصيص فيكون قصر قاب أو أنت مع المشارك اذا اعتقد المشاركة فيكون قصر أفراد فالمراد نفى الفاعل عن القائلية بالوحدة أو بالمشاركة على حسب اعتقاد المخاطب دون نفى أصل القول فتقول ما أنا قلت هذا القول (أى لم أقله) أنا دون غيرى اذا ادعى المخاطب الانفراد أو لم أقله مشاركاله لغيرى اذا ادعى المشاركة (مع أنه مقول لغيرى) أى لم أقله كما زعم أيها المخاطب على الوجهين ولكنه مقول لغيرى دونى فاختصت بالنفى فالاول قصر قلب والثانى قصر أفراد ولا يلزم من هذا ثبوته لكل من سواك بل يكفى فى اختصاص النفى عند الثبوت للغير أن يكون على حسب اعتقاد المخاطب ان اعتقد أن الغير المشارك أو المنفرد أنت عنه بالفعل معين كان الاثبات لمعين أو غير معين كان الاثبات له فقد تحقق بهذا

الفعل وذلك قسمان * أحدهما أن يكون مثبتاً وقد منها هذه الحالة وان أخرها المصنف لان عاينها تنبنى حالة النفى فيكون نفى يعا على قول الجرجاني إما أن يكون المسند اليه معرفة أو نكرة فان كان معرفة فاما أن يكون المسند أيضاً مثبتاً أو منفيًا ان كان مثبتاً فقسمان الاول أن يراد به التخصيص نحو أنا قلت وأنا سمعت فى حاجتك معناه ما قام الأنا وما سمع فى حاجتك لغيرى فهو يدل على نسبة الفعل اليه بالمنطوق ونفيه عن غيره بالمفهوم وقد يستدل لهذا بقوله تعالى بل أنتم بهديتكم تفرحون فان ما قبلها من قوله تعالى أتمدون ببال وافظ بل الشعر بالاضراب يقتضى أن المراد بل أنتم لا غيركم فان المقصود من الآية الكريمة انما هو نفى فرح صلى الله عليه وسلم بالهدية لا اثبات للفرح لهم بهديتهم فليتأمل وهذا قد أتى ردًا على من زعم مشاركة غيره فيه ويؤكده حينئذ بنحو وحدهى أو فقط وقد أتى ردًا على من زعم انفراد غيره به ويؤكده حينئذ بلا غيرى غير أن التقديم فى الاول حصل به الرد والتقديم فى الثانى حصل الرد بغيره فكأنه رد عليه وزاد هذا ظاهراً عبارة المصنف ويحتمل أن يقال ان كان التخصيص انما يحصل من الرد فاما يكون التخصيص فى الاولى والصورة الثانية لا تخصيص فيها لحصول الرد بدونه وعلى الاول قال المصنف انما اختص كل بوجه من التأكيد لان جدوى التأكيد

و يفيد بالمفهوم ثبوته (قوله على الوجه الخ) متعلق بقوله وثبوته وقوله الذى نفى أى الفعل وقوله عنه أى عن المتكلم وكان الواجب أن يزيد قوله عليه بعد عنه بأن يقول على الوجه الذى نفى عنه عليه لان عائد الموصول أو موصوف الموصول اذا كان مجروراً لا يحذف الا بشرط منها أن يكون الموصول أو موصوفه مجروراً بما جازعائده وأن يتحد متعلقهما معنى أولهما ومعنى لم يتحدها متعلق الا ان متعلق احدهما ثبوت ومتعلق الآخر نفى كما هو ظاهر فتأمل (قوله من العموم أو الخصوص) بيان الوجه فاذا كان النفى عاماً وخاصة كان الثبوت كذلك ومثال العموم قولك ما أنا رأيت أحداً فان الذى نفى عن المسند اليه رؤية كل أحد والذى أثبت لغيره رؤية كل أحد ولا شك أن كل أحد عام ومثال الخصوص ما أنا قلت هذا فقد نفى عن المسند اليه قول هذا بخصوصه وأثبت لغيره قول ذلك بخصوصه فالعموم والخصوص بالنظر للعمول (قوله ولا يلزم الخ) لما كان قوله وثبوته لغيره يورهم

اماطة

ولهذا لا يقال ما أنا قلت ولا أحد غيري لمناقضة منطوق الثاني مفهوم الأول بل يقال ما قلت أنا ولا أحد غيري ولا يقال ما أنا رأيت أحدا من الناس

أن المراد كل غير دفع ذلك التوهم بقوله ولا يلزم الخ (قوله لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلى من توهم الخ) أي لأن التخصيص المستفاد من المثال المذكور إنما هو بالنسبة إلى من توهم الخ فهو قصر إضافي لا بالنسبة لجميع الناس حتى يكون حقيقيا وقوله إلى من توهم الخ أي فيكون قصر أفراد وقوله أو انفردك به أي فيكون قصر قلب ثم إن هذا (٣٩٧) يشمل المتردد كما في قصر التعيين لأن المتردد يجوز الانفرد والشركة فهو يتوهم ذلك وحينئذ فلا يرد على هذا الحصر أعني قول الشارح لأن التخصيص إنما الخ قصر

التعيين بأن يقال التخصيص أيضا يكون بالنسبة للمتردد ولا حاجة للاعتذار الواقع من الفناري عن عدم التعرض له بقلته بالنسبة إلى مقابله وعدم ظهور خطأ المخاطب فيه قاله يس وقوله إنما هو بالنسبة لمن توهم المخاطب اشتراك معه أي بالنسبة لمن وقع في وهم المخاطب أي في ذهنه اشتراك معه فشمّل الاعتقاد والظن وهو الطرف الراجح والوهم وهو الطرف

المرجوح وليس كلام الشارح قاصرا على الوهم كذا قرر شيخنا العدوي (قوله ولأن التقديم يفيد التخصيص) أي ولأجل إفادة التقديم التخصيص (قوله ونفى الحكم) عطف تفسير على قوله التخصيص (قوله مع ثبوته للغير) أي على الوجه

لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلى من توهم المخاطب اشتراك معه أو انفردك به دونه (ولهذا) أي ولأن التقديم يفيد التخصيص ونفى الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح ما أنا قلت) هذا (ولا غيري) لأن مفهوم ما أنا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق لا غيري نفياً عنه وهما متناقضان (ولما أنا رأيت أحدا) لأنه يقتضي أن يكون إنسان غير المتكلم قدر أي كل أحد من الناس لأنه قد نفى عن المتكلم الرؤية

أن الاختصاص المصرح به اختصاص بالنفي وفي ضمنه اختصاص الغير بالاثبات (ولهذا) أي ولأن التقديم مع موالاة النفي يفيد التخصيص بمعنى نفى الحكم عن المذكور وثبوته للغير على وجه العموم أو الخصوص (لم يصح) أن يقال (ما أنا قلت هذا ولا غيري) لأن في ضمن ما أنا قلت هذا أن الغير قاله ليتحقق الاختصاص بالنفي والنصريح بأن الغير لم يقله ينفيه إذ لا يختص المسند إليه بالنفي حينئذ (ولا) صح (ما أنا رأيت أحدا) لأن أحدا نكرة في سياق النفي فهو في قوة ما أنا رأيت زيداً وعمرًا والدا الخ واختصاص المسند إليه بالسلب لأن الفعل في هذا الباب يسلب كما أثبتته المخاطب إن عاماً فعام وإن خاصاً خاص لكن هذه المادة غير صحيحة في نفسها وهو أن يكون ثم من رأى كل أحد فاستعمال هذا اللفظ لنفيها عن بعض الناس وإثباتها للبعض فاسد ولو قيل ما أنا رأيت رجلاً لم يصح أيضاً لاقتضائه أن ثم من رأى كل رجل ولو مثل المصنف بقولنا ما أنا رأيت كل أحد كان أصرح لأن الصيغة الأولى في إفادتها هذا المعنى نوع خفاء حتى وقع فيها الغلط لكثير من الناس وذلك لأنهم سوا بين ما تقدم فيه المسند إليه على حرف السلب وما تأخر وجعلوا قول القائل أنا مارأيت أحدا كقوله ما أنا رأيت أحدا وليس كذلك بل الأول خطاب مع من اعتقد أن غيرك فقط مارأيت أحدا وقصدت الرد عليه

اماطة الشبهة الواقعة في قلب السامع وكانت الشبهة في الثانية أن الفعل صدر من غيرك فناسب أن يقال لا غيري وكانت في الأولى أنه صدر منك ومن غيرك وممنه لم تفعله وحدك فناسب أن يقال وحدي لأن التأكيّد مما يدل على المقصود بالمطابقة لا بالالتزام ومنه قوله تعالى لا تعلمهم نحن نعلمهم أي لا يعلمهم إلا نحن القسم الثاني أن يراد به تقوية الحكم نحو هو يعطى الجزيل لا يريد أن غيره ليس كذلك بل أن يقوى في ذهن السامع أنه يفعل ذلك وعلل المصنف تقوية الحكم بأن المبتدأ من حيث كونه مبتدأ يستدعي أن يسند إليه شيء فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إليه صرفه إلى نفسه فينعقد بينهما حكم ورمما استمر ذلك أو يتبين فساد كقولك زيد قام أبوه فإن زيداً يصرف إلى نفسه قبل أن يسمع قوله أبوه فلا شك أن المبتدأ يصرف ما بعده إلى نفسه ثم إذا كان فيه ضمير صرف ذلك الضمير إليه ثانياً

الذي نفى عن المتكلم فلا بد من اعتبار هذا في العلة لتوقف انتاج عدم صحة المثاليين الآخرين على ذلك (قوله لم يصح) أي إذا قصد التخصيص وأما إذا قصد الاخبار بمجرد عموم النفي صح ذلك وكان قوله ولا غيري قرينة على ذلك (قوله ولما أنا رأيت أحدا) أي لا يصح هذا المثال أيضا بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي وإن أمكن تخصيصه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي بأن يحمل الواحد على الواحد الذي يمكن رؤيته (قوله قد رأى كل أحد من الناس) أي وهو باطل وقوله لأنه أي للمتكلم وقوله قد نفى عن المتكلم اظهار في محل الاخبار أي قد نفى عن نفسه

ولما أناضرت الازيدا بل يقال مارأيت أو مارأيت أنا أحدا من الناس وماضرت أو ماضرت أنا الازيدا لان المنفى في الأول الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وفي الثاني الضرب الواقع على كل واحد منهم سوى زيد وقد سبق أن ما يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو مانفى عن المذكور فيكون الأول مقتضيا لان انسا نا غير المتكلم قدرأى كل الناس والثاني مقتضيا لان انسا نا غير المتكلم قد ضرب من عدا زيدا

(قوله على وجه العموم) متعلق بنفى لا بالرؤية كما يدل عليه قول الشارح سابقا فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم أو الخصوص وقوله في المفعول صفة للعموم أى لان الرؤية نفاها المتكلم عن نفسه على جهة العموم السكائن في المفعول لان السكر في سياق النفى نعم (قوله ليتحقق الخ) علة لقوله فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم واعتراض على هذا التعليل بأن تحقق تخصيص المتكلم بهذا (٣٩٨) النفى لا يتوقف على الثبوت لغيره على وجه العموم بل يوجد مع ثبوت

رؤية غيره ولو كان ذلك الغير واحدا فقط وذلك لان قولك ما أنارأيت أحدا سلب كل معناه نفى الرؤية الواقعة لكل فرد من أفراد الناس فيفيد عموم النفى وتخصيصه بالمتكلم يقتضى أن يكون غيره ليس ملتبسا بهذه الصفة أى انتفاء الرؤية لكل فرد وهذا لا يقتضى أن يكون قد رأى كل أحد بل يكفي فيه أن يكون رأى واحدا لان السلب السكلى يرتفع بالايجاب الجزئى وحينئذ فيصح هذا المثال أعنى ما أنارأيت أحدا فالتعليل المذكور يقتضى صحته مع أن المراد عدم صحته فالخاصل أن التعليل المذكور منتج لخلاف المطلوب وأجيب بأن التركيب المفيد لتخصيص المتكلم بالنفى إنما يقال في

على وجه العموم في المفعول فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفى (ولما أناضرت الازيدا) لانه يقتضى أن يكون انسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد باختصاصك بأنك لم تر ولو واحدا ويتحقق ذلك بأن الغير دونك رأى ولو واحدا والثاني خطاب مع من اعتقد أنك فقط رأيت كل أحد فسلمت له أصل الفعل وخطأته في الفاعل وبيئت أنه غيرك بمعنى أن الذى رأى كل أحد غيرك هذا في قصر القلب فيه ما ومثله يحىء في قصر الافراد فيهما ووجه افادة ما أنا رأيت أحدا ما ذكر أنه في قوة ما أنارأيت زيدا ولا عمرا ولا خلادا ولا بكرا الى آخرها كما تقدم وبهذا يعلم أن صيغة النفى لا يجب أن يتسلط النفى فيها على صيغة الاثبات وقد تبين الفرق بين العبارتين وأن مفاد الأولى وهى ما تأخر فيها السلب الاختصاص بالسلب العام ويكفى في ذلك الاختصاص الثبوت في الجملة للغير وأن مفاد الثانية الاختصاص بالسلب المتعلق بالثبوت العام أو الخاص ولا يكفي فيه الاثبات ذلك العام بعمومه أو ذلك الخاص بخصوصه لغير المختص بالنفى والشاهد على الفرق استعمال اليلغاء هكذا حرر هذا المحل والحق أن افادة الاختصاص بالسلب المتعلق بالاثبات العام إنما يتبادر بحكاية صيغة الاثبات كأن يقال ما أنارأيت كل أحد وأما رأيت أحدا فافادته ما ذكر بعيد عن الطبع ولو تقول بما ذكر لان القضية فيه من باب السكاية ويكفى في نقضها الموجب للاختصاص بالسلب ثبوت جزئية بأن يرى الغير البعض نعم لو تعلقت الرؤية بالكل الجموعى لم ينقض نفيا المختص الاثبات الجموع اصير ورته كالفرد الواحد فتأمل (ولا) صح أيضا (ما أناضرت الازيدا) لان الاستثناء يقتضى أن قبله مقدراعاما فيكون معنى الكلام ما أنارأيت أحدا الازيدا وهو في قوة ما أنارأيت عمرا ولا خلادا

بمعنى أنه قوى الدلالة على صرفه اليه وحاصله أن الضمير يعين ما كان ظاهرا وما يدل على افادة التأكيد أن هذا يأتى فيما سبق فيه انكار نحو أن يقول الرجل ليس لي علم بهذا فتقول أنت تعلم أن الأمر كذلك وعليه قوله تعالى و يقولون على الله الكذب وهم يعلمون وفيما اعترض فيه شك نحو أن يقال كأنك لا تعلم ما صنع فلان فتقول أنا أعلم وفي تكذيب مدع نحو واذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به وهو من الأول وكثيرا ما يستعمل ذلك في الوعد والوعيد والمدح والافتخار وقد علم من ذلك أن كل واحد من قسمي الاختصاص والتأكيد غير متميز عن الآخر الا بما يضيئه الحال وسياق

الكلام

اصطلاح البلغاء لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذى وقع عليه النفى من العموم أو الخصوص

وأخطأ في تعيين الفاعل كما يشهد بذلك وق والسليقة السليمة فمنع ذلك بأن يقال يمكن أن يقال لمن اعتقد رؤية غير المتكلم لبعض الأحاد ككفاية ذلك في تحقق اختصاص المتكلم بهذا النفى غير ناهض وتحصل أن هذا المثال وهو ما أنارأيت أحدا ان قيل جوابا لشخص اعتقد وقوع رؤيتك لكل أحد غير صحيح باعتبار استعمال البلغاء لان التركيب المفيد لتخصيص المتكلم بالنفى إنما يقال في عرفهم لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذى وقع عليه النفى من العموم أو الخصوص وأخطأ في تعيين فاعله وان قيل جوابا لمن اعتقد رؤيتك لبعض الأحاد مخطئا في وقوع هذه الرؤية منك فهو صحيح (قوله ولما أناضرت الازيدا) أى لان هذا يفيد بمنطوقه أن نفى الضرب لكل أحد غير زيد مقصور على المتكلم ويفيد بمفهومه أن يكون انسان غيره ضرب كل أحد غير زيد وهو باطل لعدم

منهم وكلاهما محال وعال الشيخ عبد القادر والسكاكي امتناع الثاني بأن نقض النفي بالاقتضى أن يكون الفاعل له قد ضرب زيدا وإيلاء الضمير حرف النفي يقتضى أن لا يكون ضربه وذلك تناقض وفيه نظر لانا لا نعلم أن إيلاء الضمير حرف النفي يقتضى ذلك فإن قيل الاستثناء الذي فيه مفرغ وذلك يقتضى أن لا يكون ضرب أحد من الناس وذلك يستلزم أن لا يكون ضرب زيدا قلنا إن لم ذلك فليس للتقديم لجر يانه في غير صورة التقديم أيضا كقولنا ما ضربت إلا زيدا (٣٩٩) هذا إذا ولى السند إليه حرف النفي والافان

كان معرفة كقولك أنا فمات كان القصد الى الفاعل وينقسم قسمين * أحد هما ما يفيد تخصيصه بالسند للرد على من زعم انفراد غيره به أو مشاركته فيه كقولك أنا كتبت في معنى فلان وأنا سمعت في حاجته

تأتي ذلك (قوله لان المستثنى منه) أي في هذا المثال (قوله مقدر عام الخ) أي فلو كان المستثنى منه يقدر خاصا صح الكلام كما في نحو ما أنا قرأت إلا الفاتحة فانه يفيد أن انسا ما غيره قرأ كل سورة إلا الفاتحة وهذا صحيح (قوله على وجه الحصر) أي كما هذا لان ما والا يفيد ان الحصر (قوله بأن لا يكون الخ) أي ما إذا كان حرف النفي مقديما لأنه مفعول من السند اليه وهو داخل تحت قوله والا بالنظر لقوله أولا أي وقع بعدها فلا فصل فكان على الشارح زيادة ذلك وقد يجاب بأن مراد الشارح

لان المستثنى منه مقدر عام وكل ما نفية عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ان عامافعام وان خاصا خاص وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشجنا بها الشرح (والا) وان لم يل السند اليه حرف النفي بأن لا يكون في الكلام حرف نفى أو يكون حرف النفي متأخرا عن السند اليه (فقد يأتي) التقديم (للتخصيص رد على من زعم انفراد غيره) أي غير السند اليه المذكور (به) أي بالخبر الفعلي (أو) زعم (مشاركته) أي مشاركة الغير (فيه) أي في الخبر الفعلي (نحو أنا سمعت في حاجتك) لمن زعم انفراد الغير بالسعي فيكون قصر قلب أو زعم مشاركته لك في السعي فيكون قصر افراد

الى آخر الافراد ما سوى زيد وقد تقدم أن النفي في هذا الباب يتسلط على المثبت المسلم للمخاطب ثبوته للغير وانما خطأ في ثبوته للسند اليه على الوجه الذي أنبته من عموم وخصوص فالمثبت على هذا التقدير هو رأيت كل أحد الا زيدا وعليه تسلط النفي وهذا المعنى فاسد في نفسه على وجه الحصر لان المعنى حينئذ أنا اختصت بسلب الرؤية المتعاقبة بكل أحد الا زيدا وبغري اختص بنبوت رؤية كل أحد الا زيدا لا كما زعمت من أنها الى لان الفعل هنا مسلم عموما وأخصوصا وانما نفي الفاعل عن الاتصاف به فقط ولهذا الوكيل ما أنا قرأت سورة الا الفاتحة صح لان غايته أن ثم من قرأ كل سورة الا الفاتحة وهو صحيح فليتنامل (والا) يل السند اليه المقدم على الفعل حرف نفى وهو صادق بأن لا يكون في الكلام حرف نفى أصلا أو يكون ولكنه متأخرا عن السند اليه (فقد يأتي) تقديم السند اليه على الفعل الذي هو السند (للتخصيص) أي لتخصيص مضمون الفعل بالسند اليه (رد على من زعم انفراد غيره) أي غير السند اليه (به) أي بضمون ذلك الخبر الفعلي (أو) رد على من زعم (مشاركته) أي مشاركة الغير للسند اليه (فيه) أي في مضمون الخبر الفعلي ويسمى الرد على الاول بذلك التخصيص قصر قلب كما تقدم وسيأتي أيضا ان شاء الله تعالى ويسمى الرد على الثاني به قصر افراد وذلك (نحو أنا سمعت في حاجتك) بمعنى أنا اختصت بالسعي في حاجتك فان كان خطابا مع من زعم أن الغير هو الساعي دونك

الكلام * القسم الثاني من قسمي السند اليه المثبت المعرفة أن يكون السند منفيا نحو أنت لا تكذب فانه أبلغ لنفي الكذب من قولك لا تكذب ومن قولك لا تكذب أنت لانه تأكيد المحكوم عليه لا الحكم وعليه قوله تعالى والذين هم برهم لا يشركون فان فيه من التأكيد ما ليس في والذين لا يشركون برهم أو والذين برهم لا يشركون وقوله تعالى فهم لا يتساءلون وهذا يفيد التأكيد والتقوية قطعا وهل يفيد التخصيص عند الشيخ فيه ما سيأتي وقولهم في مثل هذا تخصيصه بالخبر الفعلي لا يقال عليه انما حصل تخصيصه بنفي الخبر الفعلي لان السند منفى فانا نقول القيام الخبر به مثلا قد يخبر بنفيه وقد يخبر باثباته وكلاهما خبر فعلي * القسم الثاني من قسمي السند اليه أن يكون نكرة نحو رجل جاءني وهو للتخصيص عند الشيخ وذلك على حالين احدهما أن يراد به تخصيص الجنس كما اذا كان المخاطب عرف أنه قد أتاك آت وهو لا يدري جنسه فتقول رجل جاء أي لا امرأة والثانية أن يراد به تخصيص واحد من الجنس بأن يكون عرف أنه من جنس الرجال ولا يدري وحدته فتقول

فيما تقدم بالقييد بعدم الفصل تفسير مفهوم الولي في الاصطلاح لا تفسير المراد إذ المراد بقوله سابقا ان ولى السند اليه حرف النفي وقع بعدها كان بينهما فاصل أولا ولذا أسقط هذا القسم هنا وقد تقدم ذلك وقوله والا شرط جزاؤه قوله فقد يأتي الخ ومجموع الشرط والجزاء معطوف على مجموع قوله وقد تقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان ولى حرف النفي (قوله فقد يأتي للتخصيص) أي ويلزمه التقوى وان كان غير مقصود وغير ملحوظ (قوله ردا) مفعول لا تجله عامله يأتي أو والتخصيص (قوله فيكون) أي التخصيص قصر قلب

ولذلك اذا أردت التأكيـد قلت للزاعم في الوجه الأول أنا كتبت في معنى فلان لاغيرى ونحو ذلك في الوجه الثاني أنا كتبت في معنى فلان وحدى فان قلت أنا قلت كذا وحدى في قوة أنا فعلته لاغيرى فلم يختص كل منهما بوجه من التأكيـد دون وجه قلت لان جدوى التأكيـد لما كانت امطة شبيهة خالجت قلب السامع وكانت في الأول أن الفعل صدر من غيرك وفي الثاني أنه صدر منك بشركة الغير أكدت وأمطت الشبهة في الاول بقولك لاغيرى وفي الثاني بقولك وحدى لانه محزه ولو عكست أحلت ومن البين في ذلك المثل أن معنى بضب أنا حرشته وعليه قوله تعالى ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لانعلمهم نحن نعلمهم أى لا يعلمهم الا نحن ولا يطلع على أسرارهم غيرنا لابطانهم الكفر في سويداوات قلوبهم * الثاني ما لا يغيد الا تقوى الحكم وتقرره في ذهن السامع وتمكنه

(قوله ويؤكد) أى المسند اليه (قوله على تقدير كونه) أى يكون التخصيص (قوله بنحو لاغيرى) أى بلاغيرى ونحو وليس المراد بمثل لاغيرى ولا يؤكد بلاغيرى أو يقال بنحو (٤٠٠) لاغيرى كل لفظ دل صراحة على نفي صدور الفعل عن الغير فيجرد

(ويؤكد على الاول) أى على تقدير كونه ربما على من زعم انفراد الغير (بنحو لاغيرى) مثل لازيد ولا عمرو ولا من سواى لانه الدال صريحاً على نفي شبهة أن الفعل صدر عن الغير (و) يؤكد (على الثاني) أى على تقدير كونه رد على من زعم المشاركة (بنحو وحدى) مثل منفرداً ومتوحداً وغير مشترك لانه الدال صريحاً على ازالة شبهة اشتراك الغير في الفعل والتأكيـد انما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع (وقد يأتي لتقوى الحكم) وتقرره في ذهن السامع دون التخصيص

كان قصر قلب وان كان خطاباً مع من زعم أن الغير مشترك لك في الدعى كان قصر افراد (ويؤكد على) التقدير (الاول) وهو أن يكون الكلام للرد على من زعم انفراد الغير بالسعى دونك (بنحو لاغيرى) ولا سواى ولا زيد ولا عمرو ولا من نزع ونحو ذلك لأنه دال بالمطابقة على نفي الحكم عن الغير الذى جعل مستقلاً به دونك والدلالة على نفي الاعتقاد بالمطابقة أفى للشبهة وأدفع لظن الفاسد المحتال للقلب (و) يؤكد (على) التقدير (الثاني) وهو أن يكون الخطاب للرد على من زعم مشاركة الغير للمسند اليه في الحكم (بنحو وحدى) ومنفرداً وغير مشترك وليس معنى غيرى ونحو ذلك لأن الانفراد المدلول لما ذكر ينفي الاشتراك المتوهم اذ لا واسطة بينهما وما يقتضى نفي المشاركة باللزوم البين أنسب في الاستعمال لان الغرض نفي الشبهة الخالجة أى الخالجة لقلب السامع وما هو في دفعها أصرح كالانفراد أولى بالتأكيـد بخلاف ما لو قيل في الاول وحدى وفي الثاني لاغيرى ولو كان ذلك يفيد ما ذكر فليس كما ذكر في الصراحة (وقد يأتي) تقديمه (لتقوى الحكم) هو مقابل قوله فقد يأتي للتخصيص ومعنى تقوى الحكم تقرير نسبة الفعل الذى هو الخبر في ذهن السامع وتحقيقها فيه دفعا لتوهم كون

رجل جاءنى أى لارجلان ثم اذا وقع المسند في هذا القسم منفي كان كوقوعه منفي في القسم قبله * القسم الثاني من القسمة الاولى أن يكون المسند اليه قدولى حرف النفى نحو ما نقلت هذا وهو القسم الاول في كلام الصنف أى لم أقله مع أنه مقول فأفاد نفي انفعال عنك وثبوت لاغيرى فلا نقول ذلك الا في شىء ثبت أنه مقول وتريد نفي كونك قائلاً له ومنه في اسم الفاعل قوله تعالى وما أنت علينا بعزير وفي الفعل قول النبي صلى الله عليه وسلم ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم وقال المتنبي

النحو عن المائلة فيكون من قبيل المجاز المرسل وعلاقته الاطلاق فيصير متنا ولا لغيرى ولا سواى ولا زيد ولا عمرو (قوله مثل لازيد الخ) بيان لنحو لاغيرى (قوله لانه) أى بنحو لاغيرى وهذا على قوله ويؤكد وقوله الدال صريحاً أى وان كان وحدى يدل عليه التزاما وقوله على نفي شبهة الخ أى والشبهة تدفع بالصرح (قوله شبهة أن الفعل الخ) الاضافة بيانية أى على نفي شبهة هى أن الفعل صدر عن الغير كما يظنه المخاطب أو المراد بالشبهة الظن وعلى هذا فالمراد بالنفي الانتفاء (قوله لانه) أى لان وحدى وقوله الدال صريحاً أى وان كان لاغيرى يدل عليه

التزاما (قوله على ازالة) أى على نفي (قوله والتأكيـد انما يكون لدفع شبهة خالجت) أى خالطت قلب السامع أى والغرض دفعها وما هو في دفعها أصرح أولى بأن يكون تأكيـداً بخلاف ما لو قيل في الاول وحدى وفي الثاني لاغيرى فانه وان كان يفيد ما ذكر بالزوم لكنه ليس كما ذكر في الصراحة (قوله والتأكيـد انما يكون الخ) هذا من تنمة التعليل وهو راجع لهذا التعليل ولاذى قبله أعنى قوله لانه الدال صراحة على نفي شبهة أن الفعل صدر عن الغير ويحتمل أنه حذف من الاول لدلالة هذا الثاني عليه (قوله وقد يأتي لتقوى الحكم) أى ولا يلزمه التخصيص وأشار بقوله وتقريره أى تثبيته الى أن المراد بالتقوى التقوية

كقولك هو يعطى الجزيل لانه يبدأ بغيره لا يعطى الجزيل ولأن تعرض بانسان ولكن تر يدأن تقر في ذهن السامع وتحقق أنه يفعل اعطاء الجزيل وسبب تقويه هو أن البتدا يستدعى أن يستند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح أن يستند اليه صرفه الى نفسه فينقد بينهما حكم كان خاليا عن ضميره نحو زيدا غلامك أو متضمنا له نحو أنا عرفت وأنت عرفت وهو عرف أو زيدا عرف ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا فيكتسب الحكم قوة وما يدل على أن التقديم يفيد التأكيذاً أن هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه انكار من منكر نحو أن يقول الرجل ليس لي علم بالذي تقول فتقول أنت تعلم ان الأمر على ما أقول وعليه قوله تعالى ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون لان الكاذب لاسيما في الدين لا يعترف بأنه كاذب فيمتنع أن يعترف بالعلم بأنه كاذب وفيما اعترض فيه شك نحو أن تقول للرجل كأنك لا تعلم ما صنع فلان فيقول أنا أعلم وفي تكذيب مدح كقوله تعالى واذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به فان قولهم آمنا دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به وفيما يقتضى الدليل أن لا يكون كقوله تعالى والذين تدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون فان مقتضى الدليل أن لا يكون ما يتخذها مخلوقا وفيما يستغرب كقولك ألا تعجب من فلان يدعى العظيم وهو يعيا باليدير وفي الوعد والضمان كقولك للرجل أنا أكفيك أنا أقوم بهذا الأمر لان من شأن من تعده واتضمن له أن يعترضه الشك في انجاء الوعد والوفاء بالضمان فهم ومن (٤٠١) أخرج شيء الى التأكيذ وفي المدح والافتخار لان

من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح به ويبعدهم عن الشبهة وكذلك الفتخر أما المدح فكقول الحماسي هم بفرشون البدر كل طمرة * وقول الحماسية * مما يلبسان المجد أحسن لبسة * وقول الحماسي * فهم بضربون الكباش يبرق بيضه * وأما الافتخار فكقول طرفة * نحن في المشتاة ندعو الجفلى * وما لا يستقيم المعنى فيه الاعلى ماجاء عليه من بناء

(نحو هو يعطى الجزيل) قصدا الى تحقيق أنه يفعل اعطاء الجزيل وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى (وكذا اذا كان الفعل منفيا)

النسبة مظنة النفي وكونها مما يرى به من غير تحقق ولا يلزم من هذا التقوى وجود التخصيص اذ ليس في تحقق النسبة على الوجه المذكور ما يقتضى انتفاء ما عن غير المسند اليه وذلك (نحو) قول القائل (هو يعطى الجزيل) بمعنى أن اعطاء الجزيل أمر محقق من المسند اليه وانما أفاد مزيد التقرر لان المبتدأ طالب للخبر فاذا ذكر الفعل بعده صرفه لنفسه فيثبت له ثم الخبر لما كان فعلا ينصرف لضميره المتضمن له وهو عائد على المبتدأ فيثبت له مرة أخرى فصار الكلام بمثابة أن يقال يعطى زيد الجزيل يعطى زيدا الجزيل هذا اذا كان الفعل مثبتا (وكذا اذا كان الفعل منفيا) بحرف مؤخر عن المسند

وما أنا أسقمت جسمي به * ولا أنا أضربت في القلب نارا

المعنى انه ليس الجالب للسقم بل غيره جلبيه ولذلك لا يصح ما أنا فعلت ولا أحد غيري لمنافضة منطوق الثاني مفهوم الأول ولا يقال ما أنا رأيت أحدا من الناس ولا ما أنا ضربت الا زيدا بل يقال ما رأيت أنا أحدا من الناس وما ضربت أنا الا زيدا لان النفي في الأول الرؤية الواقعة على كل واحد وفي الثاني الضرب الواقع على سوى زيد وقد سبق أن ما يفيد التقديم بثبوته لغير المذكور هو ما نفى عن المذكور فيكون الأول مقتضيا لان انسانا غير المتكلم قد رأى كل الناس والثاني مقتضيا لان انسانا

(٥١ - شروح التلخيص - أول)

الفعل على الاسم قوله تعالى ان ولي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين وقوله تعالى وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلا وقوله تعالى وحشر لسليمان جنوده من الجن والانس والطير فهم يوزعون فانه لا يخفى على من له ذوق انه لو جيء في ذلك بالفعل غير مبني على الاسم لوجد اللفظ قد نباعن المعنى والمعنى قد زال عن الحال التي ينبغى أن يكون عليها وكذا اذا كان الفعل منفيا

(قوله نحو هو يعطى الجزيل) انما كان التقديم في هذا المثال ونحوه من كل مثالي تقدم فيه المسند اليه على فعل مسند الى ضميره اسنادا تاما مفيدا للتقوى لان المبتدأ طالب للخبر فاذا كان الفعل بعده صرفه لنفسه فيثبت له ثم ينصرف ذلك الفعل للضمير الذي قد تضمنه وهو عائد على المبتدأ فيثبت له مرة أخرى فصار الكلام بمثابة أن يقال يعطى زيد الجزيل يعطى زيدا الجزيل هذا حاصل ما أتى للشارح (قوله قصدا) أي يقال ذلك للقصود الى تحقيق الخ لالقصود أن غيره لم يفعل ذلك (قوله أنه يفعل اعطاء) فيه أن الاعطاء فعل فكيف يفعل الفعل، وأجيب بأن الفعل الأول عام والثاني خاص ويصح تعلق العام بالخاص أو أن الفعل الأول بالمعنى الصدى والثاني بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله وسيرد عليك) أي في مبحث كون المسند جملة خبرية (قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا) أي بحرف نفي مؤخر عن المسند اليه كما هو فرض المسئلة وهو عطف على محذوف أي فقدياً في لكذا وكذا اذا كان الفعل مثبتا والمشار اليه بكذا

كقولك أنت لا تكذب فإنه أشد لنفي الكذب عنه من قولك لا تكذب

البيان المذكور في أناسميت وفي هو يعطى الجزيل والمعنى وكهذا التمثيل الذي فيه الفعل مثبت التمثيل اذا كان الفعل منفيًا (قوله فقدياً في التقديم الخ) هذا تفسير لمعنى التشبيه في قول المصنف وكذا ان كان الفعل منفيًا لكن قول المصنف وكذا اذا كان منفيًا مستفاد من قوله السابق والا الخ لشموله فكأن يكفيه هنا ذكر الأمثلة فقط لما اذا كان الفعل منفيًا وإما انما ذكره لزيادة التوضيح اه سم (قوله نحو أنت ماسميت الخ) مثله أنا ما قلت هذا فالتقديم فيه مفيد للتخصيص فهو مثل ما أنا قلت هذا كما مر نعم يفرقان من جهة أن ما أنا قلته إنما ياتي لمن اعتقد ثبوت القول وأصاب في ذلك ولكنه أخطأ في نسبته للتكلم اما انفراداً أو على سبيل المشاركة وأما أنا ما قلته فإنه ياتي لمن اعتقد عدم القول وأصاب في ذلك ونسبه لغير التكلم ولكنه أخطأ في ذلك (قوله قصدا الى تخصيصه بعدم السعي) أي واثبات السعي لغيره (قوله لتقوية الحكم المنفي) الأولى حذف المنفي لان الحكم المنفي هو الكذب وليس المراد تقوية الكذب المنفي وإنما المراد تقوية نفي الكذب يدل لذلك قول المصنف فإنه أشد لنفي الكذب ولم يقل أشد للكذب المنفي فلو قل لتقوية الحكم وحذف المنفي كان صحيحاً لان المراد بالحكم (٤٠٢ غ) حينئذ نفي الكذب وكذا لو قل لتقوية نفي الحكم لان المراد بالحكم حينئذ

الحكم كقولك به وهو الكذب الا أن يجاب بأن مراد الشارح المنفي من حيث نفيه فالمحوظ حينئذ نفيه لاداته (قوله فإنه أشد) هذا تلميل لكون أنت لا تكذب مفيداً للتقوى وقوله أشد أي أقوى ثم ان أفعل ليس على بابيه لان لا تكذب ليس فيه شدة لنفي الكذب بل مفيد لنفي الكذب (قوله لمافيه من تكرار الاسناد) أي لان الفعل في أنت لا تكذب مسند مرتين مرة الى مبتدأ ومرة الى الضمير المستتر فهو بمثابة أن يقال أنت لا تكذب أنت

فقدياً في التقديم للتخصيص وقدياً في التقوى فالأول نحو أنت ماسميت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي والثاني (نحو أنت لا تكذب) وهو لتقوية الحكم المنفي وتقريره (فإنه أشد لنفي الكذب من لا تكذب) لمافيه من تكرار الاسناد المفقود في لا تكذب واقتصر المصنف على مثال التقوى ليفرق عليه التفرقة بينه وبين تأكيد كيد المسند اليه كما أشار اليه بقوله

اليه فقدياً في أيضا التقديم للتخصيص وقدياً في التقوى فتقديم التخصيص نحو أنت ماسميت في حاجتي اذا قصد المتكلم تخصيص المخاطب بعدم السعي في حاجته وأن غيره هو الساعي في حاجته وتقديم التقوى (نحو أنت لا تكذب) حيث لا يقصد المتكلم تخصيص المخاطب بنفي الكذب بمعنى ان غيره هو الكاذب دونه بل قصد تقرير الحكم وتحقيقه لمافيه من الاشتمال على الاسناد مرتين على ما تقدم (فإنه) حيث يقصد التقوى دون التخصيص (أشد لنفي الكذب) عن توهم السامع (من) قول القائل (لا تكذب) يازيد لان الأول قد اشتمل على الاسناد مرتين أحدهما الى المبتدأ والآخر الى الفاعل على ما تقدم بخلاف الثاني فلم يشتمل الا على اسناد واحد وهذا المثال ولو كان صالحا للاختصاص لكن الغرض منه هو التقوى ليتفرع عليه بيان الفرق بين التأكيذ للنسبة والتأكيذ

غير المتكلم ضرب غير زيد وكلاهما محال ﴿قلت﴾ وفيه نظر لان ما اقتضاه ما أنا ضربت أحدا من عدم ضربه العام واضح لان أحدا نكرة في سياق النفي لكن اقتضاؤه لان غيره ضرب أحد اثبات فالنكرة بالنسبة اليه في جانب الثبوت وليست عامة بل تقتضي أن غيره ضرب شخصاً ما لان نقيض السلب الكلي اثبات جزئي وسؤال آخر على عبارة الايضاح فإنه قال ان المنفي بالأول الرؤية الواقعة

لا تكذب قال العلامة اليه قولي وقد فهم من بيان علة التقوى أن التخصيص لا يخاف عن التقوى لانه مشتمل على

على الاسناد مرتين لكن فرق بين أن يكون الشيء مقصوداً بالذات وأن يكون حاصلًا بالنسبة (قوله واقتصر المصنف على مثال التقوى) أي ولم يذكر مثال التخصيص أيضاً مع أن الفعل المنفي يحتاج للمالين (قوله ليفرق الخ) فديقال أن التفرع المذكور متأت مع ذكر مثال التخصيص أيضاً بأن يذكر مثال التخصيص ثم مثال التقوى ثم يفرع عليه ذلك الا أن يقال قصد المصنف الاقتصار على احد المالين اختصاراً لانه معلوم من أول الكلام ان النفي يأتي لهما فلما دار الأمر بين ذكر أحدهما اقتصر على مثال التقوى ليفرق عليه وحينئذ فقوله الشارح واقتصر الخ معناه واقتصر على مثال التقوى أي ولم يقتصر على مثال التخصيص وليس معناه ولم يذكرهما جميعاً بقى شيء آخر وهو انه قد يقال ان هذا المثال الذي ذكره المصنف مثال للأمرين لصلاحيته لذلك لكن المصنف اقتصر فيه على بيان التقوى حيث قال فإنه أشد لأجل أن يفرع عليه الفرق بين التقوى وتأكيذ المسند اليه لانه محل اشتباه باعتبار ان كلا فيه دلالة على عدم الكذب ومحتوى ضمير المخاطب مرتين وترك بيان حال الآخر وهو التخصيص لظهوره اذا علمت ذلك فقوله الشارح واقتصر الخ أي انه لم يبين التمثيل الا بالتقوى باعتبار قوله فإنه أشد الخ وليس المراد انه لم يورد مثال التخصيص لماء علمت أن المثال المذكور صالح لهما

وكذا من قولك لا تكذب أنت لانه لتأ كيد المحكوم عليه لا الحكم وعليه قوله تعالى والذين هم بربهم لا يشركون فانه يفيد من التأ كيد في نفي الاشراك عنهم ما لا يفيد قولنا والذين لا يشركون ربهم ولا قولنا والذين ربهم لا يشركون وكذا قوله تعالى لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون وقوله تعالى فعميت عليهم الأنباء يومئذ فهم لا يتساءلون وقوله تعالى ان شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون هذا كله اذا بنى الفعل على معرف فان بنى على منكر أفاد ذلك تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل

قرره شيخنا العدوي (قوله وكذا من لا تكذب أنت) أي وكذا هو أي أنت لا تكذب أشد في نفي الكذب من لا تكذب أنت (قوله مع ان فيه) أي في لا تكذب أنت تأ كيدا أي للسند اليه (قوله أولان لفظ لا تكذب أنت لتأ كيدا الخ) أي باعتبار اشتماله على أنت وحينئذ فلاحتمال الاول أولى (قوله بأنه ضمير المخاطب) متعلق بتأ كيد وضمير أنه للمحكوم عليه أي بسبب أن المحكوم عليه ضمير المخاطب (قوله لعدم تكرر الاسناد) أي الموجب لتأ كيد الحكم وتأ كيد الحكم أقوى من تأ كيد المحكوم عليه والفرق بين الأمرين أن تأ كيد الحكم المفيد للتقوى أن يكون الاسناد مكررا بخلاف تأ كيد المحكوم عليه (٤٠٣) فان الاسناد فيه واحد وفائدته دفع توهم تجوز أو غلط أو نسيان فلو قيل

(وكذا من لا تكذب أنت) يعني انه أشد لنفي الكذب من لا تكذب أنت مع أن فيه تأ كيدا (لانه) أي لان لفظ أنت أولان لفظ لا تكذب أنت (لتأ كيد المحكوم عليه) بأنه ضمير المخاطب تحقيقا وليس الاسناد اليه على سبيل السهو أو التجوز أو النسيان (لا) لتأ كيد (الحكم) لعدم تكرر الاسناد هذا الذي ذكر من أن التقديم للتخصيص تارة وللتقوى أخرى ان بنى الفعل على معرف (وان بنى) الفعل (على منكر أفاد) التقديم (تخصيص الجنس أو الواحد به) أي بالفعل

للمحكوم عليه كما أشار الى ذلك بقوله (وكذا) أي وكما أن أنت لا تكذب أشد لنفي الكذب من لا تكذب فهو أيضا أشد لنفي الكذب (من) قول اتقائل (لا تكذب أنت) وانما كان أشد منه مع ان فيه التأ كيد في الجملة (لانه) أي لان مفيد التأ كيد وهو لفظ أنت من لا تكذب أنت انما سبق (لتأ كيد المحكوم عليه) وتقريره حتى لا يتوهم أنه غير ضمير المخاطب وانما أسند الحكم للضمير تجوزا أو سهوا أو نسيانا (لا) لتأ كيد (الحكم) لعدم اشتماله على تكرر الاسناد على الوجه السابق وانما فيه تقرير المسند اليه لتلايتوهم أن المحكوم عليه غيره وليس فيه التعرض للنسبة التي هي الحكم الا مرة واحدة وقد فهم من بيان علة التقوى أن التخصيص لا يخلو عن التقوى لانه مشتمل على الاسناد مرتين لكن فرق بين أن يكون الشيء مقصودا بالذات وأن يكون حاصل بالتبع وهذا التفصيل وهو أن ما لم يتقدم فيه حرف النفي على المسند اليه تارة يفيد التقديم فيه التخصيص وتارة يفيد التقوى بحسب قصد المتكلم انما هو اذا بنى الفعل على معرف مضمر كان أو مظهرا (وان بنى) الفعل (على منكر) أي أخبر به عن منكر (أفاد) التقديم حينئذ (تخصيص الجنس) بالخبر الفعلي دون الجنس المقابل لجنس المسند اليه (أو) أفاد تخصيص (الواحد) من ذلك الجنس (به) أي بالخبر الفعلي دون اثنين أو

على كل واحد من الداس وفيه نظر لان نفي رؤية كل الناس جزئي لا كلي لانه سلب عموم لماسيا تي ولما تقر في المنطق من ان ليس كل من أسوار السالبة الجزئية ويمكن الجواب بان هذا مشاحة في العبارة

أوغلط أو نسيان فلو قيل لا تكذب لربما توهم أنه تجوز في الاسناد للضمير المخاطب وأن المعنى الحقيقي لا يكذب أي فلان الغائب فأتى بقوله أنت أي لا غيرك (قوله هذا الخ) إشارة الى تعيين ما عطف عليه قوله وان بنى (قوله الذي ذكر) أي في قوله وقد يقدم الخ (قوله من أن التقديم للتخصيص) أي نصا أو احتمالا ليوافق ارجاع اسم الإشارة الى ما قبل قوله والا أيضا كما يدل عليه عبارته في الايضاح أفاده عبد الحكيم فاندفع ما قيل كان الاولى للشارح أن يقول من أن التقديم للتخصيص جزما وللتخصيص تارة وللتقوى أخرى (قوله

ان بنى الفعل على معرف) أي ان كان المسند اليه معرفة سواء كان اسما ظاهرا أو ضميرا (قوله وان بنى على منكر أفاد الخ) أي سواء ولى المنكر حرف النفي أولا (قوله تخصيص الجنس) أراد به الجنس اللغوي وهو ما دل على متعدد فيشمل النوع والصنف (قوله أو الواحد) أو مانعة خلو فتجوز الجمع كما اذا كان المخاطب جازما بمحصول المجيء ولم يعلم هل الجائي من جنس الرجال أو النساء وعلى تقدير كونه من جنس الرجال هل هو واحد أو أكثر فيقال رجل جاء في أي لامرأة ولا رجلا في أي أن المجيء مقصور على الواحد من ذلك الجنس ثم ان قول المصنف أو الواحد مراده به العدد العيين من اطلاق الخاص وارادة العام أو هو من باب الاكتفاء والاصل أو الواحد أو الاثنين أو الأكثر واقتصر على الواحد لانه أقل ما توجد فيه الحقيقة ويفهم غيره بطريق المقايسة فاندفع قول بعضهم انظر لم سكت عن الاثنين والجمع (قوله نحو رجل جاء في) المجوز لوقوع النكرة مبتدا كونها فاعلا في المعنى لان المعنى ما جاء في الرجل وكان على المصنف أن يزيد ما رجل جاء في ورجل ما جاء في على ما تقدم في المعرفة

كقولك رجل جاءني أي لامرأة أو لارجلان وذلك لأن أصل النكرة أن تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة إلى الجنس فقط كما إذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أن قد أتاك آت ولم يدر جنسه أرجل هو أم امرأة أو اعتقد أنه امرأة وتارة إلى الوحدة فقط كما إذا عرف أن قد أتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر أرجل هو أم رجلان أو اعتقد أنه رجلان

(قوله نحو رجل جاءني أي لامرأة) أي أن المجبى مقصور على هذا الجنس دون هذا الجنس الآخر وكون الذي جاء واحداً أو أكثر ليس منظوره (قوله فيكون تخصيص جنس) أراد به الصنف فلا يقال أن الرجل والمرأة كل منهما ليس جنسا بل صنفا من النوع أو المراد الجنس اللغوي وهو ما دل على كثيرين (قوله وذلك) أي وبين ذلك الاختصاص (قوله حامل لمعنيين) أي محتمل لهما ومشعر بهما عند استعماله في الماصدقات سواء قلنا أنه موضوع للحقيقة أو لفرد منها مبهم فإذا كان اسم الجنس مفردا كان فيه الجنسية والوحدة أو مثنى ففيه الانثنية والجنس أو جمعا ففيه الجمعية والجنس وحيث كان حاملا لهما وحكم عليه بفعل على وجه تخصيصه به فيجوز أن ينصرف التخصيص إلى الجنسية فيكون (٤٠٤) ما انتفى عنه الفعل هو الجنس المقابل للمحكوم عليه فيقال في المفرد رجل جاءني

(نحو رجل جاءني أي لامرأة) فيكون تخصيص جنس (أو لارجلان) فيكون تخصيص واحد وذلك أن اسم الجنس حامل لمعنيين الجنسية والعدد المعين أعني الواحد أن كان مفردا والانثين أن كان مثنى والزائد عليه أن كان جمعا

ثلاثة من ذلك الجنس وذلك (نحو رجل جاءني أي لامرأة) حيث يقصد التكلم أن الجائي من جنس الرجال لا من جنس النساء فيكون من تخصيص الجنس (أو) نحو رجل جاءني (لارجلان) حيث يقصد أن الجائي واحد من جنس الرجال لا اثنان منه فيكون من تخصيص الوحدة وإنما صح التخصيصان فيما فيه البناء على منكر لان اسم الجنس مشعر بمعنيين عند استعماله في الماصدقات سواء قلنا أنه موضوع للحقيقة أو لفرد مبهم منها الجنسية والعدد فإن كان مفردا ففيه الجنسية والوحدة أو مثنى ففيه الانثنية والجنس أو جمعا ففيه الجمعية والجنس فإذا حكم عليه على وجه تخصيص الفعل به فقد ينصرف التخصيص إلى الجنسية فيكون ما انتفى عنه الفعل هي الجنسية المقابلة للمحكوم عليها فيقال في المفرد رجل جاءني أي لامرأة وفي المثنى رجلان جا آني أي لامرأتان وفي الجمع رجال جاءوني أي لانساء إذا كان اعتقاد المخاطب أن الجائي من جنس المرأة فقط فيكون التخصيص قصر قلب أو هو مع جنس الرجل فيكون قصر افراد وقد ينصرف إلى العدد فيقال في المفرد رجل جاءني أي لانسائين أو رجلان جا آني أي لاجماع أو رجال جاءوني أي لا واحد ولا اثنان إذا كان اعتقاد المخاطب عدة مخصصة دون غيرها والواقع بخلافه ويجري فيه قصر القلب والافراد على حسب الاعتقاد كما تقدم إلا أن ظاهر عبارة المصنف أن الفعل متى بنى على منكر تعين فيه التخصيص والذي يشعر به كما

وإنما أراد أن المنفى بالاول الرؤية الواقعة على أحد وعمل الشيخ عبد القاهر والسكاكي امتناع الثاني بأن نقض النفي بالنفي يقتضي أن يكون القائل قد ضرب زيدا وإبلاء الضمير حرف النفي يقتضي أن لا يكون قد ضرب به وهو تناقض قال المصنف وفيه نظر لأن إبلاء الضمير لا يقتضي ذلك فإن قيل الاستثناء

أي لامرأة وفي المثنى رجلان جا آني أي لامرأتان وفي الجمع رجال جاءوني أي لانساء إذا كان اعتقاد المخاطب أن الجائي من جنس المرأة فقط فيكون التخصيص قصر قلب أو هو من جنس الرجل والمرأة فيكون قصر افراد ويجوز أن ينصرف إلى العدد فيقال في المفرد رجل جاءني أي لا اثنان ولا جمع أو رجلان جاءني أي لا واحد ولا جماعة أو رجال جاءوني أي لا واحد ولا اثنان إذا كان اعتقاد المخاطب عدة مخصصة دون غيرها والواقع بخلافه ويجري فيه قصر القلب والافراد على حسب الاعتقاد كما مر

الذي

وإنما قيدنا بقولنا عند استعماله في الماصدقات لأن إفادة المنكر للعدد إنما هي عند

ذلك الاستعمال وأما عند استعماله في الحقيقة بناء على وضع المنكر لها فلا يتأتى تخصيص العدد فإن قلت أنه متى استعمل في الماصدقات لم يخل عن إفادة العدد وحينئذ فالخسران الجنسي والعددي لا يفترقان وظاهر المصنف افتراقهما قلت فرق بين أن يكون الشيء مقصودا وبين أن يكون موجودا من غير قصد فالقصر الجنسي وان كان لا يخلو عن العدد بهذا الاعتبار لكن المقصود بالذات الاشعار بالتخصيص الجنسي للرد على المخاطب والتخصيص العددي موجود غير مقصود بالذات وكذا العكس (قوله أعني) أي بالعدد المعين الواحد من الجنس أي من افراده وجعله الواحد عددا باعتبار العرف وان كان لا يقال له عدد عند الحساب (قوله ان كان) أي اسم الجنس مفردا (قوله والانثين) أي فإنه عدد معين كما أن الواحد كذلك وأما الجمع فإنه معين باعتبار أنه لا يتناول الواحد والانثين فتعينه اضافي والا فالجمع لا يدل على عدد معين لأنه لانهاية له (قوله والزائد عليه) أي على الانثين وافرد الضمير لتأويلهما بالعدد

(قوله فأصل النكرة الخ) الفاء فاء الفصيحة أي إذا أردت تحقيق المقام فنقول لك أصل النكرة الخ وليست تفرعية إذ لم يتقدم ما يتفرع عليه هذا لأن غاية ما يفيد الأول أن اسم الجنس متحمل لمعينين يصح أن يراد منه هذا وأن يراد منه هذا وكون أحدهما الأصل لم يعلم كذا قررره شيخنا العدوي وقوله فأصل النكرة أي اسم الجنس المنكر المفرد وقوله أن تكون لواحد من الجنس أي أن تستعمل في واحد ملحوظ فيه الجنس بحيث تكون دالة على الأمرين الواحد والجنس وإن كانت موضوعة للفهوم (قوله وقد يقصده) أي بالنكرة المفردة وذكر باعتبار أنها اسم جنس وقوله الجنس فقط أي ولا يتصد الواحد فاعلم به كقولك رجل جاءني لمن كان عالما بأن الجاني واحد ولم يعلم هل هو من جنس الرجال أو النساء (قوله وقد يقصد به الواحد) أي من غير أن يقصد به الجنس لأنه لم به كقولك رجل جاءني لمن كان عالما بأن الجاني من جنس الرجال وشك هل هو واحد أو أكثر وقد يقصد به الجنس والواحد كما لو كان المخاطب عالما بحصول المجيء لكن لا يعلم هل الجاني من جنس الرجال أو النساء وهل هو واحد أو أكثر فاذا (٤٠٥) قيل له رجل جاءني كان المعنى الجاني واحد من هذا الجنس لا امرأة ولا رجلا (قوله والذي يشعر الخ) هذا اعتراض على المصنف حيث اقتضى صنيعة أن الفعل متى بني على منكر تبيين فيه التخصيص ولا يجري فيه التقوى مع أن الذي يشعر به كلام الشيخ صحة جريان التقوى فيه كالمعرفة وقد علم من هذا التقرير أن العبارة الشاملة المراد أن يقال بدل الواحد العدد وقيدنا بقولنا عند استعماله في المصادقات لأن إفادة المنكر للعدد عند ذلك الاستعمال وأما عند الاستعمال في الحقيقة بناء على وضع المنكر لها فلا يتصور تخصيص العدد فإن قلت متى استعمل في المصادقات لم يخل عن إفادة العدد فتى قول بل يستعمل في المصدق لقضاء حق القصر يفيد القصر باعتبار العدد وظاهر العبارة أن الحصر أعني الجنس والعددي يفترقان قلت فرق بين أن يكون الشيء مقصودا وبين أن يكون موجودا فالقصر الجنس ولو كان لا يخلو عن العددي بذلك الاستعمال لكن المقصود بالذات الأشعار بالتخصيص الجنس للرد على المخاطب والتخصيص العددي موجود غير مقصود بالذات وكذا العكس وقد تقدم مثل هذا فليتأمل (ووافقه) أي الشيخ عبد القاهر (السكاكي على ذلك) أي على أن التقديم يفيد الاختصاص لكن خالفه في معنى

فأصل النكرة المفردة أن تكون لواحد من الجنس وقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الواحد فقد والذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الإعجاز أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة في أن البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى (ووافقه) أي عبد القاهر (السكاكي على ذلك) أي على أن التقديم يفيد التخصيص لكن خالفه

فيل كلام الشيخ في دلائل الإعجاز صحة جريان التقوى فيه كالمعرفة وقد علم من هذا التقرير أن العبارة الشاملة المراد أن يقال بدل الواحد العدد وقيدنا بقولنا عند استعماله في المصادقات لأن إفادة المنكر للعدد عند ذلك الاستعمال وأما عند الاستعمال في الحقيقة بناء على وضع المنكر لها فلا يتصور تخصيص العدد فإن قلت متى استعمل في المصادقات لم يخل عن إفادة العدد فتى قول بل يستعمل في المصدق لقضاء حق القصر يفيد القصر باعتبار العدد وظاهر العبارة أن الحصر أعني الجنس والعددي يفترقان قلت فرق بين أن يكون الشيء مقصودا وبين أن يكون موجودا فالقصر الجنس ولو كان لا يخلو عن العددي بذلك الاستعمال لكن المقصود بالذات الأشعار بالتخصيص الجنس للرد على المخاطب والتخصيص العددي موجود غير مقصود بالذات وكذا العكس وقد تقدم مثل هذا فليتأمل (ووافقه) أي الشيخ عبد القاهر (السكاكي على ذلك) أي على أن التقديم يفيد الاختصاص لكن خالفه في معنى

الذي فيه مفرغ وذلك يقتضي أن لا يكون ضرب أحد من الناس قائما أن لزم ذلك فليس للتقديم لجريه في غير صورة التقديم أيضا كقولك ما ضربت الأزيدا ﴿فلت﴾ المنع الذي قاله المصنف أولا وواضح لأن إيلاء الضمير إنما يقتضي نفى ما عدا المستثنى وقوله بعد ذلك فإن قيل كلام ساقط وقوله بعد ذلك أن لزم لأدري ما أراد به وكيف يفيد تفرغ الاستثناء عدم ثبوت الحكم للمستثنى ص (ووافقه) (السكاكي الخ) ش فصل السكاكي في المسند إليه المتقدم فقال أما أن يكون لا يجوز تقديره في الأصل فاعلامه وخر في المعنى لا اللفظ ثم قدم مثل ز يدقام فانه لا يجوز أن يقدر فاعلا في المعنى فقط أن

حمل التنوين على التعظيم والتحويل وغير ذلك لم يفد التقوى ولا التخصيص بالوصف المستفاد من التنكير المصحح للابتداء أي لأنك إذا جمعت التنوين في رجل للتعظيم فهو المقصود لا الجنس والواحد (قوله في أن البناء عليه) أي في أن بناء الفعل على المسند إليه معرفاً ومنكراً فديكون للتخصيص وقد يكون للتقوى وحاصل مذهب التعويل على حرف النفي وأنه أن تقدم على المسند إليه أفاد التقديم التخصيص سواء كان المسند إليه نكرة نحو ما رجل قال هذا أو معرفة ظاهرة نحو ما زيد قال هذا أو ضميراً نحو ما أنا قلت هذا وإن لم يتقدم حرف النفي بأن لم يكن أصلاً وكان وتأخر فتارة يفيد التقديم التخصيص وتارة يفيد التقوى من غير فرق بين نكرة ومعرفة ظاهرة أو مضمرة فصور الاحتمال عنده ست وصور تعين التخصيص ثلاث فالجملية تسعة فقول الشارح في أن البناء عليه قد يكون للتخصيص الخ لا ينافي ما قلناه لأن قد صدق مع تعين بعض الأقسام للتخصيص (قوله أي على أن التقديم يفيد التخصيص) إنما يقل والتقوى لأن التخصيص محل النزاع بينهما وأما التقوى فوجود في جميع صور التقديم وإن كان غير ملحوظ في بعضها

(قوله في شرائط) هي ثلاثة الاول جواز تأخير المسند اليه على أنه فاعل في المعنى فقط والثاني تقدير كونه كان مؤخرا في الاصل فقدم لافادة الاختصاص والثالث أن لا يمنع من التخصيص مانع فمذهبه الشروط لا يقول بها عبد القاهر اذا مدار عنده على تقدم حرف النفي فمضى تقدم حرف النفي على المسند اليه كان التقديم للتخصيص (قوله وتفاصيل) هي ترجع الى ثلاثة ما يكون للتقوى فقط وما يكون للتخصيص فقط وما يمتثلهما وقد أشار اليها الشارح بقوله ومذهب السكاكي الخ وفيه أن عبد القاهر يقول بالتفصيل الثاني والثالث فلعل المراد أنه خالفه في مجموعها أو في بعضها أي أن السكاكي قال بتفاصيل لم يقل بها كما عابد القاهر (قوله فان مذهب الشيخ الخ) حاصل مذهبه على ما ذكره الشارح ان المسند اليه امانة مكررة وامام معرفة ظاهرة أو ضمير فمذهبه ثلاث وفي كل منها اما أن يتقدم على المسند اليه حرف النفي أولا بأن لم يكن حرف نفي أصلا أو تأخر فالجمله تسعة فمضى تقدم حرف النفي على المسند اليه كان التقديم مفيدا للتخصيص كان المسند اليه نكرة أو معرفة ظاهرة أو مضمرة وان لم يكن نفي أصلا أو كان ولكن تأخر عن المسند اليه كان نكرة أو معرفة ظاهرة أو مضمرة فتارة يكون للتخصيص وتارة يكون للتقوى فصور الاحتمال ست هذا حاصل مذهبه اذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح مضمرا كان الاسم أو مظهر معرفة أو منكر راجع لما قبل الا ولما بعدها على ما ذكره الشارح سابقا في قوله والذي يشعر به كلام الشيخ وقوله مثبتا كان الفعل أو منفي راجع لما بعد الا فقط (قوله وان كان نكرة فهو) أي التقديم للتخصيص جزما أي سواء تقدم حرف النفي أو تأخر أو لم يكن نفي أصلا فوافق السكاكي عبد القاهر في صورة من هذه الثلاثة وهي ما اذا تقدم حرف النفي وخالفه فيما اذا تأخر أو لم يكن نفي لانهم ما عند عبد القاهر من صور (٤٠٦) الاحتمال وانما كان تقديم المنكر يفيد التخصيص عند السكاكي في

الاحوال الثلاثة اوجود الشرطين الآتين في كلام المصنف في كل منكر (قوله فان كان مظهرا) أي سواء تقدم حرف النفي أو تأخر أو لم يكن نفي وهو مخالف لعبد القاهر في هذه الصور الثلاثة لان الاولى عنده من صور التخصيص جزما والاخيرتين عنده من صور الاحتمال وانما كان تقديم المعرفة الظاهرة

في شرائط وتفاصيل فان مذهب الشيخ أنه ان ولي حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والافق قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرا كان الاسم أو مظهرا مرفا أو منكر مثبتا كان الفعل أو منفي مذهب السكاكي أنه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع وان كان معرفة فان كان مظهرا فليس الا للتقوى وان كان مضمرا

التخصيص وفي جواز التقوى فان الشيخ عبد القاهر معنى التخصيص عنده هو تقديم حرف النفي من غير تفرقة بين معرف ومنكر ولا بين مظهر وضمير وغير ما تقدم فيه حرف النفي يجوز فيه التقوى والتخصيص والسكاكي معنى التخصيص عنده هو كون المسند اليه يجوز تأخيره على أنه فاعل معنى مع تقدير انه قدم عن تأخير مع شرط ان لا يمنع من التخصيص مانع استعماله أو علقى ان كان المسند

لو كان مؤخرا لانه لو تأخر لكان فاعلا لفظا فهذا لا يفيد الاختصاص **قلت** وقد تقدم عن السكاكي في الكلام على ذكر المسند خلاف هذا وكذا صرح الزحشرى أنه يفيد الاختصاص ذكره

عند السكاكي للتقوى فقط لا تنفاه أحد الشرطين الآتين بعد وهو جواز تقدير كونه مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط (قوله وان كان مضمرا) أي سواء تقدم حرف النفي أو تأخر أو لم يكن نفي فقد وافق عبد القاهر فيما اذا تأخر حرف النفي أو لم يكن وخالفه فيما اذا تقدم لانه عنده للتخصيص من غير احتمال فصار الحاصل أن صور موافقة الشيخين ثلاثة الاولى ما راجل قال هذا فانه يفيد التخصيص جزما عند الشيخ لتقدم حرف النفي وعند السكاكي لتأكيد المسند اليه وثانيتها وثالثتها أنا ما قلت هذا وأنا قلت هذا فانه محتمل للتخصيص والتقوى عندهما لوقوع المسند اليه ضميرا ولم يسبق بنفي وصور اختلافهما الستة الباقية * احداها الضمير الواقع بعد النفي نحو ما أنا قلت هذا فالتقديم فيه متعين للتخصيص عند الشيخ اتقدم النفي محتمل عند السكاكي لكون المسند اليه ضميرا * ثانيها الاسم الظاهر المعرفة الواقع بعد النفي نحو ما زيد قال هذا فهو متعين للتخصيص عند الشيخ ومتعين للتقوى عند السكاكي * ثالثها النكرة الواقعة قبل النفي نحو راجل ما قال هذا فهو متعين للتخصيص عند السكاكي محتمل عند الشيخ * رابعها الاسم الظاهر الواقع قبل النفي نحو زيد ما قال هذا فهو محتمل عند الشيخ متعين للتقوى عند السكاكي * خامستها النكرة الواقعة في الاثبات نحو راجل قال هذا فهو متعين للتخصيص عند السكاكي ومحتمل عند الشيخ * سادستها المعرفة للظاهرة الواقعة في الاثبات نحو زيد قال هذا متعين للتقوى عند السكاكي ومحتمل عند الشيخ وعلم من هذا أنه ليس عند الشيخ قسم يتعين فيه التقوى بل حاصل مذهبه التفصيل الى ما يجب فيه التخصيص والى ما يجوز فيه التقوى والتخصيص وشرطه في الاول تقدم النفي فقط وحاصل مذهب السكاكي التفصيل الى ما يجب فيه التخصيص والى ما يجوز فيه التقوى والى ما يجوز فيه الامران وشرطه في الاول جواز تأخير المسند اليه على أنه فاعل في المعنى فقط مقدر التقديم عن تأخير مع كون النكرة خالية من المانع الذي يمنع من التخصيص

في افادة التقديم الاختصاص أمرين * أحدهما أن يجوز تقدير كونه في الأصل مؤخرًا بأن يكون فاعلا في المنى فقط كقولك أنا قمت فانه يجوز أن تقدّر أصله قمت أنا على أن أنا تأكيد للفاعل الذي هو التاء في قمت فقدم أنا وجعل مبتدأ * وثانيهما أن يقدر كونه كذلك فان انتفى الثاني دون الأول كالمثال المذكور اذا أجرى على الظاهر وهو أن يقدر الكلام من الأصل مبنيًا على المبتدأ والخبر ولم يقدر تقديم وتأخير أو انتفى الأول بأن يكون المبتدأ اسمًا ظاهرًا

(قوله فقد يكون للتقوى الخ) نحو أن اعرفت فانه يجوز أن يقدر ذلك الضمير (٤٠٧) مؤخرًا على أنه تأكيد وهو فاعل في المنى ثم ان

قدّر كون أنا مؤخرًا في الأصل ثم قدم كان التقديم مفيدًا للتخصيص وان لم يقدر فيه ذلك بالفعل كان التقديم مفيدًا لتقوى الاسناد لتكرره فالحاصل أن التقديم في أنا عرفت مفيد للتقوى عند انتفاء الشرط الثاني ومفيد للتخصيص عند وجوده مع الشرط الأول الا لازم له (قوله من غير تفرقة الخ) راجع للتفاصيل الثلاثة قبله (قوله والى هذا أشار بقوله الخ) أى فأشار الى أنه ان كان المسند اليه نكرة كان التقديم مفيدًا للتخصيص ان لم يمنع من التخصيص مانع بقوله واستثنى المنكر وبقوله وشرطه اذا لم يمنع منه مانع وأشار الى أنه ان كان معرفة مظهرة فتقديمها ليس الا للتقوى بقوله بخلاف المعرفة لانها اذا تأخرت كانت فاعلا لفظًا وأشار الى أنه اذا كان مضمرا فقد يكون للتقوى بقوله والا فلا يفيد الا التقوى وأشار

فقد يكون للتقوى وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي حرف النفي وغيره والى هذا أشار بقوله (الا أنه) أى السكاكي (قال التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه) أى المسند اليه (في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط) لالفاظا (نحو أن قمت) فانه يجوز أن يقدر أن أصله قمت أنا فيكون أنا فاعلا معنى تأكيد اللفظ (وقدر) عطف على جاز يعنى أن افادة التخصيص مشروطة بشرطين أحدهما جواز التقديم والآخر أن يعتبر ذلك

اليه منكرًا وأما غيره فلا يستعمل مقدما الا حيث لا يمنع مانع من التخصيص فاذا انتفى هذا الوجه وجب التقوى فليس عنده ما يجوز فيه ارادة التقوى والتخصيص فقد تبين بهذا أن الشيخ حاصل مذهبه التفصيل الى ما يجب فيه التخصيص والى ما يجوز فيه التقوى والتخصيص وشرط في الأول تقديم النفي فقط والسكاكي حاصل مذهبه التفصيل الى ما يجب فيه التخصيص والى ما يجب فيه التقوى وشرط في الأول كون المسند اليه فاعلا معنى فقدّر التقديم عن تأخير مع كون النكرة بلا مانع قالسكاكي خالف الشيخ في التفصيل وفي شروط تحقيق طرفي ذلك التفصيل والى هذا أشار بقوله (الا أنه قال) أى السكاكي (التقديم) للمسند اليه عن الخبر الفعلي (يفيد الاختصاص) أى اختصاص المسند اليه بذلك الخبر الفعلي (ان جاز تقدير كونه) أى المسند اليه (في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط) لالفاظا بمعنى أنه اذا قدر مؤخرًا لا يكون فاعلا في الاصطلاح بل تأكيد كما اذا كان ضميرا منفصلا والفعل متصل بمرادفه فهو فاعل من جهة المعنى لان مدلوله هو مدلول مرادفه وذلك (نحو أنا قمت) فانه يجوز أن يقدر أن أصله قمت أنا وعليه يكون أن افاعلا من جهة المعنى لانه مرادف للفاعل وهو التاء لكنه في الاصطلاح تأكيد لفاعل والسري في افادة هذا التقديم للاختصاص ان تأخير الضمير في نحو هذا الكلام مضحج للعطف والعطف يقتضى المشاركة والتقديم ينفي صحة المشاركة التي تحصل بالعطف ونفى المشاركة تخصيص ولا يخفى أن هذه ملحّة تحسينية لا تحقيقية فان المنفى بالتخصيص هو الاشتراك في الاعتقاد أو هو الانفراد بالحكم في الاعتقاد لا الاشتراك الذي يوجب العطف والا اختص القصر بالافراد تأمله (وقدر) معطوف على قوله جاز بمعنى ان افادة التخصيص تنوقف على شيئين أحدهما جواز تقديره مؤخرًا على أنه فاعل معنى والآخر حصول ذلك التقدير من المتكلم ومتى لم يحز التقدير أو جاز وغفل المتكلم عن التقدير لم يفد التخصيص بل يفيد التقوى والى هذا أشار بقوله

في قوله تعالى الله يسط الرزق في سورة الرعد وفي قوله تعالى الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها مثاني * الثاني يجوز أن يكون فاعلا في المنى لو تأخر ولكن لا يقدره كذلك أى لا يعتقد ذلك كقولك أنا قمت اذا قدرت أنا مبتدأ في موضعه ولم يكن مؤخرًا فهذا لا يفيد الاختصاص * الثالث أن يجتمع الأمران بأن يجوز و يعتقد ذلك كقولك أنا قمت معتقدا أن أنا كان تأكيد للفاعل وقدمته ثم استثنى السكاكي من

الى أنه ان كان مضمرا فديكون تقديمه للتخصيص بقوله ان جاز تقدير كونه في الأصل الخ (قوله لالفاظا) وذلك بأن يكون تأكيد للفاعل الاصطلاحى أو بدلا منه فانه اذا كان كذلك كان فاعلا في المعنى لافي اللفظ (قوله فيكون أن افاعلا معنى) أى لانه مرادف للفاعل الاصطلاحى (قوله وقدر) أى وقدر أنه كان مؤخرًا في الأصل ثم قدم لاجل افادة الاختصاص ويعلم السامع أن المتكلم قدّر ذلك بالقرائن ثم انه لا يستغنى بهذا الشرط عما قبله ولا العكس لانه لا يلزم من جواز التأخير تقديره بالفعل ولا من التقدير بالفعل ان يكون جائز التأخير لان المحال يقدر (قوله أحدهما جواز التقدير) أى تقديره مؤخرًا

فانه لا يفيد الا تقوى الحكم واستثنى المنكر كما في نحو رجل جاءني بأن قدر أصله جاءني رجل لاعلى ان رجل فاعل جاءني بل على انه يدل من الفاعل الذي هو الضمير المستتر في جاءني

(قوله أي يقدر انه كان في الأصل مؤخرا) لم يقل على أنه فاعل معنى فقط لعلمه مما مر (قوله سواء جاز تقدير التأخير) أي على انه فاعل معنى فقط وهذا مفهوم الشرط الثاني وقوله ولم يقدر أي ولم يلاحظ التقدير (قوله أولم يجوز تقدير التأخير) أي وان قدر مؤخرا بالفعل جهلا بالقواعد وهذا مفهوم الشرط الأول فهو لف ونشر مشوش (قوله لما سئذ كره) أي عند قوله بخلاف المرف من أنه يكون اذا أخر فاعلا لفظا لا معنى فيلزم على كون أصل زيد قام قام زيد تقديم الفاعل اللفظي وهو لا يجوز (قوله ولما كان مقتضى هذا الكلام) أعني قوله والافلا يفيد الا تقوى الحكم فانه يدل على أن ما لا يجوز تقديره مؤخرا على أنه فاعل في المعنى انما يفيد تقديمه التقوى وهذا صادق بالمنكر مثل رجل جاءني اذا لا يمكن تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى لانك اذا قلت جاءني رجل كان رجل فاعلا لفظا مثل قام زيد وحينئذ فمقتضاه أن يكون تقديمه للتقوى فقط (٨٠٨) لالتخصيص فأخرجه من ذلك الحكم (قوله أن لا يكون نحو رجل جاءني)

أي يقدر أنه كان في الأصل مؤخرا (والا) أي وان لم يوجد الشرطان (فلا يفيد) التقديم (الا تقوى الحكم) سواء (جاز) تقدير التأخير (كما مر) في نحو أنا قلت (ولم يقدر أولم يجوز) تقدير التأخير أصلا (نحو زيد قام) فانه لا يجوز أن يقدر أن أصله قام زيد بتقديم لما سئذ كره ولما كان مقتضى هذا الكلام أن لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للتخصيص لانه اذا أخر فهو فاعل لفظا لا معنى استثناء السكاكي وأخرجه من هذا الحكم بأن جعله في الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى لالفاظا بأن يكون بدلا من الضمير الذي هو فاعل لفظا وهذا معنى قوله (واستثنى) السكاكي (المنكر)

(والا) (١) يجوز تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى أوجاز ولم يحصل ذلك التقدير قصدا أو غفلة (فلا يفيد) التقديم حينئذ (الا تقوى الحكم) كما مر من اشتباهه على الاسناد مرتين فالتقوى متى انتفى انتهى أحد الأمرين متعين (سواء جاز) تقدير التأخير على أنه فاعل معنى (كما مر) في نحو أنا قلت (الا أنه لم يقدر) ذلك التأخير (أولم يجوز) تقدير التأخير على أنه فاعل أصلا (نحو زيد قام) فانه لا يجوز أن يقدر أن أصله قام زيد وسبب ذلك ثم ان مقتضى هذا الكلام ان نحو رجل جاءني لا يفيد التخصيص لان السبب عند السكاكي على هذا هو تقدير التقديم عن الفاعلية المعنوية ورجل في رجل جاءني لو قدر تأخير جاء فاعلا لفظا مع أنه لا يسلم جواز تقدير تأخير أصلا كما في زيد قام لخال السكاكي حيث اقتضى الاستعمال عنده كون المنكر مفيدا للتخصيص الالمانع واقتضى التعليل كونه لغير تخصيص جعله منخرطا في سلك الفاعل المعنوي بتمحل والى هذا أشار المصنف بقوله (واستثنى المنكر) أي أخرج المبتدأ النكرة الذي أسند اليه الفعل عن حكم ما لو أخر كان فاعلا لفظا لان الحكم فيه وجوب تحقق

القسم الأول ما اذا كان المسند اليه نكرة نحو رجل جاءني فقل انه لا يفيد الاختصاص وان كان لا يمكن تقديره عند التأخير فاعلا معنويا فقط بل لو تأخر لكان فاعلا لفظيا فقل يفيد لا على تقدير كونه كان فاعلا بل على تقدير انه بدل من الضمير في قام كقوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يقدر مثل

أي أن لا يكون التقديم في نحو رجل جاءني مفيدا للتخصيص ففي الكلام حذف والمراد بنحو رجل جاءني كل منكر اذا أخر كان فاعلا لفظا لا معنى (قوله فهو فاعل لفظا) أي ومعنى وقوله لا معنى أي فقط فاندفع ما يقال انه يلزم من كونه فاعلا في اللفظ أن يكون فاعلا في المعنى فلا وجه لذلك النفي (قوله وأخرجه من هذا الحكم) عطف تفسير على قوله استثناء إشارة الى أن المراد بالاستثناء المعنى اللغوي والمراد بالحكم القاعدة من اطلاق الجزء على الكل وهي كل ما لا يجوز تأخير على أنه فاعل معنى لم يفد تقديمه التخصيص

كذا قرر ويصح أن يراد بالحكم امتناع التخصيص حيث لم يجوز تقدير كونه في الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط ذلك ويقدر ذلك اه سم واذا خرج المنكر من هذا الحكم كان تقديمه مفيدا للتخصيص (قوله بأن جعله) أي بسبب أن جعله وهو متعلق بأخرجه (قوله على أنه فاعل معنى) أي فقط (قوله بأن يكون بدلا الخ) أي ولا شك أن البديل من الفاعل فاعل في المعنى فقط فان قلت على جعل المنكر بدلا من الضمير الواقع فانه يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك ممنوع قلت أجازوا ذلك في مواضع منها البديل كزره خالدا (قوله واستثنى السكاكي المنكر) أي استثناء من قوله ان لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم الا التقوى وأورد عليه أن الاستثناء فرع الدخول وهذا المستثنى غير داخل في المستثنى منه أعني قوله والافلا يفيد الا التقوى لان المستثنى منه المذكور لم يوجد فيه الشرطان بخلاف هذا فقد وجد فيه على ما قرره السكاكي لانه اذا أخر كان فاعلا معنى عنده لانه بدل من الضمير وحينئذ فلا وجه للتعبير بالاستثناء وأجيب بأن التعبير بالاستثناء نظرا لظاهر من أن الفعل عند التأخير للنكرة يكون مسندا للظاهر لا للضمير وان كان في الحقيقة ليس استثناء أصلا اذا النكرة موجود فيها الشرطان (١) قوله ولا يجوز هكذا في النسخ والمناسب والايحز لما لا يخفى اه مصححه

كما قيل في قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا ان الذين ظلموا بدل من الواو في أسروا و الفرق بينه وبين المعرف بأنه لو لم يقدر ذلك فيه اتنى تخصيصه اذ لا سبب لتخصيصه سواء ولو اتنى تخصيصه لم يقع مبتدأ بخلاف المعرف لوجود شرط الابتداء فيه وهو التعريف غاية الامر أنه تأويل ثم ان المراد بالنكر الذى استثناء السكاكى المنكر الذى لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره وهو الخالى عن مسوغ للابتداء به لانه المحتاج الى اعتبار التخصيص وأما المنكر الذى يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو بقرة تكلمت وكوكب انقض الساعة ووجوه يومئذ ناضرة فلا حاجة لاعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا بغيره (قوله فجعله من باب وأسروا النجوى الخ) أى فجعله من باب الذين ظلموا في قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا أى أنه جعله مثله في أنه بدل من الضمير (قوله على القول بالابدال الخ) أى أنه جعله مثله على أحد الأقوال في اعراب الآية (٤٥٩) وهو أن بدل من الواو وأما على القول بأن الذين ظلموا مبتدأ وأسروا

خبر مقدم وكذا على جعل الذين فاعلا والواو في أسروا حرف زيد ليؤذن من أول وهلة أن الفاعل جمع وكذا على جعل الذين خبر مبتدأ محذوف أى هم أو نصبا على الذم فلا يكون المنكر مثل وأسروا النجوى الذين ظلموا (قوله وأما جعله) أى المنكر من هذا الباب أى باب وأسروا النجوى بتقدير كونه مؤخرا في الاصل على أنه بدل فقدم لفادة الاختصاص (قوله لتلا ينتفى التخصيص) المراد به ما به يصح وقوع النكرة مبتدأ بدليل ما سينقله الشارح عن السكاكى أنه قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عن المنكر لفوات شرط الابتداء بالنكرة وبدليل رد المصنف فيما

جعله من باب وأسروا النجوى الذين ظلموا) أى على القول (بالابدال من الضمير) يعنى قدر أن أصل رجل جاء في جاءنى رجل على أن رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير في جاءنى كما ذكر في قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا أن الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وانما جعله من هذا الباب (للتلا ينتفى التخصيص اذ لا سبب له) أى للتخصيص (سواء) أى سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على أنه فاعل معنى ولولا أنه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ (بخلاف المعرف) فانه يجوز وقوعه مبتدأ

التقوى فقط والحكم في المنكر وجوب تحقق التخصيص بالتقديم (ف) لذلك (جعله) أى المنكر المسند اليه فعل (من باب) ما يعرب مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط لانظا أفضاليتحقق الفرق بينه وبين ما يفيد التقوى وذلك كقوله تعالى (وأسروا النجوى الذين ظلموا) فان فيه أعراب فقيل الذين ظلموا مبتدأ وأسروا النجوى خبر وقيل فاعل أسروا والواو علامة الجمعية فالذين ظلموا على هذا فاعل لفظا وقيل بدل من الضمير موضعا فيكون على هذا القول فاعلا معنى لانظا وعلى اعراب هذا القول الأخير يقع الحاق المنكر به على أنه فاعل معنى فقط وهذا معنى قوله أى على القول (بالابدال) أى ابدال الذين ظلموا (من الضمير) في وأسروا وانما جعل المبتدأ النكرة الذى أسند اليه فعل من باب وأسروا النجوى الذين ظلموا على القول بابدال الذين ظلموا من الضمير (للتلا ينتفى التخصيص) عن الكلام الذى ابتدئ فيه بالنكرة مخبرا عنها بفعل لانه لو لم يكن كذلك انتفى عنه التخصيص (اذ لا سبب له) أى للتخصيص (سواء) أى سوى تقدير التقديم عن تأخير كان فيه فاعلا معنى لانظا لكان التخصيص لا بد منه فوجب مراعاة موجهه الذى هو تقدير التقديم المذكور لانه لا وجه للابتداء بالنكرة في نحو ذلك التركيب الا ذلك التخصيص المتوقف على تقدير كونه مؤخرا على أنه فاعل معنى (بخلاف المعرف) الخبر عنه بالفعل فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير رعاية التخصيص المتوقف على ذلك الوجه البعيد الذى هو تقدير كونه مؤخرا على أنه فاعل معنى باجرانه على طريق وأسروا النجوى الذين ظلموا كما تقدم فلزم

ذلك في المعرفة نحو زيد قام لعدم الوجوب لانه في رجل قام اضطر الى تقديره متأخرا ليفيد الاختصاص ليكون مسوغا للابتداء بالنكرة وفي زيد قام لا حاجة لذلك فلو قدره لكان تقديره لا دلائل عليه قلت قد جوز أن يقدر في أنا قلتم التأخير مع كونه لا دليل عليه ثم ما ذكره يؤدى الى جواز الابتداء بالنكرة في

(٥٢ - شروح التلخيص - أول) يأتي انتفاء التخصيص على تقدير عدم الجعل من الباب المذكور لحصول التخصيص بعد هذا التقدير كالتعظيم والتحقير والتقليل والتكثير فتأمل (قوله ولولا أنه) أى رجل جاءنى مخصص لما صح وقوعه مبتدأ أى قال السكاكى مضطر الى التخصيص في المنكر لاجل صحة الابتداء به ولا يتأتى له التخصيص الا بجعله من باب وأسروا النجوى الذين ظلموا الا ان يجعله من ذلك الباب يحصل الشرطان المصطلحان للتخصيص هذا حاصله وقد يقل المراد بالتخصيص المسوغ للابتداء بالنكرة تقليل الافراد والشيوع لا بمعنى اثبات الحكم للذكور ونفيه عن غيره الذى كلامنا فيه فقد انبس عليه الحال اه تقرير شيخنا العدوى (قوله بخلاف المعرف) ظاهر المصنف أن له سببا سواء ولا يحصل لهذا الكلام اذ لا شيوع فيه حتى يخص ولهذا حاول الشارح تصليح عبارة للمصنف بجعل قوله بخلاف المعرف مخرجا من محذوف معلوم من الكلام السابق

(قوله من غير اعتبار التخصيص) أي لانه لا شيوع في المرف حتى يخص بل هو معين معلوم (قوله فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد) أي وهو جعل الضمير فاعل الفعل ثم ابدال الظاهر منه فانه قليل في كلامهم قال عبد الحكيم وأورد على الشارح أن ابدال الظاهر من الضمير الواقع فاعلا واقع في القرآن بلا ضرورة كما في وأسر والنجوى فكيف يكون بعيدا والجواب أن هذا الوجه غير متعين في كلام الله لجواز وجوه أخر لا شبهة فيها قد علمتها كذا قال سم وأيضاً الضمير في الآية بارز لا التباس معه على أنه لا ضرر في هذا الالباس لأنه في أمر غير محقق اذ البديلة مقدرة (قوله فان قيل النسخ) هذا السؤال مع جوابه يوجد في بعض النسخ وحاصله أن مقتضى كون المنكرة يقدر تأخيرها على أنها بدل من الضمير أنها اذا أخرت بالفعل وكانت مشناة أو جمعا يجب ابراز ذلك الضمير في الفعل لان ضميرى التثنية والجمع يجب ابرازهم مع أن الاستعمال بخلافه اذ قولك جاءني رجلان أو رجل أفصح من جا آني رجلان وجاءوني رجال والحاصل أن مقتضى كون رجلان جا آني يقدر أن أصله التأخير على أنه بدل أن يجب ابراز في حالة التأخير كما برز في حالة التقديم باتفاق مع أن ابراز في حالة التأخير (٤١٠) مخالف للاستعمال في الفصيح سواء جعلت الالف فاعلا أو حرفا فالأعلى التثنية

وحاصل الجواب أنه ليس مراد السكاكي أن المرفوع في قولك جاءني رجل بدل لافاعل حتى يلزم وجوب ابراز في جا آني رجلان وجاءوني رجال وجهل رجلان ورجل بدلين بل مراده أنه يقدر في قولك رجل جاءني أن الأصل جاءني رجل على أن رجلا بدل لافاعل ولا يلزم من تقديره ذلك في رجل جاءني القول بالبديلة بالفعل في جاءني رجل الذي أخر فيه المنكر لفظا ومعنى حتى يلزم القول بالبديلة بالفعل ووجوب ابراز في جا آني رجلان وجاءوني رجال أيضا والحاصل أن الذي قاله السكاكي أنه في صورة تقديم المنكر يقدر أن المنكر مؤخر في

من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في المنكر دون المرف فان قيل فيلزمه ابراز الضمير في مثل جا آني رجلان وجاءوني رجال والاستعمال بخلافه قلنا ليس مراده أن المرفوع في قولنا جاءني رجل بدل لافاعل فانه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل بل المراد أن في مثل قولنا رجل جاءني يقدر أن الأصل جاءني رجل على أن رجلا بدل لافاعل ففي مثل رجال جاءوني يقدر أن الأصل جاءوني رجال فليتامل

رعاية ذلك الوجه البعيد في المنكر ليصح الابتداء به دون المرف لصحة الابتداء به دون ذلك ومعنى جمل المنكر من هذا الباب أن قول القائل رجل جاءني مثلا يقدر فيه أن الأصل جاءني رجل على أن رجلا فاعل معنى بجعله بدلا من الضمير المقدر استناره في جاء كما أن الذين ظلموا على ذلك القول بدل من الضمير في أسروا وهو فاعل معنى لكونه بدلا من الفاعل الحق في ثم يجب أن يعلم أن مراده أن هذا التركيب أعني رجل جاءني بعد وجوده على هيئته يقدر أن الأصل فيه كون رجل مؤخرا على أنه فاعل معنى كما تقدر الاستحيالات لأنه يقع مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط ادلا قائل بأن رجلا في نحو جاءني رجل فاعل معنى والزم ابراز الضمير في نحو رجلان جاءا ورجل جاءوا عند التأخير بأن يقال جا آني رجلان وجاءوني رجال ولا قائل بوجوب ابراز الأعلى لغة كما في البراغيث وهذا التقدير ولو اتفنى به ما يتوهم من جواز وقوع تأخيرها على أنه فاعل معنى فقط لكن برده عليه أن التخصيص ان كان يستفاد بتقدير المحال الذي لا يوجد أصلا فلا مانع من اعتباره في المرف عند عرض مقام ارادة التخصيص والتفريق بين المنكر والمرف بأن المنكر يفتقر في الابتداء به الى هذا التقدير المفيد للتخصيص لا يوجب منع التقدير في المرف لان المحوج في الحقيقة الى ذلك التقدير في المنكر انما هو كون المقام مقام

جميع الاحوال وما الدليل على جواز رجل جاءني من غير قرينة ثم يأتي عن السكاكي في الكلام على هل الاستفهامية ما يقتضي القول بالتخصيص في مثله وان كان لا ابتداء بالمنكرة مسوغ وهو الاستفهام

ص

الأصل وأنه فاعل معنى فقط بدل لفظا في مثل رجل جاءني يقدر الأصل جاءني

رجل على أن رجلا بدل لافاعل وفي رجلان جا آني رجلان كذلك وفي رجال جاءوني وجاءوني رجال كذلك كل ذلك على سبيل الاعتبار والتقدير ولا يلزم من ذلك القول بالبديلة بالفعل فيما أخر فيه المنكر لفظا ومعنى بل هو عند التأخير بالفعل فاعل حقيقة وحينئذ فلا يلزم ابراز ضمير التثنية والجمع عند التأخير (قوله فيلزمه) أي السكاكي أو الوجه البعيد والمفرع عليه محذوف أي حيث جمل المنكرة بدلا من الضمير على تقدير تأخيرها فيلزمه ابراز الضمير أي استمرار ابرازه عند التأخير بالفعل في مثل الخ (قوله بدل) أي حقيقة (قوله لافاعل) أي بل هو فاعل لان نفي النفي اثبات (قوله فانه) أي القول بالبديلة بالفعل عند التأخير (قوله فضلا عن فاضل) أي اتفنى قول العاقل به زيادة عن نفي قول الفاضل (قوله يقدر أن الأصل الخ) أي فهذه الاصلية تقديرية كما يقدر المحال وحينئذ فلا يلزم منها وقوع تأخيرها على أنه فاعل معنى فقط بل بدل لفظا (قوله يقدر أن الأصل جاءوني رجال) أي ولا يلزم من كونه يقدر أن الأصل ذلك عند التقديم أنه يقال ذلك عند التأخير بل يقال جاءني رجال على أن رجال فاعل (قوله فليتامل) انما

ثم قال وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني أي لامرأة ولا رجلا دون قولهم شرأهرداناب أما على التقدير الأول فلا ممتنع أن يراد المهر شر لاخير وأما على الثاني فلكونه تابيا عن مكان استعماله

قال ذلك لانه مجرد اعتبار لانه بالفعل اه نوبى (قوله ثم قال السكا كى الخ) ثم هنا للترتيب في الذكر والاخبار أى ثم بعدما تقدم عن السكا كى أخبرك بأن السكا كى قال الخ وليست للترتيب الزمانى وأن القول الثانى بعد الأول في الزمان لان قول السكا كى اذا لم يمنع مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء اه عبد الحكيم (قوله من هذا الباب) أى اب وأسروا النجوى وقوله واعتبار التقديم الخ من عطف السبب على السبب (قوله أن لا يمنع الخ) هذا توطئة لبيان انتفاء (٤١١) التخصيص في قولهم شرأهرداناب وبيان وجه

التوفيق والا فكون التخصيص مشروطا بعدم المانع منه أمر جلي لا يحتاج لبيان (قوله مانع) هو انتفاء فائدة القصر من رد اعتقاد المخاطب في قيد الحكم مع تسليم أصله اه أطول (قوله كقولك رجل جاءني) أى فانه ليس فيه مانع من التخصيص فهو مثال للنفي (قوله شرأهرداناب) المهر يرصوت السكا كى عند عجزه عن دفع ما يؤذيه أى شر جعل السكا كى ذا التاب مهرا أى مصوتا ومفزعا (قوله لان للمهر) أى الأمر المفزع للسكا كى والموجب لنصويته لا يكون الاشران حصول الخير للسكا كى لا يهره ولا يغزعه واذا كان كذلك فلا يتوهم أحد أن الاهرار يكون بالخبر حتى يرد عليه بالحصر لان نفى الشيء عن المكان ثبوت له هذا حاصل كلامه وفيه نظر لان التخصيص

(ثم قال) السكا كى (وشرطه) أى وشرط كون المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه (أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولك رجل جاءني على مامر) أن معناه رجل جاءني لامرأة أولا رجلا (دون قولهم شرأهرداناب) فان فيه مانعا من التخصيص (أما على التقدير الأول) يعنى تخصيص الجنس (فلا ممتنع أن يراد المهر شر لاخير) لان المهر لا يكون الاشران (وأما على التقدير الثانى) يعنى تخصيص الواحد (فلنبوه عن مظان استعماله) أى لنبوه تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا

الابتداء المفيد للتخصيص والعرف والنكر فيه سواء فليتأمل * ثم لما اقتضى جعل المنكر عند الابتداء به منخرطاً في سلك ما يكون مقدما عن الفاعلية العنوية كون كل منكر مخبر عنه بالفعل للتخصيص وعند السكا كى أن بعض الجزئيات منه خارجة عن ذلك لمانع أشار الى تقييد السكا كى بنفى للمانع بقوله (ثم قال) أى السكا كى (وشرطه) أى وشرط كون المنكر المسند اليه الفعل مقدر التقديم عن الأخير الذى يكون على أنه فاعل معنى لا فائدة للتخصيص (أن لا يمنع من التخصيص مانع) من معنى الكلام في مقام استعماله مثلاً واللام يرتكب فيه ذلك الوجه البعيد لان الموجب له قصد التخصيص المصحح للابتداء على ما سنقرر فيه من البحث وذلك (كقولك رجل جاءني على مامر) من أنه يجوز أن يكون اخصيص الجنس فيكون معناه رجل جاءني لامرأة أو افراد فيكون معناه رجل جاءني لارجلان مثلاً فهذا المثال ونحوه لا مانع فيه من التخصيص (دون قولهم شرأهرداناب) فان فيه مانعا من التخصيص (أما) المانع من التخصيص (على التقدير الأول) وهو ارادة تخصيص الجنس (و) لا انتفا فائده له لم به من كل عاقل فلا يرد أحد (لا ممتنع أن يراد المهر) أى الحامل للسكا كى وهو ذوالتاب على المهر ير (شر لاخير) اذ من العلوم أنه لا يهره الا الشر دون الخير والحصر لا يكون الا فيما يمكن فيه الانكار دون العلوم اكل أحد وفيه نظر لان التخصيص قد يكون في المنزل منزلة المجهول وقد يكون لجرد التاكيد (وأما) المانع (على) التقدير (الثاني) مقام استعماله اذ لا يستعمل هذا الكلام في مقام تخصيص الوحدة (لنبوه) أى لا ارتفاع تخصيص الوحدة وبعده (عن مظان استعماله) أى عن مواضع استعمال هذا الكلام فانه لو استعمل فيه كان معناه المهر شر واحد لاشران فيكون كلاما مقتضيا لالتراخي في اتخاذ الحذر من مهر السكا كى حيث كان شر او احد الاشران وهذا الكلام أصله أن يستعمل لاخذ الحزم في المذر والتهيو للحفاظ فلا يستعمل في معنى

ص (ثم قال وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع الخ) ش شرط السكا كى في افادته التخصيص أن لا يمنع مانع مثل جاءني رجل فان منع مانع لم يجز مثاله قولهم شرأهرداناب لا يمكن أن يكون للتخصيص

قد يكون في المنزل منزلة المجهول وقد يكون لجرد التوكيد فاخصاص الشر بالمهر ير وان كان معلوما لكل أحد فيجوز أن ينزل منزلة المجهول ويستعمل فيه القصر وأنه استعمل فيه على سبيل التاكيد أو لغفلة المخاطب عن كون المهر لا يكون الاشران بل يحتمل عنده أن يكون خيرا أيضا وقد يجاب بأن الأصل في التخصيص أن يكون فيما يمكن فيه الانكار واستعماله فيما ذكر خلاف الأصل فيه تأمل ان قلت كون المهر لا يكون الاشران بما يقتضى عدم الاحتياج للتخصيص لا ممتناعه كما ادعاه المصنف قلت اللازم وان كان عدم الاحتياج فقط الآن ما لا يحتاج له متمنع عند البلغاء الذين كلامهم موضوع الفن (قوله فلنبوه) أى هذا التقدير عن مظان أى موارد استعماله

واذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهرذاناب الاشر فالوجه تفضيع شأن الشر بتسكيره كما سبق هذا كلامه وهو مخالف لما ذكره الشيخ عبدالقاهر لان ظاهر كلام الشيخ فيما يليه حرف النفي القطع بأنه يفيد التخصيص مضمرا كان أو مظهرا معرفا أو منكرا من غير شرط لكنه لم يمثل الا بالمضمر وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيد الا اذا كان مضمرا أو منكرا بشرط تقدير التأخير في الأصل فنحو ما يزبدقام يفيد التخصيص على اطلاق قول الشيخ ولا يفيد على قول السكاكي بشرط وظاهر كلام الشيخ أن المعرف اذا لم يقع بعد النفي وخبره مثبت أو منفي قد يفيد الاختصاص مضمرا كان أو مظهرا لكنه لم يمثل الا بالمضمر وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيد الا بالمضمر فنحو ما يزبدقام قد يفيد الاختصاص على اطلاق قول الشيخ ولا يفيد عند السكاكي

(قوله لانه لا يقصد الخ) وذلك لان هذا الكلام (٤١٢) انما يقال في مقام الحث على شدة الحزم لدفع هذا الشر والتحريض على قوة

الكلام لانه لا يقصد به أن المهر شر لا شران وهذا ظاهر (واذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهرذاناب الاشر فالوجه) أي وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص (تفطيع شأن الشر بتسكيره) أي جعل التسكير للتعظيم والتحويل ليكون المعنى شر عظيم فطيع أهرذاناب لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا

شر لا شرين ولو كان هذا المعنى مما يمكن أن يجهل لكن ليس مما يمكن أن يقصد لان الغرض جنس الشر الصادق بالقليل والكثير لا افراده والا كان ذكر الفرد الواحد مفرعا عن الحذر كما ذكرنا وهو ظاهر هذا اذا أر يد هريرة مخصوصة وهي هريرة تكون عند رؤية الكاب ما يعاديه على قرب ساحة أربابه وتكون مقدمة لتباجه وأما اذا أر يد المهريرة التي هي صوته لبرد أصابه واذاية نالته عند عجزه عن دفاعها كما قيل ان ذلك معناها لغة قاله لم بأنها شر باعتبار السكاك أمر ضروري فيكون المانع حينئذ كما تقدم في الوجه الأول وقد تقدم ما فيه وعلى كلا الاحتمالين فهو كلام يضرب مثلا لوجود دليل الشر ثم قال السكاكي (واذ قد صرح الأئمة) أي ولاجل أن أئمة البيان صرحوا (بتخصيصه) أي بافادته التخصيص (حيث تأولوه) أي بينوا مفاده (ب) قولهم ان معناه (ما أهرذاناب الاشر) فلا بد من ابداء وجه يقع به الجمع بين حكمنا بامتناع تخصيص الجنس والفرد فيه وحكمهم بوجود التخصيص بالتأويل السابق (والوجه) في ذلك (تفطيع شأن الشر) أي جعل شأن الشر مدلولاً على فظاعته وشناعته (بتسكيره) لان التسكير يفيد التعظيم والتحويل فاذا كان المراد وصف الشر بالمعظمة كان التقدير شر عظيم أهرذاناب لا شر حقير فيكون في هذا الكلام التخصيص النوعي المستفاد من الوجه المصحح للابتداء

لان التخصيص اما للفرد أو للجنس لا جائز أن يكون للجنس لانه يصير تقديره ما أهرذاناب الاشر فيكون فيه نفي الأهرار عن الخير وذلك لا فائدة فيه فانه لا يصح أن ينفي الشيء عن الشيء حتى يصح انصافه به ولا جائز أن يكون للواحد لانه يصير المعنى ما أهرذاناب الاشر واحداً وذلك غير مقصود غير أن الأئمة قالوا ان التقديم في شر أهرذاناب للاختصاص فليجمع بين الكلامين بأن يقال المراد نوع غريب من أنواع

الاعتناء بدفعه لعظمه وكون للمهر شر لا شرين مما يوجب تساهل المخاطب في دفعه وقلة الاعتناء وحينئذ فلا يصلح قصده من ذلك الكلام (قوله واذا قد صرح الأئمة الخ) الطرف متعلق بمحذوف أي ولزم طلب وجه للتخصيص وقت تصريح الأئمة الخ حيث تأولوه أي لانهم تأولوه أي شر أهرذاناب أي فسروه (قوله بما أهرذاناب الاشر) أي ولا شك أن ما والا يفيد ان الاختصاص (قوله فالوجه) يجوز أن تكون الفاء للتفريع على متعلق الطرف الذي قدرناه أو انه أجرى اذ يجري ان لمرافقه اياه في الحركة والسكون وعدد الحروف فأدخل

الفاء في جوابه كما قالوا في قوله تعالى واذا لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون ومحصل ما في الشرح للقيام أن السكاكي ذكر أن في شر أهرذاناب مانعا من التخصيص والنحويون تأولوا هذا الكلام بما أهرذاناب الاشر ولا شك أن ما ولا يفيد ان الاختصاص فيبين الكلامين تناقض فأشار المصنف الى الجمع بين الكلامين بأن التخصيص الذي نفاه السكاكي تخصيص الجنس أو الفرد وما قاله النحاة تخصيص النوع فلا منافاة لعدم توارد النفي والایجاب على شيء واحد (قوله أي وجه الجمع الخ) في الحقيقة الوجه المطلوب انما هو لا فائدة المثال التخصيص وان كان يلزم ذلك الجمع بين الكلامين قرر شيخنا العدوي (قوله وقولنا بالمانع من التخصيص) أي قول السكاكي ذلك لان قوله واذا قد صرح الخ من كلامه (قوله بتسكيره) أي بسبب تسكيره أي ان تفطيع شأن الشر وتعظيمه جاء من تسكيره أي من جعل تسكيره للتعظيم (قوله ليكون المعنى شر عظيم الخ) أي فيصح قولهم ما أهرذاناب الاشر أي الاشر فطيع أي عظيم لا شر حقير لان التقيد بالوصف نفي للحكم عما عداه كما هو طريقة بعض الأصوليين (قوله فيكون تخصيصا نوعيا) أي ليكون المخصص نوعا من الشر لا الجنس ولا الواحد

ثم فيما احتج به لما ذهب اليه نظر اذ الفاعل وثأ كيدته سواء في امتناع التقديم مادام الفاعل فاعلا وثأ كيدنا كيدا

(قوله وللمانع انما كان من تخصيص الخ) أي انما كان يمنع من تخصيص الجنس أو الواحد وحينئذ فلا منافاة بين قول السكاكي ان فيه مانعا من التخصيص وبين كلام القوم المفيد أن فيه تخصيصا لأن كل واحدنا نظرا لجهة فالقوم ناظرون للتخصيص النوعي وهو المصحح للابتداء وهو غير متوقف على تقدير التقديم من تأخير والسكاكي ناظر لتخصيص الجنس والفرد اللذين لا سبيل لهما الا تقدير كون المسند اليه مؤخرا في الأصل ثم قدم قال العلامة اليعقوبي ولا يخفى ما في هذا الكلام من التحكم حيث انزم تقدير التأخير في الأصل في تخصيص الجنس والفرد دون النوع فان اعتبار تقدير الوصف ليتحقق جواز (١٣٤) الابتداء مع التخصيص النوعي هو المعنى عن

تقدير التقديم فيه وتجوز الابتداء فيه ما يمكن بتقدير الوصف أو الموصوف بأن يكون المعنى في الأفراد مثلا رجل واحد جاءني وفي الجنس مثلا واحد من جنس الرجال جاءني (قوله أي فيما ذهب اليه السكاكي) أي من دعواه أن التقديم لا يفيد التخصيص الا اذا كان ذلك المقدم يجوز تقديره مؤخرا في الأصل على أنه فاعل معنى فقط وقدر بالفعل كونه في الأصل مؤخرا ومن أن رجل جاءني لاسبب للتخصيص فيه سوى تقدير كونه مؤخرا في الأصل ومن انتهاء تخصيص الجنس في شرأه رذائب (قوله اذ الفاعل اللفظي) أي كما في زيد قام وهذا ردافوله التقديم يفيد الاختصاص أن جاز الخ فانه يفهم منه انه يجوز تقديم الفاعل المعنوي دون اللفظي (قوله

والمانع انما كان من تخصيص الجنس أو الواحد (وفيه) أي فيما ذهب اليه السكاكي (نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي) كالنأ كيد والبدل (سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما) أي مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع أولى

من غير حاجة الى تكافؤ تقدير التقديم والمانع انما كان من تخصيص الجنس والفرد اللذين لا سبيل اليهما الا بتقدير التقديم ولا يخفى ما في هذا الكلام من التحكم في التزام تقدير التقديم فيه مادون النوعي فان اعتبار تقدير الوصف ليتحقق جواز الابتداء مع التخصيص الوصفي هو المعنى عن تقدير التقديم في النوعي دون ما فتجوز الابتداء يمكن بتقدير الوصف أو الموصوف فيهما أيضا بأن يكون المعنى في الأفراد مثلا رجل واحد جاءني وفي الجنس مثلا واحد من جنس الرجال جاءني وسيا في ما يستلزم هذا المعنى في كلام المصنف ومع ذلك فلا يفيد ما ذكره توفيقا بين كلام السكاكي والأئمة فان حاصل كلامه بيان تخصيص يسوغ به الابتداء وعلى تقدير وجود معنى الحصر فيه فمن مفهوم الوصف الذي يكون مع التقديم والتأخير أيضا وكلام الأئمة صريح في أن تخصيصه تخصيص التقديم المطابق للحصر بما والا كما ذكر السكاكي حكاية عنهم فتأمل (وفيه) أي وفيما ذهب اليه السكاكي (نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي سواء) أي متساويان (في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما) فان الفاعل المعنوي هو ما يكون ثأ كيدا أو بدلا عند التأخير فيكون تابعا والتابع مادام تابعا كالفاعل مادام فاعلا بل امتناع التابع مادام تابعا أولى لان المراد بالتقديم هنا التقديم على العامل وتقديم الفاعل انما فيه التقديم على العامل فقط وتقديم التابع فيه التقديم على المتبوع وعلى العامل في المتبوع الذي هو في الحقيقة عامل في التابع فان

الشرأه رذائب فيصح حينئذ ويمثل بهذا المثال لما قام معه مانع يمنع من الاختصاص اللفظي أو خارجي ص (وفيه نظر) شئ كل ما سبق هو من كلام السكاكي وقد تضمن كلامه مخالفة عبد القاهر فان ظاهر كلام عبد القاهر فيما يلي حرف النفي الاختصاص بكل حال بخلاف السكاكي فانه يقتضي أنه لا يفيد الا مضمرا مقدر التأخير أو منكر افنحو ما يرد مقام بفيد التخصيص عند الشيخ لا عند السكاكي ونحو ما أنا مقت يفيد مطلقا على قول عبد القاهر وبشرط التقديم على رأى السكاكي فظاهر كلام الشيخ أن المعروف اذا لم يقع بعد النفي وخبره مثبت أو منفي قد يفيد الاختصاص مضمرا كان أم مظهرا لكنه لم يمثل الا بالمضمر وكلام السكاكي مصرح بأنه لا يفيد الا المضمر فنحو ما يرد مقام قد يفيد عند الشيخ لا عنده هذا كلام المصنف (قلت) وفيه نظر أما قوله ظاهر كلام الشيخ فيما يلي حرف النفي الاختصاص بكل حال فصحيح ثم يحتمل أن يصلح للتخصيص بلا قيد لانه موضوع للتخصيص حتى اذا استعمل في

كالنأ كيد والبدل) مثال للمعنوي فالنأ كيد كما في أنماقت والبدل كما في رجل جاءني (قوله سواء في امتناع التقديم) أي على العامل (قوله أولى) أي من امتناع تقديم الفاعل ووجه الأولوية أنه اذا قدم التابع بدون المتبوع الذي هو الفاعل فقد تقدم على متبوعه وعلى ما يمنع تقديم متبوعه عليه وهو بالفعل فلا امتناع جهتان بخلاف ما اذا قدم الفاعل فله جهة واحدة وهو تقديمه على عامله ولان التابع لا يجوز تقديمه انفا مادام تابعا بخلاف الفاعل فقد أجاز بعض الكوفيين تقديمه ولان الفاعل اذا فسح عن الفاعلية وقدم بخلفه ضميره بخلاف التابع اذا قدم فانه لا يخلفه شيء واحترز المصنف بقوله ما بقيا على حالهما عما اذا فسحا ولم يبقيا على حالهما فانه لا امتناع في تقديمهما

(قوله فتجوز تقديم الخ) أي فتجوز السكاكي تقديم المعنوي مع بقاءه على التابعة دون اللفظي مع بقاءه على الفاعلية تحكـم هذا ما يقتضيه التفريع وكان الأولى للمصنف أن يقول فامتناع تقديم الفاعل اللفظي دون المعنوي تحكـم ليناسب قوله سواء في امتناع التقديم إذا لم يعى استواءهما في الامتناع ولو قال (٤١٤) سواء في تجوز الفسخ فتجوز الخ لكان مناسباً أيضاً وتوضيح ذلك أنه يؤخذ

(فتجوز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكـم) وكذا تجوز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكـم لان امتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلاً ولا فلامتناع في أن يقال في نحو زيد قام أنه كان في الأصل قام زيد فقدم زيد

كان أولى بالمنع فذاك وإن لم يكن أولى فهما متساويان في المنع (فتجوز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكـم) أي حكم بلا موجب وترجيح بلا مرجح وهو محال وإن أراد أن التركيب به يرفيه أن الأصل التأخير فرضاً لا وقوعاً فلامنع من اعتباره في اللفظي أيضاً هذا إذا كان يقدم على أن يبقى على أعرابه مؤخراً كما كونه بدلاً أو توكيداً أو يكون معنى تقديم الفاعل تقديمه فاعلاً وإن أراد أن التلخيص يجوز تقديمه

غيره كان مجازاً كما يشعر به قوله قد استعمله للتقليل غالباً ويحتمل أن يريد أنه حقيقة في التخصيص حيث ورد وأما ما يشعر به قدم من عدم اللزوم فهو عائد إلى التقديم لا إلى إفادة الاختصاص معناه أنه قد يقدم وقد لا يقدم وإذا قدم كان تقديمه مفيد الاختصاص أبداً لا مجازاً وهذا أظهر ويشهد له ما سيأتي وقوله إن ظاهر كلام الشيخ أن المعروف المذهب هو خبره قديفيد الاختصاص وقديفيد التقوية صحيح ثم يحتمل أن يريد أن ذلك يستعمل تارة للاختصاص وأخرى للتقوية مطلقاً ويحتمل وهو ظاهر كلامه أنه إن قصد الرد على من زعم أنفراد غيره أو مشاركته كان للاختصاص جزماً والا كان للتقوية جزماً وقوله إن ظاهر كلام عبد القاهر في المعرفة المذهب إذا كان خبره منفيًا أنه قديفيد الاختصاص فيه نظر لأن الشيخ قال في المذهب هو وخبره أنه قديفيد الاختصاص وقديفيد التقوية ثم قل وكذا إذا كان الفعل منفيًا مثل أنت لا تكذب فإنه أشد لنفي الكذب من قولك لا تكذب ومن قولك لا تكذب أنت لأنه لا تكذب المحكوم عليه لا الحكم وعليه قوله تعالى والذين هم بربهم لا يشركون اه فهو كالصريح في أن قوله وكذا الخبر المنفي يعود إلى أنه يقدم للتقوية لأنه يكون كالثبت فتارة للاختصاص وتارة للتقوية وإن كان الذي يظهر من جهة المعنى أنه لا فرق وأما ما نقله المصنف عن السكاكي ففيه أيضاً نظر فإن السكاكي لا ينفى الاختصاص عن نحو زيد قام بل يبعده ويقول الغالب عليه إرادة التقوية فقط والطبيعي تبع المصنف فنقل عن السكاكي أن هذا لا يحتمل التخصيص أصلاً ذكره في سورة الرد وكذا في جانب النفي أطلق أنه إذا أولى المسند إليه حرف النفي أفاد التخصيص ولم يفرق بين معرفة ونكرة ولا بين مضمّر ومظهر وإن كان إنما مثل بالمضمّر كما فعل الجرجاني غير أن الفرق الذي فرق به بين الظاهر والمضمّر والمعرفة والنكرة يقتضي هذا الفرق فذلك تكلم المصنف معه فأورد عليه أن الفاعل اللفظي والمعنوي سواء في امتناع التقديم كما يمتنع زيد قام على أن يكون زيد فاعلاً لا يمتنع أن تكون أنا تأكيـداً فكلهما مادام أن تأكيـداً كما يمتنع التقديم فإن خرجا من ذلك جاز تقديم كل منهما فتجوز تقديم أحدهما دون الآخر ترجيح من غير مرجح (قلت) للسكاكي أن يفرق بأن الفاعل المعنوي إذا قدم لا يبقى الفعل بلا فاعل ولا يتغير عن حاله بخلاف زيد قام إذا قدم بقي الفعل بلا فاعل فاحتاج إلى ضمير

من قول السكاكي أن جاز تأخيره في الأصل على أنه فاعل معنى فقط جواز تقديم الفاعل المعنوي وهو التابع ويؤخذ من قول المصنف على لسان السكاكي أولم يجوز كما في زيد قام امتناع تقديم الفاعل اللفظي فيقال له الفاعل المعنوي واللفظي سيان في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما فيسيان في جوازه إن فسحاً ولم يبقيا على حالهما فالحكم بجواز تقديم المعنوي بامتناع تقديم اللفظي هذا تحكـم (قوله تحكـم) أي بل فيه ترجيح المرجوح على ما أفاده الشارح بقوله فلا امتناع الخ (قوله وكذا تجوز الفسخ في التابع) أي عن التابعة وقوله دون الفاعل أي عن الفاعلية وهذا رد لما يقال جواباً عن السكاكي وحاصله أنه إنما جاز تقديم الفاعل المعنوي لأن المعنوي لو أخر كان تابعا بدلاً أو تأكيـداً والتابع يجوز فسحه عن التبعية فلذا قدم

كما في جرد قطيفة وأخلاق ثياب والثؤمن العائذات الطير فان الأصل قطيفة جرداء أي مجرودة بمعنى بالية أو سلخاء لا وبر فيها وثياب أخلاق والثؤمن الطير العائذات فقدمت الصفة إلى موصوفها وأضيفت إليه بخلاف الفاعل اللفظي فإنه لا يجوز فسحه عن الفاعلية فلم يقدم وحاصل الرد أن تجوز الفسخ في التابع دون الفاعل اللفظي تحكـم بل كل منهما يجوز فيه الفسخ والتقديم لان الفاعلية غير لازمة لذات الفاعل كالتبعية (قوله والا فلا امتناع) أي والا نقل ان امتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلاً بل قلنا بالمنع مطلقاً فلا يصح لانه لا امتناع في أن يقال الخ

وأجيب

(قوله وجعل مبتدأ) أي وجعل ضميره فاعلا بدله وهذا مثال لتقديم الفاعل بعد انسلخه عن الفاعلية وقوله كما يقال الخ مثال لما اذا قدم التابع بعد انسلخه عن التبعية (قوله وامتناع تقديم الخ) هذا رد لما يقال جوابا عن السكاكي وحاصل ذلك الجواب قولكم ان تجوز التقديم في المعنوي دون الفاعل اللفظي تحكم ممنوع لان التابع يجوز تقديمه باقيا على تبعيته بل هو واقع كافي قوله ألا يا غلظة من ذات عرق ❖ عليك ورحمة الله السلام

فان قوله ورحمة الله عطف على اللام فقد قدم التابع على المتبوع باقيا على تبعيته في العطف فيقاس عليه التوكيد والبدل اذ لا فرق بخلاف الفاعل اللفظي فلا يجوز تقديمه على أنه فاعل لقول بالتحكم مردود وحاصل ما أشار له الشارح بمن ردها الجواب أن النحاة أجمعوا على امتناع تقديم التابع مادام تابعا في الاختيار وما وقع في هذا البيت فهو ضرورة وحينئذ فمنع امتناع تقديم التابع مادام تابعا مكابرة أي عناد ودعوى بلا دليل (قوله الا في العطف في ضرورة الشعر) أي كما في البيت السابق اتى أنه قديم التوكيد أيضا للضرورة كقوله بنيت بها قبل الحاق بليلة ❖ فكان محاقا كله ذلك الشعر

فان كاه توكيد للشهر وقدم عليه ولعل الشارح أسقط ذلك لاحتمال التأويل في ذلك البيت بعد ثبوت كونه مما يستشهد به بجعل كاه تأكيدا للضمير المستتر في كان المائد على الشهر وهو وان لم يتقدم له ذكر اسكن (٤١٥) يدل عليه قوله قبل الحاق فقد تقدم مرجحه

حكما وقوله ذلك الشهر

بدل من ذلك الضمير وتفسير

له وانما فلنا بعد ثبوت الخ

لان هذا البيت من جملة

أبيات تنسب للتعالي هجوا

في امرأة عجوز تزوجها

غارة لها رأها محلاة ثم

انكشفت سوانها بعد

التزوج وهو غير عربي

وأولها

عجوز غمت أن تكون فتية

وقد يبس الجنبان واحدودب

الظهر

تروح الى العطار تبنى شبابها

وهل يصلح العطار ما أفسد

الدهر

وجعل مبتدأ كما يقال في جرد قطيفة ان جردا كان في الاصل صفة فقدم وجعله مضافا وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا لما أجمع عليه النحاة الا في العطف في ضرورة الشعر فمنع هذا مكابرة والقول بأنه في حالة تقديم الفاعل ليجعل مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال

مفسوخ التابعية بأن يصير مبتدأ فتجوز الفسخ فيه دون تجوز في الفاعل بأن يكون هو حال التقديم مبتدأ لا تابعا كما كان حال التأخير تحكم أيضا اذ لا مانع من أن يدعى أن أصل زيد قام زيد فقدم فصار مبتدأ كما قيل في سحق عمامة ان أصل سحق النعتية فقدم فصار مضافا مبتدأ أو غيره وانما قلنا بالاولوية في المنع في التابع لان ثبوت انقضاء الاجماع على منع تقديم التابع غير المعطوف محقق ولم يحقق ثبوته في الفاعل لان الكوفيين صرحوا بجوازه كذا قيل لكن يجب تقييده بتقديم التابع حتى على عامل المتبوع وأما بدون التقديم على العامل بل على المتبوع فقط فقد حكي في البدل والتأكيد كما وقع في العطف ضرورة فتدبره ومن اقتصر لترجيح المنع في تقديم الفاعل على المنع في تقديم التابع بأن التقديم في الفاعل عن الفعل ملزوم لخلو الفعل حالة التقديم عن الضمير وهو محال بخلاف التابع فليس في تقديمه الخلو عما يستحيل الخلو عنه كما في تقديم الفاعل لا عبرة باعتباره المحض وتقديره المفروض لان الاعتبارات الوهمية المحضة لا تجري في الاحكام

وأجيب عنه بأن الفاعل المعنوي له جهتان جهة التبعية وجهة الفاعلية المعنوية فيقدم باعتبار احدي الجهتين دون الاخرى وفيه نظر لان الفاعل اللفظي له جهتان فاعلية معنوية ولفظية فقدم باحداها

وما غرني الا الحضاب بكفها ❖ وكحل بعينها وأثوابها الصفر

بنيت بها قبل الحاق الخ في شيء آخر وهو أن أبا حيان ذكر في الارشاف أن بدل البعض والاشتغال يتقدمان نحو أكلت ثلثة الرغيف وأعجبني حسنه زيد لكن الاحسن الاضافة نحو أكلت ثلثة الرغيف وأعجبني حسن زيد وهذا وارد على الشارح اللهم الا أن يكون الشارح لا يسلم ذلك وأن الاجماع الذي ذكره الشارح كافي المطلق في التقديم على المتبوع والعامل جميعا وهو مما يقل به أحد في السعة لافي التوكيد ولا في البدل وأما تقديمها على المتبوع فقد حكي فالحاصل أن قول الشارح مما أجمع عليه النحاة يجب أن يقيد بما اذا تقدم التابع على كل من المتبوع وعامله وأما التقديم على المتبوع فقط دون عامله فقد حكي في البدل والتوكيد وهو غير عربي (قوله والقول بأنه الخ) أي والقول في نفى التحكيم بأنه الخ وهذا رد الجواب عن التحكم من طرف السكاكي وحاصل ذلك الجواب أن قولكم تجوز التقديم في المعنوي دون اللفظي تحكم ممنوع وذلك لان المعنوي في الاصل تابع وتقديم التابع ليجعل مبتدأ لا يلزم عليه محذور اذ غاية ما يلزم عليه خلو المتبوع من تابع وهذا لا ضرر فيه فلذا قيل بجواز تقديمه بخلاف الفاعل اللفظي فان تقديمه ليجعل مبتدأ يلزم عليه خلو الفعل من الفاعل في اللحظة التي وقع فيها التحويل وهو محال ويلزم عليه أيضا الاخلال بالجملة وخروجها عن كونها جملة فلذا قيل بامتناع تقديمه ففرق بين الأمرين وحينئذ فلا تحكم

ثم لانسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر لولا تقدير أنه كان في الاصل مؤخرا فقدم لجواز حصول التخصيص فيها بالتهويل كما ذكر وغير التهويل

(قوله بخلاف الخلو عن التابع) أي فليس محالا (قوله فاسد) خبر القول أي ان هذا القول باعتبار ما تضمنه من الفرق فاسد لان هذا الخلو غير محال حتى يحسن الفرق اهـ ثم وعلى هذا فقول الشارح لان هذا أي الفسخ من كونه فاعلا في الاصل ومبتدأ الآن الا لازم عليه الخلو المذكور اعتبار محض أي اعتبار وهمي محض لا بحسب الواقع وحينئذ فلا يضر ذلك الخلو لانه ليس أمرا تحقيقيا والمضر انما هو خلو الفعل عن المعامل في التركيب اللفظي ويحمل وهو المتبادر أن هذا القول فاسد باعتبار ما تضمنه من الفرق وذلك لان خلو الفعل عن الفاعل حالة التحويل اعتبار محض غير لازم اذ يمكن ان دفاعه باعتبار أن الضمير مقارن لا اعتبار الفسخ فلم يخل الفعل عن فاعل في لحظة من اللحظات وحينئذ فلا فرق بين التابع وبين الفاعل اللفظي في جواز الفسخ فيهما (قوله ثم لانسلم الخ) عطف على مدخول اذ بحسب المعنى كأنه قيل وفيه نظر اذ لانسلم جواز تقديم الفاعل المعنوي ثم لانسلم انتفاء الخ كذا في القنري وهذا منع لقول السكاكي لثلايته في التخصيص اذ لا سبب له سواء (قوله لولا تقدير التقديم) الاولى لولا تقدير التأخير اذ المقرر التأخير لا التقديم والجواب أن المراد بالتقديم ما هو متبادر منه وهو (١٦٩) ما يكون في الاصل مؤخرا ثم قدم ولا شك أن فرض هذا التقديم انما هو لفرض التأخير

بخلاف الخلو عن التابع فاسد لان هذا اعتبار محض (ثم لانسلم انتفاء التخصيص) في نحو رجل جاءني (لولا تقدير التقديم لحصوله) أي التخصيص (بغيره) أي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل والسكاكي وان لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواء لكن لازم ذلك من كلامه حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر

العربية المبنية على القواعد الاستقرائية اللفظية دون الاعتبارات الوهمية فيدعى أن امتناع خلو الفعل عن الفاعل انما هو عند التركيب اللفظي والخلو في هذه الحالة غير لازم لا عند التقدير الوهمي فانه لا يناسب الاحكام على أن لانسلم الخلو لحظة مابل في لحظة التحويل يحصل وجود الضمير كما في لحظة وجود الممكن عند انتفاء عدمه ان كانت تنزل لهذه الاعتبارات فلا يرجع على مثل هذا المقال (ثم لانسلم انتفاء التخصيص) الوقوف على جواز الابتداء عند السكاكي في نحو رجل جاءني (لولا تقدير التقديم) عن رتبة الفاعلية المعنوية حتى يرتكب ذلك الوجه البعيد في الابتداء بالنكرة وانما انسلم (لحصوله) أي حصول التخصيص (بغيره) أي بغير تقدير التقديم عن الفاعلية المعنوية (كما ذكره) السكاكي في بيان وجه دون الاخرى ثم قال المصنف ثم لانسلم انتفاء التخصيص اولا تقدير التقديم أي في رجل قام لجواز أن يكون السويع لا ابتداء بالنكرة التقوية كما ذكره السكاكي في شرأهر ذاناب على رأيه (قلت) وجوابه

أفاده عبد الحكيم (قوله لولا تقدير التقديم) جواب لولا محذوف دل عليه ما قبله أي لولا تقدير التقديم لا تنفي التخصيص (قوله لحصوله بغيره) سند للمنع ولا يخفى أن سند المنع انما يوثق به بنحو لجواز كذا ولا يجزم فيه بشئ والاصرار المانع مدعيا ولزم الغصب (قوله كما ذكره السكاكي) أي في كتابه في قوله شرأهر ذاناب وقوله من التهويل بيان للغير

أي وحيث كان التخصيص يحصل بهذه الأمور كما يحصل بتقدير التقديم فيجوز أن يقال ان رجل جاءني فيه تخصيص باعتبار التهويل أي التعظيم أو التحقير لا باعتبار التقديم وحينئذ فقول بانتفاء التخصيص فيه لولا اعتبار التقديم لا يسلم وقد يجاب بأن مراد السكاكي بقوله لولا اعتبار التقديم فيه لا تنفي عنه التخصيص تخصيص مخصوص لا يحصل بدون اعتبار التقديم وهو تخصيص الجنس أي رجل لامرأة أو الواحد أي لارجلان والتخصص بهذا المعنى يتوقف على هذا الاعتبار البعيد ولا يحصل بغيره كتقدير النوعية أو التعظيم أو التحقير أو غير ذلك ان قيل هذا الجواب ينافيه ما تقدم من أن الاحتياج الى التخصيص انما هو لصحة الابتداء بالنكرة فانه يدل دلالة ظاهرة على أن المراد مطلق التخصيص لان صحة الابتداء لا تتوقف على تخصيص الجنس أو الواحد بل على التخصيص بوجه ما ولو بتقدير النوعية أو غيرهما فالجواب أن المراد من قوله فيما تقدم الاحتياج الى التخصيص انما هو لصحة الابتداء أي مع كون الغرض والمطلوب تخصيص الجنس أو الواحد وهو يتوقف على ذلك الاعتبار لعدم حصول المطلوب مع مطلق التخصيص اهـ ثم (قوله سواء) أي سوى تقدير التقديم (قوله لكن نرم ذلك من كلامه) أي فقول المصنف فيما سبق نقلا عن السكاكي اذ لا سبب له سواء باعتبار ما نرم من كلام السكاكي وليس نقولا عليه بما لم يقل وهذا اشارة لجواب اعتراض على المصنف يعلم تقريره مما قلناه (قوله حيث قال) أي لانه قال (قوله انما يرتكب ذلك الوجه البعيد) أي تقدير كونه مؤخرا في الاصل على أنه فاعل معنى ثم قدم

(قوله لفوات شرط الابتداء) أى بالنكرة وذلك الشرط هو التخصيص أى لفواته عند عدم ارتكاب هذا الوجه البعيد فان هذا يفهم منه أنه لا سبب للتخصيص فى النكر سواء وعلم بمقاله هنا ومقاله الشارح عنه سابقاً من أن التخصيص يكون بغيره أنه قد وقع فى كلام السكاكى تناقض لكن باعتبار الجواب السابق عنه يندفع ذلك التناقض (قوله ومن العجائب) من هنا الى قوله فافهم يوجد فى بعض النسخ دون بعض ولعله فى الأصل حاشية لا من أصل الشارح اهـ يس (قوله ومن العجائب الخ) لا يخفى أن الذى من العجائب هو زعم بعضهم أنه عند السكاكى بدل الخ لأن السكاكى انما ارتكب ذلك الوجه البعيد فإذ كر لما ذكر فكان حق العبارة أن يقال ومن العجائب زعم بعضهم أن المنكر فى مثل رجل جاء فى بدل مقدم عند السكاكى لا مبتدأ وأن الجملة فعلية لا اسمية مع أن السكاكى مصرح بأنه مبتدأ حيث قال انما ارتكبت ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ (٤١٧) نكرة محضة وقد يجاب بأن قوله وبعضهم يقرأ

بالنصب عطف على السكاكى ويجعل الذى من العجائب هو المجموع والحاصل أن ذلك البعض يقول ان المنكر فى مثل رجل جاء فى بدل مقدم عند السكاكى لا مبتدأ والجملة فعلية مع أنه عند السكاكى مبتدأ والجملة اسمية لان السكاكى نفسه قال انما ارتكبت هذا الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة فقد نسب هذا القائل للسكاكى شيئاً لم يقل به (قوله نكرة محضة) أى خالية عن المسوغ (قوله ويتمسك فى ذلك) أى ويستدل على ذلك القول (قوله من كلام السكاكى) صفة لتلويحات أى يتمسك بأسارات من كلام السكاكى بعيدة من جهاتها قوله ان جاز تقدير كونه مؤخرافى الأصل على أنه فاعل معنى

لفوات شرط الابتداء ومن العجائب أن السكاكى انما ارتكب فى مثل رجل جاء فى ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة وبعضهم يزعم أنه عند السكاكى بدل مقدم لا مبتدأ وأن الجملة فعلية لا اسمية ويتمسك فى ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكى وبما وقع من السهو للشارح العلامة فى مثل زيد قام وعمر وقعد أن المرفوع يحتمل أن يكون فاعلاً مقدماً أو بدلاً مقدماً ولا يلتفت الى تصريحهم بامتناع تقديم النواصب

الخصوص فى قولهم شرأه رذائب من التهويل والتفطيع ومثله التحقير والتكثير والتقليل فاذا كان التخصيص يحصل بتقدير الوصف ليصير التخصيص نوعياً ويكفى فى صحة الابتداء بمثله يتصور فى تخصيص الجنس والواحد كما تقدم فيكفى ذلك عن ارتكاب ذلك الوجه البعيد فى المنكر ثم ان ارتكاب التخصيص بالوجه المذكور ان لم يحمل عليه الا التوصل للابتداء بالنكرة فمعلوم بالضرورة امكانه بوجود فائدة ما ولو لم تكن من طريق التخصيص أصلاً ومع ذلك فالتخصيص اعتبار زائد على أصل المراد يجب فى مقامه بعد صحة الابتداء الذى هو أصل المراد وعلى تقدير تسليم كون المقام قد يقتضى ابتداء بالنكرة مفتقراً الى وسيلة بالخصوص فهو أمر جزئى لا تجب رعايته دائماً ومع ذلك فمطلق الخصوص يحصل بلا تقدير التقديم كما ذكرنا ثم ليت شعرى لو افتقر الى الابتداء بالنكرة مع حصر الوسيلة اليه فى التخصيص الحصرى فلا شئ أوقف على تقدير التقديم عن الفاعلية المضوية حتى يرتكب فيه ما ذكر فان من جملة ما يحصل به تقدير العطف ولذلك كان من العجائب أن السكاكى ارتكب ذلك الوجه البعيد للابتداء بالنكرة وأعجب من هذا أن بعضهم بعد تصريح السكاكى بما يؤخذ من كلامه أن لا سبب للتخصيص سوى تقدير التقديم والتخصيص يفتقر اليه للابتداء بالنكرة يفهم مذهب السكاكى فى نحو رجل جاء فى على أن رجلاً بدلاً مقدم لا مبتدأ وأن الجملة فعلية قدم فيها البديل ويتمسك فى ذلك بإشارات بعيدة على ما ذكر من كلام السكاكى وبما وقع من السهو للشارح المفتاح فى نظير هذا من الكلام الذى تقدم فيه العرف مخبراً عنه بالفعل كزيد قام وعمر وقعد (١) فانه فيه احتمال كون زيد وعمر وبدلاً مقدماً والمبدل منه ضمير مستثنى الفعل كما أبدل من واو وأمس والنجوى ولم

ان ارادة الاهتمام لا تطرد كما أنه ليس فى كل صفة يتأتى القطع للدخ كإنص عليه سيديوه

(٥٣ - شروح التلخيص - أول) فقط وقد رفق ذلك البعض فى هذا الكلام إشارة الى أن المرفوع بدل وأن الجملة فعلية ووجه البعد أن هذا الكلام انما يفهم أنه أمر تقديرى لأنه بدل حقيقة مقدم (قوله وبما وقع) أى ويتمسك بما وقع أم ان ذلك البعض تمسك بالتلويحات البعيدة وبسهو الشارح العلامة وترك تصريح السكاكى بقوله لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة فانه صريح فى كون المقدم مبتدأ وأن الجملة اسمية والمراد بالشارح العلامة القطب الشيرازى شارح المفتاح ومحل التمسك قوله أو بدلاً مقدماً (قوله أن المرفوع) أى من أن المرفوع وهو بيان لما وقع (قوله يحتمل أن يكون فاعلاً مقدماً) قد وقع هذا الكلام من الشارح العلامة على وجه السهو فلا يمارض قوله الآتى ان الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه (قوله ولا يلتفت) أى ذلك الزاعم وهذا عطف على قوله يزعم أى يزعم ويتمسك بما ذكر ولا يلتفت الخ (١) قوله فانه فيه احتمال الخ المناسب فانه طرق فيه احتمال الخ كما يظهر كتبه مصححه

(قوله حتى قال الخ) غاية في السهو والسهو في هذا من حيث تفرقه بين الفاعل والتابع وتحويزه الفسخ في الثاني دون الأول فهذا أيضا سهو ويحتمل أن يكون غاية في نصريحاتهم فيكون محل الاستشهاد قوله وأما على طريقة الفسخ الخ (قوله) وأما التتابع الخ) هو من جملة كلام الشارح العلامة (قوله فافهم) من كلام شارحنا أشار به للتناقض الواقع بين كلامي العلامة حيث قال أولا يحتمل أن يكون فاعلا مقدما وقال ثانيا أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه وحيث قال أولا بدلا مقدما وقال ثانيا وأما على طريقة الفسخ فيمتنع تقديمهما فتأمل ومن المعلوم أن غاية الشيء إما أعظم منه أو أدنى وهنا أعظم أي أنه سها حتى أنه قال هذه المقالة الشنيعة وهي أن الفاعل لا يتقدم بوجه ما ولا شك أن هذا الكلام سهو منه ومخالف للصواب والصواب أن الفاعل مثل التابع قررره شيخنا العدوي (قوله ثم لانسلم الخ) هذا دلما ادعاه السكاكي من انتفاء

تخصيص الجنس في شرأه رذائنا

حتى قال الشارح العلامة في هذا المقام أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه وأما التتابع فيمتنع تقديم على طريق الفسخ وهو أن يفسخ كونه تابعا ويقدم وأما على طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع فافهم (ثم لانسلم

يلتفت ذلك الفاهم لهذا الخطأ إلى تصريح النحويين بمنع تقديم التابع مادام تابعا ولا يلتفت إلى تصريح الشارح المذكور بنقيض ما طرق من الاحتمال حيث قال تقديم التابع منسوخ التبعية يمكن كما في جرد قطيفة وتقديم الفاعل منسوخا لا يجوز كما لا يجوز بلانسخ وأما تقديم التابع وهو على حاله فلا يجوز قطعا لاستحالة تقديم التابع من حيث هو تابع على متبوعه يعني لأن الفرض حينئذ كونه تابعا وتقديمه يزيل التبعية ويصير في حكم المتبوع وكون الشيء تابعا في حكم المتبوع بالنقديم متدافعا وقد علمت ما في قول الشارح بمنع تقديم الفاعل منسوخا دون التابع من التحكم فليتأمل (ثم لانسلم

ثم قال المصنف ولانسلم أنه يمتنع أن يقال المهر شر لاخير وأجيب عنه بأن نسبة الاهرار إلى الخبر إذا استعملت مجازا فنفية عنه كذلك وفيه نظر وقد ظهر بما ذكرناه أن المسند إليه أقسام أحدها نكرة وليت حرف النفي فيفيد الاختصاص عند الجميع بكل حال الثاني ضمير ولي حرف النفي فيفيد الاختصاص دائما عن الجرجاني والمصنف ويشترط تقديره مؤخر عند السكاكي الثالث اسم ظاهر ولي حرف النفي فيفيد الاختصاص دائما عند الجرجاني ولا يفيد أبدا عند السكاكي على ما نقله المصنف الرابع مثبت مضمرة والمسندين مني فيفيد الاختصاص تارة والتقوية أخرى عند الجميع الخامس مثبت نكرة فيفيد الاختصاص دائما عند الجرجاني والسكاكي والمصنف السادس معرفة وهو اسم ظاهر مثبت والمسندين مني فلا يفيد دائما إلا التقوية عند السكاكي وعند الجرجاني والمصنف يفيد تارة دون أخرى السابع أن يكون مثبتا ظاهرا معرفة والمسندين مني فلا يفيد عندهما إلا التقوية على مقتضى ما فهمنا عنه وعلى ما فهمه المصنف يكون عنده للتخصيص تارة والتقوية أخرى الثامن مثبت والخبر مني فلا يفيد إلا التقوية عند الجرجاني على ظاهر عبارة التناخيص المنقولة عنه وعلى ظاهر عبارة الايضاح يفيد عنده التخصيص تارة والتقوية أخرى وعند السكاكي يفيد التخصيص تارة والتقوية أخرى التاسع مثبت نكرة والخبر مني فيفيد التخصيص عند السكاكي وعند عبيد القاهر فلنرجع حينئذ إلى عبارة المصنف فقوله عبد القاهر أي عبد القاهر قائل قد يقدم أي المسند إليه ليفيد تقديمه تخصيصه أي تخصيص المسند إليه بالمسند وقوله بالخبر الفعلي يدخل فيه الخبر الذي هو فعل مثل أنا قمت أو صفة مثل وما أنت علينا بعزير وإنما أدخلنا الصفة لأن الخبر إذا كان وصفا صدق عليه أنه فعلي لأنه يعمل عمل الفعل فان قلت قد قال المصنف فيما سبق أن ذلك مشروط بكون الخبر فعليا ورد به على قول السكاكي أنه للتخصيص في فهم خفوف قلت ذلك وهم بلا إشكال ويكفي في تغليظه أنه مثل ههنا بقوله تعالى وما أنت علينا بعزير وسيأتى في عبارة المصنف وقوله أن ولي حرف النفي قيد يخرج ما إذا لم يل فإنه قد يفيد التخصيص وقد لا يفيد كما سيأتى ودخل في إطلاق المسند إليه نكرة كان أم معرفة خبرا أم ظاهرا سواء كان المسند منقيا أم مثبتا وإن لم يمثل إلا بالضمير (قوله نحو ما نقلت هذا أي لم أقوله مع أنه مقول) الأحسن التمثيل بقوله عليه الصلاة والسلام ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم ولاك أن تقول أنا قلت يقتضي مجموع أمرين اثبات القول منه ونفيه عن غيره والنفي إذا ورد على مجموع الشئيين كان أعم من نفيهما معا ونفي كل منهما فقط فمن أين دل ما أنا قلت على نفي قوله وإثبات قول غيره ومدلول قوله ما أنا قلت ليس مختصا بالقول وذلك صادق بقوله وقول غيره وبعدم قول واحد منهما

وبقول غيره فقط فمن أين تعين الثالث (قوله ولهذا لم يصح ما أنا قلت ولا غيري) لقائل أن يقول ما الذي يمنع ذلك وإنما منعه فرع هذه الدعوى ولو سلمنا أنه يدل على قول غيره فما المانع من أن يصرح بخلاف المفهوم فيصح هذا التركيب كما أن قولك لا تضرب رجلاً جاهلاً يقتضي بالمفهوم اختصاص ذلك بالجاهل ويصح أن يصرح بخلافه فيقول لا تضرب عالماً ولا جاهلاً فهذا التعليل لا يصح والذي يظهر في تعليله بعد تسليم أن ما أنا قلت معناه أنا مختص بعدم القول أن قولك ولا غيري تقديره ولا غيري قال فيناقض منطق ما قبله فإن معنى ما غيري قال اختصاص غيره بعدم القول وهو يناقض اختصاصه بالقول الذي هو دليل المظوف عليه وإنما قلنا ذلك لأن الاتيان بلا في مثله يفيد الحكم على كل فرد فإذا أثبت الاختصاص في كل منهما تناقضا كل ذلك على رأي الجرجاني الذهاب إلى أن نحوز به قال يفيد الاختصاص وبهذا يعلم أنه لا فرق في الامتناع بين ما أنا قلت ولا غيري وما أنا قلت ولا زيد ويعلم أيضاً أنه لا يمتنع أن تقول ما أنا قلت وزيد فإن المعنى حينئذ أنا وزيد مختصان بعدم القول وأما ما أنا قلت وغيري فلو جعلنا المراد أنا وغيري مختصان بعدم القول لزال الاختصاص (قوله ولا ما أنا رأيت أحداً) قد تقدم الاعتراض عليه فيه (قوله والا) أي وإن لم يكن حرف النفي مع السند إليه فهو منقسم إلى قسمين فلهذا منته أنه متى ولى السند إليه حرف النفي كان للتخصيص مطالقا (قوله رد على من زعم انفرد غيره به أو مشاركته) فيه نظر فينبغي أن يكون للتخصيص حيث قصد الرد على مدعى المشاركة وللتقوية حيث قصد الرد على مدعى انفرد غيره الآن يقصد المبالغة في اثباته بالتخصيص الادعائي وقوله وقد يأتي لتقوى الحكم نحو أنت لا تكذب فإنه أبلغ من لا تكذب ومن لا تكذب أنت فإن التأكيدي له لا يحكم عليه لا الحكم والتأكيدي أنت لا تكذب لا يحكم هذا يدل على أنه حيث جعله للتقوية لا يقدر فيه تقديم ولا تأخير كما صنع السكاكي وهذا يقتضي أن الفعل المثبت فيما نحن فيه لا يكون إلا للتخصيص كما إذا كان السند إليه منفيًا مثل ما أنا قلت لأنه جمل احتمال التقديم للتخصيص والتقوية مشروطا بكون السند إليه منفيًا وهذا ما قدمت الوعد به عند ذكر الاحتمالين في ذلك هذا ظاهر العبارة لكنه قال في الإيضاح إن عبارة الشيخ تقتضي أنه لا فرق بين نفي السند واثباته وقوله وإن بنى الفعل على منكر أفاد أي أفاد ذلك البناء أو ذلك التقديم ثم يحتمل أن يكون التقدير وإن لم يدل حرف النفي فهو على قسمين تعريف وتنكير ويحتمل أن يقدر أن ولى حرف النفي وكان مبنيًا على معرفة فيكون معطوفاً والاول أولى فإنه يقتضي أنه متى ولى السند إليه حرف النفي كان للتخصيص بكل حال كما نقله عنه في الإيضاح والافان كان نكرة فكذلك والافان كان المسند منفيًا فللتقوية والا فيحتمل وقوله أفاد تخصيص الجنس أو الواحد يعني أن له حالتين ويتعين المقصود منهما بسؤال أو غيره (قوله ووافق السكاكي إلا أنه الخ) قد تقدم الكلام على أنه ليس كذلك ثم إذا مشينا على ما نقله عنه فالسكاكي لا يفرق بين تقديم النفي وتأخره بخلاف عبد القاهر فقد خالفه بغير ما ذكر (قوله إن جاز تقدير كونه في الأصل مؤخرًا فاعلامه فقط) أي لا انظا فخرج بذلك ما لو تأخر لكان فاعلامه لفظاً مثل زيد قام أولاً يكون فاعلامه لفظاً ولا معنى مثل زيد قام أبوه وخرج بقيد التأخر أنا قلت غير منوياً التأخير نعم خرج من كلامه أن قولك أنا قام غلامي لا يفيد اختصاصاً لأنه لو تأخر لما كان فاعلامه معنويًا وفيه نظر والظاهر أنه يفيد وكذلك أنت قام غلامك وهو قام غلامه (قوله وقدر) أي إن جاز كونه فاعلامه وقدر والا أي إن فقد شرط منهما فليس للاختصاص عنده جاز كونه كما مر في أنا قلت أم لم يحز نحوز به قام وقوله من باب وأسروا النجوى الذين ظلموا هذا أحد الأقوال في الآية الكريمة ويعزى لسيدويه والمبرد والثاني للاخفش أنه فاعل والواو علامة على لغة أكو في البراغيث الثالث أن أسروا خبر والذين مبتدأ ويعزى للسكاكي الرابع أنه فاعل فعل محذوف أي يقول الذين ظلموا قاله النحاس الخامس لابي البقاء

امتناع أن يراد المهر شر لاخير قال الشيخ عبدالقاهر انما قسم شر لان المراد أن يعلم أن الذي أهر ذاناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير فجري مجرى أن تقول رجل جاءني تريد أنه رجل لامرأة وقول العلماء انه انما صلح لانه بمعنى ما أهر ذاناب الاشر بيان لذلك وهذا صريح في خلاف ما ذكره ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو عرف

(قوله كيف وقد قال الخ) أي كيف يكون ممنوعا والحال أن الشيخ الخ (قوله لا من جنس الخير) أي فقد نفى الأهرار عن الخير فيفيد ثبوت الأهرار له ولكن الحق مع السكاكي لان الحصر لا يكون الا لارد على متوهم لان الشيء انما ينفي اذا توهم ثبوته ومعلوم أن السكاكي اذا حصل له الخير لا يحصل منه أهرار فلا يتوهم (٢٠) ثبوت الأهرار منه وحينئذ فيقبح الحصر وقول بعضهم ان من عادة السكاكي

امتناع أن يراد المهر شر لاخير (٢) كيف وقد قال الشيخ عبدالقاهر قدم شر لان المعنى ان الذي أهره من جنس الشر لا من جنس الخير (ثم قال) السكاكي (ويقرب من) قبيل (هو) قام زيد قائم

امتناع أن يراد المهر شر لاخير (الذي هو تخصيص الجنس فان الشيخ عبدالقاهر وهو قدوة الفن صرح بذلك فقال ان المعنى ان المهر من جنس الشر لا من جنس الخير وذلك لان هذا الكلام اذا استعمل على ظاهره فلا مانع عقلا ولا نقلا أن يكون المخاطب معتقدا لكون المهر خيرا باعتبار غير السكاكي فيقال له المهر شر لاخير أو ينزل منزلة الجاهل ويقصد مجرد التأكيد كما في سائر الاخبار بالمعلوم لغرض سوى التنزيل وان استعمل مضروبا مثلا فيجوز أن يجهل المخاطب ويعتقد انتفاء الشر فيما قام دليله فيضرب له هذا الكلام مثلا وهو ظاهر (ثم قال السكاكي) بعد تقرير التقوى في نحو هو قام لمافيه من الاسناد مرتين (ويقرب من) قول القائل (هو قام) الوصف المخبر به عن مبتدأ نحو (زيد قائم)

ان الذين مبتدأ خبره هل هذا المعنى يقولون هل هذا هذه عبارة الشيخ أبي حيان وفيه نظر لان هذا عبارة عن حذف الخبر وابقاء معموله لاعتبار من هذا خبرا السادس أنه فاعل فعل مشتق مما سبق التقدير أسرها الذين ظلموا السابع أنه خبر مبتدأ محذوف أي هم الذين الثامن أنه منصوب على التثنية قاله الزجاج التاسع أنه منصوب على اضممار أعني العاشر أنه مجرور رفعا للناس من قوله تعالى اقرب للناس قاله الفراء وكثير من هذه التخارج يتأتى في قوله تعالى ثم عمو واصموا كثير منهم (قوله واستثنى المنكر) أي قال انه يفيد الاختصاص واستثناءه من كون ما ليس بفاعل معنوي مفيد الاختصاص فنحو رجل قام ليس بفاعل معنوي فقط اذ لو آخر لكان فاعلا لفظيا لا معنويا ومع ذلك أفاد الاختصاص عنده وعدم كونه فاعلا معنويا فقط اما لكونه فاعلا لفظيا مثل رجل قام واما لانه لا يكون فاعلا لفظيا ولا معنى مثل رجل قام أبوه فلا يرد عليه فيه ما أوردناه عليه في القسم الاول نعم يرد عليه أن يقال هو يقول ان الاختصاص في رجل قام لانه يقدره مؤخر ا بدلا فهو فاعل معنوي فقط فلا يصح الاستثناء (قوله) لثلا ينتفى التخصيص اذ لا سبب له سواء قد تقدم ما يرد عليه (قوله وشرطه) أي شرط افادة التقديم الاختصاص (أن لا يمنع مانع) عليه مؤاخذه لفظية لان عدم المانع ليس شرطا كما هو مقرر في علم الجدل (قوله لا امتناع أن يراد المهر شر) تقدم ما عليه وقوله ثم لان سلم انتفاء التخصيص لو لا تقدير التقديم أي في المنكر والمضمر وغيرهما وقوله لحصوله بغيره كما ذكره أي من التهويل (قوله ويقرب من) هو قام زيد قائم

أن يهردون أهله ويذب عنهم من يقصدهم بسوء فالهير حينئذ لا جمل الخير اعني ايقاظ أهله مردود لان المتبادر من قولهم شر أهر ذاناب كون الشر بالنسبة الى ذلك السكاكي فيكون الخير أيضا معتبرا بالنسبة اليه لا الى غيره كذا قرر شيخنا العدوي وفي عبد الحكيم التحقيق أن صحة الفصر وعدمها مبنية على معنى المهر ير فان كان معناه النباح الغير المعتاد فلا صحة له اذ من المعلوم عند العرب أنه من أمارات وقوع الشر وان كان معناه مطلق الصوت كما في مقدمة الزمخشري فهو قد يكون لخير وقد يكون لشر فيصح الفصر (قوله ثم قال الخ) عطف على قال الاول أو الثاني وكلمة ثم للترتيب في الذكر والاخبار والمعنى بعدما أخبرتك عن قول السكاكي

التقديم يفيد الاختصاص بشرطين أخبرك عن قوله ويقرب الخ فلا يرد أن حديث القرب في المفتاح مقدم على حديث الاختصاص فلا وجه لكلمة ثم كذا في يس وفي عبد الحكيم ان ثم في جميع تلك المواضع لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في مدارج الارتقاء ولا يلزم أن يكون الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون مقدما كما في قوله إن من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده فلا يرد أن قوله ويقرب الخ مقدم على بيان التخصيص في كلام السكاكي وأما ما قيل ان ثم للترتيب في الاخبار فلا يقبله الطبع السليم اذ لا فائدة في ذلك

في اعتبار تقوى الحكم زيد عارف وإنما قلت يقرب دون أن أقول نظيره لأنه لما لم يتفاوت في التكلم والخطاب والغيبة في أنا عارف وأنت عارف وهو عارف أشبه الحالى عن الضمير

(قوله في التقوى) إنما اقصر عليه ولم يقل والتخصيص لقد شرطه عنده في هذا المثال ونحوه وهو جواز تقدير كونه في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط لأنه لو أخرت معنى كونه مبتدأ عندهم بشرط في رفع الوصف الاسم الظاهر الاعتماد وفاعلا لفظا عندهم لم بشرط الاعتماد فهو نظير قوله زيد قام ومثله لا يفيد إلا التقوى كما تقدم وحاصل ما أراده بقوله ويقرب الخ أن هو قام فيه تقوم من غير شبهة وزيد قائم فيه تقوم شبهة عدمه فيكون قريباً منه في إفادة التقوى ولو قال ويقرب من زيد قام زيد قائم لم يحتج إلى قوله في التقوى لأن زيد قام لا يتم إلا التقوى بخلاف هو قام فإنه محتمل للتخصيص أن لوحظ أنه كان مؤخرًا في الأصل على أنه تأكيد للضمير المستتر ومحتمل للتقوى أن لم يقدر مؤخرًا فإن قلت لم قال من هو قام ولم يقل من زيد قام مع أنه المناسب لفظاً وهو ظاهر ومعنى لأنه نص في التقوى عنده فاعتبار القرب إليه أولى من اعتبار القرب إلى ما هو محتمل للتخصيص أيضاً (٤٢١) يوهم أن زيد قائم محتمل للتخصيص قلت إنما قال ذلك لأن المذكور في

في التقوى لتضمنه) أي لتضمن قائم (الضمير) مثل قام فيه يحصل للحكم تقوى (وشبهه) أي شبه السكا كي مثل قائم المتضمن للضمير (بالحالي عنه) أي عن الضمير (من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة) نحو أنا قائم وأنت قائم وهو قائم كما لا يتغير الحالى عن الضمير نحو أنا رجل وأنت رجل وهو رجل وبهذا الاعتبار قال يقرب ولم يقل نظيره وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم

في التقوى) أي في تقوى الحكم لما اشتمل على ضمير المبتدأ وقد أسند إليه ففيه الإسناد مرتين قال السكا كي وإنما قلت يقرب ولم أقل هو كي وفي التقوى لأنه يشبه الحالى عن الضمير في أنه إذا أخبر به في التكلم والخطاب والغيبة لا يختلف فيقال أنا قائم وهو قائم وأنت قائم كأن رجل وأنت رجل وهو رجل والفعل يختلف في أسناده إلى الضمير مع هذه الأحوال فلتحملة الضمير ثبت فيه مطلق التقوى كالفعل حالة الأخبار لما فيه من الإسناد مرتين ولشبهه بالحالي فيما ذكر قرب من الفعل ولم يلحق درجته وهذا معنى قوله (لتضمنه الضمير وشبهه بالحالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة) فقوله وشبهه مجرور بالعطف على مدخول اللام ليفيد علة عدم بلوغه درجة الفعل في التقوى كما قررنا وفي بعض النسخ وشبهه بشد الباء مفتوحة بصيغة الماضي وهو استئناف لبيان ما ذكر

في التقوى) يعني أن اسم الفاعل قريب من الفعل وهذا ما قدمنا الإشارة له ومعنى كلامه أن السكا كي قال ويقرب زيد قائم من هو قام في التقوى لأن المبتدأ بوضعه يستدعى الخبر والضمير بصرفه له وهذا الفاعل موجود في الخبر وقال ولم أقل مثله لأنه يشبه الحالى من الضمير من جهة أنه لا يتغير بالتكلم والخطاب والغيبة فصارت التقوى الحاصلة بالضمير الذي يصرفه للمبتدأ ضعيفة لعدم ظهورها تقول زيد عارف وأنا عارف وأنت عارف

التقوى هذا على ضبط شبهه بصيغة الماضي كما هو ظاهر الشارح أما على ضبطه بصيغة الاسم فقوله وشبهه الخ تعليل لأحد الأمرين السابق لافي قوة التعليل له (قوله مثل قائم) أي قائم وأمثاله (قوله بالحالي عنه) أي بالاسم الجامد الذي لا يتحمل ضميراً البتة (قوله من جهة عدم تغيره) الضمير لقائم (قوله وبهذا الاعتبار) أي وهو شبهه بالحالي قال ويقرب وحاصله أن قائم المتضمن للضمير له جهتان جهة يشبه بها الفعل وهي جهة تحمله للضمير وجهة يشبه بها الاسم الجامد وهي عدم تغيره في الحالات الثلاثة فكأنه لا ضمير فيه فبالجهة الأولى قرب من هو قام في تقوى الحكم وبالثانية بعد عنه فلم يكن نظيره فلاجل هذا جعله قريبا ولم يجعله نظيراً (قوله وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم الخ) أنت خير بأن هذا اللفظ لا يختلف حاله الرسمي على التقديرين فلا معنى لنسبة أحدهما لبعض النسخ والمعروف عند المصنفين في مثل هذا أن يقال قوله وشبهه محتمل أن يكون بصيغة الفعل الماضي وأن يكون بلفظ الاسم اهـ يس وقد يقال مراد الشارح وفي بعض النسخ وشبهه مضبوط بالقلم بلفظ الاسم وحينئذ فلا اعتراض على الشارح كذا قرر شيخنا العدوى (قوله بلفظ الاسم) أي بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة مصدر مضاف لفاعله بمعنى المماثلة لا بكسر الشين وسكون الباء كما توهمه بعضهم لأنه بهذا الضبط بمعنى مثل وهو لا يتعدى بالباء

ولذلك لم يحكم على عارف بأنه جملة ولا عومل معاملتها في البناء حيث أعرب في نحو رجل عارف رجلا عارفا رجل عارف وأتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف أبوه يعني أتبع عارف عرف في الافراد اذا أسند الى الظاهر مفردا كان أو مثني أو مجموعا ثم قال وما يفيد التخصيص ما يحكيه علت كآمته عن قوم شبيب عليه السلام وما أنت علينا بعزير أي العزيز علينا شبيب رهطك لأنك لست منهم من أهل ديننا ولذلك قال عليه السلام في جوابهم أرهطى أعز عليكم من الله أي من نبي الله ولو كان معناه معنى ما عززت علينا لم يكن مطابقا وفيه نظر لأن قوله وما أنت علينا بعزير من باب أنا عارف لا من باب أنا عرفت والتمسك بالجواب ليس بشيء لجواز أن يكون عليه السلام فهم كون رهطه أعز عليهم من قولهم ولولا رهطك لرجناك وقال الزمخشري دل ايلاء ضميره حرف النفي على أن الكلام في الفاعل لا في الفعل كأنه قيل وما أنت علينا بعزير بل رهطك هم الاعزة علينا وفيه نظر لأننا لنسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي اذا لم يكن الخبر فعليا

(قوله مجرورا) أي لا منصوبا على أنه مفعول معه لانه مقصور على السماع عند سيبويه وهذا وجه التعسف الذي ذكره في المطول كما أفاده الفري ورده العلامة عبد الحكيم بأن ابن مالك ذكر في التسهيل وكذا غيره أن المفعول معه قياسي فلا يظهر أن يكون هذا وجه التعسف المذكور (٤٢٣) بأمور كما قابلته لا خدش مذكورة في حاشية العلامة المذكور (قوله وليس

مجرورا عطفًا على تضمنه يعني أن قوله يقرب مشعر بأن فيه شيئا من التقوى وليس مثل التقوى في زيد قام فالاول لتضمنه الضمير والثاني لشبهه بالخالي عن الضمير (ولهذا) أي ولشبهه بالخالي عن الضمير (لم يحكم بأنه) أي مثل قائم مع الضمير وكذا مع فاعله الظاهر أيضا (جملة ولا عومل) قائم مع الضمير (معاملتها) أي معاملة الجملة (في البناء) حيث أعرب

(ولهذا) أي ولا جل شبهه بالخالي عن الضمير (لم يحكم بأنه) أي قائم وشبهه (جملة) مع الضمير في نحو زيد قائم ولا مع الظاهر في نحو زيد قائم أبوه الخا قال رافع الظاهر برفع الضمير ليكون الباب واحدا ولو كان رافع الظاهر يشبه الفعل في عدم النفي في أحوال الخطاب والتسكيم والغيبة الكائنة في المسند اليه وأما الحكم عليه بأنه مع مرفوعه جملة ولو كان معربا بنفسه فيما اذا كان صلة لال أو وقع موقع ما أغنى عن الخبر فوقعه في ذلك ونحوه موقع ما طلبه للفعل والجملة أشد لانه في الاصل صلة والاصل فيها الجملة وشبهها فهو فعل في صورة الاسم لسكراهية دخول ماصورته مختصة بالاسم على صورة الفعل والفعل مع الفاعل جملة تامة وفي الثاني في موضع يحسن السكوت عليه مع فاعله بخلاف ما اذا أخبر به مع فاعله الظاهر أو الضمير فهو في محل المفرد (ولا عومل معاملتها في البناء) أي ولهذا أيضا يعامل معاملتها في البناء بل أعرب كجزاء الجملة لا كنفسيها ووصف الجملة بالبناء لا يخلو عن تسامح فانها

(قوله ولهذا) أي ولعدم ظهور الضمير فيه لم يحكم عليه بأنه جملة وان كان له فاعل ولا عومل معاملة الجملة في البناء يعني أن الجمل من شأنها أن تكون مبنية لا يظهر فيها اعراب وهذا يظهر فيه فتقول جاء في رجل

مثل التقوى) أي وليس ذلك الشيء الذي فيه من التقوى مثل الخ (قوله فالاول) أي فالتقوى الذي فيه لاجل تضمنه الضمير فتضمن الضمير علة الاول (قوله والثاني) أي كون التقوى الذي فيه ليس مثل التقوى في هو قام لاجل شبهه بالاسم الجامد الخالي عن الضمير كرجل فالشبه بالجامد علة للثاني (قوله وكذا مع فاعله الظاهر أيضا) أي نحو زيد قائم أبوه فقائم أبوه ليس جملة ولا معاملة معاملتها واعترض على الشارح في جعله هذا في حيز التعلييل بقوله

ولهذا مع أن هذا التعلييل لا يتأتى فيه بل اسم الفاعل اذا رفع الظاهر كان كالفعل في ان كلامهما لا يتفاوت عارف

عند الاسناد للظاهر وانما وجه الحكم على قائم مع فاعله الظاهر بالافراد حملاله على المسند للضمير كما أوضح ذلك في المطول والحاصل أن قائم اذا رفع الضمير حكموا له مع فاعله بالافراد لشبهه بالخالي من جهة عدم تغيره في الخطاب والغيبة واذا رفع اسما ظاهرا حكموا عليه بالافراد حملاله على ما اذا رفع ضميرا ولم ينظر والكونه كالفعل لا يتفاوت عند الاسناد للظاهر حتى يكون مع فاعله جملة ويستثنى من كون الاسم المشتق مع فاعله غير جملة صورتان وهما ما اذا وقع مبتدأ له فاعل سدمسدا الخبر نحو أقائم الزيدان أو وقع صلة للوصول نحو جاء القائم أبوه لانه يقدر بالفعل كذا ذكر السيد في شرح المفتاح وفي يس ان المقرر في النحو أن صلة آل شبه جملة لاجلة فتأمل (قوله ولا عومل قائم مع الضمير) أي وكذا مع فاعله الظاهر ففيه حذف من الثاني لدلالة الاول (قوله في البناء) فيه نظر لان الجملة من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء وحاصل الجواب أنه ليس المراد بالبناء البناء الاصطلاحي بل عدم ظهور اعراب متبوعها عليها أي انه لم يعامل معاملة الجملة في عدم ظهور اعراب المتبوع عليها بل هذا ثبت له ظهور اعراب المتبوع عليه دون الجملة فلم يثبت لها ذلك وهذا الاينافي أن الجملة قد تكون معرفة بخلاف نفي الاعراب والبناء عنها انما هو بالنظر للفظها

في مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم

لا توصف اصطلاحاً من حيث هي باعراب ولا بناء نعم في محل ما يعرب أو يبنى ولكن القصد ان أصل الفعل البناء لتضمنه في الأصل النسبة التامة مع فاعله فصارت غاية الافتقار والارتباط بفاعله فيبنى في الأصل لان الافتقار من أسباب البناء بخلاف المشتق ففيه شبه بالحالي عن هذه النسبة وبهذا يدفع ما يتوهم من أن الجملة الجامدة الجزأين هي في الثبوت كدعما فيه مشتق فكيف يحكم بأن المشتق أقوى في التأكيذ لان المراد أن طلبه لما نسب له أقوى كالفعل بخلاف الجامد فهو مستقل والباء كيد الموجود في جملة من جهة كونه معناه وصفاً ذاتياً أو لازماً في الأصل للخبر عنه لا من جهة كونه وضع

عارف ورأيت رجلاً عارفا ومررت برجل عارف ولانه لو كان جملة لوقع صلة لكنه لا يقع الابتداء بمبتدأ قبله **قلت** ولا أن تقول لم يظهر الاعراب في جمل عارف في مجموع اسم الفاعل وفاعله ومجموعهما هو الذي يشبه الجملة بل في عارف فقط وعارف هو لم يظهر فيه اعراب فالأولى أن يقال لو كان جملة لما تغير جزؤه فان الجمل لا يتغير جزؤه با دخول العامل عليه قال ابن الحاجب في أماليه لم يختلفوا في ان اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع الضمير ليست بجمل لا من أحد هما ان الجملة هي التي تستقل بالافادة وهذه ليست كذلك الثاني أن وضعها أن تفيد معنى في ذات تقدم ذكرها فإذا استعملت مبتدأ خرجت عن وضعها ولذلك لما خرج بعضها عن هذا المعنى وجعل المعنى الفعل بشرط سبق ما يكون كالعوض عما كان يستحقه من الاعتماد أو كالدال على اخرجه عن وضعه الأصلي جاز أن يكون مع مرفوعه جملة مثل أقام زيد والذين يخافون في زيد ضارب غلامه ويعملون ضارب غلامه جملة فليسوا يخافون في الذي ذكرناه بل الخلاف في أنه هل ثبت ان ضارب غلامه مثل ضارب الزيدان أو لا فمن جوزه أخرج الصفة عن موضوعها الأصلي واستعملها استعمال الفعل اهـ وعلم ان السكاكي يريد ان اسم الفاعل يقرب من الفعل في افادة التقوية التي هي أعم من التخصيص والصنف بوجه أنه انما يفيد التقوية فلذلك نقل عن السكاكي ما عارض عليه فيها أنا أذكره مبيناً ما فيه قال المصنف حاكياً عن السكاكي وما يفيد التخصيص ما يحكيه تعالى عن قوم شعيب عليه الصلاة والسلام وما أنت علينا بعزير أي العزيز علينا رهطك لأنك ولذلك قال عليه السلام أرهطى أعز عليكم من الله أي من نبي الله ولو كان المراد ما عززت علينا لم يكن مطابقاً قل الصنف وفيه نظر لان قوله ما أنت علينا بعزير من باب أنا عارف لامن باب أنا عرفت **قلت** وهذا هو الذي يريد السكاكي وباب أنا عارف وأنا عرفت شيء واحد وقد صرح السكاكي في فصل القصر بافادة أنا عارف بالحصر قال والتمسك بالجواب ليس بشيء لجواز أن يكون فهم كون رهطه أعز عليهم من قولهم ولولا رهطك لرجمناك قال وقال الزمخشري دل ايلاء ضميره حرف النفي على ان الكلام في الفاعل لا في الفعل كانه قال وما أنت علينا بعزير بل رهطك هم الأعزة علينا وفيه نظر لاننا لم ان ايلاء الضمير حرف النفي اذا لم يكن الخبر فعلياً يفيد الحصر **قلت** والخبر هنا فعلي لان الفاعل أعم من الفعل واسم الفاعل كما سبق وانما يريد الزمخشري ايلاء الضمير حرف النفي مع كون المسند فعلياً نعم في النفس وقفة من أن السكاكي اشترط في افادة الاختصاص أن يكون فاعلاً معنواً لا لفظياً بتقدير التأخير وما أنا عارف لو تأخر فيه الضمير لكان فاعلاً لفظياً لانه يصير وضعه ما عارف أنا وهو فاعل لفظي الا أن يقال يعر به حينئذ مبتدأ وخرأ والبتدأ فاعله معنوي لكن كيف يقال حينئذ انه كان وخرأ ثم قدم والفرض أن تقديمه الآن هو الأصل لا أنا أعز بناه مبتدأ فهو بتقدير تأخيره في قولنا ما عارف أنا متأخر عن محله فاذا قلنا ما أنا عارف فليس ذلك تقديم بل وضع الشيء في محله وتقدير تأخيره على خلاف الأصل بخلاف الفاعل المعنوي الأوكد مثل قمت أنا فإنه بتقدير تأخيره يكون واقعاً في

عليكم من الله قلنا قال السكاكي معناه من نبي الله فهو على حذف المضاف وأجود منه ما قال الزمخشري وهو ان تهانهم به وهو نبي الله تهان بالله حين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه أعز عليهم من الله ألا ترى الى قوله تعالى من يطع الرسول فقد أطاع الله ويجوز أن يقال لاشك أن همزة الاستفهام هنا ليست على بابها بل هي للانكار للتوبيخ فيكون معنى قوله أرهطى أعز عليكم من الله انكار أن يكون ما نفعهم من رجه رهطه لا تنسأ به اليهم دون الله تعالى مع انتسأ به اليه أيضاً أي أرهطى أعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم من رجمي بسبب انتسأ به اليهم بأنهم رهطى ولم يكن بسبب انتسأ به الى الله تعالى يأتي رسوله والله أعلم

(قوله في مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم أي فان الوصف قد أعرب مع تحمله للضمير في هذه الاحوال أي أجرى عليه اعراب المتبوع لفظاً ولو قيل رجل قائم ورجلا قام ورجل قام لكأن تلك الجملة الواقعة صفة مبنية

بمعنى أنه لم يجز عليها اعراب المتبوع لفظاً بل محلاً

وعماري تقديمه كاللازم لفظ مثل اذا استعمل كناية من غير تعريض كافي قولنا مثلك لا يبخل ونحوه مما لا يراد بلفظ مثل غير ماضيف اليه ولكن أر يدأن من كان على الصفة التي هو عليها كذا من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر أو أن لا يفعل ولكون المعنى هذا قال الشاعر

وعليه قوله مثلك يثنى الحزن عن صوبه * ويسترد الدمع عن غربه

وكذا قول القبيص للحجاج لما توعده بقوله لأحملنك على الادهم مثل الابهيم يحمل على الادهم والاشبه أي من كان على هذه الصفة من السلطان وبسطة اليد ولم يقصد أن يجعل أحدا مثله وكذلك حكم غير اداسلك بهذا السلك ففعل غيري يفعل ذاك على معنى أني لأفعله فقط

(قوله وعماري) على صيغة التكلم المبني للفاعل أو الغائب المبني للمجهول كذا في الاطول وفيه أيضا أن قوله وعماري تقديمه كاللازم الخ هذا الحكم لا ينبغي أن يخص بلفظ مثل وغير ولا بالكناية بل يجري في الحجاز أيضا فيرى تقديم المسند اليه في أنت تقدم رجلا وتؤخر أخرى كاللازم لكونه أعون على المراد وهو اراد (٤٣٤) الحكم على وجه أبلغ إذا الحجاز أبلغ من الحقيقة (قوله كاللازم) حال من

(وعماري تقديمه) أي ومن المسند اليه الذي يرى تقديمه على المسند (كاللازم لفظ مثل وغير) اذا استعملا على سبيل الكناية (في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود

طالب بالنسب اليه فالمشتق أقوى منه في هذا المعنى لشبهه بالفعل فالجامد الثبوت فيه من جهة المدلول فهو خارج عن افادة التقوية باعانة وضع اللفظ والتأكيدي المشتق باعانة دلالة اللفظ لانفس مدلوله بذاته كافي الجامد فلي تأمل (ومما) أي ومن المسند اليه الذي (يرى تقديمه) على المسند من غير قصد ارادة التخصيص حال كون ذلك التقديم (كاللازم لفظ مثل و) لفظ (غير) اذا استعمل اللفظان على سبيل الكناية في اثبات الحكم وذلك في (نحو) قولك (مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود) حيث يقصد ان مثلك الكائن على أخص وصفك لا يتصف بالبخل من غير ارادة مثل معين فيلزم اتصافك بنفي البخل لان لازم المثل لازم لمثاله فيكون مثلك لا يبخل كناية عن اثبات حكم نفى

محله لان وضع الضمير المؤكد التأخير عن المؤكد فلي نظر في ذلك * تنبيه * قال الزمخشري في قوله تعالى وما هم بخارجين من النار هم هنا بمنزلة في قول الشاعر * وهم يفرشون اللبد كل طمرة * في دلالة على قوة أمرهم لا على الاختصاص اه وهي دسيسة اعتزال لانه لو جعلها هنا للاختصاص لزمه تخصيص عدم خروج الكفار فيلزم خروج أصحاب الكبراء من المسلمين كذهب أهل السنة والزمخشري أكثر الناس أخذوا بالاختصاص في مثل هذا وغيره من قواعد البيانين فاذا عارضه الاعتزال فزع من قواعدهم اليه (قوله وعماري تقديمه كاللازم الخ) يريد أنه اذا استعملت كلمة مثل كناية من غير تعريض كقولك مثلك لا يبخل ونحوه عماري ادفيه بلفظ مثل غير افادة الحكم للضاف اليه وانما يريد أن مقتضى القياس ان من كان بهذه الصفة التي هو عليها يكون غير فاعل لهذا الفعل وعليه قول الشاعر

ولم أقل مثلك أعني به * سواك يافردا بلا مشبه

وكذلك حكم غير اذا سلك بها هذا السلك فتقول غيري يفعل ذلك أي لأفعله فقط

تقديم أي حالة كون ذلك التقديم مماثلا للتقديم اللازم في القياس كتقديم لازم الصدارة فتقديم هذا ليس بلازم في القياس بل مثله من حيث انه لازم في الاستعمال ولذا لم يقل لازما وقال كاللازم والحاصل انه انما لم يقل وعماري تقديمه لازما لفظ مثل وغير اذا استعمل على سبيل الكناية اشارة الى أن القواعد لا تقتضي وجوب التقديم ولكن اتفق انهما لم يستعملا في الكناية الا مقدمين فأشبهها ما اقتضت القواعد تقديمه حتى لو استعمل بخلافه عند قصد الكناية بأن قيل لا يبخل مثلك ولا يجود غيرك كان

كلاما منبذ اطبعوا لو اقتضت القواعد جوازه

(قوله لفظ مثل وغير) خصهما بالذكر لانهما المستعملان في كلامهم والقياس يقتضي أن يكون ما هو بمعناها كالمائل والمغاير والشبيه والنظير كذلك قاله عبد الحكيم وكذلك الاضافة للكاف ليست قيدا بل كذلك مثلي أو مثله وغيري وغيره كذا قرر شيخنا العدوي (قوله على سبيل الكناية) أي من اطلاق اسم المزموم وارادة اللازم وبيان ذلك انك اذا قلت مثلك لا يبخل فقد نفيت البخل عن كل مماثل للمخاطب أي عن كل من كان متصفا بصفاته والمخاطب من هذا العام لانه متصف بتلك الصفات فيلزم أنه لا يبخل للزوم حكم الخاص لحكم العام فقد أطلق اسم المزموم وهو نفي البخل عن المائل وأريد اللازم وهو نفيه عن المخاطب وكذا اذا قيل غيرك لا يجود لانه اذا نفى الجود عن الغير على وجه العموم في الغير انحصر الجود فيه لان الجود صفة وجودية لا بد لها من محل تقوم به ومحلها اما المخاطب أو غيره وقد نفى قيامها بكل فرد غير المخاطب فلزم قيامها به فقد استعمل اللفظ في المعنى الموضوع له وهو نفي الجود عن كل مغاير وأريد لازمه وهو اثبات الجود للمخاطب (قوله مثلك لا يبخل الخ) يجوز لوقوع مثل وغير مبتدأ تخصيصهما بالاضافة وان لم يتعرفا بها لتوغلها

من

من غير ارادة التعريض بانسان وعليه قوله * غيرى بأكثر هذا الناس بنخدع * فانه معلوم أنه لم يرد أن يعرض بواحد هناك فيصفه بأنه ينخدع بل أراد أنه ليس ممن ينخدع وكذا قول أبي تمام وغيرى بأكل المعروف سحتا * ويشجب عنده بيض الايادى فانه لم يرد أن يعرض بشاعر سواء فيزعم أن الذى قرف به عند المدوح من أنه هجاء كان من ذلك الشاعر لانه بل أراد أن ينفى عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة ويلوم لا غير واستعمال مثل وغير هكذا مركز في الطباع واذا تصفحت الكلام وجدتهما يقدمان أبدا على الفعل اذا نحى بهما نحو ما ذكرناه ولا يستقيم المعنى فيهما اذا لم يقدما والسرفى ذلك أن تقديمهما يفيد تقوى الحكم كما سبق تقريره وسيأتى أن المطلوب بالكناية في مثل قوائمه لا يبيخل وغيره لا يجوز هو الحكم

في الابهام قاله الفنى (قوله بمعنى أنت لا تبخل) وأنت تجودلف ونشر مرتب (قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب) أى من غير ارادة التعريض بغير المخاطب وهذا حال من نحو المضاف الى التاليين ولفظ من زائد في الاثبات لتضمنه النفي لانه في قوة لامع ارادة تعريض بغير المخاطب ومفهوم كلامه أنه لو أراد التعريض بأن أريد بالمثل أو للغير انسان معين لم يكن تقديمه كاللازم وذلك لان التقديم انما كان كاللازم عند انكساب الكناية لكونه أعون على اثبات الحكم بالطريق الأبلغ وهو طريق الكناية واذا أريد التعريض فلا كناية (قوله بأن يراد بالمثل) تصوير للنفي وهو ارادة التعريض فاذا قلت مثلك (٤٢٥) لا يبيخل مریدا من المثل شخصا معينا جوادا

مماثلة للمخاطب أوقات غيرك لا يجوز مریدا بالغير بخيلا آخر معينا كان الكلام من قبيل التعريض لامن قبيل الكناية لانه يلزم من نفي بخل شخص معين مماثلة للمخاطب نفي بخله ولا يلزم من نفي الجود عن واحد معين ثبوت الجود للمخاطب لانه يتحقق في شخص آخر مغاير لذلك المعين والمخاطب ثم ان جعل هذا تعريضه نظر إذ لا تعريض في الكلام المذكور بذلك الانسان بل الكلام موجه نحوه

بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود من غير ارادة تعريض بغير المخاطب) بأن يراد بالمثل والغير انسان آخر مماثل للمخاطب أو غير مماثل بل المراد نفي البخل عنه على طريق الكناية لانه اذا نفي عمن كان على صفته

البخل عن المخاطب (بمعنى أنت لا تبخل) ويقصدان من اتصف بمغايرتك على وجه العموم من غير تعيين لغير معين لا يتصف بالجود واذا اتقى الجود عن المنصف بمغايرتك والجود لابد من محل لوجوده لزم اتصافك أيها المخاطب به فيكون غيرك لا يجوز كناية عن اثبات حكم الجود للمخاطب ويكون بمعنى (أنت تجود) وكون التركيبين للكناية التي هي على ماسيجى أن يهر بالضرورة ويراد به اللازم مع صحة ارادة ذلك اللازم وقد تبين معناها فيهما على ما قررنا انما ذلك اذا أريد بلفظ المثل والغير مطلق المماثل والمغاير في الجملة أى من اتصف بأحدهما مطلقا (من غير ارادة تعريض ب) انسان معين (غير المخاطب) وأما اذا أريد التعريض أى الاشارة بالاجمال اللفظي الى مثل معين كقولك لمن قال لك من أعطاك هذا الفرس مثلك أعطانيه مریدا جوادا مثلك أو الى غير معين كقوله * غيرى جنى وأنا المعاقب فيكم * فان مراده غير معين لم يكن تقديم لفظ المثل والغير حينئذ لازما إذ ليس

من غير ارادة التعريض بانسان وعليه قول المتنبي * غيرى بأكثر هذا الناس بنخدع * لم يرد ان يعرض بواحد يصفه بأنه ينخدع بل أراد أنه ليس ممن ينخدع واستعمال غير ومثل هكذا قال المصنف انه مركز في الطباع ويقدمان أبدا على الفعل اذا قصد هذا والسرفيه أن تقديمهما يفيد تقوى الحكم

(٥٤ - شروح التلخيص - أول)

بطريق الاستقامة دون الامالة الى عرض وجانب وانما يكون التركيب من قبيل التعريض اذا قصد وصف المخاطب بالبخل وأما على ما ذكره الشارح من ارادة واحد معين بالمثل والغير فالتركيب ليس كناية ولا تعريضاً واجب بأنه ليس المراد بالتعريض الاصطلاحى الآتى في الكناية وهو الاشارة الى معنى يفهم من عرض الكلام وجانبه بل المراد التعريض اللغوى وهو الاشارة على وجه الاجمال والابهام وعدم التصريح ولا شك أنك لم تصرح بالمعرض به بل أجملته وأبهمته وبهذا الجواب اندفع أيضاً ما يقال التعريض من قبيل الكناية فيلزم أن يكون الكلام كناية وغير كناية وهو باطل وأجيب عنه أيضاً بأن التعريض لا يلزم أن يكون نوعاً من الكناية بل هو أعم من ذلك إذ قد يكون كناية ومجازاً وحقيقة (قوله انسان آخر) أى معين وقوله مماثل للمخاطب راجع لقوله بالمثل (قوله أو غير مماثل) بالاضافة راجع لقوله والغير (قوله بل المراد) أى بقولك مثلك لا يبيخل وغيرك لا يجوز وقوله نفي البخل عنه أى عن المخاطب وهذا اضرب على قوله من غير ارادة تعريض الخ وقوله على طريق الكناية لم يجعل على طريق المجاز من ذكر اللزوم و ارادة اللازم لجواز ارادة المعنى الحقيقي أيضاً (قوله لانه اذا نفي الخ) هذا توجيه للكناية فيه وبيان للزوم المحقق لها وقوله لانه أى البخل وقوله عمن كان على صفته أى عن كل من كان على صفة المخاطب لان معنى مثلك لا يبيخل من كان على الصفات التى أنت عليها لا يبيخل والمخاطب من هذا العام لانه متصف بتلك الصفات فيلزم أنه لا يبيخل لان الحكم على العام

وان الكناية أبلغ من التصريح فيما قصد بها فكان تقديمها أعون للمعنى الذى جلب لأجله

ينسحب على كل فرد من أفراد (قوله من غير قصد الى مماثل) أى بخلاف ما إذا أريد بالمثل معين أى انسان آخر غير المخاطب لا يقال التعليق المشتق يؤذن بعلية المشتق منه والمشتق منه موجود فى المخاطب فيلزم أنه لا يبخل لانا نقول الحكم على العموم من غير ملاحظة مماثل معين يفهم منه فى العرف عليه الوصف وهو المماثلة بخلاف ما إذا أريد بالمثل معين أى انسان آخر غير المخاطب ولم يرد العموم فلا يفهم عرفاً منه عليه الوصف فلا يلزم فيه أن يكون المخاطب لا يبخل لان الغرض حينئذ مجرد التعبير عن ذلك المعين كما يظهر ذلك لصاحب الذوق السليم اه سم (قوله واثبات الجود) عطف على نفي البخل لاعلى قوله نفيه عنه أى والمراد من غيرك لا يجوز اثبات الجود للمخاطب بسبب نفيه الخ وهذا توجيه (٤٣٦) للكناية فى التركيب الثانى وبيان للزوم المحقق لها وقوله من غيره أى عن

كل مغاير له بخلاف ما إذا أريد به معين فانه لا يلزم انحصار الجود فى المخاطب لانه يتحقق فى شخص آخر

غير المخاطب وقوله مع اقتضائه محلاً من جملة الدليل ووجه الاقتضاء أن الجود صفة موجودة فى الخارج وكل ما هو كذلك فلا بد له من موصوف أى محل يقوم به ثم انه ليس له الا محلان المخاطب والغير فاذا اتقى عن الغير تعين أن يقوم بالمخاطب (قوله فى مثل هذه الصورة) كان الظاهر أن يقول هاتين الصورتين كما لا يخفى إذ التبادر من كلامه أن قوله مثلك لا يبخل وغيرك لا يجوز تركيب واحد وكلام القوم صريح فى أنهما تركيبان (قوله أعون على المراد بهما) الباء بمعنى من ان قلت ان

من غير قصد الى مماثل لزم نفيه عنه واثبات الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلاً يقوم به وانما يرى التقديم فى مثل هذه الصورة كاللازم (لكونه) أى التقديم (أعون على المراد بهما) أى بهذين التركيبين لان الغرض منهما اثبات الحكم بطريق الكناية التى هى أبلغ والتقديم

الكلام على طريق الكناية بل على طريق الحقيقة وبهذا يعلم أن ليس المراد بالتعريض هنا التعريض الآتى الذى هو من أنواع الكناية أو المجاز أو الحقيقة بل المراد التعبير عن الشيء بطريق الاجمال الموجود فى أصل لفظ مثل وغير ولهذا فسرنا التعريض بقولنا الاشارة بالاجمال الخ فلا بد أن يقال التعريض من الكناية وأول الكلام يدل على أن الاعتبار الثانى ليس فيه كناية وآخره يحقق التعريض الذى هو من الكناية ولم يفهمه بعضهم كذلك احتاج الى تكلف الجواب بما يبرأ منه كلام المصنف وانما كان التقديم كاللازم اذا سبق الكلام على وجه الكناية (لكونه) أى ذلك التقديم (أعون) أى أشد اعانة (على المراد بهما) أى بالتركيبين الموجود فيهما اللفظ مثل ولفظ غير وذلك لانه لما كان الغرض منهما اثبات الحكم بطريق الكناية التى هى أبلغ من الحقيقة لان فيها الانتقال من اللزوم الى اللازم فاثبات الحكم بها كاثبات الدعوى بالدليل على ما يأتى ان شاء الله تعالى كان التقديم الذى فيه تقوية الحكم مؤكداً لذلك الاثبات البليغى فهو أعون على اتقيرير والتثبيت على وجه التأكيد الحاصل بطريق الكناية وانما قال كاللازم ولم يقل لازماً مع أنه لم يسمع التأخير اذا أريد بالتركيبين معنى الكناية اشارة الى أن القواعد لا تقتضى وجوب التقديم ولكن اتفق عدم الاستعمال الا مع التقديم فأشبه

ومما ذكرناه من اشتراط التقديم يعلم عدم صحة التأويل عليه فى قوله تعالى ليس كمثل شيء ويعلم منه فساد قول الطيبي فى قول الشاعر * فمن مثل ما فى الكأس عيني تسكب * انه من هذا الباب * واعلم أنه يقع فى عبارة كثير أن مثلك لا تفعل معناه أنت لا تفعل وفيه تسامح والنحقيق أن مثل فى هذا لا يراد بها الذات بل حقيقة انشئ ليسكون نفعاً عن الذات بطريق برهاني كسائر الكنايات ثم لا يشترط على هذا أن يكون لك الذات المدوحة مثل فى الخارج حصل النفي عنه بل هو من باب التخيل الذى يأتى فى الاستعارة وقوله ولم أقل مثلك أعنى به سواك لا ينافى ما قلناه فان معناه لم أعنى افادة الحكم على سواك بل عنيت افادة الحكم عليك مرئداً للاستعمال فى سواك وهذا المعنى انما يجلى لك اذا تأملت ما ستره فى باب الكناية فان قلت انما يكون مثلك لا يفعل كذا نفياله عن المخاطب بطريق برهاني أن

التأخير لا أعانة فيه على المراد لان التقوى الذى يحصل به الاعانة على المراد انما يأتى بالتقديم وحينئذ فلا وجه للتعبير بأعون لو قلت أفعل ليس على بابه أى لكونه معينا وقوله لان الغرض علة لكونه معينا (قوله اثبات الحكم) أعنى الجود وانتفاء البخل عن المخاطب وفى هذا اشارة الى أنهما من الكناية المطلوب بها نسبة لا المطلوب بها صفة ولا المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بل كان المطلوب بها نفس الموصوف ومثال المطلوب بها صفة قولك طويل النجاد فان المطلوب بها طول القامة ومثال المطلوب بها صفة وغير نسبة قولك حى مستوى الزامة عريض الظفار فى الكناية عن الانسان فانه غير نسبة وغير صفة (قوله أبلغ) أى من التصريح لانها من باب دعوى الشيء ببينة إذ وجود اللزوم دليل على وجود اللازم فقولك فلان كثير الرماذ فى قوة قولك فلان كريم لانه كثير الرماذ وكذلك هنا قولك غيرك لا يجوز فى قوة أنت تجوز لان غيرك لا يجوز فالحاصل أن القصد من التركيبين اثبات الحكم على وجه أبلغ

(قوله لافادته التقوى) علة لقوله أعون مقدمة عليه أى والتقديم معين على ذلك لافادته للتقوى وإنما كان معينه لانه من ناحيته لان الكناية تفيد اثبات الحكم بطريق أبلغ وكذلك التقرير (قوله على ذلك) أى على اثبات الحكم بالطريق الأبلغ (قوله أنه كان مقتضى القياس الخ) أى وذلك لان المطلوب وهو اثبات الجود للخاطب وانتفاء البخل عنه يحصل بالكناية وهى حاصلة مع التأخير كالتقديم فكان مقتضى القياس أنه يجوز التأخير لحصول المقصود معه (قوله الا على التقديم) أى فأشبه ما اقتضت القواعد تقديمه حتى لو استعمل غير مقدم عند قصد الكناية بأن قيل لا يبخل مثلك ولا يوجد غيرك كان كلاما منبوذا طبعا وان اقتضت القواعد جوازه (قوله قيل وقد يقدم الخ) قائله ابن مالك وجماعة وانما ضعفه المصنف حيث عبر بصيغة التمرىض وهو قيل للبحث فى دليله والا فالحكم مسلم كما يأتى (قوله وقد يقدم) الواو من جملة المحكى وهى إمالة عطف على ما قبله فى كلام (٢٧) القائل أولا لاستئناف وما قيل انه معطوف

على مقول قول عبد القاهر عطف تلقين كما يقال سأكرمك فتقول وزيدا أى قل وزيدا فليس بشيء اذ لا معنى لتلقين القائل للشيخ هذا الكلام وأيضا لا يطرده فى قول عبد القاهر وقد يقدم ليفيد تخصيصه فانه لا يمكن أن يكون فيه لعطف التلقين (قوله السور بكل) فيه ميل لمذهب الناطقة القائلين الموضوع هو المضاف اليه لفظة كل وأما هى فهى دالة على كمية الافراد والا فالنحاة يجعلون كل هى المسند اليه وقوله السور بكل أى أو ما يجرى مجراه فى افادة العموم لجميع الافراد كأل الاستغرافية ولفظ جميع وانما اشترط أن يكون مقرونا بكل لانه لو لم يكن كذلك لم يجب تقديمه

لافادة التقوى أعون على ذلك وليس معنى قوله كاللازم أنه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم نص عليه فى دلائل الاعجاز (قيل وقد يقدم) المسند اليه السور بكل على المسند المقرون بحرف النفي

ما اقتضت القواعد تقديمه كالمحصور بالا حتى لو استعملت خلافه عند قصد الكناية وقلت لا يبخل مثلك ولا يوجد غيرك كان كما قال الشيخ عبد القاهر كلاما منبوذا طبعا وما اقتضت القواعد جوازه (قيل وقد يقدم) المسند اليه اذا كان غير جزئى وسور بالسور الكلى على المسند المقرون بحرف

لو كانت المائلة تستدعى التساوى فى الصفات الذاتية وغيرها من الأفعال فان اتفاق الشخصين بالذاتيات لا يستلزم اتحاد أفعالهما قلت ليس المراد بالمثل هنا المصطلح عليه فى العلوم العقلية بل المراد من هو على مثل حاله فى الصفات المناسبة لما سبق الكلام له ولا نقول معناه من هو مثلك فى كل شيء لان لفظ مثل لا يستدعى الشابهة من كل وجه كما سياتى تحقيقه فى علم البيان (تنبيه) بقى من الكلام على تقديم الاختصاص فوائد نذكرها عند الكلام على تقديم المفعول ان شاء الله تعالى ص (قيل وقد يقدم الخ) ش ذهب كثير من أهل هذا العلم الى أن تقديم المسند اليه قد يكون لافادة العموم فقوله قد يقدم لانه يعنى لان التقديم دليل على العموم نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفى الحكم عن كل واحد بخلاف لم يقم كل انسان فانه يفيد نفى الحكم عن جموعها لانه كل فرد أى لا ينفىها عن كل فرد انما ينفى المجموع وهو يصدق بنفى فرد واحد أما الدليل على أن كل انسان لم يقم معناه كل واحد فهو أن قولنا انسان لم يقم مهملة لانها غير مسورة وهى موجبة معدولة المحمول والموجبة المعدولة المحمول المهمة فى قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفى الحكم عن الجملة دون كل فرد أى لا تدل على نفى الحكم عن كل فرد لأنها تدل على عدمه واذا كانت دالة على النفي عن الجملة كانت فى قوة الجزئية لان معناها ليس كل انسان بقائم فلو كانت كل انسان لم يقم لا تفيد غير نفى الحكم عن الجملة لكانت لانا كيد فيلزم ترجيح التأكييد على التأسيس وأما الثانى فلان قولنا لم يقم انسان وهى سالبة مهمة فى قوة سالبة كاية وهى لاشئ من الانسان بقائم وهى تقتضى نفى الحكم عن كل فرد فلو كان

يجوز يدم يدم ولم يدم زيد لعدم فوات العموم اذ لا عموم فيه وكذلك اذ لم يكن المسند مقرونا بحرف النفي لم يجب تقديمه نحو كل انسان قام قام كل انسان لعدم فوات العموم فيه بالتقديم والتأخير لحصوله مطلقا قدم المسند اليه أو آخر وبقى شرط ثالث وهو أن يكون المسند اليه بحيث لو آخر كان فاعلا بخلاف قولك كل انسان لم يقم أبوه فانه لو آخر كل انسان بأن قيل لم يقم أبو كل انسان لم يكن فاعلا لفظيا أخذ المسند فاعله فلا يجب التقديم فى تلك الحالة لعدم فوات العموم لان العموم حاصل على كل حال سواء قدم المسند اليه أو آخر بقى شئ آخر وهو أن الكلام فى بيان أحوال المسند اليه مطلقا وحينئذ فمن أين أخذ الشارح تقييده بما ذكر وقد يقال أخذ الشارح ذلك من قرينة السياق وفى كلام بعضهم أن الضمير فى قول المصنف وقد يقدم ان جعل راجعا للمسند اليه فى الجملة كانت كلمة قد للتقليل لان هذا التركيب قليل بالنسبة لغيره وان جعل الضمير راجعا للمسند اليه المقيد بما قاله الشارح بقرينة سياق الكلام كانت للتحقيق

لانه دال على العموم كما
تقول كل انسان لم يتم

(لانه) أى التقديم (دال على العموم) أى على نفى الحكم عن كل فرد (نحو كل انسان لم يتم)

النفى (لانه) أى التقديم على الوجه المذكور (دال على العموم) أى على عموم السلب وشمول النفى لكل فرد من أفراد الموضوع والمقام يقتضى ذلك (نحو كل انسان لم يتم) فان تقديم كل انسان على لم يتم يفيد سلب القيام عن كل فرد فرد وذلك معنى عموم السلب

(قوله لانه دال على العموم)
أى على عموم النفى وشموله
يعنى أن المسند اليه اذا
كان مستوفيا للشروط
المذكورة وكان المتكلم
قصده فى تلك الحالة افادة
العموم فانه يجب عليه أن
يقدم المسند اليه لأجل
أن يفيد الكلام قصده اذ
لو آخر لم يطابق مقصوده
لانه لم يفد العموم حينئذ
فالغرض من قول المصنف
لانه دال الخ بيان للحال
الذى لأجلها ارتكب التقديم
لا استدلال عقلى اذ هذا
أمر نقلى والواجب اثباته
بالنقل وللبعض الأفاضل
قول المصنف لانه دال الخ
أى من دلالة المقتضى بالفتح
على المقتضى بالكسر فهى
غاية مترتبة على التقديم
وان أريد الدلالة على قصد
العموم كان علة باعثة (قوله
أى على نفى الحكم) أى المحكوم
به وقوله عن كل فرد أى من
أفراد ما أضيف اليه كل
(قوله نحو كل انسان لم يتم)
أى كل فرد انصف بعدم
القيام ومحكوم عليه به
ولا يقال الضمير فى لم يتم
عائد على كل انسان فيكون
العموم واقعا فى حيز النفى
فيكون هذا التركيب من
سلب العموم لانا نقول
مراعاة الاسم الظاهر أولى من مراعاة ضميره وأيضاً يلزم على مراعاة الضمير أنه لم يتحقق عموم السلب أصلاً ولا قائل بذلك

دخول كل يجعل الحكم على كل فرد لزم أن يكون للتأكيدي فليجعل كل لنفى الحكم عن جملة الأفراد ليفيد فائدة تأسيسية ههنا مضمون ما نقله المصنف وهو من كلام بدر الدين بن مالك ولم يمنع المصنف شيئاً من هذا الحكم بل نازع فى صحة التعليل فقال وفيه نظر وذكري أموراً أحدها أن النفى عن الجملة فى قولنا انسان لم يتم إنما افاده الاسناد الى انسان فاذا أضيف اليه كل انقلب الاسناد اليها فزال ذلك فيكون النفى الوارد على الأفراد مستفاداً من كل لامن الانسان لانه حينئذ غير المسند اليه والنفى عن كل فرد المستفاد من لم يتم انسان إنما كان من الاسناد الى انسان فاذا دخلت كل وجعلت دالة على كل فرد كانت دلالتها حينئذ تأسيسية لزوال الاسناد الى انسان حينئذ فيكون تأسيساً ماعلى التقديرين وأجيب بأن المسند اليه فى انسان لم يتم وفى لم يتم انسان هو الانسان وكذلك المسند اليه فى كل انسان لم يتم وفى لم يتم كل انسان إنما اختلف التعبير فكل انسان لم يتم اذا كان معناه جملة الأفراد كان تأكيدياً لانه عبر بكل عن انسان وهذا تأكيدي لان التأكيدي أن يعبر بلفظ عن شيء بعبارة تقتضى التقوية ﴿قلت﴾ وهذا ينبى على أن المسند اليه فى السكاية هو المضاف أو المضاف اليه وقد ذكر جماعة من المنطقيين أنه المضاف اليه وهو انسان لا كل فان قلنا بذلك فواضح لان الاسناد الى انسان فى لم يتم كل انسان باقى المعنى فلو استمر العموم لكانت كل تأكيدياً وان لم نقل به وهو الحق وقد حققناه فى شرح مختصر ابن الحاجب والذى قاله المحجب لاشك أنه مراد هذا القائل فيكون لم يتم كل انسان اذا جعلنا النفى عن الأفراد تأكيدياً باعتبار أنه عبر عنه بلفظ مؤكد كان يمكن أن يعبر عنه بغيره لكن لان المسند اليه حينئذ التأسيس باللفظ غير المؤكد خبر من التأسيس باللفظ المؤكد لان ما ذكره المحجب ينحل الى أنه صيغة تأسيس تأكيديية حينئذ يصح اعتراض المصنف الثانى أن لم يتم انسان اذا اقتضى النفى عن كل فرد فقد اقتضى النفى عن جملة الأفراد فاذا دخلت عليه كل فهى للتأكيدي أيضاً وأجيب عنه بأن دلالة لم يتم انسان على عدم قيام الجملة بالالتزام ودلالة لم يتم كل انسان على نفى الجملة بالمنطوق ﴿قلت﴾ لمن ينازع ابن مالك ويدعى أن لم يتم كل رجل للنفى عن كل فرد فرداً يمنع أن دلالة لم يتم كل انسان على نفى القيام عن الجملة بالمنطوق بل دل على نفى القيام عن كل فرد فرداً يصير كأنك قلت لم يتم كل فرد فرداً وهو أيضاً عموم سلب ويلزم منه نفى الجملة بالالتزام أيضاً فاستويا ثم ان ابن مالك قدم أن كل انسان لم يتم لو لم يكن للعموم لكان تأكيدياً لان انساناً يفيد نفى الحكم عن الجملة باعتبار استزامه له فقد تضمن هذا الكلام أن كل انسان لم يتم لو لم يكن دالاً على الافراد وكانت دلالاته إنما هى على المجموع لكانت دلالاته على الجملة مطابقة ودلالة انسان لم يتم على نفى الحكم عن الجملة التزاماً وجعل الأول تأكيدياً والثانى فكذلك هنا يلزم أن يكون لم يتم كل انسان تأكيدياً بالنسبة الى لم يتم انسان وان كان نفى الحكم عن الجملة فى الأول مطابقة وفى الثانى التزاماً * الثالث أن قوله ان لم يتم انسان فى قوة السالبة الكلية لا يصح لانه اذا عم كل فرد فرد كانت سالبة كلية لافى قوتها وأجيب عنه بأن اصطلاح المنطقيين أن السالبة الكلية ما كان مسوراً بلا شيء ونحوه لا كل قضية يكون السلب فيها عاماً لكن ذهب كثير من الأصوليين الى أن عموم النكرة فى سياق النفى معناه أن المنفى فيها مطلق الحقيقة فاستلزم نفى الافراد فيحسن على هذا أن

فيقدم لا يفيدني القيام عن كل واحد من الناس لان الوجبة المعدولة المهمة في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل واحد منها فاذا سورت بكل وجب أن تكون لافادة العموم لاننا كيد نفي الحكم عن جملة الافراد لان التأسيس خير من التأكيد ولو لم تقدم فقلت لم يعم كل انسان كان نفيا للقيام عن جملة الافراد دون كل واحد منها لان السالبة المهمة في قوة السالبة الكلية المقتضية سلب الحكم عن كل فرد لو ردد موضعها في سياق النفي فاذا سورت بكل وجب أن تكون لافادة نفي الحكم عن جملة الافراد لتلايزم ترجيح التأكيد على التأسيس

(قوله فانه يفيدني القيام عن كل واحد) الجار والمجرور متعلق بنفي لا بالقيام أي فانه يفيد أن انتفاء القيام ثابت لكل واحد وانما قلنا ذلك لان الحكم في عموم السلب يلاحظ مطلقا وأن متعلق النفي فيه الافراد (قوله بخلاف ما لو آخر) مازائدة كما في قوله تعالى مثل ما أنكم تنطقون ولو شرطية جزاؤها قوله فانه يفيد نفي الحكم الخ ان جاز وقوع الجملة الاسمية جوا باللو كما في المعنى ومحدوف ان لم يحز كما في الرضى أي لم يدل على العموم وقوله فانه تعليل له وانما لم يقل بخلاف التأخير تنصيصا على بيان مخالفة التقديم والتأخير (قوله فانه يفيد نفي الحكم) أي المحكوم به كالقيام في المثال وقوله عن جملة الافراد أي عن الافراد المجملة أي التي لم تفصل ولم تعين بكونها كلا أو بعضا بل أقيت على شمولها للامرين (قوله لاعتن كل فرد) أي فقط فلا ينافي أن رفع الإيجاب الكلي يصدق بالنفي عن كل فرد كما سيأتي وايضا المقام أن تقول ان عموم السلب وسلب العموم النظر فيهما انما هو للافراد لا للجملة أعني الهيئة الاجتماعية وانما الفرق بينهما من جهة كون كل فرد متعلقا للنفي أو متعلقا للنفي فان كان الاول فهو عموم (٤٣٩) السلب وان كان الثاني فهو سلب العموم

فاذا قلت كل انسان لم يعم فمعناه القيام انتفى عن كل فرد من أفراد الانسان فالقيام ملحوظ على وجه الاجمال والنفي تعلق بالافراد بعد تعلقه بالقيام وارتباطه به واذا قلت لم يعم كل انسان فمعناه ان قيام كل انسان انتفى فالقيام ليس ملحوظا على وجه الاجمال بل ملحوظ تعلقه بكل فرد ثم ان انتفاء قيام الكل يتحقق بعدم حصوله من بعض دون بعض وعدم حصوله من كل واحد لانه رفع للإيجاب

فانه يفيدني القيام عن كل واحد من أفراد الانسان (بخلاف ما لو آخر نحو لم يعم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لاعتن كل فرد) فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتأخير لا يفيد السلب العموم ونفي الشمول (وذلك) أي كون التقديم مفيدا للعموم دون التأخير (لتلايزم ترجيح التأكيد) وهو أن يكون لفظ كل انقرب للمعنى الحاصل قبله (على التأسيس) وهو أن يكون

(بخلاف ما لو آخر) المسند اليه في هذا التركيب (نحو) قولك (لم يعم كل انسان فانه) أي التأخير فيه (يفيد نفي الحكم) الذي هو القيام (عن جملة الأفراد) أي عن مجموعها الصادق بالسلب عن البعض وهو المحقق فيحمل عليه معنى التركيب تفر يقابن التقديم والتأخير فيكون المعنى السلب عن البعض (لا عن كل فرد) كما في التقديم فيتركب ذلك التأخير ليفيد السلب عن البعض اذا اقتضاه المقام وقوله وقد يقدم ان أعيد الضمير على المسند اليه العين في المثال بدليل قوله بخلاف ما لو آخر كانت قد للتحقيق وان أعيد على المسند اليه في الجملة فهي للتقليل لان هذا التركيب باعتبار غيره قليل وانما كان التقديم فيما ذكر لعموم السلب وشمول النفي والتأخير لسلب العموم ونفي شمول النفي فقط أي لبيان أن هذا النفي لم يعم جميع الافراد ولا شملها جميعا بل البعض (لتلايزم) لو انعكس المقاد بالتقديم والتأخير بأن يكون مفادا لاول نفي الشمول ومفادا لثاني شمول النفي (ترجيح التأكيد على التأسيس) ومعلوم

يقال لم يعم انسان ليس سالبة كلية لالفاظ ولا معنى وليس عاما بالوضع بل استلزم العموم بخلاف كل وقد

الكلي ورفعه يتحقق بكل من السلب الكلي والجزئي وأيا ما كان يتحقق السلب الجزئي ولذا تراهم يقولون ان سلب العموم من قبيل السلب الجزئي لانه هو المحقق اذا علمت ما ذكرناه ظهر لك أن قول المصنف فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد عن فيه بمعنى على أي يفيد أن الحكم على جميع الافراد انتفى والمراد بالجملة الافراد المجملة التي لم تعين بكونها كلا أو بعضا الهيئة الاجتماعية فتأمل (قوله يفيد عموم السلب) أي نفي الحكم عن كل فرد (قوله وشمول النفي) تفسير لما قبله لان العموم معناه الشمول والسلب معناه النفي (قوله لا يفيد السلب العموم) انما أتى بأداة الحصر في الثاني دون الاول لان عموم السلب يستلزم سلب العموم لان عموم السلب من قبيل السلب الكلي وسلب العموم من قبيل السلب الجزئي والسلب الكلي مستلزم للسلب الجزئي لان انتفاء الحكم عن كل فرد يستلزم انتفاءه عن بعض الافراد فلذا لم يأت فيه بأداة الحصر لتلاية تقتضي أن التقديم انما يفيد عموم السلب دون سلب العموم مع أنه لازم له بخلاف سلب العموم فانه لا يستلزم عموم السلب لاحتمال الثبوت لبعض الافراد فلذا أتى فيه بأداة الحصر وما قلناه من أن سلب العموم لا يستلزم عموم السلب لا ينافي ما مر من أن سلب العموم يتحقق عند عدم حصول المحكوم به من بعض وعند عدم حصوله من كل فرد كما هو ظاهر فتأمل (قوله وذلك) أي وانما كان ذلك أي تقديم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي مفيدا لعموم السلب وتأخيره عنه مفيد لسلب العموم ولم يعكس الامر لاجل أن ينتفى لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس الحاصل عند

انعكاس المفاد وحاصل ما ذكره المصنف من الدليل أن تقول لو لم يكن التقديم مفيد العموم النفي والتأخير مفيد النفي العموم بل كان الامر بالعكس للزم ترجيح التأكيد على التأسيس لكن اللازم باطل لان التأسيس خير من التأكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فاللزم مثله فقوله الشارح مع أن التأسيس الخ اشارة للاستثنائية وقوله وبيان لزوم البيان للازمة والشرطية وحاصله أن تقديم المسند اليه المنكر بدون كل نحو انسان لم يعم السلب العموم ونفي الشمول وتأخير نحو لم يعم انسان لعموم السلب وشمول النفي فبعد دخول كل يجب أن يعكس هذا لتكون كل للتأسيس الراجح لالتأكيد كيد المرجوح فان قلت افادة التقديم لعموم النفي وافادة التأخير لسلب العموم أمر لقوى (٤٣٠) والامور اللغوية انما تثبت بالسمع لا بالاستدلال فقوله ذلك القائل للبيان لا يلزم الخ دليل

باطل لا يفيد شيئا أجيب بأن ذلك القائل متمسك في أصل دعواه أن المسند اليه المسور بكل تقديمه يفيد عموم السلب وتأخير السلب لعموم السلب استعمال البلفاء لذلك والاستعمال دليل اللغة وأما قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيد الخ فهو بيان للسبب الباعث على هذه الطريق وللمناسبة بين التقديم والعموم وبين التأخير وسلب العموم (قوله لافادة معنى جديد) أى لم يكن حاصل قبله (قوله لان الافادة خير من الاعادة) فيه نظر لان الاعادة قد تكون متعينة فيما اذا اقتضى الحال التأكيد كما اذا كان المخاطب منكرا وليس معه ما يزيل انكاره فانه يجب التأكيد والاعادة واجيب بأن كون الافادة خيرا من الاعادة بالنظر

لافادة معنى جديد مع أن التأسيس راجح لان الافادة خير من الاعادة وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس أما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يعم

أن التأسيس الذى هو انشاء معنى لم يكن حاصل قبل أرجح من التأكيد الذى هو افادة ما قد حصل وانما يرجح التأسيس على التأكيد كيد حيث يحتملها المقام وأما ان عين المقام أحدهما عين لأجل المقام لذاته والكلام في الترجيح الذاتى واللفظ الذى هو معروض افادة التأكيد والتأسيس هنا لفظ كل لا يقال حينئذ يقال أصل استعماله للتأكيد فبرجح فيه خصوصا لأننا نقول التأسيس لذاته أرجح على كل حال فلا يقاومه استعمال لفظ كل حيث لا مانع من التأسيس فالتأسيس أرجح جزما لان الافادة خير من الاعادة والانشاء في طريق الاخبار خير من ارتكاب سبيل التكرار وهذا التوجيه من هذا القائل لبيان السر بعد تحقق الاستعمال والافالفة لا تثبت بالاستدلال العقلى وبيان اللزوم في التقديم أن قولنا انسان لم يعم مهملة موجبة معدولة أما اهمالها فظاهر لان المراد من الموضوع مصدوقه لاحقيقته حتى تكون ذهنية كقولنا الانسان نوع واذا كان المراد الماصدقات في الجملة من غير أن يوجد سور يدل على كيتها كانت مهملة من السور الدال على الكمية وأما عدولها فلأن المحمول اقترن بحرف السلب والرابطة قبله اذ لا يمكن تقديرها بعدل لشدة ارتباطها بالفعل فكانت معدولة المحمول واذا كانت كذلك كان معناها السلب عن جملة الافراد من غير تعرض لكيتها ولا

تقرر بما ذكرناه أن الاعتراضين الاولين على ابن مالك صحيحان لكن قديقال ان لم يعم كل انسان وان كان نفيه عن الجملة تأكيدا لما دل عليه لم يعم انسان من نفي الجملة فهو تأسيس باعتبار أنه أزال ما دل عليه لم يعم انسان من نفي القيام عن الافراد لان لم يعم كل انسان لم يتعرض للحكم على الافراد بنفى ولا اثبات ويرد على هذه القاعدة مع ذلك أمور منها أن قوله ان المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية ممنوع لان الحكم في المهملة ان كان على الطبيعة كما ذهب اليه بعضهم فالمهملة ليست في قوة الجزئية ولا يلزم التأكيد لان مدلول انسان لم يعم الطبيعة من حيث هي ومدلول كل انسان لم يعم الافراد وان كان الحكم في المهملة على الافراد كما ذهب اليه بعضهم فقديقال ليست في قوة الجزئية لانه ان أراد أن معنى المسند اليه فيها واحد فمنوع لان المسند اليه في السالبة الجزئية (١) مثل كل انسان قام يحتمل نفي

لغالب أو بالنظر لنفس الامر وقطع النظر عن المقامات والعوارض اذا اصل عدم الاعتداد بالعوارض الحكم فان قلت ما ذكره من أن الافادة خير من الاعادة معارض بأن استعمال كل في التأكيد كثر فالحمل عليه راجح قلت كثرة استعمالها في التوكيد ممنوع لأن استعمالها فيه مشروط باضافتها للضمير وعدم تجردها عن العوامل اللفظية اه عبد الحكيم (قوله وبيان لزوم ترجيح الخ) أى لو انعكس المفاد بالتقديم والتأخير بأن كان مفاد التقديم نفي العموم والشمول ومفاد التأخير شمول النفي وبيان مبتدأ خبره محذوف أى نذكره لك أو ظاهر (قوله أما في صورة التقديم الخ) أى أما لزوم الترجيح المذكور في صورة التقديم لو انعكس المفاد بالتقديم والتأخير (قوله فلان قولنا انسان لم يعم) أى في المثال الأول قبل دخول كل

(١) قوله مثل كل الخ هكذا في الاصل وفي الكلام خلل ظاهر فخره كتبه مصححه

(قوله موجبة مهمل) كلاً ما يقتضى أنه يتعين فيها ذلك ولا يصح أن تكون سالبة وليس كذلك بل يصح فيها ذلك ان قدرت الرابطة بعد حرف السلب على حذف قولهم في الانسان ليس يكتب انهم موجبة معدولة ان قدرت الرابطة قبل حرف السلب وجعلت حرف السلب جزءاً من المحمول وسالبة ان قدرت الرابطة بعد حرف السلب فتكون مفيدة لسلب الربط وأجيب بأن الرابطة لا يصح تقديرها هنا بعد حرف السلب لان لم شديدة الاتصال بالفعل فلا يجوز الفصل بينهما فتعين أن تكون موجبة معدولة (قوله لان حرف السلب وقع جزءاً من المحمول) أى فهي موجبة معدولة المحمول وهذا الذى ذكره الشارح وجه لفظي للفرق بين المعدولة والسالبة لكنه جار في لم يتم انسان أيضاً مع أنه سالبة على ماسياتي والتحقيق أن الحكم ان كان بسلب الربط فهي سالبة وان كان بربط السلب فهي معدولة فالحكم به في انسان لم يتم ثبوت عدم القيام الى الفاعل فهي معدولة وفي لم يتم انسان سلب ثبوت القيام عن الانسان فهي سالبة انظر عبد الحكيم (قوله مع أن الحكم الخ) هذا تنمة الدليل على أنها مهملة ولولم يذكره لوردت الطبيعية كالانسان نوع فانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية الافراد لكن

(٤٣١)

الانسان من الافراد بل الحكم فيها على الطبيعة ومحصل الفرق بينهما أن المهملة يذكر فيها ما يدل على كمية الافراد مع كون الحكم فيها على الماصدق أى الافراد وأما الطبيعية فهي وان كان لم يذكر فيها ما يدل على كمية الافراد لكن ليس الحكم فيها على الماصدق بل على الطبيعة (قوله واذا كان انسان لم يتم الخ) مرتبط بقوله فلان قولنا انسان لم يتم موجبة مهمل (قوله يجب أن يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد) أى عن الافراد جملة وانتفاء

موجبة مهملة أما الإيجاب فلا نه حكم فيها بثبوت عدم القيام لانسان لا بنفى القيام عنه لان حرف السلب وقع جزءاً من المحمول وأما الإجمال فلا نه لم يذكر فيها ما يدل على كمية أفراد الموضوع مع أن الحكم فيها ماصدق عليه الانسان واذا كان انسان لم يتم موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لان كل فرد (لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول

لجزئيتها والمحقق منها السلب عن البعض كالجزئية ففادها مفاد الجزئية والى هذا أشار بقوله (لان الموجبة المهملة) من السور (المعدولة المحمول) كفاي قولنا انسان لم يتم بخلاف معدولة الموضوع كقولنا لا قائم قاعد فلا بحث لنا عنها لانها في الحكم الموجبة الحقيقية ففاد كل منهما كفادها فيها

الحكم عن بعض الافراد وه طلق التسمول أعم من الددى والجموعى أو من الجموعى والمسندي الى في المهملة يحتمل كل واحد والبعض دون البعض حينئذ كل انسان يحتمل كل فرد والجموع وانسان لم يتم يحتمل البعض ويحتمل الافراد ولا يحتمل الجموع فقد أسست كل احتمال النفي عن الجموع فقد صارت للتأسيس وان لم تكن عامة في كل فرد فرد (قلت) وفيه نظر لان انسان لم يتم أفاد الحكم على الجموع أيضاً فان قال انه باللازم قلنا فكل انسان لم يتم أفاده باللفظ ونقل الدلالة عن اللازم الى موضوع اللفظ تأكيداً سابقاً * ومنها أن قوله دلالة كل رجل لم يتم على العموم انما كان لأن التأسيس خبر من التأكيد فلا يكون ذلك موضع كل وهو بعيد والذي يظهر أن كلاً دالة على ذلك بالوضع * ومنها أن ما ذكره ينتقض بقولك ما انسان الا قائم فانه لنفى كل فرد ولو فات ما كل انسان الا قائم كان كذلك لنفى كل فرد كما سياتى * ومنها أن هذا ان مشى لم فى النكرة لا يشى في المعرفة مثل كل ذلك لم يكن فان تقديره المذكور لم يكن وهو عام يفيد كل فرد دون كل فهي للتأكيد أيضاً

قيام الجملة يصدق بعدم حصوله من بعض وعدم حصوله من كل وأياً ما كان يصدق انتفاء القيام عن البعض فهو المحقق فقول الشارح لان كل فرد أى فقط فلا يثنى قوله الآتى أعم من أن يكون جميع الافراد أو بعضها ثم ان الأولى أن يقول يجب أن يكون معناها ثبوت نفى القيام عن جملة الافراد ليوافق ما تقدم له سابقاً حيث قل حكم فيها بثبوت عدم القيام والافنى القيام عن جملة الافراد ليس معنى الوجبة المهمة المعدولة المحمول نعم هو لازم لمعناها الذى هو ثبوت عدم القيام لجملة الافراد لانه يلزم من ثبوت عدم القيام انتفاؤه وأجيب بأن في الكلام حذف أى يجب أن يكون محصل معناها أو المراد يجب أن يكون معناها أى اللازم لا لاطاق واختار التعبير بذلك لظاهر لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس على هذا البيان أفاده عبد الحكيم (قوله لان الموجبة الخ) علة لازوم ترجيح التأكيد على التأسيس لانعكاس المفاد بالتقديم لكن بالوسائط التى ذكرها الشارح (قوله لان الموجبة المهملة) أى وهى التى تشتمل على ما يفيد كون المحكوم عليه بعض الافراد أو كلها وقوله المعدولة المحمول أى التى جعل حرف النفى جزءاً من محمولها كقولنا انسان لم يتم

(قوله في قوة السالبة الجزئية) أي وهي التي ذكر فيها ما يدل على أن السلب عن البعض نحو لم يقيم بعض الانسان (قوله عند وجود الموضوع) دفع بهذا ما يقال ان السالبة الجزئية أعم من الوجبة المعدولة المهمة لأنها تصدق عند وجود موضوعها في الخارج وعند عدمه بخلاف الوجبة المهمة فإنها لا تصدق الا عند وجوده وحينئذ فكيف تكون في قوتها وحاصل الدفع أن المراد أنها في قوة السالبة عند وجود موضوع السالبة كما في هذه التي مثل بها المصنف وهذا لا ينافي أنها عند عدمه لا تكون في قوتها بل أعم (قوله بمعنى أنهما متلازمان) أي أن معنى كون الوجبة المهمة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية أنهما متلازمان في الصدق أي التحقق فكما تحقق معنى أحدهما تحقق معنى الاخرى ثم ان ما ذكره الشارح من تلازمهما في الصدق بيان للواقع والافيكني في ثبوت المدعى استلزام الوجبة المعدولة للسالبة الجزئية فقط (قوله نحو لم يقيم بعض الانسان) مثال للسالبة الجزئية فمعناها سلب القيام عن بعض أفراد الانسان وهذا المعنى يصدق عند انتفاء القيام عن بعض الافراد دون بعض وعند انتفائه عن كل فرد (قوله لانه قد حكم في المهمة بنفي القيام) الاولى أن يقول بثبوت عدم القيام لما تقدم من أن الحكم فيها بثبوت نفي القيام لا بنفي القيام ويمكن أن يجاب بأن المراد بالنفي الانتفاء أي حكم فيها بانتفاء القيام (٤٣٢) على أن النفي مصدر المبني للمفعول وانتفاء القيام عبارة عن ثبوت

عدمه أو أن الباء في قوله بنفي ليست داخلة على المحكوم به بل المعنى حكم فيها بطريق نفي القيام فالحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات أي أنه تحقق في ضمن هذا النفي الحكم الذي هو ثبوت عدم القيام أفاد ذلك العلامة الفناري (قوله عما صدق عليه الانسان) أي عن الافراد التي يصدق أي يحمل عليها الانسان حمل مواطاة (قوله أعم من أن يكون) أي ذلك الماصدق (قوله وأيا ما كان الخ) ما زائدة وكان تامة والتنوين

في قوة السالبة الجزئية) عند وجود الموضوع نحو لم يقيم بعض الانسان بمعنى أنهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهمة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان أعم من أن يكون جميع الافراد أو بعضها وأيا ما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية (المستلزمية نفي الحكم عن الجملة) لان صدق السالبة الجزئية للوجود الموضوع إما بنفي الحكم عن كل فرد أو نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض

(في قوة السالبة الجزئية) أي المعدولة المذكورة في قوة السالبة الجزئية (المستلزمية نفي الحكم عن الجملة) قطعاً وذلك لان مفهوم الجزئية السالبة سلب الحكم عن بعض الافراد كقولنا ليس بعض الانسان بقائم وهذا المعنى يصدق عند انتفاء الحكم عن بعض الافراد دون بعض وعند انتفائه عن كل فرد وأيا ما كان يصدق النفي عن جملة الافراد أي عن مجموعها على طريق السلب المساط على الاثبات الكلي

﴿تنبيه﴾ اذا عرفت ذلك فاعلم ان ما قدمناه من الفرق بين سلب العموم في لم يقيم كل رجل وعموم السلب في كل رجل لم يقيم حق لا اشكال فيه واختلاف في الاستدلال عاينه على أقوال أحدهما ما قدمناه مما ذكره المصنف وقد علمت ما فيه الثاني ان النفي متوجه الى الشمول دون أصل الفعل وهو قريب من الاول الثالث قول النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فان معناه لم يكن واحداً منهما وكذلك قول أبي النجم قد أصبحت أم الحيار تدعى * على ذنبا كاه لم أصنع

وسبب عوض عن المضاف اليه أي وأى حال ثبت وهو كون الماصدق النفي عنه القيام بجميع الافراد أو بعضها يصدق الخ لأنه على التقدير الاول يكون بالتضمن وعلى الثاني يكون بالمطابقة وقوله يصدق نفي القيام عن البعض أي وهو مدلول السالبة الجزئية فظهر من هذا ملازمة السالبة الجزئية للمهمة (قوله وكلما صدق الخ) بيان لملازمة المهمة للسالبة الجزئية فقوله نفي القيام عن البعض أي الذي هو مدلول السالبة الجزئية أي كلما تحقق ذلك المدلول وقوله صدق نفيه عما صدق عليه الانسان أي الذي هو مدلول الوجبة المهمة المعدولة المحمول وكأنه قال صدقت أي تحققت الوجبة المهمة المعدولة المحمول وقوله في الجملة أي جملة من غير تعرض لكلية أو بعضية (قوله فهي في قوة الخ) تفرع على الدليل بشقيه أي فظهر من هذا البيان أن الوجبة المهمة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية بمعنى أنهما متلازمان في التحقق (قوله المستلزمية) صفة للسالبة الجزئية وقوله عن الجملة عن بمعنى على متعلقة بالحكم والمراد بالجملة الافراد مجعلة بقطع النظر عن كليتها وبعصيتها أي المستلزمية لكون المحكوم به على جملة الافراد منتفياً أو أن على حالها صلة للنفي أي المستلزمية لكون المحكوم به منتفياً عن جميع الافراد فاستلزامها لذلك على طريق رفع الإيجاب الكلي كما يشير له تقرير الشارح وليس المراد أنها تستلزم نفي الحكم عن الهيئة الاجتماعية لأنها قد تتحقق من غير النفي عن الهيئة الاجتماعية ألا ترى الى قولك بعض الرجال لا يحمل الصخرة العظيمة فإنها سالبة جزئية صادقة ولا تستلزم نفي الحمل عن الهيئة الاجتماعية قررره شيخنا العدوي (قوله لان صدق الخ) دليل لقول المصنف المستلزمية نفي الحكم الخ

(قوله عن جملة الافراد) أى عن الافراد المملة بقطع النظر عن كليتها وبعضيتها (قوله دون كل فرد) أى دون النفي عن كل فرد (قوله واذا كان انسان لم يبق الخ) مرتبط بقوله سابقا واذا كان انسان لم يبق موجهة مهمة يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لاعتبار كل فرد (قوله معناه نفي القيام) الأولى أن يقول ثبوت عدم القيام (٤٣٣) عن الافراد جملة الا ان يقال في الكلام حذف

مضاف أى محصل معناه أو المراد معناه اللازم لا المطابق اذ هو ثبوت عدم القيام ويلزمه نفي القيام (قوله فيجب ان يحمل الخ) قد يقال ان الضمير الراجع الى النكرة نكرة كما صرح

به الرضى وحينئذ فالضمير الذى فى انسان لم يبق فى المعنى نكرة واقعة فى سياق النفي فتكون مفيدة لعموم السلب فلو كان الكلام بمدخول كل له لم يترجح التأكيده على التأسيس وأجيب بان عموم الضمير يستلزم مخالفة الراجع للرجوع وحينئذ فلا يكون ذلك الضمير عاما نحو هذا رجل لم يبق شيئا فالضمير فى لم يبق عائد على الرجل السابق وليس الضمير فى لم يبق معنى كل رجل أفاده العلامة عبد الحكيم (قوله وأما فى صورة التأخير) أى وأما بيان لزوم ترجيح التأكيده لو عكس المقاد بالتأخير والتقديم فى صورة التأخير (قوله لاسور فيها) تفسير لقوله مهمة (قوله المقتضية للنفي عن كل فرد) انما عبر هنا بالمقتضية وفيما مر بالمستلزمة لان السالبة

وأما كان يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد (دون كل فرد) لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض واذا كان انسان لم يبق بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لاعتبار كل فرد فلو كان بمدخول كل أيضا معناه كذلك كان كل لتأكيده المعنى الأول فيجب أن يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر ترجيحاً للتأسيس على التأكيده وأما فى صورة التأخير فلا نفي قولاً لم يبق انسان سالبة مهمة لاسور فيها (والسالبة المهمة فى قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد) نحو لاشئ ممن الانسان بقائهم لما كان هذا محالاً لما عذرهم من أن المهمة فى قوة الجزئية

وانما قال المستلزمة لان مفهوم النفي عن البعض الذى هو مفاد السالبة الجزئية خلاف مفهوم النفي عن الجملة وانما قلنا فى تفسير عن جملة الافراد أى عن مجموعها الخ احترازاً عما يكون على طريق تسليط النفي على حكم المجموع كقولنا كل أهل البلد لا يحملون الصخرة فليس من السلب عن الجملة الذى يكون فى قوة الجزئية بل هو فى حكم الشخصية ولا يعتبر فيها كالية ولا جزئية ولو كانت الشخصية فى حكم الكلية من وجه آخر وقد تبين فى غير هذا المحل واذا تحقق ان النفي فى الجزئية مستلزم للنفي عن الجملة وقد علم فيما مر أن المهمة حاصلها ثبوت السلب لما صدق عليه الموضوع الوجود لان الموجبة مطلقاً تقتضى وجود الموضوع فمعد وجود هذا الموضوع كما فى هذا المثال تتلزمان أعنى الجزئية السالبة والموجبة المهمة المدولة المحمول لانه كما صدق السلب عن البعض الذى هو مفاد الجزئية السالبة صدق ثبوت السلب للمصدوق فى الجملة الذى هو مفاد المهمة وكما صدق ثبوت السلب للمصدوق فى الجملة صدق السلب عن البعض وانما تكون السالبة الجزئية أعم اذا لم يرض وجود الموضوع لصدقه فى عدم الموضوع دون الموجبة المدولة لانها فى اصطلاح الحكماء تقتضى وجود الموضوع فيتحقق بهذا أن الموجبة المهمة المدولة المحمول كقولنا انسان لم يبق للسلب عن الجملة لاعتبار كل فرد فبعدم وجود كل على موضوعها يجب أن يفيد الكلام النفي عن كل فرد لاعتبار الجملة فيكون لفظ كل مفيداً لمعنى محدد فيكون تأسيساً لأفراد الكلام بمدور وده النفي عن الجملة كان لفظ كل مفيداً للمعنى الحاصل قبلها فيكون تأكيده أو التأسيس خير من التأكيده كيدلان الافادة خير من الاعادة كما تقدم هذا وجه لزوم ترجيح التأكيده على التأسيس ان لم يفد تقديم كل فى هذا التركيب عموم السلب وأما وجه لزومه ان لم يفد فى التأخير سلب العموم ونفي الشمول لأن قولاً لم يبق انسان مهمة سالبة اما سلبها فظاهر لان حرف السلب متقدم عن الموضوع فلا عدول فيها حتى تكون موجبة وأما هاهنا فلعدم وجود السور الدال على كمية الافراد مع كون الموضوع كلياً واذا كانت هذه القضية مهمة سالبة (والسالبة المهمة فى قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد) فقولنا لم يبق انسان

وسبب ذلك ان الحكم على كل فرد وقيل سببه فى الحديث أن السؤال عن أحد الأمرين اطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما فجوابه بالتعيين أو بنفى كل منهما وبأن ذا اليمين قال قد كان بعض ذلك والموجبة الجزئية تقيض السالبة الكلية وفى البيت أن الشاعر عدل عن نصب النصيح الى الرفع الذى هو ضرورة عند سيبويه وغيره مع عدم الضرورة وليس هذا الا لذلك هذا ما ذكره والتحقيق فى ذلك ما ذكره الوالد فى تصنيفه فى أحكام كل وهما أنا ذكره ملخصاً قال لا بد من تقديم مقدمة وهو أن قولنا لا بد قائم حكم على

(٥٥ - شروح التلخيص - أول) الجزئية تحتل نفي الحكم عن كل فرد وتحتل نفيه عن بعض وثبونه لبعض وعلى كل تقديره وتستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضى بصريحها نفي الحكم عن كل فرد فلذا عبر فى جانبها بالمقتضية الشعر بالصراحة بخلاف الاستلزام (قولنا ولما كان هذا) أى الحكم بان السالبة المهمة

في قوة السالبة الكلية وقوله مخالف لما عندهم أي لما تقرر عندهم وقوله من أن الخ بيان لما عندهم وهذا إشارة إلى وجه تعليل هذا الحكم بقوله لورود موضوعها في سياق النفي وعدم تعليل كون الموجبة المهمة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية (قوله بينه) أي ذلك الحكم بقوله الخ أي فيكون هذا مخصصا (٤٣٤) لقولهم المهمة السالبة في قوة الجزئية فمأخذهم من أن المهمة السالبة

في قوة الجزئية إنما هو في غير ما موضعها في سياق النفي وهو نكرة غير مصدرية بكل وهذا صادق بصور ثلاث ما إذا كان موضوعها معرفة نحو الإنسان لم يتم أو نكرة ولم يتقدمه نفي نحو إنسان لم يتم أو تقدمه نفي ولكن كانت النكرة مصدرية بكل نحو لم يتم كل إنسان فالمهمة السالبة في هذه الصور في قوة الجزئية وأما لو كان موضوعها نكرة غير مصدرية بكل واقعا في سياق النفي فأنها تكون في قوة السالبة الكلية نحو لم يتم إنسان (قوله لورود موضوعها في سياق النفي حال كونه نكرة غير مصدرية بلفظ كل) أي وكل نكرة كذلك فهي مفيدة لعموم النفي وأشار الشارح بقوله حال كونه نكرة الخ إلى أن حكم المصنف بأن ورود أو الموضوع في حيز النفي يفيد عموم السلب مقيد بقيدين أن يكون الموضوع نكرة وأن لا يصدر بلفظ كل والا كان مفيدا لسلب العموم (قوله فانه يفيد) أي

بينه بقوله (لورود موضوعها) أي موضوع المهمة (في سياق النفي) حال كونه نكرة غير مصدرية بلفظ كل فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد وإذا كان لم يتم إنسان بدون كل معناه نفي القيام عن كل فرد ولو كان بعد دخول كل أيضا كذلك كان كل اتما كيد المعنى الأول فيجب أن يحمل على نفي القيام عن جملة الافراد لتكون كل لتأسيس معنى آخر وذلك لان لفظ كل في هذا المقام لا يفيد إلا أحد هذين المعنيين فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة

التي هي مهمة سالبة في قوة لا شيء من الإنسان بقائم التي هي سالبة كلية وقال في الجزئية المستلزمة وفي هذه القضية لان الجزئية مفهومها كما تقدم مخالف لمفهوم النفي عن الجملة لكن معناها يصدق بالسلب عن كل فرد عن البعض دون البعض والنفي عن الجملة لازم لصادق فيها والسالبة الكلية لا معنى لها إلا النفي عن كل فرد فهو مقتضاها ومدلولها ولما كان هذا وهو كون المهمة في قوة السلب عن كل فرد مخالفا لما تقرر من أن المهمة تحتمل الحكم على الجميع أو على البعض بين ما رجعت به إلى كونها كلية وإن تسميتها مهمة تجوز باعتبار عدم وجود السور الذي هو لفظ كل مثلا بقوله (لورود موضوعها) أي إنما أفادت حكما كليا لورود الموضوع السكلي فيها (في سياق النفي) والنكرة في سياق النفي تعني وبهذا يعلم أنها سالبة كلية لانا لا نعني بالسور إلا ما يفيد العموم سواء كان تقديم أو تأخرا أو غير ذلك وإن تسميتها مهمة تجوز ولكن يجب تقييد النكرة المفيدة في سياق النفي للعموم بغير مل مضافة إلى النكرة كقولنا لم يتم إنسان وأما ان كانت كل مضافة إلى النكرة كقولنا لم يتم كل إنسان كانت لسلب العموم وإذا كانت المهمة السالبة التي هي قولنا مثلا لم يتم إنسان مفيدة للنفي عن كل فرد بدون لفظ كل فعند ورود لفظ كل يجب أن يكون الكلام لنفي العموم ونفي الشمول فيكون للنفي عن الجملة إذا لو كان للنفي عن كل فرد كانت لفظة كل لنا كيد معنى حصل قبل ورودها فيكون تأكيدها لما تقرر بخلاف ما إذا كان الكلام مع كل للنفي عن الجملة دون كل فرد فهو لا فائدة معنى لم يحصل فيكون تأسيسا وهو أرجح والحاصل ان المهمة عند تقديم الموضوع السكلي عن النفي إنما فيها السلب عن الجملة وعند تأخيرها إنما فيها السلب عن كل فرد وعند ورود لفظ كل فيها يجب أن يحدد في كل من التقديم والتأخير معنى الآخر قبل ورود كل والا كانت فيهما تأكيدها لما حصل فيلزم ترجيح التأكيدها على التأسيس فيهما وإنما عدل عند قصد التأسيس فيما فيه عموم النفي إلى نفي العموم وفيما فيه نفي العموم إلى عموم النفي لان النفي مع كل لا يخلو من أحدهما فعند انتفاء أحدهما يلزم ثبوت الآخر وذلك لان النفي ان اعتبر مسلطا على مفاد كل كان

زيد بالقيام وهي موجبة محصلة وقولنا زيد ليس بقائم حكم عليه بعدم القيام وهي موجبة معدولة ويشترط في القسمين وجود موضوعها وقولنا ليس زيد بقائم سالبة محصلة وليس معناها الحكم على زيد بعدم القيام والا لساوت الموجبة المعدولة ولكن معناها سلب ما حكمت به في الموجبة المحصلة ولذلك تصدق مع وجود الموضوع وعدمه والسالبة المحصلة نقيض الموجبة المحصلة وأعم من الموجبة المعدولة ومدلول السالبة المحصلة نقيض مدلول الموجبة المحصلة إذا تقرر ذلك جئنا لغرضنا فقلنا لم يتم كل إنسان

النكرة في سياق النفي أو الموضوع النكرة في سياق النفي (قوله وذلك) أي وجوب الحمل على نفي القيام عن جملة الافراد سالبة ليكون كل للتأسيس ثابت لان لفظ كل الخ يدفع الشارح بهذا ما يقال انه لا يلزم من نفي أحد هذين المعنيين ثبوت المعنى الآخر لجواز أن يثبت معنى آخر غيرهما عند دخول كل وحاصل الدفع أنه لم يوجد في هذا المقام معنى آخر غير هذين حيث انتفى أحدهما بدخول كل ثبت الآخر معها (قوله في هذا المقام) أي مقام دخولها على المسند اليه المنكر مقدما أو مؤخرا والحال أن المسند مقرون بحرف النفي وقوله هذين المعنيين أي نفي القيام عن كل فرد ونفيه عن جملة الافراد

وفيه نظر لان النفي عن جملة الافراد في الصورة الاولى أعني الموجبة للمعدولة المهمة كقولنا انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية أعني السالبة المهمة كقولنا لم يقم انسان انما أفاده الاسناد الى انسان فاذا أضيف كل الى انسان وحول الاسناد اليه فأفاد في الصورة الاولى نفي الحكم عن جملة الافراد وفي الثانية نفيه عن كل فرد منها كان كل تأسيساً لا تأكيداً لان التأكيدي لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر وما نحن فيه ليس كذلك

(قوله ان التقديم) أي للسند اليه المنكر نحو انسان لم يقم وقوله لسبب العموم أي للسبب الجزئي (قوله التأخير) أي للسند اليه المنكر نحول لم يقم انسان وقوله لعموم السبب أي للسبب السكلي (قوله وفيه نظر) (٤٣٥) أي فيما قاله ذلك القائل نظر من حيث الدليل

أعني قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيدي على التأسيس فالمنصف لم يمنع شيئاً من الحكم الذي ادعاه ذلك القائل وانما نازع في صحة دليله ولذا رجع بعضهم ضمير فيه لقوله لئلا يلزم الخ وحاصل ما ذكره المنصف

ثلاث منوعات الاول مشترك بين الصورة الاولى والثانية وهذا المنع قد أبطله الشارح وأما المنعان الآخران فخاصان بالصورة الثانية (قوله يعني الخ) عبر بالعناية في الموضوعين لكون المنصف لم يعبر فيما سبق بعنوان الصورة الاولى والصورة الثانية نفى المراد منهما وأنه أتى بالعناية هنا لان الصورة الاولى في كلام المنصف محتملة لها مع كل وبدونها والمراد الثاني فلذا قال يعني وكذا يقال فيما بعده (قوله الى ما أضيف اليه كل) أي في التركيب الآخر الذي لم

والحاصل ان التقديم بدون كل لسبب العموم ونفي الشمول والتأخير لعموم السبب وشمول النفي فبعد دخول كل يجب أن يعكس هذا ليكون كل للتأسيس الراجح دون التأكيدي المرجوح وفيه نظر لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى) يعني الموجبة المهمة للمعدولة المحمول نحو انسان لم يقم (وعن كل فرد في الصورة الثانية) يعني السالبة المهمة نحو لم يقم انسان (انما أفاده الاسناد الى ما أضيف اليه كل) وهو لفظ انسان (وقد زال ذلك) الاسناد المفيد لهذا المعنى (بالاسناد اليها) أي الى كل لان انسان صار مضافاً اليه فلم يبق مسنداً اليه (فيكون) أي على تقدير أن يكون الاسناد الى كل أيضاً مفيداً للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل (تأسيساً لا تأكيداً) لان التأكيدي

الكلام لسبب العموم وان اعتبر كل مساطاً على السبب كان لعموم السبب والقيدان لا بد من تسليط أحدهما على الآخر لوجودهما في حكم واحد (وفيه نظر) أي وفيما ذهب اليه هذا القائل من توجيه افادة تقديم كل وتأخير لآحاد المعنيين نظر و به يعلم أن المنصف لم يعترض الحكم وانما اعترض التعليل على ما سيظهر في كلامه ووجه النظر أننا بعد تسليم ان المهمة الموجبة للمعدولة كقولنا انسان لم يقم تفيد النفي عن الجملة والسالبة المهمة كقولنا لم يقم انسان تفيد النفي عن كل فرد نقول لا يلزم من افادة الاسناد الى كل للمعنى الاول في الصورة الاولى والمعنى الثاني في الثانية كون كل تأكيداً عند وروده في الجملتين فيلزم ترجيح التأكيدي على التأسيس وذلك (لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى) وهي الموجبة المهمة للمعدولة المحمول التي هي نحو انسان لم يقم (و) النفي (عن كل فرد في الصورة الثانية) وهي السالبة المهمة التي هي نحول لم يقم انسان (انما أفاده) أي انما أفاد النفي المذكور في صورتين قبل ورود كل (الاسناد الى ما أضيف اليه كل) وهو في المثالين لفظ انسان (وقد زال ذلك الاسناد) الكائن الى ما أضيف اليه كل المفيد للمعنى المذكور في صورتين (بالاسناد اليها) أي زال الاسناد الى ما أضيف اليه كل بالاسناد الى كل ونذا زال (ف) حينئذ (يكون) افادة المعنى باسناد آخر لا بالاسناد الاول ولو كان المعنى المفاد واحداً والتأكيدي لفظاً فأفاد تحقق ما أفاده لفظ آخر موجود معه في اسناد واحد ولم تكن كل مفيدة بهذا الوجه فلا يكون تأكيدياً بل يكون تأسيساً) لانه أفاد معنى باسناد آخر فليس فيه الا ترجيح أحد التأسيسين على الآخر لا ترجيح التأكيدي على التأسيس وهذا المنع متجه ان أريد بالتأكيدي

سالبة محصلة معناها نقيض المعنى الموجبة المحصلة وهي قام كل انسان حكم على كل فرد بالقيام فيكون المحكوم به في السالبة المحصلة نقيض قيام كل فرد ونقيض السكلي جزئي فيكون مدلوله سلب القيام عن

يؤت فيه بكل (قوله وقد زال ذلك بالاسناد اليها) الضمير عائداً على كل وأشبه لكون المراد اللفظة أولتاً ويلها بالكامة أو الاداة أي وشرط التوكيد أن يكون الاسناد واحداً وما هنا اسنادان لان قولنا انسان لم يقم غير كل انسان لم يقم واعتراض بأن هذا الرد لا يناسب قواعد المنطقيين لان الموضوع عندهم ما أضيف اليه كل ولفظ كل سور فقط وحينئذ فليس هنا اسنادان وعليه فتكون كل تأكيداً كيدا ان حمل الكلام على المعنى الاول قبل دخولها أو تأسيساً ان حمل على خلافه لان الاسناد واحد وقد يجاب بأن المنصف بني كلامه في النظر على اصطلاح النحويين لكن أنت خير بأن المستدل بني كلامه على اصطلاح المناطقة ألا ترى لما تقدم في صدر المبحث من قوله قد يقدم المسند اليه المقرون بكل قرره شيخنا العلامة العدوي (قوله لان التأكيدي) أي الاصطلاحي فحذف الصفة لعدم

ولئن سلمنا أنه يسمى تأكيدا فقولنا لم يقم انسان اذا كان مفيدا للنفي عن كل فرد كان مفيدا للنفي عن جملة الافراد لا محالة فيكون كل في لم يقم كل انسان اذا جعل مفيدا للنفي عن جملة الافراد تأكيدا تأسيسا كما قال في كل انسان لم يقم فلا يلزم من جملة للنفي عن كل فرد ترجيح التأكيدي على التأسيس ثم جملة قولنا لم يقم انسان سالبة معلقة في قوة سالبة كلية مع القول بعموم موضوعها الوروده نكرة في سياق النفي خطأ

(قوله لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر) أي في تركيب واحد واسناد واحد كجاء القوم كلهم فلفظ كلهم يفيد تقوية ما يفيد القوم وما هناليس كذلك (قوله وهذا) أي لفظ كل ليس كذلك (قوله لان هذا المعنى) أي وهو النفي عن كل فرد في الصورة الثانية والنفي عن الجملة في الصورة الاولى وقوله حينئذ أي حين (٤٣٦) حول الاسناد الى لفظ كل (قوله وحاصل هذا الكلام) أي النظر اننا لانسلم

انه لو حمل الخ أي لانه ليس هناك لفظان في تركيب واحد أكد أحدهما الآخر بل الموجود اسنادان اسناد الى كل واسناد الى انسان فلا تأكيدي حتى يلزم ترجيحه على التأسيس (قوله ولا يخفى أن هذا) أي المنع المشار له يقول المصنف وفيه نظر (قوله أما لو أريد بذلك) أي بالتوكيد (قوله كان حاصل بدونه) أي سواء كان الاسناد واحدا أو متعددا (قوله فاندفاع المنع) أي الذي هو حاصل تنظير المصنف (قوله وحينئذ) أي وحين اذ كان المنع المذكور مندفعاً (قوله يتوجه) أي عليه ما أشار اليه بقوله أي فقط دون البحث السابق فمحط الفائدة ذلك المحذوف وهو قولنا فقط (قوله فقد أفادت) أي لزم أفادتها النفي عن الجملة الصادق بالنفي عن كل فرد والنفي عن بعض الافراد ووجه اللازم أن الخاص

لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان هذا المعنى حينئذ انما أفاده الاسناد الى لفظ كل لاشي آخر حتى يكون كل تأكيداً وحاصل هذا الكلام اننا لانسلم انه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد ولا يخفى أن هذا انما يصح على تقدير أن يراد التأكيدي الاصطلاحى أما لو أريد بذلك أن يكون كل لفائدة معنى كان حاصل بدونه فاندفاع المنع ظاهر وحينئذ يتوجه ما أشار اليه بقوله (ولان) الصورة (الثانية) يعنى السالبة المعلقة نحولم يقم انسان (اذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة فاذا حملت) كل (على الثاني) أي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفى القيام عن الجملة لا عن كل فرد (لا يكون) كل (تأسيساً) بل تأكيداً لان هذا المعنى كان حاصل بدونه وحينئذ فلو جعلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لم يلزم ترجيح التأكيدي على التأسيس إذ لا تأسيس أصلاً بل انما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر

ما ذكر وهو الاصطلاحى بان يكون لفظ أفادت تحقق ما أفاده لفظ آخرى اسناداً واحداً وان اريد بالتأكيدي لفظ لو سقط عن التركيب أفاد الكلام الاسناد الى غيره ما يفيد به الاسناد اليه فلا يتصور كون الاسناد الى كل تأسيساً لانه لو سقط وأسند الى ما أضيفت اليه أفاد الكلام ذلك المعنى بعينه فلا تكون التأكيد بهذا الاعتبار ولكن حينئذ يتوجه ما أشار اليه بقوله (ولان) الصورة (الثانية) وهى السالبة المعلقة نحولم يقم انسان (اذا أفادت النفي عن كل فرد) لورود موضوعها نكرة في سياق النفي على ما تقدم (فقد أفادت النفي عن الجملة) أي عن المجموع الذى انما تحقق فيه النفي عن البعض وذلك لان السلب عن كل فرد متضمن للسلب عن البعض (فاذا حملت) كل (على) المعنى (الثاني) وهو النفي عن الجملة الصادق بالبعض فكان معنى لم يقم كل انسان نفى القيام عن الجملة الذى تحقق فيه النفي عن البعض لان نفى القيام عن كل فرد (لا يكون) كل في هذا الحمل (تأسيساً) لان

بعضهم ولذلك يقول المنطقيون ليس كل انسان بقائم سالبة جزئية وقولنا كل انسان لم يقم موجبة معدولة معناها الحكم بعدم القيام على كل فرد وقد تقرر ان مدلول كل انسان كل فرد فيكون معناها الحكم بعدم القيام على كل فرد ولا يمارض هذا قول المنطقيين كل انسان ليس بقائم سالبة جزئية لانهم انما قالوا ذلك من اعتقادهم من كل المجموع ونحن قد أثبتنا ان مدلولها عند العرب الافراد فالحكم بالنفي على كل الافراد فهذا هو السرفى الفرق بين كل ذلك لم يكن ولم يكن كل ذلك واستقام به كلام اللغويين والنحويين وكلام المنطقيين وظهر ان العرب أدركت بمقولها السليمة وطباعها الصحيحة ما تعب فيه اليونان دهرهم بل زادوا عليه في تحريه دلائل كل والحمد لله الذى وفقنا لفهم ذلك اه كلامه وقد أردف

ذلك

يستلزم العام (قوله فاذا حملت كل) أي بعد دخولها (قوله حتى يكون) أي بحيث يكون فخرى

للتفريع (قوله بل تأكيداً) أي لانه لا معنى للمقادير بالضرورة (قوله لان هذا المعنى) أي نفى القيام عن الجملة (قوله كان حاصل بدونه) أي بدون كل (قوله وحينئذ) أي وحين إذ كان هذا المعنى وهو النفي عن الجملة حاصل بدون كل (قوله لم يلزم ترجيح التأكيدي على التأسيس) أي كما ادعاه صاحب القيل السابق (قوله إذ لا تأسيس أصلاً) لان لفظة كل للتأكيد على كل حال (قوله بل انما يلزم ترجيح أحد التأكيدين) أي وهما تأكيداً كيد النفي عن كل فرد أو كيد النفي عن الجملة وحاصله انه اذا كان كل من النفي عن كل فرد والنفي عن الجملة مفاداً قبل دخول

كل فيبعد دخول كل تكون لتأ كيد سواء كانت للنفي عن كل فرد أو عن جملة الأفراد فان جعلناها للنفي عن كل فرد وهو عموم السلب
لزم ترجيح أحد التأ كيدين وهو تأ كيد الآخر وهو النفي عن جملة الأفراد وان جعلناها للنفي عن جملة
الأفراد وهو سلب العموم لزم ترجيح أحد التأ كيدين وهو النفي عن جملة الأفراد على التأ كيد الآخر وهو النفي عن كل فرد وحينئذ فلا يصح
قول المستدل أنه يجب أن يحمل على النفي عن الجملة لانه لو حمل على النفي عن كل فرد لزم عليه ترجيح التأ كيد على التأسيس اذ لا تأسيس
أصلا (قوله وما يقال) أي من طرف ابن مالك جوابا عن اعتراض المصنف عليه وحاصل اعتراض المصنف اننا لنسلم أنه لو حمل كل على الثاني
وهو النفي عن الجملة يكون تأسيسا بل هو تأ كيد وحاصل ذلك الجواب ان لم

(٤٣٧)

يقم انسان مدلوله المطابق لنفي
الحكم عن كل فرد وأما
النفي عن الجملة فهو لازم
لان السلب الكلي يستلزم
رفع الإيجاب الكلي فلو قلنا
مدلوله بعد كل النفي عن
الجملة كان مدلوله مطابقا
فالنفي عن الجملة بعد كل
مدلول مطابق والتزامي
قبلها وحينئذ فلا يكون
حمل لم يقم كل انسان على
نفي الجملة تأ كيد لعدم اتحاد
الدالتين (قوله اذ لو اشترط
الح) حاصل ذلك الرد أن
اشتراط اتحاد الدالتين في
التأ كيد وان نفع هنا لکن
يعكر عليه ماسبق فلم يكن
حاشا للمادة الشبهة بالسكية
وتوضيحه أن ذلك القائل
يقول ان انسان لم يقم لنفي
الحكم عن الجملة فاذا دخلت
كل يجب أن تكون لنفي
الحكم عن كل فرد ولا تجعل
لنفي الحكم عن الجملة مثل
انسان لم يقم اذ لو جعل مثله
لزم ترجيح التأ كيد على
التأسيس فلو كان هذا

وما يقال ان دلالة لم يقم انسان على النفي عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق
المطابقة فلا يكون تأ كيدا ففيه نظر اذ لو اشترط في التأ كيد اتحاد الدالتين لم يكن كل انسان لم يقم
على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأ كيدا لان دلالة انسان لم يقم على هذا المعنى التزام

التأسيس بمعنى به اللفظ الذي لو سقط عن الجملة لم يبق فيها ما يفيد معناه ولا شك أن كلا على تقدير افادته
النفي عن الجملة في هذه الصورة الثانية لو سقط اذ ما أضيفت اليه النفي عن الجملة ضمنا أيضا فيكون
كل تأ كيدا على كل حال فلا يكون في الحمل المذكور ترجيح تأسيس على تأ كيد كما قال ذلك القائل بل
ترجيح تأ كيد على تأ كيد لان كلا ان أفادت النفي عن كل فرد فقد صحت افادته بدونها صراحة لكون
للسند اليه نكرة في سياق النفي فتكون تأ كيدا وان أفادت النفي عن الجملة فقد صحت افادته بدونها
ضمنا لان النفي عن كل فرد فيه النفي عن الجملة فتكون تأ كيدا أيضا ولا يخرجها عن التأ كيد كون
الافادة فيما اذالم تكن كل ضمنية وفيما اذا كانت مطابقة لان حاصله اختلاف الدالتين ولو اعتبر ذلك
في تحقق التأسيس ونفي التأ كيد كان كل انسان لم يقم اذا حمل على النفي عن الجملة تأسيسا بالنسبة الى قولنا
انسان لم يقم المفيد للنفي عن الجملة كهو أيضا لان وجه الدلالة مختلف لان الأول فيه تحقق النفي عن
الجملة صريحا والثاني مدلوله النفي عمدا صرق عليه انسان صريحا مستلزما للنفي عن الجملة
فعلية يكون كل انسان لم يقم على تقدير دلالة على النفي عن الجملة تأسيسا لاختلاف الدالتين
ولا يقول به ذلك القائل وأنت خير بأن النع الأول المردود يوم الصورتين والمنع الثاني يختص بالثانية
ولقائل أن يقول ليس هنا تأ كيد على كل حال وانما هنا العدول عن اطناب وتطويل الى
إيجاز اذ ليس هنا الجملة واحدة يستفاد منها بدون كل ما يستفاد منها فاذ أتى بهامع كل كانت
تطويلا أو بدونها كانت إيجازا والمعنى واحد وليس هنا لفظان يؤكده أحدهما الآخر لا افرادا ولا
تركيبا ولو تصور في مثل هذا تأ كيد كان كل تطويل تأ كيدا ولا يقول به أحد فليس هنا اسناد قبل كل
زال بها ولا كان لغيرها معها فجاءت مؤكدة وهذا يتأيد به الرد الأول بل يفني عنه نعم عند المنطقيين أن
للسند اليه هو ما أضيفت اليه كل وعلى كل حال فليس هنا اسنادان وعليه تكون كل إما تأ كيدا أو
تأسيسا لان الاسناد واحد فليتا مل ثم أشار الى بحث آخر وهو ضعيف في توجيه هذا القائل فقال

ذلك بفوائد تتعلق بما نحن فيه وغالب ماسا ذكره في هذه المسألة هو من كلامه ذلك

القائل يشترط في التأ كيد اتحاد الدالتين لورده عليه أن انسان لم يقم معناه المطابق لثبوت النفي عن انسان ما أي عن بعض مبهم ويلزمه
النفي عن الجملة فدلالة انسان لم يقم على نفي الحكم عن الجملة بطريق الالتزام فعلى فرض لوجعلنا كل انسان لم يقم لنفي الحكم عن الجملة
لم يلزم ترجيح التأ كيد على التأسيس لان دلالة كل انسان لم يقم على هذا المعنى وهو النفي عن الجملة بالمطابقة لا بالالتزام فيلزمه أن يكون
ليس هذا من باب التوكيد مع أن هذا القائل جعله من باب التوكيد فدل هذا على أن ذلك القائل لا يشترط في التأ كيد اتحاد الدالتين (قوله لم
يكن الخ) أي وقد جعل فيما سبق تأ كيدا فهذا الجواب وان نفع هنا لا ينفعه فيما تقدم (قوله لنفي الحكم) أي لثبوت نفي الحكم عن الجملة
(قوله على هذا المعنى) أي النفي عن الجملة وقوله التزام أي لأن مدلوله المطابق لثبوت النفي عن انسان ما ويلزمه النفي عن الجملة

لان النكرة في سياق النفي اذا كانت للعموم كانت القضية التي جعلت هي موضوعها سالبة كلية فكيف تكون سالبة مهمة ولو قال لو لم يكن الكلام المشتمل على كلمة كل مفيد الخلاف ما يفيد الحال على أنها لم يكن في الاثبات بها فائدة ثبت مطلوبه في الصورة الثانية دون الأولى لجواز أن يقال فائدته فيها الدلالة على نفي الحكم عن جملة الأفراد بالمطابقة واعلم أن ما ذكره هذا القائل من كون كل في النفي مفيدة للعموم تارة وغير مفيدة أخرى مشهور وقد تعرض له الشيخ عبد القاهر وغيره قال الشيخ كلمة كل في النفي ان أدخلت في حيزه

(قوله ولان النكرة الخ) هذه مناقشة لفظية مع صاحب القيل في التسمية فقط واعترض عليه بمخالفة اصطلاح القوم والمناقشة واردة على قوله لان السالبة المهمة في قوة السالبة لورود موضوعها الخ وحاصله أن النكرة المنفية اذا عمت كانت القضية المحتوية عليها سالبة كلية لامهمة فتسمية ذلك القائل لها مهمة لا يصح فمحط المنع تسمية الصورة الثانية سالبة مهمة فقوله كاذ كره هذا القائل راجع للنفي (قوله لانه قديين فيها) أي في القضية التي وقع موضوعها نكرة منفية عامة وقوله من الأفراد أي من أفراد الموضوع أي وكل قضية كذلك فهي سالبة كلية لامهمة (٤٣٨) (قوله والبيان) أي بيان أن الحكم مسلوب عن كل فرد وقوله لا بدله من

مبين بصيغة اسم الفاعل وقوله ولا محالة أي وقطعا ههناشي يدل الخ أي وهو وقوع النكرة في حيز النفي وقوله سوى هذا أي سوى الشيء الدال على كمية الأفراد لا خصوص لاشيء ولا واحد مثلا في السلب الكلي بل المراد بالسور ما يشمل قرينة الحال ووقوع النكرة في حيز النفي وقول بعض المناطق ان السور هو اللفظ الدال على كمية الأفراد فهو إما تعريف للسور اللفظي أو مراده اللفظ بالذكور وما يقوم مقامه (قوله وحينئذ) أي وحين اذ أردنا بالسور ما يدل على كمية الأفراد وان لم يكن لفظا يندفع ما قيل اعتذارا عن صاحب

(ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يتم انسان سالبة كلية لامهمة) كاذ كره هذا القائل لانه قديين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من الأفراد والبيان لا بدله من مبين ولا محالة ههناشي يدل على أن الحكم فيها على كلية أفراد الموضوع ولا نفي بالسور سوى هذا وحينئذ يندفع ما قيل سماها مهمة باعتبار عدم السور وقال (عبد القاهر ان كانت) كلمة (كل داخله في حيز النفي

(ولان النكرة المنفية اذا عمت) بسبب ورودها في سياق النفي فلا مانع من التعميم مع قرينة ارادته (كان قولنا لم يتم انسان) الذي سماه ذلك القائل سالبة مهمة (سالبة كلية) لعموم حكم السلب فيها (لا سالبة مهمة) كما سماها ذلك القائل وذلك لان المهمة في الاصطلاح ما تحتمل التعميم والتبويض والمحقق فيها التبويض وعليها تحمل في العقول ولهذا يقال المهمة في قوة الجزئية وهذا القائل بين بما ذكر من ورود موضوعها في سياق النفي غمومها ومتى وجد ما أفاد العموم ولو قرينة حال كان ذلك المفيد لسور العموم اذ لا يختص بلفظ مخصوص اتفاقا فلا ينفعه الجواب بأن تسميتها مهمة باعتبار عدم وجود السور المختص فيها اذ لا يختص السور بشيء بل كل ما أفاده العموم ولو كان غير مفيد دائما فهو سور وأنت خير بأن هذا بحث في التسمية ويجوز التجوز فيه كما أشرنا اليه فيما تقدم فهذا البحث لفظي لا معنوي فليتأمل ثم أشار الى كلام عبد القاهر في تقرير مفاد كل مع النفي وهو يشمل ما تقدم ويتضمن محته حكما ولو بحث تعليلا فقال (عبد القاهر) أي قال عبد القاهر (ان كانت) لفظة (كل داخله) أي موجودة (في حيز النفي) وذلك

ص (وقال عبد القاهر الخ) ش هذا الكلام للنقول عن عبد القاهر موافق في الحكم لما قاله ابن مالك الا أنه يخالفه في الاستدلال وانما أخره المصنف ليتبين أنه اغار دفيما تقدم الدليل ولم يرد للدلول ثم في كلام عبد القاهر تحرير وهو أن كلاً ان كانت في حيز النفي بأن أخرت عن أداة النفي كانت لنفي الشمول للنفي كل فرد مثل قوله

ما القيل في تسميتها مهمة وحاصله أن قول المعتز وهو المصنف هذه القضية أعني لم يتم

انسان قديين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من أفراد الموضوع وكل ما هو كذلك فهي سالبة كلية لامهمة كبراه ممنوعة اذ لا نسلم أن ما بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل فرد من أفراد الموضوع سالبة كلية بل لا تكون كذلك الا اذا كان فيها لفظ يدل على ذلك ولم يوجد هنا لفظ دال على ذلك فتسميتها مهمة لعدم السور وجاصل دفع ذلك الاعتراض أننا لا نسلم أن القضية التي بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من أفراد الموضوع لا تكون سالبة كلية الا اذا وجد لفظ يدل على ذلك لان الوجود في كتب القوم أن المهمة هي التي يكون موضوعها كليا وقد أهمل فيها بيان كمية أفراد الموضوع أي لم يبين فيها أن الايجاب أو السلب لكل أفراد الموضوع أو بعضها والكلية هي التي بين فيها أن الحكم على كل أفراد الموضوع سواء كان البيان بلفظ دال على ذلك أو بغيره كوقوع النكرة في سياق النفي (قوله وقال عبد القاهر) عطف على قوله قيل وقد يقدم ان قلت ما ذكره الشيخ عبد القاهر هو عين ما ذكره

بأن قدم عليها لفظا كقول أبي الطيب * ما كل ما يمتنى المرء يدركه * وقول الآخر * ما كل رأى الفتى يدعو إلى رشد

صاحب القيل السابق وحينئذ فائدة اعادته قلت فائدة ذلك الإشارة إلى أن ما ذكره صاحب القيل السابق حق وأن الباطل دليله وأنه لا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول. كذا أجيب وفي ذلك الجواب نظر لأن هذا معلوم من تخصيص الدليل بالاعتراض على أنه يمكن التنبيه على ذلك بعبارة مختصرة بأن يقول واليه ذهب عبد القاهر أو وهو صحيح فلا ولي الجواب بأن ما ذكره الشيخ مخالف لما ذكره صاحب القيل لأن تقديم النفي على كل كما في لم يغم كل إنسان يفيد النفي عن الجملة عند صاحب القيل وهو صادق بالنفي عن كل فرد وبالنفي عن البعض فقط ويفيد النفي عن بعض الأفراد والثبوت للبعض الآخر عند الشيخ كما أتى فينبهها العموم والخصوص فلا يرد السؤال من أصله على أن في كلام الشيخ عبد القاهر تعميمات وتفصيلات وأمثلة ليست في كلام صاحب القيل السابق إذ كلام صاحب القيل السابق فيما إذا كانت كل مسند إليها وكلام الشيخ عبد القاهر أعم من ذلك كما ستقف عليه فلوسلم عدم المخالفة كان في اعادته هذه الفوائد الآتية (قوله بأن أخرت) أي لفظا أو رتبة وقد مثل المصنف للثاني (٤٣٩) فيما يأتي بقوله كل الدراهم لم آخذ

(قوله أولا) أي بأن كانت

معمولة لا ابتداء (قوله ما كل

الخ) يحتمل أن تكون

ما حجازية وأن تكون

ميمية فعلى الأول تكون

كل معمولة لأداة النفي لا على

الثاني لأنها عليه معمولة

لعاملها وهو الابتداء

وهاتان صورتان أعني

ماذا كانت معمولة لأداة

النفي أو غير معمولة وعلى كل

حال الخبر فعل (قوله

تجرى الرياح الخ) هذا

دليل على ما دعاه في الشطر

الأول وذلك لأن كون

أرباب السفن يشتهون

جريان الرياح لسمتهم مع

السلامة معلوم وور بما جاءت

الرياح مخالفة لشهوتهم

بالجريان لما فيه عظمهم

بأن أخرت عن أداته) سواء كانت معمولة لأداة النفي أولا وسواء كان الخبر فعلا (نحو) ما كل ما يمتنى المرء يدركه * تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن أو غير فعل نحو قولك ما كل ممتنى المرء حاصل (أو معمولة للفعل النفي) الظاهر أنه عطف على داخلة وليس بسديد لأن الدخول في حيز النفي شامل لذلك

(بأن أخرت) لفظا أو حكما (عن أداته) أي أداة النفي وتشمل أداة النفي ما يصح عملها في كل كما الحجازية وما لا يصح كلم وإن وسواء حينئذ كانت مبتدأ وخبرها فعل (نحو) قوله (ما كل ما يمتنى المرء يدركه) * تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن أو كانت مبتدأ وخبرها اسم كقوله ما كل ما يمتنى المرء حاصل بالرفع والنصب على أعمالها وإعمالها فان قيل الشطر الثاني في البيت دليل على ما دعاه في الأول فان كون أرباب السفن يشتهون جريان الرياح لسمتهم مع السلامة معلوم وور بما جاءت الرياح مخالفة لشهوتهم بجريانها لما فيه عظمهم أو مشقتهم فلم يدركوا جميع ما يشتهون ولكن ما معنى قوله تجرى الرياح بما لا يشتهون فان المقدر أن جريانها مخالف لشهوتهم لأن جريانها يأتي بشيء مخالف لشهوتهم قلت المراد أنها تجري مع الحالة التي تخالف شهوتهم وهي كونها ذاهبة بهم إلى عكس المراد فليفهم (أو) كانت كل (معمولة للفعل النفي) بأداة من أدوات النفي ويشمل عمل الفعل عمله فيها على أنها فاعل أو مفعول مقدا أو مؤخر عن الأداة أو توكيدا لاحدهما لأن العامل في المؤكد عامل في التأكيذ وعلى أنها غير ذلك ككونها مجرورة أو ظرفا وتأتي أمثلة بعض هذه الأقسام

ما كل ما يمتنى المرء يدركه * تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن هذا على تقدير رواية الرفع وقد جوز فيه ابن جني النصب على اضمار فعل على شريطة التفسير فعلى هذا يكون من القسم الآخر وستكلم عليه إن شاء الله تعالى وكذلك إذا كانت معمولة للفعل النفي ولك أن

أو مشقتهم فلم يدركوا ما يشتهون إلا أن قوله تجرى الخ يفيد أن جريانها آت بشيء مخالف لشهوتهم مع أن المراد أن جريانها قد يكون مخالفا لشهوتهم الجريان مع السلامة وحينئذ فلا معنى لقوله تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن قلت المراد أنها تجري مع الحالة التي تخالف شهوتهم وهي كونها ذاهبة بهم إلى عكس المراد فالباء بمعنى مع وما واقعة على حالة ثم إن اسناد الشهوة للسفن مجاز على أي أهل السفن * واعلم أن قوله تجرى الخ قضية مهمة في قوة الجزئية فاندفع ما يقال إن هذا من باب عموم السلب وهو مخالف لما يفيد قوله ما كل الخ فلا يصح أن يكون دليلا فتأمل (قوله حاصل) بالنصب على أن ما حجازية ويصح الرفع على أنها ميمية والخبر على كل حال اسم فهاتان صورتان أعني ماذا كانت كل معمولة لأداة النفي أو غير معمولة والخبر فيها اسم (قوله أو معمولة للفعل) أي أو الوصف بدليل ما يأتي (قوله الظاهر) أي التبادر وإنما كان هذا متبادرا لأنه عطف صفة على مثلها (قوله وليس بسديد) أي لما فيه من عطف الخاص على العام بأو وهو ممنوع (قوله لأن الدخول في حيز النفي شامل لذلك) أي ولا يضر في شموله لذلك تفسيره بقوله بأن أخرت عن أداته والحال أن المعمولة للفعل قد تكون متقدمة على الفعل وعلى الثاني لما تقدم أن المراد بالتأخير ما يشمل التأخير الحكي أي الرنب

وقولنا ما جاء القوم كلهم وما جاء كل القوم ولم آخذ الدراهم كلها ولم آخذ كل الدراهم أو تقديرًا بأن قدمت على الفعل للنفي وأعمل فيها لان العامل رتبته التقدم على المفعول كقولك كل الدراهم لم آخذ

(قوله وكذا لو عطفها الخ) أي ليس بسديد أيضا (قوله بمعنى أوجعت معمولة) يحتمل أن نلرأ أن معمولة بمعنى جعلت معمولة فهو اسم يشبه الفعل معطوف على فعل ويحتمل أن جعلت المقدر هو المعطوف حذف وبقى معمولة وهو الذي صرح به في الطول مقتصرًا عليه لكن رد على هذا الثاني أن فيه فسادا آخر وذلك لان حذف العامل المعطوف وابقاء معمولة من خواص الواو كما في قول الشاعر * علفتها تبنا وما بارد * كما ذكره في الخلاصة بقوله وهي انفردت به طغ عامل الخ (قوله شامل له) أي لان تأخيرها عن أداة النفي صادق بأن تكون معمولة للفعل المنفي أولا فلاول نحو ما (٤٤٠) إخت كل الدراهم والثاني نحو ما كل متمنى المره حاصل (قوله اللهم الخ)

أي وعلى هذا يصح عطفه على كل من داخله وأخرت (قوله بما اذا لم تدخل الاداة على فعل عامل في كل على فاعل أو مفعولا أو تأ كيدا لاحدهما أو غير ذلك (نحو ما جاء القوم كلهم) في تأ كيدا للفاعل (أو ما جاء كل القوم) في الفاعل وقدم التأ كيدا على الفاعل لان كلا أصل فيه (أولم آخذ كل الدراهم) في المفعول المتأخر (أو كل الدراهم لم آخذ) في المفعول المتقدم وكذا لم آخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم آخذ

أي وعلى هذا يصح عطفه على كل من داخله وأخرت (قوله بما اذا لم تدخل الاداة على فعل عامل في كل على فاعل أو مفعولا أو تأ كيدا لاحدهما أو غير ذلك (نحو ما جاء القوم كلهم) في تأ كيدا للفاعل (أو ما جاء كل القوم) في الفاعل وقدم التأ كيدا على الفاعل لان كلا أصل فيه (أولم آخذ كل الدراهم) في المفعول المتأخر (أو كل الدراهم لم آخذ) في المفعول المتقدم وكذا لم آخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم آخذ

في كلام المصنف ونحن نمثل بالباقي لمعمولة على هذا التقرير معطوف على قوله داخله ويحتمل أن يكون على تقدير فعل محذوف معطوف على قوله أخرت والتقدير أوجعت معمولة للفعل وعلى كل تقدير ففي الكلام تداخل مع ما في الوجه الثاني من النكاف في عطف عامل محذوف مع بقاء معمولة وإنما قلنا فيه التداخل لان الراد كما قررنا التأخير لفظا أو حكما وكونها معمولة لا يخرج عنها وأما حمل الكلام الاول على ما لا يكون فيه الفعل عاملا بشهادة المثال السابق فان الفعل فيه ليس عاملا في كل أو على ما يكون فيه التأخير لفظا أو حكما والتداخل لا يخص والتأخير الحكمي حكمه حكم اللفظي ولو اندفع التداخل بما ذكر لم يرد تداخل أبدا لا مكان اندفاعه بمنزلة التأويل فاما كونها معمولة للفعل المنفي مع كونها تأ كيدا للفاعل (فندحو) قولك (ما جاءني القوم كلهم) أما كونها فاعلا فكقولك (ما جاءني كل القوم) أما كونها مفعولا فكقولك (لم آخذ كل الدراهم أو) قولك (كل الدراهم لم آخذ) الاول في المفعول المؤخر والثاني في المقدم وأما كونها تأ كيدا لأحد المفعولين فكقولك لم آخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم آخذ وأما كونها مجرورا أو ظرفا فكقولك ما مررت بكل القوم أو ما مررت كل اليوم وقدم تمثيل تأ كيدا للفاعل لان الأصل في لفظ كل ورودها للتأ كيد مع كون الفاعل عمدة ومثل بلم ليتأتى التقديم عنده معها كلن ولا بخلاف ما

تقول اذا كانت معمولة للفعل كانت في حيز النفي فلا ينبغي أن يجعل قسما رأسه وكونها معمولة إما على جهة الفاعلية نحو ما جاء كل القوم وعبد القاهر مثله ما جاء القوم كلهم وفيه نظر لان كلا ليست معمولة

للفعل

القوم أو ما مررت كل اليوم (قوله وقدم التأ كيد) أي قدم المصنف المثال

الذي فيه كل تو كيدا على المثال الذي فيه كل فاعلا مع أن المناسب تقديم المثال الذي وقعت فيه كل فاعلا لان الكلام في تمثيل كون كل معمولة والفاعل اللفظي عمل الفعل فيه أظهر من عمله في التأ كيد (قوله لان كلا أصل فيه) أي في التأ كيد لان الفاعل وهذا لا ينافي أن الفاعل أصل في نفسه وان غير كل من أدوات التأ كيد أصول فيه أيضا فاندفع ما يقال ان ظاهره يقتضي أن كلا أصل في التأ كيد وان غيرها كما جعين فرع عنها وليس كذلك (قوله أو كل الدراهم لم آخذ) هذا ونحوه لا ينافي قوله السابق بأن أخرت عن أداته بناء على قول الشارح السابق اللهم الخ لانه حينئذ يكون مثلا لقول المصنف أو معمولة وأما على البناء على غير هذا التوجيه فالمراد التأخير الرتبة لا اللفظي (قوله وكذا لم آخذ الخ) أشار الى أن المصنف ترك مثالي التأ كيد اعتمادا على فهمهما مناسبق

توجه النفي الى الشمول خاصة دون أصل الفعل وأفاد الكلام ثبوته لبعض أو تعلقه ببعض

(قوله توجه الخ) جواب الشرط في قوله ان كانت داخلة الخ فقول الشارح في جميع الخ حل معنى لاجل اعراب (قوله وأفاد ثبوت الفعل) أي ثبوت مدلوله وكذا قوله أو الوصف نحو ما كل الدراهم مأخوذة في الكلام توسع باقامة الدال مقام المدلول فاندفع ما يقال ان أراد بالفعل الفعل المصطلح عليه فلا ثبوت له الا على طريق التجوز وان أراد به الحدث فلا حاجة لقوله أو الوصف ثم ان افادة ثبوت الفعل بطريق مفهوم المخالفة وهو المعبر عنه بدليل الخطاب في كلام الشارح الآتي ولو قال المصنف وأفاد ثبوت الحكم بدل قوله الفعل أو الوصف لكان أولى ليشمل ما اذا كان الخبر اسما جامدا نحو ما كل سوداء تمر وما كل بيضاء شحمة لان تمر وشحمة يصدق على كل انه محكوم به ولا يصدق عليه أنه فعل أو وصف (قوله في المعنى فاعلا) أي سواء كانت فاعلا في اللفظ أيضا أو لبيان كانت توكيدا في اللفظ للفاعل (قوله وأفاد تعلقه الخ) اطلاق الثبوت على نسبة الفعل (٤٤١) أو الوصف للفاعل والتعلق على نسبة أحدهما

للمفعول اصطلاح شائع كما في ابن يعقوب (قوله ان كانت كل في المعنى مفعولا الخ) أي سواء كانت مفعولا في اللفظ أيضا أولا بأن كانت توكيدا للمفعول وقوله أو الوصف نحو ما أنا آخذ كل الدراهم (قوله وذلك) أي ثبوت الفعل أو الوصف وتعلقهما ببعض بدليل الخطاب أي مفهوم المخالفة مثلا ما جاء القوم كاهم منطوقه نفي المجبي عن الكل فيفهم منه ثبوت مجيء البعض بطريق مفهوم المخالفة (قوله والحق ان هذا الحكم) أعني توجه النفي للشمول وثبوت الفعل أو الوصف للبعض عند وقوع كل في حيز النفي (قوله لا كلي) أي لانه قد يتوجه النفي عند وقوع كل في حيزه الى

ففي جميع هذه الصور (توجه النفي الى الشمول خاصة) لا الى أصل الفعل (وأفاد) الكلام (ثبوت الفعل أو الوصف لبعض) مما أضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل أو الوصف المذكور في الكلام (أو) أفاد (تعلقه) أي تعلق الفعل أو الوصف (به) أي ببعض مما أضيف اليه كل ان كانت في المعنى مفعولا للفعل أو الوصف وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال والحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلي بدليل قوله تعالى والله لا يحب

(توجه النفي) جواب لان أي ان كانت كل على الوجه السابق توجه النفي (الى الشمول خاصة) بمعنى أن المنفى هو شمول الفعل لكل ما ينسب له وليس المنفى أصل الفعل بل يفيد الكلام حينئذ ثبوته للبعض وسلبه عن البعض والى هذا أشار بقوله (وأفاد) الكلام الذي فيه الفعل أو الوصف مع كل (ثبوت) ذلك (الفعل أو) ذلك (الوصف لبعض) مما أضيف اليه كل كما أفاد أيضا سلبه عن بعض مما أضيف له ضرورة أن الكلام مشتمل على سلب الشمول (أو أفاد) الكلام (تعلقه) أي تعلق ما تقدم من الفعل أو الوصف (به) أي ببعض مما أضيف اليه كل كما أفاد أيضا سلبه عن بعضه أما افادته ثبوت الفعل أو الوصف ففما اذا كانت كل فاعلا معني أولفظا للفعل أو الوصف كقولك في الفاعل اللفظي لهما ما حصل كل المتمنى أو ما حصل كل لآتمنى وفي المعنوي لهما ما كل المتمنى يحصل أو ما كل المتمنى حاصل وأما

للفعل المنفى بالاصالة بل بالنسبة وهي هنالكا كيد والذي أفاد نفي الشمول هو النفي عن القوم أو كان على جهة المفعولية مثل لم آخذ كل الدراهم وعلى ما مثل به عبد القاهر في الفاعل ينبغي أن يقول هنالم آخذ الدراهم كلها ﴿قلت﴾ وذكره الفعل ليس للتقييد بل الوصف كذلك تقول است آخذ كل الدراهم ليس القائم كل الرجال والمراد الفعل الذي عمل فيه سواء كان متقدما أم متأخرا وقدم مثله بقوله كل الدراهم لم آخذ وفيه نظر لما ساند كره في آخر الكلام فليراجع وقوله لنفي الشمول أي لنفي المجموع وقوله خاصة أي لالكل واحد (قوله وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف) ليشمل لم آخذ ولست آخذ وهو إشارة لما قلناه من أن الوصف كالفعل وقوله لبعض أي أفاد الكلام ثبوت الفعل لبعض الشمولين في جهة الفاعلية نحولم يقيم كل الرجال أثبت قيام بعضهم (قوله أو تعلقه به) أي في جهة المفعولية نحولم أضرب

(٥٦ - شروح التلخيص - أول)

الفعل ويكون القصد نفيه عن كل فرد بدليل الخ وقد يقال

ان كلام الشيخ عبد القاهر مبني على أصل الوضع وإفادة هذه الآيات لشمول النفي ليس من أصل الوضع وانما هو بواسطة القرائن والأدلة الخارجية وهي تحريم الاختيال وتحريم الكفر وتحريم اطاعة الخلف الميئين فالآيات مصروفة عن الظاهر بهذه الأدلة الخارجية لان محل العمل بمفهوم المخالفة مالم يعارضه معارض حتى انه لو لم يلاحظ الدليل كان مفادها سلب العموم على أنه قد يقال ان هذه الآيات لا دلالة فيها على أن وقوع كل في حيز النفي قد يفيد نفي الفعل عن كل فرد لجواز أن يعتبر فيها دخول كل بعد النفي لا قبله فيكون قيدها في النفي لا في المنفى فيكون من شمول النفي لان القيد اذا لوحظ بعد النفي كان قيدها فيه لا في المنفى فيكون النفي نفيها مقيدا لان نفي قيد فتأمل اه سم

وان أخرجت من محزه بأن قدمت عليه لفظا ولم تكن معمولة للفعل النفي توجه النفي الى أصل الفعل وعم ما أضيف اليه كل كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذواليدنين أقصرت الصلاة

(قوله كل مختال) أي متكبر معجب وقوله فخور أي كثير الفخر على الناس بغير حق (قوله كل كفار) أي جاحد بتحرير الزنا وقوله أئيم أي كثير الأثم كذا في الفري (قوله كل حلاف) أي كثير الحلاف في الحق والباطل وقوله مهين أي قليل الرأي والتميز أو حقير عند الناس لأجل كذبه كذا في الفري (٤٤٢) وأورد الشارح هذه الآية وان لم تكن من قبيل النفي الذي الكلام فيه إشارة الى أن

النهي كالنفي في الحكم السابق (قوله بأن قدمت على النفي الخ) فيه إشارة الى أن النفي المستفاد من لفظة والا متوجه الى القيد أعني الدخول في حيز النفي فيفيد وجود النفي في الكلام مع تقدم كل عليه ولا يرد أن انتفاء الدخول في حيز النفي قد يكون بانتفاء النفي من الكلام أصلا فلا يصح حينئذ بقاء قوله عم النفي على اطلاقه (قوله ولم تقع معمولة الخ) قيد به ليخرج كل الدارهم لم آخذ فانها مقدمة على النفي لكنها معمولة للفعل المنفي ولوزاد ورتبة بعد قوله لفظا لاستغنى عن قوله ولم تقع الخ تأمل (قوله اسم رجل الخ) المراد بالاسم اللقب أي انه لقب لرجل من الصحابة اسمه الحرباق أو العرابض بن عمرو وهو بكسر الحاء في الأول والعين في الثاني وانما لقب بذى اليدنين لطول كان في يديه وقيل لانه

كل مختال فخور والله لا يجب كل كفار أئيم ولا تطع كل حلاف مهين (وإلا) أي وان لم تكن داخلية في حيز النفي بأن قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي (عم) النفي كل فرد بما أضيف اليه كل وأفادني أصل الفعل عن كل فرد (كقول النبي عليه الصلاة والسلام لما قال له ذواليدنين) اسم رجل من الصحابة (أقصرت الصلاة)

وأفادته تعلق الفعل أو الوصف ففيا اذا كانت كل مفعولا لفظا أو معنى لهما كقولك في المفعول اللفظي لهما ما يدرك الانسان كل النفي أو ما الانسان مدرك كل النفي وفي المعنوي لهما ما كل ما يتمنى المرء يدركه أو ما كل ما يتمنى الانسان مدركه وإطلاق الثبوت على نسبة أحدهما للفاعل والتعلق على نسبته للمفعول اصطلاح شائع والدليل على إفادة الكلام بالوجه السابق الثبوت أو التعلق للبعض وسلبه ما عن البعض موارد الاستعمال ودليل الخطاب وهو المسمى بمفهوم المخالفة فانك اذا قلت ما يدرك الانسان النفي كله كان مفهومه أنه يدرك بعضه والذوق شاهد صدق أيضا في ذلك ولكن الحق كما قيل أن الحكم أكثرى لا كلى فقد وردت كل التي في حيز النفي لشمول النفي كقوله تعالى والله لا يجب كل مختال فخور والله لا يجب كل كفار أئيم ولا تطع كل حلاف مهين فان المراد قطعان في محبة كل كفار وكل مختال لانني محبة البعض واثباتها للبعض وكذا المراد في لا تطع كل حلاف نهى عن اطاعة كل فرد فرد من أفراد الحلاف المهين لانهى عن اطاعة البعض واثبات لا طاعة البعض والنهي هنا كالنفي وما يقال من أن الحكم كلى منع من ارادة معناه في هذه الجملة مانع شرعى أو منع تقديره دخول كل بعد التسلط على أصل الفعل فكان مدلول كل وهو العموم قيدها في النفي الحاصل فأفاد نفيًا مقيدًا بأنه عام فكان من باب النفي المقيد بالعموم لا من باب سلب قيد العموم الذي هو أصل مدلول كل بعد النفي فغير سديد لان حاصل الأول ابداء الدليل على عدم صحة ارادة البعض ولا يمنع ذلك ارادة خلاف الأصل بذلك التركيب المحكوم عليه بأنه أبدا فيفيد البعض وحاصل الثاني ابداء علة ارادة العموم بالتركيب ولا يقتضى ذلك أن التركيب الأول الذي نحن بصدده بيان ما يراد منه لا يصح أبدا الا للبعض تأمل (والا) تكن كل في حيز النفي بأن قدمت على النفي ولم تكن معمولة للفعل المنفي (عم) النفي كل فرد من أفراد ما أضيفت له كل فتكون القضية التي فيها سالبة كلية (كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما) أي حين (قال) له (ذو اليدنين) وهو رجل من الصحابة سمي بذلك لطول يديه (أقصرت) بضم الصاد (الصلاة) فاعل قصرت

كل رجل أفاد تعلق الضرب ببعضهم وكذلك في الوصف مثل ليس القائم كل رجل لست الضارب كل أحد **قلت** وإفادة ذلك الثبوت للبعض فيه نظر وان ثبت ذلك فهو بمفهوم الصفة لا من نفس موضوع اللفظ (قوله والأعم) أي ان لم يكن كل في حيز النفي عم الافراد كقوله صلى الله عليه وسلم

كان أضبط أي يعمل بكتا يديه على السواء (قوله أقصرت الصلاة) أي الظهر أو العصر كما في رواية مسلم والبخاري والقول كل بأنها إحدى العشاءين وهم نشأ من لفظ الحديث حيث وقع فيه إحدى صلاتي العشاء والمراد إحدى صلاتي وقت العشاء وهو من الزوال للغروب ولفظ الحديث من رواية أبي هريرة صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشاء في الحضر وسلم من ركعتين فقام ذو اليدنين وقال أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم يكن فقال ذو اليدنين بعض ذلك قد كان فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم على القوم وفيهم أبو بكر وعمر فقال أحق ما يقوله ذو اليدنين فقالا نعم فقام عليه الصلاة والسلام وأتم الصلاة ثم سجد سجدتين للسهو

أم نسيت يارسول الله كل ذلك لم يكن أى لم يكن واحدا منهما لا القصر ولا النسيان

(قوله بالرفع) أى لا بالنصب بجعل أقصرت كأ كرمت فاعله ضمير النسي (قوله فاعل) أى لا نائب فاعل بجعل أقصرت مبنيًا للجهول وإنما أتى بهذا الضبط دفعا لما يتوهم أن الصلاة مفعول أقصرت بجعله كأ كرمت لمناسبة لقوله أم نسيت أو نائب فاعل بجعل أقصرت مبنيًا للمفعول إذ هذا لم يثبت عند الشارح رواية (قوله كل ذلك لم يكن) فيه دلائل على أن من قال ناسيا لم أفعّل وكان قد فعله أنه غير كاذب لأن كلام الناسي ليس بصدق ولا كذب قاله الكرماني إن قيل لا جائز أن يكون المراد كل ذلك لم يكن في نفس الأمر لأنه يلزم الكذب في حقه عليه الصلاة والسلام لأن بعضه قد كان في نفس الأمر والكذب عليه لا يجوز وإن أريد في ظني لم يصح رد ذى اليدين عليه بقوله بل بعض ذلك قد كان وذلك لأنه لا اطلاع له على ما في ظن النبي حتى يقول له بعض ذلك قد كان في ظنك فتعين أن المراد بل بعض ذلك قد كان في نفس الأمر وإذا كان المراد ذلك فلا يحسن أن يكون كلام ذى اليدين ردًا لقوله كل ذلك لم يكن في ظني لعدم اتحاد المحمول لأن المحمول المنفي في كلام النبي السكون في ظنه والمحمول المثبت في كلام ذى اليدين (٣٤٣) السكون في نفس الأمر وإذا لم يتحد المحمول

بالرفع فاعل أقصرت (أم نسيت يارسول الله كل ذلك لم يكن) هذا قول النبي عليه الصلاة والسلام والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شمول النفي وعمومه لوجهين أحدهما أن جواب أم أما بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم لا بنفي الجمع بينهما لأنه عارف بأن الكائن أحدهما والثاني ما روى أنه لما قال النبي عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن قال له ذوا اليدين بعض ذلك قد كان ومعلوم أن الثبوت للبعض أنما ينافي النفي عن كل فرد

بالرفع فاعل أقصرت (أم نسيت يارسول الله كل ذلك لم يكن) هذا قول النبي عليه الصلاة والسلام والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شمول النفي وعمومه لوجهين أحدهما أن جواب أم أما بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم لا بنفي الجمع بينهما لأنه عارف بأن الكائن أحدهما والثاني ما روى أنه لما قال النبي عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن قال له ذوا اليدين بعض ذلك قد كان ومعلوم أن الثبوت للبعض أنما ينافي النفي عن كل فرد

(أم نسيت) يارسول الله (كل ذلك لم يكن) فقوله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن لما كانت كل فيه خارجة عن حيز النفي أفاد نفي النسيان والقصر معا فهو في قوة أن يقال لا شيء من ذلك بواقع كما ورد في بعض الطرق لم أنس ولم تقصر ويدل على أن المراد عموم السلب زيادة على هذا الوجه الوارد أن السائل أنما يسأل عن التعيين بعد اعتقاده ثبوت أحد الأمرين المرددين في السؤال فالجواب المطابق لسؤاله تعيين أحد الأمرين ولم يوجد في الحديث أو نفي كل من الأمرين تخطئة للمستفهم وهو الموجود في الحديث وأما حمّله على أن المجموع لم يقع بل وقع أحدهما من غير تعيين فيقتضى كون الجواب لم يفد السائل إذ لم يدل على زائد على ما عنده وكذا يدل على أن المراد العموم قول ذى اليدين بل بعض ذلك وقع لأنه فهم عموم النفي لكلا الأمرين فلذلك قال بعض ذلك وقع وهذا عربى يفهم مدلول الخطاب كما هو فتحقق بما ذكر أن الحديث لعموم السلب

كل ذلك لم يكن وقد تقدم الكلام عليه ويستثنى من كلامه صورة يتقدم فيها كل وهو سلب عموم سنعتقد لها فرعا (تنبيه) إذا قلت انتفى كل رجل أو كل رجل منتف أو نفيت كل رجل فعموم النفي حاصل ويكون النفي لكل واحد لأنه متوجه على معنى كل وهو كل واحد لا الاستغراق والاستغراق الذى أفادته كل شمول المحكوم به لما أضيفت إليه كل فإذا قلت رجل قائم فالقيام مستغرق لكل فرد

لا يتحافظ بشغل الفكر بأمر الدنيا ولكن أنسى بشغل الفكر بالله لا شرع قرر ذلك شيخنا العلامة العدوى عليه سبحانه الرحمة والرضوان (قوله هذا قول النبي الخ) هذا إيضاح فإن كونه قوله عليه الصلاة والسلام معلوم من قوله كقول النبي الخ (قوله لوجهين) علة لسكون المعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان وما يدل على هذا المعنى أيضا ما ورد في بعض الطرق لم أنس ولم تقصر وخير ما فسره به الوارد (قوله أو بنفيهما جميعا) أى وليس في جوابه صلى الله عليه وسلم تعيين لأحد الأمرين فلزم أن مراده نفي كل منهما (قوله تخطئة للمستفهم) أى في اعتقاده الثبوت لأحدهما (قوله لا ينفي الجمع بينهما لأنه) أى المستفهم عارف أى معتقد بثبوت أحدهما وإذا كان كذلك فلا يصح أن يجاب به لأنه لم يفده فائدة والحاصل أنه إذا قيل أزيد قام أم عمرو فإنه يجاب بتعيين أحدهما بأن يقال قام عمرو أو بنفى كل منهما بأن يقال لم يقم واحد منهما ولا يجاب بنفى الجمع بأن يقال لم يقم ما بل القائم أحدهما لأن هذا الجواب لا يفيد السائل شيئا لأنه عالم أن أحدهما قائم ولا يعلم عينه فكذلك هنا لا يصح أن يكون مراد النبي لم يقم جميعا أى بل الواقع أحدهما لأنه لا يصلح جوابا (قوله أن الثبوت للبعض) أى الذى هو موجبة جزئية وقوله أنما ينافي أى يناقض النفي عن كل فرد أى الذى هو السالبة السكّية

وقول أبي النجم قد أصبحت أم الحيار تدعى (٤٤٤) * على ذنبا كله لم أصنع ثم قال وعلة ذلك أنك اذا بدأت بكل كنت قد بنيت

لا النفي عن المجموع (وعليه) أي على عموم النفي عن كل فرد (قوله) أي قول أبي النجم
(قد أصبحت أم الحيار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع)

وهذا الحديث الشريف ورد فيه اشكال وهو أنه قال صلى الله عليه وسلم أحق ما يقول ذو اليمين فلما
تحقق أنه وقع بمض ذلك وهو خلاف القصر كمال صلاته فسجد بعد السلام فزعم بحسب الظاهر أن قوله
صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يقع حيث دل على عموم السلب لم يطابق ما في نفس الأمر وهذا
الاشكال لا يرد على مذهب من يجوز الخلف في القول الذي ليس من باب ابلاغ الوحي وهو مذهب
غير مرضي وأما على مذهب من لا يجوز الخلف في القول ولوسهوا فقد أجيب بأن النسيان المنفي بهذه
الكلية هو النسيان الذي نفاء عن نفسه صلى الله عليه وسلم في غير هذا الموطن حيث قال اني
لأنسى ولكن أنسى لأنى ليس من طبعي النسيان كما كان من طبع من لا يتحافظ بشغل الفكر
بأمر الدنيا ولكن أنسى بشغل الفكر بالله تعالى لأنى فالكلام حينئذ صدق والنسيان المنفي هو
الذي دل عليه ظاهر كلام السائل وهو النسيان المعتاد الحاصل بشغل القلب بأمر الدنيا أو المنفي
لفظ النسيان تأدياً والمثبت بقوله صلى الله عليه وسلم أحق ما يقول السائل هو الممكن ثبوته الذي
لا ينفيه كلام السائل وهو النسيان الطبيعي المعتاد (١) أو المنفي لفظ النسيان تأدياً فكأنه على هذا
يقول لم يقع مني ما هو ظاهر لفظك من النسيان الطبيعي الديوى أو من لفظ النسيان الثاني للادب وقوله
صلى الله عليه وسلم أحق ما يقول ذو اليمين رجوع للحقيقة وهو وجود مطلق النسيان الذي
يكون بالتنسية الصحيحة في حقه صلى الله عليه وسلم أو رجوع الى المعنى وترك سوء الادب اللفظي المنهى
عنه ليعترب على المعنى ما شرع فيه ونسب الرجوع اليه الى ذي اليمين لان لفظه ولو نهى عن ظاهره
يقبل حمله على المراد بأن يكون التقدير أم نسيت بالتنسية فيكون قوله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم
يقع زجراً عن الظاهر وقوله صلى الله عليه وسلم أحق ما يقول رجوع للمعنى الممكن وجوده في النفس
الامر الذي لا ينفيه كلام السائل كل المناقاة بحسب الباطن والتأويل فتأمل وأجيب أيضاً بأن نفي
النسيان باعتبار الاعتقاد أى في ظني لانسيان ولا قصر فطابق الظن في القصر دون النسيان وهذا
ولو نفي الخلف في القول ولكن يقتضى جواز الخلف في الظن ويقضى ذلك الى جواز الخلف في الاخبار
الظنية والصواب التنزيه للمقام الأعظم عن كل ذلك فالوجه الجواب الاول وقد أجيب بغير هذا ما هو مذكور
في محله (وعليه) أي وعلى افادة التقديم عموم النفي (قوله) أي أبي النجم

(قد أصبحت أم الحيار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع)

فقوله كما مرفوع بالابتداء وعدل عن نصبه بقوله لم أصنع ليخرج عن حيز النفي فيفيد عموم السلب

فالمحكوم به مستغرق أى اسم فاعل ومدلول كل مستغرق أى اسم مفعول وسواء كان المحكوم به اثباتاً
أم نفياً كالإيجاب المعدول محموله ومن هنا كان كل ذلك لم يكن للعموم لأن معناه انتفى كل ذلك فالنفي
محكوم به على كل فرد فمع جميع أفرادها وفي قولك لم يقم كل رجل دخل النفي على قام كل رجل وقام
هو المسند وكل رجل مسند اليه فقبل دخول النفي دل قام على شمول القيام فجاء النفي لسلب الشمول
فزال استغراق المحكوم به وهو القيام كأنك قلت استغراق كل فرد لم يوجد * تنبيه * علم مما سبق
التفصيل بين أن تكون كل معمولة للنفي أو لا فلو قال كله لم أصنع بالرفع أو كله لم أصنعه بالضمير فهو سواء
في استغراق كل فرد ولو نصب على الاشتغال فيكذلك قال والدلائل أنك بنيت الكلام على كل وحكمت
بالنفي عليها لأن لم أصنعه في معنى تركته كأنك قلت تركت كله لم أصنعه فان قدرت منصوباً بتركت
متقدمة على كله أو متأخرة أو بلم أصنعه متأخرة مخدوفة أو لأم أصنع المنطوق فهو عموم سلب وان قدرته

النفي عليه وسلطت الكلية
على النفي وأعملتها فيه
وأعمال معنى الكلية في
النفي يقتضى أن لا يشدشى
عن النفي فاعرفه هذا لفظه
وفيه نظر وقيل إنما كان
التقديم مفيداً للعموم دون
التأخير لان صورة التقديم
تفهم سلب لحوق المحمول
للموضوع وصورة التأخير
تفهم سلب الحكم من
غير تعرض للمحمول بسلب
أو اثبات وفيه نظر أيضاً
لاقتضائه أن لا تكون ليس
في نحو قولنا ليس كل انسان
كاتبا مفيدة لنفي كاتبا
هذا ان حمل كلامه على

(قوله لا النفي عن المجموع)

أى عن الهيئة الاجتماعية
الذى هو سلب جزئى
وحينئذ ذو اليمين إنما قال
لنبي بل بعض ذلك قد كان
لعله أن النبي صلى الله عليه
وسلم مراده نفي كل واحد
من الامرين فلو كان ليس
مراد النبي نفي كل فرد لم
يصح أن يكون قول ذي
اليمين بل بعض ذلك قد
كان رداله وما يقال انه
يمكن أن مراد النبي النفي
عن المجموع ونفي المجموع
صادق بنفي كل واحد
وبنفي أحد الامرين مع
ثبوت الآخرين ذا اليمين
قد أخطأ في فهمه مراد
النبي عليه السلام ففهم

معمولا

أنه أراد نفي كل فرد فلذا قال بعض ذلك قد كان الدال عليه أنه عليه السلام أراد نفي كل فرد فهو بعيد غاية البعد

(١) قوله أو المنفي لفظ النسيان تأدياً بهذه الجملة مكررة مع صدر العبارة كما ترى كتبه مصححه

رفع كله على معنى لم أصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب

فمعناه لم أصنع شيئا مما تدعيه على أم الحيار وليس المراد قطعا نفى بعض الذنوب واثبات البعض وأبو النجم عري فصيح يستدل باستعماله ولكن يرد كما قيل على هذا أن عدوله إلى الرفع لا يتعين أن يكون لكونه

معمولا للم أصنع متقدمة فهو سلب عموم ولذلك يقدر تركت كما لم أصنع فلو نصبت ولم تأت بضمير فقد علم مما سبق أنه إذا وقعت معمولة تفيد سلب العموم فمقتضى ذلك الإطلاق أنها هنا لسلب العموم فقط كقولك لم أصنع كله لانه ان كان معمولا لفعل سابق فعامله متقدم أو لما نطوق به فلم أصنع في قوة التقدم لانه عامل لكن في كتاب سيبويه عند ذكر كما لم أصنع أن قال وهذا ضعيف أي حذف الضمير وهو بمنزلة في غير الشعر لان النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك اضماء الهاء كأنه قال كله غير مصنوع اه وهو يقتضى أنه لا فرق بين الرفع والنصب في التقديم كما غير مصنوع ويلزم منه أن النصب أيضا يفيد عموم السلب فيبعد كل البعد حمل كلام سيبويه على أنه فيها سلب العموم وقد اختار الوالد صحة ما قاله سيبويه وحمله على ظاهره وعلمه بأن اللفظ اذا ابتدئ بكل ومعناها كل فرد فعاملها المتأخر في معنى الخبر عنها لان السامع اذا سمع المعمول تشوق الى عامله تشوق سامع المبتدأ الى الخبر فكان كما لم يصنع منصوبا ومرفوعا سواء في المعنى * (فرع) اذا قلت صنع كل فرد منتفأ ولم يكن لم يدل على نفى كل صنع بل على نفى الصنع المستغرق لانه المعمول على كل قبل دخول السلب فافهم ذلك فانه قد يخفى ويظن أنه لأجل تقدم كل على النفي يحصل عموم السلب وذلك انما يكون اذا كان مدلولها محكوما عليه بالنفي والحكم بالنفي على محمولها لا على موضوعها غير أن الصيغة محتملة لذلك وغيره * (فرع) النهي كالنفي فلا تضرب كل رجل معناه لا تضرب المجموع ولذلك قالوا وقال والله لا تكلت كل رجل انما يحث بكلامهم فلو كان واحدا لم يحث وهذا وان لم يكن نهيا فهو في حكمه فان قلت قوله تعالى ولا تقتلوا النفس وقوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم ثبت الحكم فيه لكل فرد قلت بقرينة أو بجعل الاداة والاضافة للجنس فان قلت فما تصنع في قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور ونحوه من قوله تعالى ان الله لا يحب كل خوان كفور وقوله تعالى ان الله لا يحب من كان مختالا فخورا وقوله تعالى ولا تطع كل حلاف مهين قلت السلب عن المجموع أعم من السلب عن كل فرد فقد يدل دليل من خارج على عموم السلب خلافا لعبد القاهر * (فرع) هذه الاحكام السابقة لا تختص بها كل بل غيرها من صيغ العموم كذلك في الغالب فنظير كل انسان لم يقيم الرجال لم يقوموا في النفي وان الانسان لفي خسرة في الاثبات ومن قام فأكرمه ونظير لم يقيم كل انسان لم يقيم الرجال ولم يقيم من في الدار أو الرجل مراد اياه العموم وان كانت كل أدل على التفصيل من غيرها وقد حققنا هذا الموضع في شرح مختصر ابن الحاجب االم يقيم انسان فلا يقال تأخرت فيه صيغة العموم وهي النكرة عن النفي لان النفي هو صيغة عموم النكرة فليتأمل * (فرع) ما ذكرناه لا تختص به صيغ العموم بل كل مدلول على متعدد أو مفرد ذي أجزاء كذلك فاذا قلت مارأيت رجلا أو مارأيت رجلين أو ما كنت رغيفا أو مارأيت زيدا وعمرا كل ذلك سلب للمجموع لا لكل واحد بخلاف ما لو تقدم السلب * (فرع) ما قدمناه من أنه اذا تقدم النفي على كل لا يفيد الاستغراق هو فيما اذا لم ينتقض النفي بالافان انتقض قبل المحمول فلا استغراق باق كقوله تعالى ان كل من في السموات والارض الا آتى الرحمن عبدا فهو وعموم السلب وسببه أن النفي للمحمول وما بعد الا لا يسلط النفي عليه لانه مثبت وهو في المفرغ مسند لما قبلها وهو كل فرد كما كان قبل دخول النفي والاستثناء وعلى قياس هذا ما كل أحد الا قائم وما كل ذلك الا يكون وكذلك لو كان ما بعد الا منفيا مثل ما كل رجل الا لم يقيم وان وقعت الابدالمحمول كانت لسلب العموم مثل ما كل انسان قائم

سلب لحوقه لكل فرد اندفع هذا الاعتراض لكن كان مصادرة على المطلوب واعلم أن المعتمد في المطلوب الحديث وشعر أبي النجم وما نقلناه عن الشيخ عبد القاهر وغيره لبيان السبب وثبوت المطلوب لا يتوقف عليه والاحتجاج بالخبر من وجهين أحدهما أن السؤال بأمر عن أحد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما عند التسكك على الابهام بخوابه إما بالتعيين أو بنفي كل واحد منهما وثانيهما ما روى أنه لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك

(قوله برفع كله) أي على أنه مبتدأ خبره جملة لم أصنع والرابط محذوف لا يقال ان في الرفع نهية العامل للعمل ثم قطعه وقد صرح في الغنى وغيره بمنع زيد ضربت لذلك لأننا نقول المسئلة ذات خلاف فقد نقل الشارح في مطوله عن سيبويه أن قول الشاعر ثلاث كلهن قتلت عمدا برفع كلهن يدل على جواز التركيب المذكور أفاده الفنري (قوله من الذنوب) أشار بذلك الى أن ذنبا نكرة عامة بقرينة المقام وان كانت واقعة في سياق

الاثبات أو أن ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير فهو هنا بمعنى ذنوب بقرينة المقام

لم يكن قال له ذو اليندين بعض ذلك قد كان (٤٤٦) والايجاب الجزئي نقيضه السلب الكلي وبقول أبي النجم ما أشار اليه الشيخ

ولافادة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الاضمار الى الرفع المقتضيه أى لم أصنعه

هو المفيد للعموم السلب فقط بل يجوز أن يكون عدوله الى الرفع لعدم صحة نصب كل مضافة للضمير الا وهي تأ كيدا لا يقال رأيت كاسكم على الصحيح وعلى هذا يجوز أن يكون النصب مفيدا للعموم كالرفع

الاي الدار * (فرع) قد علم حكم كل مع النفي فاحكمهما مع الشرط والذي يظهر أن تقدم كل على الشرط كتقدمها على النفي فيكون الشرط عاما لكل فرد فاذا قلت كل رجل ان قام فاضرب به وكل عبد لي ان حج فهو حر فمن حج منهم عتق فلو تقدم الشرط فقلت ان حج كل عبد من عبيدي فهم احرار لا يعتق أحد منهم - حتى يحج جميعهم ولو قال ان حج كل عبد فهو حر فمن حج منهم عتق ومن هذا الباب قوله تعالى وان يروا كل آية لا يؤمنوا بها * (تنبيه) يتلخص في هذا الفصل أسئلة الاول قوله لانه أى التقديم دال على العموم يقتضى أنه ليس بالوضع حينئذ لا عموم في قولنا قام كل رجل والامر بخلافه * الثاني قوله لثلايلزم ترجيح التأ كيدا على التأسيس يقتضى أيضا أن العموم انما عدا ناله بهذا المرجح لا بالوضع وهو خلاف اجماعهم على أن كل عامة * الثالث قوله لثلايلزم ترجيح التأ كيدا على التأسيس قلنا سلمنا أن التأسيس راجح على التأ كيدا حيث التأ كيدا ليس فيه معنى زائد وأما التأسيس بصيغة مؤكدة فهو خير من التأسيس دونها مثل ان زيد قائم فهو خير وأبلغ من زيد قائم والواقع هنا من التأ كيدا هو هذا النوع لاذك * الرابع أن ما ذكره وينتقض بكل المضافة لمرقة مثل كل ذلك لم يكن فدخل كل حينئذ يكون كعدمه لان المعنى بذلك المذكور وكذلك كل الرجال قائمون لكن له أن يقول لا يلزم من نعت التأسيس في محل نعت في غيره * الخامس قوله ان السالبة الجزئية تستلزم نفي الحكم عن الجملة نخدش فيه قولنا بعض الانسان لا يحمل الصخرة العظيمة فانه صادق ولا يلزم منه نفي الحكم عن كل فرد فرد لانه يصدق بل كلهم لكن مراده بالجملة الجملة باعتبار كل فرد فرد لا الجملة باعتبار تجزى الفعل وهذه الاشكالات على كلام ابن مالك * السادس قول المصنف ان لم يقيم انسان اذا أفاد النفي عن كل فرد فقد أفاد النفي عن الجملة يعني فيكون لم يقيم كل انسان تأ كيدا أيضا نقول عليه ان سلمنا ذلك فلم يقيم كل انسان أفاد رفع الدلالة على كل فرد وهذه فائدة تأسيسية ولا نسلم أن اللفظ اذا أفاد تأسيسا تأ كيدا لا يكون خيرا من المفيد تأسيسا فقط وهذا كقولك أكرم الرجال الطوال لا يقال رفع الدلالة ليس فائدة لانا نقول قد يكون في رفع الدلالة على الافراد فائدة إما لانه يدل على قيام البعض بالمفهوم أو غير ذلك من الفوائد وهذا على رأى عبد القاهر أوضح لانه يرى أن لم يقيم كل انسان يدل على قيام البعض * السابع قوله ان السالبة الكلية مقتضية لنفي الحكم عن كل فرد قد يمنع ويقال انها اقتضت نفي الحقيقة من حيث هي واستلزم ذلك نفي الحكم عن كل واحد وعن الجملة وقد صرح جماعة بذلك في أصول الفقه كما قدمناه وحينئذ فلا يكون كل تأ كيدا بل دلت على معنى آخر وهو نفي الحقيقة المستلزم لنفي الافراد وهذا وارد على المصنف وعلى ابن مالك * الثامن قوله ان النكرة المنفية سالبة كلية لا يصح لانه خارج عن اصطلاح القوم بل هي في حكمها * التاسع قول ابن مالك والمصنف وعبد القاهر انه اذا تقدم النفي كانت لسلب العموم يدخل فيه ما اذا انتقص النفي نحو ما كل رجل الا قائم وهو عموم سلب كما سبق * العاشر نمثله بما جاء القوم كاهم ليس بجيد لان كلهم هنا لا مسند ولا مسند اليه بل تأ كيدا ولكن سلب العموم هنيئا في الالف واللام في القوم * الحادي عشر في كل الدراهم لم آخذ عموم سلب فيه نظر لانه انما يكون ذلك اذا كان معمولا لفعل محذوف قبله فان كان معمولا لفعل محذوف بعده أو لهذا الفعل المذكور فمقتضى كلام سيبويه أنه للعموم السلب كما سبق * الثاني عشر انه يستثنى لو قلت صنع كل ذنب لم يكن كان عموم سلب وان كانت كل متقدمة * الثالث عشر على قول عبد القاهر ان

عبد القاهر وهو أن الشاعر فصيح والفصيح الشائع في مثل قوله نصب كل وليس فيما يكسر له وزنا وسياق كلامه أنه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك والرفع غير مفيد لم يعدل عن النصب الى الرفع من غير ضرورة وما يجب التنبيه في فصل التقديم

(قوله ولا فادة هذا المعنى الخ) علة لقوله عدل مقدمة عليه وقد ورد بأن عدوله الى الرفع لا يتهين أن يكون لافادة عموم السلب بل يجوز أن يكون عدوله الى الرفع لعدم صحة نصب لفظ كل اذ لو نصبها لكانت مفعولا وهو ممنوع لان لفظة كل اذا أضيفت الى المضمير لم تستعمل في كلامهم الا تأ كيدا أو مبتدأ ولا تقع فاعلا ولا مفعولا ولا مجرورة فلا يقال جاءني كاسكم ولا ضربت كاسكم ولا مررت بكاسكم وقد يجاب بأن ما ذكر من أنها اذا كانت مضافة للضمير لا تقع مفعولا محمول على الاكثر الغالب وليس بكلي ففي المعنى جواز وقوعها مفعولا بقله بدليل قوله

* فيصدر عنها كلها وهو ناهل * واذا لم يكن الحكم المذكور كليا بل جازا ان يكون مفعولا كان عدول الشاعر عن

أصل وهو أن تقديم الشيء على الشيء ضرر بان تقديم على نية التأخير وذلك في كل شيء أقر مع التقديم على حكمه الذي كان عليه كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفاعل كقولك قائم زيد وضرب عمر زيد فان قائم وعمر لم يخرج بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا مسنداً ومرفوعاً بذلك وكون هذا مفعولاً ومنصوباً من أجله وتقديم لا على نية التأخير ولكن أن ينقل الشيء عن حكمه إلى حكمه ويحمل له اعراب غير اعرابه كما في اسمين يحتمل كل منهما أن يجعل مبتدأ والآخري خبراً له فيقدم تارة هذا على هذا وأخرى هذا على هذا كقولنا زيد المنطلق والمنطلق زيد فان المنطلق لم يقدم على أن يكون متر وكأعلى حكمه الذي كان عليه مع التأخير فيكون خبراً مبتدأ كما كان بل على أن ينقل عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ وكذا القول في تأخير زيد ﴿ وأما (٤٢٧) تأخيره فلاقتضاء للمقام تقديم المسند

هذا كله مقتضى الظاهر

(وأما تأخيره) أي تأخير المسند اليه (فلاقتضاء للمقام تقديم المسند) وسيجيء بيانه (هذا) أي الذي ذكر من الحذف والذ كروا الاضمار وغير ذلك من المقامات المذكورة (كله مقتضى الظاهر) من الحال

وإنما عدل عنه لما ذكر فلي تأمل (وأما تأخيره) أي المسند اليه (فلاقتضاء للمقام تقديم المسند) وسيأتي ان شاء الله تعالى بيان ما يقتضي تقديم المسند فيلزم تأخير المسند اليه وفي هذا اشعار بأن التأخير ليس من مقتضى الحال بل هو لازم مقتضاه وعليه ينبغي أن لا يتعرض له في مقام عدم مقتضيات الاحوال والخطب سهل (هذا) يحتمل وهو الاظهر أن يكون إشارة إلى ما تقدم من الذ كروا الحذف والاضمار وغير ذلك من مقتضيات الاحوال ويكون قوله (كله) تأكيداً وقوله (مقتضى الظاهر) خبره ويحتمل أن يكون على تقدير أي الامر هذا ويكون قوله كلاً مبتدأ ومقتضى الظاهر خبره وعلى كل

لم يبق كل رجل يقتضي قيام البعض وليس كذلك بل مسكوت عنه والالزام في قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور ونحوه وكذلك في نحو ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الابالحق * الرابع عشر أن قولهم نفى الحكم عن كل فرد فرد يفيد النفي عن الجملة وقول الخطابي انه لا يفيد بنفسه وإنما يفيد بالالزام قد يمنع ويقال النفي عن الافراد في بعض الصور لا يلزم منه النفي عن الجملة لان قولنا ليس كل رجل يحمل الصخرة العظيمة صادق باعتبار الافراد كاذب باعتبار الجملة فقد صحح النفي عن الافراد ولم يصح عن المجموع فالنفي عن الافراد لا يستلزم النفي عن الجملة بخلاف نفي الافراد فانه يستلزم نفي الجملة * الخامس عشر ان قول عبد القاهر إما أن تكون في حيز النفي أو معمول الفعل النفي تقسيم متداخل لانها اذا كانت معمولاً للفعل النفي كانت في حيز النفي وقد يجاب عنه بأن حيز النفي محله وهو للنفي فقط والذكر النافية أقوى في الدلالة على العموم من النكرة في سياق النفي ولذلك قال الآمدي في أكار الافكار ان النكرة في سياق النفي لا تعم وإنما تعم النكرة النافية ص (وأما تأخيره فلاقتضاء للمقام تقديم المسند) ش أي تأخير المسند اليه يكون اقيام سبب يقتضي تقديم المسند وسيأتي ذكر أسبابه ان شاء الله تعالى ص (هذا كله مقتضى الظاهر

(قوله وأما تأخيره) أي عن

المسند لان الكلام فيه - ما

(قوله فلاقتضاء للمقام

تقديم المسند) أي فلاجل

اقتضاء المقام ذلك لوجود

نكتة من النكات المقتضية

لتقديمه ككونه عاملاً أولاً

الصدارة واللام لام التعليل

ويصح أن تكون بمعنى

عند ومحصلة أن النكات

المقتضية لتقديم المسند

الآتية في أحوال المسند

هي النكات المقتضية

لتأخير المسند اليه بذاتها

لا شيء غيرها ان قلت قد

تقدم ما يؤخذ منه نكتة

التأخير وهو افادة سلب

العموم قلت ان ما تقدم غير

واف فاذا أحال هنا على

يأتي فان قلت هلا أتى بالنكات هنا وأحال فيما يأتي على ما هنا ويكون أحالة على معلوم بخلاف ما سلمه فانه أحالة على غير معلوم فالجواب ما أفاده العلامة يس نقلاً عن الاطول أن المصنف إنما فعل ذلك إشارة إلى أن التأخير للمسند اليه ليس من مقتضيات أحواله وإنما هو من ضرورياتها ولما هو مقتضى الحال إنما هو التقديم للمسند وقد يقال هذا مجرد دعوى ولا جعل التأخير مقتضى الحال والتقديم للمسند لازماً له (قوله الذي ذكر الخ) فيه إشارة إلى أن افراد اسم الإشارة مع أن المشار اليه متعدد لتأوله بالذكور والقد أعجب للمصنف حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر حيث وضع اسم الإشارة موضع المضمرة والمفرد موضع الجمع تنبيهاً على أن جعل الاحوال المقدمة بحسن البيان ولطف الزج واحداً ونهاية الايضاح كالحسوس وعدل عن صيغة البعد وهي ذاك إلى صيغة القرب إيماء إلى أن مقتضى الظاهر قريب ولك أن تجعل هذا فصل الخطاب وما بعده كلاماً مبتدأ به (قوله في المقامات) متعلق بذكر وفي معنى مع أو أنها لظرفية المجازية اذ المراد بالمقامات الاحوال الباعثة على الذكر وغيره مما ذكره المصنف ومقابلة المقامات بالذ كروا الحذف والاضمار وغير ذلك من مقابلة الجمع بالجمع فتقتضي القسم على الآحاد فلكل واحد مقام (قوله كله مقتضى الظاهر من الحال) نبيه بإيراد كله تأكيداً أو مبتدأ على أن المشار اليه متعدد * وأعلم أن الحال هو الامر الداعي إلى

وقد يخرج المسند على خلافه فيوضع المضمرة موضع المظهر كقولهم ابتداء من غير جرى ذكر لفظاً أو قرينة حال نعم رجلاً زيد
وبئس رجلاً عمر ومكان نعم الرجل وبئس الرجل

إيراد الكلام مكيفاً بكيفية ماسواء كان ذلك الأمر الداعي ثابتاً في الواقع أو كان ثبوته بالنظر لما عند التكلم وظاهر الحال هو الأمر
الداعي إلى إيراد الكلام مكيفاً بكيفية مخصوصة بشرط أن يكون ذلك الأمر ثابتاً في الواقع فقط فعلم من هذا أن ظاهر الحال أخص من
الحال وحينئذ فيكون مقتضى ظاهر الحال أخص (٤٤٨) من مقتضى الحال فكل مقتضى ظاهر حال مقتضى حال ولا

ينعكس الاجزئياً واعتراض
على المصنف في تأكيده
هنا بكل مقتضى كون كل
فرد مما تقدم مقتضى
لظاهر الحال مع أن من
جملة ما تقدم ما ليس
مقتضى ظاهر حال كتوجيه
الخطاب لغير المعين وكتنزيل
غير المنكر منزلة المنكر
وعكسه وأجيب بأن
هذا الذي تقدم انما هو في
الاسناد الخبري والكلام
في المسند اليه ولم يتقدم
تخريجه على خلاف
مقتضى الظاهر فلا تسامح
في التأكيد كما قيل وفيه
أنه تقدم فيه توجيه الخطاب
لغير معين وهذا خلاف
مقتضى الظاهر (قوله
وقد يخرج الكلام) أي
وقد يورد الكلام ملتبساً
بمخالفة مقتضى ظاهر الحال
وأتى بكلمة قدم المضارع
إشارة لقلة ذلك بالنسبة
لمقابله (قوله لاقتضاء الحال
إياه) أي لاقتضاء باطن
الحال إياه لعروض اعتبار
آخر أطف من ذلك

(وقد يخرج الكلام على خلافه) أي على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إياه (فيوضع المضمرة
موضع المظهر كقولهم نعم رجلاً زيد (مكان نعم الرجل) فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار
دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه

حال فافراد اسم الإشارة خلاف مقتضى الظاهر لان المتقدم متعدد والدول عن صيغة البعد وهي ذاك
إلى صيغة القرب وهو هذا للإيماء إلى أن مقتضى الظاهر قريب ثم لا يخلو ما في التأكيد بكل مقتضى
لكون كل فرد مما تقدم مقتضى الظاهر من التسامح لان من جملة ما تقدم ما ليس من مقتضى الظاهر
ككون الخطاب لغير معين وكتنزيل المنكر كغيره وغير ذلك ومقتضى الظاهر أخص من مقتضى الحال
فان كل مقتضى ظاهر مقتضى الحال ولا ينعكس الاجزئياً لان مقتضيات الأحوال مقتضى باطن
الحال وإلى ذلك أشار بقوله (وقد يخرج الكلام) أي يجري (على خلافه) أي خلاف الظاهر لاقتضاء
الحال لذلك الخلاف لعروض اعتبار آخر أطف من ذلك الظاهر (فيوضع المضمرة) بسبب ذلك
(موضع المظهر) ومعلوم أن الأصل وضع كل من المضمرة والمظهر مكانه (كقولهم نعم رجلاً) فان فاعل
نعم ضمير مفسر برجل ولم يتقدم له معادول أدلت القرينة عليه حتى يكون جارياً على أصله من مقتضى
الظاهر فهذا الكلام ومضوءه (مكان) أي موضع (نعم الرجل) ومقتضى هذا أن معنى الضمير في نعم
رجلاً هو معنى المظهر في نعم الرجل وقد اختلف في اللام في الرجل هل هي للإشارة إلى معهود ذهنا في
ضمن فرد ما مبهم الوجود على حدها في ادخل السوق حيث لا عهد خارجي فيكون معنى قولهم اللام
في فاعل نعم للجنس أن فيها الإشارة إلى الجنس المعهود في الجملة لتكن في ضمن فرد ما ويؤيد هذا بيانه
بمخصوص معين وبالمثنى والمجموع أو هي للإشارة إلى الجنس لقصد المبالغة في المدح لكون المخصوص
هو الجنس الجامع لجميع الافراد وعليه يجاب عن تخصيصه بمعين بأن المانع من التخصيص بمعين إرادة
الجنس حقيقة لا إرادته ادعاه الذي هو القصد هنا وعن تخصيصه بالمثنى والمجموع بأن المراد جنس المثنى
وجنس المجموع الا الجنس المفرد وعلى الاول يكون المعنى أن المدح فرد من أفراد الجنس المعهود في
الذهن وعلى الثاني يكون المعنى أن المدح هو الجنس المعهود في الذهن الجامع لجميع الافراد مبالغة
وذكر المخصوص فيهما من البيان بعد الابهام المناسب لوضع باب نعم لان القصد منه المدح أو الذم العام
من غير تخصيص بخصلة معينة وانما التزم تفسير الضمير بنكرة في قولهم نعم رجلاً مع كونه للتعقل

وقد يخرج الكلام على خلافه فيوضع المضمرة موضع المظهر (الخ) ش أي ما ذكرناه من هذه الأمور هو
الجاري على مقتضى الظاهر أي مقتضى القياس الوضعي وقد يخرج المسند اليه على خلافه فيوضع
المضمرة موضع المظهر والمراد بموضع المظهر أن يتقدم ما يعود عليه كقولهم نعم رجلاً زيد فان مقتضى نعم ضميراً

الظاهر (قوله كقولهم) أي الغرض ابتداء من غير جرى ذكر المسند اليه لفظاً أو تقدير (قوله نعم رجلاً) وكان

مكان (نعم الرجل) أي ونعم رجلين مكان نعم الرجلان ونعم رجلاً مكان نعم الرجال (قوله وعدم قرينة تدل عليه)
أي بخصوصه وفيه إشارة إلى أن الموجب للاضمار أحد أمرين اما تقدم المرجع أو قرينة تدل عليه فاذا فقد كان مقتضى الظاهر
الأتين بالاسم الظاهر لا بالضمير فمقام نعم الرجل مقام أظهار لعدم وجود الأمرين اللذين يقتضيان الاضمار فاذا قلت نعم
رجلاً زيد باضمار المسند اليه كان الكلام مخرجاً على خلاف مقتضى الظاهر لعروض اعتبار آخر أطف من ذلك الظاهر وهو حصول
الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب للمدح والذم العامين أي من غير تعيين خصلة

(قوله عائد الى متعقل معهود في الذهن) أى الى شئ معقول في الذهن مبهم باعتبار الوجود فهو بمعنى شئ صادق بأن يكون رجلاً أو أكثر أو امرأة أو أكثر فاذا أتى برجل مثلاً الذى هو تمييز وتفسير له علم جنس ذلك المتعقل دون شخصه فما زال الابهام حاصلًا فى الجملة فاذا ذكر الخصوص بعد ذلك تعين شخصه وانما اعتبر فى ذلك المتعقل كونه مبهمًا لأجل أن يحصل الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب أعنى باب نعم وقوله عائد الى متعقل الخ فى كلام غير واحد من النحاة كالدمايينى أنه عائد على التمييز وعليه فيكون التمييز مفسرًا له بلا واسطة وعلى كلام الشارح يكون تفسيرًا له بواسطة تفسيره لمرجعه (قوله معهود فى الذهن) أى لافى الخارج وهذا أحد قولين فى الضمير والقول الثانى أنه للجنس والقولان مبنيان على القولين فى آل من قولنا نعم الرجل واقع فاعلا نعم الحال محل الضمير فقل إنها للعمد وقل إنها للجنس واعتراض القول بأن الضمير للجنس بثلاثة أشياء الاول أن الجنس لا بهام فيه فلا يناسب تمييزه الثانى أن الجنس لا يثنى ولا يجمع مع أنه يقال نعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال (٤٤٩) الزيدون الثالث أنه يخصص بمعين كزيد مثلاً وهو

وهذا الضمير عائد الى متعلق معهود في الذهن والتركيب تفسيره بشكركه ليعلم جنس المتعلق وانما يكون هذا من وضع المضمير موضع الظاهر (في أحد القولين) أى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف وأما من يجعله مبتدأ أو نعم رجلا خبره

ذهنا المشار اليه بالألف واللام لان النكرة كافية في الاشعار بمعموم الجنسية المفيد للمدح الذي لا يتخصص بنحضة وكلا وجدا ما أفاد الفرض فالزائد عليه ملغى اسكن ما نقرر من أن نعم رجالا زيد مثلا موضع فيه المضممر موضع المظهر انما يتحقق (في أحد القولين) وهو القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف وأما القول الآخر وهو القول بأن المخصوص مبتدأ والخبر جملة نعم رجالا فيحتمل أن يكون الضمير على هذا القول في نعم عائدا على المخصوص فيكون الضمير في محله فيجري الكلام على مقتضى الظاهر ولكن على هذا الاحتمال وهو كون الضمير عائدا على المخصوص يلزم تنقيته ان كان مثنى كنهما رجلين زيدا وجمعه ان كان جمعا كنهما ورجالا لا يزيدون ولم يرد الامفردا ويجب ان هذا بأن فعل هذا الباب لجوده وعدم تصرفه حتى ادعيت فيه الاسمية الجامدة له خواص فيحتمل أن يكون من خواصه افراد الضمير وهو ظاهر وانما قلنا نحتاج لاماكان أن يدعى على هذا القول أيضا ان الضمير عائدا على متعقل ذهنا هو معنى اسم الجنس ويكون الربط بين الجملة والمخصوص حاصلا بكون ذلك المتعقل صادقا على المخصوص فيكون الكلام جاريا على خلاف مقتضى الظاهر أيضا اسكن عليه يكون من باب جعل الضمير العائد على غير معين مكان العائد على معين لامن باب وضع الضمير موضع المظهر فليفهم

وكان أصله نعم الرجل وزيد خبره مبتدأ أي هوزيد أو مبتدأ محذوف خبره أي زيد هو أما اذا قلنا زيدا مبتدأ ونعم الرجل خبره فليس من هذا الباب لان الضمير يعود على متقدم في الرتبة وهذا الذي ذكره هو مثال فان كل ضمير يعود على متأخر في اللفظ والرتبة كذلك مثل ضرب غلام زيد اذا جوزناه وكالحجور ورب

(٥٧ - شروح التلخيص - أول)

ذلك الحديث على أن يكون فاعل نعم ضمير استترافيهاميزا بنكرة محذوفة يدل عليها السياق أى نعم فانتا أو نعم شيطانا وأنت هو المخصوص بالمدح (قوله لي علم جنس المتعقل) أى فقط دون شخصه فيحصل الابهام فإذا أتى بالمخصوص بعد ذلك تعين شخصه وذلك لان النكرة انما تفيد بيان الجنس ولا تفيد التعيين الشخصى بخلاف المعرفة فان بها يعلم شخص المتعقل كما يعلم جنسه فيفوت الابهام ثم التعيين كذا قيل وتاء له (قوله وانما يكون هذا) أى نعم رجلا (قوله فى أحد القولين) أى الشهورين فلا ينافى أن هناك قولاً آخر وهو جعل المخصوص مبتدأ خبره محذوف (قوله أى قول الخ) تفسير لأحد القولين لا للقولين (قوله أى قول من يجعل الخ) أى وكذا على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف والتقدير زيد الممدوح فى المخصوص أقوال ثلاثة فى اعرابه (قوله خبر مبتدأ محذوف) أى لانهما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر سؤال عنه بمن هو فأجيب بقوله هو زيد

وقولهم هو زيد عالم وهي عمرو وشجاع مكان الشأن زيد العالم والقصة عمرو وشجاع

(قوله فيحتمل عنده أن يكون الخ) أي وعليه فلا يكون نعم رجالا زيد من هذا الباب أغنى باب وضع المضمير موضع المظهر أي ويحتمل أن يكون المضمير عائدا إلى المتعقل الذهني لا على زيد مبتدا وعليه فيكون من هذا الباب كذا قيل وفيه نظر إذ هو على هذا الاحتمال إنما يكون من باب وضع المضمير المبهم العائد على غير معين مكان المضمير العائد على معين لا من باب وضع المضمير موضع المظهر كذا قال يس وفي الأطول ما يوافقه فإن قلت على هذا الاحتمال أين الرابط الذي يربط الجملة الواقعة خبرا بالمبتدأ قلت الرابط العموم الذي في المضمير الشامل للمبتدأ كما في صورة الفاعل المظهر فكأنه قيل زيد نعم هو أي مطلق شيء الذي زيد من جملته فزيد ذكر مرتين أولا بخصوصه وثانيا من حيث دخوله في جملة مرجع المضمير (قوله ويكون التزام الج) جواب عما يقال إذا كان المضمير عائدا على المخصوص فيلزم تشبيه المضمير وجهه إذا كان المخصوص مثنى أو مجموعا مع أنه ليس كذلك (قوله حيث لم يقل نعمًا) أي في قولك نعمًا رجلين الزيدان وقوله ونعموا أي في قولك نعموا رجالا الذين (٤٥٠) (قوله لكونه من الأفعال الجامدة) المشابهة للأسماء الجامدة فهي ضعيفة وإذا

كانت كذلك فلا تتحمل بارزا للتأنيدها ويرد على هذا التعليل أن ليس من الأفعال الجامدة مع أنه يجب مطابقة المضمير المتصل بها لمرجعه فتأمل (قوله مكان الشأن أو القصة) لف ونشر مرتب يعني كقولهم هو مكان الشأن وهي مكان القصة فهو راجع إلى الشأن المعقول وهي راجعة للقصة المعقولة يفسرهما الجملة بعد لأن القصة والشأن هو مضمون الجملة بعدهما فقول المصنف مكان الخ يشير إلى أن التأنيث باعتبار

فيحتمل عنده أن يكون المضمير عائدا إلى المخصوص وهو متقدم تقديرًا ويكون التزام أفراد المضمير حيث لم يقل نعمًا ونعموا من خواص هذا الباب لكونه من الأفعال الجامدة (وقولهم هو أو هي زيد عالم مكان الشأن أو القصة) فالأضمار فيه أيضا خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم وأعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشأن إنما يؤنث إذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة فقوله هي زيد عالم

(و) كقولهم (أيضا في وضع المضمير موضع المظهر) هي أو هو زيد عالم مكان الشأن أو القصة) زيد عالم أما وضع هو مكان الشأن في قولهم هو زيد عالم فوارد وأما وضع هي مكان القصة في قول المصنف هي زيد عالم فهو بالقياس على قولهم هي هند مليحة وإنما بنيت رتبة جملة لأن المضمير عائدا على القصة في المثالين لا على المؤنث فقيس عليهم أي زيد عالم لأن مفاد المضمير فيه قصة كهما وإنما قلنا قياس لأن تأنيث المضمير فيما يراد به القصة مخصوص عند العرب بما فيه مؤنث غير فضلة وغير شبيهة بالفضلة كالمثالين وخصوه بذلك للمشكلة اللفظية لالكونه عائدا عليها كما ذكرنا واحترزنا بغير الفضلة والشبيهة بهما من نحو قولهم هو زيد بنى غرفة وهو القرآن كأنه معجز لأن معجزة شبيهة بالفضلة لنصبه فلا يؤنث المضمير فيهما ثم أشار إلى الوجه الذي به يقتضى المقام إقامة المضمير مقام المظهر فقال وإنما يوضع ضمير

وكالمعمول لأول المتنازعين وكذا إذا بدل من المفسر أو جعل خبره وقوله هو أو هي زيد عالم يريد ضمير الشأن مثل قل هو الله أحد أصله الشأن الله أحد وقوله أو هي زيد عالم صحيح على رأي البصريين أما الكوفيون فعندهم أن تدكير هذا المضمير لازم ووافقهم ابن مالك واستثنى ما ذلوليه مؤنث أو مذكر شبه به مؤنث

الشأن والتأنيث باعتبار القصة فإن قلت كيف يصح هو زيد عالم مثلا مع

أنه لا رابط في الجملة الواقعة خبرا قلت الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن لا تحتاج رابط لأن فائدة الرابط أن يربط الخبر بالمبتدأ لأن الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالأفادة فالم يوجد فيها رابط لم تربط بالمبتدأ والجملة المفسرة لضمير الشأن عين المبتدأ فهي في حكم الفرد فلا تحتاج رابط فالعنى الشأن أي الحديث هذا اللفظ وكذا لا يحتاج للرابط في كل جملة تكون عين المبتدأ نحو قول زيد منطلق (قوله لعدم التقدم) أي لعدم التقدم للسند إليه يقتضى إرادته إما ظاهرا فإرادته ضميرا مخالف لمقتضى الظاهر إلا أن الحال يقتضيه لعروض اعتبار الإبهام ثم التفسير (قوله وأعلم الخ) قصد الشارح بهذا الاعتراض على قول المصنف وقولهم هو أو هي زيد عالم المقتضى استعمال هي زيد عالم (قوله على أن الخ) متعلق بمحذوف أي جار على أن ضمير الشأن إنما يؤنث الخ وفيه إشارة إلى أن ضمير الشأن والقصة واحد في المعنى وإنما اصطلاحوا على أن الجملة المفصلة للمضمير إذا كان فيها مؤنث غير فضلة ولا شبيهة بالفضلة فإن المضمير يؤنث ويقال له ضمير القصة والاذكر ويقال له ضمير الشأن (قوله إذا كان في الكلام) أي في الجملة المفسرة للمضمير (قوله غير فضلة) أي ولا شبيهة بالفضلة وذلك كقولك هي هند مليحة فإنها لا تعمي الأبصار وإنما أنت المضمير لتصد المطابقة اللفظية لأن مفسره ذلك المؤنث لما عرفت أن مرجعه القصة المعقولة فمفسره الجملة بتمامها واحترز بالفضلة والشبيهة بها من نحو أنها بنيت غرفة وإنما كان القرآن معجزة لأن معجزة شبيهة بالفضلة لنصبه فلا يؤنث المضمير فيهما بل يقال إنه في المثالين وإنما اشترط كون المؤنث غير فضلة ولا شبيهة بها لأن المضمير مقصود مهم فلا تراعى مطابقتها

ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه فإن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظرا لقبى الكلام كيف تكون فيتمكن للسموع بعده
في ذهنه فضل تمكن وهو السر في التزام تقديم ضمير الشأن أو الفصة قال الله تعالى قل هو الله أحد وقال انه لا يفلح الكافرون وقال
فانها لا تسمى الأبصار

للفضلات (قوله مجرد قياس) أى قياس على قولهم هي هذمه ليحجة بجامع عود الضمير في كل الى الفصة مجرد عن الاستعمال والسماع وحينئذ
فلا يصح قول المصنف وقولهم الخ المقتضى أن ذلك مسموع (قوله في البابين) (٤٥١) - أى باب نعم و باب ضمير الشأن (قوله

ليتمكن ما يعقبه في ذهن
السامع) ان قلت هذا
التمكن الحاصل في ضمير
الشأن يحصل بقولك
الشأن زيد عالم من غير
الزام خلاف الظاهر فلا
يختص الاضمار بالتشويق
قلت هذا ممنوع اذ السامع
متى سمع الاسم المظهر فهم
منه مدلوله ولو اجمالا بخلاف
الضمير الغائب فانه لا يفهم
منه الا أن له مرجعا في
ذهن التكلم وأما ان ذلك
المرجع ما هو فلا يفهم من
نفس ذلك الضمير بحسب
الوضع فلم يشتد الابهام
في الاسم المظهر مثل الضمير
و حينئذ فلم يتحقق فيه
التشويق ثم ان ما عللوا به
التمكن من الانتظار
والتشويق انما يتحقق عند
وقوع مهلة بين ذكر الضمير
ومفسره مثلا ولا قائل بأن
مفسر للاضمار قبل الذكر
يتوقف على السكوت بعد
ذكر الضمير و به يعلم أن هذه
ملح وطرف تجب مراعاتها

مجرد قياس ثم علل وضع المضمير موضع المظهر في البابين بقوله (ليتمكن ما يعقبه) أى يعقب الضمير
أى يحجى على عقبه (في ذهن السامع لانه) أى السامع (اذا لم يفهم منه) أى من الضمير (معنى انتظره)
أى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن به ووروده فضل تمكن لان الحصول بعد
الطلب أعز من المناسق بلانعب ولا يخفى أن هذا لا يحسن في باب نعم لان السامع

الغيبية مكان المظهر (ليتمكن ما يعقبه) أى ليتمكن ما يحجى على عقب الضمير (في ذهن السامع) وانما
اقتضى الاضمار قبل الذكر التمكن (لانه) أى لان السامع (اذا لم يفهم منه) أى من الضمير (معنى)
لكونه ضمير غيبية لم يتقدم له معاد (انتظره) أى انتظر السامع ما يعقب الضمير وهو ما يعين المراد منه فاذا
جاء بعد الانتظار والتشويق كان أوقع في النفس وذلك لان حصول العلم بعد التشويق فيه لذة العلم ودفع
ألم الشوق واللذة المشتملة على دفع الألم أحلى من مجرد اللذة الحاصلة بدونه وهذا ظاهر في ضمير الشأن
مثلا وأما باب نعم فلم يتجه فيه ما ذكر لان السامع ما لم يسمع المفسر لا يعتقد أن ثم ضميرا ينتظره مفسرا
واقضاء الفعل عند سماعه لفاعل ينتظر لو أوجب انتظارا يوجب التمكن لم يختص بباب نعم ولا
بالضمير وما يقال من أن القرينة قد تدل على أن ثم ضميرا ينتظره معاد غير مستقيم لان القرينة ان دلت
على معاده وبذلك علم أن ثم ضميرا فهو مقتضى الظاهر والا لم تتحقق دلالتها وانما اختص الاضمار
بالتشويق لشدة ابهامه بخلاف نحو الشأن كذا فقد فهم منه مدلوله ولو جليا فلم يشتد فيه الابهام كفاي
الضمير فلم يتحقق التشويق ثم ان ما عللوا به التمكن من الانتظار والتشويق انما يتحقق عند وقوع مهلة
بين ذكر الضمير ومفسره مثلا ولا قائل بأن مفسر الاضمار قبل الذكر يتوقف على السكوت بعد ذكر
الضمير و به علم أن هذه ملح وطرف تجب مراعاتها ولولم تحصل بالفعل ور بما يؤخذ من ذلك أن ما راعيه
البلغى يكفي فيه تخيل وجوده وعلى كل حال فلا بد من كون المفسر عما له خطر اذا تمكن في النفس أفاد
فلا يجرى هذا الاعتبار في نحو نعم ذبابا الطائر ولا في نحو هو الذباب يطير فان قيل هذا التمكن كيف كان
غرض مطابقا لمقتضى الحال وهل هو من الأغراض الراجعة الى التكلم أو السامع أو اليهما قلت قد
يكون في حفظ مفسر الضمير أو تعظيمه صلاح للتكلم أو للخطاب أو لكون المقام مقام
التمكن فافهم * ثم أشار الى عكس ما تقدم فقال

أو فمل بعلامة تأنث فيرجح تأنيثه باعتبار الفصة على تذكيره باعتبار الشأن والمقصود من ذلك أن
يتمكن من ذهن السامع ما يعقب الضمير لانه بالضمير يتهيأ له ويتشوق ويقال في معنى ذلك الحاصل بعد
الطلب أعز من المناسق بلانعب وسيأتى مثله في باب التشبيه

ولو لم تحصل بالفعل ويؤخذ من هذا أن ما راعيه البليغ يكفي تخيل وجوده (قوله أى يحجى على عقبه) انما عبر به الى ولم يقل أى يحجى عقبه
لاشعار على بشدة اللصوق لانهما تشعر بالاستعلاء والتمكن و بيان ذلك أن عقب حال جرها به الى ليست ظرفا بل اسم بمعنى الآخر والطرف
فالمعنى على آخره وطرفه فيفيد على اتصال المتعاقبين والتصاقهما وأنه لا فاصل بينهما بخلاف لو تركها فانه وان أشعر باللصوق لكن
لا يشعر بشدته (قوله فضل تمكن) أى تمكنا فاضلا أى زائدا (قوله لان الحصول) أى لان ذا الحصول أو الحاصل (قوله أعز من
المناسق بلانعب) وجه الأعزية أن فيه أمرين لذة العلم ولذة دفع ألم التشويق بخلاف المناسق بلانعب فان فيه الأول فقط ولا شك
أن اللذة المشتملة على دفع الألم أحلى من اللذة الموجودة بدونه (قوله ان هذا) أى التعليل وقوله في باب نعم أى وكذا في ضمير الشأن
المستتر نحو كان زيد قائم

وقد يعكس في موضع المظهر موضع الضمر فان كان المظهر اسم اشارة فذلك إكمال العناية بتمييزه لاختصاصه بحكم بديع كقوله

(قوله مالم يسمع المفسر) أي ان السامع مدة عدم سماعه المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا لانه قبل سماعه للمفسر يجوز أن الفاعل اسم ظاهر يأتي به المتكلم بعد ذلك فاذا سمع التمييز علم جنس الضمير فلا يتشوق ولا ينتظر لشيء لانه حصلت له معرفة جنس الضمير ابتداء (قوله فلا يتحقق فيه التشوق إلخ) أي وحينئذ فتعليل وضع الضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره من البيان غير سديد وقد يجاب بأن مراد المصنف لئلا يكتفى في ذهن السامع ما يعقبه بعد العلم بالضمير والعلم بالضمير لا ينحصر في سماع المفسر لجواز أن يعلم بالقرينة والعلم بذلك لم يقل الشارح لا يصح في باب نعم كذا في عبد الحكيم (قوله فلكمال العناية) أي فلا أجل افادة أن المتكلم اعتنى بتمييز المسند اليه اعتناء كاملا حيث أبرزه في معرض المحسوس (قوله لاختصاصه) أي وانما يعتنى المتكلم اعتناء كاملا بتمييزه لاختصاصه أي لاختصاص مدلوله أي لكون مدلوله مختصا في العبارة بحكم أي بأمر محكوم به عليه بديع أي عجيب (قوله كقوله) أي قول أحمد بن يحيى بن اسحق الراوندي بفتح الواو نسبة الى راوند بفتح الواو قرية من قرى ساسان قريبة من أصهان والأكثر على أنه كان زنديقا فقد كان يعلم اليهود الحيل والشبه انفق أنه أخذ منهم ألف دينار وألف لهم كتابا رد فيه على القرآن وسماه الدامغ للقرآن وقيل انه كان من الأولياء أهل الدلال على الله وان ما نقل عنه من تعليم (٤٥٢) اليهود الشبه وغير ذلك لم يصح كما قال الفري وقيل البيت المذكور

سبحان من وضع الأشياء

موضعها

وفرق العز والاذلال

تفرقا

ومن قبيل كلام ابن

الراوندي قول بعضهم

أعطيتني ورقا لم تعطني

ورقا

قل لي بلا ورق ما تنفع

الحكم

فخذ من العلم شطرا واعطني

ورقا

ولانسكنني الى من جوده

عدم

مالم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار (وقد يعكس) وضع الضمر موضع المظهر أي يوضع المظهر موضع الضمر (فان كان) المظهر الذي وضع موضع الضمر (اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه) أي تمييز المسند اليه (لاختصاصه بحكم بديع كقوله كم عاقل عاقل)

(وقد يعكس) ما تقدم وهو وضع الضمر موضع المظهر وعكسه هو أن يوضع المظهر موضع الضمر (فان كان) ذلك المظهر الذي وضع موضع الضمر (اسم اشارة) فيكون وضعه موضع الضمر (لكمال العناية بتمييزه) أي يكون اسم اشارة لان المتكلم في غاية الاعتناء بتمييز المسند اليه واسم الاشارة يفيد ذلك التمييز وانما كان المتكلم في غاية الاعتناء بتمييزه (لاختصاصه) أي المسند اليه (بحكم بديع) أي عجيب فيقتضي الحال تمييزه لان السليقة السليمة تتسارع الى تمييز العجيب الحكم فيكون الجواب بذلك مناسبا للراحة من التشوق اليه ما هو وذلك (كقوله) أي ابن الراوندي (كم) (١) عاقل عاقل (ووصف العاقل بالعاقل ليفيد كماله فان تكرار اللفظ لتعدد الوصفية يفيد ذلك وله في الجوامد

ص (وقد يعكس إلخ) ش أي قد يوضع الظاهر موضع الضمر فان كان ذلك الظاهر اسم اشارة ففائدته كمال العناية في ترك مقتضى الظاهر الى غيره ومنه قول ابن الراوندي
سبحان من وضع الأشياء موضعها * وفرق العز والاذلال تفرقا

ولما قال هذا القائل ما ذكر سمع هاتفا يقول له

لو كنت ذا حكم لم تعترض حكما * عدلا خيرا له في خلقه قسم
وقد رد العلامة عبد الرحمن عضد الملة والدين على ابن الراوندي بقوله

كم عاقل عاقل قد كان ذا عسر * وجاهل جاهل قد كان ذا يسر
تحير الناس في هذا فقلت لهم * هذا الذي أوجب الايمان بالقدر
كم من قوى قوى في قلبه * مذهب الرأي عنه الرزق منحرف
كم من ضعيف ضعيف في قلبه * كأنه من خليج البحر يغترف
هذا دليل على أن الاله له * في الخلق سر خفي ليس ينكشف

ولبعضهم في هذا المعنى

ولبعضهم كم عالم يسكن بيتا بالكرا * وجاهل له قصور وقرى لما قرأت قوله سبحانه * نحن قسمنا بينهم زوال المرا
(قوله كم عاقل إلخ) كم خبرية مبتدأ وعاقل المضاف اليها ميز لها وعاقل الثاني نعت لا أول بمعنى كامل العقل لان تكرار اللفظ لقصد الوصفية يفيد الكمال ولو في الجوامد كررت برجل وجل أي كامل في الرجولية والخبر جملة أعيت

(١) قول ابن يعقوب كم عاقل في بعض النسخ زيادة من بين كم وعاقل وكذلك في وكم جاهل الآتي والمعنى مستقيم عليهما كتبه مصححه

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه * وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة * وصير العالم النحرير زنديقا

(قوله هو وصف) أى وليس تأكيدا لفظيا كما يسبق الى الوهم اذ لا محل للتأكيدها لانها انما يكون لدفع توهم سهو أو تجاوز ولا يتأتى شئ من ذلك ههنا ان مغايرته للوصف بحمل الابهام المستفاد من التنكير على الكمال وكأنه قيل كم عاقل كامل العقل (قوله أى أعيت) أشار بذلك الا أنه يستعمل متعديا وقوله وأعجزته عطف تفسير أى انه لم ينل منها الا قليلا وقوله أو أعيت عليه أشار بذلك الى أنه يستعمل أيضا لازما فهو هنا محتمل لان يكون متعديا ولازما (قوله وصعبت) تفسير لما قبله (قوله وجاهل جاهل) أى وجاهل كامل الجهل وفي ايقاعه جاهل جاهل مقابل لما قبل عاقل مع أن المقابل للعاقل حقيقة المجنون والمقابل للجاهل العالم اشارة الى أن العقل بلا علم كالعدم وأن الجهل يلزمه الجنون فالعاقل ينبغي له أن يتحل بالعلم ويحتز عن الجهل لئلا يتعطل عقله والجاهل مجنون لتباعده عن اكتساب الكمالات فاندفع ما يقال كان الاولى أن يقول فى الاول كم عالم أو يقول فى الثانى ومجنون مجنون (٥٣) (قوله هذا) أى الحكم السابق وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا

هو وصف عاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه (أعيت) أى أعيتته وأعجزته أو أعيت عليه وصعبت (مذاهبه) أى طرق معاشه (وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة * وصير العالم النحرير) أى المتقن من نحر الامور علما أنقنها (زنديقا) كافرا نافيا للصانع العدل الحكيم فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه الاضمار فعدل الى اسم الاشارة

كما يقال مررت برجل رجل أى كامل فى الرجولية (أعيت مذاهبه) أى أعيتته طرق معاشه فلا ينال منها الا قليلا أو أعيت عليه مذاهبه فلا تأتيه بخير فأعيت يستعمل متعديا ولازما (و) كم (جاهل جاهل تلقاه مرزوقا) الوصف الثانى للكمال كما تقدم وكم فيهما للتكثير ولما كان هذا الحكم وهو وجدان كامل العقل محروما وكامل الجهل مرزوقا مختصا بحكم بديع عبر عنه باسم الاشارة لكمال العناية بتمييزه ولو كان المقام مقام التعبير عنه بالضمير لتقدمه فقال (هذا) الحكم السابق وهو وجدان العاقل محروما والجاهل مرزوقا هو (الذي ترك الاوهام) أى العقل وعبر عنها بالاوهام لان تحير العقل من غلبة القضايا الوهمية عليه (حائرة) اذ لم تفهم السر فى ذلك لان مقتضى المناسبة ادراك ذى التدبير والعقل المراد دون العكس (و) هذا الذى (صير العالم النحرير) أى المتقن للامور من نحر العلوم أنقنها وعبر عن الاتقان بالنحر الذى فيه ازهاق النفس وتطهير المنحور من الفضلات لان اتقان العلم فيه التطهير من الشكوك والشبهات (زنديقا) أى كافرا نافيا للصانع العدل الحكيم قائلا ذلك العالم لو وجد كان من

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه * وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة * وصير العالم النحرير زنديقا

التدبير والعقل دون العكس

ان قلت اذا كان هذا الامر يصير الاوهام ذوات حيرة فغاية أمر العالم أن يتحير فمن أين يصيره زنديقا أى جازما بنفى الصانع قلت الزندقة لا تنوقف على الجزم بنفى الصانع بل تحصل بالتردد فيه اللازم لذلك التحير غالبا (قوله وصير العالم الخ) قيل أراد بالعالم وزنديقا نفسه وقد أخطأ فى الاول وأصاب فى الثانى أما فى الاول فلائن مقتضى كونه عالما أن لا يعترض عليه تعالى فانه العالم بما يخفى على العباد المتصرف فى ملكه بما يريد ولانه لو كان عالما نحريرا ما اعترض على الله بذلك وغفل عن كون الرزق حسيا ومعنويا وأن الثانى أفضل لانه رزق العلوم والمعارف والحكم وأما فى الثانى فلائنه زنديق ملحد اه وفيه أن هذا يبعده قوله سبحانه من وضع الاشياء موضعها الخ فانه يقتضى أنه غير زنديق فعليه أراد غيره (قوله من نحر الامور علما) تمييز محمول عن المفعول والاصل نحر علم الامور أى أنقنها ففعل به كما فعل بقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا ثم ان النحر فى الاصل هو الذكاة على وجه مخصوص فتفسيره بالاتقان مجاز علاقته المشابهة فى ازالة ما به الضر فان الذبح يزيل الدماء والرطوبات التى فى الجوان والاتقان يزيل الشكوك والشبهات (قوله نافيا للصانع) قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك وكان على الشارح أن يزيد ومنكر الآخرة لقول القاموس الزنديق هو من لا يؤمن بالآخرة والربوبية ولا عمل الشارح اقتصر على ما ذكره وترك انكار الآخرة لانه يلزم من نفي الصانع انكار الآخرة (قوله اشارة الى حكم سابق) أى الى أمر محكوم عليه سابق (قوله فكان القياس فيه الاضمار) أى بأن يقال هما مثلا وأما كان القياس الاضمار لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس

وإما التهمك بالسامع كما اذا كان فاقد البصر أو لم يكن ثم مشار إليه أصلا

والإشارة حقيقة في المحسوس (قوله كمال العناية الخ) أي لفائدة الاعتناء الكامل بتمييزه حيث أبرزه في معرض المحسوس (قوله ان هذا الشيء) أي الذي هو كون العالم محروما والجاهل مرزوقا (قوله وهو جعل الخ) الضمير للحكم العجيب وفيه إشارة إلى أن المراد بترك الاوهام حائرة جملها كذلك (قوله فالحكم البديع هو الذي أثبت) أي وهو جعل الاوهام حائرة وأشار بذلك لرد قول بعضهم ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل (٤٥٤) مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع على هذا القول كونه

عبارة عنه ومنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي وهذا تعسف لانه يلزم عليه اختصاص الشيء بنفسه فالحق ما قاله الشارح من اختلاف المسند اليه المبرع عنه باسم الإشارة والحكم البديع المختص به فالمسند اليه هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا والحكم البديع المختص به أي الثابت له جمل الاوهام حائرة والعالم زنديقا (قوله غطف على كمال العناية) أي لا على قوله لاختصاصه لفادته أن التهمك بمن لا بصر له يقتضى كمال العناية بتمييز المسند اليه كما أن اختصاصه بحكم بديع يقتضى ذلك مع أن التهمك بمن لا بصر له إنما يقتضى أن المسند اليه اسم إشارة سواء قصد كمال العناية بالتمييز أولا قال عبد الحكيم وفيه تعريض بصاحب المفتاح حيث جعل التهمك داخلا تحت كمال العناية مقابلا للاختصاص بالحكم

لكمال العناية بتمييزه ليرى السامعين ان هذا الشيء المتميز المتيقن هو الذي له الحكم العجيب وهو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا فالحكم البديع هو الذي أثبت للمسند اليه المبرع عنه باسم الإشارة (أو التهمك) غطف على كمال العناية (بالسامع كما اذا كان) السامع (فاقد البصر)

حكيمته رزق العاقل لما يترتب على رزقه من المصالح دون الجاهل فالحكم البديع الذي اختص به المشار اليه وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا هو ترك الاوهام حائرة وتصويره العالم النحرير زنديقا وأما حمل على أن الحكم البديع هو كون الجاهل مرزوقا والعاقل محروما واختصاص المسند اليه به كونه عبارة عنه فهو تعسف لانه كاختصاص الشيء بنفسه والتبادر من الحكم خلافه ولذلك جزم بأن الحكم البديع هو ترك الاوهام حائرة وتصويره العالم النحرير زنديقا أما كون المشار اليه بترك الاوهام حائرة فهو ظاهر وتخييرها في عظمة الصانع الحكيم وخفاء حكيمته عن العقول حتى لم ينفع في استفادة أرزاقه عقل لبيب ولا حيلة أريب ولا أدرك الغواص في فهم الحكم التفريق بين الخلاق بوجد بعيد ولا قريب وأما تصويره العالم النحرير زنديقا لما ذكر فالأمر ولو حصل التوفيق بالمعكس فان كون العالم محروما والجاهل مرزوقا مما يدل على وجود الصانع العدل الحكيم وأنه لا ينفع العقل في أمره ولا يضر الجهل في فضله فتسمية هذا القائل العالم الزنديق نحريرا غلط في حكمه وحيد في علمه والله الموفق بمنه وكرمه اذ لا ينبغي النحرير بالحكمة عن الصانع بما ذكر وإنما يتصور النفي من الناظر في بادي الشبهة على ما قررنا أولا ولا يكون حينئذ نحريرا والحاصل أنه مما يدل على ثبوت الصانع ما ذكر ومن أثبتته يثبت حكيماته وأما أفاد اسم الإشارة ما ذكر لان الإشارة به في الأصل إلى محسوس ففي التعبير به عنه اظهاره في صورة المحسوس فكانه يقول هذا المتعين الذي صار كالمحسوس يشار اليه هو المختص بهذا الحكم البديع فليفهم (أو التهمك) هو معطوف على كمال العناية (بالسامع) أي يكون وضع اسم الإشارة موضع المضمحل كمال العناية وللتهمك بالسامع (كما اذا كان) السامع (فاقد البصر) فيقال له مثلا استهزاء به وتهمكا بأمره عند قوله مثلا من ضربني هذا ضاربك مكان هوز بد مثلا لان المقام مقام الضمير لتقدم معاده لما تقدم السؤال وسواء كان ثم مشار اليه حسا أو لم يكن أصلا فيقال له ذلك مشيرا لاخلاء مثلا وإنما قلنا معطوف على كمال العناية لثلاثتهم عطفه على قوله لاختصاصه فيتوهم ان التهمك علة كمال العناية وأنه متى أريد التهمك فلا بد من كمال العناية كما اقتضاه كلام المفتاح اذ من المعلوم ان التهمك يحصل اسم الإشارة من غير شرط كمال العناية ولو كان يزاد التهمك بازدياد كمال العناية بتمييزه أكمل فان أصله هو أي ما تقدم ذكره من اعياء مذاهب العاقل ورزق الجاهل (قوله وأما لارادة التهمك بالسامع) أي الاستهزاء به وأصل التهمك فقلب كما اذا كان السامع أعمى أو ضعيف البصر فتشير إلى شيء موضع الاضمار تهكما به أو لا يكون ثم مشار اليه

أو

البديع فانه قال اذا كملت العناية بتمييزه اما لانه اختص بحكم بديع عجيب

الشان واما لانه قصد التهمك بالسامع (قوله كما اذا كان السامع الخ) كما لو قال لك الأعمى من ضربني فقلت له هذا ضربك فكان مقتضى الظاهر ان يقال له هوز بد لتقدم الرجوع في السؤال لكنه عدل عن مقتضى الظاهر وأتى بالاسم الظاهر محل الضمير قصدا لتهمك والاستهزاء به حيث عبرت به بما هو موضوع للمحسوس بحاسة البصير فنزلته منزلة البصير تهكما به

واما النداء على كمال بلادته بأنه لا يدرك غير المحسوس بالبصر أو على كمال فطاته بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره
واما الادعاء أنه كمال ظهوره حتى كأنه محسوس بالبصر

(قوله أولا يكون الخ) هذا مقابل لحدوف والأصل سواء كان ثم مشار إليه محسوس أولا لم يكن ثم مشار إليه أصلا أي محسوس فالنفي المشار إليه المحسوس لا المشار إليه مطلقا كما اذا قال لك الأعمى من ضربني فقلت له هذا ضربك مشيرا للخلاء مثلا استهزاء به مكان هو زيد لتقدم المرجع في السؤال كذا قرر بعض الأشياخ وقرر شيخنا العدوي أن قوله أولا يكون مقابل لقوله فاقد البصر أي أولا لم يكن فاقد البصر لئلا يكون ثم مشار إليه أصلا يعني محسوس كما اذا قال لك البصير من ضربني فقلت هذا ضربك مشيرا لا مرعدي كالحلاء وانما كان التعبير باسم الإشارة مفيدا للتهكم والاستهزاء لان الإشارة الى الأمر الدمي بما يشار به الى المحسوس ما يدل على عدم الاعتناء بذلك الشخص وقد علم من هذا أن كون المشار إليه غير حاضر حسا لا يمنع من كون المقام مقام اضمار لتقدم المرجع في السؤال وهذا اندفع ما يقال اذا لم يكن ثم مشار إليه أصلا لم يكن هناك مرجع للضمير فلا (٤٥٥) يكون المقام للضمير لتوقفه على المرجع فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر

موضع الضمير (قوله أصلا) تمييز محمول عن اسم كان أي أولا يكون أصل المشار إليه ثمة (قوله أي النداء) عطف على التهكم أي يوضع اسم الإشارة موضع الضمير لأجل النداء أي الاعلام والتنبيه على بلادة السامع وذلك لان في اسم الإشارة الذي أصله أن يكون لمحسوس إيماء الى أن السامع لا يدرك الا المحسوس فاذا قال قائل من عالم البلد مثلا فقل له ذلك زيد كان ذلك القول مكان هو زيد لان المحل للضمير لتقدم المرجع فالإتيان باسم الإشارة خلاف مقتضى الظاهر وعدل لذلك الخلاف إيماء

أولا يكون ثم مشار إليه أصلا (أو النداء على كمال بلادته) أي بلادة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس (أو) على كمال (فطاته) بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس (أو ادعاء كمال ظهوره) أي ظهور المسند إليه

تميز ولا يضر في وضع اسم الإشارة موضع الضمير تخالف الخبر في الجملتين اذ ليس من شرط الوضع المذكور صحة بقاء خبر الضمير كما هو وقد علم بما قررناه أن كون المشار إليه غير حاضر حسا لا يمنع من كون المقام مقام الاضمار وقد يئس له أيضا بأن يقول لك الأعمى على وجه التقرير أنشهد أن زيدا ضربني فتقول على وجه التهكم نعم ذلك الذي تراه في ذلك الجانب ضاربك مكان قولك نعم هو ضاربك وقد اتحد الخبر في الجملتين في هذا المثال فليفهم (أو النداء) أي ويوضع اسم الإشارة مكان الضمير للنداء أي للبيان (والتنبيه على كمال بلادته) أي السامع لان في اسم الإشارة الذي أصله أن يكون لمحسوس إيماء الى أن السامع لا يدرك الا المحسوس فاذا قال مثلا من عالم البلد فيقال له ذلك زيد مكان هو زيد للإشارة الى كمال البلادة (أو) النداء أي التنبيه (على كمال فطاته) أي السامع فيستعمل اسم الإشارة الذي أصله المحسوس في المعنى الغامض إيماء الى أن السامع لذكائه صارت العقولات لديه كالمحسوسات ولهذا تجد المدرس بعد تقريره مسألة غامضة يقول وهذا عند فلان ظاهر مدحا لفلان وتعريضا بغيره مكان وهو ظاهر (أو ادعاء كمال ظهوره) أي يوضع اسم الإشارة مكان الضمير في باب المسند اليه لادعاء كمال الظهور عند السامع أو المتكلم ولو لم يكن ظاهرا في نفسه ومنه قول القائل عند الجدال وتقرير مسألة أنكراها الخصم وهذه ظاهرة أو مسلمة مكان وهي ظاهرة أو أوالاعلام بكمال بلادته أو فطاته كما سبق أي لانه لا يدرك غير المحسوس أولانه من فطته تكون الأشياء بالنسبة اليه كالمحسوسة فيشار لها أو ادعاء انه كمال الظهور فلا يخفى ومنه من غير باب المسند اليه قول عبدالله بن الدمينه

الى كمال بلادة ذلك السائل (قوله أو على كمال فطاته) أي السامع وحاصله أن المتكلم يستعمل اسم الإشارة الذي أصله المحسوس في المعنى الغامض الخفي إيماء الى أن السامع لذكائه صارت العقولات عنده كالمحسوسات وذلك كقول المدرس بعد تقرير مسألة غامضة وهذه عند فلان ظاهرة مدحاله وتعريضا بغيره فكان مقتضى الظاهر أن يقال وهي ظاهرة عند فلان لتقدم المرجع لكنه عدل عن مقتضى الظاهر لخلافه للتنبيه على كمال فطانه ذلك السامع وأن المقولات صارت عنده كالمحسوس (قوله أو ادعاء كمال ظهوره) أي يوضع اسم الإشارة مكان الضمير في باب المسند اليه لادعاء كمال الظهور عند المتكلم حتى كأنه محسوس بالبصر ولو لم يكن ظاهرا في نفسه ومن ذلك قول القائل عند الجدال وتقرير مسألة أنكراها الخصم هذه ظاهرة أو مسلمة فكان مقتضى الظاهر أن يقال وهي ظاهرة لكنه عدل الى خلاف مقتضى الظاهر ادعاء لكمال الظهور

(قوله وعليه) خبر مقدم وتعالت مبتدأ مؤخر وقوله من غير هذا الباب حال من تعالت (قوله تعالت الخ) هو من كلام عبد الله بن دمنة من قصيدة مطلعها

فني قبل وشك البين يا ابنة مالك * ولا تحرميني نظرة من جمالك

وبعد هذا البيت المذكور تعالت الخ وبعده

فان ساء في ذكراك لي بمساءة * فقد سر في أتى خطرت بيبالك
ووشك البين قرب التفرق والخطاب للحجوبة (قوله أي أظهرت العلة) أي لان التفاعل يستعمل في اظهار ما لم يكن كتمارج أي أظهر العرج ولم يكن به عرج (قوله أي أحزن) لما طبعت عليه من التوجع لتوهم علتك وان كان التوهم فاسدا (قوله لا من شجا العظيم) هو بالفتح وانما لم يكن أشجى هنا مأخوذاً منه لعدم المناسبة (قوله نشب في حلقه) بكسر الشين أي وقف العظم في حلقه (قوله وما بك علة حال من التباء في تعالت مؤكدة لان المراد وما بك علة في الواقع ولا شك انه يفهم من التعال عدم العلة في الواقع (قوله تريدن قتلى) أي باظهار العلة وهي حال من

(٤٥٦)

التباء في تعالت أيضا أو بدل اشتغال من تعالت واستئناف وكان

(وعليه) أي على موضع اسم الإشارة موضع الضمير لادعاء كمال الظهور (من غير هذا الباب) أي باب السند اليه (تعالت) أي أظهرت العلة والمرض (كي أشجى) أي أحزن من شجى بالكسر أي صار حزينا لا من شجا العظيم بمعنى نشب في حلقه (وما بك علة تريدن قتلى قد ظفرت بذلك) أي بقتلى كان مقتضى الظاهر أن يقول به لانه ليس بمحسوس فعدل الى ذلك إشارة الى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس (وان كان) المظهر الذي وضع موضع المضمرة (غيره) أي غير اسم الإشارة (فلزيادة التمكن)

مسلمة ادعاء لكمال الظهور (وعليه) أي وعلى استعمال اسم الإشارة مكان الضمير لادعاء كمال الظهور (من غير هذا الباب) وهو باب السند اليه قوله (تعالت) أي أظهرت العلة والمرض لان التفاعل يستعمل في اظهار ما لم يكن كتمارج اذا أظهر العرج ولم يكن (كي أشجى) أي لا حزن بسبب علتك لما طبعت عليه من التوجع لتوهم وجهك وهو من شجى بكسر الجيم أي حزن لا من شجاء أي أحزنه أو شجا بالعظم نشب في حلقه بفتح الجيم فيهما إذ لا يناسب أحدهما هنا (وما بك علة) في نفس الأمر (تريدن) باظهار العلة (قتلى قد ظفرت بذلك) المراد وهو قتلى ومعلوم ان المحل محل اضمار لنقدم المعاد فالأصل قد ظفرت به وعدل الى اسم الإشارة لادعاء ظهور القتل وانه في غاية الوضوح بحيث لا يشك فيه ويحتمل أن يكون مع ذلك أشار به الى بعد قتله عن غيرها وظفرت به هي واضحا مع بعده في نفسه عن غيرها وانما صح ترتيب قتله على اظهار العلة مع جزم المقتول بانتفائها لانه يدعى موته بتوهم العلة بل بتوهمها ولو كان التوهم فاسدا بل بتصورها فكيف به لو حققت العلة وهذا من الظرافة بمكان (قوله كان مقتضى الظاهر أن يقول به لانه) أي القتل ليس بمحسوس أي وأصل الإشارة أن تكون لمحسوس وقوله لانه ليس بمحسوس أي

الظاهر أن يقول أردت الا أنه عبر بالمضارع ارادة لحكاية الحال الماضية (قوله قد ظفرت بذلك) مستأنف استئنافا بيانيا جوابا عما يقال قد ظفرت بذلك المراد وهو قتلك أولا فأجاب بقوله قد ظفرت بذلك وانما صح ترتيب قتله على اظهار العلة مع جزم المقتول بانتفائها لانه يدعى موته بتوهم العلة ولو كان التوهم فاسدا بل بتصورها فكيف به لو حققت العلة وهذا من الظرافة بمكان (قوله كان مقتضى الظاهر أن يقول به لانه) أي القتل ليس بمحسوس أي وأصل الإشارة أن تكون لمحسوس وقوله لانه ليس بمحسوس أي

تعالت كي أشجى وما بك علة * تريدن قتلى قد ظفرت بذلك

وقد قلت للعواد كيف ترونه * فقالوا قتيلا قلت أيسرها لك

فمقتضى الظاهر أن يقول قد ظفرت به ص (وان كان غيره فلزيادة التمكن الخ) ش أي ان كان

الظاهر

ولكونه متقدما والحاصل أن المحل للضمير لتقدم المرجع ولكون القتل غير محسوس

(قوله فعدل الى ذلك) بكسر الكاف أي الى لفظ ذلك (قوله إشارة الى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس) اعترض بأنه كان الأولي أن يقول قد ظهر كمال الظهور المحسوس لأجل أن يطابق قول المصنف أو ادعاء كمال ظهوره ورد بأنه لا حاجة لذلك لان كمال ظهور المعاني كالقتل أن يكون كالمحسوس فظهورها ظهور المحسوس كمال في ظهورها غاية الأمر أن هذا الكمال الذي هو ظهور المحسوس له مراتب متفاوتة وليس في قوله أو ادعاء كمال ظهوره أعلى مراتب الكمال بل حاصله اعتبار نفس الكمال الصادق بكل مرتبة من مراتبه (قوله إشارة الى ان قتله الخ) أي ويحتمل أن يكون انما عدل الى لفظ ذلك إشارة الى بعد القتل لانه كمال شجاعته يبعد عن قتله كل أحد وهي قد ظفرت به بمجرد التعال (قوله أي غير اسم الإشارة) أي بأن كان علما أو معرفا بأل أو بالاضافة (قوله فلزيادة التمكن) أي فوضع ذلك المظهر موضع المضمرة يكون لزيادة التمكن

وإما نحو ذلك وإن كان للظاهر غير اسم إشارة فالمدول اليه عن الضمر أما زيادة التمكن كقوله تعالى قل هو الله أحد الله الصمد ونظيره من غيره قوله وبالحق أنزلناه وبالحق نزل وقوله فبدل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا وقول الشاعر * إن تسألوا الحق نعط الحق سائله * بدل نعطكم إياه

(قوله أي جعل المسند اليه متمكنا عند السامع) لم يقل أي جعل المسند اليه زائدا في التمكن عند السامع إشارة إلى أن إضافة زيادة التمكن بيانية أي زيادة هي التمكن أي قوة الحصول في ذهن السامع وبيان ذلك أن المسند اليه يفيد فهم معناه في الجملة وكونه مظهرا في موضع الضمر يفيد زيادة على ذلك وهي التمكن وهذا وجه تسمية التمكن زيادة ووجه إفادة الظاهر التمكن دون الضمر أن الضمر لا يخلو عن إبهام في الدلالة بخلاف المظهر لاسيما ما يقطع الاشتراك من أصله كالعالم فإذا ألقى للسامع مالا إبهام فيه تمكن من ذهنه أولان الظاهر لما وقع في غير موقعه كان كحدث شيء غير متوقع فآثر في النفس تأثيرا بليغا (٥٧) وتمكن منها زيادة تمكن أولان في الاظهار

من الفخامة والتعظيم مالم يس في الضمير واعلم أن المقام الذي يقتضي التمكن هو كون الغرض من الخطاب تعظيم المسند اليه وافراده بالحكم ولا شك أن مالا يخل بالفهم والتعيين يناسب ذلك بخلاف ما قد يخل بذلك فلا يناسب التعظيم والافراد (قوله الله الصمد) عرف الصمد لإفادة الحصر المطلوب ولعلم مخاطبين بصمدية ونكر أحد لعدم علمهم بأحديته اه فترى ولم يوث بالعطف بين الجملتين لكمال الازدواج بين الجملتين فان الثانية كالتمتة للأولى (قوله ويقصد في الحواشي) تفسير لما قبله (قوله لم يقل هو الصمد) أي مع أنه مقتضى الظاهر لتقدم المرجع (قوله لزيادة التمكن)

أي جعل المسند اليه متمكنا عند السامع (نحو قل هو الله أحد الله الصمد) أي الذي يصمد اليه ويقصد في الحواشي لم يقل هو الصمد لزيادة التمكن (ونظيره) أي نظير قل هو الله أحد الله الصمد في وضع المظهر موضع الضمر لزيادة التمكن (من غيره) أي من غير باب المسند اليه (وبالحق) أي بالحكمة المقتضية للانزال (أنزلناه) أي القرآن (وبالحق نزل) حيث لم يقل وبه نزل

هي التمكين أي جعل المسند اليه متمكنا في ذهن السامع أو تكون على أصلها لان الضمر لا يخلو من تمكن معناه في ذهن السامع في الجملة والمظهر أقوى في التمكين وعلى الأول يكون تسمية التمكين زيادة لان المسند اليه في الجملة يفيد فهم معناه وكونه مظهرا في موضع الضمر يفيد زيادة على ذلك وهي ذلك التمكين واسم الإشارة ولو كان مفيدا للتمكين أيضا انما ينبغي أن يذكر من أسرار ما يختص به ككمال العناية كما تقدم ثم ان هذا أمر جلي لانه يقال ما وجه إفادة الظاهر دون الضمر تمكينا وما مقام التمكين أما الأول فبيانه أن الضمر لا يخلو عن إبهام في الدلالة بخلاف المظهر لاسيما ما يقطع الاشتراك في أصله كالعالم وأما الثاني فكأن يكون الغرض من الخطاب تعظيم المسند اليه وافراده بالحكم فيكون المقام مقام التمكين لان ما قد يخل بالفهم والتعيين لا يناسب التعظيم والافراد وذلك كما في المثال وهو المشار اليه بقوله (نحو قل هو الله أحد الله الصمد) فان الغرض اعتقاد عظمة المسند اليه وافراده بالصمدية فافتضى المقام الاظهار بدلا عن الاضمار الذي هو الأصل في قوله الله الصمد اذ لو قيل هو الصمد كان في الاضمار إبهام ما والمظهر أدل على التمكين لاسيما وهو علم والتمكين يناسب التعظيم والافراد بالصمدية كما بينا فليفهم (ونظيره) أي ومثل قل هو الله أحد الله الصمد في كون الاظهار فيه في موضع الضمر لزيادة التمكين لاقتضاء المقام إياه ولكن ذلك النظير (من غيره) أي من غير باب المسند اليه قوله تعالى (وبالحق) أي وبالأمر الثابت المحقق وهو الحكمة المقتضية للانزال من هداية الحق وتحقيق حجة السعادة والشقاوة (أنزلناه) أي القرآن وبالحق وبذلك الحكمة (نزل) فمقتضى الظاهر

الظاهر غير اسم الإشارة فيؤتى به بدلا عن الضمير لزيادة التمكين أي التقرير والتثبيت حتى يكون مستحضرا لا يزول عن البال نحو قل هو الله أحد الله الصمد في إعادة لفظ الجلالة هذا المعنى ونظيره من

(٥٨ - شروح التلخيص - أول) أي لانه لو قال هو الصمد لكان فيها استحضر الذات بالضمر لكن لم يكن فيه تمكن وتقرر لان في الضمير إبهاما ما بخلاف المظهر فانه أدل على التمكين لاسيما اذا كان علما لانه قاطع للاشتراك من أصله أي والتمكين يناسب التعظيم والافراد بالصمدية اللذين هما الغرض من هذا الخطاب (قوله ونظيره) مبتدأ وقوله وبالحق خبر وقوله من غيره حال منه أي حال كون تلك الآية من غيره وهي حال مؤكدة اذ كونها من غيره معلوم من كونها نظيرا (قوله أي بالحكمة المقتضية الخ) وهي هداية الخلق لكل خير وصلاح معاشهم وموادهم وسمى هذه الحكمة حقا لانها أمر ثابت محقق (قوله أنزلناه) أي أردنا أنزاله (قوله حيث لم يقل وبه نزل) أي مع أنه مقتضى الظاهر لتقدم المرجع وكون هذا من قبيل وضع الظاهر موضع الضمير اذا كان المراد من الحقين معنى واحدا كما يدل عليه قاعدة العرف معرفة وأن المعنى وما أردنا أنزال القرآن الامقرون بالحكمة المقتضية لانزاله

واما لادخال الروح في ضمير السامع وتربية المهابة واما التقوية داعي الأمور مثالها قول الخلفاء أمير المؤمنين بأمر بكذا

وما نزل الامتسبا بالحكمة أي الهداية لكل خير ولما كان ارادة الانزال ملتبساً بالحق لا تستلزم مصاحبة الحق في النزول لجواز أن يعرض خلل حال النزول أ كذب ذكر و بالحق نزل وتقدير الجار والمجرور في الموضعين لافادة الحصر أما اذا كان المراد منهما معنيين فلا يكون مما نحن بصدده أعني وضع الظاهر موضع المضمير لعدم تقدم المرجع وذلك كما لو حمل الحق الثاني على الأوامر والنواهي كما قيل والمعنى وأنزلنا القرآن ملتبساً بالحق أي الحكمة المقتضية لانزاله وبالأوامر والنواهي نزل أو أريد به جبريل عليه السلام كما قيل أيضاً قيل انه لا حاجة لهذا الاشتراط لانه اذا اختلف معناهما كان القياس الاتيان بالضمير أيضاً ليسكون من باب الاستخدام ورد بأن هذا الاستخدام خلاف الظاهر فلا يكون من وضع المضمير موضع الظاهر والكلام فيه (قوله أو ادخال الروح) بفتح الراء الخوف وأما بالضم فهو القلب فلو قل بدل في ضمير (٤٥٨) في روع لكان أحسن لما فيه من الجنس المحرف (قوله ضمير السامع) أي في قلبه

فأطلق الحال وأراد المحل (قوله وتربية المهابة) أي زيادتها وإنما عطف بالواو المفيدة لاجتماع بين الأمرين إشارة الى قوة ذلك الداعي والباعث وذلك لان الخوف خشية لحوق الضرر كالحالة التي تحصل للانسان من مخاطبة الملوك والمهابة التعظيم والاجلال القلبي الناشئ من الخوف كالحالة التي تكون في قلوب الناظرين للملوك والسلطين والجمع بينهما أبلغ في التقصود (قوله هذا كالتأ كيد) أي لان خشية لحوق الضرر من شيء يلزمها اجلاله وتعظيمه في القلب فهو من عطف اللازم وهو بمنزلة التأ كيد لانه يدل على المنزوم ولذا قال الشارح كالتأ كيد ولم يقل تأ كيد

(أو ادخال الروح) عطف على زيادة التمكن (في ضمير السامع وتربية المهابة) عنده هذا كالتأ كيد لادخال الروح (أو تقوية داعي الأمور مثالها) أي مثال التقوية وادخال الروح مع التربية (قول الخلفاء أمير المؤمنين بأمر بكذا)

أن يقال وبه نزل فعديل عنه الى الظاهر لزيادة التمكن لان المقام مقام تقرير حركة الانزال لثلا يغفل عن كون نزوله لها وردا لتوهم نزوله لغيرها بسبب كونه من غير الله تعالى كما هو مذهب الكافر وهذا ظاهر أن أريد بالحق في الجملة معنى واحد كما هو ظاهر من تعريفه في الموضعين وأما أن أريد بالثاني خلاف الاول كأن يراد بالاول اقامة الحججة والثاني الأوامر والنواهي والمواظم مثلاً فالكلام على مقتضى الظاهر لان وضع المضمير حينئذ موضع الثاني لا يصح الاعلى طريق الاستخدام وهو خلاف الأصل فافهم (أو ادخال الروح) هو معطوف على زيادة التمكن أي يكون وضع ظاهر غير اسم الإشارة موضع مضمير لقصد ادخال الروح أي الخوف (في ضمير السامع وتربية المهابة) أي تجديداً لاجلال والروح أي الخوف من الشيء يستلزم الاجلال له فتر بيته من ادخال الروح ولو كان ظاهراً الاول ابتداءه والثاني دوامه ولقرب الاول من الثاني عطفه عليه بالواو فهو كمطف المماثل فيكون كالتأ كيد لادخال (أو تقوية داعي الأمور) على امتثال الأمر ولما كانت تقوية داعي الأمور قد توجد من غير ادخال الروح كما يوجد ادخال الروح بدون التقوية كأن يكون الغرض ادخال الروح للارهاب وكسر القلب مثلاً كما قد يجتمعان عطفهما بأو (مثالها) أي مثال اجتماع التقوية وادخال الروح الصادق بالتربية (قول الخلفاء أمير المؤمنين بأمر بكذا) فان مقتضى الظاهر أنا آمرك بكذا لان المقام للتكلم ومعلوم أن

غير المسند اليه وبالحق أنزلناه وبالحق نزل ان كان الحق الثاني هو الحق الاول وقد يؤتى بالظاهر لادخال الروح في ضمير السامع وتربية المهابة أو تقوية داعية الأمور ومثالها قول الخلفاء أمير المؤمنين بأمر بكذا والأصل أنا آمرك (قوله ومن غيره) أي غير المسند اليه على وضع الظاهر موضع المضمير لتقوية داعية الأمور لا للروح فاذا عزم فتوكل على الله أي على قول المصنف ومثالها بعد أن عطف تربية المهابة

كذا قيل وفي جعل العطف من عطف اللازم على المنزوم نظر لان المعطوف

التربية لا المهابة وتربية المهابة غير لازمة لادخال الخوف انما اللازم نفس المهابة تأمل (قوله أو تقوية داعي الأمور) لما كانت تقوية الداعي قد توجد من غير ادخال الروح عطف بأو وازافة داعي للأمور من اضافة اسم الفاعل لمفعوله أي تقوية ما يكون داعياً لمن أمرته بشيء الى الامتثال والاتيان به وذلك الداعي حالة نفسانية تقوم بالأمور كظن الانتقام منه عند مخالفته فذات الخليفة مثلاً تقتضي الداعي المذكور والتعبير عنها بأمر المؤمنين الدال على السلطة والتمكن من فعل المكروه بالأمور يقوى ذلك الداعي كذا قرر بعضهم وقرر شيخنا العلامة العدوي أن المراد بالداعي نفس الأمر وحينئذ فالمراد بتقويته كون تلك الذات قوية متصفة بالصفات العظيمة أي أن الاسم الظاهر غير اسم الإشارة قد يوضع موضع المضمير لاجل الدلالة على قوة الذات الآمرة للشخص بالأمور بشيء (قوله أمير المؤمنين بأمر بكذا) أي فاستناد الأمر الى لفظ أمير المؤمنين دون الضمير الذي هو أنما موجب لدخول الخوف في قلب السامع لدلالة لفظ الأمير على السلطان والقهر يشعر بالخوف منه وأنه يهلك العاصي بقوته وموجب لازيداد المهابة الحاصلة من رؤيته ومشافهته

بالواو

وعليه من غيره فاذا عزم فتوكل على الله وامال الاستعفاف كقوله * إلهي عبدك العاصي أنا كما * وامال نحو ذلك

وموجب لتقوية داعي الأمور فذات الخليفة تقتضي حالة نفسانية تدعو المأمور على الامتثال والتعبير عنها بأمر المؤمنين الدال على السلاطة والبطش بالمأمور لو خالف يقوى ذلك الداعي هذا على أن المراد بالداعي حالة نفسانية وأما على أن المراد بالداعي نفس الأمر فنقول ان لفظ أمير المؤمنين يدل على قوة ذلك الداعي أي الأمر وأنه ذات عظيمة لانصافها بذلك الوصف الدال على القوة بخلاف أنا أمر - فانه لا يدل على أن تلك الذات الآمرة عظيمة (قوله مكان أنا أمرك) أي الذي هو مقتضى الظاهر لان المقام للتكلم (قوله لتقوية داعي الأمور) أي دون ادخال الروح وذلك لان التعبير بالتوكل لا يناسب الروح من المطمأن اليه وأيضا لو كان المراد أن الآية من قبيل تقوية الداعي وادخال الروح لقال المصنف وعليهما والحاصل أن افراد ضمير عليه ورجوعه (٢٥٩) لأحد المذكورات مع كون سياق الآية للترغيب في التوكل

مناسب لتقوية داعي الأمور
دون ادخال الروح (قوله
فاذا عزم) أي بعد
المشاورة وظهور الأمر (قوله
لم يقل على) أي مع أن المقام
يقضيه لان المقام مقام
تكلم (قوله لما في لفظ الله
الح) حاصله أن الذات
العلية تقتضي الداعي أي
تقتضي حالة نفسانية قائمة
بالنبي داعية له على امتثاله
الأمر بالتوكل والادعاء
المدلول عليها بالفظ الجلالة
تقوى ذلك الداعي أو نقول
النبي مأمور بالتوكل والداعي
له على ذلك هو الذات العلية
وقد عبر عن تلك الذات
بالاسم الظاهر الدال على
قوة تلك الذات وعظمتها
لان لفظ الجلالة موضوع
للذات الموصوفة بالقدر
وسائر الكلمات بخلاف
ضمير المتكلم فانه لا يدل على
قوة الذات المدلول عليها
لانه موضوع لكل متكلم
(قوله العطف) بفتح العين

مكان أنا أمرك (وعليه) أي على وضع المظهر موضع المضمير لتقوية داعي الأمور (من غيره) أي
من غير باب المسند اليه (فاذا عزم فتوكل على الله) لم يقل على لما في لفظ الله من تقوية الداعي الى
التوكل لدلالته على ذات موصوفة بالأوصاف الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها (أو الاستعفاف)
أي طلب العطف والرحمة (كقوله * إلهي عبدك العاصي أنا كما) * مقرا بالذنوب وقد دعا كما *

اسناد الأمر الى لفظ أمير المؤمنين دون الضمير الذي هو أنما موجب لتقوية الداعي على الامتثال ولا ادخال
الروح حيث دل لفظ الأمير على السلطان والقهر فيشعر بالخوف منه وأنه يهلك العاصي بقوته والداعي
الى الامتثال موجود في كل دال على الذات الامامية ولفظ الأمير يتقوى به ذلك الداعي (وعليه) أي وعلى
وضع المظهر الذي هو غير اسم الإشارة موضع المضمير لكن لتقوية داعي المأمور على الامتثال فقط دون
ادخال الروح حال كون ذلك المظهر (من غيره) أي من غير باب المسند اليه قوله تعالى (فاذا عزم
فتوكل على الله) ومقتضى الظاهر أن يقال فتوكل على لان المقام للتكلم فعدل عن ضمير المتكلم الى
المظهر وهو لفظ الجلالة لمسا فيه من تقوية الداعي على امتثال أمر التوكل لمسا فيه من الاعلام بمدلوله الذي
هو الذات الموصوفة بأوصاف الالهية الكاملة من القدرة والارادة وغيرها والتوكل على من هو
كذلك يجب وانما قلنا دون ادخال الروح لان الاطمئنان بالتوكل لا يناسبه الروح من المطمأن اليه (أو
الاستعفاف) عطف على قوله لزيادة التمسك أي ويوضع المظهر غير اسم الإشارة موضع المضمير
للاستعفاف وهو طلب العطف أي الرحمة (كقوله * إلهي عبدك العاصي أنا كما) أي أتى باب توبتك
وهو الرجوع عن معصيتك الى طاعتك أو أتى باب سؤالك حال كونه (مقرا) أي معترفا (بالذنوب) وأنه
لا حجة له ولا عذر في ارتكابها (وقد دعا كما) أي سألك غفرانها وبعده * فان ترحم فأنت لذلك
أهل * وان تطرد فمن يرحم سوا كما * وسكن يرحم التأخر لضرورة الوزن معاملة للوصول معاملة
الوقف ومقتضى الظاهر أن يقال أنا أتيتك عاصيا ونحوه وعدل الى الظاهر الذي هو افظ العبد لما في

بالواو وتقوية الداعية بأودليل أنه يوههم أن الروح ونهاية واحد وليس كذلك بل الروح والفرع والمهابة
الاجلال قال
أهابك إجلالا وما بك قدرة * على ولكن ملعين حبيبا
وقد يقصد به الاستعفاف كقوله

إلهي عبدك العاصي أنا كما * مقرا بالذنوب وقد دعا كما
فان تغفر فأنت لذلك أهل * وان تطرد فمن يرحم سوا كما

والرحمة عطف تفسير (قوله أنا كما) أي أتى باب توبتك وهو الرجوع عن معصيتك الى طاعتك أو أتى باب سؤالك (قوله مقرا) حال من
فاعل أنا كما أي حال كونه معترفا بالذنوب ولا عذر له في ارتكابها (قوله وقد دعا كما) أي سألك غفرانها وبعدها البيت

فان تغفر فأنت لذلك أهل * وان تطرد فمن يرحم سوا كما

وهذا البيت الثاني موجود في بعض النسخ وقوله فأنت لذلك أي الغفران المفهوم من الفعل وقوله فمن يرحم من استفهامية مبتدأ
وجملة يرحم خبر وتسكين الفعل للوقف المقدر اجراء للوصول بحري الوقف على حد قراءة الحسن ولا تمن تستكثر بالسكون في الوصل أو أنه

لم يقل أنا لما في لفظ عبدك من التخصع

الاشعار بالعبودية المنسوبة لربوبية المسؤول من ترقب الرحمة واستحقاق العطف والشفقة من الموصوف بالربوبية لأن من حق السيد عند تخضع العبد المنسوب له ورجوعه أن يتعطف عليه

أصله أنا أنتك ولقائل أن يقول في هذا المثال وكثير مما سبق بل في هذا الباب كله هاجم ذلك من باب التجريد فلا يكون الظاهر موضوعا موضع المضمير فان معنى المضمير هو المجرد منه ومعنى الظاهر المجرد وهما مختلفان قطعاً بقى على المصنف من أسباب هذا القسم أن يقصد التوصل بالظاهر الى الوصف نحو فآمنوا بالله هو رسوله النبي الأئمة بعد قوله اني رسول الله أو تعظيم الأمر مثل أولم يروا كيف يبدأ الله الخلق ثم يعيده ان ذلك على الله يسير قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق أو التنبيه على العلية قال تعالى فبدل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا ومنه ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لان شفاعته من اسمه الرسول من الله بكان ﴿تنبيه﴾ ر بما كان وضع الظاهر بغير لفظ الاول مثل ما يورد الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزل عليكم من خير من ربكم والله يختص برحمته من يشاء لان انزال الخير مناسب للربوبية وأعاد بلفظ الله لان تخصيص الناس بالخير دون غيرهم مناسب للالهية ﴿تنبيه﴾ أنكر بعض البيانين أن يكون قوله تعالى قل اللهم مالك الملك من وضع الظاهر موضع المضمير وقد قدمنا الكلام فيه عند الكلام على تعريف المسند اليه فليراجع ﴿فائدة﴾ تتعاقب بوضع الظاهر موضع المضمير مثل عنها والدي رحمه الله وأجاب فأجبت ذكر السؤال والجواب بنصيهما أما السؤال وهو نظم الشيخ العلامة صلاح الدين الصفدي فهو

أسيدنا قاضي القضاة ومن اذا * بدا وجهه استحياله القمران
ومن كفه يوم النسي ويراة * على طرسه بحمران يلتقيان
ومن ان دجت في المشكلات مسائل * جلاها بفكر دائم اللمعان
رأيت كتاب الله أكبر معجز * لأفضل من يهدي به الثقلان
ومن جملة الاعجاز كون اختصاره * بإيجاز ألفاظ وبسط معاني
ولكنني في الكهف أبصرت آية * بها الفكر في طول الزمان عناني
وما هي الا استطعما أهلها فقد * ترى استطعماهم مثله يبيان
فما الحكمة الغراء في وضع ظاهر * مكان ضمير ان ذاك لسان
فأرشد على عادات فضلك حيرتي * فما لي بها عند البيان يدان

وأما الجواب فهو الحمد لله قوله استطعما أهلها متعين واجب ولا يجوز مكانه استطعماهم لان استطعما صفة للقرية في محل خفض جارية على غير من هي له كقولك أئمت أهل قرية مستطعم أهلها لو حذف أهلها هنا وجعلت مكانه ضميرا لم يحز فكذلك هذا لا يسوغ من جهة العربية شيء غير ذلك اذا جعلت استطعما صفة لقرية وجعله صفة لقرية سائغ عربي لا ترده الصناعة ولا المعنى بل أقول ان المعنى عليه أما كون الصناعة لا ترده فلا نه ليس فيه الا وصف نكرة بجملة كما توصف سائر النكرات بسائر الجمل والتركيب محتمل لثلاثة أعاريب أحدها هذا والثاني أن تكون الجملة في محل نصب صفة لأهل والثالث أن تكون الجملة جواب اذا والاعراب الممكنة منحصرة في الثلاثة لارابع لها وعلى الثاني والثالث يصح أن يقال استطعماهم وعلى الاول لا يصح لما قدمناه فمن لم يتأمل الآية كما تأملناها ظن ان الظاهر وقع موضع المضمير أو نحو ذلك وغاب عنه المقصود ونحن بحمد الله وفقنا الله للمقصود ولحنا نعين الاعراب الاول من جهة معنى الآية ومقصودها وان الثاني والثالث وان احتملها التركيب

سكنه لا وزن لما ذكرنا في كتب النحو أنه يقدر رفع الحرف الصحيح للضرورة كقوله

فاليوم أشرب غير مستحجب
أنا من الله ولا واغل
وسوا كاعرف نصب على الحال أي كأننا مكانك في الرحمة (قوله لم يقل أنا) أي أنا العاصي أنتك على أن العاصي بدل من ضمير المتكلم كما هو مذهب الاخفش والجمهور بأنون ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب مستدلين بأنه يلزم أنقصية البديل عن المبدل منه وهو لا يجوز ورد عليهم بجواز ابدال المعرفة باللام من ضمير الغائب بالإجماع مع كون المعرفة باللام أنقص من الضمير مطلقا وعلى كلامهم فيقال ان مقتضى الظاهر في البيت أنا أنتك عاصيا وعبرة الشارح هنا توافق كلام من المذهبين

بعيدان عن مغزاها أما الثالث وهو كون الجملة جواب اذا فلا تنة نصير الجملة الشرطية معناها الاخبار باستطعامهما عندا تيانهما وأن ذلك تمام معنى الكلام ويجل مقام موسى والخضر عليهما السلام عن تجرب يدقدهما وأن يكون معظمه أو هو طلب طعمة أو شيء من الامور الدنيوية بل كان القصد ما أراد ربك أن يبلغ اليتمان أشدهما ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك واظهار تلك العجائب لموسى عليه السلام فجوابه اذا قوله قال لو شئت الى تمام الآية وأما الثاني وهو كونه صفة لأهل في محل نصب فلا نصير العناية الى شرح حال الاهل من حيث هم هم ولا يكون للقرية أثر في ذلك ونحن نجرب بقية الكلام مشيرا الى القرية نفسها ألا ترى الى قوله فوجد فيها ولم يقل عندهم وأن الجدار الذي قصد اصلاحه وحفظه وحفظ ما تحته جزء من قرية مذموم أهلها وقد تقدم منهم سوء صنيع من الالباء عن حق الضيف مع طلبه واللبقاع تأثير في الطباع فكانت هذه القرية حقيقة بالافساد والاضاعة فقوبلت بالاصلاح لمجرد الطاعة فلم يقصد العمل الصالح ولا مؤاخذه بفعل الاهل الذين منهم غادور انهم فلذلك قلت ان الجملة يتعين من جهة المعنى جعلها صفة لقرية ويجب معها الاظهار دون الاضمار وينضاف الى ذلك من الفوائد أن الاهل الثاني يحتمل أن يكونوا هم الاول أو غيرهم أو منهم ومن غيرهم والغالب أن من أتى قرية لا يجد جملة أهلها دفعه بل يقع بصره أولا على بعضهم ثم قد يستقر بهم فعل هذين العبدن الصالحين لما أنبأها قدر الله لها لما يظهر من حسن صنيعه استقراء جميع أهلها على التدرج ليتبين به كمال رحمته وعدم مؤاخذته بسوء صنيع بعض عباده ولو أعاد الضمير فقال استطعمهم تعين أن يكون المراد الاولين لا غير فأنى بالظاهر اشعارا بتأكيدهم فيهم وأنهما لم يتركوا أحدا من أهلها حتى استطعماه وأبى ومع ذلك قابلهم بأحسن الجزاء فانظر هذه المعاني والاسرار كيف غابت عن كثير من المفسرين واحتجبت تحت الاستار حتى ادعى بعضهم أن ذلك تأكيدهم وادعى بعضهم غير ذلك وترك كثير التعرض لذلك رأسا وبلغنى عن شخص أنه قال ان اجتماع الضميرين في كلمة واحدة مستثقل فلذلك لم يقل استطعماهم وهذا شيء لم يقله أحد من النحاة ولا له دليل والقرآن والكلام الفصيح يمتلى بخلافه وقد قال تعالى في بقية الآية يضيئفوها وقال تعالى فخانتها وقال تعالى حتى اذا جاءنا فى قراءة الحرميين وابن عامر وألف موضع هكذا وهذا القول ليس بشيء وليس هو قول حتى يحكى وانما لما قيل نهبت عن رده ومن تمام الكلام فى ذلك أن استطعماه اذا جعل جوابا فهو متأخر عن الاتيان واذا جعل صفة احتمل أن يكون انفق قبل الاتيان هذه المرة وذكر نمر يفا وتنبه على أنه لم يحمل ما على عدم الاتيان لقصد الخير وقوله فوجدا معطوف على أنبأ * وكتبته فى ليلة الثلاثاء ثالث ذى القعدة سنة خمسين وسبعمائة بدمشق ثم بعد ذلك استحضرت آية أخرى وهى قوله تعالى انما هلكوا أهل هذه القرية ان أهلها كانوا ظالمين وأن كانت هذه جملتين ووضع الظاهر موضع الضمير انما يحتاج الى الاعتذار عنه اذا كان فى جملة واحدة ولكن سئل عن سبب الاظهار هنا والاضمار فى مثل قوله تعالى الى فرعون وملئه انهم كانوا قوما فاسقين وخطرلى فى الجواب أنه لما كان المراد من مدائن لوط اهلاك القرى صرح فى الموضعين بذكر القرية التى يحل بها الهلاك كأنها كتسبت الظلم منهم واستحققت الهلاك معهم ولما كان المراد من قوم فرعون اهلاكم بصفاتهم حيث كانوا ولم يهلك بلدهم أتى بالضمير العائد على ذواتهم من حيث هى لا تختص بمكان ولا يدخل معها مكان وقد قلت

لأسرار آيات الكتاب معانى * تدق فلا تبدو لجل معانى
وفيهما لمرناض لبيب عجائب * سنى برقها يعنو له القمران
اذا بارق منها لقلبي قد بدا * هممت قرير العين بالطيران
سرورا وإيهاجا وصولا على الملا * كأن على هام السماء مكاني

(قوله واستحقاق الرحمة) عطف مسبب على سبب وكذا قوله وترقب الشفقة وهو بمعنى الاستعطف المذكور في المتن وأما زاد الشارح التخصيص واستحقاق الرحمة لبيان سبب الاستعطف بلفظ العبد فظهر توافق كلامي المصنف والشارح (قوله أعني نقل الخ) هذا التفسير مصرح به في كلام السكاكي ولولاه لا يمكن جعل المشار اليه مطاق النقل دفعا للتسامح الآتي فالشارح نقل عبارة السكاكي وتفسيره ولذلك أعني ولم يقل يعني وأفاد بهذا التفسير أن الإشارة لما يفهم (٤٦٢) ضمنا من إيراد قوله تعالى فتوكل على الله وقوله يا عيسى أنا كاذب

واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة قال (السكاكي هذا) أعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة (غير مختص بالمسند اليه ولا) النقل مطلقا مختص (بهذا القدر) أي

ومقام السؤال يقتضي كل ما يوجب العطف ثم لما كان من جملة ما يقوم الظاهر مقامه ضمير التكلم كما تقدم في الامثلة ويسمى التكلم اصطلاحا حكاية والظاهر من باب الغيبة ونقل الكلام من التكلم الذي هو الحكاية الى الظاهر الذي هو من قبيل الغيبة يسمى التفاتا وكان الالتفات لا يختص بالنقل عن الحكاية الى الغيبة فقط بل نقله من كل من الخطاب أو الغيبة أو التكلم الى الآخر يسمى التفاتا أشار الى ذلك حاكيا له عن السكاكي لينبه على ما خالف فيه السكاكي المشهور في ذلك فقال قال (السكاكي هذا) الإشارة الى مدلول الامثلة من نقل الكلام عن الحكاية التي هي التكلم الى الظاهر الذي هو من معنى الغيبة (غير مختص بالمسند اليه) أي نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة لا يختص بالمسند اليه كما تقدم في قول الخلفاء أمير المؤمنين يأمر بكذا وقوله يا عيسى أنا كاذب بل يجري في غيره كالحجور كما تقدم في قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله وبهذا يعلم أن قوله غير مختص بالمسند اليه غير محتاج اليه في هذا المقام لأن قوله تعالى فتوكل على الله من نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة من غير باب المسند وقد تقدم فلا يحتاج الى إعادة ما يدل عليه (ولأيهذا القدر) الذي هو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة

مثالا لوضع الظاهر موضع المضمرة فانه يتضمن نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة (قوله عن الحكاية) أي التكلم لأن التكلم يحكي عن نفسه (قوله الى الغيبة) أي الاستفادة من الاسم الظاهر لانه عندهم من قبيل الغيبة (قوله غير مختص بالمسند اليه) أي بل تارة يكون في المسند اليه كما مر في قوله يا عيسى أنا كاذب وفي قول الخلفاء أمير المؤمنين يأمر بكذا مكان أنا العاصي وأنا آمر بكذا وتارة يكون ذلك النقل في غير المسند اليه كما مر في قوله فتوكل على الله مكان فتوكل على فهذا كما مر في الالتفات عند السكاكي * وعلم أن قوله غير مختص بالمسند اليه غير محتاج له لافي كلام المصنف ولا في كلام السكاكي لانه قد علم مما سبق

وهاتيك منها قد أبحث كما ترى * فشكرا لمن أولى بديع بيان وان حياتي في تموج أبحدر * من العلم في قلبي تمتد لساني وكم من كناس في حماسي مخدر * الى أن أرى أهلا ذكي جنان فيضطاد مني ما يطيق اقتناصه * وليس له بالشاردات يدان مناسي سليم الذهن ريض ارتوى * بكل علوم الخلق ذو لمعان فذاك الذي يرجي لايضاح مشكل * ويقصد للتحرير عند عيان وكم لي في الآيات حسن تدبر * به الله ذو الفضل العظيم حبانى بجاه رسول الله قد نلت كل ما * أتى وسياقنى دائما بأمان فصلى عليه الله ماذر شارق * وسلم مادامت له الملوان

اه كلام والدون خطه نقلته ص (السكاكي هذا غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر الخ)

في التمثيل عدم الاختصاص نعم لو عبر ففاء التفريع كان ظاهرا هكذا اعترض أرباب الحواشي وأجاب العلامة ش عبد الحكيم بأن المفهوم صريحا مما تقدم في كلام المصنف والسكاكي عدم اختصاص وضع المظهر موضع المضمرة بالمسند اليه لعدم اختصاص نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة وان كان ذلك مفهوما منه ضمنا والتصريح بما علم ضمنا ليس من التكرار (قوله ولا بهذا القدر) ظاهره أن المعنى وليس النقل من الحكاية الى الغيبة مختصا بأن يكون من الحكاية الى الغيبة ولا يخفى فساده لاستلزامه سلب اختصاص الشيء بنفسه لان محصله أن النقل المذكور لا يختص بنفسه بل يوجد في غيره ومحال أن توجد نفس الشيء في غيره وهذا حاصل التسامح الذي في العبارة وحاصل الجواب الذي أشار له الشارح بقوله ولا النقل مطلقا أنا نجرد النقل الأول عن قيده أي أن النقل حال كونه مطلقا عن التقييد يكون من التكلم الى الغيبة غير مختص بهذا القدر أعني النقل من التكلم الى الغيبة بل يكون النقل في غيره ككونه من الخطاب الى التكلم أو الغيبة أو من الغيبة الى التكلم أو الخطاب أو من التكلم الى الخطاب (قوله ولا النقل مطلقا) أي عن التقييد

بل التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل كل واحد منها الى الآخر و يسمى هذا النقل التفاتا عند علماء المعاني

بكونه من الحكاية الى الغيبة وان كان التقييد ظاهر العبارة ويدل على هذا المراد قول المصنف بل كل من التكلم الخ (قوله بأن يكون الخ) هذا تفسير لهذا القدر (قوله ولا تخلو العبارة) أى عبارة المصنف عن تسامح أى قبل التأويل السابق وأما بعده فلا (قوله أى سواء كان الخ) لا يعكز على تفسير الاطلاق بما ذكره قوله بعد عند علماء المعاني لانه من جملة مقول السكاكى بحسب زعمه وفهمه عن علماء المعاني (قوله واردا فى الكلام) أى بأن عبر به أولا كفاى الأمثلة الآتية وقوله أو كان الخ أى كفاى الأمثلة التى مضت (قوله ستة) أى وان ضربت هذه الستة فى الحالتين وهما أن يكون قد أورد كل منهما فى الكلام (٤٦٣) ثم عدل عنه أولم يورد لكن كان مقتضى الظاهر إرادته صارت اثني عشر قسما فان ضربتها فى السند اليه وغيره صارت أربعة وعشرين (قوله) حاصلة من ضرب الثلاثة فى الاثنين أى من نقل

بأن يكون عن الحكاية الى الغيبة ولا تخلو العبارة عن تسامح (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا) أى سواء كان فى السند اليه أو غيره وسواء كان كل منها واردا فى الكلام أو كان مقتضى الظاهر إرادته (ينقل الى الآخر) فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة فى الاثنين ولفظ مطلقا ليس فى عبارة السكاكى لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه فى الالتفات بالنظر الى الأمثلة (و يسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا)

والظاهر عطفه على قوله بالسند اليه فيكون التقدير ان نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بهذا القدر الذى هو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة لان هذا هو القدر المتقدم فيكون مدلول الكلام أن هذا النقل لا يختص بنفسه بل يوجد فى غيره ولا معنى له ولهذا وجب أن يحمل على معنى أن النقل فى الجملة لا يختص بهذا القدر الذى هو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة بل يكون النقل فى غيره كنقله من الخطاب الى التكلم أو الغيبة لئلا يختص بالخطاب أو من التكلم الى الخطاب ولهذا كان فى الكلام تسامح حيث ضمن العطف ما هو كالاستئناف ويدل على هذا ما أشار اليه بقوله (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر) فالاقسام المتصورة ههنا ستة من ضرب ثلاثة فى اثنين لان كلا من الثلاثة ينقل للاثنتين المغايرين له اذ لا يصح نقل كل لنفسه والمراد بالاطلاق أن النقل يجري فى الثلاثة فى باب المسند اليه وفى غيره وأنه يعتبر حيث مضى التعبير بأحد الثلاثة ثم عبر بالآخر وحيث اقتضى المقام ذلك الاحد ولولم يعبر به ثم عبر بالآخر ولا يخفاك أن ادخال المعنى الأول فى الاطلاق غير محتاج اليه بعد قوله غير مختص بالسند اليه ولكن انما لا يحتاج اليه بالنسبة الى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة ولا يقال كلام السكاكى ليس فيه التصريح بهذا الاطلاق فكيف حكا المصنف عنه لانه علم من مذهبه اعتبار معناه فصيح نسبته اليه (و يسمى هذا النقل) بجميع أقسامه (عند علماء المعاني التفاتا) أخذ من التفات الانسان عينا واثما لا وبالعكس فان قلت لا وجه خصص تسميته

ش الاشارة بقوله هذا إما الى نقل الكلام عن ضمير التكلم الى اسم ظاهر كما سبق فى قول الخليفة أمير المؤمنين يأمر بكذا أو الى كل واحد من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا أى سواء كان مسندا اليه أم غيره وسواء كان من متكلم أم غيره و يسمى هذا النقل التفاتا قال ابن الاثير فى كنز البلاغة و يسمى

تقدم التعبير والنظر الى الأمثلة حيث مثل بالسند اليه وغيره وبما تقدمه التعبير وما لم يتقدمه فيكون الاطلاق مأخوذا من مجموع الأمرين ما علم من مذهبه والأمثلة (قوله و يسمى هذا النقل) أى نقل الكلام من كل واحد من الثلاثة الى غيره منها مطلقا التفاتا (قوله عند علماء المعاني) اعترض بأن فائدة الالتفات كإثبات أن يورث الكلام ظرافة وحسن نظرية أى تجديد وابتداع فيصنف اليه لطرافته وابتداعه ولا يكون الكلام بذلك مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون البحث عنه من علم المعاني بل من علم البديع وحينئذ فالذى يسميه بهذا الاسم أهل البديع لا أهل المعاني وأجيب بأنه من مباحث علم المعاني باعتبار اقتضاء المقام لفائده من طلب مزيد الاصفاء لكون الكلام سؤالا أو مدحا أو إقامة حجة أو غير ذلك ومن مباحث علم البديع من جهة كونه يورث الكلام ظرافة فتسمية ذلك النقل بالالتفات عند علماء المعاني لا تنافي تسميته بذلك أيضا عند غيرهم

كقول ربيعة بن مفرور

فالتفت كما ترى حيث لم يقل وأخلفتني وقوله

بانت سعاد فأمسى القلب معمودا * وأخافتك ابنة الحر للواعيدا

تذكرت والذكرى تهيجك زينا * وأصبح باقي وصلها قد تقضا

فالتفت في البينين

وحل بفلج فالأبارأهلنا * وشطت فلت غمرة فلتقبا

(قوله مأخوذ) أي من قول من التفتات الانسان الخ أي ان لفظ التفتات نقل من التفتات الانسان من يمينه الى يساره الى التعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر (قوله وبالعكس) فيه نظر لانه يقتضى أن الالتفات الحسي لا بد فيه من تحويل بدنه عن الحالة الأصلية الى جهة يمينه ثم الى جهة يساره وأن الالتفات الاصطلاحي لا بد فيه من انتقالين ولا يتحقق ذلك الا بثلاث تعبيرات مع أنه يكفي في الأول تحويل واحد (٤٦٤) وفي الثاني انتقال واحد فالأولى أن يقول أو بالعكس ويجب أن الواو بمعنى

مأخوذ من التفتات الانسان من يمينه الى شماله وبالعكس (كقوله) أي قول امرئ القيس (تطاول ليلك) خطابا لنفسه التفاتا ومقتضى الظاهر ليلي (بالأتمد) بفتح الهمزة وضم الهم اسم موضع

بعلامه المعاني مع أن عد الالتفات من البديع أقرب لان حاصل ما فيه على ما يأتي أنه يفيد الكلام ظرافة وحسن نظرية فيصغى اليه لظرافته وابتداعه ولا يكون الكلام به مطابقة لمقتضى الحال فلا يكون من علم المعاني فضلا عن كونه يختص بهم فيسمونه به دون أهل البديع قلت أما كونه من الأحوال التي تذكر في علم المعاني فصحيح كما اذا اقتضى المقام فائدة من طلب مزيد الاصفاء لكون الكلام سؤالا أو مدحا أو إقامة حجة أو غير ذلك فهو من هذا الوجه من علم المعاني ومن جهة كونه شيئا ظاهريا فاستبدعا يكون من علم البديع وكثيرا ما يوجد في المعاني مثل هذا فليفهم وأما تخصيص علماء المعاني بالتسمية فلا حرج فيه والله أعلم وذلك (كقوله) يعني امرئ القيس (تطاول ليلك) بفتح الكاف خطابا لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي لان المقام للتكلم فعمل عنه الى الخطاب وقد تقدم أن من الالتفات عند السكاكي أن يكون للمقام لاحد الطرق الثلاثة فيعمل عنه الى غيره ولولم يقدم التعبير بغير المذكور فهذا الشاهد يطابق مذهب السكاكي وقوله (بالأتمد) بفتح الهمزة وضم الهم اسم مكان وتماه * ونام الحلى ولم ترقده ولا شك ان ما ذهب اليه السكاكي من عدم اشتراط تقدم تعبير آخر يتحقق فيه معنى الالتفات من جهة التكلم لانه التفت من مقتضى المقام الى غير ذلك لكن الفائدة المذكورة على وجه العموم للالتفات وهي أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى غيره كان أكثر ايقاظا للاصغاء اليه لا يظهر فيما اذا لم يتقدم تعبير آخر فان التعبير الأول يرد غالباً قبل ارتقاب ما يصاح للمقام فلا يتحقق تجديد ما لا يرتقب فليتماثل

شجاعة العرب اه ومنهم من يجعل الالتفات نقل الكلام من حالة الى أخرى مطلقا وجعل منه ابن النفيس في طريق الفصاحة التعبير عن المضارع بالماضي وعكسه وجعل غيره منه الانتقال من خطاب الواحد والاثنتين أو الجمع لغيره وهو أقرب شيء للالتفات المشهور لمشابهته في الانتقال من أحد أساليب ثلاثة لآخر وفي انقسامه الى ستة أقسام وسنفرد بالذكر وفسر السكاكي الالتفات بنقل واحد من التكلم والخطاب والغيبة الى الآخر يعني أنه التعبير بأحدى هذه الطرق عما به أو كان

أو (قوله قول امرئ القيس) أي في مرثية أبيه (قوله خطابا لنفسه) أي لذاته وشخصه فليس الخطاب على حقيقته اذ لم يرد بالخطاب من يغايره بل أراد ذاته أي فهو بكسر الكاف لان الشائع في خطاب النفس التأنيت ويصح الفتح نظرا لكون النفس شخصا أو بمعنى المكروب ألا ترى الى قوله ولم ترقد بالتذكير وقوله التفاتاً أي على جهة الالتفات أي ان لم يحمل تجريدا والالم يكن التفاتاً اذ مبنى التجريد على المغايرة والالتفات على اتحاد المعنى هذا هو التحقيق خلافا لمن قال لامناضة بينهما (قوله ومقتضى الظاهر ليلي) أي لان المقام مقام تكلم وحكاية عن نفسه (قوله بالأتمد) وبعده

ونام الحلى ولم ترقد وبات وبانت له ليلة * كناية ذى العائر الأرمدة وذلك من نبأ جاني * وخبرته عن أنى الأسود من واعلم أن في هذه الأبيات التفاتين باتفاق في بات لعدوله الى الغيبة بعد الخطاب وفي جاني لعدوله بعدها الى التكلم وأما قوله تطاول ليلك فالسكاكي يجعله التفاتاً من التكلم للخطاب ان لم يكن تجريدا وما الجمهور في تعين عندهم أن يكون تجريدا اذ لم يقع قبله التعبير بطريق التكلم وقوله تطاول ليلك كناية عن السهر وقوله وبات تأمة بمعنى أقام ليلا ونزل به نام أول يوم فلا ينافي لم ترقد وبات اما ناقصة وله خبرها أو تأمة وله حال وعطف بات على بات من عطف المبين على المبين من حيث اللفظ ومن عطف المقيد على المطلق من حيث المعنى والحلى هو الخالي عن الهم والحزن والعائر بمهلة وهمزة قذى الدين ومن لا ابتداء الفاية أول التعليل والنبا خبر فيه فائدة عظيمة متضمنا لعم أوطن فهو أخص من مطلق الخبر

والشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها

(قوله وللشهور الخ) هذا من كلام المصنف مقابل لقول السكاكي (قوله أي عن ذلك المعنى) هذا صريح في أنه لا بد من اتحاد معنى الطريقين والمراد الاتحاد في المصدق فيدخل فيه نحو أنازيد ويحتاج إلى إخراجها بالقييد الذي ذكره الشارح (قوله ويرقبه) أي ينتظره عطف على قوله يقتضيه من عطف اللازم على المألوم وقوله بشرط أن يكون على خلاف ما يقتضيه الظاهر أي ظاهر الكلام أي ولو كان موافقا للظاهر للمقام كما في قوله تعالى وما يدريك لعله يزكي فإنه خطاب موافق لظاهر المقام الذي هو مقام الخطاب لكنه مخالف لظاهر الكلام لأنه عبر عنه أولا بالغيبة في قوله تعالى عبس وتولى أن جاءه الأعمى على خلاف مقتضى ظاهر المقام لأن مقتضاه الخطاب في الموضعين فالتعبير بالخطاب المناسب للمقام بالأصالة الالتفات لأنه مخالف لظاهر السوق وذلك ظاهر والسري المعدول عن الخطاب إلى الغيبة أولا تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم لما فيه من التلطف في مقام العتاب (٤٦٥) بالمعدول عن المواجهة في الخطاب (قوله ولا بد من هذا القيد) أي وهو

(والشهور) عند الجمهور (أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من) الطرق (الثلاثة) (التكلم والخطاب والغيبة) (بعد التعبير عنه) أي عن ذلك المعنى (بآخر منها) أي بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويرقبه السامع ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا أنازيد وأنت عمرو * نحن اللذون أصبحوا الصبا * وقوله تعالى

(والشهور) عند علماء البيان خلاف مذهب السكاكي وهو (أن الالتفات) عندهم (هو التعبير عن معنى) من المعاني (بطريق من) الطرق (الثلاثة) وهي التكلم والخطاب والغيبة (بعد التعبير عنه) أي الالتفات هو التعبير عن معنى بعد التعبير عن ذلك المعنى نفسه (بطريق آخر منها) أي من تلك الطرق الثلاثة كان يعبر عنه أولا بالغيبة ثم يعبر عنه ثانيا بالخطاب كما يأتي في الأمثلة ولكن لا يكفي في تحقق الالتفات مجرد تعبير مخالف لتعبير آخر عن المعنى لأن ذلك قد يكون على حسب ما يناسب سوق الكلام فلا يكون من الالتفات في شيء بل لا بد بعد مخالفة التعبير الثاني للأول مع اتحاد المعنى من كون الثاني جاريا على خلاف ظاهر سوق الكلام بأن يكون على خلاف ما يرتقبه السامع فيخرج عن معنى الالتفات ما جرى على ظاهر ما ينبغي في سوق الكلام مثل قولنا أنازيد وأنت عمرو فان الأخبار بالظاهر ولو كان من قبيل الغيبة عن ضمير التكلم أو الخطاب جار على ظاهر ما يستعمل في الكلام فلم يخرج على خلاف ما يرتقبه السامع لصحة الأخبار بالظاهر عن المضمحل مطلقا فلا يكون

من مقتضى الظاهر أنه يعبر عنه بغيره والمشهور أن الالتفات التعبير عن معنى بأحدى الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق أخرى وهو أخص من الأول لأن نحو قول الخليفة أمير المؤمنين يأمر بكذا التفات عند السكاكي دون غيره وقول السكاكي خلاف الظاهر أعظم من أن تكون مخالفة الظاهر للفظية لا معنوية كقوله تعالى والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه فان سقناه على وفق الظاهر معني لأنه جاء على الأصل وعلى خلاف الظاهر لفظا لأن لفظ الجلالة للغيبة أو تكون مخالفة للظاهر معنوية لالفظية مثل أمير المؤمنين يأمر بكذا أو معنوية ولفظية مثل أنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر

(٥٩ - شروح التلخيص - أول) الظاهر وإن كان من قبيل الغيبة عن ضمير التكلم أو الخطاب إلا أنه جار على ظاهر ما يستعمل في الكلام (قوله ونحن اللذون الخ) أي فقد انتقل من ضمير التكلم وهو نحن إلى الغيبة وهو اللذون إلا أنه يقتضيه الظاهر لأن الأخبار بالظاهر وإن كان من قبيل الغيبة عن ضمير التكلم أو الخطاب جار على ظاهر ما يستعمل في الكلام فلم يخرج على خلاف ما يرتقبه السامع فإلا هذا الشرط لحكم بأن هذا التفات وقوله أصبحوا جار على مقتضى الظاهر لأن اللذون اسم غيبة فأنطبق له الغيبة والظاهر أن الصباحان صريح مجزئ معنى أصبحوا أنا كيد من أصبحه إذا أنا صبا أو يجوز أن يراد اليتان المطلق بقرينة الصباح فنصبه في الوجهين على الظرفية ويحتمل أن يكون الصباحان مفعولا مطلقا أصبحوا من قبيل أنبت نباتا وتبتل بتيلا ومفعول أصبحوا محذوف أي أصبحوهم وتنام البيت * يوم النخيل غارة ملحاحا * والنخيل بضم النون وبالحاء المعجمة موضع بالشام والغارة اسم مصدر نصب على التعليل أي لأجل الغارة والملحاح صيغة متباعدة من الملحاح أه قنرى

(قوله وإياك نستعين) أى فانه وان عبر عن المعنى وهو الذات العلية بطريق الخطاب بعد التعبير عنها بآخر وهو التسمية في قوله مالك الا أن هذا التعبير على مقتضى الظاهر لان الالتفات حصل أولا بقوله إياك نعبد والثاني وهو وإياك نستعين أتى على أسلوبه كما قال الشارح (قوله فان الالتفات انما هو في إياك نعبد) أى لانه انتقل من التعبير عن معنى الغيبة وهو مالك يوم الدين الى الخطاب في قوله إياك نعبد وأما قوله وإياك نستعين فليس فيه الالتفات لانه (٤٦٦) انتقل من خطاب وهو إياك نعبد الى خطاب آخر وهو وإياك نستعين فكل

واحد من قوله وإياك نستعين واهدنا وأنعمت فان الالتفات انما هو في إياك نعبد والباقي جار على أسلوبه ومن زعم أن في مثل يأياها الذين آمنوا التفاتا والقياس آمنت فقد سها على ما يشهد به كتب النحو من الالتفات ولو صدق عليه ان التعبير الثاني صادق على معنى عبر عنه بطريق آخر قبله ولكن في الحاجة الى زيادة قيد كونه على خلاف ظاهر سوق الكلام لاخراج هذا المثال نظر كما قيل لان المراد بالمحمول المفهوم وبالموضوع المصدق فلم يعبر بآثاني في هذه القضية عن نفس ما عبر عنه بالاول فلم يصدق عليه حد الالتفات حتى يحتاج لاخراجه بالقيد وكأن المقيد ينظر الى اتحاد المصدق وكذا يخرج عن معنى الالتفات نحو قوله اللذين صبحوا الصبا فان اعادة الضمير من الصلة الى الموصول لكونه اسما ظاهرا الأصل فيه أن يكون بطريق الغيبة ولو عبر عن مصدوقه أولا بطريق التكلم وهذا هو المقرر في قواعد النحو ولهذا كان قول القائل ان في مثل يأياها الذين آمنوا التفاتا وان الأصل يأياها الذين آمنتم سهوا بينا لان كون المقام للتكلم بعد النداء كما في قول القائل يا زيد قم انما هو في غير الصلة التي يتم بها الموصول لان ما يعود من الصلة الى الموصول كما تقدم من باب الغيبة ويخرج أيضا عن معنى الالتفات قوله تعالى وإياك نستعين واهدنا وأنعمت لانه وقع الالتفات قبله في قوله تعالى إياك نعبد فجري ما بعده على ما يرتقبه السامع لكونه على أسلوب ما قبله وبحث هذا أيضا بأن البعدية ان حمت على الاتصالية لم يحتج الى هذا القيد لاخراج ما ذكر لان الموجود فيه بعدية الانفصال فلا يصدق عليه بهذا الاعتبار أنه عبر عن معنى بعد التعبير عنه بمعنى آخر لان البعدية الأصل فيها الاتصال ولم يوجد ولا يخفى ضعف هذا البحث وقولنا في هذا القيد خلاف ظاهر سوق الكلام اشارة الى أن التعبير الثاني يكون التفاتا متى خالف ما يرتقبه السامع ولو كان موافقا لأصل ظاهر المقام كما في قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى فانه خطاب موافق لأصل ظاهر المقام الذي هو مقام الخطاب لكنه مخالف لظاهر الكلام لانه عبر عنه أولا بالغيبة في قوله تعالى عبس وتولى أن جاءه الأعمى على خلاف مقتضى الحال فناسب اجراؤه على مقتضى الغيبة فالتعبير بالخطاب المناسب للمقام بالاتصال التفات لانه مخالف لظاهر سوق الكلام وذلك ظاهر والسري العدول عن الخطاب الى الغيبة أولا تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم لما فيه من

وإياك نستعين واهدنا وأنعمت فان الالتفات انما هو في إياك نعبد والباقي جار على أسلوبه ومن زعم أن في مثل يأياها الذين آمنوا التفاتا والقياس آمنت فقد سها على ما يشهد به كتب النحو

من الالتفات ولو صدق عليه ان التعبير الثاني صادق على معنى عبر عنه بطريق آخر قبله ولكن في الحاجة الى زيادة قيد كونه على خلاف ظاهر سوق الكلام لاخراج هذا المثال نظر كما قيل لان المراد بالمحمول المفهوم وبالموضوع المصدق فلم يعبر بآثاني في هذه القضية عن نفس ما عبر عنه بالاول فلم يصدق عليه حد الالتفات حتى يحتاج لاخراجه بالقيد وكأن المقيد ينظر الى اتحاد المصدق وكذا يخرج عن معنى الالتفات نحو قوله اللذين صبحوا الصبا فان اعادة الضمير من الصلة الى الموصول لكونه اسما ظاهرا الأصل فيه أن يكون بطريق الغيبة ولو عبر عن مصدوقه أولا بطريق التكلم وهذا هو المقرر في قواعد النحو ولهذا كان قول القائل ان في مثل يأياها الذين آمنوا التفاتا وان الأصل يأياها الذين آمنتم سهوا بينا لان كون المقام للتكلم بعد النداء كما في قول القائل يا زيد قم انما هو في غير الصلة التي يتم بها الموصول لان ما يعود من الصلة الى الموصول كما تقدم من باب الغيبة ويخرج أيضا عن معنى الالتفات قوله تعالى وإياك نستعين واهدنا وأنعمت لانه وقع الالتفات قبله في قوله تعالى إياك نعبد فجري ما بعده على ما يرتقبه السامع لكونه على أسلوب ما قبله وبحث هذا أيضا بأن البعدية ان حمت على الاتصالية لم يحتج الى هذا القيد لاخراج ما ذكر لان الموجود فيه بعدية الانفصال فلا يصدق عليه بهذا الاعتبار أنه عبر عن معنى بعد التعبير عنه بمعنى آخر لان البعدية الأصل فيها الاتصال ولم يوجد ولا يخفى ضعف هذا البحث وقولنا في هذا القيد خلاف ظاهر سوق الكلام اشارة الى أن التعبير الثاني يكون التفاتا متى خالف ما يرتقبه السامع ولو كان موافقا لأصل ظاهر المقام كما في قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى فانه خطاب موافق لأصل ظاهر المقام الذي هو مقام الخطاب لكنه مخالف لظاهر الكلام لانه عبر عنه أولا بالغيبة في قوله تعالى عبس وتولى أن جاءه الأعمى على خلاف مقتضى الحال فناسب اجراؤه على مقتضى الغيبة فالتعبير بالخطاب المناسب للمقام بالاتصال التفات لانه مخالف لظاهر سوق الكلام وذلك ظاهر والسري العدول عن الخطاب الى الغيبة أولا تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم لما فيه من

والسكاكى لم يصرح بما أراد به بقوله خلاف الظاهر هل يريد بحسب اللفظ أو المعنى لكن دلنا على ان ذلك مراده جعله في آيات امرى القيس التي ستأتى ثلاث التفاتات لكن مخالفة الظاهر في المعنى لاني اللفظ شرط كونها التفاتا ان لا يوافق لفظا سابقا فان وافقه فليس التفاتا فاصله ان الالتفات عند السكاكى اتيان الكلام على أسلوب مخالف لأسلوب سابق مطابقا أو لم يسبقه غيره والمعنى يقتضى خلافه وقد قسموا الالتفات الى ستة أقسام الاول الالتفات من التكلم الى الخطاب ومثله بقوله تعالى وما لى لأعبد الذى فطرني واليه ترجعون الاصل واليه أرجع فالتفت من التكلم الى الخطاب فالتفت وفيه

وان عرض له الخطاب بسبب النداء وحينئذ فآمنوا جار على مقتضى الظاهر كما ان حق الكلام بعد تمام النداء أن يكون بطريق الخطاب نحو يا زيد قم ويأياها الذين آمنوا إذ اقمتم الى الصلاة وأما قبل تمامه فحقه الغيبة والصلة متممة للنداء الذى هو الموصول فهي كالجزء منه فلا يراعى في الكلام حكم الخطاب العارض بالنداء الا بعد تمامه ولا يرد قول الشاعر وهو سيدنا على :
أنا الذى سمعتنى أمى حيدر * أكيلكم بالسيف كيل السندره
لانه قبيح كما في المطول لكن في المعنى في بحث الأشياء التي تحتاج الى رابط أن نحو أنت الذى فطمت مقيس لكنه قليل اه لكن مقبسته

وهذا أخص من تفسير السكا كي لانه أراد بالنقل أن يعبر بطريق من هذه الطرق عما عبر عنه بغيره أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره منها فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب قوله تعالى ومالي لأعبد الذي فطرني واليه ترجعون

على هذا القول لاتنافي كونه خلاف مقتضى الظاهر لان قلته تفيد كونه خلافا (قوله أخص منه) أي من نفسه (قوله لان النقل عنده) أي للسمي بالالتفات (قوله من غير عكس) أي لغوي بحيث يقال كل التفات عند السكا كي (٤٦٧) التفات عند الجمهور والمراد من غير عكس لغوي عكسا صحيحا وأما عكسه

عكسا منطقيا وهو بعض الالتفات عند السكا كي التفات عند الجمهور فهو صحيح (قوله ومالي لأعبد الخ) هذا حكاية عن حبيب النجار موعظة لقومه تركهم الايمان (قوله ومقتضى الظاهر أرجع) حاصله أن الشارح ذكر قولين في تقرير الالتفات في هذه الآية الأول منهما أن الضمير ين للتكلم وانكته عبر ثانيا عن الذات المتكلمة بضمير مخاطبين ففيه التفات ومقتضى الظاهر أرجع وحاصل القول الثاني أن الضمير ين للمخاطبين فكان مقتضى الظاهر أن يقال ومالككم لانعبدون الذي فطركم واليه ترجعون فعدل عن مقتضى الظاهر في الأول وأوقع ضمير التكلم موقع ضمير الخطاب ثم عبر بعد ضمير التكلم بضمير الخطاب فقد أعيد المعبر عنه

(وهذا) أي الالتفات بتفسير الجمهور (أخص منه) بتفسير السكا كي لان النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق ثم بطريق آخر أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق فترك وعدل الى طريق آخر فيتحقق الالتفات بتعبير واحد وعند الجمهور مخصوص بالأول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في تطاول ليلك (مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالي لأعبد الذي فطرني واليه ترجعون) ومقتضى الظاهر أرجع والتحقيق

التلطف في مقام العتاب يا عدول عن المواجهة في الخطاب (وهذا) التفسير الجاري على مذهب الجمهور للالتفات (أخص) من تفسير السكا كي له لانهم شرطوا تقدم التعبير وهو لم يشترط كما يفيد ما تقدم الا اقتضاء الظاهر لخلافه فيصدق عنده بالتعبير الواحد حيث يكون مقتضى الظاهر خلافا كما في قوله طحباك قلب ولا يصدق عند الجمهور الا في التعبيرين فكل التفات عندهم التفات عند السكا كي ولا ينعكس الاجزئيا وهو ظاهر ثم شرع في أمثلة الأقسام الستة المتصورة في الانتقال من أحد الطرق الثلاثة الى الطريقين المتغيرين له وبدأ بمثال النقل من التكلم الى غيره ثم بمثال النقل من الخطاب الى غيره ثم بمثال النقل من الغيبة الى غيره على حسب ما تقتضيه الاعرفية في مقامات الضمير فقال (مثال الالتفات) أي النقل (من التكلم الى الخطاب) قوله تعالى حكاية عن حبيب النجار في موعظة قومه في الايمان (ومالي لأعبد الذي فطرني) أي مالكم لانعبدون الذي فطركم أي خلقكم فنسب (١) انكار ترك العبادة الى نفسه ثم يضاهي مخاطبين وإشارة الى أنه لا يرذلهم الامير بذنوبه وان ما يلزمهم من انكار ترك العبادة يلزمه في جملتهم على تقدير تركه لها وهو من اللطافة في الخطاب ولما عدل عن الخطاب المعرض به لأجل هذا الى التكلم ناسب اجراء الكلام على طريق التكلم فيقول واليه أرجع ليكون الكلام جاريا على نسق واحد فلما عدل الى الخطاب فقال (واليه ترجعون) كان التفاتا على المذهبين في آخره والتفاتا على مذهب السكا كي في أوله واذا اعتبر هذا التحقيق وهو أن المراد بقوله ومالي لأعبد مالكم لانعبدون تحقق أن هنا خطابا عبر عنه أولا بطريق وثانيا بآخر فتحقق الالتفات فلا يرد ما يقال من أنه لا التفات هنا لان المراد ثانيا مخاطبون والمراد أولا التكلم فليس هنا معنى واحد عبر عنه بطريقين لا يقال فالخطاب على هذا التحقيق جار على أصله فلا التفات لانا نقول الالتفات لا ينافية موافقة للمقام وإنما تنافية موافقة ظاهر سوق الكلام كما تقدم ولا يقال المراد بالأول قطعا التكلم والخطاب إنما أريد بطريق التعريض الثابت باللزوم فلم يصدق وجود تعبيرين عن معنى

نظر لجواز أن يكون أراد بقوله ترجعون مخاطبين ولم يرد نفسه ويؤيده ضمير الجمع ولو أراد نفسه لقال يرجع وعلى قول السكا كي يحتمل أن يكون المراد ومالككم والثاني في ترجعون لان ومالي مخالف للظاهر معنى وترجعون مخالف للظاهر افظا وقد قدمنا أن مخالفة الظاهر بأيهما كان التفات واعلم أنه سيأتي

واختلفت العبارة فعبرا أولا بطريق التكلم ثم عبر ثانيا بطريق الخطاب وهذا التفات وهذا القول هو التحقيق كما قال الشارح وذلك لان قوله ومالي لأعبد الخ تعريض بالمخاطبين لان المقصود وعظهم وزجرهم على عدم الايمان فهم المقصودون بالذات من ذلك القول وعلى هذا التحقيق في قوله ومالي التفات على مذهب السكا كي فقط لانه تعبير على خلاف مقتضى الظاهر وفي قوله واليه ترجعون التفات على المذهبين كذا قيل ولا وجه للتخصيص بالسكا كي بل في قوله ومالي التفات عند الجمهور أيضا اذ قد سبق طريق الخطاب في قوله انبعوا الرسلين انبعوا من لا يسألكم أجرا وأما على خلاف التحقيق في الكلام التفات واحد على المذهبين في قوله واليه ترجعون

(١) قول ابن يعقوب فنسب انكار وقوله بعده من انكاره كذا في النسخ ولا حاجة الى لفظ انكار في الموضعين

ومن التكلم الى الغيبة قوله تعالى إنا أعطيناك الكوثر فصل ربك وانحر ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة
طحا بك قلب في الحسان طروب * بعيد الشباب عصر حان مسيب

(قوله أن المراد مالكم لا تعبدون) أي لان التكلم حبيب النجار وهو من المؤمنين فالعبادة حاصلة منه بالفعل الا أنه أقام نفسه مقام
المخاطبين فذهب ترك العبادة الى نفسه تعريضاً بالمخاطبين إشارة الى أنه لا يريد لهم الاماير يد لنفسه وأن ما يلزمهم في ترك العبادة يلزمه
في جملتهم على تقدير تركه لها وهو من اللطافة في الخطاب فالقاعدة المختصة بموقع هذا الالتفات التعريض والاعلام بأن المراد المخاطبون
من أول الكلام ثم ان كون الكلام من باب التعريض بالمخاطبين لا ينافي الالتفات اذ لا يشترط فيه التعبير بالمطابقة بل يصح بالازوم
أيضا كما في التعريض والتعريض عند المصنف والشارح إباحاز أو كناية وهما مجاز لا امتناع ارادة الموضوع له فيكون اللفظ مستعملا
في غير ما وضع له فيكون المعبر عنه في الأسلوبين واحدا نعم على ما حققه العلامة السيد من أن المعنى التعريض من مستنبعات التركيب واللفظ
ليس بمستعمل فيه بل اللفظ بالنسبة الى المعنى (٤٦٨) المستعمل فيه إما حقيقة أو مجاز أو كناية يرد أن اللفظ ليس مستعملا في

المخاطبين فلا يكون المعنى
المعبر عنه في الأسلوبين
واحدا فلا التفات أفاده
عبد الحكيم (قوله إنا
أعطيناك الكوثر) أي
الخير الكثير أو نهرا في
الجنة يسمى بالكوثر (قوله
ومقتضى الظاهر لنا) أي
لان أعطيناك تكلم وقوله
لربك غيبة لان الاسم
الظاهر من قبيل الغيبة كما
مروفاة الالتفات في الآية
أن في لفظ الرب حشا
على فعل المأمور به لان من
يربك يستحق العبادة وفيه
ازالة الاحتمال أيضا لان
قوله إنا أعطيناك الكوثر
ليس صريحا في افادة
الاعطاء من الله وأيضا كلمة
إنا تحتل الجمع كما تحتل

أن المراد مالكم لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق اجراء باقي
الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق الخطاب فيكون التفاتنا على المذهبين (و) مثال
الالتفات من التكلم (الى الغيبة إنا أعطيناك الكوثر فصل ربك وانحر) ومقتضى الظاهر لنا (و)
مثال الالتفات (من الخطاب الى التكلم) قول الشاعر (طحا) أي ذهب (بك قلب في الحسان طروب)
ومعنى طروب في الحسان

واحد باعتبار المطابقة لانا نقول المقصود الأهم الخطاب والتكلم وسيأتي وليس من شرط الالتفات
وجود التعبير بالمطابقة بل يصح بالازوم أيضا فليفهم (و) مثال الالتفات من التكلم أيضا (الى الغيبة)
قوله تعالى (إنا أعطيناك الكوثر) أي الخير الكثير أو نهرا في الجنة يسمى الكوثر وهو من الخير الكثير
(فصل ربك وانحر) فقوله إنا أعطيناك تكلم وقوله لربك غيبة لان الاسم الظاهر من قبيل الغيبة فهو
التفات الى غيبة والاصل فصل لنا (و) مثال الالتفات (من الخطاب الى التكلم) قول الشاعر (طحا)
أي ذهب (بك قلب في الحسان طروب) أي ذهب بك القلب الموصوف بأن له طربا أي نشاطا
وفرحاً في طلب وصال الحسان وفي مرادة الظاهر بهن ومعنى ذهب القلب به أنه غيبه وأتلفه عن غير
طلب الحسان والكاف ضمير الخطاب وأراد به نفسه وفيه التفات على مذهب السكاكي لان المقام

على كون الآية المذكورة فيها التفات سؤال وجواب عند الكلام على أدوات الشرط الثاني التفات
من التكلم الى الغيبة كقوله تعالى إنا أعطيناك الكوثر فصل ربك وانحر كذا قالوه قلت وفيه نظر
سأذكره في آخر الكلام الثالث التفات من الخطاب الى التكلم ومنه قول علقمة بن عبدة الشاعر
صاحب امرئ القيس المعروف بعلقمة الفحل وليس عبدة بفتح الباء غيره
طحا بك قلب في الحسان طروب * بعيد الشباب عصر حان مشيب

الواحد المعظم نفسه فلما التفت بقوله فصل ربك زال هذا الاحتمال اه فنأري (قوله قول الشاعر) تكلفني
هو علقمة بن عبدة العجلي من قصيدة يمدح بها الحرث بن جبلة الغساني وكان أسرا خاه فسا فراليه يطلب فكه وبعد البيتين

منعة ما استطاع كلامها * على بابها من أن تزار رقيب
إذا غاب عنها البعل لم نقش سره * وترضى اياك البعل حين يؤب
فان تسألوني بالنساء فأنني * خير بأدواء النساء طيب
إذا شاب رأس الرء أو قل ماله * فليس له في ودهن نصيب

(قوله أي ذهب بك) الباء للتعدي على حد ذهب يزيد أي آذبك وأتلفك قلب طروب في طلب الحسان والكاف مفتوحة وان كانت
لخطاب النفس باعتبار أن نفسه المخاطبة ذاته وشخصه ومقتضى الظاهر أن يقول طحا بك وفيه التفات عند السكاكي وفي الأطول
جواز فتح الكاف وكسرها

(قوله أن له طربا في طلب الحسان) أي في طلب وصالهن وأشار الشارح بذلك إلى أن قوله في الحسان متعلق بطرب وأن في الكلام حذف مضاف لا متعلق بطحا وحينئذ فتقديم المفعول لإفادة الحصر وقوله طرب وصفة لقلب والطرب خفة تعترى الإنسان لشدة سرور أو حزن أي أذهبن وأتلفني قلب موصوف بأن له طربا ونشاطا في طلب (٤٦٩) وصال الحسان دون غيرهن (قوله ونشاطا في

مرادوتهن) عطف تفسير على ما قبله فنشاطا تفسير لطرربا تفسير مرادوتهن أي مطالبتهن بالوصال تفسير لقوله في طلب الحسان (قوله بعيد الشباب) ظرف لطررب أو اطحا (قوله لا تقرب) أي للدلالة على أن زمان اذهابه أو طرب قلبه قريب من زمان ذهاب شبابه (قوله أي حين ولي الخ) فيه نظر لأن قوله حين ولي يقتضي أن الشباب ذهب بالمرّة وقوله وكاد يتصرم أي ينقطع يقتضي أنه بقي منه بقية وأن المراد بقول الشاعر بعيد الشباب بعيد معظمه ففيه تناف وأجيب بأن قوله حين ولي بيان لظاهر المعنى وقوله وكاد يتصرم بيان للمراد فيكون قد جعل بعيدا لا كثير بعيدا لعله ونزل ذهاب الغالب منزلة ذهاب الجميع والقرينة على ذلك قوله عصر حان مشيب وهذا إنما يحتاج له إذا اعتبر أن الشباب والمشيبي متصلان بلا فصل بزمن الكهولة وجعله من المشيب كما ذهب

أن له طربا في طلب الحسان ونشاطا في مرادوتهن (بعيد الشباب) تصغير بعد للقرب أي حين وا الشباب وكاد يتصرم (عصر) ظرف مضاف إلى الجملة الفعلية أعني قوله (حان) أي قرب (مشيب يكافئ ليلي) فيه التفات من الخطاب في بك إلى التكلم ومقتضى الظاهر يكافئك وفاعل يكافئ ضمير القلب

للتكلم والاصل أن يقال طحا بي (بعيد الشباب عصر حان مشيب) بعيد تصغير بعد وهو متعلق بطحا وقوله عصر بدل منه وانما صغره للإشارة إلى أن ذلك الوقت قريب من عنفوان الشباب والمحقق أن ذلك الوقت أدرك أو آخر الشباب فالمراد بعديّة العنفوان وقرب انصرام الشباب وبدل عليه قوله عصر حان أي قرب المشيب وهذا المعنى ظاهر في معنى البيت أن جعلت الكهولة من المشيب والا فالبعديّة حقيقة ويكون المراد بالظرف الكهولة وتصغيره لاداء القرب من الشباب ولما عبر بضمير الخطاب عن التكلم ناسب أن يساق الكلام بطريق الخطاب إلى آخره ولما عدل عنه إلى التكلم في قوله (يكافئ) ذلك القلب (ليلى) والاصل أن يقول يكافئك كان التفات على المذهبين وقوله ليلي مفعول يكافئ أي يلزم من طلب وصالها وروى تكلفني بالفوقانية والفاعل هو ليلي فيكون المفعول محذوفا أي تكلفني شدا فد فراقها ومحمّل على هذا أن يكون الخطاب للقلب أي تكلفني يا قلب فيكون التفاتنا آخر من الغيبة التي هي مقتضى القلب لانه ظاهر وهو من قبيل الغيبة إلى الخطاب وعلى كل من كون الفاعل ليلي (١) أو مفعوله يكون

تكلفني ليلي وقد شط ولها * وعادت عواد بيننا وخطوب

فالتفت في قوله تكلفني عن قوله بك من الخطاب إلى التكلم وهذا ما خالف فيه الظاهر لفظا لا معنى وفي هذين عند السكاكي التفاتان أحدهما بك المخالفة للظاهر معنى والثاني تكلفني لمخالفته لفظا قلت وقد قيل أن الرواية يكافئ بالياء والضمير للقلب ويلي مفعول فلا التفات في تاء التكلم لأن الظاهر أن يكافئ حينئذ صفة لقلب ويكون من تمام الجملة الأولى والتفات لا يكون إلا في جملتين مستقلتين كما سيأتي ويجوز أن يكون بالتاء ويخاطب قلبه ففي تكلفني حينئذ التفاتان أحدهما في تاء الخطاب لا تنقله إليه عن أسلوب الغيبة السابق في قوله قلب والثاني في ياء التكلم المنتقل إليها عن بك الرابع من الخطاب إلى الغيبة كقوله تعالى حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم فقد التفت عن كنتم إلى جرين بهم وفيه خروج عن الظاهر لفظا ومعنى الخامس من الغيبة إلى الخطاب كقوله تعالى مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعبد عن الغيبة وهي مالك إلى الخطاب وهو إياك نعبد وإياك نستعبد عن الظاهر لفظا ومعنى وعلى قول السكاكي يكون فيه التفاتان وستكلم عليه السادس من الغيبة إلى التكلم كقوله تعالى والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابه فسقناه وفي التمثيل به نظر لما سيأتي وفي فسقناه خروج عن الظاهر لفظا لا معنى وقد وقعت التفاتات في قول امرئ القيس

تطاول ليلك بالأمم * ونام الخلى ولم ترقد وبات وبات له ليلة * كليله ذى العائر الأرمم

إليه بعض أهل اللغة وأما على تقدير الفصل بذلك وجعله واسطة كما هو مذهب الجمهور فلا يحتاج إلى هذا الاعتبار بل يحمل الكلام على المتبادر منه وهو أن المراد بعيد الشباب زمان ذهابه بالمرّة وتصمره بالكياة وزمن هذه البعديّة هو زمن الكهولة ولا يتنافى قوله عصر حان مشيب لأن زمن الكهولة قريب من زمن المشيب وعلى هذا فقول الشارح وكاد يتصرم غير ظاهر فالأولى حذفه فتأمل (قوله عصر) بمعنى زمان أو حين بدل من قوله بعيد (قوله إلى التكلم) أي لأن ياء يكافئ للتكلم فلا التفات من الجرور الذي في بك إلى المفعول

الذي في يكافئ (قوله وليلى مفعوله الثاني) أي بتقدير الياء والمفعول الاول الياء وانما قلنا بتقدير الياء لان كلف لا يتعدى للمفعول الثاني بنفسه بل بالياء يقال كلفت زيدا بكذا والى تقدير هاشمير قول الشارح والمعنى بطالبي الخ كما أنه يشير الى أن في الكلام حذف مضاف وأن التكليف على هذا المعنى بمعنى الطلب فالمفاعلة على غير بابها (قوله وروي تكافئ) أي وعليه فالالتفات حاصل أيضا من الخطاب الى التكلم اذ مقتضى الظاهر تكافئ ليلي وعلى هذه الرواية فالتكليف بمعنى التحميل (قوله والمفعول محذوف) أي المفعول الثاني وأما الاول فهو الياء وقد يقال حيث كان تكافئ مسندا ليلي فلا نسب أن يكون بين تكافئ وشط تنازع في وليها ويكون المعنى تكافئ ليلي أي حبها المفرط وليها وقد شط وليها ولا حذف (قوله أي شدايد فراقها) أي أنها تحمله الشدايد المترتبة على فراقها (قوله أو على أنه خطاب للقلب) أي والمفعول على هذا أيضا ليلي أي وصل ليلي والتكليف على هذا الثالث بمعنى الطلب (قوله فيكون التفاتا آخر) أي غير المقرر وأولا فيكون في البيت (٢٧٠) على هذا الاحتمال الاخير التفاتان وقوله من الغيبة الى الخطاب أي

لانه عبر أولا عن القلب بطريق الغيبة حيث عبر عنه بالاسم الظاهر وثانيا بطريق الخطاب حيث عبر بتكافئ أي أنت يا قلب وهذا غير الالتفات السابق من الخطاب في بك الى التكلم في يكلفني وهذا تفريع على قوله أو على أنه خطاب للقلب والحاصل أنه على رواية يكلفني بالياء التحتية ليس فيه الالتفات واحد عند الجمهور والسكاكي من الخطاب الى التكلم وكذا على رواية تكلفني بالتاء الفوقية ان جعل الفاعل ليلي وأمان جعل الفاعل ضمير القلب كان فيه التفاتان باتفاق الجمهور والسكاكي أحدهما في الكاف في بك مع ياء

وليلى مفعوله الثاني والمعنى بطالبي القلب بوصل ليلي وروي تكلفني بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلي والمفعول محذوف أي شدايد فراقها أي على أنه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب (وقد شط) أي بعد (وليها) أي قربها (وعادت عواد بيننا وخطوب) قال المرزوقي عادت يجوز أن يكون فاعلت من العادة

قوله (وقد شط) حالا أي والحال ان ليلي قد شط أي بعد (وليها) أي قربها لعوائق أوجبت بعدنيل وصالحا حسا ومعنى وبين وجه البعد بقوله (وعادت) يحتمل أن يكون فاعلت من العداوة أو من عاد يعود (عواد) أي شدايد وعوائق حائلة (بيننا وخطوب) أي وأمور عظيمة وعلى الاحتمال الاول يكون المعنى عادت عواد أي صيرتنا العوادي الحائلة بيننا أعداء وقابلتنا تلك الخطوب بالمنع وعلى الثاني يكون المعنى رجعت العوادي التي تحول بيننا الى ما كانت عليه أولا من الحيولة

وذلك من نيا جاءني * وخبرته عن أبي الاسود

فقل فيه ثلاث التفاتات في كل بيت واحد وهذا ظاهر على قول السكاكي فان قلت ينبغي أن يكون فيه على قوله أكثر من ذلك لان في ولم ترقد التفاتان في الاول التفاتان قلت قد قدمنا أن مجيئه على خلاف الظاهر معنى اذا كان : افقلا للظاهر لفظا لا عبرة نعم يرد عليه أنه يمكن أن يقال ان في الثالث التفاتين أحدهما في ذلك والثاني في خبرته فيكون في الابيات الثلاثة أربع التفاتات ولم أقل والآخر في جاءني لما سيأتي ولاجل توهم هذا السؤال ذهب بعض الناس الى أن في الابيات سبع التفاتات ليلك وترقد وبات وله وذلك وجاءني وخبرته وقيل أر بعته وهي ليلك وذلك وجاءني وخبرته وأما على رأي المصنف فلا التفات في البيت الاول وفي الثاني التفات واحدة فتعين أن يكون في الثالث التفاتان فقل هما في قوله جاءني أحدهما باعتبار انتقاله عن الغيبة والثاني باعتبار انتقاله عن الخطاب وفيه نظر لان الالتفات انما يعتبر بالنسبة الى الاسلوب الذي يليه وقيل أحدهما في قوله ذلك والآخر في قوله جاءني قال المصنف وهذا أقرب قلت يفسده أن أرباب هذا العلم شرطوا أن يكون الالتفات في جملتين

ولا

التكلم في تكافئ ثانيهما في قلب مع فاعل تكلفني المقدر بأنك يا قلب وفي

البيت التفات غير ما ذكر عند السكاكي على كل الاحتمالات في قوله طحباك فان مقتضى الظاهر طحبا في قلب أي أذهبنى وأفساني قلب موصوف بأن له طربا ونشاطا وفرحاني طلب وصال الحسان وانما يجعل الخطاب في طحباك للحبيبة أعني ليلي أي ذهب بك قلب حتى يكون في قوله يكافئ التفات من الخطاب الى الغيبة لانه مخالف للاستعمال الشائع وهو طحبا قلبه قاله الفهري (قوله قد شط وليها) جملة حالية من ليلي سواء كانت فاعلا أو مفعولا ليكافئ وقوله وليها أي أيام وليها (قوله أي قربها) أي أيام القرب منها أي وقد صارت أيام القرب من وصال ليلي بعيدة لامور أوجبت ذلك وبين أسباب البعد بقوله وعادت الخ (قوله عواد) جمع عادية وهي ما يصرفك عن الشيء ويشغلك عنه كما في القاموس (قوله وخطوب) جمع خطب وهو الامر العظيم وعطف الخطوب على العوادي مرادف لان العوادي والصوارف والخطوب الفاظ مترادفة معناها واحد وهو ما ذكر (قوله أن يكون فاعلت) أي بوزنها في الاصل فأصل عادت عادت وتحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فالفعل محذوف اللام فوزنه الآن فاعلت (قوله من العادة)

وهن الخطاب الى الغيبة قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم ومن الغيبة الى التسكلم قوله تعالى والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه ومن الغيبة الى الخطاب قوله تعالى مالك يوم الدين اياك نعبد وقول عبد الله بن عزمة

ما ان ترالسيد زيدا في نفوسهم * كما يراه بنو كوز ومرهوب
ان تسألوا الحق نعطي الحق سائله * والدرع محقبة والسيف مقروب

وأما قول امرئ القيس نطاول ليلك بالأعد * ونام الحلى ولم ترقد
وذلك من نبأ جاني * وخبرته غن أبي الاسود

فقال الزمخشري فيه ثلاث التفاتات وهذا ظاهر على تفسير السكاكي لان على تفسيره في كل بيت التفاتة لا يقال الالتفات عنده من خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون في البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى الظاهر لأننا منع انحصار الالتفات عنده في خلاف المقتضى لما تقدم وأما على المشهور فلا التفات في البيت الاول وفي الثاني (٢٧٨) التفاتة واحدة فيتعين ان يكون في الثالث

التفاتان فقل هو في قوله
جاني احدهما باعتبار
الانتقال من الخطاب في
البيت الاول والاخرى
باعتبار الانتقال من الغيبة
في الثاني وفيه نظر لان
الانتقال انما يكون من

كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز أن يكون من عاد يعود أي عادت عواد وعوائق
كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل (و) مثال الالتفات من الخطاب (الى الغيبة) قوله تعالى (حتى
اذا كنتم في الفلك وجرين بهم) والقياس بكم (و) مثال الالتفات (من الغيبة الى التسكلم) قوله تعالى
(والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه) ومقتضى الظاهر فساقه أي ساق الله ذلك السحاب
وأجراه (الى بلد) ميت (و) مثال الالتفات من الغيبة (الى الخطاب) قوله تعالى (مالك يوم الدين اياك
نعبد) ومقتضى الظاهر اياه

شيء حاصل ملتبس به واذ
قد حصل الانتقال من
الخطاب في البيت الاول
الى الغيبة في الثاني لم يبق
الخطاب حاصلًا ملتبسًا به
فيكون الانتقال الى التسكلم
في الثالث من الغيبة وحدها
لامنها ومن الخطاب جميعا
فلم يكن في البيت الثالث الا
التفاتة واحدة وقيل
احدهما في قوله وذلك
لانه التفات من الغيبة الى
الخطاب والثانية في قوله
جاني لانه التفات من

(و) مثال الالتفات من الخطاب (الى الغيبة) قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم) فقد عبر
بطريق الخطاب في قوله كنتم ثم بطريق الغيبة في قوله بهم ففيه الالتفات على المذهبين (و) مثال
الالتفات (من الغيبة الى التسكلم) قوله تعالى (والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه) فقد عبر أولا
باسم الجلالة موصوفا بالموصول وعاد عليه ضمير الغيبة فكان الاصل أن يساق الكلام على طريق
الغيبة فيقال فساقه أي فساق الله ذلك السحاب الى بلده ميت فأحياه ثم عدل عنها الى التسكلم فقال
فسقناه فكان التفاتا على المذهبين (و) مثال الالتفات من الغيبة (الى الخطاب) قوله تعالى (مالك يوم
الدين اياك نعبد) فقوله مالك يوم الدين وصف بظاهر وهو من قبيل الغيبة والموصوف ظاهر أيضا
فاقتضى الظاهر سوف الكلام على طريق الغيبة ثم عدل الى الخطاب في قوله اياك نعبد ومقتضى
الظاهر أن يقال اياه نعبد فكان التفاتا على المذهبين أيضا ثم أشار الى السر العام لاستعمال الالتفات

ولا يكون في جملة واحدة وانما قلنا انه يلزم الالتفات في جملة واحدة لان جاني ان كان خبر ذلك فواضح
والافهم معمول لما قبله وقدير بهذا بأنه لا مفر من الالتفات في جملة واحدة لان ذلك خطاب وجاني
تسكلم فلزم الالتفات في جملة واحدة بكل حال وسنتسكلم على جواز الالتفات في جملة واحدة فان قلت هل
يجوز أن يكون الالتفات الثالث في قوله عن أبي الاسود فانه يعني أباه فالتفت عن التسكلم الى الغيبة

الخطاب الى التسكلم وهذا أقرب ❦ واعلم ان الالتفات من محاسن الكلام

أي مأخوذا من العادة التي هي مفاعلة من الجانبين (قوله كأن الصوارف والخطوب) تفسير لعودي والمراد بها العوائق وقوله
تعاديه هذا لا يفيد المفاعلة الآن يقال تركها من جانب القائل لظهورها منه والاصل تعاديه وهو يعاديه فتحقق المفاعلة من الجانبين
والعنى على هذا الاحتمال عادت عواد أي صارت العوادى الحائلة بيننا وبينها أعداء لنا فتمنعنا من الوصول اليها (قوله ويجوز أن يكون
من عاد) أي مأخوذا من مصدر عاد بمعنى رجع وهو العود بمعنى الرجوع وعلى هذا فلا حذف فيه ووزنه فعلت وأصله عودت تحركت
الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فالالف منقلبة عن واو هي عين السكامة (قوله أي عادت عواد) أي رجعت العوادى التي تحول بيننا
الى ما كانت عليه أولا من الحيلولة فقول الشارح الى ما كانت تتعلق بقوله عادت وقوله قبل أي من الحيلولة بيننا (قوله والقياس الخ)
تفسيره تارة بقوله ومقتضى الظاهر وتارة بقوله والقياس تفنن (قوله مالك يوم الدين) هو وصف ظاهر وهو من قبيل

ووجه حسنه على ما ذكر الزمخشري هو أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان ذلك أحسن نظرية

الغيبية والوصوف ظاهر أيضا (قوله أي وجه حسن الالتفات) أي في أي تركيب كان وأشار الشارح بتقدير حسن الى أن في كلام للصنف حذف مضاف ثم ان قوله ووجه مرتبط بمحذوف والاصل والالتفات حسن ووجه حسنه أن الكلام الخ (قوله اذا نقل) أي حول من طريق كالفية الى طريق آخر كالحطاب وهذه الفائدة في غاية الظهور بالنسبة للنقل الحقيقي كما هو مذهب الجمهور وكذا في النقل التقديرى كما هو مذهب السكاكي لان السامع (٤٧٢) اذا سمع خلاف ما يترقبه من الاسلوب حصلت له زيادة نشاط ووفور

(ووجهه) أي وجه حسن الالتفات (أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان) ذلك الكلام (أحسن نظرية) أي تجديدا واحدا ثم ان طرقت الثوب

في جميع مواقعه فقال (ووجهه) أي وجه حسن الالتفات (أن الكلام اذا نقل) أي حول (من أسلوب) أي طريق (الى أي أسلوب) كأن ينقل من طريق التكلم الى الحطاب مثلا (كان) أي ذلك الكلام (أحسن نظرية) مصدر طرقت الثوب بالياء أي أتيت به جديدا أو طرأت بالهمزة أي أحدثت فالجمع بينهما بمادة الياء خلاف النقل

قلت لأن أبا الاسود علم وأيضا أبو الاسود لم يقع موقع ياء المتكلم في قوله أي بل موقع الاسم المضاف اليها وهو أب والاحسن أن يجعل الالتفات الثاني في ذلك والثالث في خبرته ص (ووجهه ان الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب الخ) ش أي ووجه الالتفات ان الكلام اذا نقل من أسلوب لآخر كان أحسن نظرية أي أشبهى للقلب لان لذات النفوس في التنقلات لما جبلت عليه من الضجر ويكون ذلك أكثر اصفاء وقال في المثل السائر في قول الزمخشري ان الالتفات يحصل به الفرار من الملل لا يصح لأن الكلام الحسن لا يمل ورده صاحب الفلك الدائر بأن المستند قديم لاكثرته * ور بما اختص مواقعه أي مواضع وقوعه بطائفة كما في الفاتحة فان العبد اذا ذكر الله تعالى وحمده ثم ذكر صفاته التي كل صفة منها تبت على شدة الاقبال والحطاب يجرد من نفسه حاملا لا يقدر على دفعه فيخاطب من هذه صفاته مستعينا على قضاء مهماته وقد ذكر في الالتفات في اياك لطائف غير هذه * تنبيه * اعلم اني لم أر من أوضح العبارة عن حقيقة الالتفات ور بما توهم قوم أنه لفظي ور بما أشكل التمييز بين حقيقته وحقيقة التجريد وحقيقة وضع الظاهر موضع المضمرة وعكسه ثم في كونه حقيقة أو مجازا قال الكلام في أربعة أمور * الأول في كشف الغطاء عن حقيقته اعلم أي الالتفات نقل الكلام من أسلوب لغيره كما سبق وهو نقل معنوي لاللفظي فقط وشرطه أن يكون الضمير في المتنقل اليه عائدا في نفس الأمر الى الملتفت عنه يحترز عن مثل أكرم زيد أو أحسن اليه فضمير أنت الذي هو فاعل أكرم غير الضمير في اليه وليس التفاتا وانما قلت في نفس الأمر لانه بطريق الادعاء يعود لغيره فينبغي اذا كان الضمير الاول في محله باعتبار الواقع في نفس الامر فقلت اني أخطبك فأجب المخاطب كنت أعدت الضمير في المخاطب وهو ضمير غيبة على نفسك وليس ذلك وضعا لضمير الغائب موضع ضمير المتكلم بل جردت منك مثل نفسك وأمرته بأن يحببه فضمير الغيبة واقع موقعه وكذلك ومالي لأعبد الذي فطرني واليه ترجعون جرد من نفسه حقيقة مثلها وخاطبها وفي قوله طحباك على رأى السكاكي جرد من نفسه حقيقة مثلها وخاطبها فالضمير واقع في محله فهو التفات وتجريد على رأى غيره هو تجريد فقط وفي قوله تكلفني التفات على القولين ولا نقول انه أعاد الضمير على غير الاول فيلزم أن يكون الضميران وهما الكاف والياء لشبهين بل أعاده

رغبة في الاصفاء الى الكلام الآن هذه الفائدة التي ذكرت للالتفات لا تنطبق على مادة يكون المخاطب فيها حضرة الباري جل وعلا كما في اياك نعبد لتنزهه عن النشاط والابقاظ والاصفاء فلو ذكر المصنف فائدة غير هذه تصلح حتى بالنسبة في حقه تعالى لكان أحسن وقد يقال المراد أن الكلام الالتفاتى أينما وقع صالح لان براديه هذه الفائدة بالنظر لنفسه مع قطع النظر عن الموارد الخارجية ككون المخاطب به المولى سبحانه أو غيره (قوله أحسن نظرية) النظرية بالهمز الاحداث من طرأ عليهم أمر اذا حدثت بالياء المثناة التحتية التجديد من طرقت الثوب اذا عملت به ما يجعله طريا كأنه جديد اذا عملت ذلك فجمع الشارح بين التجديد والاحداث في مادة البناء حيث قال أي تجديدا واحدا ثم ان طرقت

الثوب خلاف النقل كذا اعترض وهو ظاهر على النسخة التي فيها الواو في قوله واحدا ثم ان بعض النسخ أو احدا على بأو وهذه ظاهرة لان المراد من التطرية التجديد ان قرئت بالياء أو الاحداث ان قرئت بالهمز لكن قوله بعد ذلك من طرقت الثوب راجع لقوله تجديدا وهو ما قبل أو فقط ولو قال من طرقت الثوب أو من طرأ عليهم لكان ذلك أظهر هذا محصل ما ذكره أرباب الحواشي وفي عبد الحكيم ان قوله تجديدا بيان للمعنى اللغوي وقوله واحدا تابيان للرادفان احداث هيئة أخرى لازم لتجديد الثوب ولم يذكر

النشاط السامع وأكثر ايقاظا للاصغاء اليه من اجرائه على أسلوب واحد وقد تختص مواقفه بلطائف كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا افتتح حمد مولاه الحقيقي بالحمد عن قلب حاضر ونفس ذاكرة لما هو فيه بقوله الحمد لله الدال على اختصاصه بالحمد وأنه حقيق به

الشارح هنا أخذه من طراً بالهمز بمعنى ورد لان بناء النظرية من ظراً مجرد قياس غير مذكور في الكتب المشهورة من اللغة (قوله لنشاط السامع) اللام للتعليل أي كان ذلك الكلام الذي فيه النقل المذكور أحسن نظرية لأجل نشاط السامع أي تحريك سروره وحاصله أن الكلام عند النقل من طريق إلى أخرى أحسن تجديد مما ليس فيه نقل وان كان في إيراد كل كلام تجديد لما يسمع وإنما كان أحسن تجديد لأجل نشاط السامع أي تحريك سروره (قوله وكان (٤٧٣) أكثر ايقاظاً) أي وكان أكثر الكلام تنبيهاً

(قوله للاصغاء) أي

لأجل الاصغاء أي الاستماع

اليه وهذه العلة أعني

الاصغاء مغايرة للعللة الأولى

أعني النشاط في المفهوم

لكنهما متلازمان لان

النشاط للكلام يلزمه

الاصغاء اليه (قوله لان لكل

جديد الخ) علة للعلة أي

وإنما كان السامع يحصل

له نشاط واصغاء للكلام

عند النقل المذكور لان

الخ (قوله على الاطلاق)

أي في كل موضع سواء

كان في الفاتحة أو غيرها

(قوله وقد تختص الخ) قد

للتحقيق وتختص بصيغة

المجهول أو المعلوم لانه

يستعمل لازماً ومتعدياً

بقال اختصاصه فاختص

أفاده عبد الحكيم وقوله

مواقفه أي مواقع الالتفات

أي المواضع التي يقع ويوجد

فيها الالتفات واختصاص

(لنشاط السامع و) كان (أكثر ايقاظاً للاصغاء اليه) أي إلى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة وهذا وجه حسن الالتفات على الاطلاق (وقد تختص مواقفه بلطائف) غير هذا الوجه العام (كما في) سورة (الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيقي بالحمد عن قلب حاضر

(لنشاط السامع) أي استحسانه للكلام واللام إما للتعدية متعلقة بالنظرية أي يكون الكلام في إيجاد النشاط وتجديده أحسن مما ليس فيه ذلك النقل ولو كان في إيجاد كل كلام تجديد في الجملة للسمع والنشاط له وإما للتعليل أي يكون الكلام عند النقل أحسن تجديد مما ليس فيه النقل ولو كان في إيجاد كل كلام تجديد لما يسمع وإنما كان أحسن تجديد من أجل أن النقل فيه نشاط السامع بخلاف غيره (و) كان ذلك الكلام (أكثر ايقاظاً) أي تنبيهاً (للاصغاء) أي الاستماع (اليه) أي إلى ذلك الكلام ومعلوم أن النشاط للكلام يلزمه الاصغاء اليه فتجديد النشاط يلزمه الايقاظ في العبارة تطويلها وإنما كان في نقل الكلام تجديد النشاط وكثرة الايقاظ لما علم من ولوع النفس بكل جديد وتلذذها بكل طرى وهذا الوجه عام في كل التفات وهو ظاهر على مذهب الجمهور وقد تقدم أن وجوده على مذهب السكاكي فيما لا يتقدم فيه التعبير ضعيف لعدم لزوم ارتقاب التعبير بأسلوب مخصوص ثم هذا الوجه في توجيه الكلام لمن يصح في حقه الايقاظ والنشاط واضح وأما من لا يصح في حقه ما ذكر كما في حق الباري تعالى فالالتفات بالنسبة اليه لا يلزم هذا الوجه كإظهار الرغبة لقبول الكلام أو لوجه آخر فافهم وذكر الالتفات في علم المعاني صحيح لان المقام قد يقتضي كثرة الاصغاء إلى الكلام واستحسانه فيتوصل إلى ذلك بالالتفات فان أريد مجرد تحسين الكلام من غير مراعاة المطابقة كان من البديع وقد تقدم نحو هذا ثم أشار إلى أن الالتفات قد يكون فيه مع هذا الوجه لطائف أخرى فقال (وقد تختص مواقفه) أي قد تختص بعض مواضع الالتفات (بلطائف) أي محاسن ودقائق أخرى زيادة على هذا الوجه لا توجد في غيرها وجمع اللطائف باعتبار تعدد المواضع لأن المراد أن كل موضع يختص فله لطائف عديدة غير ذلك الوجه فالكلام على وجه التوزيع فليفهم (كما) أي كاللطيفة (في) سورة (الفاتحة فان العبد اذا) تلا سورة الفاتحة لقصد التعبد بها والدعاء فيها إذ ذاك هو المقصود من نزولها (ذكر) في أولها (الحقيق) أي الجدير (بالحمد عن قلب حاضر) فلا محالة

على الأول مدعي أنه غير الثاني فان الحقيقة المجردة هي باعتبار الحقيقة عين المجرد عنها وباعتبار التجريد غيرها فذلك الذي جرده في قوله بك هو في نفس الأمر نفسه فالتفت له بهذا الاعتبار وبهذا علمنا أن

(٦٠ - شروح التلخيص - أول) مواقفه كناية عن اختصاصه هو كما يشير إليه كلام الشارح في المطول (قوله بلطائف) أي

بمحاسن ودقائق وجمع اللطائف باعتبار تعدد المواضع فهو من مقابلة الجمع بالجمع فتقتضي القسمة على الآحاد أي أن بعض المواضع التي يقع فيها الالتفات تارة تختص بلطيفة زائدة على اللطيفة السابقة وتلك اللطيفة الزائدة تختلف باختلاف المواضع وليس المراد أن كل موضع يقع فيه جملة من اللطائف ولا أن كل موضع يقع فيه لطيفة زائدة والا لا وجب ذلك أن لا يكتفي في الالتفات بالنسبة العامة كذا قيل لكن قد يقال أي مانع من أن يكون لكل موضع نكتة تختص به ونكتة تعمه وغيره ثم إن الباء في قوله بلطائف داخلية على المقصور (قوله كما في سورة) أي كالاتفات الذي الخ أو كاللطيفة التي في سورة الخ (قوله اذا ذكر الحقيقي بالحمد) أي اذا ذكر المستحق للحمده وهو الله بقوله الحمد لله وأخذ الحقيقي من اعتبار كون اللام في الله للاستحقاق (قوله عن قلب) أي ذكر اننا نشأ عن قلب لا ذكر بمجرد اللسان

وجد من نفسه لا محالة محركا لا يقبل عليه فإذا انتقل على نحو الافتتاح الى قوله رب العالمين الدال على أنه مالك للعالمين لا يخرج منهم شيء عن ملكوته ورب بيته قوى ذلك المحرك ثم اذا انتقل الى قوله الرحمن الرحيم الدال على أنه منعم بأنواع النعم جلالها ودقاتها تضاعفت قوة ذلك المحرك ثم اذا انتقل الى خاتمة هذه الصفات العظام وهي قوله مالك يوم الدين الدال على أنه مالك للأمر كله يوم الجزاء تناهت قدرته

(قوله يجد ذلك العبد الخ) استبدل من اسم الإشارة وقوله من نفسه ظرف لغو متعلق بيجد أو مستقر حال من قوله محركا الذي هو صفة لمحذوف أي معنى محركا لا يقبل كائنا ذلك المحرك من نفسه (قوله وكلما أجرى عليه) أي على المستحق للحمد أي وكلما وصف بصفة من تلك الصفات العظام التي هي قوله رب العالمين الخ وإنما كانت تلك الصفات عظاما لا فائدة الأولى أنه التولى لتربية جميع العالمين وتدبير أمورهم ولا فائدة الثانية أنه النعم بجميع النعم الدنيوية والأخروية ولا فائدة الثالثة أنه مالك جميع الأمور في يوم الجزاء (قوله إلى أن يؤول) أي إلى أن ينتهي الأمر أي أمرا جارا (٤٧٤) الصفات وأمر العبد وحاله ولو قال حتى يؤول الخ لكان أولى وذلك

لان تضاعف المحرك أنما حصل من اجراء الصفات واجراؤها تدريجي لكونه حاصل بالقرءة فالتضاعف تدريجي لا دفعي وحتى تدل على التدرج بدون إلى أفاده السبرامى (قوله أي خاتمة تلك الصفات الخ) اعرض بأنه ان أراد الصفة المعنوية فالأمر ظاهر وان أراد الصفة النحوية فلا يتم بالنظر لما لك يوم الدين لانه بدل من لفظ الجلالة ولا يصح جعله صفة لان مالك وصف عامل فلا يتعرف بالاضافة فلا يكون نعمتا للمعرفة وأجيب بأن المراد من ذلك الوصف الثبوت والاستمرار كالصفة المشبهة بالحدوث وحينئذ فيتعرف بالاضافة لان

يجد ذلك العبد (من نفسه محركا لا يقبل عليه) أي على ذلك الحقيق بالحمد (وكما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك إلى أن يؤول الأمر إلى خاتمتها) أي خاتمة تلك الصفات يعني مالك يوم الدين (المفيدة أنه) أي ذلك الحقيق بالحمد (مالك الأمر كله يوم الجزاء) لانه أضيف مالك إلى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية أي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف

(يجد ذلك العبد (من قلبه) معنى (محركا لا يقبل عليه) أي على ذلك الحقيق بالحمد وإنما قال الحقيق بالحمد لان اللام في الله لا استحقاق (وكما أجرى عليه) أي على ذلك الحقيق بالحمد (صفة من تلك الصفات العظام) المفيدة ولها أنه التولى لتدبير جميع العالمين وربما يليها أنه النعم بجميع النعم الدنيوية والأخروية وأنه مالك جميع الأمور في يوم الجزاء (قوى ذلك المحرك) مع تلك الصفة المجراة (إلى أن يؤول الأمر) في اجراء تلك الصفات (إلى خاتمتها) أي خاتمة تلك الصفات يعني قوله تعالى مالك يوم الدين (المفيدة أنه) أي ذلك الحقيق بالحمد (مالك الأمر كله في يوم الجزاء) وقد تقدم في ضمن ذكر الصفات ذكر معنى هذه الخاتمة وإنما أفادت ملك الأمور كلها لان مفعول مالك محذوف والحذف مما يفيد العموم وليس يوم الدين مفعولا بل هو ظرف أضيف إليه الوصف على وجه التوسع وتنزيل الظرف منزلة المفعول كقوله صيام النهار أحسن من أكل اللذائذ وإنما قلنا على وجه التوسع لان الاضافة إلى الظرف المحض بأن يبقى على حاله يخل بالمبالغة التي هي أبلغ من اعتبار الحقيقة وقولنا ان الحذف مما يفيد العموم فيه توسع والا فالعموم من عموم المقدر المدلول للقرينة نعم يفيد الإيجاز فليفهم وصح وصف المعرفة بمالك مضافا لان

الاتفات في بك على رأى السكاكى أوضح من الالتفات الذي في تكلفنى على قولهما لان في بك خروجا عن ضمير التكلم إلى شىء لا وجود له بالكيفية وفي تكلفنى خروج عن الحقيقة المجردة إلى الحقيقة المجردة عنها فهو عدول إلى الأصل وبك عدول إلى الفرع والعدول إلى الفرع أبلغ من العدول إلى الأصل وقوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم جرد فيه من مخاطبين مثلهم وعاد الضمير عليهم فهو تجر يد واتفات

فالضمير ان

الصفة المشبهة عند المحققين تتعرف بالاضافة فيصح نعت المعرفة بها (قوله على طريق الاتساع) متعلق

بمحذوف أي وجمل اليوم مملوكا على طريق الاتساع أي التوسعة في الظرف فانهم وسعوه فجوزوا فيه ما لم يجز في غيره حيث نزلوه منزلة المفعول به في قوله * ويوم تشهدناه سليمان وعامرا * أو المراد بالاتساع المجاز العقلي وهو هنا واقع في النسبة الاضافية حيث أضيف اسم الفاعل إلى الظرف ويحقه أن يضاف للمفعول به لكان بين الظرف والمفعول به ملازمة نزل الظرف منزلته فظهر لك من هذا أن الاضافة على معنى اللام وإنما لم تجعل حقيقية على معنى في كضرب اليوم لأجل تحصيل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان أبلغ من قولك مالك في الدهر وصاحب في الزمان ان قلت حيث جعلت الاضافة بمعنى اللام فلم تجعل حقيقية قلت أجابوا عن ذلك بأن اليوم أمر اعتباري لانه عبارة عن مقارنة متجدد وهو متجدد معلوم ازالة لا بهام والأمور الاعتبارية لا تتعلق بها قدرة الولي فلا يكون اليوم مملوكا بل ما يقع فيه أفاده شيخنا العدوى (قوله والمعنى) أي الحقيق على الظرفية فخاله أن التوسع في مجرد حذف (قوله والمفعول محذوف) أي وهو الذي قدره المصنف بقوله الأمر كله

وأوجب الاقبال عليه وخطابه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات وكفاي قوله تعالى ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لم يقل واستغفرت لهم وعدل عنه الى طريق الالتفات تفخيماً لشأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتوطئاً لاستغفاره وتنبهاً على أن شفاعته من اسمه الرسول من الله بمكان وذكر السكاكي لالتفات امرئ القيس في الآيات الثلاثة على تفسيره وجوهاً أحدها أن يكون قصدته تحويل الخطب واستفظاعه فنبه في التفاته الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولحق وله التكللي فأقامها مقام المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلى الا بتفجع للملوك له وتحزيمهم عليه وخطبها بتطاول ليلك نسلية أو على أنها لفظاعة شأن النبأ أبدت قلقاً شديداً ولم تنصبر فعل الملوك فشك في أنها نفسه فأقامها مقام مكروب وخطبها بذلك نسلية وفي الثاني على أنه صادق في التحزن: خاطب أولاً وفي الثالث على أنه يريد نفسه أوبه في الأول على أن النبأ لشدة تركه حائراً فما فطن معه لمقتضى الحال جرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب الدائر في مجاري أمور الكبار أمراً ونهياً وفي الثاني على أنه بعد الصدمة الأولى أفاق شيئاً فلم يجد النفس معه فبنى الكلام على الغيبة وفي الثالث على ما سبق أوبه في الأول على أنها حين لم تثبت ولم تبصر غايته ذلك فأقامها مقام المستحق للعتاب فخطبها على سبيل التوبيخ والتعير بذلك وفي الثاني على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الغيظ والغضب وسكت عنه الغضب بالعتاب الأول ولى عنها الوجه وهو يمدم قائلاً (٤٧٥) وبات وباتله وفي الثالث على ما سبق

هذا كلامه ولا يخفى على النصف مافيه من التعسف (قوله دلالة على التعميم) إما علة لحذف المفعول أى حذف المفعول دلالة على التعميم لانه يتوسل بالاطلاق في المقام الخطابي الى العموم لئلا يلزم الترجيح بلامرجح كما يأتي وأورد عليه أنه لو قال مالك الأمر كله لحصلت الدلالة على التعميم وأجيب بالمنع مستنداً باحتمال حمل الأمر

دلالة على التعميم (حينئذ يوجب) ذلك المحرك لتناهيه في القوة (الاقبال عليه) أى اقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد (والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات) قالباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة وغاية الخضوع هو معنى العبادة وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول

اضافة الوصف الى الظرف معنوية أولان الوصف للثبوت لا للتجدد وهو ظاهر (حينئذ) أى حين انتهى العبد في اجرائه تلك الصفات العظام على الحقيق بالحمد عن قلب حاضر الى خاتمها المفيدة ما ذكر أى في حين ما ذكر (يوجب) ذلك المحرك لتناهيه في القوة (الاقبال عليه) أى اقبال من العبد على ذلك الحقيق بالحمد (و) يوجب (الخطاب) أى خطاب العبد ذلك الحقيق بالحمد (بتخصيصه) متعلق بالخطاب وقوله (بغاية الخضوع) متعلق بالتخصيص وغاية الخضوع هي العبادة والباء فيهما للتعدي يقال خاطبته بكذا اذا كتمته به مواجهة (و) يوجب الخطاب بتخصيصه (بالاستعانة في) جميع (المهمات) وذلك في قوله إياك نعبد وإياك نستعين فمن تقديم المنصوب فيهما استفيد فالضمير ان في نفس الأمر شيء واحد وبالادعاء لشبهتين وقوله تعالى والله الذي أرسل الرياح في لفظ

على المهود والتأ كيد بكل بالنسبة لذلك المهود ولو سلم فالمراد دلالة على التعميم مع الاختصار واماعة لقوله أضيف على طريق الاتساع لانه اذا جعل الزمان مآوقع عليه الملك أفاد شمول الملك لكل مافيه بالدلالة العقلية بحيث لا يقبل التخصيص بخلاف ما اذا قيل مالك الأمر كله في يوم الدين (قوله حينئذ) أى حين افادة الخاتمة أنه مالك الأمر كله في يوم الجزاء أو حين ازدياد قوة المحرك (قوله والخطاب) أى ويوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بغاية الخ (قوله والاستعانة) أى وخطابه بما يدل على تخصيصه بالاستعانة وأورد على التخصيص أن الاستعانة كثيراً ما تقع بغيره تعالى وأجيب بأوجه أحدها أن الحصر اضافي بالنسبة للأصنام ونحوها والثاني أن المراد بالاستعانة طلب تحصيل الأسباب وتيسيرها وكل من التيسير والتحصيل مختص به سبحانه وتعالى والثالث أن المقصود بالاستعانة انما هو الله تعالى وان حصلت بالغير صورة حتى ان قولهم يا فلان أعني بمنزلة يا الله أعني بواسطة فلان وأما الاستعانة بأسمائه تعالى في قولهم باسم الله على تقدير الباء للاستعانة فاما أنه استعانة به تعالى لان كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مدلوله واما أنها استعانة تبرك لأنها استعانة يقصد بها تحصيل الأسباب وقول المصنف في المهمات التقييد بذلك للاهتمام بالاحترار عن غيرها اذا لفرق (قوله متعلق بالخطاب) أى كما أن الباء في بغاية متعلق بالتخصيص (قوله يقال الخ) قصده بذلك الاستدلال على كون الخطاب يتعدى بالباء (قوله وغاية الخضوع الخ) أى وحينئذ فالعنى يوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بأن العبادة هي غاية الخضوع والتذلل لغيره وبأن الاستعانة في جميع المهمات منه لامن غيره (قوله هو معنى العبادة) الاضافة بيانية (قوله من حذف مفعول نستعين) أى حذف مفعوله الثاني

(قوله فاللطيفة المختص بها الخ) أى فاللطيفة الداعية للالتفات فى هذا الموقع وهو الفاتحة التنبيه على أن العبد إذا أخذ فى قراءة الفاتحة يجب أن تكون قراءته الخ أى يتأكد عليه ذلك (قوله أن فيه تنبيها) أى من الله تعالى وقوله يجب أن تكون قراءته على وجه أى مشتملة على وجه وهو حضور القلب والتفاتة المستحق الحمد لأجل أن يجد من نفسه ذلك المحرك هذا حاصل كلام الشارح وفيه أن للأخوذ من كلام المتن أن اللطيفة الداعية للالتفات فى (٤٧٦) هذا المقام قوة المحرك الحاصلة من اجراء الصفات عليه لا التنبيه على أن

فواللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هى أن فيه تنبيها على أن العبد إذا أخذ فى القراءة يجب أن تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك ولما انجز الكلام الى خلاف مقتضى الظاهر أو ردد عدة أقسام منه وان لم تكن من مباحث المسند اليه فقال

التخصيص ومن حذف مفعول الاستعانة استفيد التعميم مع قرينة المعجز فى كل مهم مع الحاجة اليه وقدره المسؤول عليه مع نهاية كرمه ويحتمل أن يكون المستعان عليه حسن العباداة بقرينة تقارنهما فاللطيفة المختص بها هذا المحل كون الالتفات الذى يحصل من العبد وهو القلبى وأما اللفظى فلا سبيل له الى تحريكه فلا دخل للعبد فيه أوجبه عند اللفظى قوة المحرك الحاصلة بالحضور وذلك مطلوب لان الأدب فى الخطاب مع الحضور لامع الغفلة ويحتمل أن تكون اللطيفة كون الخطاب بالتخصيص لتنزله منزلة الاشارة الى محسوس مشعرا بأن موجه كون الخطاب بتلك الأوصاف العظام وتمييزه بها غاية التمييز وأنه ينبغي أن لا يزول عن خاطر والشهود لأجل ذلك وعلى أن اللطيفة أحد الأمرين يبقى كلام المتن على ظاهره فلا يحتاج الى جعل اللطيفة فيه هى أن فيه تنبيها على أن العبد إذا أخذ فى القراءة ينبغي أن يكون على وجه يقع منه ذلك المحرك وهو الحضور لان المقصود التفات العبد حال القراءة الخاصة به وهو حينئذ لا يقصد تنبيها على أنه ينبغي أن تكون القراءة على الوجه المخصوص ولا يطلب منه ذلك بل المطلوب منه نفس الحضور لا التنبيه على أنه ينبغي أن يحضر وهذا اذا روعى الالتفات من العبد التالى كما قررنا وأما ان روعى من المنزل للصورة فلا تكون اللطيفة ما ذكر لعدم صحة المحرك فى جانبه وعدم صحة الالتفات الى التخصيص بغاية الخضوع وعليه فإيقاع صورة الالتفات بعد اجراء الأوصاف للتنبيه

الجلالة منه على رأى السكاكى التفات وتجريد على رأى غيره تجريد فقط وقوله تعالى فسقناه التفات على رأيهم لانه عائد على الله تعالى حقيقة والكلام فيه كالكلام فى تكافئ ليلي وقوله تعالى الحمد لله التفات على رأى السكاكى وتجريد واياك التفات لا تجريد على بحث فيه وسيأتى بقية الكلام عليه ان شاء الله تعالى * الثانى فى الفرق بين التجريد والالتفات وقد علم بما سبق أن بينهما عمومًا وخصوصًا من وجه فيوجد التجريد دون الالتفات كقولك رأيت منه أسدا ومثل تطاول ليلك على رأى الجمهور والالتفات دون التجريد نحو تكافئ ليلي ونحو فسقناه والتفات وتجريد نحو فصل لربك ولا واحدا منهما كغالب القرآن * الثالث فى وضع الظاهر موضع الضمر وعكسه بالنسبة الى الالتفات فعند السكاكى قد يجتمع وضع الظاهر موضع الضمر مع الالتفات فى نحو والله الذى أرسل الرياح وأمير المؤمنين يأمر بكذا وقد ينفرد الالتفات نحو تطاول ليلك وليس فيه وضع الظاهر موضع مضمحل بل وضع مضمحل موضع مضمحل وقد ينفرد وضع الظاهر عن الالتفات كقوله تعالى ان أبانا لفي ضلال مبين فان أصله لتقدمه فى قوله أحب الى آيينا وأما وضع المضمحل موضع الظاهر فينفرد عن الالتفات فى نحو نعم رجالا يدور به رجلا لان الضمير والظاهر كلاهما على أسلوب الغيبة وينفرد الالتفات عنه كثيرا نحو اياك نعبد ونحو * وبات وبات له ليلة * ويحتمل أن فى نحو قول الخليفة نعم الرجل أمير المؤمنين وأما على رأى السكاكى قوضع الظاهر موضع الضمر والالتفات قد يجتمع ما ن مثل فصل لربك وقد ينفرد

القارىء ينبغي أن تكون قراءته كذلك وذكر العلامة عبد الحكيم أن الشارح أشار بقوله فاللطيفة الخ الى أن ما ذكره ناصف قاصر لان حاصله أن اجراء تلك الصفات موجب لوجود المحرك الذى يوجب أن يخاطب العبد ذلك الحقيق ولا تفهم نكتة الخطاب الذى وقع فى كلامه تعالى فلا بد من ضم مقدمة وهى أن العبد مأمور بقراءة الفاتحة فيه تنبيه على أن العبد ينبغي أن تكون قراءته بحيث يجد ذلك المحرك لتكون قراءته بالخطاب واقعة موقعها (قوله ولما انجز الخ) أشار الشارح بذلك الى أن قول المصنف ومن خلاف الخ كلام استطرادى ذكر فى غير محله لمناسبة وذلك لان كلامه كان أولا فى أحوال المسند اليه على مقتضى الظاهر وانجز الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فى المسند اليه فأورد عدة أقسام منه وان لم تكن من المسند اليه (قوله أو ردد عدة أقسام) هى ثلاثة تاتى

الالتفات

المخاطب بغير ما يترقب والتعبير عن المستقبل بلفظ الماضى والقلب وأما قوله أو السائل

الخ فهو من جملة تاتى المخاطب فعطفه عليه من عطف الخاص على العام (قوله وان لم تكن من مباحث المسند اليه) أى ولذا قال ومن خلاف المقتضى ولم يقل منه وفى تعبيره بمن اشارة الى أن أقساما لا تنحصر فيما ذكره فان المجاز والكناية أيضا من خلافه

على أن العبد ينبغي له أن يكون منه الحضور ليقع الالتفات القلبي مطابقاً للفظي لأن ذلك هو الأدب وذلك ظاهر فتأمل في هذا المقام فإنه من السهل للمتنعع الابتوفيق الله تعالى * ولما انجر الكلام في أحوال المسند إليه إلى بيان حال ذكره على خلاف مقتضى الظاهر ذكر من خلاف مقتضى الظاهر في الجملة أقساماً وان لم تكن من مباحث المسند إليه فقال

الالتفات وهو الغالب مثل إياك نعبد وقد ينفرد وضع الظاهر مثل الحمد لله ونحو والله الذي أرسل الرياح ووضع للضرر موضع الظاهر لا يجتمع مع الالتفات لأن الالتفات لا بد فيه من ضمير سابق يلتفت عنه ومع ذلك فلا موقع للظاهر ولكن ينفرد وضع الضرر في نعم رجلاً زيد وينفرد الالتفات في غير ذلك * الرابع في أن الالتفات حقيقة أو مجاز إذا تأملت ما سبق علمت أنه حقيقة حيث كان معه تجريد وحيث لم يكن فسننكلم إن شاء الله على كون التجريد حقيقة أولاً في موضعه وإذا تأملت ما حققناه وعرضت لك فيه وقفة فراجع ما ذكره البسكاكي من أسباب الالتفات في أبيات امرئ القيس يتضح لك ما قلناه وقد صرح في أثناء كلامه بلفظ التجريد وصرح الخطيبي في باب التجريد أن الالتفات تجريد والتحقيق ما تقدم من التفصيل * تنبيه * قالوا لا يكون الالتفات إلا في جملتين وقد صرح بذلك الزعزعي في أوائل تفسيره والظاهر أنهم إنما يريدون بالجملتين الكلامين المستقلين حتى يمتنع الالتفات بين الشرط وجوابه مثلاً وكلام البيانين في إيجاز الحذف وغيره يبين أنهم إنما يريدون بالجملة الكلام المستقل بنفسه فأمّا قول الشاعر

أأنت الهلالي الذي كنت مرة * سمعنا به والارحى الغلب

فليس منه لأن الضميرين أحدهما على اللفظ والآخر على المعنى وشيخنا أبو حيان توهم أن ذلك من الالتفات لأنه لم يحقق معنى الالتفات وظن أنه أمر لفظي وكذلك ظن أن منه قراءة من قرأ إياك يعبد بإياه مضمومة في يعبد وليس منه والظاهر أنها مبنية على جواز أن أقام بالقياس على جواز أن أخرج قام ولا يصح هذا القياس لأن شرط ذلك أن يتقدم ما لفظه لفظ الغيبة من موصول أو موصوف نعم قد ظفرت في القرآن الكريم بمواضع قد يقال أن الالتفات فيها وقع في كلام واحد وان لم يكن من جزأى الجملة منها قوله تعالى والذين كفروا بآيات الله ولقائه أولئك يئسوا من رحمتي ومنها قوله تعالى وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمهرسولا يتلو عليهم آياتنا ومنها قوله تعالى وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي بعد قوله أنا أحللكم التقدير إن وهبت امرأة نفسها للنبي أحللكم وجملة الشرط والجزاء كلام واحد فان قلت قد وقع الالتفات أيضاً بين الشرط والجواب في قول كثير

أسئتي بنا وأحسني لاملومة * لنونا ولا مقلية إن قلت

قال الجوهري خاطبها ثم غاب قلت لا نسلم أن هذه التفات بل روعي فيه لفظ مقلية جاء على الغيبة كقولك أنت رجل قام وأنت مقلية قلت كما تقدم في قوله * أنت الهلالي الذي كنت مرة * سمعنا به وقول الجوهري أنه خاطبها ثم غاب يمكن حمله على ما قلناه ولئن سلمنا أنه التفات فنقول ليس قوله لاملومة جواب الشرط بل دليله على مذهب البصريين ولا يمتنع الاختلاف الجواب ودليله في الخطاب والغيبة ولو امتنع ذلك أو قلنا أنه جواب على مذهب الكوفيين فالجواب أن الالتفات وقع بقوله لاملومة والتقدير لا هي ملومة ومنها قوله تعالى ويوم نحشرهم وما يعبدون من دون الله فيقول ومنها قوله تعالى إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً لتؤمنوا بالله ورسوله بل فيه التفاتان أحدهما بين أرسلنا والجلالة والثاني بين الكاف في أرسلناك ورسوله وكل منهما في كلام واحد ومنها قوله تعالى سنأتي في قلوب الذين كفروا الرعب بما أشرخوا بالله ومنها فمن تيمم منهم فإن جهنم جزأؤكم جوز

الزحشري فيه أن يكون ضمير جزاء كم يعود على التابعين قال على طريق الالتفات وهو ينافي ما تقدم عنه وعن غيره ومنها قوله تعالى واتقوا يوما يرجعون على قراءة الياء قال الزحشري على طريقة الالتفات وهو أيضا ينافي ما تقدم ثم كان الزحشري مستغنيا عن ادعاء الالتفات بأن يعيد الضمير في ترجعون الى نفس الناس فلا يكون التفاتا ومنها ما قاله التنوخي في (١) الاقصى القريب ان الواو في وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا واو الحال يلزمه وقوع الالتفات في كلام واحد ومنها ما لي لأعبد الذي فطرنى واليه ترجعون لان فطرنى وترجعون كلام واحد فان كان القائل أن الالتفات لا يكون في جملة واحدة يعنى به جملة طرفاها مفردان ويجوز وقوعه بين جملتين لهما محل واحد مع مولى لشئ واحد أو بين جملة ومتملق به الم ينتقض كلامه بشئ مما سبق **(تنبيه)** قوله تعالى الحمد لله وقوله اياك نعبد انفقوا على أنه التفات واحد وفيه نظر لان الزحشري ومن تبعه على أن الالتفات خلاف الظاهر مطلقا يلزمهم انه ان كان التقدير قولوا الحمد لله ففيه التفاتان أعنى في الكلام المأمور بقوله أحدهما في انفظ الجلالة فان الله تعالى حاضر فأصله الحمد لك والثاني اياك لحيثه على خلاف الأسلوب السابق وان لم يقدر قولوا كان في الحمد لله التفات عن التكلم الى الغيبة فان الله سبحانه حمد نفسه ولا يكون في اياك نعبد التفات لان قولوا مقدرة مع ما قطعنا وأحد الامرين لازم للزحشري والسكاكي إيمان أن يكون في الآية التفاتان أو لا يكون فيها التفات بالسكاكية هذا ان فرعنا على رأى السكاكي وهو مقتضى كلام الزحشري لأنه جعل في آيات امرى القيس ثلاثا وان فرعنا على رأى الجمهور ولم نقدر قولوا الحمد لله فلا التفات لأننا نقدر قولوا اياك نعبد وان قدرنا قولوا قبل الحمد لله كان فيه التفات واحد في اياك و بطل قول الزحشري ان في آيات امرى القيس ثلاث التفاتات (تنبيه) ما تقدم يقتضى أن أسلوب الغيبة لا فرق فيه بين أن يكون فيه ضمير غائب أو لا بدليل تمثيلهم كما سبق بقوله تعالى والله الذى أرسل الرياح فقد جعلوا لفظ الجلالة ملغاة عنه وهذا كثير في كلامهم وفيه نظر ينبغى أن يفصل بين أن يكون الاسم الظاهر مشتملا على ضمير غائب أولا فان كان مشتملا على ضمير مستتر أو كان في الكلام ضمير غائب فيكون ذلك أسلوب غيبة والنقل عنه أو اليه التفاتا وان كان في الكلام اسم ظاهر لا ضمير فيه فأين أسلوب الغيبة ونسبة الاسم الجامد الى التكلم والمخاطب والغائب على السواء وما يبتدر الذهن من قول الشخص عن نفسه أو مخاطبه فعل زيد الى أنه غير المتكلم والمخاطب لغلبة الاستعمال ولان العدول عن الضمير الصريح في تكلم أو خطاب الى الاسم الجامد قرينة ارادة الغيبة فان الاعلام وضعها انما كان للتمييز والذي يحتاج للتمييز غالبا هو الغائب فان ضميره لا يستقل لاحتياجه الى مفسر وأما عود ضمير الغيبة على العلم فلا استقباح أن يقول الشخص عن نفسه زيد فعلت لمافيه من التنافر ولذلك لم تمنع رعاية المعنى في جملة أخرى فيقول الشخص عن نفسه زيد قام وقعدت رعاية للمعنى لا الالتفات فليس تعبير المتكلم عن نفسه أو مخاطبه بالعلم الاوضع الظاهر موضع المضمير غير أن هذه اصطلاحات لا مشاحة فيها **(تنبيه)** ذكر التنوخي في الاقصى القريب وكذلك ابن الاثير في كنز البلاغة وابن النفيس في طريق الفصاحة نوعا غريبا من الالتفات وهو بناء الفعل للمفعول بعد خطاب فاعله أو تكلم فيكون التفاتا عنه كقوله تعالى غير المغضوب عليهم بعد أن نعمت فان المعنى غير الذى غضب عليهم وفيه نظر ونحن اذا كنا نوقفنا في ان الانتقال الى الاسم الجامد التفات فهذا أولى لأن الفاعل في المغضوب مثلا لم يذكر بالكلية فكيف يقال انتقلنا اليه على سبيل الالتفات وان صح ذلك فعلى رأى السكاكي يلزمه أن تكون جميع الافعال المبنية للمفعول فيها التفات **(تنبيه)** توهم بعضهم أن في نحو قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اركعوا التفاتا وليس كذلك لانه اذا أراد التفات اركعوا عن آمنوا لم يصح لأن الصلة تأتي ضميرها غائبا وان كان المراد المخاطب لم يصح لأن لها لفظا ومعنى كما تقول

(١) هكذا في الأصل
والذى في كشف الظنون
أقصى القرب في صناعة
الأدب للشيخ زين الدين
محمد بن محمد التنوخي
كتبه مصدحه

* ومن خلاف المقتضى ما سماه السكاكى الأسلوب الحكيم وهو تلقى المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيها على أنه الأولى بالقصد أو السائل بغير ما يتطلب تهزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنه الأولى بحاله أو المهم له أما الأولى فكقول القبعثرى للحجاج لما قال له متوعدا بالقيء

(قوله تلقى المخاطب) بفتح الطاء فيه وفيما بعده أى تلقى التكلم بالكلام الثانى المخاطب به وهو التكلم بالكلام الأول والتلقى المواجهة يقال تلقاه بكذا وأواجهه به (قوله بغير ما يترقب المخاطب) أى بغير ما ينتظره المخاطب من التكلم (قوله والباء فى بغير الخ) دفع بهذا ما يقال ان فى كلام المصنف تعلق حرفى جر متعدي اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو ممنوع وحاصل ذلك الدفع أنهما مختلفان فى المعنى فلا اعتراض ونوقش هذا الجواب بأنه ان أراد التعدية العامة وهى اىصال معنى العامل الى المفعول فهذا لا يعنى مستقلا وان أرادها الخاصة فهى غير موجودة هنا لأن شرطها أن يكون مجرورا مفعولا به فى (٢٧٩) المعنى والتلقى انما يتعدى لواحد ولا يتعدى للثانى

لا بنفسه ولا بالحرف وأجيب بأنه ضمن التلقى معنى المواجهة وهو يتعدى للثانى بالحرف (قوله على خلاف مراده) فرادى الحجاج وهو المخاطب بالادهم القيد وخلافه هو الفرس الادهم (قوله تنبيها) أى من ذلك التكلم (قوله ذلك الغير) اللفظ الذى كرى أى على أن ذلك الغير الذى هو خلاف مراده ولو عبر به كان أوضح لأنه العنوان المذكور فى المثل وان لم يشترط فى العهد الذى كرى اتحاد العنوان وانما حملنا الغير على خلاف مراده ولم نحمله على غير ما يترقبه المخاطب كما هو المتبادر ليوافق قول الشارح فيما بعد فنبه على أن الحمل على الفرس الادهم هو الأولى بأن يقصده الأمير لدلالته

(ومن خلاف المقتضى) أى مقتضى الظاهر (تلقى المخاطب) من اضافة المصدر الى المفعول أى تلقى التكلم المخاطب (بغير ما يترقب) المخاطب والباء فى بغير للتعدية وفى (بحمل كلامه) للسببية أى انما تلقاه بغير ما يترقب بسبب أنه حمل كلامه أى الكلام الصادر عن المخاطب (على خلاف مراده) أى مراد المخاطب وانما حمل كلامه على خلاف مراده (تنبيها) للمخاطب (على أنه) أى ذلك الغير هو (الأولى بالقصد) والارادة (كقول القبعثرى للحجاج وقد قال) أى الحجاج (له) أى للقبعثرى حال كون الحجاج (متوعدا إياه)

(ومن خلاف المقتضى) أى مقتضى الظاهر (تلقى المخاطب) هو من اضافة المصدر الى المفعول أى ومن خلاف مقتضى الظاهر تلقى التكلم المخاطب (بغير ما يترقبه) ذلك المخاطب من ذلك التكلم يقال تلقاه بكذا اذا واجهه به (ب) سبب (حمل كلامه) أى كلام ذلك المخاطب (على خلاف مراده) أى مراد ذلك المخاطب فالباء فى بغير وبحمل متعلقان بالتلقى والأولى للتعدية والثانية للسببية كما يفهم من التقرير وانما يحمل التكلم كلام المخاطب على خلاف مراده فيستلزامه بغير ما يترقب حيث يزاعى مقتضى الحال (تنبيها) من ذلك التكلم لذلك المخاطب (على أنه) أى على أن ذلك الغير الذى لا يترقبه المخاطب من التكلم هو (الأولى بالقصد) أى ذلك الغير هو أولى أن يقصد ويراد دون ما يترقب وذلك (كقول القبعثرى للحجاج وقد قال له) أى والحال أن الحجاج قال للقبعثرى (متوعدا إياه) أى حال كون الحجاج متوعدا

أنت الذى قام وأنت الذى قت وان أراد التفات اركعوا عن الذين فان الذين أسلوب غيبية والمنادى أسلوب غيبية لم يصح لان المنادى مخاطب فى المعنى فان الاقبال عليه بالنداء كذا كرضيمه ولهذا يجوز أن تقول يا نعمى كلكم وهذا قريب مما توهمه شيخنا أبو حبان فى قوله * أنت الهلالى الذى كنت مرة * سمعنا به (تنبيه) * مما هو قريب من الالتفات وليس منه اذ ليس فيه انتقال من أحد الأساليب الثلاثة لغيره الانتقال من أحد أساليب ثلاثة وهى التثنية والجمع والافراد الى الآخر وأقسامه كالالتفات ستة من أسلوب لأسلوب وسيأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى ص (ومن خلاف المقتضى تلقى المخاطب الخ) ش هذا هو الذى سماه السكاكى الأسلوب الحكيم وسماه الشيخ عبد القاهر مغالطة

على أن المنبه على كونه أولى بالقصد هو الحمل على الفرس الادهم الذى هو خلاف مراد الحجاج وهو مغاير لغير ما يترقبه كما يفهم من جعل الشارح حمل الكلام على خلاف المراد سببا لتلقى المخاطب بغير ما يترقب فتأمل (قوله والارادة) عطف تفسير (قوله متوعدا إياه) أى لان القبعثرى كان جالسا فى بستان مع جماعة من اخوانه فى زمن الحصرم أى العنب الاخضر فذكر بعضهم الحجاج فقال القبعثرى اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقنى من دمه فبلغ ذلك الحجاج فقال له أنت قلت ذلك فقال نعم ولكن أردت العنب الحصرم ولم أردك فقال له لأحملك على الادهم فقال القبعثرى مثل الأمير يحمل على الادهم والاشبه فقال له الحجاج ويلك انه لحديد فقال ان يكن حديدا خير من أن يكون بليدا تحمل الحديد أيضا على خلاف مراده فان الحجاج أراد بالحديد المعدن المعروف فحمله القبعثرى على ذى الحدة فقال الحجاج لأعوانه حملوه فلما حملوه قال سبحان الذى سخر لنا هذا الآية فقال اطرحوه على الارض فلما طرحوه قال منها خلقناكم وفيها نعيدكم ففصح عنه الحجاج فقد سحر الحجاج بهذا الأسلوب حتى تجاوز عن جريئته وأحسن اليه على ما قيل والقبعثرى كان

لا حملك على الادهم مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب فانه أبرز وعيده في معرض الوعد وأراه باللفظ وجه

من رؤساء العرب وفصحاءهم وكان من جملة الخوارج الذين خرجوا على سيدنا على كرم الله وجهه وقوله انما أردت العنب المحصرم أي المراد بتسويد وجهه استواؤه و بقطع عنقه قطفه وبدمه الحمر التخذ منه (قوله لا حملك على الادهم) ان قلت كان المناسب لفرض الحجاج أن يقول لا حملن الادهم عليك لان القيد (٤٨٠) يوضع على الرجل لا العكس قلت هذا الاستعمال والتعديّة أمر وضعي

(لا حملك على الادهم) يعني القيد هذا قول قول الحجاج (مثل الأمير يحمل على الادهم والاشهب) هذا قول قول القبعة ثري فأبرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بأن حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم أي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض

للقبعة ثري (لا حملك على الادهم) يعني الحجاج في هذا القول بالادهم القيد الذي هو الحديد (مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب) هذا قول القبعة ثري كما أن ما قبله قول الحجاج فالقبعة ثري أبرز وعيد الحجاج بالحمل على الادهم الذي هو القيد في معرض الوعد بالحمل على الادهم الذي هو الفرس وتلقاه في ذلك بغير ما يترقب بسبب حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم وهو الذي غلب سواده حتى ذهب بياضه وأكذلك الحمل بما يناسبه من ذكر الاشهب وهو الفرس الذي غلب بياضه حتى ذهب سواده وترك مراد الحجاج بالادهم وهو القيد تنبيهاً على أن الحمل على الفرس الادهم هو الاول أن يقصده مثل

وهو من خلاف مقتضى بالفتح أي مقتضى الظاهر وهو قسمان * الاول تلقى المخاطب بالكسر بغير ما يترقب وذلك يكون بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيهاً على أنه الاول بالقصد اليه وانما قلنا بكسر الطاء ليعود الضمير في كلامه اليه لانه لا يصدق عليه قبل تلقيه لما يتوقع أنه مخاطب بالفتح حقيقة كقول القبعة ثري للحجاج وقد قال له الحجاج متوعداً بالقتل لا حملك على الادهم مثل الامير من حمل على الادهم والاشهب فأراد الحجاج أن يقيد فتلقاه القبعة ثري بغير ما يترقبه من فهمه التوعد باللفظ وجه مشيراً الى أن من كان مثله من السلطنة انما يناسبه أن يجرد بأن يحمل على الادهم والاشهب من الخيل ويكون جديراً بأن يصفد بضم الياء أي يعطى لأن يصفد بفتحها أي يشد ويوثق وكذا قوله حين قال له في الثانية انه حديد قال لأن يكون حديد اخبر من أن يكون بليداً وهذا القسم قريب أو هو من تجاهل العارف بزيادة اشارة الى سفير أي المخاطب وهو قريب من القول بالموجب وسيأتيان في البديع والقيد يسمى أدهم سمي بذلك لسواده قال * أوعدني بالسجن والاداهم * وقال جرير

هو القين وابن القين لاقين مثله * لقطع المساحي أو لجدل الاداهم

قال ابن سيده كسره ونكسيرا لاسماء وان كان في الاصل صفة لانه غلب عليه الاسم ومن هذا قوله

أنت تشتهي عندي مزاوله القرى * وقد رأت الضيفان ينحون منزلي

فقلت كأنني ما سمعت بكلامها * هم الضيف جدي في قراهم وعجلي

كذا جعله المصنف منه وفيه نظر (تنبيه) صدف بمعنى أوثق وأصفد بمعنى أعطى خلاف الغالب فان الغالب استعمال الرباعي والخماسي في الشر والثلاثي في الخير إما جزماً أو على راجح ومرجوح مثل وعدني الخير وأوعدني الشر وشفي وأشفي كذا على قول وقوى البناء اذا اشتد وأقوى اذا انهدم وخفرت الرجل أجرته وأخفرت تركته وكسبوا كتسب قال الله سبحانه وتعالى لهما كسبت وعليها ما اكتسبت وحمل واحتمل قال

يقال حمل على الادهم أي قيده ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه أو أنه شبه القيد بمركوب بجامع التمكن في كل على طريقة الاستعارة بالكناية واثبات الحمل تخييل هذا وقرر شيخنا العلامة العدوي أن معنى قوله لا حملك الخ لا حملك الى القيد أي أن تصير مقيداً به فعلى معنى الى ولا قلب ولا شيء وهذا غير الوجه الاول (قوله يعني القيد) أي يعني الحجاج في هذا القول بالادهم القيد الحديد (قوله وعيد الحجاج) أي بالحمل على الادهم الذي هو القيد الحديد (قوله وتلقاه) أي وواجهه بغير ما يترقب يجوز أن يفسر ما يترقبه الحجاج بوقوع العقوبة به كما في سم والظاهر أن المراد بما يترقبه الكلام الدال على العفو وترك العقوبة به لان الذي يترقبه الحجاج مراجعته في الحمل على القيد

أعلنت

الحديد والمراد بغيره الكلام الدال على مدح الامير (قوله بأن حمل الادهم) الباء للسببية (قوله

الذي غلب سواده الخ) أي انه يولد وفيه شمات ببيض ثم يكثر الشعر الاسود حتى يغلب على الابيض ويذهب الابيض بالمرّة بأن ينقلب البياض سواداً ولا مانع من ذلك كما أن السواد ينقلب بياضاً في مثل الشعر ويحتمل أن المراد ويذهب البياض في رأي العين وبإحدى الرأي اقلته

أن من كان على صفته في السلطان وبسطة اليد جذير أن يصفد لا أن يصفد وكذا قوله لما قال له في الثانية انه حديد لأن يكون حديدا خير من أن يكون بليدا وعن سلوك هذه الطريقة في جواب المخاطب عبر من قال مفتخرا

أنت تشككي عندي مزاوله القرى * وقد رأيت الضيفان ينحون منزلى
فقلت كأتى ماسمعت كلامها * هم الضيف جدى فى قراهم وعجلى

وسماه الشيخ عبد القاهر مغالطة

(قوله وضم اليه الأشهب) أى قرينة على أن مراده هو بالآدم الذي يحمله عليه الفرس لا القيد (قوله أى الغلبة) أشار الى أن المراد بالسلطان السلطنة (قوله أى الكرم) تفسير لبسطة اليد فالمراد ببسطة اليد سعتها أى الكرم وقوله والمال والنعمة عطف على السلطان لا من بقية التفسير وذكر النعمة بعد المال من ذكر العام بعد الخاص (قوله من أصفد) أى مأخوذ من أصفد وكذا ما بعده فأصفد يدل على الخير لانه من الصفد بالتحريك وهو الاعطاء بخلاف صفد فانه يدل على (٤٨١) الشر لانه من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به وهذا عكس وعد وأوعد والنكته في ذلك أن صفد للقيد وهو ضيق فناسب أن تقلل حروفه الدالة عليه وأصفد لا اعطاء المطلق المطلوب فيه

وضم اليه إلا شهب أى الذى غلب بياضه ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على أن الحمل على الفرس الآدم هو الأول بأن يقصده الأمير (أى من كان مثل الأمير في السلطان) أى الغلبة (و بسطة اليد) أى الكرم والمال والنعمة (جذير بأن يصفد) أى يعطى من أصفده (لا أن يصفد) أى يقيد من صفده (أو السائل) عطف على المخاطب أى تاتى السائل (بغير ما يتطلب بتزىل سؤاله منزلة غيره) أى غير ذلك السؤال (على أنه) أى ذلك الغير (هو الأول بحاله أو المهم له

الحجاج) (أى من كان مثل الأمير في السلطان) أى القوة والغلبة (و بسطة اليد) أى وسعة النعمة والكرم والمال (جذير) أى خفيق (بأن يصفد) أى يعطى مأخوذ من أصفده بقطع الهمزة اعطاء (لأن يصفد) من صفده ثلاثيا أى قيده (أو) تلقى (السائل بغير ما يتطلب) فالسائل معطوف على المخاطب وانما تاتى السائل بغير ما يتطلب (بتزىل سؤاله منزلة غيره) أى منزلة غير سؤاله وذلك بأن يجاب بغير سؤاله (تنبيهها) من المحيب للسائل (على أنه) أى على أن ذلك الغير المحجب به هو (الأولى بحاله) أى هو الأنسب أن يكون عنده لا المسؤول عنه (أو) تنبيهها على أنه (المهم له) فهو أولى بالسؤال عنه وكونه هو المهم يستلزم كونه أولى بحاله دون العكس لان الشيء قد يكون أولى بالحال على تقدير التوجه لطلبه أو غيره ولا يكون في نفسه من جملة المهمات التى يتأكد طلبها ثم مثل الأول بقوله

أعلمت يوم عكاظ حين لقيتنى * تحت العجاج فما شققت غبارى

أنا اقتسمنا خطيننا بيننا * خملت برة واحتملت فجار

وأما طرفي الشر وأما طرنا عليهم مطرا ومطر في الخير قال ابن سيده الثلاثى لا أعلم وجاء على العكس رب اذا افتقر وأترب اذا استغنى على قول وجبسته عن حاجته واحتبست الفرس في سبيل الله وقسط اذا جار وأقسط اذا عدل ص (أو السائل الخ) ش القسم الثانى من هذا الباب تاتى السائل بغير ما يتطلب وذلك بتزىل سؤاله منزلة غيره تنبيهها على أنه الأولى بحاله أو المهم وعندي أن هذا من القسم مرة بعد أخرى فالأولى بغير

(٦١ - شروح التلخيص - أول) ما يطلب لان ذلك التاتى لا يختص بمن يبالغ في الطلب وكأنه عبر به لأجل حسن الازدواج بين يتطلب ويرقب فرجح رعاية جانب اللفظ على جانب المعنى أو أنه عبر به إشارة لمزيد الشوق الحاصل عند السائل فكان ذلك السائل لمزيد الشوق الحاصل عنده كالمطالب للجواب مرة بعد أخرى بى شىء آخر وهو أن الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال وإذا أجب السائل بغير ما يتطلب لم يكن الجواب مطابقا للسؤال وأجب بأن السؤال ضربان جدلى وتعليمى والأول يجب أن يطابقه جوابه والثانى يبني المحيب فيه جوابه على الأمر اللاتى بحال السائل كالطبيب يبني علاجه على حال المريض دون سؤاله فتجوز المخالفة فيه والسؤال عن الأهلة والنفقة من هذا القبيل لانه من المسلمين للنبي (قوله تنبيهها) أى من المحيب للسائل (قوله أى ذلك الغير) أى غير سؤاله فالضمير راجع للغير الأول وقوله الأولى بحاله إما لعدم أهليته لجواب ما يسأله أو لعدم الفائدة فيه بالنسبة اليه (قوله أو المهم له) الأولى الأهم له لان السائل له سؤالان أحدهما ماسأل عنه ولم يجب عنه والآخر مالم يسأل عنه وأجابه المحيب عنه وكل من السؤالين للسائل اهتمام به لسكن اهتمامه بالأول أقوى فاذا أجب عنه بغير ما يتطلب علم أن الأولى أن يكون الأهم عنده هو

• وأما الثاني فكقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي موافقت للناس والحج قالوا مابال الهلال يبدو دقيقا مثل الحيط ثم يزاد قليلا قليلا حتى يمتلىء ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا

الثاني لا الأول الذي سأل عنه وإنما يستفاد هذا المعنى من التعبير بالأهمل وعطف المهم على ما قبله من عطف الملزوم على اللازم لان كونه هو المهم يستلزم كونه أولى أى أنسب بحاله دون العكس لان الشيء قد يكون أولى بالحال على تقدير التوجه لطلبه أولا ولا يكون في نفسه من جملة المهمات التي يتأكد طلبها (قوله كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة) مثال للتنبيه على أنه الأولى بدليل قوله في شرحه للتنبيه على أنه الأولى والالتيق الخ والآية الآتية أى يسألونك ماذا ينفقون الخ مثال للتنبيه على أنه الأهم بدليل قوله في شرحه تنبيهها على أن المهم ففي كلامه نشر على ترتيب اللف (قوله سألوأعن سبب اختلاف الخ) المراد بالجمع ما فوق الواحد فقد روى أن معاذ بن جبل وربيعة بن غنم الأنصاري قالوا يا رسول الله مابال الهلال يبدو دقيقا مثل الحيط ثم يزاد حتى يمتلىء ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا وهذا بظاهره سؤال عن السبب وقد أجيبوا ببيان (٤٨٢) الثمرة والحكمة المترتبة على ذلك في قوله هي موافقت الخ وذلك لان

كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي موافقت للناس والحج) سألوأعن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه فأجيبوا

(كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي موافقت للناس والحج) سألوأعن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه فقد روى أن معاذ بن جبل وربيعة بن غنم الأنصاري قالوا يا رسول الله مابال الهلال يبدو دقيقا مثل الحيط ثم يزاد حتى يمتلىء ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا وهذا بظاهره سؤال عن السبب وقد أجيبوا ببيان الغرض أى الفائدة المآلية في ذلك في قوله قل هي موافقت للناس والحج وهو أن ذلك الاختلاف يتحقق به نهاية كل شهر فيتميز كل شهر عما سواه ويجتمع من ذلك اثنا عشر شهرا هي مجموع العام ويتميز كل عن الآخر باسمه وخاصة فيتعين به الوقت للحج والصيام ووقت الحرث والآجال وغير ذلك ولم يجابوا بالسبب الذي هو أن نور القمر لما كان مستفادا من نور الشمس فنصف دائرة الموازية لمركز العالم اذا سامت القمر الشمس لم يظهر في ذلك النصف شيء من نور الشمس واذا انحرف القمر عن الشمس قابل شيء من طرف نصف الدائرة كالقوس نور الشمس فيبدو فيه نورها ولذلك يرى دقيقا منه طفا كالقوس ثم كلما ازداد البعد ازدادت المقابلة فيعظم النور حتى يقابلها جميع نصف الدائرة فيرى النور فيها جميعا ثم اذا أخذ القمر في القرب من الشمس في سيره في فلك البروج كان الانتقاص بمقدار الزيادة حتى يسامتها فيضمحل جميعا ثم لا يزال كذلك تدير الحكيم الخبير وأنما لم يجابوا بذلك لعدم تعلق الغرض به مع أن تعلم الاحاطة به فيه تكاف اذهو من أسرار علم الهيئة والاطلاع

الأول الا أن فيه سؤالا فمواضع من هذا الوجه وأعم باعتبار أنه ليس فيه حمل الكلام على غير ظاهره فهو بهذا الاعتبار أجدر بأن يمثل له لا الذي قبله بقوله أنت تشتكى البيتين وحاصله يرجع الى العدول عن الجواب الى غيره وذلك كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي موافقت للناس والحج لما قالوا مابال

الاختلاف يتحقق به نهاية كل شهر فيتميز به كل شهر عما سواه ويجتمع من ذلك اثنا عشر شهرا هي مجموع العام ويتميز كل واحد عن الآخر باسمه وخاصة فيتعين به الوقت للحج والصيام ووقت الحرث والآجال وغير ذلك ولم يجابوا بالسبب الذي هو أن القمر جرم أسود مظلم ونوره مستفاد من نور الشمس فاذا سامت القمر الشمس لم يظهر فيه شيء من نورها لحيولة الارض بينهما فاذا انحرف القمر عن الشمس قابله شيء منها فيبدو فيه نورها ولذا يرى دقيقا منه طفا كالقوس ثم كلما ازداد البعد من المسامته ازدادت المقابلة

الهلال

فيعظم النور ثم اذا أخذ القمر في القرب من الشمس في سيره كان الانتقاص بمقدار الزيادة حتى يسامتها

فيضمحل جميعا (قوله سألوأعن سبب اختلاف القمر) أى عن السبب الفاعلى في اختلافه ان قلت لم يحمل السؤال الواقع منهم على أن المسؤول عنه فيه السبب الفاعلى ولم يكن الكلام من تلقى السائل بغير ما يتطلب قلت ان تصديرهم السؤال بمابال يدل على أن المسؤول عنه السبب الفاعلى لانها انما تستعمل في السؤال عن ذلك لاني السؤال عن السبب الفاعلى كذا ذكر بعض أرباب الحواشي وعبارة عبد الحكيم اعلم أن ما يسأل به عن الجنس فالسؤال عنه ههنا حقيقة أمر الهلال وشأنه وهو اختلاف تشكلاته النورية ثم عوده لما كان عليه وذلك الأمر المسؤول عن حقيقته يحتمل أن يكون غايته وحكمته وأن يكون سببه وعلة فسبب النزول لاختصاصه بأحدهما وكذا لفظ القرآن اذ يجوز أن يقدر ما سبب اختلاف الأهلة وأن يقدر ما حكمته واختلاف الأهلة فاذا اختر صاحب الكشف والراغب والقاضى أنه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لانه الأصل واختار السكاكى أنه سؤال عن السبب لما أن الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب من الأسلوب الحكيم اه ويرد على السكاكى أنه حيث كانت الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب لم يكن الأولى بحال السائلين السؤال عن الحكمة فكيف علل العدول الى الجواب بالحكمة بالتنبيه

وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فملوا الدين والاقر بين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصرف

على أن السؤال عنها أولى بحالهم (قوله ببيان الغرض) أى الغاية والفائدة المآلية والحكمة المترتبة على ذلك فاندفع ما يقال إن كبر القمر وصغره وزيادة نوره ونقصانه من أفعال الله وهى لا تمل بالاغراض عندنا وحاصل الجواب أن الشارح شبه الحكمة بالغرض باعتبار أن كلامهم مترتب على طرف الفعل وأطلق عليها اسمه على جهة الاستمارة وقوله ببيان الغرض أى لا يبين السبب والا قيل مثل ما تقدم (قوله معالم) أى علامات وقوله يوقت أى يعين الناس الخ (قوله ومحال الديون) أى زمن حلولها (قوله وغير ذلك) أى كمدة الحمل والحيض والنفاس والعدة (قوله وذلك) أى اجابته ببيان الغرض والحكمة لا يبين السبب الفاعلى للتنبيه الخ (قوله عن ذلك) أى عن الغرض والحكمة المترتبة على ذلك الاختلاف (قوله لانهم ليسوا) (٤٨٣) الخ فيه أن السائل بعض الصحابة وهم لذاتهم يطالعون على ذلك ويدفع هذا بقول الشارح بسهولة أى أنهم ليسوا ممن يطالعون على ذلك بسهولة أى لعدم تحصيل الآلات لانها ليست موجودة عندهم لانقص في طبيعتهم أو يقال إن الاطلاع على دقائق علم الهيئته بسهولة إنما يكون بالوحي والوحي إنما يكون للانبياء (قوله وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون) فهذا يدل على أن المسئول عنه هو نفس النفق والسؤال يحتمل أن يكون عن مقدار النفق أو عن جنسه أو عن كليهما فكان المطابق على هذا أن يقال أنفقوا كذا وكذا من كذا وكذا ولما كان عملا يخفى أن كل خير ينفق منه وأن كل ما ينفق منه مقبول قل أو كثر أجيبوا ببيان المصرف فى قوله تعالى (قل ما أنفقتم من خير فملوا الدين والاقر بين واليتامى والمساكين وابن السبيل) تنبيهها على أن الهم هو السؤال عن المصرف لان النفقة اذا أخطأت محلها لم يعتد بها كذا ذكرنا ولو كان يرد ههنا

بيان الغرض من هذا الاختلاف وهو أن الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس أمورهم من المزارع والتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على أن الاولى والالقي بحالهم أن يسألوا عن ذلك لانهم ليسوا ممن يطالعون بسهولة على دقائق علم الهيئته ولا يتعلق لهم به غرض (وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فملوا الدين والاقر بين واليتامى والمساكين وابن السبيل) سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان أنصارف تنبيهها على أن الهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها

عليه بسهولة وهو الاطلاع بالوحي ليس الا لانبياء وليسوا من أهل النبوة فعدل الى الجواب بالغرض تنبيهها على أن الاولى بحالهم أن يكون عندهم هذا الغرض وهذه الفائدة لأن يسألوا عن السبب فى نفس الامر وهذا بناء على أن المسئول عنه هو السبب الموجب للوقوع وهو السبب الفاعلى ولو كان الفعل هنا عايدا وأما ان حمل على أن المسئول عنه إنما هو السبب الغرضى والفائدة لم يكن الكلام من تاتى السائل بغير ما يتطلب وهو ظاهر فليتهم ثم مثل للثانى بقوله (وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون) فهذا يدل على أن المسئول عنه هو نفس النفق والسؤال يحتمل أن يكون عن مقدار النفق أو عن جنسه أو عن كليهما فكان المطابق على هذا أن يقال أنفقوا كذا وكذا من كذا وكذا ولما كان عملا يخفى أن كل خير ينفق منه وأن كل ما ينفق منه مقبول قل أو كثر أجيبوا ببيان المصرف فى قوله تعالى (قل ما أنفقتم من خير فملوا الدين والاقر بين واليتامى والمساكين وابن السبيل) تنبيهها على أن الهم هو السؤال عن المصرف لان النفقة اذا أخطأت محلها لم يعتد بها كذا ذكرنا ولو كان يرد ههنا

الهلال يبدو ذيقا ثم يزايد حتى يستوى ثم ينقص حتى يعود كما بدا وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فملوا الدين والاقر بين الآية والسبب فى هذا تنبيه السائل على أنه كان الاخرى به أو الاله أن يسأل عما وقع الجواب عنه وقد ورد عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه جاء عمرو بن الجوح وهو شيخ كبير له مال عظيم فقال ماذا تنفق من أموالنا وأين نضعها فنزلت فعلى هذا ليست هذه الآية مما نحن

فقال ماذا تنفق من أموالنا وأين نضعها فنزلت هذه الآية فلا تكون الآية من تلقى السائل بغير ما يتطلب بل من قبيل الجواب عن البعض وهو المصرف صراحة وعن البعض الآخر ضمنا لان فى ذكر الخبر اشارة الى أن كل مال نافع ينفق منه (قوله عن بيان ما ينفقون) يحتمل أن المراد عن بيان مقداره ويحتمل أن المراد عن جنس ما ينفقون ويحتمل أن المراد عن كليهما (قوله فأجيبوا ببيان المصارف) أى لا يبين النفق ولو أنهم أجيبوا ببيان نفقوا مقدار كذا وكذا أو أنفقوا من كذا وكذا أو مقدار كذا وكذا من كذا وكذا (قوله لان النفقة لا يعتد بها الخ) اعترض بأنه ان كان المراد بالنفقة صدقة الفرض أشكل ذكر الوالدين لانه تجب نفقتهم ولا يجوز دفعها لمن تجب النفقة عليه وان حملا على من لا تجب نفقتهم ففيه بعدل عموم اللفظ وعموم الخطاب وقد يجاب بأن المراد بهما من لا تجب نفقتهم واللفظ وان كان عاما لكنه مخصص بالقواعد الشرعية وان كان المراد بالنفقة صدقة النفل أشكل نفى الاعتداد اذ هى معتد بها مطلقا الا أن تحمل الصدقة على صدقة النفل ويراد نفى كمال الاعتداد

ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ المضى تنبيهاً على تحقق وقوعه وأن ما هو للوقوع كالواقع كقوله تعالى ويوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله وقوله ويوم تسير الجبال وترى الأرض بارزة وحشرناهم فلم تغادر منهم أحداً وقوله تعالى ونادى أصحاب النار وقوله تعالى ونادى أصحاب الأعراف جعل التوقع الذى لا بد من وقوعه بمنزلة الواقع وعن حسان أن ابنه عبد الرحمن لسعه زنبور وهو طفل فجاء اليه يبكي فقال له يا بني مالك قال لسعني طوير كأنه ملتف في بردى حبرة فضمه الى صدره وقال يا بني قد قلت الشمر

(قوله إلا أن تقع موقعها) أى لا يعتد بها في جميع الاوقات الا وقت وقوعها في موقعها أى في محلها بأن صرفت مصارفها فهو استثناء مفرغ في الظرف فاذا وقعت موقعها كانت معتداً بها قليلة كانت أو كثيرة واذا لم تقع في موقعها فلا يعتد بها ولو كانت كثيرة بخلاف المنفق فإنه معتد به اذا وقع في محله سواء كان (٤٨٤) قليلاً أو كثيراً غاية الأمر أنه اذا دفع دون الواجب عليه في صدقة الفرض

لا نبراً ذمته مطلقاً بل بما دفعه ويبقى الباقي في ذمته مع اجزاء ما دفع قطعاً (قوله التعبير عن المستقبل) أى وكذا عكس هذا وهو أن يعبر عن المعنى الماضى بلفظ المضارع احضاراً لادورة العجيبة وإشارة الى تجدد شياً فشيئاً كقوله تعالى والله الذى أرسل الرياح فتثير سحاباً أى فأثارت وقوله تعالى واتبعوا ماتلوا الشياطين أى ماتلت ثم ان التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى وعكسه يحتمل أن يكون من المجاز المرسل والملاقة بينهما من التضاد لان الضد أقرب خطورا بالبال عند ذكر ضده فبينهما شبه المجاورة لتقارنهما غالباً في الخيال لكن هذا الاحتمال لا يفيد المبالغة

الأن تقع موقعها (ومنه) أى من خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) المعنى (المستقبل بلفظ الماضى تنبيهاً على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض)

أن يقال ان كان السؤال عن صدقة التطوع فليس لها مصرف اذا أخطأ لم تقبل لان في كل ذى كبد رطبة أجر فكيف يقال هذا بيان مصرفها اللهم إلا أن يراد مصرفها على وجه الكمال وان كان عن صدقة الفرض فجنس المنفق منه ومقدار المنفق أ كيد فيهما اذا لا يجزى أقل الواجب منهما كما لا تجزى من غير جنس ما وجبت فيه مع أن مصارفها لا تختص بما ذكر والوالدان بما ذكرنا قد لا تجزى فيهما الوجوب النفقة عليهما نعم مصارف الفرض أهم من مقدار المنفق لان كل ما أنفق مما وجبت منه أجزأ عن قدره والباقي متعلق بالذمة فتأمل وهذا كله اذا كان السؤال عما ذكر فقط وأما ان كان السؤال عن المنفق وعن مصرفه معاً كما قيل ان عمرو بن الجوح سأل ماذا ينفق وأين المنفق فيه فنزلت الآية فليست من تلقى السائل بغير ما يتطلب من الجواب عن البقض صراحة وهو المصرف وعن البعض الآخر ضمناً لان في ذكر الخبر إشارة الى أن كل مال نافع ينفق منه وبهذا يعلم أن التلقى على الاحتمال الاول باعتبار المصريح به وأن التضمنى مطابق فليفهم (ومنه) أى ومن خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) المعنى (المستقبل بلفظ الماضى تنبيهاً على تحقق وقوعه) لان لفظ المضى مشعر بتحقيق الوقوع وذلك كقوله تعالى (ويوم ينفخ في الصور ففرع من في السموات ومن في الأرض) فالفرع يقع في المستقبل وعبر عنه بصيغة المضى كما رأيت تنبيهاً على التحقق والاصل في فرع من في فيه لان السائل لم يتلق بغير ما يتطلب بل أجيب عن بعض ما سأل عنه ومن ذلك أجوبة موسى عليه الصلاة والسلام لفرعون قال فرعون وما رب العالمين قال رب السموات والأرض الى آخرها وآية الالهة مثال لما كان السؤال فيه وقع عما لا حاجة لهم اليه مع ترك ما هم محتاجون له إشارة الى أنه كان من حقهم أن يسألوا عن مواقيت الحج لاعتناء كبر الهلال وصغره اذ لا فائدة تحته وآية الانفاق مثال لما سألوا عنه وكان مهماً الآن غيره أهم منه كذا قالوه وفيه نظر ص (ومنه التعبير عن المستقبل الخ) ش من خلاف المقتضى التعبير عن المستقبل بلفظ الفعل الماضى كقوله تعالى ويوم ينفخ في الصور

المقصودة وهى الاشعار بتحقيق الوقوع وأن هذا المستقبل كالماضى لان المجاز المرسل لما كانت الدلالة فيه ففرع انتقالية لم يكن فيه أبلغية وانما هو كدعوى الشئ ببينة على ما يأتى ويحتمل أن يكون من مجاز التشبيه ووجه التشبيه تحقق الوقوع في كل منهما بالنسبة للتعبير عن المعنى الاستقبالى بالماضى وأما وجه الشبه في عكسه فهو كون كل نصب العين مشاهداً وهو في الماضى أظهر لبروزه الى الوجود وهذا الاحتمال يفيد المبالغة السابقة فقول المصنف تنبيهاً الخ يشير الى أن التعبير عن المستقبل بالماضى على وجه الاستعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضى في تحقق الوقوع وهذا وان كان من وظيفة البيان لكن من حيث ان الداعى اليه التنبيه المذكور من وظيفة علم المعانى ولا يخفى أن الاستعارة في الفعل بقية استعارة المصدر كما هو مشهور ان قلت ان مصدر الماضى والمستقبل واحد فكون الاستعارة تبعية يؤدى الى تشبيه الشئ بنفسه فلنا يختلف المصدر بالتقيد بالماضى والاستقبال لكن لا يخفى أن هذا استعارة في المشتق باعتبار الهيئة ولم يذكره القوم في مباحث الاستعارة لكن قواعدهم لا تأباه

والتعبير عنه باسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع وكذا اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود

(قوله بمعنى يصعق) أى فالصعق معنى يقع فى المستقبل وعبر عنه بالماضى تيمىها على تحقق وقوعه ثم ان قول الشارح بمعنى الخ بناء على ما وقع فى نسخ التين ويوم ينفخ فى الصور فصعق لكن نظم التنزيل ففزع والموضع الذى فيه فصعق نظمه ونفخ فى الصور فصعق والشاهد موجود فى كل من الآيتين وذلك لان كلام من الفزع والصعق معنى استقبالى عبر عنه بصيغة الماضى على خلاف مقتضى الظاهر تنبيهها على تحقق وقوعه لان الماضى يشعر بتحقيق الوقوع فقد ظهر لك أن ما فى المتن يخالف انظم القرآن قال الفهرى وقد يقال ان مراد المصنف مجرد التمثيل لا على أنه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى (قوله ٤٨٥) ومثله التعبير الخ) المثلية من حيث التعبير عن المنعج

المستقبل بغيره لا بالماضى

وبهذا يعلم حكمه فصلهما

عما قبلهما كذا فى عروس

الافراح وفى بعض الحواشى

أن فصاها عما قبلهما لما

فيهما من الاشكال الذى

ذكره الشارح وانما فصل

الثانى عن الاول بلفظ نحو

اشارة الى اختلاف معنى

الوصفين فى الآيتين (قوله

وان الدين لواقع) أى وان

الجزء الحاصل فقد عبر

باسم الفاعل وهو لفظ واقع

مكان يقع لان وقوع الدين

أى الجزء استقبالى هذا

ان أريد الجزء الاخرى

وهو ما يحصل فى يوم القيامة

وأما ان أريد الدينوى

أمكن كون التعبير على

أصله قيل ان التمثيل بالآية

غير مستقيم لان فيها التعبير

باسم الفاعل المقرون بالام

الابتداء عن الحال ولا م

الابتداء تخلص المضارع

المقدر هنا للحال لان المعنى

على تقدير ليقع وأجيب

بأن لام الابتداء هنا فى الآية لجرد التأكيد كما أشار الشارح بقوله مكان يقع فهى هنا كهى فى قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم وايمت

لأن كيدولتخلص المضارع للحال وان كانت تفيد محاسبا أصلها أفاده عبر بالحكيم (قوله فيكون كل منهما الخ) تفرع على

قوله قد يكون بمعنى الاستقبال أى واذا كان يأتى بمعنى الاستقبال يكون الخ (قوله واردا على حسب الخ) أى وحينئذ جعل المصنف

التعبير عن المعنى الاستقبالى باسمى الفاعل والمفعول على خلاف مقتضى لظاهر لا يسم (قوله والجواب الخ) هذا جواب بالمنع لقوله

فيكون كل منهما الخ وحاصله أنا لان لم أنه اذا استعمل أحدهما بمعنى الاستقبال على خلاف أصل الوضع يكون واقعا موقعا بل هو واقع

على خلاف مقتضى الظاهر

بمعنى يصعق (ومثله) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى (وان الذين لواقع) مكان يقع (ونحوه) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس) مكان يجمع وههنا بحث وهو أن كلام من اسمى الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وان لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا فى موقعه واردا على حسب مقتضى الظاهر والجواب أن كلا منهما

السموات ومن فى الارض وكذا عكس هذا وهو أن يعبر عن المضى بلفظ المضارع احضار الصورة أو اشارة لتجدده شيئا فشيئا كقوله تعالى والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا وقوله تعالى وانبعوا ما تلو الشياطين أى ما نلت ثم التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى يحتمل أن يكون من المجاز المرسل والعلاقة ما بينهما من التضاد والاضد أقرب خطورا بالبال فيبينها شبه المجاورة لتقارنها غالبيا فى الخيال وعليه فتنتفى المبالغة المقصودة وهى الاشعار بتحقيق الوقوع وأن هذا المستقبل كالماضى لان المجاز المرسل ليس فيه الألفية كون التعبير فيه لما كانت الدلالة فيه انتقالية صار كدعوى الشيء بدليله على ما سيأتى ويحتمل أن يكون من مجاز التشبيه ووجه الشبه تحقق الوقوع فى كل منهما وهى المضى أظهر لبروزه الى الوجود فيفيد المبالغة السابقة لكن المعمود فى الفعل أن استعارته تبعية فيكون التشبيه فى المصدر وهى الماضى والمستقبل واحد فيتحدد الشبه والمشبه به ويمكن أن يجاب بأن المصدرين الواقع التشبيه فيهما مصدر مقيد بالوقوع فى الماضى ومصدر مقيد بالوقوع فى المستقبل وتسكون التبعية فى مجرد التعبير بالفعل فيكون الزمان والحصول داخلين فى التشبيه أو يدعى أن الاستعارة التحقيقية تجري فى الافعال ولا تجري فى الاصطلاح فتأمل فى هذا المقام (ومثله) أى ومثل التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى فى كونه تعبيراً عن المستقبل بلفظ غيره التعبير باسم الفاعل عن المستقبل وذلك كقوله تعالى (وان الدين لواقع) فقد عبر باسم الفاعل وهو لفظ واقع مكان يقع لان وقوع الدين أى الجزء استقبالى ان أريد الجزء الاخرى وان أريد الدينوى أمكن كون التعبير على أصله (ونحوه) أى ونحو ما تقدم فى كونه تعبيراً عن المستقبل بلفظ غيره التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس) فقد عبر بمجموع مكان يجمع لان الجمع استقبالى ولما كان الاصل أى الحقيقة فى اسم

ففزع من فى السموات الآية وفى نسخ التلخيص فصعق وهو من طغيان القلم وفى آية الزمر ونفخ فى الصور فصعق وكذلك ويوم تسير الجبال وترى الارض بارزة وحشرناهم وقوله تعالى ونادى أصحاب الاعراف

بأن لام الابتداء هنا فى الآية لجرد التأكيد كما أشار الشارح بقوله مكان يقع فهى هنا كهى فى قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم وايمت لأن كيدولتخلص المضارع للحال وان كانت تفيد محاسبا أصلها أفاده عبر بالحكيم (قوله فيكون كل منهما الخ) تفرع على قوله قد يكون بمعنى الاستقبال أى واذا كان يأتى بمعنى الاستقبال يكون الخ (قوله واردا على حسب الخ) أى وحينئذ جعل المصنف التعبير عن المعنى الاستقبالى باسمى الفاعل والمفعول على خلاف مقتضى لظاهر لا يسم (قوله والجواب الخ) هذا جواب بالمنع لقوله فيكون كل منهما الخ وحاصله أنا لان لم أنه اذا استعمل أحدهما بمعنى الاستقبال على خلاف أصل الوضع يكون واقعا موقعا بل هو واقع على خلاف مقتضى الظاهر

(قوله حقيقة فيما) أى فى زمن تحقق فيه وقوع الوصف وهو الحال اتفاقا والمضى عند بعضهم واعترض هذا الجواب بأنه يفيد أن كلاما من اسمى الفاعل والمفعول مدلوله الزمان (٤٨٦) ولا قائل بذلك وأجيب بأن فى الكلام حذف والاصل حقيقة فى ذات

متصفة بوصف واقع فى زمان تحقق فيه وقوع ذلك الوصف وهو الحال أو هو والمضى فقوله بعد وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق الخ لا بد فيه أيضا من تقدير والاصل وقد استعمل ههنا فى ذات متصفة بوصف واقع فيما أى فى زمان لم يتحقق أى لم يحصل وهو المستقبل والحاصل أن معنى قولهم اسم الفاعل حقيقة فى الحال أى فى الذات المتصفة بالحدث الحاصل بالقلب فى الحال وقولهم مجاز فى الاستقبال أى فى الذات المتصفة بالحدث الغير الحاصل بالفعل بل سيحصل بعد ذلك فإذا كان الحدث متحققا حاصلا بالفعل كان الوصف حقيقة لأن الزمان حاضر بل لأن الحدث متحقق وإن لزم حضور الزمان وفرق بين الزمن المتغير فى المفهوم واللازم للمفهوم وإذا لم يكن الحدث حاصلا بالفعل كان الوصف مجازا لا يكون الزمان مستقبلا بل لعدم تحقق الحدث وعدم حصوله بالفعل فى الحال فظهر من هذا أن اسمى الفاعل

حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل ههنا فيما يتحقق مجازا أن يسميها على تحقق وقوعه (ومنه) أى من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو أن يجعل أحدا أجزاء الكلام

الفاعل واسم المفعول اطلاقهما على ما تحقق فيه الحدث إما حالا اتفاقا وإما ماضيا على المشهور وإطلاقهما على ما لم يتحقق فيه الحدث مجازا كان التعبير بهما عن الحدث المستقبل خلاف مقتضى الظاهر لأنهما مجاز فيه ولو كانا يستعملان فيه أيضا ولا يلزم من كونهما حقيقة فيما تحقق فيه الحدث دخول الزمان فى مفهومهما لأن الزمان لازم الحضور أو المضى عند التحقيق لأنفسه فيندفع ما يقال من أن كونهما حقيقة فى الحل أو المضى يقتضى دلالتهما على زمان معين هو الحل أو المضى وذلك لأننا نقول مدلولهما حدث متحقق فقط كما قررنا لا الزمان ولولزمه الزمان نعم يلزم على هذا أن كل تعبير مجازى يكون من خلاف مقتضى الظاهر إذا لفرق وهم لا يقولون به ومثل هذا يلزم فى التعبير عن المستقبل بالمضى فليتأمل (ومنه) أى ومن خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو أن يجعل أحدا أجزاء الكلام مكان الآخر

ودخل عبد الرحمن بن حسان عليه وقد لسه زنبور وهو طفل فقال وهو يركب لسمنى طوير كأنه ملثف فى بردى حبرة فضمه إلى صدره وقال يا بنى قد قلت الشعر * وأعلم أن ما ورد من ذلك على قسمين تارة يجعل المتوقع فيه كالأوقع فيؤتى بالأمر المستقبل بصيغته الفعل الماضى مراد به الماضى تنزيلا للواقع منزلة ما وقع فلا يكون تعبيرا عن المستقبل بلفظ الماضى بل يكون فيه جعل المستقبل ماضيا ومنه قوله تعالى أتى أمر الله فلا تستعجلوه ونادى أصحاب الجنة ونحوه فإما أن يريد تأتى أنت مقدماته فيكون التجوز حصل فى الفعل باعتبار الحدث لا باعتبار الزمان وإما أن يريد بالدعاء أن الاتيان المستقبل وقع فى الماضى وهو أبغ من الأول وتارة يعبر عن المستقبل بالماضى مراد به المستقبل فهو مجاز لفظى وحصل التجوز فى هيئة الفعل من غير أن تكون أردت وقوعه فى الماضى وذلك احتمال مرجوح فى نحو ونادى وإن كان مشهورا فإن المعنى على الأول أمكن وأنصح ويتعين للقسم الثانى نحو ويوم ينفخ فى الصور ففرع لا يمكن أن يراد به الماضى لمنافاة ينفخ الذى هو مستقبل فى الواقع فى الإرادة ويحتمل أن يراد أنهم لم يبادر بهم النفخ بالصعق كأن صمهم ماض عن زمن النفخ على سبيل المبالغة ونظير الآية الكريمة قوله تعالى وترى الظالمين لمارأوا العذاب يقولون وفى مثل هذا النوع يكون فائدة التعبير بالماضى الإشارة إلى استحضار التحق وأنهم شأنه لتحققه أن تعبر عنه بالماضى وإن لم ترد معناه والقسم الأول مجاز وهذا القسم ليس فيه مجاز إلا من جهة اللفظ فقط (قوله ومثله) أى ومثل التعبير عن المستقبل بغير لفظه اسم الفاعل واسم المفعول باعتبار المستقبل كقوله تعالى وإن الدين لواقع وقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود فإن اسم الفاعل ليس حقيقة للاستقبال فهو من خلاف مقتضى (قلت) وهذا ليس مثل ما سبق فإن فيه التعبير عن المستقبل بما يدل على الحال لا بما هو للمضى فيحمل كلام المصنف على أنه مثله فى التعبير عن المستقبل بغيره لا بالمضى فإن اسم الفاعل حقيقة فى الحال اتفاقا مجاز فى الماضى على الصحيح والقسمان السابقان فى الفعل يأتیان فى اسم الفاعل وقد يقصد به الاستقبال وقد يقصد به وقوع الفعل فى الحال أو فى الماضى ص (ومنه القلب) نحو عرضت الناقة على الحوض الخ ش اعلم أنه لا بد من تقديم مقدمتين أحدهما أن القلب تارة نبنى به قلبا لفظيا فقط وتارة

والمفعول إنما وضعا لما وقع فى الحال والمضى لأنهما موضوعان له مع الحال والمضى وشتان ما بين المعنويين والامرئين وحينئذ فلا ينتقص تعريف الاسم والفعل طردا ومنه (قوله مجازا الخ) أى والمجاز خلاف مقتضى الظاهر هذا مراده وفيه أنه يقتضى أن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر وهو لا يسم بل قد يكون المجاز مقتضى الظاهر إذا اقتضاه المقام كذا بحث أرباب الجواشي

وفي عبد الحكيم نقلا عن الشارح في شرحه على المفتاح أن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له (قوله مكان الآخر والآخر مكانه) أي مع اثبات حكم كل للآخر لا مجرد تبديل المكان كما في عكس القضية وذلك كما في المثال فان الناقة والحوض اشتركا في حكم وهو مطلق العرضي الا أن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجر فيكون معروضا والحكم الثابت للناقة هو العرض بواسطة حرف الجر فتكون معروضا عليها. فقلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بالواسطة وبالعكس وخرج بقولنا (٤٨٧) مع اثبات حكم كل للآخر بعض أفراد العكس

مكان الآخر والآخر مكانه (نحو عرضت الناقة على الحوض) مكان عرضت الحوض على الناقة

والآخر مكان ذلك الأحد على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر وهو قسمان ما يكون موجب تصحيح حكم لفظي ولو لا ذلك الحكم اللفظي لم يدع القلب لان المعنى يصح به الكلام على ظاهره كأن يكون ما هو في موضع المبتدأ نكرة وما هو في موضع الخبر معرفة كقوله * ولايك موقف منك الوداعا * فانه لو نكر الوداع صح المعنى على ظاهره ولما عرفه وهو في موضع الخبر ونكر موقف منك وهو في موضع المبتدأ جعل من باب القلب لتصحيح مقتضى الاصل من تعريف الاول وتنكير الثاني فيكون المعنى على أن الاصل الاخبار بالاول عن الثاني فالتقدير ولا يكن موقف الوداع موقفا منك وما يكون موجب تصحيح المعنى واجراءه على صحة (نحو) قولهم (عرضت الناقة على الحوض) وأدخلت القلنسوة الرأس وأدخلت الخاتم الأصبع والأصل عرضت الحوض على الناقة وأدخلت الرأس القلنسوة والأصبع الخاتم أما الاول فلان المعروض عليه هو الذي يكون له ميل لتناول المعروض وأما ما بعده فلان الظرف هو المدخول والمظروف هو الداخل والسبب في جريان نحو هذا القلب أن الاصل أن يحيا بالمعروض الى المعروض عليه وأن ينقل المظروف الى الظرف وههنا نقل الظرف وهو القلنسوة والخاتم الى المظروف وهو الرأس والأصبع وحي بالمعروض عليه وهو الناقة الى المعروض وهو الحوض فاعتبر ذلك فنزل أحدهما منزلة الآخر وقولنا على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر لخرج به نحو في الدار زيد وضرب عمر ازيد بتقديم المفعول فان كلا ولو جعل في محل الآخر باق على حكمه ويدخل في هذا القلب العكس المستترى عند المناطقة وذلك عند تحقق أن القصد الى الاخبار بالاصل

معنويا مثال الاول قطع الثوب المسمار تعني به أن الثوب مفعول وترفعه والمسار فاعل وتنصبه وكل منهما باق على ما هو له من فاعلية ومفعولية ومثال الثاني قطع الثوب المسمار تريد أن الثوب هو لمبادرته بالتقطع كأنه هو الذي قطع المسمار فهذا قلب معنوي لانك تخيلت الفعل واقما من الثوب على المسمار وأسندت له على سبيل المجاز وكذلك اذا قلت الأسد كز يد تارة تقصد أن زيدا مشبه والأسد مشبه به وانما أدخلت كاف التشبيه على المشبه قلبا لفظيا ان صح هذا التركيب لهذا المعنى وتارة تريد أن تجعل الاسد مشبه بالمعنى فيكون قلبا معنويا ﴿ المقدمة الثانية أن القلب تارة يكون بين الفاعل والمفعول مثل قطع الثوب المسمار وتارة بين المفعولين مثل جعلت الخرف طينا وتارة يكون بين المبتدأ والخبر مثل الأسد كز يد وتارة بين مفعول صريح وغيره مثل عرضت الناقة على الحوض وأدخلت القلنسوة في رأسي وتارة بين الشرط وجوابه كما سيأتي في قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ

المستوى وقولنا في الدار زيد وضرب عمر ازيد لأنه لم يثبت حكم كل للآخر بل كل منهما باق على حكمه وانما هذا من باب التقديم والتأخير وخرج أيضا ضرب عمرو بالبناء للمفعول لانه وان جعل للمفعول حكم الفاعل وجعل في مكانه لـكن لم يجعل للفاعل حكم المفعول ولم يجعل في مكانه قال ابن جماعة وانظر هل القلب حقيقة أو مجاز أو كناية وهل هو من مباحث المعاني أو البديع أو يفرق بين اللفظي منه والمعنوي اه والظاهر أنه من الحقيقة لان كل كلمة مستعملة فيما وضعت له ولم يرد من التركيب شيء آخر مغاير لما أر يد من الكلمات نعم بما يدعي أنه من قبيل المجاز العقلي وأنه من مباحث المعاني والبديع باعتبارين مختلفين كما يأتي (قوله مكان عرضت الخ) أي لان المعروض عليه يجب أن يكون ذا شعور

واختيار لا جل أن يميل للمعروض أو يحجم عنه والسبب في هذا القلب هو أن المتبادر أن يؤتى بالمعروض للمعروض عليه وههنا لما كانت الناقة يؤتى بها للحوض والحوض باق في محله نزل كل واحد منهما منزلة الآخر فجعلت الناقة كأنها معروضة والحوض كأنه معروض عليه ومن نظر هذا فقولهم أدخلت الخاتم في الأصبع والقلنسوة في الرأس فانه كان أدخلت الأصبع في الخاتم والرأس في القلنسوة وذلك لان المدخل هو الأصبع والرأس فالظرف هو المدخول فيه والمظروف هو الداخل والسبب في ذلك القلب أن العادة أن المظروف ينقل الى الظرف وههنا نقل الظرف وهو الخاتم والقلنسوة الى المظروف وهو الرأس والأصبع فنزل أحدهما منزلة الآخر

ورده مطلقا قوم وقبله مطاقا قوم منهم السكاكى والحق أنه ان تضمن اعتبار الطيفا قبل

(قوله أظهرته عليها) على معنى اللام أى أظهرته (٢٨٨) لها بمعنى أريتها إياه (قوله مطلقا) أى سواء تضمن اعتبار الطيفاء ولا (قوله

أنه مما يورث الكلام ملاحظة أى لان قلب الكلام مما يحوج الى التنبيه للأصل وذلك مما يورث الكلام ملاحظة ثم انه ان قصد به المطابقة لمقتضى الحال كان من مباحث فن المعانى والإصحح أن يعد من فن آخر ولذلك يوجد هذا القلب فى التشبيه المعكوس وهو من مبادئ علم البيان وفى علم البديع (قوله ورده غيره) أى وحمل ما ورد من ذلك على التقديم والتأخير (قوله كقوله) أى رؤية بن العجاج (قوله ومهمه) أى ورب مهمه (قوله أى مفازة) هى الأرض التى لاماء فيها ولا نبت سميت مفازة تفاؤلا بأن السالك فيها يفوز بمقصوده أو بالنجاة من المهالك والا فهى مهلكة (قوله بالغبرة) بفتح الغين أى التراب (قوله جمع الرجا) المناسب للجمع أن يقول جمع رجا وقوله مقصورا أى بمعنى الناحية وأما الرجا بالمد فهو تعلق القلب بمرغوب يحصل فى المستقبل مع الأخذ فى الأسباب (قوله على حذف المضاف) أى لانه لامناسبة بين لون الأرض

أى أظهرته عليها لتشرب (وقبله) أى القلب (السكاكى مطلقا) وقال انه مما يورث الكلام ملاحظة (ورده غيره) أى غير السكاكى (مطلقا) لانه عكس المطلوب وتقيض المقصود (والحق أنه ان تضمن اعتبارا لطيفا) غير الملاحظة التى أورثها نفس القلب (قبل كقوله ومهمه) أى مفازة (مغبرة) أى مملوءة بالغبرة (أرجاؤه) أى أطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا (كان لون أرضه سماؤه) على حذف المضاف (أى لونها) يعنى لون السماء فالمصراع الأخير من باب القلب والمعنى كأن لون سمائه لغبرته لونها أرضه والاعتبار اللطيف هو المبالغة فى وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض فى ذلك

(و) هذا القلب (قبله السكاكى مطلقا) لأن قلب المراد مما يحوج الى التنبيه للأصل وذلك يورث الكلام ملاحظة فان قصد بها المطابقة كان من فن المعانى والإصحح أن يعد من فن آخر لذلك يوجد هذا القلب فى التشبيه المعكوس وهو من مبادئ علم البيان وفى علم البديع والسرفات الشعرية على ما يأتى إن شاء الله تعالى وظاهره قبوله عند السكاكى ولو أنهم خلاف المراد كقوله

ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب * جذع البصرة قارح الأقدام يقال فلان جذع اذا كان حديث السن وقارح اذا كان قديما فجروح البصرة هى كون القائل لم يجرب الامور وقروح الأقدام كونه مقديما إقدام أهل العقل والسن القديم والقائل يمكن انصافه بالأميرين وهو عكس المراد لان المقصود وصفه ببصرة القارح وإقدام الجذع لان ذلك هو المدح ولذلك يتمدح بإقدام الغرور أى المجرب فالأصل على هذا أن يقال ثم انصرفت قارح البصرة جذع الأقدام والحال أنى أصبت أى جرحت ولم أجرح فهو قلب يوههم خلاف المراد ويحتمل أن يكون جذع البصرة وقارح الأقدام متعلقين بقوله ولم أصب بمعنى لم أوجد فيه كون الكلام على ظاهره أى لم أوجد موصوفاً بجذوع البصرة وقروح الأقدام بل وجدت بالعكس (ورده) أى القلب (غيره) أى غير السكاكى (مطلقا) أى سواء تضمن اعتبارا لطيفا زائدا على مجرد ملاحظة القلب المحوج للتنبيه أو لم يتضمنها أوهم خلاف المراد أم لان الكلام انما وضع لافادة ما يصح لافادة ما لا يصح (والحق) أى المختار عندنا (أنه) أى القلب (ان تضمن اعتبارا لطيفا) زائدا على مجرد ملاحظة القلب العامة (قبل) وذلك (كقوله ومهمه) أى ورب مهمه أى مفازة (مغبرة) أى مملوءة بالغبرة (أرجاؤه) أى أطرافها ونواحيها والارجاء جمع رجا بالقصر (كان لون أرضه وسماؤه) فقد شبه لون أرض المهمة بلون

بالله وغير ذلك اذا تقرر هذا فنقول حكي النجاة فيه أقوالا أحدها ان ذلك يجوز فى الكلام والشعر اناسا لفهم المعنى كقوله تعالى ما ان مفاطحه لتنوء بالعصبة المعنى لتنوء بالعصبة بها وكقوله تعالى وحرما عليه المراضع من قبل وكقولهم عرضت الناقة على الحوض وأدخلت الفانسة فى رأسى وقول الشاعر

كانت فريضة ماتقول كما * كان الزناء فريضة الرجم

واليه ذهب أبو عبيدة وأجازوه أبو على فى قوله تعالى فعميت عليهم أى (١) فعميت عليها الثانى أنه لا يجوز لمجرد الضرورة الثالث أنه لا يجوز الا للضرورة وتضمن الكلام معنى يصح معه القلب الرابع أنه لا يجوز فى غير القرآن ولا يجوز أن يحمل القرآن عليه هذا ما ذكره النجاة وأما البيانىون فقد قال المصنف ان السكاكى قبله مطلقا ورده غيره مطلقا والحق أنه ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل كقوله ومهمه مغبرة أرجاؤه * كأن لون أرضه وسماؤه

وذاوات السماء حتى يشبه بها فلشبه به محذوف هو لون السماء (قوله والاعتبار اللطيف) أى الزائد على اطافة مجرد القلب

(قوله حتى كأنه) أى لون السماء صار بحيث أى متلبسا بحالة هى كونه يشبه به لون الأرض فى ذلك أى فى الغبرة

(قوله أى فعميت عليها) هكذا فى الأصل وفى العبارة خلل ولعل المناسب أى فعموا عنها كما هو ظاهر كنهه مصححه

والإرداء الأول فكقول رؤبة ومهمه مغبرة أرجاؤه * كان لون أرضه سماؤه أي كان لون سمائه لغبرتها لون أرضه فعكس التشبيه للبالغنة ونحوه قول أبي تمام يصف قلم المدوح لهاب الأفاعى القاتلات لعابه * وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل وأما الثاني فكقول القطامي كما طينت بالفدن السياعا * وقول حسان * يكون مزاجها عسل وماء * وقول عروة بن الورد فديت بنفسه نفسى ومالى * وقول الآخر * ولايك موقف منك الوداعا

(قوله مع أن الأرض) أي لون الأرض وقوله أصل فيه أي في ذلك التشبيه خفه أن يجعل مشبها به ولون السماء مشبها بأن يقال كأن لون سمائه لون أرضه واعتراض بأن هذا لا ينبغي إجراء الخلاف فيه لأن قلب التشبيه متفق عليه كيف وقد ورد في القرآن إنما البيع مثل الربا والأصل إنما الربا مثل البيع فقلب مبالغة فالأولى للصنف أن يمثل بقول الشاعر

(١) رأي ن شيخا قد نحنى صلبه * يمشى فيقعس أو يكب فيعثر

أراد أو يعثر فيكب والقعس خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحذب والا كباب السقوط على الوجه والعثرة الذلة أي رأت الغواني شيخا منحنيا قد صار أحذب إذا مشى يتكلف مشية الأفعس خوف السقوط أو يعثر فيكب في القلب تخيل أنه من غاية ضعفه يسقط على وجهه قبل عثاره ومن القلب المتضمن لاعتبار لطيف قوله تعالى ويوم يعرض الذين كفروا على النار فإلا صل ويوم تعرض النار على الذين كفروا لما هم من أن العروض عليه لا بد أن يكون له ادراك يعيل به إلى العروض ووجه الاعتبار اللطيف في الآية الإشارة إلى أن الكفار مقهورون فكأنهم لاختيار لهم والنار متصرفه فيهم وهم كالمتاع (٤٨٩) الذي يتصرف فيه من يعرض عليه (قوله أي

وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا) أي زائدا على مجرد لطافة القلب (قوله يعتد بها) أشار بذلك إلى أن الملاحظة التي يوجبها القلب غير معتد بها على هذا القول (قوله كقوله) أي قول القطامي عمرو بن سليم الثعلبي من قصيدة يمدح بها زفر بن حارث السكلائي وقد كان أسيراله فأطلقه وأعطاه ماله وزاده مائة من الإبل ومطلع القصيدة

مع أن الأرض أصل فيه (والا) أي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا (رد) لانه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها (كقوله) فلما أن جرى سمن عليها (كما طينت بالفدن) أي القصر (السياعا) سمائه أي جوه والأصل كأن كون سمائه لون أرضه لان الأرض هي الأصل في العبرة فهو المشبه به وقد تضمن هذا التشبيه المقابول اعتبارا لطيفا زائدا على لطافة مجرد القلب وهو الاشعار بكثرة العبرة في سمائه حتى صار هو الذي ينبغي أن يكون مشبها به فيكون أصلا والأرض هو المشبه فيكون هو الفرع (والا) أي وان لم يتضمن ذلك القلب اعتبارا لطيفا (رد) ولم يقبل لانه عكس المراد وعدول عن الظاهر بلانكتة يعتد بها وذلك (كقوله) وهو يصف الناقة بالسمن (فلما أن جرى سمن عليها) كما طينت بالفدن (السياعا) فقد شبه الناقة في سمنها بالفدن وهو القصر المطين بالسياع وهو الطين المراد أنه بالغ في الغبار حتى صار لون الأرض كلون السماء من شدة الغبار وكان الأصل كأن لون سمائه أرضه وان لم يتضمن فلا كقوله وهو القطامي فلما أن جرى سمن عليها * كما طينت بالفدن السياعا

(٦٢ - شروح الناحيص - أول) فني قبل التفرق يا ضباعا * ولايك موقف منك الوداعا

فني وافدى أسبرك ان قومي * وقومك لا أرى لهم اجتماعا ومنها أ كفرا بعدد الموت عني * و بعد عطائك المائة الرناعا والألف من ضباعا للإطلاق وهو مرخم ضباعة اسم بنت صغيرة للمدوح (قوله فلما أن جرى) أن زائدة وجرى بمعنى ظهر وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه السمن بالماء الجاري وأثبت له شيئا من خواصه وهو الجرى وقوله سمن بكسر السين وفتح الهم ضد الهزال وما في قوله كما طينت مصدرية وجواب لما في البيت الواقع بعده وهو أمرت بها الرجال ليأخذوها * ونحن نظن أن لن نستطاعا وقوله ليأخذوها أي لحل الانتقال والضمير في قوله عليها وفي يأخذوها للناقة فان بعض أبيات القصيدة صريح في أنه يصف ناقته وهو قوله

فلما أن مضت ثنتان عنها * وصارت حقة تعلو الجذاعا عرفنا ما يرى البصراء فيها * فألينا عليها أن تباعا

وقلنا مهلوا لثنيتهما * لكي تزداد للسعر اطلاعا فلما أن جرى سمن عليها * كما طينت بالفدن السياعا

وما ذكر تعلم أن قول بعضهم ان قصد الشاعر وصف جفنة مملوءة بالزبد المدهن وان قوله سمن بفتح السين وسكون الهم غلط فاحش أفاده الفنارى (قوله السياعا) بفتح السين وكسرها

(١) قوله رأي ن شيخا الخ لعله ورأى بالواو ليتوافق المصراعان ويكونا من الكامل وليحذر ركتبه مصححه

وقد ظهر من هذا أن قوله تعالى وكمن قرية أهلكتها فجاءها بأسنا ليس واردا على القلب إذ ليس في تقدير القلب فيه اعتبار لطيف وكذا قوله تعالى ثم دنا فتدلى وكذا قوله تعالى اذهب بكتابي هذا فألقه إليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون فأصل الأول أردنا أهلا كما جاءها بأسنا أي أهلا كئنا وأصل الثاني ثم أراد الدنو من محمد صلى الله عليه وسلم فتدلى فتعلق عليه في الهواء ومعنى الثالث تنح عنهم إلى مكان قريب تتواري فيه ليكون ما يقولونه بسمع منك فانظر ماذا يرجعون فيقال انه دخل عليها من كوة فألقى الكتاب إليها وتواري في الكوة وأما قول خدش * وتشق الرماح بالضاطرة الحمر * فقد ذكر له سوى القلب وجهان أحدهما أن يجعل شقاء الرماح بهم استعارة عن كسرها بطعنهم بها والثاني أن يجعل (٤٩٠) نفس طعنهم شقاء لها تحقيرا لشأنهم وأنهم ليسوا أهلا لان

يطعنوا بها كما يقال شق الحزب بحسم فلان إذا لم يكن أهلا للبس وقيل في قول قطري بن الفجاءة : ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب جندع البصرة قارح الاقدام

(قوله أي الطين بالطين) أي المخلوط بالطين وهذا المعنى الذي ذكره الشارح هو ما في الصحاح وفي الأساس أن السباع بالكسر ما يطين به أعنى الآلة وأما بالفتح فهو الطين (قوله والمعنى الخ) أي المراد فيكون الغرض تشبيه الناقة في سمنها بالفدن وهو القصر المطين بالسباع أي الطين المخلوط بالطين حتى صار متينا أملس لاحفرة فيه ولا وهن وقد قلب الكلام ولم يتضمن هذا القلب مبالغة كما تضمنها في قوله كأن لون أرضه سماءه (قوله يقال طينت السطح والبيت) أي أصلحته

أي الطين بالطين والمعنى كما طينت الفدن بالسباع يقال طينت السطح والبيت ولقائل أن يقول انه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن مالا يتضمنه قوله طينت الفدن بالسباع لايهامه أن السباع قد بلغ من العظم والكثرة إلى أن صار

بالطين فصار متينا أملس لاحفرة فيه ولا ضعف وقد عكس فجعل المطين هو السباع وهو المطين والمطين به هو الفدن وهو القصر ولم يتضمن مبالغة كما في المصراع الثاني في البيت الأول لكن يمكن تحقيق المبالغة ههنا أيضا فان جعل المطين هو المطين بالفدن يقتضى النهاية والمبالغة في كثرة الطين حتى كأنه

يصف ناقته بالسمن والقدن القصر والسباع الطين بالطين أصله كما طينت بالسباع الفدن فليس في القلب معنى لطيف ويرى بطن كذا رأيت في الصحاح للجوهري وحلية المحاضرة للحاتمي والتوسعة لابن السكيت وجعله قلبا وفيه نظر لانه يجوز أن ير يد أنه جعل القصر بطانة لا طين لانه داخله فلا قلب وكل ما كان ظهارة لغيره كان الغير بطانة له وبعد أن كتبت ذلك رأيت في حلية المحاضرة أن الأصمعي قال ليس هذا قلبا إنما يد (١) أن الحافر رك الحيل ومنعه أن يخرج من اليد وأرجل قلت والذي يظهر أن الخلاف ان كان في القلب اللفظي فهذا يتعلق بالنحاة لا بالبيانين والظاهر حينئذ أنه ضرورة بل لا ينبغي حكاية الخلاف فيه بل لا تكاد تجد له دليلا لانه ما من محل يدعى فيه ذلك الا جاز أن يكون القلب فيه معنويا وان كان الخلاف في القلب المعنوي فينبغي القطع بحوازه ولا شبهة لمنعه ومن يمنع المجاز مع العلاقة الواضحة الامن شذ وظاهر كلام النحاة جريان قولين بالمنع والجواز مطلقين وأن القول الثالث السابق مفصل بين اللفظي فيمتنع والمعنوي فيجوز والظاهر أنه لا تحقيق له وأن الخلاف منزل على حالتين وكذلك الاقوال التي حكاها المصنف فيها نظر فانه لا يكاد أحدي يمنع ذلك مطلقا وكيف ينكر قلب التشبيه وقد جزم به المصنف كما سيأتي وقد وقع في قوله تعالى أفمن يخلق كمن لا يخلق وقوله تعالى ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وقوله تعالى لستن كأحد من النساء ان اتقيتن وقال ابن السكيت في قوله تعالى خلق الانسان من عجل معناه خلق العجل من الانسان ثم في صحيح البخاري في قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذان المعنى اذا استعذت فاقرا وقوله تعالى أفرايت من اتخذ إلهه هواه وسيأتى الكلام على هذه الآية الكريمة في باب قلب التشبيه من علم البيان (تنبيه) قوله تعالى ويوم تعرض الذين كفروا على النار جعله الزمخشري من القلب مثل عرضت الناقة على الحوض وأنكره شيخنا أبو حيان وقال لا ينبغي حمل القرآن على القلب إذ الصحيح أنه ضرورة واذا كان المعنى صحيحا دونه فما الحامل عليه وليس في قولهم ضت الناقة على الحوض ما يدل على القلب لان عرض الناقة على الحوض والحوض على

وسويته بالطين (قوله انه) أي القلب في هذا البيت (قوله لايهامه) أي القلب ان السباع الخ لا يقال هذا الاعتبار لاحسن فيه فلا الناقة اعتدابه وذلك لان كثرة اطين القصر لا لطف في الوصف به لانا نقول هو وان لم يكن فيه لطف في نفسه لكن فيه لطف بالنسبة للمقصود المترتب عليه وهو افادة المبالغة في وصف الناقة بالسمن كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله انه يتضمن من المبالغة الخ وبيان ذلك أن القلب يدل على عظم السباع وكثرته حتى صار كأنه الأصل وسمن الناقة مشبه بالسباع فيدل القلب حينئذ على عظم السمن حتى صار الشحم لكثرتة بالنسبة للأصل من العظم وغيره كأنه الأصل (١) ان الحافر رك الخ لعل في العبارة تحريفا فلتحرر كتبه مصححه

وإنه من باب القلب على أن لم أصب بمعنى لم أخرج أي قارح البصيرة جذع الاقدام كما يقال إقدام غر ورأي مجرب وأجيب عنه بأن لم أصب بمعنى لم ألق أي لم ألق بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة قارح الاقدام حال من الضمير المستتر في لم أصب فيكون متعلقاً بقرب مذكور ويؤيد هذا الوجه قوله قبله

لا ركنن أحد إلى الاحجام * يوم الوغى متخوفاً لحمام
فلقد أراني للرماح دريئة * من عن يميني مرة وأمامي

حتى خضبت بما تحدر من دمي * أكناف سرجي أو عنان لجاني (٤٩١) فان الحضاب بما تحدر

من دمه دليل على أنه جرح
وأيضاً خوى كلامه أن
مراده أن يدل على أنه جرح
ولم يمت اعلاماً أن الاقدام
غير علة للحمام وحناً على
الشجاعة وبغض الفرار

(قوله بمنزلة الاصل) فيدل
على عظم سمها المشبه
بالطين حتى صار الشحم
لكثرة بالنسبة للأصل من
العظم وغيره كأنه الاصل
واعلم أن هذا اليراد الذي
ذكره الشارح لا يرد على
المصنف الا على ما ذكره
الشارح تبعا للمصاح من
أن السباع هو الطين
المخلوط بالطين وأما على ما
ذكره الزمخشري في الاساس
من أن السباع بالكسر
الالة التي يطين بها فلا يرد
ولا يتأتى أن يكون في القلب
المذكور معنى لطيف
فيحتمل أن يكون المصنف
جري على ما في الاساس
وحينئذ فلا اعتراض عليه
تأمل * (خاتمة) قد أهمل

بمنزلة الاصل والقدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى القدن

الاصل والقدن هو الفرع وإذا كان المشبه به في هذه المنزلة من المبالغة انجرت المبالغة الى الناقه حيث
شبهت بقصر مطين بالسياع العظيم الذي بلغ في قوته بمنزلة القدن وهو ظاهر فليفهم

الناقه صحيحان قلت لم ينفرد الزمخشري بجعل عرض الناقه على الحوض مقابلاً ذكره الجوهري
وغيره وحكمته ان العروض ليس له اختيار والاختيار انما هو للمعروض عليه فانه قد يقبل وقد يرد
فعرض الحوض على الناقه لا قلب فيه لانها قد تقبله وقد تردده وعرضها عليه مقلوب لفظاً وعرض
الكفار على النار كما قال ابن عباس رضي الله عنهما وهو الذي يظهر ليس بمقلوب لفظاً للمعنى الذي أشرنا
اليه وهو أن الكفار مهوورون فكأنهم لا اختيار لهم والنار متصرفه فيهم وهم كالمتاع الذي يتصرف
فيه من يعرض عليه كما قالوا عرضت الجارية الى البيع وعرضت القاتل على السيف والجاني على
السوط فالنار لما كانت هي المتصرفه في العود قيل عرضت العود على النار وهذا الذي قلناه غير ما قاله
شيخنا وغير ما قاله الزمخشري وحاصله ان الذي في الآية قلب معنوي ولا شذوذ فيه والذي في عرضت
الناقه قلب لفظي وهو شاذ والحق ما قلناه ان شاء الله تعالى على أن ابن السكيت قال في كتاب التوسعة
في كلام العرب تقول عرضت الحوض على الناقه وانما هو عرضت الناقه على الحوض وهذا يقتضي
ان عرضت الناقه على الحوض غير مقابوب وان العبارة المشهورة عكس كلام العرب فقد خالف غيره
نقلاً ومعنى * (تنبيه) قال الخفاجي في سر الفصاحة ان قوله تعالى ما إن مفاتيحه لتنوء بالعصبة ليس من
القلب في شيء والمراد والله تعالى أعلم ان المفاتيح تنوء بالعصبة أي تمياها ونقله عن الفراء وغيره قال وكذلك
وانه لحب الخير لشديد ليس المراد أن حبه لا خير لشديد بل انه لحب المال لشديد والشدة البخل وانه
لا قلب في قول أبي الطيب

وعذات أهل العشق حتى ذقتهم * فعمجت كيف يموت من لا يعشق
ليس معناه عجمت كيف لا يموت من يعشق بل معناه كيف النية غير العشق أي الامر الذي تقر في
النفوس أنه أعلى مراتب الشدة هو الموت ولما ذقت العشق وعرفت شدته عجمت كيف يكون هذا
الصعب المتفق على شدته غير العشق وكيف يجوز أن لا يعم غلبة حتى تكون منايا الناس كاهم به وقال
أيضاً في قول أبي الطيب الذي سنتكلم عليه في علم البيان * نحن قوم ملجن في زى ناس * انه استعارة
كما قال غيره وابن جني حمله على القلب وان المعنى نحن قوم من الانس في زى الجن * (تنبيه) أهمل

المصنف أموراً كثيرة من خلاف مقتضى الظاهر منها الانتقال من خطاب الواحد والاثني أو الجمع لخطاب الآخر نحو قوله تعالى قالوا
أجئتنا لثقتنا عماً وجدنا عليه آباءنا أو تكون لـ كما الكبرياء في الارض يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فئنر بكما يا موسى وأوحينا الى موسى
وأخيه أن تبوأ لقومكما بمصر بيوتا واجعلوا بيوتكم قبلة وأقيموا الصلاة وبشر المؤمنين يا معشر الجن والانس ان استطعتم الى قوله
فبأى آلام بكما تكذبان ووجه حسن هذه الاقسام ما ذكر في الالتفات لانها قريبة منه ومنها التعبير بواحد من المفرد والمثنى والجموع
والمراد الآخر وهذا بخلاف الاول لان الاول فيه استعمال كل في معناه وفي هذا استعماله في غير معناه نحو * اذا ما القارظ
العزى آبا * وانما هما القارظان وقفانبك وألقيا في جهنم وحنانك وأخواته

المصنف أمورا كثيرة من اتیان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كل منها يصلح أن يكون من أبواب المعاني اذا اعتبرت فيه نكتة لطيفة * منها انتقال الكلام من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر ذكره التنوخي وابن الاثير وهو ستة أقسام: الاول الانتقال من خطاب الواحد لخطاب الاثنين نحو قوله تعالى قالوا أجنثنا لتلقننا عما وجدنا عليه آباءنا وتكون لهما الكبرياء في الارض الثاني الانتقال من خطاب الواحد الى الجمع كقوله تعالى يا أيها النبي اذا طلقتم النساء الثالث من الاثنين الى الواحد كقوله تعالى قال فمن ربكما يا موسى الرابع من الاثنين الى الجمع كقوله تعالى وأوحينا الى موسى وأخيه أن تبوأ لقومكما بمصر بيوتا واجعلوا بيوتكم قبلة الخامس من الجمع الى الواحد نحو وأقيم الصلاة وبشر المؤمنين السادس من الجمع الى التثنية نحو قوله تعالى يا معشر الجن والإنس إن استطعتم الى قوله تعالى فبأى آلاء ربكما تكذبان ووجهه ما سبق في الالتفات وهذا القسم قريب من الالتفات لأن فيه الانتقال من أحد أساليب ثلاثة الى آخر وأقسامه كالالتفات ستة وليس التفاتان لأن الالتفات الانتقال من أحد الأساليب الثلاثة السابقة وهي التكلم والخطاب والغيبة الى غيره * ومنها التعبير بواحد من المفرد والمثنى والجمع والمراد الآخر والفرق بين هذا والذي قبله أن الاول لم يعبر فيه بمفرد عن جمع أو تثنية ولا عكسه بل استعمل كل في معناه ثم انتقل عنه لغيره وما نحن فيه يعبر فيه بأحد الأساليب الثلاثة وأريد غيره وهو أقسام الاول التعبير بالمفرد وارادة التثنية وجعل منه الحاتمي في حلية المحاضرة قول الاعشى فرجى الخير وانتظري اياي * اذا ما القارظ العزى آبا

وانما هما قارطان من عنزة وانما قالوا كذلك لانهما صارا كالشبيين اللذين لا يغنى أحدهما عن الآخر فانهما يعبر عنهما بصيغة المفرد إما في المسند كقولهم عيناه حسنة أو في المسند اليه كقولهم عينه حسنتان وجعلوا من هذا الباب * قد سالم الحيات منه القدما * على رفع الحيات أى القدمين على أحد الأعراب ومنه:

ومية أجمل الثقلين جيذا * وسالفة وأحسنه قدالا

وقد ورد ذلك بين الشبيين وان لم يكن بينهما شدة اتصال مثل قوله:

ولكن هما ابن الاربعين تتابعت * أنا يبيه مردى حروب على بعد

أنشده الفارسي مع انه كان يمكن أن يقول ابنا وذهب ابن مالك الى أن ذلك ينقاس ومنعه غيره ووجهه الإشارة الى أن الشبيين امتزجا وصارا كالشيء الواحد. الثاني التعبير بالمفرد وارادة الجمع ووجهه ما سبق أنشد الحاتمي: وذيبيان قد زلت بأقدامها النمل * وجعل منه استعمال من الموصولة للجمع وبوافقه قول ابن مالك انها في اللفظ مفرد مذكر وفيه نظر والظاهر أن لفظها ليس فيه افراد ولا جمع فلا يصح وصفه بواحد منهما قال وأنشدوا:

كلوا في بعض بطنكم تعفوا * فان زمانكم زمن خميص

ومنه وان الذي حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يأم خالد

على أحد الأقوال. الثالث التعبير بالمثنى عن المفرد ووجهه ارادة التأكيد بتقسيم الشيء الى شبيين وتسمية كل منهما باسمه والاشعار بارادة تكرار الفعل وان الفعلين امتزجا وصارا حضور أحدهما حضورا للآخر وجعلوا منه:

أطعمت العراق ورافديه * فزاريا أحزيد القميص

يريد رافده لان العراق ليس فيه الرافد واحدا وأنشد الحاتمي:

عشية سال المربدان كلاهما * عجاجة موت بالسيوف الصوارم

وهو غريب لتأكيده بكلاهما ومنه قول الحجاج يا حرمسى اضر باعنقه ومنه قفانبك ومنه القياقي

جهنم على أحد الأقوال الثلاثة ومنه

فان تزجراني يا ابن عفان أنزجر * وان تتركاني أحمر عرضا بمنعنا
الرابع التعبير بالثنى عن الجمع وجعل النحاة منه حنائيك وأخواته الخامس التعبير بالجمع عن
المفرد مثل قولهم شابت مفارقة وقول امرئ القيس

يزل الغلام الخف عن صهراته * ويلوى بأثواب العنيف المنقل

ومنه ومثلك معجبة بالشبا * ب صال البعير باجياها

ومنه على قول قال رب ارجعون السادس التعبير بالجمع عن التثنية ووجهه ماسبق الا أنه يجوز ان
تكون قصدت المبالغة بتقسيم كل من الشئين الى أشياء أو أن تكون قصدت المبالغة في أحدهما
بتقسيمه دون الآخر لان الجمع يحصل بثلاثة ومنه المناكب والمرافق والحوارب وانما هما منكبان
وينقاس منه كل شيئين بينهما تواصل مثل ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما وجعل على التعبير بالجمع
عن التثنية انما معكم مستمعون واذا تسوروا المحراب وقد ذهبت طائفة من الناس الى أن الجمع يطلق على
الاثنتين حقيقة بل وقيل على الواحد ولا تفرع عليهما وغالب ماسبق من الشواهد يمكن تأويله بما
لا يكاد يخفى ومنها تذكير المؤنث وعكسه فالاول تفخيمه كقوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه وذلك
يجوز تذكير كل مؤنث مجازي ومنه * ولا أرض أبقل ابقالها * لانه أراد تفخيم الارض فعبّر عنها
بما يعبر به عن المكان وبذلك ينجلي لك أنه لا شدوذ في هذا البيت لانه انما يكون شاذا اذا أريد بالضمير
المؤنث ويعود عليه ضمير الغائب مذكرا على الصحيح خلافا لابن كيسان في المؤنث المجازي أما اذا
تجوز بالمؤنث المجازي عن مذكر فانه يعود عليه ضمير الغائب مذكرا فليتأمل والثاني لارادة تسمية
كل جزء منه باسمه كما سبق ومنه جاءته كتابي فاحتقرها إشارة الى أنه جاءه منه كتاب في معنى الكتب
المتعددة والنحاة يقولون أنه على ارادة الضعيفة وقد يقال أحد اللفظين المترادفين كيف يراد بالآخر
انما يراد المعنى سواء كان المعنى لفظا مثل لفظ الكرامة أو غير لفظ مثل زيد نعم قد يعطى أحد اللفظين
حكم اللفظ الآخر وعلى ذلك تحمل قولهم أنه على معنى الضعيفة والافعنى الضعيفة هو غير معنى
الكتاب وعلى هذا المعنى تحمل هذا الباب الواسع في العربية وهو اعطاء احدي الكلمتين حكم الأخرى
فليتأمل ذلك فانه حسن دقيق. ومنها في الاخص والمراد في الاعم وعكسه ولو فتحنا هذا الباب اطال

ولكن ذكرنا ما أشار اليه أهل هذا العلم ﴿تنبيه﴾ لملك تقول غالب ماسبق

أو كما من أنواع المجاز ومحل علم البيان كما سيأتي فالجواب أن الامر كذلك

ولكن جرت عادة أكثرهم بذكر هذه الأنواع في هذا العلم

فتبعناهم وتداخل علم البيان وعلم

العاني كثير والله تعالى

أعلم

﴿تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني وأوله أحوال المسند﴾

﴿ فهرست الجزء الأول من شروح التلخيص ﴾

صفحة	صفحة
٢٤٨ أقسام المجاز العقلي	٢ خطبة الكتاب
٢٧٢ أحوال المسند اليه	٦٥ المقدمة
٢٧٣ مبحث حذفه	٧٠ مبحث الفصاحة والبلاغة
٢٨٢ مبحث ذكره	٧٥ تعريف الفصاحة في المفرد
٢٨٧ مبحث تعريفه	٩٥ تعريف الفصاحة في الكلام
٣٤٧ مبحث تنكيره	١١٧ تعريف الفصاحة في التكلم
٣٦٠ مبحث وصفه	١٢٢ تعريف البلاغة في الكلام
٣٦٧ مبحث توكيده	١٤٢ تعريف البلاغة في التكلم
٣٧٣ مبحث بيانه	١٥١ الفن الأول علم المعاني
٣٧٤ مبحث الابدال منه	١٦٣ مبحث الخبر والانشاء
٣٧٨ مبحث العطف	١٧٣ تنبيه على تفسير الصدق والكذب
٣٨٥ مبحث فصله	١٩٠ أحوال الاسناد الخبري
٣٨٩ مبحث تقديمه	٢٢٤ تقسيم الاسناد الى حقيقة عقلية ومجاز عقلي
٤٤٧ مبحث تأخيرها	٢٢٥ تعريف الحقيقة العقلية
	٢٣١ تعريف المجاز العقلي

﴿ تمت ﴾